



مركز توثيق ونگارش اسناد و کتابخانه ملی

الكتاب: حاشیه السیالکوتی علی المطول
المؤلف: العلامة عبد الحکیم السیالکوتی
الناشر: منشورات الرضی - زاهدی - قم
عدد الصفحات: ٦٤٥ صفحة
القطع: وزیری عدد المطبوع: ٢٠٠٠
سنة الطبع: ١٤٠٤ هـ
الطبعة: الثانية
المطبعة: أمیر - قم

جَاشِيَّة

السِّيَاكُوتِي

عَلَى

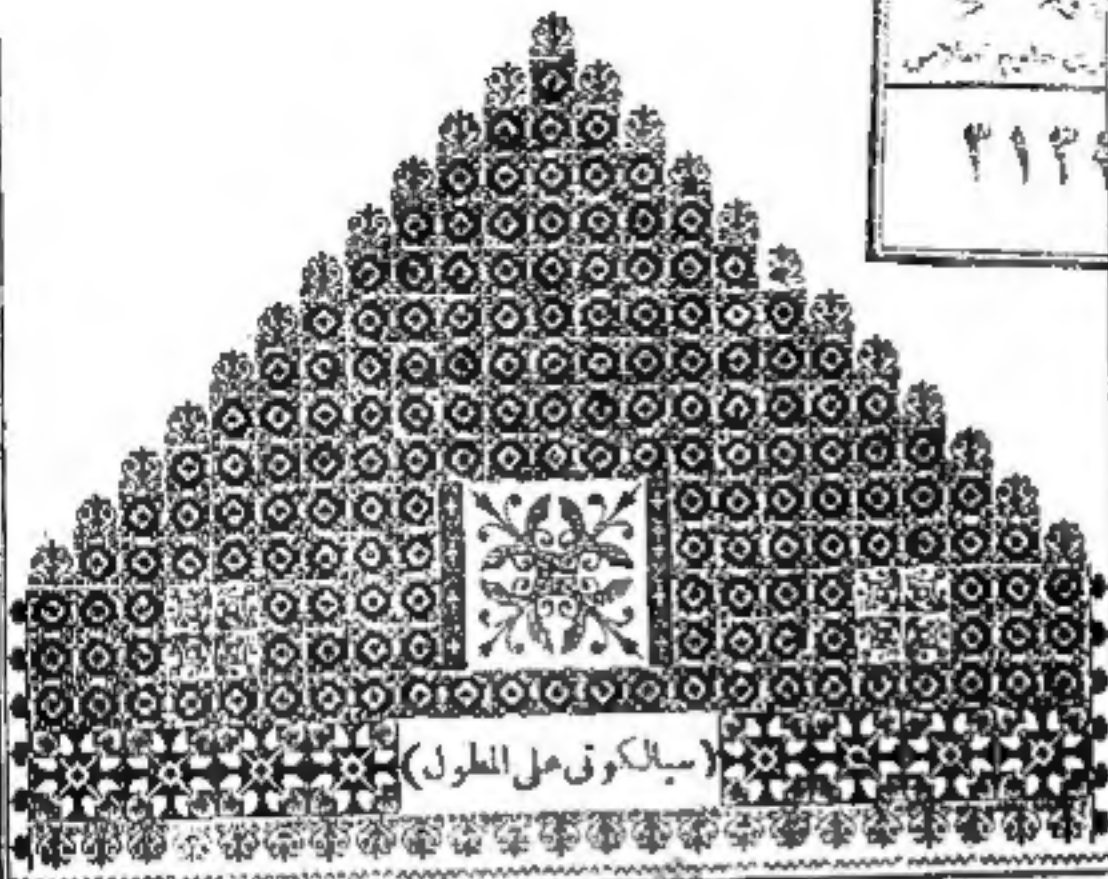
كِتَابِ الْمُطَوَّلِ

تَأَلَّفَ

الْعَلَامَةُ عَبْدُ الْحَكِيمِ السِّيَاكُوتِي

مَنْشُورَاتُ الرِّضِيِّ ق م

كتاب	كتاب
شماره ثبت:	۳۹۴۴
تاریخ ثبت:	



(سبيل كوني على الطول)

بسم الله الرحمن الرحيم

(قوله انسخ كتابه الخ) أي نسخ كتابه المقدس في الذهن ان كانت الخطبة ابتدائية او المحقق ان كانت بالحيثية والافتتاح التكملي و معنى افتتاح الكتاب بالحمد بعد التين بالتسمية أي بعد الافتتاح بها ذكر الحمد عقب التسمية بلا فصل مقدما على ما سواهما وهذا الكلام لادلالة على جزئية شيء منهما ولا على عدمها على ما فهم وزاد لفظ التين اشارة الى ان الافتتاح بالتسمية للتين والبرك سواء قلنا ان الباء للابسة كما هو مختار صاحب الكشاف والشارح رح او للاستعانة كما هو مختار القاضى او صلة لفعل المقدس كما ذهب اليه البعض فان الملايسة والاستعانة هما هويركانها والافتتاح بها لاجل البركة الا ان في الاستعانة زيادة وهو الاشارة الى ان المشروع فيه لا يتم دونها والاستعانة ليست حقيقة حتى توهم عدم كون ذكره تعالى مقصودا بالذات وكذا الحال في قوله بمحمد الله وفي حديثي الابتداء وأيس في كلام الشارح رح اشارة الى خصوصية شيء من الاحتمالات نعم في نسبة الافتتاح اليهما مع البعدية اشارة الى انه لا منافاة بينهما لان المراد التصدير على ما سوى التسمية والحمد فلا تعارض بين الحديثين ان جعل الباء صلة لمبدأ واما على تقدير جملة للابسة او الاستعانة فلا توهم لتعارض فانه يمكن

للإبتداء قد

تلبس الابتداء والاستعانة فيه بطريق التين بأمور كثيرة اذ التين بأمور كثيرة
ليس مختصا بحال التلطف بل باق الى آخر الكتاب (قوله اداء) جعله علة للاقتراح نظرا
الى كونه نصب من المصنف رح حيث قال على ما انتم والافنى الاقتراح المذكور
اقتداء بأسلوب الكتاب المجيد وامثال الحديثي الابتداء وعمل بماشع بين العلماء
(قوله لخلق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه الخ) ان كان ماموصوفة او موصولة
لامه او الجنس فكلية من في مما يجب بانية والثانية مينة لما يجب ان اريد بالشكر
مطلقة وتبعية ان اريد به الشكر الكامل وهو مجموع الاعتقاد والذكر وعمل
الجوارح وان كان للاستغراق فمن الاولى تبعية والثانية مينة لشيء لا لما يجب
اذلا بهام فيه ولانه لا يصح بيان العام بالخاص وانما كان في الاقتراح المذكور اداء
خلق شيء من شكر النعمة التي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها لانه في حالة اقتراح
الكتاب تكون النعمة التي اثرها هذا التأليف حاضرة في ذهن المصنف رح وحق
شكر كل نعمة ان يؤدي حال حضورها في الذهن ولا يؤخر عنه فأنضح العلية وان دفع
الشكوك التي او ردها عليها الناظرون من غير حاجة الى كليات ذكرها وظهر فائدة
توصيف النعمة بالتي تأليف هذا المختصر اثر من آثارها (قوله التناء بالسان) ذكر
السان للتبعية بالورد لانه قد يطلق التناء بمعنى يشمل غير فعل اللسان والجمل
صفة للفعل المحذوف ويتبادر منه الاختيارى كما صرح به الشارح رح في شرح
الكشاف ويدل عليه استعمال الكتاب المجيد وحده تعالى على صفاته الذاتية
بتريلها منزلة الاختيارية او على ان المراد بالفعل الاختيارى المنسوب الى
القائل المختار سواء كان مختارا فيه اولا (قوله سواء تعلق بالفضائل الخ)
نصريح بتعلقه والا فالتعريف تصوير لما هي الحدود لا بيان لمومه وسواء اسم
بمعنى الاستواء مرفوع على التجربة للفعل المذكور بعده لانه مجرد عن النسبة
والزمان فحكمه حكم المصدر والهمزة مقدرة لان ام المتصلة لا تشمل بدونها
وربما جردتا عن الاستفهام واريد مجرد التسوية ولذا صارت الجملة خبرية
فكانه قيل تعلقه بالفضائل وتعلقه بالفواضل سواء اى بيان ومقاله الرضى
والذى يظهرلى ان سواء فى مثله خبر مبتدا محذوف تقديره الامر ان سواء ثم بين
الامر بنحوه اقتسام تعدت كافي قوله تعالى (اصبروا ولا تصبروا سواء عليكم)
اى الامر ان سواء والجملة جزاء للجملة التي بعدها لتضمنها معنى الشرط واقادة
همزة الاستفهام معنى ان لا اشتراكهما فى الدلالة على عدم الجزم والتقدير ان تعلق
بالفضائل والفواضل فالامر ان بيان فكأن كمالا ينفى والفواضل ضل الزايا التعدية

بمعنى ان النسبة الى الغير مأخوذة في مفهومها كالانعام والقضائل المزايا الغير المتعدية
كالعلم والقدرة (قوله و بحسب الخ) اشارة الى ان مجرد اعتقاد الاتصاف بصفة
الكمال ليس شكرا ما لم ينضم اليه المحبة وميل القلب الى تعظيمه كاعتقاد الكفار
الذين كانوا يعبدون النبي صلى الله عليه وسلم وانما تركوا في المشهور التصريح
بها لانهم ارادوا من الاعتقاد التصديق والاذعان وهو يستلزم المحبة (قوله
وخدمة) لان العمل بطريق الامانة او الترحم او الاجرة لا يكون شكرا (قوله لمورد)
فرع على التعريفين بيان مورد هما ومتعلقهما ثم فرع عليه النسبة بينهما فلا استدراك
فماتهما يكنى احدهما (قوله بالعلم والتبصيرة) اي بسبب العلم والتبصيرة (قوله
والله اسم) لاصفة على ما ذهب اليه البعض من انه في الاصل صفة صار علما بالقلية
وتفصيله في التفسير (قوله لذات) اورد المرف باللام اشارة الى انه اسم للذات
المعينة بالتخصيص فيكون علما ثم ذكر من صفاته ما هو مختص به لفظا ومعنى اشارة
الى طريق انحصاره لاشتهاره بهذين الوصفين في ضمن ذات الاسم كعائمه بالجلود
(قوله ولذا لم يقل) اي لم يكنو اسم للذات المعينة من غير اعتبار صفة معدم يقل
لرزق او الخالق او غيرهما من الاسماء الهالة على الصفة حتى انصرف بجميع صفات
الكمال (قوله مما يوهم الاختصاص) لان اللام الاستحقاق اذا قيل الحمد لله
يفيد استحقاق الذات له واذا علق بصفة كقوله استحقاق الذات الموصوفة بتلك
الصفة له والاختصاص افاده تعريف الحمد وانما قال يوهم لكون استحقاق
جنس الحمد بوصف دون وصف حكما باطلا في نفسه لان تعليق الحكم بالوصف
يدل على العلية لا على الاختصاص لانه مستفاد من تعريف المسند اليه (قوله بل
انما تعرض) اضراب عن قوله لم يقل (قوله تقيها على تحقق الاستحقاقين)
فالذاتي مستفاد من اللام والوصفي من قوله على ما انتم حيث جعله محمودا عليه
صريحاً والاستحقاق الذاتي ما لا يلاحظه مخصصية صفة حتى الجميع لا ما يكون
الذات البحث مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الاعلى الجليل سمي ذاتا للملاحظة
الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة اولدلالة اسم الذات عليه اولانه
لما لم يكن مستندا الى صفة من الصفات المخصوصة كان مستندا الى الذات
(قوله لاقتضاء المقام الخ) يعني ان كلا الجزئين من جملة الحمد الله مهم في مقام
الحمد لكن الاهتمام زائد بلفظ الحمد لكونه بصدد صدور مدلوله في ضمن فرد ما
فهو نصب العين فلا يردان الحمد مجموع قول القائل الحمد لله ولا اختصاص له
بكلمة الحمد فان جزئي الجملة متساويا بالنسبة اليها (قوله وان كان ذكر الله اهم

٣ او من حيث العلم
والتبصيرة نفسه

٩ الى طريق انحصاره
والى اشتغاله الخ نفسه

في نفسه) فهو يقتضي تقديم لفظ الله لكن مقتضى العارض بحسب المقام أقوى عند المتكلم (قوله على ان الخ) بآية اي كون تقديم الحمد لمزيد الاهتمام مبنى على ان في الحمد لله اختصاصا كافيا في الله الحمد اما اذا لم يكن فيه اختصاص فالتقديم لا يكون لمزيد الاهتمام بل لعدم قصد الاختصاص والقول بان على معنى المصاحبة كعم نحو قوله تعالى (وآتى المال على حبه) خروج عن الظاهر من غير ضرورة وبآية منه لفظ ايضا (قوله وانه به حقيق) اي الحمد لذاته تعالى لا لغيره حقيق كما يقتضيه السابق او انه تعالى بالحمد حقيق كما يقتضيه اللاحق وهو قوله لم يكن احد احق منه (قوله وبهذا يظهر) اي بما ذكر من ان ٢ صاحب الكشف قائل بالاختصاص في الحمد لله يظهر الخ ٧ اعلم ان حل هذا الكلام الذي هو من مداحض الافهام موقوف على تحقيق عبارة الكشف حيث قال واصله النصب الذي هو قراءة بعضهم باضمار فعله على انه من المصادر التي ينصبها العرب بافعال مضمره في معنى الاخبار كقولهم شكرا وكفرا وعجبا ينزلونها منزلة افعالها ويسدون بها مسدها ولذلك لا يستعملونها معها ويحملون استعمالها كالشريعة المنسوخة والعدول الى الرفع للدلالة على دوام المعنى واستمراره الى قوله والمعنى نحمد الله جدا ولذلك قيل (اياك نعبد و اياك نستعين) لانه بيان الحمد لهم لانه قيل كيف نحمدونه فقول اياك نعبد فان قلت ما معنى التعريف فيه قلت هو نحو التعريف في ارسائها العراك وهو تعريف الجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الحمد ما هو والعراك ما هو من بين اجناس الافعال والاستغراق الذي توجهه كثير من الناس وهم منهم انتهى فقول في توجيهه انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان اخبارا عن ثبوت حمد غير معين من المتكلم له تعالى على ان المصدر للعدد لا للتأكيد فأتجه للسامع ان يقول كيف نحمدونه اي بينوا كيفية حمدكم فانها غير معلومة فينبى بقوله اياك نعبد و اياك نستعين اي نقول هذه الكلمات ونحمده بهذا الحمد فاورد عليه السؤال بانه اذا كان المعنى ما ذكرت فامعنى التعريف فيه فان المناسب للايهام ثم البيان التأكيد واجاب بان تعريفه مثل تعريف العراك يعنى تعريف الجنس من حيث وجوده في فرد غير معين ولذا بين بقوله اياك نعبد و اياك نستعين وهذا موافق لظاهر عبارته وقيل انه لما كان معناه نحمد الله جدا كان المصدر للتأكيد فيكون دالا على حقيقة الحمد من غير دلالة على الفردية والسؤال القدر عن كيفية صدور تلك الحقيقة وحاصل الجواب بقوله اياك نعبد و اياك نستعين انما حمده جدا مقارنا للعبادة التي هي فعل الجوارح والاستعانة التي هي فعل القلب ولا تقتصر على مجرد

٢ اي الكشف في تفسير
الفاتحة في قوله تعالى مالك
يوم الدين م
٧ (قوله بل على ان الحمد
اه) نسخة

القول السابق ثم اورد عليه السؤال بأنه يكتفى لافادة هذا المعنى المصدر المتكرر
 فائدة التعريف فيه واجاب بأنه تعريف الجنس للاشارة الى الماهية المعلومة للخصاطب
 من حيث هي كافي العراك الا انه فيه الجنس باعتبار وجودها في فرد ما بخلافه ههنا
 وتعريف الماهية مشترك بينهما وعلى هذين التوجيهين يكون اختياره للجنس
 ومنعه للاستغراق لرعاية مذهب والاخصاص على الاول اختصاص الفرد وعلى
 الثاني اختصاص الجنس باعتبار الكمال ولا يخفى حيث سقط اعتراض الشارح
 رحمه الله بان الاختصاصين متلازمان وكل منهما مخالف لمذهبه ظاهرا موافق له
 تأويلا فلا يكون رعاية المذهب موجبا لاختيار الجنس دون الاستغراق ولا يرد
 ما اوردده السيد قس مره على الثاني من انه كما يجوز الحمل على الجنس باعتبار الكمال
 على مذهبه يجوز الحمل على الاستغراق باعتبار تنزيل محامد غيره منزلة العدم لان
 فيه تطويل المسافة والاتجاه الى معونة المقام من غير حاجة وقيل حاصل الجواب
 من كيفية صدور تلك الحقيقة بتخصيص العبادة المشتملة على الحمد وغيره لان
 انضمام غيره معه نوع بيان لكيفية اى حال جودنا انما يصعد بسائر عبادات الجوارح
 والاستعانة في المهمات ونخلص بمجملها بان تقرير السؤال والجواب المذكورين
 بقوله فان قلت وقلت بحاله وحيث لا يصح ان يكون اختياره الجنس لرعاية مذهبه
 لان الاختصاصين متلازمان بل لان الحمد مصدر سادس بالفعل والفعل لا يدل الا على
 الحقيقة فكذا ما هو يوجب منابه وان كان معرفة ليصح بيانه بقوله اياك نعبد واياك
 نستعين والحمل على الاستغراق وهم لانه يطل التباينة عن الفعل المحذوف اذ يصير
 الكلام مسوقا لبيان العموم فلا يصح البيان وعلى هذا سقط اعتراض الشارح
 رحمه الله بقوله وفيه نظر لان النائب الخ وقال الشارح رحمه الله ان اختياره
 الجنس والمنع عن الاستغراق كإيدل عليه تقرير السؤال المذكور بقوله
 فان قلت ما معنى التعريف في شرح الكشاف وكلة بل الاضراية
 ههنا فانه اضراب عن المبنى عليه والمبنى بحاله وقوله فالاولى اى الاول
 في بيان تلك الدعوى لوجهين احدهما انه المتبادر الى الفهم اى من نفس
 اللفظ وقوله الكثير الشائع في الاستعمال صفة للتبادر احتراز عن التبادر من نفس
 اللفظ الذى لا يكون استعماله كثيرا كالجهاز المتعارف كافي قولنا لا يأكل من هذه الخلة
 فان التبادر من نفس اللفظ الشجرة المخصوصة لكن استعماله في اليمين بهذا المعنى
 تادر ولذا يصح لو نوى حقيقة كلامه (قوله لاسما في المصادر) فانها موضوعة
 للمحدث من غير دلالة على الوحدة والكثرة فتبادر الجنس منها من نفس اللفظ اقوى

قوله
 تمهيد

ولاسيما عند خفاء القرائن المرجحة للاستغراق كما فيما نحن فيه فان الاختصاصين متلازمان بل اختصاص الجنس اولى لانه يدل على اختصاص كل واحد من المتخصصين واختصاص جميعها والاستغراق يدل على احدهما بخلاف ما اذا كانت القرائن المرجحة للاستغراق ظاهرة فان المتبادر من نفس اللفظ وان كان هو الجنس لكن يكون المتبادر بالقياس الى القرائن الاستغراق وبما حررنا اندفع نظر السيد الشريف قدس سره اما الاول فلان تبادر الاستغراق في المقامات الخطابية لا ينافي تبادر الجنس عن نفس اللفظ واما الثاني فالتلازم بين الاختصاصين فلا نار ولا علم فضلا عن نار على علم وتانيهما وهو المنقول عن صاحب الكشف في حواشيه ان اللام لا تدل الاعلى التعريف والاسم لا يدل الاعلى مسماء فان كان مسماء الماهية من حيث هي كافي المطلق افاذ تعين الماهية وان كان مسماء الماهية من حيث الوحدة كافي اسم الجنس افاذ تعين الواحد فاذا لا يكون منه اى في الحقيقة استغراق نظرا الى نفس اللفظ والحمل على الاستغراق وهم لانه ترك الحقيقة من غير قرينة مانعة عنها وبما ذكرنا اندفع بحث السيد الشريف قدس سره بالترديد كما لا يخفى وكذا ما قبل لو تم هذا الوجه لدل على عدم اعادة اللام للعهد الخارجى وقد ظهر لك بما ذكرنا ان ما بينهم من اختيار صاحب الكشف الحمل على الجنس والمنع من الاستغراق مستفاد من جعل قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا للحمد فانه قد وقع بمقتضى السيد الشريف بقوله فقوله منع للاستغراق اما ان يفهم الخ وقال السيد قدس سره في حواشيه الكشف ان قوله فان قلت الخ ليس سؤالا على ما تقدم بل هو تفسير للام التعريف وبيان لما وضع له بعد الفراغ عن بيان معنى الحمد وامراره واورده بطريق السؤال والجواب اهتماما بآفته وكان الواجب ان يقول ما معنى اللام الا انه قال ما معنى التعريف اشار الى ان اللام للتعريف اتفاقا فيبين انه قال موضوع للجنس والقول بانه موضوع للاستغراق وهم فاته انما يستفاد بمعونة القرائن والدليل المنقول في حواشيه فانه على هذا مؤنة لكن يرد عليه انه بعد ما بين ما وضع له اللام لم يبين ما هو المراد منه ههنا مع ان وظيفة المفسر هذا اما ان يقال ان الحقيقة تعين الارادة ما لم يصرف عنها صارف ٩ فلم يحمل كلامه اولا على ان مقصوده بيان المراد من اللام واما ان يقال لم يبين المراد اشارة الى تجويز اعادة الجنس من حيث وجوده في ضمن كل افراد فقيهاته على تقدير الاستغراق كيف يصح ان يكون قوله اياك نعبد واياك نستعين بيانا للحمد وان الاستغراق انما يراد به الجنس كما صرح حوايا الحكم ان لم يكن على الماهية من حيث هي بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لثلا

٩ فلذا لم يحمل
نفسه

يلزم الترجيح بلامر جمع بقى ههنا بحث شريف وهو ان قوله على ان صاحب الكشف
 الخ انما يتجه لو كان المراد بقوله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به اختصاص ثبوت
 نفس الحمد اما لو كان المراد اختصاص ثبوت استحقاق الحمد بان يجعل قوله وانه به حقيق
 تفسير الاختصاص الحمد به او يكون المراد اختصاص اثبات الحمد به كما يدل عليه بيانه
 بقوله اياك نعبد و اياك نستعين فلا لان اختصاص استحقاق الحمد به تعالى لا ينافي في ثبوته
 لاخر لا بطريق الاستحقاق كما في قولنا اجل فخرس وكذا اختصاص اثباته به لا ينافي ثبوته
 لاخر كما في العبادة هذا ما افاده ذهني الكليل بعد مطالعة الكشف وما يتعلق به فعليك
 بالتدبر اللائق فان فيه فوائد جمة تمطيك الاقتدار على دفع ما عرض المناظرين في هذا
 المقام (قوله ليس كاتوهم) الجار والمجرور في موضع المصدر اى ليس مبنيا بناء
 مثل ماتوهم كثير من الناس اوفى موقع الحال من ضمير مبنيا اى ليس مبنيا حال
 كونه مماثلا لماتوهم كثير من الناس على ما افاده صاحب المعنى في قوله تعالى (كما بدأنا
 اول خلق نعبد) والقول بانه خبر ليس ومبنيا بدل منه او خبر بعد خبر تكلف (قوله بل
 على الخ) اى بل هو مبنى على هذا ولا يقدر منصوبا على انه خبر ليس لانه يلزم ان يكون
 داخلا تحت قوله وبهذا يظهر فظلم ان يكون هذا ايضا ظاهرا بما ذكر (قوله على
 ما انتم) كلمة على متعلقة بقوله الحمد باعتبار الايات لان القيد المذكور بعد الجملة
 قد يكون قيدا للسند كما في خبره زيد بالسوط وقد يكون قيدا لثبوته كما في خبره
 زيد قائما وقد يكون لاثباته كما فيما نحن فيه فكأنه قيل اثبت هذا الحمد اعني الحمد لله
 على مقابلة الانعام فلا يرد ان ثبوت جنس الحمد على وجه الاختصاص كيف
 يصح بمقابلة الانعام وما قيل انه تعليل لانشاء الحمد وكلمة على تعليلية كما في قوله
 تعالى (وتكبروا لله على ما هدبكم) فزيد انه صرف عن الظاهر المتبادر من خبر
 ضرورة (قوله اى انتم به الخ) هذا على تقدير جواز حذف العائد المجرور مع الجار
 واما على تقدير امتناعه كما صرح به الامام الرزوقي فلا يصح قوله مع تقديره انه فيه
 انه يجوز ان يكون التقدير وعلم به من البيان ما لم تعلم ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف
 عليه التطعيم من الشهور وغيره فالاولى ان يقال مع تكلفه في المعطوف عليه (قوله
 ان التقدير) تعريف التقدير بخبر ان الزامه قائل بانحصار التقدير على ما ذكره
 فلذا قال تعسف ولو كان مراده جواز ذلك التقدير فلا تعسف (قوله بدل من الضمير)
 بناء على جواز حذف المبدل منه وقد صرح به امتناعه في غير صورة الاستثناء
 ابن الحاجب (قوله فقد تعسف) اى سلك الطريق الغير المستقيم حيث ترك الابرار
 وهو جعل ما مصدرية وسلك الاعسر (قوله امكن) من مكن الشيء مكانه

اي احد مكانه (قوله ولم تعرض لعميه) اي صريح ولا مضموم لان عدم استفاد
من اضافة المصدر الى الفاعل مستلزم مضموم لعميه صم استلزام عقاب لا يقبل
التخصيص (قوله لتصور العسارة الخ) اعادة الالة تشعرا باستقلال كل واحد
بالعملية وبما ان التعرض لعميه ذكر البعض او ما ذكر لكل تفصيلا او اجمالاً
وعلى التقادير الثلاثة العسرة قاصرة اما لعدم افادة لاحاطة كافي ذكر البعض وتفصيل
او لافادة الاحاطة بالافادة كافي الاجمال وكذا نوههم الاحتصاص بشئ وهو عند كور
دون شئ وهو المتزول متحقق على التعديرات الثلاثة وكذا ذهب نفس سامع كل
مذهب يمكن انما يتحقق اذا لم يدكر شئ منها (قوله ثم) كلمة ثم لتراخي في الرتبة
كما في قوله ان من ساد ثم داد ابوه اشارة الى رقي المصدر روح في مراتب السلافة
(قوله صرح بعض المم) من حيث انه نعمة وهو سبب البيان حيث صطفه
على الانعام المصمود عليه (قوله الى اصول ما يحتاج به الخ) وهو العدا
والناس والمكس وغيرها من المكس ودفع ابوديات وقيد الاصول احذر من
الامور اجرية اني يحتاج اليها في بقاء انواع احياء وفسخ غير السرائع والشارع
والعمرة داخل في اصول ما يحتاج اليها فان الاحتياج اليها لا يفسد اهم الاحتياج على
ما ينبغي وعدم احتلاله يدل على ما قلنا ذكر قوله ثم ثم لا يرد ذكرها وتقريرها عليها وعطف
قوله ثم انما الاحتياج على قوله ثم انه صرح الخ وهو ما دام انه تحت (قوله يتعاونون
الخ) عطف بيان لقوله يحتاج او بوجه مسندة وحمله حاذر كذا من جهة
المعنى (قوله وفي الكفاءة مشقة) لانه يحتاج الى الآلات وحركات الغير الضرورية
بخلاف البيان فانه متعلق بالنفس الصورية غير محتاج الى آله مع ان في الكفاءة
صرورا وهو بقاؤها بعد تحصيل الاعلام عن فهمها في من لشارة وان الكفاءة
على تقدير مرض وصعها لها كفهها ايها من الامساك بتكرار اطلاقها عليها
مع القرائن (قوله وهو المطلق المصحيح الخ) اي الحق الطهرى الذى لا يلبس
بعضد بعض كافي الخان الطيور اظهر عما في لصير بدالات وصعبة اما من الله
او من اهل اللغة على ما حقق في موضعه (قوله ثم من هذا الاحتياج الخ) بيان
لوجه عقلي لتعرض الصلوة على النبي صلى الله تعالى عنه وسمو وتخصيص الصفات
الثلاثة المذكورة من نعمته (قوله معاملة) بان ياخذ واحد منهم ما يحتاج اليه
من آخر ويعطيه ما عنده فاصلا عن حاجته عوضا عنه (قوله وعدل بنفق
الجميع عبيد) اي استواء في المعاملة بنفق الكل على انه عدل وليس بخروج عن الاستواء
(قوله والعدل) بدء كلام كنهه قيل فلا بد من العدل اي آخره وليس عطفاً

٣ وجهه ركاه المعنى ان
الانسان يحتاج في تعيشه
الى اجتماعه مع بني نوعه
لتعاون و اذا حصل
التعاون لا يبقى الاحتياج
لاه حصل فاذا جعل
حالا من ضمير يحتاج
يكون المعنى الانسان يحتاج
الى اجتماعه مع بني جنسه
مع ان ذلك والاحتياج حال
التعاون هذا ما استخرج لخطر
الفقير والعلم عبد الملك القدير
فيكون المعنى ركاه
(لحرره قريسي)

على المسألة على ما فهم (قوله رعاية لرعاية الى آخره) المفعول له سبب حامل
 ٩ على الفعل وهو قد يكون غاية مترتبة معلول له في الخارج وقد يكون حلة باعثة
 فالاول من الاول والثاني من الثاني فان الرعاية مترتبة على عطاف الخاص على العام
 باشتقائه على لفظ البيان وشبهه ما عث على العطاف المذكور وليس معلول له في الخارج
 انما المعلول له التنبه فاندفع ما قيل ان الرعاية انما تحصل بآراء لفظ البيان ولا مدخل
 للمعطف المذكور فيه (قوله ما لم يصر) اي في الرمان السابق على التعليم بوجه من
 الوجوه يدل عليه نفي الصم المطلق وذلك بحلق علم ضروري في ابناء آدم عليه
 السلام بجميع الاسماء والسمات من كل لغة (قوله ولفظ اوتى اح) يعني ان في لفظ
 الابناء تنبيهها على انه ليس من عند نفسه ومعلوم انه لا يصح لهذا الفعل غيره تعالى ويكون
 منه تعالى فالظاهر ان يخدم قوله لاس عند نفسه على قوله من عند نفسه الا انه قدمه
 للتأديب ولكونه انما (قوله وترك اح) دفع ما تراى من ان اللانقي للشيء المذكور
 التصريح بالمعامل بان في عدم الصريح مكتبة اخرى وهي الاشارة الى ان هذا
 الفعل لا يصح اغيره (قوله شارة ان المحررة) باشتقائه على القرآن الذي هو مقصورة
 لا ان كل فصل الخطاب بمحررة اعدم (عبار ما سوى القرآن ولا ان المراد منه القرآن
 لعدم ٧ صحة المعنى (قوله الذي يقيد من يحط به) اي بعمومه وايضا ان كلام
 اليه لا يقتضي ان يكون كل كلام يؤتى به كذلك حتى رد التشابهات على رأى
 من وقف على الا الله (قوله بين الحق والبطل الخ) الحق والبطل في الاعتقادات
 والصواب والخطأ في الاعمال (قوله صله اهل) ابدلت اهل همة فتواله همة تان
 ابدلت الثانية القب (قوله حص اسماء الخ) معى انه فرق بينهما والاستعمال
 فيقال اهل الحام ولا يله لآه (قوله في الاشراف) في القاموس الشرف بحركة
 العلو والمكان العالي والحد او لا يكون الا لآله او علو الطيب انتهى فقوله من
 له حطر دفع لنوع تخصيص الاشراف بشرف الآله او بعلو الطيب وبيان
 انه مخصص بالفضل وفي الصكك في تفسيره اختصاصه بالاشراف فتدبر ٦
 (قوله جمع طاهر) في اء موسى الطهر بالصم تفض النجاسة كالطهارة طهر
 كصرو كرم هو طاهر و طهر و طهير وجميع الطهار و طهاري و طهرون
 فلا ينافي ما في شرح الكتاف من انه جمع طهر كرم وانما ولا حاجة الى ما قيل انه
 جمع لطاهر من حيث المعنى فانه لا ينافي ما في ٧ صاحبو اصحاب (قوله وصحاحه)
 نفع الصاد وكسره يسمي في الرقاء والمراد اصحاب الرسول عليه السلام وهم
 الذين طالت محبتهم مع النبي عليه السلام مسلمين وقيل بشرط الرواية وقيل هم

٩ التخصيل شريفة ان ما بعده
 حلة ذهنية وما قبله حلة
 خارجية م
 ٧ لانه يلزم ان يؤتى القرآن
 غير تينا ايضا وهو فاسد م
 ٦ فكأنه يريد ان بعد
 الاختصاص لم يصح
 لما فاته فانه بحسب الوضع
 لتعقير اطول يقال اجماعا
 ابناء اي الذين جنوا على
 هذا الدار بالهدم هم الذين
 بنوها م
 ٧ لان التأيد انما هو بجهة
 لفظه لا بجهة معناه على ما لا
 يخفى (لمحرره قريسي)
 وعددهم حين وفاته

مسلمون رأوا النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع خير) بتشديد قبه بالتشديد
لما في القاموس من ان الخفة في الجمال والبسم والمشددة في الدين والصلاح
وما ذكرناه اولى بما قبل انه احتراز عن حير افعال التفصيل فانه لا يثنى ولا يجمع
لكونه في التقدير افعال من فاعل المذكور في النسخة الصحيحة جمع الخير معرفا باللام
(قوله اصله) اي عاليا اذ لا يطرد في نحو اما قريشا فاعل مصلها فان التقدير
مهما ذكرت قريشا (قوله مهما يكن من شيء) في انك موسى مهما سبته
لا مركبة من مه وما ولا من ماما خلافا لراعيهما وفيه ثلاثة معان الاول ما لا يعقل
غير الرمان مع تضمن معنى الشرط كقوله تعالى مهما تأثابه من آية الثاني الرمان
والشرط فيكون ظرفا لفعل الشرط كقوله * وانك مهما نعط نصت سؤله *
وفرجت نالامتهى الدم ابجما * الثالث الاستعظام كقوله * مهما الى اليلة مهما ليه *
اودى على وسر باليه * ويكون تامة فاعله ضمير راجع الى مهما من شيء بيان للمعنى
٦ تثا كيد انهموم ولا تدخل الرمان اصلا وان كان مهما ٧ لم يردوا بشرط فاعله
من شيء ومن زائدة لان الشرط في حكم غير الموصوب (قوله فوفقتهم كذا ما) اي
في نحو هذا التركيب وهو سيكون العاصل بين ما واليه معمولان الشرط بخلاف ٢
ما اذا كان جزء من الجزء فان اسيد واقعة موقع مهما صفة والفصل في موقع
الشرط كما سيحى في بحث متعلقات الفعل وانما وفقت اما للاختصاص وسيع
الشرط من الافعال العامة ٩ التي يدل عليها الفاء الجرائية وفقت المنبدا (قوله
موقع اسم) اشار الى انه ليس معبرا من مهما بعصب الفاء موضع الميم والهاء همزة
واعدام الميم في الميم (قوله وتضمنت معاهما) كنضم نون جلة الخواب (قوله
خالا) اي في الشرط واما في اما فلارم دائما وفيه فيه بصع عانا (قوله لصوق
الاسم الارم لابتدا) لصوق شيء لشيء اعم من ان يكون اعتبار مفهومه كالمصوق
الاسم لابتدا او باعتبار تحققه كالمصوقه لاما فان الملاصق له ورد من الاسم
فلاضار على هذا في العارة سواء جعل لفظة الارم صفة للاسم او للمصوق
ولا حاجة الى ما تمحلوا به ثم ان لصوق الاسم لاما كثرى بقوله تعالى (فاما ان كان
من المقربين هروح وريحان) الآية وقال ابن سراج رحمه الله التقدير فاما المتوفى
ان كان الخ ولا يثنى ان التقدير مستعنى عنه ولا دليل عليه لا طر داحكم (قوله
قضاء) علة لما فهم من قوله لزمتهما الفاء ولزمهما لصوق الاسم اي فعل ذلك
قضاء فان الروم انما هو محمل الجاعل (قوله حق ما كان) اي الشرط وابتدا
وحقهما الفاء والاسمية (قوله وابفاله) اي ما كان بعد الامكان وهو انقاؤه

٩ مهما متدا ولي خبره
واليلة ظرف الظرف
ومهما ليه بجلة مؤكدة
للاولى اودى هلك والباء
في يعلى زائدة وهو
فصله اي هلك فصل
وسر بالي م
٩ فعلى هذا يكون مهما
ما لا يعقل غير الزمان
فيكون مهما مبتدا خبره
اما الشرط واما الجزاء
او الجموع فاهم م
٧ فعلى هذا يكون
مهما ظرفا لفوا لفعل
الشرط م
٢ وهو مذهب سيويه
والاول مذهب المبرد
٩ من الافعال التامة التي
يدل عليها الفاء الجرائية
وفاء البتدا لسنه

ما عتبار انشاء لازمه (قوله ظرف) اي في اذ وقع بعده جملتان فانه يعني لم نحو
ندم زيد وليفعله و بمعنى الانحوا كل حسن ما عليها حافظ (قوله بمعنى اذا) اليه
ذهب ابن مالك وفي معنى انه احسن مما قيل انه بمعنى حين فانه حينئذ يكون ظرفا
محضوا لا يكون لازم الاضافة الى الجملة (قوله يليه جعل ماض الخ) وجراؤه جعل
ماض عاليا بدون الفاء ولفاء قبلها وقد يكون جملة اسمية بادا او الفاء كما في قوله تعالى
(فلانجاهم الى البر ليسهم مقتصد) وفي الخواب محذوف اي انقسموا قسمين او مضارعا
ما ولا بالماضي وجميع الاستعمالات واقعة في التثنية (قوله فتوهم منه بعضهم) وهو
ابن حروف حملة توهم لتأخر معنى الطرفية منه وقال في الحجة القول بانها حرف
هو مذهب سيدي قاسمهم وهو الصحيح لانه لو كان ظرفا مضارعا الى الجملة التي
تليه كان عامه الخراء مع انه قد يكون مصدرا بادا الفاحاة وما التابعة نحو قوله
تعالى (فلما احسوا شأهم ساءر كسوف) ٧ وقوله تعالى (فلما مضينا عليه
الموت ماداهم على موه) وسنذكرهما لاحول فيما قلنا واحصا قديم الفصل ٢ من المصداق
بين لما وشرطه بكلمة ان نحو قد يجهل لغير مع انه لا يجوز الفصل ٢ من المصداق
والمصداق انه وايضا لو كان ظرفا لما صح قولنا لما سمع رجل اجبة لعدم اتحاد الزمان
الهم الا ان يدعى المسألة (قوله علم اللاعة) فالمعنى الاصافي اي العلم الذي له مزيد
احصا من باللاعة فانجدون لاجتها وتدير لفظ العلم في قوله وتوابعها فلذلك
على انه مجرور معطوف على اللاعة دون العلم كما توهم من كون المصايف مقصودا
بالدات لان لفظ العلم في لكلام مقدور حوله على المعنى العلمي تتكلف لانه يلزم
حذف تدبير لفظ امر في قوله وتوابعها لتلا يلزم المصطف على حرة العلم وارجاع
صغيرها الى اللاعة باعتبار معنى الاصلي وعدم صحة افراد صيربه وفيه التكلفة
علم ان كون علم اللاعة علما للذين العيون ميميش وقول الله سبحانه
سأبني وسهوهم علم اللاعة بمعنى لا تطلق لا توسع (قوله قسرا) تميز ٢ من نسبة
الاول الى اصغير الذي هو صيرة عن طائفة من العلوم مرال من الفاعل
اي من طائفة علوم اخر قسرها من العلوم وكذا قوله سرا اي من طائفة علوم
ادق سرها من العلوم ولا يلزم عمل اسم لفصيل في الظاهر فان التقدير اعتبار
لاستعمال على ما هو به اصل الاسرائي والسرمايكنم اولسا الذي (قوله لانه
لم يجهله الخ) حتى ربه ليس اجل من علم الكلام والفقه والتفسير والحديث
(قوله بل جعل طائفة خ) ويكون بعض تلك الطائفة احل من بعضها فلا يلزم
تخصيصه على العلوم المذكورة وعلوم مرتبة لانه من تلك الطائفة (قوله

٧ يهرون مسرعي
راصكضين دوانهم
او مشبهين بهم منه فرط
اسراعهم (قاضي)
٢ ويرد عليه بموله تعالى
اجا الاحلين قضيت م

٢ ويجب ان يكون التمييز
فاعلا اما نفس الفعل
المذكور نحو طاب زيد
تعبا واما متعديه نحو
امتلاء الاناء ماء فان الماء
لا يصلح فاعلا للامتلاء
بل متعديه وهو الماء لانه
مال واما للارسة نحو
وفجرنا الارض حيواتا فان
الارض متفجرة لا مسخرة
كليات

مع ان هرا الح) ليس المراد انه ادعاء امر مخالف للواقع من العالم لا يفرح شئ
ياطل بل المراد انه كمال حياته وفرحه بذلك العلم يدعى طاهرا احليته بالنسبة
الى كل العلوم توصيل الطالبه والمراد اجليته بالنسبة الى البعض كالمعلومات الواقعة
من الشارع مطلقا والمراد التقييد (قوله فيكون من ادق لعلوم سرا) لان دقائق
العلوم العربية واسرارها متفاوتة فبعضها ادق من بعض ولا يلزم ان يكون
جميع مسائله ادق وهذا معنى ما نقل عنه رح ومعلوم ان دقائق العربية ادق
اي بمصها من بعض لان جميع دقائقها ادق ولوادعاء على ما فهم (قوله لان المراد
آخ) اي بطريق الكتابة فان كشف الاستار عن الشئ يستلزم معرفته (قوله
لكونه) متعلق بالمعرفة او بالاعتبار وتقييد المعرفة بدلت اشارة الى ان معرفة
الاخصر بطريق الام مختص بهذا العلم فلا يرد انها تختص بالكلام ايضا فلا يصح
الخصر لان تلك المعرفة بطريق الان (قوله لاشتماله على الدقائق آخ) والدقائق
والاسرار المتعلقة باللفظ العربي المتعارف بهذا العلم كما مروسا اخر وحده الاحلية
عن وجه الادقيه (قوله لكون معلومه من اجل معلومات) معلوم يطلق
عن المسائل وقد يطلق على الموصوع ٧ كافي شرح المواضع بمحولات مسائل
هذا المصنف الدقائق والاسرار التي تشرح بها الدقائق والاسرار التي في القرآن
وموصوعه اللفظ العربي من حيث مطابقتها بقصص من المشرح في القرآن
فيكون معلومه من اجل المعلومات ٩ فادعم تخبر الناظرين في كون معلومه اجل
ومثله حل العلوم على ان القرآن محرم (قوله مدرك لا محار) اي ما يدرك لان
مدرك حقيقة هو النفس الناطقة (قوله هو يدوق يسالا) اي لا الذوق فقد
حصر ما يدرك الاعجاز في الذوق وهو كيفية نفس بهادرك الخواص والمزايا
التي في الكلام البليغ والمصنف حصر ادراك الاعجاز باعتبار المعنى الكسافي
في هذا العلم (قوله هو من وجه الاعجاز) اي من مرتبة سلافة التي توجب الاعجاز
لقوله ٤ وجه الاعجاز امر من حسن البلاغة او نفس لا يحجاز هي ان يكون الوجه
تخيلا قد بني امكان كشف انقضاء عنه والمصنف انت كشف الصاع عنه بهذا
العلم باعتبار المعنى المكتن به فالتدافع بين الكلامين متحقق بوجهين (قولنا قلنا معنى
كلامه) اي مجموع كلامه المذكور سابقا لقوله مدرك لا يحجاز معناه انه يدرك
بالذوق وقوله لا يمكن كشف الصاع معناه لا يمكن وصفه وبابه كالملاحاة واستقامة
الوزن وسائر الواجبات تدرك ولا يمكن بينه بخصوصها (قوله وقد صرح بذلك)
حيث قال شان الاعجاز يجب يدرك ولا يمكن وصفه (قوله بل على ما لا يدرك بهذا

٧ وقد يطلق على محولات
المسائل

٩ ثم ان المصنف قدم في الف
بيان اجلية هذه العلوم على
بيان ادقيتها لكونه ادخل
في مدحها واخر في النثر
دليل هذه المقدمة اعني
قوله وبه يكشف عن دليل
المقدمة الاخرى اعني قوله
اذ به يعرف لكون معرفة
دقائق العربية واسرارها
وسيلة الى الكشف متقدمة
عليه في الوجود
(حسن جلبي)

٤ اللام متعلق بالتفسير اي
فهمنا هكذا لقوله آه م

العلم (لا رتبة الكشف الى العلم قبل على حصول العلم به لا على انه يمكن وصفه
وهذا اندفع التذاع بين اثبات الكشف وعدم امكانه بحمل الكشف على الادراك
في الاثبات وعلى الوصف والبيان في الشيء وحل وحده الاعجاز على مرتبة من البلاغة
توجب الاعجاز وافردة نظرا الى نوع الاعجاز وجمعه نظرا الى افراده او على نفس
الاعجاز وحمل الواحد تحيلا وهو المطابق لعبارة المفتاح وقرق السيد في شرحه
بين وجه الاعجاز ونفس وجه الاعجاز فقال يمكن كشف القناع عن وجوه البلاغة
اي الخواص والمزايا ولا يمكن من الاعجاز نفسه وفيه حل الوجه في قوله ونفس
وحده الاعجاز على التحيل وفي قوله ولا لا كشف لقناع عن وجه الاعجاز على الامور
المؤدية اليه (قوله وهو بالدوق المكتسب منه) اشارة الى دفع التذاع بين
الحصرين فالتسكاكي حصر الادراك بلا واسطة على الذوق والمصف وجه الله
تعالى حصر الادراك بالواسطة على هذا العلم وقد صرح به التسكاكي ايضا حيث
قال طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العليين وكلفة الوصلية الدالة
على ان نقبض الشرط لولي باطرا بالنظر الى الحصر المستفاد من كلمة انما بالنسبة
الى دفع التذاع حتى يرد انه اذ يمكن الادراك بالذوق المكتسب لا يدفع التذاع
مضلا عن كونه اولى على هذا التقدير (قوله وليس الحصر حقيقيا) بيان لعامة
اعتبار الحصر بالنسبة الى العيون ولا يمكن حله في دفع التذاع قوله وقد اشير الى
هذا) اي الى انه لا يمكن لهذا العلم انما قال اشير لان المصريح به ان وجه الاعجاز
اي مرتبة البلاغة التي بها الاعجاز امر من جسد البلاغة اي نوع منه لا طريق
الى سره الا طول خدمة هذين العليين لكسبه يلزم منه ان يكون تلك الخدمة موحدة لمعرفة
الاعجاز انصا وكذا في قوله لا علم . بدعم الاصول الخ (قوله لا طريق اليه الخ) ظرف
مستغرق حرا اي لا طريق موصول اليه ولا طول مرفوع على البدلية من محل اسم لا
او من خبره او ظرف لهو متعلق بالي ولا يجوز كونه لهو متعلقا بالشيء لانه يجب النصب
والنوين حينئذ الا ان يقل ان الحركة امر اية وسقوط النوين التخييف كاذب
اليه السير اي في لا رجل واتشبهه لمصاف كاذب اليه اس ما لا يجوز ان يكون لا المشبه
بليس فيكون لا طريق مرفوعا وليه لهما والاطول خبرا (قوله بعد علم الاصول)
ليس هذا القيد صريحا في المفتاح الا انه مذكور مقدما في المعطوف عليه بقوله ولا
اكشف فالظاهر ان يكون قيد في المعطوف لما يسمى في بحث الفصل والوصل من ان القيد
اذا كان مقدما في المعطوف عليه فالظاهر تنيد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة
سرت وصرت ريد م انه ليس بقطعي لكسبه السابق الى الفهم في الخطايات

٤ الاول بين الحصرين
والثاني بين اثبات الكشف
وعدم امكانه م

والسيد الشريف في شرح المفتاح جعله قيدا لمعطوف عليه فقط وهو ظرف
 مستقر محلا او متعلق بالفي المستفاد من لاءه في ما عرفت اي لاهم كاش بعد
 حصول علم الاصول اي الكلام والعقد والصرف والتعريف كشف من هذين العليين
 والعبدية زمانية فانه لا بد في كشف القناع عن وجهه لا غير من فهم اصل المعنى
 ولا بد في حل الآيات المشفرة بالجهة والجمعية وان كان على المعنى المحمدي والكاشي
 من العلم بامتاعها على ذاته تعالى فانه لولا امتناع الاستواء على الله تعالى لما جلسا
 قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) على انه كناية عن مسكنة الملك من غير تصور
 استواء وحلوس فاندفع توهم كون علم الاصول كشف منهما لانه انما يلزم لو كان
 الطرف متعلقا بكشف ثم ان في الاكتفية بما سوى هذين العليين كناية عن ثبوت
 الكشف الكامل لهما فلا يقتضي مشاركة علم آخر لهما في اصل فعل انما يلزم
 ذلك لو كان المقصود المعنى الحقيقي فلا يرد ان ثبوت الكشف لغيرهما كما هو مقتضى
 التفصيل ياتي في الحصر المتعاقب من قوله وحده الاعمار من من حسن البلاغة الخ
 (قوله نعم لا يمكن) تصديق لما قبله وتقرير لبعده وودع المسألة من نشي بمافله
 وهو ان هذين العليين اذا كانا موحدين مكمل الكشف كما هو حقيق كمال معرفة
 الاعجاز وكنه حقيقته وحاصل الدفع لهما لا يوحان اذ لا الكنه لا يتسامح الاحاطة
 لهما لا لعصا لهما في الاكتفية قبل استبعاد من هذا الكلام وجه آخر لدفع الدافع
 وهو ان الكشف لهما حاصل على تقدير الاحاطة ولا يمكن الكشف لهما لا امتناع
 الاحاطة وليس بقوى لان توصيف العلم بوصف يحصر له على تقدير حصول
 امر متمنع لا يدل على شرفه ولا يوجب التعجب فيه ولو قيل ان الكشف من وجه
 الاعجاز حاصل لهما في الجملة وتمتنع على سبيل الكنه لم يبعد (قوله وتشبه وجود
 الاعجاز) اي مراتب البلاغة الموحدة للاعجاز (قوله اعلم) وهو ان بد كر لفظه
 معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد (قوله اسماء الكلام اح) اي هذا الكلام والاعين
 المعلوم بهذا الوصف وليس المراد تعريف القرآن ليحدث فيه ميسوح التلاوة
 والقراآت الشاذة (قوله تأليف كانه) اي يتكلم به مفردا كان او جملة (قوله
 مرتبة المعاني) اي التواني اشارة الى علم المعاني (قوله متسقة الدلالات
 في الوضوح والخفاء) اشارة الى هذا البيان (قوله على حسب ما يقتضيه العقل في ذلك
 المقام) متعلق بهما على التام (قوله فلهذا) اي فيكون نظم ان قرآن عبارة عما ذكر
 اولان الاعجاز ليس بنفس الالفاظ (قوله فيما استعاره طبقة) ان شبه التأليف
 المذكور بادخال المؤلف في السلك ثم استعير لفظ النظم به وشبه القرآن بعقد الدرر

٦ وهو كون العليين اكشف
 للقناع عن وجود الاعجاز
 في نظم القرآن م
 ٧ وهو عدم دخول كنه
 حقيقة الاعجاز تحت
 علمه الشامل م

وانت له نظم ولا حتمه الوحيين وصفه بالطاقة ويجوز ان يكون قوله واسارة
 اخ بانه العفة وان يكون صفة مادحة (قوله بيان لا) وفيه اشارة الى ان القسم
 الذي كتبه كانه لكونه عمدة فيه (قوله تميز من اعظم) اي من نسخة اعظم
 الى ضمير الفاعل لا الى ما صنف مرآة عن الفاعل اي اعظم نفعه وقدره مثله (قوله
 وضع كل شيء الخ) العموم المستند من كل يعتبر بعد ارجاع ضمير مرتبه الى شيء
 لئلا يرد الاعتراض المشهور (قوله احسن) وترتيب الكتب المشهورة حسن وترتيب
 القسم الثالث احسن (قوله هذا مقال) اي كونه احسن ترتيبا (قوله تراها) اي بالنسبة
 الى ترتيب القسم الثالث وفي كمال التشبيه اشارة الى حسن ترتيب تلك الكتب
 فلا يرد ما قيل انها لو كانت كعقد العصم لا يكون فيها حسن ترتيب فلا يكون مصدقا
 للمقال المذكور (قوله تهذيب الكلام) اي عن الروايات وكونه اتم بالنسبة اليها
 لا ينافي اشتغاله على الحشو والتطويل في نفسه (قوله كنتم حرة من الشيء الخ)
 اي مجموع الموصول وبصلة كنى واحد لا يصير احدهما حراً من الكلام بدون
 الآخر فيسبها ترتيبا لزم وهم ان تكون صلة بعد الفصل فلا يجوز تقديم شيء
 من معمولاتها عليه واما تقديم بعض معمولاتها على بعض فليس تفصيل المذكور
 في التوضيح (قوله ظروفا) رتبة او مكانا وشبه الجار والمجرور (قوله قد طبع معه
 اسعى) فان المصودر لم يحصل عليه السلام ما طبع الى الس الذي قدر به على السعي مع
 ابراهيم عليه السلام في قصده حوائجهم امره بالمدح وهذا المعنى اعلم مما يدل على اتفاق مع السعي
 وكذا في قوله لا يأتى أحدكم رافة اي الرافة المقيدة (قوله حكم ما اول به) اي لا يشاركه
 في جميع الاحكام بل هو ان يكون نص احكامه مختصة بصريح لفظه (قوله مع
 ان اطرف) اي اطراف اسم لتقريب وشبه الشيء محمول عليه (قوله يكفيه رايحة
 الخ) ولذا يميل الاسم لحمد فيه باعتبار الخ المعنى المصدرى فلا حاجة الى التأويل
 (قوله وهو لزائد استثنى عنه) اي اللفظ الزائد في الكلام المستثنى عنه في اذا ما اصل
 المراد سواء كان متبعا ولا ياتي قوله كذا وميتا والتطويل مصدر بمعنى المقبول
 والمراد به الكلام رائد على اصل المراد بلا فائدة فانه اذا كان لفائدة يكون اظنابا
 وهو قد يكون لا يشمله على الحشو وقد لا يكون وحدهما على ذلك لموافقة قوله
 قابلا للاختصار والتعريف فان الاختصار ايراد الكلام المطابق لاصل المراد بعبارة
 قابلة والتعريف تحاشيه من الزائد (قوله وسجى الفرق بينهما) اي الفرق المتنبه
 اي الصلاحى وهو الحشو الزائد المعين والتطويل الزائد الغير المعين (قوله وهو
 كون الكلام الخ) سواء كان حشا في اللفظ او في الانتقال (قوله الفت مختصرا)

اي حسرنا الطرف بالحقيق
 ليتم التقريب ولو لم يحس
 بالحقيق لزم ابتساؤه على
 عموم الحقيق وشبهه من
 الجار والمجرور فلو ابقى
 عليه لا يثبت قوله لوقوعه
 فيه وعدم امكانه مع هذا
 العموم فيحتاج الى اشارة
 وصلى الطريق والمطروية

م

لم يقل اختصرت له ما فيه سوى الاختصار من الجريد والايضاح (قوله حكم كلى)
 اى على كلى فان كلمة الحكم كون المحكوم عليه كليا واضمير في ينطق وجزئياته
 راجع الى الكلى ومعنى انصافه صدقه عليه وهو حراز من القضية الطبيعية
 واللام في قوله ليستفاد لام العاقبة وذكر هذا القيد لكونه مأخوذا في مفهوم
 القاعدة وما قيل من ان المراد قضية كلية تسفل على احكام جزئيات موصوفا
 اطلاقا لاسم الجزء الاخير على الكل وحذف المصدر او ان الكلام محمول على
 الاستفهام بان يراد بلفظ الحكم معناه احضق وبصيرى ينطق وجزئياته اى
 الجارى اضى المحكوم عليه او ان اطلاق الكلى والجزئى على حكم الاصل والفرع
 باعتبار التشبيه بالمعنى الكلى والجزئى من حيث الاشتغال ولا يفرح فتكلمات
 لا ينطبق بمقام التعريف وان ذهب اليه الحكم الصغير (قوله يجب توكيده) اى لابد
 ان يكون مؤكدا (قوله بان يقال اخ) منطلق ينطق بمعنى ان معنى انطافه
 عليها انه يمكن ان يصير كبرى لصغرى سهلة الحصول (قوله لا مانع من) (ع)
 المختص باستفاد من العام حيث وصف القسم الثالث بالثقة على المشورة به اشارة
 الى ان المشورة في القسم الثالث تكثير الامثلة والاشواهد التي لا تحتاج اليها (قوله
 ففى اخص من الامثلة) اى كل ما يصلح به هذا الصلح مثالا من غير عكس كلى
 ادلا يلزم للجزئى ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى مصلحا عن صفة كونه مثالا
 او شاهدا لكونه مذكورا للايضاح او لاثبات مخرج مدرك لا يمكن اعتباره
 في حقيقتها ولو اعتبر ذلك فربما يثبتان وربما ينصدقان فيسبب على هذا التقدير
 تاس جزئى وهذا حاصل ما نقل من الشارح رحمه الله فتدبر فانه قدسنى على
 الناظر بن (قوله من الاول) كالصبر او اسوة على ما فى القاموس (قوله وهو
 التفصير) من قصر فى الشئ توانى ٩ على ما فى شمس العلوم لاس قصر عن الشئ
 بمعنى انتهى او عمر على ما فهم لقوله فى تحقيقه (قوله وقد استعمل الاول متعديا الخ)
 فى الكشف فى تفسير قوله تعالى (لا يا وىكم ٦ خذالا) بقل الا فى الامر يا وى
 اذا قصر فيه ثم استعمل متعديا الى معواين فى قولهم لا لوى فحشا ولا لوى
 جهدا على النصين والمعنى لا امعك جهدا ولا تفصكه والشرح رحمه الله حل
 عبارة المذ على الاستعمال المشهور رعاية جربة المعنى اى لم امعك جهدا
 ولا تفصكه فى تحقيقه والقول فانه لازم معنى انصبر وجهدا نمير اى من جهة
 الجهد او منصوب بمرع الخاضع اى فى الجهد او حال اى بجهدا مبطل ادالهام
 فى نية التفصير الى الفاعل ولا يصح حمله فاعلا لاعلى غبار الاساد الجازى

٩ قوله توانى يقال توانى
 فى حاجته اذا قصر اى
 عرض له التكاسل والفتور
 فى حاجته قوله بمعنى انتهى
 اى كفى يده وامتنع عن عمله
 مع كونه مقتدرا عليه
 وقوله او جهراى كفى يده
 ليدم قدرته عليه (عاصم)
 ٦ اى لا يقصرون لكم
 فى الفساد (بضائى)

٤ دفع لما قيل في العبارة ادنى مساهلة اد الفعل المنفي منع وهو ليس بتأول لما ذكر من التأول المجموع كما صرح به في شرح
الفتاح م ٢ وهما كون المفعول له مفعول لاجل فعله ١٨ - وعدم المساهلة ليس بفعل وكونه الى مدلول

الحرف غير مستقل
بالمفهومية الخ

٧ الظاهر ان النسخة اجمعين

على الحالية من القوم بمعنى
مجمعين ادلو كان من هو على الكار

تأكيدا له فلا يدل على

الاجتماع في زمان الفعل كما

سيصرح به في بحث تأكيد

المسند اليه ولو اريد بالاجتماع

الاجتماع في الفعل دون زمانه

لم يظهر ايضا فائدة رجوع

الذي الى القيد اذ المعنى

الماخوذ من القيد حاصل

من نفس القيد والالكار

اجمعون تأسيبا لانا كيدا

فلا تفاوت في المؤدى سواء

رجع الذي الى القيد ام الى

المفيد فتدبر (حسن جلي)

٣٠ اوله وانى زعيم ان رجعت

ملكايير ترى مدها قرانق

ازدرا على اللاحب لا يمتدى

لماره اذا ساهه العود الدياق

جر جرا الفرائق البريد

اي الذي يوصل خبر

الخوف وازدرا اي مائلا

واللاحب الطريق

الواسع والنار السلامة

وصاف اي شد والدياق الادل المنسوب الى الدياق قرية بسبب انها كرام الادل (عنه)

وجر جر اي صوت وكفوله تعالى وما للظالمين من حيم ولا تنفع بطاع اي لا شفاعه ولا طاعة ولا يرد ايضا انه قد

والصبر نزع الحذف كوقوع المصدر حالا ليس بقياسي الا فيما يكون المصدر موصوفا
من العامل نحو انى معرفة وهو انص عليه انص في بحث الفهول به والحال واما جعله
بمعنى الترتيب متعديان مفعول واحد على ما في القاموس من مالموت الشيء اي مات تركته وعلى
هذا جعل السيد الشريف في خطه الموافقة ان كان صحيحا فبمعنى ان المستند منه انه لم يترك
الجهل في تحققة بل جهل به و مقصود انه بدل كل الجهد في تحققة (قوله في تحققة) متعلق
بلم آل لا يجهدا لعدم حراله المعنى (قوله لم نصحه الخ) لا في لان المفعول له مفعول لاجل
الفعل وعدم المساهلة ليس بفعل ولا بالمساهلة فاصحى واما قوله في اختصاص لفظة فهو متعلق
بلم البالغ كما هو الشائع في القيد - و قد اتم بصر من له الشارح رح (قوله ولو لم يؤل الخ)
الظاهر ٤ واولم يؤل لم بالغ تركت المساهلة الا انه تصد الاشارة الى عموم الحكم وانه لا بد
في كل قيد متعلق بالذي من حيث ان في من التأول ما ثبت لان في المستند منه مدلول
حر في غير مستقل بالمفهومية لا يمكن لفعل تقيده مالم يلاحظه تصدا وحينئذ يصير
مدلول الاسماء وعلل مؤلا - (قوله كان المعنى الخ) اي اتم يؤل المعنى بالمتى لكل
متعلقا بمدلول في اعنى البالغ لا متعلقا بمفعول ما في ما عرفت من الوجهين ٢ فيكون الذي
داخلا على كلامه فيه تعبير وكل كلام به كذلك يكون الذي فيه متوجه الى ان لا يمد مع
المنع لما ذكره الشيخ بكون المعنى انما لا يمتد في الاحتصار لم يكن الخ وليس المقصود بذلك
بل في المنع في الاحتصار هذا خلاصة كلام الشارح رح و قد دفع لك كون الناطرين
في هذا المقام لمن له فطاة (قوله لم تكن للتقريب والتسهيل) فيه اشارة الى ان كليهما
مفعول له لم بالغ لعدم الفرق بينهما الامان التعريف اعتبر بالقيد ليس الى التعاطي
والتسهيل بالنسبة الى انهم وبيت منعفين يرتدوهم بالغ على ترتيب الماف وانشر
(قوله ان من حكم الذي) اي مقتضاها الاصل عند اللغاة فلا يرد انه قد يصح
الذي ادخل على كلامه فيه قيد لى القيد واميد مع نحوه على لاحب ٣
لا يمتدى بمساره فانه استعمل على خلاف الاصل ولدفع هذا قال الشيخ وهذا
مما لا شك فيه (قوله لا اجتماع) لفظ اجمعون تأكيد لمعنى الكل الا ان فيه معنى
الاجتماع بحسب اصل الموضوع فكان نصيا للاجتماع بهذا الاعتبار ولذا قالت
الحفيدة ان الملاشكة صدوا لادم ٧ مختص لقوله تعالى (فمجد الملاشكة كما هم
اجمعون) على ما في الترويض وغيره (قوله ونلو بجا) التلو بجا كناية تكون الوسائط
فيه كثيرة من لوح اذ اشار من بعد (قوله على ما ذكره) بقوله لا ما يستعني

(عنه)

ووصاف اي شد والدياق الادل المنسوب الى الدياق قرية بسبب انها كرام الادل (عنه)

وجر جر اي صوت وكفوله تعالى وما للظالمين من حيم ولا تنفع بطاع اي لا شفاعه ولا طاعة ولا يرد ايضا انه قد

عنه ليكون حشوا (قوله ونعريضا) التعرض كدبة مسوقة لموصوف غير
مذكور من عرض اذا اعمل الكلام الى جانب (قوله ونقد اعط) اي اتى بامر
يجب يحتمل الوحيين المدح والدم (قوله لا يعرف الخ) يعني تقديم المسند اليه
على المسند المفعلي اذ لم يل حرف التي قد يثنى فليخص به وصيبي النقيض على
ما يصح وهو لا يعرف لشيء مهم وجه حسن ادلا حسن في قصر السؤال عليه
بل المشتركة في السؤال احسن ليكون اقرب الى الاجبة لاحتماع انقلبوا وابتعد
عن التفسير في الدماء ولا في تأكيد اسناد سؤال به ادلا مكار ولا تردد فيه
السامع قلب التأكد هذا لاحراز الرعة في سؤال كما في قوله تعالى
(انسمعكم) ٣ ولاستيفاء السؤال ولدا علة بقوله انه ولي ذلك الانتفاع به مثل
الانتفاع باصله لالرد الانكار وانتردد قبل صاحب كشف في تفسير
قوله تعالى (الله زل احسن الحديث) في ايضاح سم الله مندا وساء زل
عليه ما كيد لاساده الى الله وانه من عده (قوله فكانه الخ) يعني قصد
ان يجعل الجملة حالا لتبعد مقارنة السؤال لجميع متحدث من تأليف والترتيب
والاسماء والسمية ولا يحصل هذا المعنى صريح الا في مركب الجملة الاسمية
مع الواو ادلواورد العلية مدور انواو كانت ظاهرة في الاستيفاء ٧ ولو اورد
مع الواو كانت ظاهرة في العطف ٢ لكن هذا لا يقع لاعتراض المذكور من ان
التقديم ليس الا لاحد الامرين ولا حسن اثنى منهما ههنا الا ان يقال انه من جهة
الاعتراض بيان لمنشأ اختيار الجملة الاسمية (قوله من ان يقع به) لكونه
مفعولا ثانيا لاسأل وليس من فصله من معمولاته حتى يمنع تقديمه عليه (قوله انه
ولي ذلك) علة لقوله اسأل يعني انه متولى ذلك الفعل به ان يتصرف فيه كيف يشاء
(قوله كان الانسب الخ) ليكون الجفتان عليهما للمعنيين مستفادين من الله اسأل وانما
قال الانسب لارد ذلك انه هو على تقدير عطفه على انه ولي ذلك كله والظاهر وبحور
ان يكون مملوكا على اسأل او جهة مستأجرة لجرد الثناء (قوله عطف) لانه
الاصل في الواو وعدم صحة الاشارة ليجوز تقديم السؤال بها والاعتراض لكونه
في آخر الكلام وعدم تضمنه ذكره حرابة (قوله انه على جهة الخ) انما انحصر
في هذين لان المذكور ثلاث جهن لا يصح لعطف على الاولى منها لعدم الجامع
وانكسرها حالا ولا على الثانية لانه معلقة وهذه الجملة لا تصلح للتعبيل فتعين الثالثة
فاما على تمامها او على حرثها (قوله يكون من عطف اجبة الخ) وهو مختلف
فهو لهم من محور عطف الفعلية على الاسمية وانه كس ومهم من مع ذلك وكذا

توجه الى المقيد من غير
اعتبار لفي القيد واثباته
كقوله تعالى ولم يصروا
على ما فعلوا وهم يعلمون
يعني ان عدم الاصرار
متحقق البتة مع قطع النظر
عن الاتصاف بالعلم وعدمه
لان عدم الاصرار موجب
الاجرسواء كانوا جالين او لا
ولا يوجد توجه النبي الى
المقيد مع ثبوت القيد وان
وحد عكسه في الوضع لافي
الاستعمال م

٢ ولاستعادة السؤال
نصفه

٧ لا يثبت لا يحصل العرض
المذكور صريحا ه

٢ فلا يحصل العرض
المذكور ايضا صريحا م

عطف الاشارة على الاخبار معه البياتيون وجهور النفاة وجوزء الصغار
كما فصله في معنى لبيب فلا بد في حواره عند الجمهور من تأويل احدى الجملتين فاما
ان يقال المعطوف عليه ايضا اشارة معني لان المقصود انشاء المدح بانه كاف والواو
اعتراضية او يضاف الموصوف مؤل هو مقول في حقه نعم الوكيل فتكون جبرية
متعلق خرها اشارة (قوله ثم عطف الجملة) متداخلة اخره الشرطية والواو
زائدة لزيادة الربط كما في لانه وان يكون والجراء محذوف بدل عليه الجملة الاستدراكية
اي عطف الجملة على امردهما وان صح باعتبار صحتها لا يصح مطلقا لكونه
في الحقيقة من عطف الاشارة على الاخبار فلا بد من التأويل والقول بحواره في قوله
يحل من الاعراب بدون تأويل عند الجمهور ممنوع لا بدله من شاهد وهذا معنى
ما قلناه ان هذا تحقيق لوحده العطف وتبين لطريق التركيب لا اعتراض انتهى
ويؤيده انه لم يحكم بطلان العطف في شيء من الاحتمالين وانه اختار هذه العبارة
في حطبة شرح العقائد سنية وغيره (قوله باعتبار تضمين الخ) اشارة الى عدم
حوار هذا العطف بدون اعتبار التضمن نص هذه في الرصي والتسهيل حيث قال
بحوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يختصا بالتأويل (قوله على رأي) وهو
ان يكون جعل معطوفا على قائم وهو اختار عن قول من جعله حالا بقدر
قد او معطوفا على جملة قائم بتقدير هو مائة حتى عدم تجويزه عطف الجملة على المفرد
وعا حرر بالدفع الاعتراضات الواردة ههنا بالكتابة بتدبير ثم ان تقدير مقول في حقه
ليس صحيحا لانه يستلزم ان لا يكون محال المدح والدم مستعملة في معانيها الحقيقية
امني اشارة المدح والدم عدم في شيء من المواضع لانه على هذا التقدير اخبار من
وقوع هذا القول في حقه ولا مقولبة انقول ابد كور فبما ان يكون بطريق الحمل
والاخبار عنه بم الوكيل فلا بد من تقدير مقول في حقه مرة اخرى ويلزم التقدير
مرات صير متناهية (قال السيد قدس سره فخواه ان ذلك جائز الخ) لم يوجد
التصريح بالجوار في الكتب متداولة في شرح التسهيل لانه مالم في بحث المفعول
معه خلاف ذلك حيث قال لا يعطف جملة جبرية على اسفهامية مع استقلال كل
منهما فلان لا يجوز ذلك مع عدم الاستقلال اولى (قال السيد قدس سره نص عليه
العلامة الخ) عذرة الكشف فان قلت على م عطف قوله تعالى ولا تزدد الظالمين
قلبت على قوله (رب انهم عصوني) على حكاية كلام نوح بعد قال بعد الواو السابعة
معه ومعناه قال رب انهم عصوني وهذا لا تزدد الظالمين الاصلاح لا اي قال هذين القولين
وهما في محل النصب لانهما مفعولا قال كقولك قال رب اودي لاصلوة وصل

في الموجد تحكي قوله معطوفاً أحدهما على صاحبه انتهى وهو دليل على أنه لا يجوز
عطف الانشاء على الاخبار فيقال محل من الاعراب لان مقبل قوله تعالى ولا ترد
الظالمين كلها محل جبرية مقولة لقل معصوف بعصب على بعض قال الله تعالى
(قال نوح رب انهم عصوني واتعوا من لم رده منه وولده لاحساراً ومكروا
مكراً كبيراً وقالوا لا تدرى آلهتكم) الى قوله (ولا ترد الظالمين الاصلاحاً)
فلوحوز عطف الانشاء على الاخبار لا ترد في عطف ولا ترد الظالمين بل جزم
بمعطوفاً ٧ على قوله تعالى عصوني كسائر الجمل البقية فالسؤال عن عطفها
والجواب انه معطوف على رب انهم عصوني لا عصوني بتقدير فان يكون
عطف الاخبار على الاخبار دليل على انه لا يجوز عطف الانشاء على
الاحرار فيقال محل من الاعراب وكذا في المدل . صومع عطف بتقدير قال
واما قوله اي قال هذين القولين فهو اشارة الى انه معول آخر وليس داخلاً
في المعول الاول كالجمل الساخنة وليس فيه دلالة على ان احد لقولين ٢ معطوف
على القول الآخر ٣ من غير تقدير وكذا قوله لانهم معصواً قال وقوله تحكي قوله
معطوفاً أحدهما على صاحبه لان المراد انهم كذلك في الظاهر قائم اليد وكما ان
هذه قاطعة قطعاً ٩ يليق بالخطايا وهو المهور فان كون المهور من المحكي يستلزم
عطف الانشاء على الاحرار مما لا محل له من الاعراب فيحتاج خبراً تأويل وعلى
تقدير كونه من الحكاية يكون عطف احد لقولين على الآخر المدين في حكم
امردين من غير تكلف التأويل وهذا مما يتم لو ثبت حوار عطف الانشاء
على الاخبار فيقال محل من الاعراب اشهاد ولم يثبت فعلي هذا التقدير ايضا
يحتاج الى التأويل انه معطوف بتقدير قال (قوله في المقصود) اي في المقصود
الكتاب لمخرج الخطية (قوله من قبل المقاصد) والشواهد والامثلة والاعتراضات
على المفتاح من مكملات المقاصد فلا يرد انقص على حصر (قوله وعليه منع
ظاهر) وهو منع احصاء ما لا يكون من المقاصد في المقدمة ومع تحصر ما لا يكون
العرض منه الاحتراز وجوه الحسين (قوله بالاستقراء) بان يقال قد صدق المدكور
في الكتاب ولم نجد غيرها (قوله وما انحر اح) لانه انجر في آخر المقدمة الى ان
هم البلاغة وتوابعها مخصر في غير المعاني والبيان والبديع وانها صون اي ضروب
مختلفة لان الاول ما يحتز به عن الحاصل في تأدية المراد وثاني ما يحتز به عن التعقيدية
المعوى والثالث ما يعرف به وجود المحسوس ومعهم ما يهدم من قوله فلما كان علم البلاغة
وتوابعها الى قوله التمس مخصر اح ان المقصود ان الكتاب مخصر في علم البلاغة وتوابعها

٧ بان يكون الظالمين من وضع
الظاهر موضع المضمرة
حوزاً وقوع الانشاء خبراً
بلا تأويل او يكون خبراً
بتأويل مقول في حقه كما
هو مذهب السيد قدس سره

٢ وهو قوله ولا ترد الظالمين

الاصلاحاً

٣ وهو رب انهم عصوني م

٩ قوله قطعاً يليق بالخطايا

آه جواب للمعنى القديم

حيث قال وفيه تأمل اي

في هذا الجواب تأمل ان هذا

المقدار لا يثبت كون الجملة

قاطعة واجاب بما ترى فافهم

٢

٧ لان الفنون اما عبارة عن
الالفاظ والنقوش او المعاني
لما اجزاء الكتاب عبارة
عما كان الكتاب عبارة عنه
٢ اذ التقديم المذكور في بيان
الانحصار لا يبعد القديم
في الترتيب م

فصل لما مقدس مقصود لكتاب مختصر في علم البلاغة وتوابعها وعلم البلاغة
وتوابعها مختصر في علوم ثلاثة هي ٧ فون ثلثة ينتج ان مقصود الكتاب مختصر
في العلوم الثلاثة ومعلوم ان لا مورا اثنان اذ كورة في الكتاب يكون واحدا منها اول آخر
ثانيا وآخر ثلثا فمختصر مقصود الكتاب فون ثلثة موصوفة بالاولية والثانية والثالثة
وانها علم المعاني والبيان وسدع الا ان الفلسفة بينها مجهولة اذ لم يعلم ٢ ان الفن الاول
علم المعاني او البيان او البدع فون لافان الفلسفة الفن الاول اي من العلوم الثلاثة التي علم
الانحصار مقصود الكتاب فون علم معاني وكذا قوله الفن الثاني علم البيان والفن
الثالث علم البدع هذه الترتيب من قبل قولنا المطابق زيد كما سمع في مدر فانه
يمارل فيه اقدم البعدين ووقفوا في حبس بعض (قوله فون يمكن تعريفها)
اذ لا يمكن فهمها الا تعريف الامم وهو يقتضي تقدم الدكر صرحا او اشارة
(قوله فونكرها) لانه الاصل في الاسماء ولا مقتضى للمعول (قوله وما يتصل بذلك)
عطف على معنى العصبية كالتسوي وهو بين الفلسفة بين الصراحة واللاعنة
وكونها صفة اللفظ او المعنى وبيان الفلسفة من مقتضى الحال والاعتبار المناسب
وبين مرجع اللفظ (قوله وان يعمية مأخوذة الخ) لم يرد انها مقولة عنها
او مستعارة لانه لا معنى لاقول اللفظ المفرد من اصناف وان عارته منه اذ لا بد من اتحاد
اللفظ واللفظ لا بد من معنى فمعنى اللفظ حتى يقرب بها مدال المعنى مقولة او مستعارة
بل اراد ان اللفظ المقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش بالقطع عن الاصطفاة فمعناها
المتقدمة بمعنى ينش شونده ونشام قبل مأخوذة من قدم بمعنى تقدم لان التحقيق
ان استعمل المشتق منه لا يمكن في احد المشتق ما ردا الاستعماله كقاي لفظ الصلوة
والركوة والطلاق المقدمة هي مقدمة الجيش تصادعنا معاها الوصف والهاء
لنا بلسا الموصوف اعني الجماعة يدل عليه رادها في لاساس في الحقيقة حيث قال
قدمته واقدمه فقدم معنى تقدم ومن مقدمة الجيش (قال يقال مقدمة العزم) اي
المقدمة اذا اصبحت اي من يعنى على ما يوقف عليه مسأله شروعا او تصورا
او تصديقا فم المعنى ايضا كقاي شرح الفصح او شروعا فقط كقاي المختصر اي
يراد ذلك المعنى «علاق الدم اعني ما تقدم لغيره على قدمه لانه تقى في الاصطلاح
الى هذا المعنى اذ لا داعي اليه ولزوم اسفل اي معان كثيرة لانه يقال مقدمة الدليل
لما يوقف عليه صحته ومقدمة غير من فاهو حر، منه ويؤيد ما قلنا قولهم المراد
بالمقدمة ههنا ما يوقف عليه الشروع في العلم دون ان يعولوا، معنى المقدمة (قوله
كعرفه حده) اي رسمه وصوره على رسم يقوم فان الشارح رحمه الله نفي توقف

الشروع على شيء منها ومقدمة الشروع عنده انصور بوجه ما والتصديق
بفائدة ما (قوله ومقدمة الكتاب) اي قبل المقدمة بصفة الى الكتاب طائفة
من الكلام اعم ويطلق عليه اطلاق العلم الى بعض مراده كما يحسن اليك وان فصل
والمقصد وان على بعض حرته ووثق لانهم يقولون بعض اجراء كتاب
التي بادلولها ارتباط بالمقصد وضع فيها بصفة المقدمة كما في هذا الكتاب وهو علوم
ان اجراء الكتاب هي الالف بصفة صفوا بصفة على طائفة من الكلام
الذي عيونهم بها كما اطلقوا القى الاول والثاني والثالث على طائفة من الكلام
الذي عيونهم بها فهذا الاطلاق ثابت في يد المبرر مع عليه المدفع الامر لان
اصطلاح جديد احده الشرح وحي عليه الامر كما لا يسد شرب ثم ان المدفع
شكل العرفية يحصل يكون مقدمة الكتاب عبارة عن لاف الدالة على المعاني
المخصوصة مقدمة الكتاب وظروفها كذا في صورت مقصد الكتاب والمدفع
اشكال القديم والتأخير لعدم اعتبار التوقف في معهودهم ولا مدخل في المدفع
شيء مهم اثبتت مقدمة العلم كيف ولشرح رجع في كون مدلول مقدمة الكتاب
مقدمة العلم وانما تخرج من اعمها لبيان ان عدم الفرق بينهما مثلاً اشكال الامر
عليهم لما قال السيد من انهم ثبتت عنده الامقدمة الكتاب فاشكل عليه امر الطريقة
اي شيء * قال قدس سره اعم * في بحث الشارح رجع مقدمة العلم لعل
ما قاله البعض * قال قدس سره وهي امور ثلثة * صمير راجع الى مبدأ
والمدكور اصاله هو الايمان والسمع المعاني فالمدكور رجع انفي الاول كما صرح
في هذا الكتاب وهو اعم الثاني بطريق الاستحسان او لمدكورين الاول والكلام
من قبل احكام الدال على المدلول او على حد من اصفى يد وال امور ثلثة *
قال قدس سره ان ما حقه اعم * قد عرفنا به دق لا جاهل وان ما حقه في شرح
الرسالة مقدمة الكتاب الالف الدالة على امور ثلثة * قال قدس سره ويحتاج
اعم * قد عرفت عدم الاحتياج الى التكلف * قال قدس سره قد تطلق اعم *
وقد تطلق على الملكة تركه لعدم مسبوقة بلفظ * قال قدس سره طر كان اعم *
قد طهر لك مما حررناه ان هذا هو مقصود الشارح * قال قدس سره فكان
قبل هذا لكي ينحصر في هذا اعم * انما يصح هذا التوجه ان كان قولهم مقدمة
في كذا ما اذا كان ما المقدمة في كذا مرة الى مقدمة بصفة المدكور سابقا
كما في رسالة الشمسية حيث قال ورتبه على مقدمة وثبت صفات وجاهته ثم قال
ما المقدمة في كذا فلا يصح في قوله عمن اثبت لانه اشره الى القسم الثالث

من المفتاح المذكور سابقاً * قال قدس سره بلى معان يوصل بها اليها * جعل
آلة الشئ مطروقة على الايحاء. في كلام نفوس ولا يقبله الطبع السليم * قال قدس
سره هو الثاني المذكور بقرينة وقدره ايضاً * يعنى ظرفية تحصيل الادراكات
للعانى وغيرها وهذا اشنع من الثاني * قال قدس سره وسقط الاول بالكلية الخ *
والمجموع ليس معهوداً ما كذب كور حتى يقال باحصار الكل في هذا الجزئى *
قال قدس سره لا طرف لا غلط الخ * الاظهر ان الالفاظ مطروقة المعانى ٢
بالنسبة الى المتكلم لانه يريد ان يعنى اولاً ثم يورد الالفاظ على طبقها مكانه يصب
الالفاظ في المعانى صب معروف في طرف والمعانى مطروقة الالفاظ بالنسبة
الى السامع لانه يأخذها منها كاي أخذ معروف من الطرف * قال قدس سره فلا
يرد عليه الخ * لاحقاً في ان بصيرة آدم تكسر مصبوغة كيف يتوقفها على
الامور الثلاثة وعدم حصولها بوحدها وباتين ٢ وان اريد ان البصيرة الحاصلة
لكل واحد منها موقوفة عليه. كل امر يصم اليها فالبصيرة الحاصلة منه لا تحصل
بدونه فقيه انه يلزم ان يكون كل مسألة من العلم مقدمة للتشروع فيه لانه يتوقف
عليه التشروع فيه بالبصيرة التي لا تحصل الا بـ * قال قدس سره ثم ان الارباط الخ *
هنا يتوقف الشئ على الشئ بمعنى امتناع حصوله بدونه يقتضى كونه مضبوطاً
واما الارباط والاعانة في حصوله لا يقتضى كونه مضبوطاً وكذا احتجاب
المقدمات في اوائل الكتب * قال قدس سره على ان ماله ارتباط الخ * فيه ان المعنى
في حصول شئ يستفهم تقديره وليس يجب ان يكون موقوفاً عليه او موقفاً للبصيرة
كالامور البعيدة على السفر مع عدم توقفه عليها (قوله لا فائدة فيها الا لاطباء)
وفي الايضاح لما جرد فيه ما يصلح لتعريفها ولا كان ذلك خلاف الواقع وسوء
الادب غير الشارح لى ما ترى ولا فائدة في نقل تلك الاقوال الاربعة العبارات
على ما هو المقصود اعمى التفسير وان كان في كل قول فائدة فالاولى الاقتصار على
تقرير ما في الكتاب لكما به في تفسيره وما قيل ان المراد بالاطباء التطويل والاستثناء
لأن كيد اي لا فائدة فيه صلاحاً في قوله تعالى (لا يدورون فيها الموت ٣
الموتة الاولى) مع كونه خلاف الرابع بأى منه قول الشارح فالاولى تركه
لان ترك الطويل واحب (قوله وهي في الاسر اي الامة تنبى عن الامة)
في دلائل الاعجاز الفصاحة لا بد وفي الاسر مقامهم فصيحاً وهو الذى اخذت
رغوته وذهب له مؤمل من فصح اثنين وفصح وفصح واصحح الثالثة
فصح لبنها ومن البحر شرب حتى فصيح فصيح وحتى هذا الصباح المفصح وهذا

٧ اي بلا تقدير البيان
فانهم م

٢ يعنى ان اريد توقف عدم
حدود البصيرة ولاشت
ان الحد الحاصل بالاربعة
لا يحصل بالثلاثة والاثنين
والواحد فان قلت الحاصل
بالواحد حاصل بالاثنيين
قلت ان تضمن الاثنين
ذلك الواحد فلا ضرر
لحصول الموقوف عليه والا
فلا سلم الحصول فامل

٣ المراد الموت في قوله تعالى
لا يدورون فيها الموت
الا الموتة الاولى * امانة
بانتهاء الاجل في المعنى لا
يعرفون فيها الموت الا الموتة
الاولى فغير من ادراك الموت
ومعرفة ما يؤتى به الذبح
في صورة الكباش بالدوق
تجوزاً (كليات ابي البقاء)

يوم فصيح وفصح لا غم فيه ولا قروا انظر فصيح من شئ اى مخرج وتخلص
 وجاء فصيح البصاري اى يوم بروزهم الى معبدهم وهذا مدحهم اى مكان بروزهم
 وانفكوا عيدهم وافصح البهي تكلم بالعربية وفصح اصبى لسانه وتخلصت
 لغته عن اللكنة وافصح الصبي في مسقطه هم يقولون في و ما ينكم تقول افصح
 فلان ثم فصيح وافصح عن كذا لخصه وافصح لى ان كنت صادقا بين انهم
 يفعل ما سوى ذهاب الرغوة والهاء معاني تجارية وهو مرفق لما في نوح اسبق
 من ان الفصاحة شيران شدي ووبرشدن شير كفو في الفصح والقاموس
 جعل جميع المعاني مستوية الاقدام في الاستعمال ولم يبين عند الشرح رجه الله
 اشراء الفصاحة في تلك المعاني ولا كونه حقيقة وبخازا قال تقي من الابانة
 والظهور سواء كانت معنى حقيقيا لها او مجازيا بل جميع معانيها مشعر من الظهور
 وهو كاف للنسبة بين المعنى القوي والاصطلاحي (قوله والظهور) عطف
 تفسيرى بلاية فانها تحب لارما ومنعديا ولم يكتف بالظهور رعاية لعمارة دلائل
 الامجاز وحلالها (قوله يقل اخ) استشهد على الالباء كور وترك الاستشهاد
 بفصح اللب مع كونه اصلا بالامان لان فيما ذكره توصيفا للتكلم والكلام
 بالفصاحة فهو انبسط بالمفعول اليه (قوله وكلام فصيح) لم يقل رتبة فصحة
 كما في الانضاح تسبها على ان لفظ الكلام شاع استعماله في الترتيب ~~في الترتيب~~ ~~في الترتيب~~
 ايراد الكلام هو المركب مطلقا اى تاما كان وغيره لانه قد ينصف المركب الغير
 التام بالفصاحة بالمعنى المذكور لفصاحة الكلام ولو لم يكن داخل في الكلام لا يكون
 تعرف فصاحة الكلام منه لدخول فصاحة المركب الناقص فيه وفيه انا لان لم
 ان المركب الغير التام ينصف بالفصاحة في نفسه بل اتصافه بها باعتبار ان مفرداته
 متصوفة بها واما باعتبار التركيب فلا لانه لا استعمال له لا بطرق الجزئية للمركب
 التام فخلوصه عن زواجر الكلمات وضعف التأنيب والتعقيد خلوص المركب التام
 بخلاف اسكامة فان استعمالها وان كان بطريق الجزئية ايضا الا ان خلوصها غير
 خلوص الكلام ولو سلم انه موصوف بالفصاحة في نفسه لكن ادخاله في الكلام انما
 يصح لو اطلقوا عليه انه كلام فصيح كما يطلقون على الرسالة والعصيدة ولم يتقل
 ذلك منهم هذا تحقيق ما ذكره الشارح رجه الله في مختصره وحيث لا ورود لما
 ذكره السيد بقوله والقول بان الكلام محمول على حقيقته باطل الخ ثم ان ادخال
 المركب الناقص في الكلام يقتضى اتصافه بالبلاغة ايضا حقيقة وهو باطل اذ لم
 يدونوا عوارضه التي يطبق بها مقتضى ادخال كتوبيهم عوارض المركب التام

ويؤيده انه لم يدحوه في موضوع النحو لعدم البحث عن عوارضه الا نادرا
وبما حررنا لك صهر المرد والكلام بمحولات على معاهما الحقيقي وان المركب
انقص حرج عليهما نعم تصادف بالفصاحة والبلاغة في نفسه فقول الشارح
رحمه الله في المختصر عني ان الحق به داخل في المفرد بقرينة مقابلة بالكلام محل
بحث اولو كان داخل فيه ميم الاستشهاد بقوله يقال كلمة فصيح الان تحمل
الكلمة على ما ميم مركب انقص الله قال قدس سره ومقابلته بالمفرد مع *
فيه بحث لانه محل في حاشية شرح التسمية مقابلة الجملة بالمفرد قريبة لكون
المرد بالمفرد ما ليس بجملة وهو مشهور من القوم * قال قدس سره ما على
ان المبادر عند الاطلاق * اي من القيد واتسار علامة الحقيقة فيكون حقيقة فيما
يقابل المركب فلا يصرف عنه بخلاف الكلام في تحقق فيه التصاريف عن المعنى
الحقيقي وهو تقدم مرد وجن المفرد على ما ليس بكلام بقرينة مقابلة الكلام
تزع الخلف من الوصوف الى ما هذا غاية الوجوه وفيه تحت اما ولا فلاح لا سلم
التبدر قل كل واحد من ادم في الاربعة بالمفرد اصطلاحا نقل اليه المفرد
من معناه المعوي لاشتمال كل منها على معنى الافراد اسمع النسبة مطلقا او التامة
او علامة النية وايضا واما نيا فلا ان الفرق في الصارفة لا يلزم ان تكون متقدمة
ان ان يكون موجودة في الكلام في اجادته موقوف على آخره وكون المبادر عند
الاجلاق ما يقس من مركب لا يقتضي حوجه عليه عند مقابله بالكلام (قوله
تاي عن الوصول مع) في تاج و قدوس مع الرجل بلاغة اذا كان
يلعب بعارته كنه مراده من حد ~~مكرم~~ وهي في هذه تاي عن الوصول
والانتهاء لكونها وصولا مخصوصا وفي الاصطلاح مطابقة الكلام
لمقتضى احد وانساسة بين الغنيين طاهرة ولم يقل في الاصل اكتفاء
بما ذكره سابقا وقيل لم يقل في الاصل لان معاه لفظ واصطلاحا واحد
وهو انه مع كونه خلاف الواقع يلزم ان يكون قوله تاي عن الوصول والانتهاء
مستدركا لان مقصود منه ابتداء مناسفة بين المعين وعند اتحاد المعنى لاحاجة اليه
(قوله ولم يسمع كلمة سبعة) ان ادخل المركب الناقص في المفرد كما هو رأي الشارح
فلا يتم الاستشهاد الا بربار الكلمة اعم من الحقيقي والحكمي كما في تعريف الكلام
بما تضمن كثيرين بالاسناد فيشمل المركب الناقص وان ادخل في الكلام كما هو رأي
السيد فواخرج صهي كما وعدى فلا اشكال اصلا (قوله يقال عندهم لكون
اللفظ) اي به لعلامته هذا لكون ٢ في اقتراح ان الفصاحة هي ان تكون

٤ اي ما ليس بكلام تام فاعلم

م

٢ قوله لا في الاقتراح حلة

للتفسير اي قدس قوله لكون

اللفظ بما علامته هذا لكون

لما

م

الكلمة عربية اصلية وعلامة ذلك ان تكون كلمة على السبقة فصحاء الموثوق
بمرئيتهم ادور واستعمالهم لها اكثر ولما في الاصحاح ثم علامة كون الكلمة فصحة
ان يكون استعمال العرب الموثوق بمرئيتهم لها اكثر اح (قوله لكون اللفظ) كلمة
كان او كلاما (قوله على قوانين) اي الصرفة والنحوية (قوله وقد علموا الخ)
لم يجعل الجريان ٣ على قوانين متفرعا على كثرة الاسماء فيكون الفصاحة
عبارة عن كون اللفظ كثير الاستعمال على السبتم كما في مفتوح والايصحاح لان القوانين
مستبعدة من استعراء كلامهم فجعل الفصاحة المتقدمة عليها في الوجود متفرعة
على مطابقة تلك القوانين بشيخ (قوله عن مجموعة القوانين) الصرفية والنحوية
ليشمل صنف التأليف (قوله لكونه لازما) متعلق بتفسير وقوله لئلا يتباح
قال قدس سره لا يستلزم تصديق الخ لان تصديق المشتبه مناهي تحاشا
الذات المتصفة بمحدثيها ولا يستلزم اتحاد المدعي في تصديق قال قدس
سره الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للآخر اي عم منه فانه يكون مبدءا
الاعم صادقا على مبدء الاخص فاذا قيد الاعم بقيد يتحقق التصديق بينهما وذلك
لان الذات المجهدة لما حوذة مع انفسه متحدة في المشتبه بالعموم لا يكون الا باعتبار
المبدء قال قدس سره ودهوى الادعاء الخ تعريفه باللازم الغير المحمول
مشهور به كتب الادعاء كمرئيت السكاكي عن القاضي يفتح ويعرّف به كماله
الظلم بالتوجه على ما سيجي فاما ان لا يشترطوا في تعريف حمل به على ان المقصود
افادة المعرفة وهي تحصل بغير المحمول ايضا وامر بدعوى المصلحة والتبني على
انه لازم في تعريف صحت حصوله فكأنه هو فان قدس سره فلان كون
الفصاحة الخ لو حمل الوجودي على ما يكون الانصاف به بحسب الخارج
كالفصاحة فان اللفظ فان اللفظ يتصف به في ادراج وسمى على ما يكون الانصاف به
بحسب اعتبار العقل كالمخلوص فانه سلب شمر وحرابة والتعقيد عن اللفظ
ولا انصاف بالسلب اعتباري محض كالامكان او حلا على الوجود المضاف الى
شي وانعدم المضاف الى شي فان الفصاحة الكون مضاف الى الجريان والكثرة
والمخلوص العدم المضاف الى الشامر وغيره ظهر عدم صحة الحمل بينهما وان دفع
الاختصاص فان مبدء كون المراد بهما لا يدخل في مفهومه السبب وما يدخل فيه
قال قدس سره على ان كون الفصاحة الخ قد عرفت ان الفصاحة ينصف
بها اللفظ في الخارج فكيف يقال انها نفس المخلوص سدى ينصف به في العقل نعم
ان هذا السلب لازم له فانه اذا انصف اللفظ بالفصاحة في الخارج كان مسلوبا عنه

٣ الجريان يطلق على الاصل
يقال هذا المصدر جار على
الفعل اي اصل الفعل
وما اخذ اشتقاقه ويقال اسم
الفاعل جار على المضارع
اي يوارنه في الحركات
والسكبات والصفة جارية
على شي اي ذلك الشيء
صاحبها اما مبدءا لها
او موصولة او موصوفة
(كليات ابن البقاء)

الامور الثلاثة في تعقل «قدس سره ربما يعالج» قد عرفت المدخلة بما حررنا له
في قوله يقال لكون اللفظ جارية الخ من ان المراد انه علامة لفصاحة ولازم له فانها
عبارة عن كون اللفظ هر - اصليا «قدس سره واكثر من استعمالهم الخ» فتكون
موصوفة بالفصاحة الرتبة «لسنة او ربما معها فلا يرد ان هذا يقتضي ان لا يكون
ما معها فصيح مع كونه كثير الاستعمال فيما بينهم كما يدل عليه صبغة التفضيل
(قوله الى الله) اي بصرف (قوله كما هم حقيقتان الخ) لكثرة مخالفة بينهما
(قوله وكذا الخ) ضعف عن قوله كانت مخالفة اي كما كانت مخالفة راجعة الى
امور مخالفة بسببها صارت الفصاحة في المفرد والفصاحة في الكلام كأنهما
حقيقتان مختلفتان لكثرة مخالفة بينهما كانت البلاغة يقال لسان مرصها ومحصولها
امر واحد صارت البلاغة حقيقة واحدة فالتشبيه بين الكونين باعتبار الرجوع
الان الرجوع في الاول الى معنى المنفعة والرجوع في الثاني الى المعنى الواحد فالظاهر
ترك لفظ كذا (قوله ولا يوجد قدر مشترك) باعتبار اطلاق اللفظ المشترك لانه ليس
بهما معنى مشترك اصلا (قوله نظرا الى الظاهر) وهو كثرة مخالفة بينهما لا بالنظر الى
الحقيقة فانها مشتركة مع لوي يلحقا كما مر (قوله على هذا الوجه) اي انه من
اقسامهما عبارة «مبسوطة جامعة مانعة» (قوله لا يوجد اعتراض) المعترض حبيب
مصر اورده على المصنف وجهه الله جل جلاله وقال المصنف رحمه الله في جوابه
اردت بالناس الناس اليهودي كالسكاني وعد القاهر وغيرهما من المهرة المشتهرين
«قدس سره سما معرفة لذلك ولا يلزم من ذلك حذف الموصول مع بعض صلته
لان اسمي الفاعل والمفعول باللم يكونا بمعنى الحدوث كاللام فيهما حرف تعريف
وهما كذلك» قال قدس سره لرعايه بجانب المعنى «اقول ولرعايته سوق كلام المصنف
وجه الله فان مقتضاهما اشتراك الفصاحة واللازمة بين الاقسام المذكورة لبعض وجعله
حالا يوجد الاشتراك المعنوي وان اختلافهما بحسب الاحوال «قال قدس سره نحو القصة
الخ» مما يفهم منه المعنى الخلق وكان اسما جامدا نحو اسما على وفي الحروب فعلم «قال
قدس سره تصح معنيها الخ» هي محمدا منها تعالروا منها (قوله دوائه) موافق لما في الصحاح
والقاموس وفي لهذب له شئ موي سررن وهي جمع دابة بالهمزة ابتدئت الهمزة
الاولى بالواو لاستفهامه وقوله اب الجمع بين الهمز في القاموس الذؤبة الناصية
يعني موي يشان كافي الصريح وفي لسان له دابة وذوائب وهي الشعر المنسدل
من وسط الرأس الى ظهر فاعده ثم اسطق الشعر او شعر مقدم الرأس او الشعر المنسدل

وفي سائر الحواشي خطيب
عن ٢

من وسط الرأس فعلى الاول الصمير راجع الى الحية تأوي بين الشخصين وعلى الثاني والثالث الى الفرع ومعنى البيت على الاول والثاني شعره مرتفع الى على الرأس تصل عقاصه في المشي والمرسل وان شعر مقدم رأسه مرتفع نقيب عقاصه في مشاه ومرسله وحال شعر مساوي المقدم قد علم من قوله وفرع بزبن المتى الخ وعلى الثالث ان شعر وسط رأسه السدل مرتفع الى الاعلى تصل عقاصه في مشاه ومرسله ولا يعلم حال شعرنا صيته من البيت لانه معلوم انه يكون مرتفع ومعنى قوله وفرع بزبن المتى صدر رساله واما قول الشارح راجع الى شعر الرأس ينقسم الى قسمين ان يكون الشعر مطلقا منقسما الى ثلاثة اقسام او ماعدا الدوائب فكون اربعة حيث يكون بجلة قوله تصل العقاص ابتداء لاجلية من ضمير مستتر وتلاحر اربعة خبر مقدم العائد بخلاف الوجوه ٢ السابقة فان اللام عائد والقول ان العقاص هي الدوائب فيكون من وضع المطهر موضع الصمير فيكون فسام شعر ثلاثة ففيه انه مخالف لما في الشارح راجع العقيقة بانها الحصة المجموعة كالرسمه يصير مع هذا (قوله هو توسط اشير الخ) اي تصاد صفات الحروف المصورة في الكلمة كما يدل عليه توصيف الحروف بالصفات المذكورة والمهموسة ما يضاف الاعراب على بحرجه يجمعها ست شئت خصه والمهموسة ما هو بخلافه هي الحروف اسفة والشديدة ما ينحصر جري صوتها عند ساكنها في بحرجه ويجمعها احدث طفت والزخوة ما هو بخلافه وهي ماعدا الحروف المذكورة والحروف التي بين من وهي حروف ثم يرمونها (قوله ومن البعيدة) ٧ اي نجد من بعيد المخرج ما هو بخلاف غير المتأخر اي متاخر فهو من عطف معمولي جمل واحد الا انه قد مر والجرور في المعطوف ثم الصواب ان يقال لا نجد ضمير متصرف من قريب المخرج ومن البعيدة كذا وعمل ولمع اذا دخل في الرد لوجود البعيدة متاخر فالرأيه قائله وما قيل انه لا يثبت ان القرب ليس متاخر لوجود البعيدة في البعيدة فليس بشئ لا بالراعي من رعيان القرب فقط منشأ التاخر على زعم ان القرب والبعد كلاهما متاخر (قوله لا يوجب انفاء الكل) قيل هذا هو الموجود في اكثر نسخ المعتبرة ولا ينبغي ان جعل الكلمة حراً من فصاحة الكلام وفصاحة الكلمة وصف الجزء بحيث لا ينبغي ان يغفل عن عده احد ولذا قالوا انما على حرف وصف اي وصف الكل كما وقع في بعض النسخ لكنه بشكل جيد مذكور في الرد عليه من فصاحة الكلمة حرة من فصاحة الكلام لا وصف الجزء ويمكن ان يقال يحصل الردان فصاحة الكلمة حرة من فصاحة الكلام فيلزم من اسماء اولى اسماء الثانية لان

٢ لان العقاص في الوجوه السابقة بعض من الدوائر فيكون اللام عاذا بخلاف قول الشارح وان شعره ينقسم فانه يقتضي ان لا يكون العقاص من الدوائر لانه لو كان من الدوائر لزم ان يقول الشارح وانها ينقسم بل قوله وانها ينقسم ٧ اضافة العبد الى الصمير الراجع الى المخرج لفظة ولهذا دخلت اللام على المصاف ثم هو من قبيل العطف على معمولي فامل واحد لا على الطريق السابقة كما في قولك رأيت زيدا في المجد وفي السوق عرا لان قوله ومن البعيدة عطف على قوله من القريب المخرج وقوله ما هو بخلاف على قوله غير متاخر ومثله سائق شائع (حسن جلي)

فصاحة الكلمة وصف جزء فصاحة الكلام حتى يتم مادعيتهم وليس صحة كلامه
موقوفة على نهم قانو كون فصاحة الكلمة وصفا لجزئها انتهى وفيه بحث اما
اولا فلا يقصود الشارح رح رد الرعم والتأييد كليهما ولما صرح بقوله
وفصاحة الكلمة جزء من فصاحة الكلام مع كونه معلوما بما سبق في رد الزاعم
فلا بد من كون المؤيد قائلا بان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى
يصح الرد بقوله لا وصف لجزئها وانما يدل على عدم صحة مادعيتهم
كون فصاحة كلمة معتبرة في فصاحة الكلام وليست موقوفة على كونها وصفا
لجزئها فلا يصح قوله لان فصاحة الكلمة وصف لجزء فصاحة الكلام حتى يتم
مادعيتهم وقيل ان النصير في قوله لجزئها راجع الى الكلام بتأويل الخلف والمعنى
انه لا وصف لجزء الكلام بحيث لا يدخل لها في موصوفاة الكلام بالفصاحة وفيه
انه تعرض لما لا يعنى وترك لما يعنى واقول في توجيه كلام المؤيد على انصحة
المهبرة ان قوله كفصاحة الكلمة مثال امرء واكل صارة من فصاحة الكلام
والمعنى ان امرء وصف لفصاحة كلمة وهو خلوص من التامر فيما نحن فيه لا يوجب
ان امرء فصاحة لكلام طوار ان كون الكلمة فصاحة مع التامر لا يوجب كنه اخرى
اولا فصاحة الاسم كما سيجئ في كلام الشارح رحمه الله عن قريب من قوله قد تعرض
لاسباب الاحلال بالفصاحة ما يعنى الله قانو في قوله تعالى (وهو يبدى)
ويعنى ان يبدى من باب الاظهار غير مستعمل الا انه صار فصحا بوقوعه مع
بعد وانما قل ان اخصوص وصف فصاحة الكلمة لما عرفت ان الفصاحة عبارة
عن امر وحوذى واحصوص انه كور لازم لها وحيث يدعى بحث الشارح
رحمه الله لان فصاحة كلمة وان كانت حرا من فصاحة الكلام لكن المستقى
فيما نحن فيه وصف فصاحة الكلمة لا يصح (قوله لا به مجموع آه) توجيه الموع
الثلاثة انا لاسم وقوم بعد العبر العربي في الكلام العربي اى القرآن وما ذكره
من لفظ السجيل والاشكوة والقسطاس يجوز ان يكون من اللغات امثلية ولو سلم
ذلك الموع بناء على ما عرفت من ان اعلام الابه عليهم السلام سوى الستة ٣ كلها
عجمية فلا سلم ان معنى العربى الذى به وصف القرآن في قوله تعالى (انا انزلناه قرآنا
عربيا) انه عربى الا عطف لم لا يجوز ان يكون المراد انه عربى اللفظ ولو سلم ان وصفه
بالعربى باعتبار الالفاظ ٧ فيجوز ان يكون باعتبار الاعم الاعب ولا ينافى وقوع
الفاظ ٣ فبذلك عبر عربية غير بنية عدم اشتراط عربية كل لفظ في عربية الكلام بخلاف
فصاحة الكلام فانها مشروطة بفصاحة كل كلمة منه فتدبر فانه يمارى فيه الاقدام

٦ فانه حيث تعرض لرد
الزاعم وقد حصل اول
كلامه لالود المؤيد وهو
المقصود بقوله وفصاحة
الكلمة جزء الخ م
٣ واعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام بمنفعة من
الانصراف الاستغنى محمد
وصالح وشعيب وهود
لكونها عربية ونوح ولوط
نحفتا وقبل ان هودا كنوح
لان سبويه فانه معه
و يؤيده ما قيل ان العرب
من ولد اسميل ومن كان
قبل ذلك فليس بعربى وهود
قبل اسميل مما يذكر فكان
كنوح (ملا جامي)
٧ اى فلا سلم ان ذلك
الوصف باعتبار ان جميع
مفرداته عربية لجوار
ان يكون باعتبار الاعم م
٢ فانه يجوز ان يوصف
الكل من حيث هو كل حقيقة
بما هو وصف اغلب اجزائه

٣ ونحن نقول المراد بعدم

انس الاستعمال عدم انه
عدم الخلق الذيهم الفصحى
كما صرح به العصام فينبذ
لانهم عدم انس انواع الخلق
التي خفي مرادها بعارض
عدمهم ولانهم ايضا عدم
ظهور معناها عندهم
كالسارق فانه لا يخفى في ان
معناه من يأخذ الشيء خفية
وانما الخفي في ان الطرار
والسارق يدخلان في حكمه
ام لا ومثل الاظهار فانه
لا يخفى في ان معناه الطهارة
الكاملة في تدهر البدن وانما
الخفي في ان داخل الفم منه
ظاهر البدن فيجب عليه في
العسل ام لا وكل انواع الخفي
هكذا يفهم معناه والخفاء
لعارض ومن له ادنى تدرب
في علم الاصول يقف على
صدق هذا القول (لحرره
الفقيه قريبي الحاج محمد
حسب

٧ على ان يحكون صيغة
التمثيل لنسبة الشيء كشيته
اي نسبه الى بي تيم وفقته
اي نسبه الى الفسق

٩ بناء على ان سرج على
الوحوه الثلاثة لازم

(قوله مما يقود الى نسبة الجمل الخ) اي يوم نسبة اخيه و عمر الى الله تعالى
ولذا لم يقل بوجوب نسبة الجمل والعمر الى الله تعالى فادفع ما قيل يجوز ان يعبر
الفصحى ويقدر على اثباته ومع ذلك لم يثبت الحكمة خفية لانطاع عليها (قوله غير
ظاهرة الدلالة الخ) اللفظ قد يكون طاهر الدلالة على المعنى ولا يكون مأثوس
الاستعمال كودع ووذرو قد يكون بالعكس كغريب القرآن والحديث فانه مأثوس
الاستعمال ما قبل ان كل واحد منهما يستلزم الآخر ولقصود نصب علامتين
على القرينة ليس بشيء ولفظ غير معنى لا يقرينة عطف ولا مأثوس استعمال فالتركيب
من قبل قوله تعالى غير المصوب عليهم ولا الضالين (قوله على المعنى) اي
الموضوع له فلا يرد التشابه والاحتمال والمشكل لانها غير مرة الدلالة على المراد
(قوله ولا مأثوس استعمال) ٣ اي استعمال العرب العرباء فلا يرد عرب القرآن
والحديث لكونه مستعملا عندهم كما سيجي (قوله ثمه يحتاج الخ) وهذا انقسم
من العربية يكون في الجوامد والمصادر والمشتقات، غير موزونها وانقسم الثاني يكون
في المشتقات فانتشارها منها ووجه الانحصار ان الاءة نحو هره وهيته يدل على المعنى
عدم ظهور دلالة اما باعتبار جوهره فصاح الى لتفسير او باعتبار هيأه فيحتاج الى
التحريك (قوله فهاجرت به مرة) اي تارت الصعوبة في المعنى عليه فوجب تخمين
عليه قوم يعصرون انهامه ليرول عنه ذلك ويدعون في ذلك ليعلم انه سخي او بيت
فاقلت من الافلاب وهو الخروح (قوله اي شعر اسود الخ) قد حذفت الهمزة كلاب وتامر
نسبة المشبه الى المشبه به (قوله اي كالسيف السريحي الخ) اي مبرح المفعول صيحا
سريحي او سراج يدعوى الاحتياج بين المشبه والمشبه به وصيغة الفعل تحمل كمرحته
او المنسوب ٧ التما نسبة المشبه الى المشبه به كتمته ولا يحسن عدمه وقبل الصائر
كالسريحي او كالمراج او سريحا او سراجا او ذا سريحي او ذا سراج على ان يكون
صيغة التفعيل لصيرورة الفاعل كاصلة كفوس الرجل واصلة كهرت المرأة
او ذا اصلة كورقي الشجر وبيته انه يجب ان يكون ٩ سريحا على صيغة اسم
الفاعل والقول بانه مصدر ميمي معنى اسم الفاعل ليس بشيء لانه اذا لم يحسن به صيغة
اسم المفعول كيم يحسن المصدر منه على ورنه وكذا نقول بانه يجوز ان يكون هذا وجه
العد ايضا لانه حينئذ لا يكون صحيحا لا بعيدا (قوله وهذا) اي المعنى الثاني قريب
من هذا القول لان الرقيق واليمان موحد بلحس عطره بخلاف الدقة والاستواء
فانه قد يوجه وقد لا يوجه والمقصود ترجيح سريحا على سريحي به قريب من استعمال
سرج بمعنى حسن بخلاف الاول وقيل معناه ان احد لسرج من لسراج كاحد
والجواب ان القائل اراد بالصائر صيرورة لا يرى الهم صرحوا ٥ فقلت ان عذابت بالكفار ملحق من باب النسبة ٣

مرج منه فهذا الوجه مؤيد بتحقيق نظيره في كلامهم فحينئذ لا حاجة الى ما قاله
 الشارح رجه اذ قد وانما لم يجعل اسم مفعول منه الخ وفيه ان قوله سرح وجهه
 اى حس بأبى من هذا التوجيه فانه يدل على كونه معنى حقيقيا اذ لا يمكن تخرج
 سرح على الثلاثى معنى انه كالسراح (قوله وانما لم يجعل الخ) معنى اذا كان سرح
 معنى حس مستعملا في كلامهم لم لا يجعل ممرحا مشتقا منه من غير حاجة الى
 التخرج البعيد بالوجهين (قوله لم يعزوا) اى لم يطلع الجاهلون لمسرحا غريبا
 على استعمال سرح بمعنى حس وان كان متحققا في كلام العرب العرباء والحكم
 بالمرابة انما هو لعدم بوجدان في الاستعمال اذ لا طريق الى عدم وجوده الا عدم
 الوجدان فيكون غريبا عند من لم يجد ولم يكن غريبا عند الواحد (قوله وان يكون
 هذا الخ) اى لا حتم ان يكون سرح بمعنى حسن لفظا احدثة المولدون من
 السراح واسمهموه معنى التحسين ولا يكون في استعمال العرب العرباء فلا يمكن جعل
 ممرحا في قول الفرج لى هو من شعراء الخاطبة منه (قوله على انه لا يعد آه)
 معنى لا يعد ان يكون سرح بمعنى حس ايضا غريبا بان يكون معنى مجازيا مستعملا
 فيه لما ثبت بالمعنى الحقيقي لسرح على احد التوجيهين المذكورين فلا يكون جعل
 ممرحا منه ممرحا من العرابة يؤيد ذلك انه اورد سرح الله وجهه في الاساس
 من المجاز وما قال لا يعد لان قولهم سرح وجهه اى حس طاهر في انه معنى
 حقيق له اشتق من السرح لماسة وجود الريق الموحى للحس فيه (قوله واما
 صاحب نحل الجمعة الخ) عطف على قوله وانما لم يجعل الخ يعنى جعل صاحب
 الجمل ممرحا من سرح بمعنى حس فلا يحتاج هذه الى التخرج البعيد ولا يكون
 غريبا هذا ما عدى في حل هذه العبارة ولما طرئ كلمات لا تخفى حالها بعد
 التدبر فيما حررنا (قوله ممرحة كما بهم آه) الكاف للتعليل لانه تشبيه كما في قوله
 تعالى (وادكروا لله كما هداكم) اى على ما هداكم وانما يتعرض لعدم ظهور
 المعنى مع كونه معتبر في مفهوم العرابة اذ لا مدخل له في بناء الاعتراض والفرق
 بين العرابة والوحشية وحاصل الاعتراض ان تفسير العرابة تكون الكلمة وحشية
 لا يحس لكونه اخص منه تحذف ومما يما معنى (قوله وهو) اى الكلمة الغير
 المشهورة في الاستعمال (قوله وواوحشية) اى الكلمة الواحشية (قوله امثلة على
 تركيب يشعر به الخ) اى السوق السليم من غير ان يكون فيه ثقل على اللسان
 وبهذا يمتاز عن الله مر (قوله فلا يحسن تفسيره) اى العريب بالوحشية لكونها
 اخص منه صدقا فكذلك تعريب مرابة تكون الكلمة وحشية لكونه اخص منها

تحققا (قوله بل الوحشية آء) اضرب عن عدم حسن التفسير الى فساد تعريف
 الفصاحة بان قيد الوحشية امر رائد اى خارج عن معناه ليس عينها ولا داخلا
 فيها معتبر في فصاحة المفرد سلب فلا بد من ذكر اخصوص من في التعريف وان كان
 سلب التعريف مستلزما لسلبها العموم بما تحققه لاندلالة الالتزام ملحوظة في التعريفات
 ولذا ذكر التامر ومخالفة القياس مع اعتدال اخصوص من لغة اخصوص عنهما
 فادفع الاعتراض بان لا نسلم وجوب ذكر قيد الوحشية في التعريف لان اخصوص
 عن العام يستلزم اخصوص عن اخصوص وقد تضمنه في دمه (قوله فلا نسلم ان
 العرابة اخ) حتى يصح تفسير العرابة بالحجة والعصاة بالوحشية بذلك المعنى
 (قوله هذا اخ) اى كون المراد بالوحشية غير مذكر واعلا فم العرابة عليه
 فقوله والوحشى قسمن عطف على مقول قالوا ومقول الاول لاثبات اطلاق
 الوحشية على غير مذكر والمقول الثانى لاثبات حلاق عرابة عليه (قوله
 والوحشى) اى في الجملة سواء كان عند حرب او غيرهم (قوله الذى لا يعاب
 استعماله على العرب) اعلم ان اللفظ على ثلاثة اقسام منها ما هو مستعمل (١)
 مطلقا كالارض والسماء فلا يعاب استعماله صلاويها ما هو مستعمل في العرب العرابة
 غير مستعمل في غيرهم فلا يعاب استعمالها عليهم ولا يعاب على غيرهم ومنه عرب
 العرب والحدث ومنها ما هو غير مستعمل مطلقا يعاب استعمالها على الكل
 منه ما هو كره على لدوق والسمع كتحشيش ومنه ما هو غير مكروه كسكا كاتم
 وافرغوا واوله اشار بشارح رحمة الله تعالى قوله فيما بين قى ووجه انظر من الحشرى
 اما من قبل تكا كاتم او تحشيش كما ذكرنا قوله والوحشى قسما ليس
 المقصود منه الخصر بل مجرد اطلاق العرب على الوحشى ثم المعتبر في لفصاحة
 ان لا يكون اللفظ عربيا عند العرب بعبارة كاشير به قول الشارح رحمه الله
 لانه لم يكن وحشيا عندهم واستعمال غير العرب غير معتبر فيه لا وجودا
 ولا هذما فلا يدخل الفريخ حسن في تعريف العربية اذ المراد ولا مأثومة
 الاستعمال عند العرب العرابة (قوله من شرب) اى عليه الكف (٣)
 والرحلين ويراد به الاسد والنور فيه ردة ملين شراب وشمرة (٧) ارتفع
 واقدر تفرق واشتد وقر واجتمع (قوله ثقبلا على اسمع اخ) من غير
 ان يكون فيه شاعر يوجب الثقب على اللسان (قوله وقول غير خذرة الخ)
 عطف على قوله هذا ايضا اصلاح (قوله فمع كونه) اى الوحشية والتذكير
 لكونه صفة عن غير ظاهر والحاصل ان اقول ما به على تقدير ان يراد بالوحشية

١ سواء كان عند العرب
 العرابة او غيرهم م
 ٢ غليظ الكف من لفظه
 غليظ البدين لصفة
 ٧ ترفع ونعظم ويقال
 الجبل العالى المشعر م

غير ما شغل على تركيب بشرعه الطبع لا يحل بالفصاحة فاسد لانهم فسروا
الوحشية بما لا يكون مأثومة الاستعمال والفصاحة صدمهم عبادة من كون اللفظ
جاريا على السنة العرب موثوق به بلتهم و بما حرروا من السؤال والجواب اندفع
انشكوك العارضة فتنازع بين فيهما كما لا يخفى على من تدبر وانصف (قوله او ما
هو في حكمها) اي حكم المفردات الموضوعات كالمسبوق فانه يبحث عن احواله
في الصرف وليس بمجرد لكه في حكم المفرد في كون بابه الدسة كالجزء منه وكونه
عنزلة المشتق وقبل المركبات النافضة ليدخل نحو مسلمي فانه يصيغ دون مسلموي
وليس بشيء لان الادعاء في الكلمتين والبقاء الساكن فيهما ليس من قواعد
الصرف كما نص عليه شيخ الرضى في شرح الشافية واتفقوا على ان الصرف
يبحث عن احوال الكلام ثبت بناء وتغيرا من حيث الامراد فالبحث (٢) عن ادغام
نحو مسلمي من قوايين نحو لكونه من حيث التركيب وكذا نحو من اينك يبحث
فيه عن احوال الهمزة من حيث انها تسعد في الدرر دون الانداء فهو ايضا
يبحث عن تركيب كلمة مع اخرى وما قبله داخل في المفرد لان هذه الحالة عارضة
لمجرد المركب من الهمزة والهمزة لا مجموع المركب التام فيه انه اعتراف بالبحث
عن احوال الهمزات في الصرف (قوله وكما قال الخ) فالفنون الصرفية هي
القاعدة مع الاستثناء (قوله نحو الاجل الخ) من (٧) الاجل ايس كلمة فانه
ليس بموضوع بهذا الوزن وفيه ان الاجل والاحل متاؤهما واحد ووصفهما
كبار المشتقات نوعي فاقول بانه ليس بموضوع لامي له ثم ان هذا السد بالادغام
مستعمل في المعصاة وبكلمة متروكهم والضرورات الشعرية التي يجوز اذا كانت
تأني في كلام العرب الموثوق به بلتهم وفي الادغام في كلمة ايس منها
(قوله قبل الخ) فانه بعض مدصري المصنف رحمه الله (قوله فان اللفظ من قبل
الاصوات الخ) فيه انفساء العام الى افسيين لا يستلزم انفساء الخاص بينهما
فالصواب ترك هذا الاستدلال ولاكتفاء على ما في المتن لكن ذكره متاعفة
للايضاح وتوطئة للوجه الثاني في مظهر (قوله لانه داخل) اي الكراهة في
السمع داخل تحت عبارة معنى ان خلوص عنها (٩) يستلزم خلوص عنها
لانها داخل في مفهومه سطلانه في هسه (٣) ولعدم مساعدة الدليل اعني قوله
لظهور الخ لذلك ومفهومه ان خلوص عن امراته يستلزم خلوص عن التفر
ومخالفة القياس فلا حاجة الى ذكرهما ايضا فيه ان الاسلام مجموع لان مستشررات
واحلل ليست بعريين عدم احب حتمها الى التفسير والتمريض مع السافر في الاول

٢ فالبحث عن هاتين المثلتين
يكون تبعيا في الصرف م
٧ عصام الدين في المولود
حيث قال فان قلت ليس
الاجل بمفرد فصحيح لان
المفرد قسم الموضوع
والموضوع هو الاجل لا
الاجل قلت اصل كل مفرد
موضوع عندهم الا انه هجر
الاجل فان قلت لم لا يجوز
الشاعر فك الادغام وهو
جائز بشرط الاضطرار
اتفاقا وعند ابن حنبل من
اضطرار قلت الصراة
مقيسة وغير مقيسة وفيك
الادغام في الاجل غير مقيسة
والشاعر ليس من العرب
المراد بل ممن ليس له الفلك
فيما لم يسمع (المولود عينه)
٩ لكون الغرابية اسم من
الكراهة تحققت م
٣ اذ لم يذكر في تفسير
الوحشية ما يدل عليها م

٢ أى الاعتراض بعدم
احتياج ذكر الفرية
والمخالفة في تعريف الفصاحة
في المفرد غير موجه ٢
٨ هي الكلمة المشتقة على
تركيب ينفر الطبع عنه وهو
المر ٢

ومخالفة القياس في الثاني على أن هذا الاعتراض (٢) غير موجه لأن الأصل ذكر
جميع أسباب الإحلال صريحا وترك الصريح بعضها يحتاج إلى توجيه ولم يظهر
وجه توصيف الفرية بالمعصية بالوحشية فإنه ليس لها معنى صواها ثم
الوحشية معنى (٨) سوى الفرية كما مر (قوله مهور أخ) يعنى أن الجرشي
أما من قبل الغريب الذي لا يكون كرهه على اسم فقيلا على الدوق المستقيم
أو من قبل الغريب الكريه الثقيل وعلى التقديرين هو خارج عن تعريف الفصاحة
بقيدان خلوص عن الفرية وانما لم يحرم بها بكونه من القسم الثاني كما حرم فيما
بعد لعدم الاحتياج إليه في توجيه الطر وفي الفتاح مبين على أن الكراهة
لأزمة فرية حيث قال ولا تكون غريبة وحشية تستكره لكونها غير مأثومة
وقال السيد قوله تستكره صفة كاشفة لكره الحلق والغريب قد لا يكون مكروها
وعدم الألفة لا يستلزم الكراهة كيف وقد قالوا في كل حديث مدة (قوله وضعف
الح) أما الأول فطردود منع الأزمة على قوله والأمل أنحل بالفصاحة وأما
الثاني فلا كون اللفظ من قبل الأصوات مما تعلق عليه الأدباء وكون بعض
الكلمات مكروهة على السمع لا شبهة فيه سواء كان اللفظ من قبل الأصوات
أولا (قوله لأنه قد يعرض أم) يعنى أن وقوعه في القرآن لا يدل على عدم كون الكراهة
في اسم أسباب الإحلال لحوار أن يعرض من السبب منع فكون ذلك حصها
مع سبب الإحلال وما قبل أنه ذكر سابقا أن قرب مصدر ليس سببا للثامر لوقوعه
في قوله تعالى (الماعهد) لحواله أن ذكره هالك كان على وجه التأييد
للالتهبات فلا يصح ضرورة المنع عليه وكذا ما قبل به لا يصح تعريف الفصاحة
حينئذ جامعا لحوار أن يشتمل لفظ على أسباب الإحلال لفصاحة مع عروض
ما يمنع السببية كما وقع يدي في القرآن فإنه بعد مع أنه لم يسمع ذلك لأن
الكلام في فصاحة المراد في ذاته وهي تبقى لوجود شيء من أسباب الإحلال وفي
ذكرتم الفصاحة بإحدى بواسطة التركيب فيصور أن تكون الأسباب محالة حال
الأفراد دون التركيب تحقق مانع وهو أن التركيب مثلا (قوله حال من التصير أخ)
ولا يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أى خلوص كاشف مع فصاحتها ولا أن يكون
مع بمعنى بعد كما في قوله تعالى (أن مع العسر يسرا) لأن مفردة خلوص فصاحة
الكلمات أو كونه بعدها غير معتبر في فصاحة الكلام إنما المعتبر أن يكون مقارنا
بفصاحة كلماته على أن نقول بالحذف والحد لا يجوز مع ظهور الوجه الصحيح
ولا يجوز أن يكون ظرفا لحواله لخلوص لانه يقضى تعلق معنى الخلوص بها

ومعناها مع الفاعل أو المجرور فيه فيصير معنى خلوص الكلام مع فصاحة الكلمات
 مما ذكر أو خلوص الكلام، ذكر ومن فصاحة الكلمات سواء اشترط في المفعول معه
 صحة اسناد الفعل اليه كما ذهب اليه لا يخفى أو لم يشترط كما ذهب اليه كثير من النحاة
 وكلا المعينين باض كما لا يخفى (قوله أي خلوصه الخ) اشارة بهذا التفسير الى ان المراد
 الخلوص المبيد مع الفصححة بناء على ان اخذ قيد العامل فلا يرد ما توهم من انه
 يلزم ان يكون بمعنى الله خلق بدون بعيدة فصحا فانه يصدق عليه انه حالص
 مما ذكر (٣) حال كون كونه فصحة وهو حال انضمام بعيد اليه لان الخلوص
 (٢) ان بعد انضمام بعيد غير خلوص حال عدم الانضمام فلا حاجة الى ما تكلفوا
 من ان تلتفظ حال الانضمام غير التفتت حال عدم الانضمام فلا يكون الكلام واحدا
 بالخصوص لانه تدقيق فلسفي لا يعاينه عدد الاداء (قوله لانه (٧) يستلزم الخ) بناء
 على توجه النفي استبعاد من الخلوص الى التناهي المقيد مع فصاحة الكلمات والشائع
 في ذلك توجهه الى القيد سواء كان المقيد نافيا او لا (قوله فافهم) اشارة الى ما نقل
 عنه روح في الحاشية بقوله لا يقل هذا (٨) يعلم بالطريق الاول لا بما قول لوسم
 هياد. كانت الكلمات شذوذا في الحروف مع ان مثله لا يقل في التعريفات وامامنا كتاب
 الكلمات غير فصحة ولا تناهي في الحروف فيصدق التعريف (٤) وامثلة اذا جعلها
 حالا من الكلمات بقي المتعالي عن شذوذ فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام
 انتهى وصدق التعريف بناء على انه لا يعلم من كون التناهي المقيد بفصاحة الكلمات
 محلا ان يكون عدم التناهي مع عدم فصاحته محلا وهو ظاهر فندبر فانه قد اطلعت
 الكلام بعض الظن في هذه الحاشية راعى انه تدقيق (قوله ان يكون الخ) فانه
 اذا كان التأليف بحذف المفعول المشتر وغير مشتهر كان فاسدا لا يصح (قوله
 لفظا ومعنى) المشهور لفظ ومعنى وحكما كما في المختصر فالمراد بالمعنى مبيع الاصطلاح
 حكما ايضا (قوله معنى متصل الخ) احترز عن صورة الشارع اذا طلب الاول
 الفاعل والثاني المفعول وعبت الثاني نحو ضربتني وصرت ردا فانه يصح
 بالاتفاق (قوله اشد الخ) بمعنى ان الفاعل والمفعول به متساويان في اقتضاء الفعل
 المتعدى لهما الدخول انفسه بهما في مفهومه فكما حار الاضمار قبل ان ذكر في صورة
 المفعول لتصل به ضمير المتأخر كذا في محور في صورة الفاعل لتصل به ضمير
 المفعول المتأخر والحوادث هما ورتساويا في اقتضاء الفعل ايهما الا ان اقتضاء
 الفاعل مقدم في ملاحظة معينة على اقتضاء المفعول لان نسبة الوقوع تلاحظ
 بعد نسبة الصدور فكان محل مقدم في المرتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا

٣ على محط قولهم الكريم من
 وهو في حال مكنته فانه
 صادق على الفقير الذي
 لا مكنته لكه به نحو بحيث
 اذا حصل له مكنته م
 ٢ يعني توجيه الشارح معنى
 على رجوع القيد الى الذي
 اي الخلوص فافهم م
 ٧ اي كون قوله مع فصاحتها
 حالا من الكلمات في قوله
 تناهي الكلمات يستلزم م
 ٨ اي عدم فصاحة الكلام
 المشتمل على الكلمات الغير
 الفصحة متعارفة او لا يعلم
 بطريق الاول ما علم من
 التعريف ان التناهي المقيد
 مع فصاحة الكلمات محل
 لفصاحة م
 ٤ ولا يكون مانعا عن اختياره
 فيفسد تعريف فصاحة
 الكلام اذ في كل منهما وجود
 شرط وفقد شرط م

بمخلاف صورة المفعول وأما ما قيل من أن اقضاءه انه فعل أشد فلا يظهر وجهه
 (قوله والواو للحال) لأنه المستأنى إلى أعمهم ولو ففة قوله وحدي فإنه حال
 ومشاركة الوري الشاعر مفهوم من لفظة معى مع احتياج عطف على الصبر المستتر
 في أمده الثاني إلى اعتبار تقدم العطف على اعتبار الجرثة فلا يتحد الشرط والخزاء
 وإلى حل معى على الاحتجاج زمانا فإن المشرك في المدح مستفادة من العطف
 وكلاهما خلاف الظاهر (قوله على كلام غير فصيح الخ) لأن سحبه حيلة وعد الأنا في
 ما مر من أن اشتغال القرآن على كلمة مثقلة على سبب بحر فصاحة لا بصرف فصاحتها
 لو حود ما مع السببية لأنه في الكلمة دون الكلام حيث هاواوا كل كلمة مع صاحبها
 مقام ليس له مع أخرى (قوله أي كون الكلام مقدا الخ) فسر بذلك ليصير
 صفة للكلام محلا فصاحبه معتبرا خصوصه به كما أن كونه غير ظاهر الدلالة صفة له
 بخلاف المصدر المبني للعامل وأما الاعتراض بأن ما ذكره تفسير للعقد لا التعقيد فهو
 مدغم لأنه على تقدير كونه مصدرا ملبيا للمفعول يكون معناه المعقبة وهي عبارة
 عن محمولة الكلام غير ظاهر الدلالة لا كونه غير صاهر الدلالة فما ان يقال
 أن المراد بالمصدر المبني للمفعول الحاصل بمصدر أضي الهيئة (٧) المترفة عليه
 أو يقال معنى على التسامع بناء على ظهور أن المراد حمله غير ظاهر الدلالة والأظهر أن
 هذا مصدر لا مصدر الادخلاق فلا يحتاج إلى جعله مصدرا ملبيا للمفعول وإلى
 تكلم في صفة الحمل (قوله على المعنى المراد) بهذا المراد يتم التعقيد عن العرابة
 فإنها كون العطف غير ظاهر الدلالة على المعنى (قوله حسن الخ) داخل في التعريف
 لأحرج المتشابه والحمد والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس حلال في النظم
 أو لا يقال بل لا راد المتكلم أحده المراد منه الحكم ومصاح على ما مر في محله
 وكلمة أما لمع اخلو ووجه المحصار موجب تنفد في احتليل الكلام أما أن
 يراد معناه المظاني وعلى هذا لا يكون التعقيد لأجل في علم لأن فهم المعنى المظاني
 بعد العلم بوضع المفردات وهيئتها التركيبية يكون صاهرا أو يراد غيره فاما
 أن لا يكون بين المعنى المظاني ودلالة المعنى لزوم وحتم لا بهر منه المراد أصلا
 فيكون فاسدا لا مقدا فإنه عرره من عدم الظهور لأن عدم الدلالة وأما
 أن يكون اللزوم طاهرا قال كانت لفظة على صدر رة بمعنى المظاني ظاهرة
 فلا تعقد أصلا وإن كانت حمية ويكون اللزوم خصا في نفسه لو لوجود الوساطة
 يحصل التعقيد لحال في الاقتب وما قيل أنه (٨) لو دخل قوله لحال في النظم
 في التعريف يلزم أن يكون اجتماع أمور كل واحد من شأنه لا يستعمل خلا

٧ أي كون الكلام مقدا
 وهو يعني كون الكلام غير
 ظاهر الدلالة على المعنى المراد
 فيصح الحمل فتأمل م
 ٨ لكن اعتراض عليه بأن
 التعقيد اللفظي إذا حصل
 باحتجاج أمور يكون كل منها
 جاريا على القياس كيف
 يحترز بالصورة وسيصرح
 الشارح بأن ما يحترز به عن
 ضعف التأليف والتعقيد
 اللفظي هو الصور فإن قلت
 يجوز أن يكون كل منها
 جاريا على القياس ولا يكون
 مجموعها جاريا فإنه فيصور
 أن يحترز عنه بالصورة قلت
 على هذا يكون ذكر ضعف
 التأليف مفسا من ذكر
 التعقيد اللفظي لأنه حينئذ
 يكون محالفا لما ثبت عندهم
 من القواعد ومنه ههنا
 قبل الأولى أن ذكر التعقيد
 اللفظي بعد ذكر ضعف
 التأليف تخصيص بعد التعميم
 وستعرف جوابه في آخر
 المقدمة (حسن جلبي)

في النظم مما لا يصوب به عاقل لأن انحصار موجب التعقيد في الخللين يقتضي دخول
الاستماع المذكور في حيز علم سواء كان قوله خلل داخلا في التعريف أولا
(قوله بان لا يكون ترتيب لا مطمح) اشارة الى ان المراد بالنظم ترتيب الالفاظ
على وفق ترتيب المعاني في اسهل الامداد كمر سابقا من كون الالفاظ مرتبة المعاني
متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية
علم المعاني والبيان والخلل به يشمل لتعقيد المصوى والخطأ في تأدية المعنى (قوله
نسب تقديم (٦) وتأخير) ذكرهم اشارة الى كون كل منهما مستغلا بالاختلال
وان كان كل منهما مستغلا بآخر (قوله يجوز ان الخ) لكون كل واحد منهما
خلاف الاولى والاصل (قوله قد ذكر ضعف التسايف الخ) كما زعم الخلل
فان بينهما عموما من وجه فيوجد الضعف بدون التعقيد في نحو جاءني احد
بالتنوين وبوجود التعقيد بدون لضعف في صورة اجتماع امور كل منها شائع
الاستعمال ويحتمل كما في بيت الفرزدق (قوله اي ليس مثله الخ) يعني ان ترتيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعاني هكذا (قوله الا ان حته) فماتلة الملك مع
الممدوح جاء من قوله بحكم ولقد اخلل في الخال (قوله ظهر بالتأمل الخ) يدل
عنه لان العرض (٩) ثقي من ياتله احدو مقاربه وهذا بعيد في ان يكون المماثل
له حيازة اربه او يعكس وهذا في المدح امر مدافع لاقتضائه وحوادث المماثل
والمقارب مع عدمه ويعتبر الى ان يدل هذا السلب بناء على عدم الحكم عليه
وكفي بهذا قلنا انتهى اي ما بين يدي عن التوجيه الاول في المقارب من المماثل
ونفي المماثل من المقارب عن الثاني وذلك ليس مقصود ولا مستلزم له وهذا
المعاد متدافع لاقتضائه وحوادث المماثل والمقارب بناء على ان معاد كلمة مانى الحكم
لا يلقى الحكم عليه سواء كان استغناء بائقه او صوف والصفة معا او بانه
الصفة او بانه صوف وقصده عدم وحوادث المماثل على التوجيه الاول
لان الحكم بانه صوف المقارب سلم الحكم بانه صوف المماثل بالطريق الاول وعدم
وجود المقارب عن التوجيه الثاني يصح استثناء مملكا عن مقاربه وليس
مسي التداوم كون مقاربة بمعنى المماثلة كما ذهب اليه الناطرون فانه مع كونه غير
صحيح في نفسه نأى عنه رة الشارح حيث عطف مقاربه على ياتله وصطف
المقارب على التماس ومفيد (٧) انه يوم ذكر المقاربة بمعنى المماثلة لم يصح
الاستثناء لانه يستلزم ان يكون المماثل ممتلا غير مقارب ومقاربا غير مماثل فانه يتجه
لو كان مملكا مستثنى من الحكم استبعد من قوله وما مثله حتى يقاربه اما اذا كان

٦ المراد بتقديم الالفاظ تقديم
من محل الاصل السدى
يقتضيه ترتيب المعاني
وتأخيره عن ذلك اصل
وهما لا يجتمعان قطعا
فليس احدهما مغنيا عن
الآخر على ان التأخير من
لوازم التقديم (حسن جلي
٩ غرض من الشاهر الفرزدق
من اراد هذا البيت نفي انه
يماتله الخ م
٧ حيث قال ربما يناقش فيه
بان المقارب من الشيء
ما يكون قريبا منه لا ما يكون
مثله فلا قلق في التوجيهين
لصحة نفي المقارب من المماثل
وعكسه ويحجب بان الاستثناء
لا يصح حينئذ لاقتضائه ان
يكون المماثل ممتلا ومقاربا
غير مماثل على انه لا شبهة في
ان المقصود نفي المماثل
للممدوح ونفي المماثل عن
المقارب وعكسه لا يفيد من
هذا المقصود شيئا هذا (انتهى
كلام حسن جلي بعينه)

مستثنى من حتى يقاربه فلا (قوله يدل من شبه الخ) من الكل اورد لا فائدة بقى
المقارنة الذى هو اهم بعدى المثلثة (قوله ي لا يكون طاهر الدلالة الخ) اى
لا يكون الكلام طاهر الدلالة على امره عدم سمع حسن حصل فى انتقال دمه
من المعنى المعنوى الى مراد المتكلم بسبب ارادة الوارى العدة على ما فى المنساح
من ان التعقيد المعنوى فى الكلام هو ان يصير صاحبه فكره فى منصرفه وبشكل
طريقه الى المعنى ويوعر مذهب نحوه حتى يقسم فكره ويشعب ظنك الى
ان لا تدرك من ان يتوصل وبأى طريق معناه يحصل فاهم ولا تلتفت الى ارادة
ذهن المتكلم وتأويل قوله وذلك الخلل يكون لا اراد الخ فانه يظهر ذلك ما اراد
الوارى الخ (قوله الوارى) اى حسن للارم وحدها كان ومتعددا ما هو ان الجمع
المعرف باللام اذا استعمل ارادة الاستعراق منه يحمل على الحسن محاركا فى قوله
فعالى (لا يحل للبساء) وكذا فى قوله الوسائط اى حسن الوسائط المتصفة بالكثرة
بان يكون ما فوق الواحد اعماق الارم بالعقد والواحدة بالكثرة لان الارم القريب
قليل نفى رومه ولذا ذهب الامام لراى الى ان كل لارم قريب بنزول كذا اذا كان بواسطة
واحدة فتخصيص الوارى العدة المقطرة الى الوسائط لانه اعطى واكوى المثال
المدكور من هذا القليل ولقد احصى الوارى العدة والا فذلك يكون الحما بسبب
ايراد المروم و ارادة الارم العدة المنع الى الوسائط ونظر اذ بالوارى مخصص على
علم المعنى والبيان فان كل شئ وجوده على سبيل التبعة لا حر يكون لارما للآخر
عدمه وان كان اخص منه كذا فى شرح المفاتيح للامامة واء الميقل لا يراد المرومات
ويكون المراد المروم فى الدهن كذهب اليه مصنف فيمثل جمع صور الاتصال
ومن المروم الى الارم ومن الارم الى المروم فان الارم مالم يكن مروم فى الدهن
لا يمكن الاتصال منه لان الاتصال من المروم نذهب الى الارم الدهنى طريق
واضح لا يكون فيه خفا (قوله عنكم) متعلق بعد لانه ر والافل منكم فاعنى
بعد ادى عنكم وفيه اشارة الى انه لا رضى نفسه طلب العدة ان در المحسوب فضلا
عن نفسه (قوله كذا به عايلرم الخ) اى جعل لكاء كسبة عن اخر لارم البكاء يلزم
الخرى عرفا وعقلا فان اصادة غير الملايم توجب توحه الروح الى طلب فيه عدمه
تختار يصير ماء عند الوصول الى الدمع ويخرج من طريق العين لانه يستعمل
السكب فى الفراق للارم فيهما وحمل الفرق كسبة عن الخرى على ما قبل فانه
ارتكاب خلاف ما فى العبارة من غير ضرورة (قوله ولكه خطا الخ) فى الاصحاح
اذا كان يكنى عايلرمه دوام التلاقى من المرور بالحدود هذه ان الحدود خلوا العين

٣ فلا يردان عدم ظهور
الدلالة بسبب للخلل فى انتقال
دهن السامع لا العكس
ع

من الكاء مطلقاً من غير اعتبار شيء آخر معه واخفاً لان الجود خلوا العين من البكاء
في حال ارادة الكاء منها فلا يكون كاية عن المسرة وانما يكون كناية عن البخل
انتهى استفاد منه ر هذه كناية خاصة بناء على انه ظن معنى الجود ما ليس معناه
وامه معناه لا ينصرف الى المسرة اصلاً وانما ينقل منه الى البخل فالبخل مثال المحلل
في الانتقال لا التعقيب لاحد لانه لا انصرف به الى المراد اصلاً لانه غير ظاهر فالمراد
بقول الشارح رحمه الله ونكه احكاماً الخطأ في نفس الامر باقتضاد المصنف
رحمه الله لا الحما في نظر السمع لاشتغالها على التعقيب على ما وهم لعدم مساهمة
الدليل وعدم مطابقتها في لا يتضح ثم الشارح رحمه الله بعد نقل كلام المصنف
رحمه الله على عره اورد عبه ان لا يسر له لا انتقال فيه اصلاً حتى يكون خطأ
لم لا يجوز ان يكون الجود مستعملاً في مطلق الخلو كناية عن المسرة لكونه تابعاً لها
مادة وان كان يعلك فيها في بعض الاحيان واجاب بان هذا التوحيد يقتضيه الكلام
ويخرج من مطلق ارادة المسرة عن الجود ولا يخرج من التعقيب المعنى لعملاً
القربة الدالة على مستعمل في معنى الخلو وخفا الروم بين مطلق الخلو
والمسرة لتحقيق كل منهما دون الآخر فكيف مثل التعقيب المعنى لعملاً في الانتقال
ما يراد الوارم العدة المعقولة الى الوسايط مع جهة القربة لان الجود في الاصل صد
البيان استعمل في يخلو ايضاً عن الدمع حال ارادة الكاء ثم استعمل في مطلق
خلوا العين ثم كنى به عن اسره فقول المصنف صكقول الآخر متعلق بقوله
واما في الانتقال عن تقرير مصنف رحمه الله ومتعلق بقوله وذلك الخلل يكون
لا يراد الوارم البعده اعم عن تحقيق الشارح رحمه الله هكذا ينبغي ان يضبط
هذا الكلام (قوله من العرج والسرور) في تاج السيق السرور والمسرة والمسرة
(٦) شادمان كردن فالمراد ههنا الحاصل بالمصدر اعني شادمان (قوله فان
الانتقال الخ) لما مر فتان مع خلوا العين عن الدمع حال ارادة الكاء فان الانتقال
منه الى المحل الدمع لانه مافصده انما عن السرور لانه انما يصح او كان معنى
الجود مطلق الخلو قد كر ما ينقل منه اليه لاظهار عدم الانتقال الى مافصده
لان عدم الانتقال الى مافصده مع وجود العلاقة لاجل ظهور الانتقال الى معنى
آخر ولا لشارة الى ان محس في الانتصار ربما يكون من ظهور معنى آخر يحول بين
الاعط والمقصود عن ما تنق عليه النصوص فانه يخالف لما في الايضاح (٧) ولما
ذكره الشارح من ذلك تحليل يكون ما يراد الوارم العدة الخ ويرد عليه انه
ان نصب القربة العدة على تعيين مراد ظهور معنى آخر لا يحول بين اللفظ

٦ اورد عليه ان الصواب
تدليل المسرة بالسرور
لان المسرة مصدر متعد
البتة يقال سره مسرة واما
السرور فيصح لارما يصاح
يشهد به تنوع كتب اللغة
(حسن جلي) و اراد المحشي
الجواب عن اصل هذا
اليراد مع قطع النظر عن
جواب الساترين في هذا
المقام واني بما ترى خافهم
والعلامات الفرح والسرور
الذي هو اثر المسرة منه
٧ لان الاستفادة منه لا ينقل
الى المقصود اصلاً

منه

والمقصود وان لم يصب كان عدم الانتفال بواسطة حرف تفرقة لا ظهور معنى
آخر (قوله لا الى مقصده الخ) قيل بوجه عليه راد كره في صدر البيت من قصد
الخرن بالكسب قرينة واضحة على الحق فلا خلل في الانتفال وليس شئ لا نصب
العربية يكون بعد وجود العلاقة الصحيحة للانتفال (قوله واما الكلام الخ) دفع
لما ورد على قوله والكلام الخالي الخ من ان هذا يقتضي لا يكون الكلام الذي
ليس له معنى ثان حالي عن التعيد بل مقدا مع ظهور دلالة على المعنى الاول
المراد منه (قوله معنى ثان ٢) اراد به الاعراض سي يصاح لها الكلام
كفي الشئ والاسكار والخصر لا المعنى المحاري والكسبي حتى يرد عليه انه
يلزم من ذلك ان يكون الكلام المطابق لقتضى الحال الذي يس له معنى محاري او
كثافي ساقطاً عن درجة الاختيار على ما فهم (قوله فعد) هذه شارة الى ان
السبب للاستفصال (قوله لا يدخل الخ) فيكون نكيب معطوفاً على ساطب (قوله
اك عليه) يدل عليه صيغة المضارع للاستمرار (قوله ما فيه من التكلف والتعسف)
حيث جعل مادة الزمى والاحوار ذلك وحين سكب الدموع معنوياً بدوام
عليه لينظن الدهر الخ ومن اين هذا كذا فعل منه (قوله وهو ذكر الـ الخ)
لان الكـ (٩) الرجوع والتكرار الارجاع فهو محتمل لذكر الشئ تاب وبـ كره
ثالثاً تحصل الكثرة المقابلة للوحدة في البيت كـ لـ (قوله الوحدة)
بذكر المدح وازادة اللام (قوله واراد بها الخ) يريد ان يسمح في الاصل انعم
في القاموس مع كسب سبها وساحة تام اسمع في قوله فرس سوح وساخ بمعنى
شدة العدو واستطاعها فيه فالمراد بها هو المعنى الثاني نكبه روى فيه المعنى
الاول لان مقام المدح يقتضي ذلك ولان الاسعاد لا يتحقق بدونه فالمراد حسن
الجرى في العدو على ما في شمس العلوم فرس سوح تصوب به اليدين كأنها تجري
في الماء وهذه الرعاية كناية المعنى الاصافي في ان لها حـ اعطية ولاظهر حسنة
الجرى لتحملها صمير الفرس المؤتمت العمامي ووجه الذكر تأويله باخيل (قوله
وهي ارض الخ) في الصحاح الجدل الجارة والجدل مفتوح النون وكسر الدال
الموضع ذوا الجارة قد ذكره الشارح وجه الله لا يوفقه لا ينكح ما به بان لمراد
على التجوز بذكر الحال وارادة المحل او يقرأ بكسر الدال وتسكين النون لصورة
الشعر ومما قل الفاصل الاسفرائي من ان الجدل مفتوح وكسر الدال ونضم طيم
وقم النون وكسر الدال الموضع الذي يحتج به الجارة فوجب ان يجعل أحمل
مكسور الدال لا مفتوحه وان اشهر تصحيحه فخطأ من تصحيحه عدرة القاموس

٢ اقول ان راد بالمعنى الثاني
هنا الاعراض لا يكون
الجواب موجهها اد بناء
السؤال على خلافه من المعنى
المحاري والكسبي وذلك كما
يتحقق في ضمن الحلاء عن
المعنى الثاني بمعنى الاعراض
التي يصاح لها الكلام كذلك
يتحقق في ضمن عدمه ايضاً
بل الحق ان المراد بالمعنى
الثاني معنى الكسبي
والمحاري لتكون الجواب
موجهها لكن يرد عليه
ماورده المورد فتأمل

٩ اعترض الشارحون بان
التكرار ذكر الشئ مرتين
بالتكرار هو مجموع الدكرين
والبيت الذي اوردته المص
مستل على الذكر ثلاث
مرات ولا يتحقق بمجرد ثلاث
الذكر كالتكرار فصلا
من تكرره فاجاب بما ترى
فانهم م

حيث وقع فيه جدل كغير ما يقفه الرجل من الحسرة وبكسر لدال وكهبط
الموضع الذي يجتمع فيه احجارة فقرأ ذلك الفاضل بكسر سينه المضارع بالياء الجارة
وعطف كهبط عليه وحسن تفسيرهما الموضع الذي يجتمع فيه الجارة (قوله كذا
في الصحاح) اشارة الى ما ذكره ان الروي من ان المعنى انت بحيث ترين سعاد وتسمعين
صوتها خلافاً لتسمعين لعمدة وفي انحصار انه غير صحيح فقلنا ووجهه انه اذا كانت
الحجارة تسمع صوت سعاد كان الواجب عليها السكوت لا الجمع فانه يحل بالسمع
الهم الا ان يحل الجمع محرراً عن النشاط مع حقاً القريبة عليه ولا يمكن جعله كتابة
لاستماع الاستمعين في المعنى الحقيقي (قوله لان كلا من كثرة التكرار الخ) الفرق
بين هذا الوجه والوجه الذي ذكره في بيان قوله (٩) وفيه نظر بقوله الاول
انها ان ادت الى الثقل فذه دخلت تحت التامر والاملا تمل بالفصاحة ان اشترطت
الثابتة في ذلك الوجه مجرد دعوى غير مؤيد بخلافها في هذا الوجه فانه مؤيد
بالوقوف في الحديث ونقول الشيخ عبد القاهر فلما احتجنا فاردنا وقولاً (قوله قال
الشيخ عبد القاهر الخ) هذا القول نوطه للقول الثاني المورد لتأييد الظروية
اشارة الى ما حد من شرط الخلو من كل تنوع الاصافات (قوله قال المصنف)
اي اوالقسام المتعين من ايراد المصنف صاحب استاد الشيخ عبد القاهر (قوله
المتداخلة) بعضها في غير موضع من صلة كاتب او معاملة (قوله تستعمل في المعنى)
اد المقصود منه اذ لم يأت اد لا يظن اقيحة ادخل فيه لانه يحصل اذ لم لفظاً ومعنى
(قوله في حيازة روى) هذه الصفحة المكسورة والياء المتداخلة من تحت ومصادها القاء
والكلام على اعتد اي حيازة في تلحة وروى ما جاء الصفحة المفتوحة والياء الموحدة
ومعناه الارض لرحوه وبقصود من التقديرين دم عليه من حيرة لعدم الجمع (قوله
من الاستكراه) اي استكره الفوق السليم ان لا يكون مؤدياً الى الثقل (قوله ومعه
الامراد) وهو يؤول في سبب المدح وعبره على ترتيب الولادة من غير مكلف
في السك (قوله وما اورد المصنف رحمه الله الخ) تهديد للاصراض الآتي اي
ما اورد المصنف رحمه الله من كلام الشيخ وهو انه كور سابقاً بقوله قال الشيخ
الى قوله ومعه الاطراد من حيث انه اوردته من غير ان المصنف رحمه الله جعل الخ
وكذا اصحار في المعطوفين لا تبين راجع الى المصنف رحمه الله ووجه الاشعار ان
المصنف رحمه الله ورد ذلك الكلام بقول من الشيخ مستشهد لوجه الظرو في قوله يات الى
من حيرة من عبارة صافان غير مترتبين فيعلم انه اراد بتتابع الاصافات مافوق الواحد
اعم من ان يكون بينهما وبين ولا ولاشت ان تتابع بهذا المعنى متحقق في الحديث وكونه

من قبيل التكرار ظاهر فيكون مثالا لهما (قوله من اشترط ذلك) اي اخلو من
 كثرة التكرار وتتابع الاصافات (قوله كما في اليتيم) المذكورين في المتن (قوله
 والحديث سالم عن هذا) فلا يصح التأيد بالشرطية لثبوت (قوله هما اصناف
 اوحيا الخ) يعنى ان السؤال المذكور كلام على لسد الاحتمال بوجود سد آخر
 للتأيد فيه كثرة التكرار بالنسبة الى شئ واحد وتبع الاصافات المتزنة (قوله
 متقاربا المفهوم الا ان الخ) عدم العادة متعارفة في محاورات العلماء وتوجيهه ان
 كلمة الاستثناء من مقدر تقديره لا فرق بينهما الا بما لا يعتبر وليست استندراكية
 على ما فهم (قوله ما قدر عروضة) اي حصوله في شئ آخر والهيئة باعتبار
 حصوله في شئ (قوله الثانية في الحمل) فيه انه يخرج لاصوات لانها اما آتية
 او ماضية (قوله لتدخل الخ) بناء على ان الفيد في حيز اي بعيد عموم (قوله الكيفيات
 المفتضية للقيمة) وهي الكيفيات المختصة بالكيفيات او نسبة وهي الكيفيات
 العارضة للاعراض السببية (قوله بواسطة اقتضاء محله) اي مبروها بها
 اقتضاءها للقيمة والنسبة تبعية محلها لالذات فاقترضا هو اقتضاء الحمل
 لما قيل انه لا اقتضاء لها بل قول للقيمة والنسبة وهو (قوله والاعراض الخ)
 وجه الحس ما في لفظ الهيئة والعادة من الخطأ وان القطعة والوحدة واردتان على
 تعريف القدماء وادخل الحركتين ان حذبت من الكيفيات فلا وسع لا حرجا وان
 جعلت من الاين فقد حرجت موله لا تقتضي نسبة ور جعلت من الكم هو
 خارج بقوله لا تقتضي قيمة وكذا الفعل والاعراض خارج بقوله لا تقتضي نسبة
 وايضا يخرج الزمان بقوله لا تقتضي قيمة لانه نوع من الكم (٨) كذا نقل عنه
 رحمه الله تعالى والخاص في الهيئة والعادة مائسة الى لفظ عرض لا بد حقا
 في نسبة ورود والوحدة (٧) والقطعة على تقدير كونها موجودتين كما هو المشهور
 (٤) وعدم دخولهما في لكيف بناء على انهما ليسا داخلين في شئ من اقسامه
 الاربعة واخرج الحركة بناء على تقدير عدم دخولها في شئ من المقولات كما هو
 مذهب البعض وخروج الفعل والاعمال والزمان بقيد مذكور بعد لا ياتي
 خروجها بقيد متقدم وانما المستحيل خارج مخرج الكم لا كنهه بالاحير اولى
 وبهذا اتضح ان مذكره وجه الاحسية لا وجه الحس (قوله لا يوقف تصور
 الخ) احتراز عن الاعراض السببية فان تصورهما يوقف على تصور العبر والمراد
 بالعبير الامر خارج لانه المتبادر الى الذهن لالاخر ليس عن الكل ولا غيره
 اذ هو اصطلاح بعض قدماء المتكلمين والتعريف للمحكم انه خبري ومعنى

٨ يريدان فيدقارة مستغنى
 عنه بل فاسد لاخر اوجه
 الاصوات فافهم م
 ٧ هي كون الشئ بحث
 لا ينقسم الى امور متشاركة
 في تمام ذاته م
 ٤ وهو مذهب من يحملها
 من الاعراض ويخرجها
 من الكم بل من المقولات
 اتسع قائلا اما لم تحصر
 الاجناس فيها بل الاجناس
 العالية وهما ليسا من
 الاجناس فانحتهما م

والمراد بالكيفية المكتسبة
الكيفية المعلومة المكتسبة
لا العلم النظري الذي من
مقولة الكيف لانه لا يتصور
النقض به اذ لا يقال تصور
العلم المكتسب يتوقف على
القول الشارح بل المتوقف
عليه نفس العلم لا تصوره
فأمل م
٨ فالاختصاص اصافي اي
بالنسبة الى الجادات وعلى
الثاني بالنسبة الى الجادات
والنباتات فلا يرد ان بعض
الكيفيات كالعلم والارادة
ثابتة للجبر ذات والواجب
على ان القائل بثبوتها
لواجب والجبر ذات لم يجعلها
مدرجة في جنس الكيف
والعرض (حسن جلبي)

التوقف ان لا يمكن التصور بكونه اصلا فلا يرد الكيفية المركبة لان تصورهما
يتوقف على تصور اجزائهما لاعنى اصرار كذا الكيفية (٦) المكتسبة بالحد
والرسم اذ لا يتوقف فيها معنى عدم امكان التصور بذواتها لامكان حصولها
بالداهة لكن يرد عيب هذا يتم فيما سوى الاضافة على تقدير ان تكون
السبة جراً من مفهومها وهو مجموع قائمها في المشهور مقولات معروضة للنسبة
وتصور المعروض لا يتوقف على تصور المعارض قبل العرض مأخوذ في تعريف
الكيف وتصوره موقوف على تصور الغير اذ هو الموقوف في موضوع واجب
بان الموقوف مفهوم العرض والكيف ما صدق عليه العرض وانما يلزم من توقفه
توقفه لو كان ذاتيا وقوله لا يقتضي اقسامه اراد قول القسمة الوهمية ليخرج الكم
قائه يقتضي قولها وقوله والاقسمة ليخرج الوحدة والقطعة فانهما يقتضيان
الاقسمة وقوله في محله عرض مستقر حال من فاعل لا يقتضي والمضى لا يقتضي
الاقسمة والاقسمة حال كونه في محله وفائدة هذا ان قد اشارت الى ان عدم اقتضاها
الاقسمة والاقسمة ليس بغير التصور كما هو حال التوقف بل باعتبار الوجود
والالم يخرج الكم لعدم اقتضاها القسمة والاقسمة في الذهن ضرورة ان تصور
لا يستلزم تصور القسمة والاقسمة بهذا ظهر اندفاع ان قوله في محله على هذا
اعني قد لا يثبت بكونه وقوله اقتضاء اول اي ذاتيا قد لعدم اقتضاء الاقسمة
صرح به في شرح الملخص فبذلك يتبين الكيف الذي يقتضي الاقسمة لكن
لانها كالعالم بالسيطرة الحقيق قائه بعضى الانقسام لكن لانها بل بسبب متعلقه
وقيل انه يريد لاقتضاء محله وفائدة في اقتضاء القسمة الاحتراز عن خروج لكيفيات
المقتضية للقسمة بسبب عروضها للكميات كاللباس ابيض ثم بالسطح ابيض
عروض الكميات لها كالحلبي المتعلقين بالمعروفين قائمهما يقتضيان القسمة لكن
لانها بل بسبب الكميات المعارضة بكونها معروضة وبما انه لا يقتضاء محله وانما
هو قول القسمة لثبوتها وامامنا قبل ان العلم الواحد او العلي لا يقتضيان القسمة
والاقسمة في محلهما اعني من هو قوله في محله لاحاجة الى قوله اولها قائم يرد
لو كان قوله في محله متعلقا بكمية والاقسمة ويكون المعنى لا يقتضي انقسام محله ولا
عدم انقسامه وهو فائدة والام يخرج العطف مع انه جعله وجدا لا احدية (قوله ان
اختصت بدوات الامس) اي ان اختصت (٨) من بين الاحسام العنصرية
بدوات الامس مطلقا ان قدا بوجود الصحة والعرض في الذات او الانفس الحيوانية
ان قوله بدوات الامس (قوله بدوات الامس) لم يقص احتراز عن الفصاحة الغير الراضية

لعدم الدخول في شيء سابق على قوله ملكة ولأنه لو ترك بعد ملكة لحصل الاحتراز
عنها بقوله عن المقصود المعروف بلام الاستعراق دصاحب فصاحة أفهم أفهم
لا يقتدر على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح (قوله تعارف الح) أي اشعار
بهذه الفائدة لانه احتراز عن خروج من لا ينطق أصلا فلا يبرأ من قيد الاقتدار حينئذ
للمنفصلة من خروج (٩) ما لا يكاد يوجد (قوله أي سواء كان مع) أي ليس
المراد أن يقتدر مشعر بأن المتكلم يسمى فصيحاً في الحالتين دون بعبر كما هو الظاهر
فانه ما طرأ لا معنى يعبر إلا حلق أي يعبر في زمان من الأرمية لا بشرط أو وصف أي يعبر
مادام يعبر فهو أيضاً مشعر بأنه يسمى فصيحاً في الحالتين من أراد أنه يسمى فصيحاً
حاله كونه من ينطق في الجملة وحالة كونه من لا ينطق أصلاً وهو تمييز بينكم باعتبار
أمراده لا تميم له باعتبار حاله (قوله لا يختص من ينطق بمقصوده في الجملة) وذلك
لأنه لا يكون للام في المقصود حينئذ للاستعراق إلا معنى بقوله يعبر في وقت ما
عن كل ما يتعلق بقصده بلفظ فصيح بل يختص بالمراد ما قد لا يصدق على من
ينطق بمقصوده فصلاً عن أن يختص به أو لا يصدق عليه به يعبر عن كل مقصود يورد
عليه بلفظ فصيح (قوله لا للام مع) أما لما عدم العهد الخارجي وعدم قريسة
العقوبة المطلقة وعدم صحة الحكم على الحبس من حيث هو وأمّا معنى فلانه لولا
الاستعراق لزم أن يخرج الطلاق الفصيح على من له ملكته يقتدر بها على التعبير عن نقص
المقصد كالدخول ولا يقتدر على التعبير بمعنى آخر كالعدم (قوله أي كل موقع عليه قصده
المتكلم) أن أريد بالمقصود مقصود المتكلم فلا استعراق في حقوق وإن أخرى على إطلاقه
فهو معرفي أو المشاعر من المراد من كل مقصود وكل مقصود يعبر بها في جمع الأمير الصاعدة
وليس أمر أو بوقع الوقوع في الزمان الماضي من وقوع العقد في أي رسم كان لما تقرر
أن صحيح لا أفعال إذا ذكرت في التعريفات يراد بها الحدث بمجرد من رما صرح به
الفصل الاربي في حواشيه على العوائد الصيائية في تعريف بكلمة المعنى ذلك يقتدر
بها على التعبير عن كل ما يتعلق بقصده في وقت ما سواء كان بلسان سكة حلفاء وكسبا
ويعلم وجودها بطريق الحديث (٨) من التعريفات صنف بواقعة منه من غير كلعة
كما يعلم وجود سائر الملكات كذلك (قوله هو صهراخ) لأن مثل هذا الكلام
يقال في مقام بأن رجحان بعض القبود على بعض ويزجج بعضي بعضة آيات كل
منها ومعلوم أنه لا يصح أن يقال بلفظ بلغ لأن الإلغاة ليست بشرط في فصاحة
المتكلم ومقابل أن قولهم قال هذا كذا يقتضي تخصيص عنه فيه فيكون عنه عدم
القول بلفظ بلغ قصده الشمول فقط وإن كذلك فإن عدم صحته مع فرض عدم

٩ وهو من لا ينطق أصلاً

م

٨ الحديث هو معرفة
الانتقال من الجاهل إلى
المطالب ويقابله التفكير
حركات نحو المادى
ورجوعها عنه إلى المطالب
فلا بد منه من حركتين
تختلف الحديث إذا حركته
فيه أصلاً ولا انتقال بحركة
فإن الحركة تدريجة للوجود
والحديث دهي م

اشمول ابصاعه حركه فيه ان اقتضاه للاختصار بموج والقول من الذوق السليم يقتضى ذلك مجرد دعوى (قوله لصدقه على الادراك الخ) اى اذا كانت هذه الصدقات راسخة في محبتها لانه يصدق على كل واحد منها انها ملكة يقتدر بها على التعبير المذكور (قوله لانسم ان هذه اسباب) فان السبب ما يكون مؤثرا في الشيء (قوله مطابقتها مقتضى الحق) اى مطابقتها لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به في التلويح وفيه انه يخرج عن التعريف بلاعة كلام الباري تعالى لان يراد بقدر الطاقة طاقة التكلم او الخطاب (قوله مقتضى الحال) وهو الخصوصيات التى يبحث عنها في المعاني كما يدل عليه بان الشارح رحمه الله دون كليات دلالة اللفظ التى يتكلم بها علم البيان اذ قد تحقق البلاعة في الكلام بدون رعاية كليات الدلالة فان يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدبا لمعى بدلالات وضعية اى مطابقة غير مختلفة بالوصوح والحقا ثم اذا ادى الى بدلالات عفية مختلفة بالوصوح والحقا لابد فيه من رعاية كمية الدلالة ابصاعا كما استعمله في القبر ليس المقتضى مخصوصا بما يثبت منه في علم المعاني كما يشهد به كلام الشارح رحمه الله بل اعلم من الخصوصيات التى يطالع عليها في علم المعاني وكليات دلالة اللفظ التى يتكلم بها علم البيان فان لابد في البلاعة من رعايتها ليس بشئ كمية وانهم لا يطلقون مقتضى الحال على كليات دلالة اللفظ (قوله اى الى ان يعتبر الخ) اشار بهذا التفسير الى ان التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم والى انه لا يجب ان تكون الخصوصية من قبل اللفظ ولذا اورد كذا مع (٧) دور في الوهم للخرقة (قوله خصوصية) في القاموس حصه بالشئ خصوصيا وخصوصية وفتح وخصيصي وبعده وخصبة وتخصه فصله انتهى والمراد الامر المختص حملة من المصدر مبالغة لادكره المنطوق في تحقيقها كلها حركات (قوله وهو مقتضى الحال) اى تلك الخصوصية والتدبير باعتبار الحر ولما كان معرفة مقتضى الحال موقفا على معرفة الحال فده عريفها ثم بين المقتضى ثم بين معنى المطابقة التى هي نسبة بينهما وفيه شارة الى انه في الحقيقة هو الخصوصية كما يدل عليه قول المصنف فقام كل من التكبر والاعلاق الخ وقولهم واماد كره فلكننا وحده لكدا واماد ما سيجي من به عار من الكلام المؤكد المشتمل على الخصوصيات فلفرض يدعو الى ذلك كما سيجي (قوله ومعنى مطابقته الخ) يعنى ان المراد بالمطابقة الاشتغال لا مصطلح منطقيين (قوله فان البلاعة الخ) يريد ان الفصاحة شرط

٧ وقال مع الكلام الذى

يؤدى به اصل المراد

لتحقق البلاغة لا أنه معتبر في مفهومه ولذا لم يعتبره السكاكي وقال البلاغة بلوغ
 المتكلم في تأدية المعنى حد له اختصاص بنوعية خواص التركيب حفظها وإيراد
 أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها (قوله وهو) مقتضى الحال الخ
 المقصود من هذا الكلام بأن تعدد مراتب البلاغة لينسب به ما يسمى من أن
 ارتفع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب وإن له طرفين أعلى وأسفل
 (قوله متدوئة) أي بحسب الاختصاص لأم حيث الذات لا يرد عليه أن اختلاف
 المقتضى لاستلزام اختلاف المقتضى إذ قد يقتضي أمور كثيرة شيئاً واحداً ولذا
 يذكر خصوصية واحدة دواعي متعددة (قوله «معتبر توهم كونه الخ») فهذا
 الاعتبار معتبر في مفهوم المقام وكذا التوهم الثاني في مفهوم أحد قهها متصارفان
 بهذا الاعتبار متحددان في القدر المشترك وهو الأمر الداعي إلى اعتبار الخصوصية
 في الكلام فيكونان متقاربان في مفهوم وليس هذا ببالوجه السجية حتى يرد أن وجه
 السجية غير داخل في المفهوم فلا يحصل التفسير في مفهوم بسببها ووجه ذلك
 التوهم انطابق المقتضى بالأمر الداعي انطبق الرمان والمتمكن بالمرس والمكان
 (قوله وايضا المقام بصر اصافه الخ) ولذا أجاز المصنف رحمه الله المقامات على
 الأحوال فارتماوتها ظاهر في تفاوت ما أصبحت إليه انتهى المقتضى لاختلاف تفاوت
 الأحوال ولا يرد على اتحاد المقام والخبر (قوله «معد الخ») تعريض على قوله
 أن مقامات الكلام متفاوتة (قوله ضرورة الخ) أي هذه المقدمة ضرورية
 ولذا لم يذكرها المصنف رحمه الله (قوله أن الاعتراض الخ) أي الأمر المعتبر
 اللائق وهو الخصوصية التي هي من مقتضى لعدم لا أن الحكم عليها بالتعابر
 إذا لوحظ من حيث أنه لائق بهذا المقام ضروري لأحداً وبذلك خلاف ما إذا لوحظ
 من حيث أنه مقتضى المقام (قوله واختلافها الخ) معطوف على قوله فقد
 تفاوتت المقامات تختلف مقتضيات المقام يحصل بالصفة إلى المعنى أي تفاوت
 مقتضيات الأحوال (قوله ثم شرع الخ) معطوف على مقدر مستفاد من قوله
 فإن المقامات الخ أي أجل ذكر تفاوت المقامات ثم شرع في تصنيفها أو كلمة
 ثم رائدة وأما القول بأنه معطوف على منوهم فهو لا شاهد له (قوله مقتضيات
 الأحوال) أي أكثرها فإن بعضها يتعلق بمسألة كوقوف خبر موقع الإنشاء
 وبالعكس وبعضها يتعلق بكلمات الاستهزاء التي ليست جزءاً من الجملة كما ذكرنا بحث
 الإنشاء (قوله أن مقتضى الحال الخ) المقصود من هذه المقدمة التنبيه على
 أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا بوجهه لدى يمنع تخلفه عنه ليعبر أن صفة

المقام الى التكبير وغيره معناه ، تقدم باسمه التكبير ليدخل فيه المحسبات وانما اطلق
عنه المفتضى لان احسن كالمفتضى في نظر البلغ (قوله كما يفتضى) جولة معترضة
بين المتأخر والخبر في رضى لكاف الذى تدخل على ماله مائة ثلاثة احدها
تشبهه مصمون بجهة بمصمون اخرى وليس لها حيث متعلق من العمل او شبهه
لانها لا تجر والتعلق بما يطلب اذا كانت جارة ويحتمل ان تكون للتعليل كما قال
الاحفش في قوله تعالى (كما رسلنا فيكم رسولا) اى لما ارسلنا فيكم (قوله اما
ان يكون مختصا باجراء الجملة) الاصيل في الخصوص وان كان دخول الباء على
المقصود هذه لكن شائع في الاستعمال دخوله على المقصور فالمعنى ان لا يتجاوز
اجراء الجملة (٢) مثلا عن ذلك الاعتبار فلا يبقى تحقيق ذلك الاعتبار فيما سوى
اجراء الجملة فاندفع . فن ان يريد بجزء اخره المصطلح وهو الذى يعتبر في انعقاد
الجملة خرج المقصود ونحوه وان اريد الاعم من ذلك لا يتصور في الاسناد
والسند اليه والسند لا ما تريد الاول والمقصود قصر الاجراء على تلك الاحوال
لا قصر الاحوال عليها على ان الاحوال الراجعة الى المفعول ونحوه احوال
للسند او السند اليه ولو بواسطة وكذا اندفع ما قيل ان الحذف
والاثبات ليس خاصا باجراء الجملة ما مر (قوله اما الى بعض الاسناد)
كون الاسناد جزءا من الجملة هو الظاهر وعد الجملة من اقسام المقاطع باعتبار
اكثر اجزائها او باعتبار ان لدن على الاسناد ملحوظة اما اتصاله كالاعراب او تعا
كأنهية الدنة عليه ونحوه هم جعل الاسناد شرطا لجملة فلو اراد ما حراء الجملة اعم
من الاجراء وما في حكمها بما لا تنفك الجملة بدونه (قوله تأ كذا واحدا الخ)
تفصيل لقوله وحواء (قوله مخصوص) صفة لقوله مسكرا (قوله محسونا) خبر
بعد خبر لقوله لكونه وكذا ما بعده (قوله على السند اليه) اى الذى اسند اليه
وهو السند فصيغة السند مسند الى تصغير استر اراجع الى الوصول لا الى الظرف
الذى بعده وانما لم يقل على السند مع انه اظهر واحصر لمحافظة قوله كما ذكر
فان اسناد من هذه الصارة هو المدكور عليه طوقا للسند لا يصح الا باعتبار
تبدل لفظ مسند بالسند اليه بخلاف ما اذا قال السند اليه فانه صحيح وان كان لفظ
السند فى كل من السندين بمعنى مدبر لا آخر (قوله كونه مفردا) الاراد فى السند
مقتضى الحد مع قطع نضر عن كونه فعلا او غيره بخلاف اراد السند اليه فانه
بما يتعلق به هامة اصل المعنى فلذا جعله الشارح رجح الله زائدا على مد كرى السند
اليه بشبهه على ذلك ارادهم الافراد فى مباحث السند دور السند اليه

٢ قال فيه بحث لان الاجزاء
ان اريد بها الاجزاء المصطلح
عليها وهى التى يعتبر فى انعقاد
اصل الجملة خرج منها المفعول
ونحوه وان اريد اعم منها لما
تتصور فى الاسناد والسند
كما ذكره انتهى
(حسن جلابى)

لما قيل المراد مفردا ينقسم الى قسمين فلا يرى ان كونه مفردا غير فصل يكون
في المسد اليه ايضا ليس شئ (٧) (قوله مفيدا متعلق) انتمنى انما يكون الفعل
وشبهه بعد انسابه الى الفاعل ففي قوله الضرب زيدا عمرو زيدا مفعول للضارب
المسد الى الموصول والتقدير الذي ضرب زيدا عمرو (قوله تفيدته عو كذا واداة
فصر) ناظر الى الحكم والتمنى او منع ناظر الى المسد به والمسدو متعلقه او شرط
ان اريد به فعل الشرط فهو ناظر الى الحكم نحو ان ضربت ضربت واني التعلق
نحو ان ضربت زيدا ضربت واني اريد به اداة الشرط فهو ناظر الى المسد وقوله
او مفعول بزيد الاول (قوله اي خلاف كل مها) بعد وجود التحلف بينهما
فانفع ما تحريفه الناظرون من انه يقتضي ان يابى مقدم كل واحد من المذكورات
لمقام خلاف كل واحد منها حتى قال بعضهم ان تصح هذه العبارة دونه شرط
القناد واما ما قيل ان الكلام على السوريع فغيره ان السوريع لا يصح في الكل الافرادى
وانما ذلك في الكل المجموعى الا ان صدر المصنف اليه يعطى كل جمعا مرفعا الى مقام
كل الامور المذكورة يابى مقام خلاف كل تصح التوزيع ويكون التبع موكولا
الى السامع وكذا ما قيل ان المراد خلاف نفسه فانه لا يدع الاشكال ليرجع صير نفسه
الى كل (٩) (قوله وقد اشار الى) المقصود من بناء هذا الكلام حله فانه قد اشبه
على شراح المصباح (قوله ان مقام الاول الخ) جعل الخطاب مقتضى المقام
متابعة لما في المصباح حيث قال وكذا مقام الكلام مع ذلك يعبر مقام الكلام مع
الغنى فالمراد بالخطاب ما هو طبعه سواء اريد به الخصوصيات او الكلام المشتق
عليها والمقام الداعى اليها هو اندكاوة والصوة بشير به قوله فان الذي انج فحينئذ
كلمة كذا اشارة الى الابحار ولك ان يجعلها اشارة الى مضمة فيكون خطاب الذي
عبارة عن المقام والخطاب معناه ومقتضاه هي الخصوصيات او الكلام المشتق عليها
وهذا التوجيه اظهر نظرا الى السياق فان الكلام في تفاوت المقامات والى ان يقتضى
لرعاية الاعتبارات هو الخطاب مع الذي لا يفسر بدكا وعلى التقديرين اضافة
الخطاب اضافة المصدر الى مفعوله فتدبر وقصده ما تقدم لكونه باعتبار قوة
الادراك وغير مختص بجملة او حرثها فان التنبه على صوة السامع او طائفة يحصل
بجرم الجملة ايضا كما سيجي (٢) ومقابل قصده لان هذا يعتبر العير وما قبله باعتبار
فلس الكلام فقيه ان الاعتبارات في كليهما تتحقق في نفس الكلام والمقامات اعني
الدواعى الى رعايتها باعتبار العير (قوله وكان الانسب الخ) بما قل الانسب
لانه يستعمل كل منهما مقام الآخر شايما للقرب بهما وما قيل ان يذهب عموما

٧ فلا معنى لجعله زيادة
على اعتباراته م
٩ حيث قل ظاهر العبارة
مشعرة بان الضمير في
خلافه الى كل المذكور
ما في الاية يستدعى كون
مقام التذكير مابنا لمقام
خلاف التقديم وفساده
ظاهر فانصواب ان يقال
اي خلاف نفسه الاية
تساع في العبارة فغير من
خلاف نفسه بخلاف كل
منها فافهم (حسن جلي)
٢ في بحث المسد اليه في
قوله اما حذفه الخ او التنبه
على فطانة السامع واما
ذكره فالتنبه على غباوته

وخصوصا فهو تحقق تساو بينهما فان ذلكاه بالتسوية الى اكتساب الاراء
والافكار والفظة بالقياس الى فهم كلام الغير (قوله مع انفي) فيه اشارة (٧) الى
انه في موقعه لان الخطاب يذوت باعتبار فهم المحط ما رده عليه وعدمه لا باعتبار
اكتسابه الافكار وعدمه (قوله شدة قوة الخ) وعائتها الخدس القويم فلا يفي
ما في شرح الاشراف من ان ذلكاه حودة الخدس وصفا للذهن (قوله مع
صاحتها) في شرح المفتاح لا شارح ان مع متعلق بالظرف الواقع خيرا مقدما
عليه اعني لكل كلمة او بعض بحروف اي لوضع كل كلمة مع صاحتها انتهى
فهو على الوجه الاول متعلق بالحصول المتعلق بالكلمة كانه في الوجه الثاني
متعلق بالوضع المتعلق بالكلمة وانما يحمله صفة كلمة او حالا منها لان المقام
ليس للكلمة الكاشفة مع صاحتها او حال كسوتها معها بل كائن (٨) لكلمة
مع صاحتها تدبر فانه دقيق (قوله صوحت معها) اي جعلت الكلمة الاخرى
مصاحبة معها تصحيح معنى لجعل اشارة الى ان المعنى المصاحبة المصدية دون
المصاحبة الانفاقة وذلك لان المصاحبة تعدى الى مفعول واحد فلهذا صاحت
ريدا ومع محو صاحت مع زيد ولا تعدى الى مفعولين احدهما بالا واسطة والثاني
بالواسطة (٩) (قوله ليس لها الخ) هذا الحصر مستفاد من تقديم الخبر مع
كون محط العائد بعدا هي مع صاحتها كانه قبل المقام مقصور على الكلمة
مع صاحتها لا ينحصر الى كلمة مع صاحتها وانما يفيد بالشاركة لها
في اصل المعنى لانه لو كان غير مشار لها فيه لم يكن اراده لاقتضاء المقام بل
لاقادة اصل المعنى والمراد من معنى القس المشترك بين الكلمتين كالشرط والاستفهام
المشتركون كذا (قوله بالشرط) اي جعل الشرط فالمراد بالعل الذي قصد
اقتضائه الجراء او ماداة الشرط فالمراد منه الفعل الذي هو الشرط (قوله هكذا
ينبغي الخ) فانه على ما ذكره من معنى كلام المصنف رحمه الله تعالى يكون جميع
ما ذكرنا اعتبارات ماسة فلا يكون قوله وكذا خطاب الذي مع خطاب انفي
وقوله واكمل كلمة مع صاحتها في غير محله بخلاف ما قيل ان الاول اشارة الى غير البيان
لان خطاب الذي يسه بحر واسكية وخطاب انفي ياسبه الحقيقة والثاني
اشارة الى غير ابدع فان كثر المحسات يحصل بذكر كلمة مع اخرى كالتطبيق
والتمجيس والتفدية والنصع فان ذكرهما لا يكون في محله لان الكلام في بيان
تفاوت المعامات ومقتضياتها والقاء في قوله جميع مدكر محتمل ان يكون التعرير
وان يكون التحليل كالانفي (قوله وارفعه شأن الخ) معطوف على قوله وهو

٧ اي في اعتبار مناسب
المعنى وعدم اعتبار مناسب
الذي مع ان المقام يقتضي
اثنائي لتقدم الذي و
مناسب الذي البليدي
في عدم ذكر المعنى مع
الذي البليدي اشارة الى انه
في موقعه الخ م

٨ لان الاولين لا فائدة
اصل المعنى والثالث لا فائدة
معنى زائدة عليه فافهم م
٩ فلا يصح عبارة
صوحت معها لان حق
بالعبارة على هذا صوحت
معها على ان يكون الفعل
مسدا الى الطرف كما في
قولهم يمرور بها او صوحت
بكون كلمة معها الا انه
يعتبر التصحيح م

٧ الحسن ثلاثة صفة الكمال
وصفة النفس كإقبال العلم
وحسن والجهل قبح والثاني
ملازمة القرض ومتافرة
وقد يعبر عنهما بالمصلحة
والفائدة والثالث تعلق
المدح والذم ما جلا
والتواب والعقاب آجلا
لأن المص في صدر تفاوت
مقامات الكلام وبهاوت
مقامات تفاوت منتهيات
الكلام وتفاوتها تفاوت
مقتضيات الأحوال

٢

مختلف وقد مر أن افرص منهما بيان تعدد مراتب اللادة وكون بعضها
اعلى من بعض ثم تعيين اعلاه واسفله في الموضع ارتفع شأن الكلام أي الكلام
التليع في باب الحسن (٧) والقبول والخطاطة في مثل بحسب مصادفة الكلام
لما يليق به وهو الذي نعمة مقتضى الحال كما كانت المصادفة اتم وما صار به البق
كان الكلام في مرتبة الحسن في هذه واتقول عبد البع ارفع واعلى وكما كانت
انقص كان اشد الخطاطة طاو اذنى درجة وقل حب وقولا فمى المن على طبق
ما في المفتاح ان كل ارتفاع للكلام ما يقاس الى كلام حر في باب الحسن سواء
كان ماضل الحسن او الرائد والقول عبد الله بقدر مطابقة للاختيار المناسب
والخطاطة بقدر عدم المطابقة للاختيار المناسب فاعرف الاسفل ارتفاعه
على الكلام الذي تحته وهو للتحقق بأصوات الحيوانات بقدر مطابقة للاختيار
الناسب واجابه بها لاصل الحسن والخطاطة بعدم ذلك القدر والتعاقب
بالأصوات وكذا الحال في الطرف الاوسط والاعلى من ارتفاع كل واحد منهما
بالسنة الى ما تحته بقدر مطابقة للاختيار المناسب في محابه الحسن الرائد على
ما تحته والخطاطة كل واحد منهما بعدم ذلك القدر من المطابقة والاداءات التفاوت
في المراتب اما باعتبار تفاوت الكلامين في الأشكال على مقتضيات في القلة
والكثرة واما باعتبار تفاوت اعداد المتكلم في الرغبة من العسر في اللادة مطابقة
الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة قد دفع ما قبله كيف يتصور الارتفاع
والانخفاض والمعتد في اللادة مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة
وكذا دفع ما قبله ان المطابقة لاصل الحسن لا لارائه وعدم المطابقة بسبب
لعدم الحسن لا بالخطاطة لان ذلك انما يرد لو كان معنى ان الارتفاع في الحسن بسبب
المطابقة والخطاطة فيه بسبب عدمها على ما لو سلم ان معنى ذلك المطابقة
مراتب متفاوتة فيصح ان يقال كل ارتفاع للكلام في الحسن بسبب الطاقة وان
كان نفس الحسن ايضا بالمطابقة وكذا لعدم المطابقة مراتب متعددة بحسب
تعدد مراتب المطابقة فيصح ان يقال كل انخراط للكلام في الحسن بسبب عدم
المطابقة وان كان اتقاء اصل الحسن ايضا لعدم المطابقة وقد يجاب بان المراد بالكلام
التفصيل واصل الحسن فيه حاصل بالمصاحفة عبد المصنف رحمه الله تعالى فلا
اشكال وفيه انه مناف لما سيجي من قوله واسم وهو داعير الكلام الى مادونه
التحق بأصوات الحيوانات الا ان يراد اتصافه بالأصوات من حيث اتصاف هذا
الحسن فلا ينافي بقاء حسنه من حيث التفصاح (قوله في الحسن) أي في باب الحسن

وبهذا الوجه احتز عن ارتفاعه في غير ذلك اسباب كالترغيب والترهيب فان
ارتفاعه بهذا الوجه باعتبار كثرة التأثير وقلة وكالتصحية فان ارتفاعه بهذا
الوجه باشتغاله على كثرة التصحيح وكالاتياع بما في الواقع فانه باعتبار الصدق الى
غير ذلك من استنباط العقائد والاحكام وبيان احوال الآخرة (قوله وانحطاطه
بعدمه) حمل صواب انتاج الاربعين والانهطاط كليهما بحسب
مصادفة الكلام لا يلحق به مقام الكائن وبعدها مقدر في عبارته وقال الشارح
رحمه الله تعالى لاحاجة له لا الارتفاع والانهطاط كليهما بحسب المصادفة
بقول المصنف رحمه الله وانهطاطه بعدمه اما اشارة الى ان عبارة الافتتاح
تحتاج الى التقدير واما ما في (قوله واما ما في الخ) فالكلام
من قبل (٩) قوله العبر حصول بصورة اي الصورة الحاصلة اختيار هذه العبارة
للتبني على ان الاعتبار لازم في ذلك ما سبب كانه نفس (٧) الاعتبار (قوله واعتبار
هذا الخ) بيان لا يستلزم من قوله بمطابقته للاعتبار اما سبب اي المعنى اما سبب
من كون الاعتبار حاصل حال تعنى اما مطابقة وانه ليس سبب هذا التعلق كافي
بما في الرجل لرا كس على ما قالوا (قوله ومرد صعد المعنى في تعريف الجملة
يعتصى كون الافراد حاصل المعنى من تعلق الموضوع لا سببه يعني ان هذا الامر
يعتبر قبل اللفظ في المعنى الاول الثاني يستوى فيه اللبس وغيره ثم نصر في اللفظ
تاليا وينع اعتباره في المعنى فالخلف والامتات ايضا يعتبر اولاً في المعنى الاصل
ثم يرد اللفظ على طرفة ودهن ان تعطف النبيع على طبق المعنى المدر في الدهن والباء
في قوله وبالذات تخلصه في حال كونه ملتبذات المعنى لا يعني في لانه لا يصح
في قوله وبالعرض (قوله ورا د مخ) هذا د كان معنى متى ان كل ارتفاع للكلام
بسبب المضاعفة وكل انحطاط في الحسن ببعدها واما على ما حرره على طبق
ما في الفتح فالمراد الكلام البليغ وهو اظهر لان سياق الكلام في البلاغة وبيان
مراتبها (قوله لتكوه اشارة الى) كاتمة مصححة للارادة يعني ان الكلام المقيد
بالفصاحة مذكور في (٤) فيمكن حمل الام ههنا على العهد فلا يرد ما قبل
ان المذكور صريحاً فيما سبق الكلام المطلق وفي ضمن التعريف الكلام الفصيح
البليغ على ان الكلام المقيد بالفصاحة مذكور صريحاً بخلاف البليغ فانه مفهوم
من التعريف (قوله ولا رادع الخ) علة للحكم اعمل واشارة الى ان كاتمة المراجعة
(قوله الداخل في البلاغة) صفة كاشفة للحسن الداني والمراد بالحسن الداني (٥)
ما يكون موجه داخل في البلاغة في غير خارج عنها وهو لطافة لقنضي الحال

(يفصح)

٦ والقرينة كون الاعتبار
صفة التكامل فلا معنى
لمطابقة الكلام م
٩ اي من قبل اضافة
الصفة الى الموصوف اي
الناسب المختبر فانهم م
٧ لان تقرير كلام المص
بمطابقته لا اعتبار الامر
الناسب على ان اللام
عوض عن المضاف فيكون
اضافة الاعتبار الى الامر
من قبل قوله العلم
بخصه ول صورة التي

فانهم م

٤ اي في قوله والبلاغة في
الكلام الى قوله مع فصاحته
والدليل على ان الاشارة
بما لا يفيد وان كان الكلام
حين ما ذكر هالك مطلقاً
انه لا ارتفاع لغير الفصيح

فانهم م

٥ اراد بالحسن الذاتي الذي
منشأه ذات البلاغة لان
الحسن داخل في البلاغة
اي في ماهيته وانما وصف
بالدخول فيها مجازاً بمعنى
ان منشأه لا يخرج عن
تعريف البلاغة ويحتمل
ان يكون باعتبار انه منشأ
اعني المطابقة داخله فيها
لان البلاغة هي المطابقة

مع الفصاحة (حسن جلي)

وفي هذا الكلام رد للولي

حسن جلي حيث حل
الحديث عن المراتب لانه فسر
قوله لا يخرج من حد
اللافة بقوله اي طرفي
امتدادها من الاسفل الى
الاعلى في هاشم حاشيته
على المطول م

٧ فلا يرد ما قبل قد ورد
في الحديث لاصولة الا
ظهور ولا صولة الالبية
قيل ان يكون الظهور
هو النية بالدليل الذي
ذكرتموه لان الحصر في
الحديث اصلي بالنسبة
الى عدم الظهور والنية
والعنى لوجود لاصولة
الايضا فافهم م

٨ فيكون المعنى ان جميع
الارتقاعات حاصلة بسبب
مطابقة الكلام للاعتبار
الماسب فيستفاد الحصر
م

٣ مثال المبانة نحو ما في الدار
الانسان وما في الدار
الاجار ما في الدار الا
حيوان وما في الدار الا
ايض مثال العموم المطلق
ما في الدار الا انسان
وما في الدار الا حيوان م

بعض عما حرره قوله لكها اي المحبات خارجة عن حد اللافة اي تعريها (٩)
(قوله مقتضى الحال هو لاعتبار الماسب) معناه على طبق ما في افتتاح حيث قال
وهو اي ما يليق بالمقام الذي يسميه مقتضى الحال يقال ان مقتضى الحال هو
الاعتبار الماسب عندنا والفاء للتراخي في انه كر لان مرتبه التفسير بعد ذكر الشيء
الا ان المصنف رحمه الله جعل الاعتبار ماسب حصر يكون مقتضى الحال معلوما
والمطلوب تفسير الاعتبار الماسب وفي افتتاح عكس ذلك فان ما يليق بالكلام
معلوم سابقا والمطلوب تفسير مقتضى الحال وحيث لا حاجة الى التدقيق الذي
ذكره الشارح رحمه الله مع عدم تمامية (قوله عند بقية الخ اي المطابقة سبب
دأثر مع الارتضاع وجودا وعدما بنفسه من مباح ان ارتضاع شأن الكلام
بحسب مصادقه لما يليق به وكذا المطابقة لمقتضى الحال لما في افتتاح ان مدار
حسن الكلام وفهمه على ان صدق تركيبه على مقتضى الحال وعلى لاصفائه ههنا
الحصر ان ليسا مثل لاصولة الانظهور ولا صولة لا يابية (٧) فان المراد هما
حصر السببية في الجملة وليس الذي بينهما موقوفة على كون كل من الظاهرين
مسا قريبا على ما فهم (قوله لان اضافة المصدر الخ) ثانيا الرضى من ان اسم
الجلس اعني الذي يقع على القليل والكثير سواء بواحد او بأكثر ولم يقع قريبة
تخصيصه بعض ما يصدق عليه فهو قولنا ~~الظهور لا يعرق الجلس~~ (٨) اخذا
من استقرار كلامهم فعني ان الزاب يابس والماء يردن كل ما يابى ههنا اذ ههنا حاله
كذا فلو قلت في مواعيد اليوم يقص الشهادة ان رسوم مع الخلوس لا يفحصها
لكان ما قضا لظاهر ذلك اللفظ انتهى صرنا بظاهر فيما نحن فيه استعراق جميع
ما يصدق عليه الارتضاع فاصطفا مثل ان يعمور يكون لاستعراق الانواع
فلا يباي وجود فرد من الارتضاع بغير مطابقة لا غير الماسب او غير مطابقة
مقتضى الحال (قوله ان يكون المراد الخ) اي يكون ذاتهم واحدا سواء اختلفا
مفهوما او لا قال قدس سره بطلان لهما على الخ المراد بطلان الحصر
بطلان الحكم السلي منه كما هو المتبادر في صورة التباين (٣) الكلي او الجزئي على
قدرة صدق الحصر بطلان الحكم السلي في كل ما ياسب تحقق الحكم الشبقي
في الآخر وفي صورة العموم مطلقا بطلان الحكم السلي للحصر في الاحص
بسبب الحكم الشبقي للاعم فيما عدا الاخص فاندفع مانوهم من ان في
صورة العموم المطلق ايضا بطلان كلا الحصرين ولان بطلان
الحصر في الاخص لبطلان الحكم السلي من حصر في الاخص والحكم

التبوت من الحصر في لأم قال قدس سره فوجهه ان الحصر الخ
لا يخفى انما قدس سره في كلامه سابقا من ان كلام المطابقين سبب يدور مع الارتفاع
وجودا وعدمه لانه اذا كان دائرا مع الاعم يحتمل له جميع افرادة تحقيقا للدور ان
معه قال قدس سره على تقدير صحة المقدمتين فيمكن مع المقدمة الاولى
بناء على ان المصدر المضاف ليس بصفي الاستعراق والثانية بان المعلوم ان ارتفاع
الكلام بمطابقته لمقتضى احدا لانه لا ارتفاع الا به قال قدس سره لا يلزم المساواة
اي على ما رجعت من ان الحصر في الاعم بوجوب تناوله لجميع افرادة قال قدس سره
ليس صريحا الخ قال من هذا التركيب يحى للاتحاد بين المسند اليه
والمسند ولقصر المسند على المسند اليه كاد كره صاحب الكشاف في قوله تعالى
(اولئك هم المفلحون) و بما قال صريحا لانه ظاهر في الاتحاد بناء على ما قالوا
من ان المساواة كاللام ادلم تكن لله قدس سره قال كان الحكم باعتبار التحقق ولم يكن
قرينة البعوضة هي للاستعراق ولا للعكس فالظاهر فيما نحن فيه ان يكون الحكم
على مفهوم مقتضى الحال من حيث هو فيفيد الاتحاد وكان القائل بان المطلوب هو
الاتحاد في المصنوع بنى الكلام على الحكم لا على انه نص فيه (قوله وهذا معنى
الخ) هذه الجملة وضعت من انصاف راحة الله تعالى في الايضاح في الين بعد اعادة
الاتحاد بين النظم والتطبيق ولا يتعلق بها التبرير الا في والشارح راحة الله تعالى بها
لبانها (قوله توحي معنى تدوخ) اي المعاني التي تبحث عنها في الصور وهي
الاحوال العارضة للكلمة و حملها على تركيب بعضها مع بعض كالتركيب والتكبير
والعطف وتركها على الخصوصيات والكليات التي تراعى في المعاني الاصلية او المعاني
الاصلية من حيث اشتغالها على تلك الخصوصيات كما سيجي في كلام الشيخ الاشارة
الاختلافي وقوله فيما بين الكلام متعلق بالتوحي ولم يعل في الكلام اشارة الى انها
تعرض للكلمة حال تركيب بعضها مع بعض دون حال الافراد كذا قوله على حسب
الامراض اي المتعصبين ولاحون متعلق بالتوحي بتصحيح معنى الوضع ووصفها
بإيرادها على حسب الاعراض في كلام غيره ونحوها عليها في كلام الغير واتماهر
النظم بالتوحي مع انه انوضع مرتب عليه اشارة الى ان الوضع الذي يكون دون
التوحي لا يعتبر والصوغ و نصه مقرر كرى كردن براه ربه تأليف الكلام على
حسب الامراض تصبغ على الاشتراك في المعنى الاصل والامتيار بالخصوصيات
كالحواليم المشتركة في اصل بعضها واما رها بالصور بالخصوصية ومعنى لها الاجلها
لاني المقصودة من الكلام عند البقاء (قوله وذلك لانه الخ) اي التطبيق عين

النظم انفسه بالتوخي لانه حصر النظم على الوضع المخصوص مراده بالتوخي
الوضع المخصوص لكونه مساهداً ولا لم يصح الحصر ومعلوم ان الوضع
المخصوص عين التطبيق فالتطبيق يتحد بالنظم انفسه بالتوخي لانه متحد بالنظم
انفسه بالوضع المتحد بالنظم انفسه بالتوخي لان متحد مع متحد بالشيء فتحد بذلك
الشيء (قوله ان تضع كلامك الخ) اي كل واحد من مفرداته ومركباته من حيث
تركيب بعضها مع بعض في موضعه الذي ينصبه لاحوال البصوت فيها في علم
الصوت باعتبار اقدتها الاعراض المطلوبة منها كما فصلته في التمثيل وذلك الوضع
قد يكون بالسابقة وقد يكون بخدمة علم المعاني (قوله وتعمل على قوانينه) اي
يكون تركيب كلامك على طبقها وهو لا يتوقف على علم بها وذلك بان لا يكون فيه
ضعف التأليف والتعقيد المعطى وانما لم يذكر الخواص من لتقدير المعنى لان
المقصود تعريف النظم الذي يحصل به اصل الدلالة وهو يحصل بمجرد اشتغاله
على الخصوصيات والمراد على حسب الاعراض المدونة فيه وان اريد المراد
بدلالات مطابقه وماد كره الشرح رحمه الله من ان نظم عبارة عن ترتيب الالفاظ
متناسبة المعاني متناصفة الدلالات فتعرف بالنظم المتكامل الذي يحصل به اللاعة
الكاملة (قوله مثل انظر) اي نظرا الى سميت له مراده وتكرره في كبره وجليته
وعملته وتقداده وتعريفه وكونه مع صير المعنى وكونه جله سمية (قوله في الخبر)
اي في خبر المتأخرين ان المذكور في لامثلة اختلاف الاختلاف مع اتحاد المتأخرين
قد كرر مطلقا ريد على ان يكون ريد متداً وبطريق آخر مقدم فهو مثال لتقديم
الخبر وقبل (١٧) على التعليب (قوله تعرف الخ) عرفت على قوله نظرا اي بعد النظر
الى الوجوه المختلفة التي تذكر في المعنى تعرف ان لكل واحد منها موصفاً مخصوصاً
بعد تركيب الكلام باعتبار اقدتها الاعراض المطلوبة منها اما بالسابقة او
بالملاحقة الخ لانه من تدفع غير المعاني وحسن لكل واحد في موضع يغني له (قوله
وتنظر في الخروف الخ) اي النظر في الحروف والشرط والحرارة كان باعتبار ما
يعرضها وهذا النظر في الحروف باعتبار نفس معانيها (قوله وتظهر في العمل
الخ) النظر ان اسما كان في المعنى واحداً وهذا الضم في العمل اي نظر في
العمل التي تدفع باعتبار احوالها التي يبحث عنها في المعنى من العطف بالحروف
المختلفة المعاني وتركه فتعرف بالسابقة او بعلم المعنى موضع كل واحد منها بحسب
الاعراض المطلوبة منها فتعريفه في موضعه (قوله وتعرف في التعريف الخ)
هذه هوارض غير مخصصة بشيء من المفردات فلذا فصلها (قوله مكاه) اي مكاهة

١ اي شموله على العمل
الخبرية منى على التعليب
ويحوز ان يعكس فاعلم

٩ وقع خطا على كرم الله وجهه ومعه قريب من قرب هرون من موسى وهذا المعنى شائع في مثل هذا الموضع كقوله في ضوء المصاحح فصار الفصل اللام من المكان المهم بمنزلة من زيد وعمر و اى صار قربه منه بمنزلة قربه منهما فكما لا يبعدى اللام اليهما بلا واسطة حرف فكذلك لا يبعدى الى المكان المهم (حتى قدس سره في فروقه)

٧ بيان لو حده تعريف مجموع البلاغة الى اللفظ باعتبار عادته المعنى الثانى على تعريفها السابق (حسن جلي)

٩ خلوصه من تاف الخروف والعرانة ومخالفة القياس المعوى التى فى المفردوى المستكلام خلوصه من صنف التأليف وتاف الكلمات والتعبيد مع فصاحتها

٧ وهى خلوص المفرد من تاف الخروف فى العرانة ومخالفة القياس المعوى

الذى يقتضيه بحسب الاعراض كاسد بقوله ثم ليس هذه الامور الخ (قوله بحسب الخ) متعلق بعرض صدر عنار تعاقبه بقوله بسبب التلايلرم تعلق حرفى جر بمعنى واحد فعل واحد اى تعرض لها بسبب الاعراض بحسب وقوع بعضها من بعض متصلة به فى اتصالية كقوله عليه السلام * انت منى بمنزلة هارون من موسى (٩) + فلا تعرض لها حب لا فرار (قوله واستعمال بعضها الخ) اشارة الى ان لكل كلمة مع صاحبها مذهب (قوله و الى هذا اشار المصنف رحمه الله تعالى الخ) اى ماد كرهه من عدم انتعصم اشار اليه المصنف رحمه الله اجمالا بقوله فابلاغة الخ وليس المشر اليه فوه ثم ليس هذه الامور المذكورة الى آخرهم كما وهم (قوله متعلق بآفته لا داعى الذى يقصده التلبيح بالتركيب على ما قبل لانه بوجه كونه مابول لا تركيب (قوله وذلك الخ) بيان لفرعه (٧) على ما تقدم من تعريف البلاغة (قوله ضرورة الخ) هذا التماسيل على ان تحقق الاغراض والاشتمال على منحصاتها لارم فى بلاغة الكلام واما عادته اياها فلانها مقتضيات الاعراض وانما هى والاثر يدل على المؤثر (قوله لانه من صفة الاحيان) ليس المراد ان وصوفه الاحيان مفرد لان التلبيث حيث وجد واحب بل انه كان فى الاصل صفة الاحيان ثم اقيم معه ما ينصب بصفه ولذا لم يحسن مستعملا معه ثانيا والظاهر ان يقول لانه صفة احب (قوله نصب على الظرفية) فى الرضى بما يلزمه الظرفية عند بيده صفة رضى اجمعت مقامه وامر سيديه فانهم احتاروا فى الصفة ان كوره الظرفية ولم يوجدوها انتهى ولذا احتار الشارح رحمه الله تعالى كونه منصوبا على امر فيه ولم يجعله صفة لمصدر محدودى اى اطلاقا كثيرا لان التهمة هنا بمعنى الاختلاف (قوله اى فى كثير من الاحيان) فيه اشارة الى انه صار بعد حذف الوصوى واقامته مقدمه امم لذلك الا ان فيه ابهاما يحتاج الى البيان (قوله وفى هذا) اى فى قوله بالبلاغة صفة راجعة الخ (قوله اراد الخ) اى اراد انه ليست من صفة لا يعاد من حيث هى (قوله وحيث لا تناقض) اى فى اللفظ والادب به وكذا لا تناقض فى اللفظ عن المعنى والاشات له لان اللفظ كونه راجعة اليه بصفه وانما كونه راجعة اليه بالادعية (قوله فكانه لم تحل الخ) وكذا لم ينصح من فل حيث اثبت للفظ بعض حدة اراد منها ما مر فى صدر المقدمة (٩) وحيث عدها راجعة اليها بالبلاغة (قوله ولا تراعى فى رجوعها الخ) فان الخلوص من لصفته المذكورة (٧) مشأه اللفظ نفسه وان كان من التعبيد المعوى بالقياس الى معنى ويوصف به اللفظ احب (قوله هذه التفصيلية)

أي الفضيلة التي يقع بها التفاضل ويثبت بها الإعجاز (قوله من الكلام الذي يدق
 الخ) فالكلام الذي ليس له معيان لادقة فيه ولا نصية له ن هو ملحق بأصوات
 الحيوانات (قوله يدل) بصيغة المجهول بشر ما قصد من ما ليس بمقصود ليس
 بمدلول عندهم (قوله على معناه الغوى) أي معنى يستفاد من المعط بالوضع أما
 من نفسه كالتمريض والتكبير فإنه يدل عليهما اللام والنون أو من إعرابه كالفاعلية
 والمفعولية والاصافة والحالية وغير ذلك وأما من لهيئة التركيبية كالقديم
 والحذف أعلم أن في كلام الشيخ نوع اضطراب فإنه إن أريد بالمعاني الأول المعاني
 المعنوية أعني المدلولات التركيبية وهي أصل المعنى مع خصوصيات على ما يدل
 عليه الحاشية المقولة من الشارح رحمه الله تعالى في هذا المقام فإنه ما سبأني
 من قوله لفهم أنها صفات للمعاني الأول المفهومة أعني زيادات والكيفيات
 والخصوصيات حيث فسر المعاني الأول بفرض الخصوصيات لا بالمدلولات
 التركيبية وإن أريد بها تلك الخصوصيات فإنه (قوله هو الذي يدل بلطفه
 على معناه المعنوي الخ) فإنه يدل على أن المعاني الأول هي المدلولات
 التركيبية والوحدة أن يقال إن المعاني الأول هي المدلولات التركيبية وإنما
 فسرهما بفرض الخصوصيات فبها على أن أصل المعنى المعنى المعنوي كما يخرج به
 الكلام عن المعنى في حكم عدم هذا المعنى وبذلك أراد بالمعاني الأول
 الخصوصيات وإنما جعلها مدلولات لمعني لأن اللفظ بحسب معناه المعنوي
 يفهم منه تلك الخصوصيات وأصل المعنى غير منظور به عندهم (قوله ثم
 نجد لذلك المعنى الخ) أن كان اللام للصلة فالدال هو المعنى والدلالة ثابتة
 باعتبار أنها في المرتبة الثانية وإن كان للدال هو المعنى لكن توسط
 المعنى والدلالة في نفسها ثابتة وهذه الدلالة عقيدة ولو عرفوا هذه العلاقة
 التحيلية والادعائية (قوله على المعنى المقصود) أعني لأعراض التي يصاغ
 لها الكلام (قوله فهذه الفاظ ومعاني أول الخ) وهو مبنيهم من اللفظ بحسب
 التركيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريفه وتكثيره وتقديمه وتأخير
 والحذف والاضمار والمعنى الثاني الأعراض التي يصدق لتكلم من هذه لصياغة
 أي حمل الكلام مستملا على تلك الخصوصيات من الإشارة إلى معهود والتعظيم
 والحصر ودفع الإنكار والشك وغير ذلك وبمحصده لأعراض التي يورد المتكلم
 هذه الخصوصيات لأجلها هذا بالنسبة إلى غير المعاني وأما ما سبأني عن البيان
 فالمعاني الأول هي المدلولات الطبيعية مع رتبة مقصية خال والمعاني الثواني هي

والجس على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا (٣) ولم يقل ان يخرج مقدار اقصر سورة منه عن فوق البذر مع انه انصرف لان الكلام في بيان مراتب البلاغة في بعضها لا باعتبار ما يتحقق فيه (قوله قال قيل ليست البلاغة سوى المطابقة الخ) فكيف يمكن ارتقاء الكلام الى ان يخرج عن طوق البشر فالسؤال استفسار محض كابدل عليه قوله لا يجوز الخ وقوله ليست البلاغة الخ بيان لمنشأ الاستفسار وقيل انه معارضة في كون الطرف الاعلى حد الاعجاز والدليل لم يذكر من احد الجانبين لظهوره فصيح الجواب مانع وفيه ان قوله لم لا يجوز الخ مظاهره بآي عه وان ما ذكره في السؤال لا يدل على عدم امكان حد الاعجاز لاعني عدم كون الطرف الاعلى حدا لا يحصر الا بضم مقدمة خارجة (قوله وعلم البلاغة كقول الخ) اي علمه مراد اختصاص بالبلاغة اعني المعاني والبيان ككامل ما بين هذين الامرين من حيث يتعلق بهما لا يرتقاء في البلاغة على وجه التمام كما في قوله تعالى (واتموا الحج والعمرة لله) ودقة العلم المعاني كمال لطائفة وعلم البيان كمال للخلوص من التعقيد المعنوي (لما عدا ما من الامور المعبرة في الفصاحة لا تتعلق له بالارتقاء في البلاغة ولا يجوز تقسيم علم البلاغة بعلم له يتعلق بالبلاغة فيشمل الامة والصرف والصحة لانه خلاف المسمى التبعاري ويسمي قوله لا يعرف بهذا العلم فانه صريح في ان المراد به المعنى المتعارف ويرد عليه ان الخلوص عن التافه لا يتكفل له العلوم المذكورة فلا يصح ان علم البلاغة كمال ما تمام هذين الامرين وكذا لا يجوز ان يقال معناه ان علم البلاغة اي المعاني والبيان كمال ما تمام هذين الامرين واكمله فلا بد اي توقف بعض هذين الامرين على علوم اخر والدوق السليم لانه لا يصح تعريض قوله في نفسه واحاطة كمالا لا يخفى (قوله قلنا الخ) مع التقديمات التي ذكرها تستعصر على الترتيب فقوله لا يعرف مع لكفاته وقوله فامكان الاحاطة مع لحصول الاتقان والاحاطة للبشر وقوله وصغير من مهارة الخ مع لترتب الرماية على الاضاح خديرة فانه قد صلط فيه الناظرون (قوله واما الاطلاع الخ) اي معرفة عددا لحوال وكيفية في الشدة والصعب ورعاية الاختبارات بحسب امة مات التي يتوقف عليها الاتيان بكلام هو في الطرف الاعلى فامر آخر لا يتعلق به بعلم البلاغة ولا يستفاد منه (قوله ولو سلم) اي كفاية هذا العلم للاطلاع المذكور (قوله كما مر) في قوله دله يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن استرها (قوله طهر هذه العبارة الخ) لقرب المعطوف عليه والمرجع (قوله من المراتب العلية الخ) بناء على ان الحد

٢ فقال بعضهم اعجازه
نظمه وآخرون لصائبه
وقيل لاخباره عن المعانيات
وقيل بأسلوبه القريب
وقيل بصرفه العقول
عن المعارضة وغير ذلك

بمعنى المرتبة وما يقرب من مرتبة الاعجاز ليس داخلها فيها فلا يكون من الطرف
 الاعلى (قوله ولاحه الخ) استئناف لدفع ان يقال انه وان كان من المراتب
 العليا بالنسبة الى ما فوقه فهو من الاعلى بالنسبة الى ما تحته فيصير ادخاله
 في الطرف الاعلى وحاصل الدفع انه لا يجوز ادخاله في الطرف الاعلى المسمى به
 ينتهي اليه سلاعة لعدم كونه بهاية حقيقة ولا نوهية فالتهاية الحقيقية
 حرقى من حريثات سلاعة لا حرقى فوقه والتهاية النوهية نوع لا نوع فوقه
 وهو الاعجاز وما يقرب منه ليس شيئا منهما (قوله ان الطرف الاعلى الخ) يعنى
 ان المراد النهاية النوهية (٦) والحد يعنى مرتبة الاعجاز منتهى نوعي للكلام
 مطلقا وما يقرب منه منتهى نوعي للكلام البشرى (قوله او امر د الخ) يعنى ان الحد
 يعنى النهاية لا يعنى مرتبة ونهاية الاعجاز وما يقرب منه مما لا يمكن معارضته
 فكلاهما داخلان في العصر الذي هو منتهى نوعي للسلاعة (قوله فلا بدفع
 الساد) لان منتهى شئ سواء اخذ حقيقيا او نوعيا لا يكون متعددا فلا يصح
 ان يقال ان الطرف الاعلى اى منتهى السلاعة امر ان نهاية الاعجاز وما يقرب
 منه او مجموعهما اى منتهى بهاية الاعجاز او العصر المشترك بينهما وما قيل انه من
 قبل امر حكم الكل على حريثاته و فاعلمها مقامه فاعلمها بوضع فيما اذا كان حكم
 لكلى بلا شرط شئ وانما اذا كان حكم له بشرط شئ او بشرط لا شئ فلا كما
 فيما نحن فيه فان كونه منتهى حكم لمرتبة الاعجاز بشرط (٧) او وحدة النوهية
 وما قيل في وجه الفساد من ان ما يقرب منه لا يتناول جميع مراتب الاعجاز لان
 ما يقرب من بهاية الاعجاز هي المراتب التي هي قبل الوسط بل مرتبة المتصلة
 بالهاية ليس شئ لانه يرد على المهم ايضا وان حصص فيه مما لا يمكن معارضته
 فليخصص ههنا يصح على ان يظهر ابتداء ان المراد هو الفساد اسبق وبما
 حرما من وجه انه قد ظهر فساد ما قيل في توجيه المتن من ان المراد بالطرف
 الاعلى مرتبة اعجاز الكلام لا بشر فان يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر الا تيسان مثله
 وما يقرب منه اى من حد الاعجاز اى طرف الاعلى نوع تحته صعدان كلام
 يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز فان لا يعجز الالام البشر
 ولكن يعجز مقدار بقدر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مدرج تحت الاعجاز
 وكذا متى بعض شروح الايصاح ان قوله وما يقرب منه عطف على لا يعجز
 والمراد بحد اعجاز سلاعة في اقصر سورة وما يعجز منه السلاعة في المقادير
 آية او تيسر مكانه قال ولها طرفا اعلى وهو البلاغة القرآنية وذلك لمرء

٦ اى للبلاغة مطلقا اى
 سواء كان لبلاغة كلام الله
 او غيره م
 ٨ لان عدم المجاوزة مأخوذة
 في مفهوم الطرف الاعلى
 وهنا غير مأخوذة بما يقرب
 فأمل م
 فيما اذا احسد الطرف
 الاعلى نوعيا م

٦ و مراد المحشى ان المقي نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعض واثبات كونه من عند الله كلا وبعضاً والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله فلا اقل من ان يكون بعضه منه ولا يلزم من كون بعضه من غير الله كون بعضه بالغاهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز من كون بعضه بالمرتبة الاعجاز وهو بعض الذى من الله

وبعضه قاصراً عن ذلك المرتبة وهو البعض الذى من غير الله تعالى م

٩ حيث اثبت مجرد القصور

عن حد الاعجاز امكن

المعارضة وانما هو يجعل

الحد بمعنى المرتبة لا بمعنى

النهاية والاضافة بيانية

لالامية لان القصور من

نهاية الاقصار لا يوجب

القصور عن الاعجاز حتى

ثبت له امكن المعارضة

ل القاصر عن نهاية

الاعجاز بالغ مرتبة الاعجاز

ولا يمكن معارضته ولو كان

حد الاعجاز معاصراً بمعنى

نهاية الاعجاز والاضافة

لامية لما صرح به

المعارض لقاصر عن نهاية

الاعجاز وصحة هذا الالاب

يدل على ان حد الاعجاز

بمعنى مرتبة الاعجاز

والاضافة بيانية م

٧ اى كون البعض من

معاصراً البعض صفة للكل

فلا معنى لتخصيصه بالكثير

ان الطرف الاعلى النهاية سواء اخذ حقيقياً ووجب لا يمدد (قوله وبؤيده)
انما قال بؤيده دون ثبته لان كون الحد في عبارة النكش بمعنى مرتبة لا يقتضيه
كونه في عبارة المتن بمعناه لكن الصواب لا يحد ووجه (٦) التأييد انه لو لم يكن
الحد فيه بمعنى المرتبة لم تصح الملازمة اذ لا يلزم من كون بعضه من غير الله تعالى
كون بعضه بالغاهاية الاعجاز وكون بعضه غير معجز من كون بعضه بالغ مرتبة
الاعجاز وبعضه قاصراً عن تلك المرتبة وجمد كذا المدفع مقيل من ان التأييد مبنى
(٩) على ان يكون الصمير في عهد راجع الى الحد ويكون قوله يمكن اخ صفة كاشفة
لم لا يجوز ان يكون راجع الى الاعجاز والحد بمعنى النهاية وان يكون قوله يمكن صفة
مقيدة كما هو الاصل في الصفة ولا حاجة الى الخواص بان لاصل ارجاع الصمير الى
امضاف وحيث لا بد من القول بكون الصفة كاشفة (قوله فكان الكثير منه الم) ما كان
وجه الاعجاز عند هذه العرفة كون القرآن في المرتبة الاعلى من سلاعة وكان
المقصود من لامة اثبات ان القرآن كله وبعضه من الله تعالى وغيره من صف
الاختلاف بكثير لانه لا يكون الاختلاف حيث لا مان يكون البعض منه معجز او البعض
غير معجز وهو اختلاف واحد جعل صاحب النكش وحدثوا متعبداً الى مقولتين
وقوله كثيراً معولا او هو اختلاف معنى مختلفاً منقولاً بالتأنيصير المعنى لو اتخذوا كثيراً
منه مختلفاً وانما هو من الارم على تقدير كونه من عند غير الله تعالى كون الكثير
منه مختلفاً مع انه يلزم ان يكون الكل بمصداقاً من لامة (كما في قوله تعالى
يصكم بعض الذى بعدكم) وبما حذرنا المدفع ما ورد عليه من ان كثرة صفة
الاختلاف والاختلاف (٧) صفة لكل في نظم القرآن وقد جعل صاحب
النكش الاختلاف صفة الكثير وكثرة صفة المختلف لا بالنسبة ان كثرة صفة
الاختلاف في النظم بل هما معولا وحدثوا وما ورد عليه من انه يهمل من قوله لكان
بعضه بالغا حد الاعجاز ثبوت قدرته غيره تعالى على الكلام المعجز وهو باطل لانه
لا نسلم ذلك فان المقصود ان القرآن كلا وبعضه من الله تعالى (٨) اى البعض
الذى وقع به التحدى وهو مقداراً قصير سورة منه ولو كان بعض من القاطنة
من غيره تعالى لو وحدوا فيه الاختلاف بالذكور وهو لا يكون بعضه بالغا حد

منه و ذلك لان المقصود الاختلاف الذى يسرى فى القرآن وكون بعضه من القرآن غير معجز مشهور فعلى هذا لا يرد
اىضا ان الاختلاف يكون البعض وقدرته مرتبة الاعجاز وبعضه قاصر عنه يوحى فى القرآن ايضا فان مقدار آية او آية
لا يجب ان يكون موجبا للاتفاق فكيف يستدل بانفائه على ما ليس من عند غير الله تعالى على ما هو المقصود من الآية م

الاعجاز (قوله مما لا يمكن معارضة الخ) يعني ان الوصول في ما يقرب منه للعهد اي ما يقرب منه المتعارف بينهم وهو ما يصدق عليه انه لا يمكن معارضة ليشمل جميع مراتب الاعجاز ولا يدع من غير ما وليس مقصود ما نه ملحوظ بهذا العنوان حتى يرد ان الحكم على الطرف الاعلى مع ما لا يمكن معارضة مانه حد الاعجاز لا فائده فيه ادليس معنى الاعجاز سوى عدم امكان المعارضة (قوله اي من الطرف الاعلى الخ) نقل تفسير الشارح رحمه الله تعالى ايصالا ن عبارة المفتاح تحتل ان يكون ما يقرب منه عطف على موقعه بمعنى ان احد الاعجاز وما يقرب منه الطرف الاعلى موافقا لما يستمد من طهر المت واورد عليه الاشكال المذكور لكنه خلاف الظاهر لما في المفتاح (قوله اي لطرف الاعلى الخ) اخذ الطرف حقيقيا و اشار بايراد كلمة مع موقع الواو الى ان اعبار المطب مقدم على الاخبار ليصير المحكوم عليه بمحد الاعجاز كليهما لا كل واحد منهما كما صرح به شارح المفتاح لان المقصود تعيين مرتبة الاعجاز في نفسه لا يبر ما يصدق عليه وبهذا ظهر ان تقدير الخبر لقوله ما يقرب منه وجمعه من مطب جملة على الجملة مفوت بالمقصود ولذا لم يلتفت اليه الشارح رحمه الله تعالى وما عترض عليه عليه السلام سيق الكلام يدل على ان مراده بقوله وهو حد الاعجاز بين الطرفين لا على كائن قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا عير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى بين الشارح حد الله يعوت هذا المقصود من تعيين حد الاعجاز مانه اطرف الاعلى وما يقرب منه لجوابه ان الطرف الاعلى حرق حقيق لا ساحته الى البيان لانه سهاة الحقيقة والمقصود تعيين حد الاعجاز بخلاف الاسفل فانه محتاج الى بيان (قوله ولا يعني ان بعض الآيات الخ) دفع لما يرد من انه يلزم على هذا التوجه كون الآيات متدونه (٧) في البلاغة مع بلوغها حد الاعجاز معنى ان بعض الآيات لبعض المتحدى به اعلى طبقة من بعض بلاشبهة فلا صير في هذا اللزم وذلك التساوت بما تحسب تفاوت المقامات في البعضين كما وكيفا وان كان كل منهما مطابق لجميع مقتضيه الحال فان هذه المطابقة موحدة لتحقيق اصل البلاغة لا تعرفت من ان اسلاعه مطابقة الكلام لجميع ما يقتضيه الحال لا لتفاوت درجاتها وما يحسب رعاية الاعتبارات لانه تعالى غير قادر بل حكمته مثل ان يكون المحاطب عاجزا عن فهمه (٢) فتدركه بمازل فيه الاقدام (قوله اي طرف الخ) التخصيص على كون ما حبرة من الطرف لتسوية على كونه داخل في البلاغة كالطرف الاعلى هذا حاص ما نقل عنه (قوله الى مرتبة هي الخ) في المقاموس دون بالضم تقيض فوق فمى الى مدونه الى ما تحته وهو ما يتصل به في جانب النزول فان غير

٧ بان يكون مضما في
الطرف الاعلى وبعضها
ما يقرب منه مما لا يمكن
معارضة م
٢ اي ليس تفاوت
المقامات القران العظيم
الشار لعدم قدرته على
الاتيان باعلى طبقة منها
فانهم م

٢ قال المنس وهو ما اذا خير

الى مادونه التحق
باصوات الحيوانات يعنى
ما يستلزم تغييره الى مادونه
الا لتعاقب باصوات
الحيوانات وتحقيق الاسفل
هو انه ما ليس فيه مقتضى
الحال متعدد اعصام الدين
فى الاطول م

قوله سوى المطابقة
والفصاحة اخ وهو غير
متعرفة بالاصافة ولذا وقع
صفة الوجود اشارة الى
آخرة تلك الوجود بالنظر
الى المطابقة والفصاحة
والمراد تفهها وجود اخر
تعايرهما فلا يلزم كون كل
مهما نالها للبلاغة سواء
اعتبر اولا الحكم على
الوجود بالمطابقة ثم اعتبر
تفصيل تلك الوجود بمعايرة
الامر من او بالعكس
(حسن جلبي)

٨ وهو كون مرجع البلاغة
الى الاحترار عن الخطأ
فى تأدية المعنى المراد والى
تمييز الفصيح من غيره

٢ لان الاول يستفاد من
المعاني والثاني من البياض
فلا يتوقف البلاغة على
الفصاحة م

المتصل تحت التحت فيقول المعنى الى ما ذكره الشارح رحمه الله ويكون مراد اخلا
فى مفهوم دون وفى شمس العلوم هذا دونه اى اقرب منه وحيث يكون المراد
ما خور بشرية التحق عند اللغاة باصوات الحيوانات (٢) وعلى التقديرين لا يتوهم
صدق التعريف على المرتبة الاعلى والوسطى (قوله سوى لمطابقة المح) قد
على هذا التفسير لا فائدة فى توصيف الوجود بالآخر وبه لانه معصوم من قوله وتنعها
مع ايها انه ان المطابقة والفصاحة ايضا تنعها بالبلاغة قلت بفتة لاشارة الى
ان الوجود ليست تابعة للبلاغة فى الوجود ولازمة لها لكونه سوى الامر من الدين
بمحصل البلاغة بمهما بل فى الاعبار بان تغير فى الكلام بعد البلاغة (قوله وفيد)
اى فى هذا القول تمامه اشارة الى ذلك لان العلم نصيب هذه الوجود ما يحصل بعد
احراء قوله ثورث الكلام حسا على وجوده بخلاف الاشعار الاكى فانه مستفاد
من اعطى تنعها وامانة كليهما الى قوله تنعها فى المختصر فلا ان رد تنعها اخ
(قوله ليس مما يجعل المتكلم اخ) فلا يقال فى مرجه بعد برد المتكلم فى الكلام
الجميع والطابق والتعريف انه مجميع ومطبق ويجوز كإيقال بعد التطبيق وابراد
الكلام الفصح انه يبيع ومصبح (قوله كلام يبيع) اى كى كلام يبيع بفسده لان
١١ بحكمة الموصوفة تم محوا كمرحلا علما اى اى رحن عالم كاه فصرح عن
التعريف ما كذا الاقتدار على تأليف نوع خاص كالمدح دون آخر كلام (قوله
ليان المختصر اخ) لما انجز الكلام فى بيان الامر الثانى (٨) لا حرة اليه
ولا يلزم من كون قوله فعل الخ تمهيدا لما ذكر ان يكون تمهيدا لجميع ما يستفاد منه
فلا يرد ما قيل ان الامر الاول لا يدخل له فى بيان المختصرين كما لا يخفى (قوله
والمختصر مقاصد المح خلاصته ان مقاصد) لكتب مختصرة فى علم البلاغة
وتوانسها كالحرف فى الخطبة وعلم البلاغة وتوانسها مختصر فى العلوم الثلاثة التى
هى نفس الصور (قوله حيث لم يجعل اخ) وذلك لانه فسر بلاغة المتكلم تنويفية
خواص التراكيب حنفها وابراد انواع انشده واهجار وكتابة على وجهها
ولامدحل (٢) فى ذلك المختصرة وهو الحق لان فصاحة امر خارج عن ماهية
البلاغة شرط لتفهمها كما اشار اليه الشارح فى تعريف بلاغة (قوله اى ليس
كل المح) يعنى ان المراد بالعكس العكس العكس لا المنطقى (قوله ان البلاغة فى الكلام)
كذا فى الايضاح وانما خص الامر الثانى ببلاغة كلام لانه كونه مرجعا للبلاغة
المتكلم بواسطة كونه مرجعا لبلاغة الكلام كما يشير اليه فيما سأتى بقوله والاقتدار
عليها (قوله وهو ما يجب المح) يعنى ان المرجع اسمه كان اى محسرحوع ولا يمحور

كونه مصدرا ميميا معنى مرجوع اليه على الحذف والايصال اذ لا يمكن استئثار الضمير
في المصدر وما قبله انه ياتي به كلمة الى لان المرجع نفس الاحتراز فليس شيء لانه
كما يصح ان مرجعها الاحتراز باعتبار تحققه فيه يصح ان يقال ان مرجعها حاشا
اليه باعتبار التحقق وانما لم يجعله مصدرا ميميا لخلوه عن الاشارة الى ان هذين
الامرئين يتوقف عليهما حصول البلاغة بخلاف المرجع فانه مشير الى التوقف
كما استشهد عليه بقوله مرجع الصدق والكذب الخ وبما ذكرنا ظهر ان القول
بان المرجع في المتن بمعنى المصدر وصحيره هو راجع الى المرجع بمعنى اسم المكان بطريق
الاستخدام ليس شيء اد على تقدير كونه في المتن مصدرا لاحاطة الى بيان معنى
المرجع بمعنى اسم المكان وكذا ما قيل انه بيان لحاصل المعنى لان كلامه صريح في انه
تفسير للمرجع ولا هذا الحاصل يجب ان يذكر بعد تمام الكلام (قوله حتى
يعكس) امكانا وقوعه فلا بد ان الامكان لا يكون معللا بالمعير لانه الامكان الدائي
(قوله مرجع الصدق الخ) اي صدق الخبر لا الخبر لان صدقه عبارة عن كونه
بحيث يطابق حكمه الواقع فلا بد ان الطابق واللاطابق نفس الصدق والكذب
لا مرجعها (قوله في طابق الخ) اي طابق اليهما هو التكلل الى حريته من
حدث التحقق (قوله لا احتراز عن المعاصخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعبد
المعوي (٧) لانه خطأ في كيفية التأدية فلا احتراز عنه احتراز عن الخطأ في كيفية
التأدية لاقى نهسا (قوله اعني المراد) وهي الاعراض التي يصاح لها الكلام
اعني الاحوال (قوله والاربع الخ) اي وان لم يكن مرجع البلاغة الاحتراز
المذكور لجان حصول بلاغة دون الاحتراز اي مع الخطأ في التأدية فلا يكون
مطابقا لمقتضى الحال فلا يكون بليغا وقد فرغنا من بليغا هذا حلف وكذا العبارة
الثانية فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله ومساذه واضح) لان الاحتراز مثلا
انما يصلح غرضا لغير شيء واما كونه غرضا لمطابقة فلامعنى له وكذا التمييز
وانما كلاهما يصل المتكامل فجعلهما غرضا لكون الكلام مطابقا لامعنى له ولو قدر
تأليف الكلام فلهما ايضا ليسا بمرصين من التألف وانما العرض افادة المعاني على
ما ينبغي كذا نقل عنه (قوله تعبد هذين الامرئين) او تتوقف عليهما لانه يستفاد
من التعريف ان بلاغة المتكامل بسبب التأليف الكلام البليغ مفيدة له والتأليف
يحصل بالاحتراز عن خصائص تأدية المعاني المرادة من ذلك الكلام وتميز الفصح
عن غيره فيكون البلاغة مفيدة لهما وايضا انها ملكة ومعلوم ان ملكة كل
هم تحصل بمرسته ومراولته اذ لم يكن جبليا لملكة الاقتدار على التأليف

٧ حتى يقال فكيف يصح
قوله الآتي وما يحترز به من
الاول فهو علم المعاني م

يحصل تكرار اللفظ الموقوف على الأمرين ولفظ المحصر في العلوم مما تقدم
 محصر في لفظة واسواق لا يتصور ان يكون فيه شئ (قوله فاعلم)
 من كلام المصنف رحمه الله ان اللفظة اي اللفظة (قوله والافتقار)
 لما عرفت ان الافتقار يحصل بالممارسة فتكون اللفظة مستكملة ايضا حرجها
 هذان الامران بالواسطة (قوله وهو) اي الانصاف هذين الوصفين (قوله
 ارجع اللفظة) فطبق في تلك العلوم (اللفظة كلامه فاعلم) واما اللفظة
 المتكاملة فلو توقف الافتقار على الانصاف المتكامل من حيث هو (قوله من معرفة
 اح) اي ليس مراد التميز الفعلي بين المصنف وغيره فان اللفظة للكلام لا توقف
 عليه وان كانت متوقفة على فصاحته بل على المعرفة المذكورة (قوله فهو
 انه مركب) اصمير الاول راجع الى التحقيق و - في في غير واحدة من
 احراز تميز السالم عن غيره صفة لمركب وانما كان مركبا لان تميز المصنف
 عن غيره انما تحقق بمجموع عبارات المذكورة لا كل واحد من ولا يصدق على
 شئ منها انه تميز المصنف عن غيره لكونه احراز حرجه (٦) (قوله انه يعرف
 اح) فمضى كون تميز المذكور في علم من اللفظة انه يحصل بسبب امر من فيه
 فاستدعي لي كلمة ما لدى هو عبارة عن التميز في العلم والحق ما بين
 بينه وبين كذا اذ مع ما قبل ان التميز عبارة عن المعرفة ولا معنى بينه (٧) في علم
 اللفظة او غيره (قوله من ما بين اح) اي بعض تميز المصنف عن غيره تميزات بين
 بينها في اللفظة وفي الصروف او في الصور او يدرك بالدوق فكلمة ما بين وما عدا
 نشره والشائع في هذا البشر كلمة او كما يسمى فلا يرد بصواب ارادوا اولاه
 بين في جميع العلوم المذكورة لاني اخذها (قوله والتعقيد المعطى) فانه يحصل
 اما بضمف لفظ اول اجتماع امور كل واحد منها خلاف الاصل وكل واحد منها
 يعلم بغير التميز (قوله او يدرك بالحق) اي تميز يدركه متعقده حسن وهو لتدرك
 وعدمه كما يدل عليه قوله انه يدرك الخ فلا يرد ان التميز عبارة عن المعرفة ولا يدرك
 بالحق ذلك التميز لانه لا يحصل به العلم بالعلم ولا يصدق اي القول بان يدركه يسمى
 يحصل (قوله بالحق) اي بالدوق الصحيح لدى هو بالحق في الادراك (قوله
 اي ما بين اح) فالصغير راجع الى ما له صفة تميزات المذكورة يصح الحكم عليه
 بما عدا التعقيد المعطى والمعنى على تقدير المصنف اي ما عدا تميز التعقيد المعطى
 (قوله من هذا الكلام) اي قوله وهو ما عدا التعقيد المعطى (قوله تعين ما بين
 اح) اي تعين التميز ان كل شعرة به عبارة قائم في انتشارها بين في العلوم المذكورة

٦ وما يقال من ان تميز
 المصنف من غيره كلي
 لا كلي وان هذه الامور
 حرجية لا اجزاؤه بدليل
 صحة حله على كل واحد
 من هذه الامور والجزم
 لا يحمل عليه كله فليس كلاما
 مع دية لان المراد تميز
 المصنف من حيث انه مصنف
 لا تميز ذاته من حيث هي
 ولا من صفته على كل واحد
 منها ولو سلم فليكن محمولا
 على الله (حسن جلي)
 ٧ اي علامة الايسر
 المقصود العلم بالعلم ولا حاجة
 الى الجواب فان المراد اظهار
 وجوده القبي وهو في المعنى
 عبارة عن الاتحاد الان هذا
 لا يستقيم في قوله او يدرك
 بالحق ويسمى ان راد
 تخصيصه بالحق على ما قبل
 المحار (حسن جلي رحمه
 الله تعالى)

او تقديره بالحس وباعتبار ما يحترز بها بحيث الاحتراز عنها من اسباب الاحلال
 والفصاحة اي تعيين ما يحترز به من لاشك ان قوله وهو ما عدا ذلك بعيد تعيين
 تلك التخييرات بهما ما عدا تعبير التعقيد المعنوي وتعيين ما يحترز به ما عدا بانه ما عدا
 التعقيد المعنوي يعزب على ذلك العلم انه لم يبق مما ترجع اليه البلاغة الا الامران
 فنون لاجل رتب لا مرسى علم سلافة فقوله ويحترز عطف على بين وصير بها
 راجع الى مالك وبعده عن التخييرات وهذا على قياس ما مر من قوله احرازه
 تعبير السالم من غير ما عدا حيث رتب على كل تعبير احتراز عن سبب من الاسباب فتدبر
 فانه قدرل فيه لاهتمامه وقس قوله يحترز عطف على تعيين او على ما بين تأويل
 المصدر اما بتفسيره ان اولدونه كفاي دولهم فتعجب بالبعدى خير من تراه والمعنى
 ان العرض من قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي تعيين التميزات التي تبين في العلوم
 المدكورة وتدرج بالحس والاحتراز تلك العلوم عما يحسد ان يحترز عنه من العراة
 ومخالفة القياس و ضعف والتأخر والتعقيد المعنوي ليعبر من هذا التعيين والاحتراز انه
 لم يبق الا ما يتوهم عليه بلاغة الاحتراز من الخطأ في التأدية والاحتراز من
 التعقيد المعنوي وقس على ما احتمل ان يكون ما كادته من اعمرات كما شر به عدا المرسى
 ويحترز عطف على ما بين ~~تعيين~~ ~~تعيين~~ بها راجع الى ما المقدرة ان تكون عبارة
 عن العلوم والحس وما في قوله ~~تعيين~~ ~~تعيين~~ كمن امره والمصلحة وغير ذلك وحديث
 يحتاج الى اعتبار مقدمة معوية وهي معلوم لنا ان الامور التي تحت الاحتراز عنها كما
 هي اترتب على ما ذكر (قوله لعلم الخ) ادب مجرد تعيين ما ذكر من غير اعتبار هذه
 المقدمة لم يعلم ان في اي شيء ويحتمل ان يكون ما كادته من سبب الاحلال التي
 تبين في العلوم او يدرك بالحس وحينئذ ينبغي ان يفرد قبل قوله ويحترز كلمة
 ما كادته من جميع اسباب الاحلال ويكون المعنى العرض تعيين الامور التي تبين
 في العلوم المدكورة او تدرج بالحس وتعيين امور يجب وينبغي ان يحترز عنها
 في نفس الامر ليعلم ان بين كم وان لائق كم يمكن لا يلائم هذا التوجيه قوله بما
 ترجع اليه البلاغة من الاملاء يخون يترقى من اسباب الاحلال الا الخطأ والتعقيد
 وحينئذ لا يحتاج الى اعتبار تلك المقدمة المعوية ولكن يحتاج الى تقدير كلمة
 ما لان كلمة ما في قوله ما بين لا تشمل ما بقي من اسباب الاحلال وكلمة ما المقدرة
 ينبغي ان تشمل جميع الاسباب ولي جعل عما يجب من وضع المظهر موضع المصدر
 ولي جعل صير بها راجعا الى العلوم من غير اعتبار قيده اعني المدكورة معه
 والى الحس لان ما في من اسباب الاحلال لا يحترز عنه العلوم المدكورة بل يحترز عنه

٦٧ **٩** ان الشيء اذا كان اعرف فالاصل **١٠** جعل الاعرف متبداً وخبراً نحو زيد المطلق لمن يعرف زيداً

دون انطلاقه ونحو المطلق زيد لمن يعرف المطلق دون زيد وهما هكس ذلك الاصل لان الفن الاول مذكور فيما سبق كناية وعلم للمعاني صراحة والجواب ان الفن الاول هو اعرف من علم المعاني من جهة اخرى لان الخطايب هنا بالظن الى من يعرف الفن الاول ولا يعرف علم المعاني لان الخطايب يجوز ان يعرف ان المصنف ألف مختصراً مشتملاً على ثلاثة فنون ولا يعرف ان الفن ما هو فاجاب من الفن علم المعاني م في قوله فلما انجز كلامه الخ (٧) في بيان الشارح انحصار مقصود التبيين قبل مقدمة م في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها موهوداً معرفة بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكر لها ولا إشارة إليها فذكره مطول م لان علم البيان غير متوقف على علم المعاني فان من له ملكة يعرف بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالماً وان لم يكن المودى مطابقة بمقصي اهل عاينه لا يكون بليغاً (حسن جلبي)

بالمعاني والبيان (قوله اول الامر) والاولية باعتبار كونه مذكوراً في الاول المقابل الثاني (قوله فانه من مراد لا قدم) اذ قد وقع فيه اعتلاء كثيرة لانه قدر المرحم بالعلم العائية ولم يعرف معنى قوله بين في من ناعمة وعرض ما ليس في علم من اللغة من بعض اللفظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في المستكتب المبسوطة او يحتاج الى تقرير وجعل كلمة هو في قوله وهو ما عدا التعقيد المعنوي راجعاً الى ما يترك بالحق وحل الاول في قوله وما يتكرر به من الاول على الاول المقابل الثاني الذي هو تمثيل الفصيح (قوله امر الاول علم المعاني) قد عرفت تحقيق ان اللام فيه للعهد ووجه حل علم المعاني على الفن الاول دون العكس (٩) وان حمل معيد بحيث يدفع جميع الشكوك التي عرصت للطريق نذكره (٣) شارح روجه لله من انحصار مقصود الكتب في الفنون الثلاثة كان انحصار الكتب في حشراته كما هو العذر فالمقصود والى من متحدان ذلك مع عبارة عن معنى ولا يفسد صحة الحمل في قوله امر الاول علم المعاني ظاهرة لانه من حل المعاني على المعاني او حل اللفظ على اللفظ وان حصر انحصار الظروف في ظرف من يكون احدهم غيره عن اللفظ والآخر من معنى في يكون الحمل المذكور حل للمعنى على معنى او عكس على سبب مدح مع علاقة الدالية والمبسوطة مع الاشارة الى ان نظم المنصير في غاية وضوح كانه غير المعنى وانه لا يريد يفسد عن المعنى فيكون مستدركاً ولا معنى على اللفظ فيكون قاصراً (قوله يكون منه الخ) كلمة من هذه تسمى اتصالية لانه يهم منه اتصال شيء بغيره وهي ابدائية لان الابتداء هما باعتراف الاتصال كذا في حواشي شرح الفتح شرفي يعني ان تحرورهما ليس مبدأً وممتاً ليس ما قبلها من لاتصاله شيء فانه لا يقدر متعلقها فعلا خاصاً كما قال الشيخ الطيبي في شرح المشكوة في بيان قوله منه لسلام استمى منزلة هارون من موسى ان قوله مني خبر للتبداً ومن اتصالية ومتعلق الخبر خاص وليه راحة يعني انت متصن في وادى مني منزلة هارون من موسى وما يقدر فعلا عام كما ذهب اليه لا يد اشرف حيث قال في حواشي شرح الفتح اي منزلة كائنة وناشئة مني كمنزلة هارون من موسى وتقدر هذه لكونه متصلاً به وادى منه منزلة افراد متصلاً وادى من مركب او يكون منزله كائنة منه كمنزلة الفرد كائنة من المركب (قوله بعد رعاية الخ) ظرف لا يرادوا ليس المراد انه يعرف به الا يراد المقيد بهد الصرف فانه خلاف الواقع (٨) بل ان قلت الاراد انما يعتبر ويعتد به بعد رعاية المطابقة (قوله فيه زيادة الخ) يعني ان علم المعاني المعنى الواحد بطرق مختلفة يكون عالماً وان لم يكن المودى مطابقة بمقصي اهل عاينه لا يكون بليغاً (حسن جلبي)

ليس معتبرا في علم بيان لأم حيث الدرس ولأن من حيث المفهوم يمكن في مفهوم البيان
اعتراجه وهو يراد بمعنى الخ رتبة على ما اعتبر في علم المعاني وهو مجرد المطابقة
فيكون مفهومه دسيسة في مفهوم علم ليس بهذا الاعتبار بمنزلة المفرد من المركب
فلما قدم عليه وقين معناه ثمرة علم البيان وهو الإبراد المذكور معترة بعد ثمرة
علم المعاني في اعني مضافة فيكون علم المعاني باعتبار ثمرة مقدمه على علم البيان
ما عيار ثمرة وفيه رتبة اعين معرفة الإبراد والمطابقة لانسهما ولاشك ان معرفة
الإبراد ليست بعد معرفة مضافة ونوسم فالإبراد ان يكون ثمرة احدهما من
حيث التحقق بل من حيث لاعداد متخلفة بعد تحقق ثمرة الآخر وهو لا يصلح
وحدها وحدها لتقديم احدهما على الآخر الا يرى ان ثمرة الفهم معتبرة بعد ثمرة
الصرف ولا تقديم له على غيره من ثورونه كما في الكتب المصنعة فيها كالتسهيل
والالفية لاسبوطي وجعل شيخنا صاحب مقدمة التصريف اعني اشافية ملحقة
بالكافية ولوسم فينبى لاه حده الى جمعه بمنزلة المفرد من المركب وشبهه به لانه
حصل جهة التقديم وانما خير في ذاته (قوله اشار الى تعريفه) اي تعريف علم
المعاني بمعنى المنس لانه مفرد في قوله العلم الاول علم المعاني واحبار لفظ اشار
الشامل للبيان المصنوع وانتهى لان لغة العلم في التعريف ان كان بمعنى الملكية
يكون تعريفاً تاماً بل تعريفاً وان كان بمعنى المنس يكون تعريفاً لها مفصداً (قوله
ريادة بصيرة الخ) اي لكل واحد منهم لاص الصيرة حاصل بالصور بوحدها
الساوي على التعريف او مجموعهم ان يكون صر الصيرة بالتعريف والريادة
بالوسط (قوله كل علم في الخ) في لرصى وقد يدخل لغاه على خبر كل وان كل
مضافا الى غير موصوف بحول كل ربحه فله درهم والموجه الاول فالنظر الى نفس
الشروع والتأني بالنظر الى غاية (قوله باعتبارها تعد الخ) اي باعتبارها يصح
عدها علم واحداً وفرادى بالتدوين وانما احذر صيغة المصارع وهي الجهة
المساوية لها سواء كانت هي الجهة اي اعتبرها القوم من الموضوع والغاية
او غيرها كالجهة ان حوده من المحمولات (قوله ومن حول الخ) كبرى القياس
وصورته ان طالب كل علم عاب كثرة تصطبها جهة الموحدة وكل طالب كثرة
كذلك عليه ان يعرفها بجهة وحدته بمقول طالب علم بمعاني طالب علم وكل
طالب علم عليه ان يعرفه بجهة وحدته لينتج المطلوب (قوله تلك الجهة) اي
بالجهة المساوية (قوله لا يهونه الخ) وذلك لانه لم يعرفها تلك الجهة فامس لا يعرفها
اصلا فلا يمكن طلب والكلام فيمن حول تحصيلها او يعرف الكثرة لامن جهة

الوحدة من حيث الكثرة فلا بد من معرفة كل واحد من تلك الثلاثة بوجه ما قبل
الشروع في تحصيله فيضيق وقته في معرفة تلك الوجودات ويفوت عنه تحصيل
تلك الكثرة او يعرفها لا من جهة مساوية بل من جهة اعم فهي وان جعل بها
الاندفاع الى الاخص لكنه يجوز ان يقع فيها الاندفاع الى فرد آخر من ذلك الاعم
فحينئذ يضيع وقته فيما لا يعبه وهو الفرد الآخر ويعتبر عنه مذهب اعمى لا يخص
او يعرفها من جهة اخص ويهتد عنه بعض مذهب وهو بعض الآخر من الاعم
الذي لا يوجد فيه جهة الاخص ويضيع وقته بعد ما يحصل به لاخص مخصوصه
ظاهراً فانه قد رتب في اقدم الشرحين (قوله منكه يدركه) اي العلم يطلق
على اسكفة المخصوصة وعلى الموصوفة بهذه صفة لا يدركه في مفهومه حتى يرد
انه يدرك التكرار في توصيفه بعوله يعرف مدونه لاحقة في اعتبارها صحة التعريف
بدونه والمراد بالادراكات الخرافية الادراكات المتعقبة بالفروع المستخرجة بذلك
الملكية من المسائل بل يصح عليه في الشرح حيث قال منكه يدرك بها على ادراك
حريثات الاحكام والاحمل على الاعتبارات بوجهه حال الاستحضار مما لا يلتصق به
(قوله مستطاع الخ) في حال الاستحضار يكون في مرتبة العلم بالملكة وله التمكن
على الاستحضار فادمارس المسائل المستطاعة وانهت الهامة بعد اخرى فتمكن
من استحضارها متى شاء وحصل له مرتبة العقل بالعلم بصير العلم المعاني بهذا
المعنى (١) (قوله يتمكن من استحضارها) اشارة الى ان لغز في العلم بمعنى الملكية
هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار مشاهدة وتمكن على استحضار ما سبق
ليس بمعتقده لان هذه الملكية مرتبة العقل وتكون في آخره عن ملكة الاستحضار
ولو اعتبر فيها التمكن على استحضار ما سبق لردت مرتبة على لارتبة ولا العلم
بشيء مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين لا يتحقق فيه التمكن على استحضار
ما سبق (قوله وتفصيلها) اي العلم بها مفصلة وهو في بقوله هي مدأ لتفاصيل
مسائله وقيل اي استخراج الفروع لعيد الادراكات جبرئة (قوله حتى ادراكه)
فان جهة الادراك وسببه هي ملكة الادراك اذا نشئ لا يصحكون مدأ لنفسه
ولا المسائل لانها متعلقة الادراك لا بسببه (قوله لا تريد الخ) اي لا تريد العلم الادراك
اذا ادراك جميع المسائل متعذر لعدم الانحصار وكذا مسائل وهو ظاهر بل تريد
ملكة الاستحضار وما قيل ان العلم بمعنى الملكة اسم جامع فلا يشق منه على تقدير
تسليم عدم الاشتقاق من الجامد مدفوع بانه اذا استعمل العلم بمعنى المصدرى اعني
الادراك في الملكية بعلاقة السببه سرى هذا لغير في جميع مشتقاته من غير حاجة

١ العقل الهولاني هو
الاستعداد المحض لادراك
المعقولات كما للاطفال
والعقل بالملكة هو العلم
بالصعوبات واستعداد
النفس بذلك لا كتاب
النظريات منها وهو مناط
التكليف والعقل بالفعل
هو ملكة استبط النظريات
من الصعوبات والعقل
المستفاد هو ان يحصر من
النظريات التي ادركها بحيث
لا تعيب عنه م

الى الاشتقاق من تعبر بمعنى سكة (قوله لانه كثيرا ما الخ) اشار بذلك الى ان اطلاقه
بمعنى السكة اكثر في العرف من اطلاقه على الاصول كما صرح به في التلويح فحصل
اللفظ عليه اولى ولذا قال بحدود ولانه يحتاج الى تقدير انصاف في قوله يعرف به
اي يعلم ولانه لا يصير مدب لمعرفة لا بعد حصول الملكة مسببته بعيدة بالصفة
الى الملكة ومن هذا ظهر وجه عدم حجه على الادراك ايضا * قال قدس سره
كما يشهد به الواحد * فان الاولى هي الاستعداد التام للاستحضار المسمى بالعقل
بالفعل والالية مشاهدة واستحضار على الوجه الاجتلي المسمى بالعقل المستعداد
فما قيل ان المتأدرا لا حاجة به حارجة عن العقل بالفعل وليس كذلك والافتصير
مراتب النفس في حصولها على رتبة على الاربع وليس كذلك بالاشفاق ليس
شيء * قال قدس سره فلا بد من تقديره * كما صرح به لشارح رحمه الله في تعريف
البيان وذلك لان الاضافة الى المعلق مأخوذة في العلم بمعنى الادراك لانه صفة
ذات تعلق او غير التعلق وحضور سورة اشياء فانه مع ما قيل انه لا حاجة
الى التقدير بل ينبغي على الاحلاق لانه في الواقع متعلق بالاحوال * قال قدس سره
وحاله على الادراك * و تخصيصه بالعديد يحصل من تقدير المتعلق
او من التوصيف بقوله يعرف * الخ فان المعرفة سبب لاصدق (قوله فقال)
الله لتفصيل الخبري المذكور بجملة لا يتفرع على ما فهم (قوله ادراكات حربية)
انصاف ادراكات متعلقة بحركات لكن لاستلزام حربة المدرك حربة الادراك
اقامها مقبها اختصارا (٦) (قوله كل فرد فرد) في التقليد في بحث الحال
ان العرب تكرر اشياء مرار في متنوع جمع حده وفي شرح التسهيل في بحث
الحال وفي نصب سبقي من مكرر خلاف وذهب ارجاع الى انه تأكيد و ابن حنبل
الى انه صيغة للاول وذهب سبقي الى انه مصوب بالاول لانه لما وقع موقع
الحال جاز ان يعمم ورد وذهب ارجاع بانه لو كان تأكيد لارى ما يؤدى الاول
واختار انه وما قبله مصوب بالعام الاول لان محو ههنا هو الحال وبظيره
في اخر هذا حلوه حاض و و ذهب ذاهب الى ان نصيب بالعطف على تقدير
حذف العاطف لكان مذهب حسب (٩) انتهى عليك بالاعتبار في حال الخبر (قوله
بمعنى ان اى فردا خ) اي اراد من يعرف المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة
بالفعل (قوله امكنف) بناء على ان كل (٨) فرد ورد عليه عرفه فيبحث
فيه ان له امكان معرفة اى فرد بوجه (قوله وجوده بالنهاية) اى ما لا يقطع
وهو احوال اللفظ العربي لا اللفظ العربي لا تقصاع له لتحقيقه في لدار الآخرة

٦ والافتضى الاصطلاح
السابق كون متعلق المعرفة
جزئيا لانفس الادراك
(حسن جلبي)

في التقليد في بحث الكل
ان العرب الخ نفسه

٩ من قيل قوله تعالى هو على
الذين اذا ما اتواك تعلمهم
عليه قلت لا اجد ما احلهم
تواوا وحكي ابو زيد اكلت
سمكا لثاني وانا م

٨ وحاصل التعريف علم
يعرف به اى يمكن ان يعرف
كل فرد وجد ودخل تحت
الارادة من تلك الاحوال

م

أيضا (قوله ان اراد الخ) يعني ان الاحوال جمع مصنف وحكمه حكم الجمع
 المعروف في احتمالاته الأربعة ظاهرا ان يراد به الجنس محر وهو صهر الطلاق لانه
 يلزم ان يكون من له ملكة يعرف بها حالا واحدا عالما بالمعاني واما ان يراد به
 الاستغراق فيلزم ان لا يكون احدا عالما بالمعاني والهدى ههنا البعض المطلق
 فيعزم ما لزم على تقدير ارادة الجنس ولما هو له في تعرض له واما لبعض المبهم اي
 المعين في نفسه الغير المعين في الذكر فيعزم تعريفه بجهول واما الهدى الخارجى
 اي البعض المعين في الذكر فلا دلالة للفظ عليه فانهم فاه قد اشكل على الناظرين
 (قوله فلا يكون الخ) لانما حصول ثمرته (قوله فيكون الخ) حصول ثمرته
 لا يصدق التعريف على علمه فلا يراد به بمجرد حصول مسئلة منه لا يحصل الملكة
 حتى يصدق التعريف (قوله لكل من عرفه مسئلة) من الاحوال الكثيرة
 تنطبق من مسئلة واحدة فن قال اي مسئلة منصبة لثمة احوال فقدمها (قوله
 بما لا يد الخ) اذ يشوب عليه صحة اللفظ وفصاحته (قوله وهو قريبة حمية)
 يظهر بالنال من وجه كون التوصيف بالموصول المذكور (٢) مشعرا بفيد الحبيبة
 ما سيجئ في بحث العطف على المسند اليه من كلام تشجج حبك قال ان الى ادا
 دخل على كلام فنه تقد بوجه ما ينوحه الى ذلك ايمه وكذا لاثبات وجلة
 الامراه ما من كلام فيه امر راد على مجرد انك الشئ بشئ او تقيده عنه الا وهو
 الغرض الخاص المقصود من الكلام وهذا مما لا يسر الى انك ت فنه انتهى فانه
 يقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله يعرف به احوال اللفظ المرعى التي
 بها يطابق اللفظ يقتضى الحال هو معرفة الاحوال بحيث يتطابق بها اللفظ
 مقتضى الحال وهو معنى اعتبار الحبيبة وانما كانت القرينة حمية لانه قد يقصد
 من الكلام الذى فيه تقييد مجرد انك ت شئ بشئ او تقيده به ويعكس التقييد
 بالتوصيح ولا ن ذلك انما هو في المفاهيم الخطيئة في عصر لى مقام التعريف
 واما ما قبل (٨) ان التعليق بالمشق يشع بالعلمية فعبه ان يتعيق بالوصف
 الصالح للعلمية بشعر بالعلمية وفيما نحن فيه ليس كذلك وان الحبيبة المعبرة بتقييدية
 لا تعليمية (٣) (قوله ان يكون علم المعاني) اي ثمرته او يكون الملكة التي تعيد هذه
 المعرفة (قوله مثلا) اشار بذلك الى ارد كر التصور على طريق ضرب المثال
 وكذا ذكر التعريف والتشكيرو وجه لثروم انه لا يههم من معرفة الشئ الادراكه
 التصورى فانه ماهو او التصديق بانه هو هو ووجه الفسر هي عن البيان
 كذا نقله وما ورد على التعريف من به يصدق على ملكة العلوم الثلاثة مثلا

٢ لان المذكور في التعريف
 احوال اللفظ بصيغة الجمع
 فلا يلزم من ارادة البعض
 حصول العلم بالمعاني بمسئلة
 واحدة مطلقا (حسن جلي)
 ٨ في بيان كون الوصف
 قرينة لاعتبار الحبيبة

٣ اعلم ان قيد الحبيبة ثلثة
 اقسام لان الحبيبة اما ان تكون
 عين الحديث اولا فالاول
 للاطلاقي مثل الانسان من
 حيث هو انسان ماش على
 قدميه والثاني اما ان تصلح
 الحبيبة للعلمية للمحيث اولا
 فالاول للتحليل مثل الانسان
 من حيث هو كاتب متحرك
 الاصابع والثاني للتقيد
 مثل الانسان من حيث هو
 ضاحك متعجب م

٦ قوله وذلك أي كون مقتضى الحال في التحقيق كلاماً مؤكداً وكلاماً ٧٢ يذكّر فيه السند إليه وكلاماً

يخذف فيه السند إليه ثابت
لأن موضوع علم المعاني إلى
آخره ٢

٤ أي على كون أحوال الأعداء
التأكيد والدكر والحدوث
للمؤكد والمذكور
والخذف ٢

٥ فإن قيل المذكور حقيقة
هو الكلام الجزئي لا الكلي
المعقول وحملته مقتضى
الخط فلا يؤيده قلت يصح
حمل الكلي بذكر حربه
فإن قلت يصح حمل
الأحوال المذكورة بذكر
الكلام المشتمل عليها لكونها
كليات لم قلت فرق بين
الكلي بالنسبة إلى حربه
وكيفيته فإن الأول بين
النسائي نظراً إلى التحقيق
دون الثاني ظاهر ٢

٦ قوله تأييد ذلك يعني ليس
مراد الشارح الاستدلال به
على مطلوبه بل تأييده ٢
٥ قوله لا يجدي كثير نعم
لأنه ليس بدليل على ذلك بل
مؤيد على أن الانتماء مقتضى
الحال هو المؤكد وأدوات
التعريف بل التأكيد
والتعريف فصح إطلاقه
عليهما باعتبار دلالتها على مقتضى الحال لا باعتبار كونهما مقتضى الحال ٢

فإنه يصدق عليه أنه علم معروف ٥ حوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى
الحال فتوهم لأن تلك سكة إن كانت حالة بسيطة مبدأ لتفاصيل مسائل العلوم
الثلاثة هي علوم متشعبة والفرق بحيث أن حيث أنه ملكة يعرف به الأحوال علم المعاني
ومن حيث أنه يعرف به إيراد المعنى أو إحدى طرق مختلفة علم البيان ومن حيث أنه
يعرف به وجوده يحصل علم مدعيه وإن كانت ملكات متعددة فالمجموع مما اعتارى ليس
بوجود في نفسه فصلاً عن سائر المعرفة وهذا الإيراد طرد في جميع تعريفات
العلوم والادع مدع (قوله فإن قلت أرح) استدلال على فساد التعريف بمعنى
قوله فكيف يصح فلا يصح أو مع محتمل واستفاد محض (قوله وهي بعينها
الاعتراض) استدلال على عيبها لمقتضى الحال بعينها للاعتراض المناسب المتعدي
لأن الاعتراض المناسب يصح في كونه صفة من الأحوال كما مر (قوله كما يصح) أي عن
كون الأحوال المذكورة مقتضى الحال (قوله فكيف يصح) فانه مقتضى أن يكون
سند المطابقة معياراً يصدق والمطبق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع
المطابق (قوله ولا يقتضى الحال) كذا (٦) لأن موضوع المعاني اللفظ العربي
من حيث أقاربه معاني التوائه فلا بد أن يكون موضوعات المسائل راجعة إليه
والأحوال ليست كذلك (٧) وإنما أراد كذا في شرح الله في شرح امتحان من أن قول
استدلال راجع إلى مقتضى الكلام هي مقتضى الحال ذكره بدل على ذلك فإن المذكور
حقيقته (٨) هو الكلام دون الأحوال فتأيد لذلك (٧) فانه مشتق منه من المراد
بالدكر أهم من المذكور حقيقة ونحوه أو لحكم عليها بالدكر على التعليل فإن كثرتها
مدكور لا يجدي شير نعم (٥) وما استدلال تعريف المصنف حيث قال بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال فانه مقتضى معرفة مصدر لأن الكلام في صحة التعريف وكذا
الاستدلال بأن بطلانه هو الصدق في الاصطلاح والأحوال لا يصدق على
اللفظ لأن هذا اصطلاح مصنفين وأوجب عليه نسبة المطابقة إلى الكلام
الكلي لا إلى الكلام الجزئي (قوله وأحوالهم) دال على دفع ما يتوهم من أن الأحوال
الأساس من التأكيد وعنده والمحرر والخصبة العقلية والقصر ليست من الأحوال
اللفظية مع أنه يبحث عنها في هذا المعنى (قوله مجرد اصطلاح) أي ليس الاحتراز
عن التهمة إذ يعرف بها أحدها بضم مثل أن يقال في جواب المسكر لقيام زيد ريد
هرايه استاده ست بل مجرد اصطلاحهم على تدوين العلم بذلك لما ان المقصود
الأصلي معرفة مصدر القرآن (قوله تنوع خواصهم) التنوع الاتباع شيئاً فشيئاً

(والمراد)

٢ مقتضى الحال لا باعتبار كونهما مقتضى الحال ٢

والمراد المعرفة بل المكة والمسائل المستعملة وخواص جمع خاصة او خاصة
وهي ما لا يوجد في غيره كلا او بعضا والمراد بها على ما فسر السكاكي رحمه الله
الاعراض التي يصاغ لها الكلام حيث قال واعني بخاصية تركيب ما يسبق منه
الى فهم ذي الفطرة السنية عند سماع ذلك التركيب من ما يسبق الى فهم
من تركيب ان زيدا مطلق اذا سمعته من العارف بصيغة الكلام من ان يكون
مقصود به نفي الشك او لا تكار الخ واختار التركيب في كلام شرة الى ان تلك
الخواص تحصل عند التركيب سواء حدثت في افرادات وفي مركبات تركيبا اوليا
او ثانويا وقوله في الاقادة ظرف انفع اي نفع الخواص من حيث افادتها
بالتركيب بان يعلم ان هذا التركيب لا يشتمل على الكيفية المخصوصة مفيد لتلك الخاصة
فيقول الى ان علم المعاني عبارة عن التصديقات باقاة التركيب من حيث اشتغالها
على المخصوصيات لتلك الخواص او الملكة بطائفة منها والمسائل المتعلقة بها
والشارح رحمه الله اتفقا على انه متعلق بخواص من خواصها وورد عليه
ان معرفة نفس تلك الخواص الجارية ليست علم المعاني من التصديق باقاة التركيب
لها على الوجه الحكيم الا اذا اعتبر في هذا الحثية التي من حيث انها مفادة بها
وقال العلامة رحمه الله انه يتميز عن نسبة الخواص فان خواص التركيب تنقسم
الى ماهو خواصها باقاة وهي المايه في علم المعاني والى ماهو خواصها دلالة وهي
المية في علم البيان ولى ماهو خواصها تبيين وريد وهو يسبق في علم الدمع وهذا
القدر تم حده وحصل الاحتراز من سائر العلوم فلا يشترط في حصول اللفظ او يتعلق
بأحوال المفردات وصفا من حيث المادة ككلمة او بهيئة كالصرف او بحال
التركيب امرابا كالتحوا واختلاف دلالة في الوصوح والخصا كالبيان ثم ان منهم
من جعل السبع هذا على حدة كالمصنف رحمه الله ومنهم من جعله من مصنفات علم
البيان نظرا الى المصنفات الباطنية ومنهم من جعله من مصنفات علم المعاني كالسكاكي
رحمه الله وقد سلك العلامة رحمه الله في شرحه وهو جزء من علم المعاني وليس
جرامه حقيقة ادلاله في البلاغة كما بحث الامام في الكلام فيقول اسراج
الديع فيه سبها على كونه غير داخل فيه حقيقة فقال ويرى بصل تركيب اي يعرض
لها تعسا لما هو المقصود الاصلى اعني البلاغة او الخواص اي بعد من هتماتها
من الاستحسان وغيره من الاستحسان الواقع في كلام الفقهاء همزة منهم او قصدا
الى اعراض لهم تعالى بذلك كالا صاحبك وهرليت و تعريض وغيره والمصنفات
فيها صاحب المعاني احتزرا عن مثلها كمعرفة السموم في الطب اولياتي مثلها

في موضعها وما قاله سيد السد قدس سره في شرحه من ان حمل الاستحسان
على المحسبات البدئية غير صحيح لان تلك المحسبات لا مدخل لها في الاحتراز
المذكور ولا في تحصيل سلامة فكيف تجعل جزءاً من علم المعاني وادراجها في حده
مع جعلها تابعة حارجه من الاتصال فطرة سمعة والتفتت بذكر الاتصال المبني
عن التبعة وهم ظاهري معلومات علم واحد فيحصل بعضها بعض قد فوج بان
الشرح العلامة رحمه الله في قوله على ما يقتضي الحال ذكره اعم مما يقتضيه
الحال اعادة ودلالة اوتريد ان يكون لعل البدع فانه مسددا للاحتراز عن
الخطأ فيما يقتضي احد ذكره تدياً وتريداً على ان تطلق الاحتراز عن الخطأ
فيما يقتضي الحال بالتشع المتعلق بالامرين لا يقتضي ان يكون لكل واحد منهما
مدخل في الاحتراز خوفاً ان يحصل الاحتراز احدهما ويكون الآخر من مسماته
ومكملاته ولم يفتك بذكر الاصل على ذلك بل جعله منها عليه ومعلومات
علم واحد وان اتصل بعضها بعض في الواقع لكن لا يقال في مقام تعريف ذلك
العلم بانه علم بل بعض وما يتصل بذلك البعض فانه يشترط كونه ملحقاً بذلك
البعض في كونه من العلم وقوله لا يضر متعلق بالتشع اي يحصل بذلك التشع
الاحتراز المذكور في اللفظ الوقوفي للاشارة الى ان مجرد المعرفة ولو مجردة
كافي في حالة الجهول غير كافية في الابد من حصولها (قوله لوجهين الخ)
حاصل كلام المصنف رحمه الله في الاتصاح ان في تعريف السكاكي رحمه الله الفاظاً
ثلاثة التشع والتراكيب وغيره وليس استعمال شيء منها صحيحاً في التعريف فذلك
عدل منه فلا يرد ان يوجه الثاني غير تام عند المصنف رحمه الله لانه عرف
البلاغة بامانة وجهه على انه الراي لا يصير علة لدول المصنف رحمه الله
تعالى (قوله علمه قصر تمييز) اي من الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة
ماسببه وكيفية تأليه (قوله بتوفيقه) وفي فلاناً حقه اعطاء وايقا اي تأما
كدا في القاموس (قوله فقد جاء الدور) اي في تعريف بلاغة التكلم حيث
توقف معرفته على معرفة المعرف وفي تعريف علم المعاني باعتبار جزئه حيث
توقف معرفة تراكيب لسان على معرفة البلاغة المتوقفة على معرفة تراكيب
اللسان (قوله في ريبه) فقد جاء اخبره في تعريف البلاغة وعلم المعاني (قوله المعرفة)
اي الحاصلة بالتشع المذكور وهو علم بالسائن المترتب على تشع الخواص الجبرية
لان الاحتراز المذكور لا يترتب عليه لا على المعرفة الجبرية وانما اورد لفظ المعرفة
متابعة لفتح حيث قال وادفد تحققت ان علم المعاني والبيان هو معرفة خواص

٧ القرينة ما يفصح عن المراد بالوضع ٧٥ ➤ تؤخذ من سبق الكلام الدال على خصوص المقصود

ولاحقه وهي امامية لو
سوى نسبة المضيق الى
الارادة لولا القرينة او
محصلة ان رجع احد المعنيين
على الآخر والمادة والمعية
لارسان لكل مجاز في التعريف
او في المحاورات والالزام
استعمال كل مجاز في معان
صير متساهية اوفى بعض
محلول والالزام بطم قوله
ليس شئ لانه مقابلة الجواز
بالجواز مع انه لا يدمع الجواز
بالجواز م ٣ اي كون معنى
التوفية ان يكون ذلك
المتكلم بحيث يورد كل
تركيب له في المورد الذي
يليق به م ٩ لان المعاني
المعبر عنها اذا كانت للمتكلم
يجب ان يكون التراكيب
المعبر عنها ايضا لامتناع
التعريف بما قصده بضرورة
غيره وكذا قوله واپراد
انواع التشبيه الخ ادلوقيل
مثلا للاضافة هي بلاغ
المتكلم في تأدية المعاني جدا
له اختصاص بحمل كلام
غيره على ما ينبغي على ما هو
معنى التوفية بالنظر الى
تراكيب الغير لكان ركيكا
الهم الا ان يحمل التأدية
على تقريرها وكشفها على

تراكيب الخ (قوله اطلاق الخ) الاظهر اطلاق اسم السبب على المسبب لان
اللزوم معتبر في جميع انواع المحار (قوله مشكوبة محذر) وحدث لقرينة (٧)
المادة وهو امتناع كون التمتع عينا والمعية وهو نصير علم معاني في موضع آخر
بالعرفة (قوله بعد تسليم الخ) اي لاسم نه فسر التراكيب تراكيب استغناء
ال فسر تراكيب من له فصل تميز ومعرفة وقوله وهي تراكيب البلاء بجهة
مستأمنة لتعيين ثلاث التراكيب (قوله واقول) اي في الجواب عن جانب
السكاكي رحمه الله (قوله لا يهمل الخ) اخبر للشق اي ومع لطلال الثاني
قال ترك البيان انما يكون باطلا لاستلزامه الجهة وذلك بما يلزم اذا كان الكلام
مختلا لغير المراد وفيما نحن فيه لا يهمل منه الا ما هو المراد ومن هذا علم انه لا ياتي
في الجواب حوار ارادة تراكيب المتكلم لان مجرد اجور لا يجرح التعريف عن
الجهة بل لا بد من ادعاء حصر الهم في ذلك حتى يصح انه لا يحتاج الى
البيان ما قالوا من ان لشارح رحمه الله منع مدع اخر من ان يصف رحمه الله
ثعاني ما ان التعريف فاسد لاستلزامه الدور او احوالة لاحتمال صحة الظاهر كافي له
وماد كره من الصادرة بمجولة على المادة فصحت السبل (الشيخ قدس سره) بمره بحوار
ارادة تراكيب البلاء خارج عن سبب اوجبه ليس شئ كما لا ينبغي (قوله
الا ان يكون الخ) وذلك لان معنى توفيه جو من التراكيب حفظه اعطاء جهة
واياد ذلك ما يراد تراكيب نفسه كما يقتضيه الخواص ويحتمل تراكيب غيره عليها
(٣) ولا يجوز ارادة الجنس فقد يكون مرد والتركيب تراكيب البلاء لان بلاغة
المتكلم لا تحقق الحمل بل لا بد من الاراد ولا ارادة المعنى شئ من الهمم يكون امره
بالتراكيب اهم من تركيب نفسه وتراكيب البلاء لان قوله تأدية المعاني وقوله
وايراد انواع ح ياتي منه (٩) كما ينبغي ولانه دخل له في بلاغة المتكلم وان كان
لازما له فتعين ان يكون مراد الابد وهذا حصر ما مضى منه رحمه الله
في احشية يعني انه لا يهمل الادلك بعد انصروا داخل في كلام وما يشتمل عليه
من القرينة السابقة وهي تأدية المعاني فانه ينص تراكيب بها يحصل تأديتها على
وسعيها واللاحقة وهي اراد انواع التشبيه والمجاز والكناية وهو ظاهر وانما حجة
وهي العلم بان البلاغة انما هي القدرة على تأليف الكلام في تأدية المعاني على ما ينبغي
لا معنى لهم المعاني كما ينبغي من غير ان يكون له لاقتدار على التأسيس والتركيب
وراد لفظ بحيث اشارة الى انه لا يلزم الارادة مع بل لاقتدار عليه فيقول معنى
التعريف (٢) الى انها ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بلغ (قوله لان خاصية ح)

الغير سواء كانت مقاصده ام لا م ٢ اي معنى تعريف بلاغة لتكلم بلوغ المتكلم حداله اختصاص م

خاصة اشئ ما لا يوجد في غيره وراى الله كائناتها بغير الخصوصية
فالخواص اما جمع خاصة بمعنى الخاصة او اسم جمع لخاصية ولم يقل خاصية
اثرها قائم في شئ وانكار لان نفي الشئ والانكار ليس موجودا فيه بل مدلوله
قوله وهذا نعيه معنى ح) ي في الوجود وان تعديرا مفهوما لانه لا يصدر
عن المنكلم الاصل واحد بمرعه تارة بالتوفيق وتارة بالتطبيق والتطبيق معتبر
في كلام نفسه فكذا التوفيق و لا لم يتعدا في الوجود فان قيل قد ذكر الشارح
رحمة الله في شرح (٩) ان معنى التطبيق اعم من الايراد والجل قلت المراد
وهذا نعيه معنى التطبيق اذا كان الايراد (قوله كما يفصح عنه اخ) ادلا معنى
لتأدية معنى امير ولا بدية معنى نفسه ترا كيب الغير الا ان يراد من التأدية معنى
يحرى كالقرب والكتب او يقرب ترا كيبه ويراد بتوفيق خواص القرا كيب مثل
خواص ترا كيب اربعة ام على حذف المضاف او المجل على المضافة كما في قولهم
صلت ماضيت وشئ ما لا هم من الماضى فاندفع المناقشة التي دسرها السيد
القدس سره في شرح الفتح بانه يجوز ان يراد ترا كيب المفعول ويكون المعنى
ملوغ المسك في تأدية المعنى بمر كيبه حذاه اختصاص بتوفيق مثل (٧) خواص
ترا كيب السعد حذاه (قوله الا ان كورا الخ) راد الحاشية اشارة الى ان المعنى لا يقتدر
على الايراد دون الايراد بالفعل ولم يكن محتمل بورد كل نوع كما هو اللانق بالسابق
اشارة الى ان لا يراد لا يمتنع الا لا يمتنع وان زيادة لفظ الا انواع لا اشارة الى ان المعنى
ايراد اشخاص جمع لا نوع لا اختصاص نوع دون نوع (قوله وليس المعنى على انه
يورد تشبهات ح) لا اختصاص لانه لا يمكن ايراد الاشخاص ولا النوع ادلا انواع
لها بخصوصية كما يفصده الاضافة قال قدس سره فليس لترا كيبه خواص
الخ في شرح الفتح بشارح رحمة الله ما حاصله ان خواص الترا كيب ما يتسقى
مها الى فهم دى الفقرة سلبية على تقدير صدورهما عن له فحصل تميز ومعرفة
وغير البليغ لا يوجبها حفظ انتهى على هذا لا سيما انه ليس لترا كيبه خواص كيف
والترا كيب انصافا عن غير لسمع لا يخلو عن التأكيذ والخلو منه وعن التعريف
والكبر والحذف والاصور والقديم والتأخير الى غير ذلك وهذه الخصوصيات دالة
على الخواص دلالة المنطوق على المنطوق الا ان غير المنطوق لا يورد تلك الخصوصيات
على وفق الخواص ولا يوجبها حقا قال قدس سره اذا اعتداد بها الخ فيه ان عدم
الاعتداد بها لا يقتضى عدمها بل يقتضى وجودها لاعلى وجه الاعتداد قال
قدس سره وان لم يعلم ح قدس سره انه لا حاجة الى دعوى الاتحاد بين المفهومين

٩ في شرح قول الفتح
تطبيق الكلام على ما يقتضى
الخالد كره ان الكلام اعم
من الكلام الذى يؤلفه
وتعريفه ان يورده على
ما يقتضى ومن الكلام الذى
يتبعه وتطبيقه ان يحمله
على ما يقتضى فكيف يكون
تطبيق الكلام على اطلاقه
معنى التوفيق وحاصل
الجواب ان المراد توفيق
خواص ترا كيب نفسه م
٧ بتقدير المضاف او المجل
على المسألة ٢

٣ قوله ويختصر المقصود إشارة الى دفع ٧٧ منقش صاهر لكلام بشر الى ان الضمير راجع الى علم المعاني

فقد علم على ظاهره ان انحصار علم المعاني فيها بط الخروج الموضوعات والمبادئ من هذه الثانية مع دخولها في علم المعاني في قوله الفن الاول علم المعاني بمعنى مجموع لمائل والمادى والموضوعات ولو تعلقا كما هو المتعارف م ٤ واعلم ان التعريفات من المادى التصورية ووجه الانحصار وكذا التبيين الآتى من المبادئ التصديقية فالفصية طيبة في المشهور عدد الجمهور ومهمة عند التحقيق عدد الحقيق م ٩ يعنى التعريف ووجه الانحصار والتبيين الآتى تخرج من العلم حين اراد بكلمة من البينة على ما تقرر من ان حصة كل علم مسائله والبيان عين المين واما اذا نى على ان علم المعاني مجموع المادى والمقاصد فلا تخرج الامور الثلاثة فعلى الاول تخرج كما تخرج بقوله المقصود اذا اراد به المقصود الاصلى دون التبعي فلا يبقى قاعدة في زيادة لفظ المقصود م

وانه يكفي اتحادهما في الوجود = قال قدس سره = انه لا يسد اح = قد علمت انه لا يجوز ارادة انواع تشبيهاتهم وبجاراتهم ادلا انواع = بخصوصها = قال قدس سره لم يفسر بلاعة الخ = اي تفسير لا يلزم منه تدور ل كنى في تفسيره بما يلزم من تفسير بلاعة المتكلم وهو كون الكلام بحيث وفيه خواص التراكيب حقه او اورد فيه انواع التشبيه والجبر والكمية على وجه = ولا شك = الاعتراض باق بحاله على هذا التفسير (قوله ويختصر المقصود (٣) من علم المعاني) كذا في لا يصح اعنى ان المراد انحصار المقصود لدى هو بعض من علم المعاني على مسائل لا انحصار العلم فالكلام على حذف المصروف او الضمير جمع ان المقصود يشتمل عليه علم المعاني فلا يرد مع الانحصار ما ان التعريف وبيان الانحصار والتبيين داحنة في علم المعاني لكونه عين الفن الاول المشتمل على الامور الثلاثة بفتح حصر الكتب في المقدمة والصور الثلاثة وميرداحنة في الابواب اشائية واليه اشار الشارح رحمه الله بقوله وتعريف (٤) العلم وبيان الانحصار الخ (قوله انحصار الكل الخ) لان المقصود كل المسائل لا كل واحد فانه حرم المقصود (قوله لا الكل الخ) وان كان التعبير بالمقصود هو ذلك لاعتدافه على كل واحد مما = على = حرم المقصود = المقصود (قوله والا لصدق الخ) اي ان كان انحصار في الحركات اصدق المقصود على كل واحد منها ولو صدق المقصود على ما صدق علم المعاني عليه ~~بما تقرر في المسائل~~ ~~لأنه لا يمكن ان يكون المقصود~~ وهي حقيقة علم المعاني لما تقرر ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم فادفع ما عير الناظرين في دفعه وتكلفوا بما عجزوا عن ان كلمة من اما صفة ميرد عنه ان المقصود من الشيء طارح عنه وتلك الابواب ليست كذلك بالنسبة الى علم المعاني واما تعيضية فيكون الحصر حصر الكل في حريته واما بانية فلا فائدة في زياده لفظ المقصود لان الامور الثلاثة (٩) تخرج من العلم حيزا كما تخرج من المقصود (قوله وظاهر الخ) فقل عنه رحمه الله لان الظاهر ان تلك الابواب انما هي المسائل والقواعد وليست اجزاء الملكة انتهى يعنى ان ظاهر كلام المصنف رحمه الله اعنى قوله ويختصر المقصود من علم المعاني مشعر بان لفظ العلم الذي هو مراد من الضمير عبارة عن نفس المسائل لا عن الملكة لان الظاهر ان لآبواب ثمانية هي المسائل وان الانحصار انحصار الكل في الاحراء والمسائل ليست جزء من الملكة وانما قل وظاهر هذا الكلام لانه يجوز ان يكون العلم عبارة عن الملكة وارجاع الضمير اليه بطريق الاستخدام او لكونه مستعرا بالمسائل او يكون حصر حصر المسائل في السبب او يكون المقصود عبارة عن مسائل فان تكون كلمة من صفة المقصود

٦ العقل والنفس والدهن
واحد الذات الا انه باعتبار
ادراكه يسمى عقلا وباعتبار
تصرفه في الدنيا يسمى نفسا
وباعتبار استعداده للادراك
يسمى ذهنا فتأمل م
٧ ويحتاج الى ان يقال ان
اعتبار قيامهما بها باعتبار
العصا او بحسب الظاهر
او المراد قيام النسبة بنفس
المتكلم او لا المانع او انهما من
ثانها القيام بها م
٨ وذلك المدلول هو ارتفاع
النسبة او انهما في الخبر
وطلب الصرب في الانشاء
ملاحظة الى ان يقال ان
في قوله هو تعلق احد طرفي
الكلام تسامح اد النسبة بهذا
الغنى قائمة باحد الطرفين لا غير
وانما يمكن الجواب بانها قائمة
بهما اولا وبالذات وقائمة
بنفس المتكلم ثانيا وبالعرض م

ومعنى كون مسئلة مقصودة عن الملكة انها وسيلة الى بقائها وانما قال في الحاشية
لان الظاهر ان تلك الابواب الخ لانه يجوز ان تكون تلك الابواب عبارة
عن التصديقات فليس ويكون المقصود من علم المعاني اي من تلك الملكة عبارة
عن استحصار المسائل لانها وسيلة اليه فيكون المعنى ويختصر استحصار
المسائل الذي هو مقصود من الملكة في التصديقات المذكورة في ثمانية ابواب
استحصار الكل في الآخر لان الاستحصار هو الادراك من غير تفتيش كسب جديد
وحينئذ يكون كلمة مرصلة بمقصود (قوله احوال الاسد الجري) مرهوع
على انه حرر متدا محسوف كما مر ح ه في الايضاح اي احدها احوال الاسد
الجري وكذا ما مره والكل كلها مذكورة على سبيل التعداد والقول به وما بعده
تمام يد كر الواو به مذكورة على سبيل التعداد وقوفه الاو اخر وكسر ما هو
مضاف الى ما مره لاسفاء اليه كسب يرد عطف لوصل على العصل والاطاب
والساواة على الابحر (قوله او نشاء) فكيف لسان حواله المختصة به م (قوله
يشتمل على سببه الخ) يشتمل على ادلول لاشتمال اشكل على الجزء (قوله
قائمة بنفس) (٦) فكيف يبدل على نسبة من يعرف الحاصل في نفس المتكلم
بصورتهما قائمة ثلثا نسبة بوجودها لاصلي نفس المتكلم قيام العرض بالعرض
لان المتكلم به تصور امر غير يشتمل على الاخر لانه يصور نفسه
وهذا خلاصة ما مره من جهة الله وهو لا شك ان تلك النسبة في الخبر هي بقاء
النسبة وشرعها وفي صرب مثلا طلب الصرب بمعنى قيامها بنفس المتكلم
كونها صفة لها ووجوده به وجوده تأسيلا كثر صفات النفس لانها
محقولة حاصلة صورتها في ذهنه تقطع بانه لا احتياج في التصديق الى تصور
الايضاح والاراع ومن ابو حود في نفس من قال اصرب طلب الصرب واجبا به
لا مجرد تصور به انتهى ثم ان دلالة الكلام على النسبة القائمة بالنفس لا يقتضي
قيامها بها في واقع حتى يرد ان كلام الشك (٧) والجواب ومن يقن بخلاف
ما يتكلم به كله احرر مع عدم قيام النسبة بانفسهم (قوله فلا يصح التقسيم)
لانه تقسيم الكلام باعتبار النسبة فلا بد من وجوده في الانشاء ايضا (قوله تعلق
احد طرفي الكلام ح) يمدلول التعلق (٢) امدكور ليلام ما سبق ويصح
التعصيم اللاحق اعني قوله سواء كان بجماء او ضم او قبل المراد تعلق احد جزئي
الكلام بنفسه بالآخر بحيث يصح السكوب الناطقي عليه وهو خروج عن السوق
لانه في الكلام الناطقي وعن اصطلح اهل العربية (قوله اجماع اوسلب) هما

بطلان على الإيقاع والانتزاع وعلى الوقوع والتلا وقوع كراه الشارح
 رحمه الله في شرح المفتاح (قوله ان كان لسته) أي لسته المفهومة منه الخاصة
 في الدهر خارج عن مدلول الكلام أي خاص به من صروف مع قطع النظر عن
 دلالة اللفظ والفهم منه محتمل لأن تطابقه السنة وإن لا يطابقه محرم وإن لم يكن
 كذلك فإن لا يكون له خارج أصلاً كاقسام الطلب (٤) فإنه رآه على صدقات نصية
 ليس لها متعلق خارجي أو يكون له خارج لكن لا يختص بمطابقة واللامطابقة
 كصيف العقود فإن لها نساء خارجية توجه بهذه الصبغ ويست بها نسب مختلفة
 لأن تطابقها نسب المدلولة أو لا تطابقها وبما ذكره صرح أنه لا حاجة في هذا
 التقسيم إلى كون تلك النسبة مشعرة بالخارج ودلة عليه كافي شرح بقصد حيث
 قال أن الكلام المعنى مدلولاً نصياً وهي النسبة الثابتة من كان مدلوله
 النسبة النفسية فقط فإشياء وإن كان مع ذلك دلالة وأشهر بأن لها متعلقاً خارجياً
 فغير ولا إلى اعتبار الفصل كافي المختصر حيث قال أو يكون نسبه بحيث يقصد
 أن تكون لها نسبة خارجية ولا إلى اعتبار كون تلك النسبة حكاه عن الخارج
 كما في الأطول (قوله والخارج) فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من الأربعة
 من باب على حدة فصل لها أبواب أربعة (قوله لأن الأنشاء أيضاً الخ)
 فيه أن عدم الاختصاص بشئ لا يعنى عدم التخصيص لحوال أن يكون
 للتخصيص جهة مع عدم الاختصاص في عدم كونه أصلاً وأشرف
 وأوفر للطائفت (قوله وكل من الأسناد الخ) فلا بد له من باب سادس
 لعدم اختصاصه بشئ بما ذكر (قوله وكل جملة فرست الخ) فلا بد له من باب
 سابع لأنه حال الكلام بالنقياس إلى كلام آخر ومسبق أحوال لها نصها
 (قوله أم رأيت الخ) أما اعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته فلا اختصاص له
 بشئ بما ذكر فلا بد له من باب ثامن (قوله لأطائر تحت الخ) فذكرت فيمسبق
 أن وجه أفراد كل منها مفهوم من كلام المصنف رحمه الله أحسن مما ذكره
 الشارح رحمه الله (قوله فساد كلامه الخ) لأنه لا شبهة على ما ذكره المصنف
 يشمل على ترديد لأطائر تحت إدلا حصر عقلياً ولا استقراراً بقصد التزديد
 الضبط وتقليل الانتشار بل جعل مداره على إبداء نسبة تنصية للصحة (قوله
 ما باحاهم) أي يصير الأربعة السابقة حيث لا في المرتبة وكذا ما بعده فلا يردان
 ما ذكره محامد لترتيب المصنف رحمه الله أد فحصل ووصل به سابع والأنشاء
 سادس والأطاب والامحور والمساواة تاسع (قوله لأنه قد سبق الخ) يعني على

٤ أقسام الطلب الأمر والنهي
 والتعجب والاستفهام
 والترجي والتثني والعرض
 والدعاء وأمثالها م

من قوله تصدقه ولا تصدقه مذهب مصدقة واللا تطاعة وانحصار الخبر فيهما
وانهم يسبق الى كون الاول صدقا والثاني كذبا فلهذا كورهما لاستحصار
العلوم لانحصار المذهبين ويكون تسببا لارادة افعله (قوله وقد علم الخ) هذه المقدمة
اشارة الى عدم لزوم الدور في تعريف المصنف رحمه الله للصدق بقوله مصدقه
اي الخبر للوقع حيث اخذ خبر في تعريف المصدق مع ان المصدق مأخوذ
في تعريف الخبر لانه ككلام المحدث للصدق والكذب يعني قد علم بما مر في وجه
الانحصار خبر بوجه لا يتوقف على معرفة صدق فلا دور (٣) (قوله من
الشيء) اي عن الله على وجه من الالات والى هي متعلقة او عن الموضوع
على وجه من ثبوت المحمول برأيه هو مناسب به والاول اقرب (٧) الى المعنى
والثاني الى اللفظ قال قدس سره ان ما هو صفة لتكلم قال لرصدي في
تعريف النعت بأنه تابع يدل على معنى في متبوعه او قال او متعلقه لكل دعم
لدخول نحو رجل قائم يومه ومن له دأب قدس سره في جوابه كان المصنف
رحمه الله انظر ان كونه قائما يومه معنى فيه وان كان اعتبارهما لنظر الى هذين
الاحتمالين رد في موضوع في صدق حكم في الله اذ ليس صدق الكلام او معنى
اعتباري موقوف لعمله وحصوله على صدق الكلام قال قدس سره حقيقة
لا يهملها الكون خارجا عن الحكم وان كان صدق الحكم صدق الكلام حقيقة من غير
قيام معنى بالكلمة تعريف صدق الحكم بخبر عن الشيء على ما هو به تعريف
لصدق الكلام فقد اخذ خبر في تعريف المصدق مأخوذ في تعريف الخبر فيلزم
الدور قال قدس سره او موقوف الخ اي من حيث التعبد ان صدق
الكلام مأخوذ فيه ولاشك ان يكون بحيث كذا الاحكام فيه الاعتبار ما تصدى
اياه الحقيقة وهو صدق الكلام فيكون التعريف المذكور تعريف لصدق الكلام
وقد اخذ فيه الخبر مأخوذ في تعريف صدق الكلام قال قدس سره وجوابه
الحق اعلم ان تحرير الجواب موقوف على بيان ترتيب الابحاث وهو ان
السالك رحمه الله استدلل على صلات تعريف الخبر بصحة الصدق والكذب بانه
دوري حيث عرفوا لصدق خبر عن شيء على ما هو به والكذب بالخبر عنه
لا على ما هو به اجاب شارح رحمه الله انه من لزوم الدور معنى على مقدمتين
اتحاد الخبر في التعريف واتحاد الصدق والكذب فيهما وكل منهما مجموع ثم
اورد التوهم كلاما ثانيا على تقدير تمام اتحاد الصدقين وفتح عليه بزم
الدور واجاب السيد قدس سره بان تعريف لزوم الدور على مجرد اتحاد الصدقين

٣ في تعريف المصنف حيث
قال الخبر ما كان اسببه خارج
تطابقه او لا تطابقه ولم يقل
الخبر كلام يحتمل الصدق
والكذب فلا دور في تعريف
المصدق بطلان تطابقه للواقع

٢

غير صحيح لجواز تعدد الخبر فيهما وإنما يتم ذلك لو اتحد الخبر أيضا وهذا في غاية
الوضوح فاندفع ما قيل من إجابات الثاني أصح قوله وأيضا أحسنه تسليم
اتحاد الخبر فالجواب بجواز تعدد الخبر غير صحيح لأن ذلك إنما يرد لو قلنا إن شارح
رحمة الله ولو سلم فالصدق أحل للشارح رحمه الله تعالى منع (٢) كل واحد
من الاتحادين ابتداء وفتح عدم لزوم الدور عليه **ق** قد فسره بكون الخبر متعدد
فيهما **ق** ففي الأول المراد به الكلام المحصري وهو ظاهر وفي الثاني الأخبار عن الشيء
لأنه بمعنى المحصر به لا يصح أن يكون تعريفا لصدق الكلام لأن الصدق ليس
نفس الكلام المحصر به ولتعديته من فصدق الكلام الأخبار عن شيء أي الإلهام
عد به النسبة على ما هو به أي كون النسبة معما به على ما هو به فاندفع ما قيل
أن صدق الكلام كيف يمكن تعريفه بالأخبار عن شيء على ما هو به **ق** قال
قدس سره لو فسر الأخبار الخ **ق** بأن يكون معنى الأخبار عن شيء الاتيان بخبره
لا معنى الأخبار فقط ادل على للاتين بالخبر عن الشيء **ق** قال قدس سره إلى وجه
آخر **ق** بأن يقال الخبر المعرف معلوم بوجه ما والالتماع لهذه والمعصود معرفته
بوجه يميز ما صدق وبساويه وهو المحتمل للصدق والكذب كما قد اُحد في تعريفهما
الخبر المعلوم بوجه ما فلا دور **ق** قال قدس سره وأما على الثاني الخ **ق** علم أن هذا الجواب
أن يتم إذا كان معنى قول المتوهم بالدور لازم بالدور في تعريف الصدق لا يتم لوقف
صدق التكلم على صدق الكلام المعرف بالخبر المأخوذ في تعريفه صدق الكلام
وهو المطابق لظاهر كلام الشارح رحمه تعالى عن ما في أكثر أسام من ذكر
قوله فلا دور مرتين مرة قبل قوله وأيضا أي لزوم دور في تعريف الخبر ومرة
بعد قوله وأيضا الصدق أحل لروم الدور في تعريف الصدق وإنما قلنا لظاهر
كلام الشارح رحمه الله تعالى أنه يحتمل أن يكون الثاني مادة للأول فيها على أن كل
واحد منهما مستقل في بي لروم الدور في تعريف الخبر وأما إذا كان معناه أن الدور
لازم في تعريف الخبر وهو المطابق لاسم التي اكتفى بها بقوله فلا دور بعد قوله
وأيضا الخ فلا يقع في شيء ما ذكره قدس سره من أن صدق الكلام لا يتوقف
على صدق التكلم بل لابد من إثبات أنه لا يتوقف على خبر فتدبر فإن هذه الحاشية
من المراتي كم زلت فيها أقسام الأدكباء (قوله أن الكلام الذي دل الخ) قد مر فيها
نقل عنه من الحاشية المتعلقة بقوله لأنه لا محالة يشتمل على نسبة أن تلك النسبة
في الخبر هي الإيقاع والانتراع وفي الإنشاء الطلب فالمعنى أن الكلام الذي دل
على حصول نسبة بين الشئين أما بالاثبات أو بالنفي فدل على الخبر هو النسبة الذهنية

٣ وأشار الشارح إلى منع كل
من المتقدمين هنا بقوله
فالخبر بمعنى المحصر به كافي
قولهم الخبر الكلام المحتمل
للصدق والكذب وقد يقال
بمعنى الأخبار كافي قولهم
الصدق هو الخبر عن الشيء
على ما هو به ويقولون وأيضا
الصدق والكذب بوصف
بهما الكلام والمتكلم الخ
فأمل م

اعني الإيقاع والانتزاع وسوق في بعض العبارات ان مدلول الخبر هو النسبة بمعنى
الوقوع واللاوقوع فالمراد منه انه من حيث حصولهما في الدهن يرجع الى الإيقاع
والانتزاع قال في شرحه لفتح اذا اورد الجملة الخيرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة
تامة حاصلة في دهن المتكلم مرسمة من الخبر في دهن السامع فالنزاع في ان مدلول
الخبر الحكم بمعنى الإيقاع والانتزاع وبمعنى الوقوع واللاوقوع اعطى اذ الوقوع
واللاوقوع من حيث انهما حاصلان في الدهن عين الإيقاع والانتزاع * قال
قدس سره ووجوده الخ * اشار بهذا العطف الى ان ليس معنى حصول القيام
لزيد انصافه به وجهه عليه في الخارج بل وجوده له على نحو وجود العرض
للموضوع بناء على انه من مقولة الوضع * قال قدس سره ولا شك ان وجود الخ *
قد تقرر في موضعه ان حصوله في لآخر اذا كان على نحو وجود العرض لموضوعه
يقتضي وجود ذلك الشيء بضا والآخر انصاف الجسم بالسواد المعلوم بخلاف
ما اذا كان طريق الانصاف والحل فله يقتضي وجودا انت له دون التثنية حوار
ان يكون الانصاف اثرها فلا يرد ما قبل ان قولنا ريد اعني قضية خارجية مع
طعية العمى في الخارج ثم هو صدق في العمى حاصل لزيد في الخارج بمعنى وجوده له
لاقتضي وجود العمى ايضا وانما الخرج الى هذه المقدمة لان المذكور فيما تقدم
ان ظرية الخارج لوجود شيء في نفسه يقتضي كونه موجودا خارجا وفي قولنا
القيام حاصل لزيد في الخارج ليس الخارج طرفا لوجود القيام في نفسه بل لوجوده
لزيد فلا بد من ان يقال ان وجوده لزيد يقتضي وجوده في نفسه فيكون الخارج
طرفا لوجوده في نفسه ليس لتقريب * قال قدس سره اردنا الخ * هذه الارادة
لا تجري في النسب التي مررها امور ذهنية لان الخارج مرادف الاعيان
كما مره قدس سره ليس طرفا لاطرافها فضلا عن ان يكون طرفا لها فيلزم
ان لا يكون الاخر الدابة صبيها موصوفة بالصدق نعم الخارج لمدلولاتها
فضلا عن المطابقة وكذا لا يصح ان يراد من النسبة خارجية ان الخارج بمعنى
نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان نفس الامر ليس طرفا لوجودها
بل يراد بانها خارجية ان خرج بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية
ان الخارج بمعنى الاعيان ليس طرفه لوجوده لان النسب المذكورة موصوفة
في نفس الامر فسط الفرق * كلا الامرين يعني ان النسبة خارجية ان الخارج
بمعنى نفس الامر طرف نفسها وليست خارجية ان الخارج بمعنى الاعيان ليس
طرفا لوجودها ولما قال شارح رحمه الله اولا مع قطع النظر الخ اشارة

قال العصام وما ينبغي
ان يبه عليه ان ما بسط
في الكلام في الخارج
ليس في الخارج الذي
يصور عليه الصدق
والكذب لانه بمعنى خارج
فقل المتكلم لا بمعنى الخارج
المقابل للذهن والالم يشمل
الصادق والكاذب
الدهيب بل في الخارج
المقابل للذهن انتهى
فحيث يحتاج الى الجواب
بان المتري في هذه المعارف
الواقعة في محاورات النساء
هو القضايا الخارجية فلا
خير في خروج غيرها
عن الضابطة تأمل مل م

على الامداد وبس فاشء يكون حرا والابطال انحصار الكلام فيهما (قوله
وتسلك النظام) اي على حكم يشهده التعريف وهو انه صحيح وما قيل انه تعريف
لفظي مأله التصديق فذلك استدلال عليه فليس نشي لان التعريف للتصديق
والكذب والحر فرق فاشء نظريتها على ما صرح به في المفتاح (قوله ناصح هذا)
اي اطلاق الكذب على احرام مطابق للواقع ولا يجوز ان يكون عبارة عن المطابقتين
لان الكذب حينئذ امان يكون عبارة عن عدم المطابقتين فلا يصح اطلاقه ههنا
على المطابق للواقع او عن عدم احدي المطابقتين فلا يكون مفهوم الكذب
سلب الصدق فحينئذ ان يكونا صريحين عن طائفة الاعتقاد وسلبها وهو المطلوب
فتم الاستدلال من غير حاجة الى ما تكلف به الساطرون واشبهوا الكلام فيه
(قوله ان المعنى تكاد يكون ح) يدبر قوله تعالى (والله تعلم انك لرسوله)
في الكشف فان قلت اي فائدة في قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله قلت لو قال
(قالوا شهد انك لرسول الله والله شهد ان ادعيتك كادون) لتوهم ان قولهم
هذا كذب فوسطا بينهما قوله (والله يعلم انك لرسوله) ليبيد هذا الاتهام (قوله
بشهادة الخ) فان هذه التاكيدات في الجواب لا ريب فائدة لغيره وهو علمهم بهذا الخبر
فيكون تأكيدهم الصريح في شهادتهم من ادعيتهم وحده اخر لا بدوه وان التكذيب راجع
الى قولهم انك لرسول الله فمما لا ريب فيه الخبر ولم يصرح به لان ما له الى رجوع
التكذيب الى الخبر الصريح (قوله بن شاء) اصرت (٢) من مع كونه حرا لانه مع
السب وادعى انه انشاء يكون اثباتا للمقدمة المموجة وهو رجوع التكذيب الى
المشهود به ولم يذكر الدبر عن ذلك ظهوره ان لو كان اخذوا عن الشهادة في الحال
او على الاستمرار لا قصي وحوادث شهادة اخرى مهم كإقراره الشارح ٧ رجه الله في ابيع
(قوله لان مثل هذا يكون ح) هذا ايضا اثبات للمقدمة المموجة (قوله لا كذا)
في الطي مخرج كشف قرر الرابع الشهادة المتعارفة اصلها الخصور بالقلب
والتيبين ثم يقال ذلك ادعاه باللسان وليس متى أطلق لفظ الشهادة هي
ما يظهر من اللسان دون حصوله في قلبه عدكدا (قوله فاشترط المواظقة الخ)
لانه يقال شهادة البرور لكن فان قصي في تحسيرة الشهادة اجبر من علم من الشهود
وهو الخصور والاطلاع قوله من يصيب الخ) اي يرد عدم المطابقة للاعتقاد
وعدم المطابقة للواقع في الاعتقاد في ثبوت من الدول بالصم مسافة ما بين الشيتين
وتفتح (قوله فظهر ح) اي ما ذكره من انه جواب عن تقدير تسليم رجوعه الى
المشهود به ظهر فساد ما قيل لانه صهر انه مع برأيه وليس راجعا الى المع الاول وما قيل

٢ الاضرب ابطال الحكم
الاول والرجوع منه اما
لفظ او نسيان او ابطال
الحكم لانه لا تنهيه مدته
كالرجوع من قصة الى
قصة م
٧ حيث قال لكرير عليه
ان يقال يجوز ان يكون
نشيد اخبارا بالشهادة
في الحال او على الاستمرار
كما ذكره في شرح المفتاح

٢

لإفساد فيه فإن كلام النظم مبنى على أن يكون تكذيب ر حصادي مشهود به باعتبار
الواقع كما هو الظاهر فحاصل الجواب أن الاسم ذلك جوار أن يرجع إلى الشهادة
أو التسمية أو إلى المشهود به بحسب اعتقادهم فلا بد مع عسادلان فيه اعتراضاً فانهما
معان أحدهما راجع إلى المفيد باعتبار ذاته والثاني ليه ماعبر ر قیده وليست
الثلاثة أساساً لمنع واحد (قوله أن الجواب الحقيقي) وإن كان في الظاهر
ثلاثة أحوية (قوله في عمارة) أي عزوة توك أو حررة بني مصطلق (قوله
أبي بن سلول) سلول اسم أمه غير مصرى للتأنيث وسمية قاب مصبوب صفة
عبد الله وأبي التتوين (قوله لعمري) هو معدن صادة وبس عم حقيقة وانما هو
سيد قوم أخرج وعمر زيد بن أرقم الحقيقي ثابت بن قيس له حصنة فيكون المراد
الم الحقيقي وعمه زوج أمه عبد الله بن ربيعة وكان زيد في حجره وهو خزر جي أيضاً
(قوله تحفوا) أي بالله وما قالوا جواب القسم والمراد عبد الله بن أبي وجع باعتبار
من معه لأنه وقع في رواية أبي الأسود عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
إلى عبد الله بن أبي فسأله فضلع بالله ما قال من ذلك شيئاً (قوله ما ردت الخ) أي
ما ردت بهذا مسأ إلى أن كذبت (قوله أسكر الخ) أي كذب كلامكم وذكر مؤخر
والنقدیر قال الجاحظ (قوله إمام معتقد أنه مطابق الخ) هكذا وقع في شرح
العلامة وفي الطيبي شرح الكشاف وفي تفسير سورة القدر وفي تفسير روى في تفسير
قوله تعالى (أن كنتم صادقين) (قوله هو وقع) إشارة إلى أن ضمير مطابقة للمعر
لأن الواقع يصح حمله على صدق الخبر (قوله مع الاعتقاد به مصدق) يعني أن الظروف
مستثناة من حاله من ضمير مطابقة لأم مطابقة للتأنيث ووقع الحال من خبر
المبتدأ وإن متعلق الاعتقاد محدود بقرينة المقام لأن اللام فيه للعهد والمراد منه
اعتقاد أنه مطابق فيردان الضمير في معد راجع إلى الاعتقاد وقد مره باعتقاد أنه
غير مطابق فيلزم اختلاف الراجع والمرجع وانما لم يقدر المتعلق بكثرة مع موافقته
لعمارة الإيضاح حيث قال الحكم إمام مطابق للواقع مع اعتقاد المحبر به رعاية ما وقع
في عبارة أقوم كما مر في التحقيق ولا يجوز أن يكون طرف لعمارة متعلقاً بالمطابقة
إذا المطابقة متعديّة بنفسه إلى المعول وقدير اللام بقوة العمل ولا يقال مطابق
معه فالواجب حيثئذ والاعتقاد (قوله ويرم الخ) إشارة إلى أن ما وقع في بعض
الأمارات من أن الصدق عند الجاحظ مطابق للواقع والاعتقاد والكذب عند
المطابقين راجع إلى ما قبل فلا يخالف وتوطئة للمفسر لآية (قوله توافق الواقع
والاعتقاد) أي الاعتقاد بأنه مطابق حيثئذ (٨) يعني إذا كان الخبر مطابقاً للواقع واعتقد

قوله فلا تخالف فلا يكون
تصريف الصدق مخالفاً
لما عند الجاحظ من أن
الصدق مطابق للواقع
والاعتقاد جميعاً إلا أن
مطابقته للاعتقاد مذكورة
بطريق الالتزام وهنا
وكذا الكلام في تصريف
الكذب فتأمل م

٨ حين إذا كانا معترين
في كل من الصدق والكذب
م

مطابقته او كان غير مطابق واعتقد عدم مطابقته فيحقق التوافق بين الواقع واعتقاد المطابقة في نفس الامر وجوده وعدمه ومعلوم ان اعتقاد المطابقة يستلزم الاعتقاد بالحكم وجوده وعدمه لان العاقل انما يعتقد الحكم الذي يعتقد انه مطابق للواقع فيحقق مطابقته الخبر بالاعتقاد بحكم الخبر ايضا قيل ان اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد لانه سواء كان بين الواقع والاعتقاد موافقة او مخالفة فلا حاجة الى اعتبار توافق الواقع والاعتقاد والجواب ان اعتقاد المطابقة انما يستلزم الاعتقاد بالحكم المترتب على ذلك لا اعتقاد فيحقق مطابقة حكم الخبر لا اعتقاده فيزعم المخبر والصدق عبارة عن مطابقة حكم الخبر للواقع والاعتقاد في نفس الامر فلا بد من اعتبار توافق الواقع والاعتقاد بمطابقة في نفس الامر ليكون اعتقاده بحكم الخبر في نفس الامر فيحقق مطابقة الخبر للاعتقاد في نفس الامر (قوله يقع الخط في هذا المقام) حيث فسر بعض النحاح قوله وغيرهما قسيتين مطابقة الواقع مع اعتقاد الامتطابقة وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة وترك القسمين الاخيرين اخصى بمطابقة الواقع بدون الاعتقاد وعدم المطابقة بدون الاعتقاد (قوله وفي تقرير مذهب النظام) حيث بيّن مصنفهم كونه بالشكوك واسطة عدمه بواسطة انه ليس بكلام تام وامالروم كونه واسطة على تقدير اعتقاد الاعتقاد في الكذب وعدم لروم على تقدير عدم اعتقاده فمما يشرحه رحمه الله كلام (قوله وقبوقع ههنا في شرح المفتاح الخ) عبارة الشرح مع المثل هكذا وعدم بعض وهو الجاحظ لانظام على ما ظن الى طاق الحكم اي حكم المطابق للواقع لا اعتقاد المخبر او طاه والى لا طابقه اي لا طابق الحكم الغير السابق للواقع لذلك اي لا اعتقاد المخبر او طاه وعلى هذا يكون بين الصدق والكذب واسطة هي كون بعض الاخبار لا صدقا ولا كذبا وانما قيدت الحكم بما ذكرت من اشياء اليه في اخر هذا البحث سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا قال شارح رحمه الله في شرحه وللشارح العلامة رحمه الله تعالى في هذا المقام خطأ محتمل وهو انه توهم ان قوله الى طاق الحكم اشارة الى الحكم المجهود الذي هو المطابق للواقع وجعل ضمير لا طابقه للحكم الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور الذي فسر بالمطابق ولم يظر الى قوله صوابا ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا ولا الى ان قوله تعالى (والله يشهد ان السابقين لكانوا) ليس بظاهره ملائمة لهذا المذهب حتى يحتاج الى التأويل بل هو مخالف له حيث سمي

ما هو مطابق للواقع دون الاعتقاد كذا و بما الكذب هو ما لا يطابق الواقع
ولا الاعتقاد فخير المناقب لهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع
مذهبا آخر ونفى الواسطة فزعم انه مشهور مع به لا كره في كلام القوم وهو
ان الخبر ان مطابق للواقع والاعتقاد صدق ولا فكذب ثم قال وهذا مذهب
آخر في غاية الضحافة وهو ان الخبر ان مطابق الاعتقاد صدق والافكذب والاطلاق
المصنف رحمه الله الحكم ويبقى كلامه بدلا على انه يريد هذا المذهب انتهى
اقول والله التوفيق في الجواب عن الاول ان العلامة رحمه الله لم يحصل الحكم
اشارة الى الحكم المجهود حتى يلزم تخالف المرحوم والرجوع بل قيد الحكم في المرجع
بالمطابق وفي الراجع بعبر المطابق كيم وقبوع مثل ذلك من لشارح رحمه الله
ايضا في بيان قوله مطابقة للواقع مع الاعتقاد اخ كما مر ومن الثاني ان معنى
قوله سواء كان الاعتقاد خطأ او صوابا انه لا يعتبر في الصدق والكذب كون
الاعتقاد خطأ او صوابا وان كان يحقق كونه صوابا فيها وفائدة التعميم تظهر
في الاقسام الاربع التي هي واسطة بينهما وعرايت انه لم يحصل الآية دليلا
على هذا المذهب حتى يقال انه لا يلزم بل فرع اجنبية الى التمسك على مذهب
الجمهور وحدث قال لكن تكديدا لليهودي مثلا اذا قل الامام باطل وتصديقه
اذا قال الاسلام حق نصيبان بالعلم على هذا كذا ويستوي جيبان اي تصديقا
وتكديبا طلب تأويل لقوله تعالى (اذ جاءك الله فقول اح) وذلك لان الله تعالى
سماعهم كاديين في قولهم انك لرسول الله مع كونه مصديقا لواقع لعدم اعتقادهم
ذلك ولو كانت المطابقة للواقع كافية في الحكم بالصدق لكان تسويتهم كاديين
لا على ما ينبغي واما قوله ثم اخترع مذهبا آخر من عدم التمسك فان هذا المذهب
بمختار الراغب كما حقه في تفسيره ونفاه الطيبي في شرح لكشاف رحمه الله في تفسير
سورة المنافقين والقاضي رحمه الله في تفسير قوله تعالى (ان كنتم صادقين) واما
قوله وزعم انه المشهور فخرية بلا مربية فانه قال هكذا نقل هذا الحصر في جميع
الكتب المشهورة ولم يقل انه المشهور فان قلب لم يقل عبارة المفتاح اولا على
مذهب الجاحظ مع احتياجه الى تفيد الحكم ومخالفة لظاهر التعميم وحمله على
مذهب النظام ثانيا مع ظهوره قلت لكونه في غاية الضحافة كما اشار اليه ولما سبته
الدليل الذي ذكره السكاكي رحمه الله بعده حيث (قال شاء على دعوى تبره المنكر
عن الكذب متى ظهر خبره بخلاف الواقع واحص حله فان لم يتكلم بخلاف
الاعتقاد او الظن) اي احتجوا به بدعوى التبره فانه لم يتكلم على خلاف الواقع

في اعتقاده فيعذر الناس وبس المراد انه لم يتكلم على خلاف اعتقاده فانه لا يكون حينئذ دليلا على ترويه عن سكتهم بخلاف الواقع فظهر عدم كرا ما ان كلام العلامة رحمه الله ليس ما يقصى منه المحب فانه ذكر التوجيهين وقدم احدهما لرجحانه عنده في الواقع والخطا الى الدليل فتشيع المشرح رحمه الله على هذا الوجه ما يقصى منه المحب وقصاه المحب انما هو اي يتحجب منه كل التبع حتى لا يبقى بل يفنى الشكل هذا اذا كان بمعنى الاول من قصصى بمات وصبره فقصى عليه اي قتله او من قضى حاجته ويحور ان يكون من قصاه حكمه ويحتل ان يكون بمعنى يفعل المحب من قصبت كذا فعنه او يحكم المحب من قصبت كذا حكمت به صكدا في الاقليد (قوله لان الكدر حصروا الخ) طهر الآية بطل على طلب تعيين احد حالي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم المستويين في اعتقاد المتكلم حين الاخبار بالحشر وهو يستلزم طلب تعيين احد حالي الطرو الاستفهام ههنا للتقرير فيفيد ثبوت احد الطالبين للغير ولا شك ان ثبوت واحد الطالبين لا يثبت بواسطة ما يعتبر تأهلهما في الجمع وكذا تأهلهما في الجمع لا يثبتها بل لابد من تأهلهما في الارشاع يعني ان خبره بالحشر لا يخلو عن الحمد الامرين لتساوي فيكون المراد بالثاني ما هو متناف وقسم الاول ومعلوم انه غير الصدق وليس الصدق صاره عن مطابقة الواقع والكذب عن عدم المطابقة له او مطابقة الاعتقاد وعدم مطابقة له فيكونان صارتين عن مطابقتها وعدم مطابقتها وهو المطلوب وبما ذكرنا ظهر لك ان اعتبار الحصر على سبل مع اخلو مدخلا في الاستدلال وان المراد بمنع اخلو المعنى الاعم الذي هو معنى كلمة ام (قوله يحب ان يكون خبره) في التحقيق فيجب ان يكون حال اخلو غير من الكذب ولو في بعض الصور لتصح المقابلة على سبل مع اخلو (قوله لانهم لم يعتقدوه اي الصدق) ولا بد في السؤال بكلمة ام من اعتقاد احد ههنا لاعملي التمين ولد لا يصح الجواب بعم ولا وحيد لا غبار في عبارة المصنف رحمه الله (قوله عدم اظهر الخ) دفع لما يرد على المسئ من ان عدم الاعتقاد بالصدق لا يفي بتردد بدسه وبين غيره يعني ان معنى قوله لم يعتقدوه انهم يعدونه عن الصدق ما به العدد بحيث لا يجوزونه فكيف يريدون ذلك عند اظهار تكديسه (قوله لك ان اظهر (٢) وثك ان تقول لانهم لم يعتقدوه قضية معدولة اي موصوفون بعدم الاعتقاد وان كان الظاهر المتبادر منه السالبة هيؤل الى الاظهر (قوله من على عدم ارادتهم الخ) لان قوله وغير الصدق معطوف على قوله غير الكذب فتقوله لانهم لم يعتقدوه دليل على عدم الارادة

٢ لان عدم اعتقادهم صدقه عليه السلام لا ينافي تيجور هم اياه حتى ينافي التزديد بخلاف اعتقادهم عدمه وما وجه ظهور ما ذكره المصنف فلا ذكره المحشى السيلكوتى سابقا بقوله يعني ان قوله لم يعتقدوه وانهم يعدونه عن الصدق الخ م

وليس خبر المتأخر محذوف أصلي هو الراجح إلى الثاني حتى يكون قوله لأنهم لم
يعتقدوه دليلاً على عدم الصدق (قوله فإن قلت ح) أن جعل الرد معارضة في
المقدمة كما يشعر به الجرم بموله فالثاني ليس قسماً للكذب بل اعترافاً له لأنه قسمه
مقدمة مدالة بأنه قسم الافتراء والكذب نفسه قسمه وكان هذا السؤال
معاً أي لأنسلم أن القصد معتبر في مفهوم الافتراء ولاسم والمعنى قصد الافتراء
يلزم أن يكون قوله فالأولى غصبا للاستدلال الذي هو مصب المعارض بعد المنع
وأن جعل الرد منعاً لقوله لأنه قسمه كما ينبغي منه قوله ولو سلم به على حوار كون
القصد معتبراً في مفهوم الافتراء أو حواراً باعتباره من خارج وكان اسؤال المذكور
البياناً للمقدمة المسبوقة بإبطال السدين وظهور انتفاء سد آخر يلزم أن يكون قوله
فالأولى غصبا لمنع بعد إتمام الاستدلال فثبت المقدمة مسبوقة بالوجه أن يقال
مقصود السائل مجرد الاستفسار وبيان أن توجيه الرد بمذكرة غير مرضي
لكونه خلاف اللغة والأصل فالأولى أن يقال في توجيهه هكذا وجبت يكون
الجواب تماماً للتوجيه السابق وبياناً لعدم تمامية التوجيه السابق الذي اختاره
بعض الشراح (قوله في التقييد) أي تقييد الكذب بالعمد سواء كان داخلياً
مفهوم الافتراء أو خارجاً عنه متقاداً بمعونة القرين فهو جواب عن كلا الإرادين
الذين أوردهما على التوجيه الأول (قوله ولاسلم ح) أراد على التوجيه
الثاني المذكور بقوله فالأولى قال قدس سره أن ورد لسؤال ح لا ينبغي
أن قوله الافتراء هو الكذب مطلقاً أراد على اعتبار القصد في مفهوم الافتراء وقوله
والتقييد الخ أراد على قوله فالنهي أقصد الافتراء فالسؤال مشتمل على الإرادين
والجواب المذكور جواب عنهما فلا معنى لتزديد السؤال عن الإرادين والجواب
بين التقريرين قال قدس سره حقيقة * وإن كان كلاماً بصورة لاشتماله على المسند
إليه والمسند والاسناد * قال قدس سره أو أن الانحصار * أي نقول أن كلام
المجسور كلام حقيقة لكن انحصار الكلام في آخر والآث * أطلق عبده بل انحصار
الكلام الصادر عن قصد وشعور فتدبر فإنه قد عطف فيه * قال قدس سره أنه لا فرق
بينهما أصلاً * كما هو الظاهر من لا التبرئة والاستثناء المنص * قال قدس سره لا
فرق بينهما الخ * وحديثه يكون الاستثناء منقطعاً ومن قبل تأكيده مدح عابشه
الدم * قال قدس سره لأن الأحكام الخ * يعني أن احتمال الصدق والكذب من
الأحكام الثابتة لما هي النسبة من حيث هي والمطلوبية وعدمها وكذا استفادتها

من نفس اللفظ وعدمها ماركس لها ومبالغات لا يروى يتبدل العوارض وبهذا
 اندفع ما قيل انه يمكن عرق من المعلومات داخله في ماهية النسبة التقيدية فلا
 يجوز قطع الطرعا منها بخلاف نسبة الحرية وكيف يقال ان المعلومات العارضة
 بالقياس الى المحاطب مقومة للنسبة التقيدية التي لا اعتبار لوجود المخاطب فيها
 فضلا عن معلوميتها * قال قدس سره فظهر بماد كره الخ * قيل ان الشارح
 رحمه الله تعالى ضرب الخط على قوله فظهر ان النسبة الى قوله ثم الصدق فالظن
 المذكور ابداء للعرق يطبق الى قوله ثم الصدق وهو ابداء للعرق المؤثر * قال
 قدس سره فلا اشعار الخ * لا يخفى ان هذه المقدمة نظرية والقاتل بعدم الفرق
 لا يسلمها والرجوع ان اوحدا لا يقع في مقام الرهان (قوله الى ما قصد التكلم
 اثباته اوصيه) اي اظهر ثبوته او انتفاءه في الواقع فان النسب حيث يشعر من
 حيث هي بوقوع نسب اخرى خارجية فذلك احتملت الصدق والصدق
 بخلاف النسب التقيدية فان لا قصد بعولت ريد العاصل اعلام ان الفصل
 ثابت لزيد بل اعلام ان ريدا ان الفصل ثبت له كذا فانسب في المركبات التقيدية
 لا اشعار لها من حيث هي بوقوع نسب اخرى تطابقها اولا تطابقها بل ربما
 اشهرت بذلك من حيث ان ريدا اشارة الى نسب خبرية مشعرة بالنسب اندارجية
 وهذا هو الوجه الذي افاده السيد قدس سره (قوله او ما يحرى بجرها)
 وهو الجملة الواقعة في موقع النداء والحر (قوله بان مفهوم الخ) بيان للحكم
 واشارة الى ان المراد بالحكم الوقوع والا وقوع (قوله لمفهوم الاخرى) اما
 باعتباره في نفسه كافي لطبيعة او باعتبار اتحاد صدقه على شيء كافي للتعرف
 وفيه اشارة الى ان الحكم محصور في الجملة والشرطية المتصلة بجملة والشرط
 قبله بجزئية الطرف وادع مصلة قضيتان (قوله من اوصاف اللفظ الخ) لان
 احوالها المصنوع هو من حيث انهما ~~كذلك~~ انما تعرض للالفاظ كالدكر
 والحدف وكونه معرفة صميم او اسم اشارة وعلى ونكرة وكذلك كون المسند
 اسما او فعلا او جملة سمية او فعلية او ظرفية وقواهم الفصل لتخصيص المسند
 اليه بالمسند من باب احراء حكم املود على الدال فالمراد بالمسند اليه والمسند
 هو اللفظ لان الفصل لا يقع بين الماظين وما قبل ان الخواص والمرايا انما تعتبر اولا
 في المعاني فاللائق باصطلاح اهل المعنى ان يعتبر المسند اليه والمسند من اوصاف
 المعاني فليس شيء لا يستمر منه ان لا يكون هذا المعاني باحثا عن احوال اللفظ (قوله

وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر (مع أن تلك الأبحاث لا تختص بأحد) (قوله أعظم شأنا)
 شرعا لأن الاعتقديات كلها أخبار ولغة فإن أكثر المحاورات خبر (قوله بتصور
 بالصور الكثيرة) من كونه جملة اسمية اوضعية وظرفية وشرطية (قوله وفيه
 تقع الخ) من كونه ابتدائيا او طلبيا او انكاريا محررا عن مقتضى لظاهر وعلى
 خلافه (قوله وفيه تقع) أي تحصل الربا التي هي انحصار بين الكلامين (قوله
 ولكونه الخ) عطف على قوله لكونه أعظم شأنا وهو الظاهر إلى معنى الخبر وهذا
 يادظر إلى لفظه (قوله كالامر والهي) لم يجعلهما حاصلين بزيادة اللام
 ولأن هذين الخبرين لا يختصان بعمل الأخبار أشاء كلام تعليل ولا لافية فكان
 صيغة الامر مجموع اللام والمضارع وصيغة النهي مجموع لا والمضارع (قوله أما
 يبحث) كلمة أما التأكيد وأما المحصر بالنسبة إلى الله تعالى لمير الموصوف لهما
 والمراد إنما يبحث في ما بينهما وعلى أي تقدير لا يرد أن علم لعلى يبحث عن هير احوال
 المسد اليه والمسد ايضا فلا يصح المحصر (قوله أي من يكون تصديقه) الأخبار
 في اللغة لأعلام وفي العرف التلطف بالحكمة الخبرية مراداهم بمبطلوا انهم يحصل بها العلم
 ولذا يعتق الكل هيما اذا قال من اخبرني بعلوم ريد فهم خبر واخبروه على التعاقب
 صرح به الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في تعيين قوله تعالى ونشر الدين
 امواظهم بها بالمعنى العموي لا المسمى العرفي الا ما ليس المراد العلم والعمل والام صرح
 الزيد الآتي بقوله فان كان مخاطب حالي الدهن استحي عن مؤكيدات الخ بل
 من هو بصدد الاعلام (قوله كثيرا ما تورد الجملة الخبرية) أي مرادها معاها
 فان التلطف بها مطلقا لا يقال له المحصر (قوله كقولهم تعالى حكاية عن امرأة عمران
 ربنا انك ارحم الراحمين) فان اللفظ مستعمل في معناه لكن لا للاعلام بل محصر فان اظهار خلاف
 ما يرحوه بل منه المحصر وكذا في الامثلة النافية (قوله وبس ما حذر) أي ليس
 باعلام لكون الحكم ولارمه معلوما لا به انشاء حتى لا يصح شاعدا لشارح رحمه
 الله (قوله اما الحكم) سواء كان مدلوله الحقيقي او بصري او الكسافي (قوله
 والمراد الخ) فان المقصود الاصل من الخبر أداة المنطوق وقوع المنسب اولا
 وقوعها والابقاع والانتزاع وسيلة اليه فان المنطوق يستعبد من الخبر لينقل عنه
 إلى متعلقه الذي هو المقصود بالاعلام (قوله لا الايقاع) أي ليس المقصود
 أداة الايقاع أي ادراك الوقوع وان كان مدلوله مدعوت سابقا من ان
 دلالة اللفظ على الصور له فيه وبوسطه على ما في الخارج (قوله ما كان
 لانكار الحكم معنى الخ) يعني ما يصح من قوله وان كان منكرا وجب توكيده بيان

لاحوال هذا الحكم وان كان اراد به الايقاع لا يكون لاسكاره معنى لامتناع
 الجزم بعدم ايقاع التعرصة الامر في ذلك التردد وعدم الجزم بنفيه واثباته فاندفع
 الاشكال انى تحير فيه السعوى ونحلوا لدهمه (قوله فان قلت الخ)
 معارضة يعنى ان ديبكم وان دل على ان المراد بالحكم الوقوع لا الايقاع لكن
 هذا ما ينبغي وهو انهم اتفقوا على حصر مدلول الخبر في الحكم وعلى نفي كون
 مدلوله الثبوت ومعنوم انه لا يكون المقصود من الخبر الامدلوله حقيقيا او مجازيا
 او كتابيا فخص مقدمتنا انقصود من الخبر مدلوله ومدلوله الايقاع دون الوقوع
 فقصود المحر هو الايقاع دون الوقوع فاندفع ما قيل ان ماد كره السائل على تقدير
 تمامه اتما ثبت ان الايقاع مدلول الخبر لانه مقصود المخر لحوار ان يكون مدلوله
 ولا يكون مقصودا كافي لخار والكساية (قوله حكم الخبر بوجود المعنى) اى
 الادراك بوقوع النسبة (قوله على ثبوت المعنى) اى وقوع النسبة بين الشئين
 فى نفس الامر (قوله بوقوع شئ الخ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان
 الشك فى تحقق مدلوله فى الواقع (قوله وما اصح صر بريد) اى عند قصد معناه
 الحقيقى (قوله عن نفسه الذى وجع له) اى عند استعماله فيه كما فيما نحن فيه
 فلا يراد ان احلاء المعنى عن سام الحقيقى واقع كافي المجاز انما الحال احلاؤه من المدلول
 فالصواب من مدلوله والصواب ليس بصواب لان عدم وجود الصبر لا يستلزم
 الاحلاء من مدلوله نصف بل من مدلوله الحقيقى (قوله وحديث لا يتحقق
 الكذب الخ) بخلاف ما اذا كان مدلوله الايقاع فان الكذب باعتبار
 عدم مطابقة مدلوله لواقع (قوله والروم التساقض الخ) عطف على قوله
 لما اصح اى لتحقيق التمسك فى الواقع لتحقيق التساقض فيه عند الاحرار
 بالتناقض لدلالة الاخبار بهما على ثبوتها فى الواقع بخلاف ما اذا كان مدلوله
 الايقاع فانه لا يلزم من ايقاع الوقوع فلا يلزم تحقيق التناقض (قوله قلت
 ظاهر الخ) مع تلازمات ثلاث المذكورة كما مر فى شرح الفتح بسداد العلم
 بثبوت النفى لا يستلزم ثبوته فى الواقع دلالة الخبر على الثبوت وانتهامه به
 لا يستلزم الثبوت فى نفس الامر حتى يبرم المحلات الثلاثة (قوله فكأنهم ارادوا
 الخ) بجهة مستأنفة كما قبل فامضى كلام القوم انه لا يدل على الثبوت والاتقاء
 (قوله وعدم الخروج حتمى) بشأن كون دلالة الخبر وصيغة يجوز فيها
 تخلف المدلول عن الدار (قوله سمعته من فلان) فان تعلق السامع به يقتضى
 وجوده قبل سماعه به فيكون مدلوله خرج ريد نفس الخروج لا العبرة ولو قال

ولهذا يصح ان يقال من اين تعلم هذا فتقول سمعته من فلان كان استه لا لا على
المطلوب بوجهين نسبة العمالية ونسبة السماع (قوله ويوكا ارج) معص على قوله
ظاهر ارج وابطال المحصر الذي ادعاء السائل بقوله ان مدلول اخر اعناه حكم
الخير بوجوه المعنى ولذا اورد ضمير الفصل واد بطل احصر كان ادعاء هذا
لما حر ان الخبر يدل على الحكم لينقل منه الى الثبوت ولا تنفذ قبل ان الشارح رحمه الله
اول قولهم الخبر لا يدل على الثبوت والاسماء ولما اول قولهم انه يدب على الحكم
اشاره الى انه ما ظن لا يقبل التأويل مثله فله التندر (قوله كان معهود الخ) وذلك
لانه لما كان مدلول الخبر هو الحكم فقط من غير دلالة على ثبوت والاشياء في الواقع
كان الخبر كالانشاء في الدلالة على النسبة الذهبية فقط من غير شعار بالنسبة
الخارجية فيكون مدلوله الاتباع بمعنى تصور الوقوع لا تصديق بان النسبة واقعة
اذ دلالة على الوقوع ولا شك ان من ينقطع بالعصبة بصور وقوع نسبة فيكون
مفهوماً جميع القضايا ماسة في جميع الاوقات ولا يكون ثبوت مفهوم قضية
متأقضا لثبوت مفهوم قضية اخرى فقدر به قد اشكل على الناظر في فهم هذه
الملازمة (قوله ثم اطلق الخ) اي بعد ما ثبت ان المدلول الاول المقصدي في خبر هو الثبوت
والانشاء فاطلق ان مدلول الخبر هو الصدق والكسب نشأ عن حوار تحذف المدلول
عن الدال وليس للخبر دلالة عليه بخلاف ما اذا كان مدلول الخبر هو الحكم فقط
فان الصدق والكدب كليهما احتمال حقيقي ولا دلالة للخبر على شيء منها فقدر فانه
قدرل فيه اقدام الناظرين (قوله اي الحكم ادى الخ) اشارة الى ان نسبة
بالمائة اعناه وهذا الاختصار فان الفائدة في الجملة تجري كدده وكرهه شود (قوله
لما ذكر في الفتح الخ) بيان لوجه تسمية الثاني باللازم يعني ان الاولى لا تنفك
من الثانية والثانية مفك عنها فتكون الثانية لازمة للاولى دون العكس فليس
ذكر المقدمة الثانية مستلزماً كما وهم (قوله اي لازم لاعم الخ) لا شك
ان ما نحن فيه لازم اعم بحسب الواقع معلوم بمومه فاعده ان خبر كاهو حكم
اللازم للاعم بحسب الواقع فامعنى قوله كاهو حكم اللازم لمعهود المساواة قال
الشارح رحمه الله انه كناية عن اللازم للاعم بحسب الواقع ولا يعتمدان بمهولية
المساواة لازمة لهما اما اللازم بحسب الاعتماد فقط فمصدر واما اللازم بحسب
الواقع فلانه لا مساواة فيه فلا علم صر عن المروم باللازم وفائدة كناية تعميم
الحكم للاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد وان كان قد يحس فيه اعم بحسب
الواقع ويرد عليه ان ادخال اللازم للاعم بحسب الواقع في معهود المساواة مع كونه

معلوم المساواة خلاف المتبادر من اعقاب مجهول المساواة اذا المتبادر منه ان لا يتعلق
 العلم بمساواته لا بآثار ولا سببا وانه لا فائدة لتعميم المذكور فيما نحن فيه وقال السيد
 قدس سره في شرحه به كناية عن اللزم الاعم بحسب الواقع فانه اولي بمجهولية
 المساواة لعدمها حرمة فكأنه قال كما هو حكم اللزم الاعم وفيه ما مرواه لا فائدة
 في سلوك طريق الكسبية مع ايهاه خلاف المقصود والقول بان الكسبية
 ابلغ من الصريح الذي يقع في المقامات الخطائية وقيل انه كناية عن اللزم الاعم بحسب
 الاعتقاد فان مجهولية المساواة يتبادر منه ان لا يكون مساواته معلومة والمقصود
 منه التشبيه يعني ان حكم اللزم الاعم الواقعي كحكم اللزم الاعم الاعتقادي
 في ان اللزم يتحقق عند تحقق لزوم دون العكس وان كانا في احدهما بحسب
 الواقع وفي الآخر بحسب الاعتقاد وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه فان الثاني
 ليس اظهر من الاول وقيل انه حقيقة قبل المراد بقوله يمنع ولا يمنع الحكم
 بالامتناع وحكم (٢) بعدم الامتناع وفيه انه خلاف الظاهر مع ان الامتناع
 والامتناع مما نحن فيه بحسب الواقع وقيل ان قوله يمنع ولا يمنع على
 ظاهره وانقصود ان لا يعني انه حكم ما نحن فيه كحكم اللزم المجهول
 المساواة في الامتناع والامتناع وان كان في احدهما في الواقع وفي الآخر في الاعتقاد
 وفيه انه لا فائدة في هذا التشبيه ونحسب ان المراد باللزم المجهول المساواة معاه
 الحقيقي وانما احتاره على اللزم الاعم للاشارة الى ان المقصود وهو كون الثاني
 لازما للاول لا يحتاج الى ثبات عموم الثاني بل يكفي عدم العلم بمساواته للاول وجواز
 وجود الثاني بدون الاول ثم المراد باللائم الاعم بحسب الاعتقاد ما يجوز العقل وجوده
 بدون اللزوم فيناون ما يعتقد عمومه وما يكون حاليا عن اعتقاد عمومه ومساواته
 وبالجملة ما لا يكون معتقدا مساواته يجوز عند العقل وجوده بدون اللزوم فان بناء
 عدم التصور المذكور على اعتقاد المساواة قال الشارح رحمه الله في شرحه
 لفتح اذا لم نعم المساواة لم يمنع عند العقل وجود اللزم بدون اللزوم لان معنى
 الامتناع اعتقاد المساواة وكون اللزم لازما وجود العقل وجود اللزم لان معنى
 اللزم المجهول مساواة فرد آخر وهو اللزم المساوي في الواقع مع انه لا اعتقاد
 بالمساواة ولا بلاهية مشأ فله التدبر (قوله هي الحكم ولازمها) اي العلوم ان
 (قوله وهي اللزوم) اي ليس اللزوم بينهما باعتبار التحقق طوارة تحقق الحكم
 من غير وجود التكلم وحيث فصلنا عن الخبر بل باعتبار الافادة وانما اعتبر الشارح
 رحمه الله الافادة رعاية لسوق عبارة المصنف رحمه الله حيث قال لاشك ان قصد

٣ وعدم الحكم بالامتناع
 نصه صحيح

المخبر بخبره فائدة الحكم والمراد من الفائدة ما يترتب عليه اعيى يعلم لان الفائدة بالمعنى
 المصدرى مقصودة من الاخبار دون الخبر وكذا الحال في الاستفادة فالرؤم يسهما
 باعتبار العلم (قوله ورعهم العلامة الخ) اطلاق الزعم على ما ذكره العلامة رحمه الله
 ليس لعدم صحته في نفسه فان الرؤم بين العلومين باعتبار العلم وبين العلين باعتبار
 التحقق بل لكونه غير مرضى عند السكاكي رحمه الله لتصريحه بخلافه لكن يمكن
 ان يقال المراد باستفادة الحكم الحكم المستفاد عبره بالاستفادة تسبها على انه انما
 يطلق عليه الفائدة من حيث الاستفادة لا من حيث نفسه (قوله صرح به الخ)
 حيث قال فائدة الخبر لما كانت هي الحكم او لازمه ولازم الحكم وهو كون الخبر عالما
 حكم ايضا الخ فاضر الرؤم بين نفس الحكم وكون الخبر علم له لا بين استفادتهما
 واما اطلاق فائدة الخبر عليهما باعتبار المعنى المعوى والاطهر في ذلك ما ذكره
 في بحث تعريف المسد اليه حيث قال واذا كانا اي المسد والمسد اليه معلومين
 فادانستفيدا مع فانا نقول يستفيد اما الارم الحكم او الحكم فاطبق الحكم والارم
 على المستفادين دون الاستفادة (قوله اي يمنع الخ) فانه صريح في امتناع
 الامتناع بين العلين في الحصول (قوله اذا التقدير ان خبرهما الخ) اي المقروض
 ان حصول كل منهما انما هو من نفس الخبر من غير اعتبار امر اخر حيث قلنا من الخبر
 نفسه في كل واحد منهما وليس المراد تقدير حصول خبرهما من الخبر نفسه
 على ما وهم فاورده عليه ان التقدير المذكور مجموع ادلاذكره فيما تقدم (قوله فيه
 الخ) اي به انصهر رحمه الله تعالى في الابصاح وفي العهد انسه اشارة الى ان الحكم
 المذكور يداني وقصد المصنف رحمه الله تعالى ار له لفظا (قوله ولا يمنع) عطف
 على قوله يمنع داخل تحت التفسير (قوله فان قيل كثيرا الخ) اعتراض اورده
 بعض شراح الايضاح بطريق انزع على قوله مع ان سمع خبر من الخبر كاف الخ
 وعلى قوله حوار ان يكون الاول الخ لعدم ذكر الدين عليهما في الابصاح
 واجاب عنه الشارح رحمه الله تعالى بانبات المقدمة المجموعة بالدليل الذي لخصه
 سابقا فقوله وفيه نظر مع وسد كافر في الحاشية المقولة عنه ويؤيده
 الاكتفاء على تحقق السماع بدون العلم الثاني من غير تعرض للعلم الاول وقوله ولو سلم
 في الجواب الثاني بالمعنى المعوى لانه اثبات المقدمة المجموعة وليس اعتراضا على
 ما لخصه الشارح رحمه الله بطريق السماع او المعرصة بقوله والاول تمتنع بدون
 الثانية كما قيل اما الاول فلانه مقدمة مدلة وان رجم ي مع مقدمة يدلها
 اعني قوله لان حلة حصوله سماع اخبر من الخبر كان الجواب اعادة لفظة المجموعة

بمعناها وقوته وفيه نصر إعادة تدعى وأما الثاني فإلا يكون الجواب الأول حيث
مع القول ولا يخطر سر الخ فيكفي في ذلك أن يقال لأنسلم ذلك والذهول إنما هو
عن العلم بالعلم ويكون قوته وفيه نصر مع السد أدلا يمكن حله على إثبات المقدمة
المنوعة كما لا يخفى ويكون الجواب الثاني مع اللازمة المذكورة بقوله إذا سمعنا
جبرا وحصل لنامه ح وليس كذلك لا قوله وبهذا يتم مقصودنا صريح في إثبات
المقدمة المنوعة (قوله ضروري الخ) أي (٣) لا بد من لانه بدعي لأن قوله لوجود
علمه لا يشك البدهة (قوله وذهول الخ) بيان لمنشأ علم السائل زائد على الجواب
والذهول هما بمعنى المحلة وهو عدم التصور مع وجود ما يقتضيه لا بمعنى عدم
استتبات التصور فإنه لا حصول للعلم بالعلم (قوله وجه نظر الخ) لا ما لا يسلم
أن هذا ضروري و يمكن أن يكون كذلك لو كان السامع حلة مستلزمة وهو ممنوع
أدلا به من الثقات نفس واحصار الخبر والخبر قصدا (قوله ويمكن أن يقال
الخ) يعني أن اللزم عبارة عن العلوم والمعلوم عبارة عن العلم بالحكم على ما هو
مقتضى السوق حيث اكتفى ببيان اللزم والمعلوم بينهما في التحقق كما هو المتبادر
من المعلوم أي كل تحقق العلم بالحكم من الخبر تحقق كون الخبر عالما به وأن لم يتحقق
العلم به والقول بأن المعلوم نفس الحكم ليكون اللزم والمعلوم على وتيرة واحدة
والمعلوم باعتبار العلم من جانب المعلوم وباعتبار التحقق من جانب اللزم فاعتراض
بأن المعلوم هو العلم دلالة للمعلوم من طرف واحد من الوجود الخارجي أو الذهني
❦ قال قدس سره فسر فائدة الخبر ولزمها أولا بالحكم وكون الخبر عالما به
موافقا لما في المنساح وذكر الخ ❦ ذكر أولان اللزوم في الإفادة ثم رتب عليه
أن اللزوم بينهما ليس بالاعتبار الاستفادة وعطف عليها المر إشارة إلى اتحاد
الكل والتفويت بالتعبير كما ذكرناه ❦ قال قدس سره مقصود السائل من عدم
اللزوم بينهما ❦ قال قدس سره باعتبار اللزوم بين الخ ❦ يعني أن اللزوم بين
نفس الحكم والعلم يكون بالخبر فالما اعتبار تحقق اللزوم بين متعلقيهما أي العلم
بالحكم ونفس اللزم ❦ قال قدس سره أراد الخ ❦ يعني أن المراد من حصول
صورة الحكم الأدرك لا يطلق لا التصور المقابل للتصديق ❦ قال قدس سره
مسئلة فيضة ❦ لغة ولو مجازا فلا يبقى ما في المواقف من أن إطلاق العلم على غير
الاعتقاد الحارم أصح خلاف الشرع والملة والعرف ❦ قال قدس سره
إذا قلنا الخ ❦ هذا ظهر أدقيل أفاد المتكلم الحكم وأما إذا قيل أفاد بالخبر الحكم
فأظهر أن معناه أفاده حصول صورة الحكم وأما الاعتقاد به فيستغاد من أمور

أي لا بد منه (نسخه)

خارجة عن الجبر (قوله وقدير المحاطب الخ) اور المسكاكي رحمه الله هذا الكلام في اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والمصنف رحمه الله اشار بآمراده ههنا الى انه ليس منه لان الاخراج على خلافه ان يورد الكلام مخصوصية من كونه ابتدائيا او طائفا او استكرايا على خلاف مخصوصية التي يقتضيها ظاهر الحال وفيما نحن فيه القاء اصل الكلام الى العالم اسى لا يلقى به الالتقاء بتزيله منزلة من لا علم له من غير نظر الى كونه حائيا او سائلا ومكرا في الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر انظر الى كيفية الكلام وههنا لنظر الى اصل الكلام فقوله وقدير المحاطب الخ جملة معطوفة على قوله لاشك ان قصد المحضر الخ وانقصود منه ان الافادة التي بقصدتها من هو تصددا لا خبر قد يكون تحقيقا بان لا يكون المحاطب عالما بها وقد يكون تريبيا بان يكون عالما منزلة مرة من لا علم له بهما وما ذكرنا ظهر ان ما قاله السيد قدس سره من ان ادخل اعم من ان يكون حائيا او سائلا او مكرا والمراد ههنا ادخال كذا في المفتاح وشئت داخل في قوله وقد يجعل غير المكرا كالمكرو الثاني معلوم بانقايته لا ميسر له ههنا كلام وحروح عن مذاق المصنف رحمه الله والشارح رحمه الله بانهم يقتضيهما الدققة قال كان اللائق ان يورد هذا الكلام في خلاف مقتضى الظاهر كما في افتتاح الا انه اورد به اصنف رحمه الله ههنا حوالا لسؤال مقدر وهو ان يعلم ان المحضر قد لا يقصد بخره افادة الحكم او لارمه بان يلقى الكلام الى العالم بهما ولم يذكر ان المراد بالخير من هو تصددا لا علم ومن لا يقصد بخره افادة الحكم ولارمه ليس تصدده (قوله ومثله الخ) اي مثل هو كتاب هي عصي في انه حوب بالسائل المعارف لعدم تجريه على موجب العلم وهو ترك السؤال بالحكمة وهو استحصار احوال العصي ليظهر التفات بين المقلب والمقلب اليه وان لم يمكن فيه تنزيل المحاطب العالم منزلة الجاهل ولا تزيل المعلوم منزلة مجهول وهذا قال مثله (قوله وان شئت) اي ان شئت شاهدنا على مادكر من تريبين ههنا اي حذو كلام رب العزة وهو قوله تعالى (ونقد علموا) الخ واللام الاولى حواب لقسم المقدرو اللام الثانية للاشياء متعلقة بعلوم ومن شتره متدا حرمه مانه في الآخرة من خلاق والجملة في حيز مفعولي علموا واخلاق نصيب ومن رائد لنا كيد التي اي والله لقد علموا ان من استدلل كتاب الله بكنهه الله مانه في الآخرة شيء من النصيب واللام الثالثة ايضا حواب للقسم واخوة القسمة معطوفة على القسمية الاولى او الواو اعتراضية وما كره بميزة نصيب اسم الذي في نفس والمخصوص

بالدم محنوف أي والله لنس شئت شروا به حظوظ انفسهم أي دعوها او شروها في
 زعمهم ذلك الشر ، ولو شرعية ومفعول يعلمون محنوف او منزل منزله اللازم والجراء
 محنوف أي لو كانوا يعلمون مدمومية لشراء الله كورا ولو كانوا من اهل العلم لاشعروا
 عن ذلك الشراء فمفعول يعلمون بعيد مضمون الجملة التي هي مفعول علموا اعني من
 اشتراه ماله في الآخرة من حلاق لان الشراء المذكور لما كان موجبا
 للحرمان في الآخرة كان مدموما غاية المدمومية فاندفع عاقل ان مفعول يعلمون
 مادن عليه (لنس ما شروا به انفسهم) اعني مدمومية الشراء ومفعول علموا
 انه لانصيب لهم في الآخرة والعلم بانه لانصيب لهم في الآخرة لا ينافي نفي العلم
 بمدمومية الشراء بان يهدروا اياخته فلا تنزل (قوله ~~كسب~~ نجده الخ) تحدد
 احتيايا جواب الامر من حيث المعنى او حال من فاعله او مفعوله وصدره مفعوله
 الاول والثاني بصف وكيف حال من مفعوله الاول والمعنى اخذ بكلام رب العزة
 بجدا او احدا وله واصف لاهل الكتاب بالعلم مكينا بكيفية ما ومن قال ان جملة
 كيف نجده وقع حالا من فاعل الامر او مفعوله أي مقولا في حقت اوفي حقه
 يأتي نفي لان ~~كسب~~ مفعول ~~لما~~ قدم عليه لتخصه في الاصل معنى الاستفهام
 وان اسلم منه ههنا ~~لمجرد التعميم~~ (قوله يعني ان شئت الخ) يعني ان مفعول شئت
 تنزيل العالم منه لا العالم بالقادة ولا زعمها وان كان سوق الكلام فيه لان الاستعداد انما
 هو في تنزيل العلم منزلة الجاهل لا في خصوصية المتعلق بل في تنزيل وجود الشيء منزلة
 عدمه مع قطع اسطر من خصوصية العلم (قوله اهم من مائة الجبر الخ) المستفاد من
 الآية تنزيل العلم شيء مخصوص بمنزلة عدمه ومعلوم انه لا مدخل لخصوصية ذلك
 الشيء في التنزيل فالمستفاد منه تنزيل العلم مطلقا ومنه يستفاد عموم المتعلق (قوله خطائية)
 أي منسوبة الى الخطية وهي صاعقة بعيدة الاقناع لتركه من مقدمات مقولة (قوله
 بلوح عليه اثر الاهیة) ولا فلا هذا الخبر اعني ليس لهم غير لو فرض كونه ملحق اليهم
 فلا معنى لكونهم تابعين بمضمونه كيف وقد تحقق في قوله ولقد علموا تقيصه وهو ان لهم
 علمية وبعد التبا والتي لا معنى لتربطهم بمنزلة الجاهل بان ليس لهم علم بان من اشتراه
 ماله في الآخرة من خلاق بل انه كان ولا بد فينبغي ان ينزلوا بمنزلة الجاهل بان لهم
 علما بذلك وبجملة هذه الكلام من الاهیة بحيث لا يسع انقال لبيان اهماله كذا
 فعل به رجه لله اقرب جواب من مع الذي اشار اليه بقوله لو فرض يعني لانسلم
 كون هذا الخبر ملحق اليهم لان الخطب الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ان الخطاب

صرحنا الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتعريناهم ولد كد بالقسم فاندفع
 الاعتراض على التوسيع الثاني ايضا ومن له في ان يستعد من قوله تعالى ولقد علموا
 ثبوت العلم لهم حقيقة والمستفاد من الخبر يلقى اليهم بنى العلم صم تزيلا ولا مفاة
 بينهما وعن الثالث ان العالم اذا عمل بخلاف عمله كان عدده غير له الجاهل في عدم ترتب
 ثمرة علمه ومقتضى هذا العلم ان يتبع عن ذلك العمل صم يحس فيه كانوا عالمين من ليس لهم
 علم وانهم بمنزلة الجاهل في ذلك الشراء ومقتضى هذا ان يتبعوا عنه فادام يتبعوا
 كانوا بمنزلة الجاهل في عدم جرمهم على مقتضى هذا علم فلقى الخبر اليهم فانه ليس لهم
 علم مع علمهم به فقدر فانه لعابه العموص والاشكال يلوح عليه ان الهمال (قوله لا يوافق
 ما في افتتاح) لانه صريح في ان العلم المتبني والحق هو علم اهل الكتاب بمصنوعون لم
 اشتراء ماله في الاخرة من حلاق وكلام القائل الاول صريح في ان العلوم الذي تزل
 العالم به منزلة الجاهل هو مصنوعون هذا الحكم وهو انه ليس لهم علم به فلا يتبعون
 ويلزمه ان يكون العالم بذلك هو المحاط به في الكلام وكلام القائل الثاني صريح في ان
 العلوم هو مصنوعون قوله ولقد علموا المراد اشتراء الآية ويلزمه ان يكون المحاط به هو
 العالم بذلك كذا نقل عنه وقد عرفت ان دفاعه بما سبق لان المحاط به يعلم المتبني الذي
 لطريق التعريض هو اهل الكتاب وكانوا عامين في العلم المتبني تحقفا وبنى العلم عنهم
 تزيلا بعد ان يلقى اليهم اخر ان تعريضا ومعلوم ان ليس المقصود منهم الادراك فانه يكون
 من قبيل تزييل العالم بهم بمنزلة الجاهل قال قدس سره ما رميت حقيقة ان يكون
 الاثر المترتب خارجا عن طوق الشر ادركت صورة مباشرة اسباب الرمي فلهما جهتان
 بنى الرمي واثباته والحق والمتبني امر واحد فلا يرد به حيث لا يكون الحق والمتبني
 واحدا والكلام فيه قال قدس سره وعدم صحته مح لا ان راد بالكسب مجرد
 مباشرة الاسباب لانه هو المعارف الحقى انفس لتصل فكون المعنى ما رميت تأثيرا ادلا
 تأثير في المحرقة لقدرة العدد ادركت باستعماله مصحح على رأى من يكر الكسب
 (قوله وادا كان قصدا) معنى كذا فينبغي حراثة وشرط محدود دل عليه ان الكلام
 السابق وقد صرح به في الاصح ووجه ترتب به اذا كان المقصود
 افادة المحاط به كان للابق رعاية حبه في الاقادة فينبغي ان يقتصر
 في التركيب على قدر احتياجه ولا يراد عليه حذرا من الغفوي ان الكلام
 ولا ينقص عنه حذرا عن اقوية الكلام فان نقص لعدم افادته المقصود لغو
 (قوله الى تفصيله) اي تفصيل الاقتصار على قدر حاجته في طلب (قوله خالى الذهن

عن الحكم النح (مراد بالحكم الوقوع واللاوقوع كما في السابق اعني قوله اعادة الحكم
واللاحق اعني قوله والتزداد فيه فاب. تزداد انما هو في الوقوع واللاوقوع دون الايقاع
والاثرع وكذا لا نكار ومعنى خلو لذهن عنه ان لا يكون حاصله فيه وحصوله فيه
انما هو الاذعان به فيكون احس حاليا عن الاذعان به والخلو من الاذعان لا يستلزم الخلو
من التزداد من الادعاء والتزداد متساوي لا يستلزم الخلو من احدهما الخلو عن الآخر
فظهر فساد ما سبق لي بعض لا وهم وان شاء عدم التناهي الخلو عن الحكم وان ما قبل
ان مبنى كلام الشرح رحمه الله على الاستخدام بارادة الايقاع عن لفظ الحكم والوقوع
عن ضميره او على ارادة اخصه من امر الحكم وتخصيصه بالتصدق ليس بشي كذب
وانه صرف ثلث من الظاهر ولا يدفع به عدم الحاجة الى ذكر التزداد عاينه عدم لزوم
الاستدراك (قوله عاد بوقوع النسبة مح) عبر بترك التقيدي مع ان المراد ان
النسبة واقعة او ليست بواقعة بتخصيص على ان الخلو عن الحكم عبارة عن عدم
تعلق العلم بالوقوع واللاوقوع سواء تعمق العلم بالنسبة او لا بخلاف الخلو عن التزداد
فانه لا بد من تصور النسبة ولذا قل في ان النسبة هل هي واقعة ام لا بد كر الاستفهام
عن حكم بعد النسبة (قوله ام لا) مقطوعة كان المتزدد ينتقل من الاستفهام عن حكم الى
الاستفهام عن حكم آخر في الرمي مثل ما في الامم وقولك ارد عدك ام لا مقطوعة كان
عد السائل ان يريد اعداه فافهم ما ذكره مثل ذلك الغش في انه ليس عدده فقال ام لا
واعادها مقطوعة لا به لو سكت على قوله ارد عدك لعل المتألم انه يريد اعداه عدك
ام ليس عدك فلا بد ان يكون لقولك ام لا قاعدة متحددة وهي تعبر عن كونه عدده
الى ظن انه ليس عدده وهذا معنى الاصطع والاصرار انتهى واذا كانت مقطوعة جاز
استعمالها مع هل فانه تستعمل مع جميع كذا الاستفهام فافهم فانه دقيق قدرل فيه الاقدام
(قوله ولا يحكم بشي النح) قد تحقق اخص عن الحكم مع وجود التزداد (قوله وهي
ان النح) لم يذكر القسم هه مع ذكره في صورة النكار لان الاستثناء عن هذه
المؤكديات يستلزم الاستثناء عنه لا به لا بد معه من اراد نص هذه المؤكديات (قوله
واممية الخلة النح) اي كونه اسمية لا صيرورتها اسمية كما وهم فانه لا يشترط
في التأكيذ كونها معدولة (قوله وحروف الصلة) اي حروف الريادة فان الفرض
منها التأكيذ وليست موصوعة لتأكيذ والالكات مترادفة لان هي رائدة
في الكلام لا يتغير به المعنى بخلاف ان كانها موصوعة لتأكيذ يتغير به المعنى قال

قدس سره المراد بالحال آخ * لا حاجة الى هذه التصيرات لكونها مذكورة
في قوله وانما انحصر * قال قدس سره فهو المتروك قبل يحور ان يكون النسبة
حاضرة في ذهن المحاسب من غير ان يعتد الى وقوعها ولا وقوعها وطلب ايقاعها
وانتفاعها والجواب ان النسبة الحكمية هي نسبة الامة الجبرية هي النسبة المشهورة
بالوقوع واللاوقوع فلا يمكن تصورهما بدون ملاحظة الوقوع واللاوقوع نعم
النسبة بمعنى الربط بين الشئين يمكن ملاحظتها بدون الحكم والتزدد * قال قدس
سره فيمكن اعتبار الحلو الملح * خلاصته ان في صورة الحلو عادة لا لازم لازم بين
لاعادة الحكم فيمكن اعتبار التحريم عن التاكيد لاعادة الحكم واعادة لازمه
بمخلاف صورتي التردد والانكار فان التاكيد لا يصح حكم لا يستلزم تأكيده العلم
به الا بواسطة مقدمة هي ان اعتدائه بالحكم يمنع مطابقة الحكم فاذا كان
مطابقته مؤكدا قوما صده كان اعتدائه ايضا كذلك وبما حرره اندفع ما قبل انه
لاتفاوت بين الحلو وبين التردد والانكار في ان شئ ما لم يعتد على وجه الاتصال
في اللزم حتى لو اعتدلت صار للزم فائدة ويمكن اعتبار كل منها في اللزم
على وجه التعبدية * قال قدس سره فعده انه * آخر الخ برهان بعد الفاء الحر
من غير تأكيده لا يتصورهما التردد والانكار فلا حاجة الى التاكيد بمخلاف صورتي
التردد والانكار فانه بعد الفاء الحر الغير المؤكد يتصور بقاء التردد والانكار فلا بد
من التاكيد فاندفع انه لا يتصور حلو ذه لـ ا مع من غير المتكلم بهذا المعنى بعد
الالفاء لكنه يتصور قبل الالفاء كافي صورتي التردد والانكار فانهما يتصوران
قبل الالفاء لا يتصوران بعده * قال قدس سره ثم اظهر ح * يعني ثم اعلم ان ما ذكرناه
من اعتبار الاحوال الثلث باعتماد اى اللزم خلاف ما هو الحال به بطريق الكناية
حيث جعل اعتبارها في اصل الحكم كناية عن اعتبارها في اللزم والظاهر اى ظاهر
الحال انك اذا اعتبرت هذه الاحوال في اللزم صار عادة بلزم مقصودا اصليا واعادة
اصل الحكم مقصودا تعبائيا يسعى على مقتضى ظاهر احاد * يعني عند ما يعيده صريحا
فيكون حاشيا فائدة الحلو وبما حرره اندفع ما قبل ان قوله ثم الظاهر حيث يفي به امكان
اعتبار الحلو بالقياس الى اللزم ما لم ير من قوله يمكن اعتبار الحلو الملح وقال
قدس سره وانت خبير الخ * اعادة لمسبق من قوله هي انه اذا اريد حل المتكلم
الخ لان فيه تفصيلا ليس فيما سبق فلذلك اعاده (قوله حسن تقويته) فيه
اشعار بان هذا في اقتضاء المؤكد دون المرتبة الاولى من لانكار حتى لو تردد لم يعد

ذلك (قوله قال الشيخ في دلائل الإيجاز) أكثر مواقع الخ (قال في شرح المفاتيح ذكر الشيخ عبد القاهر بن يحيى كيداً ، كان للمائل ظن في الطرف الآخر للقطع بحسن صالح في جواب كيف زيد و دشم في جواب انهم زيد او قاعد من غير تأكيد انتهى)
 افادان ذكر ان في هذه الشيخ بطريق التمسك بدليل انه ذكر في الدليل صحة جواب سماح بدون التأكيد ولو كان الحكم مدكور بخصوصاً بان عمده لاورده مؤكداً بما سوى ان وما قبل انه يجوز ان يكون كلامه مخصوصاً بان لكونه على التأكيد مفيداً لما فيه وان الاكتفاء بذكر صالح بدون التأكيد يظهر صحة الجواب بغير ان بطريق الاولى فيه ان كونه على الكيد ومفيداً لما فيه مجموع كيف وانه قد يستعمل لمجرد الاعتناء بشان الحكم من غير قصد التأكيد بخلاف سائر الموكدات وتستعمل في جواب المتروكة فلا يكون مفيداً لما فيه (قوله هو الجواب) تعريف لفظ الجواب ليس لفصل بل من قبل والدلك العدائ كونه اكثر لمواقع معصوم مشهور فمميز انفصل لتأكيد الحكم وكذا اذا كان مستنداً واما قال اكثر مواقع ان لاه فديعى لمجرد الاعتناء بشان الحكم ووفور الرغبة فيه (قوله طرأ) في تاج الميهدي الطل كان يردن ، فالعن ههنا بالمعنى الاعوى كما في قوله تعالى (وما تدرى كمالها) ان نظر الاطباء) وليس بالمعنى المصطلح اعنى الاعتماد الغير لازم حتى يرد انه اذا كان له ظن كان داخلاً في المنكر ولو ادنى الانكار (قوله فاما ان يجعل تعريف الجواب اصلاً الخ) اي اما جعل مجرد الجواب من غير اعتبار الشرط المذكور اصلاً مقتضياً لا يراد ان لا يصح (قوله لا يستقيم) اي لا يكون و ر ر هي الاصل ومقتضى الظاهر (قوله لا يقتضي) كيف وقد وقع في كلام الشيخ نحوه في كيف انت قليل عليل * قال قدس سره فيه بحث الخ لا يخفى ان السؤال والجواب في جميع صور الاستفهام انما هو بالجملة الخبرية الدالة على الحكم على الوقوع واللا وقوع فالمطلوب والمفاد هو التصديق لانهم اصطلموا على ان جهة الحكم اذا كان باعتبار نفسه بعد العلم بالنسبة والطرفين مخصوصاً بهما فهو مصدق التصديق واذا كان جهته باعتبار احد الطرفين اوقف من قبوده فهو لمصدق التصور كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث الاستفهام بعد ملاحظه الاصطلاح لا ورود لهذا البحث ولو لم يلاحظ يلزم ان لا يصح الجواب اصح بعد لاه لاقادة التصديق ثبوت الصلاح والمطلوب التصور * قال قدس سره * هو المطلوب الخ * يعني ان القوم نسب محوا في قولهم كيف و اين و امثلهما لطلب تصور مع ان المطلوب بها التصديق بساء على ان

التصديق الحاصل بعد الجواب لا ينافي عن التصديق الحاصل قبله في جميع تلك
 الصور الا باعتبار التصور قد عرفت انه لا حاجة الى القول بالسبح * قال قدس
 سره ثم ان اشترط المح * يعني ان اشترط الشيخ يقتضي عدم الفرق بين طلب
 اصل التصديق وبين طلبه بخصوصه في انه لا يحسن * تكيد يكون ظن الخلاف
 ويحسن معه والاولى ان يفرق بينهما فانه يؤكد في الاول لانه مزدرد في التصديق
 سواء كان له ظن الخلاف او لا ولا يؤكد في الثاني لحصول التصديق * فان قدس
 سره فلهذا يؤكد * ينتقص بقوله تعالى (يحسب الانسان ان لم نجمع
 عظامه بلى قادرين على ان يسوى بابه) وهو له تعالى (ستبراكم قالوا بلى) * قال
 قدس سره فلا حاجة المح * ومن حار ابراهه نظرا الى كونه لطلب التصديق
 بخصوصه فلا ينتقض بقوله تعالى (انها فرقة صغراء) في جواب مالونها * قال
 قدس سره انه لا يلزم المح * حوار ان يكون مشروطا ان يكون السؤال عن اصل
 التصديق وفيه انه يلزم ان يكون انه صالح في جواب كعبه بخلاف الاصل *
 قال قدس سره اعتبار ظن السائل المح * وفي لا شرط انه كور غير ددهوى الدليل
 عليه وهو لا يسمع وما قيل ان الدليل عليه الاسماء ليس بشي لان الاستغناء دليل
 على ان اكثر موافقه الجواب لا على الاشتراط * فان قدس سره وهذا القدر ان يكون
 السؤال عن اصل التصديق كاف في استحسان التأكيد ولا يلزم ان يستحسن في جميع
 صور لسؤال حتى يلزم عدم صحة سباح في جواب كيف ربه * قال قدس سره والى الذي
 المح * يعني ان الصورة التي ذكرها الشيخ لا يراد ان يكون له ثل طر على خلافه
 فلا يعد ادخاله في امكر وفيه انه لا اعقاد في تلك الصورة فكيف يدرج في امكر *
 قال قدس سره والسباح * لان السؤال عن السبب الخاص سؤال عن اصل التصديق
 كقوله تعالى (ان النفس لامارة بالسوء) فانه جواب عن هذا النفس اشارة
 بالسوء بخلاف السؤال عن السبب بطلق فانه سبب من التصديق
 بخصوصه كقوله سهر دائم وحرر طويل فانه جواب عن ما سبب
 تلك (قوله اذ كدوا) طرف الامول الدلول عليه بحكاية فانه نقل قول العبر
 وفيه تعريض لصاحب الكشف حيث قال فان قلت قد قيل اولاً . ليكم مرسلون
 واناليكم مرسلون آخر اقلت لان الاول اثناء احبار ولتاني جواب عن اسكار
 انتهى يعني ان الاول انصافا وقع بعد ان كان به كعبه يكون اثناء احبار لان اسكديب
 في المرة الاولى ضعيف وفي المرة الثانية قوى عند ختلف الكلامان في التأكيد

وفي شرح المفتاح اشترى بقوله ابتداء اخبار النظر الى ان مجموع الثلاثة يسبق
 منهم اخبر فلا تكذب لهم في مرة الاولى فيحمل التأكيدها على الاعتناء والاهتمام
 منهم بل خبر انتهى وفيه من الرسالته كائنا ما كانوا عاقلين بانكارهم والكلام المخرج مع المكر
 لا يقال له انه ابتداء اخبر وقيل انه بمرارة ابتداء اخبر بالنسبة الى المرة الثانية
 لاحقية وقيل معناه اخبر غير مسوق باخبار اخر ولا يخفى ضعفهما وعديان
 ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى على قوله تعالى (فقالوا انا اليكم مرسلون)
 معطوف على قوله تعالى فكذبوهما وانه لا يتحقق فهذا القول صادر عن الثلاثة بعد
 تكذيب الانبياء والتعريض به كانه هو طريقه المتكلم مع الغير من كون المتكلم واحدا
 والغير متفقا معه فلا يرد ان يسمون كل واحد منهم باسمه حاله فكيف يقال ان قوله تعالى انا
 اليكم مرسلون صادر عن الثلاثة فيكون كلاما مع المكرين بخلاف مؤكدا بان واسميه الخلة
 وقوله تعالى (راسيكم انا اليكم مرسلون) بعد تكذيب الثلاثة الذين بقوله تعالى
 (قالوا انا انتم الا انتم) الآية مجابهة مؤكدا بالتأكيدهات وقول صاحب الكشف
 معنى على انه معطوف على قوله ان جاءه المرسلون وانه تفصيل للقصة المذكورة فاجابا
 بقوله تعالى (ادعاهما اليهم مرسلون) الى قوله تعالى (صرنا ثالث) فالله لا تفصيل
 بقوله تعالى انا اليكم مرسلون بل لقوله تعالى (ادعاهما اليهم انهم) ويكون ابتداء
 اخبار صدر من الانبياء فانهم نصيبه الخلق فمقرر الشان اخبر بانهم بقا جماعة عليه
 والمتكلم واحد منهما وقوله تعالى (قالوا انا انتم الا انتم) وما نزل الرحمن من شيء
 ان انتم الا انتم كذبون) بان بقوله تعالى فكذبوهما وقوله تعالى (قالوا انا اليكم
 مرسلون وما علينا الا لئلا) بان بقوله تعالى (صرنا ثالث) فان البلاغ انهم
 هو انهم المرسلون بالمرحلات وهو التعريض والعلية ولا يخفى حسن هذا التفسير لو اختلفت
 بالقصة المذكورة في التفسير وملازمة لسوق الآية فانها ذكرت او لا اجابا بقوله
 (واصرب لهم مثلا اصحاب قرية) ثم فصلت بعض التفصيل بقوله تعالى (ادعاهما
 المرسلون) الى قوله تعالى صرنا ثالث ثم فصلت تفصيلا تاما بقوله تعالى (فقالوا انا اليكم
 مرسلون) الى قوله حامدون وعدم احتجاده في جعل الفاء في قوله فكذبوهما صريحا
 بخلاف تفسير السكاكي رحمه الله تعالى به جاز الى تقدير فدعوا الى التوحيد والله اهل
 بالمرار كتابه قال قدس سره مدعوههم اعني عليه السلام الخ وفيه بحث لان المذكور
 دعوتهم الى التوحيد والاسلام يدل عليه قوله تعالى (وما لي لا احب الديني فطري)
 الآية اي اليكم لا يدعوون بعد قوله (اتبعوا المرسلين) قال قدس سره و لظاهر الخ

لا يفتي كونه خلاف الظاهر اللهم الا ان يدعى ظهوره بالنسبة الى ما قاله الشارح
رحمه الله تعالى على ان فيه بعدا من حيث المعنى وفي هذا بعد من حيث اللفظ واقول
لا حاجة الى شيء من التأويل لان رسل عيسى عليه السلام كانوا رسلا من الله
تعالى رداله مقررين لشريعته كهارون لموسى عليه السلام دليل ظهور المعجزة
على ايديهم المختص بالنبي على ما تقرر في الكلام وانه لا معنى لتكذيبهم في كونه
رسلا من البشر ووجه ذلك * قال قدس سره ان حكمكم كحكم فيكم تعليقا
لخدمته على السلطان بقوله هو اعلى يداكم فان سلطانا دخل فيه وفي اضافة
الحكم تعليقه عليهم والاطهر في انتمثل قوله تعالى (اولئِكَ فِي مَكْرٍ) حيث عاب
شعيب عليه السلام على قومه في الخطاب وغلط لقوم عيبه في سنة عود (قوله
ابداً) لكونه غير مسوق بطلب او انكار (قوله فان قيل ح) معارضة للدليل المذكور
على ان مقتضى الساهر اخص مطلقا وتوجيه ردليكم وزاد على ذلك لكن
عندنا ما يبيح فان الكلام المذكور على وفق مقتضى الساهر وعلى وفق امر
ظاهر وهو الانكار وليس على وفق الحال اصلا لان الحال كما مر عبارة عن
الناسي الى اعتبار خصوصية في الكلام رائد على ما مبداصل المعنى ولا داعي
للكلام ههنا سوى الخلو الادعائي وهو يقتضي ترك التاكيد لا التاكيد فيهما
عموم وخصوص من وجه لاحتمالهما فيما اذا كان الداعي هو الظاهر وتحقق
مقتضى الظاهر بدونه فيما اذا كان الكلام على وفق الساهر الذي لا يكون
داعيا كالمسورة المذكورة وتحقق مقتضى الحال بدونه فيما اذا كان على وفق
مقتضى الحال الغير لظاهر ومسي المعارضة ان مقتضى الساهر يسيرة عن مقتضى
ظاهر الحال حتى يكون اخص مطلقا بل من مقتضى الامر الساهر سواء كان حالا او لا وبما
حررنا اندفع ما قيل انه اذا كان مقتضى الظاهر عارضا من مقتضى ظاهر الحال كان
اخصيته ضروريا فلا ورود لهذا الاعتراض وان قول السطرص انه على وفق مقتضى
الظاهر اي ظاهر الحال اعتراف بانه على وفق مقتضى الحال فكيف يقول انه ليس على
وفق مقتضى الحال مطلقا (قوله غير مبلغ) لعدم كونه على وفق مقتضى الحال (قوله
اد لا يعرف الخ) اي لا يعرف اعتبار التاكيد وعدمه الا في كيد في كلامه وتركه
وان كان يعرف الانكار وعدمه بعلامات داله عنه وظهر المحاطب (قوله بمصطلح الخ)
لا يفتي ان يجعل ليس متأخرا عن الاخبار كما ان يجعل الاخبار مجازا عن ارادته
او يجعل لفاء للتفصيل قوله اذا قدم ليدعي) فان في شرح مفتاح هذا لاشتراط

بالنظر الى ما هو الشارح في الاستعانة ولا يتبع ان يقع ذلك بسبب عبر التلويح انتهى
 كالاتهام بشأن الخبر لكونه مستبعدا او التنبية على عقله السامع (قوله اي لغيره) فاللام
 زائدة كافي ردوف لكم على ما ذكره ارضي في معرفة المنعدي واللازم من ان استعمال
 الفعل اذا كان بحرف جر وبدونه كثيرا فهو متعد ولازم واذا كان بحرف الجر كثيرا
 هو لازم ومورد بدونه فهو على نزع الخافض واذا كان استعماله بدون حرف
 الجر كثيرا فهو متعد ومورد به حرف الجر فبزيادة واعلم يحصل صيرته للملوح
 مع عدم احتياجه الى توحيد اللام لان الفاء يفيد مبيد ما للام فيلزم الاستدراك
 (قوله لا تسمى) كنى عنه بالهي عن المحاطة بمعنى الحاصرة فلما علمه (قوله فهذا
 كلام بلوح بالخر) اي بخصوصه مع قوله تعالى واصمع العلق لان صفة الخلاص
 من الفرق واب بدونه فهو الى حسن الخبر اي لو أنهم محكوموا عليهم بالعذاب كافي
 المختصر ان هذا كلام بلوح بالخر تلويحا ويشعر بانه قد حقي عليهم العذاب
 (قوله صار المقام مقدم) يتردد مخاطب) بالنظر الى الملوح وان لم يتردد الخطاب
 ولم يطله (قوله اشارة) اي خفية فان التلويح في اللغة الاشارة من بعيد وانما كان
 المراد ذلك لان في بعض الامثلة ليس لللوح الى خصوص اخر فان في قوله تعالى
 صل عليهم تلويحا الى حسن اخر وهو ان في صلوه عليه السلام هذه اتمام وفي قوله
 تعالى انواركم اي احفظوا انفسكم فيضركم في الاخره تلويح الى ان في الاخره
 صفوة على الامم من جعلها اربعة الساعات اي الاحوال التي في تلك الساعة
 تسمى عظيم (قوله حتى) النفس البقلى اي التهيئة لدرج ما يرد عليها تكاد
 تزد في اخر بخصوصه ساء على انها تعلم ان الجسد لا يوجد الا في فرد ما فتكون
 نافذة اليه بخصوصه كأنها مزودة به كسر السائر وتردده وعاد كذا اندفع
 ما قبل ان سبق الملوح الى حسن اخر واستشراعه به يقتضي تأكيده لا تأكيده الخبر
 المخصوص هذالك ما ذكره الشارح رحمه الله بخلاف عبارة المفتاح حيث قال
 تثيل بين اقدم للتلويح وعدم التصريح اي النفس البقلى تثيل اي تشكك
 الميل بين اقدم على احكام الملوح لاحل التلويح وبين اجماع عدم التصريح به
 فانه يدل على ان يتردد في حكم الملوح بالنظر الى الاعتبارات الالهية الا ان يعتبر
 التلويح الى الحسن تلويحا الى اخر المخصوص فتدبر (قوله محل) بالفتح عم السبي
 صلى الله عليه وسلم واسمه ميرة ومحل التحريك هو شعر عبد لبي مازن كذا
 في القاموس (قوله واصف على العرص) في التماسح بالعرض جوب برهنا نهادن
 وشمشير برهنا يران نهادن وفي شرح المفتاح للكاشي العارض هو الذي يصع السيف

وغيره على فخذ عرضا فالمراد بالعرض عرض الموضوع لا لموضوع عليه على
 ما هم ومعنى كون الروح موضوعا على عرضيه ان يكون عرضيه اي اعدو دون طوله
 او ان ميل عرضيه وثقله واقع على الشيء بخلاف ماددا كان هرفوقا فان ثقل طوله
 واقع عليه (قوله ان شيء على شيء رماح) وبعده من احدث لدهرك ركة ام هل
 رقت شقيق بسلاح قوله رقت من الرقية واما من سلاح صلاحا وقد حذف المضاف
 اليه كذا في شرح العلامة رحمه الله من هذا يظهر ان الفاعل داخل في بني عمه بخاطبه بهذا
 الكلام فظهر كونه اثنا من الغيبة الى ان خطاب بلارية بل في جاء شقيق ايضا الغت
 على رأى السكاكي رحمه الله وان ما قبله حكايه كلام صدر من شخص عندهم شقيق
 لمحاربه بني عمه وليس في ذلك الكلام الثبات لعدم سبق التعبير عنه وعدم كونه على
 خلاف مقتضى الظاهر ليس بشيء (قوله بمقدام) لان اجدي بحرب لا يكون حال
 الذهن عن تصور السلاح للعدو والمتردد فيه لا يترك لانه يؤول للحرب ولا الثبات الى
 السلاح (قوله لان تبادهم الح) لان المتروك لا يكون متقدما والحال عدم تصويره
 الموت والاهوال التي يره لا عراض له عنه (قوله ما عرفت في التمثيل) اي المتأخر
 من اراده بعد القاعدة انه مثال له (قوله فان قيل ام) ما هو ان كان كونه تمثيلا
 فيكون معارضة ويحوز ان يكون منافع السدين (قوله لكثرة المراتب) فالرب
 فيه منفعي في مس الامر من التمكن معلوم المتكلم ولا يصح اني الرئيسه في نفس
 الامر ولو ما اعتبر على المتكلم فصلا عن ان يؤكده فان التاكيد لدفع انكار انه طلب
 الحكم الذي هو صحيح في مس الامر في علم المتكلم (قوله مما اكده فيه الحكم بالسكبر)
 فالحكم في كل واحد من الحجتين مؤكدا لا حري لانحاده في ذلك كان اسلاف
 المؤكدي الاصطلاح على الثانية (قوله ويكون على مفسى صاهر) لورود الكلام
 المؤكد للمكر ولا يسم انه من قبل جعل امكر كغير لمكر هذا رفر السؤال معاوان
 جعل معارضة مقول والاصل ان يكون الكلام على مقتضى صاهر ومعنى التقديرين
 اندفع انه محذور ان يكون من قبل ينزل المذكر منزله المتروك وانه كيد لا رافة ترده
 فلا يكون على مقتضى الظاهر (قوله بل مقصود المصعصر جهته) عطف على قوله
 التمثيل به لا يكاد يصح واضراب عن السؤال الى توجهه انما به نظيره هذه البقرة
 وليس مثاله فاللام في قوله لتزيل الاحل لئلا يحل له من وجود شيء نزلة
 عدمه في كل مسدا بناء على ما يراه (قوله انه سبى بريب آخ) يعني ان
 ظاهر الكلام غير صحيح والتأويل يصح كونه نظيرا وكونه من لا فاصراب

السائل عن عدم صحة تمثيل الى صحة الظن غير موجه وبهذا علم ان اعادة ما ذكر
في السؤال ليس استطراد كقولهم على ان الاستطراد ايراد كلام ينفع كلاما آخر
ولا يتعلق بالتأويل الثاني بالاول (قوله وحديث لا يكون مثالا الخ) قيل اذا ضم
اليه اعتبار آخر من نقل هذا الحكم اعني جعل وجود الرب بمنزلة عدمه
بما يكره المرتابون لانكارهم وجود المزيل فيجب التأكيد وتركه لتزويل المسكر
منزلة غيره فيكون مثلا اقول هذا التزويل غير معلوم للمرتابين قبل القضاء هذا
الكلام فكيف ينصور منكارهم اليه والقول بان انكار هذا الحكم باخبار انكار مناه
اعني وجوده بل ووجوب التأكيده باعتباره وجوب التأكيده في مناه مما لا يقول به
عائض وما قيل في الجواب من ان امره لا يكون مثالا بمجرد هذا التزويل وهذا لا ينافي كونه
مثالا نعم عندهم آخر معه ليس بشئ لان المقصود صحة كونه مثالا باي
طريق كان وكذا الجواب بانه بعد التزويل المذكور صار الرب معدوما فلا يصح
ضم اعتباره ان يكون منزلة عدم وجود الرب بل صيرورته معدوما تتركب من لا ينافي
وجوده حقيقة قال فليس من مفسدات الخ الاظهر ان يقال معنى ما في ما لا ينافي
المرسل احد الا يرتاب فيه انما الذي اى انما اراد بالذي كونه محلا للرب وهو التصير بالفعل
عن ارادته شاع (قوله بل بمعنى الخ) يعني ان مناه ذلك لانه كناية عن كونهم فاعترض
بانه كناية عن من الخ صريح فيكون فيه تأكيده على ان ايراد انكم بطريق الكناية
لم يعدوه من فرق تأكيدهم لرد الانكار لان الحكم بها يكون اوقع في القلب لكونه
كدهوى النسيء اليه لا وكذا (قوله وهذا حكم صحيح) وخوطب به كل الناس بل
الخاص ايضا لصدقوا بقرآن ويعلموا كونه من عند الله وان كان المتخاطب بمعنى من تلقى
الكلام هو النبي صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الكلام في ذلك وفي قوله تعالى (يا اهل
اليث وما ازل من قنك) مع ما قيل ان مخاطب بهذا الكلام هو النبي صلى الله عليه
وسلم واصحابه رصوب في عليهم وهم غير مسكرين له فلا يجب تأكيده فان مشاء
عدم فرق بين من هو صاحب اعني من يتلقى الكلام ومن توجه اليه الكلام ويقصد
منه كونه ولو كان الله عز وجل هو النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رصوب ان الله تعالى عليهم
لم يكن هذا الكلام لا فائدة لحكم ولا لارادة (قوله وهو انه كلام الخ) يعني ان
انكاره دليل وكون من اتى به صادقا مصدقا بالمحركات دليل آخر لان المجموع
دليل واحد فان كل واحد منهم دليل مستقل على كونه من عند الله واما جمع الدلائل
فاعتبار كبرية المنكرين ولكل واحد منهم دليلان قال قدس سره ما اتى بهذا

آخر * وهو ان احدا لا يرتاب فيه كما صرح به في حاشية الكتاب في عن نبي على هذا
التوجيه ان احدا لا يرتاب فيه (قوله ان المذكور) اي المذكور انه بمنزلة التأكيد
المعنى وهو انما يكون لدفع الصور فلا يكون من قبيل التكرير لبعض حتى يكون معيدا
لأن كيد الحكم وفيه بحث لان المذكور ان الجملة المؤكدة لئلا يكون مقررة للجملة
الاولى والالم تكن مؤكدة فان اختلف معاهما كانت بمنزلة تأكيد كيد المعنوي وان اختلف
المعنى كانت بمنزلة التأكيد اللفظي فنقرر بالحكم واحب في كليهما لانه فيما هو بمنزلة التأكيد
المعنوي باعتبار حاصل معيبيهما وفيما هو بمنزلة التأكيد اللفظي باعتبار صريح المعنى اللهم الا
ان يقال مراد المحبب انه لا يكون من قبل التكرار المعيد كيد الحكم صريح باللازم في رد
الانكار وما قيل ان الجواب الحاسم لمادة السؤال ان يقال ان التثنية على قول من يجعل لا ريب
فيه خبر ذلك الكتاب كاد كره صاحب انكشاف وما هو في الفصل واصل في على
مختاره من لا ريب فيه جملة مستقلة وليس بشئ لانه على تقرير كونه خبرا يكون جملة
ذلك الكتاب لا ريب فيه مشتملة على تأكيد كيد الحكم لتكرار لاد كيد في ريد ضربه
سواء كان داخلا في التقوى الاصطلاحي كما هو عند الشيخ هذا القاهر او لا كما هو
مذهب المصنف رحمه الله قال قدس سره كما صرح به فيما ذكره قول صرح
ايضا فيما بعد ان التأكيد في محو حامي الرجال كلاما تدفع توهم ان يكون التأكيد واحدا
مهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا والتحقيق ان التأكيد المعنوي يدفع السهو المحصور من
وهو ان يكون ذكر المتبوع سهوا عما يخالفه في الافراد والتثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا
عما يماثله فيما مثله في قولنا جاني ريد نفسه يدفع ان يكون ريد سهوا
عن التثنية والجمع ولا يدفع كونه سهوا عن عمرو وكلامه يدفع ان يكون ذكر المتبوع
بطريق السهو عن الجمع والمفرد ولا يدفع عن شئ آخر غير انه كور وكلمه يدفع ان يكون
ذكر متبوعه سهوا عما لا يحزله ولا يدفع عن ذي احراء غير متبوعه قال قدس سره فلا
يدفع ما هو بمنزلة دفع عن الفرق بين التأكيد المعنوي وبين ما هو عن ريد في ان الاول
لا يدفع السهو والثاني يدفعه لكونه مقرر بالحكم (قوله لكن المذكور) ان المذكور
في دلائل الاجازة معنى على ان الصمير في هذا راجع الى الحكم المرسول عليه بدلت الكتاب
فالقول لانه لا ريب في هذا الحكم كتكرير ذلك الحكم وما ذكره مصنف والسكاكي رحمه الله
منى على رجوعه الى ذلك الكتاب اي لا ريب في هذا الكتاب بوجه من الوجوه لامن حيث
اللفظ ولا من حيث المعنى فيكون في غاية الكمال ادلائل الكلام انما يعلم من عدم الريب فيه

بوجه من اوجوه فيكون كذا ، والعناية الكمال فيكون تأكيدها معوية لذلك الكتاب
لاختلافهم من حيث معنى ولكل وجهة هو موليها والتمثيل يكفيه الاحتمال ولا يجب
كونه نصا فيه (قوله كذبة عن تث نزلت الخ) لانه ذكر الالزام الذي هو مدلول الكلام
المشتمل على الخصوصية وهو انما الذي ياسبه حسب الظاهر مع عدم قرينة مانعة من
ارادته بل استعمال الله فيه وقصد منه لينقل منه الى ملرومه الذي هو تنزيل المقام الغير
الخاص بمرتبة انعام سببه وهذا التزويل هو المقصود الاصلى ومحط الفائدة والصدق
والكذب كما هو شأن كذبة هذا ان يريد بالكذبة معنى المصدرى ونفس الكلام الدال
على المقام المناسب ان يريد بها المعنى الاسمي (قوله لان هذا المعنى الخ) اي تنزيل المقام المحقق
منزلة المقدم المناسب بمرتبة اي ينفعه ايراد الكلام مستثالا على الوجه المخصوص اي
الكيفية المخصوصة من التأكيده وتركه اي يتعدا استعمال الكلام على الكيفية المخصوصة
سواء على ان محط الفائدة هو الذي يدل ذلك الكلام باعتبار تلك الكيفية على المقام المناسب
ويستقل منه الى ترتيب مقام المحقق الغير المناسب بمرتبة وليس المراد ان نفس ايراد الكلام
نافع للترتيب المذكور ولازم له حتى يرد ما اورده السيد قدس سره من ان كون احد فعل
المتكلم قابلا لعمل آخر لا يوجب صحة كونه كذبة اصطلاحية (قوله عن انك جعلت الخ)
هو ان الاسلام حتى كذب لا يوجب ابطاله عن جعل انكاره ككلام لا يطلو الذي يدل عليه
ترك التأكيده في ذلك بقول يتبع التزويل المذكور وكذا في عن وجود المريل بواسطة لان
التزويل المذكور يتبع وجود المريل (قوله لان سوق الكلام الخ) اي ذكره مع المكر مستثالا
على ترك التأكيده الذي هو وصيفة الحلي يدل على اطلو الاعاني الذي يمنع التزويل
المذكور وينقل منه به الى ما ينفعه وهو وجود المريل فقوله الى هذا المعنى اشارة الى
بمجموع الجعل المذكور ووجود المريل فان قدس سره ادليس هناك استعمال الخ ولا
يتحقق الكتابة لا معنى المصدرى ولا معنى نفس اللفظ فاقبل ان هذا توجيه الكلام
السكاكي روجه الله على مقتضى نعره تلك اية وعكس التوجيه على مدير كونها نفس
اللفظ وان معنى قوله ايراد الكلام المورد ومعنى قوله يلزمه ايراد الكلام يلزمه
معنى الكلام المورد ومعنى قوله سوق الكلام مع المكر الكلام المسوق فعلى هذا لا يرد
اعتراض السيد شريف ليس بشيء لان مقصود السيد الباحث ان الشارح
وجه الله ما ثبت لزوم الابن الفعلي وليس هذا استعمال لفظ في الالزام والانتقال
منه الى ملرومه لانه لا يصح هذا التوجيه على تقدير كونه حادثة عن نفس اللفظ

قال قدس سره برده ظاهر عبارة الفتاح الخ واماكن توجبها ما يقال مراده
ان اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ادا وقع في علم البيان من يدكر اللفظ
الدال على اللازم ويراد به المعلوم فانه انصب اخراج انكذار على خلاف مقتضى
الظاهر يسمى بالكسابة وليس المراد ان الاخراج المحدث عنه ههنا يتعلق عليه الكسابة
وتؤيده تقديم الجسار واجزور اعني في علم البيان على يسمى وكون التسمية
حيث ان معنى الوصف كما هو المتبادر دون لاطلاق قال من سره ولا وجه في
الدفع في الوجاهة واسارة الى صحه وجه الشارح رحمه الله في الجملة بناء على ما قلنا
قال قدس سره ان معناه ما يستلزم حلوده ههنا وهو عدم حربه على موجب العلم
وانما قال ادعاء عدمه الجري لا يستلزم عدم العلم في نفس الامر قال قدس سره
اعني عدم الانكار اي عدم الانكار المطلق اللزم لمدلوله العرفي في الكلام المهرد
اعني احوال عدم الانكار مطلقا المتحقق في صورة احوال العلم حتى يردانه يلزم
ان يكون انفاء الكلام المجرى الى العالم على مقتضى الظاهر كما هو ههنا قال قدس سره
واريد به ما يستلزمه الخ ان ارادته اريد به ما يستلزمه فلا واسطة فيرد عليه انه
لا حاجة الى التنزيل وجعل انكاره كلا انكار مع انقول صرحوا بذلك وان مقصود
الانكار من انفاء الكلام المجرى الى الدلالة على وصوح الحكم وعدم الاعتداد بانكار
المخاطب لا مجرد الدلالة على وجود المزيل وان ارادته اريد به ما يستلزمه بواسطة
ان دلالة الكلام المهرد على عدم الانكار يستلزم جعل انكاره كلا انكار فهو عين
ما ذكره الشارح رحمه الله كما مر واما الاستلزام لاستبعاد بناء على ان
الانكار في وجه الله يشترط في الكسابة ان يكون الانتقال من التبع الى التبع واما
لم يقل ههنا ادعاء لصق الاستبعاد في نفس الامر ايضا في هذه الصورة لان
وجود مزيل الانكار يستلزم عدم الانكار ههنا قال قدس سره يستلزم انكاره
ادعاء وان كان في الواقع ملازمة امارات الانكار لا رما وتاملا لانكاره والاصح
ان يكون بناء على احوال الامور الخفية في عرف مني على وجود
اماراتها ولذا يحكم بكفر من توحد فيه امارات الكفر وياعين من توحد فيه
اماراته فاندفع ما قيل ان الاستلزام ههنا بالعكس قال قدس سره هي اعراض
اصلية كما مر سابقا مفعولا عن الشيخ انما عني الاول مدروحة في طريق
وان الكلام الذي ليس له معنى فان ملحق باصوات الحيوانات وكونها من مستبغات
الترائب يعني انها تفهم من خصوصيات ومن ياتر عني في التراكيب بعد اعتبار

معانيها الاصلية لا يري كونه اعراضا اصلية كما هو وفي قوله هي اعراض
 اصلية اشارة الى اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كناية عن الصفة
 كما صرح به في شرح مفتاح اعني ما يستلزم عدم العدم وعدم الزدود او عدم الانكار
 لانه السبب كما هو من قوله معه بقرينة ذكره فيما بعده (قوله ونظير ذلك الخ)
 قال في شرح المفتاح وتقرير كون الاحراج على خلاف مقتضى الظاهر كناية بمالم
 ارا احدا حام حواه لانه ذكر صاحب السبب الاعراب في شرح قول الشاعر
 الخ فاستعدت منه به يحور يقال ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه الى آخر ما مر
 انتهى ويعلم منه ان تقرير الشارح رحمه الله كونه كناية على وفق عبارة صاحب
 الثبات اشارة الى ان ما هو محل لعارته هو محل لهذه العارة فلا تفاوت قال صرح احدا
 صحف الاخرى والاملا وانما قال نظير ذلك لان في البيت ايراد الجملة على وجه استيفاف
 الدال على كونه حوب السؤال كناية عن تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق ومن ان
 الجملة السابقة لم يراهم نحو ج الى السؤال وتلوح له (قوله ولما كانت الامثلة المذكورة
 الخ) اشارة الى قوله وهكذا اعتبرت النبي على حذف المضاف اي امثلة اعتبارات النبي
 وذلك لان الاعتبار بالامثلة كونه فيما سبق لاحراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى
 خلاصه بما لا يحصى من اشي منها لانها تقع الاختصاص في الامثلة فهم الامثلة
 لدفع توهم اختصاص الاعتبار بالامثلة سيما اذا ضم معه ايراد مثال نوع واحد
 من الذي مذكوره اشرح رحمه الله موافق لما في الاصباح حيث قال هذا كله
 اعتبارات الامثلة وقس عليها اعتبارات النبي كقولك ليس زيد او ما يريد
 مطلقا او مطلق او ما يطلق او ما يطلق زيد او ما كان زيد مطلقا او ما كان
 زيد يطلق ولا يطلق زيد ورس يطلق زيد ووالله ما يطلق او ما ان يطلق زيد
 انتهى حيث اكنى راد الامثلة (قوله وكذا مجرد عن التأكيذ) اي لا يجب ان
 يكون الخلود من المحض كناية بقوله وقد يترك تأكيذ الحكم الخ (قوله اورد
 الانكار) اي محقق او معدر (قوله ولا يجب في كل كلام الخ) نعم بعد التخصيص
 بان زيادة الاعتناء بجهاد (قوله ان يكون العرض منه رد انكار) اي بها لشك
 اورد الانكار بقرينة ذكره فيما سبق عبارة من صفة الاحتمال (قوله للدلالة
 الخ) فهو لا يستبعد وقوعه بقرره فاحتمال ان وليس المتصور فيه حال المخاطب اصلا
 ثم انه يتوهم من الاستبعاد المحرر والتعسير والتوبيخ وغير ذلك مما يناسب المقام
 وهذا معنى قولهم انه لا يشاء التعسير والتعجز لانه موضوع له ادلائق كد

الانشآت بان (قوله كان من التكم) كان الاولى نافضة حررها انه لا يكون
والاخران تامان كما نقل عنه (قوله كان من الامر مري) كان تاما ومن الامر
حال من ماري بيان له وليست نافضة ومن الامر حررها لان من ياتيه ولم يبعد
كونها خبرا صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرح كشف قوله جزائي ماري
بذل من جزائي او ايار له او مفعول ثان لفعل تضمن معنى الجعل (قوله ان الضمير
الشان المح) وجه الجس ان ضمير الشان يستعمل في مقام جال ثم التفصيل
لاعتناء المتكلم بشار الحكم وتقريره في ذهن السامع وان عبدة التأكيد ادخل
فيه (قوله بل لا صح) مذهب بحسب المعنى اى لا يحس بدونه صلايل لا يصح
في بعض الصور وهو اذا كانت الجملة المعصرة شرطية وصلة كابدل عليه التمثيل
وقد نص عليه الشيخ في دلائل الاغوار وهذا لا استقرار فلا بد نحو (قل هو الله احد)
على تقدير كون الضمير لشان (قوله نهضة اسكرة ام) لان كلمة ان تكونها مشبهة
ومتضمنة لمعنى الفعل تقديرها كنعديم الفصل مخرج وفروع الكرة بعدها كالفعل
(قوله مستأ) اى محلا لاها من حيث اللفظ تكون ثم ان (قوله اولم بحر) اى
لم يبحر وانما اورد كانه بوقطعا لما افشاه كذا من صم معنى ان مقصود التبع الحزم
بعدم الجوار بدليل ما بعده من قوله لانها ان صدقه وانكفلة لشانه والمترجمة
عه الا انه اورد كلمة او دوما لانه قد شبه به ان لم يوجد بقربة لا يجوز ان يصدق ان وان
وحدث بحور في غيرها ايضا وليس امر در كلمة ومعنى بل حتى يرداه اذا كان
بمعنى بل فالفقشة نافية (قوله وقد نزل ام) بين الكلبة المذكورة بقوله ولا يجب
في كل كلام مؤكدا ان لا يغير ترتيب اللفظ كما ان كلامه شبح بان لقوله لا يخصص
قاعدة ان ام وحاصله ان توكيد الحكم وتركه كما يكون رجعت الى المحصص يكون
راجعا الى المتكلم نفسه فالأكد لا يظهر صدق رسته وكونه راجعا منه بتلقاه السامع
بالقول ويصعب اليه دشر اشهر فالفقه خلق بالاطب وترك النكبة لهما
(قوله غير معتقده) اى لمحكم ودالم يكن معتقده لا يكون له وقع واعتداد عند
المتكلم ولا يقصد تأكيد وتقريره وانما يتكلم به ضرورة ويهدا ظهر انه لا يمكن
ان يكون من تنزيل المكر منزلة غير المكر على ما فهم لا الشريين المذكور انما
يكون لادعاء ان ذلك الحكم بين لا يبعي ان بكر لو حود اميل وهذا اى يكون
في حكم يكون للتكلم مزيد اعتناء لشانه (قوله من سطر توكيد) بخلاف ما اذا
اورد غير مؤكدا فانه لا يبعد قبوله منه (قوله ويؤيد الحكم لسم) بين المتكلم
والخاطب فلا يمكن جعله من قبل تنزيل غير مكر مره مكر فلا نسبة امارات

انكاره بعد العلم بثبوت احكام لا اعتداد بالامارات (قوله ليس ما خاطبوا به الخ)
 عبارة الكشف فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية وشياطينهم بالاسمية
 محقة فان قلت ليس ما خاطبوا به المؤمنين الخ فتقوله لانهم في ادعاء حدوث الايمان دليل
 لمخاطبتهم المؤمنين بالجملة الفعلية يعني انهم في ادعاء حدوث الايمان والمعيدة بالجملة الفعلية
 الدالة على الحدوث وامترت التأكيذ المستبعد من قوله بالجملة الفعلية اي فقط من غير
 تأكيد ومن مقابلته بالاسمية محقة بان قد ايدى قوله لاي ادعاء انهم اوحديون فيه (قوله
 جديرا باقوى الكلامين) نقل هذا بمعنى ليسوا في ادعاء معنى يكون جديرا بالكلام
 القوي الوكيل فكيف لا قوى الا وكذا الظاهر انه لم يقصد بالاقوى التفصيل على
 كلام قوي برشد الى هذا حمل محضة اخوانهم مظنة التحقيق ومثمة للتوكيد انهم
 يريد دفع ما ورد من ان افاض لتفصيل يقتضي اشتراك الكلامين في القوة مع انه لا قوة
 في قولهم اما وبشر بان محضة المؤمنين حذرة بالكلام القوي والدليل يدل على عدم
 كونها حذرة بالكلام القوي وحاصل التوجيه الاول ان لنبي المستعاد من ليس موجود
 الى اصل الفعل لا الى الزيادة فادفع الاراد الثاني واختار صيغة التفضيل لكون
 قولهم انا معكم اقوى حيث اتى بالاسمية المحقة بان مع التأكيذ بقولهم انا نحن
 مستمرون وان اصل المصنف مستعمل في البرادة المطلقة يشير اليه قوله بالاقوى الا وكذا
 حيث لم يذكر الفصل صبه لا لزيادة على ما صيب اليه ولا يقتضي الاشتراك في اصل
 الفعل كما في محله فادفع الاراد الاول وحاصل التوجيه الثاني ان صيغة التفضيل
 مجرد عن معنى التفصيل وصيغة التفضيل المضاف تبحث بمعنى اصل الفعل نص عليه
 في التسهيل وشرحه لعلامة المصري والدليل على ذلك انه اثبت في محاضرة الشاطين
 مجرد القوة والتأكيد لا ردة فيها فادفع الاراد ان معا (قوله لاي ادعاء انهم
 اوحديون فيه) لم يعمل لاي دعاء لتحقيق الايمان وتقريره مع انه المستعاد من التأكيد
 اشارة الى ان تحقيق الايمان والتأكيد كناية عن كونهم اوحديين فيه مفارقين عن
 اخوانهم في تلك الصفة حيث عليه قوتهم لاخوانهم اذ معكم (قوله اما لان انفسهم الخ)
 دليل لنبي الادعاء المذكور وهو محل ستمه والشارح رحمه الله حيث بهم منه ترك
 التأكيد بعد عدم المساعدة وعدم لزوم (قوله واما مخاطبة الخ) عصب هي قوله ليس
 مخاطبوا الخ (قوله يا شمس على اليهودية) اشارة الى وحه اراد بالاسمية (قوله فهم
 فيه على صدق رعدة) فليكن التأكيد والاصناف فهم متدا حرة على صدق رعدة
 والجملة خبر مخاطبة اخوانهم والعاث محذوف اي فيها وفيه متعلق رعدة اي فهم

في تلك الحاطة على صدق رعدة في الاحد بانجاب عن اليهودية (قوله مظنة) مكسر
الطاء اسم مكان والقياس الفتح كسروها فرقا بينه وبين المصدر اى موضع يظن فيه
التحقيق (قوله ومثله لتوكيد) اى موضع يقال فيه انه يؤكّد في الاساس فلا مثله
لغير اى موضع يقال فيه انه الخيروى القائق وحقيقته بماهية من معنى ان التاكيد
مير مشتقة من لفظها لان الحروف لا يشتق منها اى صحت حروف تركيبها لا يوضح
الدلالة على ان معانيها والمعنى كان لقول انقش به كذا ولو قيل اشتقت من لفظها
بعدم جعل اسمها كان قولاً انتهى ولا يخفى ان القول بعدم الاشتقاق في الحروف يستلزم
عدم انعكاس تعريجه حيث اطلقوا الكلمة ولم يقيدوها بما عدا الحروف (قوله
وقد يؤكّد الخ) اى قد يبيّن التاكيد في خبر بالنسبة الى لازم الفائدة (قوله وعليه
قوله تعالى الخ) فالتاكيد يكون الرد مواظب لحدود (قوله ارفع لايها الخ) اى لدفع
ايها رجوع التكذيب المدلول بقوله تعالى ان المصدقين لكاذبون الى كونه رسول
الله لان قوله والله يعلم انك لرسوله من مقول الله معصوف على ادعاءك الملقون
ولا يجوز ان يكون من مقول المصدقين معطوفاً على تشهد ويكون التاكيد المستفاد
من قوله والله يعلم بالنسبة الى لازم الفائدة اى (الله يعلم انا جئتكم مصدقون فانك
لرسول الله لا محذور) يكون تاكيداً لقولهم تشهد انك لرسول الله فلا يصح عطفه
عليه بالواو (قوله ثم الاسناد مطلقاً) اى النسبة مطلقاً بقرينة ادخال اسناد المشتق
والمصدر في تعريف المعقود والحاز والاصل ان يكون القسم احص من المقسم
مطلقاً والتعرض لتعظيم الحزب والاشياء لدفع توهم تخصيصه بالجزى
او المراد بالجزى اعم من ان يكون صريحاً او ضمناً (قوله ثلاثا يعود الخ) يعنى او ذكر
الصغير لكان مقتضى الظاهر رجوعه الى الاسناد اخرى لانه مذكور صريحاً بعد
عه الى الظاهر ليكون هذا المدلول قرينة على المراد به غير الاول وقولهم
المعرفة اذا اعيدت معرفة كالثاني عين الاول ليس على اخلاقه بل مفيد
بما اذا خلا من قرينة المعرفة نص عليه في الترميز ويحتمل في بحث التشبيه ايضاً
(قوله لان من الاسناد الخ) يعنى لو قال بكلمة ام لا فاد حصره في اثنين وليس
كذلك لما قيل انه يجوز ان يكون كلمة ام ليع الجمع لا يمنع اخبره عدم الظر
بماثله لتعظيم على انه يكفي في المدلول توهم مع عدمه لا يحسب ان يكون نصاً فيه
(قوله بعضه حقيقة) اشار الى ان من تأويل بعض من تأويله حمله لاه
محط الفائدة كما حققه في شرح الكشاف (قوله يعنى الخ) يريد دفع ما يترأى

من ان النسبة الى الفاعل مأخوذة في مفهوم الفعل فيكون الاسناد اليه حقيقة والى
 خبره مجازا يكون مستندا من لوصع وحاصل الدع ان يعين الفاعل منسوب الى
 قصد التكلم ومفوض اليه وهو مسمى كونه حقيقة او مجازا والعائد الى الواضع
 تعيين المعنى وانه لا يثبت الحديث المتضمن بالزمان للفاعل (قوله انه من الاحوال
 المذكورة) (يعنى انهما من الاحوال التي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
 كالتاكيد والتعريف فذكر احدهما في المعنى دون الآخر لتحكم) قوله لان صلح
 المعاني (يعنى بمجرد كونهم من الاحوال المذكورة لا يكتفى بحدسهما في المعاني
 بل لابد ان يكون ابحاث من حيث المناقضة كما مر والبحث عما ليس من هذه
 الحقيقة اذ لا يجب عن الدواعى التقصية لبراد الحقيقة والمجاز (قوله والا اى
 وان لم يعتبر الحقيقة لزم دخول الغويير في المعنى ايضا) قوله اسناد الفعل (اى
 نسبته مطلقا ما قصه كانت ونامة حرية او انشائية بحقيقة او مقدرة صرح به
 الفاعل اللارى في تعريفه على يد اسداله الفعل فيدخل فيه نسبة المصدر
 المشتقات الى فاعلها قوله (اى شئ) مسمى بالكرة لان التعيين غير معتبر لما
 قال في المزار الى ملايس (قوله) (يعنى بالظروف) لبيد من العامل قال قدس
 سره تو صبح مذكرو الخ هذا هو صبح صاف مسمى من قول الشارح رحمه
 الله تعالى بل حوايه بن ما صحتكم اهم من ان يكون هذه في الحقيقة او في الظاهر
 فانه يدل على عدم تبادر كونه في الواقع فالصواب ان يقال ان ماهوله يحتمل
 الامر ان يكون هو له في الواقع وان يكون هذا التكلم فاذا قيد بقوله هذا التكلم
 صار نصا في ماهوله هذه فيدخل ما يصدق الاعتقاد فقط ثم بعدا فيقيد به يحتمل
 ان يكون هذا التكلم في الحقيقة وان يكون في الظاهر بعدا فيقيد بقوله في الظاهر
 صار نصا ودخل به مالا يصدق الاعتقاد في الحقيقة (قوله ان لا يصب الخ)
 مدار الحقيقة والمجاز على نصب التكلم لقريبة وملاحظته اياه ولما كانت
 الملاحظة امرا خفيا دبر الامر على وجودها فلما يعتبر بارة بصب
 القرينة وتارة بوجودها كما سبقت من قوله لوجود القرينة (قوله
 ووصف له) سواء كان قائما كالوصف الموحودة او مترطاه كالوصف
 الاعتبارية (قوله وحقق ان يصدق اليه) اى ينسب اليه سواء صح حله عليه او لا
 كما صرح به هاتذته دفع توهم حله او وصف على المحصور (قوله وما يطابق
 الواقع فقط) لا الاعتقاد لكن يكون مصافه في الظاهر كما يشهد به آخر كلامه
 (قوله لمن لا يعرف حاله وعوئجه) (اعتراف القيدس لانه اذا كان المخاطب عارفا

بحاله او يكون المتكلم مظهرا حاله له كان كلامه المذكور محورا عن الاقدار والتكئين
 في عدم العرفان والاحفاء عموم من وجه وعدم عرفان المحاطب بجامع اظهار المتكلم
 واحفاء المتكلم بجامع عرفان المحاطب فاحدا للغيرين لا يعني من الآخر كما وهم (قوله
 وهذا المثال غير مدكور في المتن) فلا يتوهم من عدم ذكره ان الحقيقة العقلية منحصرة
 في الاقسام الثلاثة لتكون المقام مقام اليقين فان المصنف رحمه الله صرح في الايضاح
 بان الحقيقة العقلية اربعة اضرب واورد الامثلة لاربعة وصدى ان هذا المثال
 ممدرج في المثال الثالث فان يكون المراد من قوله وانت تعلم انه لم يحق انت تعتقد انه
 لم يحق سواء كان مطبقا للواقع او لا يكون مث لا لعميين لا يطابق شيئا منهما
 وما يطابق الواقع دون الاعتماد والشارح رحمه الله نعم الايضاح حيث صرح فيه
 بان الرابع الاقوال الكاذبة التي تعلم حالها المتكلم دون محاطب وانت تعلم ان الثلاث
 مالم الاختصار والادراج (قوله تقديم المسد) فان تقديم المسد اليه على
 المسد الفعلي قد يعيد الحصر (قوله احتراز عما ذكره كان المحاطب الخ) قيل فيه
 تأمل ان المحاطب اذا لم يكن عالما بأنه لم يحق يجوز ان يكون عالما بان المتكلم قد اعتقد
 انه لم يحق فالتأمل حيث من انه لو حود القرينة لصارفة الحق علم المحاطب يعلم
 المتكلم انه لم يحق ولادخل في القرينة لكونه المحاطب ايضا عالما بأنه لم يحق واما
 للمتكلم أقول هذا انما يتم اذا كان المراد بقوله وانت تعلم انه لم يحق اعتقاده مطابقا كان للواقع
 ولو قد علم انه حدث يكون المثال اقرب دخلا في هذا المثال والشارح رحمه الله
 لا يرتصيه ويريد بالعلم معناه المشهور المعبر فيه بالصدق تعالى لا يصحح وحيث يكون
 علم المحاطب بان المتكلم عالم بأنه لم يحق مسلم ما علمه علمه لم يحق لان العلم بصدق الحكم
 للواقع يستلزم الايمان بذلك الحكم ولا يمكن علم المحاطب بان المتكلم عالم بأنه لم يحق
 بدون علمه بأنه لم يحق (قوله لو حود القرينة لصارفة) وهو علم المحاطب بان المتكلم عالم
 بأنه لم يحق وقد عرفت ان نصب القرينة ووجودها متلازمان فلا بد منه يجوز ان لا يكون
 المتكلم عالما بان المحاطب عالم بان المتكلم عالم بأنه لم يحق محميا حاله منه يكون الاسناد الى
 ما هو له بحسب الظاهر لعدم نصب القرينة (قوله الى ما يكره) من قوله العقل والكيافة
 وكثرة اللاه والجماعة قال قدس سره في المشهور في قوله لانه في اللغة الغفلة
 يقال سها عن الشيء اذا غفل عنه وذهب عنه الى عبره كافي انك موسى قال قدس
 سره يتصور في الثاني حالة ثالثة هذه الحالة ان يتصور بالظر الى حال المحاطب
 لانه لا يعلم حال المتكلم واما بالنسبة الى المتكلم فلا يتصور في حال تكلمه الا السهو

او التسيان او المفروض ان المتكلم عام به لم يحق قل التكلم فتدبر (قوله هي الكلام
 المفاد الخ) اي المركب الذي ايد به ثبت عدم المتكلم من النسبة فيه سواء كانت عامة
 او صيرتة كذا في شرح انتحاشي ليشتمل الحقيقة العقلية باقسامها التي مرت
 (قوله كل بجهة وصحتها) اي يثبتها على ان الحكم اي ان النسبة المفادة بها كاش على
 الوجه الذي هو كاش على ذلك وجهه من العقل وقوله واقع موقعه خبر بعد خبر لان
 للاشارة الى وجه التسمية اي الحكم اعماد بها واقع موقعه الذي له عدم العقل (قوله
 مما لا يلتفت اليه) اذ ترك قيد في التعريف محل طرده بناء على فهمه بما ذكر في تعريف
 مقابلة لا يليق بالتعريفات ثم يجوز ذلك في الخطايات والمحاورات (قوله اعم من ان
 يكون الخ) اي ماعد المتكلم يحتمل ان يكون معناه ماعد المتكلم في الحقيقة ويحتمل
 ان يكون ماعده في الظاهر وليس نصا في كونه عدم التكلم في الحقيقة حتى يلزم عدم
 صدق الحد على ما ذكره وهذا القدر تم الجواب عن عدم الانعكاس والاضراب
 بقوله بل دلالة لدفع لزوم لانها في الحد ولانها دخول ماد كره في الحد فهي
 قوله اعم اشمول على سبيل البدل وليس معناه انه شامل لهما معا حتى يراد ما عنده
 في الحقيقة اعم من ان يكون في الظاهر او لا وكذا ماعده في الظاهر اعم من ان يكون
 في الحقيقة او لا فلهذا هو وجهه واذا كان شاملا لهما يلزم ان يكون
 ماعده في الجميع فمما دعوى الظاهر دخلا في الحقيقة مع انه مختار ويحتاج الى انه
 لورود الاعتراض عليه اصررت عنه بقوله بل دلالة الخ كلهم فانه اعتراف
 باستدراك التعرض للعموم في الجواب قال قدس سره ما انصف من نفسه الخ
 الانصاف ان لفظ ماعد المتكلم لا يدل الاعلى ثبوته عنده وحصوله في ذهنه في الجملة
 واما كونه معتقدا اما فاما يستفاد من كون الظاهر عنوان الالهي ولذا كان رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم يحكمه بسلام من تلفظ بكلمة التوحيد مالم يعلم نفاقه قال
 قدس سره بهم منه الخ هذا الفهم مستفاد من كون الفائل مجتمعا عينا لما ادى
 اليه رايه لا من لفظ صدق حيلة قال قدس سره لا يقدح الخ لم يجعل
 الشارح وجه الله تعالى عدم الاعلام دليلا عن عدم التبادر مطلقا بل على عدم
 التبادر من اللفظ نفسه قال قدس سره يقسم الخ الانقسام محل بحث فانه
 كالانقسام العين الى الحزبية و صرة فانه ترد في المعبر وليس ههنا ضم قيود
 الى امر مشترك لتحصيل الاقسام وكذا انقسام الماهية الى المجردة والمخلوطة والمطلقة
 قال قدس سره الظاهر ان اعطاء الخ بناء على ان المتبادر علامة الحقيقة
 قال قدس سره على معنى ثالث لم وهو ما يطلق عليه هذا المعط ولا ينبغي انه تكلف

ا اذ ليس ههنا ضم قيود
 الى امر مشترك لتحصيل
 الاقسام نفسه

* قال قدس سره فبب تادير بعد هم مع * والتادير به مر خارج عن اللفظ لا يدل
 على كونه حقيقة في التبادير * قال قدس سره فان قلت انحر العقلي اما اسناد الخ *
 لا توجه لهذا السؤال عدى فانه صرح في المفتح بان انحر العقلي عند اصحاب كل
 بجهة اخبرجت الحكم المقاديرها عن موضعه في العقل بصرف من التأويل ولا شك
 ان الحكم المقادير قولها انما هي افعال وادمار وهو الحكم لا اتحاد بين الساقية والاقبال
 والادمار خارج عن موضعه في العقل بتأويل انما صارت بسبب كثرة الاقبال والادمار
 كانها مئنيهما وتبسمت منهما هو محار لاشته فيه فتقول اسيدان الجواز الفعلي اما اسناد
 الى غير ماهوله او الكلام المشتمل عليه كلام لا مئني له لانه عند الاصحاب غير صحيح
 وكونه عند المصنف رحمه الله كذلك يقع لان الشارح رحمه الله معترض على تعريفه
 للحقيقة فانه يدخل فيه ما هو محار عند النعم فهو غير مع * قال قدس سره قلت
 الخ * خلاصة الجواب ان الساطعة غير ماهوله بهذا الاسناد الجملي والى كل ماهوله
 بالاسناد انفيائي وفيه ان التادير من ان يسد الى ماهونه او الى غير ماهوله كونه
 ماهوله وغير ماهوله قل ان سد اليه لا كونه كدبت بعد ان يسد اليه * قال
 قدس سره ويظهر من ذلك * اي من كون شي واحد ماهوله وغير ماهوله
 مضاف اسنادين (قوله كانها تبسمت الخ) فالحكم المقادير بقوله اختلاف ما عند
 الفعل فيكون محار فعلا (قوله عبارة عن ملاسي) انما هي لاسناد الفعل الى
 ما لا يتعلق به اسلا (قوله اي الى فاعل او مفعول) اي الى ما يحوي مئني له او الى
 مفعول يحوي مئني له فخرج السداد واهوله ماهوله اي لغيره كاشبه وحقق ان يسد اليه
 خرج الجواز لانه اسناد الى فاعل او مفعول يحوي غير ماهوله وحقق ان يسد اليه (قوله على
 ما صرح به) اي القرينة على ارادة الفاعل والمفعول ما صرح به حيث قل فاسماده
 الى الفاعل او المفعول اذا كان مباله حقيقة وامما قيل به لا يثبت الى امثال ذلك
 في التعريفات على ما سبق فوهم منشأ عدم التمسك بما سمع من قوله وادما اشار الى تفسير
 التعريفين بقوله وله ملاسات شتى فانه اذا كان تفسير نهما كان من ثمنهما وكذا
 ما قيل ان اللازم * صرح به قرينة ان لاسناد الى الفاعل والمفعول به حقيقة لان كل
 حقيقة كذلك لانه جعل ما صرح به قرينة على ارادة الفاعل والمفعول به من كلمة
 ما واما كون كل حقيقة كذلك فلازم من ما * لانه لا يمكن ان يكونا مائني ان المراد
 فيما سيأتي الفاعل والمفعول به الحقيقة ان لاسناد الى الفاعل والمفعول به
 التصويين متحقق في اصحابها واهولها التصويين ليجرح المبتدأ فلا يصح كونه
 قرينة لان المراد بهما فيما سيأتي الفاعل والمفعول به التصويين كما هو التادير وسمي

بأنه قد برهانه قدزل فيه لأقدام وحط فيه الأقوام (قوله والأسناد إلى المبتدأ)
 قيل ان كان قول الشيخ حجة على المصنف رحمه الله فلا يدفع الاعتراض بأن الأسناد
 إلى المبتدأ ليس بحقيقة ولا بحصار وان لم يكن حجة عليه فلا يصح ما سبق من قوله
 وكذاك قول الشيخ الخ وترتب عدم انعكاس تعريف المصنف رحمه الله عليه وليس
 بشئ لأن ما سبق سد لمع عدم نسبه لقوم لقولنا الإنسان جسم حقيقة ولا شك
 ان قول الشيخ حجة كافية في النسبة وترتب عليه عدم انعكاس تعريف المصنف
 رحمه الله على رأى القوم وأما ههنا فالتقصود اثبات عدم الطراد تعريف المصنف
 رحمه الله على رأى القوم بدخول بعض أبحاث فيه وذلك بما يتيم اذا كان قائلاً
 بكونه مجازاً غير مصرح بخروج عن الحقيقة والجار (قوله وما الثاني الخ) يعنى
 ان صير هو في قوله راجع إلى الفعل المتبادر ان يكون ذلك الفعل قائماً به ووصفاته
 فيلزم خروج الحقائق بمعنى عدم كون الفعل فيها وصف لما سدد اليه لاقى الحقيقة
 ولا في الظاهر وان اريد عم من ان يكون نفس الفعل وصف او من حيث النفي
 فيشمل تلك الحقائق لكون الفعل من حيث النفي وصفاً اسند اليه لكن تدخل
 المجازات المنعوية في تعريف الحقيقة (قوله حاصل الاشكال الخ) راد في الحاصل
 عموم الاسناد ليندمع ان يقال ان التعريف المذكور للمعنى المتدله لا قال ان يسهل
 وليس في الحقائق المأمية للأسناد ينصب (قوله معناه ظاهر) وهو انساب الفعل لما
 هو وصفه (قوله بنى نفس عاوه) فان اريد بما الفعل وصفه حرج
 الحقائق المعنوية وان اريد بما الفعل وصفه دخل الحارات الممنوعة (قوله وجوابه
 الخ) اختيار لشيء الاور والمراد بنى الفعل بما الفعل وصفه على تقدير التردد
 عن النفي والاداء بصوره لاثبات هل هذا الجواب هو الجواب الظاهري واما
 التحقيق فاثبتنا اليه في بعض كذا وهو ان يطر إلى الافي وما تضمنه من معنى الفعل
 فان كان اسناده إلى ما هو له حقيقة وان كان إلى غيره فجاز مثل قوله تعالى فما
 ربحت تجارتهم مصمونه خسرت تجارتهم فيكون مجازاً بخلاف ما اذا ظلت ما ربحت
 تجارتهم بل التحرر عنه فان ذلك ليس لقصد اسناد النفي ومصمونه بل لقصد بنى
 اسناد الريح وكذا اذا قلت ما هم ليلى بل سمعت في ليلى وعلى هذا فقس انتهى
 وخلاصته ان في صورة بنى ان اريد بنى الاساد فقط حقيقة وان اريد اسناد النفي
 بان جعل كتابة عن اسد من ينصبه اسداً لى كان مجازاً فما ربحت تجارتهم
 ان اريد به بنى الريح فقط كان حقيقة وان اريد به اثبات الخسران كان مجازاً وكذا
 امثاله وانما كان المذكور هو جواباً ظاهرياً لانه يستلزم كون صورة النفي حقيقة

ومجارا باعتبار اثنائها بخلاف الجواب التحقيقي فانه يمدكون صورة النبي حقيقة ومجارا
 في نفسه لكن باعتبارين لانه قالوا من انه يلزم على الجواب لطاهري ان يكون مثل
 قولنا سر بحت التجارة بل الناجر نفسه مجارا لاثباته بحرا لا بالنسبة لاثباته الذي
 ورد عليه النبي مجاز فانه ورد على اثبات الريح لنفس التجارة فهو حقيقة كادمة قال
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف ان استدالي التجارة في قوله تعالى فار
 بحت تجارتهم عدم الريح كناية عن الحذر ان يثبت فعل ثم يدخله النبي مثل
 ما بحت التجارة بل الناجر منه فانه ليس من المجاز في شيء ومثل ما قيل ما صام
 نهاري بمعنى افطروا ثامنا بل يعني سهره ومجرا بخلاف معناه الهارو وما اقليل قصدا
 الى النبي الصوم من الهارو في اليوم من اليه فدر فانه من يرفق كم رن فيه الاقدام (قوله
 وكذا الكلام في سائر الاثبات) فانها مجازات لانها مروج لاحداث لتي هي مجازات
 وقيل ان كان المقصود من قولك انها ركة مما ثم ام لا كان مجرا وان كان المقصود انها ركة
 صائم ام است كان حقيقة وليس شيء ادلا على الاستفهام عن صوم لهارو والتردد فيه
 بخلاف ما صام نهاري بل انما ان النبي فيه صحيح معناه هو مع لئكة لا يمدقانة جديدة
 وكذا الحال في النبي والترجي والرضى والعزم (قوله مجاز حكم) اي مسواليا
 حكم العقل او الى الحكم الذي هو اثره او اراده واعلم ان الاستدلال براد الحكم
 مطلق السبب (قوله ومجرا في الاتان) اي في النسبة بظلاله فوكو به في وقوع لاثبات
 (قوله واسادا مجازيا) اي مسواليا اليه النسبة فيها بوقوعه او شرف افرادها (قوله
 استدلال) اي نسبة الفعل الاصطلاحي او معناه نسبة عبدي او امانة حربية او نشاية
 بحقيقة او مقدرة كما مر في تعريف الحقيقة ومن هذا يجر ان اراد باللاس ان لاس
 الاصطلاحي اعني الممول لا الملابس الحقيقي اذ لا تعلق للفعل الاصطلاحي به لا
 باعتبار المعنى وحيث يدلعو ذكر او معناه (قوله اي غير لاس) فدر الوصول
 باللاس رعاية لسابق الكلام حيث صرح به ماهوله باللاس ولا حقه اعني قوله
 وله ملاسات شتي واشاره الى علاقة الجبر وهو اشراكه في الملاسة لا للاحتراز عما
 لا يكون ملاسا لما هو له فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله الى ملاس (قوله تعني
 غير الداعل الخ) بناء على ما تقرر من ان ماهوله في العلوم وهو الداعل لكون نسبة
 بطريق التقييم مأخوذة في مفهومه وان ماهوله في المجهول هو الممول لكون
 النسبة بطريق الوقوع عليه مأخوذة في مفهومه (قوله متعلق باسداء) على
 الغوية والباء للملاسة او السببية او الآلة لاعني لاستقرار هي ان يكون صفة

مصدر محذوف أي أمدد مطلب تأول أو على الحال كما قيل فإن به حذف أو قولا بإبطال
عن حصر المبدأ من غير ضرورة (قوله وحققة الخ) أي المعنى الحقيقي لتأول الشيء
أي الأسناد عرصة الشيء إشارة إلى أن النسبة إلى الأسناد بخصوصه ليست بمأخوذة
في التأول (قوله نصبت) واختيار نطقت على مطلب لا ردواج تأولت وللأشعار بيان
المطلب لا يلزم أن يكون و فبيل بمجرد الاعتقاد له لانه على التكلف (قوله من الحقيقة)
بيان لأي مما نحن فيه ادلا يكون تأول كل شيء مطلب حقيقة وهذا إذا كان للمصارع حقيقة
كما في است الر بيع العقل فإن تأول فيه طلب حقيقة وهو الأسناد إلى ماهولة أي
أنبت الله النقل في الر بيع (قوله أو الموضع الذي الخ) عطف على الحقيقة أي طلب
ما يؤل إليه ذلك الأسناد من جهة العقل وهذا إذا لم يكن له حقيقة كما في أقدمني بلذ
حق لي عليك أي قدمت بذاتك لي عليك فانه لاحقيقة لهذا الجار له دم الفاعل للأقسام
لانه هو هو لم ذكر له عن من جهة العقل وهو القدوم للمعنى وسبب تحقيقه وهذا
هو الموافق لمذهب الشيخ من أنه لا يلزم للمصارع العقل أن يكون له حقيقة وقيل في حل
هذه المعارضة أن معنى تأولت طلبت أمال والمأل يجوز أن يكون مصدرا ميميا بمعنى
الفعول فيكون معناه يؤل إليه على الخلف والابصال وأن يكون اسم مكان فيكون
معناه الموضع الذي يؤل إليه قوله أو الموضع الخ معطوف على قوله ما يؤل إليه من
في قوله من الماهية بيان بأن العقل لا يطلع من أسدائه وجهه لا بل أن معنى تأولت
طلبت المأل بل طلبت الأول وأنه لا معنى لاحد اسم المكان في معنى الفعل وأن الاتفاق
أن يقال أو الموضع الذي يؤل به هو اسم الموضع عما هو التاديه من المذهب والتعلق
بالفرس مع خلوه عن المدة العظيمة وهي التاديه على مذهبه في الجبر كما لا يخفى (قوله
(قوله لأن أولت الخ) دلل على أن حقيقة طلب ما يؤل إليه بمعنى أنه مأخوذ من أن الأمر
والياء للطلب فعنه طلب لأول أي لا نهاية والرجوع وطلب الأول طلب ما يؤل إليه
(قوله وحاصله أن نصبت الخ) عطف على قوله حقيقة قولك تأولت الخ أي معناه الحقيقي
مادكر وحاصله على سبيل الكناية نصبت القرينة لأن طلب ما يؤل إليه رديف
وتابع لنصب القرينة أي وجوده عرفت أن مدار النص هو الوجود فتوالت
جرى الدهر عند قصد أناسات الجري له حقيقة كلام لغو لا يصدر عن عاقل فضلا
عن أن يكون صادقا أو كادما وإذا كان التأول مستعملا في معناه الحقيقي ونصب
القرينة معناه الكسائي لا يكون ذكر قوله ولا بد للمعجز من زينة زئامل تصر بها

بما علم كناية والتأويل لصحة الجار ادلولاه لا يجوز الاستناد الى غير ما هو له وكذا نصب
 القرينة لعدم صحته بدونها فادفع الشكوك الثلاثة التي عرضت لبعض الساطرين
 (قوله اي مختلفة) اشار بذلك الى ان اختيار صيغة الجمع لمراد موافقة ابو صوفى
 قوله (لا يلبس الفاعل آء) بلا واسطة او بواسطة حرف الجر نحو كفى بالله وعزرت
 بزيه وضررت في الدار وفي يوم الجمعة ولذا لم يعل والمفعول فيه والمفعول لهما
 انما يطلقان على المنصوب بتقدير في واللام في المشهور حلاله الشيخ ابن الحاجب
 والمفعول به بواسطة حرف الجر ما لا يكون بتوسط كلمة في ولام لان مراد بوقوع
 الفعل عليه على ما ذكره الشيخ ابن الحاجب تعلقه بما لا ينص عليه فلا بد حل المتكلم
 والزمان بواسطة حرف الجر فيه كما هو وبما ذكرنا ظهور وجه ترك المصنف رحمه
 الله ذكر الجار والجرور (قوله والمصدر) اي بفعل الطوق وبهذا ظهر ان المراد
 ما لا يناسب الملازمة الاصطلاحية دون الخفيفة ادلس المصدر بمعنى حدث ملازمة
 لا بفعل بل بنفسه (قوله والسبب) سواء كان مفعولاه اولاً كما في هي الامير المتبعة
 (قوله ونحوهما) من المستثنى والتقدير (قوله لا يلبس بها اصلاً) لا لفعل المعلوم ولا
 المجهول بخلاف المفعول له فانه وان لم يسد اليه الدليل المجهول اليه بسد اليه المعلوم
 كما مثله الشارح رحمه الله في التبريد حلاله الكسب انما قاله جوار اسناد المجهول اليه
 فعال في طاب ريد بها طيب نفسه كذا في الرضى (قوله سادته الى الفاعل الخ)
 اي الى تدهو فاعل او مفعول به صده في الظاهر كما مر تحقيقه والمراد لفعل والمفعول به
 الاصطلاحيين يهرج قول الجاهل تمت الله الفل من الحقيقة لانه ليس اسناداً الى
 ما هو فاعل عنه في الظاهر ويدخل في الجار لكونه اسناداً الى غير فاعل لا حل
 الملازمة فاهم (قوله فقوله في تعريف الخ) اشار به الى كون هذا الكلام تفسير
 التعريف الحقيقة (قوله من الامثلة للحقيقة) لا للاسناد الى احد من المفعول حتى يرد
 عليه انه لم يترك سابقاً مثلاً لا اسناداً الى المفعول في المفعول (قوله والى غيرهما)
 للملازمة بجماد قد ذكر المصنف رحمه الله امثلة المحرز لا اسناد فعل المعلوم ولم يترك
 من امثلة الجواز لاستناد الفعل المجهول الا واحداً اعني سبل معمر فانه استدجيه معنى الفعل
 المجهول الى الفعل فتقول سادته الى المصدر لا يكون لا محذور نحو ضرب ضرب شديد
 واساده الى المكان والزمان ان كان بتوسط في منقوصة او مة سرة فهو حقيقة نحو
 ضرب في الدار وفي يوم الجمعة وان كان بغيرها على لاتساع ما حرثها محرم المفعول
 به في اعتبار وقوع الفعل عليها كان محذور نحو ضرب يوم الجمعة والدار

والفعلية لا يثبت به العمل مجهول واسمه الى السبب الغير المفعول له بجاز ولا حول
 اخراج اسناد الفعل المجهول الى المكان والزمان بتوسط في قيل قوله والى غيرهما
 بقوله لللابسة ولم تعرض لدخوله في الحقيقة لظهوره وقد يقال ان في صور الاسناد
 توسط في مفعولة او مفعولة سادا الى مصدر الفعل حقيقة فال معنى قولنا ضرب
 في يوم الجمعة او في لدار او في الضرب فيه قاهم (قوله ولا يخلو) دفع توهم نشأ
 من قوله كما استعير لرحل التصاع (قوله تشبه هذه الحالة الخ) لا شتر اكهما في اء
 استعير في كل منهما شيء لشيء تشابه بينهما وليس باستعارة اصطلاحية لانه ليس
 ههنا بعد استعمال في غير ما وضع له (قوله ليس هو التشبيه) لانه تشبه معصود
 بالافادة بخلاف ههنا فانه تشبيه يترتب عليه المقصود بالافادة (قوله من اعمت
 الخ) لم يقل من دم ماء الاماء لان الماء ليس عظم له بل الله للاصنام بخلاف السبيل
 فانه مضمون لودي (قوله هو معنى المفعول) بحسب المعنى المتعارف المتبادر وان
 صح فالمعنى المصدرى بصا فلدا قال الاولى (قوله وتنبها على تايهه) لدلالته على
 كماله بحيث يترزع عنه آخر مثله (قوله ومثله) انما قال مثله لان الحساب ليس
 مالا حله القيم حقيقة لكنه تشبه به في زنه عليه (قوله هي مامر) من به اسناد
 او ماحوله ذكره سابقا لانها طرد تعرف الحقيقة وههنا لا تطلق عكس تعرف
 ابحار (قوله فان المسمى الفاعل الخ) ان الخروج من تعريف المصنف رحمه الله
 تعالى (قوله لكن لا الى المفعول الخ) لان الحكمين متفق من حكم بالضم اى صار
 حكيماته الامور كافي اصحح وفي التاج في باب مفعول العين في الماضي والمبـ قبل
 انه كامة محكم كاشد فهو لازم (قوله وكلامه الخ) مقدمة تامة لبيان الاخراج
 معطوف على قوله فان مسمى فاه من ح اى كلام المصنف رحمه الله تعالى في تعريف البحار
 وقوله والله ملاسب شتى الخ صريح في كذا (قوله كذا) اى خرج من تعريفه (قوله
 من اعمت فاعنه) اى فاه ما اسند الى المصدر (قوله مش حرجه) التبيين في مجز
 وصف الفعل وقيل التبيين في كونهما من قبيل الاسناد الى المصدر فان العباد هو الالم
 القادح والصلال بسمن بمعنى لمد فكاه قبل الم اليه وبهـ وقيل لا يجاز لان
 الالم والبيد بمعنى يوم والمـ وورده صاحب الكشف بانه لم يجمع وميل بمعنى
 معص (قوله ليس عده ح) لان نشأ ليس من ملاسب الفعل او مـ (قوله المـ
 الخ) يعنى المعتر عده في محـ را على نفس ما اسند اليه بالفاعل لان ليس الفعل به فالامثلة
 السابقة داخلة في مره من غير تكلف (قوله فالجواب ان الجار المقول) تقرير

لوجود الجار في الذنب الايقاعية والاصابة ليدفع ما يقبل من طلاق صدر العقلي
 عليها بطريق المحرر لثبوتها بالجار العقلي وخلاصة احوال تخصيص المعرف او تعميم
 التعريف بحمل الاسناد على ما هو اعم من ان يكون صريحا او مستلزما له والجماعات
 المذكورة وان لم تكن اسادات صريحة لكنها مستدرة لها فيكون اطلاق الجار
 عليها حقيقة وليس المراد انها يطلق عليها الجار باعتبار استلزامها لها حتى يردانه
 حينئذ لا يكون التعريف لطلق الجار بل للجار الاسنادي فانهم فاه قد علق فيه
 والاظهر ان يراد بالاسناد مطلق النسبة كما عرفت ولا يرد ما قيل انه يرم ان يكون
 النسبة الايقاعية في ضرب من زيادة الجار الكونها نسبة لشيء لا عمل الى غيره لان تلك
 النسبة ليست للابسة (قوله كاد كروا في قولهم من هموم) دام يكن بتقدير في
 فان هذه النسبة الايقاعية الصريحة المخارية كناية عن نسبة يدعية محورية ملزمة
 لتلك النسبة اعني نسبة اخرن اليها المقصودة من هذا القول لانه تعرية واصابة اخرن
 اليه في المعاطب حتى صار هو هو محرومة قال قدس سره قبح قول الدهري
 الخ في بحث اما اول افلا من هذا القول يمنع كما صرح به وعالقه في حواشي
 شرحه للمفتاح بان الرمان امر موهوم حصوصا اما كان له من ادطوبين كالربيع
 مثلا فلا يصور منه اتحاد الامور الخارجية كالكلمات وامتنع لاصورة له في العقل
 كما تقرر في موضعه فلا ثبوت له عند العقل فلا يكون مدرجا فماتت عند العقل واما
 ثانيا فلا من قول ما حصل منه وثب ما حصل ونعت في نفس الامر عند العقل
 لا لا مكان اما الاول فلا له المتبادر كاد كروا في بيان قيود حد الخفية واما الثاني فقول له لا مكان
 بصور الكوادر ما يحكم العقل بخوار ثبوت في نفس الامر وفوق الدهري لا يحكم العقل
 بخوار ثبوت في نفس الامر فيكون داخل في خلاف عند العقل فلا يكون الحد مطردا
 واما ثالثا وهو محذور الشارح رحمه الله قد سمى في بيان قوله وحديث يدفع الاعتراض
 الاول واما ما قيل في الجواب من ان حاصل كلام السكاكي رحمه الله ان لقوله خلاف
 ما عند المتكلم فاندين احراز قول الجاهل واحال نحو كذا حقيقة الكهنة دون قوله
 خلاف ما عند العقل فانه ليس فيه هاتان العائدتان ولا يقدح في ذلك حصول حد فيهما
 بقوله خلاف ما عند العقل اعني خروج قول الجاهل وفيه انه لا فائدة في جمع هاتين
 العائدتين لان العائد على العدول ليس الا احدهما وان اعاد اللام في قوله لتلا يمنع
 فكسبه يدل على استقلال كل منهما في العدول ومن مجموع عائدتين اعني عدم
 امتناع الطرد وعدم امتناع العكس مترتب على العدول من غير حاجة الى التاويل

لانه تقرير الى اخره

بقوله المخرج * فان قدس سره والظاهر الخ * توجيه لعبارة المفتاح بحيث
 يدفع اعتراض اصناف رحمة الله تعالى والمساواة المذكورة * قال قدس سره
 المراد بماعد العقل * فيه بحث اما لا فلانه ان اراد ان مراد البكائي رحمة الله
 ذلك كاشف به الاستدلال بكلامه عليه ويرد عليه انه لا معنى للعدول عن عبارة القوم
 لاجل فساد معنى اراده من غيرتهم ولا يمتهم منه لغة ولم يصرح جوابه وان اراد ان
 مراد القوم ذلك فلامعنى الاستشهاد عليه بكلامه واما ثانيا فلانه لا شك انه لا يصح
 ارادة هذا المعنى من ماعد العقل على قانون اللغة لانه طرف مستقر فارادته بان يعتبر
 متعلقه اثبوت ويحمل على مكان الثبوت الذي يلزمه ان لا يتبع فهو بعينه التوجيه
 المستفاد من عبارة شارح رحمة الله كما عرفت سابقا * قال قدس سره لما اعتقد
 الخ * فلا بد حل حيث في خلاف ماعد العقل كما لم يدخل في خلاف ماعد المتكلم فلا
 يطل طرفا لديه * قال قدس سره وما الجواب * هذا اما قد ذكره سابقا بقوله
 وضح ايضا ما يدعي عليه الخ وبقوله ويرد عليه انه ماف الخ من غير فائدة * قال
 قدس سره فانما يتم آية الخصم بجمع ادلائل عليه ولعل انما التأكيد (قوله فلا يجوز
 التعبير به) ادلة دلالة على الحاشي فلا يكون مرادهم وفيه ان الشائع
 المتبادر من قولهم هذا عندى الى حقة ومعداهل السنة والجماعة الى غير ذلك ان
 ذلك مرصيه ومقتضى عقولهم وان كان من حيث اللغة اعم (قوله وحينئذ يدفع
 الخ) اى حين اد كان ماعد العقل اعم اندفع اعتراض الاول وهو منع بطلان
 الطرد كما اندفع الاعتراض الثانى وهو منع بطلان العكس لانه اذا كان اعم كان
 نحو كس الخليفة كرامة دخلا فيه فلا يكون دخلا في خلاف ماعد العقل
 فلا بد من تدله بقوله خلاف ماعد المتكلم ليدخل نحو كسا الخليفة الكرامة
 في الحد وبعد التدين حصل لقوله ماعد المتكلم فائدة مختصة لابد من ذكره
 لاجل تلك الفائدة وهى ادخال نحو كسا الخليفة ولقوله لصرب من التساؤل
 فائدة حاصلة لابد لاحدهما من ذكره وهى اخراج الاقوال السكادية وحصل فائدة
 مشتركة بينهما وهى اخراج قول الجاهل وحينئذ يصح اسناد اخراجه الى كل
 واحد منهما لكن يكون حصولها من احدهما اى واحد اعتبر الاخراج به
 معصودا بالذات ومن الاخرى لتبني لئلا يلزم اخراج المخرج واذا كان الامر كذلك
 لا يتجه ان يقال لا بد بطلان الطرد لو لم يقل ماعد المتكلم بدخول قول الجاهل
 لخروجه بقوله لصرب من التساؤل لانه لا بد لاجل الفائدة المختصة اذ لو لم يطل

حكس الحد وهذه القادة مشتركة مرتبة على ذكره فقوله لئلا يتبع طرده غاية
 مرتبة على قوله وانما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل وقوله لئلا يتبع
 محكه علة ماضية عليه فانه لم يوصد خفي على السيد قدس سره ومن جاء بعده (قوله
 ولا يكون هذا تكررا) بجلة معترضة تدفع التوهم فادخله في الجواب (قوله
 وعلى هذا كان الانسب الخ) لان المرتبة على التبدل اندكور الخروج لا الطرد فانه
 حاصل بقوله لضرب من التأويل وان لم يبدل (قوله ما ذكرت من تقرير كلام المصنف
 رحمه الله الخ) زاد لفظ التقرير لان المذكور سابقا ليس كلام المصنف رحمه الله بعينه
 ووجه الاستدلال ان المصنف حكم بان تعريف انجار العقل بالكلام المعادية خلاف
 ما في نفس الامر لضرب من التأويل مطردو معكس وان تعريف الذي ذكره ههنا مقصده
 في المثال فلو لم يرد بغير ماهولة غير ماهولة في نفس الامر من اهم او اخص بطل طرد
 التعريف او عكسه فتدبر (قوله والمخلة الخ) لما كان الاستدراك خفي فان والمخلة اي
 سواء كان كلام المصنف رحمه الله مشرا بما ذكره او لا (قوله بقرينة ذكر الخ) يعني
 كما ان ماهولة مقيد بذلك الظرفين يكون الغير مقيدا لهما فتقاربا يمل عليه قوله اعني
 المعايير في الواقع او عيد المتكلم الخ وصرح به في المحصر واپس المراد ان ماهولة
 مقيد لهما في تعريف الحقيقة فيكون مقيدا لهما في تعريف الخيار ويكون الغير مطلقا
 والارم ان يكون الاسناد الى ما يعاير في نفس الامر لما هو له في نفس الامر دون اعتقاد
 المتكلم نحو قول الدهري انت الربيع الفل محمدا وحين لفظ الغير على معنى
 ليس بخالف ما صرح به سابقا من قوله اي غير انه لا يس مدي هو له وقول المصنف
 رحمه الله تعالى واسأله الى غيرهم للملابسة بخار ولا حقا من قوله امي انصبر
 في الواقع ويستندم عدم صحته في نفسه لانه يعنى ان يكون المراد الاسناد الى
 ملاس لا يكون ماهولة اصلا لافي نفس الامر ولا عند متكلم لافي الحقيقة ولا
 في الظاهر بناء على دخول المقيد في حيز النفي (قوله وحشد يدخل نحو قول الجاهل
 والاقوال الكاذبة) اراد لهما ما ذكره آخر في السؤال بقوله قد خرج نحو قول
 الجاهل والاقوال الكاذبة امي انت الربيع الفل ولا قول الكاذبة عدو بقول المعتزلي
 مامر في تعريف الحقيقة من نحو خلق الله الامم كلمة محبة له (قوله ما حرج جميع
 بقوله تأول) ادلتا تأول لجاهل ولان محمد تكذب ولا معتزلي معنى حانه (قوله
 اي ولا مثل الخ) لم يجعل المشار اليه اشترط التأول رعاية لقرب المشار اليه
 وكونه مذكورا صريحا (قوله انصت) في القاموس انصت ان يحركه شعراء

عدي وصي وصهي والعدي نسبة الى عبد القيس ويقال له عديسي (قوله اي
 على ان اسناد الخ) قال كلام محمول على الحذف اي لم يحمل اسناد نحو قوله او على الاسناد
 المجازي او على التحوز من اجراء وصف الجزء على الكل ولم يرد ان معنى قوله على
 المحر على ان اسناد الخ واعني محار فان العارة لا تساعد (قوله مادام لم يعلم) ليس
 مراده ان لفظة دام مقصورة فانه لا يجوز حذف الافعال الناقصة سوى كان سيج حذف
 بعينه بل بين خاص اعني يجعل ما مصدرية فائدة من ظرف الزمان المضاف الى
 المصدر الاول هي وصلة اي لم يحمل على الجار مدة انتفاء العلم والظن حتى اذا
 تحقق احدهم بمن على المحر (قوله اوله يظن) اعاد كلمة لم اشارة الى دحوه تحت النفي
 وان المقصود انتفاءها لان انتفاء احد الامرين منهما يستلزم انتفاءهما وليس بتقدير لكلمة
 لم حتى يكون التردد في الانتفاء فيحصل بالمقصود (قوله ان فانه لم يرد مظهره) لم يقل لم
 بعينه كما في المفتح لان عدم الانتفاء في نفس الامر لا يكفي بل لابد من عدم الارادة بصب
 اقربته ولذا لم يقل لم يتحمل مالم يرد مظهره ادلا به من العلم او الظن بعدم ارادة
 الظاهر بنصب القرينة (قوله بل يحمل على الحقيقة) لانه اسناد الى ما هو له عند المتكلم
 في الظاهر وما في شرح المفتح الشريف من انه ينبغي ان يتردد عند انتفاء العلم والظن
 في كونه مجازا او حقيقة كاللغة لان الجرم بكونه حقيقة تحكم بتعصي انه اذ لم يعلم
 ايمان شخص ولا كفره بحكم بكفره في الظاهر فعند ان يعترف بالحكم بالكفر العلم بعدم
 الايمان لا عدم العلم بالايمان بخلاف كونه حقيقة فانه يكفيه عدم العلم بكونه غير ما هو له
 في الظاهر فتدبر (قوله ولم يستدل بشئ الخ) فقوله كما استدل مفعول مطلق للفعل
 محذوف يدل عليه لم يعرف المراد بالاستدلال المعنى المعوي لا الاصطلاحي اذ ان قيل قد هي
 فلا يرد ان عدم ارادة مظهر قد يكون مذهبية كاستحالة قيام المسند بالمسند اليه
 (قوله قد أصبحت ام خير تدعى الخ) اصح مما جاء الحقيقي المناسب للقيام وام الخيار
 اسم امرأة وتدعى خير صبح وكذا بالرفع بعيد عموم التي المناسب للقيام لا بالنصب
 المعيد لتي العموم ولان كل انصب الى التمييز لم يستعمل الا بكيدا او معمولا لا لمعامل
 المعوي ومن رأيت مفعول له ولا صلح الذي انحسر شعر رأسه والمعنى ان هذه المرأة
 أصبحت تدعى على دنس تركب شيئا من لرؤيتها رأسي كراس الاصابع فان النساء
 يغضن الشيب ويبطن لثاب وميزعه بجملة مفسرة لرؤية رأسه كراس
 الاصابع ومبينة لوحده الشبه اي سلب عن الرأس والفترة بصم الغاف والزاه
 وقصهما وكسرهما وكبدنة وقفد الشعر حوالى الرأس كذا في القاموس (قوله

اي بعد قترع (اشارة الى ان من معنى بعد كما في قوله تعالى ﴿ لتركن طقسا
 عن طقس ﴾ قوله اي مصيها الخ) في التاج اجبت كثير من قائله حذب اليبالي
 بعضها لبعض والمراد لازمه اعني مصيها وبجس بعضها حذب بعض لانه الموجب
 لتمييز الفسازع عن الرأس والعانة وعبرنا ليلي عن مطلق لارمة لان العرب تؤرخ
 الشهور باليالي اوللاشارة الى شدةها وكثرة العمود فيها (قوله وفي الاساس
 الخ) فالحق مضى اكثر اليالي اي من عمره (قوله مقول فيها الخ) اي من الاساس
 في حقها حين اليسر والرفاهية ابطى وحين يسرو وضيق اسرعى او من الشاعر
 لانه لا يالي بعد التميز المذكور عنها (قوله او يكون الامر الخ) والتعبير للدلالة
 على انها مأثورات فامرء تعالى مصبرات حكمه حينئذ يتحقق دليل آخر على كونه
 موحدا (قوله ويجوز ان يكون مقطعا) اي استئنافا على طريق الالتفات (قوله
 اي امرء وارادته) فسر القيل او لا بالامر اقوله الطبعي فانه معمول القليل ان كان
 مصدرا او بدل او عطاف يارله ان كان اسما وكذلك عطا الامر محتمل ان يكون
 مصدرا وان يكون اسما بمعنى الصيغة ثم بين المراد بعطف الازادة عليه بدم الامر حقيقة
 صد المحققين واما عند القنئين بخطاب كى بعد الارادة فالامر بمعناه المطلق لان الطبعي
 بمعنى كوني طالعة (قوله حتى ادا ورائه الخ) لعنى اذناية ولد احدث على
 النمطية وهي تقتضي ان يكون مفعلا سيرا مؤدبا الى ما بعد هذا يقول فان
 معنى الطبعي تحركي ليصح وقوع حتى بعده ليس شئ ونعمه على ما في بعض
 الخواشي يثبت على لانلوى واحببى الخطاب لام حيار والجموع اليوم
 ومن هذا ظهر فساد تفسير اصحمت بصارت (قوله فانه بدل الخ) فان اساد
 الانشاء الى ارادته تعالى شان الموحد وان كان هذا لاسدادا بمجارا ولا يجوز
 ان يكون اسادا فاما مجارا واسدادا من حقيقة لان جملة اسماء قبل لله مينة
 لقوله ميزعه الخ (قوله وكذا المراد بشب الزمان الخ) في لفموس انشباب
 الفناء وقد شب شب وجم شب واورادهه لاول ادلاوحد للجمعية لارادة جماعة
 الفتيان واضافته الى الزمان لادنى ملاسبه باعتبار حصوله فيه للكائنات
 والفسادات فيصح حين الاردياد عليه ولا يرد ان اشباب صفة الرمان والاردياد
 صفة القوي فكيف يصح تفسيرها به ولا يحتاج الى تكلف تركه الناظرون
 والمعنى هيح قوى الارض وحدث نصارتها رسيد فونهم البامية (قوله
 والروح) اي احيواني (قوله واحصان لافسام الخ) وانكبة داخلية في الحقيقة
 المطلقة في شرح انقشاح الشريق والكيد دسحة في الحقيقة بحدودها الثلاثة

او المذكورة في المفتاح و مقابل له انما هو الصريح منها وقال شارح رحمه الله
 في شرح قول السكاكي رحمه الله الحقيقة في المفرد والكساية تشتركان في كونهما
 حقيقتين وتضريان بصريح وعدم التصريح واما الكساية فلا كلام في انه
 لا يراد بها معانيها وحده واما الكلام في انه هل يراد معنى المعنى ام يقتصر
 المراد على معنى المعنى لكونه مع جوار رادة المعنى ومساء على انهم لم يعتبروا في الحقيقة
 الا الاستعمال في الموصوع واما لا يكون عبر الموصوع له مراد اولا وسهم من
 فهم ذلك وحرم بان الحقيقة مطلقا تضال الكساية تشمل ماد كره من اشتراكها
 في كونها حقيقتين على اشتراكهما في ارادة المعنى الحقيقي فيهما من غير ان يصح
 اطلاق اسم الحقيقة على كساية وهذا الاصطلاح بما لم يجده من القوم واما
 ما قبل من ان اللفظ اذا اراد به نفسه واسداليه الفعل او معناه كان محازا كما في قولك
 صرتني ليلي اذا اردت بعد ليلي فانه محاز لان المعنى من تلفظ بها وليس طرفه
 انتهى لى حقيقة ولا محاز لان اللفظ اذا اراد به نفسه لا يتصف بالحقيقة والمحاز
 كما صرحوا به فليس بشيء لان السرور انه هو من جماع هذا اللفظ من حيث
 دلالة على معناه لا من حيث هو (قوله وذل مفرد مستعمل) فيسبب ذلك لان اللفظ
 قبل الاستعمال لا يسمى بالحقيقة والمحاز (قوله لا اسد الجملة) فان الاسد الى
 المتدا عند ليس بحقيقة ولا محاز (قوله عند اشكال) عدى لا اشكال فيه لانه
 صرح في اخر كلامه في بحث الكساية ان الكلمة اذا اسدت فاسدادها بحسب
 رأى الاصحاب دون رأى ما يكون على وفق عقلك وعين او لا يكون والاول
 هو الحقيقة في الجملة والتبني هو لمحار وبها انتهى فانه صريح في ان الحقيقة
 والمحار العلويين صغرت لاسد كلمة الى اخرى لا لاسد الجملة الى شيء في قولنا
 زيد صائم نهاره المحار هو صام الصوم الى النهار وبعد ذلك الاسد لا محاز
 في اسد صوم النهار الى زيد لانه في معنى زيد صائم في نهاره فتدبر فانه من
 الطائفة وانما قال دون رأيه لانه رأيه في المحار يعطى الى الاستعارة بالكساية (قوله
 لم يقل منه الخ) بل اورده بطريق التعداد ولذا لم يعط ما به من عليه (قوله
 انما ما لا قباض) وروى لا يختص مع ان المناسب لبيان الكثرة هو التعداد
 وهو ايضا من المحسات و لا يحدوها لعدم الانحصار فيحد كروء (قوله
 وان المعنى الخ) والصغير في عيهم راجع الى المؤمنين والمراد منهم حفيظ مؤمنوا
 وقوع المحار فادفع الاشكال به كيف يصح لزيادة القياس الى منكرى وقوع
 المحار فانه يقتضي حصول حله من غير حاجة الى ان يقل اصل الايمان به حاصل

بعض الآيات و الزيادة ما حررناه خلاف ما هو الظاهر من نسخة الريادة الى كل
 الآيات والى ان يقال لزيادة قد يراد به الامر ان يشاء في نفسه وهو لا يقتضي
 وجود المرید عليه (قوله على انه مفعول به لتفنون الخ) اعلم ان اصل تفنون
 توتفون من الوقاية وهو فرط الصيانة متعد الى مفعولين والاول محذوف والثاني
 يوما على حذف المضاف اى عذاب يوم حذف بضماء عنه واسمى فكيف تفنون
 اتفكم عذاب يوم وقد يستعمل الاتفاء بمعنى الحذف وحيد متعد الى مفعول واحد
 ويحتمل ان يكون يوما مفعولا به لكفرتم ولعمري فكيف يحصل بحكم الوقاية
 والحذر ان كفرتم ووجدتم يوما يجعل الوجدان شبه في الدنيا ٧ (قوله اى كيف
 تفنون يوم القيمة) اى في يوم القيمة فهو منصوب على الظرفية ويوما يجعل الوجدان
 مفعول به على حذف المضاف وليس بدلا من يوم القيمة كما وهم ادخل في تفسير
 معنى المفعول به للاندال بخلاف الظرفية منه - ن للاستفهام الذى في تفنون وفسر
 قوله تعالى ان كفرتم ما نعيم على الكفر ثلاثا يحتاج الى مفعول به ولا ان الخطاب
 للكفار (قوله الى مكانه الخ) اى الى مكان وقع منه الاحراج فهو متعد الى المفعول
 به بواسطة من لالى انظر فى ادالمعنى واحرحت من الارض لافى الارض * قال
 قدس سره فيه اشعار الخ * لعل وجه الاشعار من ابرد كلمة من فانها ترادى التميز
 لكن من التى ترادى في التميز تبيينية كما فى الرضى او تحضنة كما فى شرح تسهيل او
 زائدة عند بعض وكلمة من هنا ابتداء كما لا يخفى * قال قدس سره لافى ذاتها *
 والتميز ما يرفع الابهام الدقيق * قال قدس سره من لا متحصنه لازمة * فى التاج
 الاستحالة محال شدة وفى القاموس كل ما يعبر من لا - سواء الى الاصحاح فقد
 استحال * قال قدس سره لا الفعل * يعنى ان التميز عن المحسنة الى الفاعل مراد
 من الفاعل فيرم ان يكون العقل مستحيلا وليس كذلك والحوادث ان ذلك اكثرى
 وليس لازم فى التسهيل ومما حمله منصوب به بمعنى يقدر لنا اساده ابيه مصافا
 الى الاول وفى شرحه يريد ان يقدر اساده به فاعلا * ادلت تحت مع فهو مفعول
 من الفاعل والاصل طلب معنى واشارة منه عالى مفعول من المفعول نحو وفجرنا
 الارض عيوننا الى ما لا يصلح لادب اليد ولا يقاوم به نحو املا الكورمه وكفى
 بالله شهيدا وما احسن الحكيم رجلا وفى تحفة شرح نعى والزام بعضهم فى كل
 تميز وقع من النسبة فى الجملة ان يكون فى الاصل مصدر اليه كلف ادهو غير متأث
 فى نحو قولهم امتلا الكورمه ونحو طلب ربه * حيث يراد ان ربه نفس الاب واما

٧ فى الآخرة نسخة

الجواب بان العقل فاعل ينضمه الاستحالة اعني الاحالة كما قالوا في امثلا الكورمان
انه فاعل ملا الذي ينضمه . مثلاً فبه ان من التزم ان يكون التميز فاعلا لنفس الفعل
او لما ينضمه اراد بما ينضمه مطاوعه كما في مثال الماء او مطاوعه كما في حرقنا الارض
عيونا اي انشجرت صوبه و لاحالة لس مطاوعا للاستحالة ولا مطاوعا لها * قال
قدس سره كانت مصدرا مصفايا معقولها * في الرضى اضافة المصدر الى المفعول
انما يجوز اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اماما بمعنى " تابع بعده منصوب المحل او بمعنى
الفاعل بعده او بقرينة معنوية ولا شك في انتفاء القرينة ههنا * قال قدس سره
فلا يصح ان يحسن فاعلها * وما قيل من انه تعبير عن النسبة انفاعلية المقدرة الا يرى
الى قوله في حاشية الكشاف " يجوز ان يراد الحلال من الفاعل المختوف المصدر
فبرده انه قياس في الجملة وان ما ذكره ان رجع روجه الله فيما يكون الفاعل محذوفا مرادها
وفيما نحن فيه ليس كذلك * قال قدس سره اي استحالة عقلية او عادية * بيان
الحاصل المعنى والافتقار الى سبعة عقل او عادة * قال قدس سره او على الظرفية
المقدرة * اي بتعريف غير نظرف سرها و اظهار في وحده شايهان في امثال هذه
الكلمات يقال هذا فتع في المشرع وفي العادة وفي العقل وشرعا وعادة وعلا واللام
في قوله في العقل والعادة زائدة لتبيين المعطى ادلاعه ولا استعراق ولا تعيين للنسب
ولا يردانه لادلته على تقدير المرفوع (قوله لان العمل الخ) في بعض النسخ باللام
الجاررة وان وفي بعضها بحرف الذي وان معنى الثاني عطف على قوله يعني يكون
الخ اي المراد بالاستحالة العقبية ما ذكر لا هذا لان حكم العقل بشرط التحية
بالاستحالة لا يصير قرينة على الجارح لحوار انتفاء الشرط وعلى الاول تعديل لقوله
لا يدعي الخ اي لا يدعي احد حوار ذات انهم لان العقل مطلقا من غير اعتبار
امر اخر من نظر او عادة او احساس او تجربة ان مجرد ذلك بعدم محال لقوله اذا حلى
ونفسه للتقييد على الثاني وبين الاطلاق على الاول (قوله بما يستحيله العقل)
اي العقل في نفسه بدون اعتبار امر آخر منه (قوله ومعرفة حقيقته) لم يقبل
وحقيقته للتصريح على مراد المهور والخلف بحسب العلم لا بحسب الوجود
(قوله يريد الخ) يعني ان المراد باخقيقة ما يصير حقيقة لانه حقيقة بالفعل اذا
خلاف في انه لا يجب لكل بحر حقيقة (قوله لمعرفة فاعله او مفعوله) لم يقبل لمعرفة اساده
الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما يقتضيه السوق لان الاسد لا ينصف بالظهور
والخلفا لا باعتبار ظهور فاعله ومفعوله وخلفه (قوله اي يريد الله حساني وجهه)
اي من حيث الظهور لامر حيث الوجود فانه في غاية الكمال في نفسه لكن لدقته

يظهر بعد التأمل والنظر (قوله سرتي رؤيت) هذا لقول مجاز اذا اريد منه حصول السرور عند الرؤية اما اذا اريد ان لرؤية موحدة لسرور فهو حقيقة (قوله اي اقدمتني نفسي) قدر السكاكي رحمه الله في من هذا المثل الفاعل النفس وفيما عدا الله سبحانه شاء على ان الظاهر ان حدث سدى يظهر فاعله ينسب اليه والذي لا يظهر ينسب الى داته تعالى لكن لا يخفى ان نفس المصدر هها هو القدوم واعتبار النفس الباطنة مقسما للبدن تكلف يرد غير متعارف عند اهل المعقوكذا جعل النفس فيما عداها فاعلا باعتبار التوليد مع عدم حرمانه في صيرني تكلف (قوله ههنا حاله) في شرح الفتح قالوا و مراده في ثاني مفعول صيرت شيئا فالحال والواو للحال والحال قائم مقام الخبر دال عليه اي صيرني هو في مصر و في المثل في الهلاك انتهى وعارنه ههنا مشعرة بالوجهين حيث جعل هذه لفظة مفعولا ثانيا وعبر عنه بالحالة قال قدس سره دل عارنه الطاهر اشعر لما عرفت من انه تختم الوجهين قال قدس سره بصيرب المثل خي و في عاي بصيرب مثل بالاثب لحي وبصيرب المثل للاشياء في قال قدس سره الا انه قد قدم المظوف على المتبوع والعامل كما في قولك عليك ورحمة الله السلام وما يحسن من ان حوازه مشروط بان لا يتقدم على العامل كما في الرضى فعمل ذلك محض به فانه لم يذكر في شرح التسهيل عند تعداد شرائط حوار تصديق المظوف مع انه بالغ في ذلك وذكر الشروط المتفق عليها والمختلف فيها وان ابيت فاحمل المذكور مفسرا للعامل المحذوف مقدما و يروى بحيني بالبهاء هو بدل من في (قوله نوع حواء) لكثرة الاسناد الى الفاعل المحاري وثراء الاسناد الى الفاعل الحقيقي (قوله في هه) اي في المهاز العقلي (قوله صارت اخ) اي اسفة حقيقة لذلك فذهن (قوله فانك لا تجد) تعين لقوله ليس بواجب اي اذا قلت عند قدومك بمحق اقدمي حق لا تجد في قصدك فاعلا للاقدام سوى الحق لك في صورة قدوم بصورة الاقدام والحق بصورة المقدم مسافة في كونه داعي للقدوم فلا فاعل في قصدك سوى الحق لا محققا ولا موهوما فصلا عن الابدالية والنسب عنه (قوله وكذا لا يستطيع الخ) بقاء على تصويرك الصيرورة تصيرا والا زديد زيادة ولا تصير ولا زيادة (قوله فالاخبار) تفريع على ما قلناه ان اذا لم يكن معنى في الخبر العقلي فاعل بقاء على انفس الفعل وكونه بخلا محصا فالاعبر في بقاءه عن الكذب ان يكون المعنى الذي هو مقصود التكلم من الكلام ومخط الفائدة موجودا في محاز بخلاف الكذب فانه لا وجود له في اقدمي حتى يلدن ان لم يكن القدوم متحققا كان كذبا وان كان

محققا كان محجرا عقلي (قوله واذا كان الخ) عطف على قوله بس بواجب الخ
 وبيان لماط كونه كلام محجرا عقلي وهو انه اذا كان المعنى الذي له اللفظ موحودا
 على الحقيقة فان يكون مستعملا فيه مرادنا منه لم يكن محجرا في ذلك اللفظ نفسه
 لكونه مستعملا في معناه الذي وضع له فيكون في الحكم في قولك اقدمي بذلك
 حقلي ان كان لفظ اقدم مستعملا في معناه الذي وضع له وان كان موهوما
 يكون محجرا في الحكم وان كان مستعملا في معنى الجمال على القديوم كان محجرا في اقدم
 والاسد على حقيقته وكذا ان كان الحق مستعملا في المقدم بطريق الاستعارة بالكناية
 فنخلص من كلامه ان مثل قدمي بذلك حقلي يحتمل وحوها ثلاثة محجرات في الطرف
 ومحجرا في الاسد واستعاره بالكناية ومحجرا في الدعوى الشكوك التي عرضت
 للناظرين الذين لم يتدروا على تخريج خواهر مقاصده من صهور عباراته (قوله
 هذه الجملة) اي الصانعة بمحجرات العقل واحسن ضبطها فانه بمقتضيه الحدائق
 كالسكاكي والمصنف والاسم رجه الله حتى تكون على صورة في استعراض الحريات
 منها قال قدس سره والنتيجة على الخ قد الحق الشارح بالمقول جواب
 الاشكال بحيث يظهر انه صحة كلام الشيخ حيث قال والجواب ان عدم تحقق
 المعنى لا ينافي كونه المعنى حقيقة ولا يتلزم كونه محجرا في معنى آخر غاية الامر
 ان مدلول المعنى وما يشتمل عليه لا يكون ثابتا ولا يلزم الكذب ايضا لان المقصود
 ثبوت ما هو المرجع كالقديوم مثلا انتهى وحاصله ما رناه سابقا في حل عبارة
 الشيخ فكن القبول للمحقق في الشارح رجه الله حقق المقام بما لا مرية عليه
 قال قدس سره بل هو في حقيقة الخ فيه بحث لان الاشكال انما هو على الشيخ
 حيث يقول ان هذه الالهام موهومة لا فاعل لها واما القائلون بانها موجودة
 قد نقل الاسد من قاضها حقيقي الى صاري فلا اشكال عليهم ولذا قال الشارح
 رجه الله لا يكون حينئذ اي اذا كان هذه الالهام المتعدية غير موجودة حقيقة
 بخلاف ما اذا كانت موجودة وبهذا ظهر فساد ما قيل ان اول الحاشية يوجب
 رجحان مذهب الشيخ فان محصله ان الالهام المتعدية المذكورة في تلك الالهام
 موهومة فلا فاعل لها يصير لاسد اية حقيقة وما أسحر الحاشية فاشكال على جميع
 القائلين بالمحجرات العقلية ولم يذكره لترجح مذهب الشيخ على غيره قال قدس سره
 واذا نظرت الخ لفرق بين وبين لاستعاره بالكناية ان المقصود بالذات
 في الاستعارة المبالغة في معنى الحق محمله مقدها واما في هذه المبالغة في المبالغة
 وان كان كل منهما يتلزم لاخره قال قدس سره ثبت الخ فيه ان الثابت

ثم ادكره انه لا حقيقة له موجودة او معتد بها لاني الحقيقة مطلق وعادة الشيخ
ثاني على نفي الحقيقة مطلقا فالوجه ما حرره من انه لا يتم في قصد التكلم اصلا
وانما هو صورة القدم بصورة الاقدم واسمه الى الحق وهذا ما ذكره اشرح
وجه الله في شرح الفتح وانما ظن ان ما ذكره الشيخ قرب الى الصواب بالنظر
الى مقصود الكلام ادليس القصد الى اقدم وتصير من عدم وصيرورة (قوله
استعارة بالكناية) اي فيها استعارة بالكناية (قوله وكره السكاكي) وقال
ما صدق من المحاز العقلي صدق داحس في الاستعارة بالكناية لانه يفي الجواز
العقلي باحتماله الاستعارة حتى يرد ان الاحتمال لا يكون ثابت (قوله
من الوارد) اي من الروافد مفككة كانت ولازمة (قوله المساوية
للمشبه) اي المختصة به امامطلق او بالنسبة الى المشبه بقرينة لاحق كلامه
حيث قال بعد قوله من الوارد المشبه ما لا يكون لانه وكان على شارح وجه الله
اريد كره وسابق كلامه حيث قال في تعريف مصق الاستعارة بتدكر
احد في التشبيه وتريده يعرف الآخر مدعي ادعوى التشبيه في جنس التشبه
دالا على ذلك ما تاتت تشبه ما يخص التشبه (قوله ثم تم كذا ما ذكر)
من اداة التشبيه والاستعارة (قوله لعدم التماثل) لصواب هذا المعلوم لان حيث
خصوصية ذاته تعالى فلا يرد ادعاء كون ~~الشيء كذا~~ كذا ~~فما لا يرد~~ كذا بخلاف
ادعاء كون ملائمة الالآت والروح من ملائمة ذاته تعالى (قوله المذموم
لاسباب الهزيمة) لا الخيش بخصوصه حتى يكون ادعاء امر ركبت (قوله حلول
من شخص مدعى الله) لان المقصود بيان مدة يكون ~~هذه الالآت~~ كابدل
عليه ما به امي قوله تعالى (طبعنا الانسان ثم خلقنا) ولا حقه امي قوله تعالى
(نخرج من بين الصنوب والتراتيب) لا بيان احد لدى شأ منه كافي قوله تعالى (حقنكم
من نفس واحدة) (قوله كالاستخدام) ورد حرف تشبه لان الاستخدام
من المحسات وهي تراعى بعد اطلاقه ووضوح الدلالة ومحقق فيه من الاستعارة
وهي متعلقة بوضوح الدلالة لكها. وتشاركه من حيث انه اريد باللفظ معنى
وبالصميم معنى والجهة مختلفة (قوله لان ادعاء له الخ) فيكون الامر بوضاه
ادلايحور تعدد المخاطب في كلام واحد من غير ثلثة اوصاف وما قيل به يحور
ان يكون الامر لها ان تأمر بعمله بالذات ~~وهو~~ ~~له~~ ~~خروج~~ عما يحس به لانه
حيث يكون الجوار في الطرف حيث اريد بان لا امر به (قوله كذا كره الخ) حيث
بين بعد كل ملازمة طلال لا ريب (قوله وجعل منه مية الخ) هذا لا دخل له

أ. المنة

نفسه

في دفع الاعتراضات فانه مدعاه بمجرد ارادة المشبه به ادعاء وانما هو جواب
سؤال اورد السكاكي رحمه الله و يجب عليه ان يرد كرو هو ان يقال ان ادعاء السبعية
وامكار ان تكون شيئا ور . . . ياتي التصريح باسم المشبه كالمية لانه كمال الاعتراف به
للقطع بانه لم يرد فيه معناه ان موضوعه وحاصل الجواب انما يجعل اسم المشبه من
اسماء المشبه به يجعل امية قسما متعارفا وصع بازاء المشبه حقيقة كالسبع وغير
متعارف وصع بارائه ادعاء كالمية فالتصريح باسم المشبه لا ياتي في ادعاء كونه
نفس المشبه به وانما يجب به لو لم يكن هذا من اسماء المشبه به على ما لزم من ادخال
المشبه في جنس المشبه (قوله قد حل في جنس السبع) فانه تصريح بان المراد
بالمية الموت وكيفية الادخال ادعاء ان السبع موضوع ما يقتل القوس من غير
فرق بين النافع والضار سواء كان في الهيكل المنصوص او في غيره كالموت
فيكون لفظ السبع موصوفا له ادعاء ومعلوم ان لفظ المية موصوع له حقيقة
فيكونان كالمترادين مثل السبع والصدوم وان كان اطلاق السبع عليه من اطلاق
العام على الخاص ولذا قال السكاكي رحمه الله ثم نذهب على سبيل التخييل
الى ان الواضع كيف يصح منه ان يصح اسمين بجمعية واحدة وان لا يكونا
مترادين بقى هذا شيء مذكور الشارح رحمه الله في شرح شرح مختصر
الاصول وهو انه اذا كان المراد بالمية الموت باسماء السبعين لها لم يكن هذا معيا
عن القول بكون الاساد مجر بالان حق الاتات مثلا ان يمدد الى القادر دون
الزمان المشبه بالقدر المصور بصورة اقول اذا كان مسمى الاستعارة على ادخال
المشبه في جنس المشبه و تكرار ان يكون شيئا وراده وكان اتات لازم المشبه
كالانبات مثلا يجب على هذا الادعاء ان اسدده اسادا الى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر وان لم يكن ان ما هو له عدمه في الواقع ولعل هذا وجه تركه في هذا
الكتاب واسما احببه من رقيقة الاستعارة بالكساية استعارة تخيلية عدمه فان
المراد بالمعالي في محال المية نشبت بجلال صورة وهمية شبيهة بالمعالي الحقيقية
فهى المية حقيقة وحقه ان يمدد اليه فليس شيء لانه معنى على كونه القرينة
للاستعارة بالكساية عدمه منحصرة في التخييلية وليس كذلك فانه اذا كان الجار
العقل داخلا مذهب كان القرينة في مثل انت الريع البقل مثلا مستعملة في معناه
الحقيقي وسيصرح الشارح رحمه الله فيما يأتي بان كل واحدة من الاستعارة
التخييلية والاستعارة بالكساية مفككة عن الاخرى عدمه (قوله اعتراض قوى)
وهو ان لفظ المية حيثئذ مستعمل فيما وصع له على سبيل التحقيق فلا يندرج

في الاستعارة التي هي بجزء وادعاء السبعية للنية لا يحدى نعم لان ذلك لا يخرجها
من كونه موضوعا له لفظ النية تحقيقا وفي شرح المفتاح انشأ في وربما بحاج
من ذلك ان ما ليس بخارج عن الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا
عنه فيكون لفظ النية مستعملا في غير موضوعه وحاصله ان المراد بالنية
الموت مع وصف السبعية وذلك غير موضوع له لا اعتبار امر خارج مع الموضوع له
تدبر (قوله ولأنه ينقض اخ) حاصل استدلال السكاكي رحمه الله تعالى كما اشار
اليه الشارح رحمه الله بقوله والحاصل الخ ان كل بجزء عقلي فهو دكر
المشبه وارادة المشبه به بواسطة القرينة وكل مهادا شانه فهو استعارة بالكناية
فامر مع لصراء مستندا فانه يستلزم المحال وهذا نفس له بالخلف فان دليله بجزء
في الجار العقلي الذي ذكر فيه الطرفان والاستعارة بالكناية لا شرط له عدم ذكر
اشبه به تدبر فانه قد دل في تقريره الاقدام (قوله ان يجوز ايت اخ) اي التصريح
سواء كان مابنا او بين والمعنى رأيت برؤية فلان استداونة في من ملاقاته اسد (قوله
على وجه ينشئ عن التشبيه) وفي قولنا انما صائم وانه قائم ليس كذلك لان
الاصافة لامية لبعض المشبه المتعار لان المشبه اشبه فصار مخصوصا لا مطلق
النهار وانما يكون طرفا التشبه مدكورين لو كان الاشارة سائفة فانه في معنى الحمل
للبالغة في التسمية كما في جبين الماء فادع ما فعل ان المرقق بين الجبين الماء بجزء صائم
يجعل احدهما مائلا دون الآخر تحكم لان في كل منهما اضافة غاية الامر ان في ماره
صائم اضافة المشبه الى اشبه به وفي جبين الماء بعكس (قوله على ذكر الطرفين)
وهو القمر وصغير راره او صغير علانته (قوله هو شخص صائم مظن) فلا ذكر
للتشبهه اصلا والمراد بالههه الحقيقى ماداء الصوم له فلا يكون من اضافة العام
الى الخاص على ما فهم فاختاره هذا لا ينافى استفادته كونه من اضافة العام الى
الخاص (قوله من غير اعتبار كونه صائما وغير صائما) انما هذا ليكون به من كونه
مشبهه لانه اعتبر في المشبهه كونه صائما (قوله من لم يقم على مراد السكاكي) ورغم
ان مذهبه في الاستعارة بالكناية ارادة المشبه به حقيقة وكان يظهر ان يقدم هذا
الكلام على قوله ولأنه يتعص اخ لكونه اخوة عن قوله لانه يستلزم اخ لكن
احرم اشارة الى عدم الاهتمام بشانه وانه غير معتبه (قوله واما معنى فهو اخ) وذلك
لانه الاستعارة اذا كانت في ضمير راصف والصغير لا يصل الاستعارة لادخار ما يعبر به
عنه كان المراد من الصغير العيشة المشبهه بصاحبها فهو غير العيشة له كونه في المعنى
وان كانت من حيث اتحاد اللفظ مرصحا له فاشبهه هو في عيشة راص صائما

عيشة أى كعيشة راض صاحب العيشة بها يصح وقوعه صفة للعيشة المذكورة
 فيقول المعنى إلى ما ذكر نصب وما قيل إنما قدر ما قدر مع أن المقصود يحصل ما يقال
 في عيشة راض صاحبها على ما صرح به الكاشي تفصيلا لما العيشة فإنه يهيد
 عيشة يرتضى بها بخلاف ما إذا قبل فهو في عيشة راض صاحبها بها والصاحب
 من هو فيه فإن المعنى أنه راض في العيشة التي هو فيها ولا يلزم من ذلك أن يكون
 مما يرضى به فيه أن الكلام في كيفية اقادة هذا التركيب لما قدر على تقدير كون
 الاستعارة في التصدير لا في نكتة التدوير (قوله من ذهب اضافة العام إلى الخاص)
 ويلاحظ في الحكم عليه أنه صائم من حيث اتحادها بالخاص لا من حيث اتصافه
 بالصوم لتلاينها بالحكم وقيل إن المراد بالصائم المضاف إلى الشخص ما يصح أن يكون
 صائما وفيه أن المشقة لله وليس من يصح الصوم منه (قوله في اضافة المسمى
 إلى الاسم) فالصير في زهره راجع إلى الاسم كأنه قبل الشخص المسمى يريد صائم
 وإنما لم يقل من اضافة الاسم إلى المسمى لعدم مجيئها وعدم كونه مشبها به وعدم
 صحة حل صائم عليه (قوله من سمعلاب) قد عرفت اسمعلات ما ذكرنا (قوله
 لاحقة ولا محمرا) لأن المراد بتصدير من حشد العملة فيكون البداء لهم ادلا يجوز
 تعدد الخطاب في كلام واحد ثم يكون لفظ هاتان محمرا لكن لا امر لسمه أصلا
 (قوله ولم يعرفنا) يريد أهلوكم هذه التراكيب انصدارة عن اللفظ استعارة
 بالكناية لكان الحكم محتملا دائرا على اعتقاد الوقوف وعدمه فيصح عند
 من لم يعتد به ولا يصح عند من يعتمد وليس كذلك فإن هذه التراكيب شائعة
 من غير توقف من أحد في الحكم محتملا فاندفع اعتراض السيد قدس سره فيه
 كما لا يخفى (قوله أثنى الأمور العارضة الخ) يدل أي الأمور العارضة التي بها
 يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تكون مدافرة الله حتى لا يرد الرفع فاه عارض
 للسداد إليه من حيث أنه مسد إليه ولا محتمل له لأن المقصود أن الأمور المذكورة
 في هذا الباب عارضة للسداد إليه ما عدا كونه كذلك لأن كل ما هو عارض له بهذا
 الاعتبار فهو مدكور فيه فإن كثير من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك
 لم يخرج من القوة إلى الفعل ويبدو (قوله مداته) معلق بالراحة تصحيح معنى
 العروس أي الرجعة إليه عارضة لداته ما لا يكون لها واسطة في العروص ولذا
 عطف قوله لا بواسطة حكم أو المسد عليه فلا ساق كونها عارضة لذاته كونها
 عارضة لأجل كونه مسد مدافرة واسعة في الشوت ومن هذا ظهر أن قيد الجنية
 لتفيد أي العارضة لداته مسد إليه حل كونه موصوفاً بكونه مسد إليه فلا

يبقى كونهما اهم لا لتعديل فلا يرد ما توهم من ان احوال المسد اليه من حيث
انه مسد اليه لا يوجد في غيره وقد يوجد حال تختص به على ان المصوت في الباب
حذف المسد اليه وذكره وتعريفه وتكرره الى غير ذلك لا يصح الحذف والتدكر
مثلا فيكون مختصا به (قوله اولى بالتقديم) اي في تدكر فيكون بين احواله انصا
اولى بالتقديم (قوله لانه صدر) اي في الاصطلاح وان كان لفظه من حيث مفهومه
المعوى اصنى الاسقاط مشعرا بالعدم بعد الاتيان ولذا احتج على لفظ انزلة اشارة
الى كونه ركن اعظم كانه اسقط (قوله وهو متقدم على لايب) و لا تان متقدم
على سائر الاحوال لكونه كالفصيل له (قوله وحذف بفتح الخ) اي الحذف
الذي نحن فيه وهو ما يكون موبيا في التقدير لا الحذف الذي يكون بسيما ميبيا كحذف
فاعل المصدر و فاعل الفعل المسمى للقول فانه لا يحتاج الى القرينة لعدم كونه مرادا
(قوله وهو ان يكون السامع عارفا به) اي متمكنا من معرفة المحذوف لان وجود
القرينة لا يوجد المراد بالفعل (قوله او حود القرينة) صيغة الجمع ينظر الى تعدد
الموارد اي القرينة الدالة على المحذوف اما بخصوصه او باعتبار كونه احدا الاشياء
المعينة كما فيما حذف ليدفع من السامع كل مذهب ممكن (قوله كذا اي الخ)
سواء كان حاملا عليه او عاية مترتبة عليه فاللام في قوله قبل ان يفرار لتفصيل المطلق
الشامل للمحذوف والمرصية (قوله انصا) اي كما هو معهود معرب في علم الحساب
وان لم يذكر فيه صريحا والظاهر ترك لفظ انصا (قوله شرة ماضية) كما يدل
عليه ههنا قوله عن البعث فانه مشعر بوجود القرينة (قوله بـ على لظاهر) حال
عن البعث اي حال ~~البعث~~ البعث ميبيا عليه هو الظاهر من عدم القرينة عنه
لا على الحقيقة وفي نفس الامر (قوله والا) اي وان لم يكن عن الظاهر فهو في الحقيقة
الركن الاعظم فدكره لا يكون عبثا وان قامت القرينة فان لا كنهنا بالقرينة ليس
كالدكر في التخصيص على ما هو المقصود الاهم قال في شرح لفتح رد كرامسد
اليه لا يكون عبثا على الحقيقة وان قامت القرينة بكونه حرا من الكلام بل الصمدية
فيه فلا يرد ما قيل من انه لا مضافة بين كونه الركن لاعلم من كلامه وكون دكره
عبثا لتحقيق القرينة المعينة (قوله وقيل معناه انه عبث بفتح الخ) قال في شرح
الفتح قبل ان يرد انه يكون عبثا نظرا الى ظاهر القرينة المعينة عن دكره فان دكره لا يفظ
لا يكون الا لافادة المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يعنى به غرض حتى من الاغراض
المناسبة في باب دكر المسد اليه وقال السيد قدس سره في حاشيته شرح (٣) انما اعتبر
خفاء لانه لو ظهر لم يكن دكره عبثا في الظاهر ايضا فان د بظاهر القرينة الاهم

٣ انما اعتبرنا خفاء العادة

لانها لو ظهرت الى آخره

سجده

الظاهر الذي يقتضيه القرينة وهو الاغناء عن الدكر وبالحقيقة في قوله
واما في الحقيقة نفس الامر اى يجوز في نفس الامر ان يتعلق بدكره عرض
حتى فلا يكون هنا مع وجود القرينة المعينة عنه وبما نقلناه ظهر ان ما قيل ان المراد
بظاهر القرينة الظاهر سى هو القرينة والمعنى ان ذكره عبث نظرا الى القرينة
واما في الحقيقة اى في نفسه فيجوز ان يتعلق به غرض فلا يكون عبثا ثم الاعتراض
عليه بانه اذا تعلق بدكره عرض كان المقدم مقام الدكر والكلام في مقام الحذف
الهم الان يراد بالعرض معنى انه مودة حروج عما قصده الشارح وجه الله على انه
يرد عليه انه اذا اريد بظاهر اظاهر الذي هو القرينة لاحاجة الى قوله لتد
على الظاهر لان الكلام في مراد الحذف بعد وجود القرينة (قوله من حيث
الظاهر الخ) لانهم من اللفظ لكن لا يعيد دلالة عليه ما لم يحكم العقل بصفحة
ارادته فالاعتماد بالآخرة على العقل (قوله على دلالة العقل) لانه يستدل بالعقل بمعونة
القرائن على التصديف لدل على استداله فالاعتماد او لا و آخر ا على العقل وان كان
لفظ مدخل وبدا ما بين ههنا من حيث الظاهر (قوله لاستدلالة بالدلالة) اى
في الجملة كافي مقتضيات النصرة وان كان اللفظ هو المدخل (قوله فانه يستمر) اى
في جميع المواد (قوله وما كان محسوبا الخ) يعنى ان العدول ليس محققا لان كونه
محققا يوقف على كون كل من المعنى واللفظ مستعلا في الدلالة عليه وليس كذلك
(قوله هو اللفظ الخ) صميم الفصل لمجرد التأكيد وتحقيق ذلك ان اللفظ مدخلا
في الدلالة عند الخوف به على ان تداول عليه بالقرائن هو اللفظ دون ذات المسد
اليه وليس بالقصر فانه يصل مخالف لقوله من حيث الظاهر ولقوله فلا صد الذكر
يكون الاعتماد على الكتابة على اللفظ (قوله والاعتماد الخ) اى عداله كره عند الحذف
وان لم يقيد بشئ مسمى (قوله هل يتبع ام لا) ام هذه منقطعة على ما مر تحقيقه
فما قبل الصواب ايقنه ام لا ليس بصواب على ان ام المتصلة تسمى مع هن على قلة
كافي الرضى (قولى او تبينه) اما لان المسد لا يصلح الاله او لكم له به بحيث لا يسبق
الدهى الى غيره او لكونه متعاضبا بين تشكك والمحاط به واما ان كان يحامع الاحترار
عن العت لك مدور دواعى و مقتضيات على ان قصد وقصد التعيين غير قصد
الاستراز فقد يقصد كل واحد بدون الآخر وقد يقصدان معا وكذا الحال
في جميع الدواعى اذا لم يكن بينها (٦) ثافت (قوله او صحيح او قافية) ان يكون ذكر
المسد اليه واجب التأخير او يكون انقافية او السجع لفظ المسد مع حركة ما قبله
فادد ك المسد اليه يحصل الاتصال بينهما ويهوت القافية او السجع (قوله

٦ يسهما نسجه

(لا يسمع) واما عدم الفرصة او الضجر والسامة الحاص لمصايد من طلب الصيد
 (قوله من غير السامع من الحاصرين) الصواب من غير المصايد من السامعين
 (قوله وكاتب استعمال الح) الفرق بين الاتعين ان في الاول يكون الكلام
 في الاستعمالين واحدا سواء كان الاستعمال قياسا ولا وفي ثاني الكلام الثاني غير
 الاول ولا بد ان يكون قياسا (قوله وقد يكون الح) اي قد يكون اصدوف من غير
 ضرورة الفاعل الاصطلاحي للفعل ليرتب عليه قوله وجبند بحسب اساره في نقد
 الاول خرج نحو اضرب واصرب واصربوا تقوم فان حذف الفاعل فيه
 لضرورة التقابل كسب نظامه اخركة مقامه والقيادات في خرج نحو استارب
 البقل وجاءت فان المحذون فيه الفاعل الحقيقي وبالنقد لا خبر به عمل اصدوف المصدر
 (قوله وجبند بحسب اساد الفعل الى المفعول) الادرا نحو صرب الاء وبذلك انتهى
 رأى وانما يجب ذلك لان الفعل لا بد له من فاعل او مفعول مقامه ولا تنوهم
 ان هذا من حذف الجملة بل تبدل بجملة محمولة اخرى لئلا يكون هذا ليس بدلا
 للسند بل تعبير هينة ولذا يسمى كل واحد منهم صيغة الماضي (قوله فلكونه
 الاصل) اي ما يثبت عليه الشيء والقاعدة (قوله ولا مقتضى للعدول عنه)
 كونه اصلا لا يكتفى بكنة لذكر لانه متحقق في حال الحذف ايضا فلا بد من عدم
 مقتضى العدول ليكون مرجعا للذكر على الحذف وانما عدم مقتضى في قصد
 التكلم على ما مر فلا يرد ان الكلام فيما اذا قامت القرينة اذينة للمعدول كما يدل
 عليه سابق كلامه ولاحقه فلا حترار عن العت ونجيب العدول متحقق في
 جميع صور الدكر وقوله ولا مقتضى للعدول عنه مذهب وسقوط التدوين اما
 لكونه مضافا واللام زائدة كقائل سيبويه في علام لك وما شابهه بالمصاحف
 كقائه الشرح ابن الحاجب (قوله وريادة الانصاح) اي يصح المسند اليه
 وريادة تشبته في ذهن السامع فمع الانصاح والتقرير حاصل عند حذف يصلو وجود
 القرينة المعسلة وفي الذكر زيادتهما لان الدلالة العظيمة احتمت مع الدلالة
 العقلية (قوله ومنه واولئك هم المفصوح) اي من ريادة الانصاح وتقرير لكن
 لا لا يصحح المسند اليه وتقريره ولذا اورد نقطة منه لا لا يصحح عن من نعتق
 بتكرير المسند اليه وهو ان هؤلاء الموصوفين بشرف الامنان ممن روى بكل من
 الاثرين وكل منهما يكتفى في تمييزهم فلا يصحح هذا تعرض ذكر اسد به
 ولم يحذف مصب القرينة على تقديره اذ مع الحذف لا ينصح بتقرير كمال الانصاح
 ولا ينصح عن العرض كمال الانصاح وبهذا ظهر مسد قول من قال ليس لا يفة

من قبيل احتسار انه كر على اخذف ادبوترك او ائلك الثاني لم يكن مقدر بل كان
 ماعده معطوفا على مسد او اثنت الاول لان الفرض انه لو ترك ونصب القرينة
 على تركه لم يحصل زيادة الايضاح وان دفع ما قبل ان المتبادر من قوله ومنه ان
 المكتبة في ذكر المسد اليه في الآية الايضاح له مع انها شئ آخر كما علم من قوله
 تسها اح وذلك ظاهر ~~كما قيل~~ لكن الظاهر من عبارة الكشف ان المكتبة
 المذكورة لتكرير اسم لاشارة عدم الاكتفاء على الاول وحاصلها انه لو لم يكرر
 لاحتمل ان يكون مجموع الاثر من مجزاهم عما عداهم لاكل واحدة منهما والتكرير
 صار نصا في نكل وحده بمرة بهم فامراد بعوله زيادة الايضاح الايضاح الكامل
 والتقريب الابلغ كما في تعريف النص بما ارداد وصوحا على الظاهر (قوله
 كما ثبت لهم الاثره اح) في موقع المصدر لقوله ثابتة والقاء في هي رائدة كذا ذكره
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشف وعنه ان التشبه ليس مقصود في المقام
 وان زيادة القاء لم يعمودا سبويه وعدي ان الكاف للفران في الوجود وما كافت
 كقام زيد فقد عمرو وصل كما دخل الوقت والقاء للسبويه كما في قوله زيد فاصل
 فاكرمه واجملة في محل الخبر لان اي تسبها على اهم بهذه الحلة وهي انه كانت
 لهم الاثره بنهدي قاره في الوجود ثبوت الاثر بهم بالفلاح مسببة عنها وفي هذا
 كل الترخيص لمن عداهم الى الايمان والاثرة بفتح الهمزة والتاء الاستبعاد
 والفلاح متعلق بالاثرة مدلول عليها بالصميم والثانة المرجع وفي تبرهم متعلق
 بمحلت او بمدة وصمير بمرت وكفت بالاثرة وصمير الموصول محذوف اي كفت
 فيها اي في تلك المدة على حيلها اي انفرادها واصلة حوال من المحلول بمعنى
 الطرف ~~قال~~ قدس سره فكيف يكون اح ~~قال~~ الشارح رحمه الله في شرح
 المصاح كما ان المحصور عند السامع ومعرفة القصد اليه كاية عن وجود
 القرينة كذلك عموم النسبة واردة التخصيص كاية عن عدم القرينة فادفع
 البحث لاسها عند السكاكي رحمه الله حرة عن ذكر الارام اي التاسع واردة
 الملازم اي تنبوع بحيث يحصل الامقل منه اليه في الجملة ولا يجب استلزامه له
 ولاشك ان عودا سبويه واردة التخصيص بفتح التاء القرينة مطلق وينتقل منه اليه
 وان لم يستلزمه كقول محمد وكثرة الرماد ينفع طول القامة والمصياغة فالمراد بقوله
 تفصيل لانتفاء القرينة انه لا ربه فيه تفصيل لكونه مركبا من امرين وتحقيق له
 لان الكساية كدهوى الشئ بالنسبة وليس مراد انه تفصيل وبين له حتى يرد ان انتفاء
 القرينتين اخصوصتين كيف يكون تفصيلا وبينا لان انتفاء القرينة مطلقا والتعب

من السيد قدس سره انه اعترف بكون استحصار السامع للسند اليه وعرفانه
 قصدك اليه في قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر السند اليه فهي اذا كان
 السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه عند ذكر السند اشارة الى وجود
 القرينة المجورة للحذف ومع ههنا يكون العموم وارادة التخصيص كناية عن انتفاء
 القرينة حيث قال في شرحه ومن رعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه
 لتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا فندسه لان انتفاء
 القرينتين المخصوصتين لا يستلزم انتفاء مطلقا ادلها مرد اخر كنتقديم اذكر
 في السؤال وغيره وبما حررنا لك اذفع ما اورد على جواب شارح رحمه الله تعالى
 من انه اذا كان عموم النسبة وارادة التخصيص بما لا انتفاء تقرينه كان الذكر لا انتفاء
 القرينة وذلك وطبيعة النحو دون المعاني لانه ليس من المراد والخواص الزائدة على
 اصل المعنى وذلك لانه اذا كان كناية عن انتفاء بقرينة وكناية بخبر فيها ارادة
 المسمى كان الذكر ههنا لعموم النسبة وارادة التخصيص مع انتفاء القرينة فلا يكون
 البحث عنها وطبيعة النحو قال قدس سره وقيل الخ * الى توحيد عبارة الكاكي
 بحيث لا يرد عليه اعتراض المصنف رحمه الله وقد اشار في شرحه فالتصريح قليل
 ليس للاشارة الى ضعفه * قال قدس سره ومعنى هذا يكون عموم النسبة الخ *
 فيتم جواب الشارح رحمه الله ولا يرد البحث المذكور عليه وان كان التعليل بقوله
 نحو حاق كل شيء ظاهرا في ان المراد عموم الخبر في نفسه وقد اشار اليه الشارح
 رحمه الله في شرحه حيث قال والمراد بعموم النسبة الى كل مسد اليه ان يصح
 في تلك الحالة اساده الى كل واحد مما يصح انصافه في نفسه وابادة اليه حيث
 قيل بقوله في تلك الحالة * قال قدس سره انها موضوعه ح * قيل فيه انه يلزم
 ان يقع الالتفات الى الافراد المسمية بغير اشتاعة ولاشت به اذا سمع انما لم يلاحظ
 الافراد واحد والجلواب انه موضوع لكل واحد شرعا لا افراد عن الاحرف لدا
 لا يقع الالتفات الا الى واحد * قال قدس سره في استعجم في وصعب هي لها *
 فيه بحث لان المراد بقوله انها موضوعة لفهوم كلي يستعمل في حرياته انها
 موضوعة لفهوم الكلي من حيث تحققه في حرق من حريته لاسيما انه مفهوم
 من حيث هو فيكون استعمالها في كل جرتى حقيقة واستعملها في لفهوم الكلي
 من حيث هو محاد وبهذا يظهر الاختلاف بين الرأىين لفظي لان من قال بموضوع
 العلم اراد ان المفهوم الكلي آلة للملاحظة الجزئية ووجه لمعلوماتها وقد تقرر
 في موضعه ان العلم بالشئ بالوجه في الحقيقة غير وجه اشئ به هي اتحاد العلم

والمعلوم بالدات و تفرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الدهن علم ومن حيث
اتحاده بذلك الشيء معلوم قالوا صاع اذا لاحظ الجزئيات باعتبار المفهوم الكلبي
فالمعلوم حال الوضع بين الادلة الواحدة لكن من حيث اتحادها بتلك الجزئيات
فيكون الموضوع له ذلك من حيث اتحادها بتلك الجزئيات ادلا علم له بتلك
الجزئيات الامن هذا توجه وهذا مراد من قال بالوصف للمفهوم الكلبي بشرط
الاستعمال في الجزئيات فقدر * قال قدس سره فان هذه الضمائر كلها مكررات
اخ * لا ينبغي عليك ان سكره المختصة بوصف او حكم لا تخرج من كونه مكررة وان
قل شيوعها فان اعتبر ارجوع اليه يكون الضمير الراجع الى السكره المختصة ايضا مكررة
وان اعتبر حال الراجع يكون الضمير الراجع الى السكره الصرفة ايضا معرفة فالفرق
تحكم * قال قدس سره طوباه على غره * وغر الثوب كسره الاول يقال طويت
الثوب على غره اي على كسره الاول وهو كذا يذهب عدم ارادة الكشف والاطهار
* قال قدس سره وانما مقصود التنبيه اخ * لا ينبغي عليك انه لم يظهر بما نقله المراد
بالدات واخراج ماد ولذا كتب قدس سره في حاشية الحاشية اراد بالدات المعنى
المستقل بالمعنى الذي لا يمتنع ان يمتنع عليه وهو معنى الاسم فقط فان
معنى الفعل لا يمتنع على النسبة المخصوصة خرج عن تلك الصلاحية ثم لا ينبغي
ان المتعارفه الى الخارج هو ثبوت اسباب على الدات وانما نسبت اليها محازا انتهى وكتب
في نسخة اخرى (٧) و به اريد بالخارج ما يقابل الدهن وليس بشئ لان المقابل
لدهن اما الاعيان او نفس الامر ولا شبهة في ان المعرفة لا يجب ان يكون
المشار اليه بها امر موحود في الاعيان او نفس الامر نحو شريك الساري
والمعدوم المصدق فمدى هذه حاشية اولي من اثباتها وتحقيق المقام على ما قاله
المحققون ان حقيقة اشريف الاشارة الى ما يعرفه مخاطبك وان المعرفة ما يشار بها
الى امر متعين اي معلوم هذا سمع من حيث انه كذلك وان السكره ما يشار بها الى
امر متعين من حيث ذاته ولا يقصد ملاحظة تعينه وان كان متعينا معهودا
في نفسه فان بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقا بيدا وتحقق ذلك ان مهم المعاني
من الالفط انما هو عدم العلم بالوصف فلا بد ان يكون المعاني متميزة متعينة عند
السامع فاداء الاسم معنى من كان كونه متميزا معهودا عند السامع ملحوظا مع
ذلك المعنى فهو معرفة و به يمكن ملحوظا معه يكون سكره ثم ذلك التعيين المشار اليه
في المعرفة ان كان مسبوها من جوهر فقط فهو علم اما جنسي ان كان المعهود
جسما واما شخصي ان كان حصصا والافلايد من قرية خارجية يستفاد منها ذلك

٧ في حاشية اخرى نصه

فان كانت الإشارة الحسية هي اسماء الاشارة وان كانت الحسب اي توجيه الكلام الى
 الغير فهي المضمرات وان كانت نكرة فلما اخبرية فهي موصولات واما الاصلية فهي
 المضاف الى احدها وان كانت حرف التعريف فلما حرف سماء فهو انادي واما اللام
 فهو المرفع باللام ثم المرفع باللام ان اشير به الى حصة معينة من مفهوم مدخوله فهو
 المرفع باللام العهد وان اشير الى نفس مفهومه فهو الجنس واما القسم الناقيل فمما مرعا
 الجنس اذا تقرر هذا فيقول ان ما سوى العلم لا كان مبدء مستندا من خارج ففيها
 نوع عموم فلا يخلو اما ان يقل انها موصوغة فمفومات كلية بشرط استعمالها في الجريئات
 المتعينة عند السمع من خارج و اليه ذهب اسقلمون و اشرار ح ر ح د الله تعالى و اما ان
 يقال انها موصوغة لثلاث الخريبات لكن بملاحظة امر كل آية لوصفه فلو وضع عام
 و الوصوغة له خاص و اليه ذهب اثنا حرون كالقاضي عصفاردين و السيد الشريف
 و ان الوصع في المعارف اعم من الامر ادى كما في مسمى المرفع باللام و النداء و التركيبي
 او المبرن مرة الامر ادى كما في المرفع باللام فالام المرفع حرف وصع مفهوم كلي
 هو تعيين مدخوله بشرط الاستعمال في الجريئات او تلك الجريئات على اختلاف الرايين
 و سم الجنس موصوغة للماء اعني الماهية او الفرد المنتشر على اختلاف الرايين
 و المجموع موصوغة بالوصع التركي او الوصع لمراد به الامر ذي لعين عند السمع
 هو مفهوم مدخوله او حصة منه بشرط الاستعمال في الجريئات او تلك الجريئات
 من حيث هو عين هذه فالعرف لام الجنس مثلا من حيث انه معرف بلام الجنس
 موصوغة للمفهوم الكلي وهو مفهوم مدخوله اعين عند السمع بشرط الاستعمال
 في الجريئات او تلك الجريئات اعني هذا المفهوم و ذلك المفهوم وكذا العهد
 و بما ذكرنا ادفع ما قيل ان كون الموصوغة له الامر الكلي بشرط الاستعمال
 في الجريئات او تلك الجريئات المحوطة بالمفهوم العام في المرفع باللام الجنس مشكل
 و ان الوصع في المعارف اعم من الشخصية و سوي سواء كان معه كافي المرفع
 باللام المستعمل في معناه الحقيقي او مع القرينة كافي بحركات المعرفة باللام بحولقيت
 الاسد في الحمام فانه موصوغة مع القرينة بالوصع سوي مفهوم كلي اعني الرجل
 الشجاع يستعمل في شيء معين عند السمع و تخرير ما ثبت اكتشف لك ان تعريف
 المعرفة بما وضع ليستعمل في شيء بعينه و موصوغة شيء بعينه على اختلاف الرايين
 لا بد فيها من اعتبار الحدية اي من حيث هو بعينه ليخرج الكرات و ان الشيء
 في التعريف الاول اعم من ان يكون نفس الموصوغة كافي لعلم و فردا منه كافي صائر

المعارف وان الصمير الراجع الى الكره وعلم الجنس وسائر المعارف داخلية في الحد
وان قول الشيخ الرضى حقيقة التعريف جعل الذات بحيث يشار بها الى خارج
اشارة وصيغة معناه جعل الاسم بحيث يشار به الى امر خارج عما ثبت في ذهن المخاطب
من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عنه اشارة يكون للوضع مدخل فيها فخرج
بقوله الى خارج الكرات كلها وبقوله اشارة وصيغة الكره ، اذا اشير بها الى مفهوم
معلوم للمخاطب من حيث انه كذلك فان ذلك يكون فيها بالقربة لا بالوضع
فالاشارة الى ما في ذهن المخاطب بحسب الوضع ثالثة في الكره والمعرفة والى الخارج
مختصة بالمعرفة ففيها اشارة وصيغتان تشاركان في احداهما الكره وتختالف
بالاخرى وليس المراد بالخارج ما يربى الاعيان فانه يدرى ان لا يكون المعروف بلام
الجنس وكذا المعروف بالاصفة للجنس بل الوصول والمعرف بالاصفة اليه اذا كان
مدلولها يمنع لوجوده وصمير الراجع الى الماهية من حيث هي والراجع
الى الكره الموصوفة والمعروف بلام عهدا لدرجى اذا كان اشارته الى الجنس او الكره
الموصوفة والعهد الذهبى وعلم الجنس معرفة حقيقة بل لفظا والشيخ المذكور وان
قال في بعضها فلا يقول في جميعها وكذلك اخرج من الدهن سواء كان في الاعيان او في
الذكر فانه وان ادخل المعروف بلام عهد والصمير الراجع الى الكره والجنس في
التعريف وحروف المعرفة بلام الجنس وعلم الجنس والمعاد الذهبى لا يصير لانه صير
داخلية في المعرفة هذه لسبب لا يشمل الموصوف الذى اراد به المسموع نحو قولنا الذى
هو شريف البارى يتمتع وكذا ليس معنى عبارته جعل الذات مشارا بها بتوسط امر
خارج وهو القربة اشارة وصيغة فانه لا يصح في العلم هذا هو الكلام المحمل في هذا
المقام والفصلا تدقيقات وتحقيقات تركتها مع زيادات تسخلى بحواصة الاطباء
(قوله لان الاصل) اى ٧ الراجع حكم على شئ معين عدال مع محلاى ابد
فان المقصود ثبوت مفهومه شئ و تعريفه ائد عليه يحتاج الى داع (قوله تعريفه
المع) حواش شرط محدودى اذا عنت معنى التعريف والمعرفة تعريفه لكدا وفي
بيان النكتة العامة للتعريف شاره الى ان ارتفاع شأن الكلام ان لا يغفل عن نكتته
العامة بمومه وعن نكتته خاصة بخصوصه وانصف رحمه الله اقتصر على بيان
النكات المختصة ، فقسم تعريف في هذا الكتاب مع التعرض للنكتة العامة له
في الايضاح اكتفاء بامثلة افاءه طعة في قوله فالاصحاقانها للتفصيل فيقتضى
تقديم المحمل كانه قيل اما تعريفه فلا غاية للمخاطب اتم فائدة فالاصحاق لكدا والعلمية

٧ لان الراجع الحكم نفسه

لكذا وليست جزئية بان يكون تقديره مهما يكن من شيء تعريفة بالاضمار لكنا
 لان الفاصل بينها وبين اما القائم مقام الشرط المحذوف يجب ان يكون من اجراء
 الجزاء ما هو ملوم في الزهر والعرىف ليس ملوما لكونه بالاضمار لكنا لما قيل
 ان المصنف رح تر السكنة العامة طامه ان لعام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
 فالسكنة الخاصة تكفي ليراد العامة وان الاولى واما تعريفة بالاضمار فلان المقام
 ايج منشاؤه عدم التيه لا يختص بالاضمار (قوله كان بعد) شرط ان لا يوجب
 البعد عن حد الوقوع (قوله تخصيصا) اراده ما به من الشيوع الذي في النكرة
 فيم الاستعراق ايضا اثلا بان قولنا طامه كل عالم بعد من حد في ريد مع عدم
 التخصيص في الاول (قوله اراد الحكم بعد) بالنسبة الى الحكم على الشائع
 بالشائع فلا يرد ما قيل انه قد يكون المسند من الموارد لينة بالمسند اليه كقولنا
 الانسان روح اول فلا يكون معيدا بعد الحكم فالقاعدة المذكورة باضمار الغالب
 (قوله كما ترى الخ) توير للقاعدة الدنوية مثل (قوله لانه وسعى الخ) اي جهنم
 من نفس لفظ المعرفة بالوضع بخلاف التخصيص الذي ليس بالنكرة طامه منهم من ملاحظة
 انحصار الوصف فيها واما من حيث المفهوم فالشيوع باق ولا يرد ان تخصيص
 النكرة بالوصف ايضا وصعي بالوضع الدنوي كما عرف باللام وخصاف (قوله ثم
 التعريف الخ) اشارة الى ما ذكرنا من ان اعطاء لفظ ~~التخصيص~~ ^{الضمير} ~~نقلى~~ ^{نقلى} ~~المحصل~~ ^{المحصل} (قوله
 لان المقام التكلم الخ) اي للتعبير عن الحكم من حيث انه متكلم ومحاطب من حيث
 انه محاطب والغائب من حيث انه غائب تقدم ذكره لفظا او تقدير او حكما
 فلا راد ان مقام التكلم محقق في قول الخطباء ميراث من بامر بكدام مع عدم الاضمار
 وان الخطاب اعني توجيه الكلام الى حاضر لا يقتضي التعريف بصير الخطاب كما
 تقول في حصرة جماعة كلاما لا مخاطبة واحد منها وان العينة وهو كون
 الشيء غير متكلم ولا محاطب لا يستدعي الاضمار لان لا سمح لظواهر كلها عيب
 (قوله واصل الخطاب) اي اللائق به وادع حذوه بحكم الوضع (قوله او اكثر)
 فالواحد بحكم الوضع ان يكون الخطاب بصيغة شبيه لانه بين معيين وبصيغة
 الجمع جماعة معينة او لجمع على سبيل اشمول كما في قوله تعالى (يا ايها الناس
 اعبدوا ربكم) وفي قوله عليه السلام كنكم راعوا كنكم مشول عن رعيته
 فان اشمول الاستعراق من قبيل التعيين (قوله لي صرح) اي من حيث انه
 حاضر بان يكون فيه شارة معينة الى حضوره لما عرفت (قوله وقد يترك الخ)
 قيل انه من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الضمير هو صد التحقيق من وضع

المضمير موضع المظهر فان قوله ولو ترى الظاهر فيه ولو يرى كل واحد فذكره
ههنا نحن بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر والجواب انه ليس ههنا شي مداع
الى ايراد الخطاب لمعين فاعرى الكلام على خلاف ذلك الداعي الظاهر وروى
مطابقة الداعي الغير الظاهر بل مجرد استعمال اللفظ في غير ما وصح له لداع وهو تعميم
الخطاب هو مقتضى الظاهر ولو كفي هذا القدر في كونه خلاف مقتضى الظاهر لزم
ان يكون جميع اجبارات بحسب خلاف مقتضى الظاهر وكذا ليس وصح المصير
موضع المظهر مجرد صحته اقامته مقدمه اد كل مصير يصلح لذلك بل ان يكون المقام
مقام المظهر فاقم المصير مقدمه وليس ههنا مقام المظهر بل مقام الخطاب (قوله
وقد يترك الظاهر ان يرجع الصمير الى الاصل الا ان الشارح رحمه الله تعالى راعى
قرب الرجوع (قوله اي الخطب مع معن) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح
المفتاح في شرح قوله وحق لخطاب ان يكون مع مخاطب معن حق العبارة ان يكون
لعين يقال خاطبه وهذا الخطاب به لاحاط به والخطاب معه انتهى وفيه
ان الشاهد ان يدل على ان الخطاب متعدد بنفسه وانه قد يستعمل باللام للتقوية
ولا يستعمل بكلمة مع وما في المفتاح انه متعلق يكون لا بالخطاب واستعمال الكون
مع تابع يقال كنت مع زيد وفي التثنية (ياليتي كنت معهم فافور هورا عظيما)
وفي شرح المقاسح الشريف في قوله مخاطب معن ان كان اظهر فان قولك حصل
الخطاب له اسد في المعنى من قولك حصل الخطاب معه لكن لا يظهر وجه كونه
اسد لان الكون والحصول يتعلق به كل جار وندا بقدر متعلق الظروف المستقرة
كلها فمعنى عبارة الشرح هي وفق ما في المفتاح قد يترك الخطاب للكائن لمعين اي
الصالح له محالا الى غير المعين واما جعل الشارح رحمه الله صمير يترك احوالا الى الخطاب
دون المعين لان الكلام فيه وصمير صيره راجعا الى المعين دون الخطاب لانه
قد يترك الخطاب الى غير احدي كالعبيبة والمقصود امانة الخطاب من المعين الى غير
المعين لما قيل ان الانسحاب يقال قد يترك الخطاب الى غير الخطاب او يترك المعين
في الخطاب الى غير المعين تحقيقا للمقابلة بين المتروك والمأثري به ليس بشي (قوله تعظيم)
اي بيان عظيمة حالهم من وضع الامر بالصم اي اشد شأنته قوله حالهم الفعايلة)
اي حالهم الشديدة الشدة واما ما مر عليهم في وقت تكسر الرؤس لاجل
الجمالة والخوف من اهواء القمية من رائحة الهيئة واسوداد الوجه وفبرته وبسرة
وصفرته وغير ذلك التي هي في غاية لشاعة والجراد محذوف اي لرأيت امرأ
فظيحا وما قبل ان المراد بهم انعطفة ووصفها بالانطبعة من قيل شعر شاعر

او الكلام على حذف المصاف، والطبيعية مرادة مع كونه تكلف لا يثبت حاليه غير صحيح
 في نفسه اذ لا يتعلق بها الرؤية ولا يصح تغيير اخرا، حيث ثبت امر اضيق ان اعتبار
 صحة رؤية كل من يتأكي منه كافي في كون حالهم في غاية ظهور ولا يحتاج الى وقوع
 الرؤية فاقبل ان صدق الشرطية لا يقتضي وقوع مقدمها بل كلفة بتدليل على امتناع
 وقوعها فلا يدل على كون حالهم في غاية الظهور في غاية سقوط لا تحققها في نفسها
 وكونها في غاية الظهور لا ينافي امتناع رؤية مخاطب بها لكونها طبيعة هائلة قوله
 على حذف المصاف) اما قبل صميم به، وقبل مخاطب (قوله اكرم له) الطاهر اسقاط
 اليه (قوله او احسن) او رر تكلمة او نظرا الى كون كل واحد منهما شرط له حراء
 على حدة وفي الايضاح بدور حرف العطف بطريق التعدد وفي بعض النسخ بالواو
 وهو ظاهر (قوله لفساد المعنى) لان الاحراج في صورة الخطب بعيد بخصوص والمعموم
 انما هو لآخر احد عاينده صورته فندركه قدرل منه الاقدام قوله ببراده ههنا) اشارة
 الى ان العلية مصدر متعدي ومعناه جعله علما حصل بالارد (قوله وهو ما وصع لشي
 مع جميع مشخصاته) المراد بالمشخصات امارات الشخص لا موجهاته لان الشخص
 هو الوجود على النحو الخاص او حاته تنع اي حار به والاعراض والكسفات كالشكل
 والكيف والكم امارات يعرف بها الشخص كاتقرر في محله فتبدل الشخصيات لا يوجب
 تدل الشخص وانما يقل مع شخصه لانه اعلم على القول بكون الشخص زائدا
 على الماهية وجوديا بخلاف ما اذا كان نفس الذات او امر هدميا فانه لا مقارنة في الاول
 ويرمى انعدام الشخص في الثاني ومن هذا التعريف يعلم طريق احصاء الشخص بان
 يعلم باعتبار العوارض التي هي امارات لشخصه فاعلم وان كان كليا لكن معلوم به
 جزئي لعدم مطابقته لما سوى ذلك اجري في دفع اشكوك حتى عرفت الناظرين في هذا
 المقام * قال قدس سره يخرج من هذا التعريف الاعلام الحسية * لانها موضوعة
 لنفس الماهية الحاصلة في الدهن كالعرف بلاء الجس لان تعريفها والاشارة الى
 معلومتها مستند من جوهر اللفظ وفي المعرف من البلاء والقول بان الماهية المتحدة
 في الذهن شخص لعدم التعدد فيها وان لم يكن شخصا بمعنى امتناع فرض الاشتراك
 ولذا قال المنطقيون الطبيعية في قوة الشخصية تكلف * قال قدس سره مع جميع
 الشخصيات الذهنية * قال الماهية الحاصلة في الذهن تعرض لها عوارض في الذهن
 فان الصورة الانسانية الحاصلة في دهن ربد غير الحاصلة في دهن عمرو بالشخص
 والمراد بالمشخصات في تعريف العلم مطلق الشخصيات التي يمكن مفيدا لشخصه

في الجملة سواء كان في الخرج اوفى لذهن لا الخارجية فقط ولا الذهنية فقط ولا جميع
 الشخصات الذهنية والخارجية * قال قدس سره لاستلزامه الخ * وذلك لان الماهية
 المأخوذة مع الشخصات الخارجية تباين الماهية المأخوذة مع الشخصات الذهنية
 لتباين الشخصات لذهنية والخارجية ولا يجوز اطلاق لفظ احد المتباينين على الآخر
 حقيقة وهو ظاهر ولا محذور الا بعد اعتبار علاقة متصحة بينهما واطلاق الاعلام
 الجسدية على الفرد الخارجي يكون حقيقة باعتبار مطابقتها للماهية ومجردا اذا اردت ذلك
 منها بخصوصه مستعمل المطلق في لفظة لا باعتبار العلاقة بين المقيد وبين مبدئياته قد خفي
 على الدهريين * قال قدس سره بل ان علميتها تقديرية * هذا مادها اليه الرضى من
 ان علميتها لفظية ولا فرق بين اسم الجس و علم الجس في المعنى حيث قال واذا كان لنا
 تأنيث لفظي كقوله شرى وسنة لفظية ككبرى فلا بأس ان يكون لتأنيث لفظي
 امباللام كما في اشترى اللحم و ان يأكله الذئب واما العلمية كما في اسامة انتهى فليس لاداء
 الى ايراد العلم احسب الا بعد التوسعة في اللغة علمية خارجة عن وطبيعة علم المعاني
 فاندفع ما قيل فيه ان علمي شامل لا كات المتعقبة العلمية سواء كانت تحقيقية
 او تقديرية * قال قدس سره بطرورة الاحكام * من مع الصرف وتروا
 ادخال اللام ويحيى الاحوال والوصف بالمعارف (قوله وقدمها) اي قدم
 العلمية على بقية المعارف لان العلمية اعرف من البقية باعتبار
 ان موصوفها اعرف من موصوفاتها (قوله بعينه) حال من مفعول المصدر والمرد به
 نفس الشيء ودانها بعينه وفي تفسيره بقوله شحوصه اشارة الى انه ههنا بعينه المعنى
 الذي مر في تعريف المبدء فانه بمعنى النفس مصدقة تعينا حسب او شخصيا وهذا
 كما تقول اريد بحاجت بعينه او لا بعينه كذا في شرح الفتح (قوله بحيث الخ)
 ولو باعتبار خاصة مساوية له لا بحيث يتشع اشتراكه بين كثيرين في الذهن وهذا
 ظهوره يمكن احصاءه تعالى بعينه في الذهن بان يحصر باعتبار كونه واجب
 الوجود حالي العالم (قوله عن احصاءه ثابت) اي المستدل به بعينه فلا حاجة
 الى تقدير الصير بعينه اراجع الى العلم كقيل (قوله بالصير العائلي) فانه يمكن
 احصاءه به ابتداء لا اشتراطه بتقديم ذكر المرجع لفظا او تقدير (قوله فانه يمكن
 احصاءه الخ) ام في الثلاثة الاول فظهر وان في لاخيرين فلا الشرح فيهما
 تقدم العلم به لا تقدم الذكر وانما قد يمكن لانه قد يكون الاحصاء بهامرة ثانية
 بان ذكر اول مرة ما يعبر به به باحد المعارف الست المذكورة لكن تقدم ذكره

ليس بشرط في شيء منها قال قدس سره لوقوف كل مذهب الخ التوقف
في المظهر الغائب مسئوليها قال الشيخ ابن ابي عمير في تعريف المصير موضوع لشككم
او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكم وفي المعرف بلام العهد بمنوع
فان سلو له اخصه من الحقيقة المعهودة بين اشكالم و مخاطب سواء تقدم ذكرها
اولا ومشاوؤه عدم الفرق بين الحضور والاحضار قال قدس سره كما يشير اليه
فيما بعد في ضمن لا يقال لكه غير مبين عند الشارح رحمه الله ولذا خص
الاحترار بقوله ابتداء بتصيير الغائب قال قدس سره اي بمحصوله في معنى
ابتداء في قول حاله قال قدس سره واما محصلها فلا في انه ان جميع المعاني
المشتركة في محضر عند جماعه عند العلم بالوضع و ع لزداد والتوقف في تعيين المراد
قال قدس سره انهم من ان يكون قريبة او لا في تدخل فيه لمعاري التي سوى
العلم ونخرج بقيد باسم مختص به (قوله لان الاسم مختص بشيء معناه) اي
مختص واما اعتباره لان الكلام في التصير عن المسند به فعلى كما اشار اليه بقوله
لكن ليس شيء منها مختصا به دايمة معين لانه غير مع قوله باسم مختص به
حتى يرد ان الكلام في كون الغائب الاخير يجب من الاخير فانما هو غير مناسب
واما المختص بشيء مطلقا فليس العلم وحده وانما هو بلام اجتناب مختص بالجنس
لا يوافق على صيره بحسب وضع واحد والاطلاق على الفرد له هي او جميع الافراد
اما هو بالقرينة في قول المراد بالتصير انهم من الذين يتعرفون او التكرري ولو حذف
لكان اولى ليس شيء قال قدس سره اذا تضمن في شخص في اما ابتداء كالشمس
او بالطفة كالرجل كان اسمه مختصا به في الظاهر دلا فيتم في غير ذلك الشخص
ولا يحصره بعينه في الحقيقة من غير قرينة لكونه غير موضوع له واما كان هذا
الجواب نكاحا لان المراد بالاختصاص الاختصاص بوصفي كدليل وفيه الظاهر
من الاختصاص اعم وكونه في العلم بحسب الوضع لا يقتضي ارادة فعل وحده التكليف
انه لو كان غرض الشارح رحمه الله الاحتراز به بقوله بعينه تعرض له فانه خلفه
احق بالتعرض (قوله موقوف على الخ) كابدل صبه قوه بوسطه تقدم ذكره
وقوله بواسطة العلم بالصلة (قوله كون هذا بعينه الخ) اي في ما كان الاحتصار
بفسر اللفظ والاحتصار بالاسم المختص مألهة واحد وما قيل لا احتصار بنفس اللفظ
متحقق في تصيير المتكلم والمخاطب وليس بالاسم المختص هو لم يعرف من المعنا
يحتاج اليه قرينة التكلم والمخاطب وكذا الاحتصار بنفس الرحمن بقرينة الغلبة (قوله
وتعد الدنيا والتي) التي تفتح بالام وحاء مصمها تصدير التي في الرضى التزم حذف

الصلة مع التنبؤ معطوفا عليها التي اذا قصد بها الدواهي ليقيدها ان
 الداهية الصغيرة والكبيرة وصلت الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل
 في حد البيان فذلك ترك على انهما غير مبدية صلة اي بعد ورود الداهية
 الصغيرة اعني كونها اسد بمعنى حسنة ثم تفسيره بنفس اللفظ ثم تفسيره بمعنى
 عدم التوقف على شيء ثم تفسيره بعد العلم بالوضع ثم تخصيص الشيء بالفرائض
 المفيدة لاحصاء بعينه وبعد الداهية الكبيرة التي هي لزوم اتحاد بقوله باسم مختص
 وانما كانت كبيرة لانها معروفة والاولى بعينه او بالعكس بان يكون التفسير
 للعظيم والاصل فيه ارجح لروح امرأة صغيرة ففاسي منها الشدائد وكان
 يعرف عنها بالتصغير فروح امرأة صولة ففاسي منها الشدائد ضعف ما فاسي
 من الصغيرة فصعبه وقد ورد التنبؤ والتي لا تروح هذا (قوله وبغني) حراء
 شرط محدود في حال قدس منه ليرول احد العبدن اعني الداهية الصغيرة
 وكذا يرول معالمة وجه تخصيص وانما لم يتعرض له لظهوره واما الكبيرة
 فواردة لانه اذا خرج بهذا فقد يتردد ما يعرف لم يكن له قوله باسم مختص به فامة
 (قوله ان الوحد مد كرم) لان فيه حيل الانداء على المتأخر وعدم اعناء القيد
 الاول عن الثاني (قوله اصدى الآله) نعم الكشف في دلالة لاند الاصل الفرب
 وفي تفسيره القصص في التذكير به ما تصحح لانه لا راع في كون الالف واللام
 خارجة عن اصله انما النزاع في انه اولاه وقد فصلنا وجوه رجحان المبكر
 في حواشي التفسير (قوله حدثت الهرة) اما مع حركتها على خلاف القياس
 ويكون التزام الادعاء قياس لان اساطير القياس غير القياس فاختتم حرفان من جنس
 واحد اولهما ما كرر واما بقدر حركتها الى اللام فيكون التزام الادعاء غير قياسي لان
 المحدود القياسي كائنا كان المتحركان المتحاسبان في كلمة واحدة من كل وجه وان
 اعتبر التعويض ايضا لم لو قيل بلزوم الادعاء بعد انعية كان قياسا لان الاعلام ولا تعير فيه
 خلاف القياس ليكون (اسم عطف على المسمى) (قوله وعوضت) اي اعتبرت عوضا منها
 ولذا يدخل عليه حرف ابداء دون التوصل الى ويبقى قطعي (قوله ثم حمل الخ) اي لم
 يكن قبل التعويض والادعاء عند ذلك لمخصوصة لاسم المفهوم التكلي اعني المعبود
 بحق وقبل اللام اسم المعبود مصدق كذا او باطلا هذا ما احتار به الشارح رحمه الله
 في شرح الكشف وقال سدد انه قبل الادعاء كان من الاعلام المسالية لذاته
 تعالى يطلق على غيره تعالى طلاق نعم على غير الثريا وبعد الادعاء من الاعلام

يديه لاه احد جرا يديه ليرمي به رسول الله صلى الله عليه وسلم وحيشه لا يكون
 العلم مسند اليه حقيقة ايضا فيكون نظيره ويكون معنى ثبت هلك كله كذا افاده
 السيد قدس سره (قوله اي يداهمى) انه قال بالشكر تهويلا كانه قال اي
 جهنمى وقيل عن عن اسمه بعد اعزى استفاد لا اسمه وقيل لشهرته تكبته وقيل
 كنى بذلك للذهب وجنته واشرافهما قد كر كيته تهكمابه وبافتحاره بذلك فهذه
 وحوه ثلاثة اخرى كد في حواشي شرح المفتاح الشريفى (قوله انتسابه الى النار)
 كانتساب الاب الى الولد يدل على ملازمته لها وملازمته لها يستلزم كونه جهنميا
 لزوما صريحا وان لم يستلزمه عقلا فان خربة النار ملابسون لها وليسوا بجهنميين
 (قوله انتقل من اللزوم اخ) ان التلازم بينهما فى الجملة متحقق فى الخارج والدعم
 (قوله وهم بمشروع ح) فاوله باعتبار الوضع اعلى مستعمل فى الشخص المعين
 وينقل منه باعتبار وضعه الاصلى الى ملابس الله لينقل منه الى ايه جهنمى فهو
 كناية عن الصعود بالواسطة قال فى شرح المفتاح لم يطلق الاسم الاعلى الشخص المسمى
 بالى لهب لكن لينقل منه الى معنى يلازم الله لينقل منه الى الجهنمى وكذا
 ابو جهل صكبه عن ادهن وابو الخير كناه عن اهر وقال السيد قدس سره
 اوله معناه الاصلى ملابس الله ملازمة لان لفظ الاب هو
 مستعمل فى معنى اللزوم معناه الحقيقى فطلق ابو لهب على الشخص
 المسمى به والوجه معناه الاصلى اعنى ملابس الله لينقل منه الى ملزومه
 وهو كونه جهنمى انتهى معناه كناية بالواسطة لان ما لهب معناه الاصلى ملابس
 الله ملحوظ مع معناه العلمى ولا كناية فى ابى - ه - وان الخبر لكونه مستعملا
 فى معناه الحقيقى والخو مع الخارج رحمه الله تعالى لان ما لهب مستعمل فى الشخص
 المعين وانتكاه به حتى عند رهم انعاقى لاصلية فى الكنى ينقل منه الى المعنى
 الاصلى ثم ينقل منه الى جهنمى ولا يلاحظ معناه الاصلى والالكان لفظ ابى
 لهب فى قوله تعالى (تب ما ابى بهب) محذرا سواء لوحظ معناه العلمى الاصلى بطريق
 الخربة او التقييد لكونه غير موضوع للصموم او المقيد وما قد ان المعنى الحقيقى
 لا يكون مقصودا فى الكناية وان معناه الفساد والصدق والكذب فيها هو المعنى
 الثانى وههنا قصد الذات المعين وليس بشئ لان الكناية لفظ اريد به لازم
 معناه مع حوار ارادته مع فصور ههنا ان يكون كلا المعير مرادا وفى المفتاح
 تصرح بان المراد فى الكناية هو المعنى الحقيقى ولازمه جميعا كاسمى وقد تكلفوا
 لدفعه بما لا رضى سماعة الاذن الكريمة من المعنى الثانى هو الدلت مع وصف

كونه جنة دون مجرد وصف كونه جنة وان امكنى عنه في لغز الخبيث هو كونه
 ملائكة الله ليتقل منه في الجنة وهو ليس بمقصود بالدات والله در الشرح رجه الله
 حيث قال ان هذا من مزال الاقدم قال قدس سره صدر كونه جنة فيهم من هذا
 الاسم في بحث اما لافلان الكفاية لا يشترط فيها ان يكون المعنى الذي اريد منها
 مفهوم من اللفظ بل ان يكون ذلك المعنى الثاني لا يراد المعنى الاول يتفهم منه به لرومه له
 فاما كان اشخص مروي ما لكونه جنة فيجب ان يفهم من كل لغة دل على ذلك الشخص
 لتفهم الروم نعم لو ادعى ان لرومه انه في ضمن هذا اللفظ دون غيره لم يكن مكابرة
 واما ثانيا فلا يلزم ان يكون الكفاية في اني لهب وامثاله موقوفة على شتبار ذلك
 الشخص بذلك العزو وليس كذلك فانهم يتفهمون من الكفاية ان ما يلزم معناه اعتبار
 الوصف الاصل من غير توقف على ثبوتها في الشعر في قصصنا انما نحن في اراءه
 لشوق كاد يحدسي اليه فلما ان رأيت رأيت دردا ولم ارم من به ابديته (قوله والمقام
 الصالح ارج) ولا بد من مظل في شرح ابعده في جميع هذه الاعتراف لا بد من صحيح ومر
 حرج انك قد فصلهما لكثرة مرجحات كافي الموصول واسم لاشارة وقد جعلهما كافي
 المضمر والعلم ونحوه ابدي قدس سره في شرحه وكسب في حواشيه فلا بد في المضمر من
 صحة مصدر المسدالة بطريق الاصح وهو ان اتصال بذلك حد الامور الثلاثة كون
 المسدالة متكافيا ومعها طباو عا مذكور في حكمة وضمن على ذلك حال العلم والمال يمكن
 في هذا التفصيل مرادنا فاعرف من منه بخلاف التعصيص في الموصول واسم لاشارة فان
 المصحح فيهما هي متدبته وامر حرج معنى آخر واما في المضمر وانما كان المراد صحيح هو
 اسمي ولا ينبغي عليه تخالف الحاشية والشرح صايفت امل في تطبيق (قوله الى مشار
 اية) اي اني معين عند المحاط بشار اليه ما عشار تعينه عده وانما الحجة الواقعة صفة هي
 معلومة الانتساب الى شيء ما الا اني شيء معين عده الا يرى اليها لاتقع صفة الا لكثرة كذا
 في الشرحين (قوله وتكون معرفة) على صيغة المجهول من تعريف اي محصورة بعينه
 في ذهن السامع بعنوان الصلة (قوله تفصيل) عت (الموصول للصفة التي يقصد
 حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والاياء الى وجهه تاء خبر والمحمل الذي
 يتقدم وحوده كعدم العلم بغير الصلة والاستحصان قل الشارح رجه الله
 في شرحه للفتح ان كثيرا من لاعرف من قديم يحصل بغير مسند اليه لموصول مثل
 التي "لدي حارب البرية في دور اودنه المرأة التي هو في بيتها والله يدي مملك السماء

وتحذرك فقد نهيك على انه ليس بوارد تاء على ان ليس المراد بالاقصا ههنا
 الا مجرد الملازمة من غير صراده ولا تكافؤ (قوله لعدم علم المحاطب بالاحوال المختصة)
 هذه النكتة موجبة لا يرده موصولا لانه اذا لم يكن معلوما للمحاطب شي من احواله
 المختصة به الا لصفة لا يمكن ايراده بشي من طرق التعريف سوى الموصولية ويرهده
 مكره خروج عما نحن فيه لان كلاما على تقدير كون المسد اليه معرفة وما قيل انه
 ينقض بمثل قولنا صاحب رسل عالم فلا يهد من امر آخر من جمع فليس بشي لان طريق
 الاصابة غير طريق الموصولية لان الاول احصاء للمعهور وهو ان النسبة الاصابة المفيدة
 لا اختصاص المصاف بالصفات اليه والثاني احصاء له بطريق النسبة الخبرية المفيدة
 لادصاص الموصول به كما مر ذلك في بيان اقسام المعرفة فتدبر فانه قد زل فيه الاقدام (قوله
 لغة عدوى ههنا الكلام) لان المفروض ان لا علم للتكلم بشي من الاحوال المختصة به
 سوى الصلة فلا يمكن احكام عليه من التكلم الا بالاحوال العامة والاحكام بالاحوال العامة
 قليل الجدوى لان الاصل فيها خلاف ما اذا لم يكن للمحاطب علم بما سوى الصلة
 فان التكلم يحور ان يكون مطلقا بالاحوال المختصة به فيحكم بها عليه ويكون الكلام كثير
 الحدود وما قيل ان في وانا الذي في بلاد الشرق رهاد فائدة تامة فليس بشي لان فيه
 العلم للتكلم بحسب تخصص لهم سوى الصلة وهو الرهد (قوله او استهجان التصريح
 بالاسم) هذه سكتة من جملة لا يلزم بها الاطراد والانعكاس فلا يرد ان يحذر استهجان
 التصريح بالاسم لا يبعد اختيار الموصولية لجوار ان يعتبر بطريق آخر لا استهجان فيه
 (قوله اي تصريح التصريح) احذره على تقرير المسد والمسد اليه انما طالما هو انقهوم
 من الابضاح حيث قال ههنا مسوق انثريه يوسف عليه السلام من الفحشاء (قوله وكان
 المعنى حاد عنه) اي ارادته المذكورة من حيث لا يعلم وفيه اشارة الى ان المرادة بجوار
 من الخادعة انه يمكن محو وذهب بها اما بطريق الاستعارة الطبيعية والاستعارة التخييلية
 ومعنى من نفسه لا حل معه يقال يحصر فلان من فلان (قوله وفعلت الخ) عطف تفسيرى
 وفيه اشارة الى انه لا يتحقق الخادعة حقيقة اذ لم يحصل لها ارادته من الواقعة (قوله من
 الشئ) متعلق بالخادعة لا حل اشئ الذي لا يريد صاحبها ان يحرقه عن يده (قوله
 يحتمل الخ) جملة صيغة لقونه فعلت فعل الخادعة وادترك العاطف اي يحتمل الخادعة على
 صاحبه ان يعطيه ويحدث به الشئ من صاحبه (قوله وهى) اي الخادعة عبارة عن
 التوصل الى الاحتيال لمحمد يوسف بها (قوله لا خير الخ) ان لا يقع بين الحكمة وما يتعلق
 به من استهجان لتصريح لاسل حسي (قوله فتشبههم من اليم ما غشيم) التعظيم

من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع ونقصه انواراً من العذب ومن حيث الكيفية
 لسرعته في الغشيان فان الماء المجتمع بالسر إذا أرسل على ضعه كان في غاية السرعة
 ولا حاطته بجميعهم بحيث لم يتخلص واحد منهم (قوله تيم كصحات) وادق
 حهم والعدوثة ويكسر كذا في القاموس (قوله اي تهلكوا ح) لصرع الالفاء
 على الاض وهو ما كناية عن الهلاك او الاصابة من الاصابة بالحوادث (قوله من
 التبيه على خطاهم اخ) حيث رتب على تحقق لفظة ما هو مضاف لها ليعلم منه انها
 مستقبة (قوله كان فيه ائمة اخ) بقى الكلام في كون الائمة ذريعة الى التبيه على
 الخطأ وسبغى بانه (قوله او الائمة الى وجه بناء خبر) هذا المطلب من المداخض
 فقول ما عدى في بانه انه قال السكاكي رحمه الله تعالى او ان تومي بذلك اي بالموصول
 الى وجه سادس الذي تنبيه عليه (٧) اي علة ثبوت خبر الذي تنبيه لذلكت
 بالموصول وفيه ائمة الى ان الائمة يحصل بعد ان ثبت خبر له وان تلك العلية له
 بحسب اعتقاد المتكلم سواء كان حقيقة او ادعاء وهذا قريب من قول الاصوليين
 ان ترتب الحكم على الوصف الذي له صلوح العلية ائمة الى علية له فهو السارق
 والسارقة فاقطعوا ايديهما (فنقول الذين آمنوا لهم درجات انعيم والذين
 كفروا لهم درجات الجحيم اي لاجل ايمانهم ولاجل كفرهم ثم يمرح على
 هذا اعتبارات لطيفة) اي بعد حصول الائمة قد يكون هو المقصود منه كما في
 المتأخرين المذكورين وكما في قوله تعالى (ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيد
 خلون جهنم داخرين) فان المقصود منه مجرد التعليل وتوحيد على الاستكبار
 من غير ان يوصل به الى معنى آخر وقد يمرح فيه اعبارات اخرى يوصل به
 اليها ويكون هي المقصودة منه ربما حمل ذريعة الى التعريض بالتعظيم بان لثنت
 الاعتبارات اي ربما يكون المقصود من الائمة التعريض بالتعظيم ولا يكون الائمة
 مقصودا بالذات (كقوله الذي يرافقت يستحق الاحلال ورفع والذي يرافقت
 يستحق الادلال والصفح) فانه ليس المقصود من هذا الكلام مجرد الائمة الى كون
 مرافقة المصاحب سببا لاستحقاق الاحلال ومعارفته سببا لاستحقاق الادلال بل التوصل
 الى تعظيمه حيث يستحق مرافقه لاجل مرافقه لذلك وكذا في مفارقة ومنه اي مما جاء
 للائمة قولهم جاء بعد المتبى والتي فتعظيم ومبانيث في فصح الايجاز معناه حيث
 قال وقول العرب بعد المتبى والتي بترك صلة الموصول اشارة للإيجاز تنبيهها على
 ان المشار اليها بالمتبى والتي وهي ائمة واشهادا بنعت شدتها وقطعة

٧ تنبيه عليه نسخة

شأنها ملحق بهت الواجب معه حتى لا يحير مست شقة أو بالاهمة كما إذا قبلت الخبر
في الصورتين هي قلت حتى يرادفك يستحق الأدلال والصنع والذي يفارقه يستحق
الاجلال و لرفع وربما جعل درجته الى تعظيم شأن الخبر كقوله ان الذي سمع
السما مني لـ * بتدء ثم اعزوا طول * قال فيه ايمان الى ان علة ثبوت اخباري بناء
البيت باعتبار القيد سى هو محط العائنة اعني كون دعائه اعزوا طول كون مانبه
رافع السما بناء على تشبه آثار موثر واحد والمقصود من هذا الايمان التوصل الى
تعظيم الساء ورفضه لا مجرد الايمان الى التعظيم (وربما جعل درجته الى تحقيق الخبر)
اي جعله محققا تاسا (كقوله ان الذي ضربت بيتا مهاجرة * بكوفة الجند عالتودها
قول) اي رلت محنته بعد ان ضربت لان المهاجرة توجب فساد الاحبة فان المقصود
من الايمان الى النعمان تثبت روال الهمة وتقريره ليتوصل بذلك الى التمسر
والتأسف وليس بمقصود مجرد الايمان (وربما جعل درجته الى التمسر للمخاطب
على خطأ كقوله ان يدعي زوهم اخوانكم * بشي عليل صدورهم ان تصرعوا)
فان المقصود من الايمان الى ادعاء كون طر الاخوة صلة لحصول شعاع الطيل التوصل
الى ان طر الاخوة ياطر لترتيب مساهمة عليه وهذا الطيل ادعائي كما في قوله
نعني (من ان لموت احدى عرو من مائة ملائكم) جعل القرار علة للملاقة
ادعاء لترتيب عليه بطلان اعتقاد ان القرار ناح منه او على معنى آخر اي تبيين
المخاطب على معنى آخر (كقوله ان الذي الوحشة في داره * توبه الرحمة في
لحده) فان فيه ايمان الى ان الوحشة والفقر في الدنيا سبب لانس الرحمة في القبر
وفي ذلك تسميه لمقصير عن هموا ان كان هذا القول تربية لمصائب فيكون المعنى ان الذي
مات وحصل الوحشة واسكاه في داره توبه رحمة الله تعالى في لحده ان شاء الله
تعالى فان المقصود من الايمان نسبة مصائب وحله على الصبر بان موته سبب لحصول
الرحمة فلا يحرم على موته فانه قد حصل له احسن مما كان فيه وادب بعدا حاطتكم
بكرما حق الاحادة يظهر لك ان هذا توجيه وجيه لانكلف فيه ولا يرد عليه شيء
من الاعتراض سواء توجيه الشرح رحمة الله فيرد عليه سوى ماورده السيد انه ان
اراد ان نفس لصلة تسمى الى حسن الخبر المني فموسع الظهور ان نفس الايمان لا يوجب الى
ان الخبر من حسن الثوب وكذا ككفر والاستكثار كيف والصلة في قوله ان الذي
يرافقك يستحق الاجلال والرفع لقصد التعظيم الذي يرافقك يستحق الادلال
والصنع عند قصد زهدة وحدة والخبر المني عليه في احد القولين مناف للخبر

المبنى عليه في القول الآخر ولا يكون الشيء الواحد مومب الى الجسدين المتأبين
وان اراد ان الصلة بمعونة المقام وسوق الكلام تسمى الى حسن الخبر اعني فسر لكن
من اين يعلم ان ذلك الایاء حاصل بالصلة لم لا يجوز ان يكون حاصل من السوق والمقام
حتى لو بدل الموصول مع الصلة لفظ آخر ولو حظ انعام وسهوق يحصل ذلك
الایاء (قال قدس سره وليس باؤه اجناسا مختلفة) اي في نفسه وكونه اجناسا
مختلفة بحسب اختلاف اجناس الخبر لا بد مع الاستدراك كما لا يخفى (قال قدس سره
لعله جعل البناء) هذا التوجيه اعني يأتي في عبارة المتن دون مناسخ لانه وقع فيه بناء
الخبر المبني عليه ولذا قال الشارح رحمه الله في شرح افتتاح يعنى به هم من المتدأ الذي
هو الموصول مع الصلة بالمذكور التأمل ان طريق ماء الخبر هية طريق اثبات الثواب
والجاء كما في فوائد الدين آمنوا او العقاب والبر ان كما في قولك سيدن كبروا اعني بفعل
البناء فيه بمعنى الاثبات واعتبر تعدد طرفه باعتبار تعدد طرق الخبر لكن هذا لا يدفع
الاستدراك والاستعفاء (قال قدس سره كاشده كلام السكاكي في تعريف المسد
السدي) حيث قال هو ان يكون مفهوم المسد مع الحكم طائفة ثابته لشيء الذي
بنى عليه ذلك المسد مطلوب التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسد تعليق اثبات لذلك
امر سوع ما وتعلق بغيره سوع ما او يكون المسد معللا بغيره الى ما بعده
بالاثبات او مادي فطلب تعليق ذلك المسد على ما قبله نوع اثبات او بنى تكون ما بعد
ذلك المسد متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول محور يد ايوة مطلق وثاني محور يد صرب
اخوه انتهى فعمل القسم الاول مقابلا للقسم الثاني وفيه تقديم المسد (قال قدس
سره على تقدير صحته) اي لا يفسر ان الموصوف بالبناء هو الخبر المتأخر فان البناء
عبارة عن الثبوت او الاثبات وهو لا يختص بالتأخر وانما في تعريف السكاكي
مستفاد من المقابلة (قال قدس سره والاستعفاء) لان الخبرين كان موصوفين بالتأخر
لكن لا يدخل في الایاء (قوله كالارضاد) والفرق بينهما ان الارضاد من المحسث
اللفظية وان هذا من اسكات المعوية كما يدل عليه تفسيرهم (قال قدس سره لاراع
في كون هذا الكلام مشتقلا الخ) لا يخفى على المصنف ان الایاء في هذا الموصول
انما هو الى كون الخبر المذكور بعدة مما له نوع ماسة برفع اسمه والاند حثارة اما انه
من حسن برهنة والبناء فكلا حتى لو قبل ان ليدى رفع السماء فرش الارض كان كلاما
مليحا (قال قدس سره الا ان ذلك الایاء لا مدخل له الخ) قيل ان قصد التبريض بالتعظيم
من نفس الموصول فالایاء له مدخل في ذلك لان الایاء الى حسن الخبر الذي رتبة مشعر

بالتعظيم ايماء الى انتعيم وان قصد التعريض بالتعظيم من مجموع الكلام اشتمل على
 الموصول والصلة والحر فالتعريض بالتعظيم حاصل من نفس الصلة من غير مدخلة
 الايماء قدم الموصول والحر ومقصود الشارح رح هو الاول وفيه ان التعريض
 بالتعظيم اذا كان حاصل من نفس الصلة بعد ملاحظة الحر في الحاجة الى اعتبار
 حصوله من ايماء مع جهته وى فائدة في ذلك (قال قدس سره وانما نشأ التعظيم
 من نفس الصلة) نكر بعد ملاحظة ثبوت الخير للموصول (قوله فقيه ايماء الى ان
 طريق الخ) فيه بحث لانه قال لله تعالى (الذين كذبوا شعبا كان لم يفتوا فيها
 الذين كذبوا شعبا كاذباهم خاسرون) قرب على صلة واحدة امرين كل
 منهما داخل تحت جنس انوار من الايماء فيه بالمعنى الذى ذكره الشارح رحمه الله كان
 ايماء الى القدر المشترك بينهما حتى كونهم مسحوظا عليهم معقلا سواء كان بالهلاك
 في الدنيا او اخية وخصران في الآخرة (قال قدس سره وسبب حاصل وعلة فاعلة
 الخ) فيه انه ليس المراد بالعلة السابعة العلة الفاعلة وهو ظاهر ادليس انقصود
 من الاسناد الاستدلال بل انه لو استدلوا به لما استدلوا المتكلم بالدخول اليهم وكذا
 الحال في الامثلة الاخر فالجواب ان اراد الموصول للايماء الى انه لو لا اتصال
 الموصول بالصلة لما استدل المتكلم بخبر اليه وفيه ان لا سلم ان الموصول ايماء الى
 ذلك نعم انه متحقق في نوافع ولوسم هي فائدة في هذا الايماء فان كل مسد اليه
 معرفة او مكرة علة ساد استكم بحرا اليه كونه على الوجه المخصوص من التعريف
 والتكثير (قال قدس سره ثم ان ذكر علة الساء الخ) لا يبحى ان كلامه ههنا وفي شرحه
 لمفناح صريح في ذكر صلة قد يجعل دربعة الى التعظيم والاهانة والكلام في ان
 الايماء الى علة الاسد قد يجعل دربعة الى ذلك وهذا من الحب الذى اوردته على
 الشارح رحمه الله تعالى (قال قدس سره فان لم يشترط الخ) دفع لما يقال ان التعريض
 بالتعظيم وصيره حاصل سواء قدم الموصول او اخر فلا وجه لتخصيصه بالساء
 ووجه الدفع ظاهر (قوله بواسطة الاشارة اليه حسنا) اى من حيث الحسن او اشارة
 حسن ومعنى الاشارة الحسنة على ما في لوصى الاشارة باليد او بحارحة اخرى (قوله
 الى مشاهد محسوس) اى حاصر من شاهده اذا حصره قال القاصي في تفسيره
 واصل التركيب يدل على الحصور (قوله محسوس) اى مبصر من احسسته اذا
 ابصرته على ما في القاموس فامعنى الى حاضر هذا المتكلم يتمكن من الاشارة اليه
 مبصر وقد صرح به رضى بعد ورقة بقوله علا حرم لم يؤت بها اى باسمه الاشارة
 الا فيما يمكن مشاهدته وبصاره من الحاضر والمتوسط لافى البعيد العائب فما قاله

السيد الأول ان يقول لي محسوس مشاهد وجل شاهد علي لمصر والمحسوس
 علي ما يتداوله الحس ليس بشئ (قوله الى محسوس غير مشاهد) اي مبصر غير
 حاصر كافي نحو تلك الجلة (قوله اولي ما يستخير حسه) اي بصره عادة نحو
 (دلكم الله) و (دلكم بما علي ربي) كذا في لرمي ورد الشارح رحمه الله
 تعالى ومشاهدته اي حضوره تشبها على ان ما تخیل ابصر مستحيل حضوره والالجاز
 ان يكون محصورا حال لاراه فاقبل ان الصاهر ايراد كنه او وترك لفظة مشاهدته
 ليس بشئ (قوله اكل تميز) وهو التميز بالقص وامن فانه لا تميز اكل منه ولا
 يحصل ذلك الا باسم الاشارة (قال قدس سره ههنا حارفي لالفاظ كلها اح) انقصبات
 وادواحي انني تميز في علم المعاني بعضها مدلولات وضعفية للالفاظ كالتكلم والخصاب
 والغيبة والاحصار فيه ونقصها من مستحبات نثر كيب بدل هب الالفاظ
 بدالات هطلة ولو توسط الدوق السليم فاذا قصد بدع اعادة المعاني الوضعية
 اورد الالفاظ الدالة عليه بالوضع وحرر الكلام عن الكيفيات الزائدة وكان الدواحي
 اليها اعادة معانيها الاصلية وحينئذ معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا
 اللفظ بخصوصه على الله آخر شريك له في اعادة الحكم على ذلك المسند اليه او
 المسند مثلا لاجل اعادة ذلك المعنى المخصوص بغيره اعادة اعادة المخصوصات
 الزائدة على معانيها الوضعية بكيفية مخصوصة في الالفاظ كالتحيز والتعظيم
 والتنبيه على العاوة وغير ذلك كان معنى زيادتها على اصل المراد ان اختياره هذا
 اللفظ بهذه الكيفية المخصوصة على تحريمها لاداء تلك المخصوصة فظهر ان
 ما ذكره الشارح رحمه الله لا يجري في الالفاظ كلها وبقوله وهو راد على اصل
 المراد ليس مستدركا مدبر فانه من النقائص وفي شرح لفتاح الشريفي انه ان جعل
 القرب والدم والوسط داخلة في معنى اسماء لانه كان هذا من لغويا وان جعلت
 حارحة عنها بقصدتها اليها بحسب مناسبة اللفظ في بقاء وكثرة والوسط كان
 من علم المعاني فهي ولا يخفى ان عبارة خروج امر خارج عن المعنى عليه ائمة الله
 (قال قدس سره اخره للامور انفية بجرى اح) وهو يكون استعمل اسماء
 الاشارة فيها بطريق الاستعارة ابدية على تشبيه الامور حقبة بالامور المخصوصة
 في تفاوت المراتب (قال قدس سره ولفظ يقول اح) وحينئذ يكون استعمالها
 في رتبة المحل وادناه في طريق الحار المرسل (قال قدس سره قل نعم الآئمة)
 المقصود من هذه الحاشية تفصيل بعض ما وجهه الشارح رحمه الله فان (قوله ويجوز

ان يشار الى قوله بخلاف معنى الغائب المذكور تفصيل لقول الشارح رحمه الله
وقد يذكر المعنى الحاصر المقدم ذكره حيث اشار بلفظ قد الى ان الاصل فيه الاشارة
بلفظ القريب ولم يذكره صريحا ٧ ولاعتنه وقوله بخلاف المعنى الغائب المذكور
الى قوله اذا كان معنا تفصيل لقول الشارح رحمه الله ولفظ ذلك صالح الى قوله
وقد يذكر المعنى الحاصر وتعليل ذلك كونه بقوله لا المعنى عند غائب قاصر
لا بد ان يصح اليه انه تقدم ذكره صراحة بعد (قال قدس سره الى المعنى الحاضر)
اراد بالمعنى ما يقوم بعينه وبالحاضر ما بعده العرف حاصرا كالقسم المذكور فان
حضوره ليس الابلغ له وعدم اتصافه بما بعده وان كان مقتضيا في نفسه (قال
قدس سره بخلاف المعنى الخ) متعلق بقوله وبحوران يشار (قال قدس سره
وهكذا الحال) اي كحال معنى الغائب حال المعنى الغائب (قال قدس سره واصل
الاشارة الخ) هذا الكلام لاشتبه هو المفهوم بما تقدم من اشتراط تميزه بالذكر في
جميع الاصنام الاربعه ليصح لتعريفهم باسم الاشارة (قوله وهو الذين يؤمنون)
اي الدوات المعهودة بعد ان هذه الصلة دالة في الصفات خارجة عن المشار
اليه فلا ينافي ذكر الصلة هذه الاعيان من الاوصاف والظن ولم يتسوا لهذه
اللفظية فقالوا ذكر الصلة بها استطراد ليصح ذكر الموصول بدونه الصلة واما
هو الموصول بعد (قال قدس سره المناصب ان يقدر وهو اسمون الخ) فيه بحث لان
الذين يؤمنون الخ ان كان مفعولا عن المنقر بمئة اولئك على هدى في محل
الرفع على انه خبر له ووجهه الذين يؤمنون مع حرمه جواب سؤال كانه قيل بمبال
التيين خصوصا بالهدى وهم هم احداء ثلاث فاجيب بالذين يؤمنون اخ فلا بد ان يكون
اولئك اشارة الى الذين يؤمنون ايم ترتبط اسما ويصح الجواب وان صكان
موصولا به صفة له فمئة اولئك على هدى استيناف لا محل لها وهو نتيجة
الاحكام والصفات المتقدمة وجواب سؤال كانه قيل الموصولين بهذه الصفات
اختصوا بالهدى فانما يصح ان يكون اشارة الى الذين يؤمنون لقربه ولكونه يجري
عليه الصفات المذكورة باعت واما سقول فانصدم بالصفات المذكورة لاتحادهم
بالذين يؤمنون (قال قدس سره كما صرح به الخ) فيه ان المصريح به الايمان لا الدين
يؤمنون (قال قدس سره صاهر المقام الخ) فيه ان تقدم الذكر لا يقتضي
اراد المصريح فانه لا رم في حرف بلام العهد اخرجي وفي اسم الاشارة اذا كان
المشار اليه عينا ما كلفه به يقتضي ان يكون اراد اسم الاشارة من خلاف مقتضى

(٧) صريحا ولا اشارة
لعلته

الظاهر وليس كذلك كما عرفت مسقولا عن الرضى عني في هذه المقدمة لا يحتاج اليها في ان تمام المقصود اذ يكفي ان يقال اسم الإشارة لاستدراكه كمال التمييز وهو انما حصل بالجمعيات المقدمة كان ارادة بمنزلة ذكر المشتق بشعرية تلك الاوصاف لما جرى عليه (قوله اي الى حصة الخ) يعني ان المراد بالمعهود الحصة اليهودية لانها الكاملة في اليهودية ولو فوجعه في مقابلة من الحقيقة والاشارة الى المعهود متصفقة في لام الجنس ايضا والحصة والفرد عندهم بمعنى واحد و يفرق بينهما انما هو في اصطلاح المطلق ولذا قال في شرح المفاتيح واما الى حصة معينة من حقيقة فردا او فردين او اكثر وانما اختار لفظ الحصة لان المتبادر من الفرد انحصار واحد والمعهود الخارجي قد يكون نوما وقد يكون اكثر من واحد قال في شرح مفاتيح واما الحالة التي تقتضي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اراد بالمسند اليه من حقيقة او عموم الافراد وشمولها او حصة معينة منها قوله واحد اكل اخ) كما ان قيل ان جاء في رجل اور حلان او رجل فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجل كذا في شرح مفاتيح (قوله وذلك تقدم الخ) وهذا التقدم شرط لصحة استعماله كما في المصدر القائمه لانه في لارادة الحصة على ما وهم لانه يلزم ان يكون استعمال المرفوع محتمل مع ان كل تعريف به والمراد بالكناية ما قال الصريح لا المعنى المصطلح (قوله رب اني وصفتها اي) تأملت الصبر مع كونه راجعا الى ماله ما بين مرجع و الحال التي هي بمنزلة الطراعتي اني فرمانيه المبرولي (قوله لكن التحرير الخ) يعني جسم الخيل اعني محررا صار مختصا بالذكر لا ان المراد من كلمة الذكر (قوله كما في وصف المادى الخ) هذا على تقدير ان يكون المادى هو المرفوع باللام كما اشار اليه الشيخ في المحاب بقوله وادنودى المرفوع باللام قيل يا ايها الروح فكون مادى هو الرجل اليهودي وخصوره المستعاد من البدء لا يحتاج الى تقدم الذكر ولما على مذهب اليه الشيخ الرضى من ان المادى هو اي والوصف لازاله لانهم يبين الماهية بالتعريف بالجنس (قوله واسم الإشارة الخ) ليت شعري معنى كون اللام في هذا الرجل للمعده فانه ذكر الرضى في بحث المادى انه لا يوصف اسم الإشارة لا باسم الجنس المرفوع باللام اما اسم الجنس فانه هو اندس على مذهب من بين الامعاء والاحتاج اليه في نعت اسماء الإشارة بيان ماهية المشار اليه واما تعريف اللام فلا نعين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعين لفرد من افرادها فعدم من اسم إشارة فلم يبق الا التطابق المطلوب بين النعت والمعوت واحصر اني تعريفه هو اللام

أدهى أقل من المصاف به (قوله في نفس الحقيقة) أي مع الإشارة إلى حضورها
 في ذهن السامع (قوله ومفهوم سمي) عطف تصريحي للحقيقة لتبيينه على أن
 ليس المراد بالحقيقة ههنا معنى المشهور أي ماهية الموحودة وإضافة المفهوم إلى
 المسمى بيانية لأن المفهوم قد لا يكون مسمى بأن لم يوضع له الاسم والمسمى قد لا يكون
 مفهوماً الاسم بل ما صدق عليه وقد يحتمل أن يكون من قبل حاتم قصة (قوله من
 غير اعتبار له صدق مح) عدم اعتبار الشيء ليس اعتباراً لعدمه فلام الجنس
 متناول للام الطبيعة نحو الأنسب نوع واللام الداخلة على المرقاب (قوله
 وقد يتي) لم يقف وقد يمتد لأن الوحدة اسمية مستفادة من القرينة الخارجية
 ولم تقصد من المرقب باللاء (قوله واعتبر مبدئيه الخ) أي الفرد المبهم باعتباره مطابقاً
 للماهية المعلومة صبر وهوذا أي معلوماً فمبدئيه بهذا الاعتبار يسمى مبهوماً
 ذهباً ومعنى المبدئية اشتغال الواحد عليها أو صدق الماهية عليه (قوله للحقيقة المبدئية)
 أي الموصوفة بالوحدة في ذهنها ووحدة صريحة عن الموصوفة له وفائدة هذا الصيد
 الإشارة إلى صدق تعريف المعرفة على يعرف بلام الحقيقة أصح ما وضع ليستعمل
 في شيء تعبیه فان الماهية خاصة في الدهر أمر واحد لا تعدد له في الدهر إنما
 يلحقها التمدد بحسب الوجود (قوله ماء الزهر الخ) لا باعتبارها بخصوصه
 والالكان بجوار أمر كقولهم ~~الطاهر الطاهر~~ من حيث أنه عدد (قوله فجاء التعداد)
 المستلزم للإمام من حيث وجوده لا باعتبار الوصف بخلاف النكرة فان الأهم في الاعتبار
 الوضع (قوله والعرق مده الخ) إذ لم يحدد أن يعرف بلام العهد الذهني مستعمل
 في فرد من الحقيقة والنكرة بصا كذلك بين الله في بينهما دوماً للاشتباه وتعبيراً بالقوله
 وهذا في المعنى كاسكرة من فردية في نكرة مستفادة من نفس القسط في المعرفة بعد كور
 من القرينة الخارجية فمعرفة الفرق بين أسماء الأحاس التي لا دلالة فيها على
 الفردية فواضح وكذا الفرق بين أسماء الأحاس المعرفة بلام احسن وغير المعرفة
 بها وهو الإشارة إلى نفس حقيقة في الأولى دور التسمية معلوم بمعرفة الفردية تعرض
 لهما (قوله المستعمل في فرد) أي لدى اطلاق على فرد لانه مستعمل في ماهية
 المصدة في الدهر والفردية سميات من خارج الاله سماح ههما اعتماداً على ما سمي
 (قوله جميعاً) أي تعبدت اعتبار بوجود لا قصداً من لفظه بحسب الوضع (قوله
 بالنظر إلى القرينة) قيد بواللام (قوله وإن كان في السط بخرى الخ) فعلي تقدير
 عدم اجراء أحكام المعرفة عليه في لغة كافي ونقد الأمر على المأثم بسبني كونه في المعنى
 لنكرة أولى وليس المراد منه تعريف المعنى لعدم افتان اللام فيه للإشارة إلى نفس

الحقيقة وان الفردية جاءت من فريضة خارجية (قوله صغرتهم الى الحكم تكونه معرفة) فالتعريف فيهما تقديرى من على تقديره ، حرره الاحكام المذكورة كالمعدل في صغر وليس المراد ان الاحكام العقلية اصغرتهم الى اعتبار التعريف ، لا فطرى فيهما وليس في معناه تعريف اصلا فانه خلاف مذهب قوم وادعاهم الى الشيع الرضى قياسا على التائيد المعطى وللمسألة العقلية (قوله حتى تكلفوا ما تكلفوا) حيث قالوا ان اللام فيه للاشارة الى نفس المفهوم والفردية ان جاءت من خارج وان العلم الجنس موصوع للماهية المتحدة لعمدة في من يخالف اسم الجنس (قوله لا توقيت فيه) هذا على تقدير ان لا يصر الدين انعمت عليهم بقوم مخصوصين قال قدس سره يرد عليه الخ * انه ان جو سادس روجه لله تعالى مبنى على ماقرر عندهم من ان المعرف بلام الجنس حقيقة في المذهب من حيث هي واما كان كذلك فلا شك ان استعماله في الفرد لا وجود الحقيقة فيه لا بخصوصه تكون حقيقة على مايبه في النص الثانى من ان استعمال المطلق في المعنى من حيث انه يتصدق عليه لا باعتبار خصوصه حقيقة كاطلاق الانسان على ربه واما ان يعرف بلام الجنس كيف يكون حقيقة في المذهب من حيث هي من حيث يكون اسم الجنس موصوعا للمرد المتضمن لكلام آخر لا يتعلق له بالاجواب * قال قدس سره وفيه بعد * لا يبعد فيه فانه قد اعرف في الحاشية الى بعده بذلك في المعروف بلام المذهب وقد صرح الشيخ الرضى وغيره بوضع المركبات الوصع الوعى سوى وضع جرائه ادبية * قال قدس سره لم يكن اختلاف في معنى التعريف * هذا مما يتم اذا لم تكن النسبة الى الحاضر الحرثى (٧) ما حودة في مفهوم كل منهما لكن الحق بهما ما حودة فيه لكون المعاني الحرفية لها حرية غير مسئلة بالمفهوم * قال قدس سره ان معنى التعريف مطلقا * لا يسا كان او غيره * قال قدس سره لان معرفة الجنس غير كافية الخ * يعنى ان المعنى في العهد الحارثى تعيين الخصص ومعرفة السامع لها بخصوصها وهي لا تحصل بمعرفة الجنس بخلاف عهد الدهى والاستعراق فان المعنى فيهما معرفة الجنس من حيث هو وكون الحكم بحسب الوجود في كل الافراد او بعضها مسعدة من فريضة طارحة عن مدلول المعط * قال قدس سره ثم الظاهر الخ * الا يلزم كونه محسارا من باب اطلاق اسم الجزء اضى اسم الجنس الموصوع للماهية على الكل ونحوه قال الظاهر لان القول بكونه مجازا وتقدم المذكور فريضة خلاف الظاهر لان كل التعريف والتعيين فيه * قال قدس سره ولا حاجة الى ذلك * ان القول بوضع آخر في الاقسام الثلاثة بن يكتفى فيها بوضع الاجزاء

٢ الى الحاضر الحرثى الى
آخره منه

وذلك لان اسم الجنس مستعمل في اناهيته من حيث هي واللام للاشارة الى حضورها في ذهن الخطاب والمردية كلا او بعضا مستعمدة من خارج هذا وفيما ذكره بحث اما اولافلا ان اراد ان الاسم الذي دخله لام العهد موضوع موضع آخر للمعهود انما خرجي فذلك فاسد لانه موضوع محسوس بعد دخول اللام لم يوضع للفرد المعين وان اراد ان مجموع الاسم واللام موضوع موضع آخر غير موضع الاجراء المحضة المعينة كان اللام فيه بهذا موضع للاشارة الى المحضة المعينة كما كان اللام فل هذا الوضع للاشارة الى حضور المهيبة من حيث هي فيكون الاختلاف في مدلول اللام في المعرف بلام الجنس للاشارة الى حضور اناهيته وفي المعرف بلام العهد للاشارة الى المحضة المعينة ولا يكون معنى اللام مقصود بهما والاختلاف باعتبار معروض التعريف واما ما بناه فلا نقول بالوضع العام فيه لا يكاد يصح لانه اذا كان في مادا كان الموضوع لفظا مخصوصا موضوعا له الجريبات المحفوظة بوجه شامل لها وهما لوحظ الموضوع بوجه كلي اعني الاسم الذي دخله اللام ووضع باعتبار الهيئة التركيبية للمحضة المعهودة من المشكك والخطاب من مدلول ذلك الاسم الذي تقدم ذكره تحقيقا او تقديره هو موضوع بالوضع العام الذي كسب اثر المركب مع اللام الداخلة عليه موضوعا بالوضع العام سلك واحد من جريبات حضور المحضة المتقدمة ذكره قال قال قدس سره ان جعل الخ متعلق بقوله وضع اخر بخلاف ما اذا جعل موضوعا للفرد المنتشر فان الخلل بعكس ما ذكره لاحاجة حينئذ الى القول بوضع آخر للاسم المعرف في المعهودا خارجي بوضع الاجراء كافي فان اللام به يدعيان ذلك الفرد ولا بد من القول به في المعرف الجنسي لا يلزم كونه مجازا من باب اطلاق اسم الكل على الجزء (قوله وهذا المعنى الخ) ورد الفرق بين المعرفة والسكره مع انه بصدد الفرق بين المعرفين اشارة الى حوت مؤاله مقدر وهو انه اما ان يكون الحضور الذهني معتبرا في اسماء الاحاس السكره او لا يكون صلي الاول لا يكون فرق بينهما وبين المعارف بلام الحقيقة وعلى الثاني يلزم ان يكون الخطاب بها خطأ بما لا يعلمه الخطاب فاشارة الى دفعه بانه تختار الشق في ولاسم بروم مدكر لان عدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه فليس عدمه اعتبارا حضور في اسماء الاحاس السكره باعتبار لعدم الحضور فيها حتى يلزم مدكر ونقص الساطرين قرر الاعتراض هكذا وهو انه لا كان الحضور الذهني غير معتبر في اسماء الاحاس ومعتبرا في المعرف بلام الحقيقة لم يجز ادخال لام الجنس عيبا لانه جمع بين المتضادين فاشارة الى دفعه بان عدم اعتبار

الخصور ليس اعتبارا لعدمه والمساواة انما هو بين اعتبار الخصور واعتبار عدمه
لا يبرر ولا ينفى ان المناسب لهذا التقرير ان يثبت الشارح رحمه الله تعالى قوله وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس السكر لان المعترض معزوفه وان يراد بالسكر
ما ليس فيه آله التعريف لاماميه توسر السكر لانه مدحول الام تسقط التسوين
الدال على عدم الخصور فكيف يلزم احتياج التبيين وان يقال ليس اعتبارا لعدمه
على ما في بعض النسخ دون ما في اكثر النسخ من قوله ليس باعتباره عدمه (قوله
وهو ان يراد كل فرد مما يتسوله الخ) الاظهر ما في شرح المفتاح الشرقي ان
الاستعراق العرفي ما يعد في العرف شمولاً واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير
العرفي المسمى بالحقيقي ما يكون شمولاً لجميع الافراد بحسب نفس الامر فلا واسطة
بينهما اسلا وان على ما ذكر الشارح رحمه الله تعالى فلا بد ان يقال ان ذكر الامة
بطريق التبيين والمراد بحسب الامة والشرع والاصطلاح اعم من ان يكون بحسب
المعنى الحقيقي او المجزئي (قوله بمعنى الحدود) اي باللائحة على رمال (قوله اعماماً)
فيه اشارة الى عدم الاعتماد حول من قال ان الام فيه بعض موصول كما في المعنى (قوله
بأنه للاستعراق) فاما موصول كما عرف بالام يحق لعمام اربعة والاصل فيه العهد
والجنس (قوله واستعراقاً بمراد الخ) الاسعري لانعريفه في ذاته من متعدد بحسب
الالات ولا ينافي المفيدة له فانقصه ان شئخصه او كناية وهذا الحكم بحسب اصل
الوصف و نظراً الى المدلول المطابق فلا بد في حقه في بعض لصور معموله انعام او بحسب
استلزام الحكم على الكل حكم على كل واحد وبالعكس فلا يرد ان قوله لا يرفع هذا الخبر
العظيم كل رحل او هذا الخبر يشتمل كل رحل اشتمل من قوله لا يرفع هذا الخبر العظيم
كل رحل وقوله هذا الخبر يشتمل كل رحل اشتمل من قوله لا يرفع هذا الخبر العظيم
من قوله جاء في كل رحل يرشدك الى ما ذكره نصيب شارح رحمه الله تعالى بقوله
لانه يتناول مع (قوله انما يتناول كل جماعة مع) لان الاستعراق معناه شمول افراد
مدلول اللفظ ومدلول جمعة الجمع الجماعة (قوله وان) اورد الحسن الخ لا ينفى ان
عبارة امتي ليست نص في لائي اي الجنس فيجوز ان يكون في كلا الموضعين لا
المشبهة بامس او الاولى لبي الجنس والثانية المشبهة بليس وما وقع في الايضاح
والمفتاح من قوله ما ان لا يصدق لارجس في الله ربي بجنس اذا كان فيها رحل
اور حلا وبصدق لارجس في الاراء فيصور ان يكون معناه لارجس في الدار اذا اشتمل
في بجنس احراز انما اذا اشتمل في بجنس الوحدة فانه لا يعم له حيث لا يصرح به السيد

وبؤيده انه قال في ثنى الخمس دون ثنى الجنس * قال قدس سره جاري غيره من
 الجموع * قيد بحث ما اولا فلانه ان اراد بالجموع الجموع المستعرفة سواء كانت
 بحرف التعريف او بالاصح او بوقوعها في سياق اسى فلا تسلم الملازمة لان البيان
 يخص بالواقع في سياق اسى وان راد الجموع الواحدة في سياق البقي الظاهرة في
 الاستغراق فلاملازمة منه يمكن لا تسلم انصح ثبوت المدعى بذلك لان المدعى اهم من
 الواقع في سياق البقي وغيره وما ثانيا فلان الارم بما ذكره ان يكون الاستغراق
 المنصوص في المفرد اشتمل من الاستغراق المنصوص وغير المنصوص في الجمع ولا يلزم
 ان يكون الاستغراق الظاهر في المفرد اشتمل منه ولو ريد ان يطبق الاولوية لوجب
 ان يقرأ لارجال بلا الى اى الجنس ولا راجل بلا المشبهة بليس ليدل على اشتمالية
 الاستغراق الظاهر في المفرد من الاستغراق المنصوص في الجمع فيلزم اشتمالية المنصوص
 في المفرد من الظاهر في الجمع طريق الاولى ولحق ان كلام الشارح رحمه الله تعالى
 غير محتاج الى هذه العناية من مقصوده ان الاستغراق بلا الى ثنى الجنس واضح غاية
 الوضوح فلا شبهة فيها اوله لكونه نصا في انقصوره وان اتصاح ثبوت المدعى حاصل
 بهذا البيان اذ الظاهر عدم الفرق بين الاستغراق في المفرد وغيره وبين
 الظاهر او المنصوص في مفهوم الاستغراق اما الفرق بين ادوات الاستغراق وبين احتماله
 لغير الاستغراق وعدمه * قال قدس سره لا يوجد تخصيصا اح * اما على مذهب
 الجمهور من ان الاستثناء اخراج عن الحكم دون الدلول فلان المستثنى منه على
 عمومته واما على مذهب من جعل المستثنى منه مستملا في سوى المستثنى بجارا
 والاستثناء فريضة عليه فلان التخصيص فرع استعمال اللفظ في المعنى العام
 ولا يستعمل قيد عهد واما على مذهب من قال ان مجموع المستثنى منه والمستثنى
 موضوع لما سواء بالوضع مركبي كانه وسمع لفظ مبيعة مثلا للعدد المنصوص
 وعشرة الاثلاثة ايضا فلان المستثنى منه هذه بحسب هذا الوضع بمنزلة زاء
 زيد لامعى له فصلا من التخصيص هذه خلاصة التحقيق الذي اشار اليه ومن لم
 ينفه فان هذا لا يتم على مختار الرضى من انه تخصيص في الحكم لافى مدلول
 المستثنى منه * قال قدس سره بى واحد لانه * اى ثنى الواحد لا بشرط شئ
 من الاجتماع مع آخر وعدمه * قال قدس سره لا بصا * بخلاف لارجل بلا الجنسية
 فانه نص في الاستغراق تصحبه من الاستغراق ولا يستعمل بالوجه الثاني لما فاته
 من الاستغراقه * قال قدس سره بى الواحد من حيث هو واحد * اى
 بشرط عدم الاجتماع * قال قدس سره وليس هذا من المصوم * اى الشمول

والإحاطة اذ لا معنى في الواحد من حيث لا يعبراد بعمه عموم على سبيل بدل اذ يحور
ان يكون ذلك الواحد المفرد ربدا او عمرا او نكر فمن قال فيه مافضة فانه يفيد نفي
فرد موصوف بالوحدة على الإطلاق سواء كان ربدا او عمرا وغير ذلك فيتحقق العموم
لم يأت بشيء (قوله ولقائل ان يقول اح) يعني ان يدعى ان استغراق المفرد سواء
كان بحرف التعريف او بغيره اشمل من استغراق الجمع والبيان الذي ذكره المصنف
رحمه الله تعالى لا يجري الا في النكرة المضافة فلا يتم لتفريق هو منع لاستلزام الدليل
المذكور للبدعي ويتم بقوله فلا نسلم ذلك في المرفع سلام وقوله بل الجمع المحلى المح
اعراض عن المع وثبات المساواة بينهما استظهارا (قوله من بشره) المحلى بلام
الاستغراق في كون كل منهما شمول مفرد مفرد وان كان فرق بينهما من حيث انه لا يستثنى
من المفرد المستغرق الا الواحد ويستثنى من الجمع اوحده واثبات والجمعة في الرضى
في بحث المعرفة لا يستثنى من المفرد الا المفرد وقوله تعنى (ان لا يسأل الى خسر الا الذين
امروا) اى الاكل واحدهم ولا يحور ان هذا الرحل يرفع هذا الحجر لا الزيدى معا
او الا ثلاثكم معا وكذا لا يستثنى من الثنى الا الثنى واما الجمع فيصح استثناء لو واحد
والثنى والجمع منه نحو لقيت العلماء الا الزيدى او لازما ودقات لا الجمع المحلى بلام
في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى كل مكرر موصوف الى مفرد وغيره وهى لقيت العلماء
الا الزيدى او الاربدا اى كل عالم وكل عالم وكل علماء انتهى والسرى ذلك ان الجمع
المستغرق مستعمل لنفس المطلق اى من غير اعتبار معنى الجملة (قوله ولهذا اصحح) ح
اى بلا تأويل لما عرفت مما نقلناه من الرضى والصواب تركت لغة القوم لار الكلام
في الجمع صريحا والقوم مفرد اللفظ مجموع المعنى لانه اسم لجمعة من الرحل خاصة
فاستغراقه يكون بمعنى كل قوم فلا يصح استثناء زيد من لاء عنار ان معنى القوم
يستلزم معنى الاتحاد وقد نص في التلويح ان استثناء زيد في جملة قوم الاربدا
باعتبار ان معنى المجموع يستلزم معنى كل واحد (قوله مع امتع قولك جدي
الح) اى من غير تأويل لعدم تحقق شرط الاستثناء المتخصص وهو دخول المستثنى
في الاستثنى منه او الاستثناء لان زيدا ليس بجماعة وما لا تأويل بان يراد كل فرد من كل
جماعة لان معنى الجماعة يستلزم معنى افرادها فيصح كفاي قولك له على عشرة الا
واحدا اى كل جزء من العشرة وفي قولك صرحت ربدا الاراسه اى كل عضو
منه قال قدس سره يستلزم تكرار التخصيص وفي شرحه شفايح وحينئذ يشترط
ان لا يتداخل الجماعات واجراؤها حذرا من التكرار وفيه انه حينئذ لجميع

المستغرق وصح آخره وصح الآخر واشترط عدم التداخل امره على ما يقيد
 وضع احرائه وما قبله لا فساد في هذا التكرار فانه يمنع ذلك في الخارج ولا يلزم
 ان يلاحظ المحكوم عليه على وجه التكرار فان المعنى ان كل فرد من المحكوم عليه عاينته
 الحكم لكنه اذا لاحظ فعل الثلاثة مثلا على الوحد المذكورة اعتبر الحكم عليها
 في جميعها فاجاب بان مرادهم التكرار في مدلول الجمع المستغرق مع قطع النظر عن
 الحكم عليه في الخارج لوفى ملاحظة العقلية ولاشك ان الواضع حكم لا يعتبر التكرار في
 مدلول الفقد وكذا ما قبل من هذا واقع في التبريل نحو (كل حرب بالناس فرحون)
 و (كلما اتى فيها فوج سألهم خربت) و (كلما دخلت امة دخلت اختها) لان المراد
 في الايات المذكورة الخدمات الغير المتداخلة بقرينة الاحكام التي نسبت اليها فان ما لدى
 حرب غير ما لدى الاخر وما لدى غير ما لدى مرة اخرى وكذا الامة الداخلة
 مرة غير الامة الداخلة اخرى قال قدس سره كانه قد بطل الخ * انما قال كانه لان
 الجمعية انما بطلت في جانب الكثرة واما في جانب الوحدة فباقية حتى لا يجوز تخصيصه الى
 الواحد كما سبق * قال قدس سره كافي قوله لا يخرج من عددي درهم * لانه حله على
 الاسفراق العربي والافاظ مرانه بالعدد اذ لا صحة له واما مجموع رجال الدنيا درهم *
 قال قدس سره من الوحدة المطلقة * اي غير لمعية بالاجتماع مع آخره * قال
 قدس سره ظهرا في استقرائه * لعدم من الاستمرارية * قال قدس سره في الوحدة
 المتعاقبة لتعدد * اي الوحدة بشرط عدم الاجتماع مع آخر * قال قدس سره طائفا
 * اي سواء كان مع الجمعية او لا * قال قدس سره فلا يكون * جند فرق الخ *
 الا باعتبار انه لا يصح استثناء من لارحل الا الواحد بخلاف لارحان فانه يصح
 استثناء الواحد والاثني والجمعة على غير ما عرفت في المحلى باللام * قال قدس
 سره معيين * في اجنس وفي الوحدة المقابلة لتعدد * قال قدس سره ثلاثة
 معان * في اجنس وفي الجمعية وفي الوحدة العارضة للجماعة * قال قدس سره
 ايضا معيين * في اجنس وفي الجمعية ولا يخل في الوحدة العارضة للجماعة
 لما فانه لا سفراق الخ باب امادة بكلمة من امدة (قوله قال قبل الخ) اسفصار
 محض لما ذكره في الاسظهار بقوله من الجمع المحلى باللام الخ اي كيف يصح ما ذكره
 الاثمة والخطب ان مقتضى القياس خلافه وليس هذا سائلا لتقديم المجموعة فان ادع
 وارد على استدلال المصنف رحمه الله وهذا اعاده للتبريل المذكور في الشرح الا
 ان يقال ان اعادة الدليل السابق اشارة الى ان المدعى ثابت بذلك الدليل وما ذكره

المصنف رحمه الله شاهد صدق على رتبته لو قوَّعه في الاستعمال لعدم تماميته لا يصر
 لكنه بعد عن عبارة الشرح (قوله فان رعوها الخ) أي غار رعوها ان دخول واحد مع
 اثنين لا يقتضي ثبوت الحكم لكل واحد منهما بل هو ان ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد
 (قوله بل هو اول المسئلة) لان الرابع انما هو في ان ثبوت الحكم للمجموعة يستلزم ثبوت
 الحكم لكل واحد منها (قوله فظهر الخ) أي اذا ثبت ان الجمع واحد متساويان في العموم
 قال قدس سره الظاهر من كلامه الخ في الدهر من رد لفظ مجموع الاحتمال
 الاول ومن تعريجه على ان استعراق المرد اشمل الاحتمال الثاني فكلا الاحتمالين
 متساويان وليس احدهما ظاهرا من الآخر (قوله لصحة الخ) متعلق بمحذوف أي دالا
 يحصل بصيغة الجمع (قوله وذلك لا يلائم الخ) قبل اذا كان معنى كلام المفتاح ما ذكره
 الشارح رحمه الله كان باطلا واما اذا كان معناه انه يقصد بالجمع المعروف باللام المجموع
 من حيث هو مجموع فلا كان ومن العظام يحتل هذا المعنى قصد بتقيل اللفظ تكثير
 المعنى قطعاً فلا يخلان اقول اراده هذا المعنى بعد عن كلامه بما يرد اليه فرع هذا
 الكلام على ان استعراق المرد اشمل من استعراق الجمع حيث قال ومن هذا مرف
 اطعم بحكيه الله تعالى من ذكر يا (رب اتقوا من لعظمي) دون واكن العظام حيث
 توصل ما جنهار اللفظ الى الاطباء في معناه (قوله وهذا معنى غير مناسب للقيام) لان
 المقدم مقام التصريح والابتهاج فليس من شأنه ان الوهن أصاب ما هو قوام البدن واشد
 ما تركب منه اجسد فكيف ما عداه لان الوهن اصابت كل عظام ولم يخرج منه وحده
 منها فانه وان كان العيان متلارمين لكن متعوتان في القصد قدر (قوله وتوهم بعضهم
 الخ) مني هذا الوهم من لفظ كلها في قول الكشاف أي معنى مجموع فيكون معناه
 انه لو جمع فكان القصد الى ان مجموع العظام من حيث هو مجموع صفة الوهن وان بعض
 عظامه بمالم يصبه الوهن ويرد عليه ان الجمع المعروف باللام على تقدير حمله على الكل من
 حيث هو كل انما يفيد ان الحكم لكل اعم من ان يكون واحد لكل حر وواحد لغيره
 الا حراً فكيف يصح على هذا التقدير قوله لان القصد الى بعض عظامه بمالم يصبه
 الوهن والحوادث ان هذه الافادة مبنية على ما مر من ان يريد في الكلام ما ظهر الى
 نفي ما يقابله والمقابل للكل من حيث هو كل أي كل فرد فيصير له لم يصب كل
 عظم (قوله لا مافاة يلهم) واما كان فيها فرق من حيث هو كل السكاكي
 رحمه الله اللام في العظم على الاستعراق وصاحب الكشاف على احسن (قوله

ليتناول كل محسن) بخلاف ما اذا قيل يجب المحسن فانه يحتمل المحسن اي ماهية المحسن
ولو في فرد فهو ليس صريحا في التناول (قوله على معنى الجمع) بناء على انه مفهوم السلب
للسلب العموم (قوله يسمى بالعالم) اي بما اطلق عليه لفظ العالم لانه مشترك معنى
للفظ (قوله لو افردتوهم اجمع) يعني لو افرد العالم وعرف بلام الاستعراق وان كان
يشمل كل محسن الا انه لا يكون شموله قطعيا لان العالم يطلق على مجموع ماسوى الله تعالى
وفد على استعماله بهذا المعنى في هذا العالم المحسوس لانه ليس بالمحسوسات يجوز
ان يتوهم ان يكون المراد بقوله رب العالم رب هذا العالم المحسوس فان لا يكون اللام
للاستعراق بل العهد بخلاف الصريح فانه لا يعكس حله على المجموع لان الجمعية صارفة
عنه فلا بد ان يراد كل محسن بعيد الشمول بطريق القطع وتخصيل هذا الكلام في حواشي
على البصاوى (قوله لا بد من يكن الجمع الجمع) كما يدل عليه قوله ان المفرد وان كان اشمل
الجمع فانه اذا كان العالم اشمل من العنصرين كان اشمل منه باعتبار انه يدخل فيه كل ما سمي بالعالم
وهو الاجناس بخلاف الصليغ فانه يجوز ان يخرج منه واحد وان (قوله فيتناولها
الجمع) دون المفرد لانه يتناول الآحاد المتفقة بمعنى قوله يشمل كل محسن بخلاف الآخر
في ماهية (قوله بسلام صدر الجمع) وهو ان استعراق المفرد اشمل من استعراق الجمع (قوله
نعم الجمع) اراد بالجمع المعروف بلام الجنس المستعرق لانه حقيقة ذلك لانه ليس للماهية من حيث
هي ولا لعنصر الافراد لعدم الاولوية فتعبر الكل على ما بين في الاصول وحاصل
العرف ان المفرد المستعرق صالح لان يراده جميع الافراد وان يراده بعضها الى الواحد
بان يخصه حتى يبقى نحوه واحد واما الجمع فلا يجوز تخصيصه الى الواحد لانه ارادة
العموم فلا بد من بناء صريح المعنى وهو في المفرد الجنس مع الوحدة وهو متحقق
في الواحد وفي الجمع الجنس مع الجمعية واقلها ثلاثة او ثمان على اختلاف الرايين فلا
يجوز تخصيصه الى الواحد والالكان لشمول الجمع لا تخصيصه كما ذكره المشرح
في التلويح وعليه اطلق ثمة الاصول والحاصل انه لا فرق بينهما في جانب الكثرة لكن
فرق بينهما في جانب العدة ما قوله فهو قولهم الجمع دعاه انه ادعى ان الجمع المعروف بلام
الجنس اذا كان على حقيقة لا يجوز ارادة الواحد منه لما قلناه الجمعية قصوف قولهم فلان
يركب الخيل مما هي فيه بالجمع الواحد مثل قوله تعالى (لا يحس لك النساء) وقوله لا يتزوج
النساء حيث صرح حواشيه بحسب نزوح واحدة منهن عن الجنس وبطل عنه الجمعية على
ما صرح به ثمة الاصول وقولوا انه يمكن في ثلاث امثلة معهود ولم يكن الاستعراق فائدة

اذ لا يركب كل حبل ولا يمكن تروح كل امرأ معه يكون موافقاً ان الجمع فيها
 للجنس لان فيه ابقاء الجمعية من وجه لان الجنس يدل على كثرة ويولي يحمل على
 الجنس ويبقى الجمعية تظل اللام بالكلية وابطال الجمعية من وجه ولى وبما ذكرنا
 ظهر ان ما قيل ان هذا بيان للعرق بين المفرد المحلى والجمع المعروف بلام الجنس
 لا المستغرق وذكره الشارح رحمه الله بهما مع ان للكلام في مورد والجمع المستغرق
 بناء على ان لام الاستغراق ايضا اللام الجنس مخالف لسوق كلام الشارح رحمه
 بابل في نفسه اما الاول فلان قوله نعم وقوله من وجه آخر حيث وصف الوجه
 بالآخرية شاهداً صديق على ان المقصود بيان الفرق بين مدنى العرق بينهما يوجد
 غير ما ذكره واما الثاني فلان الجمع المعروف بلام الجنس تظل عنه الجمعية وبراد منه
 الواحد ولا يجر رارادة الجمع منه لان الحمل على الجنس من تقدير امتناع الاستغراق
 على ما صرح به في التوضيح حتى اوقال يتزوج نسب يحصل الزنوج واحدة
 (قوله ان افراد الاسم يدل الخ) الاسم المفرد لكونه في مفردة التثنية والجمع يدل
 افراد على وحدة معناه بمعنى انه لا يكون آخر معه مثله استغراقه وان كان مستغداً
 بالقرينة يدل على تعدده وان معه آخر مثله فينبغي انواف التثنية مقتضاها فلا يحتتم
 وحاصل الجواب الثاني مع التثنية معناه على ان استغراق المفرد بمعنى كل الايرادى
 اى كل فرد مع قطع النظر عن ان يكون معه آخر وكل فرد موصوف بالوحدة بمعنى عدم
 اعتبار اجتماع آخر معه لا الكل المجموع اى كل فرد شرط احتم عدم مع آخر فيكون مضافاً
 بالوحدة لا اعتبار آخر مثله معه وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد بالوحدة بمعنى
 عدم اعتبار آخر معه مثله لا اعتبار عدم امر آخر مثله معه وذلك لعدم الدليل عليه
 وحاصل الجواب الاول اناس لما التثنية بينهما لكان لام الاستغراق لمعية لتعدد انما دخل
 عليه بعد تجريد ص الوحدة كما ان علامة الجمع في نحو مسلمين بالتثنية بعد تجريد صها
 وهذا الجواب مبنى على ان مدلول المفرد بالوحدة بمعنى اعتبار عدم آخر معه وهو الظاهر
 لانه في لغة المثني والمجموع فكما يعتبر فيهما ان يكون آخر معه كذلك نعت في المفرد
 ان لا يكون آخر معه ولذلك لا يستثنى من المفرد الاثنان والجماعة وبما ذكرنا ظهر لك
 ان ترتيب البحث تقديم الجواب الثاني على الاول واعقبه اشارة الى رجائه
 قال قدس سره اذ قيل الخ لا يحى ان شيئاً الاعتراض امر د اسم الجنس
 ولا شك في دلالة على الوحدة لكونه في مقابلة التثنية والجمع وكون اسم الجنس
 وهو الاسم مع قطع النظر عن الافراد والتثنية والجمع موصوفاً للشاهبة

او الفرد المنشئ لادخوله في هذا المقام ولعله قدس سره لم يفرق بين اسم الجنس
والمفرد بناء على ان رجلا مثلا اسم جنس ومفرد لكن يفرق بينهما بان اسم الجنس
يشتمل على المثنى والمجموع دون مفرد باعتبار فيه الافراد مفرد ومع قطع النظر عنه اسم
جنس * قال قدس سره حقيقة عريضة * اي بالاستعمال فلا ينافي ما تقدم من ان القول
بان المجموع المركب موضوع مارة الحقيقة وصفا آخر بعيد * قال قدس سره في ضمن
فرد منبأخ * فيه بحث لان الاحكام المستعملة حاربة عليها بحسب التحقيق في ضمن فرد
او افراد كلها او بعضها وحلاصة الجواب ان الوحدة وان لم تكن مدلوله له بحسب الوضع
لكسها مدلوله في الاستعمال (قوله كانه مجرد الخ) يشير الى ان ليس معنى التبريد من
الوحدة ان يكون التبريد قيدا معه فيكون مدلوله الجنس بشرط عدم الوحدة بل ان
لا يعتبر معه كاعتبار التعدد (قوله وما امتنع الخ) لما كان مدلول الاسم المفرد بعد دخول
اللام متعدد كالتجمع كان قياس حوار وصحة بحث الجمع لانه في معنى الجمع فكما يجوز
الرجاء الطوال بحور الخ على البدل اشار الى دفعه بان امتناع وصحة اي مطردا وقد
نص عليه الشرح راجع الى شرحه كفتح الحصة على التنازل الاقضى بين المعوت
والعت اذا كان وصفا له تعالى نفسه لكونهما متعدين بالذات وانما قل مطردا لانه جاء
وصفه بالجمع في اهتلك الناس الديار الصفر والدرهم البيض وتحو جاء في القوم الطوال
نظرا الى التعدد معنى * قال قدس سره ما ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية * الصواب
ان يقول ادليس فيه ملاحظة وحدة مع اخرى * قال قدس سره نادا لم يكن هناك امر
آخر * فيه ان لو وحدة مدروية لفرد كالاتيبة والجمية لصيغة المثنى والمجموع وانقول
ما استفادوا من عدم ما يدل على اريد من الواحد تكام وقدرت تحرير الجواب
بما هو الحق فتدبر * قال قدس سره والالكان كل رجل طوالا * فيه انه لو كان
كذلك لا يمنع وصف جمع به بصف لان الجمع المحلى باللام كالفرد في انه لا استغراق
بمعنى كل فرد والجواب ان اعتبار الاستغراق في الجمع بعد توصيفه بالجمع بخلاف
المفرد * قال قدس سره فلم يرد به كل فرد الخ * لا يخفى ان الحكم في قولنا اهلك
الناس الديار الصفر والدرهمبيض ليس باعتبار الحصة المعهودة خارجا ولا
باعتبار الطبيعة لعدم نصها بالصفر والبيض ولا باعتبار الحصة الغير المعينة
هو باعتبار تحفة في كل فرد بمعنى اهلك الناس كل فرد منهما غير مختص
اهلاكه بفرد دون آخر * قال قدس سره فالاولى الخ * الصواب ذكره ههنا

ليسان فائدة قيد عند الجمهور ولكونه خلاف القياس لعدم اعتبار التعدد في الموصوف واما ما ذكره فيما سبق فغير مناسب لكونه على وفق القياس انما يحتاج هناك بيان امتناع الطراد وقد عرفت ذلك (قوله اخصر طريق) اي باعتبار المفهوم الذي قصد المتكلم احضاره به كما في البيت قصد احضاره باعتبار كونه موهياله ليقيد زيادة التصرف فطرق الاحضار به الذي اهواء ومن اهواء وهو اي وهذا اخضرها وفي قوله وهذا احضر من الذي اهواء اشارة الى ما ذكرنا فلا حاجة الى ادعاء صكونه اخصر من جميع طرق التعريف كما ذهب اليه بعض الساطرين (قوله موهي) كرمي بالاصافة الى بقاء المتكلم في اكثر النسخ وفي بعضها بحذفها والاكتفاء على الكثرة (قوله مع الركب ح) الركب اسم جمع للراكب ويماين جمع يمان اصله يميني حدثت الياء المدغمة وعوض عنها الالف قبل الون على خلاف القياس فصار يمانى حدثت الياء لانغناء الساكنين كذا قالوا والظاهر انه حدثت ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال والتعميم ومصدر من اصعد في الارض مصى فالصم مخدوف بقربة المقام ومصدر كمنجل بعيد الاسفار موهيالى المعنى المراد وذهب في الارض بيان لاصل المعنى وقرأته على وزن مكرم علما لان اسد لا يحمي لارما وفي قوله جيب اشارة الى انه ذهبا كراهها وامر برص بمعار فتي اختيارا ويجوز ان يكون هوى بماء بان يكون دها به باضار دهاب محله وهو القلب (قوله او تحمها الح) الاول باعتبار المالكية والثاني باعتبار المملوكية والثالث باضار المصاحبة (قوله ومنه قوله تعالى لاتضر الح) اي من التعريض لكن على الاستعفاف ولا تضار قرئ بالفتح على انه نهى وبالصم على انه نفي والمعنى على النهي والبناء يحتمل المعلوم والجهول فان كان معنى تضرا بان يكون النساء معلوما والى صلة له اي لاتضر الوالدة ولدها او نسبية والمفعول مخدوف اي لاتضر الوالدة الوالدة بسبب ولدها فكون الاضافة للتحريض على الاستعفاف ضررا وان كان بمعناه معلوما كان او مجهولا والياء لنسبته فلان مصارة كل منهما للاخر في خصاصة والاتفاق عائدا الى ضرر الولد وهو محل الاستعفاف (قوله نحو رسولكم اح) فان اضافة فرعون الرسول الى المخاطير مع انكاره الرسالة والاردره محالهم بميد الاستهزاء بموسى عليه السلام (قوله او اعتبار الطيف بجاريا) في شرحه للمحتاج في بيان لطائف قوله تعالى يا ارض ابدي مائك) ظاهر كلامه اي السكاكي انه يريد به البحر الاستعارة اسمية على تشبيه اتصال

الماء بالأرض بالتخصيص اسلك بالمثل بناء على ان مدلول الاصافة في مثل هذا هو
الاختصاص من المكي فيكون الاستعارة تصريحية اصلية جارية في التركيب
الاصافي موضوع باختصاص المكي في مثل هذا وان اعتبر اللام وبنى الاتصال
ولاختصاص عند الاستعارة تبعية ومنهم من يجعل الحصار في الاصافة بادي
املاسة محرا عقلي بناء على كون النسبة الى ماهوله والى غير ماهوله مما يتعلق
بالعقل دور اوضح انتهى فذكر الوجهين واختارهما في شرح المفتاح وفي حاشيته
على هذا الكتاب كونه محرا حكيميا فلا احتلال في كلامه فمن قال احتل كلام
الشارح رحمه الله في بيان كونه محرا فاحتل كلامه (قوله نحو كوكب اخفاء)
اصيف الكوكب اية سبب ملاسة العبدية العظيمة (قوله لا طريق له الخ) اى
لا يعلم التكامل والمصطلح سوى اختصاصه بشئ بطريق التملك او ما يسمونه فلا يمكن
احصاءه بناء على الاصافة فادفع اعتراض السيد بان النسبة الاصافية المعلومة
مشيرة الى نسبة حربية فيمكن التعبير بالموصول فانه بعد احصاءه بالنسبة الاصافية
وارجاعها الى الحرية (قوله وما تكبره الخ) اى ابراده مشتتة على الثوبين
(قوله فلا فراد) و جعل لمسه اليه فردا بالعقد اليه فان التكبير يدل على الوحدة
اما شخصا او نوعا (قوله غير ما يعارضه النص) يجعل الالهام وسيلة الى الجهالة
وكذا الحال في معادها من العظيم والتعظيم وغير ذلك وما انتهت ان لا يأتى المحاط
عن قوله وليعلم انه غير الارادة لعدم معرفته له (قوله وبين الادراك) اى ادراك
الآيات الدالة على وحدانيته من الخواص الات الادراك (قوله له حاجب الخ)
الحجب يستعمل من قال الله تعالى (كلامهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) فالتأني على
اصله وعدم الحجب عن حجاب المعروف كناية عن وروهم عليه وهو كناية
عن حصول مقاصدهم والاحاجة الى التقدير اى عن احسانه كقابل والاول صلته
محدوف وفي كل امر صرف مستعر صفة حاجب اى له حاجب عن الارتكاب في كل
امريشيه وهو الشئ وفيه اشارة الى ان مانع له هو كونه شيا لا امر آخر (قوله
جاء حقيقه) وهو بولى من القول بمحوم السكره المعينة لطابق الاول وليكون
العام قابلا لتخصيص بخلافه (قوله ورصوا من الله اكر) اى رصوا من قليل
اكبر من كل نعم في حقه لان ما سواه من ثمراته وهذا المعنى اولى بما قيل اى
رصوا من عظيم من الله اكبر من كل نعمه كانه لهم لعدم حصول الرضا من العظيم
الكبير لجميع المؤمنين والمؤمنات ولانه يتصمى الاشارة الى كمال كرمه تعالى والوحد
لا طريق الحزم كما هو شئ ابوك اشارة الى انه صى من العالمين (قوله اعتبار

الكيفية) أي العدد كما هو مصطلح أهل العربية والحدود إشارة إلى ما يعرض له
العدد بالذات والموزونات إلى ما يعرضه بالواسطة فيشمل المسموحات والمكيلات
والمشبهات بهما مما لا يعرضه لأبالات ولا بالواسطة بل شهما كالقطة والكثرة
لأنه صواب قدره قد اشكل على بعض السطرين (قوله لعدم علم المتكلم الخ)
أي عدم علم المتكلم في نفسه أو بالقياس إلى المحاط به من جهات التعريف
وهي إشارة إلى أن مجرد عدم الداعي إلى التعريف كاف في التكثير وما قبله انتفاء
جميع جهات التعريف بموجبه لأنه لا بد من العلم بمسمى والامتناع الخطاب فيصم
تعريفه بلام العهد الدهني ليس بشيء لأنه لا بد من صلاحية التقدم للتكثير والمقام
الصالح له أن يكون الحكم على فرد من الجنس ثم يطلب لداعي إلى تعريفه وتكثيره
ولام العهد الدهني أعاده لتعريف الجنس لا الفرد (قوله مانع كإرادة الأقسام)
على السامع أو تأتي الإنكار لدى الحاجة والصرح عن التطير بالاسم الذي يعينه
أو عن شغل به (قوله لم يقبل بيمينه) أو ما يؤدي معه أي المرفع بلام العهد لأن
في كل منهما تصريحاً بنسبة السأمة إلى بين المدح والماغير مخرج من طرق التعريف
فليس المقام صالحاً له (قوله أي هذه) تعبير بقوله تعالى نعم أي معنى نعمته على
هذا التقدير هبة وهي تدل على التحقير لا التوسيم ضعف على ما في شرح الكاشي
وكذا قوله أي فوجه وحاصل أمراض المصنف روح أن المتكلم لا يطلب الداعي
إلى التكثير والتعريف بعد اعتبار اللفظ الذي على أصل المعنى ولفظ النعمه يكون
التكثير يدل على التحقير باعتبار المادة والصورة فلا يكون التحقير داعياً إليه والقول
بأن التحقير داخل في أصل المراد ورأى عليه بما لا يقبله الدوق نعم لو كان المعيد
للتحقير المراد أموراً متعددة علم كونه شديداً كأنه كبير مستعاد من المؤكيدات وبما
حرره اندفع جواب الشارح رحمه الله (قوله يعرف بطاهر الخ) لا تراعى
في تحقق الفرق بينهما باعتبار الإبهام والتعيين لا تراعى في فائدة التكثير التحقير
(قوله نظفة أيه) تخصيص الأب وإن كان مخلوقاً من بطن أبي الأب والام لكونه
منسوباً إليه في تفسير القاصي أي صده هو حرمة مدته أو مدته مخصوص هو النظفة فيكون
تزيلاً للتعاليق منزلة الكل أد من الحيوانات ما يولد لا من نعمة وقيل من ماء
متعلق بدانة وليس صلة الخلق (قوله وبهذا يخرج) في رضى وفي المفعول
المطلق إذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى (اربطوا أظفاركم) فيل
الشارح رحمه الله والمثال على تقدير كونه سوعاً ولا شك أن أعاده في المفعول
المطلق الواقع بعد التأكيد والقول أنه لا يقع مفعول مطلق بعد التأكيد

اصلاً باطل فان قوله وما عجزه لشيء لا اعتبار ايسر القصد فيه الى نوع من الاعتزاز
 حقير او عظيم (قوله وحيث لا حاجة) الخ (الحاجة باقية في المفعول المطلق الواقع
 بعد التأكيد (قوله فكانت فتاح) في هذا التشديد اشارة الى ان الشمول
 متحقق بناء على توهم انهم لفظ يصرب لاهو اعم منه ولما يؤكد في ضرمت
 ضمير بالرفع توهم انهم اريد به غير يصرب لان شمول توهم فاندفع ما قاله السيد في حواشي
 الرضى من ان ماد كره من لا حشر ولا شبهة فيه وانه يظهر به قاعدة التأكيد واما
 الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكتفى به الاحتمال المحقق فصلا عن المتوهم * قال
 قدس سره لانه خلاف الواقع * اي ان اريد اختصاص نوع الطمعة بالفرد باعتبار
 خصوصه ادليس كل نوع مخصصا في فرد مستبعد هذا ان اريد اختصاصه به
 باعتبار نوعه لانه خلاف شائد (قوله او يرتاح) عطف على ارضها فيما
 قبله اعني تراب امكنة ادام رصدها حتى تحت النقي وكلمة او مضمومة المعنى اني تارك
 الامكنة اذا اتى كلا الامرين الرصدها وارتباط الود * وادان تحقق احدهما
 لم يتحقق الترتيب بمعنى الى والاوان مقدر فمدها والحرم بضرورية فاشعر او لا حره
 الوصول بحري الوصف ~~او لا يكون~~ المصدريه المقدرة جارمة كما في بعض
 اللغات واوله * اول مكر ~~مدري~~ وارباتي * وصال عقد حائل حرامها *
 وصل ععود الحسنات كناية عن طاعة اليهود وحرمة * عن عدم الرماية
 * قال قدس سره ناب وبعرض * من المكشوف والتبليس قائم بالعت ود كره انما
 يتصف به باعتبار انه متعلق به كحركة راكب السيف فلا وجه لاعتباره ورك
 الموصوف بالذات * قال قدس سره ظهر في المراد الخ * لان انعت شايع في التابع
 المخصوص ولا لعت لمذكور مضاف في صيغة المشرح رجه الله تعالى التبع ولان
 تعبير الاصواب ود كر العت بعد كر الوصف يشعر من المراد به غير ما اريد بالوصف
 فاندفع ما قيل كان الوصف في اللفظ * مبيد كر التابع فكذلك لفظ العت بالتصويت
 وكلاهما مخصوص في عرف النجدة بمتبع فلا وجه لكون احدهما اظهر في المراد
 من الآخر * قال قدس سره صرح في * اي تعريف كما يشعر به آخر كلامه
 وما يجري مجراه ما يكون مسلما لغيره كما في الدهر بظنك الظن كان قد رأي
 وقد معناه تعريف للامني * عشر لاره * وهو كونه مصيبا في رأيه * قال قدس سره
 على رأي المعتزلة واحكاما * فان المراد به الممتد في الجهات الثلاث والجسم موصوف به
 بالفعل واما تعريفهم بالقدس بزيادة سائر اوصافه او يمكن فيه فرض الابعاض الثلاثة
 فلا بد منهم بالاعداد المخصوصة موصوفة فيه او اطرافه الا ان ما صدق عليه الجسم

عند المعتزلة منصرف في الجوهر وهو المحتاج الى الفراغ لدى ملاؤه وهذا الحكماء
 في التعليبي والطبي وكلاهما محتاجان الى المكان من اشغال بالذات هو الجسم
 التعليبي بدليل اختلاف المكان بالتصغر والتكاثف مع بقاء الجسم الطبيعي بحاله وانما
 قال عند المعتزلة والحكماء لان الجسم عند الاشاعة متركب من جوهرين فصاعدا
 كل ما ذكرنا ظاهر على من هو واقف على حكاياهم * قال قدس سره لا يتصور
 الا في مكان واما الجوهر الفردي عند المعتزلة فمحتاج الى العيز كما ذكر في محله * قال
 قدس سره وليس فيه دلالة الخ * اذا المصدر لادلالة له على الوحدة والكثرة
 فصير كونه راجع الى مطلق العت المذكور في صير الوصف فيحوز ان يكون
 شيئا متعددا * قال قدس سره ومنهم من قال الخ * لا يخفى بعد كل منهما والثاني
 بعد من الاول لانه يلزم ان لا يكون للتحويل والعريض مدخل في كشف وان يكون
 ذكرهما استطراديا * قال قدس سره لا يها * قلت لاشترائك مطلق حيث رفعت
 الاشتراك التعليبي وينبغي الاشتراك المصوي في مراد معنى واحد ويهدا ظهر كونه
 محملا * قال قدس سره ليس بماء الخ * قال نعمين ، مطلق في المقيد بخصوصه
 بخيار * قال قدس سره فانه ينشأ من اللفظ دور المعنى لانه جركي لاشتراك فيه الا
 ان اللفظ يحوز استعماله في كل خصوصية سواء كان موضوعا له او للمعنى العام
 فلذا جاء الاحتمال * قال قدس سره بحسب وضع واحد لكل الخصوصية
 او لمعنى كلي بشرط استعماله في الخصوصيات * قال قدس سره اموارا بخصوصية
 اراد بها المعنى الجبرية المدرجة تحت الامر المشترك سواء كانت جبريات
 اصافية كما في المشتقات او حقيقية كما في اصناف ، اشارة والمصرات * قال
 قدس سره ومن المعضد * اما بخصوصه كما في المصرت وانهميات او باعتبار
 امر كلي كما في المعرف باللام والمصاف اليه فان الوصف عين كل لفظ معرف بالام
 العمدة وقد لاحظنا صواب انه معرف باللام لكل حصة مدخل عليه او لجسمه
 وكذا المشتقات مثلا وصح كل ما هو على وجه من كل ذات قام به مصدره وليس
 موصوفا لفهوم ما قام به المصدر والجبر استعماله في هذا المفهوم فلو صوح
 ملحوظ بامر عام وكذا الموضوع له فمثل فان فيه غموصا قدرل فيه لاقدام
 * قال قدس سره فاعتبر في الوصف مفهومه * سواء كان له للاحظة الموضوع
 له او موضوعا له * قال قدس سره وهذا معنى كونه * ليس بماء ان له
 افرادا متعددة بل ان له تعلقا بامر عام وهذا كما بين هذا حكم عام بمعنى ان له
 تعلقا بالعام اعني الموضوع * قال قدس سره ولا يجوز اطلاقها الخ * اي بطريق

الحقيقة لعدم كونه موضوعا له * قال قدس سره كان كل من الوضع الخ * كما ذكره في حاشية شرح الأصول وقال الا يهري انه اذا وضع لفظ واحد بازاء معنى واحد هذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى كائنا او حريا والوضع العام يكون اذا كان الامر العامة للملاحظة او مور مخصوصة ووضع اللفظ لكل واحد منها * قال قدس سره فغير معقول * في حاشيته على شرح مختصر الأصول لان الجرفي ليس وجهها من وجوه الكل ليوضح به العقل اليه فيتصوره اجمالا وانما الامر بالعكس قبل قدحور قدس سره كون الاخص معرفا للاعم فلم لا يجوز ان يكون الجرفي مرآة للملاحظة الكلية وفيه ان الجرفي يكون حاصل من طريق الطوائف كيف يكون انه ملاحظة ما حصوله بطريق العقل والحق ما احتاره السيد لانه اذا كان الوضع عاما باعتبار عموم اللفظ وضع فلا يكون عمومه باعتبار عموم الموضوع له ولي (قوله ان القصد مهمال الجنس الخ) يعني ان اللفظ دالة وطائر حامل لمعنى الجنس والوجود فوصف بماء هو من خواص الجنس لبيان ان القصد الى الجنس فيقيد عموم كل فرد يصدق عليه الجنس دون العردي وليس القصد الى الجنس مع الوحدة فيجوز ان يراد الوحدة الوصفية فيفيد عموم افراد نوع واحد بان يراد به دالة ترتفع وطائر بصيد (قوله وبهذا الاعتبار) اي باعتبار ان هذا الوصف للجنس فيم يجمع افراده وليس له اختصاص بوع افراد زيادة التعميم على التعميم سى كان يحتمل بدون الوصف هذا ما احتاره الشارح رحمه الله تعالى في شرح كلام المفتوح وتبع العلامة في ذلك فيكون مآل كلامي صاحب المفتاح وصاحب الكشف متحد وقد صرح به في شرح المفتاح حيث قال وصف الدالة و لطائر بماء هو من صفات الجنس والمدلول المطابق لفظ لبيان ان القصد بهما الى الجنس فيفيد تأكيدهما الشمول والاحاطة ورفع توهم الخصوص وهذا ما قاله صاحب الكشف ان معنى هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل ما من دالة فط في جميع الارضين السم وما من طائر في جو السماء من جميع ما يطير بحاجة لانهم امثالكم * قال قدس سره تصيد العموم * ولو بطريق البصوح بواسطة من الاستغراقية فلا يحتمل عدم الاستغراق اصلا لكنه يحتمل التأويل ان يراد الاستغراق امرى ونصد الوصف لا يحتمل وخلاصة التوجيه انه قل لو وصف كان نص في الاستغراق وبعد الوصف صار مفسرا * قال قدس سره لان كل فرد الخ * يعني ان التكثير املا فردية او للووعية وعلى التقديرين لا يصح الحكم بقوله ان لا انفراد ليس بجماعة والوع ليس بمجماعات

وما قيل ان النوع يشتمل على اصناف وكل صفة اذ لا مة كل جمعة في كل زمان
 فيدفعه توصيف اعم بامثالكم اذ المراد بكم واد نوع الانسان فالناس تشبه
 النوع بالنوع في كونهما محفظة الاحوال لا تشبه اصف النوع وتشبه بجماعة
 في وقت النوع قال قدس سره نهما محمودة الخ في ظهري بعد ان هذه النكرة
 مراد منها المجموع ولا حاشا انه بخلاف السابق اعني قوله من دابة قط في جميع
 الارضين الخ واللاحق اعني قوله قلت الخ فانه يدل على ان الحكم المذكور باعتبار
 اللازم كافي قوله تعالى (وكل في فلك يسحور) فلا بد من العناية بان يقال مراده
 ان النكرة المذكورة من حيث الاخبار عنها محمولة على المجموع لانه مراد منها
 قال قدس سره ان المقصد من لفظ دابة الخ يعني ان لفظ دابة وطار حامل
 للجنس والوحدة فليان ان المقصد من كل منهما الى اجنس من حيث هو دون الوحدة
 والكثر وصف بصفة لازمة بجنس من حيث هو اي بلا شرط شيء منها
 والاستغراق استبعاد من كلمة من بالنظر الى الجنس كاشارة بقوله كانه قبل
 من جنس من هذين وهذا كما يقال من رجل من هذين الرجلين الا كذا وجب
 الاشكال في صحة الحكم لاشتمال كل من الجنس على انواع كثيرة كل واحد منها امة
 كالانسان وما حررنا لك اندفع ما قيل ان الظاهر من زيادة كلمة من الاحاطة بالافراد
 تصافيك يمكن الحمل على الجنس من حيث هو فزيد من تأويل عبارة الفلاح
 الى ما هو مراد الكشاف قال قدس سره لان اجنس مفهوم واحد لان المراد
 الجنس من حيث هو اي بلا شرط كاعتبرت لما قيل ان كون الجنس معهودا واحدا
 انما ينافي زيادة التعميم والاحاطة اذا اعتبر من حيث هو ولا يخفى ان المراد ههنا
 الجنس من حيث هو دون في صميم جميع الافراد كلف ونو كان امر وهو الجنس من حيث
 هو لم يصح الحكم بكونه انما كلام من فلة بغيره وهدى بفرق بين الجنس من حيث هو
 اي لا بشرط شيء وبغيره بشرط لا فان عدم صحة الحكم على الثاني دون الاول
 قال قدس سره والشارح رحمه الله توهم الخ كلام اصح يحتمل المعنيين كما
 عرفت وما احتاره السيد ذكره فاصل الكاشي وما احتاره الشرح رحمه الله ذكره
 العلامة بالقول بان اتحاد الكلامين توهم في الكلام في لزوم وال ما اختاره
 الشارح رحمه الله اول نظرا الى انه يصح حمل عمه تعالى وقدرته لكل فرد
 صريحا وما ذكر السيد اول نظرا الى عدم بروج الاشكال في صحة الحمل وفي قوله
 وبهذا الاعتبار مراد الى انه اعتبارا آخر لا يفيد زيادة التعميم والاحاطة وهو الوجه
 الذي ذكره السيد واليه يشير كلامه في تنويع حيث اورد في بحث التخصيص

بالصفة كلام الكشف اولاً ثم ذكر كلام المفتاح ثم رد على التوضيح فانه يشعر بأنه لا يقول باتحاد الكلامين، فقطع (قوله صحة وقوع المفرد وموقعها) سواء كان مسبوقاً منها كافياً مررت برجل قام بوجه اى قائم بوجه اولاً نحو مررت برجل ابوه ريداً اى كائن ابوه ريداً كافياً رضى (قوله وانفرد الذى يسك من الجملة بكثرة) والماسب ان يعتبر فيها حال ميسك منها (قوله به اعتبار الحكم) اى المحكوم به لانه يسك منها لا بمعنى الوقوع واللاوقوع ادلايست منها ثم ادخله دخلاً فى السك (قوله ليعرف الخطاب الخ) لا الاصل فى الوصف التمييز وان كان يقصده معنى آخر مع كون التمييز حاصل (قوله ايسب كذبت) اى ليست معلومة الثبوت قبل ذكرها لان الانشاء اعلام من النسبة القديمة بنفس المتكلم من حيث انها قائمة بها (قوله بتقدير القول) لمعنى زيد اضربه زيد مقول فى حقه اضربه اى انه يستحق ان يقال فى حقه ذلك (قوله مراده ان الصفة الخ) واعلم يقبل انه صلة بتقدير القول لان جعل الجواب صلة يثبتون الاطراء مهم وتقدير القول يعيدشور استحقاق قول الجملة القسمية والاول ابلغ فى مدحهم ولان تقدير القول انحصار اليه اذ لم يصح كون المدح كور جواباً * قال قدس سره بانها مدينية * والجواب ان كون اسورة مدينية لا ينافى كون بعض آياته مكبة فان كونها مكبة او مدينية باعتبار الاكثر وكذا كون تلك الاسورة مدينية اتفاقاً فان معناه اية لم يقل انها مكبة * قال قدس سره وقد سبق منه انصا الخ * والجواب ان معنى المصدرية انها اذ اس خطاب للمشركين لاهل مكة وان المصدرية اليه الذين مساو خطاب لاهل المدينة لانها تارة بمكة او بالمدينة (قوله دور الصفة) فان قوله فعرفوا بها نارا موصوفة الخ يدل على انهم لم يكونوا طالبين بها قبل الآية ويعبر منه ان العلم بالصفة قبل اند كريس شرط كما ذهب اليه شردمة (قوله قد يمكن الخ) بمعنى لا يدل دلالة كلامه على ذلك لان اللزم مما ذكره ان المشركين عرفوا بها نارا موصوفة ولم يعرفوها قبل الآية لان المخاطبين بها لم يعرفوها قبلها واللام فى الصفة علم المخاطب بها قبل ذكرها دون السامع والمخاطبون بها عبي المؤمنين قس عرفوها سمع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وخلاصة الجواب ان مخاطب بكل واحد من الآيتين عام مانصاف النار بالصفة والصلة الا انها جاءت فى آية بقرعة معرفة لتقديم ذكرها فى آية صورة التحريم موصوفة بهذه الصفة فكما ان مقام التعريف المهدى بخلاف آية سورة التحريم فانه لم يقدمها - كذا النار لموصوفة لا صريحاً ولا كناية فكان المقام مقام التنكير وهذا كما يقال جاني رجل وصل فقل الرجل الفاضل فانه او ردد رجل اولاً نكرة لعدم

سبق الذكر وان كان معلوما انصافه فانحصية وورد ثانيا معرفة لتقدم الذكر
والحاصل ان تقدم الذكر صريحا او كناية شرط في تعريف العهد وهو متحقق
في آية النقرة دور آية التحريم ويؤيد ما قبله ذكر صاحب الكشف في بيان
كون الصلاة المذكورة قصة معلومة للخطاب ثلثة وجوه سماهم من اهل
الكتاب او من النبي عليه السلام او سمعهم من آية التحريم واكتفى في الجواب
عن سؤال تعريف النار وتكثيرها بهمهم به من آية سورة التحريم فقط
ليتحقق شرط التعريف العهدي من تقدم الذكر ويحذف ما دفع اعتراض السيد
بقوله وقد يقال الخ كما لا يخفى وما قيل ان ما ذكره توجه تعريف النار
في آية النقرة واما وجه تكثيرها في آية التحريم فغير مذكور في كلامه فينادي
على فساد عبارة الكشف حيث قال فان قلت فمراد من النار الموصوفة بهذه
الجملة مسكرة في سورة التحريم وهمها معرفة فانه صريح في السؤال من الامر
فلو كان الجواب المذكور حواجا عن التعريف لكان ناقصا (قوله اي تقرير
المسند اليه اي تحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقدير لفظ المسند اليه على حذف
المصاعف او الاستخدام او اقامة الدال مقام المدلول وخطب مدلوله لانه ليس
المراد تقرير معناه الحقيقي كما سبق الى الفهم من لفظ المفهوم بل ما يدل عليه وان كان
معنى محاربا كما في رمي الاسد به (قوله اعني جملة الخ) يعني ليس المراد بتحقيقه
تحقيقه في نفسه وازالة الخواص عنه بل تحقيقه بالامسار وازالة احتمال انغير (قوله
من سماع لفظ المسند اليه) لشاعن ثقل سمعه (قوله وجملة الخ) اي جملة السامع
من اجل لفظ المسند اليه على معناه لشاعن ثقل سمعه * قال قدس سره وربما
كان مقصودا * بنفسه مع قطع النظر عن حال السامع فان يكون الاهتمام بشأن
المسند اليه كما تقول في مكان يستغرب فيه وجود الاسد رأيت الاسد (قوله
ودكر العلامة في شرحه الخ) في التصريح واما الجملة التي تضمنت تأكيد فهي
اذا كان المراد ان لا ينظر في السامع في حكمه فان تجاوز او سهوا او نسيانا كقولك
عرفت انا وعرفت انت وعرف زيد * ونفسه وعينه وربما كان المقصد بمجرد
التقرير كما يطلعك عليه فصل اعشار التقديم والتأخير مع العمل انتهى اقول هذه
العبارة صريحة في ان مراده تقرير الحكم حيث عبر دفع طعن الجوز والسهو
والنسيان فيه فقال في حكمك ومراده من الحكم الاسد والاثبات لا الثبوت لان
التأكيد اعني دفع الجوز والسهو والسيار فيه وبما اصاب الى كاف الخطاب
كالتأكيد ربما كان المقصد منه مجرد تقرير الحكم بمعنى الاسد يعني ان المسند اليه

في قصد التشكك عين المذكور لا غير وهذا لا ينافي ما صرحوا به من ان التأكيد لا يكون لتقرير الحكم بمعنى الثبوت وتقويته فان المقيد له تكرير الاسناد لا تكرير المسند اليه فانفع الاعترض بالمدحفة قال الفاضل الكاشي ان التشكك اذا قل بجه زيد فقد حكم على زيد بالجهي فاداكده وقال مرة ثانية زيد فكانه حكم على زيد مرة ثانية بالجهي فتقرير الحكم سبب تكريره وقال الشارح الرضوي في تفسير التأكيد تابع بقرارات ادع التكرير لمظا او معنى يقرر ما يتعلق بالتبوع من انصافه يكون مكنه مسوبا اليه الفعل وعاطف التمول لتقرير ما يتعلق بالتبوع من انصافه يكون مانسب اليه طام لا جرائه ملا وفي افتتاح في بحث التقوى اذ انت في نحو لا تكذب انت هنا تأكيد المحكوم عليه من الكذب عنه فانه هو لا غيره لالتأكيد الحكم قدر وفي قوله قدر اشارة الى ان الفرق بين كونه تأكيداً للحكم عليه من الكذب اللازم بكونه تأكيداً للمحكوم عليه من الكذب وبين كونه تأكيداً لني الكذب وقد اورد الشارح رحمه الله الفرق في بحث التقوى ثم انه لما كان في كون المقصود مجرد التقرير من غير ان يجعله وسيلة الى امر اخر حراماً حاله الى ما اورد في الفصل المذكور من انك اذا اردت التأكيد في ما كرهت بهمك قلت انا كبرت بهمك لا غيرى او وحدي وفي موضع آخر بعده اذا قصدت التأكيد والتقرير في ريدا عرفت قلت ريدا صرحت لا غير فانه لا غيرى وكذا في هذا مجرد التقرير من غير ان يكون وسيلة الى شيء آخر ولما كان الجواب طاهرة من تعرض لبانها العلامة هنا ما عندي في حل كلام الفتح والعلامة بعدم آيتك وكمن من الشاكرين (قوله فان قيل) اي في رفع مخالفة ما ذكره العلامة لما صرحوا به (قوله انه لم يرد التأكيد اخ) اي السكاكي رحمه الله لم يرد التأكيد في قوله وان حاله تقتضي تأكيداً كيد الاصطلاحى وهو انوع المخصوص كيف وقد ذكر فيه كل رجل عارف وكل انسان حيوان ليكون معنى قوله وربما كان القصد مجرد التقريراته ربما كان القصد من التأكيد الاصطلاحى التقرير فيكون تفسيره بتقرير الحكم بخلاف ما صرحوا به من ان التأكيد الاصطلاحى لا يكون لتقرير الحكم بل اذ مجرد التكرير اي تكرير المسند اليه بحسب المعنى ليشمل التأكيد الصوى ايضا سواء كان تأكيداً اصطلاحياً ولا فيكون معناه ربما كان القصد من تكرير مسد به مجرد تقرير الحكم ولا شك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت واس عرفت مهية لتقرير الحكم وتقويته عندهم فان وقع المخالفة (قوله لاسم اخ) ان قلب ان تقديم المسد اليه انما يفيد تقرير الحكم وتقويته اذا كان بوجه يستلزم تكرير الاسناد فتكريره ايضا يفيد اذا كان مستلزماً

لتكرره فالفرق في كون احدهما مفيداً له دور لا آخر قلنا ايراد استداله بمقدما
مع عدم توقف اصل المعنى عليه انما هو لاجل عادة التقوى بتكرار الاسماء بخلاف
تكريره فانه ليس لاجل افادته وان كان يجامعه في بعض بصور (قوله على ان
السكاكي الخ) يعني لا يصح الخوالة على هذا التوجيه لان عادة ان عرفت التقوى
وتحقيقه لم يورده السكاكي رحمه الله في الفصل المذكور بل هي فيه اعني بحث
تقديم المسد ففي قول الشارح رحمه الله تعالى في آخر بحث تأخير اسد اليه ناسخ
ماقامة اللازم مقام اللزوم (قوله ولو سلم الخ) اي لا يسد نه اراد بالتاكيد مجرد
التكرير وانه يبيد تقرير الحكم ولو سلم انه اراد ذلك فيمكن معنى قوله وربما كان
القصد الخ انه ربما كان القصد من تكرير المسد اي مجرد تقرير الحكم عليه فانه
اذا كان التاكيد الصناعي مفيداً لتقرير الحكم عليه يصدق ان تكريره ربما كان
مفيداً لتقرير الحكم عليه ولكن قوله كما بطلت اشارة الى ما ذكره في ذلك البحث
من ان لا تكذب انت يفيد تقرير الحكم عليه فلا يصح جرم العلامة من المراد تقرير
الحكم غاية الامر انه يصح ارادته وهذا التقرير موافق لما قلنا من ان الشارح رحمه الله
اي لا سلم ان اراد التاكيد السير الصناعي وانه يفيد تقرير الحكم فيجوز له الشارح
رحمه الله لتعلق التسليم بالمعنى المذكور في الجواهر والاشارة الى القيد قال قدس
سره يتضمن الحكم بان الخوالة الخ ^{في بحث} اما لا فلا ان الواحد ^{في بحث} لا يصدق
عنا لانه ما ذكر العلامة عاصراً حواه واما الخوالة فهو بكت عنه كالعامة واما ثانيا
فلا لا سلم انه يتضمن الحكم بان الخوالة ليست على ظاهرها حواراً بل يحمل الخوالة
على ما بينته او على ما ذكره الشارح رحمه الله بقوله والاصح الخ واما ذلك فلا انفاً
المذكور موجه لكلام العلامة ويكتفي لتوجيهه لا يكرر في كلام السكاكي رحمه الله
ما بيناه ولا يتوقف على ارادته ذلك فالسبب مع كون الخوالة محمولة على خلاف
الظاهر لا مع ارادته ذلك واما انما فلا ان الواحد ^{في بحث} لا يصدق
ولم يقدّر ليلا عليه فلم يترك مع هذه الارادة مع بهامد كورة صريحاً واما ما فلا
حاصل العلامة عدم صحة الخوالة على التوحيد المذكور فالتأنيق بعد ان يقال ولو سلم
صحتها بناء على التوسع فليكن الخ لا مع الارادة (قوله ولو سلم الخ) اي لو سلم ان اراد
بالتاكيد مجرد التكرير وانه يفيد تقرير الحكم وان الخوالة ليست على ظاهرها (قوله فكان
يدعى ان يتعرض الخ) ان يقولوا بما كان القصد مجرد تقرير الحكم (قوله لانه
الذي يعتبره) فانه قال ان تقديم ما لو اخر كان فاعلا اي تاكيداً معني يفيد التحصيل

فما عرفت اذا اختلف في الاصل عرفت اننا (قوله والظاهر) اي في بيان
 الحوالة سواء حل استرير على تقرير الحكم او تقرير المحكوم عليه وانما كان اظهر
 لكون الحوالة جارية من ظاهرها والكاف حيث في كايظلمك لتشديد وعلى
 التوجيهين السابقين محيى على لكن لا يخفى على العطن انه لا فائدة في هذه الحوالة
 (قوله ولهد عبر اسوب الخ) حيث قال ومنه كل رجل عارف (قوله الى حل
 كلام المصنف رحمه الله اي في الابضاح وهو قوله كاسياتى على ذلك اي على
 ما حل عليه كلام الفتح لانه غير مانع له في امثال هذه المقامات بل فيها هو صحيح جيد
 هذه (قوله وبهذا) اي بما ذكرنا من انه لا حاجة الخ (قوله معنى كلامه) اي
 كلام المصنف رحمه الله تعالى (قوله عطف فاحش) اما الاول فاعلمت ان
 تقرير الحكم مستفاد من التقديم لامن التأكييد واما الثاني فلان ان ليس للتقرير
 بل للتخصيص واما وحدي ولا عبري فليس تأكييدا للمحكوم عليه بل للتخصيص
 (قوله لتلاينهم ان ساد انقطع الى الامر ببحر الخ) اما في الطرف بان ذكر الامر
 واراد بعض عنده او في الفسفة بان اسند فعل ذلك البعض اليه وكلاهما يدفع
 ما في كيد القضي والعموي لما عرفت من كلام الرضى ان التأكييد القضي والعموي
 يقرر امر المتووع في كونه منسوبا اليه فكانه تكرير النسبة ايضا واما المعارفان
 ذكر العطف واريد الامر به فلا يدفع بتأكييد المسد اليه بل تأكييد المسد (قوله
 ولا يدفع هذا التوهم) اي توهم وقوع مورد آخر موقعه سهوا واما وقوع
 الشيء والجموع في موقعه سهوا فيدفع بهذا التأكييد فلا تدفع به وبين
 ما سيجي من قوله بل لا بد من دفع توهم ان يكون الحاشي واحدا منهما
 والاساد اليهما (قوله وقع سهوا) (قوله على اهم في حكم شخص واحد) فلا تفاوت
 في ان ينسب بعدد من بعضهم والى كلهم وما قيل الاظهر ان يقال سهوا على ان
 البعض بمنزلة لجموع مما ياسب المحار العموي قال قدس سره ولا يلزم
 من ذلك احاطة النسبة قد عرفت ان دفعه مما نقلناه عن الرضى من ان العطف
 التمول يقرر انصاف متووع يكون مانسب اليه عاما لاجرائه شاملا بخلاف كل
 القوم فعلوا فانه بعيد الاحاطة والتمول في آحاد القوم لا في النسبة قال قدس
 سره اما في الهيئة التركيبية ان قدنا ان الهيئة التركيبية للفعل مع العاقل موصوعة
 للنسبة بطريق الفقه استعمل في النسبة بطريق الوقوع فيه واما في لفظة
 الفعل ان قلنا ان النسبة الى الفاعل انى هي جزء مداول الفعل هي النسبة
 بطريق القيام منه بها نسبة بطريق الوقوع فيه واستعمل صيغة الفعل فيها

والتدبير بسبب أنهم لم يصرحوا بالاستعارة في الهيئة لترصيصه أوفي صيغة
الفعل باعتبار النسبة بل حصروا الاستعارة في الاصية وهي في اسمه الاحساس
وما يجري مجراها في التسمية وهي في الحروف والمشتقات عشر معانيها المصدرية
واما الاستعارة في الهيئة التركيبية او في الافعال باعتبار مسؤولاتها التي هي النسب
او الزمان كما في الماضي المستعمل بمعنى المستقبل فصرحوا بذلك قال قدس سره
لا يدفع هذا التجوز قدس سره انه يدفعه بطلت عن لرضي قال قدس سره
هذا انما يصح اذا اريد الخ ليس مقصود الت ارح رجه الله تعالى البحث
على المصنف رجه الله تعالى بانه لا حاجة الى ذكر عدم استمول لاسباب عدم
التجوز منه حتى يرد عليه ما ذكره السيد بانه انما يتم اذا اريد بالتجوز الاعم
الشامل للمعنى والعقلى واما اذا اريد به التجوز العقلى على ما يدل عليه عبارة
المفتاح فلا بد من ذكره بل مقصوده انه يمكن الاكتفاء بذكر التجوز فان براد المعنى
الاعم وليس ذكر عدم التمول في ردواعى انما كذا لا ريب في معنى التهذيب
لا بمعنى الاعتراض (قوله واما بيانه بالمعنى المصدرى) بكشفه وانصاحه والمراد
بكشفه تعطى البيان خريه تمام فقول الشارح رجه الله تعالى لم تعيب المسند
اليه بيان لحاصل المعنى قال قدس سره معبرين بالثبوت انما اعترض المايره
بينهما لحاصل ما اجتماعهما الانصاح فانه لا يصح في الاعلى ذات واحدة
بمخلاف ما اذا كان واحدا من الثلاثين السمين برب مشتركه في لكيفية المشتركة بين
عشرين فانه لا يحصل الانصاح من تلك المشتركة قال قدس سره اوضح لقله
الاشتراف فيها (قوله لا ينحصر في الانصاح) وان كان لازما له ولذا عرفوه بانه
تابع غير صفة بوضع متنوعة فانحصار المصنف رجه الله تعالى عليه لانه انما
(قوله لمدح) ادوية اشعار باعتبار الوضع التركيبى الى كونه مجرما به القتل والعرض
لما التجا اليه وان كان مستعملا ههنا في معناه على ويدرج من مجموع عطف بيان
فما قيل انه يجوز ان يكون البيت الحرام نعتا موصلة لكعبة كما معنى قوله تعالى (قرأنا
عربيا) حالاموطئة من صميم ترجمته ليس شىء واما سد فذمه في حكم تكرر العاص
وايس المقصود تكرر نسبة الفعل اليه ولا نسبة الى - في مقصودا اصيبا (قوله
لان الانصاح) لان الكعبة اسم مختص ببيت الله تعالى لا يشترك فيه شىء (قوله
وقالته الخ) في الكشف قوم هوود عطف بيان له من ذلك ما يفاسد في هذا
البيان والبيان حاصل بدونه قلت الفداء فيه ان يومئذ هذه الدعوة وسما ويحتمل
فيهم امرها محققا لاشبهه بوحده من الوحود ولان عادا اذ ان الاولى القديمة التي هي

قوم هود والفصحة فيهم والاخرى ارم انتهى فالجواب الاول مسمى على ان عادا اسم
مختص بقوم هو ذكرا ذكره السيد هو القول الراجح ومعنى قوله تعالى (عاد الاولى)
على هذا القول عاد اقدم من اي المتقدمين في الهلاك بعد هلاك قوم نوح والجواب
الثاني مسمى على ان عاد اقدم من عطف البيان لايضاح ورفع الاتهام المحقق وكان الحق
تقديم الجواب الثاني لانه منع لقوله والبيان حاصل بدونه والاول تسليم له لكن
آخره اشارة الى رجحان الجواب الاول لثبته على القول الراجح وما ذكره صاحب
الكشف من انه ينبغي ان لا يحمل قوله ولا عاد الخ على وجه مستقل لان السياق
غير ملتبس حتى يحمل بيان لارادة اللسان بل هو متمم للوحدة السابق وانه في مثل
هذا المقام ينزل بعد الاحتمالات البعيدة كالكائن المحقق ويزال تأكيداً وتقريراً
لافادة معنى الوسم منه ان عطف البيان موضع وراجع للاتهام المحقق بالنظر
الى معنى التوسيع لا بالنظر الى السابق والقرينة الا ترى ان عمر في قوله اقسم بالله او
حفص عمر الى الاتهام المحقق في اوجه حفص للاشتراك فيه لا بالنظر الى سياق
الفصحة والقدم وانه لا يسمي ان السابق غير ملتبس لان كون السابق في شأن قوم هود
لا يقتضي ان يكون الدعاء بقوله تعالى (الاعداء) مختصاً بهم لحوار ان يكون شاملاً
لهم ولغيرهم نعم ذكر من ان عاداً الاخرى ارم موافق لما ذكره في سورة النجم
متألف لما ذكره في سورة النجم من ان عقيب عاد بن حوصس ارم بن سام بن نوح قبل
لهم عاد كما يقال لني هاشم هاشم نعم قبل الاولين منهم عاد الاولى وارم تسمية لهم باسم
جدهم ولم يسمهم عاد الاخيرة وكان ما قبله من قبل كلاً في موضع والاولى في قوله الذي
ذكره في سورة النجم كما في الكشف وفي الكواشي ان عاداً الاولى قوم هود وعاداً
الاخيرة قوم ثمود والله اعلم قال قدس سره وشبهه بقول الخ * وخذ التثنية
ان المنظور اليه في الصراط المستقيم هو الوصف وفي صراط الدين انبات ويكون
من اجراء الموصوف على الصفة في الحقيقة * قال قدس سره فيه اشعار الخ *
ودلت لان التفسير بان المعنى المهم بلفظ اظهر في الدلالة عليه فادخل الموصوف
بما وايضا على الصفة فلا بد ان يكون الصفة معلوماً كيلا يلزم تفسير
المهم بالمهم * قال قدس سره فاشار الشارح رحمه الله الخ * ما ذكره الشارح
رحمه الله بعيداً كونه عطف بيان احسن ادا قصد الايضاح والاشعار المذكوران وما
ذكره صاحب الكشف بعيداً كونه لا احسن ادا قصد تكرير النسبة والايضاح
معاً فالتبدل محذور بالنسبة الى مجموع المكتبين واداء قصد النسبة فقط فالاحسن
عطف البيان لانه اعرف في التفسير وقيل بخلافه يدل على كل حال لان احسن

الصفة ان تجرى على موصوفها ويصاد بها معنى فيه وما عر عن الدات بها
 فالاولى ان يجعل الدات المذكورة مقصودة بالصفة * قال قدس سره تأ كيد
 الصفة * بل تأ كيد المنسوب والمنسوب اليه كلا ينحى * قال قدس سره على البلغ
 وحده وآ كده * اى على وجه هو البلغ وآ كد من ان يوصف صرطهم بالاستقامة
 اما اولا فلتنبيه ذكره ليشتمك الشهود في ذهن السامع واما ثانيا فللتفصيل بعد
 الاجال واما ثالثا فلتكثير العامل * قال قدس سره بل اد كان واردا في مقام الخ *
 لا ينحى ان التقييد المذكور لا يستعاد من صرة الكثف واعتباره في المشبه
 لبواقى المشبه قلب المقصود من التشبيه اى ابضاح المشبه فالاولى ان قوله
 كما تقول هل ادلت متعلق بقوله والاشعار بان الطريق المستقيم بانه وتفسيره
 صراط المسلمين فقط وليس متعلقا بمجموع قوله فائدة تأ كيد * به من التنية
 والتكرير والاشعار الخ فحينئذ يكون زيد عطف بـ للاكرم الفصل وشبه
 البديل به لكونه امرق في العير فيكون كلام الكشف موافقا لما ذكره الشارح
 رحمه الله (قوله وكذا كل صفة) المشار اليه المشبه بالحكم المذكور فان الطير
 عطف بـ والمشبه بالحكم المستعاد من قوله كل صفة اخرى عليها الواو كسوف (قوله
 فالاحسن ان اوصوف الخ) ادخل الفاء على الخبر لتضمن المشد معنى اشترط
 اى مثل الحكم المذكور هذا الحكم هو له كذا حين مجموع قوله كل صفة الخ
 بتأول هذا الحكم فدر فانه اشكل على الساطرين وتكلموا في حله (قوله
 لا لتأ كيد) وان افاده (قوله مثل امس الدابر) فانه لغرض التأ كيد (قوله اى
 يحققه ويقرره) هو يحقق الغرض من التبوع ولا يؤكده امر التبوع في النسبة
 او الثمول (قوله شكريرافط التبوع) اما بعينه او بعد بواضع معنى على ما في التسهيل
 نحو اجل خير وانزل تزال وصربت انت (قوله على ما توهمه القوم) من ان كلام
 ابتاح يشير الى انه عطف بـ ان وكلام الابصاح انه صفة وكلام الكشف الى انه
 تأ كيد (قوله على ما نقل الخ) فان ما نقل عنه وان كان في سبب التعريعات التحوية
 حدودا وانما اعتبره فيها دآيات الا انه يستلزم ذكره العلامة فاندفع مذكره الشارح
 رحمه الله في الحاشية المنوطة على قوله على ما نقل عن ابن الحجب فيه ايماء الى ان
 في انقل خلا وانا اذكر صرة ابن الحاحب في شرحه بموجبة الخ كما يظهر بالتأمل
 في العبارة المقولة لمن له مسكة (قوله واقول ان ارد ح) تحذر الشق الثاني
 ونقول مراد العلامة من قوله ذكر ليدل على معنى في منوله ان يكون المقصود
 من ذكره الدلالة على حصول المعنى في التبوع ليؤمل بذلك الى التخصيص

او اتوصيح او المدح و ثم اوجبر ذلك وذكر اثنين و واحد ايس للذلالة على
 حصول الاتساع والوحدة في موضوعيهما من التعيين المقصود من جرئهما فلا يكونان
 صفة (قوله كان تدبر الخ) ذكر الدابر يدل على حصول التدوير في الامس ثم
 يتوسل بذلك الى ان كيد وكذا في الوصف الكاشف بخلاف ما نحن فيه تدبر فانه
 عامض (قوله لا نسلم ان ليدل يجب الخ) في الرضى لما لم يكن البدل معنى في التبوع
 حتى يحتاج الى التبوع كما احتج اوصاف ولم يهمل معناه من التبوع كما فهم ذلك
 في اننا كيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اى صالحا لان يقوم مقام التبوع انتهى
 ولا يحق ان صحة اقامته بهذا المعنى لا يقتضي ان يتم معنى الكلام بدونه حتى يرد
 ما اوردته اشرار رضى الله تعالى (قوله ان الله وشركاءه الخ) ويجوز ان يكون
 معمولا به شركاء والحق والله متعاقبا لشركاء (قوله وان كان الخ) اى فيطلقان عليه
 وان كان معهودا من غيرى كما هو صريح في الرضى فلا اشكال في كذا الوصل
 قوله لان ما صدر عن الله (قوله ان الله وشركاءه الخ) وان كان مفهومه بعضا من مفهوم آلهين
 (قوله دالا شبه اجمالا ومتحصلا) اى من حيث نسبة الفعل اليه كالفصله السيد
 ناقلا من المرد لاس حيث دانه فان ردت ريد لاتعصى الثوب (قوله بدل العلق)
 اى البدل لاجل العلق و قد اشرنا على بدل العلق اعني البدل منه (قوله وهو
 من اضافة الخ) الريادة تسمى مصدرا ومعنى الحاصل فالصدر وعلى الاول
 الاضافة لانه اى تسمى او ان المفعول لان الريادة تسمى لازمة ومتعدية
 ولذا احتار نعت المصوم وعلى الثاني بانه قال قدس سره بقوله نصر الله
 يقال نصر الله الارض والصداد المهمة والتخفيف اذا طأها كذا
 في الاقليد قال قدس سره بما يحتمل فيه بان يكون الاول بدل الكل
 اما ان يكون اعم كذا من قطعة او يحدف المضاعف من قطعة العطفات اى
 اعم والى ان قصد للاتساع بين القمر وفلكه فهو بدل اشتمال والافهوبدل
 صط قال قدس سره اسمع في معنى الخ لانه جعل التشبيه الاول علق وقصد
 التشبيه الثاني بانه قال قدس سره ولود كذا اى المتصل مثالا ما وقع في كلامهم
 كما ذكر شرح التسهيل فوالى رضى الله عنه ان الرجل ليصلى الصلوة وما كتب
 له نصرها تشهد الى غيرها وانما قال اولى لان قوله وهذا معتمد الشعراء كثيرا
 بمرارة ذكر المشاهدة قال قدس سره بذلك على ذلك عباره حيث قال سابقا
 وهو في حكم تكرير بعدد ولا حقا لانه ثبت ذكره بجملا اولاه ومفصلا ثانيا
 (قوله علان التبوع فيه) اى من حيث نسبة الفعل كالفصله السيد (قوله كما مر)

أي قوله والأشعار بأن الصراط المستقيم به ^{الح} قال قدس سره كأنه قيل
 العجنى شئ من زيد ^ب به إشارة إلى رد من رعمانه يجوز في سنة فيتحقق أن ما هو له
 قد يبدل من الفاعل المحارى فيجتمع في كلامه اساد بجارى ^ب سنة إلى المبدل منه
 واساد حقيقى بالنسبة إلى الدل فانه وهم اذ في الاساد محارى لا يكون النفس
 متشوقة إلى الفاعل الحقيقى ولا يدكر بعده اصلا والافات المقصود من الاساد
 المجازى (قوله من غير دلالة الح) انما تعرض لعدم الدلالة على تفصيل الفعل
 مع ان تفصيل الفاعل لا ينافى تفصيل الفعل لان كلمة او في بيان دواعى العطف بما هو
 باعتبار اختلاف حروف العطف في افادتها فيكون كل منها مختصا بمعية تحقيقا
 لعنى كذا او (قوله ليجمع المطلق) مرادهم بالجمع ان لا يكون لاحد الشئين كما كانت
 او واما بالمطلق ان لا يدل على حصوله لهما في زمان واحد وفي زمانين واشار
 الشارح رحمه الله تعالى إلى ذلك بقوله أي اثبت الحكم الح (قوله واحترق بقوله مع
 اختصار الح) في شرحه لفتح قد بهت فيما مضى انه يوم يفيد في الصورتين
 لكان مستقيا الا انه مع التقيد اقوم وانعد من الاشياء انتهى واشار بقوله قد بهت
 إلى ما ذكره سابقا في قوله واما حاله المتصورة لدى الهند اليه ان (ما بهت) هي
 المتصورة في هذا الباب وليس لازم ان لا يحصل ذلك الفرض الا بعدة الخصوصية
 (قوله بعدة يوم او سنة) لم يرد لهما بعد من المدة بل المهمة فكذلك قال بعدة مهلة
 وفي شرحه لفتح بعدة متعاقبا او متزاجيا فلا يرد ما تيسر لمقصود بهذا التركيب
 ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاحتصار داعيا إلى خبر العطف عليه كيف
 وشئ من الغاء وثم حتى لا يعيد التعقيب بيوم وسنة فلا فائدة لتعقيب لاهلة مقام
 يقضى الغاء ولا فائدة التعقيب بيوم مقام يقضى هذا تركيب وليس تر جميع العطف
 عليه للاختصار (قوله بما يقضى شيئا فشيئا الخ) كلمة إلى ليست متعلقة
 بيقضى حتى يصير المعنى من الأشياء التي تقضى شيئا فشيئا إلى ان يبلغ ما بعد حتى
 يكون سميا بل متعلقة بالانتهاء امحال عاقلها او غير بعد خبر لان أي منها
 ما قبلها او منه إلى ان يبلغ ما بعدها في حتى دلالة على امرين احدهما ان ما قبلها
 بما يقضى شيئا فشيئا فيكون منبوعها ذا احراء يكون حكم متعاقبا بها تدريجا
 بخلاف ثم فيصور جاء في زيد ثم عمرو ولا يجوز حتى عمرو فإلى ان يبلغ ما بعدها
 ويكون مدخولها دخلا في الحكم النسبى وبهذا تقرر من حتى الجارة فان فيها
 اختلاف فجزم الزمخشري بالدخول مطلقا أي سواء كان حراً لنفسها او ملاقيا
 لاخر جزء منه وذهب ابن مالك إلى عدم الدخول مطلقا وقال الشيخ عبد القاهر

بالدخول اد كان ماعدها جراً وعدمه اذا كان ملاقياً لا يخرج منه وما ذكره
 من الدلالة على الامر في حنى العاطفة للفرد واماني حتى العاطفة للجملة على
 الجملة وتسمى الاستدانة فانها تدل على تعظيم ماعدها او تحقيره (قوله والتحقيق
 الخ) اي تحقيق الانقص والتدريج في حنى انه يعتبر بحسب العقل دون الخارج
 وكذا الملهة (قوله ترتيب اجراء الخ) به اشارة الى ما بعد حنى العاطفة يكون
 حراً لما قبلها من حقيقة كما في قدم الخراج حتى المشاة او بجره منه بالاختلاط نحو
 صرعى السادات حتى عديمه او جراً لما يدرم ما قبلها نحو المعنى الجارية حتى
 حديثها بخلاف الطريقة فانه يجوز ان يكون حراً ما قبلها وان يكون آخر جزء منه
 (قوله على كلام به عيب الخ) فيه دلالة على ان يكون الشيء منهجياً على التقيد
 ولا يكون التقيد متعلقاً بالشيء وهذا هو الاصل وقد يرادني التقيد فقط او التقيد
 ومقيد مما بواسطة القرينة (قوله من غير تفصيل للسند) لعدم تعدد المعنى
 فصلاً عن ان يكون متعدداً بحسب الوقوع في الارمنة (قوله ليس من عطف
 المسند اليه) حتى يكون الفـ به لتفصيل المسند بل من عطف الجمل التي
 هي صلاب لا ينفـ واللام بعضها على بعض وانما اعيد اللام لشدة الامتزاج
 مع الصلة وبين اخرى اعراباً على لصلة (قوله ولوسلم الخ) لا يخفى ان
 الاكل بمعنى الذي ~~ما يمكن~~ ^{ما يمكن} يعتبر العبار الاعتباري بين الموصولات
 يكون من عطف الصلاب بعضها على بعض وان اعتبر يكون من عطف الموصول
 على الموصول (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) اراد بالحكم المحكوم به كما يدل عليه قوله
 لبي الحكم من اتبع بعدا يجب به للشروع والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته
 الى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوف بالخطأ والصواب في النسبة الحكم
 بمعنى الايقاع بعبء خطأ او صواب فن قال ان الصواب ان يصير الخطأ والصواب
 بمعنى الاعتقاد بغير لفظ والاعتقاد انما يبق لكونهما قسمين به لا بالخطأ في الحكم لانه
 يشعر بالخطأ والصواب صفة للحكم لم يشترط في التدبر (قوله بتحقيقه) اي بيان
 حقيقة وحرقة واتساعه (قوله لم اعتقد الخ) اراد بالاعتقاد ما يتناول الظن
 الضعيف من الوهم بصـ على ما قاله السيد (قوله او انهما جامك جميعاً) يعني
 لا تجي "نقصر القلب ولا فرد ولكن نقصر القلب فقط واما قصر التعيين فلا يجي له
 شيء من حروف لعنف (قوله بكونه مثل لا الخ) وليس لكن معنى زائد على الرد
 الى لصواب فكل من لا يمكن مثل فرد من غير تهافت فلذا اكتفى ههنا على مثال
 واحد بخلاف البعد ونحوه حتى فانها وان كانت مشتركة في التفصيل لكن يعتبر

في كل منها خصوصية ليست في الآخر فبدأ ذكرهما كلها (قوله والمدكور
 الخ) خلافا لابن مالك فإنه قال في التسهيل أن كلمة من في مقام زيد بل غير مقررة
 لحكم ما قبلها ويجعل ضده لما بعدها وقال شارحه أن هذا هو الصحيح ثم قال
 أن لكن بعد نهى أو نهي كـل فالمصنف والسكاكي وجهان لله تعالى موافقان لابن
 مالك في صكوبه لقصر القلب وإنما لم يذكره في طريق العطف في بحث القصر
 لاختصاصه بقصر القلب والبحث معقود لبيان طرق لقصر الجارية في جميع
 أقسامه وفي جميع الممولات ولذا لم يورد فيه تعريب الجرو ضمير الفصل (قوله
 في ما جاءني زيد لكن عمرو) حصص مثل التي لا خلاف فيه وأما في الاثبات فهي
 للاستدراك بالاتفاق (قوله وهو دفع توهم الخ) فهو تنجيم الكلام السابق
 وإصلاحه مع قطع الطرح عن حال السامع وإن كان قد عدلوا عنه على تقدير تصفقه
 فليس لكن للقصر أصلا فإنه متى على حال المحاطب (قوله شيئا بالاستثناء)
 في كونه اخراجا مانعا لكن عما قبلها توهمها وإن لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول
 ما قبلها (قوله في أنه انما يقال الخ) أي على تقدير استعماله في القصر انما يقال لمن
 اعتقد اشتركة في عدم المحي قل القاء الكلام المشتمل عليه لا تقصرم القلب على ما قاله
 المصنف والسكاكي وجهان لله تعالى قال قدس سره وعلى هذا لا يعد
 الخ هذا بعيد بل فاسد ما أولا فلان التقصير مبتدأ بـ إذا جاءني المحاطب
 وهذا الكلام اندائي وإيراد لكن لإصلاحه وتنجيته لا لرد اعتقاد المحاطب وأما
 ثانيا فلان القصر مشتمل على حكيمين الاثبات والقي والتكلم بعد توهم المحاطب
 اشتركا كهما في انتهاء المحي عنهما لم ينفع الاثبات (٣) لم يكون مجموع الكلام قصر
 إذا فرض أن المحاطب قبل التكلم كان معتقدا لانتهاء المحي عنهما قال قدس سره
 وهو مفوض أع خلاصته أن استعمال لكن في قصر الأفراد في الاثبات
 كما يستلزم استدراك الخبر الثاني من الجملة كذلك استعمال لاي قصر الأفراد
 في الاثبات يستلزم استدراك الخبر الأول فلا فرق بينهما انوجه المدكور يلزم
 أن لا يستعمل لاي قصر الأفراد فالقول بأنه فرق بين الاثنين لأنه يصح الاكتفاء
 بمولك ما جاءني زيد فيكون لكن عمرو لمعنا ولا يصح الاكتفاء بلامرو حتى
 يكون جاءني زيد لمعنا لا يتفق في دفع النقص كما لا يخفى (قوله نحو جاءني الخ)
 فتكلمة بل للصرف سواء كان بعد الاثبات وبعد سبي واحذر في باب القصر أنه
 إذا كان بعد انقضاء القصر تعد للسكاكي وجهان لله تعالى ما على ما ذهب إليه
 ابن مالك وهو ما ذكره بقوله وفيه بعيد انتهاء حكم عن الشروع قطعاً قال

(٣) لم يكون مجموع
 الكلام قصرا إذا فرض
 إلى آخره نصه

قدس سره سوى انه حكم خ * قال الاحبار عن مجي ريد اذا كان علطا اي غير مطابق للواقع هذا الحكم كان انتفاؤه مقطوعا عنه * قال قدس سره ومعا *
 اي ليس معنى العطف انه غير مطابق للواقع بل ان نقطة وقوع صلحا اما سبق الالسان
 او الالسان وهذا لا ينافي كونه لصرف وكون المتبوع في حكم المسكوت عنه وفيه
 تصريح لشارح رحمه الله تعالى بان قوله وفي كلام ابن الحاجب الخ ناش عن سوء
 الفهم وحل كلامه على ما توهمه عدلته ولا يحكي ان كلام الشارح رحمه الله تعالى فيما
 سيأتي من قوله كدل العطف حيث شبه بدل العطف صريح في انه حل لفظ العطف
 في كلامه على ما هو الشارح منه لا على عدم كونه مطابقا للواقع فعمل الشارح
 رحمه الله تعالى اطلع في كلامه على ما هو وعلم وحدث ان السيد ذلك في كتبه لا يدل
 على عدمه وقد قيل انه صرح ان احد حجت بدلت في امامه * قال قدس سره لا الى
 ما بعد بل * والانتكار كذا من لعوا * قال قدس سره افادت تأكيد النبي السابق *
 ان لا يمكن ارجاعه الى ما بعد بل لا بد منه في احكامهم ولا الى ما قبله لاستلزام
 نفي النفي الثبوت بغير ثبوت الحكم * وليس كذا بل مستملا الى صحتها او للاتات
 لهما معا * قال قدس سره كما ذكر بعد * ولكن مقرر الحكم مقلها ويجعل عدم ما بعدها
 هذه كامر * قال قدس سره يحتمل انما المعنى لعمرو * بان يكون معنى بل عمرو
 بل جاء عمرو ويحتمل نفي المعنى عن عمرو بل يكون معناه بل ما جاء عمرو على قياس
 الاثبات فان فيه صرف ائتمت الى الذبح وهذا صرف المعنى اليه * قال قدس سره
 هذا معنى الخ * اي الترتيب المذكور من كون المتبوع في حكم المسكوت عنه
 او متحقق الثبوت على ما توهمه لشارح رحمه الله تعالى من كلام ابن الحاجب
 والا فالردحه من المتبوع في حكم المسكوت عنه فانه صرح بان العطف في اسم
 المعطوف عليه كائن فيه في الرضى دون الحكم الذي * قال قدس سره وحل
 الاول في حكم المسكوت عنه * وبعد الاعتبار كان صرفه بخلاف قول من يقول
 ان المعنى متف من المتبوع فاستلزامه فان فيه نظالا للاول واثباتا لاني فلا صرف
 (قوله بان بل في تمت مصفا) اي عند الكل فانهم متفقون على انه في الثبوت
 لصرف الحكم من المتبوع او ائتمت سوء جعل المتبوع في حكم المسكوت عنه
 او متحقق النفي كما فعله شارح رحمه الله تعالى من ابن الحاجب وكذا هذا المبرد
 فانه لصرف النفي من المتبوع اي ائتمت سواء كان المتبوع في حكم المسكوت عنه
 او متحقق الثبوت فيكون التلفظ باسم المتبوع على كلا التقديرين من باب العطف
 والمقصود نسبة الحكم الى الذبح بخلاف المعنى من مذهب الجمهور فانه نفي الحكم

عن المتبوع وإثباته لتدفع فانه حينئذ يكون للانتقل من حكم الى حكم اهم منه فلا يكون شئ منهم عطلا فقدرناه بما عطل فيه بعض الطريق (قوله بما ذكره بعض المحققين) صرح به الشيخ الرضى في شرحه (قوله و شك اخ) او موصوغة لاحد الامر بن والداعى المتقدم على ابراده شك بكم والحدة اعترفة تشكيك السامع وقد يكون الداعى مجرد اتهام الحكم مع قطع نظر عن حال المتكلم والسمع (قوله او لتخصيص او للإباحة) هذا اذا وقع بعد الامر ولذا قد ينسبون الاباحة والتحير الى الامر وقد ينسبون الى كلمة او بما تركه مصنف رحمه الله ذلك لان كلامه في الخبر (قوله لا طائل تحته الخ) لا يوجب معنى في الاعتبار (قوله اى تعقيب الخ) بيان لحاصل المعنى وعدرة المتر عن حذف المضاف اى ابراد الفصل (قوله ولاه في المعنى صارة عنه) عدم يخص به محلا من الاعراب سواء كان متبدا او تائيدا او بدلا وهذا القدر كاف في ترخيص كونه من احوال المسند اليه (قوله لاه لتخصيص الم - اليه الخ) يمكن ان يوجد من مراده ان يقصر المسند على المسند اليه اذا مرر به عبارة شائعة عربية يقال لتخصيص المسند اليه المسند فيكون اعتبار المسند اليه بما مر به على معناه او لا واسطة واعتبار المسند ثانيا وبواسطة اد - فيكون له تعلق بالمسند اليه على المسند فلذا جعل من احواله فلا يرد ما اوردته الشارح رحمه الله ولعله لم يرد في قوله يخص المسند) والخاص هو المقصور (قوله ثم ولكن الخ) قال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح والكتايف الاول الاستعمال المعنى والثاني هو التابع العرفى (قوله وجعلته من من الاشخاص الخ) عدته صريحة في ان التخصيص بمعناه اى جعل الشئ مختصا لكن البناء ليست صفة له حتى يصير الاول مختصا والثاني بمختصا به بل هو به السببية او الآلة فيكون مدحون بناء مختصا ليصير سببا او آلة لتخصيص الشئ الاول وخلاصة كلام المسند ان هذا المعنى متفاد من جعل التخصيص محارا من التميز لكونه لازما له او من تصنيف معنى الامتياز وفي كلا الناحيتين تكلف اما الاول فلان المحاز يحتاج الى القرينة وادعاء انه محار مشهور حتى صار حقة عربية غير محتاجة الى قرينة بما لا دليل عليه والتصمين يحتاج الى قرينة لفظية على اعتبار المعنى كما صرح به لشارح رحمه الله في شرح الكشاف وما ذكرنا ظهور ان ما ذكره المظنون من ان عدرة الشارح رحمه الله ليست صريحة في افادة مقصده فلو قال متميز - ليست له لمسد لكان اظهر خروج عن مذاق الشارح رحمه الله (قوله من رعم الخ) احلاق برعم به

على انه لم يحى في الاستعمال ضمير لفصل لقصر المسند اليه على المسند لاعلى انه
 اخطأ في اخذه من عبارة، ككشاف وان كان في نفسه حق كما قاله بعض الناظرين
 (قوله حيث قال الخ) فادق الكشاف ان التعريف في المقطوع اما العهد بان يكون
 المراد حصنة معينة مما يصدق عليه مفهوم المقطوع اصبى الذين طلعت انهم مقطوعون
 في الآخرة وحيث اما ان يلاحظ اتحاد المتقين تلك الجماعة فلا يكون ضمير الفصل
 لقصر بل لتأكيد والفرق وهو الظاهر اذ لم يعد تعريف المسند بلام العهد لقصر
 واما ان يلاحظ تعابرها من حيث لفهوم فيجوز ان يكون ضمير الفصل لقصر اما
 لقطع شركة العير معهم في اسد اليهم اولدفع اعتقاد القلب او التردد على ما حوره
 السيد في حواشي شرح المنح واما يخص اي للاشارة الى معنى المتقين الحاضر
 في ذهن كل احد وحيث يكون الحكم باتحاد المتقين بطبيعة المقطوع من حيث هي
 لكن صحة هذا الحكم مشروطة بتحصيل مفهوم المتقين بتطبيع المقطوع من حيث هي
 بوجه اعم والعلم ايقني بحقيقتهم وتصويرهم بالصورة التي تليق بذلك الحقيقة حتى
 يستوفى التأمل بذلك الحكم ولا ينكره لانه حكم باتحاد المفهوم مع الحقيقة وحيث لا
 قصر في الكلام لانه فرع استغاب ولا تعاريف ايها قومه ان حصلت شرط جوابه فهم
 هم والجملة الشرطية مسألة اسدي وسمعة المتقين عبارة عن مفهومه لكونه وصف
 لذوات وتحققوا عطف عن حصلت من سمعة الشيء يقينه وما هم بجملة استغابية
 للسؤال من الحقيقة واقعة موقع لمفهوم الثاني لتحقيقوا وتصوروا من تصور الشيء
 جعلت له صورة لا يعني لادراك الحقيقة صفة لصورتهم والضمير الاول من فهمهم
 لتقنين والثاني المقطوع وفي عدم ايراد ضمير وصول اشارة الى ان الوصول مقسم
 لتبيينه على ان هذا مجرد وهم وتقدير ذلك وفي وصف المتقين على ما وقع في كلام الشيخ
 عبد القاهر من انه ليس شيء، عطف على هذا الصرب الوهم من الذي وفي ترتيب
 الجرائم على الشرط المشتق على الامور الثلاثة عليه على ان اسكار هذا الحكم مشاؤه انتفاء
 احدا الامور الثلاثة وهذا معنى قول الشيخ عبد القاهر هذا معنى رقيق يكون التأمل عنه
 يعترف وينكر ويحذر كما ظهر ان هذا المعنى من فروع الجنس لانه معنى الجنس لكنه
 مشروط باضمار امور رائدة عليه كالاستعراق والعهد الذهبي وكونه معلوم الاتصاف
 بالمسند وقوله لا يمدون احى منقول حقيقة المقطوع اي متحدون بذلك الحقيقة تأكيد
 للحكم بهم هم هذا ما عني في حل هذه العبارة الجريئة التي لم يتعرض لخلها شارحوا
 الكشاف والناظرون في هذا كتاب قال قدس سره بعد ما فصل فائدة الفصل *

حيث قالوهم فصل وثانته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد
 وايجاب ان ثالثة المسند ثابتة للسند اليه دون غيره قال لشارح رحمه الله تعالى
 اي توكيد الحكم لمسايقه من زيادة الرتبة حتى قال الحكمي بونصر العارابي ان معنى
 قولك زيد هو العادل زيادة است كمال است وما قيل انه لتأكيد المسند اليه لانه بمنزلة
 رتبة نفسه العادل ليس بشئ * قال قدس سره بوجه ان هذا الخ * فيه ان التعريض
 لشيء الحقيقة يدفع ذلك اذا قصر بقتضي التعابير كيف قصر اما في قصر الموصوف
 على الصفة او حكمه وهو ليس شيئا منهما ولما قصود انه متحد وقدا كده بقوله
 وهل تعرف حقيقة زيده هو بوجهه مباره اشجع امهر في افادة الاتحاد من عبارة
 الكشف * قال قدس سره كما هوهم ذلك عبارة الكثف * لفظ لا يعدون وان اوهم
 القصر لكن لفظ ذلك حقيقة بدعه * قال قدس سره وتحقيق المقام * اي
 في نفسه وايس فيه دفع البحث السابق ادخل منه ان كلام اشجع لا مزيد له في افادة
 ما قصده الشارح رحمه الله تعالى على كلام الكشف فعنه لافادة فيه وهذا التحقيق
 لا يسد مع ذلك كما لا يخفى * قال قدس سره فظهر ان هذا المعنى الخ * ظهر
 مما سبق كونه معنى التعريف الحسي اما من جهة كماله وقدا كرم فيما سبق وجه
 الفرعية * قال قدس سره فان قلب قول اشجع الخ * ابطال لمكون مراد اشجع
 الاتحاد بانه ماف لكلامه كما ان الاعراض لا يحق اتصاله بكونه بمعنى تعريف
 الجس (قوله نحو زيد هو اصل الخ) ثم قال المعرف بلام لما فيه من احتمال
 ان يكون القصر فيه مستبعدا من لام الجس (قوله وهو التخصيص) بمعنى ان الله
 يقبل التوبة لا غير وهذا على تقدير ان لا يكون تقديم ملاحظة على المسند الفعلي
 التخصيص * ان يمدح المسند اليه على المسند الفعلي ادالم بل حصر
 السبق قديما في التخصيص وقديما في التقوى (قوله والتأكيد) اي لتأكيد
 الحكم بدل حله عطف قوله وان الله من شبه قول توبة * عطف تفسير
 لتأكيد (قوله وقد يكون لمجرد التأكيد) اي لتأكيد حكم من غير فاده التخصيص
 المسند بالمسند به فيكون الفصل مستعملا في حرة معناه كان حكم بطريق قصر
 المسند على المسند اليه اقرارا كيد وان كان بطريق قصر المسند اليه على المسند
 افادنا كيد وهذا معنى قوله في شرح المفتاح لا يظهر في اخر المعنى بلام انما
 يفيد تأكيد التخصيص اذا التخصيص حاصل بدوه سواء كان قصر المسند على
 المسند اليه مثل زيده هو القائم والله هو الراق وبالعكس مثل انكرم هو التقوى
 اي لا كرم الا التقوى انتهى لانه مستعمل لتأكيد التخصيص فصير الفصل لا يستعمل

الاختصاص المسد بالسداية أو لتأكيده الحكم على الوجد الذي أقاده الكلام ولا يستعمل
 لقصر السداية على المسد سلا ولا ما ذكره السيد في شرح المفاتيح من أنه لا يستعمل لتأكيده
 قصر السداية على المسد أيضا فليس بشيء لأنه يستعمل لتأكيده الحكم فالحكم إذا كان
 بقصر السداية على المسد لا بد أن يبيد تأكيده والاحلا الفصل ع القائمة المعنوية
 (قوله نحو الكرم هو انتقوى) قال قصر الكرم على التقوى أقاده تعريف الكرم
 باللام ولا معنى لقصر انتقوى على الكرم فصير الفصل لتأكيده الحكم المشتل على
 قصر المسد اليه على مسند وكذا في المثال الثاني (قوله قال أبو الطيب الخ)
 امتشهاد على معنى الفصل لتأكيده الحكم بقصر السداية على المسد إذا محال
 لقصر المسد على المسد به فاستعمل ضمير الفصل في كلام هو لقصر المسد
 اليه على المسد دون نهكس فيرد تأكيده قال قدس سره الضرب الأول
 الخ معنى أن التقديم من صفات اللفظ وتقسيمه إلى المعنوي واللفظي باعتبار تحقق
 معنى التقديم وهو أنه شيء من مكانه إلى ماقده في الأول دون الثاني كنقسم
 الاضافة التي هي من صفات اللفظ اليه باعتبار تحقق معنى الاضافة وهو
 الاختصاص في المعنوي **دوم** في قوله تعالى في معنى الأول معويا لكونه مفدا التعر
 المعنى بالاختصاص فالأختلاف الثاني قد لا يعد ذلك عند السكاكي رجاء الله
 تعالى أصلا وان أقاده في اللفظ عند معنوي انتهى تعديا لفظيا فالأول أشبه بالاضافة
 المعنوية المفيدة للتعريف والتخصيص والثاني بالاسطية المفيدة لمجرد التحقير
 اللفظي والأول أظهر قال قدس سره فلا سلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه
 الخ والجواب أن المراد منه ألواحوت الاستحسان بقربة أن الأصل بمعنى الراجح
 والأولى دون لواحد **ثاني** قال قدس سره فلا ربح فيه إذا كان الخ لا مسام قيام
 الموجود بالمعوم بخلاف ما إذا كان كلاهما عدما وهو ظاهر وإذا كان المحكوم به
 عدما وكان الاتصاف ذهب فانه لا يجب تحققه في الخارج فضلا عن التقديم
 وإن كان الاتصاف خارجيا فالوجوب تحققه في الخارج قبل الاتصاف به لأقبله
 وأما كون المحكوم به موجودا خارجيا والمحكوم عليه عدما غير ممكن
 قال قدس سره إلا أن ترتيب الألفاظ الخ فالواجب أن يكون وضع اللفاظ على
 وفق ترتيب المعنى في المعق والجواب أن المستحسن أن يكون تعقل المعاني على ترتيبها
 في الخارج وبذلك يحصل بقصود وهو كون الراجح والأولى تقديم المسد اليه
 (قوله أهم) أي من ذكر مسد وراجحهما مهمين لكونهما كني الكلام وأهم
 أفضل التفضيل من همه لأمرهما بجرته وبؤده عطاف بعينك على يملك في عبارة

شرح المفتاح الشريفي أو من هم الستم خمسة د به وادهب لجه فهو كناية
عن كمال العاية ولا يجوز أن يكون من همت لشيء أرته لانتفاء صبغة التفضيل
للمفعول أو القول بالاسد الجاري أي أهم صاحبه (قوله بجري بجري الأصل)
معناه أن جميع الدواعي التي تذكر لتقديم كذا راحة به رجوع الفروع إلى أصله
استدانة منه لأنها محتاجة في كونها مقصية لتقديم إلى أرحاها إليه في شرح
المفتاح الشريفي أن جعلها حالات مقصدة لتقديم بلا واسطة الأهمية أولى
من جعلها من اعتبارات الأهمية بناء على تقديمه لذلك مفيدا لهذه المعاني كان
ذكره أهم من ذكر الأسد ولعل المصنف رحمه الله درجها في تلك الاعتبارات
روما للصباط (قوله إذا لم يكن معه ما يقتضي العدول إلخ) فإنه عند تحققه يترك
تقديم المسند إليه لأنه أولى ويترك الأولى عند تحقق مقتضى بخلافه قدبر فإنه
قد غلط فيه وقيل أن اللزم من وجود مقتضى العدول التعارض به وبين
ما يقتضي التقديم (قوله حصول الشيء) أي الترتيب الثلاث في ما قال أن حصول
نعمة غير متوقفة ابتداء وهو كزق لا يحتسب (قوله نصهم قبولهم بعماد) وهو الهادي
كإدخال عليه قوله بأن أمر الآله حيث جعل الحشر من أمر الآله وقوله نصده
والله لا يثبت من ليس بغيره يكون نصيره لاسد أي عماد المزاج وعدم عماد (قوله
وإنما يعمل السر أو السرامة للعدول أو التبر) أي لكونه صاحباً للعدل أو التطير
على ما في الأيضاح والله المستد أن يكون صاحباً للعدل أو التطير بغير السر
أو السوء وتقديمه لا لأفادتهما بل لتعميمهما وإشار بزيادة لفظ التعجيل إلى أن
ما وقع في المضاح وهو أما لأن اسم المسند إليه يصلح لأنه آل فتقدمه إلى السامع
السر أو تسوء معناه سر أو تسوء أسد ، وأما في شرح المفتاح من أنه إذا كان
الاسم يصلح للتعامل وتقصيد التعامل فتقدم الاسم إلى السامع تقديمه على المسند
ليتفأل به فتحصل له سرمة ومبة وذلك لأن التعامل والتطير مما يكون مستهل
الكلام لا عماد حسكر في شأنه فمثل ما قل أن التعامل حاصل قدم الاسم أو آخر
فالمقتضى لتقديمه لعمل السر أو السوء معجّل التعامل ففيه بحث أما أولاً فلأن
لا سلم أن التعامل والتبر مما يكون مستهل الكلام ففي الأساس الفال أن يسمع
الكلمة الصيغة فيشعر بها وفي المقاموس هناك صد الطيرة كان يسمع مريض
يسأل أو طاب ما وجد وفي الطبى شرح المشكوة روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه قال لا عدوى ولا طيرة وبجنى أفعال قالوا وما الفال قال
كله طيرة وما نأيا فلأنه أراد بكلام في قوله مستهل الكلام الجملة على ما هو

مصطلح النحو فلاسم ان التعلل و التطير ان يكونان بمستهل الجملة فانه نقل انه لما اشد القبحى يوم المهر جان عند الداعى لا نقل شرى ولكن شريان مرة الداعى ويوم المهر جان فان الداعى لا شرى لك يا قبحى فطير بى البشرى مع انه ليس فى مستهل الجملة و ر اراد به الخدين والقصة فقولنا فى دارك سعد اوسقاح يفيد التعلل والتطير اذ اوقع فى مستهل القصة سواء قدم المسند اليه او اخر ثم التخصب ان السيد كتب فى حاشية لشرح ان التعلل قد يكون باللفظ المسموع فى مستهل الكلام كلفظ سعد وسعيد مثلا وهذا هو الذى يقتضى تقديم المسند اليه ادا كان صالحا له وقد يكون بمضمون الكلام كالى قولك سعد فى دارك فانه قد يقال يكون سعد فى داره وهذا التعلل حاصل سواء قدم المسند اليه او اخر فلا يقتضى تقديمه على المسند وكان صاحب الابصاح اشتد عليه الفرق بين التعللين فبصرات ولا تقفل انتهى ٧ والحدل اربعة ابصاح صريحة فى التعلل باللفظ المسموع حيث قال لكونه اى المسند اليه صالحا فتل او التطير ثم انه اذا اعتبر فى التعلل كونه بمستهل الكلام فكيف يحصل بقولنا سعد فى دارك مالم يتر بعد كلام آخر وان اعتبر بعد كلام آخر فكذلك التعلل باللفظ المسموع يحصل به وان لم يكن مقدما على المسند لوقوعه فى منتهى ما بعده (مثل اظهار تعظيم) اى التعظيم الحاصل بلفظ المسند اليه بحوهر لفظه بحو او بفصل او بالاضافة نحو ابن السلطان او بالصفة نحو رجل فاضل بالتعظيم حاصل بلفظ المسند اليه لكونه صالحا له واظهاره يحصل بتقديمه لانه يدل على انه سبق الكلام له ففيه اظهار التعظيم المستفاد منه وهذا كقول الاصوليون ان فى اسم زيادة و صرح بالقاس الى الظاهر لسوق الكلام له وكذا الخ فى التحمير ادا كان لفظه مشتملا على التحقير كان التقديم لاظهاره ولذا راد لفظ الاظهار ولم يدل لتعظيمه او تحقيره ولا حاجة الى ما قال السيد فى شرح المفتاح اى ان تقدم عن التعظيم والتقدم فى الشرف على المتأخر متعارف الا ان التاخر هو الجبر ويا شرف المبدا عليه مما لا يلتفت اليه فكأنه اراد ان الاقتراح به لما كان على سبيل الطريقة انما عن تعظيمه فى الجملة فانه مع كونه تكلفا انما يتم فى الانبياء عن التعظيم دون التحقير فلا بد من القول بان المراد انبياء عن التحقير انما اذا كان لفظ المسند اليه صالحا له بحوهره او بالاضافة او بالوصف (قوله او لان صكونه موصفا) هذه العسارة لادالة لها على الاستمرار ولذا ظاه السيد فى شرحه يريد ان اتصافه بمضمون الخبر على الاستمرار بحيث يعد من المتصفين انفسهم به يكون هو المطلوب من الكلام لا مجرد الاخبار

(٧) والحاصل آه نهضة

بحصوله له والاوجه ما قال الكاشي اراد ان موصوفية لمصد اليه بمضمون اخر هو
 المطلوب دون وصفية اخر له وهما اعتبار ان متلازمين لانه قد يقصد الاول كما
 اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال براهيد يشرب وقد يقصد
 الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفه لراهد فيقال يشرب
 الزاهد انتهى وعلاصته ما في الحواشي لفصل الارى على الوافية شرح الكافية
 في الفرق بين قام زيد وريد قام انه اذا وضع ريد يثبت به القيام يقال زيد قام
 واذا وضع قام ليسند الى شئ يقال قام ريد (قوله لا سبيل لتقديم الخ) لوقيل
 ان الاستقرار لم يقصد من المصارع بل المضارع اذا تحددت الحركات واسمية
 الجملة دلت على الدوام الا انه لما كان الخبر فعلا اذ الاستمرار التجدد يدفع المع
 وانجده الكلام الا انهم لم يفرقوا بين الاسمية التي خبرها صر وبين المصيبة في دلالاتهما
 على التجدد فقط لكن الحق احق ان يقع (قوله جمع حاف) في شرح العلامة
 والظاهر انه جمع حبيب كظروف وظريف (قوله واجب جمع اح) ليس هذا
 الجواب معالنه يصير منع السد بل اماسات معدمة الموهبة او اطلق السد على
 زعم المساواة وان كان الصارة صريحة في المنع (قوله لتصلر مع اثمة الضمير الخ) لا سبيل
 عليك ان ما صرح به الاثمة انما هو فيما اذا كان السد اليه بغير حرف ليقى وان الكلام
 فيما لم يل حرف الى فالاول ان يشهد قوله تعالى انها كلة هو غلبها وقوله
 تعالى هم بالاحرة هم كافرون فانه صرح في الكشف بالحصر فبهما (قوله غير
 مناسب للقيام) اد اعلم انه لم يقصد انهم معروف لا غيرهم بل انما هو التصوى
 (قوله واجب ايضا اح) يعني لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر
 بل التخصيص في الالاب وهو التخصيص بالذكر (قوله وهذا جديد) اي انقول
 بان المراد التخصيص المذكور (قوله نوع حاف) اد تخصيص المذكور لا يقل
 الزيادة وانقصان ولا يمكن جعل اضافة اربادة الى تخصيص على البانية كما
 لا يخفى (قوله ليعيد تخصيصه بالخبر العلى) اي تخصيصه به سلبا كما في ما اقلت
 او ايجابا كما في ما اقلت وانما سميت فلا يرد ان الدل لا يوافق لمثله ولا ما قاله السيد
 انه لو ارد ان تنفى الفعل مقصور على لشكلم لم يبق الفرق بين ما اقلت وانما اقلت
 بحسب المعنى وذلك لان في ما اقلت قصر القول من حيث الذي وفي ما اقلت
 قصر عدم القول فالاولى سالمة والثانية معدومة وسيجيء في بيان عطف قوله والا
 فقد يأتي متعلق بذلك قال قدس سره هو حق * اي بطرا الى السبب
 المقصي لا فائدة التقديم الحصر والاعتماد فيها على الاستعانة فلا يرد انه يلزم من

ذلك ان يكون التقديم في نحو زيد عرف مبيدا لمخبر مع ان السكاكي رحمه الله لا يقول به لانه لا يكتفي في تحقق لشيء ووجود مقتضى بل لابد من تحقق الشرط وارتفاع المانع * قال قدس سره قاصدا بذلك * اشارة الى انه لابد في افادته من القصد وكذلك في جميع المعاني المستفادة من الحالات المقتضية * قال قدس سره في الامور العرفية * بخلاف الامور العقلية فان وقوع الخطأ في معاني الجوامد ادى الى الخلق كثير * قال قدس سره قبل يلفت الخ * فترك التعرض لافادة التقديم فيها الحصر لقلتها لالعدم افادتها * قال قدس سره وربما يصرح بهما * كافي العطف والاستثناء * قال قدس سره وعلى كل تقدير يكون تخصيص الخ * لا يخفى ان التخصيص لا يتم له على النفي والاثبات ايسر له خصوصية بما ثبت له ولايمانني عنه وكذا تخصيص المضاف الى الفعل لانه انما يعرض له التخصيص باعتبار اتسابه الى شيء لا باعتباره في نفسه والانتساب اهم من ان يكون بطريق الثبوت او بطريق اسي نعم ان تخصيص الفعل يتبادر منه التخصيص من حيث الثبوت لكن ذلك لا يقتضي ان يجوز ان يراد منه تخصيص الفعل مطلقا بمحوته المقام فالمراد بقول المصنف رحمه الله تخصيصه بالمسند المعنى تخصيصه مطلقا وما قيل ان محصول الاعتراض ان التخصيص بحسب الاصطلاح ينسب ابتدا الى من ثبت له الفعل المتعارف فيه لا الى من ينسب عنه فلا اساس اد التخصيص الى المانته له هذا الفعل اعني غير المتكلم دون من ينسب عنه اعني المتكلم فيه ان قولنا ما جاني القوم الاريدا لمخصص نفي الجس من القوم لا تخصيص المعنى زيد فانه ثابت بالاشارة على التحقيق * قال قدس سره وتاويله ان نفي الخ * اي الكلام على حذف المصروف فيكون نفي الفعل ثابتا لمسند اليه دون غيره فيكون تخصيص الفعل بما ثبت له لكن ثبت يكون معينا شريفا لم يكن فرق بينهما فقلت واما ما قلت بحيث يكون معنى كل منهما تخصيص المسد اليه بثبوت المسد المنفي وانه انما يلزم عدم الفرق لو قلنا ان معنى تخصيصه بنفي الفعل تخصيص المسد اليه بنفي الفعل في نفسه بان يكون عدم الفعل ثابتا له واما لو كان معناه تخصيص المسد اليه بنفي الفعل عنه بان يكون اسي عدمه دون غيره فالفرق باق لكون احدهما موحدة معدولة الحصول والثانية سائبة وهذا هو الفرق الذي مباني وبهذا ظهر دفع ما قيل من انه لا يلزم من عدم الفرق بينهما من حيث المعنى عدم الفرق بينهما مطلقا كيف وان ما انا قلت لا يستعمل الا لتخصيص واما ما قلت قد يستعمل للتخصيص وقد يستعمل لتقوى لان انقصود لزوم عدم الفرق بينهما من حيث المعنى لا مطلقا (قوله

لأنه قد سبق عن المتكلم الرؤية المخالفة للفرق بين الوجه الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى والوجه الذي ذكره المصنف رحمه الله تعالى أن شارح رحمه الله تعالى قال أن النبي عام فيكون الأثبات عاما والمصنف رحمه الله تعالى قال أن النبي أي ما يورد عليه النبي عام فيكون المثبت عاما يورد عليه النظر المذكور وهو أن لا يسلّم المخ وبإثباته يمكن أرجاع كلام المصنف رحمه الله تعالى أي ما حاربه بشارحه رحمه الله تعالى (قوله واعتذر عنه) أي عن ترك لفظة كل (قوله بدلا عن أموار) بأن يكون مضمور الفاء وهذا احتراز عن أحد في محو قل هو الله أحد قال أصبه واحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب مدونه (قوله لا مع كل لمح) وقيل لا يستعمل في الإيجاب أصلا وبهذا صرح في التلويح قال قدس سره على الاشتراك المعنوي * بأن يراد من بصرح أن مخاطبة المفهوم * قال قدس سره بخلاف قدر المشترك * بأن انقدر المشترك على قول الصحيح يختص بدوى وهو معنى ما قبل من يصرف بالوحدة * قال قدس سره على الاشتراك المعنوي * بأن يراد من بصرح أن مخاطبة ما يصدق عليه هذا المفهوم من الواحد والثلاثين والخصاصة (قوله وإذا كان المح) مقدمة ثانية للاعتذار الثاني (قوله حار في محو) معللة بامثلة واحدة وهو ككون الذي عاما على ما سيجي في كلام الشيخ فلا يرد ما توهم من أنه يجوز أن يكون الامتناع في هذه الصورة مطلقا بهذه الملة وفي سائر الصور بامثلة أخرى (قوله وبصا يجوز المح) فمردد كرتن أن لا يكون عن ذلك التقدير تخفا مع أن الشيخ صرح بالامتناع في كل ذكره وقعت في سباني النبي (قوله فأحصل المح) أي حاصل النظر المورد على ما قاله المصنف رحمه الله تعالى يعني أنه بعد ظهور فساد حمل الكلام على ترك كل ولا اعتبارين منه كورين سار حاصل النظر المورد جريا في كل ذكره وقعت في - في شاملا فقط أحد وغيره (قوله وتحقيقه المح) أي تحقيق الخواص بخصيص لمروماني أي قدس سره عليه كقصر السلب الكلّي على المتكلم لا يستلزم تخصيص المزمع وقصره عليه كقصر السلب الجزئي على المتكلم ليعيد أن خصمه وهو الإيجاب الكلّي يستلزم المذكور فيدم الله لكذا نقل من الشارح رحمه الله تعالى (قوله وقال به من العلامة المخ) عطف على قوله قال المصنف رحمه الله تعالى وهو مقصود من معنى كلامه مع أنه عن الوجه الذي احتاربه الشارح رحمه الله تعالى في - في من كلامه بعض المحققين والرد عليه بقوله هذه هي الكلمات الدائرة * قال قدس سره وإن كان في رؤية واقعة على أحد لا يعيب المخ به أن المفهوم انصرم من ما مارأيت لأحد

وما نأرايت احدا في رؤية واحد لا بعينه والمفهوم التزام من كل منهما في
الرؤية عن فرد فرد في غير في القصر المفهوم الصريح كاد كره الشارح رحمه الله
تعالى فنقضى كلا الكلامين ثبوت رؤية واحد لا بعينه لغير المتكلم ولا استحالته فيه
فيصح كلاهما وان اعتبر مفهوم الاتراحي لا يصح كلاهما لاستلزامهما المحال فلا
فرق لان يقدر ان السكك الواقعة في سياق الذي موضوعه بالوضع النوعي للعموم
كما صرح به في تلويح فيكون في الرؤية عن فرد فرد مفهومه الصريح بخلاف
لفظ الاحد الواقع في سياق ان في فان عمومه عقلي لارم لمفهومه الصريح فلا يعتبر
في القصر - قال قدس سره فيبقى عموم في الرؤية الخ - فيه انه يجوز ان يكون
للدلالة في رؤية واحد لا بعينه لان يقال المقصود في القصر رد خطأ المخاطب
في الفاعل فلا يفرض بعض الاعلى الوجه الذي عليه المخاطب لا يؤدي الى اختلاف
العرض (قوله عدمه هي انكشاف الخ) اي النظر اذ ورد على المصنف رحمه الله
تعالى وان لعمري كل سقط من قلم السامع والاعتذار ان واعتراض بعض المحققين واما
تحقيق العلامة فيقول جيد معنى على الفرق على ما يسمى (قوله هو متقاربة)
اذ حاصل النظر انما رأيت احدا بعيد اختصاص المتكلم بثبوت السلب الكلي
فلا يكون لغير السلب الكلي ثابت وهو لا يستلزم اثبات الابطال الكلي الذي هو
المحال وحاصل بمقروط بطله كل الاعتذار ان ليس لاختصاص السلب الكلي
بل لاختصاص رفع الابطال كسلب الكلي وحاصل اعتراض بعض المحققين انه لما كان
بعيد اختصاص المتكلم بالسلب الكلي يكون رد الاعتقاد المخاطب بثبوت السلب
الكلي لغيره اما بالامر او بالشركة وهو ليس محال انما العمل اعتقاد الابطال
الكلي ولا شك اي معنى جميع ما ذكر على ان ما رأيت احدا بعيد اختصاص المتكلم
بالسلب الكلي معنى ثبوت السلب الكلي له دون غيره ومشاة عدم الفرق بين ما
ان رأيت احدا وبين انما رأيت احدا المقيّد لاختصاص المتكلم بالسلب الكلي
هو الثاني دون الاول فان الاولى سالبة معناه انما انت في رؤية واحد واحد
من الناس لا يفري فيجب تنقضي القصر ان يدعي عن المتكلم رؤية احد من الناس
وان ثبت لغيره ثبوت الرؤية العامة وان يعتقد المخاطب فيه ان رؤية واحد واحد واقع
من المتكلم اما لاهراد او بالشركة مصيبا في اصل الفعل مخفيا في نسبتها اليه وكلا
الامرين من ثبوت الرؤية العامة لغير واعتقاد المخاطب وقوعها محال فلا يصح
ما رأيت احدا والثانية موجبة معدونة المحمول معناه انما ثبته عدم رؤية
واحد واحد من الناس لا يفري فيجب تنقضي القصر ان يثبت للمتكلم عدم رؤية

واحد واحد من الناس اعني السلب الكلّي وان يتنى ذلك السلب الكلّي من غيره
وان يعتقد المحاطب ان ذلك السلب الكلّي واقع من غير انكم ام مفردا او مع
الشركة مصيبي اصل الفعل محطنا في ثبته او يعبرو كذا لامرين من عدم ثبوت
السلب الكلّي للغير واعتقاد المحاطب ثبوته للغير ممكن وهذا هو الذي عليه مدار
النظر والاعتذار والاعتراض هذا وادان محقق ان ما ان رأيت احدا بعد تني رؤية
واحد واحد من المتكلم وثبوتها لغيره كذلك يقول المص رح في الايضاح ان المنق
هو الرؤية الواقعة على كل احدا ان اراد به ان ما ورد عليه النبي هو الرؤية العامة
كما هو الظاهر فهو ظاهر الطلاق وان اراد ان الخاصل بعد ورود النبي هو الرؤية
العامة المقتبة فهو حق ويؤيده انه قال في بيان معنى ما انفت افتد نبي الفعل عند
وثبته لا يعبرو يكون ما كره مذكر الشارح رحه الله تعالى بعينه وان دفع الاعتراض
عنه ايضا هذا ما وجدته الخاطر العليل والطر الكلبل والله امر بحقيقة الحال
(قوله لم يصح ان يكون النبي عاما) اي يكون في الكلام المنق عموم لا ان
ما ورد عليه النبي لا يصح ان يكون عامنا دليس في الامثلة المذكورة ما ورد
عليه النبي عاما (قوله ان تكون) اي ذلك الاساس (قوله فاذا اعتمد الخ)
بيان للفرق بين ما ان رأيت احدا وانا ما رأيت احدا (قوله ولا يصح في هذا المقام
الخ) صلب على قوله فلا بد وان تقول له انا ما سمعته شعرا موهلي قوله تقول في ان
تقول (قوله ولم يقل احدا الخ) رد على ما قاله بعض المحققين معترض على العلامة
وهي ما يفهم من حاصل النظر ان ذكر كور حيث قال وتخصيصه بانكم يقتضي ان
لا يكون غيره بهذه الصفة اهي يحتمل ان لا يصدق على غيره له احدا (قوله
لا يقتضي ان يكون الخ) سواء اعتبر الاستثناء من الاثبات فلا يكون زيد مصروما
لشككم ولا لغير او من النبي فيكون زيد مصروما لشككم ولا يكون مصروما لغير ويكون
مفاد التقديم القصر باعتبار جبرتي الجملة اعني نفي صرب من مدار يد وثبوت صرب
زيد اي ما انصرت سوى زيد بل عبرى وانا ضرت زيد لا عبرى كما افاده السيد
في شرح المفاتيح ولا يجوز ان يكون قصر مجموع الجريين اعتبار الجزء الاول فقط
او اخره الثاني فقط لانه يستلزم الخلاف بين المتكلم والمحدث في نفس وهو يفي
مقتضى التقديم وعلى التفسيرين يقتضي التقديم ان يكون غيرك قد ضرب كل احد
سوى زيد وهو محال فاقبل ان هذا التعليل مني على اعتبار الاستثناء من الاثبات
ليس بمستقيم (قوله لان المستثنى منه مقدم) لانه يجب دخول المستثنى فيه
بقينا في الاستثناء المفرغ وما ذلك الا معشار عموما واستغراقه لجميع افراد جنس

المستثنى فان غير الاستثناء من الاثبات فلا بد من تقدير كل احد فيكون ما ورد عليه
 الذي عام ويذكر بمقتضى التقديم ان يكون المثبت للغير عاما وان اعتبر الاستثناء من النبي
 فلا بد ان يكون النبي عاما ليصح الاستثناء فيكون الاثبات ايضا عاما وعموم النبي
 واثبات يستلزم عموم النبي والمثبت فيصح قوله فيجب ان يكون في المثبت كذلك
 اي عاما على كلا التقديرين وبصح الاشارة بقوله لما تقدم فانه نقل بالمعنى لما في الايضاح
 من قوله وقد سبق ان يصدق التقديم بثبوته امير المذكور هو ماني عن المذكور فلا بد
 ما توهم من ان ما تقدم هو ان التقديم يصدق بفعل عن المذكور وثبوته للغير ان كان عاما
 فعام وان خاص فصلا في ان النبي ان كان عاما يكون اما كذلك فانه مني على ان قوله
 لما تقدم اشارة الى ما ذكره شارح رحمه الله تعالى بقوله فانه التقديم يصدق بفعل عن المذكور
 وثبوته للغير على الوجه الذي بي عنه من العموم والخصوص على انه اوسع منه
 اشارة اليه فقد عرفت بان عموم النبي والاثبات يستلزم عموم النبي والمثبت بما حررناك
 ظهر انه لا بد من ذلك فظهر المورد في ما ان رأيت احدا من الاما لم ان النبي صرب
 كل احد سوى ريد حتى يكون لمست للغير كذلك بل اني ضرب احد من سواء
 لانه لا بد من تقدير استثنائي منه عام اما قبل النبي او بعد النبي فتدبر حتى التدرج حتى
 يظهر لك ما دعى به جميع الشكوك التي عرضت لنا طري (قوله وفي هذا اخ) اي
 في التعديل المذكور انما قول من الابيه اخ اشارة الى الرد لانه يخالف السكاكي رحمه الله
 الا فيما يقصد فيه الرد وكون الرد المذكور دليل اشبه بمد كور ان الايضاح
 صريح بالايضا ان يكون في التعلق المذكور اشارة اليه وما قيل ان في قول المص رحمه الله
 تعالى ولهذا اشارة الى الرد فان تقديم لفظ لهذا بعدا خصصه مني ان حلة الامتناع
 ما ذكرناه لا ما ذكره اشبه بان فيس شي لان كلمة هدي في المس اشارة ان كون التقديم
 مقبدا للخصيص ولا خصوصه بل دليل انصرف رحمه الله تعالى فان دليل الشبهين
 ايضا مني على كون تقديم مقبدا للخصيص (قوله فان نقص النبي اخ) تحليل
 الشبهين يخص بمد غير الاستثناء من النبي بخلاف ما ذكره المص رحمه الله
 تعالى فانه كما عرفت (قوله لانني ان اخ) وانما ذلك اذا لم يستثنى على ما هو
 قياس الاستثناءات مرة فان محوما ضربت الاريد الا يقتضي ان لا يكون زيد
 مصرودا بمسطة عموم ما ضربت فان احكم بالنبي بعد الاستثناء وكذلك ههنا
 الحكم مني صرب عن المصدا به بعد الاستثناء وحلاصة الجواب ان صورة التقديم
 لا تقاس على سائر الاستثناءات المفردة فان مقتضى التقديم ان يكون الفعل المذكور
 بعينه اي مع جميع قيوده المذكورة مسلم اشرفت بخلاف سائر الاستثناءات المفردة

كأية العلامة (قوله لاني الفعل) كافي سائر الامتدادات المرفوعة (قوله ان
التقديم الخ) يعني ان مقتضى التقديم ذلك لانه يقتضي ان يكون المنطوق في الفاعل
فقط فن الوهم ما قبل ان هذا البيان يقتضي اعتبار الاستثناء مرتين يلزم كون زيد
مضروبا للتكليم وعدم كونه مضروبا له ولا يقدم على ذلك (قوله الى ضرب
معين) اي مقيد بالاستثناء بل الى مطلق الضرب فيجوز ان يكون متفيا باعتبار
البعض ممتنا باعتبار البعض الآخر فلا تناقض (قوله لا يضرب بحوز ان يكون الخ)
يعني كانه يتأتى التوفيق في ما ضربت الازيدا باعتبار تعدد الصرب بحوز اعتبار
تعدد الصرب ههنا ان يقال اصل الكلام ما ضربت انا الازيدا فيكون نفي الصرب
محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد ثم قدم اليه بقيد تخصيص في الجزء الاول
فقط بان جاء التكليم من حسه وانته لغيره (٧) فلا يكون زيد مضروبا بهذا الصرب
بل مضروبا بصرب آخر فلا تناقض (قوله المنقضى لا يخ) يعني لا يمكن القول
ههنا بتعدد الصرب لان المنقضى لا ينفى الصرب المعين الذي وقعت المنطوق فيه
وهو ضرب من هذا زيدا وذلك لان المنقضى لا ينفى الصرب المذكور قبله والمذكور
قبله بمقتضى التقديم هو الضرب المعين اعي ضرب من هذا زيدا وذلك ان المنقضى نفي
ضرب من هذا زيدا باخراج زيد منه يكون زيد مضروبا بذلك الضرب فيلزم
التناقض وبما علمنا من ان المذكور قبله بمقتضى التقديم الخ انه ما قبل هذا الكلام
انما يتم لو كان ما انا ضربت قبل قوله الازيدا اشارة الى نفي ضرب من سوى زيد
ويكون المنقضى لا ينفى ضرب من سوى زيد لكن الاشارة الى نفي ضرب من
سوى زيد تمام الكلام وان المنقضى لا ينفى الصرب المطبق لان في التقديم اشارة
الى نفي ضرب من سوى زيد كما لا يخفى (قوله وعدى ان قوله نفي الخ)
هذه ان هذا الاعتراض ليس له ورود اصلا لان مقصود التبيين من تحرير
عدم صحة ما انا ضربت الازيدا على ان التقديم بعد التخصيص ان من نمرات المادة
التقديم تخصيص السند اليه بالنفي وغيره ان لا يصح استثناء شيء من هذا الذي لا يستلزام
نقض ذلك الذي بالالتناقض بخلاف ما ضربت الازيدا فانه يصح الاستثناء على
ما حققه العلامة فاداجل الاستثناء فيه من الاثبات لا من اسي فقد ثبت مدعا ههنا من انه
لا يصح الاستثناء من هذا النفي (قوله فيقول ان لي لم يوجه الخ) قال السيد السند
في شرح المفتاح وقد سها في ذلك اما لا علانه ادعى في ما رأيت احدا ان الرؤية
مستفيدة على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة لا غير كذلك واسالم يكن الفعل
معتبرا بالقياس الى المفعول وكان النفي مقتضرا على له عليه فيصح ذلك الادعاء وكان

٧ فلا يكون زيد مضروبا
بهذا الضرب ومضروبا
بضرب آخر فلا تناقض
نسخة

اللام هذه ثبوت رؤية احد من الناس لاثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل
 رؤية احد من الناس سنية على ثبوت لغيري واماميا فلان الاثبات في ما مضى
 الازيد ليس بعام لان بقدر احد لا يرى انه يحترز ايضا ان يقال ما مضى
 الازيد فلا يتناول زيدا فلا يصح المستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظه كل بناء على
 انه في الاثبات لا يستعمل الامة وهو مردود عنه والجواب عن الاول ان عبارة
 الشارح رحمه الله ظاهرة فيما ذكره لكن مراده بقوله ان النبي لم توجه الى الفعل
 اصله ليس المقصود على هذا لتقرير بي العمل بمعنى انه لم يتحقق في الخارج ليكون
 الازيد ما قصا بذلك سبي ويكون المعنى ليس ضرب احد صادرا عن الاضرب زيد
 بل المقصود هو ان يكون المتكلم فاعل الفعل المدحكور وامامهم النبي في سياق
 على التقديرين لان اسكرة واقعة في سياق النبي على كليهما الا يرى انه لا فرق بين
 ان يقال ليس ضرب احد متحقق مني سوى زيد وبين ان يقال لست ضارب احد
 سوى زيد بل يرى في كون النبي اماميهما انما الفرق في ان الاول لبي العمل بمعنى
 عدم تحققه والثاني سبي الفعل بمعنى عدم كون القائل فاعلا له وتندبر وعن الثاني
 بوجهين الاول ان لا يكون الاستثناء من الاثبات انما يلزم من كلامهم في توجيه
 ان تقديم الضمير واللام حرف انتهى يقتضي ان لا يكون زيد مصرو ما حيث قالوا مثل
 هذا الكلام انما يكون لورد خطأ في فاعل فعل معين مقرر هو الضرب لغير زيد لكن
 فاعله غيري لانه لا يكون مضروما له واميرك هذا هو ان يكون الضرب الواقع
 على من صدر به امسلا مقرر انما على ان الاستثناء من الاثبات لامن النبي فحصل
 اعتراض الشرح رحمه الله بكم ما جعلتم الضرب الواقع على من صدر به امسلا
 مقرر اجعلتم الاستثناء من الاثبات لامن النبي ولا يكون من انتقاص النبي بالاف في شيء
 الثاني انه لا موجب لكون المستثنى من احد بل المستثنى منه في انفرغ عام
 من جنس المستثنى منه كان او مضيا فوجب ان يكون المستثنى منه كل احد كما
 ان المستثنى منه في قرأت لا يوم ~~مكدا~~ كل يوم على انك قد صرحت في الجواب
 عن الاعتراض الاول بانني الفاعلية لضرب احد بعيد عموم احد والاثبات لاغير
 يجب ان يكون على طي في هاست لغير ضرب كل احد الازيد (قوله والمعنى
 ان اولي ايج) بشرائي ان قوله ان اولي حرف سبي شرط محذوف الجراء اعني هو بعيد
 التخصيص فبعد اي من غير احتمال لا تقوى ومجموع الشرطيتين بيان للجملة السابقة
 عليهما اعني وقريقدم بعد تخصيصه بغير الفعلي ولذا ترك العاطف في قوله ان اولي
 ايج وليس حرفا مدلا عليه قوله وقد يقدم انما ادلا معنى لقولنا ان اولي المستند اليه

حرف النفي بعد تقديم ليميد تخصيصه بالخبر الفعلي لأن المقصود به أن ولي السبب إليه
 المقدم حرف النفي هو للتخصيص فقط لأنه أن ولي مقدر مقدم للتخصيص ولأن إفادة
 التخصيص غير مختص بالصورة الأولى فإني أنه معصوف على مجموع قوله وقد
 يقدم ليميد تخصيصه بالخبر الفعلي أن ولي حرف سعي ليس شيء (قوله وإن لم يل حرف
 أنفي الخ) وما قيل أن ههنا احتمال آخر وهو أن يكون سبب إليه بعد النفي مع فصل
 لا بد من التعرض له فدفعه أن الكلام في باب أحوال السبب إليه بالقياس إلى السبب
 لا بالقياس إلى متعلقاته فإنه مبحث آخر سيجي والفصل بحرف راء للتأكيد نحو ما أن
 أصله هو كعدم الفصل وقد يقال أنه غير موقع في كلام السلف أو قليل هذا تركه
 (قوله والدال صريحاً ومطابقة الخ) لأنه من صيرره مفعولاً وهو أن دفع الشهادة أي
 يحصل بالدال عليه صريحاً ومطابقة (قوله لتعوي حكيم) لم يدل لتعويبه الحكم
 مع أن مناسبة لفظ التخصيص يقتضي دلالة على ما هو مشهور في بينهم (قوله وكذا
 إذا كان الخ) عطف على معصوف أي هذا إذا كان الفعل منتهياً وإشارته بكذا البيان
 أنه كور في ما سيجي وفي هو عطفي الخبر لئلا يذهب عنه عدم الولي للتخصيص والتعوي
 حتى يرد أن المذكور مما سبق لم يكن مختصاً بما إذا كانت متين فلا يخص به راد
 الكلام (قوله ولم يثل المصنف رحمه الله تعالى الخ) أي لم يرد التمثيل إلا بالقوى
 لأنه لم يورد مثال التخصيص فإن المثال أنه كور متين لهما (قوله في الكذب)
 لأنه متعلق بالذم المدلول عليه لفظ المحكوم فالعبي لدى حكم عليه في الكذب
 هو الصمير لا غير الصمير أي ليس غير الصمير محكوم عليه وليس به وليس غير
 الصمير موصوفاً في الكذب (قوله فلتأمل) حتى يبين الفرق بين التخصيص وال
 في لا كذب أنت تخصيص الآيات وفي أن لا تكذب تخصيص الآيات (قوله ومن أراد
 فت الخ) أي إذا لم يكن فاعل معصوي أو كان ولم يردم يكن ههنا تخصيص ورد حذف
 فيعبر بذلك أن التخصيص فيجاد كرمستعد من تقديمه عن المعصوي واسم من صمير
 أنشأ وإن قلت ظرفاً له ويجب خبره وأن سعي وحب ههنا شرطه في جواب قد تقدم
 ويكون تامة وفاعله أن مع سعي لدى هو وجود وجبه داعي عند السامع وقد وقع
 صفة سعي وفي بعض النسخ ما أو وجد ههنا وقوله تفصداً عطفاً على يكون وقوله غير
 مشوب حال من السعي قيل فيه سماحة لأن عدم المشوب هذه الأمور هيته لا عن لدى
 هو أنؤكد لا للسعي وقوله صحيح جواب أدائه (قوله لأنه محسن لا شياء) لو حود
 الفاعل المعصوي فيهما والتفاوت بالتقديم والتأخير فعلى هذا محسن الله قوله ابتداء

وقوله غير منسوب اليه) بين الواقع وان يفرق بين اناسيت وسعيت اذ عدم صحة
وقوع الاول ابتداء دون الثاني بخلاف توجيه العلامة قال بخط القاضية فيه قوله غير
منسوب انصوب ان يرد ذكر قوله ابتداء بين الواقع وبداء الحكم في اناسيت اي سواء
كان في الابتداء او لا في الابد. فانه مشوب بخور اوسهوا وبيان اناس السامع
او من انكم قال قدس سره اورد مع دفع توهم الاطالة في عبارة الشرح ما
يتراءى لغيره وبطلان استكبر المحكوم عليه في الكذب وهو الصمير من
غير محور وسهوا وسين في الحكم يعني ان مقصوده من ايراده وتفسيره الاشارة الى
تحقيق عاره المفتاح وانما اوردته من حيث المفتاح اشارة الى ان منشأ عدم الفرق بين
الكلامين عدم الفرق بين تحميم من لاسات وتخصيص الثبوت ولذا امر بالتدبر
وافندي به الشارح رحمه الله تعالى قال قدس سره على ما يقتضيه كلامه
حيث قرر السهوا عدم العروق كان في مشهور عبارة عن روال العلوم عن المدركة
(قوله كان محار) بناء على ان المعنى الثواني هي المعاني الحقيقية بعد البعاء حتى
يلحق الكلام بمعانيها وسواء كانت الحوانات انهم والمعاني الاول من لوازمها قال
قدس سره وحمل قوله غير منسوب ان يرد ذكر قوله صرح بانه حال من وجود السعي
اي معدياته وانما بانه اريد وجود السعي غير منه وبمحور الخ وانما اخره في ان
العرض التنبيه على ان محط عبادة هو هذا التقيد دون قيد الابتداء ولذا تعرض
ليان حال اناسيت في لانه ولا في الابتداء ولم يتعرض لبيان حال سعيت انا
لا في الابتداء لان قيد الانشاء ليس الواقع (قوله كان يجوز) لم يقل كان
محاراً على طبق ما سبق لعدم سماع المعنى من المحط وصلح عن كونه في غير معناه بل
فيه محور بالمعنى العموي حيث سب الفعل في الغير بانساقلة وعدم المبالاة فلا يرد مقابل
ان كونه محورا يفي كونه لرد اخصاً فان المحذور لا يقال له انه محذور قوله من
التفصيل المذكور) من قوله سولي هيها لا انتصیل المذكور بقوله ولا فقد يأتي
الح لانه قال في الايضاح هو كنهه اي المعنى على معرف بلفظ التوكيد (قوله
تخصيص الجنس) اي ما من غير والكثير على ما هو المعنى التاسع عندهم ولذا صح
وقوع السكرة منه فانه في معنى التخصيص بالصفة (قوله ولم يدر جنسه) اي تردد
فيه ولذا قرر بقوله ارحم امرأه فيكون قصر تعين (قوله او اعتقد امرأه)
فيكون قصر قلب وفي احصر اشارة الى انه لا يبحث لقصر الافراد (قوله بشرط
ان يقصد الخ) اما ان يقصد شي مهم فان يحمل الثبوت فيها على التعظيم

وسعيت

أو تهويل أو غير ذلك لم يعد التقوى ولا تخصيص سوى اسماء من التكبير
 الصحيح لا تشاء (قوله ولا يكون للخصيص منه) لا يبعد تخصيص ادليس
 هالك تقديم معوى ليعرف منه التخصيص ويرد عليه بخوار استنادته من التقديم
 ينطلي كإذهب به انكشف في قوله تعالى (لله بسط الرزق) كذا في شرح
 مفتاح الشريفة وله ان يقول ان التقديم ينطلي تكفيه الاصله (قوله ما فراق
 الحكم بين المصور الثالث) أي الكثرة بخوار عن عرف واهم المعرفة بخوار
 عرف والمصور نحو هو عرف في ن الحكم في لأول تخصيص وفي الثاني التقوى
 وفي الثالث بمقتضاها (قوله على سبيل المصطلح) لا ينبغي ان يكتب لاحتمال المرحوح
 من غير ضرورة وهو اعتبار التقديم والتأخير في المظهر المعروف على انه فعل معنى
 في مقابلة المراجع المعنى المحل على الابتداء كالمعوم فله حكم به لا يتقل التخصيص
 وكان في نفسه محتملا له ويرتكب في رجل عرف لأجل الضرورة فلا يبق هذا
 في المقتضاه وشرحه من ان بخوار عرف يحمل الاصلين لكن لا على السواء
 كهو عرف (قوله ان جاز تقدير كونه المبحر) ذكر الخوار شرطاً على حدة مع
 ان التقدير يستلزمه كيلا يحمل التقدير على مجرد الغرض والمقتضى المذكور هو له
 ولا الخ فان قل قد مر ان السكاكي رحمه الله تعالى فائق بتخصيص في نحو (ما انت
 علي عزيز) مع انه لا يتصور فيه انه بعد اعتبار التقديم والتأخير يكون علامة معويا
 احب السيد عنه في شرحه للمفتاح بان الصفة بعد في تستقل مع فاعلها كلاما
 فصار ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تأكيده تستقر ثم يقدم ويدخل الياء
 على غير بعد عديم انت وجعله متبداً وجبه بحث لان الصفة بعد التي انما تستقل
 كلاما اذا كانت رافعة لظاهر والحوادث ان يقال هذه الصفة في المعنى كالمعل
 ولما تم بفاعله كلاما ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع ومن عليه
 الرضي فانت عزيز في الحقيقة بمعنى ما انت عززت بعد اعتبار التقديم والتأخير
 نصر السيد اليه فاعلا معويا وهذا كالصفة التي هي صلة الانتم واللام او يقال
 اراد بكونه فاعلا معويا ان لا يكون فاعلا عظيم لانه المنع من اعتبار التقديم
 والتأخير لان يكون تانها وبعد اعتبار تأخير انت في ما انت عدا يعرف لا يبين
 كونه فاعلا لفظيا لجواز كونه متبداً لما تقر به اد هبقت معردا بجاز الوجدان
 (قوله نحو زيد قام) أي المظهر المعروف (قوله لما سكره) من به يرم تقديم لعل
 النطلي وهو لا يجوز (قوله واحرجه المبحر) شارة في لا تشاء بالمعنى التقوى
 في اخرج السكاكي رحمه الله تعالى المسكر عن حكم اقادة التقوى فان احرجه

عن عدم حوار التأخير فيه من جملة بدلا عن التصغير المستكن و رتكب الوجه
 المسند (قوله وهذا معنى قوله أخ) أي المراد بالاستثناء المعنى اللغوي والاخراج
 من حكم افتادة لتقوى والاخراج عن صانعه ظاهري واستثنى السكاكي رحمه الله
 تعالى الذكر عن حكم افتادة لتقوى ، خراجا عن عدم حوار التأخير يجعله بدلا
 من التصغير و اورد لذكر ابي لا يبعد الحكم عليه حال تكثيره فانه المحتاج الى اعتبار
 التخصيص واما لذكر الذي صح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو
 خمره نكاح وكوكب بعض - عذو (و جوده يوشد ناضرة) الى غير ذلك فلا حاجة
 الى اعتبار التخصيص فيه بتقديم وتأخير ولا عبرة (قوله ثلثا ينفي التخصيص)
 أي المصحح لوقوع الكرة مشدأ ادلا على له ههنا سوى التقديم او الحصر اذ لا سبب
 للحصر سوى تدبر كونه مؤخر او هذا السبب السابق واللاحق (قوله و اذا انفي
 التخصيص الخ) أي التخصيص "صحح او الحصر لم يصح كونه مشدأ وفيه
 اشارة الى ان قوله بخلاف مروي متعلق بما بعدهم من الكلام السابق وليس متعلقا
 بقوله لا يفتي التخصيص او قوله ادلا على ان الخ ادلا على اني نقولنا بخلاف المروي
 فان التخصيص فيه غير متف او سبب التخصيص فيه محقق سوى التقديم (قوله
 من غير هذا الاعتبار العبد) أي جعل التصغير المهم قاض الفاعل ثم ابدال المظهر
 منه طاء قليل في كثرة من الابدان من المستتر والاية تحتل وجوه احرم كون
 التو او علامه ، جمع هذه وكون الذين مصوبا او مرفوعا على الدم وان يكون
 مشدأ بعدم عليه حر (قوله ثم قال) كذا ثم هما وفي جميع ماضي لمجرد الترتيب
 في الذكر والتسريح في مخرج الارتقاء وذكر ما هو الاول ثم الاول دون
 اعتبار الترتيب والعدد بين ذلك التسريح ولا ان الثاني بعد الاول في الرمان كما فيما
 نحن فيه فان قوب لسكاكي رح ارا لا يمنع مانع متصل بين التخصيص والاستثناء
 (قوله لا يمنع من التخصيص مع) توطئة لبيان اسقاء التخصيص في قولهم
 تراهم دانات ويا وجه سويق ولا يكون التخصيص مشروطا بعدم المانع من
 بين من عن لسان (قوله د ظهور اخرج) لان الهرير مصوب الكلب ضد
 تأذيه ومخرجه عن مؤبه (قوله وادفد صرح اخ) متعلق بمخزوف أي لرم طلب
 وجدله وادفد صرح الأتفة كذا ذكره الشرح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح وقد
 بدل اخرى دبحري اربو لغة فيه في الحركة والسكون وعدد احروف فادخل
 الفاء في حواه كافي قوله تعالى (فادفد ياتو بالشهادة فواثك صد الله هم الكادبون)
 (قوله فالوجه تصحيح) ينحى عنه انهم جعلوا التخصيص في قولهم تراهم

فقط

رب مقادير لا تعظيم شأن البشر كما في العباد و ذقيد لا يجوز حين التخصيص عليه
 فقد جئنا بكون واحد الى التخصيص بالوصف ولا يكون وجه آخر صحيحا لوقوع
 متداكرة مع انهم اوردوه باله كرى في التخصيص (بوجه عديد) (وهو ان يكون
 التخصيص بالوصف مفيدا لعدم ملك الحكم بوجهه لا يصح المحصر الواقع في كلام الائمة عالم
 ثبت ان الائمة يقولون بمفهوم لو سمعوا سنة خلافة بهم لا يثبت ان السكاكي رحمه
 الله تعالى رحمه ان لائمة قائلون بعدم رر على هذا الوجه لا يصح للاسناد هو اعتبار
 الوصف بكون المحصر وانما ذلك لا رر منه قول في تصحيح شذائعه شرنا ووجه ما اوردناه
 الا شرتك ما يعني وهو التصريح بالوصف واحد مالا يعني وهو المحصر (قوله
 في عيادته اليه الخ) لما كان المذكور سابقا هو امدت فقد ولا معنى للظرف فيه
 اشار بلفظ وخرج الى ان رر لا يظري بذهب نحو ووردنا بظرف ما اخرج به عليه
 واداه ان المحصر المتقدم تحت التخصيص والتموى والمهر المعروف لا يحفل
 الا القوي والمكر لا يحفل لا تخصص واحتججه بضمير يحفل التقديم لانه
 فاعل معوي فان اعتبر التقديم ممكن للتخصيص هو الاطلاق والمظهر المعروف
 بحكم التقديم لانه فاعل اعطى الامر نكاح ووجهه بوردنا باله لو حود شرط
 صحة الابتداء فلا يصدر الله بخلاف لسكر فان فيه ضروره ويركب ذلك الوجه
 البعيد لان مع مانع والمصنف رحمه الله تعالى مع اول الاحتجاج الفاعل المعوي
 دور الامطى وثانيا تحقيق الضرورة في اسكر وثالث وجود مانع في المثال المذكور
 والبع الاول متوجه والثاني ولثالث ليس بشئ كما يحكى (قوله لا يفلح الخ)
 توجيه باختبار الشق الثاني (قوله بوجه) لانه معي دور لفاعل (قوله لا يفلح
 ذلك) اي عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه واذن ما ذكرتم من بقاء بدون
 الفاعل لجواز اقامة الضمير مقامه مقارنا بالفتح وقوله ونحوه الخ) جواب سؤال
 وهو ان يقال عدم احتمال الفاعل لتقديم هذا الفاعل لا لا يحتمل الفصح بخلاف
 التسامح فانه يحتمل ولذا يقدم (قوله تحكم) اداه عيبه غير لارمه أدت الفاعل
 كانه عيبه فامرق تحكم (قوله فان قلت الخ) توجيه باختبار الشق الاول ولما لم يكن
 في عبارة الافتتاح اشارة الى ان الضمير في ناقض ورجل في رجل حوى متدا على ما بين
 صبه النظر منه حل صاحب التوجيه كلامه على انهم باقون على ما عيبتهم او ان السكاكي
 رحمه الله يجوز ذلك وان كان قوله انما للمجهول وحاصل الجواب انه لا يمكن حين
 كلام السكاكي رحمه الله عليه لانه مكاره محضة (بوجه ليس متدا) عند السكاكي

راحة الله قبله صريح بان ارتكاب التوحيد العبد في رجل حائز لقوات شرط
 الايمان وكيف يفتن به بدل اصطلاحه معه وكذا الكلام في غيره اقول عبارة
 انفسه ح هكذا فلا يرتكب اي الوجه العبد عند ان يعرف لكونه على شرط المتدبر
 وان ارتكب عند شكر لقوات الشرط وهذا يدل على انه يرتكب في المكر لادب
 الوجه العبد بعد شرط صحة لا يشك وان ارتكب ذلك الوجه العبد لصحة الانتداء
 فليس في كلامه اشعر من ان ادبحور ان يكون ارتكابه ليكون تالفا مقدما فيرد
 عليه ما اوردته السيد في شرح الفتح من ان هذا التوجيه مناف لما ذكره السكاكي
 راحة الله في اوائل الفصل الرابع من نحو عليك وراحة الله السلام يلزم ان يكون عديم
 التدبر وان لا يسوعه الا به تقديم والتأخير (قوله قائمها) اي في انقضاء رجل جاء في
 وهو اساس ان ادب من المبدأ (قوله واما تقديم الخ) فمعرض لما هو المقصود
 ما في من مخرج من هذه القسوس والافالائق تناسق من حوار تقديم المعطوف
 بالاحرف الخمسة في ضرورة اشعر على المتبوع فطال يتعرض لجميع الاحتمالات
 الحاصلة منه فيعود مذكورة في مسبق (قوله ثم لانتم الخ) عطفت على مدخول
 اراي و مراد لانتم الخ (قوله ولا تدبر القديم) الاظهر لولا تقدير التأخير
 التدبر ان تدبر لا تقديم ووجه صحة ان المراد من التقديم القسم المتدبر منه وهو
 ما اول في الاسفل من حرام قدم ولا شاك في معرض هذا القديم انما هو لغرض
 التأخير تدبر (قوله لا يقبل الخ) انما في المقدمة الموعودة كما يدل عليه قوله
 ولابد منه يدل مع ابطال السند يعني ان التكبير انما يدل على اعتبار معنى
 رائد على الحديث به صيرورة ولا به في الحصر والحصر لا يستند الا من تقدير التقديم
 ادلا مقبولة هم سواء قبل ان يخص من يتقن لولا اعتبار التقديم * فان قدس سره
 هذا كلامه في هذه العرفان في تخصيص في المتبحر حوله على فصيح الانتداء وعلى
 الحصر بل في سبب الانتداء لما ذكره قدس سره * فان قدس سره فالاولى *
 فان ذلك لا يمكن في جواب لتفسير صحيح الا ان لاولي الاستيفاء (قوله
 قد ذكرنا الخ) مع الحصر المستفاد من كلمة ان في قوله والحصر انما يستند
 من تقدير التمهيد حوار استعدته من الوصف الانتداء هي الوجوب مبالغة في قوة
 السند (قوله وبن فلا توجه ككثرة) اي كلام صحت انتفاع حيث يرمه امتناع
 تقدير التأخير ان يخص كرهه بوصف فهو من ان الحصر مستند من الوصف
 لا سبب في توفيق كلامه وبين كلام الاثمة حيث بأولوه بما هو دأب الاشر
 كما ان عساه (قوله من خواب الخ) صواب من قوله لا بد من الخ اي لا يقبل

في جواب مع انصف رجه لله على انه كرم يد من الجواب هذا (قوله كان
 شمع ع) ريد مع انصف رجه لله في وقول اسبح جف على السكاكي رجه الله
 في لانه امر جوع انه في هذا امر كاصرح به في ندرح فين هذا على ان يحمل الخبر
 و ليس على اطلاقها اي ما يكون في الواقع فيجوز ان يفسر شره راناب لاجير لان
 الخبر الواقعي قد يهرما ان يفسر به وليس لمراد الشر واندرح راناب الكلب وجهه انه على
 تقدير جملها معني الواقع لا معني للعصر ايضا لان الهر برسوته لغير المعتد على ما في
 انهم سح وغيره وذلك ينشأ به ويحشى منه السوء ولا يكون الاشر او هو مسلم عند العرب
 كما صرح به اماصل الكاشي في شرحه والتحقيق ان صحة العصر وعدمها مبني على
 معي الهر برهان كان مع اماصل العير المعتد لا صحة له اذ هو معلوم عندهم انه من امارات
 وقوع الشر وان كان معناه الصوت على في هذه الزمخرى هو قد يكون حير او قد
 يكون شر اصح العصر ويمكن ان يقال في وجهه مع انصف رجه الله وصحة كلام
 اشع ان مقصودهم ان العصر حقيق وليس اصد حتى يكون ردا لا اعتدادا بما ط
 ان الهر قد يكون خيرا وهذا اقرب الى كلام الخ الخ الخ العصر مع قطع
 نظر من حال المخاطب قبل هذا من نصرت لرحل قوي تدركه الهر في حارته
 وفي الغاموس انه نصرت في ظهور امارات الشر ومجمله لما سمع فانه هربا اشع
 من طارق شر فقل ذلك نعتيا لئلا يفسد منه ومعه اي ما هرد باب الاشر
 انتهى ومن هذا ظهر ان الشر والخبر ليس بانفسه الى الكلب وان العصر ليس
 باسمه الى خبر ان الى ير الشر مطلق (قوله ثم قال) عصب على فان الاول
 او الثاني وقد عرفت ان ثم في جميع المواضع لحر الزمب في الذكر والتدرج في مدارج
 الارتقاء ولا يلزم ان يكون الثاني بعد الاول في الزمب بل يمكن ان يكون مقدم كقاي قوله
 ان من سادتم ساد ابوه ثم قدس قل ذلك حده فلا يرد ان قوله و يقرب الخ مقدم
 على بيان التخصيص في كلام المفتاح وبما قيل انه لترتيب في الاحكام لا يفتله
 الطبع السليم اذ لا فائدة في ذلك (قوله ويقرب الخ) يعني ان في هوقام سوي من غير
 شبهة فريد قائم فيه تقوم مع شبهة عدمه فيكون قريبا منه في افاضة التقوى واما قال
 مر هوقام مع ان الماسد ريد قام لفظ وهو ظاهر ومعنى لانه نص في التقوى عدمه
 فاعبار القرب اليه اولى من اعتبار القرب الى ما هو محتمل للتخصيص بصفاته بوجه
 ان ريد قائم ايضا يحتمل التخصيص لاناسد كور في كلامه قل قوله ويقرب بيان
 التقوى في العصر المدم (قوله لم ينفذوا في العصب الخ) اي في كون ما جرى

عليه محاذ ومشاركات وفي الاحوال الثلث التي استحقها عند الاجراء على موصوفه
 (قوله وهذا معنى قوله وشبهه) لا يخفى ان استبعاد من كلام السكاكي رحمه الله
 تعالى ان مشابته ما حتى بواسطة عدم التفاوت بسبب نقصانه في التقوى وعدم كونه
 نظيره فان سبب الكلام ان يجعل راجلا في دلائل يقربه لامعطوف على قال كما اختاره
 الشرح رحمه الله تعالى عن الاستبعاد من كلامه هو انه مشابه له لانه جعله مشابها له كما
 يدل عنه نصه جعل وجهه على بيان المشابهة لا بسا عدم المقام (قوله على انه معقول معه)
 ومبصوحه اما معنى و يعامل فيه بمعنى العلية المستفادة من الالام اي طلال القرب
 بالتصميم مع الشبه واما الصمير فالصمير بمعنى الاشتغال اي لاشتغال به عن الضمير مع الشبه
 (قوله مقارنة في تقوى) في توحى اليه المقارنة القصد في الامور ومساظرته في البيع
 مقارنة وفي بعض النسخ مقاربة مساو و على التفسيرين اندفع ما قال السيد
 ان الالف واحد ما شوب تقوى لان المقارنة كالقرب شتم على امرين (قوله
 ولا معنى ما فيه من اصناف) يقال عنه وجهان احدهما حمل الواو السى اصله
 المعطوف معنى مع والثاني حمل قوله وشبهه تعللا بانه غير مدكور وهو ليس
 به كمال تقوى وكلامه ليس بشئ لان الواو بمعنى مع كثير في الكلام الا انه لكونه
 محذورا يحتاج الى العزلة وهي عزلة المعنى عن اللفظ جعله اعطاءه ليس بصا في كون العلة
 مجموع الامر بخلاف كونه معنى مع وعدم كمال التقوى مدكور ضمنا كشوت
 اصل تقوى ومجموعهم معنى تقرب بعدل بمجموع الامرين وقيل لانه يلزم ان
 يكون التصميم منضمعا بامر من احدهم لفظ وهو الصمير والثاني معنى اعني المشابهة
 وانه ان اصمير في رد قائم سوى وهو معنى حقيقة لفظ حكما وان التضمن هما معنى
 الاشتغال والاشتغال في شبهه صمير معنى انه لا يتم على تقدير كون مصاحبه التصميم
 وقيل لان المعول معه سمي عند سبويه وفيه انه ذكر في التفسيرين وغيره ان
 التصحيح ان يكون معه سمي وقيل ان مدحول الواو معنى مع يكون مقصودا
 فاسمه ومصاحبه غير مقصود فاسم التامع فيها وفيه ان اكثر امثله لا يخفى
 فيه ذلك نحو انجى استواء الماء واحشة وسرت والنيل وحشت وطلوع الشمس
 كذب والواو فيه بمعنى مع وهي لتصاحبه فتدخل على التامع فتوجد الامر مع
 او بر وقد دخل على اشروع نحو ان مع العسر يسرا وفي الفصل شرطه ان
 يكون الفعل مشتركاً به و هو فاعل فعل (قوله ليكون او صح) فيه ان المعطوف
 بهم كون كل واحد منهم علة تقرب بخلاف كونه بمعنى مع فانه نص في كون

المجموع للجويع غلة له وهو المقصود (قوله حيث اعراب الخ) اي جعل مبرا
 بخلاف الاحوال الثالث مع تحمله للضمير فلو عودل معناه من اجده لكان مريب
 مبرا محلا لا لفظا نحو حرف في زيد عرف و غافله معرب مع ضمير لان الاعراب
 الذي احرى غله اعراب يستحقه مع الضمير لانه انرك مع عرب ترك يتحقق معه
 عامله فان احر او الصفة متلاقان مع الضمير وانما في مدره فلا يتحقق الاعراب
 لعدم تحقق عامله فلو لم اندمع الضمير في حكم نمرد نحو فاته و صرى بخلاف
 نصرت في زيد بصرت فاته يستحق لرفع موز الضمير لاجل عامله لصوى والاعراب
 الذي يستحقه مع الضمير محلي ومن راء ان احر والصفة هو فاته وحده لا مع فاعله
 لانه ان يقول ان احر او الصفة هو حرف وحده دون فاعله ودلت لا يقره من له شقة
 من غير الاعراب وقد وهم ان نحو فاته في جملة مسببة مع احر اعراب الذي استحقته
 على حرثها الاول اعني فاه وليس بشيء لانه في حكم المفرد احرى الاعراب على حرثه
 الاول لعدم قابلية باقي الاجراء في الرصي لا هم من فواه في معنى نمرد لان معاها
 مته فاه الحلة مقام المفرد وادب مؤداة واعرب ما قبل الاعراب كمها وهو لجره
 الاول اعراب المفرد الذي قامت مقامه وما قبل ان لاء لا رم نعم الجملة وانتهى للمروم
 لا لرم اعراب الملام فلا يلزم من عدم كونه حله عن كونه مريب فوهم لانه لم يستدل
 بانتهى الجملة على انتهاء البناء بل حال شبهه بالحالي فامر من عدم الحكم بكونه حله وعدم
 بانه (قوله نحو زيد عارف ابوه) الا انه لو ردا من ان يكون كلامه ما او المقصود بالتثنية
 عارف ابوه (قوله اي جعل فاعله راء الخ) لا انتم به مسدا الى الضمير اكثر
 ولا شرا كهما في عدم الاسناد اليهم (قوله ادلا حاص هذا الخ) لانه ادلا الى الظاهر
 فلا وجه لتثنيته وجعله كالفعل ولا حاجة الى جعل اعرده بالتثنية وانصا الافراد
 ههنا في مقابلة احمية كذا كر سابقا في مقابلة التثنية والجمع (قوله و يبري) في التثنية
 الرؤية والراية قديس ودانيس و يداشيو وانصه تحت لتكلم العلوم والمجول
 الثالث (قوله نعم مثل و صير) حصصه لانه كر لانهم المستعملان في كلامهم وانصا
 يختصي ان يكون ما هو جمعا كاشاين والمعار و اشيه و نظير كذا (قوله مثل
 الامر جعل على الادهم والاشبه فانه لم يقصد ان يجعل حدا مثله (قوله
 و يبري كثر الخ) فانه معلوم انه لم يرد ادلا و صير و صير به بجمع ونصا
 ان فالتوا جنوا او حدثوا شحموا (قوله كافي فاما مثلك لا يوجد) مثال في اي
 كافي في قولنا الخ فان المقصود في مثل اصحاب ط (قوله يبري حي) قال تقديم

مدد إليه بها فخصيص يصح انثنيه بسياسة المتقدم فيكون كلا حكمي البني
 و لسان مفهوم من المنطوق ولا يكون احدهما كناية عن الآخر تقدير فانه قد خفي
 على بعض من صرح وجعله من قبل الكناية في النسبة اي عالم احسن كما في عبري
 كثر ع وفي الحكموم عليه بان يراد منه مقايير معين اشتهر بوصف مقايير المتكلم
 لان لآلات الحكمه صمدان ليتقل اي موزومه اعني نفى الجناية عن نفسه فانه
 و هو ان عرف المقصود الشاعر كلا الحكمين من خبر ان يجعل احدهما وريثة
 الآخر ولا يصحود اشرح رحمه الله تعالى تمثيل المني لآل في كليل عليه قوله
 في التفسير ليس كاللزام الخ (قوله من غير ارادة الخ) اي عدم التصريح على
 وجه من المومس و لاجل والمراد بعبر المحاطب المعين كما يفصح عنه سارة
 الانصاح و هو مخرج شارح رحمه الله تعالى في شرح الفتح طالع من غير ارادة
 عدم التصريح بمعبر المحاطب و ذان لا يراد المعين اصلا كما في ضلك لا يوجد
 و عبري حتى على احد لاجل بين او يراد المعين ولم يصرح به بان يكنى عن ذلك
 المعين بل و عبر لاشتهار به او بان يجعل الاصافة للعهد وعلى التقدير الثالث
 لا يبرم تصديقه الى الغير فانه مع ما بين ان التعريض بالمعنى الاصطلاحي غير
 دقيق في معنى من لآلات ثلث لكون الكلام موجها الى المتل والمير بطريق
 الاستدلال و ان يريد به المعنى المعقوف فهو ما يتحقق على تقدير ارادة المتل و معين
 او غير معين معقوف كونه في الحكموم عليه و اما اذا اريد المتل والعبر مطلق
 او اريد المعين بالاصافة فلهذا فلا بد من ضرورة محاسن على كثير من المصلا (قوله
 في غير الخ) فجميعا غير المحاطب للاشارة الى ان الغير في المتل ليس مقابل
 بل كافي قوة لفظه و غير و لالكان الواجب ان يقال من غير ارادة التعريض
 في لفظه و غيره من لآلات من لآل و غير المتل و ليس له او نشر ان يكون
 من معقوف ثلث و غيره من لآلات متعلقا بغيره حتى يراد ان الغير في غير لا يخص
 بغيره من فاصول في لفظه او غير فاصول في لفظه او غيره (قوله حل كوخ)
 هو حرف مستمر وقع حالا من قولك المضاف اليه نحو وصح لانه يمكن ان
 انصرف اليه و هم مضاف واحدا له لربايه لفظ المضافه في القول دون ان
 و حور ان يكون حالا من نحو ويكون ذكر المحاطب بطريق التمثيل (قوله اي
 صرح به من لآلات) ان كونه ناشئا بعبر ارادة التعريض يلزمه ان لا يكون ناشئا
 من ارادة التعريض كما في عبري و هو و عبري فعل كذا اي انما لا يتخذ و انما عمله
 و هو انما يوجد معنى سابق ان الفهم اذ لا تكلف به وقال السيد في شرحه لفتح

ان كلمة غير بمعنى لا اى من ان لا ارادة التعريض و بمره لا يكون شئ من ارادة
 التعريض و فيه صرف لفظ غير عن معناه مع كونه مدحول حرف الجر و قبل من
 رتبة في الاشب لكونه في معنى البى كانه قبل لا من ارادة التعريض و غير وقوع حال
 من قولك اى حال كونه غيردى ارادة التعريض اى ليس مراد به التعريض و كذا
 ضربى من غير ذنب اى ضربى صريحا معترضى الذى دسوقيه ربه من في الانات
 بتويل الى و حذف المضاف و عدم سبق الدهر اليه (قوله ههنا معام آخر) اى غير
 انسد اليه (قوله يستعمل فيه غير على سبيل الكنية) كما يستعمل مسد اليه كذلك
 قال قدس سره على معنى اشهر اخ و قد يطلق عليه باعتبار الاضافة العهدية فيجند
 ليس في الكلام كناية لافى الحكم و لافى المحكوم عليه لكون كل منهما مصرحاه و لا
 تعرض صا بذلك الانسان قال قدس سره كذا في تعريف صا اخ كانه من ذلك
 الشخص المعروف بما تلتك لا يحل غير العين ففهم منه طريق حسنى بمودة اياه
 انت بمن كما يفهم من لست انا بزان بطريق التعريض كور مخاطب ر سا قال قدس
 سره بالنسبة غير معين * اذ لا معنى للتعريض غير لفظي * قال قدس سره و لا
 مخاطب * لا يعدم الجمل و هو ظاهر و لا يخفى * قال قدس سره و فيه بعد *
 اذ لا انفصال من وصف الشخص المعبر المعروف بمائلة الخطاب لعدم انفصال قدوم الى
 تعرض الخطاب بالخص اما الانفصال من وصف المدين مختلف عدم انفصال بين الجمل الخطاب
 بعيد فان السابق الى الفهم منه عدم اتصافه بالجمل * قال قدس سره كما يفهم من سياق
 اخ * حيث قال و عليه قوله غيرى * كثر هذا * فاس بخدع فانه معذور انما يرد ان
 عرض الواحد هناك فيصفه بانه يتخرج من ارادته ليس من يمدح * قال قدس
 سره دون الاطلاق * اى لم يكن التعريض موجودا حتى ارادة الشئ الغير مطلقا
 * قال قدس سره كما يدل عليه * اى على وجود استعمال من الاطلاق * قال قدس
 سره فيجوز التحسين * والظاهر الاطلاق و خلاصة ما حصل من سطر و بانه ان
 الاولى اسقاط لفظ التعريض في المتن شمل جميع الصور التى يستعمل لفظ المبالغة و الغير
 لافى سبيل الكناية و قد عرفت شموله اياها سابقا فلا مزيد عليه * قال قدس
 سره مؤكدا لئلا * لما عرفت ان الاستعمال على معنى الكنية لا يستعمل في التعريض
 غير الخطاب و ان كان يحتمل التعريض بالخطاب قريب و بعيدا * قال قدس سره
 و عرض بانه ليس مثاله * لا يخفى ان مراده التعريض بغير وصف الحكم اى حرم
 على الشئ او الغير ايجابا او نفيا لا التعريض بعدم المبالغة و عبارة تفصح عنه

عارة الاصح **قال** قدس سره اللهم الان يقال الخ استثناء من قوله ان لا يكون
 الاستعمال عريض **قال** قدس سره لا معنى للتعريض في القبرية الخ اي اذا
 انه في مظهر امراني لمصطب او لمكلم لا يحتمل التعدد كما في الامثلة المذكورة (قوله
 اعون من الاعاء) و **قال** عمل التعصيل من باب الافعال فاصي حدسيه وقيل سماعي
 لاسم العون على ما قيل لانه امر على ما في الغاموس لكن وقع في شرح التسهيل
 لخصري **قال** عن بعض كتباته مصدر (قوله اعون على آيات الحكم الخ) فيه دفع
 ر على قوله روى عنه كاللارم من ان المصطب ان كان منكرا او مترددا فقد يلقب بها واحب
 او حسن وان كان حال فنقدت له غير جائز وحاصل الدفع ان التقديم ليس المقصود
 منه تقوية الحكم بل قد يكون له اكون على ما هو المراد من لفظة مثل وغير من افادة
 الحكم على وجه اسع ان يكون الحكم المذكور ابلغ ليس للرد اذ لم يقل احدا ان
 قولنا رد اسد فرد على محط ومضى كون التقديم اعون ان لفظ مثل وغير مع
 التقديم اعون منهم على المراد بهم مع التأخير لان التقديم اعون من التأخير اذ لا
 انما في التأخير (قوله لا) **قال** يقع الخ متعلق بقوله لا اي قلنا ان معنى التشبه
 اشهر بدم لا روده محور التأخير لان التأخير واقع على الدرة لانه لم يقع الاستعمال
 على خلاف التقدم اصلا كما بين عليه كلام السمع (قوله هل وقد يقدم) او او
 من المعنى وهي انما هي على ما في كلام انقائل اول الاستيفاف وما قيل انه
 مدفوف هي مقول قول عد القاهر عطف التلقين كما يقال سأ كرمك فقول وريدا
 اي قل وريد وليس شي اذا معنى لتلقين هذا القائل للشيخ بهذا الكلام وانما
 لا يترد في قول عد قاهر وقد يقدم المسد اليه لتحصيله فانه لا عمل ان يكون
 له لعطف التلقين (قوله المسور بكل الخ) وما يجري مجراه في افادة العموم لجميع
 الافراد وانما شرط ان يكون مفروفا بكل اسلوب يكن كذلك لا يجب تقديمه بحوريد
 لم يتم ولم يتم ريد اعم فوات العموم وكذلك اذ لم يكن المسد مقروفا بحرف النون
 لا يجب تقديمه بحرفه كل انسان وكل انسان قام لذلك العلة بعينها لكن في شمر
 حر وهو ان يكون اسد له بحيث لو احر كان فاعلا بخلاف قولك كل انسان
 لم يتم اوه فانه لا يوجب العموم لوقيل لم يتم ان كل انسان (قوله لانه ذال الخ) دلالة
 تقتضي على تقتضي هي بنة مترتبة على التقديم وان اريد قصد الدلالة كان
 علة عدم مقتضى ان كان عبارة من نفس الخصوصية فالعبارة على ظاهره
 وان كان عبارة عن كلام المشتمل عليها فالمعنى لان المسد اليه المسور بكل دال

على العموم أي شموله لكل الأفراد (قوله خلاف ما هو) (كقوله كافي قوله
على (مثل ما لكم تظنون) ولو شرط به حرأوه قوله فانه يعبدني احكم احسن
وقوع الامة حواء لو كافي المعنى ومحدوف اسم بحر كافي لوصي أي لم يصب على
عموم وقوله فانه تعليل له وانما لم يقل بخلاف ذلك غير نصيب على بيان محالة حكمي
التقديم والتأخير (قوله من جملة الأفراد) أي رفع الالتماس سلكي لا يبقى عن الكل
اجمعي فان كل المضاف الى الكثرة للعموم كل فرد لا عموم اكل (قوله يعبد عموم السلب
كان عموم السلب مستلزم بالسلب العموم ورت اداء لخصر بخلاف سلب العموم فانه
لا يستلزم عموم السلب فاورده بطريق الخصر (قوله مجموع) أي لا يستلزم استتماله
في التأكد فانه مشروط بان يكون مضافا الى الصير غير مجرد من هو اس الامة (قوله
في اصل الدعوى) أي كون تقديم السلب اليه السور بكل للعموم السلب وانه خير السلب
معموم (قوله بالاستعمال) أي باستعمال السلب كذا والاستعمال دليل المصلحة (قوله
بين السلب) أي السلب الداعي للوضع على هذا الطريق (قوله هي فيها) جملة
مسألة لايات كونها محتملة (قوله لا حرف السباح) ههنا حذف لفظ الفرق بين
لعموله والسالبة كما تقر في موضعه لكنه جاز في لم يعم السلب ايضا مع انه سالب على
ما يحسن والتحقيق ان الحكم ان كان سلب الزائد هي حالية وان كان زائدا السلب هي
معدولة في انسان لم يقم له كان اخر جملة مشتملة على الصير يكون للعموم مجموع مشمول
الجملة اصب سلب القيام المنسوب الى الفاعل فيكون الحكم على متناه لا يمتد الى سلب
انسان سلب نسبة القيام عن انسان فيكون سالبة وهو ظاهر هذا هو المتفاد بما ذكره
انفصل الطوسي في شرح الاشارات ومقاله صاحبها كانت انه لا استفاد من قول
زيد قام لا الحكم بقيام زيد كافي قولنا قام زيد و لقول من شكوم به في الاون هو
مجموع الفعل والفاعل فذلك امر آخر لا يتعلق به منعي ونحو غيره المحصلة صيغة
ساعتهم ان الفاعل لا يتقدم على الفعل فليس شيء لان لفرق بين تكلامي متحقق
في العرب الفصح حيث يستعملون الاول للتقوى دون الثاني وأولا لا تكرر لاجد لانه
التقوى كيف والقاعدة المذكورة انما اخذوه من استعمالهم في طريق بين انقولين
وايطوا به قول الكوفي بمحوار تقديم الفاعل وسجى بين ذلك في بحث التقوى
(قوله ولهذا الخ) أي لاجل ان الواقع كذلك جعلت معولة موحدة والافكوها
سائلة محصلة ايضا مثبت لدعواه بل هو اظهر لعدم الاحتياج الى قوله لان

الموحدة الممثلة مذوية محمود في قوة السادة الجبرية وما قبل ان الضمير المرجع الى
 دارة مكره كما صرح به في الرصي فالضمير الذي في لم يقم في المعنى مكره واقعة في سباق
 الى مقيد محمود السبب هو كان بعد دخول كل له يلزم ترجيح التأكيده على التأسيس
 فليس شئ في عموم ضمير يستلزم مخالفة الرابع المرجع فلا يكون تاما نحو هذا
 رجل لا تعلم شئ (قوله يكون معناه في القيام اخ) اي يحصل معناه والافعاء ثبوت انشاء
 المبدأ لجنة الافراد واحتره لظهور بروم ترجيح التأكيده على التأسيس على هذا السير
 (قوله معنى الممتلأ مسمى في صدق) بيان للواقع والافعى ثبوت المدعى يكفي استلزام
 الموحدة بعددته المسألة نفسه (قوله وما كان اخ) اشارة الى وجه تعديل هذا الحكم بقوله
 لورود موضوعه في سب في النفي وعدم تعليل كون الموحدة المهمة المعدولة المحمول
 في قوة المسألة الجبرية فلا يرد ما قبل ان الحكم بان كل مهمة في قوة الجبرية لا ينافي
 ان البعض في قوة الكلية لانه انما يرد لو كان معنى كلام الشارح رحمه الله تعالى انما كان
 الحكم بان هذه المهمة في قوة الكلية معاد القولهم ان المهمة في قوة الجبرية اشارة
 الى بساطته اخ كيف او ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ليس وجه الجمع بينهم
 (قوله لسبب المموم) اي ما عصار لآدم معناه والافعاء الصريح ثبوت الاقيام
 لما صدق عليه لاسان نكته يستلزم المسألة الجبرية (قوله اي الى كل) وتابيت
 الضمير لان اراد المقطع هل ذكره المصنف رحمه الله تعالى بحث لان المسد
 اليه هو ما اصيب اليه كل وكل لسان كية اراد المسد اليه ولد الا بوصف بل المضاف اليه هو
 فاقى عن اللجنة وعن كل ركل فرد لا يستفاد لامن الاساد الى ما اصيب اليه وادام ذكره
 لا يحري لو وضع لام الاستعراق في موضع كل لان ما عدى في الصورتين الاساد الى امر
 واحدا للام لانه كيد ما به يد لاساد وتقريره ما قول ما ذكره من ان المسد اليه هو ما اصيب
 اليه كل ان اراد ان ذلك مسد اليه في المعنى فسلم ولكن مراد المصنف رحمه الله تعالى
 ان كلامه مسد اليه في لفظه وان اراد انه المسد اليه في اللفظ ايضا فهو خلاف الواقع لان
 المرفوع لا يثبت لعمه كل لا ما اصيب اليه ولذا يقال كل الرجال جاءني دون جأوني
 وامان ما ذكره لا يحري في حرف المنفرق فغير مصر اذهو مانع يكفيه عدم جريان
 الدليل على لروم ترجيح شئ كيد على التأسيس في صورة اعني المسد اليه المسور بكل على
 ان العمل وجهه في ذلك (قوله ولما كان الخ) اشارة الى دفع ما يحتج ان الجواب السابق
 مافي لهذا الجواب لان مقتضى السابق ان كلا في الصورتين تأسيس لانا كيد

و، تقتضي من الخواص أن كيد لا فائدة من فائدة الركيب من رجوه وحلاصه
 دفعه من حوات بتسميم مامع في الأول وقدره عليه المصنف رحمه الله تعالى في
 فيصاح حيث قال وإن سلما انه حتى تأ كيدا مخ (قوله هو ث كيد لا صلاحي)
 كيد هو متداً ثان يعيد تقرير كون مد كرت تأ كيد صلاحي ويست فصلا
 ليس قصر استند على المسند اليه مطلوباً هـ (قوله و حاصل) أي حاصل
 لا غير من الثاني المصنف رحمه الله تعالى (قوله لا يقض) أي في جواب هذا
 اعتراض (قوله بطريق الاتراء لا مدلوله السابق عند كلّي) وهو يسلم
 رفع الإيجاب الكلّي (قوله فلا يكون) كيد لعدم التحمل لا ليس (قوله فان
 شرط مخ) عادة هذا الشق مع انه معلوم من السؤال لاهدة التسميم الذي علم
 من قوله سواء جعل المخ (قوله لزم ان يكون كل في قول مخ) لان الاول مدلول
 رامي لقولنا قل انسان والثاني مدلول مطابق له على معنى يحمل لم يتم كل
 ان يرمي اليه كيد (قوله لا دلالة قول انسان لم يتم مخ) ودلّاه كل انسان
 لم يتم بصرفه لانه لا المعروف ان بعد دخول كل نحو جعل في العموم يلزم
 من جميعه كيد على التأسيس (قوله دل الجواب) من اعتراض المصنف رحمه الله
 تعالى (قوله وامداداً لحي عن حجة الاورد) أي لرفع الإيجاب الكلّي على
 وجه المحتمل للوجوه الثلاثة المذكورة وایس البر دة ووجه تحصيل توحه الاخير
 المذكور مما سبق على ما فهم (قوله لا يقض مخ) مثلاً من سؤال ما هو المشهور
 من ان السور لفظ دال على الكمية والجواب مني على التعقيب من ان ما يبعد كيد
 انما هو سور (قوله يجوز ان يكون هيئه معديه) وكون سكرة الواقعة
 في سياق الذي مسميه لعدم العموم كما في لارحل لارحل في كونه مصافي
 عموم لادلاله عليه فاقيل كون هيئه القعبية العموم من نفسه يوم يصح
 لجزئية وهو عموم ليس بشيء (قوله ولا ممله مخ) فان سم اخبر لا سمع
 في مسم لا معرفاً بالام او في حكمه من لاصده او، ونا (قوله فالاقرب مخ)
 الاقرب الاظهر ان يجعل قوله او معمولاً بتقدير الفعل معموده على حث وجموع
 المضمرين فييد تعميماً للدخول في حيز التي بناء على ان المتبادر منه ان تكون
 معكورة بعده ويحسن التأخير على طهره اعني يندى من ان تكون
 معموده للفعل اسبي اولاً وكذا معموده اهم من تكون مؤجرة ولا مسم
 عموم وخصوص من وجه وكلمة اولئح الخاؤه قوله ما كل ما يعني المرء مثل لا تراق
 كذا خير عن معموليته للفعل والامثلة المذكورة بعد قوله ومعموده امثلة لا تراق المعمودية

ولا حتميتها وما قاله سيد من ان القول بالخصوص والعموم من وجه بعيد لم يعلم
 وجه بعده فان كلمة واحد الامر من سواء جاز الاحتجاج بهما اولا وما ذكره
 الشارح رحمه الله تعالى من تغيير التأخير عما دام تكن معمولية للفعل المبني وان حصل
 المبني الكلية بينهما فصرف عن الظاهر وكذا ما ذكره السيد من تفسير الدخول
 بذلك في غرضه واما ما كان اقرب الخ لا ينحى ان ماد كره من وجه الاقربة
 مستفاد من كلامه الشرح رحمه الله تعالى لا خفا حيث اورد كلمة الفاء اي اذا علمت
 ان العطف على داحية او اخرت لا يتخلو عن تعسف من لزوم عطف الخاص مطلقا
 او من وجه على العم فالتأخر ان يحصل معها على اخرت ويخصص التأخير فاد كره
 السيد تكرار ثم انه يجب اسقاط قوله وكذا ان فسر الدخول بالتأخير لفظا او رتبة
 لانه بعينه معنى بدخول معناه قال قدس سره ولو قيل المراد الخ لا قرينة على
 تخصيص الدخول بخلاف التأخير فان المثال قرينة على تخصيصه قال قدس سره مع
 هذا الاشكال الخ لكن فيه اشارة صائفة التقديم او التأخير ويحتاج الى ان يفسر
 قوله والامر بذكر داحية ولا معمولية بخلاف ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى فان
 حصل الصلابة استحوذ به عدم الدخول (قوله بما لا يتقدم معموله عليه) لانه يقتضي
 انه ادارة كمركت الاستعمال بخلاف لموان ولا قاتها يتخطاها العامل اما ان علامتها
 بالعامل تغير معادى مسمى واملن فليكونها بقية سوف التي لا يتخطاها العامل واما
 لا ذكر كثره لا سمى حيث يقع من الحرف ومعمولة نحو كمت بلامال فتوسع فيها نحو از
 من ما اورد في مقابله (قوله واقاد ثبوت الفعل) اي مدلوله وكذا قوله او الوصف
 وقوله مما وصف اليه في الكلام توسع فاقامة الدال معام المدلول فاندفع ما قيل انه ان اراد
 بالفعل المعين فلا ثبوت له الا على التجوز وان اراد به الحدث فلا حاجة الى قوله او
 الوصف و مراد باللفظ او الوصف اسد الى كلمة كل فلا يراد بالقض بقوله ان كل
 اس من متعاضد وشر لا اصل الشخصية لانه لا يثبت ثبوت اصل الفعل بل ثبوت امر ورا
 الفعل اعني اخر لان الاصل ان قصه ليست محسنة اليها بل هي قيود الاخبار المستندة
 كما يستعمل (قوله او الوصف لدى جن الخ) اي الوصف الذي جعل خبرا عنها
 او وصف انسي جعل ملاقيه بان يكون الوصف متدا وكلمة كل فاعلا له سادا
 من راد و هذا الوصف وان كان محمولا في الحقيقة لكنهم جعلوه قسما من البتة
 من راد كره (قوله وفيه نظر) اي في قوله لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان
 ومعه لم يكن فانه صريح في كلية الحكم والجواب ان مقتضى الاستعمال دلالت والآيات

مصرورة عن الظاهر بدليل خارجي حتى لو لم يلاحظ بدليل كان مقادها سلب
 العموم ولذا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح الكشاف انه يعتبر النفي في الآيات
 بعد دخول كل فلا يكون كلمة كل داحلة في حيز النفي حقيقة وان كانت داحلة
 صورة فلا ينتقض الضابطة بها (قوله وان بكر داحلة في حيز نفي) هذا النفي
 متوجه الى القيد فقط فيفيد ثبوت اصل النفي هذا عم الذي كل فرد (قوله انصرت
 الصلوة) اما الظاهر او العصر على ما رواه البصري ومسكدا في الطبى والقول بلها
 احدى العشائين وهم نشأ من لفظ الحديث حيث وقع فيه احدى صلوتي العشاء
 والمراد صلوتي وقت العشاء وهو من الروايات الى العروب (قوله كل ذلك لم يكن)
 فيه دليل على ان من قال ناسيا لم اقل وكان قد ضله نه غير كاذب كذا في الكرماني
 فكلام الناسي ليس بمصدق ولا كاذب فيه وقبل المرد لم يكن في ظني وهو الوجه
 وقيل كناية عن لم اشعر ثم ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما عمل علا كثيرا
 وتكلم عدا بما مر بي على صلوته وصلى ركعتين وسجد تسهوا فضل الاوراعى ان
 التكلم عدا في الصلوة بما هو مصلحة للصلاة لا يعيدها لکن في اشكال بالعمل الكثير
 وقيل ان الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم في ذلك التكلم
 والعمل في حكم الناسي اما الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم فلاعتقاده لعارض من الصلوة
 واما الصحابة رضي الله عنهم فظاهرهم القصور وفيهم من كانوا يتكلمون بتكلمة مترددون
 في انه لم وقع الاكتفاء على ركعتين فكيف يقول انهم في حكم الناسي للصلوة على ان
 عدم فساد الصلوة بالتكلم والعمل بما يشتر في حق الناسي من هو في حكمه وقبل
 ان هذه الواقعة كانت قبل حرمة التكلم في الصلوة وفيه حرمة التكلم كانت بمكة حين
 نزل قوله تعالى قوموا لله قاتين على ما في الحديث وهذه الواقعة كانت في المدينة
 لان راويه ابو هريرة رضي الله عنه وكان حاضرا في نعت الصلوة كما يد على لفظ
 صلى بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم احدى صلوتي عشاء فليس روايته عن صحابي
 آخر بطريق الارسل الا ان يقال صلى بها حكاية لفظ صحابي آخر روى عنه ابو هريرة
 مرسل او يقال المراد بصغير التكلم جماعة من الصحابة رضي الله عنهم سوى ابي هريرة
 او يقال انه كناية عن امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه الوجوه وبها كانت لا
 تخلو عن تكلف لكنها تدفع الاشكال من غير ارتكاب امر لم يثبت في الشرع بخلاف
 ما سبق وعندى ان النسي في تلك الواقعة كان بالوجه وهذا ظهر وامس (قوله
 من الذنوب) اشارة الى ان النكرة اعني ذنبا للعموم وان كان في الانبات (قوله

والشائع الخ) فيه اشارتي حوازي رفع فيه على ما نقل عن سيبويه في التحفة شرح
 المعنى واليه يشير قوله ونظيره ماد كره سيبويه في قوله ثلاث كلمات الخ (قوله علو
 كان النصب الخ) يعني لو كان النصب مفيداً والرفع غير مفيد لما احتار الرفع على
 النصب لكن الذي نطق فكدا المقدم وهو اعادة النصب وعدم اعادة الرفع وثبت
 ان الرفع مفيد دون النصب لان اعادة العموم متحققة كما يدل عليه قوله وسيق
 كلامه الخ فلا يراد ان بطلان عدم اعادة الرفع العموم لا يقتضي افاذه اياه لجواز
 ان لا يفيد شيئاً منهم (قوله يريدون شاعر الخ) في الرصي ان البيت يروى برفع
 كله ونصبه وفي المعنى ان شلوين وان مالت شلوين بين الرفع والنصب
 في المعنى ~~لكن~~ الحق مرده به سيبويه (قوله لم يستعمل الخ) في الصحة ان
 الغالب فيه ذلك (قوله ونظيره) اي نظير استدلال المصنف رحمه الله تعالى
 والاعتراض عليه استدلال سيبويه عن حوار جدي الصغير العائد من الحرق السعة
 واعتراض ابن الجاحظ عنه (قوله بالاشتغال) بالتحفيف على ان ما مصدرية
 او موصولة او التشديد على انه ظرف ان تستعمل (قوله واما تأخير) اي عن
 المسد لان الكلام فيهما ولا كان الإسكول تعديداً عنه كان مقتضى تأخير
 هو ما يقتضي عدم تقديمه عليه ويذبح ما قيل انه قدية تقتضي داء تأخير في نفسه
 مع قطع النظر عن ~~استعماله~~ وتكثيره كونه جعيراً لا يخطر في خاطر (قوله
 هذا كله مقتضى بصر) قبل هذا مني على التعيب لان ترا الخطأ مع معي
 الى غيره من خلاف مقتضى بصر وقد سبق ذكره وقد عرفت فمما سبق انقاعه
 عند ذكر القول بالتعيب مع وجوب إعطاء كله تكافؤ (قوله كقولهم) اي مثل
 الوضع في قولهم واعتذر بمويين تقدم المرحم في الصغير المبهم حكماً لتكون
 ضابطهم ان تقدم المراجع شرط في المصغر انما لا يقتضي كونه من مقتضى
 الظاهر كما هو لان مقتضى الظاهر التقدم حقيقة قال قدس سره واجب
 بان المراد الخ ليس الاداء في الجنس اي الاداء في تفسيره زيد مثلاً للصواب
 اسقاط هذه العبارة وزيادة لفظ الاداء بعد قوله وصح تفسيره بالخصوص ~~قال~~
 قدس سره قال انهم موحود ~~فيه~~ ان يريد الجنس من حيث هو فلا انهم
 فيه بل الاطلاق وكذا لو زيد من حيث تحققة في كل فرد قال العموم غير الانهم
 وان اريد باعتبار وجوده في فرد غير معين فهو المهدى ~~قال~~ قدس سره
 فالراد به جنس النسبة ~~فيه~~ مقصود مدح كل واحد من المخصوصين المذكورين
 بعد الرجاين لا مدحهما من حيث الانسية ~~قال~~ قدس سره زيادة مسانعة

لا ينبغي ان المبالغة انما تحصيل بحصر الجنس في الخصوص او اتحاده به ولا حصر
 بها ودعوى الاتحاد انما تنجبه على تقدير كون المخصوص حراً مستقلاً واما على
 تقدير كونه مستقلاً فاللازم جن العام على اخص وهو لا يبعد المبالغة
 (قوله اعني من غير تعيين خصلة) يشير الى ان المراد بالعموم الاطلاق (قوله
 بالفاعل) اي انضمير المستتر (قوله في مثل نعم رحلا اسطون) ادا لم يصح برجلا
 (قوله للتأكيد) اي بجزا وان كان وضع التثنية رفع لا بهام (قوله در عها سيعون
 دراما) على ان يكون المراد من در عها دراعها واما كان المراد منه مدرو عها
 فالتثنية على حقيقته (قوله ولم يسمع الخ) ثم يصح المصنف رحمه الله تعالى وما قيل
 ان كلام المصنف رحمه الله تعالى مسمى على القياس برده لفظ قوتهم (قوله قلباه
 تقديمه) وانما التزم كون الفاعل متهما مع تقدم المتد لان تقدمه كالنادر بالنسبة
 الى تأخره كذا في الرضوي (قوله ابو موسى الخ) حدثت عن ابو موسى والقدر راثمة
 وقد صرح برادة القدر في التسهيل والامى وهو المخصوص وكذا الحال في شرح الحى
 خالف وهذا هو الظاهر ادلا حذوف به والاسباب لقصود الشاعر من وصف الممدوح
 كونه كريم الطرفين وما قيل ان حدثت عن ابو موسى بزيادة الكفاء وكذا حالت
 خبر شمع الى والمخصوص محدوف اعني هو ان فكاب مصدق من غير داع اليه
 وكذا ما قيل ان ابو موسى خبر مستأ محدوف اي حدثت ابو موسى والمقدمة الثانية
 محدوفة اي و ابو موسى ممدوح ينتج من الشكل الاول حدثت ممدوح وهو مسمى
 حدثت نعم جدا او ان ابو موسى مستأ محدوف الخراى ابو موسى حدثت وتصحها مع
 المقدمة الثانية المحدوفة ينتج ما ذكر من الشكل الثالث فتكلف رد و هرب من زيادة
 الكفاء الى ما لا يرضى به الطبع المستقيم (قوله ليس تسد) يمكن ان يقال مراد
 المصنف رحمه الله تعالى ليتك في دهر الب مع ما يقد به العلم بالصغير والعلم بالصغير
 لا يحصر في سماع المفسر لجوار ان يعلم بالتقربة وله به لذلك من قبل ليس صحيح
 (قوله وصف الخ) اي ليس تأ كيد كما سبق الى انهم دلا بحر للتأكيد ومعارضة
 للموصوف بحمل الايهام المستفاد من التثنية على ان يكون كانه قيل كم ما قل كامل العقل
 قال قدس سره لان اختصاص المسد له الخ فيس مراده من كونه عبارة
 عنه انه يصدق عليه انه بديع اي انه صد ما يشي وهذا لا يقتضي عدم تعبيره به
 واتحاده به مفهوم وكذا مراده من قوله ومعنى كونه يدع انه ضد ما ينبغي انه
 يصدق عليه هذا انقهوم فالوجه ان يقال المصدر من اختصاصه بحكم بديع
 ان يكون المحكوم به يدعيا (قوله عطف على كل العدية) لا على اختصاصه ولا على

العناية اذ التهمك عن لا نصرة مثلاً فيقتضي ايراد اسم الاشارة لا قصد كمال العناية
بتميزه وان كان اسم الاشارة معيداً له وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث حصل
التهمك داخل تحت كمال لصحة مقابلة للاختصاص بالحكم النديع (قوله لانه الذي
يصعد اليه الخ) شارة اي به عرف الصمد لا فائدة لخصر المطلوب بخلاف احو
فانه نكرة لانه الاصل في استخدام عدم ما يقتضي التعريف فتدبر فانه قدسها
بعض الساطرين و فرق العلم وعدم العلم وليس شئ فتأمل (قوله الا بالحكمة) اي
المراد من الحق الحكمة انه صفة الى ابره وهي اشتغاله على صلاح العاش والمعاد
لانها حق ثابت في الواقع وتقدم الحذر واحتمور للمحصن قال القاضي ولعله اراد به
نفي اعتناء البطلان له اول الامر و حرم (قوله ادخال الروح) الروح طهوف وكذا
المهابة والمفهوم منها عرفة هو الحالة التي تكون في قلوب الساطرين من الملوك
والسلطين ولذا قال ترمذ في تقوية وازدياداً بخلاف الروح فانه امر يحصل
ويحدث من محاطتهم كذا في شرحه بفتح (قوله فرب رحيم) يسكون اليهم على
اجراء الوصل بحري الوقت كذا في شرحه بفتح (قوله اصى نقل الكلام الخ)
عسر السكاكي رحمه الله اهم الاشارة بها التفسير فهو اشارة الى ما فهم صما
من ايراد قوله تعالى (يؤكل على الله) ومن قوله آلهي عبدك الله اصى من الاشارة
المظهر موضع المعصوم وهم ثمانية اخص من قوله يؤكل على الله ابر غير مختص بالمسد
اليه والتصريح بما علم صمد يس من تكرار لما قيل انه لا فائدة لقوله غير مختص
بالمسد اليه لافي كلام المصنف رحمه الله تعالى ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى
لانه علم ذلك من قوله وعليه من غيره مؤكل على الله ليس شئ لان المفهوم صريحاً
بما ذكر عدم اختصاص وضع المظهر موضع المعصوم لعدم اختصاص نقل الكلام
من الحكاية الى العينة (قوله اي اصدق الخ) في الكلام حذف شريطة العقل
او المشار اليه بهذا نقل الصمد وفي صمد النقل انطلق فيصح ان انظر المخصوص
غير مختص بالمسد اليه ما اعتبر التقيد واه غير مختص بهذا القدر ما عدا المطلق
(قوله في العبارة ذى تسامح) اما حذف او تحمل عدم اختصاصه من حيث
كونه نقلاً لا من حيث خصوصه ولو لا التسامح لم يصح ادلا معنى لنفي اختصاص
الشئ بعينه (قوله اوفق لقوله) باللام كما في السجدة المحمودة والباء تصحيف في التاج
الوفق صار وارشد باللام صفة له ووجه الاوفق ان التعميم في قوله بل كل من التكلم
الخ لا يلائم التخصيص المستند من التوجيه الثاني اللهم الا ان يحمل كلمة بل على
الاضراب عن حد به صواب اعني ان يكون وضع صمد عائب موضع التكلم الى الاعم

الابد الشامل له وتغيره (قوله الاقسام ستة) قيل ههنا اقسام اخر كالانفعال من
التذكير الى التأنيث وبالعكس ومن الجمع الى المفرد وبالعكس ومن صبغة من الديرى لذوى
العلم الى ما فان لم يجعل التثنية فليكن من ملحقاته وليس بشئ لان المبرعه وبها ليس واحد
لان المذكر يخالف لثبوت بالذات وكذا الجمعة هو واحد وكذا ، ولو العلم لغير لولى
العلم بخلاف الاقسام الستة فان المبرعه واحد والاختلاف باختيار الخطاب والعينة
والتكلم ٧ (قوله ويحتمل الخ) عطف على زيادة (قوله من التفات الخ) في التاج
الاتفات وانكر يست و اراد الواو للاشارة الى اشتراكهما في كونهما من الاتفات
لان مجموعهما مأخوذ في مفهومه اذ الواو لمطلق الجمع لا للعبه (قوله على العلوم
الثلاثة) وكذا على المعاني والبار كما مر في آخر المقدمة واختاره في شرح المفتاح لانه
كاف فيها هو المقصود واختارهما لاختلافه على لثلاثة لانه اشهر منه * قال قدس سره
من حيث انه يشتمل * اشتمال المفيد على ابعاد على بكنة عامة او خاصة هي خاصية
التركيب في الاقادة من علم المعاني * قال قدس سره ومن حيث انه اراد الخ * فانه
من خلاف مقصدي الظاهر وخلاف مقصدي الباطن من باب الكناية كما مر تحقيقه لكن
يكون حينئذ من جزئيات ما يبحث عنه في علم الباري الامر متناه الى الله اشار في شرحه
للفتح حيث قال وكونه من الاحراج لا على مقتضى الامر امر اذ رجع تحت الكتابة لا
يوجب كونه من مباحث الباري كما ترا جزيئات المتدرجة تحت قواعد * قال قدس
سره ومن حيث انه يحسن الخ * اي حسنا مرضيا يحسن من اقد الكلام من غير
نظر الى ما يقتضي ايراده (قوله من الدلالة) اي صريح بقوله لانه صرح فلا ينافي
حصول الدلالة على مدعاه في طحاك وتذكرت لانه صرح بذلك فيردوا وان اشار
اليه بقوله فانتعت في البيت وقاله السيد هذه لدلالة قوله الان التصريح بان في
قوله ليلك التفاتا اذ على هذا المعنى اراد به الاعتراض على الشارح رحمه الله
فعلى بان الدلالة على مدعاه متحققة في صير هذا البيت صافلا يكون وجه تخصيص
المصنف رحمه الله تعالى بالذكر لا وحده لان المراد بدلاله صريحاً بقربة التعليل
وان اراد بتحقيق كلام الشارح رحمه الله تعالى فهو مفسر * قال قدس سره تذكرت
الخ * تمامه * واصحح باقي وصلها قد تفسيرا * ومعنى تذكرت ريثب ود كرا ك
اياها تهيجك اي تثير حركتك ووحركك على مفارقتك وهو صار مبنى من وصلها قد
انقطع والكلام جبر ومعه تفسيرا ويحزن على ما فات من الوصل * قال قدس سره مع
ان الرواية الخ * انما قال ذلك لانه لو كان الرواية تكلم يكون الاتفات في تهيجك

(٧) (قوله مراده)

ماي معنى يحمل من المعاني
الآية ثبته

من التكلم الى الخطاب ﴿ قال قدس سره الى غير ذلك من الايات ﴾ التي اوردها
 امثلة للالتفات ﴿ قال قدس سره معمودا ﴾ من عمده المرض فرحه من حد ضرب
 وابنة الحركاية من سعد والواعيد مفعول ثان لا خلفك والكلام حبر ومعد
 تحسّر ﴿ قال قدس سره فلا يدل على المقصود ﴾ من عدم اشتراط سبق التعبير
 في الالتفات لان المقدر كالمعوظ (قوله وبهذا يشعراخ) سيجيء ما يشعر به
 من كلام المصنف رحمه الله تعالى في الايصاح وبيان الاشعار وما يتعلق به فيما بعد
 في بيان مثال الالتفات من تتكلم ان الخطاب (قوله لا نامع الخ) يعني ماد كروه
 من الكثرة العامة يقتضي عبارة هذا القيد اعني كونه على خلاف مقتضى
 الظاهر ويؤيده ابراهيم الالتفات في مباحث اخراج الكلام لاعني مقتضى الظاهر
 (قوله نحو انريد وانت عمرو) وفيما اذا حكم بالاسم الظاهر على ضمير التكلم
 او المخاطب فالمرعاه لهما واحد ضرورة اتحاد المراد من انا وزيد مثلا وفيه
 انتقال من التكلم الى العية وتعارى ذلك المسمى بالاعتبار فانه مدلول انه من حيث
 انه يحكى عن نفسه ومدلول زيد من حيث انه علم له لا يوجب التعار في المعبر عنه
 واللام يكن الالتفات في شيء من التصوي الست (قوله نحو باريدقم) اي فيما اذا صر
 اولا بالاسم المظهر ثم بضمير الخطاب على عكس السابق (قوله وفي التزيل الخ)
 كان المناسب ابرائه مما سبق لان فيه انتقالا من الخطاب الى العية اورده ههنا
 للاشتراك في كون المظهر مبادى (قوله لان الاسم المظهر طريق صية) وان
 عرض له الخطاب بسبب بدءه وانما كان حق الكلام بعد تمام المبادى الخطاب
 (قوله نحويا من هو عالم ح) المقصود منه التعبير عن الوصول المبادى في صلته
 بطريق العية فانه انما من الخطاب الذي حصل للمبادى بحرف البدء الى
 العية التي في بدءه لا تعبر عنه بعد بصيغة خطاب كما في حق لانه داخل
 بهذا الاعتبار في باريد لم لا به جمعهما في الدليل اختصارا (قوله بعد تمام المبادى)
 اذ لا خطاب قلها فالمبادى الموصوف والموصوف وان صاروا بمخاطبين ظاهرا
 بدحول حرف بدء ليس بمخصوصين حقيقة لعدم تمامهما بدون الصلة والصفة
 وكونهما معهما في حكم انفراد اذا اتى بهما سري الخطاب اليهما فيكون الاسلوب
 قبل ذكر الصلة والصفة عية لان الاسماء الظواهر كلها عيب وبعد ذكرهما
 يكون الاسلوب خطاب وكل من عية المستعدة من العدة والخطاب الذي يحى
 بعد ذكرهما مقتضى انه هر حلوه يعتبر كونه التعبير الثاني على خلاف مقتضى
 الظاهر دخل التعبير ان اعني التعبير بالعدة والتعبير بالخطاب بعد ذكر الصلة والصفة

في الالتفات يكون الاول ان لا من الخطاب الى العينة والشي من العينة الى الخطاب
فقد برأه دقيق و بماند كرا ما ظهر ان ما في شرح المفتاح اثر في من انه لا بعد ان
يحمل مثل انما الذي سمعتي وانت الذي احلفتي ونحو قوم صلوا و انتم قوم تجهلون
من الالتفات من العينة الى التكلم والخطاب وتعه بعض الباطنين ببدال التعبير
انما يحصل بمجموع الوصول والصلة لا بالوصول وحده حتى يصح ان يقال انه
انتقال من تعبير الى تعبير آخر (قوله فيج ايج) الحكيم يفتح فيج وبالرد مردود فانه
وقع في حديث سيد المرسلين وحاتم البشير وهو الصحيح من تكلم بالضاد لموات الله
وسلامه عليه روى حبر من مطم عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حجة اسماءنا
نحمدو واحد وانا الذي لدى يجمع الله في الكفر والالحاد الذي يحشر الناس على
قدحى وانا العاقب منفق عليه وهن من حيوية من الذي تعمل على الخطاب
وهو امام المصويين كذا في شرح الكشف المشع طبع في تفسير قوله تعالى
(استكبرتم ام كنتم من المعانين) والحق من الرضى من ان الوصول
او الوصول اذ كان حبرا من متكلم حرا ان يكون له عاقله عاقله هو الا كثر وجار
ان يكون متكلمه احلا على المعنى وكذا في لسان المحققين الذي قلنا هو الاكثر
او قلت كذا حلا على المعنى والناظر في قوله لو لم اصحه لم اخوره وكان الكتابة
في اختيار هذا الاسلوب وركب استماع انما هو على اختياره من العينة والصلة
وانه مما لا يخفى على احد حاله بخلاف ما ورد في صميم المعاني من بدل على الاخبار
بالتجاء مع الشخص النصف منقول الصفة مثلا لو قلنا في انما الذي سمعتي من حذرة
انما الذي سمعت امة حذرة كان له انما الذي سمعت من اليهود لمخاطب يكونه مسمى
بذلك الاسم وقس على ذلك الحديث المذكور (قوله بعض مدد كرا) وهو المذكور
بهوله منها نحو انما الذي سمعتي منكم بخلاف ما ذكر بقوله ومنها نحو انما الذي
وبقوله ومنها تكرير الطريق على التعبيرين فيهما في جلتين (قوله تطاول ليلك)
بفتح الكاف وان كان خطاه لا قس بمعله غيره مكروب او مستحق للعقاب الا
تري انه وقع لم ترقد بالشر كروا بالصفة بمعنى عام ولا ورل به نام او لم فلا ينافي
لم ترقدو بانتم امانة قصدوه حذرة او تامة وله حال وكليلة اما حال اخرى او مصدر
اي كيشوثة ليلة دى المائر الارمد والارمد من صفة من رمد عينه اذا حاج
وعطف بانتم على بان عطف ايمان على الياس من حدث اللفظ وعطف انقيد على
المطلق من حيث المعنى والصغير في خبره معقول مطلق قل الرضى في انما بيا ان النبأ
اسم صريح اقيم مقام المصدر لان فعل الاسم ونحوه يعدي الى المفعول الاول

بنفسه والى مصموم الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء ولك ان تجعل
الضمير مفعولاً له على حذف والاصال على قول من يجعل ذلك قياساً (قوله
قيصم ان الخ) فلاحث كلام الكشف على ذلك لتلايكون مخالفا لما ذهب اليه
الجمهور وهذا السؤال استفسار محض وما قيل انه معارضة للاستدلال
بظاهر عبارة الكشف على موافقته للفتاح ووجه استدلال المعارض ان قول
الجمهور اولى بالاتباع مع توجيه العبارة في الجملة ظلع في الجواب الثاني غير موجد
فليس بشئ لان الشارح راح ادعى ظهور عبارة الكشف في الموافقة لانها صريحة
في ان الاتفاقات الثلاثة في آيات ثلاثة على سبيل التوريع والقائل انما يثبت
حوار جلوب على مذهب الجمهور تأويل ان يراد ان الاتفاقات الثلاثة متحققة
في مجموع الآيات الثلاثة (قوله اما لا سلم الخ) يعني ان التوجيه الثاني انما يتم
اذا كان الخطاب في ذلك لنفسه قطعاً لكنه يجوز ان يكون خطاباً لمن يتلقى
منه الكلام اي بأحده ويصح فلا يكون المعبر عنه واحداً فلا يصح الحكم
بطريق الجرم به قد التفت ثلاث اتفاقات وتعميل الكلام ان الخطاب القاء
الكلام نحو الحاضر (حيث به) حكيم وذلك الحاضر الملقى اليه الكلام
قد يكون هو الذي توجه اليه الحكم المستفاد من الكلام كما في بازيد ثم
وقد يكون غيره كما في الخطابات المتعنه سأله فان الملقى اليه هو الرسول صلى الله
تعالى عليه وسلم ثم ان الكاف التي تحقق اسماء الاشارة لبيان احوال المخاطب بها
من الافراد والاشبة والجمع والتذكير والتأنيث فان كان المخاطب بها هو الذي
يتعلق به الحكم قطعاً فلا يصح ان يكون الكاف اللاحقة لها متفقة بالخطابات التي
في ذلك الكلام بحوقوله تعالى (دعكم حبركم ان كنتم تعلمون) و(دعكم حبركم
صدبارثكم) وقد تكون محامدة بها بحوقوله تعالى (فاحرأ من يعمل ذلك
مكم) و(دعكم حبركم) فلا بد من احداث التأويلين المنقولين عن ابن ابي ابيس احدهما
ان يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولهم والثاني ان يقدر
اسم مفرد من اسم الجمع يجمع على الجماعة كالتفريق والجماعة وان كان المخاطب بها
غير من يتعلق به حكم الكلام قطعاً كما في قول المعري فان المشار اليه بلولاء غير بي كناية
المخاطب بقوله بر حرركم فلا يجوز ان يكون الكاف في اوله خطاباً لبي كناية فلا
تأويل لان الملقى اليه غير المتوجه اليه الحكم وان كان محتملاً لهما بحوقوله تعالى
(ثم توليت من بعدك) وقوله تعالى (ثم عقوبنا عنكم من بعد ذلك)
فيصور الامر ان وما وقع في الرضى به لا يجوز تعدد الخطاب في كلام واحد دون

تنبية اوجع او عطف فانما هو اذا كان الخطاب من جنس واحد كما تبدل عليه
الامثلة التي اوردها من انما فعلت ما انت وريد فعلت ما انت اذا كان من جنسين فلا
كيف وقد وقع في التزيل نحو (قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني) و (قل يا عبادي
الذين اسرفوا) فادفع ما قيل انه مخالف لما في الرضى من انه لا يجوز تعدد
الخطاب في كلام واحد وانه مخالف لما في التلويح من الخطاب (ما لئلك
هم القاسقون) هو الخطاب بقوله فاحلوه وان كان كاف الخطاب مفردا كما
في قوله تعالى (ثم عفووا عنكم من بعد ذلك) فانه احذر في كل كتاب احتمالا لهذا
وقد ذكر العلامة في شرحه للفتح ان ذلك ونحوه من اسم لاشارة لايجوز ان يلتصق
بها لامشاعه فيها ثم لو اختلف حرف الخطاب المتصل بها من تكاف واخواته
بلحكاية والعبية لا يمكن الانتفاة وحيث اضع انتهى وهذا هو الحق وحاصله
ان الاسلوب الثاني يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر وحرف الخطاب
اللاحقة لاسماء الاشارة على مقتضى الظاهر ولايجوز تغيرها ان لحكاية والعبية
(قوله حيث لم يقل اخ) يكون نصافي ان الخطاب به هو الخطاب بكم وتولين
لانه الاصل على تقدير الاتحاد (قوله المحاطون) ان القائل به يجب الجار وهو
من المؤميين الا انه اقام نفسه مقام المحاطين ليكون ادخل في النصيح لما انه لا يريد
نهم الا ما يريد لنفسه وكوه من باب التعريض لا ياتي في ذلك لان باب التعريض عند
المصنف والشارح رجحهما الله تعالى اما محار او كية وهما مجاز لا متاع ارادة
الموصوع له فيكون اللفظ مستعملا في غير موصوعه فيكون المعبر عنه في الاسلوبين
واحدا ثم على ما حققه السيد من ان المعنى للمرضى من مستنعت التركيب
واللفظ ليس بمسعمل فيه بل هو بالنسبة الى معنى المستعمل فيه حقيقة او مجازا
او كناية يرد ان اللفظ ليس مستعملا في المحاطين فلا يكون المعبر عنه في الاسلوبين
واحدا (قوله وهذا مشعر الخ) اي التقيد بقوله عند سكاكي رحمه الله لكن في
الاشعار حقا اذ يجوز ان يكون التقيد لاحل ان تلك مقدمة مسوقة لبيان الانتفاة
في البيت الثالث هذه (قوله وقد كثر في الواحد الخ) حتى قل في شرح التسهيل
المصري ان معنى فعل ودعنا اسمكم المعظم منه او مشارك (قوله في كلام
القديم) اي في كلام الفضلاء المتقدمين في اخلاعية بين عليه مقابلته بالمولدين
(قوله وانما هو استعمال المولدين) اي المحرم من هذا كلام موبد اي محدث وفي
القاموس المولود المحدث من الشعراء الجديونهم وتمكن في ذلك ما وقع في القرآن
الحيد من قوله تعالى (رب ارجعوني لعني اعمل) وقوله نحي (ان يكون لهم اخيرة من

امرهم) اي الله ورسول واجمع للتعظيم وقال القاصي في تفسير قوله تعالى (وقالت
امراء قريظة عيون و لك لا تقتلوه) خطاب لفظ الجمع للتعظيم و حور المكشاف في
قراءة الحسن شحمه بـاء عن خصص العزيز و حده للتعظيم الى غير ذلك و عدم مجيئه
في كلام بلغاء الخاضعين لا يدل على عدم فصاحته قال القران بما يشهد به لاعليه فاقيل
ان كلام الشرح راجع لله يقتضي ان يكون القران واردا على استعمال المولدين
ليس بشئ بل استعمال لمولدين و ارد على اسلوب القران (قوله اي حين ولي الشباب
اح) تولية الشباب و اعراضه كناية عن ربه الله و انقطاعه (قوله و قد يصرم) اي
بالكلية اشارة الى بقاء بعض آثاره كما يدل عليه صيغة التصغير و عصر حان بدل من بعيد
وهذا الس هو من الكهولة قال به بقية امار الشباب و ظهور ما اثار الشباب
(قوله ان يكون المتصباح) مبرد بالخطاب ملحق الكلام و آخده لا اتحاده
في التعبيرين شرط عدم لقوم ابصر و الام يصفق الكتبة العساة للالتفات و لان
عدم اتحاد التلحق في قول حرير غير معلوم بل الظاهر اتحاده لانه يلحق الكلام الى
الحليفة فان القصيدة في مدحه بر اراده من يكون محاطا بالحكم المستفاد من الكلام
ولاشك في معارضة الخطاب في قول حرير بهذا المعنى فان الامر بالثقة لارائه
والامر بالاعانة للحليفة فافهم فانه لا يخلط به بعض الساطرين (قوله انه اصرا ب
الح) لان ام المنة تحيد الامراض عن الحكم الذي حوط عليه بـوكاية بقوله
هل يزجرنكم الى لاحد بقوله ليس سمع في اولك لولاك عدم مع الرسالة فيهم ولا يمكن
ان يكون بـوكاية محاسب بالاحد لان اسم الاشارة عبارة عنهم فلا يكونون معبرين
تكاف الخطاب كما مر (قوله اناسي الح) في الصحاح ان ذكر يخاطب الشاعر نفسه
و العارض بكسر الراء لاسان على التفصيل المذكور في الصحاح و اراد صفعني الخد
و الضمير في تصقل للممة و المرمع المعصر و الدشامة شعر ستانه و الاستفهام في البيتين
للتعسر والتدله على مافات من وصف الحبيبة (قوله فخاب اح) بقوله وفي اليأس
راحة اعراض لدفع توهم ماش عن السباق او استغفاف ما رواه (قوله من طربت
الثوب) ادعت به عملا صاره كانه حديث بقوله تحديدا بيان معنى الاعوى و قوله
احداثا بيان للراد فان احداث هشة اخرى لازم لتحديد الثوب ولم يذكر ههنا
ما في شرحه للمفرد من كونه من طراد الهمة بمعنى الورود فالمعنى ابرادا واحداثا
لان بناء الثوب من الطرد محم دق من كونه في الكتب المشهورة من اللغة و اللام
في قوله لشاط ثقبية فمن لانا طريقة متعديه نفسه وفي قوله للاصعاء لتعليل
ومفعول الايقاط محذوف اي السامع و قد ان يجعلها في الموضعين معنى واحد فيقدر

الفعول للتطرية اى نظرية الكلام لاجل تخرجه سروره او قدر المضاف للاصغاء
اى ايقاظا لاهل الاصغاء اليه (قوله وقد يختص) على صيغة المعلوم او المجهول
فانه يحتمل لازما ومتعديا يقال اختصه فاختص (قوله) قد يكون لكل الثقات اخ
اشار الى ان اختصاص موافقه كتابه عن اختصاصه ولما كان الجمع المضاف ظهرا
فى المعلوم افاذا اختصاص كل الثقات والمراد كل نوع من انواع الستة فلا ينافى
جزئية الحكم المستفادة من كلمة قد (قوله) حتى طريق الاتساع) باجراء المفعول
فيه مجرى المفعول به فيكون محازا فى الستة الايقاعية (قوله) والمفعول محذوف
اى سيا مسيا كما فى قولهم فلان يعطى اى يعمل الاصطلاح فلا يرد ما قيل ان المحذوف
المقدر كالمفعول كانه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة
والمحاز فى الستة الايقاعية واجب ان قولهم يرسارق بيلة اهل امدار مشتملة على
المجاز مع ذكر المفعول الحقيقى وتوجيه جمع المفعول به بدلا واجمع بين الحقيقة
والمجاز غير قابل فى الدل كفى قطع ريد يده وسلب ريد ثوبه فقول هذا العائل
والمفعول محذوف بريد به ما كان مفعولا له قبل الاتساع وحاز بدلا بعده وفيه اهل
الدار مفعول فعل محذوف اى اهل الدار وان الجمع بدلا غير محذوف بالعلل لا بدح
وهو ظاهر و يدل العلم مضاف لمعرض المنطوق من الاتساع اهتى الدلالة على التعميم
وان القول بان اجمع بين الحقيقة والمجاز غير قابل فى المخرج من قول لا بدح
ريد يده قطع شئ من ريد هو يده وكذا كل بدل اشتغال ولذا قالوا انه لا بدح من
تشويق السامع الى ذكر الدل وانه بهذا التقرير حيث اجل حكم اولانم صدر
(قوله دلالة على التعميم) اما على حذف المفعول اى حذف المفعول نسبة اسناد دلالة
على التعميم لانه يتوصل من الاطلاق فى المقام خطاى ان المعلوم مثلا يلزم لزجج
بلامر جمع كما يسمى واما على لاصبف على الاتساع لانه اذا حمل الرمان ، وقع
عليه الملك افاذا شمول الملك لكل ما فيه بالدلالة العقد بحيث لا يقبل التخصيص
بخلاف ما اذا قيل مالك الامر كله فى يوم الدين (قوله) ان تعدد) الساء يسار
التخصيص اى التخصيص من الطريق وليس صلة التخصيص ولا نرم تخصص
المخصص (قوله ليتلازم الكلام) اى يكون كل واحدة من احوال ثلث اعادة بحجرة
الاخرى هذا ما اختاره صاحب الكشاف و حار الفضى تعميم مفعول الاستعانة
وبان وجه ترجيح احد الوجهين على الآخر خطب من حواشيه على تفسير القاضى
(قوله) فاعطيفه المختص بها اخ) اشار الى ان ماد كره انصف رحمه الله تعالى
قاصر لان حاصله ان اجراء تلك الصفات موجب لوجود المهر ك الذى يوجب

ان مخاطب الصد ذلك الحقيق ولاتهم منه نكتة الخطاب الذي وقع في كلامه تعالى
 فلا بد من ضم مقدمة وهي ان العبد مأمور بقراءة الفاتحة فقيه تقيده على ان الصد
 ينبغي ان يكون قرائته بحيث يحد ذلك الحرك لتكون قرائته بالخطاب واقعة موقعها
 (قوله وطريقة الكشف) ان الخطاب لدلائله على كمال التميز لتطبيق المسادة
 به كتطبيقه المشتق بشعر بعلمية ذلك التميز الحاصل بالصفات للعبادة ففائدة الخطاب
 تطبيق حكم العادة كانه قيل يخصك بالعبادة لتحريك تلك الصفات (قوله واهله)
 اي العباد لانهم عمود وبهم ختم سلسلة المخلوقات فهو تخصيص بسد التعميم
 ليظهر ترتيب قوله فانصرفت اليه بالكتابة اليه ولما تعرض للعبادة في بيان معنى
 الرحمن الرحيم ومالك يوم الدين (قوله لتساهى وصوحه الخ) في الخطاب اشارة
 الى انه تعالى بسبب هذه الصفات واصح غاية الوصوح كالمشاهد فيجب ان يد
 بذاته على ذاته (قوله تساهى الى ان من هذه صفاته يجب ان يكون الخ) لانه ظهر
 من احراء تلك الصفات عليه ان بعد لحول قدرته تعالى وادارته والظواهر في امر
 المعاش والمعاد محتاج اليه في جميع تفتيته غير خارج عن تحت تصرفه في حين من الاحيان
 فيجب ان يكون حاضر في علمه كالمركب المشهد في حال العادة حيث قرى الخطاب
 بها فادها حال اما جازلة تعالى فالطبعة التي ذكرها الشارح رحمه الله تعالى متضمنة
 ثلث لطائف كالايجاز (قوله ولما تساهى كلامه الخ) اي كان كلامه في احوال المسند
 اليه على مقتضى الظاهر وانجرت ذلك الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر من المسند اليه
 فان وضع المصير موضع يظهر وعكسه انما اورد من المسند اليه ولذا قال في ليس
 منه وظاهره من غير هذا لب (قوله اورد عدة اقسام) مشهورة منه وان لم يكن
 من المسند اليه ولذا قال ومن خلاف مقتضى ولم يقل منه كميل الماحضه وفيه اشارة
 الى ان اقسامه لا تنحصر فيما ذكره فان اقسامه اقسامه اقسامه من خلافه قال
 قدس سره وهو ظاهر لان غير ما يترقبه كلام المتكلم صدر في مقابلة كلام
 المخاطب غير مطابق له ظاهرا واما مقصود ههنا مطابقتها بسبب حاله على خلاف
 مراده للسبب على انه الاثر فالارادة لا تنسبه على ان الاولى فالارادة ما صدر
 من المتكلم في مقابلة كلامه مثلا قول القعزى في مقابلة وعيد الحاج ليس عطاؤه
 فانه كلام في مقابلة الوعد فتدبره على ان الاثر بحاله ارادة الوعد لا الوعد لان
 الاثر بحاله ما صدر من القعزى وما قبل في دفعه فانه يمكن ان يراد بالقصد
 والارادة الترتيب فاعنى به على ان الغير اولى بالترقب وان يراد بالغير غير المراد
 فتكلف باراد ليس مقصود المتكلم التنبه على خلاف ترتب المخاطب بل

التبني على ان يريد ما يطابق به كلامه بكلامه وكذا ما قيل ان مقصود السيد بان
مراد الشارح رحمه الله تعالى وليس غرضه الاعتراض عليه فان معنى كلامه ان
الصحيح في الواقع رجوع الصمير الى خلاف مراده فالمراد من لغير في كلام الشارح
رحمه الله تعالى خلاف مراده وجعله راجعا الى غير ما يترقبه كما يوهمه ظاهر قول
الشارح رحمه الله تعالى وهو ظاهر فانه يعيد من العبارة غاية العبد تأبي عنه
الحاشية الآية وقيل في وجه السهو يريد ان خلاف مراده يخرج مثلا انما هو القرس
وغير ما يترقب حل القعثرى للادهم في كلامه على خلافه فانه انما يترقب حل
الادهم على مراده اعني القيد ولا ريب في انه لا معنى لقول بانه اولى بالارادة فيه
انما انسلم ان انترقب حل الادهم على القيد بل المترقب الكلام الذي يطبق حل الادهم
على القيد صير المترقب الكلام الذي لا يطبقه وقيل ان غير انترقب الكلام الذي القاء
لا حله كلام المخاطب على خلاف مراده ولا شك ان لكلام الذي القاء القعثرى
لا معنى لكونه اولى بالارادة وفيه انه ان اراد به ان المترقب من الكلام موصوع لان
الكلام انما يترقب ما عشار مدلوله وان اراد به الكلام اختيار مدلوله فحمل كلام المخاطب
على خلاف مراده مدلوله الا انه الترامي وهذا القدر من التصرف لا يقتضي كون
ارجاع الصمير الى العبر انترقب وهو اظاهرا (قوله مأثورا من السبب الخ) اعلم ان
ما يسأل به من المجلس فالمسؤول عنه ههنا حقيقة امر الهلال وشكائه حال اختلاف
تشكلاته ، لورية ثم عوده الى ما كان عليه وذلك الامر نسؤل عن حقيقته بمقتل
ان يكون غايته وحكمته ويحتمل ان يكون منه ومنه سبب نزول لاحتصاص له
ما حدهما وكذا لفظ القرآن اذ يجوز ان يقدر سبب اختلاف الاهلة وان يقدر
ما حكمته اختلاف الاهلة فاختر صاحب الكشف والرعب والقصى انه سؤال
عن الحكمة كما يدل عليه الجواب اخراجا للكلام على مقتضى الظاهر لانه الاصل
واختار اسكتاكي رحمه الله تعالى انه سؤال عن السبب لان حكمة ظاهرة لا تستحق
السؤال عنها والجواب من الاسلوب الحكيم طرقت لاهلة جمع بهلال وهو
القمر للثنتين او ثلث ليلال فالآية تدل على انه سؤال عن تعدد لاهلة وكثرته والجواب
بيان الحكمة التعدد لاعلى انه سؤال عن اختلاف تشكلات القمر قلت السؤال
المدكور في الآية صريح في السؤال عن التعدد متضمن للسؤال عن اختلاف
تشكلاته الورية لان تعدده مع لاختلافها فانه لو كان على شكل واحد لم يحصل
التعدد كما ان شأن الزول صريح في السؤال عن اختلاف تشكلات مستتبع للسؤال
عن التعدد حيث قيل ثم يعود كما بدأ (قوله بيان العرض) اي الحكمة الظاهرة

فانه الملائكة انما يبعثونهم واما الحكمة الباطنة مثل كون اختلاف التشكلات
سما عاريا او حعلي لا اختلاف احوال المواليد المصرية كما بين في محله فلها لا يطالع
عليه كل واحد (قوله بوقت) اي يعين بها الناس امورهم فهو بيان للمواقف التي
ماختيرهم وقوله وبعده الجمع إشارة الى المواقف التي عينها الله تعالى للمعادت
الوقتية الا انه حصص احوالهم بالذكر كونه ادعى شيء الى الوقت لما به يحتاج اليه اداء
وفضاه (قوله على ر الاولى ح) اي على تقدير وقوع السؤال والا فالاولى
بحالهم ان لا يبالوا من حكمه ايضا لما ان افاضل المختار يفعل مبداء ولانه معلوم انه
حكيم لا يجعل شيئا يدور حكمة جامعة (قوله لا لهم ا ح) الصواب لانه لا يتعلق به صلاح
معاشهم ومعادهم وحي عليه السلام انما بعث لسبب ذلك لانه يدل على ان
سبب الاختلاف مبين في علم الهيئة وهو باطل عند اهل الشريعة فانه مبني على
امور لم يثبت شيء منها صفة الامر المهم تخيلوها موافقة لما يبدعه الحكم
المطلق (قوله نسب عن تحقق وقوعه) فيه إشارة الى ان المعير عن المستقبل
بالماضي لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع وظهيرة
البيان لكه من حيث ان الداعي اليه السيد المذكور من وطبيعة المعاني لكن بقي
ان هذا استعارة في كشوف ما اعتبر الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة
(قوله لواقع يقع) فائدة لام الاستعارة امر ان تأكيد مصححون الجملة وتخلص
المصارع بطلان فاعلام في مواقع وبقع كليهما لمراد التأكيدي كافي قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك فترضى (قوله بحسب العارض) اي الاستعمال الطارئ على
الوضع وهو يخرج من حد الفعل لان المراد فيه الاقتران بحسب الوضع (قوله
على عكس الوصف ونحوه) اي حصول الوصف للوصف وكونه ثابته ولو في
الزمان المستقبل لانهم وصفا ثبات المنتصفة بالمصدر اما قائما بها او واقفا عليها
كافي لورضي فاستعارة في مفهومهما تفيدية فاما جعل الخبرين عن شيء افاد اتحادهما
بالدات المنتصفة بالمصدر وان كان تصافيه في الاستقبال بخلاف المستقبل فان الداة
فيه تمامه مقصودة بالافادة فاما اسند الى شيء يفيد انه سيتصف بالبدأ في الاستقبال
فمضى زيد صر ب انه دات منتصفة بالصرب ولو في الاستقبال ومعنى زيد يضرب
انه سيتصف بالصرب بهم يدلان على تحقق الانصاف ووقوعه والمصارع على انه
سيتحقق فاستعارة في معناه لانه على وقوعه يكون على خلاف مقتضى الظاهر
وهذا امر اذ الشرح رحمه الله تعالى من قوله وان شئت فوازي الخ وعلى ما قررناه اندفع
ما قيل في وجه اسطر الا سببا لم يدلان على التمكن والثبت قال الشيخ نعم على

ان زيد مطلق لا يدل على اكثر من قيام الاطلاق بريد و حصوله له ولو سلم فدلالتهم
على التمكن والاثبات لا يدل على ان استعمالهما في استقل محار كان الدلالة على
الاثبات لا ينافي كونه مستقبلا اما ندفع الاول فظهر لانه لا يرد بان يمكن والاثبات
الاستمرار والادوام بل مجرد الحصول واما الثاني فلان المقصودان فيهما دلالة على
حصول الوصف والانصاف به ولو في المستقبل فالتعبير عما يحصل في المستقبل
مطلق يدل على حصوله خلاف مقتضى الظاهر ووجود اسم فيه ان لازم بما ذكره
ان الوصف الذي لم يقع ويكون متحقق الوقوع ان قصد دلالة على انه يقع
غير نصية المصارع وان اريد الدلالة على انه محقق الوقوع في المستقبل هو
بصيغة اسم الفاعل والمفعول فالبيان مختلفان يعبر عن كل منهما بما يدل عليه
وضعا وليس شيء مذهب على خلاف مقتضى الظاهر ثم ان الشارح رحمه الله يدل
هذا الجواب بقوله لا خلاف في ان اسم الفاعل المخرج وحاصله اسم الفاعل والمفعول
فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع محار بالاتفاق فاذا استعملوا في استعمال في غير ما وضع
له فيكون خلاف مقتضى الظاهر واورده عليه انه يلزم ان يكونا دليلين على الزمان
بحسب الوضع فبعض تعريف الاسم والفعل طردا ومساويا انه يلزم من ذلك ان يكون
كل محار خلاف مقتضى الظاهر والجواب انهما موصوفان لواقع في الحال او الماضي
لانهما موصوفان له مع الحال او الماضي وشارحهما ان الشارح رحمه الله نص في شرح
الفتاح ان كل محار خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضى الظاهر ان يعبر عن كل معنى
بما وضع له لكن خلاف مقتضى ظاهر اعم من المحار بناء على ما مر في باب احوال
الاستناد وان خلاف مقتضى الظاهر منه كناية * قال قدس سره يدل الجواب
بعبارة * لا يخفى انه مشعر بان الفرق بين الجوابين بالعبارة (قوله ان يجعل احدا احراه
الخ) اي من حيث افادته لا من حيث التركيب فلا يرد في الدار زيد لان معنى زيد في الدار
وفي الدار زيد مستند (قوله والآخر مكانه) فخرج نحو ضرب زيد قائده وان جعل المفعول
مكان الفاعل لكان يجعل الفاعل مكان المفعول (قوله كما نال وقع ما هو في موقع
الخ) فانه ليس ذلك في كلام العرب في الخبر وانما في الاستعمال فبما تقدم في من ابوك
على ان من مبتدأ وابوك خبره وما في ماد اصغت ذاجعل د بمعنى الذي انما مبتدأ
وذاجبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى (ان اول بيت وضع للناس للذي
بكة مباركا) ولان تجعله من باب لقلب كذا في شرحه رحمه الله وقال السيد في حاشي
شرح هذا القول بالاتفاق فهو فانه مذهب سيويوه ومذهب غيرهم ان من خبر ما بعده
ولعل المراد اتفقوا على جوار كون من مبتدأ بدليل انه صرح في بحث الانشاء بكون

الاسماء المتصلة للاعتقاد احبارا بعد هاء العنصر ثم الجواز في الاستفهام انما هو في الاسماء المتصلة له كما يحكى في بحث تكثير المسد من هذا الكتاب ونشير اليه صارته في شرح المغنح حيث قال فقد اتفقوا في من ابو لثدون ان يقول نقدا تفقوا فيه فلا يردانه داجور دث في الاشياء فلا يكون اظلي كان امك ام حجار من باب القلب من جهة اللفظ (قوله ههنا) اشارة الى ان العرض مطلقا لا يقتضي ذلك نحو عرصة الاحارى على اسبب مما يقتضي لذلك المعنى المقصود من العرض ههنا وهو الميل الى العروض ومن لم ينظر الى هذا المعنى ونظر الى ان العروض ينحرف الى العروض عليه قلانه على الاصل ومن لم ينظر الى شيء من الاختصاصين وقال العرض اظهار شيء شيء قال ان كلاما من القولين على الاصل وهو الحق فان كلاما من الاختصاصين حارج عن مفهوم العرض (قوله نكان المقدس) وامك خبره فيكون لاسم الواقع موقع المبتدأ مكرة والخبر معرفة ودا بمنع في الاستعمال فيجب ان ينتمى على اطلب وان الاصل كان طبيا امك ام حجارا (قوله لان الاستفهام) وانما الخبر تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى (قوله هو حوده كعدمه) اي اعتسار وحوده نظرا لاجل همة الاستفهام كعدمه من حيث تعقل لان المقصود المعادلة بين الطبي والحجار مطلقا لا مقبدا بالزمان الماضي (قوله والصير سيرة) لان الصير سيرة في العلمين والاشارة الى المرحوع اليه ما ليس في المظهر المكرة ولا معنى للتعريف سوى التعيين والاشارة ولو الى مبهم (قوله طبيا كان امك) تذكير ضمير كان ما عارض المرحوع على وفق البيت وان كان امك يقتضي التائب (قوله المقصود التسوية الخ) لا التسوية بين الطبي والحجار في كونه امك فافهم الفرق بين معنيين كالفرق بين زيد المطلق والمطلق زيد (قوله ويأتي الخ) ومع الاستعداد وقوعه (قوله وفي التزيل) قال الله تعالى (وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا) وقال الله تعالى (حلقه ففسده) اذ لم يأول الاهلاك والخلق ما رادتهما قوله من طبس السطح (اي اصطنعه وسويته بالطيب) (قوله بالقدس) بالتحريك (والسباح) بفتح السين وكسرهما الطيب مع التنوين وقيل بالكسر الآله (قوله ولم اصيب بمعنى ح) لم يوجد في الكتب المتداولة الاصابة بمعنى الجراحة في القاموس وصيره الاصابة ضد لاصعد والايثار بالصواب واراثة والوجدان والاحتياج والتعظيم ورد في شمس العلوم والتاح النيل يعني رميدن قلعه معنى مجازي من التجميع او من النيل (قوله لان قوله اصيب بمعنى جرح الخ) اشارة بقوله بمعنى جرح الخ ان كونه قريبة منى على ما سنده الجيب من ان اصابت بمعنى

في سورة البقرة فكتب نصائب و لاشكال فيه (قوله ايبن المدكور بن صلالا
 اخ) لكونهم مائتين عن لاديين كلها مشركين عابدين للثلاثكة او الكواكب
 (قوله فما العن بغيرهم) هي اسبت التشريك في الخبر بحسب الظاهر بعيد
 التسوية في التصريح وفي الآية يجب الحكم في عدا النصائب بطريق الاولى
 * قال قدس سره اشارة مع * في رجم عطف امرد على المفرد بكونه الاصل
 لكن المعطوف من جملة اتو ومع والنوع كل ثا ماعراب سابقة وبانه لا يلزم تقدم
 المعطوف على المعطوف عليه لانه يفدر خبر الثاني مؤخر ارض خبر الاول يرجع عطف
 الجملة على الجملة بان العطف على المحل خلاف الاصل لا يصار اليه الا لضرورة وبانه
 يلزم في عطف امرد على مرد الفصل بين المتبدا والخبر بخبر ان يفدر مؤخر
 وتقدم المعطوف على المعطوف عليه ان يفدر مقدما بخلاف عطف الجملة على الجملة
 فانه لا يلزم الا التقدم في بعض المعطوف عليه و بان حوار العطف على محل اسم
 ان يختلف فيه فلا يجوز عدم من يشترط وجود خبر اي الطالب للاعراب المحلى
 وهما قد بطل لا الراجع للاسم محله خبر التمرد وقد بطل بدخول ان ويجوز عند
 من لم يشترط وتمصيه في معنى * فان خبر امرد هل يجوز ان يكون خيرا * لا يجوز
 لان لام الابتداء لا محل على خبر المنة الا ان الله لم يله تحولة ثم رد * قال قدس سره
 فهل يجب ان يفدر مؤخر * لا يجب فانه لا احد الامر من لازم اما تقدم المعطوف او
 الفصل كلاهما خلاف الاصل * قال قدس سره فان خبر مقدم الخ * ترجيح
 لشي من التدوير على لا خبر كونه واقعا في الشمر كما مر من قوله ثم اشتكت
 لاشكاني وما كه قبر معجبار او فر على فهد وقوله عليك ورحمة الله السلام * قال قدس
 سره لماذا قطع الخ * بيده في الكشف بـ حاصله انه عطف على محل اسم ان يلزم توارد
 العاملين اعني ان والابتداء على الخبر قلنا ان العامل في الخبر او اختلاف العامل
 في المتبدا والخبر ان قضاها من في الخبر فقط وورد عليه شارحون قاطبة فانهما
 يلزم ذلك اذ لم يدر المتبدا خبر و ساد افسر له خبر مقدم على الخبر المدكور
 او مؤخر فلا لاه يكون حيث لكل من ان وابتدا خبر على حده والجواب ان
 كلامه منى على عدم تقدير خبر و ساد افسر له خبر في الحقيقة من عطف الجملة
 على الجملة لاس عطف امرد على له * دلالتك في شي من اجراء الجملة انما
 الفرق بين الوجهين * * غير الاسد بين ابتداء والخبر مقدما على العطف
 كان من عطف الجملة على الجملة و اذا اختر العطف مقدما على الاسد كان من

عطف المفرد على المفرد * قال قدس سره محتمل أن يكون اعتراضه * اختاره الرضى
 بحث الحروف المشبهة وفي الكشف انه يجري مجرى الاعتراض وانما حمله
 جاريا مجراه لانه باق على حقيقة العطف ونحو انزه عن مقره للعنى الذى اقامه
 بقوله وطئة التقديم الخ * قال قدس سره الى غير ذلك * كانه اشارة الى
 وجه اختيار حذف الخبر عن الثانى على حذف احرص الاول ليكون السابق
 قرينة للاحق دون العكس ولان الآية مسوقة لبيان حال يهود وانصارى
 لهم احق بالخبر المذكور وفى المعنى والذى حل صاحب الكشف على ان جعل
 المذكور خبرا للسابق وخبر الصائون محذوف موبانية لتأخير مع ان مذهب سبويه
 في زيد عمر وقائم ان المذكور خبر الثانى وحذف عن الاول وهو وانما هو كالا يرم الفصل
 والحذف وما ذكره من المعنى فانه لا يمتشى الا اذا اخرج الكلام على خلاف مقتضى
 الظاهر والى ما ذكره صاحب الامرائد من ان رفع صائون من قبل العطف على
 التوهم كفى بقوله بدالى انى لست مدرك مامضى * ولا سابق شيئا اذا كان حائيا *
 كانه توهم انه قال لست بمدرك مامضى فكاه قيل ههنا القدس آموا وهادوا الخ
 والى ما قيل ان الصائون منصوب ويحى لخصب بالواو فى بعض النسخ
 والى ما قيل انه عطف على الصير المتصير فى هادوا ولا يمتشى حاشاها (قوله وحبر
 الاول محذوف) فى المعنى وقد تكلف بعضهم قرعهم الى معنى يعلم منه وان راض
 حبر عنه ولا يحفظ مثل معنى قائم من يجب فى اخر النصفة نحو وانما الص صائون
 وانما الص صائون وام قوله رب ارحمهم فمردم جمع فلا غير المتبادر والخبر
 لا يجب لهما من التوافق ما يجب لهما (قوله خبر لوالدى) اى لكان من حيث
 انه جامل فيه ادلا لصح كون بر يابى الص صائون لوالدى (قوله من عطف المفرد)
 وانما يصح العطف مع من العطف لا تشره صيغة متكلم لانه وقع ناعا ويعتبر
 فى التامع مالا يعتد فى المتنوع او على سبيل التعيب (قوله والخبر محذوف)
 والكلام من عطف الجملة على الجملة على نية تقديم بر يابى او تقدير المحذوف مؤخرا
 عنه (قوله وانما الص صائون) وانما كان فى مصوف عنه مجرد الاستمرار
 فالمسألة بين الجاهلين فى المعنى متحققة (قوله لم يكن بعيد) فيه اشارة الى
 ان فيما ذكره الجمهور والمرزوقى بعد لا لا يصح فى العطف ان يكون عطف
 المفردات وان يكون السابق قرينة على الاحق دون العكس (قوله اى وعبرو
 كذلك) ان جعل من عطف الجملة فقد حذف اسم من الجملة الثانية و قد قصد
 عطف خبر وعنى زيد وعنه مطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف

فيه المسد ايضا ولا ينافي كون المحذوف معطوفا على مفرد كذا في شرح المفتاح
 الشريفي وفيه ان المسد وفسد اليه لا يطاق في الاصطلاح على التوابع (قوله
 تدل على مطلق الوجود) كذا - وحوذ بعته (قوله ثم قد يدل الخ) يعني
 قد يحذف الخبر الخاص ان دل العربية على الخصوص (قوله للسياسة) اي
 السياسة من مير عصف يقربه انفسه كافي قولهم الذي يطير في غضب زيد الذباب
 وحينئذ يكون العامل فيها هو الخبر سواء كانت زمانيا او مكانيا اي فزيد موجود
 في ذلك الوقت او في ذلك مكان فحاشا (قوله لروم الخ) اي تعيد بصوق ما بعدها
 لما قلها من غير مهلة لا كونه مسما عنها (قوله فحينئذ يكون معولاه) وفيه ان
 اذا ظرف غير متصرف على لاصح (قوله لا يكون مصافا) انما يلزم اعمل المتأخر
 لعطا ورثة في المقدم فيهم ولا يجوز حينئذ ان يكون خبرا مانعده لان ظرف الزمان
 لا يخبر به من الجنة لا تقدر مصافى في ذلك الوقت حصول زيد (قوله فيمحوز
 ان يكون هو حر ابتدأ) في الحوار من المسد الى انه يجوز ان يكون معولا لافحات
 وفيه ان معاشاة المكان لا معنى له واعتذر هان وخود زيد في ذلك واما بالنسبة الى انه
 يجوز ان يكون طرفا لصح المحذوف فوجهه انه اذا كان جبرا فهو في الحقيقة ظرف للصحر
 المحذوف والظرف سادس منه والفرق بينهما بالسد وعدمه انما يتم لو وجد ظرف
 مستقر محذوف العمل العام من غير السد فالصواب ان يقال معنى يجوز انه لا يمنع
 اشارة الى انه على تقدير الزمنية تمنع كونه حرا ابتدأ التقدير المصاف (قوله اذلا
 معنى لقولنا الخ) والقول يدل بصدق اما معنى فعدم استيقاق الدهس اليه واما
 لفظا فلانه يدل بصدق الجار والآخر في المدل به والقول بانه خبر محذوف هو
 من نسخ العكسوت اما معنى فعدم التعداد في الحكم واما لفظا فلانه تعلق معمولين
 بعامل واحد بحرف حرو وحده من غير حذف (قوله جمع) اي اسم جمع لان صلا
 ليس من ابتداء الجمع (قوله لا رجوع لهم) الى والاطم (قوله ونحن على اترهم
 الخ) بهم ذلك من قوله بحلا فان دخول بدل عني عدم الاقامة فيه كثيرا
 (قوله ظرف قهما) محلا في دار ريدانه ليس الخبر فيه طرفا قطعا (قوله
 وقد وضع الخ) تأكيد لكون الحذف مطردا (قوله لم يحسن الخرف اولم يجر)
 اي لم يحسن ا عبد العربي من يجر عبدانيين كذا في عليه التعليل بقوله لانها
 الخاصة اي الحافضة من حصن طائر مضه داخلة الى نفسه تحت جناحيه (قوله
 تقديره لو تملكوا تملكوا ع) في امسح التقدير لو تملكوا تملكوا لفائدة التأكيد
 ثم حذف الفعل الاول اختصارا بدلالة صيغة عليه المدل بعددها العمل متفصلا

(٨) عند البصريين
 ولم يجر عند البيايين
 ثم

وقال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه مذكر من كون التقدير تملكون تملكون
 بالتكرير للتأكيد وكون الدال على المصدوف هو صبر المصدوف بخلاف ما عليه
 الجمهور من كون الثاني للتفسير لا يجمع بينهما فالاكتفاء كبد وان الدال عليه كلمة
 لو المقتضية للفعل مع قيام المذكور مفعله اقول وقع في شرح لتسهيل اللفظ في زيادة
 صبره التقدير ضربت ريدا صبرته وفي ريدا مررت به التقدير حاورت زيدا
 مررت به وانما قسر مكررا لان الحذف مشروط بوجود القرينة ولو قدر تملكون
 بدون التكرار لم توجد قرينة الحذف فلا بد من التقدير مكررا فيكون الثاني قرينة
 على حذف الاول لفصد الاختصار مع حصول التأكد لان لفسر كالمذكور يؤيده
 ما سمع من قول المصنف رحمه الله تعالى وما نحو ريدا عرفته فتأكد ان قدر
 المفسر قل المصوب فقول الشارح رحمه الله تعالى لوجود انفسر اشارة الى تحقق
 القرينة ومعناه ما يصح ان يكون مفسرا فلا ينزج الجمع بين المفسر والمفسر لانه كان
 تأكدا ثم بعد ما حذف صار مفسرا فحصل الاتهام من الحذف والتقدير من ابقاء
 الثاني ومعنى قوله اذا انقصود من الايتين بهذا الظاهر ان المقصود بالدال بعد
 حذف الاول من الايتين باظهار مفسر المقدر وما حمله النصم كم لا على المصدوف
 فاعتباره لولا الصبر كما لو ادخله على تملكون فلا دلالة لها على الفعل المطلق
 ولا تملكون على خصوصه وحررنا ظاهر عدم التمسك بين الجمهور والكتابي
 رحمه الله تعالى وان صرح به الشارح رحمه الله تعالى (قوله ولا هم يعبدون الخ)
 لان فيه قلب المفعول باقاء المفعول واسقاط الاصل (قوله هم المحضون الخ) لانه اذا
 كان الامساك لارمالهم على تقدير حصر ملكية خرش الرحمة بهم كانوا في غاية
 الجهل الظاهري اي الامساك فادفع ما قبله كونه في صور مالا مكية انما بعد حصر
 المالكية فيهم لاحصر اشجع وفسر بالجنس الظاهري لا بالباطني لا يتعلق بالملكية
 فانه ملكية يتصرف بها شخص ما كان او لا (قوله وصبر الخيل هو الذي) لا شكوى
 فيه الى الخلق اي وان كان فيه الشكوى الى الخلق كما قال يعقوب عليه السلام انما
 اشكوتني وخرق الى الله والصبر العبر الجميل ما فيه شكوى الى الخلق (قوله
 ورحم حذف المسد اليه) اي على المسد المذكور لا مفسد فانه يوقر لي لا يجرى
 فيه مساوى الوجه الاول (قوله فكثيرا ما نبح) وكونه محبب عن السؤال وكيف
 حاله بقوله امرى صبر جمل فيكون القرينة على نفسر انما لا يفي ذلك لان
 المقصود دفع ما قبله لانه لا قرينة على تقدير المسد (قوله وب العهوم من قولنا
 صبر جميل اجل الخ) في الصحاح الصبر حبس النفس عن الجرم وفسر الامام

في الاحياء الجبرع باطلاق دعي الهوى فيرسل رفع الصوت وصرب الحدود
وشق الجيوب والمذلة في شكوى واظهار الكآبة وتفسير العادة في المنس والمطم وهو
على نوعين جيل وهو الذي لا شكوى فيه الى الحق وعير جيل وهو الذي فيه شكوى الى
الخلق لكن لا حرج فيه ولا بلاء في الشكوى اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا قدر ان
اجل لا بد من الفصل عليه وانفهوم ناطق من تقييد الصبر بالجيل ان الفصل عليه
صبر عير جيل فيكون المعنى صبر جيل جيل في هذه الواقعة من صبر عير جيل وليس
المعنى على هذا ديعهم منه ان المقام كان مقام الصبر العير الجيل الا ان يعقوب
عليه السلام صبر صبرا جيليا في هذه الواقعة لانه اجل ولا يخفى انه لا يناسب كمال
تمدحه عليه السلام بل اعنى الصبر الجليل في هذه الواقعة اجن من الجزع وبث
الشكوى ليشعر بان مقام مقام عدم الصبر ويعقوب عليه السلام صبر صبرا جيليا في
كمال تمده هذا ما اراد الشارح رحمه الله بقوله وبان المفهوم الخواتم بعد احاطتك
بهذا تعلم ان الامثلة التي اوردتها الفاضل الجليل بعدة عن المعصود بما حل قدر
(قوله كقولك اريد عبدة ام عير والمخ) قال الشارح رحمه الله تعالى في شرحه
للمفتاح لعائل ان يقول لا يجوز ان يكون عمرو في هذا المثال عطفا على زيد صواب
معرد على مفرد لما شارك في المستند المذكور كما في قام زيد وعمرو من صير ان يحمل
ذلك على ترادف المسند انتهى وهو موقوف على ان في حيث قال ان في محو زيد
في الدار وعمرو حار ان يكون حار نهى مما واصر من بانه لو حار ذلك لصح زيد قائم
وعمره بتقدير زيد وعمرو قائم واحاط بانه ان سمعته فتعجب العبد وهو مستف فيما
نحن بصددده ولكن شهد بنحو ارفقوله * ولست مقرا للرجل طلامة * اني دنا على
الاكرام وحاليا * قد كره سبيدي في شرحه لمقدح وحواشيه من ان اريد عند ام عمرو
لا يجوز ان يكون من صطب معرد عن المفرد لتحمل الطرف ضمير زيد فلا يتحمل ضمير
عمرو مع يجوز ذلك فيما اذا كان الخبر مقدما او مؤخرا فصالح لا يقفاه ولعل مقتضا
العرف ان ادا كان الخبر مؤخرا او ممد ما يكون العطف مقدما على الاخبار وهو
حر في الحقيقة عن احدهم متحمل ضميره واسان توسط الخبر فيكون الاخبار مقدما
على العطف فيكون الخبر متحملا ضمير العطوف عليه فلا يجوز ان يكون متحملا
لضمير المعطوف دعي لدهدعه المعطوف اللهم الا اذا احتير العطف مقدما على الاخبار
وذلك تكلف في سمة بخلاف الشعر والشاهد الذي اوردته صاحب المعنى لا يبعد
المدعى واما ما ذكره صاحب المحمد ونعمه المظنون من ان الامتناع عما هو ادا
عطف بالواو واما اذا عطف بالواو فلالانه حيث يكون خبر لاحدهما لئلا يشهد له

عقل ولاهل اما العقل فلامه في العطف بالو و يكون خيرا لكل واحد منهما
 في الحقيقة كما انه في العصف ام واو يكون لخر في الحقيقة من احدهما واما النقل
 فلان البيت الذي استشهده في المعنى من قبل العصف بالو او و الجواب عن بحث
 الشارح رحمه الله تعالى ان حوار كون الـ من عطف المفرد على المفرد لا ينافي
 كونه مثالا لحدى المسد على تقدير اعتبار عطف الجملة على الجملة * قال قدس سره
 دفع الدفعة المتعلم خ * دفع الدفعة انما يخص اد كان الـ بطريق الضبط فقول
 من عدم اما مفرد فهي متصلة والاعلى في نفسها النمرة وقد جاء هل واما جملة فان
 لم يكن مصدرة فالنمرة مقطعة وان كانت مصدرة بها فان كان بعد م في الجملة المذكورة
 بعد النمرة نحو اجاءني ريدا ام لانهي مقطعة و كانت عبره فان كانت النمرة للتسوية
 فتصلة وان كانت للاعكار فمقطعة لانه في معنى الحرو ان كانت بلاسهم فان لم تكن
 الجملة مشتركتين في شئ من المسند اليه والمستند فلنأخرون مني بها مقطعة والشيخ
 ان الحاجب والادلى بتور ان كونها متصلة وان شتركت في جزء فان صدر على
 ايقاع مفرد مهم الجملة هي مقطعة وان لم تصدر على ذلك فان كان بينهما اذا سبب فهي متصلة
 والايحوز كونها متصلة ومقطعة * قال قدس سره * القرينة هي ذات السؤال الخ *
 لا ينبغي ان ذات السؤال مالم يصدر معه وصوب السؤلية لا يصير قرينة على تقدير
 شئ في ذات الجواب اد لا تعلق بين الكلامين بحسب انه حتى يكون احدهما قرينة
 الاخر انما يصير قرينة بواسطة كونه مؤ لافتح مطابقة الجواب له (قوله والجواب)
 اى عن النظر المذكور باعتبار اشق الشئ وصير معناه اخرى وحاصله ان تقدير
 المتدا وان كان يؤدى هذا المعنى لكن فيه كثرة الخلف والاحتراز عنه اولى بل واجب
 مهم امكن كما في المعنى وان القرينة وان قامت على ب تصدر نفس اولى من اسم
 الـ اعل لكن لموافقة الواقع عند عدم الخلف تقتضى تعبير العمل وليس حوا
 للمعارضة المذكورة بقوله الاولى لان المعارضه لا تعارض * قال قدس سره
 الريادة تشق الخ * فيه ان السائل غير متردد في الحكم والسؤال انما هو لا قرار
 الحبيب بالحكم والتقوى لا ياسبه والمطابقة اللفظية وان كانت تحصل لكنه نفوت
 المطابقة المعنوية التي هي اهم كما سيجي * قال قدس سره كما صرح جوابه في ماذا
 صنعت حيث قالوا ان قدر * اى شئ صنعت فان يكون دار امة قوم مفعول صنعت
 فالجواب الاكرام بالصب اى صعب الاكرام وان قدر اى شئ الذى صنعت فان
 يكون ماستدا وداعى الذى فالجواب لا اكرام ارفع اى الذى صنعت الاكرام

* قال قدس سره والحق في اجواب المخ * هذا حق لان الاسمية التي جبرها فعل فعلية حقيقة عد علمه المعنى ولذا تصيد التجدد الاياه اورد في صورة الاسمية لسكنة معصية كإفادة التقوى او تخصيص اولوية كتنصيص الاستغفار لكن بيانه بان الاستغفار بالفعل لولى قاصر لانه يرد عليه ان المعادلة بين مدخول ام والمخرجة اولى كما بينه سابقا بقوله و عم ايضا ان المتصلة اذا وليها مفرد المخ وان الاصل ان يلى السؤال عن المخرجة وعهد سؤال عن تعيين اصل وان شئت تحقيق المقام فاستمع ان السؤال ليس عن نفس فاعل ولا عن نفس الفعل بل عن الفاعل من حيث انه اسد اليه الفعل وعن النفس من حيث انه اسد الى الفاعل وكل منهما يستلزم الآخر انما الشار في كون احدهم هم من الآخر فقول قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات) الآية سؤال عن فعل لان مقصود منه الرام المشركين بالخلة على نفي اشراك ماكنهم يحترقون بان الخلق الذى هو ساط العادة مفردة داته تعالى فيكون العادة مختصة به كما يدل عليه آخر الآية عن قوله تعالى (قل الحمد لله) يعنى على الرام الخلة عليهم واذا كان كذلك يكون قوله تعالى (من خلق السموات) جملة فعلية قدم بها الفاعل وجعل مسنداً لنصمه الاستغفار فيكون الجواب المطابق تقدير الفعل ليكون نصا هو اهم اعنى اساد الخلق اياه تعالى لا تعذر ابتداء قال القاسمى في سورة لقمان في تفسير قوله تعالى (ليعولن الله) نو شروح الدمل المانع من اساد الخلق الى غيره بحيث اضطربهم الى ادعائه وفي الكتف في تفسير قوله تعالى (خلقهم العزيز العليم) لينسب خلقها الى من هذه صفاته ويسد به ايه ولذا كالأوقع الجواب مكمل الى التبريل وقع تقدم الفعل الا كتنه كما في قوله تعالى (قل الله ينحكم) لإفادة العصر قال الله تعالى (خلقهم العزيز عليم) (ماذا احل لهم قل احل لكم الطبيات) (من يحيى العظام وهى رميم) (قل يحييها لى انشاها اول مرة) والمطابقة القطعية فانما تراعى بعد حصول المطابقة المعصومة (قوله لا احل حصومة) اى خصومة الغير معه ويحتمل ان يكون بلام للوقت وحيث لا يحتمل خصومته وخصومة غيره (قوله ليس تقوى مخ) لان هذا الكاء بكاء فوته لا بكاء الحصومة مع انها ليست سباً قريسا فبكاء (قوله من غير وسيلة) اى من غير علاقة وسابقة حق يقال احتضنه فلان واصله من حطب اشجرة اذا ضربتها بالعصى يسقط ورقها (قوله والطوايح جمع مصبحة المخ) على حذف الواو كما يقال اصشب هو طاش ولا يقال مضبعت على القيدس (قوله كلوا فتح جمع ملفحة) يقال رباح

لواقع اى السحاب ولا يقال ملحقات الاله است كردن (قوله اويبيكي لقصر) قال
المولى الجاهى فى حواشيه على شرح الكافية وتعنه هكى انقدر بمكان ما سليفه الشعر
لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان بين سبب الاحتياط ايضا (قوله اهلا المايا)
والتعير عن المنية بالمايا اما باعتبار الاسباب او بالذات (قوله فقد علم اخ) فى الرضى
وبما كان جواب ما ماصيا مقرونا بالفاء (قوله ييكه صارح) فى الفصل ان
التقدير ليكه صارح وهو اليق بالمعنى كان ييكه صارح وفق لسؤال من ييكه كذا
فى شرح افتتاح (قوله بسلامته من الحذف) فيه ان حذف لكتة وان لا يرجح
على الذكر فلا يرجح (قوله لصعب التعويل على القرينة اخ) يعنى ان وجود
القرينة صحيح للحذف لا موجب له فان عول على دلالتها حذف وان لم يعول عليها
احتياطاً بناء على ان المحاطب لعله يفعل هماد كروان كان هو هو لكلام فى الحالين
واحداً وسكتة تخصيص الحرف اذا اسد الخلق لى الله تعالى الاشارة الى ان الاسد
اليه فى غاية الوضوح يكهيه ادنى فقط بخلاف اسدده بى ذات له تلك الصفات
فانه يحتاج الى ريادة تدبر وملاحظة ان الخلق على هذا الخط البديع والنظام الحكيم
لا يتصور بدون القدرة التامة والعلم التام (قوله ومعه قوله تعالى بل صله الخ)
فان السؤال من القائل لان المسؤول منه بلى الهمة والعقيد مسك الشوت كما يدل عليه
اسم الاشارة فكان مقتضى الظاهر ان يقال بل كثرهم الا انه قصد التسمية على شأوتهم
بانهم لا يعتقدون كونه فاعل ذلك الفعل ما لم يصريح به (قوله فيفيد لشوت اخ) اى
صريحاً على ما فى المفتاح فلا يرد ما قيل ان قامت لقرينة على كونه سما او فعلا قصد
الحذف ايضا افادة الثبوت او التحدد متحققه وان لم تكن قرينة على ذلك فلا يحور
الحذف لعملا والمراد بالثبوت حصول المسند للمسد له من غير دلالة على تقييده بالزمان
وبالتجديد اقترانه بالزمان (قوله او ان يدل قصد التحجيب اخ) يعنى بقرائن الاحوال
من حضور الاسد وتطلع ثوب زيد وسيعه بالدم ونحو ذلك ومن دلت على به يقاوم
الاسد لكن يد كذا ذلك لقصد التحجيب السامعين من حارسه وما هو بصدد كذا فى
شرحه للمفتاح ثم ان الداعى الى ذكر المسند التحجيب هو ما اعتبر بقصد حاملة ما اعتبر
الحصول غاية مترتبة فواقع فى المفتاح من قوله او قصد التحجيب فى الايضاح واما التحجيب
ففى العبارة للاشارة الى ان هذا الداعى محتمل كونه محملا كونه عبارة فقول الشارح
رحه الله تعالى وحصول التحجيب على وفق ما فى الايضاح لا يحتاج الى تقدير امضاف
اى حصول قصد التحجيب كما ذهب اليه بعض الساطرين (قوله وحصول التحجيب

(ع) دفعه ورد به المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح حيث قال وفيه نظر لحصول
 التحجب بدون الذكر اذا قامت القرينة قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح
 المفتاح وما يوصل ان التحجب حاصل بدون الذكر عند قيام القرينة بموجبه على انه
 جعل الغرض قصد التحجب و اى دلالة لذكر اسد اليه فقط على ان قصد التحجب
 دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس المسند نعم اذا ذكر ما لا حاجة اليه
 في افادة النسبة طلب اسحق له فائدة وكان قصد التحجب مناسباً فعمل عليه ومنهم من
 زعم ان مراده ان التحجب وان كان حاصل بدون الذكر لكن التحجب الحاصل
 بالذكر لا يكون بدون ما يقتضيه هذا كلاماً قليل الجدوى هذا انتهى وذلك لانه عزلة
 ان يقال الداعي الى الذكر التعظيم الحاصل بالذكر والاستلزام الحاصل به والتمسك
 على المساواة والخاص به (قوله غير جملة) اى لكونه غير جملة لا لكونه غير
 شئ ولا مجموع او غير مصنف ولا شبه له او غير مركب اذ المراد قد يطلق على مقابل
 كل واحد مما ذكرناه بالافراد هما هو هذا المقابل خاص وهو كونه غير جملة
 بقرينة المقابلة (قوله واما تحويره الخ) يعنى انه داخل في صانطة الافراد اما
 عدم كونه من مظهر ومعه عدم كونه التقوى فلانه قريب مما يعيد التقوى لانه
 ان اعتبر تصميحه لتصوير الوحد لتكرار الاساد المعيد للتقوى كان معيداً له وان اعتبر
 شبهه بالخالى من التصوير لم يكن فيه تكرار الاساد فدخل في عدم افادة التقوى لان
 التساوي منه ان يكون فاده بلا شبهة وما قيل ان المراد التقوى المعتد به لان المطلق
 يصرف الى الكمال وهو لا يعيد التقوى المعتد به فليس بشئ لان قوله بل هو
 قريب الخ ياءه ولعدم تقاسم التقوى ان قسمين واعلم انه او غير الافراد بالمراد
 المسند مفردا اى غير مركب وحين تحويره قائم سواء كان مسداً الى التصوير او الظاهر
 خارجاً عنه كما حارح من الجملة موافقاً له هو المنصور من ان اسم العاقل مع قائله
 ليس بمفرد ولا جملة وعدم التعرض لبيان ما يقتضى ايراده بناء على انه يعلم من بيان
 دواعى الافراد والجملة لاشتماله على شئهم لم يتجهج الى تكلف في ادخاله في صانطة
 الافراد باثباته غير ممد للتقوى في صورة الاساد الى التصوير وانه غير سبي في
 صورة الاساد الى الظاهر فان قدس سره ولم يكن المقصود الخ والتغاير لفظي
 المفتاح والمصنف رحمه الله تعالى اختار نظيره وان كان المقادير هما واحداً
 فان قدس سره تعيّن لقوله الخ لانه تمليل لمقدر هو علة لعدم القول اى انما
 لم يقل مع عدم قصد التقوى ثلاثين نقص صانطة الافراد لشعور عدم قصد التقوى
 لصورة المحض مع ان مسند جملة وهو التوجيه الذى اشار اليه بقوله وربما

يتوهم ان فاعل الخ * قال قدس سره فيكون المعنى * يدل على سلب القوة الكسبية بعيدة
 * قال قدس سره ليشي ما ذكره * في عدم افادة التقوى او لا افراد * قال قدس سره
 وهذا سهو من طغيان الفهم * فانه اذا اراد ان يكتب ليخرج واحص فكتب الطريق السهو
 ليشمل واعلم في قوله من طغيان الفهم اشارة الى انه سهو لا يقع مثله من العقل وما قبل
 في اصلاحه من انه اراد التحول والعموم من حيث لاخراج وهو اصلاح السهو بعد
 الوقوع وليس يخرج عن كونه سهوا اذا انصير من لاخراج التحول وعن الخصوص
 بالعموم لم يوجد في كلامهم * قال قدس سره راجح ان عدم قصد التقوى * لا الى عدم افادة
 التقوى او الى الافراد * قال قدس سره يدفعه ما مر * من انه خلاف ما يقتضيه سق
 الكلام * قال قدس سره يأتي من هذا المعنى * لانه يدل على حدوث شمول وشمول عدم
 قصد التقوى لصور التفصيل فاشد اثما * قال قدس سره بعد التقوى بصا وان يمكن
 مقصود بناء على ان نفس الحكم مسلم الثبوت غير محتاج الى القصد * قال قدس
 سره وهو ظاهر * لما عرفت ان النابع من حيث انه نابع لا يتقدم على النجوع فصلا
 من عامه الا في المظروف لا ضرورة * قال قدس سره لا قصد او لا نفع * الصواب
 لا دانا ولا نفع وهذا الاعتراض انما يرد لو ريد ما لم يقود تبع ما يقتضي به القصد
 بواسطة الغير فيكون هناك قصد اما اذا ريد به لا يتفق به القصد أصلا وانما
 يتعلق به بستره كما قالوا في معنى الحركة بانفع الا ان يتوهم ان لا يمكن قصد قدس
 سره ولا يوصف التركيب الخ * فكم * غير مقصود منه التقوى غير مقبلة بصا
 تكون صابطة الافراد متعصبة بصور التفصيل سواء قبل مع عدم افادة
 التقوى او مع عدم قصده فلا يكون لعدول منه فائدة (قوله لكن قد غير مقصد
 الخ) يعنى ان بيان هكون تعريف الاسم معنى لا يصدق على السدى لا يبعد
 في صابطة الافراد لان تعريف الفعلي يصدق على الحيلة واحدة غير المتدا سواء
سمى سببها اولا (قوله وصف اعتباري) فان الانسلاق صفة حقيقة للاب
 وانطلاق اني ريد صفة اعتبارية لريد كما اختاره في تعريف الدلالة (قوله فلو اراد
 ههنا الخ) اي لو اراد السكاكي رحمه الله تعالى في تعريف الفعلي من الشوت الشوت
 بالنفع لا بالقوة حقيقة لا توسطها والخبرة ليست بأداة مستندة للنفع لاشتماله على نسبة
 الثمة المدعية للارتباط بشئ من بالقوة كأوبه بالنسبة الحقيقية وثانته بالعمل
 توسطه باعتبار استلزامها ما هو ثابت له فيقول في قوله * من لا طائل نفعه لا طائل
 نفعه (قوله لا يفضى كثير من المسندات الفعلية) لا اعتبارية وهي مستند

الانترامية كالامكان وواجوب والامتناع ادلا انصاف بها بالفعل بل بالقوة بعد انشراح
العقل او بطريق التوسع وحرائه بحري الامور الحقيقية لتكون الاساد فيهما على طريقة
واحدة وانما قال بكثير لان الامور الاعتبارية التي يكون الانصاف بها في الخارج كالعلمي
ثابتة بالفعل حقيقة وبتأخر زلتها سقوط الجواب الذي ذكره السيد بهوله اجيب عنه
ايح لانه ان اراد به لا اساد للمهمة اي المتدا أصلا فباطل لانهم يطلقون عليها المستند وان
اراد به لا اساد بالفعل حقيقة فمسل سكونه يخرج عن تعريف الفعل كثير من المسدات
الفعلية الاعتبارية كما عرفت فالحبيب لم يتسهل اذ الشارح رحمه الله تعالى فاجاب (قوله
واذا كان الخ) عطف على قوله فلا بد من الحكم بثبوت الخ (قوله ومما ذكره الخ)
فرض الفاصل من هذا الكلام ادخال مصداق في ريد مطلق ابو في صانطة الافراد
باعتبار كونه ضلوا واخرجه عن صانطة كونه جلة والشارح رحمه الله تعالى ادخله
باعتبار عدم افادته القوي (قوله وهذا خ ظاهر) ان تأملت في كلام السكاكي
رحمه الله تعالى علمت انه حق وقد اصر في الشارح رحمه الله تعالى حيث قال في تفسير
قول السكاكي رحمه الله تعالى واتبع في حكم الافراد نحو ريد عارف ابو في حمل
عارف المسد الى الظاهر تابع لم ربي المسد الى الضمير في حكم فانه مفرد مثله
فاذا حكم فانه مفرد كما سجد الى الضمير يكون فعلا ويكون فاعله كاعدم (قوله
والظاهر) هذا ليس بظاهر لانه يحصر الوصف في الفعل والسبب في عدم النحو
فالمستند ايضا كذلك وادخله عن صانطة كونه جلة بتقيد القسم الثاني من
السبب بكونه فعلا يستدعي الاسد ما بعده الخ ثم قال لاشيا متصلا بالفعل نحو زيد
صارب اخوه ومضروب او كرم لير يظلمن عليه فانه اخرج عن سبب لان
كونه سببا يقتضي الجمية وهو في ذممة ائمة مفرد (قوله كانه ليس سببي)
لعدم كونه جلية والمسد سببي جلة (قوله والاسكان انما سبب) قد اورد في الفعلي
ابو زيد مطلق ومطلق بوه مثله قد كره ذكره (قوله يحكم محض) لان الحكم اذا حمل
القاعل في حكم العدم وحرى الاعراب عليه (قوله ثم المذكور الخ) اي ماد كراه
من مراد السكاكي رحمه الله تعالى من ان المستند في زيد مطلق ابو ليس بفعل الخ
مخالف لما هو المذكور في قسم النحو فانه يقتضي ان يكون سببا (قوله في الجملة
عارف المصنف) رحمه الله تعالى يعني غير سببي او صريح من عبارة السكاكي رحمه الله
تعالى اي ضلوا لدخول بد مطلق ابو في عبارة المصنف رحمه الله تعالى فلا شبهة
مخلاف عاره اسكاكي (قوله نحو الاكرم من البر يستين) ومن الرجال من ضمير

بستين فالسند فعلى بخلاف البر الكرمه بستين فان مسند به سبي لا بستين بعد
اساده الى الكر علق بالبر توسط العائد (قوله لعدم اعتناء انظر على شئ) فان
قبل لم لا يجوز ان يكون فاعلا للفعل المقدر ويكون طرف متعاقبا به من غير تبادله
في العمل قلت لان هذا العمل العام واجب اخذ لا يجوز صوره اصلا فلا يقال زيد
حصل في الداره فالتبانيه لازمة فلا بد من القول بعمل الطرف بدون الاعتقاد على تقدير
الفاعلية (قوله لم يصح التركيب) لالفاظ لعدم وجود ارفع يستقر ولا معنى
لكون النسبة غير تامه لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتناء لا مجاز عدا لا حش
وبناء صحة هذا التركيب على مذهبه برعم العلامة (قوله وجميع ذلك) اى المذكور
من السؤال والجواب خبط لان مناهما ان تكون الاثنية مسند مفرد وليس كذلك
فانها امثلة للسند الفعلي مفردا كان او جملة على ان حمل الكر من البر بستين على تقدير
اسم الفاعل وفي الدار حالد على تقدير الفعل وعلى مذهب الاخفش تعسف (قوله
مفردا كان او جملة) بئى شيان الاول ان قوله ان تقديره سيقرا وحصل في الدار
يشعر انه لو لم يقدر كذلك لما كان فعليا وليس كذلك اذ على تقدير فهم الفاعل ايضا
فعلى وحواله ان السكاكى رحمه الله تعالى انما اورد ههنا التقدير ليعلم ان الحق
صده ذلك لالاه على التقدير الآخر لا يكون معناه كما قال القاصد الكاشي وقال
السيد في شرحه لم يقصد بقوله ان تقديره استقرار وحصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن
مسندا فعليا بل لا كان المعنى في المسند المعلى هو الثبوت الحقيقي وانقضاء ولم يكن ذلك
ظاهرا في قوائى الدار زيد اراد تقديره بما يكون ثبوته فاسد ايه ثبوتها حقيقيا
الا انه قدر ما هو المختار صده ولا يخفى ضعف الجوابين اما لاون فلا كلمة اذ التعليل
قائمه واما الثاني فلا كوله الظرف مقدرا بالحصول والاستقرار ربما تقرر في التمهيد بحيث
لا خفاء فيه فالاعتراض قوي ولما لم يتعرض للشارح رحمه الله تعالى لجوابه الثاني انهم
ذكروا ان الخبر اد كان فعلا للسند مثل يريد قام لم يصح تقديره واجاب الشارح رحمه
الله تعالى عنه في شرحه بان حلة الامتع هو الاتباس وبعده ولا تبس ههنا عدم
بقاء الاعتماد (قوله لا شكاه) لان الفرق بين ابوه مسطلق وبين مسطلق ابوه في ان
الاول سبي دون الثاني مع اتحادهما في المعنى مشكل (قوله ونعسر ضربه) لان المسند
السبي اربعة اقسام بجهة اسمية يكون خبر فيها فعلا نحو يريد ابوه انطلق او اسم فاعل
نحو زيد ابوه منطلق او اسما جامدا نحو يريد اخوه عمرو او بجهة فعلية يكون الفاعل
فيها مظهرا نحو زيد انطلق ابوه والتعريف الصبط لجميع قبامه متمسرو لذل انورد

السكاكي رحمه الله تعالى كلفه اولى التعريف (قوله ليس بمأثري) لا محذور المتأثر والخبر
فلا يحتاج الى ايراد ذلك ليس بسببي ولا فاعلي لانها فيما اذا تعار المتأثر والخبر
ولا يرد انه اذا لم يكن سببا كان فعلا فدخل في صاطفة الافراد مع انه جلة ع قال
قدس سره لانهم جعلوا كونه مسد سببا احدي الخ ع فيه بحث لانهم جعلوا كونه
المسد سببا من مقتضيات كونه جلة وكونه جلة يعرف من انحو حيث قالوا الخبر
قد يكون جلة والجلة ما تضمن كثير بالاسماء وهذا كسائر الخصوصيات من التعريف
والشكير والحدف ونذكر يعرف في انحو ودواعيها تعرف في هذا الخبر فلا توقف
لمعرفة كونه جلة على معرفة كونه سببا (قوله وغيره) فان عموم من في الآية المذكورة
ثابت عن النصير كانه في بالانصباح احرم واجر غيرهم ع قال قدس سره هو
اي كونه مسد الخ ع وفي شرح المتناج لشارح رحمه الله تعالى هو اي المسد
السبي دواي ع كونه في حدف المصاف (قوله مفهوم المسد) سواء كان هلا
او مشتقا او حامدا قدح ع زيد ابو انطلق وابوه متعلق وزيد انحو عمرو
(قوله مع العلم عليه انه ثابت الخ) كان الظاهر مع الحكم بثبوته للذي
بي عليه الا انه راد لفظ عليه الى اشارة بان كل جزء من اجزاء الكلام محكوم
على صفة ما هو عليه وقوله مطلوب اعطى بالنصب خبر يكون وتعليق اثبات مصوب
على التصديفة وقوله ويكون عطفا على يكون وقوله فيطلب نصب عطفا على
يكون ووصف البعض مسدنا لاسناد مع ان كل فعل كذلك ليظهر كونه جلة واما
قال موع اثبت لانه ليس اثباتا حقيق بل عياريا وقوله لكون ما بعده الخ متعلق
بطلب اي ما يطلب تعديق ذلك المسد بما لكون ما بعده متعلقا بما قبله بسبب
النصير الراجع اليه اذ لو لم يكن بينهما تعديق كان المسد جلة مستقلة برأسها فيحصل
مهم جلة واحدة ع فان قدس سره يخرج به نحو انطلق ابو ع اي مجموعهما كما
هو اظهر ع فان قدس سره لان لسدهما الخ ع اي لان المسد في هذا التركيب
اعني انطلق ونادى كره عظم مسد ولم يقل لانه وراد لفظه ههنا ليس ههنا كما انما قد
من ان السعي ما يكون مفهومه محكوما عليه بانثبوت لشي من غير ملاحظة انسابه
الى آخر ونعلق ليس كذلك فهو خارج عن الفعل لا انطلق ابو اذا انطلق
الاب ثابت زيد من غير ملاحظة انسابه الى شي آخر فهو معني وليس المقصود
من التركيب التقوي فيكون داخلا في صاطفة الافراد مع انه جلة فلا بد
من زيادة قيد لاخر اجمه بخلاف ما اذا كان داخلا في السببي فان قيد الفعلي

يخرج له لعدم الوساطة فان قلت كيف يخرج مع صدق تعريف الفعلي عليه كما مر
قلت قد تردد كلامهم في ان المسد السببي هل هو الجملة و المسد الذي فيها فانفعلي
ما يكون محكوما عليه بالثبوت لشيء من غير ملاحظة اتساقه مطلقا لا بسببه ولا بما فيه
الى شيء آخر لتحقيق الماتلة بينهما ولا يحتتم ان في زيد انطلق اياه لتحقيق صاطة الافراد
والجملة فيه معا وليس لذلك القائل ان يصير الفهم هكذا لانه يحرم الوساطة بين الفعلي
والسببي لان انطلق اياه ليس سببي عنه ولا فعلي بهذا التفسير والسكاكي رحمه الله
تعالى لا يقول بالوساطة ولذا جعل اسم الفاعل المسد الى نظهر في حكم المسد الى
الصير في الافراد كما مر هذا غاية السعي في تصحيح كلامه ودفع ما يرد عليه من انه سهو
بعض الاهداء لم يكن فنيا كان خارجا بقيد الفعلي قال قدس سره لا يقبله طبع سليم
فان الطبع لا يسبق الى تقدير الرمان او حصان ان يكون مصدرا حينا * قال قدس سره
معى ركب * ادليس المقصود بالحكم بالحد الوقتي * قال قدس سره مصدر المسند الخ
واما ضمير مفهومه فليس راجعا الى المسد السببي والالزم احد المحدود في الحد بل
الى مطلق المسد فلا يرد ما قيل في ادراك التعاريف على هذا التوهم مع ان كلام السكاكي
رحمه الله تعالى هو ان يكون مفهومه بالصير محل بحث ودعوى السكاكي مع ذكر
الصير دور امانه حرط الاقتاد (قوله لمسد) اي يحدث لاه المسد حقيقة لا للاسناد
كما هو يدل عليه تعريف الفهم بما دل على معنى في كلمة مقترون ما حصل لازمة الثلاثة
كيف وان النسبة التي هي مدلول العمل غير مستعمل في مفهومه فكيف يعقل افتراضها
بالرمان وقد صرح بذلك المولى الجاني في شرح الكافية (قوله قد رمان تكلمك)
غير عبارة امفتاح امي الذي انت فيه برمان تكلمك وقد ورد الاصين دائرة الحال
والماضي اذ الحال لا يختص بزمان التكلم بل ربه يكون رمان هل آخر وكذا ما صي
واهل ذلك لان الكلام في اراد المسد مطلقا ما صي والخط و مستقل اما هو بالنسبة
الى التكلم * قال قدس سره كلمة قبل ظرف رمان * وصك ذلك بعد في تعريف
المستقل ا كنى مذكره * قال قدس سره فيلزم ان يكون الرمان زمان *
لا اتصاله فيه صد المتكلمين فانه عندهم متجدد معلوم بقدره متجدد مجهول
يقال طلعت الشمس صد بجئ زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس * قال قدس سره
دال على زمان مستقل * فيه ان الافعال المذكورة في التريجات منسجمة عن
الرمان * قال قدس سره فيلزم ان يترقب وجود المستقل في مستقل لان مستقل
الذي هو مدلول يترقب كما هو ظرف الترفظ لوجود المستقل ايضا لانه معنى

لترقبه في الماضي واذا كان فيكون مستقبل نظراً للمستقبل فيلزم أحد المحذورين ويندفع
ما قبل أن ترقب وجود زمن في زمان آخر لا يستلزم أن يكون الزمان الآخر نظراً
لوجود الزمن الأول لا ترى أنه يترقب وجود المستقبل في الحال وفي شرحه للمفتاح
أن لفظ يترقب أن يحسن بالاستصواب فأت معني انترقب ادلاء معني لترقب الاستقبال
في المستقبل **قال** قدس سره ويلزم أحد المحذورين **و** يلزم أيضاً أن لا يكون
الزمن المتصور داخل من المستقبل ادلاء يترقب في المستقبل وجوده بل في الحال
قال قدس سره لأن هذه التعريفات تنسبها أح **ب** رد أن آية الزمان وانقسامه
إلى الماضي والحال والمستقبل **و** يتميز بين أقسامه الثلاثة معلوم لكل أحد يتجاوزون
بها في كلامهم والتعريفات المذكورة لفظية قصدتها إزالة الخلل لا تحصيل المجهول
وبهم المقصود منها كل أحد من غير ملاحظة الطريقة وما يلزم منها وأما تدقيق
النظر في تحقيق ماهية نيت الأقسام فهو في علوم يلاحظ فيها جانب المعنى فيعرف فيها من
التقدم بالقل ومن التأخر بالعد ويقال الماضي الزمان المتقدم على ما است فيه تقدماً
لا يجمع فيه المتقدم المتأخر سواء كان بالذات كما في أحرار الزمان أو بالوقوع في الزمان
كما في الزمانيات **و** كذا **استقل** **قال** قدس سره دون له واعد العظيمة **من** أن قل
وعد نظراً زمان لأرم الطريقة ونظرياً لا تصح ههنا فقل أن قل أن قرى بالرمح
لا يلزم طريقة زمان لما ليس شيئاً زائداً على ماد كره السيد السمد **قوله** وهو أحرار
الح كلها وكل مه يدق عليه الخلل فلا يرد أن تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان
وانتهائه وإن لا تكون لأمر الآتية واضحة في الحال **قوله** محو ريد قائم أمس **الح**
قيداً بالقرينة العظيمة إشارة إلى التقييد المستفاد من القرينة العقلية خارج موله
هالتقييد لأن امرده سقييد المستفاد من اللفظ وما قبل أن اسم الفاعل حقيقة في الحال
اتساقاً وفي الماضي عند البعض فيكون معبداً للتقييد على إحصاء وجهه قد صرفت
النداءه بأنه حقيقة في أحداث اموصوعة بالحدث الواقع في الحال لأنه دال على الحال
والألم أن يكون قيد لأن كيدا وقيداً مس وعدا نحر يدا **قوله** إقادة التحدد
أي الحصول بعد أن لم يكن **قوله** مدلول العجز لا التفصي شيئاً شيئاً وإليه أشار الشارح
رحمه الله تعالى يعطف الحوادث عليه **قوله** يقتضي تحدد الكل **أي** تجدد
كل مفهوم النفس منسوي الزمن لأن معني قرينه أنه ما من حدوثه بحدوثه أما باعتبار
المعنى الخدفي أو باعتبار سفة وتعلق كما في أراد الله وعلم الله وما ذكرنا طهر فائدة
اختصار لفظ الكل على لفظ الحدث وان دفع اعتراض السيد السد ثم أن بيان

الشارح رحمه الله تعالى قاصر لأن كون التجدد لازما للزمان وكون تجديد الجزء مقتضيا لتجدد الكل لا يقتضي أن يكون له فعل معه له ما يصح اليه التجدد لازم من الزمان وتجدد الكل لازم من تجديد الجزء فإدعاء البعض الزمان فإدعاء التجدد يقتضي لتجدد مفهومه اقتضاء به وفه أن حصول لازم اليه لاستلزام حصول لازم ذلك اللازم وإن كان بينا إلا إذا كان محطرا بالبين وبهذا نهي عن إفادة التقييد لاستلزام فادة تجديد المفهوم لحوار أن لا تكون الواسطة وهو تجديد الزمان محطرا ما سأل فقال السيد السيد في شرحه يحتاج من ركر افادة التجدد تحقيق للمقدم لا تقييد للاحتراز محل بحث ❊ قال قدس سره فإن تجديد الزمان لاستلزام تجديد ما يقارنه ❊ وبه أنه مخالف لما ذكره في حواشي شرح حكمة العين من أن مقارنة الشيء بالزمان ليس الاحدونه معه وبؤيده ما قالوا أنه تعالى ليس بزمان وإن كان مقارنا معه في الوجود وإن مقارنة الحادث مع الحوادث زمان ومقارنته مع القديم دهر ومقارنة القديم مع القديم سرمد ❊ قال قدس سره وما ذكره لا يدل الخ ❊ بأن يقض معنى ما ذكره أن تجديد الجزء من مفهوم الفعل يستلزم تجديد كل جزء منه بغيره فكلما قيل لم تجديد الحدث فاندفع ما قيل أن قوله فإن تجديد الزمان لا يستلزم الخ لو استوعب من ذلك الاستلزام لا يدفع الاعتراض عن الشارح رحمه الله تعالى بأن مدعى كلامه على مجرد تجديد الجزء الذي هو الزمان ❊ قال قدس سره لأدليل مستقل على مطوب ❊ حتى رد عليه أن مجرد تجديد الزمان لاستلزام تجديد ما يقارنه ❊ قال قدس سره من هذه الخبيثة ❊ وإن كانت حقائق من حيث استعمالها في مصداق الموضوع له أهمي الحدث والزمان والسبب ❊ قال قدس سره والمصواب ❊ في بيان فادة الفعل التجدد ❊ قال قدس سره من خصوصية الحدث ❊ لا إطلاقا وحركة (قوله لا يجمع جزاؤه) فيكون كل منها حادثا فيلزم حدوث ما يقارنه وليس المراد أن إجراءه معضبة فيكون ما يقارنها منقضية (قوله أو كلا الخ) ظرف لثبوتها معضوب على ما قبله في اليب السابق عند الشيخ الرضي قدم الله عليه الصلاة والسلام وعلى مقدر عند صاحب الكشف أي الخافوني وبعثوا إلى والهجرة ثنفر بر على الوحيين (قوله عكاظ) في القاموس كخراب سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما يجمع فيه قائل العرب منما كضرب يندحرون ويناشدون (قوله يقرض الوجوه) أي وجهي ووجوه الذين يعني (قوله يحدث منه الخ) بيان للمعنى المراد الاستعداد بحسنة المقام واضارع تدل على حدوث التوسم

ايراده **اي** ايراد ذلك القائل الثبوت مقابلاً للحدود حيث جعل مقتضى العبارة التحديد
 ومقتضى الاسمية الثبوت **قال** قدس سره و يظهر ان **دلو** حه اجمع المذكور بانه
 انما يتم او كان امراً بالتحديد التفضي في قولهم لكن انظر ان مرده مطلق حدوث
 اى الحصول بعد ان لم يكن **و** كان على مقتضى قوله (قوله ان اشجع عبد القاهر
 الخ) نقل عن الشارح رحمه الله بان قلت كلام شمع نسب على ان قولهم الجملة
 الاسمية تدل على الدوام والثبوت وتفيد ذلك ليس على إطلاقه وان الاسم والفعل
 يشتركان في ذلك وخدمتهما تدل على ثبوت مفهومه وانما تدل الاسمية على الدوام
 والثبوت اذا كان مقتضى انفس الفعلية فعدل الى لاسمية وكذا ذلك انتهى يعنى
 انه لما كان مذكورة سابقاً من ان الدوام والثبوت يستلزمان لاسمية بمفهومه انما
 محالاً لما هو المشهور من دلالة الاسمية على الدوام والثبوت فقلت كلام شمع الدال
 على ان الاسمية لا تدل سماعياً اكثر من الثبوت يفهم من دلالة الاسمية على الدوام ليس
 لكونه اسماً يكون بمفهومه انما (قوله يخص به حراً جراً) لان حقيقة الانطلاق
 كذلك لان صيغة المصارع تقتضى (قوله وم يشبهه) لان ذكر الفعل يشعر
 بذكره بناء على كونه متصلاً به متعاقباً في اكثر الاحكام (قوله و مستثنى) اى المستثنى
 فى الرضى ان المنسوب اليه بالفعل او شبهه هو مستثنى عنه مع استثنى وانما
 اعرب المستثنى منه بما ينجمية المنسوب دون المستثنى لانه ايجز الاول واستثنى صار
 بعده في حيز الفصلات فاعرب بانصب انتهى وبعد ظهر كونه قيدا للفعل وانما
 ما قيل ان المستثنى من تنه المستثنى منه فهو من تنه الفعل والمفعول او غيرهما فلا معنى
 لتقييد الفعل به (قوله فانزلة الة مدة) اريد بالمدة ما يشتمل احكامه ولا ريب ان
 المفعول به ليس انزيرة الفائدة وتنف هم الفعل المعنى عبه (قوله لان اريد ان تقييد)
 على نفس الفائدة بوجه اريد ان خصوص لان اصل خصوصى بفائدة كان حاصله ذكر
 المسد والسد اليه وهذا يشمل المفعول المطلق الذى لتأكيد لان التأكيد اذ على اصل
 الحكم (قوله مستثنى من هذا حكم) اى غير داخل فيه وهو الموافق لما فى المضاح
 حيث قال لم اذكر احد في محو كان ريد منصف لان خبر هذا هو نفس السد لا تقييد
 للسد انما تقييده هو كان فتأمل فلا يرد ما قيل ان لاسماء يقتضى الدخول فى المستثنى
 منه اعمى القيد بالمفعول ونحوه والاحراج من تربية بمدة وانصب رحمه الله اخرجه
 عن التقييد المذكور **قال** قدس سره يعنى ان خبر كان الخ **خ** خلاصه ان خبر كان
 وان كان داخل في نحوه لكونه فصلاً كثر الفصلات الا انه ليس قيدا للفعل فلا يكون
 داخل في الفعل في قوله واما تقييد الفعل فهو مستثنى من احكامه لذي هو التقييد وبه

بحث لأن صدره الشرح صريحة في أنه مشتق من تربية العاشدة فالأولى أن يقال أنه
 وإن كان داخلا في تقييد الفعل بنحوه مشتق من تربية العاشدة لأنه في الحقيقة ليس
 تقييد الفعل بل الأمر بالعكس (قوله دلالة على رتبة العاشدة) هذا الوجه جار
 في الفعل وأما المشتقات ومصادر فتوابع لها (قوله أي جعله وتبينه الخ) كذا
 في الرصي هو من فر بفراد ثبت وسكن كما في القاموس وليس بمعنى التأكيد لأنه
 بهذا المعنى يعنى بنفسه لا معنى ولا نفعه في ليس والطلب هو أنه مصدر مسمى
 للفاعل ومعنى التثبت وثبتت أمر التثبت شيء يتحاشا أو لا يشتمل ليس أي
 التوبة الحاصلة في الدهر على وجه الادعاء على ما مر في محله وهذا هو على
 أن الالفاظ موضوعة لصور ذهنية فيصح كون تقريره وصوغه والتدفع الاشكال
 من أن معانيها ثبوت الفاعل على صفة وأنه لا تقرير سواء كان مصدر الفاعل
 أو المفعول (قوله يحوا كرميت بأكرمي الخ) إشارة إلى أنه لا فرق بين صورتي
 التقديم والتأخير في كونه سواء قد تقدم حرمانه كالمعروف أي الكوفيين أو أن
 المقدم دال على الحرمان كما هو رأي النصريين (قوله معصية) لعل قوله في معصية على
 خلاف ما حملوا عليه في تعريف الخبر قال قدس سره ولعل عن صفة الخ أي
 غرضه من آيات كونه لا محال بل قصد فيروا لأخبارها باعتبار كلاً حرق معصيتها
 أعني الزمان والحدث قال قدس سره تعالى عبرة في أي النجى الرضى حيث قال
 كان ينبغي أن يقول على صفة صير مصدره فإن ربيدا في صير ربيدا أصلا معصية
 بصفة التصرب وكذا يجتمع لأفعال التسامية قال قدس سره فإنها وصفت
 لتقرير الفاعل على صفة هي مصدره في فاعلها وضعت لتقرر الصفة على
 الفاعل لأن نسبة الحدث إلى فاعل ما خودة في معلومها لا لتقرير الفاعل على
 الصفة قال قدس سره بل لعل معنى موصوعه في هذا التقرير المد كود
 ليس بموصوع له لئلا لا محال لدخول الحدث المخصوص والزمان في معصاها
 وأنطوى أن هذا تعريف للمصدر المشترك بين الفعل النقص التي به يتنازع من حائر
 الأفعال ولأنه بالنسبة والقدرة مشترك تمام الموصوع له وإنما هو جزء بالقياس
 إلى كل واحد منها وتقدمه في تعبه في على أهواء الصبائية قال قدس سره فلو كان
 معناه اضربه الخ فيه هذه الملازمة التي تتم لو كان القيد بالشرط مثل التقييد
 بالظرف وليس كذلك لأن يعرف قيد نفسه للمصدر دون النسبة أعني ثبوت
 المصدر للمصدر إليه فإنه مطلق مصدر القيد بالزمان وإمكان ثبت المصدر إليه فقولنا
 اضرب زيدا يوم الجمعة احذر موت اضرب الواقع في يوم الجمعة لتتكلم فلا بد

في صدق من تحقق المقيّد وقيد معا واما الشرط فهو قيد ثبوت المستند للمسند اليه
 لمعنى قولنا ان صريحي زيد ضربه الا خذ ثبوت صريحيكم لزيد في وقت ثبوت
 صريحي زيدا فصدقه لا يتوقف على تحقق شرط وخبره بل على ان يكون ثبوته
 في وقت ثبوته وان لم يشك في الشرح رجه الله تعالى في شرح مفتاح فقوله ان صريحي
 عمرو وصريحي زيد حكم بنسبة الصريحيين في وقت وقوع الصريحيين من عمرو وعلى
 تقديره وفي موضع آخر قال قيل قد سبق ان مصموم الجملة الشرطية تعليق حصول
 مصموم الاجراء بمصموم مصموم الشرط فمعنى ذلك في الانشاء وصحيف
 امتنع في الشرط دون اجراء قلنا الحصول فيكون ثبوت شيء لشيء او يعبه عنه
 كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطالب او التلمي او نحو ذلك كما هو مدلول
 الانشاء فعلى ذلك حصول مصموم الشرط والقروض الصدق فن ههنا امتنع
 كونه انشاء فحصل ان جاءك زيد فاكرمه في على تقدير صدق انه ساك اطلب منك
 اكرامه لا معنى الاخر فالطالب ان معنى شيء في كلامه هو صريح في ان
 الشرط قيد ثبوت شيء لشيء او معناه في الخبر والطلب شيء او تحية او ترغيب
 والادشام والادشام هو له وصدقه باعتراف معاصفة لظنكم ثبوت الوحد لله
 حيث ان حين طلوع الشمس فان قلت ان الفرق بين مذهبى وبين العربية والمزايين فان
 اما لو اختلف الفرق ان الشرط عندا هل هو عربى مختص بل هو بعض التقديرات
 حتى انه لو لا التقدير بالشرط كان الحكم الذى في الاجراء عاما لجميع التقديرات
 ويكون القيد مفيدا لمفهوم المخالفة كما هو به الشبهة وصد برأى كل واحد
 من الشرط والجراء بمنزلة حرة القصبة الخلية لانه بالحكم اصلا فلا يكون الشرط
 محصيا لجراء بعض التدرج ولا يصور مفهوم المخالفة بل هو ما كنت
 به كما هو مذهب احمد عليه السلام قال قدس سره يظهر من حكمه الاحبارى المعنى * لبيت
 شمرى به كيف يتبقى هذا الاختلاف والاصل في ذات من الحقيقة والاشاعة كما وصله
 في التوضيح ومعنى الاختلاف المذكور ان البرأىين وان الشهادة الشرعية الواقعة
 في استئصال العرب معصا الحكم بمرم شيء لشيء وقال ابن العربية معصا ثبوت
 حكم الجراء هي تقدير ثبوت الشرط كما قالوا الاول رهب الحمية والنسب مذهب
 الشافعية وليس معصا ان البرأىين وضعوا الشرطية لهذا المعنى حتى يرد ما ذكره
 بقوله كيف وهم بعدد ديوان مفهومات انحصار المستعملة * فان قدس سره وفيه
 اشارة الى * فيه ان كون الاول مدنا لشيء في معنى ان يكون تحقق مصموم الاول
 مفصيا الى تحقق مصموم الثانى سواء كان الحكم في شرطية بالارتباط بينهما

اوالتفيد لا اختصاص له بشئ مهم (قوله لا شرط في الاستقبال) اي لتعلق
 حصول مصحون بجهة محصور مصحون بجهة اخرى في الاستقبال كما صرح به في شرح
 المفتاح فلفظ الشرط بالمعنى المصدرى وفي الاستقبال معلق بال حصول الثاني الذي
 يتصل به لفظ الشرط لا بالتعيق لانه في الحال ولا بال حصول الاول لانه معلق بال حصول
 الثاني (قوله من التأويل) سري المجرور منزلة امشكوك لكثرة (قوله كانه بشرط
 في ان عدم الجزم الخ) لـ نقول لتبادر من عدم الجزم بالوقوع في العرف التردد
 (قوله في المعنى المحتملة) اي الوقوع والا لوقوع في نفس الامر (قوله المشكوك)
 اي غير اليقينة عند استكمال الشك في العدة بخلاف القبر كما في القياس وليس
 المراد منها التسوية بغيره بل في رضى من ان ان لم يستلشك بل لعدم القطع
 في الاشياء الخاثر وقوعها وعدم وقوعها وفيه ايضا ان الابهام فلا تستعمل في الامر
 المتيقن المقضوع به وقال الشارح رحمه الله في شرح المفتاح وقد اطلقوا على ان
 للمعنى المحتملة المشكوك به تسعير بما يتزحج اي يتزدد بين ان يكون وان لا يكون
 (قوله لان العرص الخ) يعني عليه في الاصحاح حيث قال اما ان واذا هما
 فشرط في الاستقبال ثم يعترفان في شئ الخ (قوله فليتأمل) ليظهر لك ان
 كون عدم الجزم بالوقوع في نفس الامر التردد وفي اذا بواسطة الجزم بالوقوع
 لاننا اشتراكهما في عدم الجزم على وجه (قوله وكذا كراخ) كنى في ان
 معناه على ما هو المأخوذ وفي الشرح على ان عدم الجزم بالوقوع اصحاب حيث
 قال ام لا (قوله وكذا قال) اي كانه في الثاني قال انها الخ (قوله في نحو ان لم
 اكره ان الخ) منى على نفس المحظ منزلة اجهل بالوقوع الشرط الذي
 هو انتفاء اوتك له مع انه جارء من ان له عام بحقيقه الا انه لا يجري على موجب عليه
 من مراعاة حقه فكاه مبرم كما في شرحه لاصاح قال قدس سره هما تحت
 وهو انه لم يرد بالجزم الخ قد عرفت في بيان قوله في المعنى المحتملة المشكوك ما يدل
 على ان المراد بالجزم معناه حقيقى ولا بواسطة محل ان واذا كما هو الظاهر لما
 قاله السيد السدس ان المراد بالجزم ترجيح اشامل للظن وانه واسعة بين موقع
 ان واذا فلا يبدله من شاهد من كلام القوم واما قوله وبذلك كان المظنون موقع اذا
 انما يتم اذا ثبت استعماله في مطلق على الحقيقة دون التبريل ودونه شرط الله
 قال قدس سره اقرب الى كونه الخ لان رجحان الا وقوع اقرب الى
 التساوى منه في رجحان الوقوع لكونه وسط بينهما وفيه اه صد لكل
 منهما وتوسط تساوى محبى قدر (قوله كما خصص والوجه) اورد التكاف

في بيان الحصة اشارة الى شمولها بحصص و لرحاء وغيرهم و ورد كلمة اي في تفسير
سيدة اشارة الى ان المراد منها نوع مذهب (قوله وعن مستحقوها) اشارة
الى انهم ادعوا اختصاص الحصة بحصص لاستحقاق لا بحسب الوقوع فان
الحصة لم تكن مخصصة بهم (قوله لان النقطه اخ) فيه دلالة على ان مقتضى
تساويهما في قضية الحصول لا في كثرة الوقوع او وقوع الجنس وتحقيقه في ضمن
كل نوع على سبيل التمول والاحاطة ووقوع نوع ما في ضمن نوع واحد على سبيل
الدل لان معنى نوع ما نوع معين في الواقع مجهول عند السامع ولى ما ذكرنا اشارة
العلامة في شرحه حيث فيه قوله تعالى (وان نصيبهم حسنة) اي نوع منها
كحصب او عينة او ظفر يوم بدر فاورد الكاف وكاء ووكه قوله تعالى (وان
اصابكم فصول من الله) اي نوع من كفاح وعينة من ولا شك ان وقوع النوع
المعين الواحد اليهم عند السامع اقل من وقوع الجنس (قوله اللهم الا ان يقصده
الح) اورد اللهم اشارة الى صحفه لان ارادة النوع معين من لكره وحمل تكثيره
للتعظيم او للتكثير خلاف التادير وبين الشارح رحمه الله النوع اخصوص في الآيتين
في شرح المفتاح بان المراد بالحصة في قوله تعالى (وان نصيبهم حسنة) هو الحصب
والرحاء لان الآية رلت في اليهود بعوا حيث نشأوا رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم هالوا بعد ذلك المدينة فحصب اعمارها وهاجها وهاجها وان المراد بالفصل
في قوله تعالى (وان اصابكم فصول من الله) هو الفتح والعينة او وقوعه في قتالة
فان اصابتكم عينة اي قتل وهرمة دليل مقوله (يا ايها الذين آمنوا اعدوا حذركم
فانهم واثبات او انهم واثبات او انهم واثبات) انتهى واستعمل ان شان التزول
لا يقتضي خصوص الاصل فالحق ان ليس في الآيتين قرينة على ارادة النوع المخصوص
(قوله والمصنف قد دفع الح) فيه انه ان راد ان مصنف قد قطع بعريف الجنس
في الآية فهو ممنوع لان المستند من ادس الحصة المصنفة بكونها مقطوعة بها
عرفت تعريف الجنس ولا يدل ذلك على قصه بعد صحة كونه للعهد وان اراد انه
قد قطع به على تقدير كون المراد الحصة المطلقة فليس لكن الرد على صاحب المفتاح
انما يتم لو جود كونه تعريف العهد على تقدير ردة الحصة المطلقة وسيظهر لثباته
ليس في كلامه دلالة على ذلك (قوله على مذهب الجمهور) تعريف العهد عند الجمهور
الاشارة الى حصة يهود مقدمة الدكر تحريف او تقدير وعد سكاكي رحمه الله تعالى
الاشارة الى شيء يهود حاضر في الدهن سواء كان نفس الحقيقة او حصة منها
تعريف الجنس عند فسر من العهد وقديم له عند الجمهور (قوله لوسل) انه تقدم

ذكر الحسنة تقديراً على كثرة وقوعها فيهم اتساع وجودها (قوله والمقدّر ان المراد الخ) اي مقدر السكاكي رحمه الله تعالى وساقبل عارته (قوله ويهدا ظهر الخ) اي بما قلده المفسرون امراد الحسنة المطلقه ظهر هدا الوجه الذي ذكره الترمذي في بيان كون العهد اقضى لحق الملاحة لكونه مبيها على ارادة الحصة حيث قال جعل الحسنة المهدودة التي حقها ان يشك فيها فان الشك انما يلبق بالحصة لكونها قبيلة بالنسبة الى الجنس (قوله وهذا منه تعريف الجنس) فلا يصح جعله مقابل له في قوله دهانا الى كونها مهدودة او تعريف جنس (قوله ويهدا بطل الخ) اي عما ذكر في الشق الثاني من ان هذا منه تعريف الجنس على مذهبه بطل ما ذكره العلامة من كون العهد اقضى لان قوله بمنزلة اليهود الحاصر في الدهن وقوله ولا يلزم ديت في تعريف الجنس بل على ان الحضور في الدهن معتبر في العهد غير معتبر في الجنس عندنا حكم بكون العهد اقضى منه وقد عرفت انه خلاف مذهبه والقول بان مراد العلامة ان العهد على ما احتاره اقضى من تعريف الجنس عند قوم كما احتاره اسدى في توجيه عبارة المفتاح وذكره في الحاشية قوله احب ان لا يتخفى صعبه لان العهد انما هو الجنس كما تدل عليه عبارته ليس اقصى بل اعتبار الجنس هو مذهبه اقصى من غيره من مذهب القوم وما ذكره السيد بقوله ما كان مختاره واحدا الى العهد غير صواب بل لا يرصى به الطبع السليم فان قول السكاكي رحمه الله تعالى دهانا الى كونها مهدودة او تعريف جنس يادى بكون الحسنة مهدودة وحنسا لا ان تعريفها تعريف جنس مختلف باعتبار الحضور في الدهن وعدمه ولطرون حصلوا قوله ويهدا بطل اشارة الى قوله والمقدّر ان المراد الحسنة المسبقة وحيث ان يكون الواجب تقديمه على الشق الثاني من التزديد ويكون قوله وذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموحودة الخ تكرارا اعتدروا عن الاول بان تقديم شق الثاني يلزم لفاصلة بين شق التزديد بكلام طويل ومن الثاني بان امادته ليرتّب عليه قوله وحيث يظهر فساد ما قبل ولا يتخفى ما فيه من تراخي وانها خلاف المقصود ولزم ما ذكرناه عارة الشرح فان نظم الكلام حيث ان يورد شفا التزديد متصلين ثم يقال وبما ذكرنا من ان المقدّر ان المراد الحسنة المطابقة يظهر صواب ما قبل وما ذكره العلامة وما قبل (قوله انهم اذا ادعوا الخ) لا يخفى ان مجرد استحقاق الجنس لا يقتضي دخول اليهود الخواز ان يكون استحقاق الجنس مرد غير اليهود بم اختصاصه بمنصبي دخول اليهود لكن قد عرفت ان ما قلنا ان دعاهم اختصاص الجنس بقولهم لنا هذه باعتبار

الاستحقاق لا باعتبار الوقوع قوله وإنما من حيث هي تمتنع (ح) فيه أنه لم يرد العلامة
 بالجلس من حيث هي هي الماهية بشرط لا شيء حتى تمتنع وقوعها من الماهية لا بشرط
 شيء ولا شك في أنه يلزمها الوقوع (قوله وإذا جعلنا) ضعف على قوله وقوع حدس
 الحصة الخ واعتراض آخر على العلامة من مذكره خلاف التقدير (قوله) والخاص
 الخ) أي حاصل اعتراض المصنف رحمه الله على لمساكني رحمه الله وفيه إشارة إلى
 أن ذكر الشق الثاني لمجرد الاستظهار وأن عبارة لانتباهه أو حود كلمة أو بها كما عرفت
 (قوله وبمكر الخواب الخ) فيه أنه تأني صفة صفة معناه قال الله تعالى
 (فإذا جاءتهم الحسنة قالوا لا هذه) لفظ اد والماضي حيث أريدت الحصة
 المطلقة لأنواع منها (قوله صحة ما ذكر) من قوله لكونه بعد عن لا تكرار وأدخل
 في الأرقام ومن صكوبه أدل على فصل الله وعينه دون مذكره العلامة لأنه
 يدل على مغيرة أراد على تقدير العهد لما أريد على تقدير الجنس كما لا يخفى وفي لفظ
 ذكر بصيغة المجهول إشارة إلى ذلك هذا وأما حرر صفة الفرح بحيث يطلع صريح
 الحق وبمعنى من الصباح فأقول أتى لفظ اد في جانب الحسية بخلاف ما أريدت أي حين
 أريدت فإنه محض بمعنى حين كافي الرضى الحصة المطلقة أي حصة الحسية لأنواع منها
 أي لأنواع واحد منهم منها وأما إذا أريد لكون المعنى فهو رد اد والماضي لا شبهة
 فيه لكونه متحقق الوقوع معهود بعد اصطحاب لكون حصول الحصة المطلقة
 مفطوعاً أي بالحصول كثرة وقوع تميز أي مفطوع كثرة وقوعه أو معهود له
 أي لكثرة وقوعه واتساعاً أي اتساع وحوده ولعلنا نكون الحصة المطلقة قعامة
 الحصول لكثرة الوقوع عرفت الحصة ذهناً إلى كونها معهودة ومعروفة تفرق
 جنس فإن من نظر إلى أن قعامة الحصول وكثرة الوقوع بالذات ليس إلا للصفة
 ذهب إلى أن التعريف العهد وأراد بها الحصة العينية كما قلنا الإمام في التفسير الكبير
 عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه أريد بالحصة الحصب والرحاء وزيادة
 الثمرات والحكمة والعافية ومن نظر إلى أنه لا تقدم لذكر الحصة تعقيباً عن التعريف
 على الجنس وهي بصاقضية الحصول في صغر الحصة ولأول أقصى حق للاعة
 لقوحوه الثلثة التي نقل الشارح رحمه الله لا مذكره أدت الحصة العينية كان
 من حقها أن يشك في وقوعها فيجب كثرة الوقوع قضية الحصول أدل على
 فصل الله وكان بعد عن الإنكار وأدخل في الأرقام وكان في تعريف العهد دلالة على
 إنكارهم عظامهم الحسنة وترك الشكر عليها بخلاف جنس لجوار إنكاره إنكار

فرد صغير وترى شكر عبيد وحده يكون اراد بالعهدة ميقابل المجلس اعني الحصة
 لليهود وادفع اعتراض النصف روجه لله لانه لم يصح من صارته انه قدر ارادة
 الحصة المطلقة بل روجه اراد دحين ارادة الحصة المطلقة كما لا يخفى قدر حق
 النذر واحفظه فاه من لواهب (قوله فالنظر الى لفظ المساح) قبل انه ماف
 لما ذكره في بحث تكبير سد اليه من انه لادلالة لفظ المس على القلة والجواب ان
 المنفى سابقا لدلالة لفظ عن على ارادة التقليل في العذاب فان استعماله مع العذاب
 العظيم شائع لانه لا ينفي عن القلة في الاصابة (قوله فلان يصير في ساء الخ)
 يعني ان الصاهر ان يكون اصمير لطلق الانسان لكن الذي يقصده الملاعة ان
 يكون للانسان المفيد بحيث عليه اخراء اعني قوله تعالى (اعرض وثأني بجاته)
 اي اعرض عن الشكر وذهب بعبه اي ابعدها عن رتبة سائر الناس تكبرا
 وتقصها كذا في شرحه تمتح (قوله في مقام الجرم بوقوع الشرط) قيد الحرم
 بالوقوع على طق الايصاح ورمي بالسوق لكلام حيث قال سابقا اصل ان عدم الحرم
 بوقوع الشرط والا فاستعملها في مقام الجرم مالا وقوع ايضا يكون على خلاف
 اصله لئلا (قوله استطعت لثقت) اي عذبتها لطويلة ماء فيامي فان الاستعمال
 بمعنى المحاسن والعبد والاعصق الاثوى للاستطاعة هو اللزم في القاموس طال
 واستطال عني (قوله توها) قوله يخرجكم المرقن اودهاب المفل حربه والصهر
 العنق (قوله ان يكذب) يمحور كذلك ليكون مقام استعمال ان يكون الصاطب متزدا
 (قوله وتصوير ان القاء الخ) ورمي بمحقق التصوير بدون التوبيخ كما في قوله
 ان كان املك فلانوده لان فيه اشار الى صدور الايداء من الصاطب على ما يقلم
 الشرط من صله لكن لا توبيع عن وقوع الشرط (قوله كما يحرص المحال) يعني
 كان استعمال ان في الصاطب انصاف شائع كثير استعمالهما في المحال بقدر (قوله اي
 اذ يملككم) قدر المعطوف صبه ته بالكشاف رعاية خرافة المعنى وليس مذهب
 الكشاف وحوو التقدير في امال هذه العارة وان صرح لرضي بذلك بدليل انه حرم
 في قوله تعالى (فاس اعرى قري) انه عطف على حدهم فهو اكثرى صده (قوله اي
 اعرى اصاح) هي الاول معقول محقق من غير لفظه وعلى التفسير معقول له اي
 اعرى اصاكم ليتحد فاعل وفاعل الفعل المعمل وعلى الثالث حال بمعنى اسم
 الفاعل (قوله فعرى قري) فيكون حرف شرط ولا جرائله لانه في موضع
 الحال اي مفروض كونه ممرقبا او حراؤه محذوف بقربة المتقدم او هو المتقدم
 واسم على اة لفتح هو تسمى بالقدم بقدير الالام (قوله يعني الاصنام) والتعبير اصمير

المقلاء على اعتقاد المخالفين الألوهية المستلزقة لهم تفكيرهم (قوله) (الحال) (ح)
 واستعمال أن في فرص الحالات شائع كقائه الشرح رجه الله تعالى مثل لو إلا أن
 لو اشيع منه ففي استعمال أن معها مع تحقق الشرط إشارة إلى تربيته منزلة الحال نظرا إلى
 وجود ما يعلفه فاندفع ما قيل أن ماد كره المحب صحيح لاستعمال في هذا مقام لا لقولهم
 أن الاستعمال لتوحيح والتصوير المدكور إذا التصوراء يحصل لو كان استعمال في
 فرض الحالات مثل لو (قوله) (كان بهم الخ) هكذا ذكر نصف رجه الله تعالى
 في الأيصاح فيكون المراد غير المرتبين من لا ترتيب لهم (قوله) (لا شك) (مدكور) قوله
 لا يقال المستعمل في الحالات الخ (قوله) (ههنا) أي في أغلب غير المرتبين على المرتبين
 والجواب المدكور غير جارها كما لا يخفى (قوله) (لا يصح) (أراد على قوله) لأن
 عدم الشرط حيث يكون مقطوعا وما اعتد به النفس حيث فلان الشرط
 يجب أن يكون على خطر الوحد غير متحقق الوحد في حال فلا يقال لرب العالمين
 أن قلت أصدرت فادفع اعتراض السد رجه الله تعالى (قوله) (ظاهر) أن ليس
 المعنى (ح) لأن التحدى ينافيه قال قدس سره لم أشارككم الخ في أعاليهم
 لو أريد بالأحداث المخصوصة الأحداث المنفردة من غير ما نام أو بدأ الأحداث
 المخصوصة التي هي مدلولاتها من الانتقال والدوام والتبدل فلا يزم أن يشاركنه
 في ذلك (قوله) (تخصصه) أي ليس له دلالة هي الحدث مخصص كما يدل عليه
 التعليق فأراد المحرر الدلالة على الزمان المخصوص فلو مجرد عنه كان كونه ضالاه
 لا يدل على الحدث أصلا على ما فهمه من أنه مخالف لما في الرضى من دلالة على الكون
 المطلق (قوله) (أنه يجوز الخ) بناء على كون الحس واقف على عديدين (قوله) (قل الهى)
 بقوله (فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره) (قوله) (من هذا الاشكال)
 أي الاشكال الوارد على التعليق قال قدس سره لأن لا رادع * يريد أن استعمال
 أن شائع في الحال تنزيه منزله المشكوك لا اعتبار بخطي بحال استعماله في مقطوع
 لعدم الذي ليس بحال فانه لم يجرى اسمه له فيه تنزيه منزله المشكوك فاندفع ما قيل
 فيه بحث إذ مما سبق كونه محالاً من يستلزم القطع بعدمه وهما كون المرتبين
 غلب عليهم غير المرتبين يستلزم القطع بعدم لا رتب فكما نزل منه أولاً الشرط
 بمنزلة الحال ثم جعل ذلك الحال منزلة المتردد فيه ههنا يجوز أن يعنى أولاً
 غير المرتبين على المرتبين حتى يصير المجموع غير مرتبة بالغلبي ثم يترتب منزلة
 ما لا قطع بارتبائهم ولا بعدهم للتكثيف على أنه لا يكون استعمال (ح) في مقام الحرم
 بالوقوف للغيبي بل للتكثيف ولا دخل لأعداد التعليق فيه أي أن يقال ما كان

بعضهم مرتانين وبعضهم غير مرتانين نزل الكل منزلة من لا قطع مارتانينهم ولا بعدهم
 التبعيت **قال** قدس سره وفي دسريادة مائة الخ لا يخفى انه اذا اتمرت الاناث
 داخله في القاتين بحكم تعليق الاشتراك في لقوت كانت مريم داخله في الاناث لاقى
 المذكور حتى استفاد مائة تم لو اريد بالقاتين المذكور فقط كان دخولها فيهم
 مفيدا للمائة المذكورة اللهم الا ان يقال ان في ايراد صيغة المذكور وان كانت شاملة
 للاناث نوع مائة لكه يستلزم مائة المذكورة في حق كل القاتات وهي لا تليق
 بمقام مدحها (قوله لا امرضى الخ) اي العرض مدحها باعتبار الحسب لا باعتبار
 النسب (قوله بانها صدقت الخ) اشارة الى مضمون الآية الواردة في شأنها قال
 الله تعالى (ومريم انت عمران التي احصنت فرجها فمحمدا فيه من روحنا وصدقت
 بكلمات ربها وكتبه وكانت من القاتين) (قوله بآء الخطاب) وليس لآية حيث
 من الالتفات من الغيبة حتى في قوله الى الحسب على ما هو ادليس المراد هو قوم
 موسى حتى يكون المعبر عنه في الاسلوبين واحدا بل معنى كل على قوم موسى
 (قوله لكه في المعنى عده الخ) لانحاده معهم بالمثل عليهم (قوله ويديجي ان
 يغلب الاحف) لان المقصود من تعليق التعميم مختار ما هو بالغ في الحقة (قوله
 وعين ايزان) في الصحاح في ايزان عين دالم يكن مستويا (قوله ولو سلم) اي
 اعتبار الاتفاق في المعنى في التسمية وجميع هذه في اداكالا حقيقة فليكن نحو انوان
 بجارا (قوله من الشاكر) وقوله بل انتم قوم تجهلون من الممار باعتبار ما كان قال
 الخطاب في تجهلون باعتبار كون القوم محاسن في التعبير انتم فلا يرد ان اللفظ لم يستعمل
 فيها في غير ما وصع له ولا نهية التكرار ولم يرد العمل الى غير ما هو له فكيف يكون
 محازا ذهب (قوله لا يهضم يستعمل الخ) نعم ان هذا المقدر معلوم قطعا
 وظاهر ان ذلك الاستعمال يكون ملاءمة وذلك كان حجة فيكون مجررا وان لم يرد
 خصوصية العلاقة وهذا معنى قوله في شرحه للفتاح وانما ان بحرية التعليق وبيان
 العلاقة يبدو بان من ي نوح منه لم يرد احد احاط حوله (قوله ان القاتين) اي
 باعتبار هذبة (قوله انما) لان منتم سكره والاداء معصوم عن السكر
 قيل انعتة ودرهاته **قال** قوله نحو «والتكلم» فانه لشيء التكلم وجموعه فلا بد
 من ادته ركل واحد من آتده متكلم وقوا من اد موضوع لتكلم مع تعبير مع العير
 الذي اختار متكلم (قوله في قرأء الخطاب) واما قرأة الآية فالمراد منه الامة
 اذ لم يرد في تعليق المتكلم على تكلم وانما طب **قال** قدس سره ان لفظ غيرهم
 الخ فيه ان اختصاص من سوى لهم ان عن هذا التعميم الا ان من فيه تعليق

أو يجعل بمعنى ما فالظاهر أن المراد من غيرهم أهل التميز غير المكلفين كالصبيان والمجانين
ولأن قول الشارح رحمه الله تعالى وقد يجمع في لفظ واحد يلح بدل عني أنه لم يكن
فيما سبق احتمال التعليلين * قال قدس سره كأنه يجعل ولا صاحب للخطاب *
أي لتوجيه الكلام وإنما اعتبر تقدم اعتبار الصلاحية لأن تغير الأسلوب من الغيبة إلى
الخطاب فرع الصلاحية لتوجيه الكلام * قال قدس سره وقد يشير إلى ذلك في قوله
تعالى (يدرؤكم فيه) حيث قيل عطف فيه المحاطون على غيرهم والالقب يدرؤكم فيه
وأيها من عطف العقلاء على غيرهم والالقب يدرؤكم وأي كان وقد أحسن من قال لتعيب
المحاطين على غيرهم حتى بالكاف لا بالهاء ولتعليل العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا بالواو
* قال قدس سره وأعلم أن خصوصية المح * دفع عنهم من قول الشارح رحمه الله
الآتي ثم لم يترك المحصن بالعقلاء بل المراد باحتصاصه بالعقلاء من حيث كونه خطابا
من حيث خصوصيته وليس نعتا للشرح رحمه الله تعالى على ما هم أدليس في كلامه
بأن من لا يؤمن بالوحي يعلمون لتعليل العقلاء على غيرهم * قال قدس سره لأن العبادة
منهم ليست المح * لأنه أن جعل التقوى على المرتبة الأولى أعني الاتقاء من الشرك
هو مقدم العبادة شرط لها وإن جعلت على المرتبة الثانية أعني الاتيان بالطاعات
والاحتساب من المعاصي فهي عين العبادة وإن جعلت على المرتبة الثالثة أعني الاتقاء
عما سوى الله تعالى وهو لا يناسب لعموم الخطاب بقوله تعالى (يا أيها الناس) الشامل
لعموم المؤمنين والمؤمنات والأدلاء بهم تلك المرتبة ولا يرتب اليها إلا الأوحدون
من المؤمنين والعبادة منهم لرجاء الثواب والتعبد من أعباد وقد احتار القاضي
في تفسيره تعلقه بامدوا وفصلنا رجاءه ودعم الاعتراضات التي أوردت عليه
في حواشينا عليه * قال قدس سره لإرادة * تبع الكشف فالمراد بها الطلب
لأن معنى إرادته تعالى فعل الغير عند الضرورة طلبه منه ولد حوروا تخلف المراد
من الإرادة في لعل استعارة تبعية شبه الطلب مع حصول بدو أي بتعصب بالرجاء
فاستعمل لعل فيه * قال قدس سره كان لفظ لعل حمدا مع * لتصح الاستعارة
فإنها استعمال اللفظ في غير ما وضع له لم يشبهه ما وضع له * قال قدس سره لعل
استعماله فيه * وطبقة الاستعمال إمارة الحقيقة * قال قدس سره بمعنى الآية بمعنى
لعلكم تتقون لكي تقوا * تشبها بمادة المرجحى في كون كل مذهب مظلوم * قال
قدس سره وهذه الوجوه لا تحرى في لعل إذا حصلت مع * لأن طلب العبادة منهم
ليس لإرادة التقوى وطلبها ولا غاية له إذ لا يصح أن يقال صدقوا بكم مريدكم
التقوى ولكن تقوا ولا معنى لقولنا شبه حاله تعالى بالقياس بهم في طلب منهم

العبادة وافرهم على التقوى ونصب لهم بدواعي اليها والرواجع عن تركها بحال
المرتضى بالقبس الى مرتضى منه بخلاف قولنا شدة حال خالفهم بالقبس اليهم في ان
خففهم وافرهم على التقوى * قال قدس سره هذا التقدير الحق * اما تعريض
لشارح رحمه الله تعالى في ايراد ضمير الجمع الراجع الى صاحب الكشاف وصاحب
المفتاح وغيرهما ومن الصفحة يراده بان صاحب الكشاف مصرح بذلك التقدير
وصاحب المفاح موقوف له في القول بالعلب فكأنه ايضا قائل بذلك التقدير * قال
قدس سره لكنه لا يقتضي الحق * لم يقل لشارح رحمه الله تعالى انه يقتضي ذلك
بل قال وعلى هذا ان يكون الخطاب مختصا بهم يكون التقدير هكذا والفرق
بينهما ظاهر * قال قدس سره وذكرها في الانعام الحق * فيه انه ذكرها في الانعام
على ذلك التقدير بحيث يكون مفعلة لهم فالذي يشهد به الدوق ان يكون كونها
معدا للتكثير فيناول محسوس معا لكن بحيث يبين كون تكثير الانعام مفعلة لهم
فلا بد من ايراد خصوص الخطاب بهم والحاصل ان قوله تعالى (يذوقون فيه)
بين الحكمة خلق الناس ازواجا وخلق الانعام لاجلهم ازواجا فقتضى البلاغة
القرآنية ان يكون الخطاب في يذوقون محصيا بالناس ليكون اشارة الى ان خلق الانعام
ازواجا لاجلهم وفي قول الشارح رحمه الله تعالى خلفها لكم فيها ذوقا ومنافع
ومها تأكلون الحق تصريح بما قلنا * قال قدس سره ولا يفرح الحق * عدم ايراد
مسلم لكون تقديركم يقتضي تخصيص الخطاب بالناس (قوله وهذا انبى سطر
الكلام) ليكون قوله ومن الانعام عطف على القرب مع كمال التناسب بين المعطوفين
بخلاف توحيه الكشاف فانه يحتاج الى ان يعتبر عطفه على لكم * قال قدس سره والاولى
ادراجه الحق * لا يخفى ان ابتداء من تغليب الاكثر على الاقل كون الكثرة والقلة
في ذاتهما كما في شعب عليه السلام والذين آمنوا ونجا نحن فيه الكثرة والقلة باعتبار
عارض وهو المرافعة لا يبدى فالانساب ان يجعل من تغليب الواقع بوجه على ما وقع
بغير هذا الوجه * قال قدس سره ان مثل قولك اكرم ربنا الحق * فيه بحث اما لا
فلانه يلزم ان يكون صيغة الامر دالا على رضى الحال والاستقبال مع ان الفعل ما يدل على
احد الازمنة الثلاثة وامثالها لان المضارع يدل على تقييد ثبوت الحدث للعامل في الحال
او الاستقبال فالظاهر ان الامر يدل على توحيه الطلب الى متعلقه في الحال او الاستقبال
فان الطلب فيه مدلول لثبته كما ان ثبوت الحدث مدلول الهيئة في المضارع قال
في شرح التحرير في مسئلة ان الامر هل يدل على الفور ام لا ان هيئة الامر لا دلالة
له الا على الصب في خصوص زمان وخصوص المطلوب من المادة وامثالها فلا بد

يلزم منه ان يكون الامر خيرا في التزامي وامر بغيره فلا يلزم منه ان يكون الاوامر
 الالهية المقيدة بالشرط مثل قوله تعالى (وان كنتم حبا مبرورا) لطلب في الحال
 قبله اما القول بتعلق الواجب من الاحتياج بقسا عدم الواجب حين لطلب
 او القول بكون المأمور ساما قبل تحقق الشرط مات عاصيا لتركه لو احب ان يقسا
 بالواجب عليه حين الطلب وادانته بالفساد هذه المسئلة يظهر لك فساد ما ينشئ عليها
 قال الشرح رح في شرح افتتاح ما يحصله ان في الشرطية اني حر او غيري تعليقا
 بمحصل ثبوت شيء او نفيه عنه وفي الشرطية اني حر او غيري تعليقا بمحصل
 توحيد الطلب او انفي او نحو ذلك مما هو مدلول الاثبات من ريدقا كرمه انه
 على تقدير صدق انه حرك الطلب مثلا كرامه لا معنى لاحد بالطلب من معنى انثمة
 قال قدس سره ثم القائل الخ * يعني ان كرم الحرة انما على سببية الحراء في الشرط
 لا بد من فهم المسئلة وملاحظتها عند ذكرها لكن ملاحظة مسببة لطلب من حيث انه
 مستعار من صبيحة غير ممكن وان كان في نفسه مسببا عن شيء باعجب فعد عليه وذلك
 لان الطلب من حيث انه مستفاد من صفة اكرم المحفوظ من حيث هو هو بدون
 اعتبار وصف معه كالموجود والحصول والتعلق وانما مستحق وان شيء من حيث هو
 من غير اعتبار وصف لا يمكن ملاحظة كونه مسببا عن شيء ودا غير الطلب
 باعتبار وصف كان مأولا بالخبر هذا والطواب ان كنتم المجزأة كونه موصوغة لتعلق
 في شرح التسهيل ادوات الشرط كتم وضعت لتعلق جملة بجملة تكون الاولى سببا
 والثانية مسببا عدلاتها على السببية كدلالة لوعلى الامتناع ولاشك ان نفس الطلب
 قابل للتعلق كما انه قابل للتقييد بالنظر وهذا لا يقتضي ان تكون ملاحظة السببية
 باعتبار نفسه فيجوز ان تلاحظ اسببية باعتبار ملاحظة وصف كالحصول ونحوه
 ويسمى بان سببية الطلب ومسببه في بحث الامر ان شاء الله تعالى وقال بعض
 الناظرين في بيان قوله لكنه من حيث هو مستفاد منه لا يمكن ملاحظة كونه مسببا
 عن شيء ان الحكم بكونه مسببا عن الشرط وملاحظته لا يصح الا بان يلاحظ طلب
 الاكرام من حيث انه مفهوم برأيه ويجعل المحفوظ في نفسه وان مفهوم من اكرم هو
 طلب الاكرام المحفوظ من حيث انه حال من احواله وبيده به يرم ان لا يكون معنى الامر
 مستقلا بالمفهوم لا المطابق ولا التصني مع ان يقرر ان ايدلوا بتصني للعقل مستقل
 بالمفهومية وغير المستقل انما هو مدلوله المطابق باعتبار السببية ادا حلة فية * قال
 قدس سره ويفرع الخ * فانه ان اول كان الحكم بين خراء وشرط بالاتصال

فهم الصدق وعدمه و لم يأتوا بآية مثبتة بغير شرط غير محتملة
لها * قال قدس سره هذا حكم بغير الشيء * مقصودنا اشرح رحمه الله تعالى ان
تأويل الجراء لطلب كره حرثهم لان الجريئة لا يقتضي الا كونه معلقا بشئ مفروض
الصدق في الاستقلال و هو من تحقق في الطلب ولا يعتبر في الجراء كونه مفروض الصدق كما
في الشرط فيفسر منع كونه حرثا على امتناع كونه شرطا وليس مقصوده الاستدلال
بأنه السبب اخص من السبب فان مرثته اجل من ان يثوبهم في حقه ذلك بل
بيان التعارق بين الشرط والجاء واما ان كانت ان في الطلب امر آخر يقتضي عدم وقوعه
بدون التأويل فلا بد من اثباته ودونه شرط القصد وقد عرفت حال مانته عليه * قال
قدس سره في بعض الخ هو على التقديرين هو فاعل اجس من احده اذا ستره و فاعل دهلت
ضمير راجع الى التأويل و نرى بصيغة التكلم مصدور هذا الجاء لا بالاول فاعل دهلت *
قال قدس سره بعد هذا ان يقيد الخ * لا يخفى ان في قول الشارح رحمه الله تعالى وهذا يصلح
اشعارا لما لا حيث لم يفسر هذا * قلنا (قوله لا نسلم ان الشرط الخوي) مخالف لما
في كتب الاصول من فتحهم الشرط بالمعنى المذكور الى عقلي و شرعي و لمعوي وهو
المذكور بعد اناء و انه يستعمل ذلك في السبب وفي شرط شبيه بالسبب الا ان يقال
ان ذلك المذكور انما هو في كتب الاصول للشايعية والمعنى على مذهب الحنفية
وماد كره من قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان هو باعتبار العرف فان لعلم بالاول
سبب لعلم الثاني من غير توقفه على شئ آخر (قوله انه لا خلاف الخ) يعني ان الدلالة
على المفهوم المخالف مشروطة بان لا تكون لتقييد فائدة اخرى كما تقرر في محله وفيما
نحس فيه يجوز ان يكون لفائدة اظهار الرضا فيه او كون الحادثة التي تزلت فيها
كذلك (قوله معناه يحرم الخ) على اختلاف بينهم في ان مدلول الهمى عدم العمل
او الكف عنه (قوله فخطب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم) وليس عاماله وجميع
الانبياء بقربة ما قبله على ما هو لان الحكم المذكور موجه الى كل واحد منهم
لا الى مجموعهم فيكون لكل واحد منهم خطاب على حدة (قوله وعدم اشراكه
مقطوع به في جميع الارادة) لان الانبياء عليهم السلام معصومون عن الكفر قبل
البعثة وبعدها فيكون اجزاء استقباليا تزل الحال وقوصه منزلة المشكوك لتصور
ان في انقام ما قبله من صفة مكان للقيام مقام ان تشرك لكن حتى بلفظ الماضي
وان كان المعنى على الاستفصال ارازا للاشراك الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم في معرض الحصول على سبيل الفرض والتقدير لتعريض من تحقق منهم

الشرك بانه قد حبط اعمالهم لتحقيق موحيه فيهم (قوله لامعنى التعريض بمن)
 لم يصدر عنهم الشرك بانه قد حبط اعمالهم لعدم صدوره منهم و حكم عليهم بانه
 سيحبط اعمالهم مستفاد من النص بطريق حوى الخطاب كما في قوله تعالى لا تنفل لها
 افكان الشرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو بمكانه من الله تعالى اذا
 كان موجبا للحبط كان بمن عدله ووجه له بطريق لاولى ومنه ظهر ان صيغة
 المصارع لا تعيد التعريض بمن صدر عنهم الشرك لان المصارع حيث يكون
 مستعملا على اصله اعنى وقوع شرك من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 في الاستقبال بطريق العرض وهو الارتداد وترتب الحبط على الارتداد لا يعيد التعريض
 بمن صدر عنه الشرك اثناء بانه قد حبط عمله بل يكون تعريضا بمن ارتد بخلاف الماضي
 فانه وان كان بمعنى المستقبل لكن في التعبير بصورة الماضي ايراد الله في صورة الحاصل
 تعريضا بمن صدر عنه الشرك بانه قد حبط عنه هكذا يسعى ان يفهم هذا المقام فانه
 قد خفي على الناظرين (قوله في هذا الكلام من حقا و نصف اح) اما الحقا فظاهر
 حيث ذهب الحنابلة الى انه تعريض بمن صدر عنه الشرك ومنه ما يصدر عنه بناء على
 عدم الفرق بين حوى الخطاب والتعريض والمصارع في صيغة التعريض على عدم الفرق
 بين مفاد الماضي وتحقيق الشرك ومعدا المصارع وهو الارتداد واما النصف اح فلان
 التعريض بمن صدر عنه الشرك يستفاد من اسعير صيغة الماضي الدال على الوقوع
 صورة ولا حاجة في ذلك الى ايراد انشراح الغير الحاصل من النبي صلى الله تعالى عليه
 وسلم في معرض الحاصل بطريق العرض وارتكاب سوء الادب (قوله هذا تعريض)
 لا مطلق التعريض اذ لا يجري ذلك في قوله تعالى (لئن شركت بمطى عمالك) فان
 المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه اسع (قوله لا كل من صمعه اح) على
 الاول النصف بمعنى الحاصل على القول بالانصاف وعلى الثاني النصف صاحبه
 (قوله حاصلى العداوة) مستفاد من صيغة السبغة من الاعدا جمع عدو (قوله
 تموا ان ترتدوا) اشارة الى ان لو صدرية قرينة وهو عهد بعد التوداد اليه ذهب
 البعض ~~كما~~ انقراء وبي على وافي اليقين وغيره وودد بمعنى انتهى لان وقوع
 الارتداد من المؤمنين غير متوقع لهم ويجوز ان يكون به حصول المعنى فيقول
 ودوا مخذوف ولو شرطية اى ودوا ارتدادكم لو فكدهروا سرورا كما هو مذهب
 الجمهور (قوله وهو اندكوري الكشف) ي منهوه بمد كرفيه من عبارته هكذا قال
 قلت كيف اورد جواب الشرط مصارعا مثله ثم قال ودوا بلطف صلى قلت الماضي

وان كان يجري في الشرط مجرى مضارع في علم الاعراب قال فيه مكتبة كانه
 قيل ودوا قبل كل شيء كسرهم وارادكم انتهى ولا تعرض فيها لكون ودوا
 جوابا للشرط لاني اسؤرك لان حاصله انه كتب جا ودوا ماضيا بعد ان اورد
 جواب الشرط كالشرط مضارعا كما هو الاصل سواء كان ودوا جوابا اوليا ولا
 في الجواب ادخلته ان ودوا وان فرض كونه جاريا مجرى المضارع ما يكون
 معطوفا على جواب الشرط فيه مكتبة وهي الدلالة على ودادتهم للكفر قبل كل
 شيء وانه اذا لم يكن جاريا مجرأ بان يكون معطوفا على مجموع الشرط والجزاء
 كانت المكتبة المذكورة فيه بطريق لاوي كما هو مدلول الوصلية وذلك لانه
 حينئذ لا يكون ودادتهم مقبلة بالشرط المذكور فبدل على تحفه قبل كل شيء
 يريدونه من مصدر الدنيا ويدون بها حاصله لهم وان لم يشعروكم بخلاف ما اذا
 كان جاريا مجرى المضارع فيه حينئذ يكون بمعنى المضارع مترتا هي الشرط لكن
 ايراده لفظ الماضي يشعر بكونه حاصله لهم قبل زمان التكلم واراد الشرط
 والجزاء المذكورين بلفظ المضارع بدليل على حصولهما بعد زمن التكلم فيكون في
 لفظ الماضي دلالة على مسبق ودادتهم للكفر من كل مصرة يريدونها وانها حاصلة
 لهم وان لم تقعوا ولاشك في الدلالة على تقدم عدم الاجراء اذ هو لكون الماضي
 مستعملا في معناه بخلافها على تقدير الاجراء من الدلالة حينئذ في التعبير بلفظ
 الماضي وما ذكره من توجه عبارة الكشاف مضرح في تفسير القاصي حيث
 قال ويجيء وحده بلفظ ماضى الاشهر ما به ودوا ذلك قبل كل شيء وان وادتهم
 حاصلة وان لم يفهمكم وحررتا صهروحه تخصص الشارح رحمه الله تعالى قوله
 فان قلت اذا عطف على جواب الشرط مع ما وجدنا كور في المفتاح ولم يتعرض
 لوروده على وجه الكشف لانه لم يتعرض لكونه معطوفا على جواب الشرط
 ثم ان ودادتهم للكفر اذا كان قبل كل يريدونه كان لرومها لظهور واضح بالنسبة
 الى العداوة والبغضاء وجه الكشف الى وجه المفتاح وما قال الشارح رحمه الله
 تعالى في شرحه وهذا من مر كره صاحب الكشف (قوله ان الروم الخ)
 يعني ان الماضي اذا وقع حرا وان كان بمعنى المضارع لكن التعبير بلفظ الماضي يشعر
 بتحقيق مفهومه ولاشك ان تعليق بالشرط الذي هو على خطر الوحو ينافي ارادته
 فليعمل على تحقيق رومه بشرط بقرينة وقوعه جزاء وقال السيد في شرحه
 للمفتاح انما دل الماضي على تحقق الروم لان الجراء معنق بالشرط وما اذا وقع
 جراء بتحقيق مفهومه حرما على تقدير الشرط ووجهه يوقف على اعتبار الماضى

بعد الحرابة والظاهر انه مقدم وان تحقق مضمونه حرما على تقدير الشرط لا يدل
على تحقق لزومه له من غير شبهة لجوارى يكون تصاقيا من غير لزوم كافي قولنا
كلما كان الانسان لاحقا كان احرارها (قوله اذا عطف احوال) خرج بهذا القيد
كون المجموع من حيث هو جزءا لانه حيث لا يكون عطف على الجراء بل مقدما
على وقوعه جزءا على ان معنى قوله على وجهين انه يستعمل على وجهين والاستعمال
بان يكون المجموع حرا لا بدله من شاهد حتى ينع الخصر * قال قدس سره
وحينئذ لا يرد الخ * فيه بحث لان اراد بقوله ليكون مجموع لا رما واحدا ان ترتب
مجموع احوال الثلاث بالترتيب الذي مضى في الروم يكون للارم لا رما واحدا بالقياس
الى الشرط كماه قيل ان يتفوقه يكونوا اعداء مبروم لان بسطوا اليكم
يديهم والستهم المبروم لان يودوا كعركم فلا يكون هذه الرومات متعددة بالقياس
الى الشرط حتى يصح ان لروم الثالث للشرط او ضحى بالسنه الى لروم الاولين له
* قال قدس سره لانها حاصلة له احوال * فيه بحث لان انتهى على ما سيجي في بحث
الانثاء طلب الشيء على سبيل التمسك فيجوز ان لا يتحقق طلب الكفر منهم على تقدير
البسط وفي تفسير الكفر ودوا بقوله تمموا ان تردوا الشره ان ما قل * قال قدس
سره ويظهر لك بما قررنا الخ * ثم يصرح للشارح رحمه الله تعالى انه لا وجه
لخصص لروم حلول التمسك عن نعتهم في العاصح وقدرته المدفاعة فيمضي
* قال قدس سره ثم لو قيل احوال * لا يخفى ان الترتيب المذكور انما يستقيم لو ثبت
في الاستعمال وقوع المجموع من حيث هو جزءا و لزم ثوب بعض احواله على
الشرط * قال قدس سره وعلى كل تقدير يظل احوال * انه على تقدير ان يكون
المجموع لا رما واحدا فليعدم تعدد الرومات فلا يصح كون بعضها او صرح واما على
تقدير ان يكون كل واحدة منها لا رما بلا واسطة او بواسطة فليحلوا التقيد بالشرط
المذكور او المنقذر من العائدة ولا يخفى عليك ان الترتيب بين المجموع وبين كل
واحدة منها * قال قدس سره فختار احوال * لانه لا بد ان تعدد الرومات والكل
من حيث هو لازم وان لم يكن كل واحد من احواله لا رما فليحلوا التقيد بالشرط
من العائدة (قوله انه من الصبر الاول) لانه يشيخ التمسك الى الفهم (قوله
وامرأه اظهر الخ) قد عرفت ان المراد بالودادة غنى ويحور ان يكون النفي بعد
الظفر فلا حاجة الى التأويل وكذا في قوله يكونوا اعداء لان المراد حالصي
العداوة والخلوص انما هو بعد انقضاء لافقه فانه لا يخلو عن شيء من الملازمة الظاهرة
(قوله يظنونهم كفرا) اي يرضى المشركون المؤمنين كفارا بسبب ارسال المكتوب

البهيم واظهار اسرار النبي صلى الله عليه وسلم قوله هذا اما يصح (الح) فيه ان اخبار
 المرأة التي حلت مكتوب حاطب بحري لها مع اصحابه يكنى في ظن المشركين
 للمؤمنين كفارا منهم ولا يوقف على وصول المكتوب اليهم (قوله مرصا) متعلق
 بحصول الشرط اى حصول مرض ومفروض او من حيث المرض لا بالتعلق
 لكونه محققا وكذا في الماضي متعلق به حال (قوله مع القطع الح) اى الحصول المقروض
 لشرط انقضاء العلم بانتفاء الارام منه انتفاء الحره المسب عنه مدلول لو قدلولها
 التعليق المذكور مع الامتناع وهو مذهب الجمهور وقال الشلوبين وابن عصفور
 واختاره القاضى في تفسير قوله تعالى (ولو شاء الله لذهب سمعهم وانصارهم) انها
 لجرد التعليق بين حصوله في الماضي من غير دلالة على امتناع الاول او الثانى كان
 لجرد التعليق فى الاستفاد وقبل انها لتعلق مع امتناع الشرط من غير دلالة على
 امتناع الجراء بل يستعد ذلك بقربة كالمساواة كذا فى المعنى (قوله على سبيل
 الفصح) فان العلامة انه متعلق بمتنع يكتفى به معلوم انتفاءه قطعاً بامتناع
 غيره للدلالة على حية امتناع الاول لامتناع الثانى للاستدلال على انتفاء الثانى
 لكونه معلوما كما يهتكمه شراح رحمه الله تعالى وقال الشارح رحمه الله تعالى
 الاظهر انه متعلق بمتنع غيره لانك لتعلق امتناع الاكرام بالامتناع اقل على المحقق
 يعنى محله مدنا عنه على ان التعليق يحرر عن التسبب لانه اذا قلت ان بحشى
 اكرمتك وعلفت لا كرمه بحق فقد جعلته مسببا وسببا والافاضا اهرانه ليس
 بمستقيم اذ ليست كلمة لو تعلق بالامتناع بالامتناع بل لتعلق الحصول بالحصول
 (قوله لان تعلق مع) هذا غير مدلول من ان تعلق الحكم بالوصف مشعر
 بالعلية وبعض الشارحين يصرق بذهب فاعترض بانه لا معنى لقوله انه لتعلق
 ما امتنع لاحل امتناعه اذ ليس الامتناع عللة لامتنيق (قوله لتعلق بالامتناع الح)
 قد عرفت انه حسن الشرح رحمه الله تعالى التعليق محضاً عن التسبب
 وعندي انه لا حاجة اليه لانه تعلق صحيحا لتعلق فى ما ماله السببية
 يعنى قوله لو حدثت لا كرمته ان ثبت المحقق لا كرام ولما اتى الاول اتى الثانى
 (قوله واما واحد) لان لتعلق بالحصول العرضى للدلالة على ان سقاء الله تعالى
 لانقضاء الاول فان قدس سره اما ان يريد به التعليق الشرطى الح قد عرفت
 انه تعليق شرطى كالتعليق فى هذا وقد اعترف به فى شرح المفاتيح وقال ومحصل
 ما ذكره انها تدل على معنى قوله متى شرط اتى الجزاء بانتفائه فيرجع الى ما هو
 المشهور من انها لانقضاء الثانى لانقضاء الاول فمات لئلا تعلقا شرطيا يعنى تعليق

امرنا آخر على حظر الوجور كما في قوله قال قدس سره وان مفهوم لو هو تعليق اخ لا يخفى
 ان كلا المعنيين مفهوم من لو وكون الاول مفهوم مطلق والثاني لارها بما لم يثبت بل
 التبادر وكون المفصود امتناع الثاني لا متناع الاول بدلان على ان مفهومها مجموع
 الامرين كل منهما داخل فيه قال قدس سره فيكون التعليق في عبارة اخ وبيانها لا بد
 في هذا التوجيه من تأويل الامتناع بالمتنع في موضعين ومن تقدير الحصول فيهما اي
 تعليق الحصول ما امتنع بالحصول ما امتنع مع انه خلاف ما هو لان المتبدر من قولنا تعليق
 ما امتنع تعليقه من حيث الامتناع (قوله سواء كان اخ) شارة الى دفع ما توهم بعض
 شراح امتناع من ان قوله لا امتناع الذي لا امتناع لا يشتمل لاصورة واحدة وهي ما
 اذا كان الشرط والحرمة متشبهين مع ان الاستعمال لو ربع صور (قوله والسبب قد يكون
 اعم) اي اكثر في هذه وفي الرضى والسبب قد يكون عمى بحقق (قوله ما الاول فلان
 الشرط الخ) قد مر بان الشرط الخوى معبر فيه معنى سببه واما الاول فلان
 انه شرط تمام السبب وفان في المعنى ان لو داله على عقد السبب وسببه المعترض فيها
 الجعلية سواء كانت في الواقع او لا وفي حقوق لو كان سببا موجبا لاداء التمس طالعة
 السببية باعتبار العلم على انه لا يدرم على الشيع دعوى الكلية حتى يرد عليه ما ذكره بل
 يكفيه ان يكون سرقة بمعنى قوله ان الاول واجب والثاني مستلث انه قد يكون سببا
 ومسا (قوله فهي لا امتناع الاول الخ) اي هو داخل في مفهومها (قوله انه يستدل
 بامتناع الاول الخ) فان كلا الارب اثير معلومان في محمولها لو حثني لا كرمك
 (قوله على انشاء الخ) يعني انه قد حصل جمع الشروط والاسباب لوجود
 الثاني كالا ارام سوى مضمون الاول كالخني مثلا فليس الا كرام الا لانتفاء البحث
 كما مر من قول لا من الخبر اقصدي (قوله قد حملوا) اي حملوا هذا الاستعمال
 اصطلاحيا واحدوه هناك مذهب كاشغريين وان عصور الانه ماشاع استعمالها
 فيما يكون انتفاء قطعا فالوا انها لا تخشع الى ذكر انتفاء مقيض الذي بخلاف
 استعمالهم قال قدس سره عنهم من طهره ما اخ الاول مفهوم من ظاهر
 القول الاول والثاني من القول الثاني لكن يرد على الاول ان الحصر المستبعد من قوله
 انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارب المقبول مجموع بل المفهوم منه انه
 معنى حقيقي عندهم محسازي عند اهل الامة لكونه حرا موضوع له وعلى الثاني
 ارامه فهم منه الآية لكرامة وارادة على وفق اصطلاحهم لا على مقتضى
 اصطلاحهم حتى يرد انه يصح منه طرح الاصطلاح وبولاه لما وجد (قوله

(فيكون) دائما لا واسعه من ان يقصير وما توهم من انك تقول لو صرني الامير
 صرته فتقصد وجود صرته على تقدير صرته بغير طريق الاولى ولا يلزم منه
 استمرار ضررك ولا يلزم منه لو صرته السلطان صرته فدهو ولا يلزم من ان يقصير فيه
 لانه ليس به هي الشرط هي عدم صرته الامير ان يقصير بل هو من باب
 التعريض تقديره قال قدس سره هذا انما يتأتى من اخلاصة كلامه انه اذا كانت لولا
 مركبة من لولا وحرف التوكيد معنى التعليق باقايه فيعيد استمرار الجراء على تقدير
 وجود الشرط وعدمه. كان تعينه شرط مستعدوا اما اذا كانت كلمة برأسها كان
 معناها ان وجود لولا مع من تحقق الثاني فلا يبعد استمراره. قال قدس سره واما
 قولك الخ. يعني انه فرق بين لولا ولولم فانه مركب من لولا ولم فظمه هي تدل على التعليق
 فتفيد استمراره في المثال (قوله ان لا يرتاح) واما قوله لا يرتاح فانه لا يرتاح
 رفع الثاني ووضع الثاني لا يوجد وضع انهم ولو اعتبر الارتباط لاجبا (قوله فلو
 قدر الخ) فان يكون معناه اني اصبر (قوله ويتناقض) اي يحصل التناقض بين
 ثبوت نفي الذي المستلزم ثبوت العصبان وبين ما يريد بقوله نعم العبد صعب
 الخ لانه سبق لمخرج عدم العصبان (قوله وهذا وهم الخ) فيل كان اشبح
 امدع التقيد بالي لانه في عموم الى الصريح فيه مراد تكلف ليس في تعييد
 المثبت وحيث لا يتعمد ما ذكره الشارح رحمه الله في الجواب ان ترديد التاراج رحمه الله تعالى
 في اعتبار الارتباط في مفهوم الجراء ولا شك انه لا فرق بين الذي والمثبت حيث
 اما الامة اذا كان المصدر بقرينة خارجية من مفهوم الجراء (قوله واما قوله
 تدلى ولو علم الله فيهم خير) اول الاية ان شرب الدواب هذا الله الصم البكم
 الذين لا يعقلون ويوعظهم به اي لو علم الله في الكفرة الصم عن اخو البكم من بطقه
 سعاده كانت لهم وانصاف الايات لا يسمعون سماع نفهم (قوله واجب الخ)
 في المعنى والجواب ثلثة اوجه اثنان برحمان الى مع كونه قياسا وذلك لاختلاف
 الوسط احدهما ان التقدير لا يسمعون اسماعا فاعلم ولو استمعهم اسماعا غير مفعول لتولوا
 والذي يقدر ويواسمهم على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث الى منع استحالة
 النتيجة تقدير كونه قياسا من هذا الوسط ان التقدير ولو علم الله فيهم حيرا وتماثلوا
 بعد ذلك ولا يحصى ضعف الجواب الاول لانه لا قرينة على تعييد لو استمعهم بالاسماع
 لغير النافع ولانه تحقق فيه الاستماع الغير النافع الا ان يقصد بالاسماع عدم رول هذه
 الاية وكذا ضعف الثالث لان علمه على ما حيز ولو في وقت الاستماع التولي بل عدمه

ثبوته على تقدير شرط وعدمه ومنى الآية انه اتى الاسماع لاتقاء علم الخير
وانهم ثابون على التولى في الشرطية الاولى البروم بحسب نفس الامر وفي الثانية
ادعائى فلا يكون على هيئة القياس فاندفع ما قبل ان الاشكال باق بحاله اد لو كان
هاتان الشرطيتان حقيقيتان كان امرنا على الله تعالى للاسماع واستلزام الاسماع
التولى ناشي ويلتزم صحفيس اقتضى ينتج الحال (قوله يجوز ان يكون الخ) يعنى
ان التولى يعنى الاعراض من الشيء كما هو اصل معناه لا يعنى مطلق التكذيب
والانكار من الحق فحينئذ يجوز ان يكون لوجهاء المشهور ويكون المقصود منه
الاخبار بان انباء اخرى في الخارج لاتقاء الاول فيه كالشرطية الاولى ولا ينظم
مهما القياس اد ايس المقصود منه استلزام الاول للثاني في نفس الامر ليستدل
بل اعتبار السببية و البروم بينهما ليعلم المسببة والبرومية بين الاتفاقيين
المعلومين في الخارج (قوله وعدم الانقضاء) كالمعطف التفسيري لما قبله لاقادة
ان الاعراض هي عصى لا حصى (قوله لم يتحقق مهم التولى والاعراض) لان
الاعراض من الشيء فرع لثبوتها (قوله ولم يلزم من هذا تحقق الانتفاء له) لان
الانقياد للشيء وعدم الانقياد له ليس على طريق النفي بل كالعدول والتحصيل
لخواز ارتدادهم بعد ذلك " شيء " (قوله لا سلم ان الخ) لانه يجوز ان يكون ذلك
سبب عدم الاهدية للاسماع وهو ما عساه وشرع عظيم قال الله تعالى قد كر ان سمعت
الدكرى (قوله يس خير فيه) وان كان حيراله فلا يكون محالاً لمدهو المشهور
ان من العمة ان لا تقدر * قال قدس سره فيه بحث الخ * والجواب ان في الامر
الاول كان دمهم وتوابعهم حيث صار الاسماع الذي هو سبب لعدم التولى سبباً
لتوليهم بناء على شرط عدمهم ونصبهم لاهية والاسماع تعدد كانه قل جميع
اسباب التولى وشرايطه متحقق فيهم لا للاسماع ولوا سمعهم لتولوا * قال قدس
سره بخلاف دوم اتولى الخ * يعنى بخلاف مادام عمر من قيل لتوليهم بحسب الله
لم يعصه فان المدلول حينئذ دوم شور وهو يصدق كان دمهم * قال قدس سره
فان قلت الخ * عند تدبرد لواريد تولوا * اسمعهم املوا وايد لتولوا من الحق
واذكروه فانه متحقق على تفسيرين لاهم صم كم ثابون على التكذيب والانكار
اسمعهم الحق اول سمعهم اما على تقدير عدم الاسماع وظاهر واما على تقدير
الاسماع فلاهم يذكرونها مادام قال الله تعالى وخذوها بها واستيقنوا انفسهم
* قال قدس سره لاسمعهم بحسب الخ * فسر الاسماع بالاطف وهو ما يقرب
العد الى الطاعة ويبعده عن المعصية لانه لا يمكن تفسيره بالاقدار على السماع

لخصوله ولا يخلق السماع فيهم فالحر لانه لا يعتبر في اشرع ولا يثبت عليه صحة
ولا يتوسط اختيارهم نكون الاصل، لا اختيارية مخوفة بعد عدد، منزلة فالمراد
خلق سبب السماع وهو اللطف قال قدس سره لا تمنع فيهم لطف اي لثبتوا
على التكذيب والانكار كانوا قبل اللطف فلا يرد ان عدم مع اللطف فيهم منع
تحقق اللطف فكيف يصح قوله وهذا مستمر على تقدير لطف وعدمه قال
قدس سره قلت هو ايضا محمول على الاستمرار لا ينبغي انه لاحاجة على هذا
الوجه الى الحمل على الاستمرار بل هو محمول على الاستمرار المشهور يعني انه لم يبق
عن ارادتهم عن الخلق الانشاء اللطف ومحيى الآيات حتى لو تحقق تحقق
ويمكن حمله على طريق الاستدلال فانه ينتج حينئذ لو عدم تحقق خبرا اي انتفاعا
باللطف لا يردوا ولا شبهة في صحته واما الجواب الذي ذكره ليد حكيم
لان التكذيب وعدم الاستقامة ليس مطلقا بل هو مقيد بقوله بعد ذلك كما هو
الظاهر ولان التصديق ينافي للاستمرار على التكذيب وسعيد بالافكانا اعتدبه
خلاف الظاهر (قوله واما قوله تعالى ولو جعلناه نح) في تفسير القاصي وقالوا
اولا انزل عليه ملك فلا انزل معه ملك انما هي كقوله لو لا انزل كقوله ملك فيكون
معهم ندرا ولو انزلوا ملكا لقضي الامر حواص لقولهم وان لا هو لا تمنع عما اقترحوه
والخلل فيه والمعنى ان الملك لو انزل بحيث ياتوه كما اقترحوه حتى اهلاكم فان
سنة الله تعالى حرت بذلك هي قتلهم ثم لا ينظرون بعد روله طرفة عين
(ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا ولعلنا عليهم ميسرون) جواب ثان ان جعل
الملك للمطوب بيان جعل للرسول فهو جواب اقترح فان قالهم تارة يقولون
لو لا انزل عليه ملك وتارة يقولون لو شاء ربنا لازل ملائكة والمعنى ولو جعلناه
قريب ملكا يعاينونه او الرسول ملكا لملايك رجلا كما ملك جبريل عليه السلام
في صورة دحية الكلبي فان القوة الشريفة لا تقوى على رؤية الملك في صورته وانما
راهم كذلك الامراد من الانبياء بقوتهم القدسية وليس جواب محذوف اي ولو
جعلناه رجلا لعلنا اي خلطنا عليهم ما يحيطون على عسهم فيقولون ما هذا
الاشر منكم انتهى ولا ينبغي عليك بعد التدرج بقضاء كلمة او هي مجرد الربط
والتعليق ليفيد ابداء السامع لما اقترحوه ويكون جوابا عما اقترحوه واما ما قاله
الشارح رحمه الله من انه لا استمرار الخراء على تقدير اشره وعدمه فلا مدخل له
في الجواب من اقترأهم وكذلك كونها على صلتها اعني اشره ساقى لا تمنع
الاول او بالعكس ادليس المقصود ههنا من السبب من الانصاف المعلومين

ولا الاستدلال فانفسه ليس على انشاء كونه رجلا ومنه على انشاء كونه ملكا فان
 جواب اقتراحهم يحصل بمجرد ابداء المانع وحاجة فيه الى اعتبار امتناع الثاني
 ليقيد امتناع الاول (قوله في عدم ثبوت شيء) اي عدم ثبوت الشرط والطرأ
 اعدم ثبوت الشرط فظهر وانما عدم ثبوت الطرأ فلكونه معلما على الشرط
 الغير الثابت والتعيق لا يدل على عدم ثبوت شيء منهما لانه يقتضي كونهما على
 خطر الوجود لا لقصع بعدم ثبوت شيء قال قدس سره واليه عليه السلام اي الى كونه مرادا
عليه السلام فان قدس سره ولو كان عليه السلام الصواب ولو يكون في وقت الطلب عليه السلام قال
 قدس سره كانه لم يطرأ عليه السلام البارق غيم يظهر منه البرق بغداد متعلق بطرس الوهن
 ليلة فيها عيم لو نصيب ليلة ما هن وما لي نصيب متصل بمادل عليه الكلام اي
 طرس فاحدث اسكها وهي لا تسكن ثم اعادها وهي تدعى الى ان قضيت
 من كثرة معاودتي وشدة مدافعتي العجب فويضا مهر عابدة بها ونمت بها ورضيت
 عن العرات وهي حصرة حولها تراب لها دعا على لابل اي لا تخرست الله بل لها
 دل الماء الثراب اي وجال بين لصمير في لها والكرخ ولاية بغداد اي ان كنت
 في ولاية بغداد طاق عشتار الى وطني فهل جلب اليها الرق قطرة عن ماء بلدي
 وهي العرة (قوله في سجدوا لله لك آية) قال فلا يصح فلما اي يطلب ما يؤديه
 الى الهلاك كذا في الكشاف طالع لاله ما حود في مفهوم است فلا رد ما قيل ان
 الصواب او لا العت بعد تعدد والمشقة اولهلاك والاثم على ما في القاموس
 ولا يجوز اربعة مدين من لفظ واحد (قوله لعدم استمراره) اي لانه اربعة الى
 استمراره لان لفظ مستعمل فيه (قوله في مصي) اياها من مضى ولو لا يقلب
 الماضي الى مضارع (قوله وقت وفاته) لان المضارع يدل على الاستمرار فيجدي
 تعدد زمان (مستحسن) قوله لانه كان (وفيه تعارض امر الاية بقصد الإشارة
 الى ما ارادوا توجيههم عليه واستحسانه ولد عبر عن ادواته بالاطاعة اذ قلب
 ان لم يظن ليس مستعملا به بل هو من مستعانت الزاكيه باراد صيغة المتعقل
 كالعريض في قوله تعالى (ان اشركت بحد من عملات) بآراد يعقاده لاني
 انقصود من الآية نهي الاطاعة في الكثير لاني الاستمرار لا طاعة في الكثير
 (قوله بداهة قوله تعالى) متعلق بقوله كان في ارادتهم ووجه الاستدلال
 ان اراد من الكثير ان يكون شيء تحتاح الى الرأي وهي كثيرة في نفسها ومن كانت
 قليلة بالنسبة الى الحوادث التي لا تحتاج الى الرأي فانه في اوجهاكم في الحوادث
 التي تحتاح الى الرأي ما من على رأيكم وهذا هو استمراره على

ما يستصوبونه (قوله بعد قوله اه) انما قال ذلك ليظهر من مقتضى انظار الله
 مستهري عدل عنه الى المصارع لافادة الاستمرار بخبري والله مستهري
 وان كان دالة على الدوام بعمومه لمقدم لان الاستمرار بتمهدي البع (قوله بكون
 المعنى اه) هذا بيان لحاصل المعنى وما يؤيد فيه وكذا في افتتاح ما عرفت من ان
 المعنى ان اتقاء عتكم بسبب اتقاء اطاعتكم في كثير من الامر وذلك لان الاطاعة
 في كثير من الامر تستلزم استمرار الاطاعة قال عتر لبي السناد من كلفه لو مقدما
 على الاستمرار كان مأل المعنى اتقاء استمرار الامة وان عتر الاستمرار مقدما على
 انفي كان مأل الاستمرار اتقاء الاطاعة ووجه آخر وهو ان كان في كثير متعلقا
 بطاعتكم كان مأل الى اتقاء استمرار طاعتكم وان كان متعلقا بلي السناد من كلفه
 لو كان مأل الى استمرار امتناع طاعتكم قال قدس سره من هر * لان استفادة المعاني
 من الافاظ على وفق ترتيبها * قال قدس سره واما موافقة الخ * لا يحق ان موافقة
 اياهم اما بالوجي او بالاعتبار وهو واجب وحي عند من يجوز له الاجابة عليهم السلام
 لا امتناع تقررهم على الخطاء وعلى كل تقدير لا موافقة برأيهم فإني عليه الصلاة
 والسلام مستر على امتناع اطاعتهم وان لو اطاعهم في شيء لوقعوا في العت والامر
 بالمشاوره لغيره تطيب قلوبهم (قوله وثاني بصدوحه) ب على ان البليغ يصور
 المعنى الاصلية اولا في ذهنه ثم يفتكر فيها المعصية ويشتد لربها في الاثبات مقدم
 في الاخبار على استمرار وعدمه (قوله الخطاب الخ) في الخصيص تسليية للرسول
 عليه السلام وفي التعميم تعصيج لهم بظهور شدة حالهم عن كل احد (قوله روها
 الخ) قال ابراهيم قوله تعالى ادفعوا الى النار يحتمل ثمة ووجه الاول ان يكونوا قد
 وقفوا عندها حتى يعاينوها فهم موقوفون الى ان يدحضوها والذين ان يكونوا قد
 وقفوا عليها وهي تحتهم يعني انهم وقفوا فوق لسر على الصراط وعن هذين
 الوجهين وقفوا من وقت الدابة والثالث انهم عرفوه من وقته على كلام فلا
 حاشية اه (قوله وجوب او محذوف) وكذا مفعول ترى اي لو ترى الكفار في وقت
 وقوعهم ولا يجوز ان يكون ادفعوا لانه اخرج لادو برؤية عن الاستعمال الشائع
 اعني لظرفيه والادراك المصري من غير ضرورة (قوله لرب امرأه) بقصر
 العبارة عن تصويره قدر الماضي على طي لكشفه رعاية مقتضى له في لو موافقة
 لقوله تعالى لو بطيعتم في كثير من الامر انهم (قوله من اذية) في رؤية بكنار
 في تلك الاوقات بل في قوله فاستعملوا في شرح له في هذه الامور المتفهم
 في الآخرة وفسرها في الحاشية بقوله يعني ان وقوفهم على سر كونهم ناكسي رؤسهم

وكونهم موقوفين عند ربهم امور مستقبلة توجد يوم القيمة لكنها تحقق وقوعها
 نزلت منزلة الماضي فمما يستعمل فيها لو واداء المختصان بالماضي كانه قيل
 هذه احوال قد تحفظت وانقضت وانت ما رأيتها وحيتك كان المناسب ان يقول
 ولورأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل ثبوتها على سكتة اخرى وهي ان اللفظ
 المستقبل الصادر من اختلاف في اخباره بمنزلة الماضي المعلوم تحقق معناه انتهى
 ويرد عليه ان كون هذه الامور بمنزلة الماضي يقتضي التعبير عنها بصيغة الماضي
 واحتمال ادعائها لاستعمال لفظها بما يقترب على تنزيل الرؤية المستقبلية بمنزلة
 الماضي وانما لا يسر ان يدعى بكون تلك الامور متحققا ان يقال لورأيت (قوله
 قد انقضت هذا الامر) اي رؤيتهم في تلك الاوقات (قوله هكذا ينبغي الخ) يعني
 ينبغي ان يفهم ما هو مراد من الرؤية الماضية هو اصل الرؤية لتحقيق وقوعه والذي
 فرض وقوعه دخل عليه وهو الرؤية بالنسبة الى المخاطب كما يدل عليه قوله لكنك
 ما رأيت وفي شرح المفتاح وانت ان رأيتها لرايت انعم فانه يقع ما يقال ان خبر
 الصادق يدل على تحريمه وانما فرض الصادق فلا لا ان الفروض انما هو النسبة الى
 الخطاب واما اصل الرؤية فيكون لا على وجه الفرض فاحتمال ان يجعل اصل
 الرؤية المستقبلية بمنزلة الماضي وكذا ادفع انما يقال ان تنزيل المصارع بمنزلة
 الماضي في التحقيق في دخول قوله على الامتناع لا الامتناع باعتدال الاسناد
 الى الخطاب والتحقيق لا على الفصل فذكر لو يدل على ان الرؤية عبارة عن
 الفضايلة يمنع منها رؤية الخ طر (قوله في احد قولي المصراع) وهو لروم
 وقوع الماضي بعد رب دون لقول الآخر لهم وهو حوار وقوع الخلال والاستقبال
 بعده ايدل على ذلك خبره عن ما تقدم بقوله فعوله (روى بود الدين الخ)
 (قوله وانعم لتحقيق به رب محذوف) لانه جاء في لا يجوز تعلقه بيود ولا بدله
 بل يتعلق به على ما ذهب اليه الجمهور من كونه حرفا حرو واما على مذهب
 الاحمش واحتره الشيخ لزم من كونه مترا لا خبره والمعنى قليل او كثير واداء
 الدين كفو والاحاطة به (قوله من التعمد) لان المعنى على تقليل واداءهم لا على
 تقليل شيء يودونه الا ان يراد برب شيء يودونه من حيث انهم يودونه (قوله ونزل
 الظلم) اي قطع قوله تعالى (لو كانوا مسلمين) بما قبله (قوله ورب ههنا لتقليل
 النسبة) في الحديث لا رب لرب رجب وشفع اليه حتى يقول من كان من المسلمين
 فليدخل احد ههنا من الاسلام (قوله لتقليل النسبة) اي لتقليل النسبة الى اصل
 رما ذهب عنهم في النسبة قوله مستعارة للتكبير اي مستعارة بالنسبة الى

اصل الوضع وان شاع استعماله في التكثير حتى الحق بالحقيقة (قوله بقلت
من التقليل الخ) فان التقليل في الماضي يلزمه التحقيق (قوله على ان لو الخ) متعلق
بمحدوف اي محذوف بناء على ان لو الخ والجملة في موضع حال اي قائلين لو كانوا
مسلمين ويجوز ان يكون للشرط والحواب محذوف اي لو كانوا مسلمين لكانوا من
العذاب (قوله بعد فعل يعهم مبالغ) في المعنى واكثر وقوعه في المصدرية بمحدود
ويود وقد تقع بدونهما (قوله لاستحصار الصورة) واعدا ان استحصار الصورة غير حكاية
الحال فانه احضار للصورة من غير قصد اني الحكاية وليس فلا ياتي هذا في الرصي
في بحث ادوا اذا من انه لم يثبت حكاية الحال المستعلة كانت حكاية حال الماصية
(قوله ولا تكذب) قرئ بالرفع اي ونحن لا نكذب والنصب اي وان لا تكذب (قوله
متقولين تلك المقالات) اي يقول (الذين استصعوا الدين منكروا انهم لا تكذب
مؤمنين الآية) (قوله كقوله تعالى ولوانهم آمنوا الآية) في تفسير القاصي لثبوت
من صدق الله خير جواب لو واصله لانثبوا ثبوت من صدق الله خير لهم بما شروا به
انفسهم فهدف العمل وركب الباقي جملة اسمية تدل على ثبوت ثبوتهم بخير بها
وحذف المفضل عليه احلالا للمفضل من ان يثبت اليه اسمي دفع قوله واصله الخ
اشكالين عطفي وهوان جواب لو وان يكون فعليه ماضية ومحدوي وان جبرية بثبوت
ثبوت لا تعلق لها بما فيهم وعدمه ولا حل هذين الاشكالين فان بعض خصاة باللام جواب
فهم محذوف والتقدير ولوانهم آمنوا واتقوا لكان خير لهم والله لثبوت من صدق الله
خير لهم والصفة وصاحب الكشف اختارا انه اطراة تصحبه البلاغة مع فلة الهدف
والمأصوية في جواب لو انهم من ان يكون حقيقة وناويزومعي قوله وركب الباقي
جملة اسمية ان النصب لا كان دالا على العمل والعمل على حدوث عدل على الرفع
وركبت الجملة اسمية لتدل على ثبات المثوبة فان الفعل لدلته على ان من يصدق حدوث
مدلوله على الحدث وحدث النسبة ايضا لئلازمهما فان عدل في الاسم نقصا لخصار
الطبوت لثبوت به بمعونة المقام الى الثبوت والدوام كان مدلول الجملة الاسمية
ثبات المثوبة وثبات نسبة الخير الى الله لا كان نقصا لثبوت ثبات المثوبة
ودوامها تحسيرا لهم على حرمانهم المثوبة الدائمة وترعي من عدمهم في الايمان
اكفي به ولم يتعرض لثبات نسبة الخير اليها فادفع ما قيل انه لا يثبت على ثبات
المثوبة بل على ثبات الخيرية لها (قوله واما تكبره) اي بر داسد مكرة وهذا
في مقام يصح للتكلم ايراده معرفة ومكرة ولا يكون ريثك الا لتعريف باللام

او الاضافة وهم يحياي بنحس و بعد والتعريف الجسني فديفيد الحصر والتشكير
 يكون لا عادة عدم الحصر مستفاد من التعريف الجسني وعدم العهد المضاف بالتعريف
 العهدي والمراد ارادة عدمهما فقط قال الاطلاق قد يكون دليل التفسير فلا يرد
 ان في قولنا هو اللفظ صدى وواسك العبد ارادة عدمهما متحققة مع تعريف
 اسد فان المراد في المثالين شي رتد على ارادة عدمهما وهو الاتحاد والاشتهار
 ولا ان تلك الارادة متحققة ان اورد اسد صمرا او اسم اشارة او علما او موصولا مع
 عدم تكبير على الاطر د والانعكاس غير لازم وانما لم يقل مع عدم ارادتهما لان عدم
 الارادة ليس مقتضيا لشي من غير المنع يورد التكبير لاداء اصل المعنى مع عدم ارادته لشي
 منها (قوله ويدخل فيه) في قوله واما تكبيره فلا رادة الخ حكاية المسكر من حيث
 انه ذكر لان حكاية بقر كلامه غير مع استنفاء صورته ولا شك ان استنفاء اللفظ
 الصورة السامعة المعنى تكبير مع عنه محبة التعريف انما هو لاستنفاء المعنى الذي
 قصده المتكلم من التكبير من ارادة عدم الحصر والعهد او التضمين او التحقير او غير
 ذلك وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث جعل قصده حكاية اسكر مقتضيا برأيه
 من مقتضى حكاية كل شي هو مقتضى ذلك الشيء وليس الحكاية امر يقصده
 الرابع بداته ان يقصده فاستفاد ذلك مقتضى فامر اد بقوله فلا رادة عدم الحصر
 والعهد او التحقير الخ اجماع من ان يكون اشياء او حكاية ولو كان الحكاية مقتضيا
 برأيه او حجب ذكره في سائر الاحوال فانه مع اعتراض السيد بان كل واحد
 من المقصدين مستقر بقصده التكبير فلا وجه لادخال احدهما في الآخر قال
 قدس سره منهم من ذهب الى هذه العدة الى قوله مذهب ربوبه رائدة لا فائدة
 فيها كما لا يخفى قال قدس سره وبالجملة ليست المستثناة الخ لا تخفى ان مانقله
 من لوصي من الحكم بالارادة بدل على حواكون كم متدا ومذهب حبره فلعل
 الجوار متفق عليه ان خلاف في الوقوع قال قدس سره وانت تعلم الخ
 في شرحه لتفصح ان لا سكاكي راجد لله تعالى ان يحمل قوله تعالى (ان يول بيت
 وضع للناس للذي مكة) وقولت صررت رجل انفصل منها جاء على الصل (قوله
 لاستنعام الحكم الخ) بوجه غريب نه يستلزم ان يكون الاصل في المحكوبة التعريف
 لان الحكم على الشيء يستلزم العلم بالطرفين ومثا غرضه عدم لفرق بين التعريف
 والعلم (قوله ان اجماع محكم من حكاية شي) اي من حيث نه حكم له وحال من احواله
 (قوله وهذا وهم الخ) خلاصته انه ان اراد الشيوخ من حيث المفهوم فلا نسلم
 وجوده في الاسم الذي يخصه الوصف وان اراد الشيوخ من حيث الوجود

فلانسلم انتفاءه في الفعل وما قيل في دفعه من ان الفعل يدل على الطبيعة فلا
 شرط شيء فلا يلاحظ معها الوحدة فلا شيوخ وبها لانه فرع ملاحظة الوحدة
 الشائعة بخلاف المحركة فانها تدل على الوحدة شائعة فباسب الاول
 التقييد لكونها مضافة عن الوحدة واكثر من عن جميع فيودوباسب الثاني
 التخصيص لدال على نقص الشيوع المفهوم من دلالة على وحدة شائعة فلا يدفع
 اعتراض الشارح رحمه الله لان الشيوع ليس لازما لوحدة شيء في الذكر في الهم
 بل في الخارج وكذلك مفهوم الفعل * قال قدس سره لان فعل قدس سره اولاً اخ *
 لان النسبة الى الفاعل جزء من مفهوم الفعل والنسبة الى المحولات خارجة عنه
 * قال قدس سره ثم يستد ثانياً * لان المسند هو المفيد والالكان التخصيص
 بالاصالة او الوصف بيان تعبير * قال قدس سره وهذا القدر الخ * ولا يبرم
 وحوادث الشمول في جميع افراد الاسم (قوله محسب بدت) اي لدت بتي يصدقان
 عليها ووحدة في الواحد اخرجي اي الاصل مع تعبير حسب المفهوم في
 الواحد والذهني اي التالي كانه في محله (قوله صار كونه) يشير الى ان حار والمحرور
 وقع حالا عن عمر والمطلق لكونه معمولاً به يعني انما المفهوم من لفظة نحو
 ولا حاجة الى مقول انه حال عن المعلوم على نصف اللفظية الشارح اعني نحو
 والادل عن اسد وعن المصروف على حرامه وقع في عبارته المصنفين من
 هذه الشارح رحمه الله في شرح الكشاف في سورة ن عمران على ان شهادته
 لا توافق دعواه (قوله تمهيد) اي ليس التقييد احتزانيا * قال قدس سره منافي
 لذلك الاطلاق * عدم الدلالة بين عدتي لا يصح ظاهر لانه قال بعد قوله فلا فائدة
 السامع اما حكم على امرأه تفسير هذا انه قد يكون بنى نصف من صفات
 التعريف ويكون السامع عالم بالصفة واحدة دون الاخرى فادارت ان
 تخبره بانه منصف والاخرى فتعبد الى اللفظ الدال على لاوي ونحوه متداً وتعمد
 الى اللفظ الدال على الثانية ونحوه خيراً فتفيد السامع ما كان شعبه من انصافه
 بالثانية كما اذا كان السامع اخ يسمى يريد اي حرامه لانه فادار كان هذا
 تفسيراً لما قبله كان ذلك الاطلاق مصراً بعد التقييد فلا مذهب ولذا اقتصر
 الشارح رحمه الله على ابا عارة التخصيص بما يشعر به عبارة لا يصح واما قوله
 لانه يمكن ان يقال ان الايصاح كالشرح لهذا الكتاب فيكون اصله ايجد مجموعاً على ذلك
 التفسير * قال قدس سره وحكمه بانه يتبع الحكم ح * مر د نصف رحمه الله من
 قوله على من لا يعرفه المحاطب اصلاً من لا يعرفه المحاطب لا وصف لدى جعله عنواناً

اصلاً لا بخصوصه ولا بوجهه ولا شئ ان عدم معرفة المحاطب المحكوم عليه
بالعنوان الذي جعل مرآة لاحتضاره يوجب امتناع الحكم عليه فلما ظهر اندفاع
هذا البحث لم يتعرض شرح رحمه الله * قال قدس سره في المعنى * لا في اللفظ
فانه تجري عليه احكام المعوفة كما مر * قال قدس سره في المؤدى * لا في مدلول
اللفظ فان مدلوله الجنس المعهود باعتبار مطابقتها لفرد لا بعينه بخلاف النكرة فان
مدلولها فرد لا بعينه * قال قدس سره فلامساواة بين ان يكون اه * لان معرفته
باعتبار مفهوم الجنس العاصف وعدم معرفته باعتبار مطابقتها لفرد مطلق الخارج
* قال قدس سره لا ريب في الحقيقة اه * يعني ان الرشد على تقدير عدم
معرفة بانه احاطي الخارج مفهوم اخوك اصي داتا موصوفة باخوة المحاطب دون
الدات الموصوفة في خارج وذلك انه مفهوم معلوم له بقاعدة الامة فيكون معنى
التعريف الاصفي متحققا به وهو الاشارة الى امر معهود عند المحاطب وان لم يعرف
ان هالك داتا موصوفة بذلك مفهوم في الخارج وانما قال في الحقيقة لان الظاهر
من اللفظ كون المسد نيت الدات الموصوفة في الخارج بناء على ان الشائع استعماله
فيما اذا عرف المحاطب ان الله احاطي بالخارج * قال قدس سره واما قولك اخوك فانه
يجوز ان يكون استنباطه ان يكون المعطوف على مقدر مفهوم من السابق اي هذا
يعني ان جوار ارادة التبيين انه هو في زيد اخوك واما احوا فانه لا يراد به المعنى
الاول ادلا فائدة في تحصيل معنى عن مفهوم لا كون المعبر وصفه ولا كونه متصفا به بل
تعيين ارادة المعنى ان لا يلائم فيه من معرفته المحاطب ان له احاطي الخارج فيكون
الاصافة اشارة الى ذلك * موصوفة باخوة في الخارج المعلومة للمحاطب بمطابقة
المفهوم الجنسي له ويكون فائدة الحمل المحدد زيد بذلك الدات وحاصل توجيهه
قدس سره انه ليس معنى (قوله سواء عرف ان له احاولم يعرف) عرف هذا المفهوم
اولم يعرف هذا المفهوم حتى ياتي بالاطلاق المذكور سابق بل معناه عرف ان له
احاطي الخارج اولم يعرف ان له احاطي به وهذا لا ينافي معرفته المفهوم الجنسي فاندفع
البحث الاول وان المراد بالامتناع الامتناع الوقوعي فاندفع الذي هداه به مقتضى
كلامه ولا يخفى ما فيه من تشكك لان المتبادر من (قوله سواء عرف ان له احاولم
يعرف) التسوية بين معرفة مفهوم الله احد وعدم معرفته ومن الامتناع الامتناع
الساقي على ان ذلك لا ينافي لمعناه بين ما ذكره المص رحمه الله بقوله تأخر مثله وبين
المذكور في كتب النحوي لا يخفى فخلق ما ذكره المشرح رحمه الله في دفع المسافة
ملا ذكرناه في دفع البحث في * قال قدس سره نعم قد يقصد به الجنس المح * يعني

ان معنى يصح يختار لان الصالح عدو البلاء هو المختار * قال قدس سره مقوض
بقولهم آه لان معنى من قام زيد قام * عمرو يعني ربح بزيد قام * قال قدس
سره لا تطابق المعوية * لان معنى من قام اقام زيدا قام قام عمرو لان الاستفهام
بالفعل اولى فيكون السؤال عن قام فقام زيدا قام زيد مطابقا * قال قدس سره
اعثر على معنى قول النحويين اح * وهو ان تقديم الخبر على المتدا يوهن قلب المعنى
المقصود به على ما قلوا * يقدم ويحكم على ما ينصور ان المحاط طاب الحكم
عليه وعبروا عن هذا معنى يدفع لانتاس * قال قدس سره على ان قدس سره *
وهو ما مر في بحث حذف مستند من ان قام بجهة فعلية حقيقة الا ان من قام
على الفعل تصحبه الاستفهام فصارت اسمية (قوله بل ما عايد) لان المقصود
قصر الكامل من الخمس فيه وقد جعل مصنف الخمس مقصورا مبالغة في ذلك
القصر كما يدل عليه بانه قوله اى يكامل في الشصاعة فيير رالكلام اح فا قيل
لا مبالغة في القصر بل في سره بوسطه القصر ليس شئ * (قوله لا تصوت بينهما
اح) في شرحه يفتح وميل صاحب انكشاف التفرقة حيث قال في الفائق
ان قولك الله هو الدهر معناه انه هو جلت بخواذ لا غير ذلك وقولك الدهر
هو الله معناه ان الجالب بخواذ هو الله لا غيره (قوله وذلك اح) اى اعادة المعنى
بلام الخمس القصر مطلقا الى صور الاسعراق في المسند اليه والجنس
في المسند لان الاصل ان يعترف بحسب موضوع الافراد وفي المحمول المفهوم (قوله
على طريقة ابن الرحل آه) يعنى انهما على طريقة واحدة في المن على
الاستعراق واقامة القصر وان كان الاستعراق في الاول بمعنى الكل الافرادى
وفي الثاني بمعنى الكل مجموعى في الرضى من الجواهر او هو صفة قياس
لفظ كل تامة الخمس مصدقة اى ان تنوعها نحو انت الرجل كل الرجل
والوصف بهذا اللفظ كالنا كيد القبطى فلا يقبل انتريد كل الرجل اذ ليس في زيد
معنى لوجولية حتى يؤكد كل الرجل ومعنى كل الرجل انه يستقيم منه من خصال
الخير منصرف في جميع لوجس وبمدكره تين فساد معنيين ان كل الرجل معناه كل رجل
فانه قد يحى كل مصدق وانصرفة لاحاطة الافراد كما في قوله تعالى (كل الطعام
كان حلالا لى امرين) وهو به عليه السلام كل الطلاق واقع الاطلاق المعنوى
اذ لا معنى لتوصيف الرجل بكل رجل سواء اريد منه الجنس او كل فرد على انه يافى
فيه قوله في شرحه تلغح على طريقة هم انعم كل القوم بهم حاله (قوله الاحيث
بصدق زيد وعمرو) اصغر الا في زيد وعمرو اذ لا صدق لهما في شئ * قال قدس

سره وان كان موصوفاً للماهية بقيد وحدة مطلقه ح * لا يخفى ان مفهوم فرد ما هو
 الماهية مع واحد من الخصوصيات على ميس البدو هي حصة من الجنس واتحادها
 بشئ لا يقتضي اتحاداً ماهية مطلقه بخلاف المعروف بلام الجنس فان مفهومه الماهية
 بلا شرط فاذا اتحدت مع شئ يجب ان لا توجد في غيره والا لم يكن الماهية متحدة به
 بل حصة فليس قول المحب انه لا يبرم من اتحاد فرد من افراد الانسار زياداً من باب
 اشتاء العارض بالمعروض كيفوانه قال في الخواص ان الجواب ههنا مفهوم فرد ما
 فخلاصه حواه ان المعروف بلام الجنس يدل على ماهية بلا شرط واتحاده بشئ
 يستلزم انحصاره فيه والمسكر يدل على حصة منها واتحاده لا يقتضي انحصاره
 ذكرنا اندفع الوجه الاول من اسطر وكذا الثاني لاصدق فرد من افراد الانسار
 على ريد في الخبر المسكر يستلزم صدق حصة منه لاصدق ماهية وكذا الثالث لان
 المحب قال مقتضاء صدق الماهية بلا شرط الانحصار لا الصدق مطلقاً وكذا
 الحمل لانه لم يقل ان الاتحاد في الوجود الحسبي يستلزم اتحاد المفهوم من اوتساويهما
 بل قال بان اتحاد الطبيعة من حيث هي شئ يستلزم حصرها فيه واین هذا
 من ذلك ولعل وجه النظر الذي اشار اليه الشارح رحمه الله تعالى ان ساد كره الجبر
 لا يطرأ في المصادر لانه بالاتفاق موضوعاً للماهية كمن حيث هي لا لافراد على
 ما صرح به الشارح رحمه الله تعالى في شرحه للمحتاج في بحث تعريف احسن فلم
 ان لا يكون فرق بين المعروف والمسكر في افادة حصره والجواب ان افادة تعريف
 الجنس للمعصود دليلها الاستعمال وساد كراهه ما صرح به في جوابه كسائر النكات
 العربية وبهذا الجواب يسقط وجه نظر السيد بص * فان قدس سره قالها تعد
 في هذه الصناعة فصولاً * كونه معنى الجنس اتحاد متعبرين بهما في الخارج ليس له
 اختصاص بصناعة دون اخرى فانه متفق عليه ولما قال الشارح رحمه الله تعالى
 لظهور امتناع حمل الخ بلفظ الظهور * قال قدس سره ولا ينبغي ان يحمل الخ *
 لا ادري ما وجد هذا الانفاء ولروم صياح التعريف بالجنس ممنوع لانه يبعد الاشارة
 الى الحضور الذهني كما مر غير مرة ولو صاع ههنا صاع في كل معروف بلام الجنس
 لا فائدة النكرة ما افاده وقد ظاهراً لا يجدي نفعا هي ان ساد كره لا يخفى فيما اذا كان
 المعروف المذكور متبداً فان معنى الاتحاد مفهوم احسن اني يوجد في الاستعمال في الخبر
 المعروف ولما قال الشيخ ان الحصر المعروف باللام معنى غير ساد كره * قال قدس سره موافق
 ان لا يسمى قصر الخ * لا يخفى انه حيث لا يكون ساد كره ترجيحاً لكلام القوم فانهم
 صرحوا بافادة القصر * قال قدس سره احتمل ان يكون متبداً الخ * لا تنافي بين

الاختلافيين فليكن كلامه معيد لكلا بقصيرين وقوله فمما يشتر أحدهما عن الآخر
 ان اراد عدم التميز من حيث مفهوم او من حيث الدلالة فظاهر العطلان لان المفهومين
 متميزان والدال عليهما التعريف وان اراد عدم تميز أحدهما عن الآخر ادا كان
 مراد المسكلم أحدهما واورر استند والخبر كليهما معر فاما اللام وقول انه مقوص الى
 القرائن كسائر الجملات فلا وجه له الاستفسار قال قدس سره هناك قصير
 المتبادر على الخبر اظهر الخ لا ينبغي به تصحيح ذلك فيما اذا كان المتبادر اهم من الخبر
 كقولنا الناس العبد وامرء كان الخبر مهم كافي فوننا العطاء اساس فلا ادلا وجه نقص
 الخاص على العام فلا وجه حصته فلا نقوله وقيل الخ والصواب ان يقال انه اذا
 كان أحدهما اهم فهو المقصور وان كان بينهما عموم من وجه يوصل الى القرائن
 وان لم توجد قرينة فالظاهر قصر استند على خبر قال قدس سره لان المعنى ان
 كل توكل على الله لا ينبغي من لمصنف ان من يقول التوكل على الله لا يقصد
 العموم في اراد التوكل ولا ساطعة من يقصد ان حقيقة التوكل ومعهومه على الله
 تعالى مع قطع النظر عن وجوده في كل الافراد او بعض منها قال قدس سره
 بدلالة اللام على الاختصاص الخ في المعنى نلام الجساسة احد وعشرون معنى
 احدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والمنة لله والملئ لله
 ومحورين نظامين والله في الدنيا خزي وسنة والكافرين انراى مدابها والثاني
 الاختصاص نحو اجبة تضر وهذا القصير للمشهد والشرح الدابة الخ فلم يحصل
 اللام في الحمد لله للاختصاص معنى قصير بل للاستحقاق وهو الاظهر حيث يقيد
 قصر استحقاق الحمد على الله تعالى ولا يستحق في غيره قال قدس سره ونحن
 بما قررناه لك الخ قد عرفنا حال مقررره ومقررره الشارح رحمه الله تعالى (قوله
 ليس معناه الخ) اعرف بين نصيرين المقصود في الاول كمال المحبوبة بتزويل
 محبوبة كل ماسوء مرة بعدم وفي الثاني كمال محبة المتكلم بتزويل كل محبة
 متعلقة بماسوء مرة لعدم ولاشك انما ليس المقصود بهذا الكلام بيان
 كمال المحبوبة او كمال المحبة انما المقصود قصر محبة عليه وانه ليس لغيره
 نصيب منها ودفع هذا المعنى ليس لان ههما قصر الجنس المحصوص كاتوهمه
 السيد بل لان التعريف في قصر الجنس انه لا يوجد فرد منه في غير المقصور عليه
 لانه لا يوجد حرمه في غيره وذكرك المحبة مطلقا واراد محبة نفسه خوفا
 من الرقاء (قوله مشر زيدا نطق) في رتبة العهد الا انه في انت الحبيب نوحى ولذا
 كان اللام الجنس وفي ريدا نطق تخصي (وقوله وهما سقط الخ) لكون كل واحد

من القصرين مما انفلا مرض من الكلام (قوله ان يثبت له العبودية الخ) فيه اشار الى
طريق استفادة هذا المعنى وهو ان يعتبر اسناد الخبر الى المبتدأ قبل تعريفه باللام
فيكون اشارة الى حصول خبر لمتب لمتبدا في الدهن (قوله لان القصر وعدمه
الخ) فيه تنبيه على انه لا يقال فيما لا يعقل فيه العموم عدم القصر ايضا لان التقابل
بينهما تقابل العدم والملكية (قوله فيما يعقل فيه العموم الخ) ان يكون العقل عند
تصور مفهومه مما يجوز فيه صدقه على متعدد لان القصر عبارة عن تخصيص
امر بامر والتخصيص فرع العموم في نفسه ولو لا ذلك لاعتدلت المحاطب لشركة
او انقلب او التردد وليس مراده به لاسان يقتدر المحاطب بمفهوم والشركة حتى
يرد ما اوردته السيد من انه لا يوجد في قصر لقلب و تعيين (قوله وقيل الاسم الخ)
قائه الاسم الرازي والخلة عطف على ما فهم من قوله فلا تأسه السامع حكما على
امر معلوم الخ فانه يفهم منه ان الامر المعلوم بحدى طرق تعريف سواء كان
اسما او صفة يصح ان يكون محكوما عليه مر آخر مثله اسم كان او صفة فكانه
قال هذا في صحة كون الاسم او الصفة المعروف محكوما عليه عند الجمهور وقبل
الاسم متعين للاسداء و مراد بالصفة هيئته دل على ذات مجمدة مختار معنى قائم به
فقال له الاسم بمعنى مادت على ابدان فقط او المعنى فقط او الذات المعينة ما ضيق
المعنى باسم الزمان والمكان والآله (قوله على امر نسي) وهو بمعنى القائم بالذات
(قوله يكونه مطوقا له) او لا لانه قد يشب تحريمه (قوله ومثاله المعنى) اي
في الجملة الحرية كما يسمى (قوله ورد من معنى الخ) يعني ان تعين الاسم للاسداء
والصفة للحكم بما ثبت بالدليل المذكور اذا كانت دلالة الاسم على الذات والصفة
على الامر الذي متبعية وهو مع لان معنى شخص مسمى له هذه الصفة صاحب
هذا الاسم فاقبل ان التراجع على تقدير هذا المعنى نفى وهم (قوله وحواله الخ)
يعني ان الاحتياج الى التأويل المذكور ناش عن خصوصيات مذكورة لا هي كون
الخبر جامدا لان المقصود الحكم على الذات المعينة بمفهومه بصفة ولا يمكن ذلك
الاتلا حظه باعتبار مفهوم محمول انصاف ذات به كبل لا يرم جل لشي على
نفسه (قوله لا الخلق الحقيقيه) لكونه متأصلا في وجود لدى هو طرف الخ
والحكم بالانحدار مما يصح من حيث مفهومه وحواله تتبع بمفهومي وجود بالاصالة
وان كان الانحدار من الجاهل (قوله لان الخراء) هذا موجه لان الاناري والثاني
لا سكا في رجده الله والتبوت عندهم من وجود والمعنى ان مفاد الكلام الانحائي
المرصوب من المتبدا والخبر تقرر الخبر وحصوله لمتبدا سواء كان الطرفان

من الموجودات او من المعدومات أمكنة او الاول موجودا والثاني معدوما بخلاف
 المتقي فانه لا يتصف بغير شيء وانما حص البيان بالحكم الإيجابي لأن السلب
 فرع الإيجاب فانه لم يصح كونه جبرافي لا يجب لم يصح في السلب ايضا وتقرير
 الاستدلال بالحجرات المتداوية مدلوله لادلوله ولا شيء في نفس الامر من الانشاء
 بنات لغيره فلا يكون آخر شيء اما لصعري فظاهرة لأن مدلول الكلام المركب
 من المتداوية والحجرات وانما تكريه لان الانشاء اي مدلوله ليس ثباتا مقرر
 في نفسه اي مع قطع النظر عن تكلم لانه معان عارضة للتكلم وكل ما لا يكون له تقرير
 في نفسه لا يكون متغيرا لغيره فان المتقي الصرف لا يمكن ان يصف شيء فان قلت
 له تقرير في نفس التكلم فيمكن لاخباره بقلت الكلام في ان المعنى الانشائي في نفسه
 لا يمكن الاخبار به لانه به ثبوته في نفس التكلم وحصوله لا يمكن الاخبار به فلا يقال
 يريد طالب الصبر واما حررنا فظهر بقطع ما قيل ان اريد بالثبوت في قوله الحر
 يجب ان يكون ثمة لثبات قيامه به بقتضى بالامور الاعتبارية وان اريد به ان يكون
 محمولا عليه موافقة بقتضى الجمل او بقية اخبارا لانه اريد به الحصول والاتصاف
 سواء كان حقيقيا او غيرا وما قيل لا يمكن ان الانشاء لا يثبت له في نفسه فان الطلب
 الذي هو مدلول اصررت ثبات قائم في نفس التكلم وعبارة انما هو متعلقه لان المراد
 بالثبوت في نفسه ضرورة مع قطع النظر عن التكلم وكذا ما قيل لان ثبوت ما لا يثبت له
 في نفسه لا يكون ثبات لغيره بمتقرر ان ثبوت شيء لشيء انما هو فرع ثبوت المثبت له لا ثبوت
 المثبت محوري داعي لان ذلك به هو في الثبوت بمعنى الوجود لا في الثبوت بمعنى التعرر
 ضرورة ان المتقي لا يثبت شيء وكذا ما قيل انه بقتضى ثبوت بالانذار الإيجابية
 الجارية على المستحالات فانه غير ثمة في انفسها مع ثبوتها لغير لانها في صورة
 الإيجاب وليست بثة حقيقة ضرورة ان احدى الصرف لا يتصف بشيء نعم يرد عليه
 ما ذكره اشرار حجة الله من ان ثبوته وحصوله لثبات انما هو في الخبر الذي هو
 جرد الفضة هو مطلق اخره بل لا ريب ان يكون مسددا او الاسداد اعلم من الثبوت
 فانه متحقق في قولك اصررت زيدا من غير حصول طلب الصبر للحج طلب واتصافه
 به فكذلك في زيدا اصرره ولا فرق بينهما الا باعتبار ان الثاني يغيب التحقيق لتكرر
 ايقاع الصبر على زيد بخلاف الاول كما ذكره السكاكي رحمه الله ان قولك زيد
 عرف او عرفه برفع يديه لتحقيق انك عرفت زيدا قال قدس سره على معنى
 انه يجب ان لا يردده وقوع سنة حتى يرد ما ذكره اشرار حجة الله تعالى
 من ان هذا الوحوب مختص بخصبة الموجه بل اريد به النسبة الحكمية اي يجب ان

ا او اثنا عيا نفسه

يكون الخبر منسباً بالمتبادر ما يتصور حصوله له سواء كانت مرفوعة ما يكون
الحكم بالنسب او موصوفة ما يكون الحكم بالاحتجاب ومشكوكا فيها لا يحكم
شيء منها فيشتمل جميع صور الاحتمال هذا وقد عرفت في حررناه انه يمكن ان يراد به
الوقوع الاحتجابي كما هو المتبادر به على ان معناه الكلا لا يحجب لمركب من المتبادر
والخبر ذلك قال قدس سره لا يدعي ان يشرح فيه قد عرفت بما حررناه انه
يمكن النزاع فيه فان الواجب في الخبر الاسناد كونه على وجه الشك والاحتجاب
فكلا سواء فسر الشك بالوقوع او بالذنب حكيمه فله كلاً الصيغتين انما يجب
في القصبة الموحدة قال قدس سره ليست ابداء به ان اراد ان يكون مدلوله
الصريح حالاً من احواله فيجب تأويل الجملة خبرية واقعة حرة في محور بد قام
ابوه لان قيمه لا يثبت ليس حالاً من احوال ربه وقد اعترف السيد في تعريف الدلالة
وان اراد انهم من مدلوله الصريح وانصبي فلاشك في قول ربه صريه يدل على
كون ربه بحيث يعلم به طلب الصرب كما ان زيدا قائم هو يدل على كون ربه بحيث
قام ابوه على ان يختار المشرح رحمه الله تعالى كما يصح في تعريف الدلالة انهم
المعنى وان كان صفة للمسمى الا ان فهم الله من المبدأ صفة المسمى ربه اصره
وان كان طلب الصرب صفة لكلام الكس طلب صرب ربه صفة لزيد وحال من احواله
قال قدس سره ونهرا ورواه قد عرفت ان لا يرقى بها لا باعتبار دلاله الثاني
على التحقيق دون الاول واوسل ان انما يقتضي مدحاً من احواله فالحال انهم
من ان يكون صريحا او صريحا قال قدس سره ولذلك صرح به قد عرفت الصريح
انما هو في الجملة الخبرية الواقعة خيرا والشارح رحمه الله معترف بان لا بد من الشك
فيها انما النزاع في ان كان الجملة الانشائية حرة قال قدس سره فيستفاد من
لفظ اصره ان لا يعني ان ربه اصره صفة ليست في اصره زيدا لانه يجب
طلب الصرب مع الاستدقاق له صرح به في شرح مصحح وحواشيه وجه ان
استدقاق قوله اصره لا يقتضي وقوع ذلك القول حتى يستفاد منه طلب صربه
وحينئذ ظهر ركازة تقدير مستحق لان يقال فيه اصره لان مقصود القائل من
قوله زيدا اصره تحقيق طلب صرب ربه لا انما كونه مستحقا للقول المذكور
قال قدس سره بعض النحاة اراد به اشبع الرضى قال قدس سره وشاربه
الى ما نقله الشارح رحمه الله تعالى من ان وقوع اللفظ خبر كثير في كلامهم والتقدير
تعريف قال قدس سره وقد عرفت ما مر به ليس تعصفا محضاً ولا بد من
التقدير ليكون الخبر حالاً من احوال الله قال قدس سره ان انتفاء مانع

مخصوص * وهو كونه معرفة او محصيا للبدا * قال قدس سره فقد اوجب
 التأويل * يعني انه اوجب التأويل فيهما لما منع غير ما ذكره في الصفة والصفة فيمكن
 في الخبر ايضا مانع آخر يوجب التأويل كوجوب كونه حالاً من احوال المبتدأ (قوله
 وليس ثابت للبدا) هذا لكلام يدل على انه حل الثبوت في قوله يجب ان يكون
 ثابتاً على الثبوت مدى يلزم الايضاح اعني الوقوع اذ الثبوت الذي يعتبر بين المبتدأ
 والخبر اعني النسبة الحكيمية حاصل في ابن ريد وفي ذلك هذا ومتى القتال وان لم تكن
 موقفة (قوله من ثم لامر حاكمكم) في الكثر ف ويقال لمن يدعي له مرجحاً اي ثابت
 رجحان من البلاد لانضيقاً ورجحان بلادك رجحانك ادخل عليه لاقى الدماء السواء انتهى
 فالجمله الدعائية جبراً لانتم (قوله وزيد كاه الاسد) اذا اريد انشاء التشبيه او الشك
 فانه يكون الخبر جملة اثباتية بخلاف ما اذا قصد التشبيه فانه حينئذ خبرية (قوله
 ونتم الرجل ريد) فانه جملة لانشاء المذبح العام وقع خبر الريد (قوله ولا ينبغي ان
 تقدير القول في جميع ذلك بصف) بشر لفظ الجميع بان القائل بعدم صحة وقوع
 الانشاء خبراً بقدر القول في نحو ابن ريد على ما صرح به في شرح المفتاح حيث
 قال بل ياباه المعنى في كثير من المواضع في باب المدح والدمع فيجعل المحصون
 مبتدأ وفي الدعاء كقوله تعالى (راتم لامر حاكمكم) وفي مثل ابن ريد ومتى
 القتال وكيف الحد وقال سيد في مرجه وامام ابن ريد ومتى القتال فليس
 بما نحن بصدده لان الاستفهام هو داخل في الجملة على النسبة بين المبتدأ المذكور
 والخبر المقدر لا على الخبر وحده انتهى وفصله في الجائز بقوله فالعنى ازيد حصل
 في الدارام في السوق فلا يصور تقدير القول اذ لم يقع الاثبات خبراً مبتدأ وليس
 المعنى ريداً حصل في الدارام في السوق الا ترى انه اذا قدر باسم القائل كان الاستفهام
 داخل في المبتدأ حقيقة وبلا هذا لا وجب تقديم الكلمة المستعملة للاستفهام على المبتدأ
 اعني زيدا كما في قوله ريد بن هو ووجه بحث اما ولا فلا هذه الكلمات موصوعة
 لطلب التصور اي لا تصور ومعه على ما حققه سيد ان الحاصل بعد السؤال تعيين
 المسند واذا كان كذلك كان لا مفعول اسمها ما من تعيين المسند فلا مفعول ريداً حصل
 في السوق ام في الدار لا عن سبب الحصول اي ريداً وانما لا بالاسم انه لا مفعولاً
 وجب تقديم الكلمة المستعملة للاستفهام على المبتدأ لانه ليس المراد بالغير في قولهم كل
 معير للكلام يجب تصديره بغير التسمية في الكلام معي ريداً على اصله كما في
 ضمير الشأن ولا مالا لانه فان لا اول يحدث كونه مفسراً والثاني التأكيد وليس بضمير

لنسبة (قوله فعلى هذا يختص التقوى الخ) لانه اذا كان مسداً الى غير صغير المبدأ
لا يصح لان يرد الى المبدأ ولا يكتفى بالحكم به قوة من الحكم لاول الحكم على
المبدأ والمستند من الصغير الحكم على غيره لدفع ان تخصيص الصغير بالمبدأ
الى المبدأ تخصيص بلا قرينة والظاهر العموم وان يظهر دخوله في التقوى لانه
قال في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع العمل وبغير قوتها اعرفت في اعتبار
التقوى زيد اعرفت او عرفت الرفع يفيد تحقيق انك عرفت والنصب يفيد انك
خصصت زيدا بالعرفان بقوله الرفع يفيد تحقيق انك عرفت يدل على انه يفيد
التقوى ليس بشئ لان القرينة كسار على علم وكونه نظيراً لا اعرفت في اعادة التحقيق
لا يدل على انه مثله في اعادة التقوى المصطلح وفي قوله ينبغي اشارة الى انه ليس
داخلاً في التفسير الذي ذكره السكاكي رحمه الله تعالى في المسألة كالمري في صابطة
الافراد لانه داخل في التقوى على ما هو فلو ورد عنه اشكالان احدهما انه
انما يصح استعماله في التقوى اذا كان كونه بجهة ناشئ من قصد التقوى وليس كذلك
لانه لو لم يقصد التقوى وحب كونه بجهة لاسد البعض فيه الى غير المبدأ وثانيهما
انه اذا كان ريد صرته داخلاً في التقوى كان ريد بوجه منطلق كيصح داخله مع
انه سبي على تفسيره ولا يصح المقالة بينهما على انه يمكن ان يقال ان كلمة او في قوله
اول كونه سبياً من الخلو وانما لا بد من كونه صفة الافراد والجملة مطردة في معكسة
(قوله كما سقت الاشارة اليه) حيث هو المسد الذي في صفة الافراد بجملة صامت
على المبدأ فاعلم الخ وصرح بدخول زيد ضربه فيه (قوله معري عن العوامل)
في الحال او في الاصل فدخل فيه مدخله اسواصح نحو ان يردا قام ومدريد قام
(قوله وهذا) اي القول بريد كالتوضيح للابدية (وهو ما قلت قام) اي من يحمل
صغيره يدخل الاسناد دخول المأموس لان براد قائم محملاً بصغيره حقق ان ذكره
كان توطئة وتقدمة ادنوكان المقصود مجرد الاعلام بقديم ريد كفي قام زيد بخلاف
ما دام يكن اخر متحملاً للصغير نحو ريد اسار هاه دل على ان دكر ريد اولا
كان للحكم عليه ادلا طريق له سواء وانص كون ذكره توطئة ومقدمة فاندفع
اعتراض السيد واما ما قيل في جوابه ان تعرية المبدأ عن عوامل ليس الا في الخبر
الفعلي فان التعرية تقتضي تحقق العلم ولم تحقق في ريد اسار وريد قائم ما يصلح
للعمل في ريد حتى يكون تقديمه عنه تعرية له عن العوامل بخلاف زيد قائم فان تقديم
ريد تعرية عن العوامل فيه بحث لان التعرية حيث لا تعبر بعد ذكر الخبر فانه
يصح عمله فيما تقدم فتقديمه يكون تعرية اولا يصلح فلا يكون تعرية وهذا مناف

لقوله فاذا قلنا قد شرحت احكامه بدل على ان ذكر المبدأ فقط تقدمة واقله
ليس الاعلام انتهى فتمثل الاعلام بعد التبيين عليه والتقدمة (قوله هبانه
لم تعرض المح) ذكر الشرح رح في شرحه للفتاح بقصا على ضابطه كونه جلة
اربع صور احدها ضمير نشان والثانية صور التخصيص والثالثة جلة اسمية
وقعت حرا وليس فيها معنى او مشتق بحور بداحوه عبروا وعلامك فانه ليس مفيدا
للتقوى ولا سبب عند السكاكي رح لما عرفت من تفسيره والرافعة يريد ضرته والمصنف
رح لم يصبر السدي امكن دخول الثالثة والرابعة في السببي بان يفسره بالتفسير الذي
ذكره الشارح رح فيمضى واما الصورة الاولى لكونه مشهورا واحدا متعبا كانه
مدكور بقى الصورة الثانية فاورد القصص بها ههنا واجاب عنه وهذا الجواب لا يتم
من قبل السكاكي رحه لله تعالى لانه قال واما الحالة المقتضية لكونه جلة فهي
ان اريد تقوى الحكم ادلاير والتقوى في صورة التخصيص (قوله هو داخل في التقوى)
لان معنى قوله التقوى الاشتغال به في التقوى واللام السببية لا تعرض دليل ان
المحلل كونه جلة لا يراد به حلة والاشغال على التقوى بالمعنى المصطلح اعني
تقوية الحكم نفس التركيب لا تكرار المسد ولا المؤكيدات حاسل في جميع صور
التخصيص ضرورة تكرار الاسماء وساقله المصنف رحمه الله تعالى سابقا من
ان يدخل جاء في التخصيص فقط معناه لا يستعمل للتخصيص ولا يستعمل للتقوى
لانه لا يشتمل عليه ولا يعبد (قوله واعتبرهما) اي التقديم والتأخيرين رح
وعرف بان يكون الاصل عرف به على ان يبدل عن الصمير المستقر فيكون فاعلا
معنى كما مر في تقديم المسد اليه (قوله كيف لا) اي كيف لا يكون صور التخصيص
داخل في التقوى وقد ذكر ان كل تخصيص تأكد على تأكيد لانه لا يشغله على
الحكم هي المقصور عليه كانه تأكد الاصل الحكم المسموع والاشغاله على
تعبه عما عدا المقصور عليه المستلزم ثبوته للمصور عليه كان تأكد الحكم الثبوت
المستبعد من الكلام صريحه وادراك كل تخصيص تأكيدا على تأكيد فاذا استبعد
ذلك من غير ان يتركب كما في صورة تخصيص كان تقويا لمصطلح مدبر فانه مما حكي
على الدطرس (قوله وهذا صهر مصاد المح) لان الارام من قوله وبعد تسليم
العرفان لا حاجة الى التاكيد وان لا يكون مرادا لان لا يكون معادا على ان
عدم الحاجة بالنظر الى المسد مع الاستمرار عدم الحاجة مطلقا لجوار تحمقها ما صدر
آخر ككون الحكم نصرا اعين ونزول الاحكام على سببه والتعرض مساواة
من انكره (قوله مع نصريه من مصادح) اي لم يذهب الى ما قاله بعض من ان انا

٧ والآلة نسخة

تأكيد مقدم والمسند مفرد (قوله واسميتها ح) اي المشي لا يرد بالجملة مطلق
اما التقوى او كونه سلبيا والمقتضى لخصوص كونها امة فائدة الثبوت ولكونها
صلية افادة التجدد ولكونها شرطية افادة التغير بالشرط (قوله لان اصل الح)
لكونه حدثا فلا يبدل من الفاعل والمفعول والزمان والمكان ٧ والامة (قوله ثبت ثبوتها
بالفعل قطعا) وان كان تخصيصية المقدم من وقوعه صفة او حراء بخلاف تعللها
باسم الفاعل فانه لم يثبت في موضع اصلا (قوله والذي جاني فيه درهم) اي
حصل له درهم لان الجراء لا يكون الا جملة تبع في ذلك نذر عبارة الكشف حيث قال
في تفسير قوله تعالى فيه ظننت فان قلت ثم ارفع ظناب فتسأل الطرف على الاتفاق
لاعتقاده على الموصوف فانه يهيم من ظاهره ان تعين جهة الرفع اعني القاعلية
متفق عليه لكن مراده ان رفعه بالاعلية حيث لا خلاف فيه لان جهة الرفع
لا خلاف فيه ادلا مابع من كونه متبدا مقدم خبر ولد لم يوجد في بعض نسخ
وحط عليه في بعض في الرضى قال ابو علي وادعى بعضه انه يجمع عليه ان الطرف
اذا اعني عني موصوف او موصول اودى حال او حرف استفهام او حرف بي فانه
يجوز ان يرفع الظاهر لتعويته بالاعتقاد (قوله لان الاصل في الح) في الرضى
لما دع ان يجمع ذلك لتعريف الجملة الحكام المطلوب من خبر كانه مفرد (قوله لاصاله انفراد
الح) فانه ان صاله في الاعراب لا يمتنع اسمائه في خبره عني ان احصائه
في الاعراب انما يتم ذلك لو كان الاصل في الاعراب اللفظي (قوله ولم يحدف الح)
لانه يؤكد نحو مؤادي عند الدهر اجمع وبه طاف فيه نحو عليك ورحمة الله
السلام ويقع داخل نحو في الجنة حادين فيها وقاسير في حدف مع فعل
فالخبر عنه هو الفعل المحذوف كذا في الرضى (قوله لكنه لو قصد الح) ان
القصد اوله انظر الى تميز الجملة الى الفعل وتفاء ثب نظر في عدم لقول بعد كور
فلا منافاة بين اثبات القصد ونفيه على ما فهم (قوله لان معنى اه) ليس هذا معناه
اللفظي لان التقدير المعتدى بالله معناه التسوية يقال قدرت الشيء بالشيء اذ فسته به
كما في القاموس بل يؤول اليه كنعيره بماثونه بالجملة فانه ان كان بعد تقدير الفعل
مساويا بالجملة كان في التقدير جملة ومؤولة وقيل التقدير معنى الرضى و لا رائدة
اي مفروض جملة او للاسفة اي مفروض ملتبسا جملة ٨ تلبس الجراء بالكل (قوله
لامعنى لعمارة المصنف رحمه الله تعالى) ادلا يجمع الجملة لمراد في التعدير فعلا (قوله
ان حدث على ظاهرها) ما يراد بصير هي الجملة نظرية بخلاف ما اذا اراد
منه الطرف فانه يدفع هذا الفساد (قوله فكان يسمى الح) ي لدوم هذا

٨ تلبس الجزئي بالكل
نسخة

الفساد واما الفساد الاول فهو مدفع اذ لا معنى لقولنا يجعل الظرف في تقدير فعلا (قوله على ما امر في ضمير الفصل) من ان الله داخل على المقصور وهو الاستعمال العربي الشائع (قوله ان عدم القول احم) اعتبر الانصاف او متدعة لصاحب المفتح في قوله تعالى (ان حسابهم الا على ربى) ليظهر كونه من قصر الموصوف على الصفة ثم عطف الحصول عليه اشارة الى ان المقدر هو الفعل العام لا الانصاف الا قرينة عليه واعتبر القصر بالنسبة الى الانصاف والحصول لانه المقصود من القصر على المتصف والحاصل ومعنى الانصاف بنى خور الجنة الانصاف نظرية خور الجنة لها فلا حاجة الى ان يقال معناه على الانصاف بكونها في حور الجنة مع انهاء ان القصر على الانصاف بالحصول لا على نفس الحصول تمام ان كلمة لاها لى الحسن ولوقوع الفصل بيده وبين الاسم بالظن وجب الرفع والتكرير معضية سالبة ومقصود الشارح رحمه الله تعالى من اعتبار السلب في جائب الموضوع والتمويل ان السلب من وجه ان الحكم فالى مفرد القصر وليس متوجها الى القيد حتى يكون لى القصر وهذا كما اعتبر في معنى من قوله تعالى على اختصاص عدم الريب بله ان لان العصبية معدولة حتى يرد عليه ان لا التبرئة موضوع لى خبر عن المبدأ لالى احدهما في نفسه وان كلمة لا اذا كانت جراً من الموضوع لا تصح الفصل بينهما بوجهه وانه قد صرح في بحث مساواة ما تقديم الخبر في مثل في الدار رجل لا يعيد الاختصاص لكونه محتمل لوقوع النكرة مستداً ولاشك في ادا كان قوله تعالى (لا بها غول) معدولة كان تقديم الخبر فيه محتمل ولا يكون مبيداً للاختصاص بخلاف ما اذا كان سالبة فان المصحح حيث لا وقوعه في سبق لى و التقديم للاختصاص و بما حررنا ظهر المدفع ما ذكره السيد لان العصبية سالبة والمقصود قصر فنى القول على القول في حور الجنة بالعلوم من اشوب وانزع في محله فالتصديق يعتمد بحاجه حور الجنة والمتكامل بغيره وكونه مستلزم معدولة لا ينافي ذلك فان السالبة والمعدولة متلازمان صد وجود الموضوع لانه فرق بينهما في الاسمين فيستعمل لا بها غول اذا كان النزاع في محبة غول وفيها لا غول اذا كان النزاع في محبة عدم القبول كما في ما نقلت واما قلت فلا يطرأ فرق الذي بينه ان شرح رحمه الله في معنى (قوله وهذا يظهر احم) لان تقصر اصنافي لاحق حتى يرد عليه ما ذكره (قوله ليس على معنى احم) فان الخطاب في لكم لكفر مخصوص وديهم يتجاوز الى ما سواهم من الكفار وكما دى لى عليه السلام يتجاوز عنه الى المؤمنين

(قوله لينظر الى ما في هذا الكلام الخ) وعندى انه لا خطا فيه ولا خروج اما
عدم الخط فانه قال في شرحه في بيان مقتضيات تقديم السند او ان يكون المراد
تخصيصه اى تخصيص السند بالسند اليه لا قصره عليه من ما قبل كقوله تعالى
﴿ لكم دينكم ولي دين ﴾ وان المعنى ان حصول دينكم لكم دون غيركم بخلاف ما سبق
دينكم لكم لدلالته على حصول الدين لهم لا على الاختصاص بهم كما يدل عليه
التقديم وذلك لان المتكلم اذا ذكر المتأخر عقيب الخبر عن المحاط به لم يرد عطف
شئ على الخبر لفصل المتأخر به ما اوله ويجوز ان يقال دينكم لكم وغيركم ولا يجوز
ان يقال لكم دينكم ولغيركم فهذا يقيد القصر لانه لا يستقيم ادليس المعنى على ان
دينكم لا يتجاوز حكمكم الى غيركم ولا ان ديني لا يتجاوز عني و غيرى فانه فاسد لو حود
التجاوز حكمكم الى غيركم بل على اختصاصه على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني
والمختص بدينى لا دينكم كافي المتأخرين الاخيرين اذا المعنى فى الاول ان المختص بريد
القيام دون القعود وفى الثانى المختص بى التسمية دون التسمية لا ان غير زيد لا يكون
قائما وغيرى لا يكون تيمنا فاعرفه فانه اجمع لا ساقيل انتهى فارد قوله انه لا يستقيم
عدم استقامه قصر السند اليه على السند فقصرنا خفيئا كاذبا صاحب القيل
حيث قال ان حصول دينكم لكم لا غيركم لا عدم استقامة القصر الاضافى فادفع
الوجه الاول للخطا و ارد به قوله بل على اختصاصه به اختصاص السند بالسند
اليه مطلقا سواء كان اختصاص السند من سائر مسندات بسند اليه فيكون القصر
المستند على المستند اليه لعدم تجاوز السند اليه من سائر المسندات او اختصاص
المستند بالمستند اليه من بين سائر ما يسند اليه فيكون قصر المستند اليه على المستند لعدم
تجاوز السند عنه فالاول كافي لكم دينكم ولي دين اى الحصول لكم مختص بدينكم
لا يتجاوز الى ديني والحصول لى مختص بدينى لا يتجاوز ودينكم وهذا معنى قوله
ان المختص بكم دينكم لا دينى اى ليس حاصل لكم دينى بى الاختصاص بى
الحصول كما يفيد تقديمه اخيرا لا الحصول مع الاشتراك كما فانه السيد فانه لا يجوز عاقل وصلا
عن علامه فادفع بوجه الثمانى وانما يحمله على قصر مستند اليه على السند فقصرنا
اضفيا كاذبا اليه الشارح رحمه الله تعالى عدم موافقه لبق الآية اعنى
قوله تعالى ﴿ لا اعد ما تعدون ولا اتم ما تعدون ﴾ فانه بى بعد كون النبي
صلى الله عليه وسلم على دينهم وكونهم على دينه فانه ساسا له كونهم مقصورين
على دينهم وكونه عليه السلام مقصورا على دينه لا قصر دينهم عليهم وقصر
دينه عليه ولذا قال القاصى فى تفسيره لكم دينكم لا تنزكوه ولي دين لا رفصه والثانى

اعني اختصاص المسد بالمسد اليه من بين ما سائر ما يسد اليها كما في المثالين الاخيرين
اعني قائم ريد ونجى اياه لقصر المسد اليه على المسد فيكون مآل المعنى ان المختص
بريد القسم دون يعود والتمجية مختصة في دون القيسية فخلاصة كلامه ان تقديم
المسد على المسد به يكون تارة بقصر المسد على المسد اليه وتارة لقصر المسد اليه
على المسد فاندفع لوجه لثلاث جهة واما عدم الخروج عن القانون فلان الشارح
رحم الله قال في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى (لما ما كسبت ولكم ما كسبتم)
ان قول الكشاف و معنى ان احد الالتماع كسب غيره شعران في اياها ما كسبت
ولكم ما كسبتم قصر مسد على المسد اليه ايها كسبها لا كسب غيرها ولكم كسبكم
لا كسب غيركم وهذا كافي في لكم ديبكم اي لادبي ولي دين اي لادبيكم وقال فيه
ايضا في تفسير قوله تعالى (لما ما كسبت ولكم ما كسبتم) اي لنا اعمالنا لا اعمالكم وبالعكس
اولا افعالنا لا لكم وبالعكس انتهى وما حررنا ظهر لك ان مراد العلامة
من الاختصاص في قوله من مختص بكم ديبكم لادبي الاختصاص المستفاد من تقديم
الخير لا الاختصاص المذكور في قوله باللام فيكون مؤدى كلامه قصر الاختصاص
بكم على ديبكم على ما ذكره بعض النحويين فقال حل العلامة باللام على الاختصاص
فصار معنى (لكم ديبكم) المختص بكم ديبكم ومعنى ولي دين المختص في ديني وحل
تقديم المسد لقصره على المسد اليه (قوله ولي دين لا يرب) وجودا مع المعنى
من تقديم الخير لاني وجودا مع المعنى وهو عدم التكرير وكذا كون الاصل تقدم
الاسم على خبره فان في الكشاف وهو عدم لافاداه بكلمة لو الدلالة على فرض
التقدم قدر فانه حتى على بعض النحويين حتى قال قصد بلارب في القراءة
الغير المشهورة من رفع ريب بحسن لا معنى ليس ثم اعرض عليه ان صاحب الكشاف
بنى الامر على القراءة المشهورة (قوله والمفتخر الخ) اشارة الى دفع ما ينوهم من انه
اذا كان القصر اضاف اليك بالنسبة الى كتب الدهر والشعرة وحاصل الدعوى
ان تخصيص هذا الكتاب من بين كتب الله تعالى بحسن النفس مادرة الى سائر الكتب
فانها الفترة في مقدمته غير (قوله اجل من الدهر) اي الزمان فانه يتعلق بما فيه
وهو يتعلق بالدهر مع ما فيه وليس بمعنى اجل من ايسره الدهر كما قيل فانه حينئذ
يكون اجل مستعملا بدون احد الامور الثلاثة ويحتاج الى تعيين معنى التباعد مع
فوت المبيعة في المدح (قوله فانه لو اخرج) بان يقال هم له لنوهم انه صفة له توهمها
قويا لاستدعاء المكرة في مقام الابتداء التخصيص وصلاحيه الظرف لذلك ويكون
لا انتهى لكذا خبر به اوصفة بعد صفة والخبر محذوف وكلاهما خلاف المقصود

اد المقصود اثبات اللهم الموصوفة له صلى الله عليه وسلم لاثبات لصفة المذكورة
 اللهم او اثبات امر آخر اللهم الموصوفة فانه حينئذ يكون الكلام مسدودا لمحد
 اللهم صلى الله عليه وسلم لا مدحه صلى الله عليه وسلم ولا يصح ان يكون التقديم
 فيها لمحصر ادليس المقصود قصر اللهم الموصوفة عليه وان كان مستقيما بل اثباتها
 له كما يقتضيه السوق (قوله جوار ان يكون قائم منذ من القسم الاول منه) قال
 الشيخ ابن الحاجب في شرح المظومة ان المقدم اذا كان ظرفا تعين للمجربة بخلاف
 قائم رجل فانه لا يعين للمجربة عند قولك قائم جوار ان يقول القائل قائم في الدار
 فيكون مسددا انتهى ولعله لانه في معنى ذات موصوفة بغيره فيكون الكثرة مخصصة
 في معنى اول اثنين للتمكن لانه كبيران يكون المراد منه ان ذات المعينة ولا يخفى
 ان ما ذكره الشيخ لا يحتاج الى اعتداد رجل بدلا حيث اعترضوا له للانداء عند
 ذكره قبل ركرر رجل بخلاف في الدار ومن قسم الثاني منه عند الاخفش
 والكوفيين قائم لا شرطون وقوعه بعدا في او الاستعظام (قوله ان التحصيل
 الخ) هذا ما يرد لو كان عليه متعلقا بالحكم واما ان كان متعلقا بتقديم الحكم
 ويكون المراد بالحكم المحكوم به فانه يكون التحصيل من تقدمه كقولهم في المذموم
 بان ما بعده ما يصح ان يكون محكوما عليه فانه حكم على شيء معلوم قبل ذكره
 اجبالا لعمدة الحكم عليه (قوله فلا لا أهمية الخ) هذا اذا اريد سلافة كثرة
 الصيغة واما اذا اريد بها كونها نصب العين عند تشكك فهي مكنة رأسها
 كما لا يخفى (قوله يترشح) في تاج السهقي الاقترار دنان رهه كردد وفي الاساس
 افترت من تفر كالرد فعني به من كذا يظهره والحد سير في ثيل من غير هدى
 كما في الفاموس وفي الاساس ويات بخط الصفاء وما يرى اي حائط الليل هو
 وحائط الليل وحائط عشوة للماهل فالخط بمعنى الجهر بمعنى لا يفهم من كلامه
 معناه حق الفهم فلذا تركه فلا يرد ما قبل ان حبل البس لا يوجب ترك المقصود
 ولا يقتضي الاستدلاله بالبيان المحمود واد باخط عدم صهور دلالة على مقصوده
 وبالاشكل الاشكالين عند كورين وبالحلال ما شر اليه بقوله في اعتراض
 صعب (قوله او ان يكون المراد الخ) اي اذا ريد المكنة دة الصرد حصر مسدها
 فضلا لاه الموضوع لا فادته وقدم ان في المسند اليه الذي هو فاعله فكما
 ان افادة التحدد تقتضي ككون المسند انفرادا على ما من كذلك تقتضي كونه
 مقدما على المسند اليه وكيف لا يكونه فعلا مستغنى تقديمه على فاعله كذا في شرح
 المفتاح الشريفي وفيه ان التقديم لا مدخل له في افادة التحدد هو لارم لكونه

فعلا كما اعترف به فلا يصح جعله مقتضى افادة التجدد ولعله هذا وجه ترك المصنف
 رحمه الله وقال اشباح رحمه الله في شرح المفاتيح هذا تكرير لما سبق من ان قصد
 التخصيص باحد الارمنة وافادة التجدد يقتضي كون السند المفرد هلا فاصاف
 اودة التجدد نارة الى حسن السند فعلا ونارة الى تقديمه ولا يخفى ان مآله الى ان
 اضافة التجدد الى التقديم بطريق التوسيع لكونه مقتضى العلية التي تقتضي افادة
 التجدد وفيه تعسف (قوله وعن هذا الاتفاق) مشأ التناقض ان المقرر عند
 القوم ان في نحو ناصر من اساد بن اساد في الجملة الصعري وهو اساد الفاعل الى
 الفاعل واساد في الجملة اكبر وهو اساد الجملة الصعري الى المتأخر في بحث
 التقديم جعل الاساد الى صمير وهو الاساد الى الفاعل متقدما على الاساد بتوسط
 الصمير الى المتأخر وهو اساد الجملة اليه وفي بحث التقوى جعل الاساد الى المتأخر
 وهو اساد الجملة اليه متقدما على الاساد الى الصمير الذي هو الفاعل واما قوله
 صرفه ذلك الصمير آه . . . يدل على كون الاساد الى الصمير مقتضيا للصرف وليس
 فيه دلالة على انه اساد آخر فمذهبنا دفع ما قيل ان كلام السكاكي رحمه الله صريح
 في الاساد الثلاثة بالصواب رحمه الله استمر القول بالاساد الثلاثة وبترا لزوم
 التناقض (قوله و . . .) اشارة الى الدفوع ما يقال من ان الصالح
 لكونه حبرا عن كاسد هو الجملة امر كيه . . . لا يفعل والفاعل لا الفعل وحده ولا شئ
 ان صرف المتأخر هذه الجملة . . . من صدر الفعل الى الصمير وعنه هو لارمله اعني
 اساد الفعل الى الجملة بتوسط هو . . . صمير كذا نقل عن الشارح رحمه الله (قوله
 بموم) الا ان يرى ان العرب اتفقوا بفهم من يريد صرف ثبوت العرفان لزيد مع عدم
 شعوره بالصمير المستتر . . . ذلك امر اعترفه الصوابون حصلا لقاعدتهم . . . لفاعل
 لا يتقدم على الفعل (قوله ولا شئ . . . صمير الفاعل الخ) فيه بحث لان كون صمير
 الفاعل لا يقدم ولا يكون لا بعد معنى لا بعد كون الفعل صالحا للنسبة الى ما قبله
 قبل تحقق الفاعل فاما معنى امضا في الفعل غير مقتضى بالفهمية قبل ذكر الفاعل
 لان النسبة الى الفاعل المعين مأخوذة في مفهومه وانما يمكن مستقلا بفهمية قبل
 ذكر الفاعل فتوقف صلاحية النسبة الى ما قبله على ذكر الفاعل فتدبر (قوله
 وكلامه في بحث تقوى الخ) ومبني على هذه الاساد الفعل الى الصمير لانه لا يدخل له
 في افادة التقوى كما انه لم يعرض للاساد الى اسد . . . ابتداء في بحث التقديم ادلاخله
 في الاحتراز بقوله في مرحلة الاولى (قوله فالدعي الخ) هذا من كلام الشيخ
 المحيبي يدل عليه قوله في خلاصه ماورده بعض مشايخنا في شرح انفتاح وقوله

لم يستلزم كلامه التناقض ولا يخصى الاسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبعد
 كإعراهم والمعنى فما يصح ان يدعى ههنا ويورد على المكاني رجه الله تعالى ان احد
 الامر من لازم (قوله ان كان عبارة الخ) ان يقال معناه صرف ذلك الصغير سبب
 الاسناد اليه لمسد الى المتدا ثانيا من غير ان يقال . لا سناد اليه بذلك الصرف وهو
 الظاهر من العبارة كما مر (قوله و ان كان غيره) بان يكون معناه صرفه ذلك الصغير
 الى المتدا واسنده اليه (قوله كات هذه الامثلة الخ) يعني ان المسد في هذه الامثلة
 فعل ومقدم على ما يستند اليه مع انما ليست معيدة لتجديد ما خرجها بقوله في الدرجة الاولى
 لان المسد اليه فيها في الدرجة الاولى هو المتدا ولم يقدم المسد عليه بخلاف عرفه فزيد
 فان المسد اليه في الدرجة الاولى هو القاعص والمقدمة عليه و اذا تحققت طريقة
 الخروج اندفع اعتراض السيد من مع عبارة مستفادة من قوله لما كان اول
 الاسانيد الى قوله كانت عبارة بقوله في الدرجة الاولى بانه اذا كان الاسناد الاول
 في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المتدا كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف
 يتصور خروج هذه الامثلة به ثم انصح انه قال من يحتمل ان يكون داحلة فيه
 وارده تقصا على ما ذكره من القاعدة الفاشية انما فعل يقدم اسند على ما اسند اليه
 في الدرجة الاولى لان القاعدة انما اذا اريد اقامه الحد في تقدم اسند على ما اسند اليه
 في الدرجة الاولى وفي هذه الامثلة لم يقدم اسناده اليه فلهذا لم يقدم المسد فيها
 (قوله لكن في ههنا اعتراض صاحب الخ) يمكن ان يدفع عن معنى كلامه
 ان في الدرجة الاولى احتراز من دخول هذه الامثلة باعتبار الاسناد الى المتدا ما
 على اقامتها للشروط بهذا الاسناد ومن خروجها من اسناد الاسناد الثالث لا فادتها
 المحدد بهذا الاسناد اما الاول فلا اسند فيها وان وجه تقديمه على ما اسند اليه
 في الجملة اعني القاعص لكن لا يجب تقديمه على ما اسند له في الدرجة الاولى اعني
 المتدا و بما لم يس كونه في الدرجة الاولى ههنا لان بيانه في بحث التعوي اهم لانه
 بعد دلائله وبعد ملاحظه كونه في الدرجة الاولى خروجها من اسناد الاسناد الثاني
 فلانها باعتبار هذا الاسناد معيدة المحدد ولا يقدم سنة على ما اسند اليه الا لا يجوز
 تأخير المتدا عنها فلما قيد بقوله في الدرجة الاولى دخلت لوجوب التقديم على
 ما اسند اليه في الدرجة الاولى اعني القاعص ولا حرج من الاحتراز عن
 خروجها ودخولها لم يقيد بشيء معها و ما يبرر الجملة الواحدة كيف تقيد
 الثبوت والتحديد معا فيسمى بانه في حوز الاعتراض الاول فالتعليق المذكور
 تعليل لدخول الامثلة المذكورة باعتبار الاسناد الثالث وتعيين خروجها باعتبار

الاسناد الاول مقرون بظهوره بعد ملاحظة كونه في الدرجة الاولى (قوله هذا خلاصة الخ) اي ما ذكر من الاشكاليين والجوابين والاعتراض اصعب قال الشارح رحمه الله تعالى في احشية المرد بعض مشايخنا ماصر الدين الترمذي (قوله وحيد لا تافض) لان المذكور في بحث التقوى تقديم القسم الثاني على الضرب الثاني والمذكور في بحث تقديم تقديم الضرب الاول على الضرب الثاني (قوله يحقق ثلاثة اسانيد) لا يخفى ان في جملة الاسناد قسمين وجعل اسناد الفاعل الى الضربين اشارة الى ان في هذه الامثلة اسنادين اسنادا يقتضيه المتبادر واسنادا يقتضيه الفاعل الا ان الاسناد الى الفاعل اعتبارا من اشارة الى الضرب واعتبارا من الضربين اعتبارا من حيث ان الضمير صرة عنه فلا يكون تسليما للاسناد الثلاثة (قوله فلا بد من بيان جهة تقدمه مع) جهة التقدم ظاهرة لان الجملة تحصل باعتبار الضمير فيها ولو لم يكن والاسناد الى المتبادر بواسطة ضمير انما يحصل بعد رجوعه الى المتبادر لتأخر من وقوعها حبرا ومع صلاحية الجملة لضميرية قبل رجوعه الى المتبادر بناء على انه لابد في الجملة الواقعة خبر من غائب والضمير انما يصير عائدا بعد رجوعه الى المتبادر مدحرج بان الوجه الربط حال الخبرية لاجلها فالاسناد الى الضمير نفسه مع تقدم خبر عن الرجوع متقدم على اسناد الجملة واسناد الجملة متقدم على الاسناد المتصل الى المتبادر بعد وقوعها حبرا واما ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في بيان جهة تقديم قسمي مني هذا لاحقا في صيغة كلام ذلك العاضل الا انه ما وصحه حق الا يصح والله الملمم للصواب (قوله ولم يرد ولا طيف حبال) صعب على ضمير المصوب في ممره في انقائه من الطيف الحبال الطائف في المنام او بحية في نوم صوف حبال يبيع طبعا ومطعا ونطوي طوطا وانما في لغات الجبال طيف لان صله طيف كبت وميت (قوله فلا بد لما كان عساف ظرة مع) اي من شجع الشارح على الفاصل مفعول له لقوله تم بالغ او كتب وقوله وكتب تحت حجة معترضة ويؤيد ما علموا حد في اكثر النسخ ويجوز ان يكون مفعول له لكتب وينبغي ان يشار الى انشئ طلب اشياء والضمير في غلبه العاضل (قوله لفظ الفتح صريح) اي صرح بالاول في الحالة المقتضية لكون الجملة معية وصرح بالثاني وثبت في احدها مقتضية لذكر اسناد (قوله لا يخفى بطلانه) ان لا مزية بقولنا زيد اطلق على قولك اطلق زيد الا بالتقوى والحكم في الصورتين انما هو بصور الاطلاق في الزمن الماضي وليس بها حكمان احدهما بالثبوت والاخر بتعدد ولهذا جرم صاحب المفتاح بامثال هذه

لا فائدة التحديد من غير تعرض للدوام والاثبات كذا، بقدر عن الشرح رحمه الله تعالى
 وفيه بحث لا يزيد انطلق بجائز الجملة الكبرى باعتبار اسنادها تدل على ثبوت
 الانطلاق من غير دلالة على التقييد بالزمان لكونه اسناد الخبر الى استداً
 والمستداً انما يستدعي ثبوت شيء له سواء كان له فتر في الزمان او لا والمحملة
 الصغرى باعتبار اسنادها تدل على ثبوت الانطلاق في الزمان الماضي لكونه
 اسناد الفصل الى الفاعل ولان في بين اثبوت بمعنى الانصاف مطلقاً والتحديد
 بمعنى التقييد بالزمان انما ينافيه اثبوت بمعنى الدوام فقوله وليس هما حكمان
 الخ ان اراد به انه ليس هما حكمان في الواقع فمسم ولا بصرة وان اراد انه ليس هما
 حكمان من حيث الاستفادة من اللفظ فمسموع وعدم تعرض اسكاكي رحمه الله
 لا فائدة الثبوت بناء على انه في بيان الحاجة اعتصمة لكون المحملة صليحة والدلالة على
 الثبوت لكونها اسمية وبار كرنا ظهر عدم صحة تعليل الذي ذكره السيد
 في شرح المفاتيح من ان الضمير والمرجع شيء واحد فكيف يتصور ثبوت المسند
 وتحدده معارف لثاني يسهم فيصور ان يكون الثبوت باعتبار الاسناد باعتبار
اسناد آخر لم لا يصور اجتماعهما في الواقع لو حده الحكم به (قوله ظاهر في ان
 اراد الخ) انه لا دلالة لكلامه على الحصر وانه ان اراد حصر المراد مطلقاً
 مجموع كنه وعبارته في بحث التعوي تدل على كون الاسناد في المستد في الدرجة
 الاولى وان اراد حصر المراد ههنا اعني في بحث تقديم فمسم ولا بصرة (قوله
 ان حل قوله الخ) هو انما يرد لو ارد بالاسناد مصطلح المصنف واما اذا اراد به
 السمة المعنوية فلا لان السمة المعنوية انما هي مجرد فعل اعني الحدث لا مع الفاعل
 والمراد بالصائغ المعنى المصطلح فان بين المستداً واخر تصانيف مشهوراً (قوله انه
 ان اراد بالاستد الخ) مختار الشق الاول ويقول انه لو كانت واحدة بحسب الواقع
 لكها ثلاثة بحسب الفهم من اللفظ فانه تفهم ولان اسناد اخر الى استداً وثانياً
 من اسناد الفعل الى الضمير وثالثاً من عود ضمير استداً (قوله انه ان اراد الخ)
 مختار الشق الثاني والافصاح عن الثلاثة انه اراد بالاسناد السمة المعنوية ولا نسبة
 معنوية للمجموع الى المستداً وانما مصطلح الوحدة هي كون مجموع خبر الانهم بمحتون
 عن احوال اللفظ من حيث الاعراب والثبوت والاعراب المحلى واسماء انما هو للمجموع
 (قوله لان هذا الاسناد بما يقتضيه الخ) يعني ان المنصبي للاسناد وهو الابتدائية
 متحقق والمانع مرتفع فيجب ان يتحقق الاسناد من الاول فظاهر واما الثاني فلانه
 بعد تحقق الخبر اعني الجملة لا يتوقف الاسناد على شيء آخر حتى يكون انتقو

موحا لعدم تحققه ولا شئ في تحقق شئ اعني الفعل مع اساده الى الصغير العائد
 الى البتداء فيتحقق ساد الخمة الى البتداء بخلاف الاعتبار الثاني اعني اساد الفعل
 الى ارجع فانه انما يتحقق بعد اعتبار تضمن والعود ونفس تضمن والعود وان كان
 مقدما على اسناد الجملة لكن اعتبارهما متأخرهما لان البعض وعدمه وصف
 لذات احرا اعني الخمة والوصف متأخر بالذات عن الموصوف فيكون اعتبارهما
 من حيث انه وصف له متأخرا عن ذاته واما كان هذا الاعتبار متأخرا من ذاته كان
 متأخرا عن اسناد الجملة ايضا لان ما انه بعد تحقق الجملة لا يتوقف على شئ آخر
 فهو مع ذات الجملة المتقدمة على هذا الاعتبار بهذا الاعتبار متأخرا عن اسناد
 الجملة وهو المطلوب وفي كلامه اشارة الى السؤال والجواب الذين ذكرهما في شرح
 المفتاح بقوله فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى البتداء متأخرا عن اسناد الفعل
 الى الصغير وما يقارنه في الوجود وما به بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى البتداء
 بواسطة الصغير بمعنى قوته ثم ان كان متصفا بالصغير لمعنى قلت معناه تأخر هذا
 الاعتبار وملاحظة هذا المعنى من اسناد خبر الى البتداء سواء كان متصفا بالصغير او لم
 يكن فان ملاحظة تفصيل شئ يكون بعد ملاحظته على الاطلاق انتهى ولا ينبغي
 انه يستفاد منه تكرار الاسناد الموحد للقوى موقوف على اعتبار تضمن والعود
 مع ان محور يد عرف مشتمل على تكرار الاسناد والموقوف على الملاحظة استعداده
 الا ان يراد اعتبار انكلم فان مراد وخصوصيات ان تراعى في الكلام على حسب
 اعتبار المتكلم قال قدس سره يحصل مجموع صالح للصبرية في كل ان اراد
 ان هذا المجموع مخصوصه صالح به سندا نفسه فلا يسلم ان اعتبار كون الصغير
 عائدا الى هذا البتداء متأخرا عن اسناد هذا المجموع بخصوصه الى هذا البتداء
 لان هذا المجموع لا يصح كونه حرا بهذا البتداء الاسناد اعتبار كون الصغير
 عائدا الى البتداء وهو ظاهر وان اريد ان ذلك صالح للصبرية مطلقا فهو مقدم
 على اسناد الفعل الى الصغير باعتبارهما والجواب باختيار الشق الاول وصلاحيته
 للصبرية لهذا البتداء ان يتوقف على كونه متصفا بالصغير الاسناد لا على
 اعتبار تضمن والعود كما مر وقال السيد في شرحه لفتح ان اسناد الجملة مقدم
 على اسناد الفعل الى الصغير باعتبارهما لان المقضي لهذا الاسناد هو البتداء
 المتقدم مع مطلق صلاحية ما يدكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة
 على اعتبار اشتغاله على الصغير وعوده الى البتداء الا انه اشار الى تقدمه على
 الاعتبار الثاني من اسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متصفا بالصغير صرفه

ذلك أنصير إلى البدء ثانياً وأما أقصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لأنه
 داخل في سبب التقوى وأما اعتباره الأول فهو وسببه أن ما هو داخل
 فيه وهذا القول هو الصواب انتهى ولا يخفى أن القول بكفاية مطلق لصلاحية
 في حصول اسناد الجملة إلى ما قبله محل من واحد به فهو ثلث مما تقدم أن لعبارة
 المفتاح توجيهات أربعة أحدها مذكرة شح شرح ومدة حل الاسناد على
 النسبة المعنوية والقول بنحو الأسانيد الثلاثة بالاعتبار وثانيها مد كره بعض
 الفصلاء ومناه حل الاسناد على المصطلح والقول بالأسانيد المتعارفين والذات
 وإن لاسناد النقل إلى الصمير اعتبارين والاعتبار الأول متقدم على اسناد الجملة
 المتقدم على اعتبار الثاني وثانيها مد كره الشرح رجح الله تعالى وهو بعينه
 مد كره بعض الفصلاء والفرق بينهم من التدرج رحمه الله تعالى اعتبر تأخر
 الاعتبار الثاني من الأول الجملة باعتبار اللاحقة وبعض الفصلاء باعتبار الذات
 على ما حروقه ورابعها ما أحساره لم يد من تقدم أسانيد الجملة على الاسناد إلى الصمير
 باعتباره ومناه اعتبار مطلق لصلاحية الخبرية في إيجاب الجملة فكأن الفصل
 واختارها شئت هذا بهاء الكلام في عدم تقدم والله موفق بيل المرام (قوله
 وهذا معنى الاحتراز الخ) يعني الاحتراز من الخروج لاصل المدخول كإيراد الشيخ
 الشارح (قوله وأما قال كثير الخ) يعني يوترق معه كثير من القول ما ذكر في هذا
 انساب الخ فهوهم حريان ما ذكر في غير الخ ومن كذبت هذا بعض مختصين بهما
 هذا قال كثير فندرج أنه فعل هـ هـ بعض الطرق وقال موقل جميع مد كره الخ
 أصل الكلام بلاطمة (قوله منقلب المعنى) تصح بلام، نظر إلى أن الحديث يتعلق
 بها كما في لكافية المعنى من توقف فهمه على معنى وكسر اللام ظراً إلى أن
 الفعل طامل فيها كما يفعل الخ وأحضر ورمت على كره (قوله أشاء ما جالده) لأن لفظ
 الأمير يشمل التملقات وغيرها فالاشارة من خصوص المتعلقة بالجلالة وإن كانت
 إلى مطلق الأمير فصحة (قوله من ذكره هـ هـ) بعضه ونقدر بدل عبه قوله لأن
 المقدور كالأد كور (قوله لا ذكر الفعل الخ) وفي بعض نسخ بكاه أو مواء
 في المختصر وفي بعضها مع زيادة من والأول وجه مدح مرف بالتأمل (قوله يعرف
 بالتأمل) لأن كلمة مع تدخل على المشوع يقال جافلاً مع الأمير ولا يقبل جافلاً الأمير
 مع فلان صريح في الشرح رحمه الله في بحث كدبة وتعمل أصل في الذكر والفعل
 والمفعول تأدعان له مد كره مد كره كان مدلول كل منهما صلاً ومدلول الفعل
 تابع له ولذا قال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل وما كلفه أو ما نظر إلى أنه قد يحى

مع مجرد المصباح صرح به السيد في حواشي شرح المفتاح في بحث ترك المسد
 قال قدس سره وذلك ح $\frac{1}{2}$ يرد على الوجه الاول ان اللاتفي حيث ان يقول
 المفعول مع الفعل كالعاض مع الفعل وعلى الثاني ان كلامهما كما انه قيد للفعل في اللفظ
 فيكون تابع له كذلك كل منهما متبوع لفعل في المعنى فلا تر حجب وعلى الثالث انه يصح
 ان يقال عاذا لم يد كرر فعل مع كل منهما ان يكون السبق متوجها الى القيد
 (قوله اي تليس بفعل بكل منهما) والمعنى ان الغرض من ذكر واحد منهما مع الفعل
 اي واحد كان منهما تليس لفعل مع ذلك الواحد اي واحد كان لان الصير المفرد
 اذا كان واحدا الى اشعدد عصار كل واحد يكون المراد منه اي واحد لا كل واحد
 على سبيل الشمول فلا اشتب في صحة هذه العبارة وان دعي على الارب كيدوا قالوا انه
 يجب ان افرض مرد كر كل منهما افادة تليس لفعل مع كل منهما اذا لا يصح
 وهذا كما اورد على تعريف الترتيب بوضع كل شيء في مرتبته (قوله اي من غير
 اعتبار الخ) كذا في لا يصح على ان ذكر المفعول قد يكون لغرض عموم الفعل
 نحو فلان يؤذي كل احد وقد يكون لخصوصه نحو فلان يؤذي امه وقد يكون
 لجرد نفعه بالمفعول من غير نظر الى عموم الفعل وخصوصه وان كان لازما نحو
 ضربت احدا فاعاد لم يكن شيئا منها مقصودا يربط الفعل بترتبه انما لازم فاندفع
 ما قبل ان عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه لا مدخل له في الربط فان مساطفه
 عدم اعتبار نفعه بانفعول (قوله كان الغرض بيان حسن الخ) لما تقدم مفعولا
 من الشبح من ان محض امة هو العبد الاخير كيلا يلزم ذكره (قوله ويكون
 كلاما مع من است الخ) كذا في دلائل الاعجاز وذلك لان نحو هو يعطى اما
 لتخصيص اول النفوى فلا بد ان يكون الخطاب متوقفا لثبوت الفعل للمعير اما
 بالشركة او بالقبض او بتزدد باعتبار القيد مع تسامح اصل الفعل او منكرا
 او متزدا في ثبوت الفعل باعتبار القيد له وعلى التقادير يكون مثبت الفعل
 المتعلق بمير ذلك لقيد له لكون اصل الفعل من مسيطر الثبوت فاندفع ما قاله
 السيد من انه لو قيل يكون كلاما مع من انمله اعطاء ولا يدري المعطى لكان اولى
 (قوله لا مع من بي الخ) من اعتقاده ثبوت غيره على احد الاحكام الثلاثة
 فيكون للتخصيص اولا فيكون النفوى (قوله ذكر السكاكي) في استدل الى السكاكي
 رحمه الله اشعار بمراد به هي ما يشوبه عبارة الايصاح (قوله خطاب) دفع الخاء
 كما نقل عن بعض المتأملين للشارح رحمه الله بمن يوثق به مسوب الى الخطابة
 بالفتح مصدر خطب اي ثبات الخطبة سمي الخطيب لان الخطب معادن

الظنون (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم) في ذكر الموصوعات انه موضوع
وان كان في المصباح (قوله دعه الخ) حال من افعال المحذوف المصدر او مفعول له
اي بتزيل المتكلم داهبا اولهذه ابواب وكذا قوله ايها محال او مفعول له فان يكون
تعليل للفعل المعلن (قوله واليه) اي الى الحسن الله كذا اشار بقوله الخ لانه جعل
القول اند كور مقول السكاكي رحمه الله تعالى مع منيس مقوله الاقوله بالطريق
المذكور فقيه اشارة الى انه جعل بالطريق المذكور مقصدا بهذا القول (قوله
اي كون الفرض الخ) جعل المثار اليه كون الفرض دون نفس الثبوت والانتفاء
اشارة الى ان مدلول التزيل كونه عرضا كاياب عليه قول المصنف رحمه الله
تعالى فانهم من ان كان اثباته او نفيه مطلقة من مره اللارم (قوله مره بلام
الحقيقة) لا مكر له لانه هي الفردية وهي غير مقصودة (قوله لا يبرم من عدم كون
الشيء الخ) اي لا يبرم من عدم كون الشيء مبررا ود حلا في مدعى من الكلام
ومقصود منه ان لا يكون مادا من الكلام ومقصود حوار ان يكون مقصودا
بما هو مقصود من الكلام وان لم يكن داخلا فيه فيكون مبررا مستبعدا الزاكي
يقصد بطريق الاشارة من مقصود الكلام فمقصود من الكلام الانساق والى
مطلقا ثم يقصد بتوسطه من الكلام التعميم اليه سائلا عنه اذ اذكر المفعول
العام يحصل تعميم افراد الفعل ذكر لاجتمعه لتعريفه لا يحصل الا بعدة بخلاف
مادارل مره اللارم فاعبوه لافراد فعل عقي لا يعمل انحصار من وهذا كما
قال الحنفية من ان آكل لا يحتمل للتخصيص بعدم دون طعام علاف لا آكل
اكلا ويحذر ما يدفع الركاكة التي ذكره السيد في جواب كالا يحتمل واما ذكره
بقوله والانتظار الخ فبرهانه ان لازم ذكره ان يكون ممتا الفصد ليجرد الاثبات
وانه معبرا امثا الفصد للعموم والاختلاف من حيث تعدد باعشار المشأ
لا يدفع احتجاج اشاعين الى الدافع له وجود الاختلاف لا يعتبر في تعميمه ذكره
السيد في شرح النواقف في تحت لا يجوز تهليل لو حدد بالشخص بعين مستقلتين
(قوله هو لا عبرة) هو مستأ وتوحد حرمه وخبره حرم (قوله لان ماد ذكره
من احصين الخ) نور عه اعلم ان اردود سة لا وسلا هو احتجاج الحصريين
في مثل فلان بعضي من رعم العلامة اما حصر لاون فدهققاه على وجه يصح
عند صاحب المفتاح ايضا واما الحصر الثاني على التعميم فلا يصح شرعا
لكلام المفتاح على ما عرفت في موضعه انتهى اراد قوله في مثل فلان بعضي ما يكون
المستد اليه المقدم على المسد الفعلي مظهر معرفة وموله هدهققاه ما ذكره

بقوله نعم اذا جعل على التعميم الخ وقوله ايضا اصدرة الى صحة الحصر المذكور عند
 الشيخين بناء على قولهما زيادة السند على الظاهر التخصيص وعدم صحته شرحا
 لكلام المفتاح بناء على ما مر من تقديم السند اليه اذا كان مظهرا معرطا يكون
 عند السكاكي رحمه الله تعالى لتقوى دون التخصيص (قوله وهو ان يجعل الخ)
 قيل هما اشكال وهواه باحصر كتابه من المتعلق بمفعول مخصوص خرج
 عن ان يكون العرض منه اشياء او غيره مطلقا فلم يلزم ان يجعل كتابة وجعل معنى
 تعريفيا لاستقام ولا يخفى انه فرق بين ان يكون عرضا من الكلام وبين ان يكون
 مقصودا بطريق الكسبية (قوله نصب) اى ليس محزوما فان يكون حزاء لشرط
 محذوف اذا حذف لا بصرا به الا بعد الضرورة ولانه ليس المعنى على التعليق
 (قوله ثم جعلها الخ) عطف على زل وادعاء متعلق به ودلالة تعديل له (قوله
 بل لا بصرا) ادوا بصرا غير محاسنه تخفى رؤية مطلقة غير مستلزمة لرؤية محاسنه
 بناء على ان استلزام الرؤية مطلقا لرؤية محاسنه استلزام العام لخاص اخص من حيث
 الصدق فلا يرد ما قيل (٦) لم لا يكون الرؤية المطلقة مستلزمة لرؤية محاسنه
 ومع ذلك تكون مستلزمة لرؤية غير آتاه لعدم المناقاة بين الاربعين (قوله وانما
 قلنا الخ) لما كان قوله لا عطف على الشرطية التى وقعت حراء لقوله فاذا
 لم يذهب كسر المفعول به محووه والا يعبر عنه ماد كرى الشرطية المعطوف عليه
 اى وان لم يكن تعرض سانه لثبوتها او نفيها مطلقا وذلك اما ان يعتبر تحلفه
 بمفعول او يعتبر في انفس عموم وحصوص على مقتضيه ما نقل من تفسير
 الاطلاق من المصنف رحمه الله تعالى وحديثه لا يترتب عليه قوله وجب التدبير
 لان وجوب التدبير ليس الا قصد التعلق بالمفعول به اعتبر الشارح رحمه الله
 تعالى في هذا الشرط محذوف بصح الزنن وهو قوله بل قصد تعديده بمفعول غير
 مذكور (قوله كما ان قد خ) بشرط ان ترتب اثم فان الاول مثال لخصوص
 الفعل من غير اعتبار تعدده بمفعول والثاني لعمومه كذلك (قوله فالفرق الخ)
 رد لما قيل ان التعميم في افراد العمل يستلزم التعميم في افعول فلامعنى تمييز ارادة
 تعميم الفعل من غير اعتبار عموم افعول (قوله وهما وان فرض تلازمهما الخ)
 فيه اشارة الى مع التلازم لا مكان تعلق جميع افراد الفعل بمفعول واحد وخبر مبتدأ
 اما الجملة الشرطية والواو رتبة كيد التصديق واما قوله فلا ملازم بينهما في الاعتبار
 والقصد والقار رائد في خبر اشد وقوله وان فرض الخ حال لا يطلب الجراء
 اى وهما مفروضا تلازمهما لا تلازم بينهما في القصد (قوله ونحوهما) اشارة الى

(٦) ان الرؤية المطلقة
 مستلزمة الى آخره نسخة

انذ كر فعل المشية والارادة بناء على كثرة حذف المفعول فيهما لا يختص بهما بان
 يكون الكاف للتدوين للتمثيل (قوله اذا وقع شرط) سواء كانت كلمة اشترط
 اسماء نحو (ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم) او حرة نحو (ان يشأ بدهكم)
 (ولو شاء الله لهدىكم) (قوله اي تعلق فعل) المشية (ج) لم يصرف مطلقا بل مع
 كون الحكم شاملا لغير فعل المشية والارادة رعاية لسوق الكلام فان المصنف
 رحمه الله بين حذف المفعول وغرابة التعلق في فعل مشية وامعوم الحكم فقد
 استفيد من كافي التمثيل (قوله لم يحدف) مفعول مشية بمعنى تكاء انشكر الله على
 ان التفكير مذكور في اللفظ والفعال من وجهين اليه واسفد برقي احدهما لرفع التذرع
 حفظا لقاعدتهم من عدم حوار توارد العامين على معصوم واحد كنوارد العامين
 الحقيقين وكذا من قال بالتشريف لا يفسر فادفع ما قيل به ان اراد بالمفعول مفعول
 شئت فتعلق الفعل به ليس ضربا لانه مطلق التكاء وان اراد مفعول انكى فهو
 مزرك وكيف يصح قوله انه ترك حذف المفعول لمرتبته تعلق الفعل به وانما ما قيل
 من انه مسمى على اعمال الفعل الاول فيكون تكاء انشكر مذكورا امر به تعلق المشية به
 فطبه انه حينئذ يكون ذكر المفعول لعدم قرينة تعلق فعله ادا حراء حينئذ تكبت
 من غير تقييده بالتفكير (قوله ومما أتت من سوء التأمل الخ) لانه لم يذكر عبارة المتأمل
 فان قول المصنف رحمه الله لان المراد بالاول انكاه تحقيقا لا بسأله ولا عبارة
 الانصاح التي عليها التذرع رحمه الله تعالى من قوله لم يحدف ان يقول ولو شاء ان انكى
 تذكر الى قوله كذا في دلائل الايراد ولا كلام اشجع في دلائل لا يحدف ولم يرد انكى
 وتكبت تذكر من باب التذرع لانه من باب احرف (قوله لا يقال الخ) في الجواب
 عن جانب صاحب الصرام (قوله لان تكاء بالعكر ليس سوى الاسف الخ) هذا
 مسلم لكن ادعاء ان الاسف والكمد تكاء حقيقة كاهوش لا استعارة انما يحسن ترجمه
 على عدم بقاء مادة الدمع (قوله والقدرة الخ) وقد ان القاء لا يقتضي الاتربة
 مدخوله على ما قبله وسليته (٦) له لا يوقف عليه بحيث لا يوجد بونه لحوار تعدد
 الاسباب لشيء واحد الا ان يقال المستحسن عندنا لا يختصص ليكمل الترتيب
 والتفرع ولعله لهذا امر بالتأمل (قوله بجزء الخ) لان الله تعالى لا يأمر بالهشاش
 وقبل امرنا بالطاعة فاحققوا وحيث لا يكون ما نحن فيه (قوله عطف على قوله
 الخ) نص عليه بعد العهد والافلا احتمال سوى هذا عطف (قوله متعلق بقوله
 توهم الخ) لاحقا في ان او اية لوهم تستند دونه ومع ذلك ينعكس فيجوز تعلقه
 بكل منهما الا ان الشارح رحمه الله تعالى اخذ تعلقه بالوهم مع الاشارة الى حوار

٦ وسليته الخ نفسه

تعتقد بالدفع بقوله ويصور في نفسه من أول الأمر الخ لقرب المرحع ويكونه أصلاً
في الأولية ونقول المصنف رحمه الله تعالى لم يأتواهم قل دكر الخ ولمواظفة الأيضاح
(قوله لثلاثين المبرح) لأنه إذا فصل بينكم الخربة ويميزها وجب نصه حلاً
على الاستفهامية حلاً لمرء فانه يحرم بتدبير من وحلاً فليونس فانه يجوز الأصابع
مع الفصل كذا في الرصي وتخصيصكم الخربة مع أن الاستفهامية انصافاً كذا
نحو (سل بني إسرائيل كم آياتهم من آية يده) لأنها فيما نحن فيه خبرية (قوله
لن كان المناسب) أي مقتضى الطاهر ذات ووضع الظاهر موضع التخصيص وإن كان
يحصل به العرص المذكور لكن لا يجب الاطراد والانعكاس في مقتضيات وقدم
مراراً (قوله عذس دو لرمه) حيث ذكر بمفعول الفعل الأول وحذف مفعول
الثاني (قوله ثم أساس كاهن) وذلك لأن المراد بالدعوة شرع الاحكام وبين الحلال
والحرام فالامر والهي ومطهره الدعوة العبد الذي جرى به تعالى وبين العباد
الذي اشير اليه بقوله مني (وإذا حذر بك من بني آدم) الآية هي ثم الموحدين
والمعدومين العقل وغيرهم وما قالوا من أن مطا انكشاف العقل فله اده تميز التكليف
فانصح أن الآية بعد الاستعراق الحقيقي التمهيد (قوله ان القصر في هذا المقام إلى
المفعول) أي قصد في تعاقب الأيلاء بكل أحد لدلالة في كونه مودياً للمخلق دون
معدور قل من أراد الايلاء وإلى شمول الدعوة لكل أحد لا عموم أفراد الدعوة
وإن عرص استلزام يسماً قال قدس سره بأن لا يكون هناك قرينة المخ وهذا
كلام ذكره العاص الكاشي في شرحه الفتح وفيه أن اصعب رحمه الله قال سابقاً
ثم الحذف بعد قابلية عدم اعنى وجود القرينة وقاب الشارح رحمه الله في بحث
حذف المسد إليه أن الحذف يقتضي قابلية انعدام وإشارته هذه بقوله انما هو
من قبل ما يجب فيه تدبير المفعول بحسب انقراض وفي الرصي في بحث انفعال
لا يحذف شيء من الألف الا لقيام قرينة ديه عليه سواء كان الحذف جاراً او واحداً
ولا يصح أن لا يكون هـ في قرينة غير الحذف قبل على تغيير تام من العمومات
وبما ذكرنا ظهر ضعف مذكرة في شرح الفتح من أنه احبب فانه يجوز أن تدل
القرينة على أن هـ ان محروفاً من غير دلالة من خصوص او عموم ويحمل على العموم
حذر عن الترجيح بلامر حج فيصح اسد انفساء الحذف قصد التعميم والاختصار
لأنه كما لا يجوز أن يكون الحذف قرينة على المحذوف كذا لا يجوز أن تدل
القرينة على أن هـ محذوف إذا دل الحذف مشروط بوجود القرينة أداله على المحذوف
(قوله أي أدنى) دلالة فأن نسبة إلى الابد مأخوذة في الأصابع فالقرينة فانه

مع ذكر الفعل (قوله يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر) إشارة
إلى ما مر في بحث حذف المسند إليه من تحييل المدحول إلى أقوى الدليلين يعني
أن الاعتماد على حذف المسند إلى العقل وهذا المحرك على اللفظ من حيث الظاهر
وفي الحقيقة يحتاج اليهما في كليهما (قوله لأنه مرد احتصاص) بناء على التسليم
المذكور والأفلاذالة للحذف على العموم فصلا عن اختصاص (قوله بما قصد
فيه التعميم الخ) قد عرفت فيما سبق بيان الاستعراق فيه تحقيق والدفاع البحث
الذي أورد عليه (قوله على أن الدعاء) بمعنى التسمية في زج البيهقي الدعاء والتسمية
كالتسمية والدعوى نحو من وقدها دهونه ريدا أي سميته وأسميته بام كردن
ويعدى إلى المفعول الثاني بنفسه وإليه (قوله فله الاسم الحسن) ومن جعلها
هذان الاسمين (قوله أنه لو كان الدعاء بمعنى الدعاء) ومعلوم أنه لا يتعلق باللفظ
بل بالمسمى فاندفع ما قبله به يجوز أن يكون كلفه أو تخصيص في العارة (قوله باعتبار
الصفات) شرب تعدد الصفات منزلة تعدد الداء (قوله لا لأحد الشئيين)
التعريفين أي في الأصل ولا تصور الأحادية التي المتعريفين بدات (قوله ولا
التعريف) أي على تقدير كونها التخصيص (قوله لا أن يكون لواحد من اثنين) كافي الآية
فإن الأصل أيها تدعوه حذف التخصيص المصروف إليه وهو عوض عنه التنوين ويريد
ما أكيد لأنهم قوله ولم يورد) أي موسى سيدنا السلام (ما مدني) من جاءهم الدين
يستقون منه وكان ثراهم يروى ووروده بجنته ولوصول إليه (وحده عليه)
وحد فوق غيره ومستقاه (أمة) جماعة كثيرة العدد (من ساس) من الناس
مختلفين ومن دولهم في مكان أسفل من مكانهم والدود الطرد والدفع
وأنما كانوا تدودان لأن على الماء من هو أقوى منهم فلا تمكن على بسى كذا
في الكشف (قوله لأنهم أن لترجم الخ) على أن محطان في الكلام
البيع هو القيد الأخير والآخر قيل توهم لعدده لأن الله عليه وهبة وذلك لأن
موسى عليه السلام لم يدفع عنهما بالترجم لأمته سود فقال قدس سره
أن المفعول أي المفعول الذي رل الفعلان باندسه به مرة التارم هو الأمل
والغم مثلا أي الوديع من المواشي دور الإصافة يدل عليه قولهما وأما المسقى
والمدود أبل أو غنم فخارج عن المقصود وكل منهما من الآخر في نفسه أي ليس
أحدهما صادقا على الآخر حتى لا توهم مدح المفعول خلاص المقصود
وهو أن الترجم عليهما من جهة أن مسبقهم أن ومدودهم غنم ولنا قدر السكاكي
رجح الله مفعول يسقون مواشيهم ومفعول تدودان بعمه إشارة إلى مدح الترجم

الاصابة دون المفعول في نفسه وهاتان المقدمتان مع قوله فلو قدر في الآية
 المفعول الخ كافيتان في مضمود كالا ينفق وانما اكنفي عليهما في شرح المصباح
 وراى قوله وحمل ما يصف اية الخ لدفع شبهة ان قومهم اذ لو قيل او قدر
 يسفون اهلهم وتذودان عنهم حمل على اعتبارهما المفعول مضافا ليعنى حمل ما يصف
 اليه خارجا عن المفعول من حيث به مفعول غير ملحوظ معه فالمفعول هو مطلق
 الابل وانعم وقوله ان هو ياق على حاله عطف على قوله وحمل الانتقال من جملة
 الى جملة اخرى اهم منها لان فيهما آيات خروج ما يصف اليه كما هو شأن ال العطفة
 لجملة ومع ظرف لناق يعنى في عبادة الشيعين ما يضاف اليه ناق على حاله من غير تغيير
 وتبديل فيه مع تدبر تدبر المفعول فلو كان معبرا في المفعول لوقع التفسير فيه بناء
 على ان محط الفطنة هو لتدبر الاخير كما وقع في عبارة السكاكي رحمه الله تعالى حيث
 قال حتى لو كانت تدبر غير عنهم وكان لاس يسفون غير مواشيهم والدليل على
 ان ما يضاف اليه احد هم ناق على حاله وقوع المفعولين اولاد مصافين في سفون
 اهلهم وتذودان عنهم ومن غير سافعة في من جهة ان مدودهما عم ومستقيمهم
 ابل * قال قدس سره لكان الترجيح نافعا على حاله * لان الترجيح غيرهما انما كان لعدم
 قدرتهما على السقي * فان قدس سره وكل واحد منهما يقابل الآخر * من حيث انه
 مصاف لاقى نفسه كما مر في شرحه في شرح المفتاح وبدل عليه قوله حتى لو كانتا
 تذودان غير عنهما الخ * قال قدس سره فلو لم يقدر الخ * فيه بحث لان عدم
 التفسير ان قصده التعميم اى يسفون مواشيهم او غير مواشيهم وتذودان عنهما
 او غير عنهما يلزم الفساد اما ما قصده مجرد السقي والدور من غير ملاحظة
 التعلق بالمفعول كما في قوله تعالى (هل يتوى الدين نعمون والدين لا يعنون)
 فكلا لا يكون طبيعة سقى وانما دور * مثل * ترجح لا يقتضى ان يكون حصة متعلقة
 بمفعول مخصوص كدس حتى يلزم ان يكون سقى غير مواشيهم ودود غير عنهما
 محلا لترجح ايضا فتدبر فان مثل ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى عدم الفرق
 بين لاطلاق واسموم (قوله كمون عائنة رضى الله عنه) ويجوز ان يكون الخلف
 لتأ كيد ستر المورة (قوله ولا يفرص الخ) فيثبت يكون احدى لتبريله منزله
 اللزم في حق المنذر (قوله ودرهم معونه الخ) لتقديم ثلث صور تقديم الفاعل
 على الفعل وقد سبق ذكره في باب ما يرد وتقدم متعلقاته عليه وتقدم بعضها
 على بعض * يلزم في هذا الباب (قوله لدخول في الاسترا) واما الخطأ في التردد
 بان قد اوجبه فهو امر حل في خطأ في التعيين ان يراى انه اهم من ان يعتقد

العكس أو تساوي بعده وفي الخطأ في الاشتراك من برايمه اعم من اعتقاد الاشتراك
 أو تبويزه كما سيجي (قوله مكان على نصف ر يد كره) وحل الخطأ في التعيين
 على اعم من ان يعتقد العكس أو الشركة أو يتردد ويكون قوله كقولك مثالا لاحد
 اقسامه ثم الكلام من غير مؤنة القسمة (قوله به دخل فيه بقصر بانواعه الثلاثة)
 أي جنس القصر ملتبسا بانواعه الثلاثة فيدخل الجميع (قوله فان اعتبار رد
 الخطأ الخ) لأن الخطأ في الحكم انما يصور اذ كان السامع صليبه من انشاء الكلام
 وفي الانشاء انما يصور من نفسه وما قيل من ان خطأ محكيون في حكم ولا حكم
 في الانشاء لانه من قبل التصورات وليس شئ من ذلك اصطلاح المطلقين
 واما د علماء العربية فالحكم هو النسبة التي يصح السكوت عليها وبه قسموا الجملة
 الى الخبرية والانشائية (قوله لا يخلو من تكلم) لا يأتون بزيد يستحق ان يقال
 فيه اكرم اربط له الاكرم والاستحقاق أو الطيب مما يتعلق به ثم السامع قبل
 التكلم بالانشاء (قوله هو انواع ام) هناك صور أربع ريد عرفت وريد عرفت
 وزيدا عرفت وريدا عرفت والثالث ابلغ من الاولين ورابع ابلغ من الثالث (قوله
 من التكرير) أي ذكر يعرف لغائه بعد ازمه لا معنى في الكلام حتى يرد انه يلزم
 اجتماع مفسر والمفسر على انما قد عرفت في قوله نصي (و تم نكحور) ان السكاكي
 رح يجوز اجتماعهما على ان الثاني تأكيدي للاول ثم بعد ذلك الاول صار الثاني
 مفسرا (قوله ليس القصر ام) سيجي تحقيقه في باب المفسر ثم قال قدس سره لا يفتس
 عليك لا يخفى عليك ان هذه ماسة ذكرت لوضع تقديم في مثل ريدا عرفت
 لا فائدة الملاحظة في الاختصاص لانها بالذليل يحق لا فائدة وقد ذكرنا شارح
 رح هذه الشهادة فيما سيجي ودفعها بهذا الطريق على ان ريدا لقائم اجتماع
 تأكيدين وليس الثاني مبال على الاول ومتفرعا عنه لا يذكرا بعد الثاني لانها
 لا بعيد الاول ولا يذكرا بالاستقلال كما في مو لا ولا ملاحظة ولكن واما كما و تقديم
 في معنى مكررا لا قال قدس سره في محور ريد رهنه في ادعاء ان مذكرا
 الشرح رح غير تام في محور ريدا رهنه فائدة السعة في الاختصاص اما باعتبار محل
 المفسر على القصر بمجموعة المقام أو باعتبار ادنه المسعة في الجزء الثبوتية وهذا
 الوجهان ذكرهما الشارح رح في شرح الكشاف وهو طر في آخر ليس فائدة الملاحظة
 لا يحتاج فيه الى اعتبار كورا الحصر ما كيدا على تأكيد قدس سره فان قيل لا يكون
 اه هذا لا اعتراض لا ورود له بعد بيان وجه بعبارة صحيحة بالمعطف باعتبار
 الاختصاص العارض بتقديم المفعول في الاول دون الثاني لأن العبارة معارضة لا مافي

الاتحاد في المصنوع انك لو رد عليه اعتراض التعقيب والجواب عنه انه باعتبار
التفسير فان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر ولذا اكنى الشارح رحمه الله تعالى
على هذا الاعتراض و الجواب في شرح المفتاح في باب الایجاز والاطاب نعم يرد
الاعتراض الذي ذكره سيدنا اريد بالرهبة الثانية غير الاولى في اعتبار ان
ذاتنا وحيث يجب ان يجاب به من ان الاتحاد اسوي بينهما كافي في التفسير
والتعقيب بينهما امر مطلق فاقصود منه استمرار الرهبة واما رتبتي فالمقصود منه
الترقي من مرتبة الى مرتبة اقوى هكذا ينبغي ان يتضح هذا المقام قال قدس سره
الفائدة التكرير هذه الفائدة انما تحصل اذا اريد بالرهبة الثانية غير الرهبة الاولى
دانا كما يدل عليه قوله خصوص برهنة عقيبها رهنة اما اذا اريد بالثانية عين الرهبة
الاولى ويعتبر لفرق معتبر عروض التعقيب للاولى دون الثانية فلا قال
قدس سره كما في المثال المذكور هذا اذا اريد بذلك المثال التعقيب في الطامات
واما اذا قصد به بيان طريق السبوت وهو الترتي في امرادها قال قدس سره
وقبل الفاء الخ لا وجه لمرصده فانه قول صاحب الكشف وعليه الثقة كما صرح
به الشارح رحمه الله في شرح المفتاح لاطراد في جميع الموارد نحو (وريك وكبير
وئيبك مطهر و لرحمة هجر من الله) عند ذلك فليمر حوا بخلاف العطف
قال قدس سره وقد صرح بعضهم الخ وهو الشيخ الرضي وذلك التقدير
ليكون صاطعة لعدم معمول من عند انباء الجرائسة مطردة وهو وقوعه بعد اما
(قوله فهو عن تقدير فاي فاعدوا فاعدوا) وفي المفتاح انه على تقدير فاي
اعدوا فاعدوا فادحت الفاء الجرائسة الى المصير ثم ان تقدير المفسر بالفاء واجب
هنا لكونه حوايا لشرط محذوف اي ان لم تحلصوا ليصح ترجمته على قوله ان
ارضى واسعد ولذا اتفق عليه بخلاف قوله تعالى واي قارهيون فان الفاء المذكور
هذا السكاكي رحمه الله تعالى لم يعطف على المصير المحذوف والعامل في اي محذوف
ولا دلالة فيه على كونه حوايا لشرط محذوف بل الظاهر عدمه لكونه عطفا
على قوله ادكروا واما صاحب الكشف فلم يصرح بشي من تقدير الفاء في المفسر
وعدمه في قوله تعالى واي قارهيون وصرح به في قوله تعالى فاي فاعدوا
فاعدوا يحتمل ان يكون له المدح كورة عاطفة ويحتمل ان تكون جرائسة وبهذا
ظهر ان مذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح في بحث الایجاز والاطاب
من انه ذكر صاحب الكشف في اي قارهيون انها المعطف على المحذوف اي فاي
ارهبوا قارهيون فهو هر الفهر الا ان يكون ذلك في الكشف البسيط (قوله لان

المعنى الخ) وذلك لا يوصف الارض بالصفة وربط طلب الاخلاص في العادة
عنده بوجوب انصباب هذا المعنى الى الدهر (قوله مع اعادة لاختصاص) فاختصر
من فاحصلوا العادة في فاعيدون (قوله تكرير لها) يكون المصدر على طبق
المعنى (قوله او عاطفة) ومعناها استمرار العادة او الترفي من مرتبة الى مرتبة
اقوى (قوله ويظهر التام) لانه يظهر منه ان اعرض من تقديم المروم القصدى
واقامته مقدم المروم الدكرى تحقيق الحكم وتبينه وانه واقع اللفظ من غير تردد
وانكار فيكون التقديم لثبات كيد الحكم فلا يكون التخصيص لامتناع الجمع بينهما
في القصد لاقتضاء الاول اعتناء انتكلم منس الحكم وتحقيقه والثاني الاعتناء بما
قدم دون الحكم فانه مسلم اشوت نعم يمكن الجمع بينهما ان يكون احدهما مقصودا
والثاني تبعه في الافادة من غير ان يكون مقصودا كما مر في بحث المعنى فسقط
اعتراض السيد من ان التحقيق المذكور انه يظهر منه ان التقديم هو الذي
التخصيص وذلك لا ينافي افادته التخصيص والوحيد الذي ذكره بقوله ولما لم
يبد من عبارة الشارح رحمه الله واماركة الواو في قوله لظهور الخ فلا انما يعلل الاستدلال
من التحقيق الى وماد كره بقوله لظهور الخ الى فقد اثبت عدم كونه مثل هذا
التقدم للتخصيص بدليل المعنى والافى واماد كره المسد في شرحه فاصحاح من
صاحب الكشف يجمع بينهما في قوله تعالى (الله رل احسن الحديث) حيث قال
في ايقاع اسم الله مترا وماء نزل عليه تأكيد لاسد تزيين حسن حديث الى الله
وانه من هذه وار مثله لا يجوز ان يصدر الامة فيس شئ لانه حسن تقديم المسد
اليه على المسد الفعل للتقوى فقط وعدم حوار صدوره من غيره تعالى اما حصل
من ماء المسد على لفظ الله الجامع لجميع جهات الحكم فكاه تعليق ما مشتق كيف
والاستدلال من التقديم عدم وقوع الصدور من غيره دون عدم الجواز (قوله لانه
لا يمكن الخ) يعني يجب في الحصر سواء كان حقيقيا وغيره ان يكون اصل
الحكم مسلم اشوت عبد السامع والمقصود من الكلام هذه حصر وفيمكن
فيه ليس السامع عارفا اصل الحكم نعم انه لا يجب في الحقيقي اعتقاد المحط
القلب او الشركة او التردد وعض الظاهرين لم يفرق بين كونه الحكم مسلم اشوت
وبين الاعتقاد بالقلب او الشركة او التردد فاعتراض ان مد كره الشارح رحمه الله
تعالى لا يفي كونه للحصر الحقيقي اذ انشاء على حال السامع اما هو في الاصل
(قوله والتخصيص لازم للتقديم غالبا) لزوم التخصيص لتقديم في اصكثر
المواد لا يقتضى تحققه في تقديم بعض الممولات على بعض حتى يحتاج

الى ما قبل ان يراد من تقديم تقديم ليدعوا على الفعل لا مطلق التقديم لان تقديم
بعض معمولاته على بعض ايسر للتخصيص على ما يظهر (قوله يعني ان التخصيص
الحق) يعني ان الله ليس له نسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافي المروم بل بالنسبة
الى احواله كقوله صرة الكافة وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة مآب (قوله
قال الله تعالى الخ) استشهد بمثله كثيرة من القرآن كلها بما فيه التقديم لرعاية الفاصلة
او مجرد الاهتمام ولو ترك بعضها واورد فيه التقديم لاغراض اخر لكان احسن
(قوله وقال حدود الخ) اي يقول الله تعالى (لحرية جهنم خذوه فعلوه) اجمعوا
بيده الى عقبة في اخر (ثم لحيم صلوه) اسلطوه النار كما في الكواشي وفي تفسير
القاضي ثم لانصاؤه الا الحليم وهي النار المظلمة لانه كان يعظم على الناس (ثم
في سلسة درهما سجون دراجا) اي طوبى لاسلكوه فاسلكوه فاسلكوه بان تلقوها على
حده وهو فمها من حق لا يقدر على حركة وتقدم السلسلة كتقديم الحليم
لادلالة على التخصيص والاهتمام بذكر انواع ما يذب به وتم لتفاوت ما يذبها في الشدة
ويجوز ان يكون على حفته بان يكون الفعل بعد الواحد متصلا والاضمار في الحليم
والسلك متراجعا وهو فاسلكوه رائدة لنا كيد الحكم لا متنازع اجتناع حر في العطف
(قوله بما لا يحسن وفيه الخ) فيه شدة الى حوار اعتبار التخصيص في بعض الامثلة
كما مر لكنه صرح به وفيه تأمل (قوله حتى ذكر الخ) لبس شعري ما وجد عدم
المول بالتخصيص فيه بل تنزيه عن الشرر واحب على كل مسلم في كل حال وهو
مضمون كلمة توحيد وسورة (قل يا ايها الكافرون) والقصر الحقيقي لا يحب فيه
رداء تعاد المحض (قوله مذكره الشرح الخ) قال في الانصاح قوله الله احد على
طريقة (ابراهيم) تصديقا للاهم وما نقل انه لم يحصر لادليس عليه والتمسك فيه بمنزلة
بل لله فاعيد صعب لانه قد جاء فاعيد لله وكتب في حاشيته على قوله لادليل عليه
لان المعنوية من صفته الخاصة بالخصر مستفاد من الحال لامن التقديم وجبئد
بسهط اعترض الشرح رحمه الله تعالى لا بدوق وقول ائمة التفسير بل لان على
ان يعبء بخصك بالادلة لا على ما مستفاد من التقديم ولك ان تحمل كلام ابن
الاثير على هذا المعنى (قوله يهوه) تعين لمعنى وراهقانه من الاصداد بمعنى الخلف
وانقسام واصبه استر وبعديا بحسب الرتبة (قوله اهتماما بالمقدم) اي نوع اهتمام
على ما ذكر في افتتاح من المقدم في ان يتعلق به الحكم ملحا كان او دما او كراهة
او استندرا و غير ذلك على حسب ما يقتضي تخصيصه بالمقدم كذا في شرحه
للمفتاح (قوله في شرح الخ) تأييد لافاده التقديم للاهتمام بوحده من الوجوه

بان الالهام يجري مجرى الاصل ولا بد من بين واحد لالهام وانما كان جدياً مجرى
 الاصل لان الاصل قاعدة كلية يستخرج منها احكام اخرى والالهام ليس كذلك
 لكنه متاثر له في الاشتغال على الحريات (قوله وفيه نظر) اي في قوله الاخير نظر
 لانما لانسم ان القول بان التقديم لرعاية الفصلة والدفعة خطأ عن ماد كرتا فيما سبق
 من الامثلة والآيات كذا نقل عنه ولا يخفى ان معنى قوله وغير مفيد في آخر ان لا
 يكون مفيداً لقاعدة اسلا في كلام آخر من يقول ان التقديم لمجرد التوسعة في رعاية
 القوافي والاصحاح لا يتعلق بخصوصه في كلام قاعدة وقرق بين ان يقال التقديم
 للتوسعة وان يقال انه لرعاية القافية فتدبر (قوله فانه قدمه في الفعل الخ) كلامه يدل
 على انه اراد على قوله وبعيد التقديم وراة التخصيص ههنا وبرد عليه ان كون
 كلام الله تعالى احق رعاية ما يجب رعاية من لكر د ثلث ان الاختصاص مع
 الالهام واحب الرعاية في اقرأ باسم ربك وهو مجموع قلوبهم ان يورد على قوله
 واهد ابصار المصدوف مؤخر ايا قرره في شرح اقتراح حيث كان واذا كان الواجب
 تقدير العمل مؤخر اذ من قوله له لي (اقرأ باسم ربك) قدم الفعل منه والحاك ان كلام
 الله تعالى احق رعاية ما يجب رعاية (قوله لانه اول سورة ربك) الى قوله تعالى
 ما لم يعلم على ما صرح به في اوب سورة المدثر رواية عن الزهري وهو الاصح قال
 قدس سره يعني من الامر باختصاص القراء الخ) انصواب من باسم ربك لان الكلام
 في تقديمه وتأخيره من الفعل قال في الكشف فان قلت لم قدرت المصدوف متأخراً
 قلت لا لان الالهام من الفعل والتعلق به هو التعلق به ثم قلت فان قلت قد قال الله تعالى
 (اقرأ باسم ربك) فقدم العمل فنت هذا بتقديم الفعل اوقع لانها اول سورة
 نزلت فكان الامر بالقرءة اهم اسهي ولا يصير في تكون مرة معونة المقدم اهم من
 ذكر اسم الله الذي هو اهم في نفسه قال قدس سره وكذا يمكن قطع اسطر الخ قطع
 المعنى من التعلق الاول موحده لان السببية الى المفعول به بلا واسطة ماحودة في
 مفهوم الفعل المتعدي بخلاف المفعول به بالواسطة من السببية اية ليست داخلية
 في مفهومه فلا معنى لقطع النظر عن تعلقه بالامر الا ان يراد به عدم ذكره قال
 قدس سره بل هو ايها ظاهر مكتوف الخ ههنا مجموع من توجيه اشرار
 رحمه الله تعالى لا بدله من بيان قال قدس سره فقول به فعل القراءة الخ التعبير
 من عدم ذكر المتعلق بحرف الخ بنفس الحمد نفس بعيد غاية لعد قال قدس
 سره يدل على ذلك الخ ههنا بدلالة انما انما يكون الالهام قراءة كافي اقرأ
 باسم ربك هو استدلال بالشئ على نفسه قال قدس سره متقدم الكلام الخ

لا استفادة له لان ما ذكره مع اسمه على صرف العبارة عن ظاهرها في مواضع
يستلزم استدراك قوله ان يحمل اقرا الى قوله غير معدي اذ يكفي ان يقال قالوا وجد
عدي ان اقرا الاول غير معدي الى مقروبة فان باسم ربك مفعول اقرا الثاني
قال قدس سره من غير انه انما يكونه بادر بهر مسم فانه سوى بين التوجيهين
في الكواشي وقد ادخلت تدريس على الملازمة والتكرير كاحداث الحظام واخذت
بالحظام او دخلت تدل على ابدية اسمه تعالى ومحله حال اي اقرا متاسا باسم
ربك وفي الرضى في بحث معدي وغير المتعدي وان كان تعديته بحرف الجرف قليلا
فهو متعد والحرف راءه كافي يقرأ بالسور وهو كذا في معنى اللبيب في بحث
زيادة الساء (قوله والاحسن اع) لا ينبغي ان هذا التوجيه سواء قيل بالنزول
او بحذف المفعول يستلزم طلب القراءة بدون اقرؤ وداحال فاما ان يقال يوقع
التكليف بالمحل كما هو مذهب الاشعرية هو باخر اللبس الى وقت الحاجة لكن
الظاهر انه طلب القراءة في الخطب بدليل حوايه صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله ما منا
بقارى ثلاث مرات قاله في حقه صاحب الفتاح (قوله والفاء ثلاثا في الحج)
ويعلق ما قرأ السني ذو تعلق به الاول كان الاراد باقا على الله ويحتاج الى
جواب الكشاف واعتراض عليه الله في شرحه في ح من تخصيص موقوف
على الله لم ياصل القراءة وأي كذا لا بها اول ما رتب وارضا المتكلم هو الذي
صلى الله عليه وسلم ولا يصور منه تجويز اقرؤ بهر اسم تعالى حتى يقصد بالتقديم
احد وجوه القصر والحواب ما عاده اشرار رحه الله بقوله ان المشركين كانوا
يبدؤن النج يعني ان تقديم اسم الله تعالى للاهتمام والرد عليهم لالرد واعتقاد المخاطب
ثم قال معترضا على قول شرح رحه الله ولا بعد الحج ان القول بحمل باسم الله
متعلما بقرأ الاول واسم ربك متعلما بقرأ الثاني يتصاحب فيه الفساد وقد عرف
اندفاعه (قوله ولا مقتضى بامدول مع) ان كان اللام متعلقة بمقتضى فانها فيه
نصب وسقوط لسوى شديده به مقتضى و لا يمكن فعله له فانها فيه سابقة
واجب متعلق به من محذوف من عده سطر مقتضى شر الى اوجهين في معنى
اللبيب (قوله ثم انصرف مع) متقرر ان به م اذ اقرب بالخاص براديه ما عدا
الخاص وام الاحترار عن الاحترار بل ان معنى او ما سبب فليس داحلا حد
المصنف رحه الله في الالهة كما ينبغي في الاعتراض الثاني على ما ورد السكاكي
رحه الله (قوله فسد بهر مع) انما هو لم يقتضى تحقيقه فهو انصرف من كونه من آل
الوصف الثالث لا كثر الايمان يقتضى تحقيقه فهو انصرف من كونه من آل

مرعون (قوله أحدهما ان يكون الخ) أى أحدهما تقديم يكون أصلا في الكلام
الذى فيه التقديم (قوله كالتقديم المبدأ العرف) وما في حكمه من الذاكرة المخصصة
واحترازه عن المبدأ المبكر فالأصل فيه تقديم خبر نحو في دار رجل وكذا
في دى الخ المبدأ المبكر فالأصل فيه تقديم الخ هكذا أفاده الشارح رحمه الله
في شرح المفتاح وفيه ان التقديم عليها لمرص التكبير والجواب ان التقديم في الكلام
الذى قدم فيه أصل وان لم يكن في مطلق المبدأ وأدى الخ أصلا (قوله وثانيهما
ان يكون الخ) أى ثاني قسمي التقديم تقديم يكون المعية بالكون الخ (قوله وتقديم
المفعول الثاني الخ) أى تقديم المفعول بواسطة على مفعول به بلا واسطة من كان
جعلوا متديا الى مفعول واحد ويكون لله طرفا مفعول لا حرا عن شركاء أى اثبتوا
لله شركاء والجن بدل أو عظم بدل ومفعول مسمى بقدر ثانوية والأولى
بحسب المرتبة كذا في شرحه المفتاح واحتار به سيد الصب وهو منى على أنه
لو كان جعلوا متعديا الى مفعولين يكون تقديم مفعول عن شركاء من القسم الأول أى
سأصلا التقديم من قبل في الدار رجل وفيه بحث لأنه بعد ما سمع من الابتدائية
والخبر بغير تقديم خبر على المبدأ بل تقديم المفعول الثاني على الأول ولا يكون في هذا
الكلام ما أصلا التقديم فالأولى ان يحمل كلامه ههنا على الظاهر بل على المعنى
الاعم (قوله على انهما مفعولا حلالا) احتراز عما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان
شركاء والجن مفعولا جعلوا والله متعلق بشركاء قدم عليه بلاهم فانه حينئذ
يكون من تقديم المفعول على الاسم (قوله تقديم الخ) أى على ان الأصل
في متعلق الخار والمحرور ان يكون تكرة (قوله على الوصف) مع ان حق التابع
ان يذكر بعد المتبوع ثم يؤتى بالخ و الوصف تلاء هو الموصول بصلته وتماه
تمام ما يدخل في الصلة من الخ لثالث المتأخره نى ثالثها (وأتردهم في الحياة
الدنيا) أى نعماهم بكثره الاموال والاولاد وهو من ملاد بدى (قوله من صلة
الدنيا) أى من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع هو وقد يقال ان المراد ان الضرور
بعض الصلة التى هي الجار والمحرور كذا في شرحه مفتاح (قوله وليست سما) لكونه
صفة للحياة بخلاف ما اذا قيل حياة بدى بلا صفة فانها حينئذ اسم لهذا العالم
المحموس (قوله والدنو يتعدى م) فيكون من قومه متعظا باصر الفعل لا بدنى
التعصلي فلا بدانه لا يجوز استعمال الفعل التعضس باللام وبمن معا فكيف يتوهم
كونه صلة الدنيا (قوله احق بالتقديم) لكونه كرس واعظم قدرا (قوله الا
باعتبار تعلقه بالآخر) أى بغير موصيه كذا في بحثه فيه بخلاف ما كان باعتبار

تعلقه لا بخصوصه **٥٤** يصح سبيل كذا ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى
 (وجعلوا لله شركاء الجبن) على ان شركاء الجبن مقعولا جملوا من ان قائمة التقديم
 اسعظام ان يحدد لله شريك كاث من كان ملكا او جيبا او اسيا او غير ذلك وبهذا
 يسقط ما قبل في الجواب ان معنى الاكار ما قدمه باعتبار الآخر لا يباقي ملاحظة
 احد المتعلقين اصلا ومذهب لا ذلك انه يتصور اذ لم يكن خصوصية كل واحد
 مهما ملحوظة في التمسق (قوله والجواب الخ) منشأ الاعتراض انه حمل المصنف
 رحمه الله تعالى قول نسكا في رحمه الله تعالى لكونه في نفسه اي مع قطع النظر عن
 الموارد من نصب عينك على كونه نصب عينك في ذلك الكلام ومعنى الجواب حله
 على كونه نصب العين في حذرته وان لم يكن في ذلك الكلام (قوله اوجب ما تقدم
 الخ) وكون ما تقدم نصب عين لا حل الاحتراز انه كور لا يقتضي عدم حصوله
 بوجه آخر فلا يرد ما قبل ان الاحتراز انه كور كما يحصل بالتقديم يحصل بالتأخير
 فلا يكون ما تقدم نصب العين لا احتراز انه كور (قوله دنت من قوم نوح) فيه
 بحث اما اوله فلا ضير من قومه راجع الى رمو لا منهم انه كور في اول القصة
 والمراد منه هود عليه السلام على ما في الكشف واماناب فلا يمحوز ان يكون
 المراد دنت اهلها على الاسناد المتخارج او حذف المضاف في دنت والذب من حيث
 الزمان او ان يكون المراد دنت حيوته من قوم نوح على المحوزا وحذف المضاف
 من قومه والذب من حيث مشبهة كاديه الشارح رحمه الله تعالى وكلاهما كثير
 شائع في الكلام المجيد لا يوجب له الصواب ان يثبت انه لا معنى لقولنا دنت من قومه
 اي من قوم هود عليه السلام لان عوته بقوله (ان عبدوا الله مالكم من اله غيره
 اولاد تقون) انما كانت لقومه فلا بد ان يكون الجواب من الملاء الذين من قومه
 لان الملاء الذين دنو من قومه انهم لا يرون ان صميم قومه ليس راجعا الى هود
 بل الى نوح المذكور في هذه القصة وهو عتبة اعد (قوله تخصيص
 الشيء بالشيء اما ان يكون الخ) اي من الشيء حصا شيء ومنحصرا فيه يكون
 بحسب الحقيقة وفي حديثه من غير ملاحظة شيء دون شيء سواء كان الاحتصاص
 انصا كدال او لم يكن كذلك فيم القصر الحقيقي لتحقيق الادعاء (قوله بهما
 المعنى) اي يكونه في نفسه او بالقياس الى شيء معين (قوله لا يباقي الخ) كما ان كون
 ابوة آدم في نفسه لا بالقياس الى معين من اولاده لا يباقي كون الابوة من الاضافات
 قال قدس سره وهو معنى يجري الخ فيه ان كون التخصيص في غير الحقيقي
 ناقضا لا يقتضي ان يكون معنى محذورا والزم ان يكون المشكك في امراده بالزيادة

والتقصير حقيقة في الكامل مجازا في الناقص وتدر بعض الأفراد من التقصير بواسطة
 كماله لا يقتضي أن يكون حقيقيا والناقص مجازيا كما أن تبادر الوجود الخارجي من
 لهذا الوجود لا يقتضي كونه حقيقيا والوجود الذهني مجازيا صرح به السيد في
 تصانيفه ولو سلمنا لآلارم أن يكون انحصار غير الحقيقى معنى مجازيا للتخصيص بحسب
 اللغة دون الاصطلاح فإن معنى الاصطلاح أى تخصيص شئ بشئ بطريق
 معهود سواء كان بالنسبة إلى كل مبدء أو بعضه مهمم وينقسم اليها وكون
 النسبة بالنظر إلى معنى القوى والتقسيم بمعنى الاصطلاحى ركبت هذا على أن
 إطلاق الاصطلاحى على غير الحقيقى واقع في غير انهم در مجازى (قوله لقلة حدوده)
 لأن حدودى التقسيم تحصيل الأقسام لتبين أحكامه وليس في هذا من القصر
 الحقيقى أحكام سوى أنه لا يكون لرد اعتقاد أصحابه وبه يكون تحقيقا وادعائيا
 بخلاف القصر العير الحقيقى فإن المذكور كلها أحكامه ليس حدودى الحقيقى إلا هذا
 أو دفع توهم انحصار القصر في غير الحقيقى وذلك قد لا يكون انحصار
 بالتقسيم أيضا قليل الحدودى فانضمير في حدوده إمالة صرح به بالتقسيم أو للقصر الحقيقى
 والمآل واحد (قوله دون نال الخ) وسمى قصر افراد تدرج قصر التعيين في
 الأفراد ولا مشاحة في الاصطلاح إلا أن في قصر التعيين أربعة المشتركة الاحتمالية
 وفي قصر الأفراد إزالة المشتركة الاحتمالية كذا في شرح الفناج انبرى (قوله
 مكان آخر) ويسمى قصر قلب (قوله وهذا التفسير من التحقيق وعمره) ولا يأتى
 هذا التمول قوله عند السامع لأن معناه مدة له مع ذلك لآرد اعتداده (قوله
 لا غير) أى لا غير ريد أو لا غير شاعر (قوله على وصفه) أى فى اعتقاد المتكلم
 ثبوته في نفسه والمراد بالوصف ما يقوم بالغير (قوله إلى ثبوته ليدعى له) أى لثبوت
 الذى ادعى المتكلم ثبوته له وحاصله أن الذى لا يوحى به نفس أو وصف ادعاهى له
 فاما أن يتوحد إلى ثبوته في نفسه أو إلى ثبوته بغيره والاول وصف لا يفروض أنه مسلم
 الثبوت في نفسه فحين الثانى (قوله انما) أى كان ثبوته ليدعى له فاما بوحه النبى
 اليه فاما وان كان خاصا فخاص (قوله فبما وراءه) عطف على توحه لدلائل اشارة إلى
 المدعى له وفي بعض أسح كذا أى ان عام فعدم وصفه من ولا حيث من
 تقديره * قال قدس سره انما تصور الخ * بالقصر في الحقيقة فصفة تفسر المراد من
 النسبة أهم من النسبة الاسادية أى ثبوت شئ لثبوت شئ وسمي نسبة أى بعلو شئ على
 فهو من الخاء التعلق في ما ضرب ريدا لا غير قصر وادع صر ريدا أى المصروية

على عمرو وما قيل انه من قصر الفاعل على المفعول من التحوير والمراد قصر
 ستة صارية ريد من حيث الوقوع على عمرو ويكون من قصر الصفة على
 الموصوف والمراد المنسوب والمنسوب اليه في معنى لاقى اللفظ فلا يرد انه صرح
 صاحب المفاتيح بان قولك ليس شاعر عمرو كورا والا لمد كور من قصر الصفة
 على الموصوف مع نقصان الموصوف اليه (قوله والمراد المعنوية) اى الدال
 عليها يكون من احوال اللفظ العرفى اى هو موصوع من المعنى (قوله التى هى
 معنى قائم بالغير) الطاهر ان يقول ما يقوم بالغير كما هو المشهور لكى اورد لفظ المعنى
 اشارة الى ان قولهم الصفة المعنوية معناه الصفة التى هى المعنى فاصفة لفظية
 كفى الكرسى وقوله قائم بالغير صفة كاشفة لمعنى وليس معنى هذا مقابل اللفظ
 فان الالفاظ ايضا صفات معنوية (قوله الذى هو تابع الخ) تع الشيخ الرضى في ذلك
 فانه تعريف الشيخ بتابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا بان قيد مطلق
 مستدرى لانه لا حراج احدهما غير داخل في تابع وانه يصدق على البدل
 والمعطوف بالحرى وعطف البيان والتأكيد في مثل قولك اعصى ريد عنه
 واعصى ريد عنه وجوز ان يصدق وجاء القوم كلهم فان كل واحد منهم دال
 على معنى في متبوعه نعم كل وتكون في حده تابع على ذات ومعنى هذا غير السهل
 فيدخل فيها التابع في نحو هذا الرجل من ومرت من رجل او رجل من رجل ورجل
 حسن وجهه ورجل حار وجهه ورجل اسدى في نحو اعصى ريد عنه انتهى
 وتحقيقه ان المراد بصفات ما يقوم به والمعنى ما يقوم به كاهو التتابع
 في الملاحظات ولا يرد الحركة الشديدة والسريعة والبطء فانها ذات بالنسبة
 الى ما يقوم بها وان كانت قائمة بالغير منسوبة الى وصفه وبالدلالة على الدلالة
 سواء كانت بالوصف الاخر دى او بالوصف التركيبى فيدخل فيه ما يكون مشتقا
 من رجل صارت وما يكون جامدا نحو هذا الرجل ورجل اى رجل وغيرهما
 في اصباح الفصل ر الرجل في قولك حادى هذا الرجل لم يعمى الا بعد ما تقدم لفظ
 يدل على الذات مع تحيين هذه في الحقيقة التى يميزها الداء فلم يأت الرجل بها
 الا لتيسر المعنى الذى يميزه بدت فهو بلفظ يدعى داء في هذا الموضع باعتبار
 معنى هو المقصود ودى يميز لثانهم يقولون مرت ثلاثة رجال وهو عندهم
 اسم غير صفة لا خلاف ويعنون مرت رجال ثلاثة وثلاثة صفة لا خلاف فانظر
 الى ان لفظ الواحد كيف جاء صفة وغير صفة فجاء غير صفة بما قصد به الذات وجاء
 صفة لما عرفت الذات ولم يصحبه الا قصد المعنى انتهى ويخرج الدال في اصحنى

ربه عليه لانه وان دل على داب ومعنى لكن لا بد على معنى فبهذا كان كافي في الواقع
 فيها وكذلك المعطوف بالحرف وعصا اليس في الامثلة السابقة وشرح التأكيد
 بلغة كل بقوله غير الشمول ولا يرداه يخرج عنه هو قوت حاد تقوم الشمل لزيد
 لان الشمول لزيد شمول مفيد غير اشمول اندي في قوله مانه مطلق فافهم فانه قد
 تحير في حله الناظرون واما الترييب الذي ذكره الشرح الرضوي رحمه الله قد صرح
 الشيخ في امالي الكافية بما حاصله من مطلقا لدفع توهم دخول احد امثلة عن قيد
 التسامع او حده على المعنى العمومي هو قب. اخصيصى لا احتزاري وان المراد
 بالدلالة على معنى في متروعه الدلالة بالهيئة التركيبية و دلالة في الامثلة السابقة
 بخصوص المادة ولذا لا يدل في سائر صور الدليل والمقصود بالحرف وعطف
 اليس وان اتينا كيد تكلمهم اعماد دلالات صي شمول بحكم لانه لدفع توهم المحذور
 فيلزم منه شمول المتروعه وان اراد بقولنا تابع يستتبع ذكر ليس وهذا ايضا يدفع
 النقض بالامثلة السابقة قال قدس سره احتزاريه عن حسد اح ^١ قد عرفت
 به دال على ذات بهيته التركيبية لانه لا بد كذا الاعد المتبوع وانه خارج بقوله
 فيه ^٢ قال قدس سره اعماد ان يقول الخ ^٣ قد عرفت بمصدق بتفسير المذكور
 عليه بلامرية ^٤ قال قدس سره تأويل معروف ^٥ في الجلس واسم المجلس
 اذ يرى على اسم وصفه على الاعرف ان مقدمه على ^٦ جميع دلالاته
 على المعنى وهو تعبير حقيقة الداب ولذا لا يوصف لاه بقوله على الاعرف
 احتراز عما ذهب اليه البعض من انه يدل او وصف بان (قوله لتصادقهما الخ)
 فان لفظ العا ^٧ يصدق عليه انه يدل على ذات ومعنى في متروعه كنعرفت ويصدق عليه
 انه قائم بالغير ^٨ عبارة عنه لانه فالكلام واعتبر مدوله ^٩ بالعام (قوله
 على ذات) اي مضممة من عبراعت نعيب بوجه فخرج اسم الاشارة والتمكان
 والزمان والآلة (قوله هو المصنوع) اي تكون الاصل على ذلك المعنى
 من حيث انفسه الى شيء ^{١٠} قاله ذات اعماقه لاحد ^{١١} سر بسره المعنى له فصرح
 باسمه الاجس قال له صدر حل ^{١٢} ولا وان دل على داب ^{١٣} احتراز معنى الرجولية لكن
 ليس ذلك المعنى هو انقصود بالذات بل كلاهما ^{١٤} مقصود ^{١٥} به ^{١٦} قال قدس سره
 واما النسبة بين معنى المصوية الخ ^{١٧} اي بين ^{١٨} معنى الاول ^{١٩} ومندول المعنى
 الثاني كإميل عليه ياه واه ^{٢٠} قال اخصر لانه يمكن ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}

لان العارض لا يكون قائم بنفسه لكن فيه حفا لان معنى عارض اعني ذات ماله
 العروض ليس معنى قائما بالغير نعم انه يقتضي انصافه بالعروض كونه قائما بالغير فتدبر
 قال قدس سره لى زيادة تكلف في تكلف راد هو تأويل الفعل الواقع في صورة
 القصر المشتق نحو ما ضرب ريدا لعمرا واما قال ذلك لاني اعتبر المعنى الاول
 ايضا تكلفا وهو اعطاء اسم حكم امدلول لان القصر من احوال المسند والمسنود
 اليه (قوله ادا اريد الخ) فان كان هذه الارادة للمالعة وعدم الاعتداد بغيرها كان
 القصر حقيقيا ادعائيا وان كانت بحسب الحقيقة كان حقيقيا تحقيقيا كاذما (قوله
 وهو لا يكاد يوجد) اي بقصر الحقيقى التحقيق لا يوجد في نفس الامر (قوله
 لتعذر الاطالة الخ) كناية عن كثرتها واد كان لشيء صفات كثيرة لا يمكن قصره
 على صفة واحدة في نفس الامر واما ما ذكره المفسر من رحمه الله تعالى فيه بحث
 اما ولا فلان قوله ادعائيا منصوص الخ اعادة لما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من غير
 فائدة اذ يكفي ان يقال فكيف يصح منه قصره الخ واما ما فلان المتعذر اعم هو
 الاطالة تفصيلا لا اجلا وعدم صكفاته في صحة القصر محل بحث كما قالوا
 في التعريف بالخارج انه يكفي في تحصيله ما عرف علم ما سواه اجلا (قوله لا
 ان يراد الصفات الوجودية) فيجوز لا يلزم ارتفاعه في ضمن لانه يصح القصر
 الحقيقى حيث فلا مرد ما قيل انه يصح في الوجودية لا صح القصر في نحو ما يريد
 الاكاتب لانه يلزم حلوه من لوان ولا كوان (قوله نحو ما في الدار الاربعة) اذ المقدر
 احد لاشي حتى يكون اعصر غير حقيقى لان المستثنى منه يقدر من جنس المستثنى
 كما سبقت وما قيل فيقدر في نحو ما هذا الثوب الاسود ملونا فيكون القصر الحقيقى
 من قصر الموصوف على الصفة موحودا فهو لان معاده قصر الملون على اسود فهو
 من قصر الصفة على الموصوف ولو كان هذا من قصر الموصوف على الصفة لكان
 مناجدا في الدار الاربعة منه (قوله عدم الاعتداد بهما المذكور) وذلك اما لزم
 غير المذكور او لم يرد كذا في قدس سره ورجوعه الى الحقيقى مطلقا الخ
 فيه ان كلمة قد المعينة لتعريف قصد المدعى عن رجوعه الى الحقيقى مطلقا لانه يشعر
 بان القصر الحقيقى مطلقا شمله لا على سبيل سعة كثير فيكون قصر الموصوف
 على الصفة على الحقيقة كثيرا وهو في قوله وهو لا يكاد يوجد مع ان قوله ادا اريد
 انه لا ينصف بغيرها لا يحنو من الاشارة الى محيية على حيل المدالعة والتفنيه على هذا
 قال الشارح رحمه الله وبما ان اعتبر هذا في قصر الخ وفي لفظه اشارة الى عدم
 محيية في كلام من يعتد به (قوله و لفرق الخ) اي الفرق بينهما في موارد الاستعمال

دقيق فلي تأمل في مفهوميهما حتى لا يلتبس أحدهما بالآخر في المورد وقديس السيد
مفهوميهما بما لا يريد عليه وبذلك يرتفع الاشتباه بينهما في المورد من قال
السيد دعوى الشارح رحمه الله تعالى دفعا لفرق بدقة لفرق بين مفهومى الادعائى
والاصافى وهذا غير خفى فقد خفى عليه مقصود السيد (قوله منجوزا) ذلك
الامر او المخصص وفيه اشارة الى ان نصب دون على الطالبة وقيل ان نصه على
الظرفية وان لم يبق ظرفا كما هو شأن الظروف اللزوم الظرفية وفيه ان كونه لازم
الظرفية مجموع في الرضى ان دون بمعنى قدام بدرجة التصرف وبمعنى اسفل منصرفه
يقال است دون ربه وهذا شئ دون أى خسيس وبمعنى غير لا يتصرف بحوائج
من دونه آلهة (قوله انى مكان) أى اقرب مكان لكر طامع الخطاط بسير قار
دون نقيض فوق على ما فى الصحاح فهو ظرف مكان مش عد لانه يبنى عن دون
اكثر وانحطاط قليل ونسبه باختصار ادنى على ان بين دون وادنى اشتقاقا كبيرا
لناسبهما فى المعنى مع الاختلاف فى ترتيب الحروف (قوله فى الاحوال والرتب الخ
تشبهها) بمراتب الحسية وشاع استعماله فى ذلك كثر من استعماله فى الاصل فلما
انسمع فى ذلك واسمى فى كل تجاوز حد والايلازم الله رضى بكم (قوله فى كل
تجاوز الخ) وان لم يكن تفاوت وانحطاط وهو بهذا المعنى قريب من غير كما لرى
فى بحث المقول فيه (قوله وكذا الكلام الخ) مر لانه ان اريد مكان صفة واحدة
اخرى او مكان امر واحد آخر يخرج مادا اعتقد لخطا اكثر من صفتين او امرين
وان اريد اعم دخل العصر الحقيق لانه يصدق عليه تخصيص صفة مكان سائر
الصفات ومكان امر دون سائر الامور (قوله فانه تخصيص الخ) ان قرر
السؤال كما قرر السيد انجبه الجواب الذى ذكره الشارح رحمه الله تعالى وابحث
الذى ذكره السيد لكن يرد عليه انه يقتضى ان لا يوجد القصر الحقيق والسائل
بنى سؤاله بدخوله فى غير الحقيق على وجوده كما تقرر صدى من ان قصر نوعا ولدا
قال السيد الاولى ان يورد هذا السؤال اشتداد شبهة على القصر الحقيق ويمكن
تقريره بحيث لا يفتح جواب الشارح رحمه الله تعالى ولا بحثا بحثى بل يقال فختار
ان المراد باخرى اعم من الواحد والاثين والجمع ولا بد من فيه ان قصر الحقيق لانه
تخصيص امر بصفة اى اثبات حقيقة له ونفى سائر الصفات لا تخصيص امر بصفة دون
سائر الصفات فان هذا انقيد يقتضى اعتقاد ان الصفات تصدق بجميع الصفات لا نقولنا
دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة اخرى عقدها صاحب والا لا يذكر ولا يبنى
صفة اخرى مطلقا قد فهم من لفظ تخصيص فيكون معنى دون سائر الصفات

(٩) تخصيص امر بصفة
مكان سائر الصفات او صفة
بامر مكان سائر الامور
نهضة

دور سائر الصفات التي عنقدها مخاطب وهذا مما لا يتبع وعلى هذا قوله لان القصر يقتضي الخ تعلق لاقتصره الانصب لجميع الصفات دور البعض لا لاقتصره اعتقاد المخاطب فانه معادل ان معنى دور اخرى ذلك وظهوره لم يتعرض له كما قررنا الشارح رحمه الله بقوله متجاوزا عن صفة اخرى واما ذكرنا ظهور ان ماد كره سابقا من هذا التفسير شامل لتحقيقه وعبره محل بحث فتد كروا اما ما قيل من ان معنى دور اخرى ذلك بناء على ان معنى مكان اخرى ذلك كما قررنا في النظر الذي سبأني فليس ثشي لان ما قررنا فيما سبقي انما هو في القصر العبر الحقيقي (قوله ويمكن ان يحاط الخ) يعني ان هذا ليس تفسيرا للقصر العبر الحقيقي لبتيم عن القصر الحقيقي اذ قد علمنا ذلك من قوله وهو نوعان انما المقصود تفرع بان الاقسام الثلاثة عليه فلا بأس بكونه انهم منه قبل هذا الجواب لا يتم من حيث المصنف رحمه الله لانه لو كان معتقدا مفهوم التبريد لما قال فسادهم السكاكي رحمه الله القصر الحقيقي (قوله متجاوزا عن القصور) الذي تساوى بالقيام عند المخاطب من غير رخص (قوله مراد المصنف اه) اي مراد المصنف رحمه الله من قوله مكان آخر فهو واحد الصفتين من حيث الصدق في ضمن واحد معين كما في صورة قصر القلب او في وجههم كما في قصر العين فلا يرد ما قيل انه لا يمكن ارادة مفهوم احدى الصفتين من حيث هو لانه لا يعتد بالمخاطب ولا المتكلم بغيره ولا ما صدق عليه لان ما صدق احدى الصفتين بالامر به والاحتكام مثلا وليس ثشي" منهما صادقا على الاخرى فلا يصح قوله في الجواب هي صادقة على الصفة المذكورة (قوله ما يريد لا قائم) على فرض كونه له قصر الافراد بناء على عدم اشتراط عدم التباين فيه او فرض عدم تباين بين القيام والنعوذ والتشمل المذكور في كلامه الخ لئلا نقله اشارح رحمه الله تعالى عنه والامر هي (قوله قلب بعد ر ك الله الخ) حاصله انه ما كان في قصر الصفتين تساوي الصفتين بحث بخور كل واحدة منهما بدل الاخرى فبعض من صفة دور اخرى نظرا الى تساويهما عدم المخاطب وتخصيص امر بصفة مكان اخرى نظرا الى تخوير المصنف كل واحد منهما بدل الاخر فادخله في حدهم دور الاخر تحكيم (قوله انه يقتصر الى هذه التكلفات) بخلاف كلام صاحب نفتح فانه جعل مكان اخرى على مكان اخرى ثالثة عند المخاطب كما هو سائر فلا يكون قصر الصفتين داخلية (قوله عدم تباين الوصفين) لا دور وفهم حدهما غير تباين الاخر كالمصحة والثانية ولا ملو ماله لو ما يباين يخص في معنى تخصونه كالنعوذ والقيام اذ لو كان كذلك لم يتصور اعتقاد المخاطب احتجهم لان انتفاع حتمه اليقين والاثبات يدهي

أحلى البديهيات كما قرر في محله فلا يتحقق قصر الأفراد لا يثبت على اعتقاد الشركة
 ومن هذاتين تخصيص هذا الشرط بقصر الموصوف على الصفة اذ لا يتصور
 اتساق في الموصوفات فلا حاجة الى الاشتراط فلا يرد ان صحة اعتقاد المضاط
 لا اجتماع لا يتوقف على عدم اتساق في حوار ان يعتقد خلاف ان وقع والاعتقاد
 المطابق للواقع ليس بالارم في القصر (قوله ليكون انتفاء ح) اي يكون انتفاء
 المتكلم احدي الصفتين مشعرا بانتفاء غيرها وهي الصفة التي تنفيه ويكون القصر
 قصر قلب يقين بخلاف ما اذا لم يكن احدهما تعبيرا بالآخر فان المضاط يجوز
 اجتماعهما في رأي محقق ان يكون قصرا فرادى ويحتاج في كونه قصر
 قلب الى امر خارج يعرف به ان المضاط يعقده العكس فانه مع نظر اشرح
 رحمه الله تعالى اما الاول فلان انتفاء طريق القصر يبدل على انتفاء العبر
 مطلقا لا على غير معين وفي صورة التصريح بما هو ثبوت احدهما وانتفاء العبر
 المعين ولا سهم مع انه قلب لا اعتقاد المضاط لا اذا كان احدهما تعبيرا بالآخر كما في
 ريد قائم لا قاعد حتى لو قيل ريد قائم لا شاعر محور يكون في الاجتماع واما
 الثاني فلان قولنا ما زيد الاشعرا يكون قصر قلبا اذ هم ان المضاط يعتقدانه
 كاتب لا شاعر من خارج وفي هذين يحتمل الأفراد واعتد خبر قائم من المواهب
 (قوله ا) ما يلقه الا ح) يعني قوله يكون انتفاء مشعرا انتفاء غيرهما
 قال الطاهر المناسق الى انهم ان يثبت عليه يتحقق قصر القلب وثوبهم كونه
 شرط الحس ان يثبت على العلل اذ كور فحس قصر القلب للاشعار
 المدكور ولادليل على كونه شرط الحس (قوله هي ثبوت ما به المتكلم ح)
 وهو نفس اتساق في الاعتقاد فيكون الاشترط المدكور صاعدا بخلاف اعتقاد
 الشر كانه ليس نفس عدم اتساق في الاعتقاد بل يثبت عليه فلا يكون اشتراط
 عدم اتساق في الاعتقاد في قصر الأفراد صاعدا بل تصريحا بعمسهما (قوله
 واما عدم ان) متعلق بقوله ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط (قوله
 فكل مادة تصلح مثلا الح) يعني ان العموم يحسب التحقق باعتبار الصلاحية
 لا بحسب الصدق والتحقق بالقل (قوله من غير عكس الح) اي لا يصلح للتعيين
 مالا يصلح له للأفراد وهو القلوب والاصبع لا يجمع بحسب على لأرادته حاصل
 ان عموم التعيين بحسب التحقق انما هو بالنسبة الى كل واحد منهما على التعيين
 لا بالنسبة الى كلا القصدين معا ولا بالنسبة الى احدهما لا على تعين (قوله وما
 اشبه ذلك) كتعريف المسند اليه (قوله فكاهم حصو) يعني في الاقتصار على

ذكر الأربعة أمالان قصر الاصطلاحى ما يكون بهذه الطرق الأربعة وإن كان
 بالمعنى العمومى شاملاً يكون بصير الفصل وتعريف المسند وبتحفظ انحصار
 (قوله ويمكن أن يحسن الخ) يعنى أن القصر بصير الفصل وتعريف المسند أيضاً
 داخل في القصر الاصطلاحى بل يكون عبارة عن التخصيص بأحد الطرق الستة
 ولم يذكرهما ههنا لاختصاصهما بالمسند اليه والمسند وتقدم ذكرهما وعلى
 الوجهين التخصيص لمصل تصريح اللفظ ليس داخل في القصر الاصطلاحى
 (قوله بل شمر) بالرفع في الرضى وإذا عطفت عليه أى على خبر ما سواء كان
 منصوباً أو مجروراً به، بموجب ذلك إذا عطفت عليه بل ولكن قال رفع واحب
 ولتأويله العمل وهو الذى وقد ذكرنا وجد الرفع في باب الاستثناء فلا نعیده
 وقال عبدالعزیز هو خبر متبأ بخروف أى مزيد نعمتم لكن هو قاعدة انتهى ووجه
 الرفع الحمل على الحمل و كان مسمى الجملة ولا يبقى الحمل مع العامل المعبر لكن
 اعتر هذا للصورة لا لوجوده سواء ولا كون ما ضعيف العمل قد عرفناه
 قد حذاه بعض المصرى (قوله وفيه اشارة الخ) حيث اقصر عليهما في محل
 بل طريق العطف ثم بل ليس بقصر على مذهب الجمهور لأن المتبوع عندهم
 في حكم المكوث عنه انما هو عند من يقول انه لى الحكم عن المتبوع واثابه للتابع
 وقدم في بحث العطف (قوله وقد اشرنا الخ) قد صرح في بحث العطف بأنه
 يقال ما جاء في زيد لكن عمرو لم اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في الاصحاح
 والمفتاح واوردها ان مذهب النحاة انه يقال لمن اعتقد ان المحي منب عنهما
 جميعاً لا لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو وكلام المفتاح انه لقصر القلب وكلام
 النحاة انه لقصر الاور (قوله معتقد العكس) مثلاً كفى قصر القلب او مجرور الى
 كفى قصر التعيين ثم اعمر الكلام سى يشتمل على القصر فيه حكم واحد متضمن
 للآثار القصدى والنقى نبعى والعرض مبرداً اعتقد الخطاب الشركة او العكس
 او التردد وليس المقصود منه اقادة حكمين فاقبل ان هذا بخلافه وهو ان
 في قصر افراد احد الحكمين معلوم للخطاب فلا يابى في القادة اذ ليس الغرض
 ههنا اقادة لارم الحكم والاخر يكره المحط وقد اتى اليه من غير تأكيد
 وفي قصر القلب القاء كلا الحكمين الى الكبر من غير تأكيد وهم على ان كون القصر
 تأكيد اعلى تأكيد يضع هذا الوجه (قوله لطلان عمل ما يقدم الخ) أى على
 تقدير ان يكون ما يعنى ليس واما اذا كان الر كيب من القسم الثانى من المبدأ فرفع
 احد الاسمين لكونه مستنداً ولثانى بونه فاعلا ساداسداً اخر وما توهم انه حيث

لا يصح عملها في المعطوف لعدم بقاء اعتماد الصفة على حرف التي ليس بشئ
لأن عملها في المعطوف ليس بتقدير الصفة بل الصيغة المعتمدة على حرف التي عاملة
في المعطوف عليه أصالة وفي المعطوف تبعاً (قوله وقد أجمع نحاة الخ) أي أكثرهم
فإن البعض لا يقولون بطلان العمل مع التقديم كما في نرضى (قوله أصله العمل
الخ) يعني أن أصل ما يعمل وحسب العمل يتبع التقديم بصفه في العمل فكذلك حالها
عند عدم العمل وهذا عند المحررين وأما نقصد موافقة لغة العامة وهذا عند
الكوفيين فإن عدمهم ما غير عاملة إلا أنه لا يجوز تقديم الخبر عليها لتبعية هذه اللغة
موافقة لغة العامة أعني المحاذية (قوله ومنها أبو الخ) في شرح التلخيص الشرقي
أي أسبق ما دواته كليس وما وان وغيرها من كلمات التي والاستثناء لا أو إحدى
أخواتها وأما الاستثناء من الأثبات كقوله جاء القوم الأريد في بعده من طرق القصر
فأمل وكتب في حواشيه لعل المراد في ذلك هو المستثنى إذا كان محرراً للمستثنى
منه كما في المخرج من التي نحو ما جاني الأريد وكما في قول أبي العباس المذکور
إذا صرح فيه بلفظ كافي نحو ما جاني أحد الأريد حسن أن يعتبر فيه اعتد المحاط
للمشركة أو العكس أو ترده في ذلك الحرف وما بعده من الخبريات الأخرى وأما إذا كان
المستثنى حرراً من المستثنى منه كما في قوله جاءني اليوم الأريد أو ما جاني اليوم الأريد
وقوله قرأت اليوم كذا فلا يحسن فيه ذلك الانتثار كما شهد به أدق السليم
وحاصلنا أن أسبق والاستثناء في المخرج وما في حكمه طريق القصر كما يدل عليه
بيان السكاكي رحمه الله تعالى لإفادة القصر لأن المستثنى به حرراً للمستثنى منه
والخبريات تكون مخالفة في الأحكام فينبور فيه لا تشرى الثلاثة من الشركة
والعكس والتردد بخلاف ما إذا كان المستثنى جرراً من مستثنى منه كما في لصور الثلث
التي ذكرها فإن الأحرار فلما تعالفت في الأحكام لا ينبور لا اعتبارات الثلاثة فيه
والتحقيق أن القصر مخصص بأسبق والاستثناء المخرج وما في حكمه يمكن أن يكون المستثنى
جزئياً لمستثنى منه لأنه حينئذ يكون المقصود به الأثبات بدي مستند من المستثنى وإنما
ذكر أسبق ما كذا لإثباته فيكون حكماً واحداً منصوباً للأثبات القصدي والتي
التبعية بخلاف ما سواهما فإن الحكم في المستثنى منه مقصود أصالة وكذا الحكم
على خلافه في المستثنى سواء قلنا أنه ثابت بالعبارة كما هو مذهبنا في أو لا إشارة
كما هو مذهب الخنفة فكلا الحكمين من الأثبات ونبى مقصودان بإفادة تبيين
بعض الأمط فإن الثالث ولا إشارة أيضاً ثابت بالنظم فإذا كان الحكم مقصودين
من الكلام لا يكون مقيداً بالقصر لأنه حكم واحد وهو تخصيص شئ بشئ بتخصيص

الاستقصاء و سبى اتبعى قال الشارح رحمه الله تعالى في التلويح في بحث
الاستثناء من مثل ما حذى الاريد ومريد لا قائم موقوف لاثبات محضى ريد وقيامه
ما منع وجهه وكده حتى قالوا به تكيد على تكيد واما ما قبل ان الاستثناء من الايجاب
تصحح الحكم الايجابى فهو بمرله تفيد طرف الحكم فكما ان جاءى الرجال
الغناء ليس اقصر انما جاءى الرجال لا الجهال ليس اقصر بخلاف الاستثناء
من سبى نحو ما حذى الاريد فان المقصود منه قصر الحكم على ريد لا تحصيل
الحكم والاقبل حذى ريد منه به بخلاف لما تقرر من اهل العربية ان الاستثناء
من الذى است وبعكس وان ما ذكره لا يحترى في نحو ما جاءى القوم الاريد
فان الاستثناء فيه ايجاب صحيح الحكم المسمى (قوله وفي هذا الكلام الخ)
اى في ابراء لفظ التخصيص وسببه ل معنى ما ولدك قال هوب وفي هذا الكلام
وفي سبى واشار ريد التخصيص ادلوقيل لكونه معنى ما او لتخصيص ما لم يحصل
الاشارة المذكورة هي فانه السبب يرمى ان يذكر التخصيص اشارة الى ذلك
تفصيل فلا يمكن من انما صيرى (قوله بل لم يبق للكلام معنى اصلا) وان قدر
اشروا العائد اى ان ريدى حرمة الله تعالى الميتة ثبات على ان يكون الميتة بدلا
من صير المصوب ومعه وان عني لا ان المقصود بان حرمة الميتة لا خصوصها وثبوته
(قوله ان نحو المطلق ريد الخ) سواء كان كلام موصولا او حرف تعريف واعد ذكر
ريد منطق وان يذكر مقصود بالاستثناء لان متة معروفة بلام الحذف ويعيد
قصر الميتة عن الحرم يصح كما في ريد منطق (قوله الاعنى تأويل انما حرم الله
شيء هو الميتة) فيه ان هذا التأويل يقتضى ان لا يكون الحرم الاول الذى هو ماسط
الحكم مذكورا في الجملة التى دخل عليها اعلان اية حيث حرم متدا محذوف وهو
خلاف الاستعمال (فوه ما في قصر اوصوف ع) يعلم من ان التفصيل الذى ذكره
ان مرادى حكم بمعنى محكوم به و سببه الحكمية وللدلالة على ثبوت المحكوم به
او ثبوت النسبة ووقوعه ولا يخفى انه لا يحترى فاما اذا كان الحرم الاخير في جملة
انما غير المسند والمسند اليه نحو ريد قائم في الدار وما يهوم ريد في الدار لانها
امست لاثبات الحكم المذكور بعده وبقو الحكم ادى سواء من لاثبات قيد الحكم
المذكور وبقو قيد سواء فلا بد من تعميم الالاسات والى اى اثبات الحكم وبه نفسه
او ما شارف به ومع ذلك يرد عنه ان قوبهم على هذا المعنى انما يعيد
القصر لا على تصحبه معنى سواء فلا بد من ضمير عدم القول بالفصل اى لا فائلا بانها
تعيد القصر وليس معنى ما واما خلاف التوحيد الذى يقوله بقوله وقد يشق فانه دليل

على نصيبه ما والا ويجرى في جميع صورها بلاؤفة ويكون نسبة الذكر الى ما بعده
 بلا تجوز الا انه يحتاج الى حل مبين كمراده على الخبر كما يحتاج توجيه الشارح
 رحمه الله تعالى الى حل نفي ما سواه على المخصوص (قوله صحة الاتصال الخ)
 في شرح المفتاح الشريف من قلت اذا اريد حصر الفعل في الفاعل المصغر بطريق
 التماثل بحيث انفصله اولاً قلت ان ذكر بعد الفعل شيء من متعلقه وجب انفصاله
 وتأخيره دفعا للالتباس وان لم يدكر احتمال الوجوب طردا لثبات وعدم الوجوب
 فان يجوز الاتصال نظرا الى المعنى والاتصاف نظرا الى اللفظ دلائل قاطعة لفظيا
 ففوله صحة اتصال الضمير به اراد به ما هو الوجوب وغيره (قوله ووجه التعذر
 بمحمورة) وهي التقديم على العامل وحذفه وكونه منصوبا وحرفا واصمير من فوع
 والمصل بينهما افترض وكون المسند الى اصمير صفة جارية على ضمير من هو له
 (قوله وفي الاساس الخ) فعلى هذا الدمار من عهد (قوله اذا جى الخ)
 الجية نكاه داشت ومن جاء بيان لما جى بالى بعد جى من شيء وحرفه ر حل
 ما يتخير ويقابل به كذا في الفاموس (قوله فحصل الضمير واخره) ساء
 حل ان المقصور عليه في اعمام الخبر الاخير من اعمامه حتى بعد (قوله لا يجوز
 ان يقال ألم) اى لا يجوز بانه ان اتصال الضمير بضرورة لشعر لا لارادة
 الحصر (قوله دليل على ان العرض الخ) اعرف من الضمير والمنداد كما
 يعرف من قائلها كان اصحابك زعمك كالمطال ان يحكم عليه بالاحر يجب ان يقدم
 المنداد الدال عليه ويجعل مستندا والاحر حرم في فاعله يكون مطاوع الحكم
 على المتكلم ما يدور في قوله لدافع يكون منصوب حكم على مدافع فانه المتكلم
 ولا يخفى عدم حبه (قوله ولوسم) هذا الواحد مصرى والمعنى وظاهره ان يقوم
 لان الية علامة العينة وما ذكره اولاً نظرا الى اتصال ضمير وكونه فاعلا محارا
 كما هو حكم في الاستثناء لفرع (قوله ما من المصعد لواقعة الخ) اذا التقاد
 على شيء سوى التي وما قيل انه كف عمل بصفة وانه عمد على في حين العمل
 في انوار لانقاص ان في معنى الاقوهم لان من بصفة لاحسن منه فانه يفعل ذلك في
 ولذا عمل في ما قائم الا بواك (قوله فلا يلزم ان يرد) ان سائفة مرجحة للوضع
 وليست صحيحة له وكذا لا يلزم انعكاسها ان فرض عدم تلك السائفة في بعض
 الصور (قوله اى تقديم ماحه التحير) سوء نفي بعد التقديم على حاله نحو ريدا
 طربت اولا كما في انا كعبت فمك كذا في شرحه يحتاج وهذا عند السكاكي
 والمصنف رحمه الله وامر هذا الضمير بتقديم مصاديقه على اسمها انفعلى بعد

القصر نحو الله بسط لوزق وقسقى تمصيه (قوله أنا كفيت مهمك أخ) إذا قدر
 أن أصله كفيت مهمك وأما إذا لم يقدر فهو يصيد التقوى وكذا في ما أتى مني إذا قدر
 أن أصله ما أتى مني شرح الفتح الشريفي في بحث تقديم المسدأية فإن قلت شرط
 التخصيص عند السكاكي رحمه الله أن يكون المتقدم بحيث إذا أحر كان فاعلاً معبواً
 وذلك لا يتصور في ما أتى عيب من رفس الصفة بعد أني تستقل مع فاعلها كلاماً جاز
 أن يقف ما عرّضت على أن يكون أنت تأكيذاً لستزعم تقدمه وتدخل الباء على عزيز بعد
 تقديم ست ووجهه متناً دقيقاً أنهما اشكالا وهو أنه كيف يحكم بأن حق المسند
 إليه في تأكفيت مهمك "أخبر دون أن يسمى كلاماً متناً فلهذا تدبر طائفة السكاكي رحمه
 الله لا يقول بالقصر في "كفيت مهمك مطلقاً بل إذا قدر أن أصله كفيت أنا مهمك
 (قوله حكما مشوا بصواب وحققاً) أي حكم واحد صواب من وجه وخطأ من وجه
 فإن في قصر الأمر حكم واحد صواب في بعض خطأ في بعض وفي قصر التعين صواب
 العكس صواب "بصراطلاق لآرم له خطأ فآرم تعينه وفي قصر التعين صواب
 باعتبار اطلاق لآرم له واحداً باعتبار تحوير كل منهما على التساوي وليس المراد
 أن هاتين حكمتين أحدهما صواب والآخر خطأ حتى يرد ما أورده السيد من أن
 التصوير أن كان معني شئت والزرزد وهو ليس بحكم وكما يوصف بالخطأ فإن
 ذلك إنما يلزم لو أراد الشارح رحمه الله أن التحوير خطأ بل أراد أن الحكم الذي
 اعتقده المحاط باعتبار اطلاق صواب ذلك الحكم باعتبار التردد والتحوير
 خطأ تدبر مرة شرحه بفتح صريح في ذكر ما (قوله بالتقوى) في التماس
 فحوى الكلام معه ومذهبه في شرحه لفتح دلالة التقديم على التخصيص
 بوجه مدلول الكلام وهو أنه اختصاصي وحكم أدق أي القوة المدركة
 لخواص التراكيب والطاقات اعتبار العلماء بآفته التخصيص من غير وضع ذلك
 وحرم عقل بذلك حتى أن يكن له هذا مع كمال قوته لأدراكه والتسابق إلى
 المعاني العقلية رعيان في ذلك وهو قول أن الخاطئ أن التقديم في الله أحد
 للاهتمام وما يقبل به ثمصر لآدين عليه فإن قدس سره هذه التلافة المحمودة
 لما ينوهم من الله ما كان دلالة لا موضع فيمكن البحث عنهم من وظيفة هذا العلم
 لأنه ما بحث عن اختصاصات ودراسة رائدة على المعاني الوصيفية (قوله بعد تصيد
 القصر) أي يحرم الغفل عند ملاحظة معانيه بذلك (قوله نعم النجاة)
 أي الشجيرة الرصية (قوله لا تني لبي أحسن) فعني زيد شاعر لا غير لا غير زيد
 شاعر يعود إلى أبي ولا تني كذا في شرحه بفتح عافى كلام بعض الساطرين

من ان نحو لا غير طريق آخر لا قصر على هذا فنون وهم (قوله على التثنية فقط)
 فلا يترك الا في مثل ما بدأ ضربت وما دلت فانه في تحقيق لقصر الفعل على
 غير المذكور لا لقصر نفي الفعل على المذكور فانشئت بقصور عبه غير مذكور كذا
 في شرحه للفتاح (قوله دون امي) وان كان النص على اني متحققا في الاول
 (قوله لان الحكم مختص بلاور بل) اي احكم بعدم ضخامة الشيء مختص بلا بالقل
 من الائمة لا يتجاوز ذلك الحكم اي بل فانه ثبت انه يحكي بعد النفي للاثبات او النفي
 لاختلافهم في معنى ما جاء في زيد بل عمرو ونحو بعد الاثبات للاثبات في نحو جاءني
 زيد بل عمرو ولم يثبت انه لا يكون لا في بعد الاثبات فيعموز ان يكون في مثل قولنا ملو يد
 الاقام بل قاعد للثني فلم يثبت الحكم بعدم ضخامة مع ما يقع ما قبل ان عدم ضخامة بل
 الثاني ظاهر لا متناع سريد الاقام بل قاعد لانه مبي على ان يكون ثلاث (قوله
 لا ربي بها اولا) سريفة قوله لان تعيدها النفي فلا يرد ما قبل ان وضعها لا تنفي
 بها ما وحده لتسوع لا يقتضي الا ان يكون بعد لا يحب التسوع ولا يقتضي ان
 لا يكرر النفي في ما جاء في الارب لا عمرو يتحقق في ما لا يقتضي التسوع الا انه تكرر
 بقوله لا عمرو (قوله من حنة تسوع) من كونه محكوما عليه او محكوما له او متعلق
 من متعلقات الحكم فيمثل قصر الضمة هي ابو صوف والو صوف على الضمة
 بلا مرية فاقبل ان في احرازه في حصر الموصوف يعني انصفة تكلفا وهم (قوله وكانه
 يمحور الخ) معنى التصوير المذكور ارجاع صمير عيرها في حرس لا العطفة (قوله
 وكان الاحسن الخ) الا انه ترك العطف رجاء انه نعو لان المنادى من غير لالكلمات
 التي تكون كلمة لأكلة النفي (انه هو مرتفع الخ) معنى الارتفاع ارجاع الصمير
 الى العطفة ان يسه لالى الحسن كفي قولك دأب لرحل الكريم ان لا يؤدى غيره
 اي غير نفسه لا غير حسن لرحل الكريم (قوله واحد بها الخ) في شرحه
 للكشاف بعد احد قد يكون بمعنى اثنوا احد من المرد وقد يكون اسماء صحيح ان
 يخاطب مد كرا كان او مؤث واحدا او كثرا وهو لا يجمع في لائسات الامع كل وقد
 سبق ذلك في بحث ما رايت احد (قوله لا من جهة ان نفي الخ) فلا يرد
 انه لا يصح نظرا لما سبق لان الذي فلا يفسد مع فيها بخلاف ما سبق (قوله
 في نفسه) فبد ذلك لانه لا بد من اختصاص بوصف بحس المقام يصح
 القصر (قوله لعدم الفائدة الخ) يعني ان الوصف اذا كان مختصا بالنظر الى نفسه
 يشبه المحاطب للاختصاص بادنى تنبيه على ذلك فيكفي كلمة انما ملائمة
 في جمع لامعة والقصد الى زياده التخصيص لا يفسد الحكم ابدى يحتمل

عدم الاختصاص فيصر المحط على انكاره (قوله نحو انما يستجيب الدين الخ)
 بل التي على الله تعالى عليه وسلم لثبوت حرصه على ايمان الكفار منزلة من يعتقد
 الاستجابة من لا يسمع (قوله ويعقل فيه) اشارة الى ان المراد بالسمع في الآية
 ما يكون مقرونا بالعقل (قوله صعب من بما) لان دلالة التقديم خفية لكونه ما تقوى
 لا يفهمها الا صاحب الذوق كمن بعد التحقيق قوية لكونها عقلية فلذلك يسبب
 الحصر الى التقديم اذا اجتمع مع انما نحو انما ينبغي ان يؤكد حال كل دلالة عقلية
 خفية مع دلالته وصيغة فلان دفع بين قول الشارح رحمه الله تعالى نعم ان التقديم
 اقوى وبين قوله دلالة التقديم صعب على من شرح المصاح (قوله لان الكلام
 الى آخره) وما يجب به من استيعاب عمدهما حصص الكلام اولاملا العاطفة
 ولذا وضع المظهر موضع ضمير حيث قلتم ان في قوله انما ينبغي انما عيسى لان
 محيى النفي ليس محصاة سوى سبي والاستدلال الله تعالى (ماتت جميع من في الصور
 ان است الاسير) وهذه قوله في معنى في حيزه (قوله وهذه اشكال) بين الاشكال
 فيه لانه يجوز ان يكون تعاريفه في قوله المجهول دون النفي والاستثناء ويكون النفي
 والاستثناء عال في اسكرور يستعمل في معلوم من مرة المجهول كما هو الاستعمال
 انما في مجهول منزل مرة المعلوم وذلك نزل المجهول منزلة المعلوم فاستعمل المجهول
 الماه في مرة المجهول الادعاء كما ان ذلك نزل المعلوم مرة المجهول في النفي
 والاستثناء يربط المجهول الادعاء منزلة المجهول الحقيقي ولا ينبغي اضافة هذين
 التزيين ودفعهما اليه ان عتار تزيل في كثر موارد ان بعد غاية العدم
 ان هذا بما انصرح به احدهم ثمة لسبب ما مره عليه فجمع على ان الاستدلال مال من
 المجهول منزلة المعلوم منزلة تبرز المجهول الحقيقي مرة المجهول الادعاء كيف
 ولم ان يكون شيء واحد معلوم ادعاء ومجهول ادعاء (قوله انما مفسور على
 الرسالة اخ) قال في شرح انكشف صرح به صاحب المفاتيح انه قصر افراد
 استخراج الكلام لاصلي مقتضى الظاهر ثم لا الاستعانة بهم هلاكه منزلة استدعائهم
 بانه وانكارهم حتى كانوا هم اعتقدوا به وصديق الرسالة والنبي عن الهلاك
 فقصر على الرسالة هي ان تتركه وبه بعد من جهة عدم اعتبار الوصف اعني
 (قد خلت من قبل لرسول) حتى كانوا مبحوه وصفه ابتداء كلام لسان الله ليس
 متريا عن الهلاك كسائر اربس ادعى عتار الوصف لا يكون القصر الا قصر
 قلب لانهم ما قبلوا حتى اعقبهم فكانهم اعتقدوا انه رسول لا كسائر الرسل
 في انه يخلو كما حيوي يحب اشك بديه بعد كبح التمسك بدينهم بعد فرد

عليهم بانه ليس الرسول كسائر الرسل بخوفاً حيواً ويجب التمسك بدينه
 كما يجب التمسك بدينهم وهذا صريح كلام المصنف رح مني وفيه بحث اما ولا
 فلان قوله تعالى (قد جئتكم من قبله الرسل) ليس نصاً في كونه وصفاً حتى يكون
 في توجيه الفتحاح بعد من جهة عدم اخبار الوصف بل وان كونه جهة مستأهنة
 معللة كما ذكره بن الاظهر في المحل الاستقلال واما تأييد فلان الظاهر عدم اعتبار
 الوصف لما سيجي ان المقصور عليه يجب ان يلي حرف الاستثناء واذا اعتبر الوصف
 يكون المقصور عليه هو الوصف واما ان فلان عدم اعتبار الوصف انما يكون
 ايضاً اذا كان الوصف لا قيد فانه حينئذ يكون محط الفائدة هو قيد واما اذا كان
 لتعليل فلا حجة عادولة لم يعتبر الوصف في نص في قوله تعالى (انتم الاشرار
 مثل) ومن هذا ظهر عدم صحة قوله ادعى اعتبار الوصف لا يكون الا قصر
 قلب فانه على اعتبار الوصف بتعليل يكون قصر افراد وامارات فلان تعليلهم
 كان للرعب لا لتعظيمهم هلاكه من ماضي مكشوف لهم فحيثما على الرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم سألهم عن سبب الاغلاب هم وانزلت قلوبهم رسول الله
 لما سمعوا ظهر لسوء فلا يكون الاغلاب سبب لاعتقادهم به رسول الله لا كذا
 الرسل في اهلوا والتمسك به كيف وانه ارتداد ولم يرتد احد من اصحابه رضي الله
 عنهم في وجه احد على ماضي الكشاف وان راد الله بسبب الاغلاب مرة واحدة
 من اعتماد ذلك كإيدل عليه انظر في ان الاغلاب المدكور ليس من مارات
 ذلك لا اعتقاد وان تزيل الاعتقاد على الله هم مرة من له ذلك لا اعتقاد احترام
 على الصحابة رضي الله عنهم وحق ان عبارة الكشاف لا تعرض فيها لفحص
 اصلاً وانما هي مجرد بيان معنى الآية وانما هو شراحه على ما مرة بقصر
 القلب وعشار الوصف بل قال لشارح رحمه الله تعالى انه صريح كلامه في قال
 قدس سره فالمنشأ في تربية الخلق في هذه الفرق وهو لا منشأ في تزيين
 مصبه بخلافه علم التكامل اما عليه لخصائص الاله في اتي بعد في المواقع
 وهما غير مطابق وفيه ان محالهم علم التكامل ما عليه محض منشأ لفحص مصبه
 سواء كان منسباً على الحقيقة او عن التزيين واما منشأ التزيين فهو يكون حال
 المحجب فقد وقد يكون مع حال التكامل ثم المحجب في قوله تعالى ان الله ليس بعد هذا
 الكلام وهذه بحث شريف وهو ان محجوبه تزييناً من معنى اصهر ويكون
 الكلام من قبيل الكسبية فيكون (وانتم الاشرار) كذا في انتم الاخير
 ورسول الاستغناء البشرية في الرسالة قد ذكر بشرية ورسول في رسالة في الكلام

قصر قلب من غير تزييل وفيه ان القصر لابد ان يشتغل على حكيم وليس هناك
 الاحكام واحداثت الرسالة عند اهل طب وصية عند المتكلم فلا يكون في قوله
 ان انتم الاغنياء رسل قصر دلا على بصر حقيقيا وليس هناك وصف يكون القصر
 صحيحا بالنسبة له (قوله مع صرار المحاطين) قاصر الرسل عليهم السلام
 على دعوى الرسالة بمنزلة لا صرر على انكار البشرية عند الكفار ولذا
 جعلهم منكري البشرية وحاطبهم بما حاطبوههم (قوله من باب المجازاة الخصم)
 اي اجري معه في الطريق ومثاله ان تزد اوراقا صحت فتشبه في الطريق المستقيم
 حتى اذا وصلت الى منزلة رافقتهم لافقتهم في ليعثر متعلق بالمجازاة وحيث يراى طرف
 ليعثر (قوله ولكن ذلك لا يمنع من) كابدل عليه من قوله تعالى (ولكن
 الله يمس على من يشاء من عباده) قوله وهو الصريح (اي كونه من باب المجازاة يصلح
 حواثا لسل الحكم ادليس بقصوده فاده من الحليم والارادة (قوله بطريق
 القصر فليكون منى وفق كلام الخصم) فانه قولى في المجازاة ولم يعصمه ذلك
 تسليم القصر بفرقة قوله تعالى (ولكن الله يمس على من يشاء من عباده) فاندفع
 ما قيل انه يلزم ان يكون الحق والاشياء لغوا ادليس المراد الا مجرد اثبات البشرية
 وامامه في الوحيه يقال ان الكفار ادلسوا ان الرسول يكون ملكا لا شرافة تزلوا هم
 في دعوى الرسالة منزله من يدعى الملكية وينكر البشرية (فقالوا ان انتم الاشر
 مثلنا) تقول الرسل (نحن الاشر مثلكم) ليس فيه تسليم انتم الرسالة
 بل تسليم انتم الملكية فيكون من باب المجازاة وراهم بقوله (ولكن الله يمكن على
 من يشاء من عباده) او يشاء ان القصر بعد ربه وصف اعنى مثلنا تقول الكفار
 (ان انتم الاشر مثلنا) مع ما لكم لا تتحذرون البشرية الى امتياز يستحقون به
 النبوة فاجاب الرسل بتسليم عصره انهم صكور ومعوا ان يكون النبوة بالاستحقاق
 والامتياز بل هي ممة من الله تعالى وتزيد هذه التوجيه قوله تعالى (فأتوا بسلطان
 مبين) فانه يدل على انهم لا ينكرون رسالة الله عز وجل هي التوجيه الاول ان
 المقولة الواقعة بين الرسل والكفار في سورة هود من قوله تعالى (فقالوا ان انكم
 من سلون قالوا ما هم الا بشر مندوبون لربهم من شئ ان انتم لا تتمدنون)
 الى قوله (وما عنيت الا سلا عن ليس) يدل على ان الرسل قالوا يدعون الرسالة
 والكفار ينفونها باثبات البشرية وعبر التوجيه الذي اردوهى الكفار المماثلة انما
 هو في البشرية ولوارها لا في جميع نصفات فان قصر على الذلة قصر على البشرية
 فانه قصور عليه البشرية ودعوى الرسالة وكر لوصف لتعليق البشرية كانه

قيل ان اسم الاشر لاكم ثم اتوا في صفت البشر واما قولهم (فأتونا بسلطان
 مبي) فعلى تقدير التسليم ان سلطانكم رسل فأتونا بما نقتضيه منكم فان ما اتيتكم
 به ليس بمبين مدعواكم (قوله اوفى) لانه على هذا التقدير لا يدخل لقوله لا التسليم
 انتفاء الرسالة في جواب الشهادة ، فكيف ان يقال انه من باب المعجزة والتقرير السابق
 موافق له باعتبار هذه القول ايضا فهو موافق لموافقة له بعدم المعجزة دون التقرير
 الثاني فانه موافق له باعتبار معصية الله قال قدس سره كل معصية اخ الله يقول لم لا يجوز
 ان يكون معصية لا ينسبى منكم قطعكم بكونكم صادقين في نفس الامر عدالته من لانه
 لا يروج ذلك منكم عندهم قبل الاثبات وليس من شأن العاقل ان يقول كلاما لا يروج
 عدالته السامع بل غاية امركم ان تكونوا متزدين بين كونكم صادقين في نفس الامر
 وكاذبين لانه الراي عند السامع كما هو ظاهر حال مدعى فان لم ينج منه قبل الاثبات
 تردده من صدقه وكذبه في نفس الامر لا حرمه ، صدق وحبشه لا جبار على صحة
 التشبيه ويكون الطرف اصى عند مدعاه بل انتم كما هو ظاهر نتم قوله لا يجوزونه
 الى حق كما يدعونه بنوعه بمضى السوء فانه صريح في قصر القلب الا ان يراد الى
 احتمال حق ويرد هذا على التوجيه المذكور براسين ذكرهم السيد ايضا قال
 قدس سره ادلائل تحته الله من الدعوى لا تحتجب بانفسه الى شخص دون
 شخص انما يختلف صدقها وكذبها وصحتها وفسادها كما قال قدس سره ما ذكره
 بعضهم الخ مما يدل ان المعصية كما يكون ، نظر الى جانب محاصف من التركة والتردد
 والقلب في نفس الامر كذلك يكون بالطرف في حاله في عقاب المتكلم بان يعتقد المتكلم
 ان الخطاب معتقد للاشركه او الرد او القصد وان لم يكن حاله في نفس الامر ذلك
 بل قول القصد من المتكلم انما يكون بحسب اعتقاده حال الخطاب الا انه قد يكون
 اعتقاده حال الخطاب مطابقا لواقع وهو لا يكون ، بل يتكلم لا يورد الكلام الاعلى
 بحسب اعتقاده الله قال قدس سره بحسب المعنى الله قال ذلك لان المصدر
 لا يعمل فيما فيه صيا اذا كان ، صفا اياه ، قال قدس سره بحسب لظاهر عبارته *
 لاحتياجه الى تعلق الطرف اصى عند مدعاه بحسب المعنى بخلاف التوجيه
 الاول فانه لا مخالفة فيه وسيفه التحضير باعتذار عرض القرب فيما ذكره الشارح
 رحمه الله لكونه فاسدا عند السيد كما مر (قوله بترفعه) ما بالقافين من لرقعة صد
 الغلظة في الصحاح الرقى صد العليط والتجبي يقال برق الشيء ارتقه ورققه والتعديبة
 بعلى تصحين ، معنى الاشفاق كما اشار اليه الشارح رحمه الله وحيث يقرأ رقيقا ايضا

بالفريقين وانما رقيق نقاب وانما ثقله والقف من الرفق بمعنى اللطف وحسن
 الصنع يقال رقيق به وعينه وانه الاصل او المفضل للخصم والتعريض فيقرأ رقيقا
 بالقاف والقاف (قوله ولا يرى) جاء على ما ذكرنا من انما يعنى بحر من شانه
 ان لا يجهده المحاط ولا يكره حتى ان انكاره يرون مادني تنبه لانه لا يصبر عليه ان
 يكون هذا المثال من تنزيل معاليم بالاحوة مبرقة الجاهل بها وانما قال والاولى لانه
 يجوز ان يكون على مقتضى ظاهر من غير تنزيل لان المقصود ترفيق المحاط لا افادة
 الحكم فكونه معلوما له لا يصبر انقصر لئلا يفتقر في الترفيق لانه بعيد تأكيده على
 تأكيد (قوله وتعرض اخر) اي تعرض الجبر المقيد لقصر الافساد عليهم وتوسيط
 صبر الفصل المؤكد لذلك لو تعرضهم للتوسيع بالافساد فانهم لما قصروا انفسهم
 على الاصلاح قصدوا به التعريض بان من يخالف شانه الاقدام وهم المأمورون فردد عليهم
 بقصر الافساد عليهم ولا يخفى ان التعريض والتوسيع الماد كورين بهما ان رد المصعور
 الصريح اقولهم بصر لان قصر حسن افسدين عليهم لمدد مساهم وعدم الاعتداد
 بمساهم غيرهم ما في نظامهم في سجاله المخلص من غير حاجة الى ان تعرضه بغير المحصر
 المساهمة على انفسه لانه مروي بالاعتد كافي او شانه المخلص وان اصل التوكيد
 (قوله ومرة اخرى على العطف) هو ان تقدموا في الاستثناء على انهم فظاهر
 وانما على اي والاستثناء فلان حكم اي موقوف على الاستثناء وذيكر بدونه فيعقل
 حكما معا وان كان في نفسه سبي مقدما على الاستثناء (قوله ادلايه الخ)
 ولان القصر حكم جلي يصح الحكيم في المحصر من انما يستند من حاق العبرة وفي
 العصب لارم مفهوما (قوله واحد من موافقه التعريض) لان افادة الحكم لا يهم
 انكواه معلوما او من شانه غير بخلاف الفرق الاخر فان الحكم فيهم لكون المحاط
 جاهلا به مصرا على انكاره (قوله تعرضت انكهار الخ) ففيه تعرض بدم
 الكفار منهم كانه ثم يترتب منه تعرض الى عيه السلام بانه لكمال حرصه على
 ايمان قومه بتوقع التذكر من بهائم (قوله اذا استقرت) اي مواقع التما وجدت
 انما اقوى اوقات وجوده واشده تعلقا ماقلب من اوقات رؤيته وقت لا يراد
 بالكلام معناه فاجلة اعنى نوى وحره اداكار الخ المعول فان لو جددت (قوله
 لا يراد بالكلام بعدد نفس مائة) او لا يكون المقصود بالذات معناه ان ليسوا به
 الى ما يدره نوع لزوم (قوله سوى المعول منه) فانه لا يمتنع بعد الاطلاق لا تنش
 الاوربا واهل ذلك لان بعد ذلك كما في نصير من حيث المعنى عما قبله مخالفة له بما

وإنما فالامودن من حيث المعنى نوع من لا يفسد وكذا لو او فاستحسن عمل
 الفعل مع حرفين مؤنثين لا يفسد وإن لم يجمع من النوع بعد الاعطاب السبق
 فلا يقال ما قام زيد الا وعمر وكأجمع نصه و هو نوع و او احد بعده في نحو
 ما جاءني زيد الا و علامه راكب لعدم ظهور عمل عن لفظ فينبغي ان لو او مل هو
 مقدر صكدا في الرضى وهذا ظهر الفرق بينه وبين لا تنس لامع ربه كالأبغنى
 قال قدس سره لا بد ان يعتبر مع ذلك الخ لا يخفى ان الفعل بدأ في الفاعل
 صفة للمفعول به باعتبار وقوعه عليه وان كان باعتبار لاسار صفة للفعل وكذا
 في سائر المتعلقات فلا حاجة الى ان كتاب الحسن رضى رتبه يبدو يؤيد ما ذكرنا
 ما صرح في كلامه في بيان احصاء الفصير في الشمين حيث عثر مطلق النسبوم فيفيد بكونه
 على وجه القيام قال قدس سره حتى يرجع صفة لا بد من صفة عن الظاهر
 اذا الصرب المسند الى ربه صفة له ولا يصير صفة غير مودن عثر تعلقاته به فان يقال
 حتى يرجع ما صفة له و حتى تقتضيه في تعريف لدلالتة قال قدس سره ثم
 اشبه الشئ الخ هذا معنى على اختلافهم في لارادته من انه عارضة عن الميل
 او صفة ترجع احد طرفي المصدر (قوله و اعلم ان تقديره مخ) ذهب السكاكي
 والمفسر جميعهما الى ان حور تقديرهما فيهما يكون المقصود في السابقة
 معهما وان يكون ما دل الالام لا في المعنى وذهب اكثر المتأخرين منهم الى
 ان الحدب الى عدم حوارها على انه لا يجوز عمل ما قول لا في بعد المستثنى
 و اخفى ما ذكره السكاكي رحمه الله تعالى له واقع و مصدر تكلم (قوله وهذا)
 اي روم الفصير في الفاعل والمفعول (قوله صفة سواء ذهب المستثنى الى صين
 البدلية او لا (قوله فتقديرهما) ان اثبات ان جعل الاستثناء متعديا به خلاف
 المقصود ٨ فتقديرهما محالهما ان يجوز على تقدير ان يحسن الاستثناء متعديا كذا
 يلزم خلاف المقصود ويجعل المقصود في الية قدما لئلا يلزم قصر الصفة على
 تمامي ويحس ما قبل الاعمال لا بعد المستثنى اذ هو يجعل في لا يفسد بعد المستثنى
 عامل آخر فيصير ان كذا بين مستثنى لا تقدم على من بعده والمفعول على الآخر
 لكن عمل ما قبل الاعمال بعد المستثنى فاصح من اكثر الخوة فلا يصح بعد محالهما
 ايضا (قوله قالوا) اي اكثر الخوة بجله مسانعة توجيه مبرز في فعل ما قبل الا
 فيما بعد المستثنى (قوله اي قامت النواحي) في عتق قوله واعتبار الصمير الخ (اشارة
 الى دمع ما يقال من انه يجوز ان يكون له من مصر قبل ان ذكر كقيل في ضربتي
 واكرمت ربه وكذا تعصب ان يقال ان فاعل صمير عذالي مصدر العمل (قوله

٧ هو ان هذا القول وكذا
 عنوان القول السابق
 انما يوجدان في النسخ
 المكتوبة في اطراف السبد
 الشريف

٨ هذه الاقوال من نسخة
 الشارح الطويلة

يصح هذا) أي حقه معمولاً للحدود (قوله ما رفع ضرب الأمن زيد) تنزيل
 الفعل منزلة اللازم (قوله في غير هذا مقام) أي في غير ما يقصد به القصران (قوله
 أي السبب في عادة النبي والاستثناء في آخره) أي المخرج مما تعرضوا في بيان أفادته
 القصران أفادة التقديم لإدراكه الأصحاب الدوق وفادة طريق العطف وكذا
 النبي والاستثناء فكان استثنى منه مسكورانين وفادة أعمال كونه بمعنى ما والاقاب
 انخفاء الألفي الاستثناء المخرج لعدم ذكر استثنى منه (قوله ففرغ الفعل مع) فالمستثنى
 المخرج بمعنى المخرج عامه على التحوير أو المخرج على الحدف والإيصال (قوله
 لأن الاللاخراج اح) فالمراد به على المقدر كلمة لا وكذا على بومه (قوله ولثلا
 يلزم اح) يعني لا يفر به على تقدير خاص دون خاص فلو لم يقدر العام يلزم التخصيص
 بلا محصر (قوله ولثلا) أي لاستلزام الأعموم المستثنى منه (قوله ما رفع) واما
 على تقدير قراءة العصب ما ثبت الضمير لكونه للعقوبة أو الأخذ المدلول عليها
 عاقيل الآية (قوله رفع ما كسهم) واما على قراءة العصب فمضى مسدالاً للمخاطبة
 (قوله للظن أني تضرر) فقد يلحق بأن ظاهر النظم أن الفعل مسدالاً ما بعد الأول هو
 مؤنث واما في الحقيقة فاعملون بمجموع المستثنى منه والمستثنى فاستحق للأصناف هو
 المجموع الآتية أخرى على أنظر الأول منه لتقدمه في الدكر ثم صار الجزء الثاني
 محصلة فحسب وإذا حدثت أجزاء الأول فقيم الجزء الذي منه من واحدة أعزاه عليه
 كذا في الرصدي فاب في شرح لفتح أي بالنظر إلى ظاهر نفي المستثنى عن صفة
 ومساكنهم والمجموع حيث منفعلاً والفعل المسدال هو المصدر التحيق للفعل العام
 المقدر الذي يتم لكل ويصدق في جميع تصورات هوشن من الأشياء وتخصيص الجسم
 أو الحيوان أو النبات أو غير ذلك بحسب المقام وحسب من المستثنى منه وبما قلنا
 اندفع ما قيل لا يسلم أن لا ثبت في ذكر بالنظر إلى ظاهر اللفظ لجواز أن يقدر
 المستثنى منه في الكل مؤنث كانه قوينة والمواضع ولا عصبه لأن تقدير مؤنث أيها هو
 بملاحظة المستثنى منه واما بالنسبة إلى كلمة إلا انقصى للمخرج عنه فليس المقدر
 الأعمى شيء من الأشياء وهو مذكور هنا ويرد على تفسيره اللفظ لفظ المستثنى منه يدوم
 استدراكه في الظاهر أدليس نفعه لمستثنى حقيقته بخلاف ما دفسر بالنظم فإن له
 حقيقة وهو الأسدال المستثنى منه (قوله وفيه شكل نفع) يمكن القول به بأنه مخرج عن
 ثابت الفعل ثابت الضمير لا ثابت ثابت فعل إنما يكون ثابت، نفعاً (قوله والاعكاف
 مستداح) فيه منه مما لا يمكن استداده بالتوسط الأول واما توسطه فلا لأنه انحصر النبي
 بالاً (قوله فمن قرأ بالياء) واما من قرأ بالياء فانه من ضمير مستتر فيه راجع إلى

الرسول (قوله ولم يجوز الصب) مع ان مقتضى القاعدة جواز الصب لكون
المستثنى منه مذكورا يعني انما يجوز الصب لان المستثنى منه في حكم غير المذكور
لعدم جوار اظهره وانصراف العامل نظرا الى ان ظاهر حيث عرب وعرب
المستثنى منه فعلى هذا التوجيه معنى قوله نظرا الى ما عر بعض ان ظاهر اللفظ
يدل على سقوط المستثنى منه وان حكم في ان مقتضى كتابنا رفوله في حذبه
اي في كونه حذبه لان المستثنى منه من حذبه مستثنى لا من مشترك له في حذبه
(قوله بل المراد آخ) وهو ان يكون مع ذلك ما ينافي في الفهم ملاحظة المستثنى
(قوله واعلم انه قد يقع الخ) يعني ان الاصل ان يقع بعد الاسم وقد يقع بعدها
الجملة لكن بشرط ان يكون الاستثناء مفرغا وذلك لانه حيث يكون الاستثناء عن
العمل على قول وعن التوصل به الى العمل على قول فيكون شذوها فيسهل
دفعها عن اقتضاها الاسم والاكثر ان يليها الفعل المتعارف لمشايعته الاسم
كما يدل عليه الامثلة (قوله ما يقع الخ) وذلك اذا كان ما بعده ماصيا مقبلا
(قوله محذرا عن قد الخ) اي لفظا او تعديرا مع انه لا ينافي مقتضى لثنت من قد وانما
قال كثيرا لانه يحتمل مع قد والواو نحو ما آتته الا وقد اتيتي وحيث مع الواو فقط
نحو ما آتته الا وانما كل منهما بالنظر الى اصله وهو الحالة ولا يجوز الاقتصار على
قد لانه ان نظر الى مشابهته الجراء فهو لا ينفرد بكونه متعديرا بل قد يكون
الى حالته فليس فيه الواو الذي هو الرابط بطرد في هذا يدل بكونه غير مقتضى
مضمونه بمضمون تامله وكونه معصلا من مضمونه بالاسم هو رابط بالواو الذي هو
اصل في الربط (قوله وذلك) اي وقوع الماصي بدون قد ولو حالا (قوله فاشه
الشرط والجاء) لان هذا المعنى اي لزوم تعقيب مضمون ما بعد الاية والمعنى
الشرط والجاء في الاعطاف وانما قل في الاعطاف لانه لا يكون تعقيب هذا نحو ان
كان هذا اركان هائه احتراقا وادا كان مشابها للشرط والجاء بعامل معاملة
الشرط من التحد عن قد والواو لعدم قصد مقاربة مع العامل بل التعقيب فلا
حاجة الى ما يقرب الماصي الى الحال ولا الى ما يربط بين الجراء من ربط بالشرط
بنفسه (قوله وهذا الحال) اي الحال الذي قصد به روم تعقيب ما بعد الاية فلا
نمالا يقارن مضمونه بمضمون تامله لان التعقيب يدعى المقاربة هو وقوعه حالا على تأويل
العرم ليحصل المقاربة (قوله والتقدير الخ) ويظهر بدفع اشكال مشهور
من ان ظاهرا الحديث يدل على انه لا ينافي للشرط من الاعطاف فقط اي بدا الا
في زمان الاثبات من النساء والقصود انه لا ينافي في تسمية الحجة اصلا لان مسائل

في كلامهم وان ذهب السيد الى اطلاق التثنية على الهيئة مخصوصة وقسمة الالقاء
 بالمعنى المصدرى ان الطلب بالمعنى المصدرى وغيره صحيحة لان الانشاء عين الطلب في
 الخارج وان كان معارفا في المفهوم مثلاً انشاء اصرت من طلب الصرب من مخاطب
 دافع من المتكلم سوى تلفظ اصرت وكذا غلبت على الاقدام الخمسة
 لان كل واحد منها طلب مخصوص وليس يراد منه به المصدرية القاء الكلام
 المشتق على التثنية والقاء الكلام المشتق على الاستفهام لا يغير ذلك على ما فهمت
 ليست معاني تلك الالفاظ اصلاً و به ما بين في كلام الشارح رحمه الله تعالى
 من تفسير كل واحد منها ما طلب استعصاف و حمله موصوفاً للطلب والتمرة
 والاستفهام وغير ذلك (قوله بقرينة قوله و لا يوصوغي له كذا وكذا) فان
 اللام فيه صلة الوصف بدليل ذكر لما في المحرر بعد بيان الموضوع له حيث قال
 وقد يتنى بهل وبل وقد يستعمل لعل التثنية وكذا في الاستفهام (قوله لظهور ان ليست
 موصوفة لافادة التثنية) اي لاجل افادته ويكون التثنية بمعنى حقيق له لان اللفظ اعاد
 وصح لافادة المعنى الحق في قوله لا الكلام الى حرم) اي ليس موصوفاً لادوته فلا
 يكون معناه الموضوع له فلا يمكن ان يراد بالانشاء الكلام الذي ليس له استعصاف خارج
 لانه لا يمكن حمل التثنية من اقسامه وكذا الاستفهام من الامور التي والقول
 بالاستعصاف بان يراد بقوله منها التثنية الكلام مخصوص وتعميره في قوله واللفظ
 الموضوع له التثنية بالمعنى المصدرى وكذا في جميع اعداد التثنية في الاستفهام
 والامر والنهي والنداء تكلف برده عليه انه يرم مستند في قسمه الانشاء ان لطلب
 وغيره وقسمة الطلب الى التثنية والاستفهام وغيرهما من انواع الخمسة ادله بين من
 احوالها بمعنى الكلام المخصوص شيئاً الى احوالها باعتبارها به المصدرية من الالفاظ
 اموصوفة لها وبيان التسمي فيها يرجع الى غير ذلك و به لا حاجة الى لفظ صيغته في
 قوله ومنها الامر ولا يظهر ان صيغته لا يمكن ان يكون والافعال التي وكذا في
 قوله ومنها النداء وقد يستعمل صيغته في غير هذه (قوله ولا يتوهم الخ) فيه دفع ما قيل
 من ان قسمة الكلام التثنية الى الخبر والانشاء في اوج ان يقتضي ايراد الانشاء الكلام
 الانشاء كالخبر (قوله كافعال المقارنة) اي كالقوله اصرت بقرينة و لا حرره لك من
 تحقيق توحيه الشارح رحمه الله يدفع اعتراض السيد والشكوك التي تحير فيها
 المظنون فان مثلاً كل حال قوله معاني المصدرية على لافعال يظهر لك بالتدبر
 لصادق فلا تفصله بمحاولة الملل قال قدس سره لا يحمل اللام لعدية الخ

فيه ان وضع ليت لعمه يس عليه الله الكلام المخصوص **☞** قال قدس سره واما
 اذا جعل الخ **☞** هذا الكلام حتى نكته لا يدع الاشكال عن المثل لان الثاني بمعنى
 الهيئة العينية المخصوصة ليس قسما من الانشاء اذ لا يطلق له الاعلى نفس الكلام
 الانشائي او لانه كما مر (قوله غير حاصل) اي في اعتقاد المتكلم فيدخل فيه
 ما اطلب شيئا حاصله وقت ان طلب لعدم غير المتكلم بحصوله (قوله وقت الطلب)
 لم يقل وقته لانه لا يتوهم كونه فاعل حاصل والصيرير اجبالي المطلوب (قوله والعرض
 الخ) يعني ان هذه المقدمة تهديدية اذ يعاقب المتوالة منه **☞** قال قدس سره قيل ينتقض
 الخ **☞** وما قيل انه لا تنقص وان لم نعترا الخبيرة اما مجموع علمي فلان الطالب نفس علم
 لا المجموع واما بمجرد غير فلان المطلوب به حصول امر مطلقا لا في ذهن الطالب هو هم
 منشاء جعل الطلب على صيغته وانراد ههنا معنى المصدرى كما عرفت **☞** قال قدس
 سره ان كان المطلوب الخ **☞** هي ان قيد الخبيرة مراد ما على ما تقرر من اعتبار
 الخبريات في تعريفات الامور التي تختلف باختلاف وان لم تذكر فالحق ان كان المطلوب به
 اي العرض منه لا مدلوله فان مدلول الاستفهام ايضا حصول امر في الخارج وهو
 تفهيم المخاطب لتكلم من عنده السيد في حوائج شرح الرسالة التسمية حصول
 امر في ذهن الطالب من حيث هو حصول امر في ذهنه اي من حيث هو وجوده على
 مثالي له لا يترتب عليه لانه ولا حكاية هو الاستفهام مثلا اريد قائم طلب الحصول
 دسة الغرام الى ربه في ذهن المتكلم ووجودها فيه بوجوده على بصير معلوما وان كان
 ذلك معلوما لانصاف ذهن بالامر تلك التسمية ووجوده فيه بوجوده على كسائر
 الكيفيات النفسانية بخلاف علمي فان العرض منه حصول العلم واتصاف النفس به
 ووجوده فيه وجود سبيل وان كان مستترا حصول ما يتعلق به وجودا فطلب
 وهذا المرق دقيق مناه عن الوجود الشيء في الذهن على نحو اصولي يترتب عليه
 الانا كما في الانصاف لثبوتة وهو المطلوب في علمي ووجوده على لا يترتب عليه
 الا ان كان كافيا تصور استيعاف وهو محسوب في الاستفهام وانه حرر تلك طهر ان مثل
 اعم ولا علم داخل في الامر لان محسوب به العلم ما يتعلق به فالتصويرة وجودا امر
 في الخارج ولا حاجة الى اثباته انه هو في تعريف الاستفهام فان وجود الشيء في
 الذهن على نحو وجوده في الخارج فقدر فانه من المهمات **☞** قال قدس سره
 وقد يجب ان المطلوب الخ **☞** فيه اننا لانسلم ان المطلوب الفاعل بعلمي وجوده التعليم
 من المتكلم بل المطلوب حصول علم في ذاته الا انه يحصل التعليم وسيلة اليه **☞** قال

٤ من المهمات نسخة

قدس سره من حيث انه انتفاءه وعدمه * لانه مدلول حرق بدل عبه كلف
 لا الالهية فيكون الله للملاحظة غيره بخلاف اثره قد انشاء فيه مدلول لفعل
 فيكون ملحوظا في نفسه * قال قدس سره وقد حقق دلت الخ * وهو ان لزوم
 قديلا حظ من حيث انه نسيه من اللازم واندرهم وانما يعرف حالها حيث لا يكون
 لزوم لزوم آخر فيلاحظ من حيث انه مفهوم في نفسه فيعرض له لزوم آخر قدس
 على ذلك الامكان والوجوب وسائر الامور الاعتبارية التي يبرها التكرار (قوله انشاء
 فعل الخ) اي المطلوب حصول انشاء فعل عن الفعل من نصف انشاء نعم
 ذلك الفعل ووجوده من استداده وكذا المراد بحصول ثبوته من نصف لفعل
 بثبوت ذلك لفعل وتحقيقه منه وانما اراد بلفظ حصوله انساكا في روجه لله يوم يقل
 ان كان المطلوب انشاء الفعل او ثبوته اشارة الى ان المطلوب في الامر وانتهى انصاف
 المتأمل به فلا يرد انه لا معنى لحصول الانشاء وحصول ثبوته (قوله هو الامر)
 سواء كان بطريق الاستعلاء او التصريح او التساوي وهذا واحد صسط الانواع
 الخمسة وان كان غير مختار عند انصاف روجه لله شرحه في الامر والامر
 استملاء (قوله وهو طلب حصول الشيء على سبيل الحقيقة) اي ان كان معنى
 الطلب هي المحبة وانظارها من غير قصد الى وجوده ولذا يطلب الفعل فلا يرد
 الاوامر الدالة على انساني المصونة (قوله ان كان انتمى) الى مكانه الذاتي يجوز
 ان يكون ممكنا في ليل لثبات يعود فان الشك في رقة عن زمان اريد ان القوى
 الدائمة كما مر في بحث صمد العقل وحادثة النفس من لا تستمر به ان يكون المراد
 زمان لا قبل ان اراد الامكان الذاتي في دلالة قوله ان لثبات يعود على عدم
 استمراره بحيث ادلا امتناع في نحو الشك ليس شيئا (قوله ولا يصح ترجيح)
 اي انقلب التخييل بالترجي لان الطمع رتق بالوجوب على سبيل معنى قدس فيه حيث لانه
 لا يملك في الترجيح وهم (قوله فكيف يعرف الخ) بيان له لافقة بغيره * قال قدس سره
 وقبل انها حكاية * فلتنقضي المستعاضة من وجوده وان وجدته الامر مستحيل كانه
 الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم من دوني بوقته مني على سبيل الحكاية كانه
 قيل ووا اذهالك قائم او تدهس وقوله ويدون على تقدير الاستدلال اي فهم يدهون
 حيث ولدالم يصح كذا في الكشف * قال قدس سره خذ في تنزيله الخ *
 ولا يجوز ان يراد مركبة كل منهما مع لا وملا من معنى في التوزيع لا الحكم على كل
 واحد منهما (قوله هل كونهما الخ) ظاهرا خودا لانه لا يعبر عنه خوده هله لوحات
 التركيب مع لا ولا فلا يتحداه خوده ولا خوده من غير ما هو ولا يحب به قال نه

حاجته قدره ولا حضور هذه كلمات في حال التعذر (قوله ليس اقادة التمني)
 لا سيما كما يريد ان يفي قبل التركيب بل ليصير التمني بالوضع التركيبي معنى حقيقيا
 بالوضع الذي يقول منه التقديم والتأخير فان ايجاز عن الجواز لا يجوز قوله
 في الماضي التقديم (اي تقديم احصاء لان المتكلم انما يحجه لا حل شقيقه عليه
 ولا يزال محجه المتكلم لا يقتضي دامة المحاط فكيف يتولد من طلب المحبة التقديم
 وهذا في التخصيص قوله وهذا) اي قوله لتخصيصهما (قوله حاصل معناه)
 فان الزام معنى انتهى هو معنى التخصيص قال قدس سره وعلى هذا يظهر الفرق
 الخ فان معنى في هو ولو معنى محاري وفي لعل من مستندات التراكيب وقدر
 (قوله ومن هذا) اي من دحوب الاشفاق في الترجيح اظهر ان العاقل لا يطلب
 ما يكرهه (قوله فان كانت الصورة وقوع نسبة) اي صورة وقوع نسبة
 بدل عليه قواهم اي ادر - وقوع النسبة الا انه به يحدف لفظ الصورة على اتحاد
 الغير بالعلوم فع قطع النظر عن القيم بالدهن معلوم وباعتبار الزمان به علم (قوله
 بان بينهما نسبة اما بالاجتناب او بالسلب) اي بالوقوع واللاوقوع فان الاجتناب والسلب
 يطابق عليهما نص عليه في شرح السراج العسدي (قوله وهذا انما يظهر الخ)
 اي استدعاء التقديم حصول التصديق بمس افعال ظاهر في تقديم المصوب
 لان تقدم ماحقه التأخير يجب اختصاص الادراك الماهية عنه حيث يتجسم على انه
 ليس التخصيص كما هو وما تقدم من ارفوع الباطن فلا يمتنع للتخصيص اصلا عند
 السكاكي رحمه الله تعالى فلا يستدعي تقديم حصول التصديق بمس افعال وانما
 عند اشجع عند الفاعل بعد ياتي التخصيص وقد ياتي للتقوى والتعيين مفوض
 الى انفسهم فلا يفتح على ريد عرفت اصلا (قوله من هذا) اي لفعل الدوام عليه
 المهمة محتمل لطلب التصديق وتضمن اطلب الصور وتعيين احد المعينين بحسب
 الفرائض المقتضية كما في ر . رحمه الله عليه نقولت اصرت ريدا ام لا لطلب
 التصديق وقولك اصرت ريدا مكرمه لطلب التصديق او المعقود كافي افرقت
 من الكسب الذي كسب كونه (قوله لا يخلو عن تعسف) لانه اذا كان المسؤول هو
 التصديق لم يكن شيء من الجربين مسؤولا عنه بخصوصه حتى يبينها لان يقال
 ان المسؤول عنه هي نسبة وهي مدلول جزم النفس فلا بد ان يلي النفس المهمة (قوله
 وما يؤيد ذلك) اي كون المسؤول عنه بلي المهمة قال قدس سره اصلاق الشئ
 الخ تأيد ما ذكره صاحب من ا . مذكور في حقيقة في صورة طلب التصديق هو
 التصديق (قوله نحو هل قادر يدور عروقه) وردت في هذا التوهم اختصاص

هل ما صدق لكونها في الاصل بمعنى قد (قوله فيجب) أي من أجل وانه قوله أي هل
 من حيث زيادة صيرت فلا يكون هناك تقديم حتى يستدعي التصديق بمحصل
 نفس الفعل (قوله ليكنه يفتح) لفتح احتمال عدم انه صدق كونه خلاف الغالب
 (قوله سوى ان الغالب الخ) إذ كون التقديم غير اختصاص من يفتح قد يمكن فيه
 الا لاجل كونه على خلاف الغالب فيلزم ان يكون كل تقديم غير التخصيص فيجب
 وذكر قوله وجهه لطيف التفتي على سبيل المثال (قوله من ن اعتبار التقديم الى آخره
 يعني ان هل والهمزة انما تدخلان على الجملة الخبرية فلا بد من صحة نفس دخول هل
 ورجل عرف لا يصح بدون اعتبار التقديم والآخر عدم متحقق لانه سواه ودا
 اعتبار التقديم والتأخير كان الكلام مهيد لمحصل تصديق نفس الفعل فلا يصح
 دخول هل عليه بخلاف اعمدة فادها لست الا تصور فلان في نفسه وفي الخصائص
 نفس النفس نسبت التقديم هذا اصار اهل المعاني اساحت عن الخواص والمرايا
 وما في الرضى من انه صحح ارجل في الدار ورجل في الدار فوق كرم في حيز
 الاستفهام فكلام ظاهرى واعتبار الصلة بالاحتش من صحة الاستدلال لا يبرم طابق
 الاصطلاحين هذا اختلاف الاضراض (قوله وهو معنى المصارع بالاسفل)
 وليس من الحروف البعيرة لمعنى الفعل لانها في الاصل بمعنى قد وهو لا نصير
 فلا بد ما قيل انه لو كان تخصصا بحسب توسيع الدال بتخصصه كذا في الاستفهام
 مع انه ليس كذلك قال الله تعالى (وهي وحدتموه وصدركم حق) (قوله وهو احوز)
 قبل المراد بالاحوة الصداقة بالاحوة المتغيرة واللكان الجملة لاسمية حالا
 مؤداة فلم يجر دخول الواو عليها كما نثر في احواسى وهو مذهب طائفة من
 المؤكدة ما يكون مؤداة لمضمون جملة وهي لا يكون الاسم غير حدث نص عليه
 في الرضى (قوله بمعنى انه لا يسمى) معنى ارادته انكار توبيع لا انكار تكذيب
 وسيمى ان الانكار يكون لمسمى (قوله عدم اقربا) هذا معنى عدم الفرق
 بين الحل الذي هو قيد للعامل وبين الحل الذي هو لزوم لمضمون (قوله بجمعه
 الخ) لعل مشتبه به انه فهم من الجملة خبرية او قد في قول الشيخ الجملة هي
 وقعت حل قبلها مع ان مرادهم الجملة التي وقعت حالا (قوله وهو يادى الخ)
 لا يبدل على وجوب تحريد الجملة الحدية لا على تحريدها من قيد بالحل (قوله
 لكون هل الخ) يعنى ان الساء داخله على المقصور كما في قوله وتخصيصها
 المضارع بالاستقبال داخله على المقصور عليه فقد جمع تعبيرين استعمالى
 التخصيص (قوله من زيادة اختصاص) أي ان شرط الاختصاص لا يقبل الزيادة

والقصص والاعمال من زيد لان بلا متعدهم مطابقا اختصاصا بالفعل (قوله اما انقصاء
 البنى الخ) قيل منه بحث لان كونه محصية للمصارع بالاستقبال
 لا يقتضى من زيد الاختصاص وان يقتضيه لو كان المحصن محتصا بالمصارع
 واجاب ان انورد يريد الاختصاص بزيادة الارتباط ولا شك انها
 لما كانت محصية بمصارع بالاستقبال كان لها من زيد ارتباط بالفعل من الاسم
 حيث تخصص الفعل بالاستقبال دون الاسم قال قدس سره يطلب
 من علوم اخر مراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم
 العملية بل من العلوم العقلية كالكلام والافهام الحكيمية من الالهية والطبيعية
 وليس يلزم ان يكون ذلك مصب او مشقة من كل منها بل يكفي ان يكون مسألة
 من احدهم ويكون معتقدا به في تحققة مبدئيا فيها كلها او بعضها محتجا او متبرقا
 كذا في شرح المفتاح لشرح رحمه الله تعالى قال قدس سره توحه النبي
 الى الوصف الذي وصف به الله فان قدس سره بعد غلط متعلق بقوله متى
 قلت وحير الاراع متعلق بحوله تولم الى اي تساؤل النبي المصطفى والشاعر
 لا لاوصاف الاخر غير لا تراعى من المحض والمكلم فيها وانما الاراع في كونه شاعرا
 او محمدا قال قدس سره توحه الى النبي الى ثبوت او صدق ادعى له الذي
 ادعى ثبوت الوصف في ثبوت ان كان له في عالمه كان حاصلا توحه النبي اليه
 في العالمين كذلك اي كما ادعى ادعى له في ثبوت الوصف بل ادعى له
 كما رعى اي رادى ثبوت الوصف على عمومته وان ادعى حاصلا تاوله على خصوصه
 قال قدس سره وانه من غلط على قوله ولكون هل قال قدس سره
 ويختل ذلك اي مصراع دون ما يصح واستعمل في موقع الخلل او اعتراض من
 قوله ولكون هل وسامع من هذه ويبرهنه استلزام وذلك إشارة الى ما بهم
 من قوله ولكون هل ولاستدعاءه اي لكون هل متصفا بالصفتين المذكورتين
 استلزام ذلك الانصاف مراد اختصاص له دون الهمة بالشيء الذي ربما يثبت
 اظهر (قوله فظاهر) فيه تعرض للسكاكي رحمه الله تعالى بانه تعرض لبيان ماهو
 ظاهر في الحاجة به ويصير في ان ماهو احق اعني اقتضاء الثاني لذلك (قوله
 ان يوجه الى مصدق) اي الامور القائمة بالغير وانما يعلم بصرها لاشتمالها
 بهذا المعنى وتقدم ذكره في القصر حيث قال وامراد الصفة المعنوية اي المعنى
 القائم بالغير (قوله اني هي مدونات الافعال) لان مدلولاتها الاحداث القائمة
 بالفعل لان لسبب ان المعنى طريق مقيم حرة مفهوم الفعل (قوله من حيث

هي متعلق بالصفات (أي من حيث هي صفات ومعنى ان - في والاثبات انما يتوجهان الى
 الامور القائمة بالغير من حيث انه قائمة بالغير اي قيامه ولظهور هذا الحكم لم تعرض
 لبيانها واذا كان تلك الامور القائمة بالغير مدلولات لا فعل كان لشي والاثبات من
 اختصاص بالاضال بخلاف مدلولات الاسماء فانها يتوجهان الى قيامها الذي هو خارج
 عنها وانما قيد بالحيثية لان الامور القائمة بالغير اذ انهم تعتبر من حيث القيام بالغير بل من حيث
 ذواتها لا يتوجه اليها والاثبات اليها (قوله لا في حوات) اي الامور القائمة
 بنفسها اي بالانكسار قائمة بالغير اني هي مدلولات الاسماء فان مدلولاتها سواء
 كانت مشتقة او غير مشتقة لا يغير فيها فبها بالغير وان كان تعرض لها وانما قيد
 بالحيثية لان مفهوم واحد قد يكون ذاتا بالنسبة او صفة بالصفة بالنسبة الى ذات
 كالحركة فانها ذات بالنسبة الى السرعة صفة بالنسبة الى ذي الحركة ولما كان
 في هذا الحكم خفاً راء على انه لا يدل على حلة توجه الى واثبات الى مدلولاتها
 من حيث قيامها بالغير وانما لا يتوجهان اليها من حيث انها ذات بلية بقوله لان
 الذوات ذوات اي مانع من ذات موصوفة بالذاتية قائمة بالذاتية الذاتية لها
 لا قائمة فيه ومنها حروف الواقع فكلام الله راجع عنه تعالى لا عار عليه
 الا انه عرض في كلام السكاكي رحمه الله تعالى بان الاضواء التي لم يرد الارتباط
 طاهر لاحاحه في بيانه الى الاستدلال الذي ذكره وان استدل به لافضائه الثاني
 ذلك قاصر حيث اكتفى بقوله وقد ذهب فيه قبل على ان ذوات والاثبات
 لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات لا بد من صم ان الصفات
 مدلولات الافعال والذوات مدلولات الاسماء وصم محله دليلا على عدم احتمال
 الذوات الاستقلال وبما حرره بهرات ان شرح رحمه الله تعالى لم يعدل
 عن الطريقة المتساوكة في اصحاب لم يصح شبهة لانه موضح كل لا يصحاح
 قال قدس سره فانها لا تأتي اح * يرد عليه ما يورد على التوجيه الثاني
 من ان اللازم منه ان لا يمكن نصها بمعنى حصص متعة وانها لا بمعنى جعلها ثابتة
 لا بمعنى الحكم بثبوتها فانها صدق واختم به فانها ممكن وان كان كاداً
 قال قدس سره في الاعراض * وكذا في * صلاب راجع هو * قال قدس سره
 فلذا اختار بعضهم * وهو المعامل الكائن حيث قال يمكن ان يحمل مذهب المصنف
 رحمه الله تعالى على مذهب المعتزلة من انه يقول ان الذي هو الممتنع وذوات
 الممكنات ثابتة في حال الوجود والعدم ولا يمكن حكم بغيره ويمكن ان يحمل على
 ما يقول الحكماء من ان الماهيات غير محصورة ولا يمكن في الماهيات من حيث انها

ماهيات على معنى انه لا يمكن ان يقال ذهنية ليست بماهية بل لا يمكن الاسباب الوجود
والصفات الاخر من هيات بقدر الماهيات ليست بموجودات او مظهر كذا وحيد
لا يمكن ان يراد بقوله ما يريد ان يراد ليس يريد بل يراد ان يراد ليس بموجود او كانت او منجم
او غير ذلك من اصناف اخرى كلامه ولا يخفى انه لا يرد عليه ما ورد السيد لانه
قال لا يمكن الحكم بغيره ولا يمكن الحكم بحيا عن نفسها فلا يراد بما زيد ان يراد
ليس يريد كونه خلاف الواقع بل يراد به ان يراد ليس بموجود او مظهر او نحو
ذلك ولا تعرض في كلامه ولا في كلام السكاكي رحمه الله تعالى ههنا الحكم باثبات
الذوات ادلا حادثة في تحقق القصر اليه وان كان في الواقع الحكم بالاثبات انصا
خير يمكن لان الحكم بالاثبات والى مقتضى امرين ولا تغاير بين الذات وبفسه نعم
يرد على بانه لا يمكن في قصر المتعدي نحو ما شريك الذي لا يمنع الا ان
يقال لا يمكن تصور استحيالات الامتياز التشبيه والمثال فيقول الى قصر الممكنات
قد يدرك قال قدس سره ولا يبعد ان يقال الخ * هذا الوجه مع استعماله على
التكلمات التي ارادتها بغيره لان اراد بالصفة في تقسيم القصر الى قصر
الموصوف على لصفة والعكس بغيره الموصوف كالمركب فلا بد ان يراد ذلك المعنى
في تحقيق القصر ايضا **الامر الثاني** * ان قدس سره يعلق على المستقل
بالمفهومية * هذا المعنى هو من فروع ما هو معروف به حيث اراد انعام في الوجود
الذهني * قال قدس سره بذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه * هذا المعنى يصدق
على ما لا يستقل بمفهومية لانها تصح ان يعلم ويخبر عنها اذا لوحظت بالذات
كبابه قدس سره الا ان يراد من حيث * تصح ان يعلم ويخبر عنها * قال
قدس سره وحده بطلان الخ * لا يخفى انه لا بد في ثبات ذلك من شاهد ومجرد
كون الصفة في مقامه بذات لا يقتضي ان يطلق الصفة بهذا المعنى لجواز ان
لا يستعمل الصفة في مقامه لذات بهذا المعنى لانه لا يمكن ان يقال انه متصل في شرح
حكمته المعنى في بحث الخ * عن فصل المحققين بهم معنى انما ثلثين بطلان تصور
بالذات ما يصح ان يعلم ويخبر عنه ولا سفل ولا صفة * لا يعلم الا بتدريج الغير * قال
قدس سره لان الاصل تنصبي الخ * اي دون الاسماء فلا يراد ان الحمل الاسمية
ايضا تتضمن سببا حكمية على ان استغنىها من اولاب الروابط (قوله على طلب
الشكر الخ) اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد به دور حقيقة الاستغنى
لا متناها على علام المبوب (قوله لان يراد من مجرد) اي ما يتقيد وحوده برمان
الاستقبال في معرض الامر الثالث * غير المتقيد بالمرس يدل على كمال العناية حيث

يدل على طلب حصوله غير مفيد زمان من الأرمية تدبر فانه قد حقي على بعض
 الظنرين وهذا الكلام لطلب اصل الشكر كإيدل عنه قوله طلب الشكر لا لطلب
 استمرار الشكر فلا يرد ما قيل ان الاستمرار لا يندري مستفاد من هل انتم تشكرون
 امس بالمقام من الاستمرار الشوق المستفاد من هل انتم تشكرون (قوله وقد احد
 اخ) توصيحه ما في الشفاء ان مطلب هل على قسمين أحدهما بسيط وهو مطلب هل
 الشيء موجود على الإطلاق أو ليس موجود على لاصلاق والآخر مركب وهو
 مطلب هل الشيء موجود كذا وليس موجود كذا فيكون الموجود رتبة لا محمولا
 مثل هل الانسان موجود حيوانا ونفسا نسمع ما قيل ان هذا الكلام غامض
 حال من التحصيل اذا اعتبر في كل قصبة سوى الوجود الراعي امران فلا يستحق
 ما محمولا الوجود ان يكون بسيطاً بالنسبة الى ما محمولا غير الوجود * قال قدس
 سره قد يطلب الخ * فيه اثبات بان الشارح رحمه الله بالشارحة للاسم قاصر
 حيث اکتو باسم الاول فتدوغل في الالهام هو وقد ذكر في التلويح كلافه
 لانه اندي يحتاج اليه في شرح قول المصنف رحمه الله وضع هل البسيطة بينهما
 في الترتيب (قوله فيجب ما اد غلط شهر) اي اسحق الجواب ذلك دمه هو الاسم
 امر محتمل فاذا احسب مركب دخل في حلوب عصا ليس من دواجن المؤل صه فاد
 لم يوجد منه دأشهر عدل الى المرئس ولا يكون التفصيل المستفاد من مقصودا والمراد
 بالاسم ههنا ما يقدر المسمى اشارة الاسم لا يختص بالاسم بعدل للفعل والحرف
 (قوله اي حقيقة الخ) اي ليس المراد بالاهية ما يقع في حلوب ماهو قاته شامل لما
 يكون شرح الاسم بل الماهية الموحودة ووصف حقيقة هي هو بما هو اشارة الى
 ان المراد بالحقيقة الماهية لانه في نفس الامر لا محققه في خارج على ما صرح به
 في التلويح من ان تعريفات الالهيات كذا في نفس الامر تعريفات حقيقية (قوله
 فيجب ما يراد دية) اي حق الجواب ذلك ورت قيمت الرسوم مقها توسع
 وصعرا راكدا في شرح الاشارات وحكمة لاشرى (قوله بين ما التي لشرح الاسم)
 اي يطلبه معنى الاسم على ما في شفاء يسر ما شارحة مختصا بطلب الحد التام
 الاسمي على ما فهم و كان الشايح ديت (قوله لا من لا يعرف آخ) في الشفاء واما
 ان طلب احدها حركة او زمان او حلاء و نه موجود فيجب ان يكون فهم اول
 ما يدل عليه هذه الاسامي انتهى ويظهر منه انه لا بد من معرفة مفهوم
 الاسم اجمالا قبل طلب الوجود * قال قدس سره وم تعرف خصوصية ذلك
 لمفهوم * اي لم تعرف خصوصية توجب تميزه بمفهوم حيث مر بين المفهوم

في الجملة بل احتمل عدمه كل مفهوم ان يكون مدلول ذلك الاسم فلا يكون ذلك
المفهوم متصورا لا الاعتراض انه معنى ذلك الاسم فلا يمكنك السؤال عن وجوده
اذ لو قلت هل معنى لعمد الحركة موجود كان سؤالا عن وجوده معنى هذا اللفظ
الواقع بمسجل اعنى لفظ معنى لفظ حركة لان سؤال عن وجوده مفهوم ما يدخل
عليه هل كقولنا هل الحركة موجودة اي مفهومها مطبق على موجود فالواجب
حيث تقدم تصور معنى هذا اللفظ بجالا وهو حاصل اذا كان لك علم بان لها
معنى وهذا معنى قول الشارح رحمه الله فان من لا يعرف مفهوم هذا اللفظ اي
مفهومه من حيث انه مدلول لفظ استحال منه طلب وجوده وبما حررنا لك سقط
الاعتراض المشهور من به اذا عرف ان له معنى فقد تصور ما اختارته معنى اللفظ
وان كان معناه لا ياتي به التصور في طلب وجوده وما السؤال من خصوصيته
فانه منجبه لانه تصور الاسم بخصوصه وعليت ان له معنى فنقول ما الحركة
قال قدس سره ونعني صرفت خصوصيته اجالا في ضمن ذلك اللفظ امكنت
السؤال عن وجوده من تحمل ذلك بلفظ مدخول هل قال قدس سره لكن
الانسياح * لكون الاشتغال بمسألة هل بعد المراجع من مطلب ما الشارحة
ولانه قد يكون شرح لمفهوم بمصيلا فدخل في التصديق بوجوده * قال قدس
سره اي ماهيته موجوده * اي في لا يعلمها هي ما ذهب اليه القوم واما عند
الشارح رحمه الله تعالى فارد بوجوده في نفس الامر * قال قدس سره بقدر
الامكان اي قدر ما يمكن تصوره به اثبات كماله او بعضه او التعرضيات (قوله
والمعدوم اي في نفس الامر) لا هو له ادلاشير به العقل الالهي اعتباره وفرسه
هذا على طريقه شارح رحمه الله تعالى واما عند القوم لعمد لا وجوده فان
الهوية بطلق معنى الوجود (قوله وانتم في الخ) هذه عبارة الشفاء وما ذكره
وجه اني لعمارة الخ للمحدود وقوله بالجملة والمفصل إشارة الى الوجه الالهي
كما لا يخفى (قوله حتى ان موصي الخ) مثل تعريف المثلث المتساوي الاضلاع بما
احاط به ثلثة خطوط متساوية جدا حتى وبعد عدم وجوده اشكل الاول من التحرير
بمسير جدا حقيقيا (قوله منه يجب عدمه) فان العريضة احصاها ما وضع له
بعينه وهو عارض له معنى به خارج عن ماهيته اوشبهه بالعارض القائم (قوله
عن المجلس) اي المذهبة لكافة سواء كانت متفقة الافراد او مختلفة الافراد اجالا
او تفصيلا ويشمل جميع اسماء بقول في جواب ما هو نحو ما يريد وعبرو فيجاب
بانسان وما الا اناس والفرس فيجاب بحيوان وما الاناس فيجاب بحيوان باطلاق

فيطلب بما عند السكاكي رجه الله شرح الاسم وشرح الناهية الموجودة الا
انه مختص هذه بالامر الكلي وعد صاحب القبر شرح الاسم كليا كان او جزئيا
قوله اي اي اجناس الخ لايتوهم من تفسيره مطلب ما يطلب اي اتحادهما
فان اي لطلب المميز وما لطلب الالهية الا انه لما كان صب ماعية الشيء مستلزما
لطلب تميز تلك الماهية وتعيينها بماعدها من حيث شئها على الخصوصية اقيم
مطلب اي مقام مطلب ما ولما يتحد جواهرهم فيقال كتب ونحوه لانه من حيث انه
مشغل على من الخس اجالا حواب ما ومن حيث شئها هي الخصوصية المميزة
عن الاحدس، الاخر حواب اي كذا يستفاد من شرحه بلفظ (قوله فقد سبق
المفردون) اي لانفسهم بطاعة الله تعالى او عند سوى الله تعالى (قوله وما لمفردون)
او ما وصفهم السدي يعرف به انهم مفردون . قال قدس سره قلت بينهما الى
اخره . حاصله ان المطلوب في من في اندر تعيين اسمه اليه قصدا وتعه حصول
الصدق بخلاف ادس في الاء . ام حل من بمصو . مه هو التصديق (قوله واما
ما ذكره السكاكي الخ) يعني ان السكاكي رجه الله تعالى ادعى بقوله تعالى من
ركبما للسؤال من المجلس حيث قال ومنه فوهم تعالى ولا يكلم انه للسؤال
من المجلس لم لا يجوز ان يكون السؤال من الوصف كما قيل عليه الجواب الا انه
ورد اسم لقوله بصورة دعوى مادية على المجلس مانعه في صورة يلح فلا يرد
انه يجوز ان يكون الجواب من المطلوب الحكيم ومرة الى السؤال من المجلس
لا يليق بحاله بل اللائق السؤال من اوصافه الكاملة على ان ادعاء مساده
باعتبار اجراء الجواب على مقتضى الصهر فانه الاصل (قوله بقوله رسا السدي
الى آخره) اي اعطى كل نوع من الاربع صورته وشكاه السدي طبق
كلاه الممكن ويجوز ان يجعل حله معولا اول لا يعنى يعنى اعطى حلقه كل
شيء يحتاجون اليه ويرتفعون به قدم بمول . من لاني مقصود ثم هدى ثم
عرفه كيف يرتفق عما اعطى وكيف يتوصل به بنفسه وكلاه كذا في شرحه
وللفتاح (قوله احد المتشاركين في امرهم) اعتبار لاقن و مراد احد المتشاركين
او المتشاركات في امر هو مصموم ما وصف له اي ووصفه به بماتشاركين زائدة
الابضاح والبيان والا فالامر الذي يشار فيه شئ لا يكون لانهمها كذا
في شرحه لفتاح وتعه السيد وفيه بحث لا يشار كين في دار او مال لا يسأل ما
بما عزمها بل بجعل تحت ما عزمها ولو كان مفهوم . شركين في هذا المثل (قوله
الى مشار اليه) اي شئ يمكن التعبير عنه باسم الاشارة (قوله سبي امراييل الخ)

أي سئل هذا السؤال فيكون في موقع المصدر أو جواب هذا السؤال ويكون في موقع
 لمفعول أو قائل أو فعل أو مفعول به (قوله انشيري أم ثلثين) إشارة إلى أن
 يحرك الألف مية يكون منصوب مفرد . عتار . بأوسط أحوال العدد فإن مميز ثلثة
 إلى عشرة مجرور بـ عشرين و عشرين إلى تسعين منصوب مفرد وما بعد ذلك مجرور
 مفرد (قوله وأقول سئل من أمرين إلخ) لأن مراده عدم الوجودان قطعاً فإنه
 يحتمل كم في الآية أن يكون خبرية على ما في الكشف أو عدم الوجودان في صورة
 عدم الفصل بفعل متعدد (قوله أن يكون المأتي) بفتح التاء هي صيغة المكان ووضع
 الخبر وهو النفس دون سائر وفيه رد على اليهود ظاهراً كانوا يحرمون آيات
 المرأة وظهرها إلى أسماء كذا في تفسير بقاضي في سورة الاحزاب (قوله لعراقتها)
 في الاستعظام لأنها موضوعة له وسائر الكلمات موضوعات لها إنما نصبت معنى
 الهمزة في الاستعمال (قوله ولها مجرور إلخ) أي عرافة الهمزة في الاستعظام دون
 غيرها مجرور وقوم سائر الكلمات الاستعظام من عدم أي أسلمها أن تكون متضمنة
 للاستعظام مع أنها حيث معنى بالقطر وهذا يدفع المخالفة بين هذا القول وقوله
 وهذا محل إلخ فإن هذا القول يقتضي أن يكون حوار وقوم سائر الكلمات بعد
 أم لعدم عرافتها وقوله وهذا محل إلخ يقتضي أن يكون حوار وقومها بعد أم
 طأوه عن معنى الاستعظام فلا يلزم اجتماع الاستعظام وبين حيث مجرور وقوم الهمزة
 لعدم إيصافها إذ عرافتها في الاستعظام لا في كون أم معنى أن وقيل في توجيهه
 أن عرافتها في الاستعظام يقتضي كمالها في التصدير فلا يجوز دخول أم التي معنى
 أن عليها كسائر حروف التعظيم من لو أو والعاد وموقعه أنه لا وجه حيث لا تعصب
 أم بالذكر وقد لا يكون عدم عرافته سائر الكلمات في الاستعظام عنه بل حوار
 وقومها بعد أم لا في أن يكون العطفه تحريداً أم عن الاستعظام وسددهم بهذا على
 جعل ليس للمحصر المحرر بالاهتمام ولا يلحقه ركا كنه (قوله رثان أم) ذكر
 الراء وسكون الهمزة مصدر رثت اللفة وردها كسج عطفت عليه يروي مرفوعاً
 على أنه بدل من ماو مجرور راعى بدل من صمير به والتصغير في أنه على التصدير راجع
 إلى ما على أن يكون اللف زائدة وخمير مفعول تعطي أو راجع إلى الود وتعطي معنى
 محو أو منزل منزلة الألف ومضموم ما على به مفعول تعطي وكلمة ما مصدرية (قوله
 وبهذا ينحل) أي يكون أم معنى من بدون الاستعظام (قوله لا يستعظم من الاستعظام)
 ودعوى التأكيد بعد حذف اللف لا بد (قوله أكنتم أم لم تكذبوا إلخ) في المعنى
 حذف المفعول بدون حذفه جمع وبصيغة حذف الشرط من غير دليل عليه

وحدوث النقاء الجارية (قوله كثير ما تستعمل في غير الاستفهام) صهر كلامه يدل على
 انها محاربات في تلك المعاني كما يشهد به قول الشارح رحمه الله تعالى وتحقق كيفية هذا
 المجاز الخ لكن التحقيق انه قد مر ادعاء تلك المعاني بطريق المحار و قد مراد بطريق
 الكسامة وقد مراد بهريق منها مستعانت الكلام وتمصيله في حواشيا على تفسير
 القاضي لقوله تعالى (كيف تكفرون بالله) (قوله محومالي لا يرى الهدد) عدم
 الرؤية قد يكون لحال في جانب رائي وقد يكون لحال في جانب امرئي فقوله مالي
 لا يرى الهدد ان كان استفهام عن حال في جانب رائي يوجب عدم الرؤية
 فلا استفهام لا يمكن جملته على حقيقته اد لا معنى الا في مقام عن حال نفسه فهو
 محار عن التمعن وان كان استفهاما عن حال في جانب امرئي يوجب عدم الرؤية
 كالسائر فيصور ان يكون الاستفهام على حقيقة قال قصد منه التمعن ويكون
 ارادة المعنى الحقيقي لمجرد التصور والافتقار كان كسبه وان قصد منه المعنى
 الحقيقي مع التمعن كان التمعن من مستعانت الكلام وبما ذكرنا ظهر الجمع
 بين كون الاستفهام على حقيقته وكونه التمعن وبين كلام الشارح رحمه الله
 في المختصر من ان قول صاحب الكشف نظر مستبين عليه السلام الى مكان
 الهدد لم يصبره فقل مالي لا يرى الهدد على الحقيقة لا ليراه وهو حاصر
 له انه لم يره وغير ذلك ثم لاح له انه على حقيقة ما هو عليه من الهدد والى حد يقول
 هو ما كان له سأل عن صحة ملاح له لا يدل على ان الاستفهام على حقيقته
 وبين مثاله السيد في شرح الامام يظهر بما ذكره صاحب الكشف انه حرم مالي
 على حقيقة الاستفهام ويكون المعنى اى امرئى وتلبس في حال عدم رؤيته
 الهدد هو ما سأل من ما دام امرئى لا يرى الهدد رحمه الله تعالى عدم الدلالة
 قطعا و مراد السيد ظهوره في حقيقة الاستفهام و ما دام في قوته تعالى (ام كان
 من اعميين) هي مقطعة كما تدل عليه عبارة الكشف لان التمسك شرطها
 وقوع لعمرة قلته وقع في شرحه الافتتاح قد يقال لامانع من حله على حقيقة
 الاستفهام بمعنى ان امرؤى وتلبس في حال عدم رؤيته الهدد لامانع
 وحال ام هو نائب ايس على ما يدعى * قال قدس سره ينصح به وجه المحار *
 وبين قدس سره استلزام الالهية للمعنى امرؤى ذلك لا يمكن في معنى يوم المجاز
 فانه متحقق في جميع احواله * قال قدس سره الاستفهام عن عدد دعائه الخ *
 لاستفهام عدد الدعاء يستلزم الجهل استلزام المسبب للسبب وكذا استلزام
 الجهل للاستكثار واما استلزام الاستكثار الاستفهام فهو استلزام السبب للسبب

فلا يدخل كم دعوتك في استعمل السبب في السبب ولا في العكس وكذا الحال في متى
 نصرا لله فان الاستعداد سبب الامتطاء وفي مالي لا اري الهدد فان الجهل بالسبب
 مع وقوع السبب سبب التهم **٥** فان قدس سره الاستفهام عن الشيء يستلزم المخ
 هذا من استعمل السبب في السبب وكذا في الوحيد والتعريف كالا يخفى (قوله الام)
 لم تعرض السبب ليس العلاقة ههنا ولعله ان طلب الفهم عن وقوع امر مرغوب
 يستلزم طلب وقوعه على مع وجه كانه وقع ذلك الامر والتكلم يطلب فهمه (قوله
 وهو الذي قصده بصف) حيث قال بابلء المقرر به بحرف الجر (قوله مان كسر
 الاصنام قد كان) اي منذ يرل عليه لفظ الاقرار وقه اشارة الى ان ذكر الفاعل
 في صورة انكار الفعل نحو صرحت ام لم تصرب انما هو **٧** لتعين الفاعل لان الانكار
 متوجه اليه وليس المراد كسر الاصنام مطلقا كما هو فاعترض بانه لو كان التقرير
 بالفعل لكان الجواب وقع كسر او لم يقع (قوله بل على الاقرار بانه مه كان) كانه
 قيل انت صلت ام غيرك ولد جاب بقوله بل صفة كبرهم (قوله يعني اذا كان التقرير
 بالهجرة) اذا التقرير لا يختص بالهجرة لكن اعتبار الايلاء بما يقرر به مختص بما كان
 في حقيقة الاسفهم لانها عن التقرير بالفعل والفاعل وغيره والفرق باعتبار الايلاء
 (قوله لا تقرير بغير الحكم) لانه لطالب التصديق يدخل الجملة ولا ان الايلاء ما حدد
 الحزبين به (قوله لتقرير بغير الحكم) اي بدلو لانها من الزمان والمكان والحال
 فلا يتصورها ايلاء (قوله كدبت) حال من الانكار اي حال كون الانكار مثل
 التقرير في حديث الايلاء (قوله لكن لا يجرى فيه هذا التفصيل) وهو انه يكون
 لانكار الفعل والفاعل ومفعول وغيرها بل لانكار التصديق فقط كهل او لانكار
 مدلولها كالاسم لا منه بغيره في التقرير (قوله ماذا يصرك لو صحت كذا)
 فان معناه انكار كون شيء ماصرك ويلزم منه انكار الضر وكذا من فعل
 كذا انكار كون شخص مفاعلا ويلزم منه انكار الفعل وكم تدعوى انكار مرات
 الدعوة ويلزم منه انكار الدعوة وكيف يؤدي انكار حال يقع عليه الايلاء ويلزم
 منه انكار الايلاء **٦** ومن ينكار مكان الدراية ويلزم منه من الدراية (قوله فانه
 ذكر ما يكون معاً) فان مصححة سلاح مع وقوع الفعل لا فاعلية المصطب
 بان يكون القتل متحققا لكن مستفاد من قوله ان يكون مضاحمة السلاح
 ما بها لتصور الفعل منه وان كان في عهده قادرا عليه وهم ناش عن قلة التذير (قوله
 فان النكر الخ) يعني ان الله ان يقصود به التخصيص ردا لقولهم (لولا نزل
 هذا القرآن على رجب من القرين عظيم) وانكار ان يكونوا هم المدبرين لامر

٧ لتعين الفاعل نصية
 ٨ بالفاعل نصية

٦ والبيت انكار لمكان
 الدراية نصية

اليه (قوله على تقديم المحصرين) فيه إشارة الى انه يجوز التقديم لانكار المدعى
 ليؤسس الى نفي بعض بطلان ما كاسيحي (قوله ان الادب يسكن من الله دواء
 غيره) اذ معلوم ان النفي على انكار ان يكون من الله ان فيما قالوه من غير ان يكون
 هذا لاذن قد كان من غير الله واصنافه الى الله (قوله وهذا خلاف ما ذهب الخ)
 اعترض عن ذلك راء ان في الآية ما ناعا آخر سوى ما تقدم (قوله على مذهب القوم
 فهو بالحقيقة) اعترض على ما في الكشف من ان هذه الآية من قبيل اعيان الله تعالى
 في كون الانكار راجعا الى ما في الحقيقة لا الى العمل كذا في شرحه للفقاه (قوله اي
 الله كاف) يعني انكار في لا يكون مقصودا بالذات بل وسيلة الى الاستدلال على ابيح
 وجه ومنه علم ان انكار الآيات وان كان عبثا فهو ليس بتقرير ان لا اله الا الله
 مقصود بحواضيرت من مقصود ما انه لا كان العصبان وما كان ينبغي لاجل
 المذهب على الاقرار بما في الوثائق التي (قوله اي لجل المحاط الخ) ويجوز
 ان يكون التعريف بمعنى تحقيق (قوله وعليه قوله تعالى الخ) فانه لا انكار الآيات
 والجل على الاقرار بما في وثايقه (قوله وعليه قوله تعالى الخ) اي لو كان
 تحريم ان كان محققا لما كان كرم في كس الصواب والمراوالتين منها وما اشتملت
 عنه ارجاء محذور انه تعالى لا يحرم شيئا منهما كما كانوا يعمونه فانهم كانوا
 يحرمون هذه كون الامام وقرة عينه في كل امرى اولادها كيف كانت ذكورا
 واناثا او مختلطة ونسب ذلك تحريم الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم
 فان قدس سره انكار شيء الخ على الاول اسلام السبب والسبب وعلى الثاني
 احتلام السبب بسبب ومضى لا بد من الاستئذان من جانب الانكار وبني الثاني
 انه من جانب الامام في كل امر قدس سره وقس على هذا الخ في واسطة
 قوله وادعاء انه بما لا ينبغي اوراد عنه بوجه لم يقع ولا يقع كان الظاهر واحصر
 ولا يحتاج الى التمسك بكونه قدس سره وباحتمال الخ في اي لاجابه الى
 توسط ادعاء انه قدس سره (قوله اعصيت بك) اي لم كان العصبان وما كان
 ينبغي ان يقع (قوله ودان في يدتي) اي في حيزه المستقل سواء كان معنى
 الخلق او الامتثال فلا يرد له لوجه تخصيص لان لا يوجب على الخلق محالا (قوله
 في الماضي) اي في صيغه ماضية (قوله نحو قوله تعالى انما يصيبكم الخ) اي
 احصاكم ربكم على وجه مخصوص وخصصه بافضل الاولاد وهم النون والنجم انفسه
 دونهم وهي الساتر يكن ذلك (قوله وعاذ قوله تعالى هل حراء الاحسان الا الاحسان)
 لم يقل منه لانه ليس تكذيب مادخل فيه هل بل لتكذيب الحكم الذي يدعيه

الكفار ويقولون ان اصحاب محمد فقراء فان كان حشر حق كما قالوا يكونون في
 الآخرة ايضا فقراء فرد الله تكذيباتهم (قوله وهل يدحر الصرصم امع) يدحر
 كجميع وادحر يشيد الدال افصح في القاموس دحره كدعه حرا الصم ودحره اختاره
 (قوله ولا وكل مصلحة فيه) اي ليس المراد مجرد بني ارم في الايمان بل معه
 الدم والتوبيح دلوا كان مجرد بني الوهاب مع بني الايمان كل مصدقة لما حبين
 لاحرار مجرد بني الوهاب بل المصداق العرفي بمصالحهم (قوله بقط الاستغفار
 امع) والجملة استغفارهم لتبوين العذاب به كان من التردد يعتق الذي لا يكتفه عنوه
 (قوله محواني لهم اندكري) اي من ان لهم اندكري وكيف يتذكرون وينصون
 بهذه الحالة وهي الدخس وكيف يعرفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد جاءهم
 ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول ليس بالآيات والمجرات قيل وقع على
 قريش دخان من السماء حين اخذوا بالنسبة دعائه عليه بصلاة والسلام وكان
 الرجل يكلم الرجل فلا يراه فيشروه بالله والرحمة واعدوا ان يؤمنوا اذا كشف عنهم
 ثملهم يها كذا في شرح المفاتيح الشريفة (قوله ولا يحضر التوليدات في ذكر امع)
 ذكر في الالتفات اثني وثلاثين معنى مولدة من الاستغفار وان كان بعضها راجعا
 الى مدد كرم قال قدس سره فورد عليه امع احب منه الشارح رحمه الله تعالى
 في الفروع ما المراد من كرم عن المشق منه ووجه ان هذا التصديق بملا دليل عليه
 ووجه حثه لاحاحه الى قوله غير كرم ادبكي ان يقال المراد طلب العلم هو المنتقى
 منه وانه يخرج الكف من الكف واحب منه فان كرم لم يوضع للكف من
 الكف بل للكف مطلقا والكف من الكف مستند من مجموع الامم صيغة الامر
 قال قدس سره فان الكف له اعتباران احده مع كون الله لطلب الفعل
 لانه يطلب مني حرق في ملحوظ بهجة العبر وهو ذلك حرق في ادبول بلا استهبة
 ولا يقال له الفعل وان اتحداته بالفعل الا يرى ان الاستغفار فم ولا يقال وضع من الفعل
 قال قدس سره ادلا تصور اي لا يتصور من فرعون عنه الاستعلاء الملاء مع
 ادبته الالهوية له من فلو كان الاستعلاء معتبرا في مفهوم الامر ما كان فرعون مد
 تأمر وواحيب ان امراد من تشيروا من المؤامرة بمعنى شورة وانه احضع الله
 بعد رؤية معجزة موسى عليه الصلاة والسلام ولا ينبغي ان كلا او حرم خلاف الامر
 قال قدس سره لا يقول الذنب حيث ادخل الذنب في سوء وقال طلب
 على جهه الاستعلاء يورث الاحباب وانه يستلزم اوجوب شرط العلو والالتمس
 غير الطلب قال قدس سره ولا شبهة في ان طلب التصور مع شارة الى سابق

من انك تطلب بالامر ان يحصل في الخارج ثبوت ما هو متصور اي حاصل في ذهنك
وقوله على من قبل الاستعلاء شارة الى ان الطلب على سبيل التضرع او غيره لا يورث
الايجاب وقوله يورث ايجاب الاتيان به اي بالتصور وقوله على المطلوب مبداء
على من يطلب منه المتصور وقوله بحسب جهات متعلق بوجوب الفعل ومعناه انه
بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف اي ان كان الايجاب من الشارع
ففيجب شرعا او من العقل ففعله او من العرف فعرفا وقوله والاى وان لم يكن الاستعلاء
نحو هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابا ووجوب الفعل وقوله فاذا صدقت هذه اى صيغ
الامر اصل الاستعلاء بشرط المذكور وهو كون الاستعلاء من هو اعلى رتبة
اذا ثبت الوجوب والاى وان لم تصدق اصل الاستعمال بالشرط المذكور بان لا يكون
مع الاستعلاء او لا يكون الاستعلاء من اعلى لم تعد غير مجرد الطلب من غير ايجاب
ووجوب كذا في شرح مفتاح الشريعة قال قدس سره حول التوقف المح
فهو ليس معنى قول شارح رحمه الله تعالى وقيل بالتوقف بين كونها القدر
المشترك وبين الاشتراك اللفظي انه بعد قوله بالاشتراك توقف في انه مشترك معنوي
او لفظي اذ لم يقل به احد بل معناه هو في انها موصوفة للقدر المشترك او مشترك
لفظي بان يكون حقيقة فيهما والوحقيقة في الوجوب فقط او في الدب فقط فان التوقف
في الاشتراك اللفظي ~~لا يقتضي~~ الاشتراك فيكون حينئذ مراده موافقه للمذهب
الاخير الذي ذكر في المصنوع واما ما وقع في الشرح المتعدي من المعنوي فقد اعترض
الشارح رحمه الله عليه في شرح الشرح حيث قال حمل الشارح الصمير فيهما
لوجوب والدب على ما هو الظاهر ولم يدم اشعاره بالتوقف في بنية الاشتراك لفظا
او معنى لان اشعاره بعدم ذكره في بعض الشروح ان الصمير للاشتراك والامراده معنى
لا يدري مفهومه اصلا وهو موافق لكلام الامام في معنى ومآله ان الشارح رحمه الله
تعالى وانراهم الظاهر في رجوع الصمير لكده قاصر في بيان مذهب الاشعري
والقاضي لعدم اشعاره بالتوقف في بنية الاشتراك اللفظي والمعنوي لان اشعاره بعدم
الموجب واجزم بعدم لانه تراكب لا يتأخر من التوقف في الوجوب والدب
انه لا يدري انه حجة في الوجوب او في الدب او فيهما ولا حل قصوره في بيان
المذهب ~~ذكر~~ في بعض شروح ان الصمير راجع الى الاشتراك والافراد
فيكون عبارة من وافق مذهب الصمير وائده بانه موافق لما في احكام الامامي
(قوله ويختص بما ليس في) الباء حاجلا من المقصور فلا يرد استعمال المقترنة
باللام المحذوب نحو قوله تعالى (فلا تعرجوا) (قوله ما يصح ان يطلب المح)

لم يقل ما يطلب به يشتمل الصبيغ انغير استعمدة في الطلم (قوله يحذف حرف المصارعة)
 اخرج بهذا القيد نحو فلنفرحوا فانه داخل في الاول (قوله سماه النحويون)
 النحويون هم في مقابلة الاصولين كما وقع في شرح لفتاح واما محض عرف الصلة
 فالامر حقيقة في المقرون باللام والصح مخصوصة وفي عرف الاصولين في الطالب
 على سبيل الاستعلاء فلا يراد النكتة لا يسمون بقرون باللام امرا فانه ليس عندهم
 الا ما حذف منه حرف المصارعة كما في الرضى وان تسمية عبر صيغة الامر المحاصر
 امر الانحصر بالصفة بل بمعنى جميع ائمة اللغة كما ينبغي في عدة افتتاح ان ائمة اللغة
 يسمون قولهم صيغة الامر (قوله حال كون لظلمه) حص استعلاء حالا
 من فاعل الضم المحذوف بالتأويل باسم الفاعل وبعده انه تعبير عن الضم
 يؤيده قولهم على جهة الاستعلاء (قوله بانا سلمه) في تسليم اشارة الى ما ذكره
 في شرح افتتاح من ان الاصل والشائع في مثل هذه الاصناف هو الاصافة الى مادو
 المدلول الحقيقي كالفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف بدء وسماء الاصوات
 واهل المقاربة وغير ذلك وان احتمل ان يكون المراد به المعنى لمر في النحوي
 ر الاصافة بانية (قوله وان لم تعلم دليلا عليه) يجوز ان يكون تعنيهم امرا
 لكثرة الاستعمال في الامر (قوله كالاماحة) لاشتراك الاماحة والايحاء في مطلق
 الحوار (قوله نحو جالس الحس او اس سير) قلنا انهما ماضيان لا محذور
 بمحالتهم لما كان بينهما من سوء الاتراح فابحس الخمسة لهما (قوله والتهديد)
 فان ايجاب الشيء يستلزم التصديق على مخالفة (قوله وهو انهم) لانه قد يكون
 من عدمه (قوله هو) اي لا يار تحويف مع دعوة الى خلق فعل هذا ايضا
 لان الدعوة لا تستلزم التهديد (قوله والتعريض) فان ايجاب شيء لا قدرة
 للمخاطب عليه يستلزم التعريض (قوله والتعريض) اي حمله معكرا متقادا لما امر
 به فان ايجاب شيء لا قدرة للمخاطب عليه بحيث يحصل عقبة من غير توقف
 يستلزم تسخيره لذلك (قوله والاهالة) فان حسب شيء من غير قصد حصوله لعدم
 القدرة عليه مع كونه من الاحوال الحسية يستلزم الاهالة (قوله والتسوية) فان
 الواجب المحير يستلزم التسوية (قوله والتمني) فان طلب وجود شيء لا يمكن له استلزام
 التمني (قوله حقه الفور) اي وجوب العمل عقيب ورود الامر وحواز الترخي
 مفوض الى القرينة وهذا مذهب بعض الاصوليين (قوله كافي الاستفهام اه) فانه
 لا يخفى في انهما على الفور ولا يظهر لذلك سبب سوى كونهما متصلين مع اشتراط
 امكن المطلوب والامر كذلك فيشار كهما في مورد (قوله حتى يسأ) اي اصح

زمانا طويلا فيد يدتت بتحقيق نزاجي فانه اذا قال ثم ثم قال اصطلح وعمل الصبيد
 كايهم على تحققت يكون مثلا على الدور بخلاف ما اذا امره بعد الامر بالقيام
 بالاصطلاح زمانا طويلا فانه يدتهم منه انه عبر الامر الاول (قوله مع تراخي
 احدهم) في البقية و لا صطلح انهم كانوا ردة انقام فقط وهم (قوله وهو)
 ان لفظ الهي وان صيغة فلاحلاف فيها كلاحلاف في صيغة الامر (قوله
 ان انتهى الخ) اي ان انتهى عن القرينة يقتضي الفور يجب الانتهاء في الحال
 وانكرار اي دوام تركه وعدم توقف تحقق حقاقة الفعل عليه (قوله وقال
 انه حقيقه لفعل على انكرار وعدم توقف تحقق حقاقة الفعل عليه) قوله وقال
 الكاكي (اي ليس زمر المتوقف وانهم انما دلالة على شيء من التكرار
 وعدم بل كل مذهب موصى الى قرينة ان كان المقصود منقطع الفعل الواقع
 في الحذر كاتا للمرة وان كان انصاف الفعل الواقع كالتكرار والدوام في جميع
 الامور التي يفتر سكت طه (قوله احفظوا الخ) احفظوا في معنى الهي فقال
 الاشاعرة هو من ايضا وهو كف بنفس عن الفعل وقال ابو هاشم وكثير هو عدم
 النقص واستدل الا لوقار عدم الفعل في محض وهو غير معدود للكلمة وبانه
 مستمر من الارل فلا يكون اثر القدره الحادثة وقد يقال دوامه واستمراره مقدور
 لانه قادر على ان يفعل ذلك على ميزون استمرار عدمه فمن هذه الجهة يكون
 مقدورا وصحيح اثر القدره الحادثة وقال ابو هاشم ان الناس يدعون من دعي الى
 الترو وتركه ويدعونه على فعل الصد والحوادث بالانسانهم يدعونه على
 عدم الفعل بل يدعونه على فعل الصد وهو كف بنفس عن الرضا لاشتغال بعيره (قوله
 وهو نفس لا يعمله) فسر ذلك لان التزلزل على انصرف القلب عن الفعل
 وكف النفس عنه وعلى فعل الصد وعلى عدم الفعل انقدور قصدا
 على ما في التوقف في بحث الكميات الهيائية وشيء منها ليس بمراد هي
 (قوله وقد تستعمل الامر وانتهى سبب اندوام وثبات) وهذا المعنى مجازي لا
 موضوعا لطلب نفس او كف عن الفعل ونفس الفعل و لكف عدمه غير الثبات
 والدوام عليهما وليس هذا معنى حقيقي لله في بناء على ان الحق انه يقتضي
 التكرار على ما فهم لانه كما تقدم ان صيغة الهي المستعمل في معناه الحقيقي اعني
 طلب الكف عن الفعل يقتضي استمراره في جميع الاوقات وهذه الصيغة استعمل
 في نفس الثبات والدوام (قوله بخروا من مصره مع شرط) ليه ذهب الجمهور
 وقال الحنبل في هذه الاربع تصحيح معنى الشرط عملت في اجراء قال الرضي وهذه

ليس بعيد لان الاسماء المنصحة لمحي الشرط اذا غلب في شرط وجراء ثم لا يعمل
 الفعل المنصحة له (قوله ان اررقه اخ) ميل الى المعنى لا يختصر والا فاقدر ان
 يكن الى مال انفعه كفا في نظائره (قوله والطلب لا يفت عر سبب حامل) للصلب
 عليه لان الطلب فعل اختياري متعلق بشئ فلا بد من تصديق بمادة مترتبة على
 ذلك الشئ ليتعلق به الطلب وهذا معنى كونه حاملا على طلب وليس معناه انه علة
 غائية لنفس الطلب مترتبة عليه اذ ليس الطلب مقصودا بذاته حتى يكون له غاية
 في نفسه قال السيد في حاشية المطالع الضروري في ذلك . اذ هو عمل اختياري
 توقعه عني تصور العلم بوجه ما والتصديق بمادة مترتبة عليه فاعتبر ان تصديق بمادة
 مترتبة على العلم لا على الشروع اذ ليس مقصودا لذاته بل لتحصيل العلم وما حرر ذلك
 من ان السبب الحامل على الطلب غاية مترتبة على المطلوب واما صار حاملا على الطلب
 لتعاقبه به فالشرط المقدر هو المطلوب لا الطلب فادفع الاعتراض الذي اورد السيد
 بمحوله هذا الوجه يقتضي الخ فان قيل ماد كرت يدل على انه لا بد لطلب من غاية
 مترتبة على المطلوب حاملة على طلبه وذلك ان تصوراتنا لطلب لغيره وان شئ
 قد يطلب لذاته ولا يكون له غاية فلا يصح قوله والطلب لا يفتك لغير سبب حامل
 للطلب عليه قلت قد صرح السيد في حاشية المطالع في تحقيق غاية العلوم الغير
 الاية حصولها ان الشئ قد يكون غاية لغيره ان يكون بحسب وجوده الذهني
 علة لو سجد في الغاية في الخارج فاللزام منه ان يكون وجوده الذهني علة لو حوده
 الخارجى ولا محذور فيه (قوله هو حوده ذلك سبب الحامل من سبب عن ذلك الطلب)
 بمعنى ان الطلب انما يتعلق بالشئ بواسطة وجود ذلك السبب وترتبه على المطلوب (قوله
 لان العلة الغائية بوجودها معلولة لنفسه الفاعلية) اي نسبة الغاية باعتبار وجودها
 الخارجى معلولة للعلة الفاعلية بنفسها اذا كان لشيء غاية لنفسه ووسط معلولها اذا
 كانت الغاية غير المعلول ونفس على ذلك (قوله وكانت بما هيها علة لغاية العلة
 الفاعلية) اي بنفسها او بواسطة معلولها والحق هذا التعميم لا يقتل معلولة لمعلول العلة
 الفاعلية وعلل لمعلولها فادفع الاعتراض الذي اورد السيد بقوله لماسب اخ * قال
 قدس سره والطلب لا يكون الا لغيره * اما نفس المطلوب باعتبار وجوده الخارجى
 او امر آخر يرتب عليه فيصير الحصر بلا مؤنة * قال قدس سره فقد نصحت الخ *
 اي الاشياء الخمسة من حيث المعنى انها سبب لماسب مآثر ذكر السبب اي ما يصلح ان يكون
 مسببا لها صلح ان تلك الاشياء الخمسة هي السبب له واما حصص ان بالذكر لانه الاصل

٦ له علة غائية في نفسه
 نسخة

في الشرط * فان قدس سره وهذا * اي الصلح مندس بخلافه الخبر فان الخبر لا يلزم ان يكون لغرض غير مدلوله فان الاصل فيه افادة مضمونه وانما قال لا يلزم ادقديكون الغرض منه غير مدلوله كالتحصيل ونحوه وعبر ذلك كما مر في اول احوال الاستناد الحري * قال قدس سره بخلاف الخ * اعاد الكلام السابق لتعليل والتأكيد لتحقيق المناقشة * في ذكر * قال قدس سره فكان الشارح رحمه الله الخ * هذا من قبل ان بعض لسان الله اولاً فلا قوله بخلاف الخ * صريح في انه متعلق بما فيه يار للفرق بين الصلح والخبر في انه لا يندخل من عرض فكيف يطل ما شارح رحمه الله انه حمه اشارة الى وجه آخر واما ثانياً فلان الوجه الاول منقول من شرح العلامة والوجه الثاني من لرحي واما ثالثاً فلان الوجه الثاني مبني على ان المقصود من الغاء الخبر افادة مضمونه ومن غناء الصلح كون المطلوب مقصوداً وليس فيه تعرض الغرض من الصلح والخبر معاً والوجه الاول مبني على كون الغرض من الصلح امر اسوى الصلح منزه عليه وعدم لزوم ذلك في الخبر من غير تعرض لبيان معادهما * قال قدس سره ولما مر منه الوجه الثاني * حمله على الوجه الثاني بعد لا بد فيه من صيرورة عبارة عن ظاهره كما عرفت به قدس سره * قال قدس سره لان اكثر الاشياء التي * هذا دعوى بلاينة فان اكثر الامور والواهي التي وقعت في كلام شارح مضمونه لبراهمة بل الاصل ان يكون المطلوب ما لا بد منه الا اذا صرف عنه صارف فان اوحالي (قوله يعني يتوقف ذلك امر على حصوله) اي عدم المتكلم توقف عنه في الواقع ام لا نحو ان شئت اكرمك * قال قدس سره الاظهر الخ * لاجهور مصلح لا ظاهرة لان كون شيء مطلوباً لغيره يقتضي ان يكون ذلك غير مدفوع على حصوله لا ان يكون ذلك الغير علة ثابتة له فان الاسباب والآلات كلها متساوية لغيرها وليس ذلك لغير علة ثابتة لها (قوله وتوقف غيره على حصوله) هو معنى الشرط اي بحسب الوضع وان شاع استعماله اي الشرط المعوي في سبب وفي الشرط اي هو شبيه بالسبب اعني الشرط الذي يبقى بسبب امر يتوقف عنه سواء في الشرح القصدي لشرط ما لا يوجد الشيء بدونه ولا يلزم ان يوجد صدق وهو عقلي وشرعي ومعوي اما العقلي فكما في الحياة للعقل فان العقل يحكم ما نعلم لا يوجد بدون الحياة وما الشرعي فكما في الشهادة للصلوة فان الشرع هو حد كبري واما المعوي فمثل قولنا ان دخلت الدار من قولنا فانت خالق ان دخلت الدار فان اهل بيعة وصعوا هذا التركيب ليبدل على ان ما دخلت عليه ان هو الشرط والآخر متعلق به هو اجراء هذا وان الشرط

اللعوى صار استعماله في السببية غالب يقال ان حدث ا لدار فالت طالق والمراد ان
 المدخول سبب للطلاق يستلزم وجوده ووجوده لا مجرد كونه عدمه مستلزم بعدمه
 من غير سببه ويستعمل في شرط شبه بالسبب من حيث انه يستلزم الوجود وهو
 الشرط الذي لا ينفك للسبب امر متوقف عليه سواء قاد او حدد ذلك الشرط ووجد
 الاسباب والشروط حكمها كلها في وجود الشروط قاذ في ان طبعنا اشخص فالبيت
 مضى فهم معناه لا يتوقف اصاءه الا على علو علوها شيء وهكذا في كتب الاصول
 المتبعة عرفوا الشرط بالمعنى المذكور وفسوه اي لاقسام الثبوت ويعلم بما ذكرنا
 ان الشرط اللعوى موضوع لا يتوقف عليه الشيء عند المتكلم مطلقا على استعماله
 في السبب والشرط الشببيه فقد ظهر صحة قول شارح رحمه الله تعالى ان
 الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة الخ على ما هو امر وصحة وان شاع استعماله
 فيما يتوقف الجراء قطعا فاندفع اعتراض السيد بقوله المذكور في ان كتب الخ لان
 وضعه لا يتوقف عليه الشيء في الجملة لا في استعماله في السبب وما يشهد
 ثم مدكره السيد في معنى الآية المذكورة في شرح مفتاح شارح رحمه الله تعالى تركه
 هو لعدم اطراده في نحو قوله تعالى هو على من يدرك ولي برحمة على قراءه الجزم
 فان المصنوع منه ان لا يرت موقوف على الهبة لادعاء انه سبب تام او شرط اجبرله
 وذهب القراء في لاية الى ان الحرم باختيار الامام الجازمة والتقدير مقل قدس اموا
 قولي ليقعوا الصلوة عبارة تليق وهي اقبوا ورد السكاكي رحمه الله تعالى بان
 اصحاب الحرم في الاعمال نظرا لاصحاب الجار في الاسماء في شدود وفي اكتشاف وانما حسن
 ذلك هما ولم يحسن في قوله * محمد تمد صحت كل من * اما حفت من امر
 تبلا * لدلالة قل عليه فكاك عوض عنه * قال قدس سره وكذلك ان توصات
 الى آخره * لا ينبغي انه تكلموا الحق انه مجرد التوقف (قوله لانه يعرف عدم النزول)
 مثلا اي في الحال والاستقبال فانه اذا كان متوقفا في النزول في الاستقبال كان
 الاستصحاب على حقيقته (قوله فتولد منه بغيره الخ) فيكون المعط الموضوع
 لطلب العلم مستعملا لطلب الحصول وكونه مرعوا اليه (قوله اي لا ينبغي
 الخ) اي لا ينكر المنقل اي لا ينبغي ان لا يحدث من نزول والتوزيع هما
 باعتبار ترك الاولى في اعتقاد المتكلم لا باعتبار ترك الواجب والتعير عليه فانه
 ينافي الغرض (قوله ويجوز تقدير الشرط الخ) لما ذكر تقدير الشرط به الاشياء
 الاربعة اشار الى فهم الحكم ووجا في غير هذا كثيرا العامة وتأيسا
 بتقديره (قوله في غيرها) اي في غير هذه المواضع التي يحرم فيها المصارع فلا يرد

ان قوله ام اتحدوا بالاستغفار فيكون داخل فيما سبق (قوله فالتقوا الله هو الولي)
تعريف السيد وصغير الفصل لقصر الافراد لان الآية في حق لشركين فلما قال
يجب ان يولي واحدا وليس بقصر يجب على ما فهم (قوله انكار لكل ولي الخ)
بناء على ان ام متعصية بمعنى من والجملة والاستغفار لانكار فيكون الكثرة في سياق
النفي معنى يفيد محوم (قوله وحيد يترتب عليه الخ) يعني ان الظاهر ان الله
للحيية في ترتيب السبب عن السبب بحسب الوجود او ترتيب السبب في السبب
بحسب العلم (قوله لكونه نذرا) فيجعل كل واحد من اليوم واحد هو بمنزلة
العبد في اقتضاء اعلاء الصوت (قوله قبل انه حقيقة في القرب والعبد) وهو
قول ابن حاجب والثاني قول الزمخشري (قوله واسد تعاده) يعني انه يتصور
في نفسه مكان بعيد عن تلك خصرة (قوله بعد الله) معول له لاستعماله انقدر
اي استعماله للقرب لا يحدده ثبته تعبد الله عن مجلس حضور والاول علة
حاملة والثاني غاية مترتبة (قوله واما يخرج من الخ) اي الرعدة والرساء ولا يجوز
ان يراد معناه الحقيقي لا مستحدثه على الله تعالى (قوله واما لعرش اغراؤدالح)
فاللفظ الموضوع اسبب اقرب المحاط به على انكم مستعمل في طلب افعاله على
الامر الذي اذ به له (قوله على زيادة نظرا) فيذكر اشكايه من الله والشكوى
من شكوك فلا يشكوه ولا شكوى وشكايته اذا اخرجت عدسوه فهو متكى ومشكوه
(قوله محمدا عن خب الخ) (انكم لا تهابون الله) فلهذا هذا الباب يعني
في انكم اما وحده ومع غيره (قوله ومن مع) انما التمس بطل عن هذا الامر
مثل اسمعهم واصرروا عن خبر او استمعوا من ما احسن ردا وكذا التسوية
لا مالي ائت ام قدمت من عن ممي استمعوا (قوله مبق فيه معنى النداء اصلا)
اي لا حقيقة كافي باريد ولا مجرا كافي شجب منه والمندوب فانها مبادى دخلها
معنى استمعوا واستمعوا فمى بالله احضر حتى تنجب منك ومعنى يا محمد الخ تعالى
فان مشتق اليك كذا فعل عن لشرح رحمة الله تعالى (قوله فأي مضعوم الخ)
لان كل ما من من الى ب حرره عن على حسب ما كان عليه كذا في العرب
(قوله وقد يقوم مقام اي هو مضعوم الخ) شارة الى ما ذكره الشيخ الرضى
الاولى ان يقال نصب جميع من به معول من النداء اجراء لهاب الاختصاص مجرى
واحد لكهم حورو انصب ودحوه بالام في نحو بيتا وفي نحو اعرب لا يديس
بمبادى حقيقة ولا لا يظهر حرف نداء الذي لا يسمع الا لام (قوله قال ابن
الحاجب) وتعد صاحب سبب (قوله لا تدعى لآب) احرمه منه واذ هو بالآب

بشرية أي تعديل بالنسب عن لاهل لاجل سائر ولا هو بسما غير ما من الاناء
 (قوله وكان عمله لذلك) بتشديد النون او تخفيفه عطف على كان السابق (قوله
 لا تخلو عن حول الخ) أي اشعار من فهم حول لا وجهلا من لمطاب نشانهم
 (قوله اس بصحة العلوم) او المحمول فانه تعدي ولا يعدي (قوله او شفاعه)
 لم يذكر في الكتب المشهورة من الاصول الشعاع من معاني الامر وعلمها
 داخله في الدماء فان الطلب على سبيل التصريح كان ميره فهو شفاعة
 فإراد بالدعاء ههنا يكون لعمه طريقة مقابلة الشفاعة (قوله لاستجابه في غير
 ما وصع له) يعني ان لفظ الخير مستعمل في معنى اطلب لانهم كانوا امثال رحمة الله
 ان شاء وان مثل لا وايد الله من عطف الاشياء على الاحبار الذي هو معصوم
 قولك لا اي ليس الامر كذلك وحرر مع كل الامتناع لم فيه من دفع اليهم
 خلاف المقصود وهو ان يصير الدعاء له حله وقال بعضهم انه بعد حر وان
 التصرف في ان جعل ما هو متوقع الحصول بمرله الحاصل واحرصه واقعه وهذا
 انسب بقولهم انه استعمل في موقع الطلب دون الاستعانة في معنى اطلب كذا
 في شرحه للفناح والحق ان جعل قولهم على العلوم التي كانت عليهم على كون
 مثل رحمة الله ان شاء لا يدل على استعمال الخبر في موقع الطلب في جميع الصور
 كذلك واليه مال السيد في حوته شرحه الفناح (قوله ان تدهال كتابه في معناه)
 وهو في الصورتين الاحيرتين اثنتين رفع الفعل مستقل وموقع الطلب لا في جميع الصور
 كذلك يمكن ان يحصل عمل في الاستعانة لطلب الفعل في الجملة فذكر
 اعدوم واريد الارم بخلاف الصورتين الاوليين فبين وقع فعل ادعى موقع
 اطلب فان حصول الفعل في الزمان لا يصح ليس لارم صاحب الفعل فلا يصح
 جعلها كتابية بل ينبغي كونها بحرا بعلامه تشبيه خبر الخاص بالخاص للتعان
 ولتحرص على حصوله (قوله في كثير من كذا) لافي جميعه من مسد الخبر قد يكون
 بجمله بخلاف مسد الانشاء فانه لا يكون الامر كذا من ويرد عليه اريد قام وقيل
 لان التأكيد في الاشياء ليس ثلث او الامكار من محض ولا يبرأ من كيد مخلوه
 من الايقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامثال او قرب منه وفيه ان هذا اختلاف
 في الغرض لافي الاحوال وبدا ارجحها لشرح رحمه الله في كثير فقل فان لاساد
 الانشائي ايضا قد يكون اماما كذا ويحذر عن ان كيد (قوله فان الاساد لانتاني
 الخ) ولا يجري فيه الاخر اعمى خلاف ما صي الصهر في ان كيد وتركه من جعل
 المكر كغير المكر والمكس وترى اعمى امره كيد وبعاكس (قوله الى غير ذلك)

أشار بذلك إلى أن جميع أحوال المسند ليد في آخر جاريهما (قوله وكذا المسند المسمى
 الخ) ترك الحذف تنبيها على أنه لا يجري فيه (قوله فينبغيهما تقابل العدم والملكية)
 أي إذا كان الفصل عبارة عن ترك عطاف بعضها على بعض لاعتبار ترك العطاف
 مطلقا يكون بينهما تقابل لعدم والملكية لأنه اعترى في العدمي أصبي الفصل تقدم
 الجملة كبديل ضايف قول المصنف رحمه الله أدانت جملة بعد جملة فترك العطاف
 في الجملة استدا بها لا يسمى فصلا غير تقدم الجملة بمنزلة اعتبار قابلية المحل
 في العدم والملكية في التزام كل منهما تحقيق الواسطة فلهما بمنزلة العدم والملكية
 في الحقيقة كإقال في المختصر وأطلق عيهما العدم والملكية ههنا توسعا وما قبل
 انهما من العدم والملكية لأنه اعترى في الفصل أن يكون من شأنه العطاف ادل يقال
 الفصل في ترك عطاف الجملة خالية هي جملة قد لها ادليس من شأن الحال العطاف
 على ما هي قوله لأنه قيد له مع عدم من عدة عبارات شارح رحمه الله لأنه لم يرد كرقعة
 من شأن العطاف ورتب كون تقابل بينهما تعادل العدم والملكية على مجرد التعريف
 انه كور برده عليه انه ان اعترى أن يكون من شأنه العطاف في ذلك المحل ما يرد ان عدم
 والملكية المشهور ما يلزم أن لا يطلق الفصل في صور كمال الاتصال والافتقار لعدم
 الصلاحية للعطاف في ذلك الفصل وان اعترى أن يكون من شأنه العطاف في بعضها ولو
 في محل آخر ما يرد لعدم والملكية (الخ) بيان فالجملة الخالية ايضا قابلية للعطاف
 في نفسها ثم ان الجملة الخالية تكون قيد ما قبلها لم تقدمها جملة حتى يتحقق فيه
 الفصل والوصل (قوله . نصيب الاسد الاصل) قد عرف الشارح رحمه الله تعالى
 الاسد في اسبب الاول بصم كلمة او يجري مجراها الى الأخرى بحيث يبعد الحكم
 بان مفهوم احديهما ثبت مفهوم الأخرى او منى حد وهذا شامل لاساد المصدر
 واشتقاق فبدأ فيده بالاصلي تعانصر صي لاخر احد فان اسد الفعل الى الفاعل اصلي
 أي بحسب الوضع وكذا الاسد الذي ينضمه الجملة المرتبة من المبدأ والآخر لأن
 هيئتها موضوعية بحيث بخلاف المصدر فانه موضوع للحادث فقط عرض له
 الاساد الى الفاعل في الاستعمال وكذا مشتقات فان النسبة الى الذات المبهمة مأخوذة
 في مفهومها والنسبة الى الفاعل انما عرفت لها في الاستعمال وتفصيله في الرصي
 في بحث المصدر واما اذا فسر الاساد بصم كلمة الى أخرى بحيث يصح السكوت
 عليه فلا حاجة الى قيد الاصل (قوله واصفات المسند الى فاعله) اذا لم يكن
 وافعة بعد حرف النون او الاستهتام او صلة الالف واللام فانها حينئذ في تأويل
 الفعل والاساد فيها اصلي (قوله اسد يكون له محل من الاعراب) أي على تقدير

اضمار العطف عليها سواء كان قبله في كاريه يعطى ويجمع او لا كما في قوله تعالى
 (قالوا حسد الله ونعم الوكيل) فانه لو لم يعتبر العطف كان المجموع محل من الاعراب
 لا لاولى لكونها جزء المقول (قوله اى حكم لاعراب) اى حكم هو مدلول الاعراب
 دلالة المقصي على المقضي (قوله بخلاف الواو) فان معنى مطلق الجمع وهو
 لا يكتفى في كون العطف به مقولا لتحققه في الجملتين لا يحسن العطف به * قال
 قدس سره هناك احتمالات * والاوحد ان المراد نحوه الحرف العاطف الذى يستعمل
 معنى الواو مجازا من العاد ونم واو وبؤيده قوله على معنى عاطف حيث لم يقل على
 عاطف (قوله وانما قال الخ) الظاهر انه اراد انكم انما تحسن مستهزون لان مقول
 القول بمجموع الجملتين هو في محل نصب لانه معكم فقه (قوله بن الصوابين) فان
 احتمالا منهما يمنع لان النون وهو اسمك بحرى لا يعيش الا في الماء والصب لا يشرب
 الماء ولو عملش روى بالريح (قوله لانه بيان الخ) في شرحه لفتح الفرق بين
 الجملتين الثلاث ان في الجملة الدنية استيفاء مقصود ومريد لا اعتناء بالشأن وفي الجملة
 اليبسية مجرد ازالة الخطأ وفي الجملة المؤكدة ارايه توهم انتحور او السهو والعملة
 فتقول انما تحسن مستهزون ان اعتبر انه ما عذر لانه يقرر انشأ على اليهودية بكون
 مؤكدا وان اعتبر اشتغاله على امر رائد على الثبات على اليهودية وهو تحقير الاسلام
 وعظيم الكفر فيكون الاعضاء شانه اريد بكونه لانه لكونها واقعة بخدم المراد
 دون الاولى وان اعتبر مجرد ازالة الخطأ عن المصنف اراد منه المعية فب لا ظاهر
 يكون عطف بيان وان اعتبر السؤال مفقدا يكون استيفاء وما قيل انه اراد بالبيان
 الانضاح فم التوكيد والبدل والاسرف ففأى منه ما في شرح المفتاح
 حيث قال انه بيان وتقرير عطف التقرير على البيان * قال قدس سره
 تأكيده * اى بمنزلة التأكيد المعنى بعبارة في المدلول لصريح وقائده دفع
 توهم التصور بان ما فاقوه من انما معكم بما يرمون به حر * والاما حالصوا المؤمنين
 وواصفوهم على ما قيل ان لا ريب فيه تأكيده ذلك بكتب * قال قدس سره لان
 المستهري الخ * لما كان معنى قوله انما معكم انشأت على اليهودية وليس انما نحس
 مستهزون بظاهره * تأكيده انما معكم لازم بؤا كده وهو انه رد ونفى للاسلام
 فيكون مقرر انشأت على اليهودية * قال قدس سره او يدل الخ * قد تقرر ان الجملة
 الاولى اذا كان كغير الوافاة والثانية واقعة بذلك ويمكن مضمون الثانية جراً
 من مضمون الاولى نزل الثانية منزلة بدل لا شتم من الاولى وهما كذلك لان الجملة
 الثانية تفيد ما تفيد الاولى وهو انشأت على اليهودية على ما يبدى بقوله لان المستهري

ه عنوان هذا القول
 لم يوجد في المطول بل
 في المختصر

الخ وتبعد امراراً على ديت وهو تعظيم الكفر المقيت بسبع شبهة المخالطة مع
المؤمنين وتصديهم في الكفر فيكون من الاشتاق منه وحررنا لك ظهر وجه
تخصيص التعليق بالاصحاحين فان قدس سره وكان معناه الخ اعتبر
لازم الاولى على عكس مدعي الكشف وهو اولى لانه انما يؤكده كذا كذا لاولاده
وان جار ان بعد تأكيد الامر تأكيداً له فان قدس سره وقع قوله وانما نحن
مستبرضون مقرر ان لا يستحق بهم وديهم تأكيد لانهاهم اصحاب محمد
عليه السلام الايمان فان قدس سره ولا يتحقق عليك الفرق فان صاحب
الكشف اعتبر لازم الشبهة مؤكداً لدلول الاولى وصاحب المفتاح اعتبر مدلول
الثانية مؤكداً للامر الاولى كما مر فان قدس سره ما اوضحه بتبوع ان اي انه
يشترط ان يقدمها اثبت فان قدس سره واما نحو قول الخ فصلا عما تقدم
مع دحوله فيما في حكمها لعدم ظهور في ما وجد للتبوع فيه اذ لم يثبت لقولنا
وجه حسن شيء الا بالاول فانما حسن يقتضيه كونه مثلاً لزيد فان قدس سره
فلا شرطية اي شرط حتى لا يصدق ان يكون ما بعده حراً في ذلك اما حقيقة
كافي الكلب اسم كدحي رأسه وحكمه كافي بمتاخر حتى اصباح فان قدس سره
اما اضعف في الدهن بالنظر الى التعليق الذي ان بقى كافي بقاء الخ حتى ان شاء
اوقوى كذا ان يكون من الابر حتى الابر فان قدس سره ولا حقيقته في الحمل
في معنى القلب وهو هو الصحيح وارجح ان يصدق في قول امرى القيس سريت
هم حتى نكل عليهم في رفع نكل ان جلة نكل مطبوع معطوف بحنى
على سريت بهم وفي الجملة لم لا يجوز ان يكون مضمون اخرى الحمدنين بهصبا
من مضمون الاخرى كما هو لزوم ربما يقدح عليه حتى اثبت نفسى مادامه
وقد نص على المعاني في باب الفصل والوصل على ان الجملة الثانية قد تنزل منزلة بدل
العص كقوله (مكة يعمدون منكم دم ودين) والجواب انه لا يكون
جراً اضعف واغوى باعتبار تعلق الحكم السابق في الدهن فان اعتبر في حتى مجرد
اندرج من الاضعف اي لا قوى او بالعكس هو متحقق في الحمل انصا وان ارد
بالنظر الى ما قبله فهو مختص بمعدلات وما في حكمه (قوله نحو قوله تعالى ثم انشأنا
الخ) في الرضى وكذا نحو قوله تعالى ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم جعلناه
الطفة علقة) نظر الى عدم صيرورتها عادة ثم قال (فجاء العلقة مضغوطة علقاً
المضغوطة عظاماً وكسونا العلقة الخ) امر اي امر كل طور ثم قال (ثم انشأناه
خلقاً آخر) انظر الى عدم تصور الاخير واما استعداد المرتبة هذا الطور الذي

فيه كمال الانسانية من الاطوار فنقدمه (قوله لا استعداد الاشتراك) بحالتي
 السموات والارض كداني الرضى وفيه اشارة الى قوله (ثم ادس كفروا برهم
 يعدلون) صطف على خلق وادس عدلون مشتق من عدل بمعنى التسوية وبرهم
 متعلق به فيؤول الى معنى الاشتراك وحذف المفعول لتعميم الدلالة على الاشتراك
 اى شئ كان يخلق السموات والارض مستقدا مسكرو ورد عليه انه اذا كان
 معسولا فعلى خلق كان صلة واقعا موقع المحصور عليه يؤول الى قول المحدث الذي
 كفروا برهم يعدلون مع انه يحتاج الى نقول ان برهم من وضع المظهر موضع
 المضمر لئلا يكون العائد في الصلة متروكا والقول بان هذه اخوة لما كان مدخول
 ثم الاستعدادى الانكارى كان في معنى النفي فكانه قبل المحدث الذى لا يصادفه شئ
 مع ظهور الواحد الصحيح تعسف وهو ان يكون عطف على جملة المحدث وبرهم
 صلة كفروا و يعدلون من يعدلون بمعنى المدعى هو المطلق بالخروج على ما خلقه
 فعنه على انه ادس ادس كفروا انه يعدلون معه يكفرون فتمتته وعسى ان الصلة
 بحالة لا يحميها من الاعراب وعلى مقتضى قوله وعلى الثاني ان قصد ربطها
 على معنى ما عطف الخ اعطى عليها لا يقتضى الا وجود معنى ثم يندى وبين ما عطف
 عليه اعنى شركتهما في المحصور مع الاستعداد بينهما وهو متحقق وهو لا يقتضى
 ان يكون العطف فاصلا له فاصلا فاعلم ان لا يخلو المذكور بمحل المجموع
 امر او احدا ولا اشارة بحد احدهما عن صميرا كنه ما حقه من عاينه في الرضى
 في تحت لعطف بالخبر وفي شرح قوله الذى طيره معصم رد السب (قوله كفروا
 ان من سادتم صادوا ما ح) في المعنى ان كافة نعمته لتزيت في الاحار لا لتزيت الحكم
 وقال من عصفور اراد ان احدا منه ليس في الالباب من قبل الان كما قال اس
 الرومي قالوا انصفر من شين قدسهم كذا صمري وانك من شين ان
 كم من اب قد علا ما من درى حسب ككاعت برسون لله عديان ولا يخفى ان
 المعنى الاول لا ياسب مقام ادرج والساني ياسبه بطلان وادسرى بصم الدان
 لجملة لا يالى الواحد دروة بالكر و بصم مفعول على كداني تحفه (قوله هرا
 القدر مشترك اح) اى اجمع في الحصول وفي احتمال لرجوع مشترك بين الاحرف
 الثلاثة فلا يكون مرجعا لاحتياج الواو عليهم و نقول بان فيهما شين رائدا وهو
 التعقيب والتزامي بخلاف الواو لا يحدى ان منطق الجمع الذى بعده هو الواو حاصل
 فيهما مع شين رائدتم لو كان مدونه اجمع بحد على شرط لاشئ لا يفسد حصوله
 لهما قصد فاهم مع ظهور عرق بين ههذه نقطة والمجردة قد حنى على بعض

الناظرين فاصرح بان هذه مقدمة لادخلها في الجواب (قوله والجل المشترك
 اخ) جواب ثان وهو طهر * قال قدس سره انما يجري في بعض الصور الخ *
 اى فيما يكون مضمون الجملة لثانية مذكرا لمضمون الاولى وامانا كان الاول لازما
 قسائى او مغايراته من غير مقدمة فلا يوهم فيه كون الثانى انطالا لاول وهذا انما يرد
 لو كان امرا بالابطال اهدر الاول كما هو الطهر وامادا كان المراد منه الاعراض
 عنه وجعله في حكم السكوت فهو جار في جميع الصور فلذا قال والاحسن * قال
 قدس سره ضرورة ان الامور الخ * يعنى ان مدلوله الخير هو الصدق والكذب
 احتمال عقلي فيكون مدلول كل منهما واقعا في نفس الامر والامور الواقعة فيها
 مجتمعة * قال قدس سره وربى لا يكون الخ * بان يكون مقصوده مجرد افادة
 مضمون كل منهما من غير انتفاء الى اجتماعهما * قال قدس سره ومعرفة هذه
 الاحوال * اى التوسط والاتحاد والنبات وعما بينهما ما يستلزم تحققهما فيما بين الحمل
 متحصره حد التوفيق على معرفة الجمع بين كل جملتين ومعرفة الخامع الجالى
 متحصره حد الاختلاف باختلاف العرف والصفات والصفات والاحوال
 والاشخاص (قوله و) ^{بمعنى} لا يبعد الربط اصلا ونعنى
 الفصل حيث طهر او بقصد الربط على معنى الواو فيه التفصيل المبين بقوله فان
 كان الى آخره (قوله لا يسل ان ادرك في الاية طهر الخ) يعنى ان ماد كره بقوله
 لتلا بشاركه في الاحتصاص ، لطرفا من ان كان ادا عريفية وهو مجموع علم لا يجوز
 ان تكون شرطا مضمونة بشرط بقاء على القول بعدم اضافتها الى مدحونها
 كما ذهب اليه الشيخ ان الخ يجب فلا يكون معمولة للمراء متقدمة عليه وبعد تسليم
 انها معمولة لغيره لا يسل ان مثل هذا التقديم للتخصيص بل للتصدر كالاتهام
 في ابن اولك مثلا و تخصيص لازم بالتقديم على لاقى جميع الصور ولو سلم افادة تقديم
 الشرطية للتخصيص فلا يسل ان اختصاص المعطوف عليه يستلزم اختصاص
 المعطوف والماء في قوله فلا يسل ان افادة لزوم بعده مدقنها في الرضى قد يؤتى
 في الكلام بقاء موقعه موقع الماء لئلا وليست به بل هى رتبة وفائدة ريانها
 التنبية على ان مبدءا لازم لما قبلها ^{بمعنى} يوم الخراء الشرط فلا حاجة الى التكاف
 الذى ارتكبه بعض الناظرين (قوله اذا الشرطية هى بعينها ظرفية) مسقط الدع
 الاول وقولنا اذا حدوث قرأت بمرأى سواء قلنا ان ادا معمولة للمراء قدمت
 للتخصيص او لجرد التصدر وانها معمولة للشرط تفيد التخصيص به التقديم
 اول مفهوم الشرط مسقط ^{بمعنى} لثانى والثالث واما المع الرابع فعنوانه قوله ثم القيد

إذا كان الخ (قوله فهو على ضربين) أي استعمل على ضربين و ما كون مجموع
 المعطوف عليه والمعطوف حراء في يوحى في استعمال على به حيث يكون اسطق
 مقدما على الجزائية فلا يكون العطف على حراء الشرط (قوله ويكون شرط
 إلى آخره) فلا يكون سببا بنفسه للمعطوف فلا يكون شرطا له وبالله لا عرفت من أنه
 إنما يستعمل في السبب أو ما هو شبيه به ولا يتحقق مفهوم شرط وليس إلى المعطوف
 لا تنفاه التعليق به فانه يصح التعليق في ما يرجع لأمير استرستوفي، شأنت حرجت
 ولا يصح في اذار جمع الأمير خرجت لتوقعه على الاستنهاء فانه مع ما اتفق عليه
 الساطرون من أنه إذا كان من الصرب الثاني يبرم اختصاص الاستنهاء
 بحال قولهم انهمكم انما نحن مستهزؤون وهو مخصوص بحال حلوههم
 إلى شياطينهم لدلالة قوله وإذا حلوا الخ و يبرم اختصاص الاستنهاء
 بحال حلوههم لأن الكلام في العطف على الحراء يقتضي الاختصاص
 بالشرط لا في استفادته بطريق العقل (قوله من هذا القبيل) كأنه قيل
 إذا حلوا أي شياطينهم قالوا بامعكم وإذا قالوا بامعكم الله يستهزئ بهم
 ولا يبرم من ذلك إذا حلوا أي شياطينهم الله يستهزئ بهم موقفه على القول
 المذکور (قوله لا على احبارهم الخ) أي استهزأ الله بهم ليس بالاحبار استهزأهم
 وليس لاحبار المذکور مدح بل وبديله لو تحقق القول المذکور بدون الاستهزاء
 ما يكون له دفع الشرط بل على مؤاحده فانه مع ما قيل من دليل المذکور
 انما يدل على عدم ترتب الاستهزاء على معصية بقول لا على القول من اعتقاد (قوله
 حكم زائد) كما أعطاه الثانية لا يردان كل حجة تقع في كلام الله له حكم زائد على
 اصل مراد (قوله أو كمال الاتصال) ويتبين فيه انحصار وان كان فيه اتهام خلاف
 المقصود بناء على انتهاء صحيح العطف وهي العبارة في دفع الاتهام بطريق آخر
 فيقال في لا تركت شربه مثلا لا قد تركت شربه بخلاف لا سقطت فانما الصحيح متحقق
 فيه والتباس الذي بينهما الذي لكون العطف مقولا بانو ومعول دفع الاتهام
 (قوله أي يتبع الفصل) ولا يمكن اعطاء حكم الأولى ثلثية بالعطف بطريق
 آخر كما مادة الحكم (فان موت كل نفس لمح) أشد ما حدث كل على نفس
 إلى ودحوه على حثف باعتبار المصاف إليه لا عشره في نفسه وكان على أشاعر
 أن يقول لحثف كل أمرى موافقة لقوله تعالى (وسكن حر مسمى) وأما اعتبار
 التعدد في الحروف باعتبار أسماؤه فلا يبعد منه اعتبار العمود في أمرى بمعنى المقام
 فيه كثرة المؤنثة من غير حاجة إليه (قوله وقد التصير لخصبة) والمعنى قال أميرهم

لهما محل من الاعراب لان ركن العطف حينئذ واقع تحتكى للاختلاف ولا به يجوز
العطف مع الاختلاف اذا كان للاولى محل من الاعراب من عليه اشرح رحمه الله
تعالى في شرحه للفتاح ومثله بقوله فلان كرمي واكر مثله ولا به حيث يكون داخلا
في القسم الاول والفصل فيه لعدم قصد التثنية فتعين ان يكون مثالا لمجرد
الانصاع من غير نظر الى كون الاولى في محل الاعراب ولا (قوله موقوف في كلام
الرائد) فانصراع المذكور ليس مثالا لقامه ولا حصه وناهو شارة الى المثال
ولا ينبغي كونه تعضا لان الظاهر ان المثال هو انصراع ما بعد وبعضه (قوله
والجملتان فيه جملة محل من الاعراب) اي عن تقدير العطف قال قدس سره
فلان ما تقدم من قوله لم يعطف ولم يحرم ايضا بل مع اعترافه عن قوله
لان المثال انما هو هذا انصراع به بخلاف ما فرره من انه لا يدل على ان المثال
قول الرائد والحوادث مع تلك الدلالة بل يدل على انه مع قطع النظر عن اعتبار
في الحكاية ومن كونه محكما قال قدس سره واما ما يلازم لاحكام الخ
والحوادث ان الانقطاع يوجب الفصل بين الخمس مطبق وعدم انقطاع الفصل فيانه
محل من الاعراب لكونه في حكم المفرد قال قدس سره يمكن باعتبار دلالة الخ
فيه ان انصراع ليس مثالا ما عدا دلالة على انه محكي لانه بهذا الاعتبار في محل
الاعراب اشكى المداول عليه بالانصراع ولا ينبغي كونه تهديدا بخلاف ما قلناه لشارح
رحمه الله تعالى فان انصراع من لفظ ما عدا معناه وهو التثنية في كلامهم قال
قدس سره واما قوله تعالى انا معكم الخ هذا البيان حق ركن لانه لم يلق له كلام
الشرح رحمه الله اذ محموله ان رسوله محل من الاعراب كما ان قوله تعالى (اسمعكم
اعانكم مستهزؤون) له محل من الاعراب لكون كل ما هو مقول انقول قال قدس
سره كما توهمه الشارح رحمه الله تعالى في اعماء عن شارح رحمه الله فانه ما قال
ان ركن العطف في الحكاية كمال الانقطاع في الجملة مع قطع النظر عن الحكاية
كأمر (قوله واما المعتة فلما لم يغير الخ) لا ينبغي ان يحصل الاستدلال ان المعتة
موا كان محصيا او موصفا او مؤكدا وغيره لان ان يدل على بعض احوال
المسوم لانه تابع يدل على معنى في مسومه وهذا معنى الدلالة على بعض احوال
المتبوع لا يتحقق في الجملة بل ينزل ثبوت مبره العت ولا مدخل في هذا الاستدلال
لعدم تغير المعتة عن عطف البيان وانما تعرضه شارة الى الرد على من رعم في الجملة
الموصفة للاخرى نعمت لها بتزيلها منزلة المعتة الموصف وحاصل الرد ان المعتة
لا يغير عن عطف البيان في المفردات الا كونه دال على حال المتبوع وعطف

البيان دال على نفسه ولذا قايروا ان الفاصل في جاني زيد الفاصل بعث لزيد
 ولوقدم عليه يكون حطف بيان له واندلالة على حال المتبوع لا يتحقق له
 في الجملة فلا يتم فيه بعث اوضح عن حطف البيان فالجملة الموصوفة حطف
 بيان لانعت كما وهم وبت قلب هذا المعنى لا يتحقق في الجملة اى من حيث هي
 جملة لان اجملة من حيث هي جملة تدل على نفسه بانه بين الطرفين لا تعلق
 لها في اعادة معناه شئ آخر فضلا عن ان تدل على حال من احواله الا ان يؤول
 النسبة التامة بالقياسية فتقع صفة وجالا وخيرا بهذا الاعتبار فالجملة في نفسه من
 حيث هي جملة موصوفة بعدم دلالة كورة فلا يتحقق تنزيلها منزلة ما هو
 موصوف بالدلالة وركاء ونشر كين في بعض الامور كالابضاح وبما حررناك
 اذ صرح ما قبل ان تترين شئ منزلة آخر لا يقتضى الامساسة بينهما ولا يقتضى رعاية
 خصوص معنى منترى في آخر وما قبل ان الجملة ربما تدل على حال جملة كان يقال زيد
 فام علت في فصل علت لانه يدل على انه معلوم فهو بمنزلة العت فهو به اجملا جملة
 واحدة في الحقيقة لان معنى علت ربما قايما احرا العامل معلق من معموله فصارا
 جملتين صورة ولذا لم يعدوه من مذكور الفصل فان قدس سره والاكسات الجملة
 محكوما عليها * اى وان كان المسمى عند كور متيقفة فيما بين الجمل اكان الجملة التي
 فرصت معمولها محكوما ما عليها باسمه التي فرصت نداء اكن الجملة من حيث هي جملة
 لا تصلح لكونها محكوما عليها فذكره في حواشى شرحه لفتح من ان المحكوم
 عليه حقيقة لانه ان يكون معموله مستعلا مملوفا في نفسه والجملة ليست كذلك
 يظهر ذلك كله من راجع الى وجدانه وانصف من نفسه وادراك الامر على هذا
 لم يستحسن تبيين اثبات منزلة الوصف انتهى يعنى ان المحكوم عليه حقيقة لا من
 حيث الظاهر فان الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا نحو تسمع بالمعدي خير من ان
 تراه لابد ان يكون مملوفا في نفسه لا بنية شئ آخر لان النفس مجبولة على انه
 لا يحكم على شئ مالم يلاحظه فصداو بالذات بخلاف المحكوم به فانه حال من
 احوال المحكوم عليه فكيفه املحظة البنية فلذا يقع الجملة خبرا نحو زيد فام
 فانه يكفي في ذلك ملاحظة القيام من حيث انه حال من احوال زيد ولا يلزم ان
 يكون مملوفا بالذات والجملة من حيث هي جملة ليست مملوفا في نفسها اذ
 المقصود من الجملة معرفة المسند اليه من حيث ثبوت حاله او انتفاءه فهي آية
 لتعرف حاله فلا يصح الحكم عليه لانه ان يلاحظ المجموع من الطرفين والبنية
 مرة ثانية قصد وبما حررناك يظهر ان الشكوك التي اوردناها بعض ان ظن من غير ااردة

عليه مثلاً عدم التدرج في كلامه واستحسير ما تفرق بين اوجه اندي كرماء وبين
 اوجه اندي ذكره السيد فان ما ذكره يدل على عدم كون الجملة دالة على حال شيء
 آخر ومذكوره يدل على عدم كونها دالة على حال الجملة فتدبر (قوله لدفع توهم
 تحوير او غلط) سواء كان السهو او التيسير او لسبق بيان وقدم في بحث
 تأكيد المسند اليه ان التأكيد المعوي قد يكون لدفع توهم غلط نحو حاشي الرحلان
 كلاهما فانه يدفع توهم الغلط بتلفظ التثنية مكان مفرد او الجمع دون تثنية اخرى
 على ان كلامه لا يدل على ان يكون كل واحد من تأكيد المعوي والتعطيل لدفع كلا
 الامرين من الغلط والتحوير فليكن على سبيل التوزيع (قوله مع الاختلاف في المعنى)
 المراد بالاختلاف والاتحاد هما الاتحاد والاختلاف في معنى المقصود لا في المعنى
 المدلول فانه لا بد منه (قوله وهذا على تقدير ارجح) اي كونها مؤكدة بالنسبة الى
 ذلك الكتاب على هذا التقدير بخلاف ما اذا اعتبر (لم دلت الكتب) جملة واحدة
 فان لا ريب فيه مؤكدة ايضاً لكن لا بالنسبة الى ذلك الكتاب (قوله جملة مسندة)
 اسمية بان يكون التقدير ام هذا او هذا ام وحيث بان يكون التقدير اقسام مالم
 ويكون اخباراً محدودة او اذكر فكون مصدراً وعلى تقدير ان لم يسم السورة
 او اسم آي او اسم من اسماء الله تعالى او ما اول ما اولف من هذه الحروف (قوله او طائفة
 من الحروف الخ) واقفة في او ال السور على سبيل التعداد فتعدي من غير ان يكون
 لها محل من الاعراب كما ذهب اليه صاحب الكشف (قوله كان ماعداً الخ) كان
 الظاهر ان يقول كان ماعداً من الكتب بالنسبة اليه ليس يكتب كما قال كان ماعداً
 بالنسبة اليه ليس ير حل او يقول ماعداً بالنسبة اليه بالنسبة اليه او رد كان رعية
 للتأنيب في اطلاق المقصود على ماعداً من الكتب الالهية كذا في والواحدة اليه
 اشارة الى ان المقصود من حصر الجس الدلالة على كونه لا شريطة مقصود
 غيره كما مر من ان قوله ريداً شمعاً في مقصوده مجرد كمال تجاعده وقد ينوسل
 بذلك الى التعريض بمقصود شجاعة غيره من يدعي مساوته في الشجاعة (قوله
 نفياً لذلك التوهم) فتوهم الجراف في ذلك ان كتب تتركه توهم التحوير في حاشي
 زيد لا شراً كهم في البناء على المسألة ودفع هذا التوهم على تقدير كون الصمير
 الضروري لا ريب فيه راجعاً الى الكلام السابق على ذلك لكتب طاهر كانه قيل
 لا ريب فيه ولا يجازفة وان كان راجعاً الى ان كتب كاهو صغر منه على انه لا الم يكن
 ريب في كونه كاملاً غاية الكمال لم يكن قوباً ان كتب صغر منه على انه لا الم يكن
 سرمد كرساحب الكشف الخ في لرضي عنه في تأكيد الصنعة فقال

ان يرسل كل واحد منكم ثوباً كيداً لثمنه وقال غيره من كل واحد منكم ثوباً كيداً
للمؤكد الاول باختلاف شيتين في هدى شقين في انه تأكد للاربع فيه او اثبات
الكتاب منى على ذلك باختلاف والاتجاه المذكور بقوله فتمت عليه ان الاسم
فلح ليس شئ لان كل واحد من تأكد من ادراك متحداً بالثوب كل واحد
منهم متحداً بالآخر يكون بينهم ايضاً كمال الاتصال كما كان بالقياس الى المؤكد
(قوله لما في تكبير هدى الخ) معنى جيد تعظيم الهداية وتعظيم الهادى بهم بسبب
جله عليه وجمعه عن هدى (قوله هذا داخل في الهداية) هذا انما يقصد لو كان
السد مساوياً والحوادث لتمام ان يقال استديم لمخبر جماعة اعيان بشأن هذا
التعدي بتريل غيره غيره لعدم (قوله نكر ذكر الشخ الخ) كان اشبع نظر الى
ان المقصود من رب الرب فيه ان كونه كاملاً غاية التمام فيقصد التمام
في المعنى وان ظاهر مقاله سكاكى رحمه الله تعالى فان المقصود منه ان الرب فيه بالكلية
ويتوصل بذلك الى كونه سباعاً تاماً كمالاً بجميعه في المعنى المقصود مع تقرير
الثانية للاولى باعتبار لازمه (قوله او تكبير او اية) لكونها محتملة او خفية الدلالة
(قوله اي بشأن المراد) فلا بد من اتمامه وايضاً ولم يرجع الصبر الى تمام المراد لان
الاعتناء بشأن المراد يقتضى ان يسع في تمام (قوله او نظام الخ) والمصاعنة
ولكونه يحب اولادها لا يدركه العقل ان شاء يكون اعياناً شانه فيدل على تقرير
في ذهن السامع (قوله من تدل والميل منه من كمال الاتصال) فان لاحظ ان الجملة
الاولى المذكورة فتذكر بطف سكر الاتصال وان اعتبرها غير مذكورة حكماً
لكونها في حكم محض فترى كونه حتمية انية عارضة عن المعطوف عليه وفي كلام
المصاح إشارة الى الوجه بان ايص الله قال قدس سره ثم الجمل الخ لا يخفى انه
لم يبين معنى لاسمائه فانه يقتضى ان لا يحقق كونه مقصوداً بالنية في الجملة مطبقاً
مع رحمان عدم تحققه في الجملة لا محل لها ووجه ان كونه مقصوداً بالنية
خرج كونه مسوداً اليه ومسوداً وانتهى من حيث هي جملة ايست ككذلك
الا ان اولاً مفرد واحد لثى لا محل لها ارجح لعدم قوله التأويل بخلاف
التي لها محل فيه لا ينصور فيه كونه مقصوداً بالنية من حيث انها محل
وينصور فيه ذلك من حيث وقوعها موضع انفراد وتأويلها به واما ما قبل
في توجيهه من ان المراد من لا يحقق فيها مجموع الامرين لاسمائه في لا محل
لها من الاعراب فانه لا يحقق في شئ منها فعسف الله قال قدس سره ولهذا
خارج لا يخفى انه يمكن سره ان معنى في من شكل انما بان يكون

في الجملة امانية من زيادة التفصيل او الايضاح او التفسير في الاولى وراثة في
 في ايتين وريها يتغير عن بدل البعض والاشتمال وتنت الزيادة توجب لاعتناء بشأنها
 رايتها الفصلا فيرل الثانية منزلة من اكل ونداق شرح رحمه الله تعالى
 في شرح افتتاح وتعديس ان الجملة الثانية في قوله حذو (يقوم اتموا المرسلين
 اتبعوا من لا يستلکم اجرا) يشهد ان يكون بدل لكل من لكل لان اتحادهما
 في المعنى يقوى جانب التأكيد (قوله والمقام بهنصى اعتناء) اي بشأن النسب
 المذكور (قوله لكونه مطبوعا في نفسه) لان ايضاهم عن رتبة عطفهم عنها مطبوع
 في نفسه غايه مبدأ كل خير (قوله او درجته الى غيره) اي سفوى اذ كورق له بقوله
 (وتقتوا اسي اممكم بما تعلمون) بان تعلموا بذلك التنبه ان من قدر ان يفصل بهذه
 اسمته هم قادر على الثواب والعقاب فائقوه ومن لا يفهم جعل اضيق من الحرورين
 مراجعت الى نعم الله تعالى في اويل المذكور وفيه انهم الطلوة في نفسه بالاكل
 والشرب والدريفة يتوس به اليهم وكله او التميم (اوله في افراد اخ) بقرينة
 لوله والافكى في لمرور لمرصد كما سيجي والافضاء الحق في طلبه لوجهة ثم ان
 دلالة على اظهار الكراهة ثلاث القرينة ظاهرة واماد لا انه على كمال اظهار الكراهة
 لم يسه استراح رحمه الله تعالى هو لا يسه فهو رحيث قال في شرح الفصح
 كون المقصود من ارجل كل اسهر كراهة اقامة بما لا يسه على سبيل اذن معرفة
 الكلام بان السيرة في شرحه وذهبت ان الرجس لا كره منه من بعده زيادة
 سره حانه وعمار من الى كراهته رمزة حمية ورجس رسة اي لا يعبر فاقول له
 رجل فذلك كل اظهر الكراهة لانه بدل على رادة الرجس المستلزم كمال
 الكراهة انتهى وعلى هذا الوجه يكون في الاسم مع قطع الطر عن سبب دلالة
 على كمال اظهار الكراهة ايضا لانها اقوى من دلالة الرار ولا رسل لان دلالة
 ارجل على كمال اظهار الكراهة براهية ودلالة لانه رسة مطبوعة ويكون
 وفي تأويله المراد من ارجل من وجهه هو بوجه ووجه اشده على التأكيد
 دون ارجل وهو ما حذر في شرح الفصح لكونه رسة صريحة في رسة حيث
 وقع فيه فصل لا تقبي من ارجل لقصد التلذذ لان المقصود من كراهة هذا كمال
 اظهار الكراهة لا اقامته بسبب خلاف سره العين وقوة لانها عنده اقوى في بداية
 هذا المقصود من رجس لدلالة ذلك عليه نصي مع اتحاد عن تأكيد ودلالة
 هذا عليه بامطاعة مع التأكيد فيه صريح في ان لا تقبي وفي من وجهي دلالة
 بامطاطة وكونه مشتقا عن التأكيد وبممكن بفعل دلالة رجس على كمال

اظهار الكراهة لانه يدل على اظهار الكراهة بواسطة قوله والا فكن في السر
والجهر مستلزما فيلزم منه ظهور الكراهة مع التنبه كانه قيل ارسل لمخالفته سر
حكيت فيكون دلالة على اظهار الكراهة اقوى وهو معنى كمال الاظهار وعلى هذا
الوجه لا يكون لائقين دون اعتبار التأكيد دالا على كمال الاظهار بل بواسطة
التأكيد ويكون لائقين اوفى من ارسل من وجه واحد وهو انه دال على كمال
الاظهار بالمصطفى وارسل بالالتزام وهذا ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في
الجواب من ان لا يتم يدل على مجرد اظهار الكراهة ولا تيقن على كمال اظهار الكراهة
ومعنى التيقن ما لا يكون قوله مع التأكيد متعلقا بالدلالة فيفيد
مقارنة الدلالة مع التأكيد في كون لائقين اوفى وان يكون حالا من ضمير دلالة فيفيد
ان دلالة عليه مطابقة ما كونه مع التأكيد دون حال خلوه منه والى التوجيه
الثاني اشار في الجواب في الاول في قوله وقريب من هذا ما يقال الخ فان قوله مع
انه ليس فيه شيء من التأكيد يدل على ان في لائقين دلالة بالطائفة مع شيء من التأكيد
فتوهم ان ما ذكره في جواب يخالف ما في المتن منشاء قلة التدبر قدر * قال قدس
سره ادليس المقصود كمال الاظهار كمال الخ * هذا مجرد دعوى لا دليل عليه
لم لا يجوز ان يكون انقصود اظهار الكراهة بحيث لا يتوهم شبهة وان كانت
الكراهة غير كاملة بان تكون المخافة (٤) بما يكره الكراهة اقلية من الحكم
اذا علمها بغيرها * قال قدس سره لان الاعضاء تشار الخ * اولان انقصود
الفرق بين المحتملين يكون انشابة اوفى ولا مدخل في ذلك لكون الكراهة
شديدة او ضعيفة * قال قدس سره يدل في الجملة * لان الاعتناء باظهار شيء
يكون فيما عني نشأه في لعل * قال قدس سره يدل على كراهة شديدة باعتبار
اشتماله على التأكيد * وفيه اشارة الى اعتبار التوجيه الثاني * قال قدس سره
كمال اظهارها * لكون له لامة وصحة واظهار كمالها لدلالة على كراهة الشديدة
* قال قدس سره فيقول الخ * على صيغة العينة مطوف على لا يفرق للاشارة
الى ان مذهبه عدم الفرق بين الطلب المحصوص اعني طلب الفعل من الغير وبين
ارادته من عدم الفرق بين مصق الطلب والارادة اذ لم يذهب احد الى عدم
الفرق بين الارادة وطلب مقتضى الجملة * قال قدس سره فيكون مدلول
الامر الخ * لان النهي مقابل الامر فاذا كان مدلوله الارادة كان مدلول النهي
صددها فانهم فانه قد حقي على بعض السافلين فاعترض بما يحجه الاسماع * قال
قدس سره واذا اكد الخ * فيه بصا اشارة الى التوجيه الثاني * قال قدس سره

ودلت الخ * وحاصله ان الشارح رحمه الله تعالى قال انه حقيقة عرفية
وذلك القائل بانه مقصود مدغم صريحاً سواء كان حقيقة او مجازاً مشهوراً
فهذا لكونه اعم بمقالة الشارح رحمه الله تعالى قريب منه * قال قدس سره اذا هم
منه معنى الخ * اي من غير قرينة كافية لاتعيين لا يحلو من ان يكون حقيقة عرفية
او مجازاً مشهوراً فادفع ما قيل يجوز ان يكون بهم معنى الغير موصوح له قصداً
وصريحاً بواسطة وصوح القرينة الدالة * قال قدس سره قد حقت الكلام
الخ * يعني ان قوله ار حل لاتعين حكاية بقوله الشاعر في زمان الاستقبال فهو
مثال باعتبار الحكي ولا يحل له من الاعراب وهذا الشارح رحمه الله تعالى هو مثال
بجهد يدل الاشتغال من غير اعتبار الحكاية والحكي وقد عرفت تحقيقه * قال قدس
سره لا يخفى ان الاولى ابراد مثال الخ * لا ابراد مثالي لشيء واحد اعني ما هو كغير
الواو (قوله بالتعريض على مفهوم) ومعلوم ان كمال اظهار مفهوم منها
لكون دلالة كل منهما اظهر من دلالة الرمز والارسال فكذلك اظهار الكراهة
مفهوم مطابق عرفي للانتم بدون لبس كيد وحرر من مفهوم ار حل لدلالتة عليه
مع طلب الرحلة ولاتعين فيه الا كيد الذي ليس في ار حل فكون لاتعين بدل
الاشتغال لار حل لا بدل المعنى ولا حاجة في هذا الى ان الضل من الهى موصوع
الكراهة انما يحتاج اليه اذا قيل ان اظهار الكراهة ما نزل مطابقي لمعنى لانتم
كما اختاره السيد في شرحه فاصح فانه حينئذ مدلوله طلب الكف من الاقامة
لاظهار الكراهة فيحتاج الى اعتبار من الهى مدلوله الكراهة كما ان الامر مدلوله
الارادة فتدبر فانه نزل عباد ام السطرن وعرضت لهم الشكوك فيه (قوله
ولا يجوز ان يقال الخ) لا يخفى انه لم يذهب احد من نحويين الى كون المعنى
مطابق بيان الفعل وانما يشأ هذا اخوار انهم قالوا يكون الفعل بدلاً من الفعل بدل
الكل باضاق ومثله قوله تعالى (ومن يعمل ذلث يلق اثمها يصاعقه العذاب)
* وبقوله متى تأتينا نعلمنا في دير * * * قال لرضي لا ادري فرقا بين هطاب البيان
وبدل الكل فحصل من هذين القولين مؤخر حوز كون قاعف بـ لوسوس
وهذا الشارح رحمه الله تعالى بانه اذا اعتبر معنى قول بدون اعتبار فاعل لم يكن
بياناً لمطلق الوسوسة لانها في مفهوم الوسوسة فانه القول احق بقصد لاضلال
ولا في مفهوم القول ايضاً حيث بخلاف ما عثر به على فانه حينئذ يكون المراد
مما مرده صادراً من الشيطان فبهم زينه قول مخصوص صادر منه فاقبل
لم لا يجوز ان يكون القول المقيد بالوسوسة انفسه تكونها الى آدم عليه

السلام من غير اختيار مدخل في كليهما فلا يصح كون الخلة عطف بيان للحملة
 شيء اذ لا يثبت لهذا الاحتمال ولا معنى لاختيار الفعل بدون الفاعل واختياره مع
 المفعول قال قدس سره لانه انما هو في ان يكون الثاني اعم من الاول لا ينصر
 في كونه عطف بيان اذ لا يربط حصول البيان باحتماهما لا كون الثاني في اخص
 من الاول (قوله لانه اوفى عن حسن لعداب) في التاج الابعاع ير بالاشد وانما كان
 اوفى لان الذبح في عصب عذاب وادخ الآلة اشد منه ثم عداستحياء الالهيات اشق
 منه فيبقى الكلام في اخصص آية القرعة بترك العطف وآية سورة براهيم بالعطف
 وعدى ان القصة واحدة عن صهي شعيرين قصصى اللاعدان يكون لكل تعبير بكثرة
 واما طلب الكثرة لتخصيص تعبير فاما هذه دسكون موضع التعبير متعددا
 كما مر في قوله تعالى (وجاء من قصي المدينة رحى يسعى) في قصة رسل
 الطباكية وفي قوله تعالى (وجاء رجل من قصي المدينة يسعى) في قصة
 موسى عليه السلام ثم يحوز على كثة تخصص آية القرعة بترك الواو ان قوله
 تعالى (واد نجيبكم من آل فرعون) عطف على معنى في قوله تعالى
 (يا بني اسرائيل اذكروا نعمتي اى انعمت عليكم) عطف الخاص على العام اظهارا
 لشراجه وعظمته فالتأني ان يكون سوء العذاب نفس الذبح فيكون التخصيص منه
 اعظم التعميم واما ان كان عبارة عن عطية فاحتمل منه نعمة كسائر التعميمات
 ما وقع في سورة براهيم فان يقال له موسى عليه السلام كما قال الله تعالى (واد قال
 موسى لقومه يا قوم اذكروا نعمت الله عليكم اذ جاءكم من آل فرعون) الآية والخاص
 منه ومن الذبح نصب منه بعد ذكر مطلق سواء العذاب والنعمة عطف
 عليه الذبح ليكون التخصيص بعد التعميم دالا على عظمة نعمة التخصيص هذه
 (قوله فانه يباح) يعنى ان الجنة اى الله مرجعكم مشددا وحره من العذاب باعتبار
 مدلوله التراجيح ولو قدر انما فيه يجوز ان يكون صفة ليوم لكن الاول ابلغ
 (قوله مما يؤدى الخ) بين التعبير المراد بتدبيره الى فساد تأدية العطف عليه
 وحده حالا من عطية فاما لانه يبعد تفيد الاتهام حال كون العطف مؤديا
 الى فساد المعنى (قوله انه يشتمل على مذبح من العطف الخ) مع وجود المصحح وهو
 التعريف بخلاف كمال الاتصال فان المصحح به منصرف عن قال ان المانع في كمال الاتصال
 انصر موجود ولابد من اعتداف مع التعريف فى المعنى حتى يكون صورة الاتهام شبيهة
 تكمل لانقطاع فقط بعد وهم (قوله انى بهدلا الخ) الداء للفتنة فبين ان بها
 معنى عطف حال عن بدلا ونهى الطب بدلا صفة تكلف متغنى عنه واراها بصيغة

الجاهول شاع بمعنى الظن وانما جعل صلاتها مضبوطة مع انما سب دعوى اليقين
 رعاية لمقابلة الظن بالظن وقيل للتأديب من بسطة اتصال اليقين (قوله فيكون
 هذا ايضا الخ) وما قيل ان هذا التوهم بقى بعد منع لانه يجوز ان يكون اراها
 حرا بعد خيرا وحالا او بدلا من اني مدفوع بان لاصل في الحمل لاستقلال
 وانما يصار الى كونه في حكم المفرد اذ ادل عليه الدليل على ان شيخ صد لظاهر نص
 بان ترك العطف بين الحمل الواقعة اخبارا لا يجوز قال قدس سره وهو ان يكون قد
 الجملة الخ ظاهر يدل على انه اذا كان قبل الجملة كلاما، حدهما مشتمل على المانع
 والثاني لا مانع فيه يقطع الجملة مع ذلك نص في شرح مفتح بان يقطع عما يجب اذا كان
 الكلام المشتمل على المانع متأخرا عن المانع فيه فلا يجوز العطف واما اذا كان بالعكس
 فيجوز العطف لانه لا ينوهم العطف على الجهد اشتمل على مانع مع وجود انحراف
 الذي لا مانع فيه فلا بد من ان يراد بقوله قل جملة قيد لا محصل كما هو المتبادر وان يقال
 قوله وكلام لا مانع فيه بتقدير وفاته كلام لا مانع فيه فيرد ذلك الكلام كلام لا مانع
 فيه قال قدس سره وكلامه المراء من العطف على الجملة الشرطية في اى جملة التي
 اعتبر الشرط حرا منها لا الجملة ان حكمها بين الشرط وجزء حتى يرد مد كرت
 قال قدس سره وهذا القدر كتاب في المنع الاول في عدم عطف الله يستهري
 بهم على قالوا سواء اعتبر التقييد بالشرط او لا على يقطع او متحرا لان المتدبر منه
 اشتركا في القيد وفيه ان هذا ما يتم اذا كان المعصوف عليه من التقييد بالشرط وعدمه
 بجملة واحدة وليس كذلك من المعصوف عليه من تهديد بخروج شرطه وحراره وحال
 عدم التقييد حرره معنى قالوا نعم بالمنع عن العطف على مجموع لدفع الاتهام الخاص
 من العطف على حرره اى قال فيكون القطع بالاحتمال ونعمه لاحل هذا اورد
 الاعتراض المذكور في شرحه له وجوز ان يجب عليه قال قدس سره فان قلت قد اتعولاه
 الظاهر ترك العائين لان ايراد الاولى في الاستدلال لا شمار بان مورد السؤال ما تقدم وليس
 مورد هذا السؤال ما تقدم فانه استند بحسب وجه عطف في الآية وايراد الثانية
 للاشعار بان منشأ ما تقدم وقد ذكره نقوه حيث رعت ان المتدبر هو الاشتراك قال
 قدس سره قلت قد يخالف المصراع خلاصته من ادع اى تبديله كور في الآية
 قد زال بواسطة القرينة الواضحة فلذا جاز العطف فيه بخلاف ما نحن فيه فانه لمحا
 القرينة تبادر الاشتراك فلا يجوز العطف وفيه ان لا يمتنع التعدد المستعادم يستهري
 قرينة واضحة على عدم التقييد بالشرط (قوله منسب شافى ح) ي اذ ازلت الاولى مرة

٨ لانا نقول آه نصفة

السؤال كانت الاولى سؤالا منزلا ففصلت الثانية عنها كما فصل الجواب عن السؤال
 (قوله لا يشتمل من الاتصال) اي الاتصال الشبه بكمال الاتصال فكما ان الجملة
 الاولى في لاقسام الثلاثة من كل الاتصال مستتعة للثانية ولا يوجد الثانية بدون
 الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا
 صورتى السؤال والجواب لا يتنافيان من حيث كمال الاتصال وهو الظاهر من انشائه
 وقيل المراد من الاتصال كمال الاتصال فصورة السؤال والجواب من كمال الاتصال
 وفيه ان كمال الاتصال مختص في الاقسام المذكورة وليس صورة السؤال والجواب
 داخلة في شئ منها وما قيل به لم يعمود في تفصيل الاتصال لان السؤال والجواب
 لا يحتاج الفصل بينهما الى اعتبار لا يعمد كونهما كلامي متكلمين ولا يعطى كلام متكلم
 على كلام متكلم آخر فمع كونه غير صحيح في نفسه لا ينفك عن كونهما كلاما معطوفا
 على السلام عليكم لاسمع في شرح كلامنا صرح رحمه الله لا يصرح في ان الفصل
 بينهما الاتصال وفيه نهى واحدة في قوله لا لان الجواب بان مهم السؤال وليس شئ
 لانه لا يدفع الاتهام الذى في السؤال لان الاتهام فيه انما يدفع الاتهام الذى في مورد
 السؤال (قوله نفى) اي نفي انشاء التقييد لزيادة الايضاح وانورد على صيغة اسم
 الفاعل فان الكلام بسبب كونه مثبتا للسؤال كما انه يورده وقرئ نصيعة اسم المكان
 وينزل ويصطب بالرفع اى حيث ينزل الخ ويحور نصيعة اسما على يكون ويقطع
 بالرفع ولا يحور نصه ادريس من جهة واحدة لاقتضاه لقطع من هو مقتضاها اى ويقطع
 هذا الثانى عن السابق لانه اى اطلب وقوعه حواجا للسؤال المنزل منزلة الواقع
 اولاهل ذلك السؤال المقدر اى ليس على تقدير السؤال فانه لو عطف لم يكن
 دليل على السؤال المقدر (قوله ونزول لسؤال بالصوى) اى حال كون السؤال
 مدلولاً عليه بالصوى قال قدس سره مهم من ادعى اى آخره = والتفصيل
 ان السؤال والجواب من نظري معنيين فيلزم منه كمال الاتصال وان نظر الى
 لفظيهما فيهما كمال الاتصال لكون السؤال شأ والجواب خبرا وان ظر الى قائميهما
 فكل منهما كلام مبتدأ وعلى جميع التقادير فان فصل متعين واما ما قيل انه قد ورد
 الواو في قوله تعالى (وما كان مستغفار راعيه لانه الاصل موعده) الآية والخال انه
 جواب لسؤال نشأ محله وهو قوله تعالى (ما كان لى والدين اموا ان يستغفروا
 للمشركين) الآية فليس بشئ منشاء لعنة عن شان نزوله فانه رل في مع الرسول
 صلى الله تعالى عليه وسلم عن استغفار ابيه وانه وعده والمؤمنين عن استغفار آبائهم

محققين في ذلك بان ابراهيم عليه الصلاة والسلام استغفر لآبيه علي ما في الكشف
فالآية الاولى منع لهم عن استغفر لآباء والاقرين والبنات جواب لتسليمهم
باستغفار ابراهيم عليه الصلاة والسلام عصمت احدهما علي الاخرى للتناسب
وليست جوابا عن سؤال نشأ من الآية الاولى وكذا ما قيل في جوابه من ان الواو
للاستيفاء فانه لم يعمد دخول الواو على الجنة استغفارة لآبيه اعني جواب
السؤال عما تدخل علي فاته علي استغفارة لآبيه اعني الجنة لا لآبيه وكذا ما قيل
في الجواب ان اعترفي صورة الاستيفاء التردد في حال لسؤال عنه بل حاله كذا لم لا
والعرض من السؤال في الآية الكريمة ونظائره الفرض فليس من صورة الاستيفاء
والفرق واصح فان المطلوب في الاول ليس ما احسن فيترك كل الاتصال بل هو
للمصل وفي الثاني دفع ما اوردته فكان كل واحد منهما يؤدي به العرض من السؤال
والجواب في صرف وكان المقام وصح في تصحي اساسه من وجهه وانما يرد من
وجه آخر ليس بشي لانه علي تقدير ان يكون الدين يؤمنون الآية استيفاء يكون
جوابا لقوله ما مال المتقين هذا الكتاب هدى بهم مع انه ليس فيه تردد في حال
السؤال عنه بل حاله كذا لم لا قال قدس سره والاختلاف في خبر او انشاء
من مطاب الخاص على العام ليس جهة كل الانقضاء وذلك باختلاف في الاعطاف
فانها قد يكونان اثنين كما قد قيل *انما هو من اهل البيت* قال قدس سره
قدس سره وادراكه ان الكلام اح *حجب* ورد الجواب في السؤال *قال*
قدس سره وعدم تشهد اح *حيث لم* و *دال* و *ن* بعد لغة التكلم الجملة التي
هي منشأ السؤال (قوله لا يكون الجملة الاولى ح) فمعهذا لا يجرى كونه
منشأ السؤال لا يوجب شهة الاتصال بالجواب الا اذا لوحظ ان المتصل بالمتصل
بالشيء متصل بذلك الشيء وهذا ما يتم دكان جهة الاتصال واحدة والافهموز
ان يكون كالقطعة من ماء علي سائر جهتي الاتصال فلا بد من تنزيلها مرة السؤال
ليكون كالمتصلة والسكاكي رحمه الله تعالى اعلم بقدر تنزيل لانه جعل الجملة المقنضية
لقطاع نوعين احدهم عدم قصه *اشتركا* الثاني في حكم الاول والثاني ان يكون
الكلام السابق *نحو* كالمورد للسؤال *فمع* شئ عنه يكون دليلا على تقدير السؤال
وجعله كالمحقق ولو اورد الواو لم يكن شئ *د* بل اعلى تقدير السؤال واعتباره ولم يعتبر
فيه كون الثاني كالمتصل بالاول حتى يحتاج الي اعتبار الترتيل ومن هذا يظهر ان
مدفله من الكشف انفس مؤيد *لدعاء* من كفاية كونه منشأ السؤال في كونها
كالمتصلة لانه لا يدل الاعلى تقدير السؤال ولا دلالة على حملها بهما الاعتبار

كالمتصلة (قوله و به معنى على تقدير مؤن) كانه وما مانا، المتقين حصوا بالهداية هو محل استشهد الشارح رحمه الله له في قدس غيت الله لاستشهاد على الله بحدوث ان يكون اقتضاه هي تقدير السؤال لكهائنه في كونه كالحقري عيه من غير حاجة الى التزيل (قوله عن سبب احكام ملة) ما يكون التصديق بوجود السبب حاصل والمطلوب بالسؤال تصور حقيقة السبب كما في البيت المذكور فان التصديق بوجود العلة يوجب التصديق بوجود السبب الا انه حائل عن حقيقة السبب بما شرح ماهيته ولذا يسأل عن التصديق به بوجود سبب معين ضمنى ليس مقصودا للسائل وقد سبق في بحث لاستفهام تحقيقه في كلام السيد قدس سره (قوله لان العادة جارية الخ) لا يخفى ان حرام ان كان قوله ان يسأل عنه يجب اسقاط اندوان كان قوله انه اذا قيل الخ لابد من اسقاط ان من اسأل ليكون حرام لقوله اذا قيل واجهة الشرطية تعبير بصير اشياء وعية اسو حية ايصال ان يسأل مبتداً واذا قل حرم و جملة حرم واصير قشاش (قوله عن سبب علة) فالسائل بهذا الكلام حائل عن السبب لا يعلم الاسباب بخصوصها ويزدد في تعيين احدها ليكون السؤال عن السبب الخ من ولما يجب ان السبب حاصل يحصل مطلوب به اهي تصور سبب المراد من التصديق ان يكون السبب من سبب الا ان هذا التصديق في سبب التصديق حاصلاً له في السؤال لا يمكن هذا السؤال الا لتصور ماهية السبب فانه قد حفي على بعض المساطرين (قوله وعدم لكيد الخ) لان سبب سبب التصور وان كيد التمييز لطلب الحكم ولا حاجة الى ما قيل ان هذا اذا احرى الكلام عن مقتضى الله ظاهر واما اذا جرى على خلافه فيكون برر ان كيد التمييز المتروك مرة الى (قوله فان قيل الخ) وليس السؤال المقدر حاصلاً عدم برئت نفس هي يسبق اليه الوهم لانه معلوم وهو الهم المفهوم من قوله (ولقد همت به وهم بها) في الكشف وما يرى نفسي من الزلل وما شهد لها برأاة الكلبه ولا ركبها ولا يحلو اما ان يريد في هذه الحادثة لما ذكرنا من امر ذي دودين اس من طريق الشهوة البشرية لاهل طريق القصد والعزم وما يريد على عموم الاحوال انهم بالسؤال المقدر هل حسن النفس محاولة على الامر بالسوء حيث لا رامة لهذه النفس لشريرة امركة فاجيب نعم ان حسن النفس امرة بالسوء محاولة عيه وائناً كيداً في الجواب لان للسائل تردداً قريب الامكان اولاً احدهم يدفع التردد والثاني للاعتناء بالحكم لانه يستبعد الاوهام كون حسن النفس امارة بالسوء حتى يحوس الانبياء عليهم

السلام (قوله فهو جواب لسؤال عن سبب تخالف) و لمخاطب به من يعلم اسبابا
شقي لطالب العبد من الاستحقاق وتكرار الجملة والتحسيس من العذاب والتعظيم
فيضات تعيد من واحد منها وهو الاستحقاق ويقول من اعادة حق له (قوله بيان
ظاهر لمصنف السبب الخ) والمخاطب به من هو حال من حسب السبب والتكلم به يلق
اليه الحكم المثل ابتداء (قوله ووصل ظاهر) اي ربط السبب مع السبب بحيث
لا حقا فيه (قوله يعرف موضوع هو ص) فان قلت اللفظ يدل على التعقيب
فكيف تدخل على السبب الذي هو مقدم على السبب قلت باعتبار انه متأخر عنه
في الذكر عند بيان السبب (قوله وصل حتى) لانه جواب لسؤال المقدر والمخاطب
به من يصدق ان لطالب العباد سببا ويطلب شرح ما فيه ويحصل ذلك بذكر
السبب المعبر والنصديق الحاصل في صمد ليس مقصود به (قوله وهذا اللفظ الوصلين)
اي الوصل التقديرى يبلغ من الوصل الظاهري لكون الاعتماد في الاول على العقل
وفي الثاني على اللفظ ولا يعلم بالسبب بعد سؤال اوقع في الغلب من العلم به من غير
السؤال (قوله فيتعلم هذه الثلاثة الخ) كما عرفت متأخر بانه (قوله نحو
قالوا سلاما قال سلام) السكات المذكورة انما هي في الحكاية لا النسخ لانها
الكلام اللطيف عابثا لا امة قران يحتمل ان يكون قد قولهم بلغة غير منها مثل
ما يعتد في اللغة العربية ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا قبل يتكلمون باللغة
العربية ثم شيوخ هذه اللغة انما كان من اسميل عليه السلام فقد بعد عن المقصود
قوله زعم) اكثر استعماله في الاعتقاد السابق وقد يستعمل في اخى على
ما في القاموس ويدل عليه قول الشاعر سدقوا (قوله اي اوقع هذه الاستيفاف
الخ) بيان لحاصل المعنى فاجعل اسمي مصدره و مؤيد شيوخ هذه التقدير
فيه واما الى الجار والجرور ويؤيده تقديرهما على الاستيفاف (قوله نحو احسنت
انت) يعني انه على صيغة الخطاب بقرينة صديقت دون صيغة التثنية فانه لا معنى
لتعليل احسن التثنية الى ريد تصدقته المحطط الاعداء امر خارج عن معنى
الكلام كصدقة الخطاب لتكلم او قرأته والمقصود من هذا الكلام اعلام المخاطب
بانه وقع الاحسان منه بالقياس الى زيد لتقرير الاحسان السابق واستجلاب اللاحق
لافادة لازم الفائدة كما قيل حتى يكون معنى كلام الى علم احبك الى ريد ويكون
السؤال المقدر سؤال الا عن سبب علمه والحوار عنه ان اعلم ذلك انه حقيق بالاحسان
او بانه صديق لك فانه مع بعده عن انهم يرد عليه ان العالم بكونه حقيق بالاحسان

لا بد من العلم بحسب محض به من ان كرم صبح الخطاب احسانا انما يتحقق
 اذا كان زيد اهلا بلاحب. فان نفس الحسن في غير مرتبة اذ انما يتحقق التسؤل
 عن سبب كون زيد محسب اليه اي اهلية للاحسان فان الخطاب بعد تصديقه
 لتكامل في قوله احسب ان يصديق بان كونه محسبا اليه له سبب وهو اما اهل
 عن نفس السبب طالب بصورة فيكون السؤال المفسر لما احسن اليه على صيغة
 الماضي المجهول اي لا سبب صار محسبا اليه اي اهلا للاحسان وما عالم ما سبب
 كونه محسبا اليه من كونه في منه حقيقة الاحسان وكونه صديقا للخطاب وقربا له
 الى غير ذلك وطبقت ثمة من السبب فيكون السؤال المفسر هل هو حقيق للاحسان
 والحوار على التقديرين زيد حقيق بالاحب من غير اشارة الى سبب استحقاقه
 او صديقتك القديم اهل لذلك مع بيان سبب استحقاقه الا انه على التقدير الاول
 يكون مقصودا سائل تصور السبب المعنى والتصديق به تابع له حاصل بالعرض
 وعلى التقدير الثاني يكون التصديق بالنسبة الخاص مقصودا بالذات وتصوره
 حاصل بالعرض بقى الاعتراض ما عني تقدير الثاني يستحسن انما كيد يكون
 انه ان متردد في تعجب السبب والحوار في الكلام في نفس الاسباب وكونه
 على طريقين ور طريق الثاني اطلع من الاول واما استقصا انما كيد على التقدير
 الثاني وعدمه على التقدير الاول يخرج عن وجه الوصف قائم مقام ان كيد
 كما قاله السيد قدس سره وفي حرر ذات ظهر بدفع امراض السيد بالخطاب
 اعلم سبب قوله الاحتمال في كلامي لسؤاله من المبرر سبب احسانه لان السؤال
 المبرر سؤال عن سبب كون زيد محسب اليه لانه كونه الخطاب محسبا وظهر
 ان تقدير لما احسن اليه صحيح على كل واحد من التقديرين (قوله فالأظهر الخ)
 اي الظاهر جهوز تمام او صهر من كوني اشارة الى نفس لذات فانه ظاهر لاستعمال
 اسم الاشارة موضع التمييز في قدس سره وهذا وجه من حوح في المسئلة
 الى استيفاء من يؤمنون وذلك لان احرائه على المتقين مشعر بان الحكم يكون
 الكتاب هدى محسبا لهم بواسطة تلك الصفات فلا يخفى السؤال عن البائل
 الا انه قد عني ان من في سبب جملة من قصود هذا ولا احوال الا بالجل على تلبية
 الخطاب على عفته من حصر تلك الصفات والادعاءات بالاجال والافاجواب
 اعادة الحكم الذي هو منشئ سبب تعبير لاسلوب زيادة عليه ذكر ثمة وهو الفلاح
 في الاخرة بخلاف ما اذا كان من يؤمنون استينافا فان الحكم اختصاص كونه
 هدى للثقلين ليس فيه شيء بعدة لاختصاص فاسؤال من عتبة الانبياء والحوار

مستقل على بيان هذه الاختصاصات تفصيلا وجملا (قوله فان قلت ان كان ح)
 اريد على قوله وهذا الملع لا شتمه على بيان ما هو موجب للحكم وتقريره ان امرات
 بالحكم الحكم الذي يتضمنه الجواب يدل عليه تعليق من قوله احكم على الوصف
 مشعر بالعلم والحكم الذي يتضمنه الجواب هو الحكم مسؤل عن سببه ولو كان
 غيره لم يعاقب الجواب السؤال لان سبب حكم الغير مسؤل عنه لا يكون جوابا
 للسؤال عن سبب الحكم المسؤل عنه فحينئذ يرد عليه بالسؤال ان كان عن
 سبب الحكم فلا بد من اشتغال الجواب عليه اى استيفاء كان وان لم يكن سؤالا
 فلا معنى لاشتغاله على بانه لا فرق بين الاستيفاء وبين الاعتبار ولا يصح الحكم
 بحكمين الثاني الملع من الاول فاندفع ما قيل ان ما قاله الشارح رحمه الله من
 ان السؤال ان كان عن السبب الملع صيربه مستثاء عنه مرق بين الحكم المستصحب
 والسؤال والحكم الذي يتضمنه الجواب وطهر ان مجرد الفرق بينهما لا يدفع
 الاعتراض (قوله وخبره الخ) بمريره ان كون الملع مائة الاشغال
 اندكور ليس في كل استيفاء بل في استيفاء يكون المسؤل فيه عن سبب
 الحكم ودا اريد ان يحاط بان سببه استقصاه له فالجواب حينئذ ان كان بالصفة
 الصفة كان الملع منه ان كان ما عدا الاسم لا شتم الاول على بان سبب الحكم
 الذي يتضمنه وهو سبب الحكم المسؤل عنه بخلاف الثاني (قوله ثم قدر سؤال
 من سببه) حتى لو لم يقدر السؤال عن السبب كما في قوله تعالى (قلوا سلام قال
 سلام) لا تصور فيه ذلك وكذلك لو قدر السؤال عن السبب ولم يرد الجواب
 بان سببه الاستقصاء كما في قوله سهر دأثم وحرر طوس قال قدس سره هذا
 كلام محتمل الخ هذا انما يرد لو كان السؤال بقدر سؤالا عن سبب كون المخطب
 محسنا الى ربه ام اذا كان سؤالا عن كون ربه محسنا اليه وعلاله فلا وقدر
 تفصيله قال قدس سره فالصواب ان يقال محسنا لا يقال بالاسؤال المقدر
 سؤال عن السبب بل يقال انه سؤال عن غير السبب وهو استحقاق زيد ليعلم ان
 الاحسان في موضعه او لا واعلم ان ما ذكره المصنف رحمه الله من تفسير الاستيفاء
 بقوله مدهوم به مأخوذ من انكشف في تفسير قوله تعالى (وذلك على هدى من ربهم)
 وعبارته هكذا واعلم ان هذا النوع من الاستيفاء يحث نارة ما عدا سببه من استوفائه
 الحديث كقوله احسنت الى ربه فريد حقيق لا حصر وتارة ما عدا صفة كقوله
 احسنت الى زيد صدقتك تقدم اهل لذلك منك فيكون استيفاء ما عدا الصفة احسن
 والملع لا يطوئها على بيان الموحى بل يحصره فهي جمع شارح رحمه الله قوله هذا

النوع اشارة الى الاستدراك الذي يكون السؤال فيه من السبب ويكون الجواب بياناً لاستحقاق لانه المذكور سبق في تفسير الآية المذكورة حيث قدر السؤال على تقدير صكون سبب يؤمن استيفاء ما بالثنيين مخصوصين بذلك وهم الجواب اعني ان يؤمن مع بقوله اي لذين هؤلاء عقابهم احماء بان يهدمهم الله وكذلك على تقدير كون او شئت على هدى استيفاء والسبب لما اشكل عليه كون المقدر في المثالين المذكورين السؤال من السبب حمل قوله هذا النوع اشارة الى كون الاستيفاء ماعادة من استوفى عنه الحديث سواء كان سؤالاً عن السبب كما في الآية الكريمة او لا كما في المثالين ولا ينبغي ان يخرج من الظاهر المتبادر ع قال قدس سره وبذلك يظهر الحق ع قد عرفت صحة تقدير هذا السؤال فيما سبق فلا يعيده (قوله وليس يجري هذا في سائر صور الاستيفاء) وان كان باعادة ما استوفى عنه الحديث اسماً او صفة كما قد سبق في كلامنا على اهم قال والى الخلق قلب سلام قال كلا الاستيفاء بين جواب سؤال : قال اراهم وليس احدهم يعلم من الآخر وكذا لا بدوت بينهما وقيل فمت هل يلزم اليه سر دائم او لعاشق سر دائم فانهما وان كانا حوايين من السؤال من نسب ركني ليس الجواب بان سببهما الاستيفاء كما في نحو احداث بصيغة المتكلم الى زيد زيد يدع اعدائي او كامل الشخصية يدع اعدائي فان تفاوت بينهما لانه في حقيقة جواب بالاستيفاء كأنه هل زيد حقق الاحسان لزيد اعدائي اولدع اعدائي الشخصية الكاملة (قوله لهم الف الف) في نوح السبق الالف والالف والالف فلكسر دوستي كرفت من جمع والالف الفت دادن والفت كرهن والمؤانمة والالف كسى بوسن (قوله لمخوف هذا الاستدراك الحق) لان تقول يجوز ان يكون الاستيفاء مذكوراً لان الزعم يدل على الكذب ولذا قل كسبة الكذب الزعم (قوله من تحقق انما كذبوا بالبيان) اي بمنزلة احدهم كما مر في لاريب فيه وهدي للثنيين لكن انك هناك مذكور وهما محذوف وذلك لان معنى لهم الف وليس لكم الف معنى كسبهم وموضع له (قوله فادفع هذا الوهم الحق) قيل هذا الوهم بعد ذلك الواو في لانه يجوز ان يكون العطاف على المعنى لا على الجواب ان العطاف على محذوف مع وجود مذكور مما لا يذهب اليه الوهم (قوله حق ما هو المعاصفة الحق) فيه اشارة الى انها ليست زائدة او استيعافية كما قيل اكونها في الاصل للعطف فلا يصار الى خلاصه الاعتدال ضرورة ولعله ارتكب ذلك هرا من لزوم عطاف الانشاء على الاخبار (قوله موقع في حط عظيم) اي لفظاً ومعنى اما لفظاً فلامه لا بد لاما الف طرفة من تقدم ما في المعطوف عليه ولا يجوز حذفها

في السعة حتى يقال: فهامة قدرة قل قوله لدفع الابهام والمعنى (قوله والا قالوا صل
 دل على ان الوصل صورتين كمال الانقطاع مع لا يعم وسطا فنقول بعده بان
 الوصل اما لدفع الابهام واما للتوسط لعطف الواجب بيان موصله و ليه اشار بقوله
 وقد علمنا امران الابهام الخ (قوله لم يذكر لامثلا و حرا) ي اوردها و حدة في ذلك
 (قوله اي لاتصدقوا الخ) وبؤيده قراءة عبدالله و اي لاتعبدوا ولا يد من اراءة القول
 وقيل هو جواب قوله اذ خذ امثاق بي اسرائيل احرامه بحري القسم كانه قيل واد قسما
 عليهم لاتعبدون وقيل معناه ان لاتصدقوا فلما حرف انزع مع قوله (الا انهدا لرا حري
 احصر الوعى) وبذل عليه قراءة عبدالله لاتعبدون ويحتمل ان لاتعبدوا ان يكون
 ان فيه مفسرة وان يكون ان مع الفعل بدلا من ايتق كانه فين خذ مع ق بي اسرائيل
 توحيدهم كذا في الكشف (قوله كانه سورع الى الامثال الى آخره) فان قيل ما ذكره
 انما يصح لو كان الاحبار ملقط الماصي فسا وكذلك الخ (قوله لا معنى آموا) ولذا
 احب بقوله يفر لكم وبؤيده قراءة ابن مسعود و اكد في الكشف ولان
 المتعارف في احد الميثاق هو الامر (قوله وفيه دهر الى آخره) هذا الصبر والعلاوة
 اوردهما انصر صرحه الله تعالى في الاصباح و احب في صاحب الكشف من قوله
 يا ايها الذين آمنوا تناولوا في صلي الله تعالى عليه وسلم و امته كما تقرر في اصول السنة
 فان ادبر ما سوا و در دل على تعارنه صلى الله تعالى عليه وسلم الى احواله و محاربتهم نصرة الحق
 و قدم آموا الان التدشير بالصبر و انعمرة متأخر عنها و هما من الايمان المتبع لهما واسب
 ان يقدم الامر بالايمان من هذا الوجه لان تقدم رتبة العزم و توسم و الامام من العصب
 على جواب السؤال بما لا يكون حوا و اما ان يسميه يكون حوا و اما ان يسميه يكون حوا و اما ان يسميه يكون حوا
 و احسن فيه كانه فيهم قالوا ادبارنا فيل آموا يكن لكم كذا و شرهم بحدوث ثبوتهم وفيه
 من اقامة الظاهر مقام المصير و تنوع الخطاب ما لا يحق موفقه انتهى (قوله بدليل قوله
 آموا بالله و رسوله) ادلا معنى تكليفه عليه الصلاة و السلام بالابتن برسوله و هو رد
 للجواب الاول الذي ذكره صاحب الكشف فان قيل لا يجوز ان يكون رسوله من اقامة
 المظهر مقام المضمير كما قاله صاحب الكشف قلت لا يصح التعبير بصمير في حق الامة
 الا ان بقدر قل قبل يا ايها الذين آمنوا و صاحب الكشف لا يقول له و لانه لا يحتاج
 الى تأويل تؤمون بآموا لتكون بشر معطوفا على قل (قوله الاعص التصرح
 بالداء) لعل صاحب الكشف لا يسلم احصر المذكور من يجوز تقدير الداء ايضا

فانه قال فان كنت علام عطف قوله وبشر المؤمنون لانهم في معنى الامر
كانه قيل آمنوا واحمدوا يؤيدكم الله ويصبركم وبشر يا رسول الله المؤمنين بذلك
ويشهد له قوله تعالى يوم اعز من هده واستغفرى لذنبت قال قدس سره واتفق
من الشارح رحمه الله تعالى اخي المحبوب من السيدات قال لم يشبه الى آخره والاصل انه
مذكور في شرحه في كشاف حيث قال وحاصله انه عطف مجموع على مجموع بلا اعتبار
حذف شيء من هذا على شيء من ذلك والاعجب انه قال مع ظهوره من عبارة العلامة فانها
ظاهرة في عطف الجملة على الجملة كما يدل عليه التمثيل وجعلها على عطف مجموع على
على مجموعها صري عن بظاهر مفرقة ما ذكره في عطفه من الناس من يقول أما الله
الى آخره فان عارنه ههنا ظاهرة في عطف الفصلة كالاختصاص على الظاهرين قبله ان
مقصود الشارح رحمه الله تعالى في هذا الكتاب الاشارة الى توجيه آخر لمعارفة انكشاف
بحيث لا يحتاج الى الصرف من امر ما به ان مقصوده ليس الاعتماد بالعطف الامر
اي الجملة المشتملة عليه من حيث هي امرى حمله مشتملة عليه فان التميز عن العمل والصبر
المستتر فيه بالحق تعالى في غيرهم بل المستتر جملة وصف ثواب المؤمنين اي الجملة من
حيث انها مبنية لتواب المؤمنين مع قسم الظن من كونها امرا وهذا هو الحق لانه اذا عار
عطف على جملة متعددة على حل متعددة لاسباب العرصين فلم لا يجوز عطف جملة على جملة
اخرى لانه ما حاصل مضمون احدهما انما هو من مضمون الاخرى مع قطع النظر عن
الاحبارية ولاشبهة فانها عطف بالالفاظ والمعاني الاول دون الحاصل والاطلاصة
وعدم حررنا ظهر به لم يرد الامر صديقه مجردة عن الفاعل وانه لا يلزمه حمل بشر وقاتموا
عليهما مجردة عن الله من كماله السيد قدس سره لان العطف على المستدخ
اي العطف على حد ذاته مستلزم لا اشتراك في الآخر فلا ردم ما قبلهم حوروا في يريد
قاتم وعمر وقاعد ان يكون من عطف المفرد على المفرد وليس فيه الاشتراك في شيء منها
قال قدس سره لوافق ما نقل به من الآية فيه ان الآية ليس نصا في عطف
المجموع على مجموع حتى يدر في المثال المذكور وانه بعد التعدي من الآية لا يظهر
فيه في كونه من عطف الحمل على الحمل فالنفس الى الآية معنى يجعل مثالا لها قال
قدس سره لادفعه اخي لا يفرق بين عطف المجموع على المجموع وعطف جملة
على الجملة على مد كره في اربعة محلات وقع "طرقتهم عن حصوصة الاشياء
والاحبارية" لفرق بينهم في التماس في الاول بين العرصين وفي الثاني

بعض الصلوات ولا في الحسن حيث يوجب كل منهما الخلاص عن تشكك انتي اعتبرت
 في عطف الانشائية على الاخبارية انما انتى الفرق على فهمه السيد حيث قال مراد
 الشارح رحمه الله تعالى انه ليس المقصور عطف الامر مجرد عن الفعل بل عطف
 الجملة قال قدس سره وان اراد الخ هذا مراد الشارح رحمه الله تعالى ولا نسلم
 انه من عطف الانشائية على الاخبارية بل من عطف احصل على احصل مع قطع
 النظر عن الانشائية والاخبارية قال قدس سره لم يتبع لعطف القصيدة هي القصيدة
 والحق انه لم يتبع لعطف الحاصل من مصمون احدي الجمعين على حاصل مصمون
 الاخرى ايضا فان الله لكل واحد منهما محلي عن تشكك قال قدس سره
 والله سبحانه الله الخ هكذا كلام جرى من جانب الشرح رحمه الله تعالى على
 لسان السيد (قوله اي فاعلمهم وهو معطوف على قوله فاعلمهم تعطوا الخ) وعطف
 الانشائية على الاخبارية والعكس بخلاف ما عداكم بقى (قوله فكا انه من النبي عليه
 السلام الخ) فلا يرد انه ان يدخل قوله تعالى (و كنتم في ريب مما رن
 الايم في حين انقول احتل نظم الآية وان دخل كان لمعنى (قل كنتم في ريب مما
 ترزأ عني عدنا) وفساده ظاهر وحاصل الجواب في ما مور به ان في معنى هذا
 الكلام عبارة تليق به ان يقول وان كنتم في ريب مما رن الله تعالى في حق ولا يخفى انه
 خروج عن السوق فان المعطوف عليه في حيز القول مات به (قوله كما يقول الخ)
 فان العلماء امور بان يقول اما استعجبى ان نصري ومولاى به عيبك (قوله في نحو
 حاتمى صديق ونفى صديق) اى في مقام الاشتغال بدكر الخواتم به يدور عن ذكره
 بخلاف ما اذا كان مشغولا بغير احوال الامور التي تنصب به فانه يصح عطفه كان تقول
 كنى واسم ودارى واسع وحاتمى صديق وحى صديق وعلاى بنى (قوله من القوى
 المدركة الخ) القوة تطلق على مبدأ الفعل والاعمال جوهر كان او عرضا محصور
 ان يكون العقل هو النفس الناطقة وان يكون سعة قائمة به معنى الاول مدركة للكلت
 على طائفة وعلى الثاني من قبيل نسبة الفعل الى لآلة كما يقرب للسكن قاصع ورد
 بالقوة المدركة ما يكمل به الادراك مدركة كانت او معينة (قوله من غير ان يدى
 الخ) زيادة توضيح لان المعنى عبارة عما تقابل الصور (قوله يدى ابى الخ) تدى
 الادراكات الحسية بواسطة الارواح التي في الاعصاب والى انى في مسبب المتصلة
 بالروح المنصوب في البطن المقدم والتأدية هي المستعدة عن ادرك نفس بواسطة الروح
 المنصوب في كل حس محصور وبواسطة الروح الذي هو مبدأ مشترك لجميع اى جميع

المحسوسات والنفس لا عصاب ليس لتفريق طرق سيرها الكيفية فان الكيفيات
لا تنفصل من موضوعاتها وانما انفس نفس ليس بتأخر عن ملاقات الحواس المحسوسات
بزمن يقطع فيه تلك مسافات (قوله بواسطة القوة العاقلة) ان كانت النفس
معدرة لتعمل فالعقارة على قدرها وان كانت عبيد فالمعنى بواسطة بها قوة عاقلة
(قوله لا يدرى بداته حرقى) اى المادى كما تقرر في محله (قوله اذ العقل الخ)
يعنى ان التمسك في تصور من تصورات الخلقين انما كان جامعاً بينهما لان العقل
يتم بمثلين برفع التعدد عنهما فيكون واحداً الى اتحاد الخلقين في التصور (قوله
قلت الخ) اى العوارض الكلية ليست موحدة لتعددتها عند العقل بل هو صدقها
على كل واحد منها عند بناء معنى كليتها وان كانت مختصة في الخارج ببعض منها
قوله (وهو ان التمسك الخ) يعنى ان الجامع بين المسدين في المثال المذكور متحقق
فلو كان التمسك بين مسد اليه جامعاً لم توقف صحته على امر اخر لتحقيق الجامع
بينهما باعتبار الخلقين (قوله وحيث الخ) يعنى ليس المراد بالتماثل معناه المشهور
اعنى الاتحاد في الناحية الواحدة بل التماثل في معنى له مريد اختصاص اى ارتباطهما
بحيث يصير هذا لاجتماعهما في مذكورة دون ماعداهما سواء هيكان ذاتاً
او عرضاً بمعنى قوله فان المعنى تميز المادى الخ تميزاً عاماً عما سوى ماديه
المماثلة يجعل كل مرسوم دخل في التخصيص والى يشير قوله فيما سيجئ ويتوهم
ان هذه الثلاثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والتخصصات او معناه
كما ان العقل تميزه من اشئ من التخصيص برفع التعدد عنهما كذلك فيما نحن فيه بعد
قطع الطريق في المادية برفع اعداد عنهما وبهذا المدح ايضا ما قيل ان التشابه
والجناس يصير جامعاً عقب اديصح الاسال كذا والجار كذا في مقام بيان
احتكام انواع الحيوان وتصحيح ربه الكريم كذا وعمر الكريم كذا في مقام بيان
افراد الكريم فلا وجه لاحتصاص التماثل بالذكر (قوله وسيصح ذلك الخ) اشار
به الى ما ذكره في شرح قوله ووجه التشبيه مشترك كان فيه من ان ريد والاسد
في قول ريد كالاسد يشتركان في وجود الطبيعة واخبر به وعبر ذلك من المعاني
مع ان شئ منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى لدى له مريد اختصاص لهما
وقصد من شتراهن فيه (قوله وذكر الشارح العلامة الخ) عارته سواء
كان انصاف بين لادور المحققة ككادى بين نعلها واملول او بين الامور
المحمودة ككادى بين السفل والعلو وهو تضاد محسوس مكانى او ما بين
الميلتين ككادى يكون بين الأقل والاكثر لان الكم المخصص اعنى العدد

هم المفولات والمخصوصات انتهى ومراده من العلوية لا تعرضان للشي
 الا في الذهب لكونهما من المفولات الثانية فكان التصايف بهما تصايف في الامور
 المفولة والعلو والنفل لا تعرضان الا للامور المخصوصة فكان التصايف بهما
 تصايف في الامور المخصوصة والاقلية والاكثرية من هوارض العدد وهو يع
 المخصوصات والمفولات فكان تصايفهما يع التقيتين وعلى هذا لا يرد اعتراض
 الشارح رحمه الله لان تلك المفومات كلها وان كانت صوراً معقوبة الا ان لا تصايف
 بعضها في الذهب فقط وبعضها في الخارج فقط وبعضها في الذهب والخارج معا
 (قوله ان الوهم يحصل في ذلك) الامر ونصوره بصورة يصير من لا اجتماعها
 وليس في الواقع مثله سواء كان يدركه الوهم كشبه ثمن ونضد وشبه الجربيات
 او لا كذلكها والحاصل ان لا يكون الخدمع امر في الواقع من يعتبر الوهم وحده
 بجامعا (قوله يرد الى الوهم) اعدم غاية الخلاف بينهما (قوله يرد في احدهما
 خارج) فالباصر هو الصغرة يرد فيه الاشراق والصغرة هو الباصم يرد فيه
 الكسورة وكلا الامر من خارجا عن ماضة الباصم والصغرة فيكون متماثلين
 (قوله وبهذه ان هذه الثلاثة من نوع واحد) سبيل اشتراك في اشراق الدنيا
 وان كان اشراق الاثنين حسب وشراف لثلاث منها فافهمه نوع العدل
 والاحسان ينزىل ذلك المعقول مرة المخصوصات التكميل بظهوره في قوله واعا
 اشتراك في طارص) وهو اشراق ادب وهذا الاشراق كاف في صحة العطف بين
 الفردات كما في قام زيد وعمر وكرتكر حسنة يخصس بارا لو دم ثلاث اشلافة
 في امر من الامثل ليقيد استوائها في الاشراق في طارص لا مثال وحدقاده مع ما قبل
 انه حقيق سابقا ان المراد بالتماثل الاشراك في وصفه نوع اختصاص لهما والاشلافة
 مشتركة في الاشراق المطلق الشامل بحسبى وادوى ويكون مدع ليهما التماثل
 لاشبهه ثم الجمهور على ان ثلاثه حرم مدم على متدا ولا بقا ماضى والافلق بقلب
 انها مسداً محدود في اخر اى لب اوى بالوحد وثلاثة شروق الرب ليجتمعها وشمس
 الصبحي بدل او عطف بيان او حرم متداً محدود في شرحه لفتحاح (قوله وهو
 التقابل بين امرين الخ) ترك قيد عدم تعق احدهما بغير الى الآخر ادلا دحل
 له في كونه جامعا قال قدس سره ولعله ان تركه لانه اراد بالوحدوى الخ *
 لا ينبغي ان تلك لارادة خلاى التحقيق كما تقرر في محله وان قسمه الجامع الى الاقسام
 الثلاثة باصطلاح الفلاسفة فانهم يثبتون الخواص الباطنة فالائق اجراء الكلام
 على ما يقتضيه (قوله على ما يفسره المحققون) اراده على بن سينا فانه قال في دلائل

تامة علائق دأش دو كونه است يكي در يافى و دوم كرو و دون و ياورد دأش و تفصيل
 هذا المطلب في شرح انه صدق في رايه الشارح رحمه الله في تحقيق الايمان (قوله
 معتبر في مفهومين) اما في مفهوم الاول فظاهر و اما في مفهوم الثاني فلا ضيق
 فقط فيه . قال قدس سره كانه معتبر غاية الخلاف ، الخ . اعتباره غاية الخلاف
 لان اصف رحمه الله جعل البياض والصفرة والخصرة والسواد من قبيل شبه
 المتين و اما ايراد الكاكي رحمه الله الخلاوة والجموصة من امثلة التضاد فله معنى
 على ما قالوا في مسأله عموم من ان ما عمل اذا كان معتدلا في الكيف تحدث
 الخلاوة والبارد اذا كان معتدلا في الكيف تحدث الجموصة والحر اذا كان معتدلا
 في الكيف تحدث البرودة بين خلاوة والجموصة اختلاف في الصاعل والقابل
 معاوية الخلاوة والبرودة اختلاف في الفاعل فقط فيكون بين الخلاوة والجموصة
 غاية الخلاف دون الخلاوة والبرودة (قوله يركبانه منزه التصانيف) يعني التضاد
 عنه كالتصانيف عند عمل لانه كما لا يخفى احد التصانيف من الاخر عند العقل
 لا ينفك احد التصانيف عن الاخر عند لانه يعتبر التضاد دخلا في التصانيف
 حتى يرد انه اذا كان احد التصانيف لا ينفك عن الاخر عند يكون التضاد جامعاً
 عنه من غير حاجة الى ثبوته مرة التصانيف وان التضاد داخل في التصانيف
 فلامعنى التبريل (قوله انه لا يحصره ما) وذلك لانها يحصران عند حين
 ادراك التضاد الحرفي معقوبهما اذا كانا من خصوصيات مبنوهم من ذلك انه
 لا يصحك بينهما فاذا حصروا احدهما حصروا الآخر وقال السيد في شرحه
 للفتاح وذلك لا شترانهم في الصفة التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوماً
 به وفيه ان اشتراكهم في صفة امر متعلق للواقع وهما بهذا الاعتبار من
 التصانيفين والجامع بينهما عقلي (قوله معنى ذلك) اي كون التضاد وشبهه
 جامعاً على حكم التوهم حكم على خلاف الواقع بلارامهما في الخصوصيات على
 خصوصيهما عند حين درك احدهما حرفي بينهما (قوله تقارن في الحال) اي
 يكون حصول احدهما في حال مع حصول الآخر فيه لالعلانية عقلية او وهمية
 فلهذا في ذلك لا يحد لا في معنى لا يحد لا يحد في ذلك وليس المراد احتمالهما
 فيه مطلقاً فان جمع صور الخيالية كذلك قال السيد في شرحه للفتاح والضابط
 في احداهما ان اسمها مستند لتقارن في خرافة الصور او لا فالاول هو احوالي والثاني
 اما ان يكون بواسطة مرتبة جمع ويقنصيه بحسب نفس الامر فهو العقلي
 او لا فهو الوهمي فكيف كان في وجه صيغة هذه الثلاثة في اقسامها فاقول الجملتان

امّا ان اتحدتا في مفرد من مفرداتهما اولا وحيث ان يكون بين مفرداتهما اتحاد
في وصف له نوع اختصاص بهما ذاتيا او عرضيا فهو تماثل او لا يكون وحيث ان
ان يكون بينهما تقابل اولا وعلى الثاني اما ان يكون بينهما تقارن او لا وحيث ان لا جامع
بينهما اصلا وعلى الاول انه هو تضاد او تضيق او سلب ويجاب او عدم وملكة
والاخير ان لا يصلحان للجامعية لان السلب والعدم وان كانا مستترين للايجاب
والمملكة لكن الايجاب والمملكة لا يستلزمانهما فالجامع ان لا اتحاد او تماثل او التضايق
او التضاد او التقارن او شبه احدها لكن لا وجود لشبه الاتحاد وشبه التضايق
وشبه التقارن وفي صفة ثلاثة منها عقل الاتحاد والتماثل والتضيق وثلاثة منها
وهي شبه التماثل والتضاد وشبهه وواحد منها خيالي التقارب (قوله سابق على
العطف) فيكون محتملا (قوله لا معك الخ) كصور العرطس والحدرة والفيل
والسكين والمسلم في حيايات الكائنات دون ان تضيق (قوله وكم من صور لا تضيق
الخ) كصورة محبوب ريد لا يظهر في حيايات عمرو ولا عرو (قوله ريد) (قوله لما
لم يقف على ذلك) اي على ان ليس المراد بالجامع مدركا والمراد على عدم الوقوف
هو الجواب لا يقف على ارادة المعنى المذكور وذكرا لا اعتراضا لو كان قد ذكر الجواب
فلا يرد ان معنى الاعتراض جعل الجامع المقبول والوهمي والتخييل على ما يكون بين
الامور المعقولة والموهومة والعدومة لا توجد بمعنى ما يكون مدركا كالفعل وبالوهم
والتخييل فلا يصح ترتيبه على عدم الوقوف على ذلك (قوله وجميع مدركنا)
من ان ليس المراد بالجامع العقل ما يكون مدركا العقل وانه جعل بعضها على
الاطلاق عقليا وبعضها وهميا وانه جعل الجامع خبي في تدارن الصور في الخيال
يظهر بالتأمل في كلام الفتح الاول فلانه قال في حله مقتضية للاقتطاع من
لم يكن بينهما ما يجمعهما عند المكرة بجهة من جهة العقل او الوهم او الخيال فانه
جعل العقل والوهم والخيال جهة الجمع ومقتضيه لا مدركا له واما الثاني فلانه
قال الجامع العقلي ان يكون بينهما اتحاد في تصور او تماثل او تضيق والوهمي
ان يكون بينهما شبه تماثل او تضاد او شبه صاد وحيث ان يكون بين تصور
تقارن في الخيال ولم يقيد شيئا منها بقيد يخصه بواحد منها (قوله مشعر بان يكتفى
الخ) لان الكلام في الجمع الصحيح للعطف ادما لا يصح العطف لا يتعلق غرضنا
ببيان (قوله قلت الى آخره) اي لاسيما ان الكلام في الجامع الصحيح بل في مطلق
الجامع اذ كونه صحيحا علم من سابق كلامه من عدم صحة محور الشمس والف
بأدنى جاذبة ومرارة الارنب محدثه ومن لاحق كلامه من عدم صحة نحو حاتمى ضيق

وحتى صبق مع اتحاد السد في كلا مثالين لانه علم منهما ان الكافي في صحة العطف
 وجود الجامع في كلا الجزئين ^١ قال قدس سره فلا يكون ^٢ محققا للعطف جامعا بينهما ^٣
 هذا سدف لما عدم من انه ^٤ كان يترس الاصل هو القيد او السد اليه فهو جامع
 يلتمس اليه فانه يدل على ^٥ يجوز ان يقال حائمي وحتى صبق اذا كان المقصود
 تعداد الامور المشتركة في صبق وقد صرح بذلك سابقا ثم انه يقتضي ان لا يجوز
 حائمي وحتى صبق لعدم اجماع قس ذكر السد ويجوز حائمي صبق وحتى صبق
 لا شرا كهما في السد قد عطف (قوله سهومه) بواسطة ورود السؤال المذكور
 حيث قال في الايضاح وما عاينته به ظاهر كلام السكاكي رحمه الله تعالى في
 موضع من صكته ^٦ يمكن ان يكون الجامع باعذار اخره او الحرا وقيد من
 قيودهما فهو مقوم بمقومين وهو هم لامر الجذب يوم الجمعة وحائط ريديوني
 فيه ولعله سهومه فانه صرح في موضع آخر منه ^٧ متنازع عطف قول القائل حتى
 صبق على قوله حائمي صبق مع اتحادهما في الحس (قوله صيره الى ما ترى الخ)
 ظني ان سنده الجمالين ^٨ يبين تنبيه الحكم فان الجامع كما يجب من الجمل يجب
 بين عطف المفردات والمركبات لغير التامة ولذا حكم السكاكي رحمه الله تعالى
 بامتناع العطف في بحر الشمس والى ^٩ بختانه ومرارة الاربع وسورة الاحلاص
 ودين المحوس كلها محدته بعد اجماع من انخرجه وان اتحاد السند وتعبيره
 لتصور للاشارة الى التصور ^{١٠} وهو الذي كانه حرا من الشبهتين فاللام ^{١١}
 بمرله الصفة التي في قول سكاكي رحمه الله تعالى في تصور مثل المنخرجه او
 المنخرجه اوقيد من قيودهما لان القسم الاول من الجامع العقلي يكون محصا ^{١٢} الجمل
 والمركبات والثاني وانما ^{١٣} بالمفردات وليس هذا التعبير لدفع الشبهة المذكورة
 فانه اشار بقوله ظاهر كلامه الى انه لو حصر كلامه على حلال الطاهر بقرينة ما
 ذكره في موضع آخر ^{١٤} يكون امرا ^{١٥} بيان اجماع مطلق لا الجامع ^{١٦} الصحيح لا عطف
 لم ترد الشبهة ^{١٧} اما ما قال شارح رحمه الله تعالى من ان التعبير للاصلاح فبيده انه ان
 اراد باستثيين ما من الحميتين فالشبهة باقية وان اراد المفردين فلامعنى لاتحادهما في العلم
 فان اتحاد العلم وتعدد ما به لاتحاد المعلوم وتعدد وكذا لا معنى لثبته في العلم وتضايفهما
 فيه اذا تامل ولصايف من اوصاف المعلوم لا العلم ^{١٨} ولم يظهر لي الى الآن مقصود
 الشارح رحمه الله تعالى ^{١٩} ولعل هذا غير ما يظهره (قوله وكذا التقارن الخ) ^{٢٠} فيه انه
 مبني على ان المراد بالتصور حصول الصورة لا الصورة الحاصلة وان التقارن بين

الصورتين يستلزم التقارن بينهما ولا يجب ان التقارن في الخصوصاين ليس
 في احيال لعدم كونهما من الصور لان المراد من احرانها مطلقا ليشتمل التقارن
 في المعاني والصور وانما يجب ان لا يتبدل في التقارن في المعاني
 فخرج التقارن في الصور كما حققه السيد قدس سره (قوله يكون له وجه صفحة) فيه
 انه ان راد من حيث التماثل هو ان لا يتبدل في معنى الحكم بالتصاد
 لان المفهوم من حيث انه مفهوم وهو الصورة الخاصة ولا يتبدل في الصور وان اراد
 من حيث ذاتها لا يصح الحكم بالتقارن في الحيل لانه هو بين الصور وان اراد
 مطلقا بالتصاد ليهما من حيث توحدهما في التقارن من حيث التوحد انه
 لكن يجري هذا مذهب فيما اذا اراد تصور الحكم على معنى بصورة الحاصلة قال
 التصاد بينهما بالضرورة في توحدهما في التقارن وهو ان توحدهما في التقارن (قوله راد
 بالشئ الحمل) في التعبير لانه صارو شئ (قوله واما تصور المراد الواقع الخ)
 بطلاق التصور على المصور وحل اللام على العهد (قوله لا بد من هذا الكلام
 على السكاكي رحمه الله تعالى) به ان راد منه في كلام السكاكي رحمه الله تعالى
 فكيف يستلزم ما ليس هو قائله (قوله بما لا يشك عليه الخ) بل عيبه انه نسب
 اليه طريقة المصنف رحمه الله تعالى به ان راد منه كلام السكاكي رحمه الله تعالى
 عنه نسب اليه والاكل ما في هذا الكتاب من السكاكي رحمه الله تعالى (قوله
 ويأتي قوله في التصور الخ) انه ان الاله انما هو اذا اراد تعريف الجسد وما
 اذا اراد تعريف العهد كما يدركه قلوب المؤمنين وبالتصور المراد الواقع في الحيلة
 فلا كلام في ثبوت قدس سره اني اذا كان المقصود تعريف الخ في قوله من غير
 تعرض الخ بيان للمجردود كذا في ثبوت على سبيل التمثيل وانما من غير
 قصد التعرض لقيدها على مجرد الاحد ولا شئ ان كان المقصود مجرد الاحد
 من غير قصد امر راد لا في دلالة على التصور او اشوت او غيرهما ولا يرد ان قام
 ريد وقد عرّفه لان على النور والمضي وريد قائم وعمر وطاق على ثبوت القدس
 للتجديد اعني الحدوث في زمان معين من الزمان لانه في تصحيح التمثيل لهما
 لمجرد الاحبار وحينئذ لزم ان تراعى تسبب الحسنيين وان كان المقصود اعني مجرد
 الاخبار يحصل بعدم رعاية التسبب صاهد ولا ينبغي ان يفتق لهذا لتوجيه
 ان يقال من غير تعرض للتجديد واشوب بدون قوة في احد فهو في الاخرى فالوجه
 ان يقال انه تقيد تعريف الاخبار من اراد منه ان لا يكون المقصود حثا لهما
 في التجديد والثبوت مثلا وذلك ان يكون المقصود فيهما التجديد او الثبوت

اولم يكن شي منهما مقصود فيهما او مقصودا في احدهما دون الاخرى ففي جميع
هذه الصور رعاية التناسب بينهما من محسات العطف احدى الصورتين الاخرتين
ظاهر لان المقصود يحصل بالاختلاف ايضا واما في الصورتين الاولتين فلان
وحوب اتعاقبهما تحصيل المقصود اعني التحدد والشوت لا ينافي ان يكون محسنا
بالقياس الى العطف تحقق محاوراته في صورة اختلافهما ابصارا وهو عدم الاختلاف
خبر او اشاء ووجود الجامع قال قدس سره يمكن ان يدفع المحسوس يمكن ان يقال
ان كونه في غاية السقوط بناء على انه صرح بطلان مذهب الكوفيين بالبلغ وجه
واطل حل كلام السكاكي رحمه الله عليه في بحث تقديم المسند اليه حيث قال
في بحث تقديم المسند اليه في شرح قول السكاكي رحمه الله تعالى فلا يكون
لقولنا رب يد عرف غير احتمال الانشاء وهو احتمال التقديم اللهم الا بدلت
الوجه العبد وهو صكون رب يد مرهوعا على انه يدل من ضمير الفاعل كما علمت
لا كون الفاعل جازا التقديم على الفاعل كما هو مذهب الكوفيين على ما قل فانه
فاسد لامعني له اصلاته فلا ينبغي ان يحمل كلامه على ما اطل حل كلامه
عليه وحينئذ لا يكون مذكوره السبدر بها لثبوت السقوط (قوله بان يؤتى بالثانية
فعليه صرفه) وان كانت مناسبة للاولى في اعادة الصد بخلاف الامة الصرفة
فانه لا مناسبة لها للاولى لا معنى ولا صورة ولذا لم يصرص لها (قوله واختلاف
الاعراب) اي في المعطوف باختلاف الاعتبارات اي في المعروف عليه (قوله
وهذا يحصل المسند) اي مناسبة الامة والعبد لانهما على تقدير النصب
وان كانت عطف على الامة لكن باعتبار فعلتها نظرا الى الخبر كذا نقل عن الشارح
رحمه الله تعالى قال قدس سره مشتملة على جلة اسمية وجلة مبدية اي على
تاويل جلة اسمية بان يقال زيد قائم في معنى زيد قائم بالنظر الى المتدا وأوئل جلة
فعليه بان يقال انه في معنى قائم بالنظر الى الخبر (قوله تذييل) في التاج التذييل
داسال كردن والدعوة بالصم لنوع كذا في الله موس (قوله يؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية) كذا في شرح مصحح العلامة اي حال فلا يرد المصدر المؤكد
لمضمون الجملة نحو قوله على مصدره فزاه ولا الحمة مؤكدة بالجملة نحو هو الحق
لا شبهة فيه والظاهر ما في لوصي اسم غير حدث بقر مضمون الجملة لا فادته انها
لا تكون الامفردا غير مصدر كذا في التسهيل وقوع الجملة حالا مؤكدة نحو هو زيد
لا شك فيه لكن العاهر انها جنة مؤكدة وفي الرضى والمفص والتسهيل والمسائل
المنقولة للشيخ ابن الخاحب لتقرير مضمون خبروتأ كيد ولعل مرادهم الخبر من حيث

انه خسر ثم مصحون الجملة اماها خرنحو انا حاتم حور . وتعظيم نحو اسب الرجل كاملا
او تصغير نحو انا صر الله آ كلا كبا بكل بعد او تصغير نحو هو المكين مر حوما
او تهديد نحو انا الخ ح صعدت السماء او غير ذلك نحوريد ابوك عطوطا وهذه
نافقة الله لكم آية وفي الرضى واما الاستدلال على مصحونه نحو آ كلا ومر حوما
ومصدقا تركه الشارح رحمه الله تعالى لان في الاستدلال نوعان كبد للدلول والجملة
الاسمية لابد ان يكون حراة معرفتين حامدين نص فيه في الرضى والتسهيل ولذا
وحب حذف مامله ثم ادبها في الاكثر من نصات الارملة ادى الحال وقد لا تكون
نحوريد على الفرس را كما كان الاكثر في غير المؤكدة عدم اثوت وقد تكون ثابتة
نحو شهد الله قائما بالقسط ولذا قال في الفتح واصل في السوع الاول ان يكون
وصفا تابا وفي النوع الذي ان يكون وصفا غير تاب اي الكثير الراحح فيهما ذلك
وقير المؤكدة ما لا يكون كذلك ان يكون مقررا او يكون مقرر مصحون بجملة فعلية
اول مصحون بجملة اسمية لا تكون حراة حامدين نحو لله شهد قائما بالقسط هذا
واما مقاله السيد في شرح الفتح من ان الحار المؤكدة ما يقرر مصحون اسم واقع
في اجملة السابقة سواء كانت الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تأتي بعد الفعلية
ايضا كقوله تعالى (انا انزلناه قرآنا عربيا فان عربيا يؤكده مصحون الصمير الراحح
الى امر ان الذي يفهم منه كونه عربيا وكذلك قائما بالقسط يؤكده مصحون لفظ الله
ادبهم منها القيام بالقسط فما لم يحده في كلام تقوم ولم يذهب اليه احد (قوله
ومصحون الجملة مطلقا عن رأى) ذهب اليه ابن مالك حيث قال في التسهيل
وبؤكدها ما نصبها من فعل او اسم يشبهه ونحو الله لفظ اكثر من توافقه قال
شارحه الحال صرمان صيغة وهي التي تدل على معنى لا يفهم ما قبلها ومؤكدة
وهي التي تدل على معنى يفهم ما قبلها والحار مؤكدة صرمان مؤكدة لصلتها
ومؤكدة لخره مصحون بجملة والاول صرمان صرمان يوقفه معنى لا لفظا وصرمان
بوافقه لفظا ومعنى وهو قبل فن الاول (ولهم مدرين) (ولا تمنوا في الارض مقدسين)
ومن الذي قوله تعالى (وادعناك للس رولا) و (سحر لكم الليل والنار
والشمس والقمر ونجوم مسخرات) انتهى والمراد الفعل من حيث انه منسوب
الى الفاعل (قوله كثير ما يقع الخ) قال ابن مالك ومن ورود الحال على معنى غير
المثقلة قوله تعالى (وهو الذي انزل الكتاب معصلا) و (حق الانسان ضعيفا)
(ويوم بعث حيا) وفي كلام العرب حق الله برافقه رادها اطول من رحلتها
ومن امثلة سيبويه هتاجاتك حديد او هذه حنت حرا كما نقل عن الشارح

رحمه الله تعالى (قوله لشدة رتاجها ملح) لذكرها مؤكدة ولأنها تكون مفردا
 (قوله لا بالتبعية) فالاعراب رسمية يدعي صدق لتابع بالتبوع ابتداء لا بالتعامل
 (قوله على المعاني الطارئة) من الصفة والعمومية والاصافة (قوله بسبب
 تركيبها بالعدل) حقيقة أو حكم كما في عمل المصوى (قوله كالخبر) إذا لم يكن
 معلوما للمخاطب ثبوته لدى خال من اسماع وكالوصف له عدد العلم بثبوته
 لدى الخال للمخاطب قبل اسمع (قوله فكثير ما كان) وانما بعد الا وهو كثير
 نحو ما كان احد الاوات حيرته وليس احد الاوات حيرته اولا كما في قول
 الحماسي وقول علي كرم الله وجهه قد كنت وما اهدر ما حرت (قوله فانه قد
 تصدر الواو الخ) اليه ذهب صاحب الكشف والوفاء وقال ان الفصل بين
 الوصوف والصفة بالواو وجاز وقال الجمهور بعدم حواره حتى قال لا يحسن
 انه لا يجوز ما مررت برجل لا فتم الانصراف الموصوف على انه بدل من الاول كما
 في المعنى في آخر الباب الثاني اذ قاله الشرح رحمه الله تعالى في شرح المفتاح ان
 التفرغ بالصفة جاز بالانصاف فهو (قوله لنا كذا لصوق الصفة الخ) يعني انها
 رائدة دحوها كبروحها وبدا جاء يدويها في قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية
 الا لهما مدرون) وقادتها تاء كيدوص الصفة بالوصوف كما سائر الحروف الزوائد
 وقاديب الواو الزائدة الكوفيين كما في المعنى وفي الكشف في تفسير قوله تعالى
 (وما اهلكنا من قرية الا لهما مدرون) قال قلت كيف عزلت الواو عن الجملة بعد
 الا ولم تعزل عنها في قوله تعالى (وما اهلكنا من قرية الا لهما كتاب معلوم)
 قلت الاصل عزل الواو لانه حمية صفة بقرينة وادارت فلنا كيد وصل الصفة
 بالوصوف (قوله كما في سعة ونامهم كلهم) فان الجملة صفة لسعة كما في قوله تعالى
 (ثلث اربعهم كلهم وحمية سادسهم كلهم) والقول ماها او الثانية كما ذهب اليه صنفاء
 التمام والمصريين او بانها عصب على سعة تقدير المشددا اي هم سعة والواو من
 المحكي فاصموم معولهم او من حكاية تصديق لقولهم اي نعم هم سعد ونامهم كلهم
 كما في المعنى خروج عن السوق في الكشف هذه الواو هي التي أدنت بان الدين قالوا
 سورة قالوا عن ثبات علم ولم يرجوا بانظن كابرهم غيرهم قال ابن عباس رضي الله عنهما
 حين وقعت الواو انقطعت اربعة اى لم يبق بعدها عدة ما دلتها اليها (قوله وهو
 ذلك عني ان نكرها شيئا وهو خير لكم) ونحو او كالمدي من على قرية وهي
 حاوية على عروشها (قوله حان من قرية آه) يصحده انه يقتضي تقدير الاهلاك

بالحال وهو ليس بمقصود وان كان اهلاؤه واقف في تلك الحال ومذهب الكشف
 راعى حراثة المعنى فجمعها صفة فانه من عدم ليس برحيم حساب المعنى على جانب اللفظ
 مع وقوعه صفة في آية أخرى كاسبق وانصر بن مالك كونها صفة بوجوه حجة
 احدها ان قياس الصفة على الحال لا يصح لان بينهما فرقا جوار تقديم الحال
 على صاحبها وتماثلها في الاعراب وشكركم والتعريف واعب الوائض الضمير
 الثاني انه مذهب لم يعرف لبصري ولا كوفي فلا ينتفت آية الثالث انه معطل
 بالاسماء لان الواو تبدل على الجمع بين ما قبلها وما بعده وذلك مستلزم لتعريفها
 وهو صدمير اذ من التأكيذ الرابع ان الواو قصت الاول من ثاني ولولاها لتلاصقا
 فكيف يقال اكدت لصوقها الخامس ان الواو ولو قصت ثانيا كبد لصوق الصفة
 لكان أولى التواضع بها وصعلا لا يصح تبدل بحوار وحلا رأيه رد السعيد فراه
 سديد جلة دعت بها ولا يجوز اقتزايها بالواو لعدم صلاحيتها بتبدل بخلاف قوله
 (ولها كتاب معلوم) لانها بعد منى كذا في شرح التفسير لعاصم المصري وكلها
 مددعة اما الاول فلانهم قاسوا الحال على الصفة في ابدال الواو بها لعدم الواو
 واما الثاني فلانها رائدة وقائمتها الكوميون والاكوان قياسا في البعة واما الثالث
 فلانها ثانيا كبد للصوق والتصوق بانسجام الجمع لالا كبد مصعون الجلة واما الرابع
 فلان كونها بعد الواو كونها جلة بدل على تصغيرها فلهذا ولا يصح قوله
 ولولاها لتلاصقا واما الخامس فلو قومه في لا حقل بغيره اعنى قوله تعالى
 (سعة وثاهم كلهم) (قونه وحله على توصف) هذا من جلة كلام
 السكاكي رحمه الله اعتذار من جانب الكشف انه سهو وسهو معقول وهو متخذة
 على اخصا وليس بسهولة مصر على ذلك وصرح بذلك في مواضع متعددة
 (قوله حولك ذهت الاصل) اي في الجملة وهي سار ديكى مصر عا ثنتا (قوله
 لتنت) اي الحال (قوله وكل من الضمير وواو اوح) اما الضمير فكونه عبارة
 عن المرحم وواو و فكونه موصوفا يرتبط به (قوله في الحال
 المفردة والحرو البعت) اي في الحال بسا ان متعلق دي يحد بحوصر مترابدا
 فائسا ابوه وكذا الحمر والعب ولا يرد ان الضمير فيها لكونها صفة محتاجة
 الى القامل لا للربط وادا يرتبط بكل واحد منها موصوفا اذا كانت جامدة
 من غير ضمير (قوله ومعنى اصنائه اوح) يعنى ان مراد بالاصل الكثير الراحح
 في الاستعمال لا الاصل في الوصف (قوله واحد اوح) معنوف على قوله وكل واحد
 مما صاحب لارتبط مفعلة آية لآيات محيى هذا والله في ف من مره والحاصل

انه الخ * لما كان مفاد خبر عبارة الشارح رحمه الله انه اراد ان بين ان اى جملة
يحوز وقوعه حالا واى جملة لا يحوز معنى معين، وواضع حوار الحار بالواو وغيرها
وحيث لم يلزم ان يكون تعييد جملة بقوله حاية عن ضمير ما يحوز ان ينصب عنه
حال لموا اذ كل جملة تصح ان تقع حالا بالواو سوى المضارع المثبت سواء كانت
خالية من الضمير او مشتملة عليه صرفة السبب من ظاهرها بان المراد بيان موارد
ذلك الحكم الكلى بان كل جملة حاية عن ضمير صاحبها تصح ان تقع حالا حال تلبيه
بالواو الا المضارع المثبت لخالى من الضمير فانه لا يصح وقوعه حال تلبيه
بالواو وادراك صحة وقوعها حالا مقيدة بحال كونها متلبيه بالواو فهم منه
ان الواو واجب فيه فهم منه ان كل جملة حاية عن الضمير يصلح لهذا الوصف
الا المضارع المثبت (قوله) ومكررا محموسا بالعت او بالاضافة او بوقوعه بعد
النفي او شبهه (اى النهى والاستفهام) (قوله) ولا نكرة محصورة (اى لا يكون شئ
من السوطات معها كتنقيب حال حية او اشتراكها مع العرفقة في الحال او كون الحال
جامدا غير صالح للوصفية نحو هذا صمم حديدا وعدى راقود حالا كذا في شرح
التسهيل (قوله) ليدخل في الجملة الخ (اية الخ) وادخاله مطلقا ليعلم حكمها بالاستثناء
عنه بطريق الاشارة انه يمتنع وقوعها حالا بالواو (قوله) لا يصح ان تقع حالا
في المعى وذلك بالاجماع لكن في البنية محوز القراءة وقوع الامر ونحوه حالا (قوله)
دون الانشائية لانها شرطية او ايقينية بالان تقراء والمقصود من الاولى مجرد
الطلب سواء وقع مصحوبا او لا ومن الثانية لا بدع وهو ما في المقصد وقت
الوقوع وهذا التعليل جارح من يحوز وقوع الانشاء خبرا من غير تأويل وهذا
من لم يحوزه كذا في الرضى ومعنى قوله مجرد الطلب اى نفس الطلب لا حصوله
في الخارج وان كان لازمه فلا بد من طلب احدى هو مضمون بطلبية امر متيقن
حصوله فلم لا يحوز وقوعه حالا بدلت الاعتبار وان كان المطلوب غير متيقن
الحصول (قوله) ورعوا (اى) انما قل رعموا اشارة الى ضعفه فانه صرح في شرح
التسهيل المصرى بمحور وقوع شرطية حالا بمحو الفعل هذا ان جاء زيد ففيل
يلزم الواو وقيل لا يلزم وهو قول سى حى (قوله) لتصدرها الى آخره (يشك
فيها) طالق ان دخلت الدار ومنقوض بان المكسورة فان الجملة المصدرية بها
تقع حالا والسر ان الحرف عند مقتضى لتصدر على الجملة التى دخلتها (قوله) واما
الواو الداخلة (اى) يعنى مدرك من امتناع وقوع الشرطية حالا انما هو مما عدا
هذه الصورة واما هذه الصورة لمختلف فيها (قوله) بالروم لذلك الكلام

السابق) لذلك فاعل الزوم واللام فيه لتقوية الفعل والمفعول محذوف أي لزوم
ذلك الكلام السابق إياه في شرح لكافية المعارف الج م ي قبل لم يحسن في القرآن من المصادر
المعرفة باللام عاملا في الفاعل والمفعول صريحا من فصيحة عاملا بحرف الجر نحو
(لا يحب الله الجهر بالسوء) وحيثما دفع اعتراض السيد من الصحيح بالاسلام لذلك
الكلام السابق وأما التوجيهات التي ذكرها الظرور فلا ينبغي ركاكتها (قوله
إلى أنها لمحال) والجملة مع حرف الشرط في موقع الحال بتأويل معروضا المستفاد
من الحرف في الكشف في تفسير قوله تعالى (ولو اعجزك حسن) أنه في موضع الحال
من صير تبدل وتقديره مفروضا أعجزك حسن فتقديره في بعض المواضع ولو كان
الحال كذا بيان لحاصل المعنى ويؤيد ما قلنا في الرصي الذي كان موضع من الجزاء
عامل في الشرط نصاعلي أنه حال كعامل جواب متى عند انصافهم انصب في متى على
أنه ظرف والظرف والحال متضاربان فلا بد أن كونه حاد يقتضي أن يكون الواقع
بعد انبوا وهي الفعل مع الحرف في موقع الحال ولا يستقيم فلذا قدر صاحب الكشف
ولو كان الحال كذا دون والحال لو كان كذا ولا ينبغي حاله (قوله أنها لمعطال)
في الرصي يلزمه أن يأتي بالقاء في الاختصار فيقول (لا بد نواحي كالم) غير أن قولنا لما تقدم
من أن الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر احتجارا (قوله وهي الجملة الخ) هذه عبارة
الرصي والمراد بصير الكلام مع العير جماعة الصيغة احتجارا عن الإعراب صيد عند
علماء المعاني فافهم يقولون ما يوسط من حراء الكلام أو من كلامين متصلين
معنى وأجزاء الكلام ما يكون مذكورا به ثم من يكون عدة أو ضله والتعلق
المعنوي ما يكون مذكورا بطريق المثنى أو المذموم والمدح أو الذم وإن يكون
بياناً لمراته أو دعاءاً محتججاً به في ذهن السامع إلى غير ذلك والاستدلال بظنا
أن لا يكون معمولاً لما قبله وكونه على طريق الانفصال أي بين من الأسلوب
السابق احتراز عن الشرط الواقع بين أجزاء الجراء فانه ليس على طريق الانفصال
من الأسلوب السابق ما يكون به نوع تعبير بالنسبة إليه (قوله فانت
طلاق والطلاق إليه) هكذا في الرصي وآخره * تساوم بحرق أعقواظلم * ويكون
الجملة واقعة بين أجزاء الكلام ووقع في معنى بدل الية هزيمة والمعنى واحد
وما قيل أن آخره * به المرء ينحو من شلال الطوامث * فهو لأنه حيث لا يكون
الجملة بين أجزاء الكلام (قوله وهذا معنى صفة) ما يقوم بالمرء عند حصوله
فيه هيئة وهو اعتبار قيامه به صفة (قوله فيتم مع) تهرب نحوى وقع عليه الاستعجال
ولا يتوهم أنه قبس في اللفظ (قوله على التردد) أي حدوث في زمان (قوله

على الحصول (أى حصوله فيما أنت له) قوله لفظا (أى فى الحركات والسكنات
 قوله معنى) (كونه مشتركين الحال والاستقبال) قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذوني
 الخ) فى التسهيل ان انصرع الثيب اذا كان مع قد يحجب فيه الواو ولا يكتفى بالصير
 (قوله شاذ) أى واقع على خلاف لقياس النحوى فلا يابى فى الفصاحة ولا الوقوع
 فى كلام الله تعالى كما مر فى تعريفه فصاحه (قوله ضرورة) أى دعا إليه الضرورة
 وهو ايضا شاذ (قوله فتميز كون الواو طحال) واحتمال ان يكون لا تنجس بكون
 الخفيفة وكسرها لالقاء ساكن او يحدف النون الساكنة من الثقيلة او يكون
 نسيا بمعنى الهوى معطوفا على فاستقيم لا يصير الاستشهاد لان ساء على الظاهر
 والوجوه المذكورة خلاف الظاهر (قوله أى شئ) نكت لما (فى تفسير القاضى
 استفهام انكار واستبعاد لا ينفى الايمان مع قيام الداعى وهو الطمع فى الانحراف
 مع الصالحين واندخول فى مداحهم ولا يؤمن حال من الصير والعامل ما فى اللام
 من معنى الفعل أى أى شئ حصل - غير مؤمن انتهى فهو انكار لحصول شئ
 فى هذه الحالة مستلزم لانكارها على سبيل المسألة اذ حصول شئ ملام فى هذه
 الحالة فاذا كان منكرا كاملا تلك الحالة منكرة واما ماد كره الشارح رحمه الله تعالى
 بقوله والمعنى الخ فلم يظهر وجه إيرادهما الفائدة بعد (قوله فى الجملة) أى فى الظاهر
 كفى الرضى وان لم يكن ~~بمعنى ما يقتضيه~~ حقيقى وثمن ساء فى بعض المواد وهو
 اذا كان عامل الحال مفترضا من التكم فاندلج صدر الحال بعلامة الاستقبال حيث
 لزم التناقض لانه ممرته والعامل تنصى كونه فى زمان الحال وتصديره بعلامة
 الاستقبال ياديه فاشتراط ان لا يصدر بعلامة الاستقبال مطلقا طردا للباب
 وعلى هذا يدفع ابصار ورد عيبه من ان اطلاق الحال على الجملة المحصورة
 وضع نحوى وعدم تصديرها بعلامة الاستقبال فى وضع اللفظ فلا يصح ان يقال
 ان عدم تصدير اهل اللفظ لاجل توهم التناقض الذى ينوهم به هذا عن وضع
 النجاة لفظ الحال (قوله وهو ما) فانه يستعمل لنبى الحال (قوله وحصل الواو
 مريدة) لانه خلاف الاصل لا يرتكب الا بعد الضرورة مع حلوله عن الكثرة
 الشريعة التى ذكرها السيد (قوله وقد نفى الكبر) بلوغ الكبر حال مستقلة وان كان
 الكبر بعد الحصول غير مستق فلا يرد ان الكلام فى الحال المتفلة وبلوغ الكبر
 ليس كذلك (قوله ولا يسمى بشر) الحال مستقلة بحيث ان لا تكون من الصفات
 اللارمة وعدم المس كذلك وان لم يفت بها (قوله شرط فى الماضى المثبت)
 اذا لم يكن تابيا لا لاؤمتنو . ونحو (ماتانهم من آية الا كانوا يستنهضون)

وكقوله كن المحبيل نصير اجارا وصدلا ولا تشع عليه جده بحلا كذا في التسهيل
 (قوله او مقصورة) قال ابن مالك هذه دعوى لا عموم عنده بحلا لا الاصل عدم
 التقدير ولا وجود قد منع الفعل اشارة الى لا يريد معنى على ما يفهم به اذالم يوجد
 وحق المحذوف المقدر نسوته ان يدل على معنى لا يفهم بدوه فان قلب قد يدل على
 التقريب فلما دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة ما في الكلام على اطلاق
 (قوله لوحب الخ) ٤ هكذا في الفصح اي رأيه واوله من لجر لا يفهم المقصورة
 وتحقق الدلالة على الحصول وعللة بوجوب الواو انداء مجموع المقصورة والحصول
 ظاهرا ان يدل ان وحب بمعنى ثاب او يقال ان الواو حوت بالفتحة الى انفساء المقارنة
 وان كان بالفتحة الى الدلالة على الحصول حوارها (قوله للقطع بان مصرية)
 اي الذي هو الحال ٥ قال قدس سره والصواب ان يقال ان الاعمال الخ ٥ هذا
 مجرد دعوى لا بدله من شاهد فان الاعمال التي تقع شرطا وضرورة لا يصلح احرازها
 منها ما هو بينهما وحالتهما وانفكا لهما بالنظر الى زمان التكلم نحو لو حثني
 لا كرميت وان حثني اكرمت واحاء ريدا كرمه وندم ريدا وشيخه ولم يسمه
 نعم يمكن ان يراد منها تلك المعنى فانفكاس الى زمان المفيد لا الى زمان التكلم اذ كانت
 قرينة ٥ قال قدس سره قد مر صرح النجاة الخ ٥ حيث قالوا نعمت المصارع
 بعد ان بعد حتى اذا كان مذهبها مستقلا بالنظر الى ما قبلها نحو مبرت حتى
 ادخلها فان الدخول مستقيل بالنظر الى السير سواء كان ماضيا بالفتحة الى زمان التكلم
 او حالا او مستقلا ولا يكون شي من ذلك ان ساروم بدخل مع ولا يخفى عليه ان ماضيا
 لا يفهم اذ لا كلام في كون فعل مستقلا بالفتحة الى فعل آخر فان الفعل اذا كان
 غاية او مسببا لفعل آخر كان مستقلا بالنظر اليه اي الكلام في دلالته بفعل الذي
 هو قبله على كونه ماضيا او حالا او مستقلا بالنظر الى ما قبله ٥ قال قدس سره
 ويعلم منه المقارنة الخ ٥ ان ارادهم المقارنة من قد فهموا لانها تدل على القرب
 دون البقارنة وان اراد انه يفهم ذلك معنونة بانه لم لكونه حالا فلا حاجة الى ايراد
 قد ٥ قال قدس سره ظاهر هذا الكلام الخ ٥ ما يشتر به كلامه هو الحق لانه
 ذكر في الاصول ان الفعل المثنى لا عموم له والفعل المثنى به عموم وانعام وانعاس
 من اقسام اللفظ باعتبار الوضع وليس في كلامهم التفيد بوقوع الشيء في مقابلة
 الاثبات واما كون المستفاد مما تقدم ان الاستعراق يستفاد من استمرار الشيء
 فلا ينافي كونه مدلولاً عليه بالوضع فان الوضع وقع على ما يقتضيه من كافي لذكره
 المفيد ٥ قال قدس سره كان الشيء المورده عليه ٥ بمره لاثبات في دلالته من تعقله

٤ عنوان هذا القول وكذا
 عنوان القول الآتي انما
 يوجدان في بعض نسخة
 اطول

في نفسه حتى يمكن نفسه ادلوتعمله من حيث انه بين الطرفين كان آله للاحتظهما
 فلا يمكن العطف به ولا ثبته كالعقل الزوال والانعكاس في نفسه فيورد اليه عليه
 (قوله والاصل في خودت عدم) فيكون الانتفاء في سبب الوجود اصلا
 ولا يحتاج العدم الى اصف طارعى سبب الوجود (قوله ما فيه من ان المطلوب مقارنة
 الحار) برمان العاصم لا يزال لتكلم (قوله لكونها مستمرة) لكونها معدولة
 هي الفعلية او لاصل في حال المفردة ثم الفعلية التي هي قريب منه فلا ردا ان الاسمية
 لا تدل على اكثر من ثبوت المسد للمسد اليه كما مر (قوله لعدم دلالتها الخ)
 لما كان دعوى الاوثوية مثالة على جوار الترتك ودرجته ان الدحول اعاد الدليل
 المذكور على حوار انز وضم اليه دليل الترتك وهو ظهور الاستيفاء وسقطه قيل
 ان الاولى ترى قوله لعدم دلالتها ادق قد علم ذلك سابقا (قوله حتى ذهب الخ)
 غايته لقوله دخوله اول (قوله حتى تدخل الخ) ما نحصل قيما من قيوده فالعالم
 (قوله في الاثبات) تخصيص الاثبات مذكور لانه الاصل والافاضل في اني ايضا
 كذلك نحو لم يحى ريد وهو ينسب او وهو متبسم (قوله في ان لا يستأنف الخ)
 المراد بالاستئناف معناه دعوى وهو ان لا يكون قد الما قبله (قوله وحثت الخ)
 صطع تعبرى لقوله احسنت ذكر ريد (قوله وحرى الخ) صطع على قوله
 كان بمرته ان لا اسمه صريحاً فيه تشبيه حر لقوله هو يسرع بعد تشبهه ريد
 يسرع (قوله ان لا ينحى الخالة الاممية) سواء كان المتدا فيه صميردى الخال
 او اسمه الصريح او اسم آخر صميردى الخال كما عسر من الامثلة السابقة (قوله والري
 يلوح الخ) اعراض على انصاف رجه الله كما يسه لسيدي (قوله بمنزلة قولك
 جاء في ريد وهو متبسم الخ) او او في كلا المسالين بما طرفة ليكون كل واحد منهما
 ابتداء اثبات (قوله ودكر الخ) هذا المذكور في سورة الاعراف لا الفرة وهو حال
 من فاعل اهلطوا واحده بآدم وحواء وابليس (قوله او اريد ذلك) اي كون
 هو غارس في حكم فرد (قوله بين ذلك) اي كون جاء في ريد وهو غارس
 خبيثا (قوله فكذلك الحر والعت) يعنى ان لاصل في الخبر والعت ان يكون
 مفردا ومع ذلك اذ وقع الطرف حرا او نعتا لا كثراته مفرد بحملة (قوله دون
 الحر والعت) كما يد عليه قول شيخ خصوصاً ومقبول ان خصوصاً احترار عما
 ادوقع صلة دون الحر والعت ليس شيء لانه حيث يشعر بكون التقدير مفرد
 اصلا فيهما ايضا وهو خلاف الاكثر (قوله والحق) اي الحق في هذا المقام (قوله
 وهذا اذا لم يكن الخ) اي كون ترز الو او اكثر في جملة اسمية يكون الخبر فيه ظرفا

متقدما على المبتدأ اذ ان لم يكن صاحب الحال بكرة متقدمة بان يكون معرفة او نكرة متأخرة فانه لا التباس حينئذ للحال بالصفة عند ترك الواو وماذا كان بكرة متقدمة سواء كانت موصوفة كافي المثال الاول او غير موصوفة كافي الثاني فانه يحذفها الواو لرفع الالتباس بالصفة (قوله كافي قوله تعالى وما اهلكنا من قبلة (يعني من كلامه ان الجملة في قوله تعالى) وما اهلكنا من قبلة الا الله مدبرون) صفة وفي قوله تعالى (وما اهلكنا من قبلة الا اولها كتاب معلوم) حال والفارق وجود الواو وعدمها واما عند صاحب الكشاف في كلتا الآيتين صفة والواو رائدة لتأكيد التصديق كالم (قوله اما لا يحجار والاطاب) في شرح الفتح اشرفني لم يتعرض للمساواة مع انه انسية ايضا لانه لا فصلية بكلام لا واسط في صدر عن البيع مساوية باله لا يكون فيه نكتة بعينها انتهى اي من حيث انه مساو لكلامهم وان كان من حيث اشتماله على المراتب معتداتها لانه بهذا الاعتبار يحجر بقياس المتعارف او الى مقتضى المقام (قوله من الامور النسية التي تكون ح) فائدة التوضيح الاشارة الى الله ليس من الامور النسية التي تكرر النسيئة فان حكاية كلاهما بالتعريف المتعارف او الى ما هو مقتضى المقام وليس المتعارف كما هو مقتضى المقام . قيس اليك (قوله اما يكون) في الخرج والذهن بالنسيئة في كلام آخر ازيدناه اما يحجر او مقدر وكلمة من بعد اريد وانما وافقوا اكثر من غيرهم في بل هو صلة للمعل الذي ينص عليه صريح التفصيل فهي بمعنى من الفعل قال قدس سره والله لان النسيئة ملح لا يحجر انما ذكره سيدنا في جواب الشرح رحمه الله فالاولى ذكره في ذلك المقام والتحصيل عبارة عن تعيين دروا الا انهم قال قدس سره اولى بذلك لان الاساط ما كانوا اكثر من اطرافين كان كلامهم على بحري معارفهم في تأدية المعاني مشهورا من الناس فهو امر عرق معروف الوجه معلوم الطريق فاسب ان يحجر اصلا بقرينة عليه غيره فلا يكون البناء بل يرد الى الجهالة كما في شرحه لتفصيح (قوله من لا واسط) في ذلك لانه يبعد من البيع لانه يورده لكونه مقتضى مقام ان يكون المحاطب من الاساط (قوله يخرجها عن حكم العيق) بان يكون مطبقا للغة والصرف والتعريف يتوقف عليه تأدية اصل المعنى (قوله من عبارة المتعارف) المطابق للسباق من المتعارف ولا فائدة في زيادة العبارة قوله اي يكون (خ) المذكور سابقا كونه اقل من عبارة المتعارف الا انه يرمي كون المتعارف اكثر منه فهو كالمذكور سابقا وانما لم يحمله على ظاهره رعاية ما في الاصح والفتح حيث وقع

في الثاني لادليل عليه (قوله جعل مطلق العيش) اي من غير تمويه باسم والشاق حال كونه في ظلال النوك كناية عن العيش باسم على ان العيش في ظلال النوك لا يكون الانعام وكذا العيش الشاق اطلاق من غير تقييد بكونه في ظلال العقل او غيره كناية عن عيش العقلاء بناء على ان العيش اشق لا يكون للعقلاء فيكون كلا القيدين مستفادا من الكلام بسبب ملاحظة ما شهر في العرف فيكون وايضا بما هو اصل المراد وهو ان العيش باسم في ظلال نوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل مع اشتغاله على لطيفة وهو ان العيش في ظلال نوك لا يكون الانعام وان العيش الشاق لا يكون الا في ظلال العقل هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ولا يلتفت الى ما سبق اليه الاوهام (قوله ولا يكون له) مراد متعينا (مدار التعيين وعدم التعيين انه ان لم يتغير المعنى باسقاط انهما كان فالمراد غير متعين وان تغير المعنى باسقاط احدهما روي الاخر فالمراد هو الآخر ولا يعتبر في ذلك كون احدهما متقدما والاخر سائرا فلا يثبت انهما متعينان لزيادة لان التكرار يحصل به (قوله وهذا انما يصحح الخ) لا ينبغي ان هذا البيان لا يدل على كون الذي زائد على اصل المراد فان مراد الشاعر بنى الفعل على الامور الثلاثة واعلم ان على عدم صحة ذكر الذي وعده لا على كونه مفسدا الا ان يدل ان مقصود الشاعر ان الموت على الناس وانه عاجب ان يعجب فيه اذ به يظهر الفصل لتسعدت اني هي كمال الانسان ولا يشك ان الذي لا دخل لها في ذلك المقصود فذكرها زائدا على اصل المراد بل مفسدها اذ عدها على عدم الموت (قوله لا يفهم من حازق الى حرة) فان بقاء الذي لا يتكاد يستعمل في بدل نفس وان استعمل في واحد الاضحية انما هو مطلق فلا يفيد الا يدل المال كذا في الابصاح ويكنى ان يريد بدل النفس مطلقا من غير تمويه بكونه لدخول او لغيره او طلب رضاء المحبوب او الخلاص من لمرص و بقوله (قوله وهذا يعنيه معنى التهجئة) اشارة الى ان السجاعة هما ليس عبارة عن سكة المحبوسة بل اثرها اعني الاقتصار في المعاراة وعدم التحرر عن الامور الملهكة فله الذي يعنيه اهل اللغة والعرف ولذا قال سابقا هان عليه الاقحوم في الحروب والمبارك (قوله يعنف الى التاكيد) لدفع التهور بالابصار واسماع عن العلم بلا شهوة وبصر عن الامر به (قوله فمعناه الخ) اي ليس التقييد به للتاكيد بل للتأسيس (قوله لانها الاصل الى آخره) فيه ان المقيس عليه على ما احتار ما يصف هو صل المراد فالوجه انه قدم لفظة مباحته وثلاث ان يقول انها الاصل وانقيس عليه عند سكاكي رحمه الله تعالى وهذا القدر كاف للتقديم (قوله شبهه بالقبول) لا يصح (قوله عصار)

اي التهاوت و صلا الى اصى الارض (قوله من غير ان يتوقف عليه الخ) فان معنى
المستثنى منه مفهوم من كلام وكذا مفهوم اخر له من المصراع الاول (قوله
اطما) اي ان كان المقدمة (قوله يكون تطويلا) ان لم يكن فيه فائدة اصلا والمراد
بالتطويل المعنى المعوي في الرأى لا لفائدة وان كان متعينا (قوله بان مثل هذا
الشرط) وهو ما يكون من الوصية لا يحتاج الى الجراء لكونه حالا وقدمر تحقيقه
(قوله لان امر به الخ) ردع المراد اشارة الى ان مدلول قوله تعالى (في القصص
حدوة) ذلك المقطع - وير ومعه كثير ولوقيل لان الانسان اداعم الخ كالمتبادر
انه دليل على تضمين القصص للحدوة فاقبل ان هذا دليل على دعوى ان في القصص
حيوة ليس بشئ ولو كان هذا موجبا للايجاز لكان كل دعوى نظرية يحجازا
(قوله لكان نصويلا بمعنى المعوي) اذ العمل متعين للريادة (قوله اي من قوله
انكم في القصص الخ) عذر ان يقول اي من قوله القتل اني القتل ما يكون كلمة
من صفة لفظة لا ان الشرح رحمه الله تعالى راعى مطابقة ما في الابصاح فان من فيه
غرف مستقر وقع حالا من ضمير يتاخر حيث قالان عدة حروف ما ينظر منه وهو
(في القصص حدوة) عذرة و عدة حروف و عدة عذر (قوله والنص على المطلوب)
اي التصريح به فكون رحر ظن قبل بغير حق لكونه ادعى ان القصص كذا
في الابصاح (قوله انقز الثاني علم البيان) قد مر تحقيق التعريف اللامي وبيان
المراد من الاستدأ والامر وان جهة الحمل على امر به عبده (قوله من علم البلاغة)
اي من علمه مراد استقصا بالبلاغة كما مر في المقدمة (قوله ومحتاجا اليه الخ)
لان الاحتراز عن التعقيد المعوي مأخوذ في مفهومها وهو لا يتيسر لغير العرب العرابة
الابناء العلم قال الشارح رحمه الله تعالى في آخر المقدمة انه لم يبق لنا مما يرجع اليه
البلاغة الا الاحتراز من خطأ في التادية ونحو السالم عن التعقيد عن غيره لصغر
عن التعقيد المعوي همت الحاجة و علم يحترره عن الخطأ و علم يحترره عن التعقيد
المعوي لينم امر للبلاغة فوصعوا لذلك على المعاني والبيان وموهما علم البلاغة
واقبل انه يحتاج به في نفس سلاعة في الجملة لانه لا يتم بلاغة الكلام بدون اعمال
علم البيان والكلام المركب من ادالات المصانفة لا يحتاج في تحصيل بلاغته الى علم
المعاني اذ الحاجة الى البيان بل لانه لمطابقة كما تعرف فليس بشئ لان المقصود
احتياح بلاغة كلام في علم البيان لا الى اعلمه ولا شئت ان الاحتراز عن التعقيد
المعوي لا يمكن بدون علم البيان (قوله وهو علم) لا يخفى ان المراد من علم
البيان في قوله الفن الذي علم ببيان الفوائد فاذا اريد بقوله علم يعرف به

الملكة او ادراك القواعد لابد من القول بالاستخدام في ضمير هو (قوله بطرق مختلفة) فان لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة فيمكن ايراده بسمات مختلفة في الوصوح (قوله اراد العلم) العلم حقيقة هو الادراك وقد يطلق على منعقه وهو المعلوم ما يجاز مشهورا وحقيقة اصطلاحية وعلى ما هو تابع له في الحصول ووسيلة اليه في الفهم وهو الملكة كذلك والشارح رحمه الله تعالى احترازه عن المعنى الاحبرين لعدم احتياجه الى تقدير متعلق ومقابل انهم لم يعصموا تقدير المعنى اليه من حصول المعنى فان لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد ان على ادراكها فمس شي لان ذلك الاطلاق في أسماء العلوم المدونة لا في لفظ العلم قال السيد في حاشي شرح افتتاح تصوير يطلق على القواعد المحصورة وعلى ادراكها وعلى الملكة لتدبر الادراكها وكذا لفظ العلم يطلق على المعلوم وعلى ادراكه وعلى ملكة شخصه ثم المراد الادراك الحاصل من الدلائل او المسائل المعلومه عن الادلة او امسكة الحاصلة من التصديقات بالمسائل المدركة لتعبر ان علم المسائل مدون بالدلائل يسمى تقليدا لاعمال فلا يرد علم الواحد وعلم اخر من على تقدير الاولين ولا علم ارباب السليفة على التعدير الثالث (قوله اي ادراكها) على ان يكون المسائل بصور بقدرة داخلية في العلم او الاعتقادها على تقدير عدم دخولها في العلم قال قدس سره مع ذلك بعد مساعد القوم ح * دفع لا يتراى من انه ادلم يكن مسحت بحد امره ونساعده فكيف حبه على ذلك مانه ساعد القوم على ذلك بالتوجيه الذي ذكره هناك * قال قدس سره بدعي ان يتأخر الخ * قل تأخير علم من علم المعاني في الاستعمال واجب قطعا لان علم البيان بحث عن كيفية افادة خواص وهي انما تحصل بعد التطبيق على مقتضى الحال والجواب ان ذلك تعريف بعد اعتبار تأخره الاستعمالي والافه وصارة عن ايراد المعنى لواحد مطلقا بعارف مختلفة الدلالة الا ترى ان اكثر الجمارات والكنيات اعماها في المعاني الاول * قال قدس سره فان هذه * اي رعاية المطابقة كالاصل في المقصود منه لان المقصود افادة المعاني التي روى فيها المطابقة وتلك اي رعاية مراتب الدلالات في الوضوح والظهور فرم لها لانها اعتبرت لاجلها * قال قدس سره عن فادة التراكيب لخواصها * اي المعاني المشتملة على الخواص الا ان المعنى الاول ما كانت ساقطة عن نظرهم قصروا الافادة على الخواص قال العلامة في شرح قوله اراد المعنى الواحد ادخ وهو ما ينضيه الحال بحسب المقامات كقصدتها نسبة من من يكركون زيدا

مصبيا فاجبة مفيدة الانكار سواء كان اقدتها اياه بدلالة واضحة او اوضح
او خفية او احدى نحو ان ريد انصرف او الكثير الرماد او المهرول الفصيل او الحبان
الكلب و بعد كره الدفع مبدل ان اشتم في اعتبار البلعة المهارات والاستعارات
والكليات في معاني الاصية لئلا يربك البلعة وذلك مما بحث فيه في البيان لان
هذا الاعتبار مما يوجب سلامة و مرجع ابلاغة منحصري انعين بل يقول لا يظهر
جريان كثير من انواع التشبيه والكسبة والاستعارة كالتشبيه في الخواص (قوله
واراد الخ) قال لعلامة و هو حتم تفسير المعنى الواحد بمعنى من المعاني التي يقتضيه
الحال بحسب المقدم لكونه مراد حص من علم المعنى لان هذا ذكر المعنى الذي
يقتضيه الحال وذلك ايراد ذلك المعنى بطرق مختلفة ولو سمر بما هو عام من المعنى
الذي يقتضيه الحال لما في حص و حوده حيث يدور المعاني (قوله يقتضيه
الخ) صفة فلانة واصور على سبيل التارخ وهو بالنسبة الى ملكة تصرخ بما هم
صما بعله اراد ان علم الملكة التي يدور به الخ (قوله على ايراد الخ) اي على
معرفة ايراد دليل قوله وهو عرف من ايسر له هذه الملكة الخ وفيه اشارة الى ان
معرفة الايراد انما يكون لا بحسب ان يكون بالفعل بل القدر التام على تلك المعرفة
كافية بضم المعنى السهلة المخصوص او القاعدة التي كانت حاصلة عنده وبما
حررناك اندفع ما قبل ان الاول ان يقول يعرف بل يقتدر ليوافق ايسر وان القدر
على الايراد المدكور ليست بلارمة بمرار كثيرا من مهمة هذا الص لا يدور على
تأليف كلام بليغ (قوله كل معنى الخ) يعني ان اللام في المعنى للاستعراق العربي
ادلاعه وامنح الخلق وهو هو و هو واجس لروم يكون مره ملكة
الاقتدار على معرفة اراد معنى واحد في تراكيب مختلفة عالما بالبيان (قوله
ان يورده بالمعاني مترادفة) اي يورد المعنى لتراكيب في تراكيب وجميع اجزائها
المعاني مترادفة (قوله لا يكون ذلك الخ) لان تلك التراكيب بعد العلم بوضع
المعاني لا يكون دلالتها مختلفة في و صوح والتفاوت الواقع بينها اعتبار
الالف بعض الالف و كثره بوجه التفاوت في تدكر الوصع وكذا
اشترائك بعضها بوجه الاحتياج فيه الى دفع مراعاة الغير في تعيين المراد لافي
الفهم (قوله ومعنى احتلا الخ) فيه اشارة الى ان ملكة ايراد المعنى الواحد
في تراكيب متساوية في و صوح ليس من علم البيان لانه لا يحصل به التفاوت
في مراتب البلاغة (قوله يخرج ملكة الاقتدار الخ) اي يخرج عن ان يكون
داخلة في علم ليس و حرامه والافسكة بالنسبة الى معنى واحد خارجة عن كونه

اللفظ ادلة على حقيقة بين الطرفين حيث واصلنا ان قضا عدم بجامعة العلوي بقاء
على ان العلوم بالضرورة لاستفاد من الدليل بقوله في حواشي التسمية لتظهر
دلالة اللفظ على الاول من انصهور بمعنى آشكر شدن وعلى الثاني بمعنى يداشدر
* قال قدس سره ان الفهم صفة اسماء مع * بقاء على ان المتبادر هو المصدر المسمى
للفاعل * قال قدس سره بان الدلالة الخ * بمعنى ان الدلالة انظمة مخصوصة
بين اللفظ والمعنى مترتبة على رابطة اخرى بينهما هي انوضع الا ان الاولى قائمة
بمجموعها والثانية دلواضع * قال قدس سره اذا قيست الخ * فان النسبة بين
المتنسبين بحور انساب الى كل واحد منهما * قال قدس سره وادانست
الى اللفظ كانت مبدأ وصفه * ليس في عبارة المحقق كانت مبدأ وصفه فانه
قال ادانست الى اللفظ قبل ان يدان على المعنى بمعنى كون اللفظ بحيث يفهم منه
المعنى العالم بالوضع عند خلافة و دانست الى المعنى قبل ان يدلول بهذا
اللفظ بمعنى كون المعنى معهم عند خلافة وكلاهما لا يرم لهذه الاضافة انتهى
وانما احده السيد من قوله ندرم لهذه الاضافة كما صرح به في حواشي المطالع لكن
كتب ذلك المعنى في حاشية على ^(نكر) المطالع على قوله وادانست الخ الدلالة
نسبة بعد الوضع بين اللفظ والمعنى ولاشت ان النسبة تكون مستندة الى كل واحد
من المتنسبين هذه النسبة انما قيست الى المعنى بل يكون مدلولاً وانما يصعب الى اللفظ
يكون لفظ دالا وكلاهما لا يرم لدلالة فامكن ان يعرف ما هما كان انتهى وهذا
هو الحق ادلو كان معايرتين تلك النسبة بالمدار لا يمكن تعريف بشي مما لا عدم
صحة الجمل ولا يمكن حل عذرة السيد على هذا بان بر دكان مبدأ وصفه مغاير
بالاعتبار لتلك النسبة لانه قدس سره رده في حواشي المطالع * قال قدس سره
وكلا الوصفين لا يرم لتلك الاضافة * محمول عليه لكونهما في حقيقة تلك النسبة يقال
الى اضافة مخصوصة بينهما هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى وكون المعنى بحيث يفهم
من اللفظ * قال قدس سره بان المفهومة الخ * بمعنى لا سلم انه تعريف بل لازمها
بالقياس الى المعنى قال لا يرم كون المعنى بحيث يفهم منه لا المفهومية فانه اضافة
للمعنى كمال الفاهمية صفة مع واحد من جعل الفهم المصدر المعنى للمفعول
المفهومية لا كونه بحيث يفهم من لفظ فلا يفيد التحقيق المذكور في دفع الاشكال
* قال قدس سره فالحواب هو مذكوره * هذا ما عاينتم لو كانت المفهومية عين
كون المعنى بحيث يفهم من لفظ اما ان كانت غيره فلا * فان قدس سره وان كانت
نسبة الخ لا يتحقق لانه هو دلالة المخصوصة اعني لدلالة المفهومية الى

اللفظ لا دلالة مطلقا * قال قدس سره كما يدل عليه اشتقاق اللفظ * كانه يشتق
من الدلالة الدال بمعنى القيم كذلك منه يشتق لدلول بمعنى الوقوع وكما يستدل
الدلالة الى اللفظ بصفة المعلوم بسند الى معنى بصفة المجهول هكذا يستمد
من كلام دال المحقق في حاشية على شرح صاحب حيث قال لا بد ان الفهم
المدكور في التعريف بصفة السامع وانما يكون كذلك وكان صفة الفهم بطريق
الاستدلال فان الفهم من حيث الابداد اي القيم صفة مساهمة من حيث يتعلق اي
الوقوع بصفة المعنى كما ان يصرف من حيث الاستدلال بصفة البصر ومن حيث
الوقوع بصفة التصروب * قال قدس سره فهو ظاهر لاطلاق * لان صفة
الشيء لا تصير صفة الآخر ما ضار تقيدها قيد والحوادث لا تملك باللفظ غيره
من الوصف الحقيقي الذي كان السامع اذ المعنى وجعله صفة اعتبارية لافظ ضرورية
لعدم اعتبار التعلق وهذا محال متعلقه وهو امر غنداري قال الشارح الجاهل
في شرح قوله ويوصف بهذا الوصف وبحال معناه اي يتعلق الوصف بمعنى
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو ~~من لا يملك~~ حسن غلامه اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى به وان كان اصريا * قال قدس سره نعم يفهم من تعقيد
اللفظ * يأتي عن هذا التأويل حطهم الوصف * ان المتعلقين ~~تتبع~~ من اللفظ فانه
مبدل على معنى في منوعه لا مبدل على معنى هو ملزوم لما في منوعه (قوله صفة)
في كثير من النسخ بصفة من الوصف و بصفة اني عليها حطهم وجه الله تعالى
بصفة من النسخ (قوله وهذا مثل قولهم الخ) اي على تقدير كون التعريف على
ظاهره ان يكون العلم اضافة برد عليه ان الخصوص بصفة الصورة والعلم بصفة العالم
ولا يجوز تعريفه به والجواب ان الحصول وان كان بصفة الصورة لكن حصول
الصورة في العقل بصفة العام (قوله غير تمام موضح له) ذكر لفظ انتم للاحتياط
والحسن مقابلة الجزاء والافكي على ما وضع له / قوله من جهة ان العقل الخ) اي
من جهة هي مدعى الحكم العقل سواء تحقق الحكم بانفسه او لا (قوله وخصص
الاولى الخ) نعم هذا ما في تصدي الاول بصفة اي بصفة لا صافي لا الوصف انتهى
ويعلم منه ان لفظ بخص من الخصوص لامن الاختصاص فانه جسد معناه يختص
الاولى بالمطابقة ولا يطلق هذا الاسم على غيرها (قوله واربعة الكلى واعتراح)
انما اعتبار اربعة اكل واعتدلاله على الجزاء بخصم لظهور في كونها مطابقة
وبسبب كونها تصفا فانه حين عدم اربعة الكلى وعدم اعتبار ذلك لانه على الجزاء
بالتصميم يصدق على دلالة على الجزاء انها تضمن ومطابقة معا محتملين (قوله

فالجواب الخ (هـ) الجواب يدل على انه يجوز ترك بعض القيود في التقسيم الشرع
 بالتعريف اعتمادا على الوصوح والشهرة ولا يجوز في التعريف دل لا بد فيه من المناقعة
 في رعاية القيود كرى في المختصر ان غير الخيرية مأخوذ في تعريف الامور التي تختلف
 باعتبار الاصناف وكثيرا ما ستر هذا بعيدا على شهرته واسياق الدهن
 اليه فعمل ماد كره ههـ ما ظر و مطلق التيد وما ذكره في المختصر بالنظر
 الى خصوص قيد خيرية الاعمال يسهم وحلاصه الجواب ان قيد الخيرية
 معتبر والترك في اللفظ لكون المقصود بالذات التقسيم دون التعريف كما اورد
 عليه من انه حيث لا يخص تعيين الدلالة المعتبره عندهم في التعريف ويحتل
 التقسيم لانه صم القيود انكسمة واذالم تراخ تلك القيود على ما ينبغي فحتل وهم
 وحكما ما قل ان اغثار خيرية في تعريف الدلالات يطل المختصر الدلالة
 الوضعية في ثلاث لان دلايه لفظ موضوع لتصايعين على احد هما بواسطة
 لارم الآخر ليس دلالة على خبره من حيث انه حره بل من حيث لارم حره آخر
 فلا تكون نصم ولا لارم لانه ليس سارحاعا او صوع له لان التصايعين بمقتلان
 معا ولا يمكن ان يعقل احدهما بواسطة انه لا م لارم غير ان المقسم الدلالة
 الوضعية الدلالة مران ب لفظ وضع نصم نصم (فولهذا كانت وصمة كانت متعلقة)
 ماراده الالفاظ هذه اللازمة بوجهين الاول : الدلالة الوضعية اعلمى . . .
 الوضع وبذلك كر لوضع نصم نصم معناه ما انوقف انت كر علمه ولا معنى لفهمه
 من الله ما لا فهمه من حيث به مراد سكام ومن اشئ لارم راد من انهم
 في تعريف الدلالة مجرد لالفاظ الى معنى لاحصوله وهو ان لم كز والامعنى لقوله
 ولا معنى فهمه من الله لا فهمه من حيث به مراد وتثنى ما ذكره صاحب المحاكمات
 وهو ان العرص مر الله ما في نصم ودلالت يوقف على اراده الالفاظ
 والم برد اعنى من اللفظ لم يكن به دلالة عليه وفيه ان العرص تأدية المعنى التركيبية
 فتوقف على اراده لاعنى ردة معانى اللفظ المفردة (قوله لان قانون الوضع
 خ) فيه به لو كان قانون الوضع مد كره لذهب الشبهة الى حوار استعمال
 المشترك في المعين و . . . سكا كى رحمه الله ان مدلول مشترك ان لا يتصلوا
 المعين (قوله فانفظ ابدا لا يخل الاصل معنى واحد الخ) هذا الكلام نص
 على ان مطابق الدلالة مشروط عدها الخيب بالارادة قال قدس سره مقولا
 من الشفاء عهده بل على عا رارة الدلالة في الوضعية لا على اعتبار اراده
 الملوك فانه قال في بحث تعريف مفرد لى ان تعريفه لا يدل حرؤه على شئ

كأوقع في التعليم الأول وتعريفه بما لا يراد بحرته حره معناه في ذلك واحد ان اللفظ
 بنفسه لا يدل النفي ولو لادلك لكان لكل لفظ حق من معنى لا يجوز له ان يتبادل
 ما راد به اللفظ فكما ان اللفظ يطلقه دالا على معنى كالعين على يسوع الماء فيكون
 ذلك دلالة ثم يطلقه على معنى آخر كالعين على لسان فيكون دلالة كذلك اذا اخلاه
 في اطلاقه من معنى لبي غير دل وادان كان كذلك فانكلم باللفظ امره لا يريد
 ان يدل بحرته على جره من معنى ادكل ولا يصح ان يراد بحرته ان دلالة على معنى آخر
 من شأنه ان يدل عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا يكون حرؤه النية دالا
 على شيء حين هو حرؤه باللفظ اللهم الا لقوة حين يجد لاصافة المشار اليها وهي
 مقارنة ارادة القائل دلالة انتهى فانظروا في اشارة الى ما ينبغي من ان دلالة
 اللفظ بداته باطلا فلا بد من محض والمحض هو بواضع والمخصص وصحة
 لهذا دون ذلك ارادة الواضع فالمراد من اللفظ ان وضع لاه اللفظ او لا وفيه
 اشارة الى ان الواضع يستفاد من ارادة الواضع دلالة اللفظ على المعنى باستعماله
 فيه من غير قرينة وليس ذلك مخصوصا به وهذا حق وما ذكره صاحب شرح
 الاشارات ما ورد عليه صاحب الحاشية كتاب ما ذكره ابو رح بقوله (وكيف يظهر الخ) قال
 قدس سره والحق * اي لعلنا نطوسي لكن احذر كلامه يدل على ان المراد بالدلالة
 المطابقة كما لا ينبغي على الطريق * قال قدس سره لكن بعض المحققين * وهو
 صاحب الحاشية * قال قدس سره فكل ال من الخ * من حيزه انه لو اعتبر الارادة
 في الدلالات الثلاث لم تنحصر الدلالة الوضعية في ثلاث لاه حين اطلاق اللفظ
 على الكل والاروم بهم الحرة والاروم وليس هذا مهم شيئا من الدلالات ادلالت
 لعدم الارادة فالحق ان من اصاب الدلالة ارادته اعتبر الارادة اهم من ان يكون
 اتصاله او تبعها ومن قيده بالمطابقة ارادته عتارده صالحة في آل القولين واحد
 والاختلاف في اعتبارهما وما فهمه الاول ان يجب توهم * قال قدس سره ان حاشي كلامه
 على التقييد * قدس سره ان عدة المحييات في لاحتل لثاني قد ذكر هذا الاحتمال
 لشكته وبيان انه لا يمكن ان يجب بغير العدة السابقة * قال قدس سره لان تلك
 ادلالت آه * لا يخفى ان الاروم احدا الامر من ما عتار لسترا المذكور او انقص
 حاشي التضمن والالتزام فجعل احدهما لاروما ولا حر ديبلا على الاروم لا وجه له
 * قال قدس سره لاستلزامهما الدلالة المطابقة * وفيه يجوز ان يكون استلزامهما
 بالمطابقة باعتبار ان الدال احدهما صريح به ادلالت ايضا في اجماله كما اشار اليه
 الشارح رحمه الله تعالى في شرح اشكاه * قال قدس سره واعترافه حرف

٧ والشارح صرف الخ
نسخة

الخ * حاصله ان اشتراط لا ارادة في الدلالة المطابقة نافع في جواب الاعتراض
باحتماع الدلائل غير نافع في دفع انتقاض حدود الدلالات والشارح رحمه الله
تعالى حرف ٧ اكلام لبعض الكلام المذكور في جواب اعتراض الاجتماع جوابا
عن الانتفاص * قال قدس سره توقف على الارادة * فلا نسلم قوله بل يدل
عليه دلائل احديهما نعم والاشارة مطابقة وكذا الحال في الالزام واما قوله ولا نسلم
ايضا انه اذا اطلق فمتم تحقق ردة المعنى المطابق (قوله لاسيما في التضمن
والانترام) فان توقفهما على الارادة اظهر بطلانا بصيرورتها صد تعلق الارادة
بهما مطابقة وانما قال كثير لان بعضهم ذهب الى انهما فهم الجزء والالزام لعدم
الكل وهم الماروم كسبحي * ب * (قوله في ضمن انكل الخ) فان الكل يمنع
حصوله في الدهن والخارج بدون حصول الجزء وكذا الالزام البين بالمعنى الاحص
لا يمكن حصوله في الدهن بدون حصول الماروم فيه فهذان الحصولان الضميان
هما التضمن والانترام (قوله سرت الدلالة عليهما مطابقة) ان قلنا ان هذه
الدلالة هي الدلالة التصحيحية لعدم صارت تلك الدلالة التي كانت ضمنية معينها
مطابقة لصيرورتها قطعية وعدم بعضها ضمنية وان قلنا ان هذه الدلالة الحاصلة
عد الارادة دلالة اخرى لان المعنى التصحيحي والانترامي صار ملتقيا ايد سره
اخرى بعد تعلق الارادة بغيره ~~بمعنى الدلالة~~ عليهم لا مطابقة وبما حرر بالاث
ظهر ان الاعتراض الذي ذكره السيد بقوله واسقوله وادقصد باللفظ الخ فاطل الى
اخره مدفع لانه ان اراد بقوله والاول باق على حاله انه باق بعينه لم يعبر اصلا
فاطل لصيرورته قصدا بعدما كان ضميا وان اراد انه باق على حاله من حيث اندات
فسلم لكه لا يقع في كونه دلالة تصحيحية وانترامية لان كونه ضميا على ان لا نسلم
بقا اصل الفهم ايضا لانه حصل بعد تحقق الارادة فهم آخر خبر انهم الذي كان ضميا
وكذا برد على قوله والفرق في مثل هذا الجار لا تعلق لها بالفهم انه ان اراد انه لا تعلق
لها بالفهم قصدا فسوع لا صفة القصد انما حصل بها ماقرينة وان اراد انه
لا تعلق لها باصل الفهم فسلم ولا يقع لانهم قصدي هي المطابقة وبما ذكرنا فظهر
ان القرينة في الجار لفهم معنى اخرى اعني فهم الجزء والالزام من حيث انه مراد
فهي جزء المفتصي ولولا القرينة ففهم لم يعبر المعنى المقصود وفي المشترك لدفع
المراجعة فان المعنى المراد وغيره مفهوم منه لتحقيق القنصي وهو العلم ياوضح
والقرينة لدفع المانع وهو ليس حراً ان المقصدي وسبحي * هذا الفرق في بحث الجار
فصلا في كلام السيد * قال قدس سره وما ذكره الخ * بيان لطلال الالزام

في نفسه بعد انطال الملازمة السابعة من قوله وان قصد باللفظ الجزاء او اللزم
 صارت الدلالة عليهم مطابقة لانضم او انتراما يعني ان صيرورة الدلالة على
 الجزاء او اللزم مطابقة لانضم او انتراما خاصة في قصد مع قطع اسطر عن لزومها
 للشرط لتوقعها على المقدمتين الموعودتين تحقق المطابقة على مقدمة الاولى
 واتقاء التحصين والالتزام على المقدمة الثانية * قال قدس سره ووصوع بازاء
 المعنى المجازي * وضعا نوعا فانه لا بد في الجذر من اضرار الواضع لا ملاقة المصححة
 بحسب نوعها ولا شك ان اعتبارها كذلك وضع نوعي كذا في حاشية المطالع
 * قال قدس سره فلان الوضع المعثر * اي في تعريف الحقيقة والمجاز تعين اللفظ
 بنفسه اي لا بالقرينة فاللفظ المستعمل فيما وضع له بنفسه حقيقة والمستعمل في غير ما وضع له
 بخلافه بازاء مطلقا سواء كان بنفسه او بالقرينة * قال قدس سره بل بقرينة
 شخصية * اي في الجذر الشخصي كالاسد المستعمل في شمع بقرينه في اللحم او نوعه
 اي في اضرار الوعي كما يقال لفظ الكل يستعمل في الحر بقرينة مائة عن ارادة اكل
 واجواب مع ثبته على المقدمتين امام مع ثبته كونها مطابقة هي الوضع الوعي
 فلان من قال يكون هذه الدلالة مطابقة لم يصرفها لاثبات اللفظ * موصوعه بل
 دلالة على عدم المعنى اي ما عني باللفظ وقصده صرح به الشارح رحمه الله تعالى
 في شرح الفرح حيث قال اذا استعمل اللفظ في الجزاء او اللزم مع قرينة مائة
 من ارادة المسمى لم يكن نصفا او انتراما بل مصدقه لكونها دلالة على تمام المعنى
 اي ما عني باللفظ وقصده لكونه كونها مطابقة هي اعتبار الوضع الوعي
 مصدق له في شرح المطالع وشرح الرسالة التسمية فشرح رحمه الله تعالى فالجواب
 ان القرينة الشخصية او الوعيدة ما هي شرط لاستعمال وبست بمعتبره في الوضع
 فان الوضع الوعي من مفسره السيد في حاشية الطائفة لم يعتبر فيه وجود القرينة
 وان مع ثبته في كونها نصفا او انتراما على المقدمة ثبته فلا مسمى هذه على
 عدم كون فهم الجزاء او اللزم في ضمن فهم الكل او مبروم لا على انه ادا دل اللفظ
 طه مطابقة لا يدل عليه نص او انتراما فتدبر فانه قد حفي كلام الشارح رحمه الله
 والسيد قدس سره في هذا المقام فثبت وصح من الشاكرين (قوله
 وقد صرحوا مع) الوو للمل وهو يار لطلال الازاء (قوله سنا جميع ذلك) اي
 سنا اشتراط الدلالة مطلقا بالارادة ون التحصين والالتزام ليس فهم الجزاء
 والازم في ضمن الكل والمبروم وانه اذا قصد باللفظ الجزاء والازم لا نصير
 الدلالة عليهم مطابقة وامتاع احتماع الدلالات مع مخففة لما صرحوا به من

لشيء لوازم متعددة بعضها أقرب من بعض بواسطة آلة وسائله فيكون أوضح
 لزوماله فاندفع ما قيل أن مراد الشارح رحمه الله بقوله من يمكن دلالة الالتزام
 دلالة الالتزام الذي بلا واسطة فلا يرد اعتراض الذي ورده السيد بقوله فيه
 بحث لأن لازم المخ على أن عدم تأتي الوصوح والحب في الالتزام الذي بلا
 واسطة لا يضرنا لأن المقصود أنه تأتي الوصوح وحباً في الدلالة الالتزامية
 لا في الدلالة الالتزامية التي بلا واسطة قال قدس سره لأن لازم لازم شيء *
 المراد به اللزم اليبين بالمعنى لا يخص لأن الكلام فيه حيث قدس سره أن شرح رحمه الله
 بقوله أن لا يفتك بمقل المدلول الالتزامي من تعفن المسمى * قال قدس سره وإن كان
 لازم له * أي على تقدير فرض كونه لازماً لشيء * وإن كان ذلك لا يستلزم لتصور
 اللزم الثاني أنه هو تصور اللزم الأول محطاً واللام من تصور المسمى هو
 تصور اللزم الأول تبعاً فلا يكون تبعاً فلا يكون اللزم شيء لازماً لشيء وفي
 أن الوصية أشارة إلى أنه لو لم يكن لازم لازم شيء لازماً لشيء من اللازمه كان
 دلالة لفظ الشيء على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه بطريق الأولى * قال
 قدس سره بتعريف الدلالات * فيه أنه إن أراد أنه وجود الواسطة وعدمها
 فسلم لكن لا مع وأراد بها أنها في الوصوح واجبة فذلك لأن الفاتوت
 في الوصوح واجبة بالسرعة والبطء وحبب بهم المسمى وبهم اللزم الأول
 وبهم اللزم الثاني في زمان واحد ثم يتم ذلك * لو كانت تلك الالفهام
 والملاحظات مترتبة في الزمان * قال قدس سره وأيضاً يتقضى هذا الحكم
 المخ * وذلك لأن كل واحد من الطرفين وحده لازم بهم الكل بالمعنى الخاص
 مع أنهم ظنم أنهم يأتي فيها الوصوح واحفاء * قال قدس سره وله فيها
 كلام * أي في تصوير الوصوح والحق فيها وهو قوله قلب الأمر كذلك
 لكن القوم يح (قوله لأن السامع أن كان أي آخره) وكذا يوضع الهيئة
 المركبة فلا يرد أنه يجوز أن يكون عاب بوضع الآله ط ويكون الوصوح
 والحق في الكلام بواسطة التعقيد اللفظي أحد من من تقديم بعض
 الممولات على الآخر لأن ذلك أحصاً والوصوح بسبب عدم علم السامع بوضع
 الهيئة التركيبية هي أن المقصود به لا تأتي بالدلالة توصيفه مع حقها فصاحف الكلام
 (قوله لتوضف انهم على العلم بالوضع) قال قدس سره وأوفى على تعلم بالوضع
 الفهم بالفعل والدلالة تكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى هذا العلم بالوضع فلا يلزم
 من نفي الفهم في الدلالة قلت المراد بالدلالة في قوله يمكن بالاعية لم يمكن المعنى

فهو ما نفهم كما شر به اشرح رحمه الله تعالى بقوله و لم يكن طليعهها
 له لم يفهم من مرادك ذلك المعنى (قوله وعلى التقديرين) اى السلب الكللى
 والسلب احرى يصدق رفع الایجاب الكللى فلذا قال لا يكون كل واحد دالا
 وقوله ويحتمل ان يكون ي يحتمل عدم كون كل واحد معها دالا ويحتمل ان
 يكون بعضها دالا فهو موقوف على قوله لا يكون كل واحد بعد التقييد بقوله
 وعلى التقديرين اى على قيد واقيد لا على التقيد الاحتمال على شئ من التقديرين
 لتعيين السلب الكللى واخرى واقصود منه اثبات قوله دون ان يقول لم يكن
 واحد منها اى قولنا لا يكون كل واحد دالا يحتمل ان يكون بعضها دالا بخلاف
 قولنا لم يكن واحدا دالا لاولى تركه لتمام انقصود بدونه (قوله فليأمل)
 لعل هذا اشارة الى انه سيتم على مذهب من يقول ان السلب اليه المسور بكل
 اذا اخرج بعد سلب مفهوم وعلى مذهب الشيخ عبد القاهر من انه اذا اخرج
 عن اداة النفي وما فى مذهب يى عن كل معناه اسل اعمل فلا يصح ذلك
 ظاهر (قوله وقريب منه) ان الجواب لاول بحسب التعابير بالاطلاق والتقييد
 والثانى بحسب التعابير بالترس وكل منهما يستلزم الآخر (قوله على الحسن) اى
 الخيال (قوله فيمكن تدبيرة ذلك المعنى الخ) يخفى ان اللزم من حيث انه لازم لدلالة
 له على المروم وان دلالة الالتزام هو لا تفعل من المروم الى اللزم دور العكس
 فلا بد من اعتبار كون تلك الاوارم مبرومات فى الدهر وحينئذ يكون داحلا فى قوله
 وكذا اذا كان لشيء مبرومت فالاولى الافتحصار عليه و لحواب ان المراد بالمروم
 واللازم هو انشوع و مع فمع كونه حروجا عن السابق واللاحق لكون
 المراد بهما المعنى متعارف لا فائدة لهما الفصيلين فى هذا التقسيم وانما يميز
 فى الفرق بين اركسية و لحد (قوله هو ان يكون الخ) هو لدى بشئى هو
 الوصوح و ادعأ دور ما هو عند ابي ابي بكر (قوله فلا يجوز الخ) انما
 اعتبر المعنى الواحد حزأ من شئ و جزء اخر من شئ آخر ايتأتى ابراد المعنى الواحد
 بطرق مختلفة اذ لاه فى بوضوح (قوله يدعى ان يكون الامر بالعكس) نقل
 عنه معنى قد لزم من كلامه ان دلالة الشئ على حرته اوضح من دلالة حركته
 بجرته لو حود بواسطة مثلا اذا كان دلالة الحيوان على الجسم و صرح من دلالة الانسان
 عليه لزم ان يكون دلالة الانسان على الحيوان اوضح من دلالة على الجسم لان
 المساوى للاوضح اوضح لكن الامر بالعكس هو اى قوله بالعكس يعكس
 ما هو مفهومه ويجوز ان يحتمل على ظاهره وهو ان يكون دلالة الشئ على ما هو

جزء من حرته أو صح من دلالة على ما هو حره منه لا بهم الجزء سابق على فهم الكل ويكون فهم جزء الجزء سابقا على فهم الجزء لكونه كلاً مسببة إلى جزء الجزء سواء كانا مفهوماً من لفظ واحد أو من لفظين (قوله الأمر كذلك) ما قرر أن الجزء سابق على الكل في الوجودين والالطال الحثية (قوله لكن القوم إلى آخره) يعني أن تعليلهم التبعة بما ذكر يدل على أن مراد التبعة في الوجود فيكون اتصم بهم الجزء متأخر عن فهم الكل فصح مذكراً من أن دلالة لفظ الكل على الجزء أوضح من دلالة على حره آخره متأخر من فهم الجزء والتبعة بالمعنى المذكور نقله شارح المطالع عن القوم وقال هو المستطور في كتب القوم إلا أنه اعترض عيب بأن الأمر في الشرح بالعكس وقال في بيان اشتراط الروم الذهني أن فهم المعنى بنوع الوصف إنما يسبب وصفاً له أو بسبب انتقال الدهن من المعنى الموضوع له إليه و اعترض عيباً بأنه متفصل بالتضمن إذ المدلول التضمني لم يوضع له اللفظ ولا يسبق الدهن من الموضوع له إليه بل الأمر بالعكس فعلم من كلامه أن القوم مصرحون بالتبعة بمعنى المذكور وعللوا لها بما ذكره الكلام الشارح رحمه الله تعالى أنه قد مضى في فهم قوله القوم قال قدس سره قد صرحوا الخ في التصريح بما ذكر في محاور أن يكون باعتبار النصيحة كما ذكره الشارح رحمه الله تعالى في شرح الرسالة الشمسية قال قدس سره على أن المقصود الأصلي الخ في هذا المعنى تأويل التبعة وصرف عن الظاهر ارتكابه من أن اتصم بهم الجزء في ضمن الكل إنما عاين أنهم بكل ماله أو بالاعتبار كما ذهب إليه الشيخ أن الجانب لانه حكم به القوم وهذا لشارح رحمه الله في شرح التشرح لما سبق القوم على أن اتصم بهم نصيبه وهذا يقتضي الإثنية بل التأخير عن المطابقة مع قطع عن فهم الجزء سابق احب الشيخ بأنه توسع حيث ذكروا التبعة وأرادوا أن فهم الجزء ليس بقصود صلي واء يلزم بواسطة أنه لا يتصور فهم الكل بدون فهم الجزء قال قدس سره وردوا الخ هذا الرد ليس من القوم وإنما ورد به شارح النصاع على مذكره القوم وهو مدفوع بأن فهم الجزء مقدم على فهم الكل بلا شبهة أما فهمه من اللفظ فلا نسلم تقدمه على فهم الكل إذ فهم الكل سواء كان من لفظ ولا يحتاج إلى فهم الجزء نفسه لا إلى فهمه من اللفظ أدلوفرض عدم وضع لفظ لكل وفهمه بدون اللفظ كان فهم الجزء سابقاً عليه بل فهم الجزء من اللفظ متأخر عن فهم الكل من اللفظ يحصل بعد تحليل الكل إلى الأجزاء وبما ذكره المدفع عترض حروجه وانه لو كان اتصم

فهم الجزء القصدي المتحرر عن فهم الكل يبرم عدم انحصار الدلالة اللفظية الوصفية
 في الثالث لان فهم الجزء في ضمن فهم الكل ليس شيئا منها لا بالنسبة ان اللفظ دال
 عليه بل هو لازم لفهمه بكل وضع به اللفظ اولا فلا دلالة للفظ عليه وان اجتمعت معه
 * قال قدس سره لقوله القوم * المذكورة من الاستلزام وتفسير التبعية وتقدم
 الجزء على الكل في الوجودين * قال قدس سره كما في اللفاظ * المركبة فانها
 موصوفة باعتبار تفاصيل اجزائها ودلائلها ليست الادلالة اجزائها من اللفاظ
 المفردة والهيئة التركيبية على معانيها بالمطابقة * قال قدس سره في المركبات *
 اى في المعاني المركبة * هـ قدس سره وهى متقدمة على فهم الكل * تقدمها على
 فهم الكل معطى * لم لا يمكن تصور الكل بدون تصور الاجزاء سواء كان تصور
 الكل بالكلية او بالوحدة واما تقدمها على فهم الكل من اللفظ لمصوغ ومذكور في
 حاشية المطالع من انه من فهم الجزء من اللفظ او لا يتبع فهم الكل منه لان حقيقة
 ادلالة ~~تد~~ كرا المعنى عند اطلاق اللفظ لا تسبق من انها موقوفة على العلم بالوضع
 وانحصار المعنى في النفس فان اطلق اللفظ فلا شك ان تد كرا المعنى المركب يتوقف
 على تد كرا الجزء اولا ^{(لا تعنى به تد كرا الجزء مفصلا محطرا بل تد كرا اجزالا في ضمن}
 الكل فاعلم تقدمه على تد كرا الكل ضروري انتهى غير مثبت لتقدم تد كرا الجزء من
 اللفظ بل تد كرا الجزء مطلقا كما لا يخفى على ائمة من كيف وتذكره من اللفظ موقوف على
 تد كرو صفة للكل فيكون تد فهمه بكل وهو انهم التفصيلي نعم ان فهم الكل من اللفظ
 غير فهم كل جزء منه اجزالا كما احذر الشيخ ابن الخاحب اما تقدمه عليه بالذات
 فهو موقوف على ثبات تدبرهم بذات واحتياج فهم الكل من اللفظ الى فهم الجزء
 منه ودونهما شرط نقد * قال قدس سره وبالجملة الاختلاف في المدلولات
 التصفية الخ * ولا يمكن حل كلام الشارح رحمه الله تعالى على هذا التوجيه
 بان يقال معنى قوله ان تضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل اى فهم
 الجزء المراد وانما ترك نصريح بفيد الارادة بتقرر عدمه ان ما ليس بمراد ليس
 بمدلول لان ترتيبه على معناه بقاء في قوله فكانهم بنوا الخ آسعه كل الاماء (قوله
 فكانهم بنوا الخ) اى بسط كل لعدم نصريحهم بذلك لكنه يفهم بما ذكر ويؤيد
 ذلك ما في المنهاج من ب لفظه متى كانت موصوفة لمفهوم امكن ان تدل عليه
 بحكم الوضع ومتى كان مضمونا تعق بمفهوم آخر امكن ان تدل عليه بوساطة
 ذلك التعق بحكم العقل سواء كان ذلك المفهوم الاخر داخلا في مفهومها الاصل

او خارجا عنه ولا يجب في ذلك التعلق ان يكون بما يشته عقل بل ان كان بما يشته
اعتقاد السط اما العرف او لغير عرف امكن للتكلم ان يضع من محطه ذلك في صحة
ان ينتقل دونه من المعلوم الاصل الى الاخر بواسطة ذلك التعلق ثم قصر الدلالة
العقلية بالانتقال من معنى الى معنى آخر بسبب علاقة بينهما كل يوم احدهما لا آخر
بوجه من الوجوه انتهى ولا يخفى في دلالة كلامه على ان في الدلالة العقلية انتقالين
والثاني متأخر من الاول (قوله ان الجنس مالم يظهر ح) الجنس الثالث معطوف
بعضها على بعض وليس الواو في شيء منها للجمال لان الجبر مترتب على مجموع الحمل
الثالث اي اذا لم يكن الجنس محطرا اي ملتقا اليه قصد ويكون لنوع محطرا ولم
تراجع السمة يذهب بكون احدهما جبرا للآخر امكن في هذه الحالة ان لا يخطر الجنس
في الذم (قوله لا محاله بكون معنى تركيب الخ) لان السمة مقتضى الحال لا يمكن
في المعنى الافرادى قال قدس سره فحينئذ بتصور اختلاف الخ فيه ان اللازم
من اختلاف الشرط قوة وصفا اختلاف الطاقة قوة وسعفا وهو غير الوصوح
والخفا في الدلالة فانها سرعة الانتقال من اللفظ الى المعنى وبطء في القوة والصعب
رحمان عدم حوار محال العلم بالمدلول وعدم رجوعه الى اللفظ فانهم قالوا ان الدلالة
العقلية اقوى من الوصفية وهي اوضح منها قال قدس سره وما تقدم الخ
جواب سؤال مصدر وهو ان هذا الاعتراض مدفوع بغيره من ان مراد بالاختلاف
في وصوح الدلالة ان يكون ذلك بالنظر الى مصدر الدلالة اي يكون الانتقال من اللفظ
الى المعنى سريعا او بطيئا كافي الدلالة العقلية من الانس الى اللازم اسرع من
الانتقال الى لازم اللزم والانتقال الى الجبر اسرع منه اي جبره وبما نحن
فيه ليس كذلك فان قوة العلم بالوضع وضعه يوجب سرعة حصول المعنى وبطئه
لا سرعة الانتقال من اللفظ اليه فانصاف الدلالة بالوصوح والخفا فيه باعتبار
سرعة حصول المعنى وبطئه لا بالنظر الى نفسها فانها قد نعم بالوضع غير حاصلة
وامده حاصلة السمة من غير ما قرب في ذاتها كافي صورة نفس النفس وقرب العهد
وكثرة الوجود على احيال ليس بالغاوت بالوصوح والخفا في نفس الانتقال
من اللفظ الى المعنى بل باعتبار سرعة حصول المعنى وعدمها من جهة سرعة
ذكر الوضع وبطئه وحاصل الجواب ان تقييد الاختلاف بما ذكرنا من انما يحدى
معنا في نعم المناقشة المذكورة لو كان في التعريف اشعريه وليس كذلك بقي شيء
بهواه على تقرير السيد يكون هذه المناقشة هو السؤال المذكور سابقا بقوله

فان قيل لان اسم الخ والتناير بينهما باعتبار السد وانما لم يقل فينبذ يتصور اختلاف
 في المطابقة وصوحا وحفا فالنظر الى نفس الدلالة بحسب اختلاف شرطه قوة
 وضعها حتى يكون مناقشة اخرى بعد تقدير الاختلاف مادام كراهه خلاف
 الواقع ادلا اختلاف في بصورة مد كورة بالنظر الى نفس الدلالة كما عرفت فتدبر
 فانه قد زل فيه الاقدام * قال قدس سره ورمي بقال الخ * اي في الجواب عن
 المناقشة بتغيير الدليل * قال قدس سره بحسب الاختلاف الخ * سواء كان
 الاختلاف المذكور مشتقا من تفاوت مراتب العلم بالوضع او من الف الف نفس
 او قرب العهد او كثرة التورود على الخيال او غير ذلك * قال قدس سره وذلك
 امر الخ * اي الاختلاف المذكور لا يصبط عند المتكلم حتى يراعى في الكلام
 مراتبه المختلفة بخلاف دلالة العقيدة فان الاختلاف فيها وسموحا وحفا باعتبار
 اختلاف الماروم في كونه بنا وغير بين وبواسطة ولا واسطة فانه امر مضبوط
 لتكلم فيمكن الاطلاق على مراتب هم المحسب بذلك فيمكن ايراد المعنى الواحد
 بالدلالات العديدة مراتب مراتب الوصوح والحقا * قال قدس سره يمكنه رعاية
 اختلاف الخ * لكن هذا الاختلاف في المطابقة بالنظر الى المراد لا بالنظر الى
 الدلالة فان جميع المعاني متساوية في دلالة اللفظ المشتركة عليها بعد العلم بالوضع
 * قال قدس سره وانما لموسم الخ * احاط عنه في شرحه لفظ ح ما ان التراكيب
 التي يدل بها على معنوها بوضعية فقط بمنزلة الاصوات للحجوات فلا اعتداد
 بالوضعية لا وحدها ولا مع غيره * قال قدس سره واما ثانيا فلان الوضوح
 الخ * اي ماد كرت - ف من س الوضوح والحقا في الدلالة التصمية منى على
 ان تتضمن هم الجزء بخطر بالنسبة لهم الكل وان التسمية معها التسمية في
 الوجود وليس ككذب فان تضمن هم الجزء اجلا في ضمن الكل فالجزء وحده
 الجزء متساوية في ذلك وحيث تصور جمع الاحراء اجالا لتصور الكل ومعنى
 التسمية التعريف في الحدود من اللفظ اي المقصود الاصلى من وضع اللفظ هو
 الدلالة المطابقة والتصمية حاصله بتعبته * قال قدس سره ولابد منه الخ *
 بهذه الريادة صار هذا حيث معبرا اذا ذكره سابقا بقوله قلت تفيد المعنى بما ذكره
 مما لا يدل عليه اللفظ * قال قدس سره وذلك الخ * اي لابد من الاشعار به لان
 الالفاظ الخ * قال قدس سره ليصح الكلام * اي ما قالوا من ان هم الدين شعبة
 من علم المصافي وانه لا بحث عن واحد كل من كيفية اعادة التراكيب بمحواصها التي
 يبحث عنها في علم المعاني (قوله ثم اللفظ الخ) كلمة ثم لا يقال من كلام الى كلام

فان ماسق كان في تعريف العلم وما يتعلق به وهذا في بين ما يبحث عنه فيه وكذا
 كلمة ثم الثاني فانه لبيان التشبيه الذي هو ليس اصلا برأسه (قوله المراد به اخ) فيه
 اشارة الى انه لابد فيهما من قرينة لتعيين اراد والفرق بينهما باعتبار القرينة
 المانعة عن ارادة الموضوع له في المحار دور الكسبية (قوله ثم ظاهر هذا الكلام
 اخ) لان الظاهر كون انقسم احد من مذهب من قسم ولا يجوز كونه اعم منه
 قوله لا يصح ظاهرا وبصح تأويلا (قوله لابد في جميع اقسامه من الصلاقة
 المختصة للاقتبال وهو المراد بالاروم ههنا وفي بين انواع العلاقة مذهب قسم
 منه كما ينبغي (قوله ليس بعلية) اي تامة او فاعلية (قوله فذكر المشبه به) واريد
 المشبه فصار استعارة اي مصرحة كما هو مقتضى نادر نغارة وتخصيص الاستعارة
 المصرحة مع اثناء الاستعارة بالكسابة والحييلية على التشبيه ايضا لكثرة تهاوكت
 ان تحمل كلامه على انه ذكر المشبه به صريحا او كسبة واريد المشبه من حيث انه
 ورد من افراد المشبه به فيتمثل العنصر (قوله فأنحصر المصنوع الخ) لما كان ضمير
 انحصر راجعا الى علم البيان المحمول على لسان الكتاب وكان القر مشتملا على
 امور سوى تلك الثلاثة من يعرف العلم وما يختص به فيه وصية اوابه الى غير ذلك
 قال فأنحصر المقصود من علم البيان في التشبيه والمجاز والكسابة وبما ذكرنا ظاهر ضعف
 ما قيل انه لو اريد بالمقصود اعم من ان يكون اصالة او تمثالا لتشبيه ثم يحتاج الى
 التكلف في كونه مذهب دا (قوله قدس سره وفيه من الكسبة اخ) كما منطلق
 عليه في مباحثه (قوله قدس سره وله مراتب اخ) اي اعتبار ذكر اركانها
 وحذفها (قوله قدس سره مع ان دلالة مطابقة اي دلالة من حيث انه تشبه
 وانما قد ذلك لانه يجوز ان يكون تشبيه شيء اخر كيفية من معنى ثالث يستتبع
 التشبيه المذكور كذا افاده في شرحه للمفتح وهو تشبيه (قوله قدس سره قال
 بعض الافاضل (قوله وهو مولانا كمال الدين ابراهيم انصاري) تأييد ماد ذكره من كون
 التشبيه اصلا برأسه وما هو لازم للمعنى الوصفي وان اللفظ فيه مشتمل في المعنى
 الوصفي ليس قبل منه الى لازم المقصود به ان دلالة والتا في لان المقصود الاصل
 فيه هو المعاني الوصفيه فقط على ما قيل وهذا هو المذكور في شرحه لفتح القليل
 ان قوله والحق اخ بيان للحق على مختار لشارح رحمه الله ومنفله من الفائدة بيان
 لما اختاره فلا يخالف بين كلاميه في كسبه وهم لان سوق كلامه قدس سره لبيان
 ان ماد ذكره السكاكي رحمه الله من كون مباحث التشبيه مقدمة ليس بحق والحق
 انه اصل برأسه وتأيد لما ذكره بعض الافاضل (قوله قدس سره كنسبة الكسابة

الخ * في حدود ارادة معنى الاصل في كل منهما * قال قدس سره من الجهة
الاحرى الخ * وهي كونه بمنزلة افراد من المركب (قوله هذا بحث الخ) بيان
لما حصل وتشبيهه اما بمبدأ محذوف خبر او عكسه او وقوف الآخر على سبيل
التعداد والتشبيه مطبق على الاستعارة مطلقا وكون وجه الشبه اقوى شرط
في الاستعارة المصرحة انه قال العلامة في شرح المنهاج في بحث تعريف الاستعارة
ان الاستعارة اما ان تعتمد على نفس التشبيه واما ان تعتمد على لوازمه اما الاول
فان يشترك شيان في وصف وفي احدهما اقوى من الآخر فيعطى النقص اسم
الرائد مانعة في تحقق ذلك الوصف له كما تقول في الحمام اسودت تريد الشحاح
واما الثاني فان يشترك شيان في وصف واما ان يثبت كماله في التشبيه بواسطة شيء
آخر فينت ذلك الشيء في مستعار مانعة في انت الاشياء التي كما تقول اسثنت المنة
انظارها وانت تريد بالمنة السبع بادعاء السبعة لها وانتكار ان تكون شيئا غير سبع
فيثبت ما يختص التشبيه به وهو الاطلاق وما ذكرنا فظهر لك ان ما قيل ان معنى
الاستعارة انما هو تشبيه الشيء به وجه الشبه اقوى وانحوت هذا المعنى فاصد وما
احب عند من اراد ذكر مدعى التشبيه الذي فيه وجه الشبه اقوى وانحوت هذا المعنى فاصد وما
الاستعارة على التشبيه الاصطلاحي لا يقتضي انفاءها على كل فرد منه مع كونه
تكلما با، القصد على القصد (قوله وان كان هو احص الى اخره) لا وجه بربار
الصغير الا ان يقال به ان كيد المستزعم لا يحكي ان يكون التشبيه الاصطلاحي من
مقاصد علم البيان الناحية من احوال الالفاظ العربي من حيث وصوح الدلالة
يفتضى ان يكون عبارة عن شئ تشبهن في المعنى الذي هو مدلول الكلام او الكلام
الذال عليه كايدي عيه (قوله وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه الى اخره)
والتشبيه المعنى صدره من فعل المتكلم فيهما ماية لكن المصنف جدد الله تعالى
لما في التشبيه الاصطلاحي بخاصة المتكلم حيث جعل حسنة التشبيه المعنى
كان احص منه معنى كونه من مقاصد علم البيان ان اصحت بما يتعلق به من الطرفين
ووجه التشبيه وادته والعرض منه من مقاصده ومعنى قوله اصلها التشبيه عيه انها
فرعه يترتب عليه لانها مسبوكة منه ودا قال قد ذكر امشده به واربده به امشده دون
فحذف المشبه ويريد منه شبه به وصغير فصار راجع الى الكلام دون التشبيه
او الى التشبيه بمعنى الكلام لذل عيه على سبيل الاستخدام وانما صدره بفعل
المتكلم لانه المعنى الحقيقي له عندهم كما يدل على ذلك ما مضى من قوله لانه كثير ما
يطلق على الكلام الدال على اشتراكه لانه بهذا المعنى كثير الاستعمال

في كلامهم ويشقون منه المشه لفاعله والمشه والمشه في طرفين ويقولون وحه
 المشه والفرض منه وادائه ولا يصح شيء من ذلك اذا اريد به الكلام الدال ولعل
 السكاكي رحمه الله تعالى لا محل هذا جمعه مقدمة لاستعارة دون المقصد الاصني
 لعدم رجوعه الى موضوع العلم وما كان فيه من النكت والطنف بما يوجب لكلام حسا
 وبلاغة لا تدرك غايته جعل البحث عما يتعلق به من مصاد (قوله اشار اولا الخ)
 ليكون القائدة اتم بانهم بالمقول منه والمبدئية بينهما وليس مراده ان معرفته موقوفة
 على معرفة المطلق فلما ذكرته بغير التشبيه لهوى ولا حتى لا يحتاج الى اثبات
 ان المطلق ذاتي للخاص وار المقصود مراده اخصى بكنه (قوله او غير ذلك الخ)
 اي التشبيه الضمني كما في بعض صور التبريد وكذا في قوله وان تقي الانام واستمعهم
 فان المالك بعض دم العرالي كما سمى (قوله ظلام الخ) اشارة الى التشبيه
 المذكور سابقا بقوله ثم من المعار ما ينبغي على التشبيه (قوله ليس على اطلاقه) بل
 مقيد بما اذا لم يكن في المقام مبدل الى التبريد فلا بد من مقتضى اظاهر الاتحاد
 وارادل القرينة على خلاف مقتضى الظاهر يكون متغيرين واورد له اذلة كثيرة
 في التلويح (قوله هو مصدر فقلت الخ) اي ان الدلالة التي هي صفة المتكلم
 لامن الدلالة التي هي صفة اللفظ فانه لا يصح جعله على التشبيه بكونه ممل المتكلم
 وليس المراد انه من الدلالة المتحدية دور الاراء كما في الى الوهم لان الدلالة بمعنى
 لار ما فهو صفة اللفظ انصاته الان معمولة بمحذوف عدم الاحتيار اية اي الدلالة
 اللفظ السامع (قوله ان يبدل) اي المراد من الدلالة انهي المصدرى لا الحاصل بالمصدر
 فانه لا يصح جعله على التشبيه واعلم ان التشبيه في اللغة جعل شيء شبيها بآخر
 والحمل المذكور ليس الا باعتبار التكلم بمبدل عن المشاركة فلما اصره بالدلالة
 وضمير يبدل للتكلم المدلول عليه في دلت (قوله على مشاركة) اي اشتراكا ووقع
 في شرح العلامة بالمقابلة بمعنى انهم كسفرة ووعدت، معنى سمرت ووعدت
 (قوله في معنى) اي وصف احتراز عن المشاركة في عين نحو شرا ريدعرا في الدار فانه
 لا يسمى تشبها (قوله وطهر الخ) يقال ردت لانه ريد بالكاف ونحوه اسمع النقص
 لكنه خلاف الظاهر ولم يقل هم فلا بد من زيادة اسكاف ونحوه لان التفسير بالاعم
 شائع عند اهل العربية (قوله نحو الخ) اي له دلالة على الاشترا ان المستفاد
 منهما فان فيهما دلالة على شركة ريد وعرو في لفتن وشركتهما في المعنى وليس
 شيء منهما تشبيها وان قصد بهما معنى الاشتراك في تشبيه بغير مجرد الاشتراك

٩ حتى يحتاج آه فلهذا

في وصف بل لا بد فيه من دية مماثلة احد الامرين لاخر في وصف ومساواته
 اياه في القاموس شبه مثله وفي لائح التشبيه ما قد كردد ولذا نقاه الشاعر في قوله
 «صامت مادحها يا من تشبهه» بالشمس والندر لابل انت هاجيها * من ابن الشمس
 حال فوق وحشها * الخ وبما حرره اندمع اعتراض السيد به اذا قصد من نحو جاني
 زيد وعمر وقاتل زيد عمر دلالة على المشاركة بمبصر اندراجهم في التشبيه * قال
 قدس سره يدل صريح على ثبوت المعنى لكل واحد منهما * فيه ان الواو لجمع
 المطلق فيدل على ثبوت المعنى لهما لا على ثبوت لكل منهما مع قطع النظر عن الآخر *
 قال قدس سره بناء على ما ذكره من معنى الدلالة * فانه اعتبر فيه النسبة الى المتكلم
 ونسبة الفعل الاختياري الى الفاعل المختار يدل على صدوره منه قصدا بخلاف
 الدلالة التي هي صفة المفعول قبل انه يستمد من كلامه اعتبر القصد في الدلالة وهم
 * قال قدس سره فيكون تشبها لغة * قد عرف انه ليس عبارة عن مجرد الاشتراك
 بل لابد من ادعاء المماثلة ايضا * قال قدس سره فان محصول الكلامين وان كان واحدا
 * فيه ان معنى تفان زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا للفعل ومفعولا له ومعنى تشارك
 زيد وعمر وكون كل منهما فاعلا لنفسه ومفعولا له وهذا المعنى يقتضي ان يكون
 شخص ثالث ايضا فاعلا ومفعولا لقبول حتى يكونا فاعلا للشركة * قال
 قدس سره واعلم ان الدلالة هي المشتركة الخ * به ان مدلول الجوهر بوث الشركة
 لاحدهما متعلقة بالآخر وببره ثبوت الشركة للاخر ضمنا وبس مدلوله ومدلول
 الهيئة ثبوت الشركة لكل منهما متعلقة بالآخر فلا يكون المعلوم من شارح زيد عمرا
 المشار كسب (قوله و قال يح) ي اكنى بذكرهما ولم يقل ولا على وجه الاسعارة
 التحيلية (قوله عند المصنف) لانها عدم اشياء لو ارم المشبه به للمشبه
 بعد ادعاء كونه عينه ولا تشبه لافي الاستعارة بالكناية (قوله او في حكم
 الخطر) في افادة الاتحاد ونسبي التسمية من الحال والمفعول الثاني من باب
 علمت والصفة واصناف كسب هذه وكونه ميبنة كقوله تعالى (حتى يبين لكم
 الحيط الابيض من الحيط الاسود من البحر) (قوله لولا دلالة الحال او محوى
 الكلام) اي لولا القرينة احبة او الخفية المعينة لارادة المقول اياه فانه اذا اتى
 القرينة المعينة اتى اثره اي تعيى ارادة المقول اليه وامتناع اراده المقول عنه
 محاذ ارادة كل منهما بالنظر في انحاء مانع اي وجود القرينة المعينة وان كان
 بالنظر الى وجود المقتضى اعني كون المفعول عنه موضوعا له معينا ارادته فاندفع

انه اذا اتى القرينة المعينة فغير رادة المقول عنه و منع ارادة المقول اليه ولا يصح
 كونه صالحا لهما عند انتهاء القرينة وقال اشرح رحمه الله في شرح الكشاف
 ان صحة ارادة المقول اليه تنبئ على دخول امته في جنس امته حتى كانه من
 افرادهم يصلح له كما يصلح لافرادهم الطبيعية واشترط في القرينة انما هو لصحة ارادة
 المعنى الحقيقي يعني ان قوله لولا دلالة الخ متعلق بمراد المقول عنه لا المقول اليه
 وهو مع كونه بعيدا من حيث اللفظ يرد عليه اننى بقرينة شرط لارادة المعنى
 الحقيقي لا لصحة ارادته فان صحة ارادته تنبئ على كونه موضوعا له وقد يجاب بان
 عدم انقرية بوجوب عدم الارادة لاعداء احتمال لارادة وصلاحيته اذ قد تقرر
 ان كل حقيقة يحتمل الجار وان كان احتمالا لا مرجوحا غير ما من دليل وفيه ان المقصود
 هما صلاحية الكلام لارادتهما لا احتمالهما لهما عند عقل وهو معنى قولهم ان كل
 حقيقة يحتمل الجار ولذا قالوا انه احتمال غير ما من دليل (قوله والطلاق الاركان
 الخ) مع حروجهما عن التشبيه المصطلح الذي هو دلالة (قوله ان التشبيه كثيرا
 الخ) في قوله اركانه استصحاب (قوله ولا ذكر بحد الطرفين واجب) اى
 في الكلام الدال على المشاركة فلا يراد به جالدهم في جواب كهل ربه بشدة الاسد
 فقد حذف الطرفان (قوله والربى واخر في المدوقات) على رسم المواضع وشربها
 كذا في شرح الفتاح الشرايف وهو دفع ما يقال من ان طعم الخمر مكروه وليس لها لذة
 طعم وفيه انه انما يحتاج الى هذه الصفة لو كان وحده شدة بينهما الطعم وليس كذلك
 بل وجه التشبيه كون كل منهما موضوعا للتذوق والفرح وان كان الطرفان من المدوقات
 قال حسبان في نعت النبي صلى الله عليه وسلم كان حبيشة من بيت رأس * يكون
 مزاجها عسل وماء * على انبيائها او طعم عص * من لتفاح عصره احشاء (قوله
 ووجه دلالة الخ) تعرض لبيان كونه حقا مع لاشارة الى ان المراد بالعلم المكنة
 لا الادراك (قوله عام شانه الحياة) وهو لما وافق قوله تعالى (كنتم مواتا فاحياكم)
 ولما تقرر عند اهل السنة ان الية ليس شرط بحياة طعم الذي لا يتجرى ايضا
 قابل للحياة عندهم وكونه متعارفا في روال الحياة لا يقتضى ان يكون ذلك معناه
 الحقيقي فانه قد غلب استعمال الكل في فرد كالوجود في وجود الخارحي قال
 اشرح رحمه الله في شرح المقاصد معنى من شانه من مرء وصفته الحياة فبالعمل فرجع
 التعريف الى معنى واحد وحيد اطلاقه على ما لا حياة فيه بجار (قوله كعبية
 نفسانية) الظاهر ملكة تصدر عنها اى بسببها عن نفس لاطقة الاصل اى
 الاختيارية (قوله بسهولة) احتراز عن لفظة فان نسبتها الى الصديق على السواء

وتفصيله في الحكمة والكلام (قوله وقيل الخ) ما مر جواز تشبيه المحسوس
 بالمعقول مطلقا وعنده نقل عدم الجواز مطلقا الامحاء في الشر بحمله على
 تنزيل المعقول مرة المحسوس (قوله وإذا كان المحسوس أصلا للمعقول الخ)
 فكان المحسوس أي محسوس أو صرح من المعقول أي معقول فتشبه المحسوس
 بالمعقول يكون محلا له وهو فرع في الوصوح أصلا في الوصوح والأصل في
 الوصوح فرعاً وهو غير جائز فادفع ما قبل أن يشبه بحيث لا يكون أصلا في وجه
 الشبه فقط فيمكن أن يكون معقول أصلا من وجه فرعاً من وجه ولا خلاف فيه
 لا خلاف حتى الأصالة وشرعية (قوله في وصف الشمس بالظهور) بخلاف
 ما لو حاول محاول بالغة في وصف الشمس بالظهور وقال الشمس كالخلة بأن يكون
 التشبيه مقلوبا كان جيدا من أقول (قوله من (٧) الخيالات) أي المركبات
 الخيالية لا الصور المدركة بالخيال فإنها داخلة في الحسيات والوهميات أي المعاني
 الجزئية المتعلقة بالمحسوس المدركة بالوهم والوجدانيات أي المدركة بنفسها
 مثل الجوع والعطش والحر والبرح (قوله أو مادته) أي أجزائه التي يتركب منها
 (قوله الخيالي) سمي خياليا لكونه مخترعا من الصور المتضمنة في الخيال (قوله
 كل واحد منها) مدركه محسوس هو ذلك بعضها محسوس دون بعض لم يكن خياليا
 بل وهميا كآيات الأعوان فإن لأدب يدركه بالوهم دون العول (قوله من باب حرد
 قطعة) والأصل شقيق بحر وعنده بالاحرار مع كونه حجر للثالثة في احراره
 ولأنه قد يكون غير بحر (قوله ارادته شئني سمعان) ورده إلى المبرد المقيد
 لضرورة الشر والافال شئني يطبق الواحد والجمع (قوله الذي لا يكون
 الخ) بل هو من مخترعات محبلة ويرسم فيها من غير وجوده في الخارج
 وأما الوهمي بمعنى ما يكون مدركا بالوهم من المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات
 كخدافة ربه وده فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى كذا في شرحه للفتاح
 (قوله لكونه غير مترع منه) عدم كونه حاصل من اجتماع أمور محسوسة بخلاف
 الخيالي فإنه وإن كان من مخترعات انتصيلة لكنه مترع من الحس لكونه مختفيا
 من أمور كل واحد منها محسوس ولا حرج هذه النامدة ادخله في الحسي دون الوهمي
 (قوله ولهذا قال الخ) أي لكونه مدركا بالوهم المتعارف قال غير مدرك بها
 ولم يقل ما يكون مدركا بالوهم (قوله ولكنه تحت لو أدرك الخ) يعني لو وجد
 وأدرك لم يكن أدراكه إلا محسوسا لكونه من قبيل الصور لا المعاني لأن الكلام
 في صورة شبيهة بالوهم (قوله يميز عن العقلي) أي العقلي الصرف (قوله

الخياليات فمحنة

والحال ان مصاجي (ح) إشارة الى ان الحجة حن وان اصاحجه كسيفة من
 الملازمة وان في البيت قلباً لان المقصود الاصلى يقتضى داخل ان معنى ما يمتك
 من قنلى دون ما يمتك من قنلى معنى (قوله) ومع يجب التنبه له (لح) لما حل
 الخيال والوهمى على غير المتعارف بروحه عدم الحن على ذلك ووجه الخلل على
 غير المتعارف (قوله الصور الرئيسة في الجب) لانه داخله في الحسى ولا حاجة
 في دحوه ان قيد اومادته (قوله ولا بالوهميات ح) لدحوه في العقلى المعسر
 بما ذكرنا عرفت من غير حاجة الى تفسيرها بقوله اى غير مدرك بها كنه لو ادرك
 لكان مدركاً بها (قوله لان الاعلام الخ) معنى بلسان الدين كرمهم
 لا يصدق عليها الخيال والوهمى بالمعنى المذكورين قد ذكره الشرح رجاء الله
 ووجه انى لعدم ارادة المعنى المتعارف لهما وما ذكره وجه لى والاولى العرض
 لهما وفي الكلام لفوشر على الترتيب (قوله ورؤس الشياطين) في قوله تعالى
 (بها شجرة تفوح من اصل واحد طعمها كانه رؤس الشياطين) والتشبيه
 تخيلى على ما في الكشف لان رؤس الشياطين وان كانت متجمعة في الخارج
 محسوسة في بعض الاوقات للابصار والاولاء عليهم سلام كنهم على الوجه الذى
 قصد التشبيه به وهى كواها افع الاعصار واحده لمن هو فتح ابو حوداد ٦
 واحصرها كاهنر في الاوجه بسبب موحدية في الخارج (قوله كصدافه ريد
 وعداوة عمرو) فان لهما تحف رطلا (قوله بل نفس هي التي تستعملها) هكذا
 في شرحه لفتح والظاهر بل نفس تستعملها اذ لا يظهر فائدة ايراد ضمير النفس
 والموصول (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة) يعنى انه ليس المراد بما يدرك بالحواس
 مطلق بل ما يدرك بالقوى الباطنة فان ما يدرك به هو ما داخل في العقل من غير
 حاجة الى تفسيرها بالمعنى المذكور واحتدو في رتبة القوة هي الوهمى وهوة
 اخرى قال الامام الرازى كلا القواى مختلطان كانت هي ابو اهمة فافرق بين وبين
 الوهميات فالعنى المشهور ان الوحديات تكون ادراكها بمحصول بعضها واهميات
 تكون ادراكها بمحصول صورها كذا حققه بعض تفصلاً في حواشيه على شرح
 مختصر الاصول وقد رفته قد حقي على بعض الناطرين فاعترض له شكوك لعدم العز
 بسيرة المقال (قوله ان الله ذاك وبلى) انيس لاصابة والوحدان والواو معنى
 مع اى ادراك يحسم نل العدة فالادراك خمس يشتمل حريم لادراكات وقوله
 بجامع النيل بمنزها عما لا يحجم النيل اعنى لادراكها شمع فان الادراك الذى يكون
 شمع ليس بلده بل بحياتها ولا ردساقيل وهذا التمرير منصوص ان لا يكون الله

٦ واحتملها لصفة

والا لم ينقبيل الادراك لان مركب من الشئ وغيره لا يكون ذلك الشئ بل لا يكون
 الالة ماهية واحدة وحدة حقيقية وعند المدرك متعلق بكمال وخبر اى يكون كماله
 وخبرته عند المدرك بل يكون معتقد بكماليته وخبرته في ذلك لانه لو لم يعتقد
 لا يلتذ به ولو اعتد به ولا يكون كالا وخبر اى نفس الامر يلتذ به والكمال ما يخرج به
 الشئ من القوة الى النفس وهو من حيث انه يقتضى براء من القوة لذلك الشئ
 يسمى كالا واعتبار كونه مؤثرا عند خبر اى اذ ذكرهما التعلق الالة للما واخر الخبر
 لانه بعيد تخصيص للكمال وقيد بالحسية لان الشئ قد يكون كالا وخيرا من وجه
 دون وجه والانداد بالوجه الذى هو كمال وخير (قوله وكل منهما حسى وعقلى
 فان ذلك الكمال اما من المحسوسات او العقولات وفى الشهادة الالة ليست الادراك
 الملائم من جهة ما هو ملائم بالحسية احساس الملائم والعقلية تعقل الملائم (قوله
 فكاد راء القوة العصبية مع) اى دراء النفس بوسط القوة العصبية التى
 شأنها دفع النار و توسط القوة الشهوية التى شأنها جذب الملائم ما هو خير
 عندها وهو العسة فى القوة العصبية وجذب الملائم فى القوة الشهوية
 فى الاشارات كمال القوة الشهوية بل ان يكيف العضو الدقيق بكيفية الخلاوة
 وكذلك المشعوم والملوس ونحوهما و كمال القوة العصبية ان يكيف النفس بكيفية
 طله فتولده كتكيف الدائمة بالحلو والحامض ما هو خير عند القوة الشهوية
 وادراكها لذة حسية وكذا حال فى الواقع (قوله والمتوهمة بصورة الخ) اى
 وكتكيف الواهمة بصورة شئ مر جو حصوله لقوة الاسباب الآحدة فى حصوله
 كوصول الحسوس فتكيف بواهمة بصورة الوصول الذى هو معنى خبر شئ متعلق
 بالمحسوس كمال بواهمة و دراكه لذة حسية وهمية (قوله فهذه مستندة الى
 الحس) اى حاصلة بتوسط حس الطاهر او النفس فى شرح الاشارات ما حاصله
 ان استكمالات التى تتعلق بها الالة هما ما يتعلق بالقوة الشهوية اعنى الحواس
 الظاهرة والباطنة ومنها ما يتعلق بالقوة العصبية ومنها ما يتعلق بالقوة العاقلة
 (قوله وهو ادراكاتها مجردت بغيرية) بالرفع صفة ادراكها اى ادراكاتها
 للمجردات اى الواجب اعم والعمول المصادرة عنه الواقعة فى ترتيب الوجود
 على وجود مطابق لواقع من غير شهوة وحس المجردات وان كان ادراكاتها لقولات
 مطلقا وادراكاتها بكتاب عصة كمالها لان احل كمالات ادراكاتها
 للمجردات على ما تقر فى موضوعة ذكر تصوير الالة العقلية فى احل امر ادها
 وليس المقصود الحصر كما هو به حل كلام الشارح رحمه الله تعالى وما حررنا.

اندفع الشكوك والشبه التي انتج بها بعض الناصر من قدر (قوله تحققة او تخيلا)
 اي شركة تحقيق او تخيل او تحقفا او تخيلا (قوله مع ان شيئا منها ليس وجه
 التشبيه) اي اذا كان قصد تشبيه زيد بالاسد في اشتباهه لانه لا يصلح شيء منها
 ان يكون وجه شبهه (قوله فالمراد المعنى الذي له مزيد مع) اراد بالمعنى ما يقابل
 العين سواء كان قدم ما بينهما او جزأ او خارجا وبالاختصاص الارتباط والتعلق
 اذا الاختصاص بالمعنى الشهور لا يقبل الزيادة والقصص ومقصود انه ما كان
 التشبيه عبارة عن الدلالة على اشتراك امر لاخر في معنى واحد مماثلته معه لا بد
 وان يكون لوجه الشبه مزيد ارتباط وتعلق بشبهه ولشبهه في اعتقاد المتكلم ففي
 التشبيه الغير المقبول له مزيد ارتباط بالشبه نحو زيد كالاسد وفي التشبيه المقبول
 مزيد اختصاص له بالشبه نحو الاسد كزيد فلاحاجة في مقابل مراد بقوله لهما اي
 ما حدهما كما في قوله تعالى (يخرج منهن لؤلؤ وارجان) مع انهما يخرجان من المخرج فانه
 توحيد فاسد لان التشبيه نص في معناه لا يحتل غيره وما في الآية على حذف النصب
 اي محتملها (قوله ولهذا قال اخ) يرد على عبارة الشيخ انه يوجب كون وجه
 التشبه خارجا عن الطرفين وكونه وجه تشابه في جهة من غير انضمام معتبر وكونه
 مختصا بالشبه به مع ان شيئا منها ليس شرطافي تشبيهه فانه اراد بالوصف المعنى مطلقا
 سواء كان خارجا او لا ويكون في نفسه ان لا يكون بالهينس الى التشبيها ان لا يكون
 تخيلا ويكون مختصا بالشبه بالاختصاص لا دعائي لا واقعي بل بمصدر المتكلم
 اختصاص ذلك الوصف بذلك الشيء ثم يشبه به غيره ومن هذا بهم ان في عبارة
 الشيخ اشارة الى اعتبار المقصد في الاشتراك (قوله على سبيل التخييل والتأويل)
 اي تصرف التخييل وحملها ما ليس بتحقيق محقق (قوله بجمع دجبة) بصم بدال
 وسكون الجيم وقبح اياه (قوله للمالي المدلول عليه بـ) من قوله رب ليل
 قطعته بصود * او فراق ما كان فيه وداع * قال رب انكثير (قوله اول الجعوم)
 والاضافة لادنى ملاسة ورواية ديوانه دجاجة كبر اصمير وهو ادى حذره في شرح
 المفتاح (قوله حتى يخيل ان الذي الخ) قدم تخيل نفي على تحصيل الاشارة
 الى انه انقصود بالذات هو * قال قدس سره * لان المقصود ظهور
 السبب في الدعة فلياسب له ان يتغير تشبه الدعة بجمدة ولاولان الضمة مقدم
 على النون فورد ان الله خلق حق في طرفة ثم رش عنه من بوره (قوله تلج من
 يده) اي تظهر من لمع لان من الماء اذا رر منه لامر مع لرق اصاء (قوله لا يحتمل
 القلة والكثرة) اي بالنسبة الى كلام واحد كما يصح بينهما بالقياس الى طعام

واحد (قوله عيباء) من التهمة بمعنى الساطل (قوله كما يوجب الكلام
 الفاسد) أي فاسد بمعنى هو تشبيه لفاسد اللفظ فاسد المعنى من حيث عدم
 الاتصاف ولا يتضرر بالوقوع في التهمة والوحشة (قوله ولا يحصل منه
 الخ) أي على وجه الكمال لا يوقع في الوحشة والتخير (قوله وهي
 التعبدية) أي على وجه الكمال (قوله فكأنه أراد الخ) أي أراد بكثرة انحاء
 في الكلام ككون انحاء العربية مستعملة فيه فالكثير هو الانحاء الضعيفة
 لكونها كثيرة فالقياس الى الانحاء القوية اولانه حصل الكثرة بسببها
 في النحو وحده يكون مردقة انحاء في الكلام كون الانحاء القوية مستعملة فيه
 (قوله ونحو ذلك) كاحتماع انحاء القوية الموحدة لتعقيد اللفظ الخلل بهم
 المراد وان كان كل واحد منها غير موحدة (قوله كرمانا) الكرمان بالكسر
 ثوب من القطن الابيض معرب من رمانه بالفتح كذا في القاموس (قوله يكون
 معنى فائضا به) ادلاء من وجود واحد منه في الطرفين (قوله متفرقة بها)
 أي ليس حصولها في ابدان بالقياس الى غيرها (قوله مرتبة) أي مرتبة من رتب
 رتوبها ادانت (قوله من الالوان) لم يذكر لاصواء مع انها مصورة بالاداء ايضا
 فكأنه جعلها داخلية في الالوان كما رجم بعضهم (قوله هيئة احاطة نهائية الخ)
 سواء كانت في المخلوق او المخلوق المراد الاحاطة الدائمة لانها المبادرة فمخرج البرزخ
 والعبارة من صفة لا حيز كقوله تعالى (جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار
 مبصرا) أي جعل لكم بين مطلق تسكنوا فيه والنهار مبصرا لتتعارفوا من فصله
 فيقدر بالسطح بقربة كالدارة ويقدر كالكرة مربية بالجسم والتقدير هيئة
 احاطة نهائية وحدة بالجسم او بالصح كالدارة والكرة (قوله معنى انها عبارة
 الخ) حل التعريف الاول على الثاني مع جعل الجزء شرط وفي شرح العقائد التعبدية
 جعل التعريف الثاني على الثاني مع جعل الشرط جزءا ونظيره متردد في ذلك اذ يرد على
 كل واحد اشكال فانه لو جعل اخر كده هو الخواص المسوق لتكون الاول يلزم ان لا يكون
 الانتقال معتبرا في اخر كده شرط هاون جعل مجموع الكوئين يلزم ان لا يكون
 الاثنان في الحركة وكون بالذات فان الجسم اذا حصل في مكان في آن وانتقل
 في الآخر الثاني ان كان آخر واعتبره في الآخر الثالث يلزم ان يكون الكون الثاني
 مشتركا بين الحركة والسكون (قوله مختص بالحركة) أي على تركيب
 الرمان من الآراء المتباينة (قوله هو الخ) وقع في المقولات الاربع الكيف
 والكم والابن والوصف والاتفاق (قوله والحركة من الاعراض السبعة)

اى على التعريف الاول لانه لا يبين المسوق ومن قبل الانشغال على التعريف الثاني
 ومن الكيف على تعريف ارسطو وهو كمال ولا هو شؤنة من جهة ما هو بالقوة
 والى هذا اشار الشارح رحمه الله تعالى فيما نقل عنه الحركة من قبل الابن وقبل
 من قبل ان يفعل وقبل من قبل الكيف (قوله فكاه ريد غدير اخ) فيه بحث
 اما اولاه لانه لا يصح ذلك على رأى الحكماء لان يقول و تقصر و سرعوا طو
 من قبل الاضافات ولما تبدل بالاصفات ولا على رأى متكلمي لانهم صرحوا
 بان اصول والعصر نفس الاحكام لقولهم في بحث لرؤيه رى الاحكام لا يعرف
 بين الطويل والاطول وقالوا السرعة والقوة من الامور الاعتدالية لا يجرم قيم
 العزم بالعرض واما ثانيا فلان تلك الاوصاف انما تكون منصرفة تتبع انما تدبر
 والحركات بعد ها من المصبرات دون معروضاتها تحكم واما ثالث فلان الحس
 والفتح والضحك والسكاه ايضا منصرفة تبع كالاوصاف تتبعها من المتصلات
 دون تلك الاوصاف تحكم ~~فان~~ حاله من سره و ارادة كليات الخمسة الخ
 فيه انه على هذا الاوجه تتبعها بمجردها بالسرور وحس الحس وفتح مما متصل
 بها فان جعلها مدركا بالسرور تعا ووصف محس ~~فان~~ فائدة من سره لاحتمال
 الخ لا يخفى ان مجرد الاحتمال كاف لرد مادته الشارح رحمه الله تعالى من انها
 من الكميات و من ان التبيين يكفيه مجرد احتمال ~~فان~~ يكون تلك الاوصاف
 من الكيفيات المستثناة الاضافة ليس بشئ (قوله كاحس وفتح الخ) بهى
 انما اذا قارن الشكل لقول محضت كمية فاضرها يصح ان يقال ليس انه حس
 الصورة او فصح الصورة والحس وفتح الخ لان لكل واحد منهما غير الحس
 وفتح المعارض للمجموع كذا نقل عنه (قوله الداحله تحت الشكل) لا يخفى
 انها ليست من حركات الشكل فانه اذا بالدحول دخول انتص بمحصله كما هو سوق
 الكلام (قوله يدرك بها الاصوات) بهذا القيد يخرج نفيه امرته في ذلك العصب
 التى هي غير الجمع وهذا القيد معتبر في تعريفات جمع تقوى و يدرك في بعضها
 (قوله او نار الاعانى) جمع اغنية في القاموس بينهم اعة كاعده و يحدف و بكسرا
 نوع من القاء اطلاق في العرف على آلات هي ذوات الاء نار (قوله المر امير) جمع
 مر من ر مرز موراعى في القاموس كذا في قاموس فارما يكون من النسخ
 (قوله في الدن كله) او في ظاهر الدن كله (قوله او نيلوسات) لخصولها
 في العناصر الاربعة التى هي اوائل الاحكام بمصرفة (قوله من شبه يفرق
 المختفات وجمع المتشاكلات الخ) الفعل لاوى صرارة تسيير لرطوبات

المجمدة بالرد ثم تحلله ثم تصعبه وتبخرها ومن ذلك يلزم الجمع والفرق فلها
مدخل ما فيها فذلك استدل الله كذا في حاشية حكمة العين للسيد (قوله من شأها
تفريق المشكلات الخ) كالارض تنشق بشدة الرد والظاهر ما في الشفاء وشرح
المواقف ان الرودة تجمع بين المشكلات وغيرها فان شأنها التكثيف ومن ذلك يلزم
الجمع وبالجمع يلزم التفريق اذا كانت اجزاء الجسم الذي اثرت فيها متخلطة (قوله وكون
هذه الارضة رخ) واما عند البعض الآخر فالحشوية عدم استواء وضع الاجزاء والملاسة
استوائه والبر الاستعداد نحو الانفعال والصلابة عدم الاستعداد نحو الانفعال
(قوله وكل منهم في الحقيقة الخ) لان الحبيب في حيزه الطبعي موصوف بالخفة وان
لم توجد المدافعة كد الثقل في الحقيقة ليستا من الموصفات انما الموصف المدافعة التي
هي اثرهما فعدم من الموصفات قول طاهري * قال قدس سره وهي الرطوبة * اي
الرطب الجارى في شرح المحض لجسم اما ان يتصو صورته النوعية كيميائية الرطوبة
اولا والاول هو الرطب والثاني ان يلتصق به جسم رطب ولا يلتصق والاول
هو المثل ان اتصل بظاهرة فقط غير عائص به والمتفع ان كان عائصا فيه (قوله
والطاقة والكسرة) ليدركة انشوام وعلته (قوله اي المختصة بدوات الانس)
اي لا يوجد من بين الاجسام الاقمت له نفس وهي مبدأ الامار او الى سبق واحد
او شعور فلا في وجود بعضها في الواجب تعالى والجردات كذا قيل ولا حاجة
الى اعتبار الاحتصاص الاضافي لان هذا الواجب تعالى وعلم الجردات عند
منتهى ليس من الكسرة (قوله من الدكاء) مصدر دكت النار اذا اشتد لها
(قوله اي حدة الزاد) التفتوت التوقد ومنه التفتوت لطلب (قوله وقيل
هو ان يكون الخ) فعل الاول حبى وعلى هذا كسى (قوله موصوعات ما الخ)
في حواشي شرح امتحان الشريفي مراد بالموصوعات الآلات يتصرف فيها سواء
كانت خارجية كافي الحجة او ذهنية كافي الاستدلال وصادرا حال عن الاستعمال
وبحسب متعلق بالاستعمال واما مصدرية اي بحسب الامكان * قال قدس سره
اطلاق العلم الخ * ذكر هذه الاطلاقات من باب مجازاة الخصم والمقصود
الاعتراض بقوله واسكة المذكورة الخ * قال قدس سره على ملكة الادراك
الخ * اي ملكة يقتدر بها على ادراكات تجريبية كما في تعريف العلوم وانما قال
غير بعيد لان اطلاقه على العلوم العقلية غير مخصوص عليه * قال قدس سره
ما سبب لغيره * فانه يقولون فلاز يعلم ان نحو والمطلق ويريدونه ملكة

الأدراك * قال قدس سره على الملكة التي ذكرها * أي ملكة العلوم العملية * قال
 قدس سره على مطلق ملكة الإدراك * الشامل للعلوم النظرية والعملية (قوله وهي
 الطبيعة) أي العريضة في اللمعة الطبيعة أي العجيبة التي جبل عليها الإنسان (قوله
 وسرت الخ) أي وسرت العريضة في الاصطلاح بالملكة التي تصدر عنها الصفات
 وما يصدر عنها من حيث قيامه بمحمل تلك الملكة يسمى صفة ومن حيث الصدور
 فعلا والعريضة تطلق على تلك الملكة من حيث كونه صفة وخلق باعتبار كونه فعلا
 والمراد بالصفات الداتية الصفات التي لا يكون للكسب مدخل فيها لملكته الكسائية
 لا تسمى عريضة والكرم الذي يصدر عنه جل المال والفس والجود ان كان صدوره
 عنها بالاعتقاد والممارسة لا يسمى عريضة وان كان فادت يسمى عريضة في شرح
 الفلاح للعلامة المرق بي العريضة والحق انه لا مدخل للاعتقاد في العريضة وله
 مدخل في احدى فاندفع مقال السيد ان اطلاق العريضة لهذا معنى غير ظاهر واظهار
 اطلاقها بمعنى الصفة الخفية (قوله بسهولة) احتراز عن القدرة فان نسبتها الى
 الصدور سواء (قوله من غير روية) أي فكرونا من كنهه نحصل لملكته الكسائية
 ويتعكر في كتابة حرف حرف (قوله مثل الكرم) في شرح العلامة الكرم صد
 البصل واللؤلؤ فان كان بدل الفس فهو شجاعة وان كان بدا باله هو وجود وان كان
 يكف صرر مع القدرة عليه فهو هو وبقر من العلم وان كان يكف صرر لا مع
 القدرة عليه فهو نسيان الحمد * قال قدس سره قد اطلق الخ * هذان الاطلاقان
 المذكوران في شرح الاشارات والجمع الطوسي ونعصير فيودهم لا يتصديع المقام
 (قوله فانطلق على ما يماثل الاصل في الخ) فالحقيق على هذا ما يكون متفرا في ذات
 الموصوف لا ينظر الى غيره فيدخل الاعتباري لدى بغيره عقل في ذات الموصوف
 بدون تعاقبه شيء في الحقيق (قوله ككذلك تصديق ح) فالحقيق هي هذا
 ما يكون متحققا في ذات الموصوف بدون اعتبار عقل فيدخل فيه عند
 الحكماء بعض الإضافات وهي التي ظنوا بوجودها ولا يدخل شيء منها
 فيه عند المتكلمين لعدم قولهم بوجودها (قوله وي كليهما الخ) أي الى
 كلا الاطلاقين اشار صاحب المفتاح حيث قال الخ فانه حص حقيقي ومما لا
 للاعتباري والنسي واورد مثالين لهما على سبيل مفع والشرا الفير لمرتب
 فالحقيق في عبارته معناه ما يكون موجودا في نفسه ومتفرا في ذات الموصوف وهذا
 هو ما اختار الشارح رحمه الله في شرحه وقال السيد في شرحه الموصوف العقلي ينقسم

الى حقيقى اى وجود فى الخارج واعتبارى لا وجود له فبدون ما كانا اكثر الاوصاف
 الاعتبارية فسمعة لاه النسب والاضافات باسمها لا وجود لها فى الخارج عندهم
 عطف النسب على الاعتبارى صفة قريبا من العطف التفسيرى انتهى ولعله اختار
 ذلك لاجل انحصار نفسه بين معنى اعتبارى ونسبى ولا يفتنى ما فيه من التكلف
 (قوله او كاصاحه شئى نصورى وهمى يخص) مثل انصاف النسبة وكل ما هو
 علم بما يتجمل فيها من بصرى ولاشراق وانصاف الدعة وكل ما هو جهل بما
 يتجمل فيها من السواد والظلام وهذا التمثيل ظهرا ان العطف فى وجه الشئ يتناول
 الوهمى كما تناوله فى الطرفين (قوله اما واحد) فى شرحه يفتح وجه الشئ
 اما ان يكون امرا واحدا فى نفسه بان يكون حيا من الالهيات او معنى من المعاني
 بسيطا كان او مركبا وما ان يكون غير واحد بل امورا متكررة وهو قسمان احدهما
 ان تؤخذ من حقيقة عددية منتزعة من لكثرة الوهية واحدة منزعة منها يعتبر
 اشتراط الطرفين فى تلك حقيقة او الوهية لافى كل واحد من تلك الكثرة وثانيهما ان
 لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالتشبيه
 فهذه هى الاصنام الثلاثة التى معنى كونه واحدا ان يكون متصفا بالوحدة فى
 نفسه مع قطع النظر عن اعتبار العقل ومعنى كونه منزلا او واحدا ان يكون
 الامور المنزلة موصوفة بالوحدة باعتبار العقل والتعدد ان لا يكون موصوفا
 بالوحدة اصلا هكذا يعنى ان يفهم وليس معنى الواحد ان يكون شئيت بعد فى
 الحرف الواحد من وضع دالة واحد سواء كان شيئا لاجزائه او مركبا من
 اجزاء اعتبر الصمام بعضه وبعضه ووضع دالة لفظ مفرد على ما فى شرح المفتاح
 الشريعى بان كونه واحدا ليس باعتبار الحرف ووضع اللفظ دالة (قوله وبهذا يشعر
 بلفظ المفتاح) اى مفهوم المركب من متعدد لا يكون تركيبه حقيقى ولما يكون تركيبه
 اعتباريا (قوله وفيه نظر سترقد) وجه النظر ما ذكره فى بيان المركب الحصى بقوله
 وبهذا يظهر ان ما ذكر فى المفتاح من وجاهته ان ما ذكره تركيبه حقيقى بان يكون
 حقيقة منتزعة من نفس و حدوده انزل دالته واعلم ان عبارة المفتاح هكذا وجه
 التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون فى حكم الواحد
 لكونه اما حقيقة منتزعة او موصوفا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون
 فى حكم الواحد شئى وليس فيه ما يشعر بكون تركيبه حقيقيا فيحمل قوله اما حقيقة
 منتزعة على كونه حقيقة منتزعة بحسب اعتبار العقل كما نقل سابقا من شرحه
 للمفتاح فلا يكون دالا فى الواحد والمقدرة بها وبين الهيئة المنتزعة انها حقيقة

للمركب فيكون كل من الطرفين ابصارا مركبا واليهما امتزجة صفة عارضة لهما
 فيكون ان يكونا مفردين وان يكونا مركبين فالنظر المذكور سابقا وباعله لاجل هذا
 اسقط ههنا قوله وفيه نظر متعرفه وفيه جبا في قوله ونهد بهر من مذكر في الفتح
 اخذ بوجوه في كثير من النسخ وان كان في نسخة الاصل وعليه بنى السيد حاشيته
 (قوله لم يثبت الى نفسه) اي تقسيم المجموع المركب باعتبار احراة الى الاقسام
 الثلاثة اذ لا غرض لسايقا باحراة فالمجموع من حيث بصوم احس او عقلي
 (قوله تمامه حسيا) سواء كان واحدا او مركبا او متعددا (قوله او متعددا مختلفا)
 بان يكون واحدا حسيا والآخر عقليا (قوله ولا يجوز ان يكون ح) اما اذا كان
 تمامه حسيا فظاهر واما اذا كان متعددا مختلفا فلا لاس من انترج كل واحد منه
 من الطرفين ويتبع انترج الذي هو حسى من العقلي بخلاف المركب من الحس
 والعقلي فانه عقلي وان كان بعض احراة حسيا فيكون طرفه واحدا هما
 عقليا مركب من الحس والعقلي فندر (قوله ونهى) سواء كان عقليا صرفا
 او بعض احراة عقليا وبعضه حسيا (قوله عقليين) صرفين ومركبين من المحسوس
 والمعقول (قوله بل كل محسوس) المسبب للترقي من عدم امتزج قيام المفعول
 بالمحسوس لا يدعى وقوعه ويقال بل كل محسوس يقوم به اوساى عقلية كالتيثية
 والخواهرية والعربية وبرزت العرض لكون بعض الوجوه حسيا مع ان الكلية
 تحتاج الى ان يخصص اى كل جسم محسوس ولا يدرى انفسل كم لا يحس (قوله
 وامر از اخ) يجوز ان يكون مقصود المصنف رحمه الله حاصل مدح
 السكاكى رحمه الله بقوله والتحقيق مع الاياه اوردته بطريق السؤال وال جواب
 فلا وجه لقول الشارح رحمه الله واعلم ان هذا ح (قوله احس)
 اى ما يدرك بالحس او عقلي اى ما يدرك بالعقل وان كان بعض احراة حسيا كالمركب
 الذى بعضه حسى وبعضه عقلي (قوله والاخير اخ) اى التعدد اما حسى بتمام
 احراة او عقلي بتمام جبريئة او مختلف بعض احراة حسى وبعضها عقلي (قوله
 او عقليان) اى مدركان بالعقل سواء كان احراة او عقليين وبعضها عقليا وبعضها
 حسيا (قوله لسكن وحووب كون طريق الحس) فالعنى بدى مر وهو ان يكون
 تمامه حسيا واحدا او مركبا او متعددا مختلفا فقط كل واحد منها ثلثة اقسام
 كونهم عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبالعكس فتدبر فانه قد اطاب بعض
 الناظرين فلا هائل (قوله بدوات الانفس) اى لاسية (قوله كون صادرة)
 اشارة الى ان الشجاعة كما تعلق على المكة المخصوصة تنطبق على اثارها ايضا (قوله

الدلالة الموصلة) فسر على مذهب الاعتزال متابعة لسكاكي رحمه الله ولأنه
الانسب في تشبيه العبر بالثور في كونه كل منهما موصلا إلى شيء (قوله وبهذا
سقط الخ) أي يجعل وجه الشبهين وجود الشيء وعدمه المراء عن الفاشدة سقط
كلام الشيخ لأنه إنما يردنا أن يثبت هذا الكلام في الوجود وليس كذلك بل لو
ثبت المعنى ثبوت في عدم وهو المراء عن القائد للوجود فيكون تشبيها (قوله
لما فيه من شائبة التركيب) لأن الاضافة داخلية في المصاف وإن كان المصاف إليه
خارجا لأنه لا يمكن وجه شبه متزعة من أمور متعددة عد واحدا (قوله
هو المفعول) لأن العقرنة الأفعال كما أن الملكة كذلك وأيضا المفعول يطلق على الملكة
المدكورة صرح به الأمامي في الأحياء (قوله مطلقا) أي واحدا كان أو مركبا
أو متعددا (قوله إلى عدة أشياء) فيما إذا كان الطرف مركبا (قوله أو إلى عدة
أوصاف) فيما إذا كان طرف مجردا (قوله وحديث لا يخفى الخ) جواب عن قوله
ولم يخص هذا التقسيم بوجه مع الشبه (قوله في هذين معهما وتشبههما) عموم
التكافؤ لثباته فيكون ثلث الهيئات المشتركة بينهما صادقة عليهما فلا بد أن يكون
ذلك الهيئة أيضا متزعة من متعدد فلا بد أن يكون وجه الشبه مركبا ليتمكن انزعاج
الهيئة أيضا منه (قوله فاشياء) حتى لا يتوهم أنه يجوز أن يكون الهيئتان
المتزعتان من متعددتين مشتركين في أمر واحد عارض لهما فلا يستلزم تركيب
الطرفين تركيب وجه شبه (قوله وبهذا يظهر) أي بما ذكرنا من أن المركب
سواء كان طرفا أو وجه شبه لا يكون الهيئة متزعة لاحقيقة ملتبسة من أجزاء
مختلطة (قوله محل نظر) لأنه حصل الحقيقة الملتبسة قسما من وجه الشبه المركب هذا
هو الطر الذي ذكره في سبق بقوله وفيه نظر ستعرفه وقد عرفت اندفاعه (قوله
وقد لاح في الصصح التزيكاري) التكافؤ تشبيه مضمون جملة قد لاح بمضمون
جملة نرى كما في امرد تشبيه مجرد مجرد ولاصل يتعلق به هذا الجار نص عليه
في الرضى والمعنى نرى تشبيه بالمفرد لاح في الصصح كإثراء وحمله حالا أو صفة
لثريا والتكافؤ بمعنى على أو صفة مصدر محذوف أي كظهور المرئي المخصوص
أو خرمته محذوف كإثراء تكافؤ كإثرائه (قوله وهو صاحب المفتاح الخ)
قيل هكذا كان في نسخة لأصل معبره رجح إلى قوله وصاحب المفتاح قد جمع
بينهما لأن السجدة الأولى مشعرة من السكاكي رحمه الله تعالى لم يتعرض للتقدير وليس
كذلك إلا أن شارح رحمه الله تعالى كتب في نسخة موافقة للأصل في الحاشية
كلما جمع صاحب المص (قوله فداخل كثير من الطائفت) وذلك لأن صيغة

المصارع كدل على الاستمرار التجددي واستمرار النهوى شعر بالتسايط في جهات
كثيرة من العلو والسفل واليمين واليسار والتداحس والتلاق والتصادم فيكون
مشعرا باللطائف ، يشار اليها بقوله وهي تعلق وترسو الخ بخلاف صيغة الماضي
فانه يدل على وقوع التسايط في زمان محدد ولا شعر بكونه في جهات كثيرة
فيكون محلا لتلك اللطائف (قوله بمعنى هذا الخ) وبمعنى بمعنى الصعود كذا في
الاساس وشمس العلوم وفي القاموس كلاهما بمعنى لقوط او بالنصب للسقوط
وبما تقع للصعود (قوله في حكم الصلة مصدر) سواء كان لفظ مثار مصدرا
او اسم مفعول لان قيد اسم المفعول قيد لمصدره وانما راد لفظ الحكم لانه ليس معمولاً
للمصدر لانه مفعول معه والعامل فيه معنى التشبيه المستمد من كان لكنه قيد له
ومقارن معه فيكون في حكم الصلة (قوله ونصب لاسباب) بمعنى ان نصب الاسباب
ليس باعتبار انه معطوف على اسم كان لكون تشبيها مستقلا من اعتبار انه مفعول
معه فان السوف مصاحب الفع سواء كان اثره مصدرا كالمظهر كلام الشيخ او اسم
مفعول كما هو مراد الشيخ على ما شرح به لشرح وجه الله تعالى فانه اذا كان التقدير
الرفع المثار يكون في المثار ضمير رفع (قوله توفيق) هكذا صححه في شرح المفتاح
وشرح التبيين ولم يوافق اسم الالفاظ في كتب لغة المشهور قد صيره الى تدافع
وليس على ما ينبغي لان هذا نقل لعمارة اسرار البلاغة وفيها توافيق فالشيخ اما استعماله
قياس او وحده (قوله اي يكون وجه التشبيه الخ) شار بمحل وجه التشبيه من
الهيئة الى ان الظرفية المستعادة من قوله في الهيئة طروقة الجرف للكلية وهذا التوجيه
يصحح الظرفية ولا يذهب الاستدراك اذ يكفي فيقال ومن يدبغ المركب الجسمي الهيئة
التي تقع عليها الحركة بخلاف عمارة الشيخ فان معناه معنى التشبيه في الهيئة ان يكون
المشهد والمشي به ووجه التشبيه هيئة وهو وضع لا عار عليه والمراد بالهيئة الصفة
ومعنى وقوع الحركة عليها كون الحركة على تلك هيئة الخصوصية كونه صرح به
بقوله من الاستدارة اي استدارة الحركة والاستقامة وعبرهما من المرحلة
والبطء والانصال والاضطراب وليس المراد بوقوع الحركة عليها وجود الحركة
معه وجود الجزء مع الكل والاستدارة استدارة الجسم ومتفاته لانه حينئذ
لا تشمل الوجه الثاني اعني تحدد الحركة عن الاوصاف ويلزمه استدراك قوله
ويعبر فيها التركيب (قوله ويعبر فيها التركيب) اي تركيب تلك الهيئة اما من الحركة
وغيرها من اوصاف الجسم او من الحركات المختلفة ليكون وجه التشبيه مركبا

(قوله على وجهين) أى على طريقين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها من الأوصاف
 فيكون الهيئة مركبة من أوصاف أو على وجهين أحدهما أن يقرن بالحركة غيرها
 من أوصاف الجسم أو انقرض به الحركة غيرها من الأوصاف (قوله غير المصنف)
 فانه جعل الهيئة التي تقع عليها الحركة من المركب الحسى فلا بد من اعتبار التركيب
 فيها كما يصح عنه قول شارح رحمه الله تعالى ويعتبر فيه التركيب وجعلها
 على الوجه الأول مجموع الحركات والأوصاف المقرونة بها وعلى الوجه الثاني
 مجموع الحركات بل عليه قوله ولابد من اختلاط الخوصارة الشيخ ريشة
 من جميع ذلك فانها تعدر الهيئة التى تقع عليها الحركة موحدة لا زدياد دقة
 التشبيه وان تلك الهيئة قد تكون مفروقة بغيرها من الأوصاف وقد تكون مجردة
 عنها حتى لا يراد سوى تبت الهيئة وليس فى كلامه اشعار بان تلك الهيئة مركبة
 من الحركة والأوصاف والحركات ولم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان
 وجه التعبير ولا للفرج والتعديب اشارة الى ان نفس التعبير كافى فى حركته وان كان
 فى صفة صحيحها متى اذا صيرت بالتعبير بعيدة عن فهم المراد (قوله والهيئة
 المقصودة سواء كانت متجهة او متجهة) او وحدة الشبه (قوله ان تقرن) أى تلك
 الهيئة (قوله ان تجرد هيئة الحركة) من وسع المظهر موضع المظهر اعتناء
 بشأه (قوله من الآلة ليدل على الخ) أى يستلزم الجسم واشترائه (قوله والامر)
 أى بحسب اصل لعمدة (قوله فان شمس الخ) نظير لما استند من الكلام السابق
 أى تلك الهيئة حاصلة فى تعريف (قوله يتحقق التركيب) متعلق بالابد (قوله
 فينطق انطقا) هذا لتعريف التشبيه استبعاد من كاش أو اعتراضا لبيان وجه
 التشبيه (قوله فى كل حالة وجهة) ان عن حركة الاندفاع من الوسط الى الطرفين
 وحركة الانطواء من الطرفين الى الوسط فى كل حالة حركة الى جهة وان اعتبر
 حركته فى الجانبين واليمين واليسار وفى كل حالة الى جهتين وان اعتبر مع ذلك
 من السفل الى السفل والعكس فى كل حالة الى ثلاث جهات (قوله يعرف ويدر) لعمدة
 حركته الى الجهات ويدر بها قوله أكثر) أى ان تدرى وتعرفه لان التركيب فى الأمور
 المتباعدة اندر (قوله على قوام معتد) فتح الدال وهو مصدر ميمى وصف
 القوام به على السابعة لانكسر الدال لانه لا يصح انقافية بحمل فانه يفتح الجيم
 الا ان يكتفى فى النهاية بمجرد لانه فى الروى دون حركة مفعلة (قوله من جعل الله)
 أى محدولة مأخوذة من جعل المسند الى الله تعالى ومعناه احكم فلما عسر
 بمحكمة الخلق لا من جعل المسند الى الانسان فان معناه الغل والمجدول المأخوذ

منه معناه المقتول ثم ان استعماله في احكام اخلاقه لا يحل لان العقل يستلزم الاحكام
 عادة وامانة طارية (قوله ومن لطائف ذلك الخ) اي موقع التركيب في هيئة السكون
 فان المقصود تشبيه هيئة المصلوب المركبة من سكون كل عضو منه في موقعه بهيئة
 القائم من النعاس المتخلى المركبة من سكون كل عضو منه في موقعه والنعاس للنعاس
 واللؤنة والكسل لتفصيل تلك الهيئة وبيان سببها وابه اشار اشار ح رجه الله تعالى
 بقوله فلطف بحسب التركيب والتفصيل فلا يرد ان وجه التشبيه في هذا التشبيه ليس
 بمركب حمى لان اللؤنة والكسل عقليان والمركب من الحسى والعقل عقلى ولذلك
 قال بعض الناطقين قوله ذلك اشار الى مطلق المركب (قوله مثل اسدين حلوا التورية)
 حلوها وكلفوا العمل بها لم يحملوها لم يعملوها ولم ينفعوا بها (كمثل الحمار يحمل
 اسفارا) حال والعامل فيه معنى المثل اوصفه ادليس المراد من سحر معين (قوله وهو
 الكتاب) وفي القاموس الكتاب الكبير وحرء من حرء لتورية (قوله وكذا في جانب
 المشد) الا ان الجهل في حايه سرى فانهم لم يحملوا بها فكأنهم لم يحملوها وليس المراد
 من الجهل عدم الانتفاع بما فيها على ما قيل لان ذلك داخل في وجه التشبيه حيث قال وجه
 التشبيه حر من الاجتماع الخ (قوله فان قيل هذا يقتضى الخ) لا يقتضى انه لا ورود له لان
 ما تقدم انما اذا كان واحد التشبيه مركب من متعدد فيقع اجتماعه في ما اتراعى من قل مما يجب
 الاتراعى منه وفي التشبيهات الخمسة انما يهوت انفرص من الكلام اذا اعتبر كل
 واحد على حدة لانه يقع الخطأ في اتراعى وجه التشبيه في قولك يريد بصفو
 ويكدر وجه التشبيه في كل واحد من التشبيهين على وجهه في حالتى لا مراد والاحتجاج
 (قوله بعض التشبيهات المجتمعة) وهي التي يكون لمرص فيها الاجتماع (قوله
 من قيل الاستعارة بالكناية) وانقول من الاستعارة بالكناية تشبيه لا يقع
 في هذا المقام لان مقصود السائل ان بعض التشبيهات المجتمعة يلزم ان يكون تشبيها
 واحدا والتشبيهات الصمية في الاستعارة بالكناية ليست من التشبيهات المجتمعة
 (قوله في افادة ما كان يهده اعم) وهو التشبيه المنفرد وان كان تعريحا الساقى
 في افادة اجتماع الصفات فان ذلك ليس تعبيرا في افادة التشبيه بل في افادة او العطف
 (قوله قد يترفع التشبيه) اي القائل اي الاشتراء في في صفة (قوله من نص التصاد
 اي من غير ملاحظة امر سوى التضاد (قوله ثم يبرز للتصديق) لا خفا في ان
 الاتراعى المذكور بعد التبريل ادهو بادعاء احداهما عين الآخر ومسمى به وذلك
 الادعاء بعد التبريل في شرحه لفتح اي بعد اتراعى وجه التشبيه من التضاد يبرل

اتصاف كل من الامر به بمصادرة الآخر او تصادها او شبه التضاد مرة التناوب
 محل بحث وكذا مقاله السد في حواشي شرح المفتاح من ان كلمة ثم للتراخي في الرتبة
 لان الاثر اعم موقوف على تنزيل فهو متقدم على الاثر اعم ذاتا ورتبة فالوجه انه
 موقوف على اشتراكه بذات بل لانه يشترك هو مقدمة ثانية لتعليل الاثر اعم
 يعني ينزع وجه الشبه من جهة التضاد لانه يشترك الضدان في التضاد تحقيقا
 ثم ينزل التضاد منزلة النسب في صفة فيحصل بينهما تماثل واورد كلمة ثم للتباعد
 بينهما لان الاشتراك حقيق والتزيل دما في محض في الرضى ويعطف الفعل على
 الاسم والعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى (قال الاصباح وحمل
 الهيل سكا) على قراءة عصم وقال تعالى (صافات ويخضعن) اي يصغفن
 ويخضعن والمراد بالتضاد اشتق مصفا (قوله وظرافة) الظرافة بالفاء المعجمة
 الكياسة نظير ككرم طرفا وظرافة كذا في القاموس (قوله فان كان العرض الخ)
 هذا الكلام يدل على عدم احتجهم وكلام الامام المروفي يدل على احتجهم
 فيحصل كلام الشرح رحمه الله تعالى على ان مقصوده بيان التماثل الجرد والتماثل
 الجرد ليظهر تحقق كل منهما في امر في امر وظاهر الفرق غاية الظهور
 وعلى هذا فكلما اوفى المتراخي الخ (قوله فان لا امام المروفي الخ) تأييد لكون
 مدير التماثل في شرح الفتوح على المروفي في مذهبها الهرة واسلمح
 وليس بها اشارة الى قصة ومثل وشعر واشارة الى حوار احتمل (قوله كان
 للتشبيه الخ) اي الاستعمال بهذا هو له لان الخبر الخ مكتبة لوقوع الاستعمال
 فلا يرد ان الجامد اص قديون فهذا بالاسم وانه كالبشبه الشيء بنفسه لا يشك
 في ثبوته وان كى التعريف الاعتدالي في ثبوته له طلبك في التشبيه ايضا (قوله
 نحو كانت قلت الخ) فان الاصل كانت رحل قال حذف الموصوف وجعل الاسم
 بسبب التشبيه كأنه اخبر بصفة فعل اصمير الغائب بالماضي وكذا في كانت قلت
 (قوله نحو كان ريدا الخ) يمكن ان يقال انه في معنى المشتق اي متولد من ماء
 ابيك (قوله اي في الكاف ونحوه) لانه اذا كان الاصل في نحو الكاف ذلك ففي
 الكاف اولي وليس ذلك بطريق كناية كما في قولك مثلك لا يصل لانه لا يدخل
 فيه الصور كما لا يخفى (قوله مثلهم كمثل الذي استوا قداما) اي حال المتساقين
 وقصصهم العجبة المذكورة فبما سبق كمثل الذي اي كمال الفوج الذي
 استوفد نارا عظيمة اي صب وفودها وهو ارتفاع سطوعها وارتفاع
 لهبها فلما اصابت النار ما حول مستوفد من الامكن والاشياء او اصابت

تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله نور المستوفين اى بعد نورهم وامسكه
ومضى به معه وما يمكنه الله فلا امر مل به هذا طبع من ان يقال اذهب وانما لوحد
الضمير في استوفى وحوله وجمع في قوله نورهم وما بعد نظرا الى جانب اللفظ والمعنى
(قوله كقوله تعالى او كسرت ارجلكم العظم بوجهه على اكل واحدة من انقصين
كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فانهم شبهت حواسهم بغيرهم فقصتهم فقد اصبحت
وان جمعت بينهما فقد بلغت في توضيح ما قصرت والنصب في جعل من صاب بصوب
اى برل يطلق على المطر والسحاب ايضا فان اريد به السحاب ففيه نظمتا معيته
وتطبيقه منتظمة بها طلة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واصح وان اريد به
المطر ففيه طلة نكاته وانتباهه بتتابع القعود صفة حلال غيمة مع طلة الليل واما
الرعد والبرق فيثبت كانه في اعلام ومصبه مستبين في الجملة هما فيه اوصاف محطون
استيفان كانه قبل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الانامل
مناقبة بخلوعها ذكر الانامل ومن الصور على متعلق بضمون على معنى ان ذلك الجمل
من اجل الصواب والصائفة فصفه من عدم نقص معيشة نار ولا غير بشي الا اهلكته
وانصب حذر الموت على انه مفعول به الجمل (قوله من قبيل ما روي عن) دور من قبل
مالايله الله به (قوله قوله تعالى كونا انصار الله) من اصافه العمل الى المفعول
كقراءة الحاريري وروى عمرو بن شعيب واللامر لا صافة في من انصاري الى الله من اصافة
احد المتشاركين الى الاحرار لا يسمي الاختصاص اى من حدى متوجه الى نصرة الله
ليطابق قوله نحو انصار الله فانه من اصافه ادعاء الى المفعول (قوله من الصواب
المؤمنين) اى في صانه المصاح (قوله لا يكون نظيرا الخ) مع انه قال في المصاح
ونظيره اى نظير كصيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونا انصار الله الآية
(قوله وهذا عظم منه) اى هذا برد عظم من الشرح العلامة (قوله
في الكتب) اى في المصاح (قوله محذوف) وهو كون الحوارين انصار الله
(قوله اى دارا الخ) فالظرف اعنى بين ليس متعلقا بقرينة حتى يرد ما ذكره ذلك
الضمير بل متعلق بالدور فيكون كلامه حولي الذين مشاهه وانتهى ما دل عليه
لام العهد قال السيد في شرحه للمصاح انما يصح بدوران لو كان اقتضاء ظاهر
النظم وجه صحته في الجملة وليس الامر كذلك (قوله ويستمره) عطف تفسيرى
لقوله بهم صما (قوله هم المؤمنون) يؤمنونه وقع في بعض نسخ المصاح المؤمنين
بدل الحوارين كذا في شرح المصاح الشريف (قوله قلت هذا تقدير الخ) اى

تقدير كمثل ما لا حاجة اليه لان المرامي في التمثيل الكيفية المترعة سواء. ولي حرف
التشبيه بمرد يثنى التشبيه ولا بخلاف قوله وكصيب فان فيه حاجة الى تقدير
مثل ولا يخفى ان ديبه لا يثبت لاحتياج الى تقدير مثل بل الى تقدير ذوي ولا تعرض
له في السؤال اصلا وان صم اليه مستعد من قوله بل الجواب الخ بان يقال ثبتت
الاحتياج الى تقدير ذوي فاصح ان تقدير قدره لفظ مثل ايضا للملازمة لطوف
عليه لم يتم الجواب لان السائل يقول فليقدر كمثل ما لا يلزم المشه فلا فرق بين كماله
وكصيب فالجواب الحق ان يقرب لا يمكن تقدير المثل في كماله لان لفظ المثل لا يعتمد على
على ما هو العمدة في تشبيه الهيئة بالهيئة ليصح ان يقال شبه حالهم بحال كذا ومما نحن
فيه شبه حال حيوة الدنيا بحال الميت لا بحال الماء ولا تعرض فيه لتقدير ذوي (قوله
قال صاحب الكشاف الخ) بأيد لقوله هذا تقدير لاحاجة اليه وصار الكشاف فان
قلت الذي كنت قدره في مورد من تشبيه من حذف المصاف وهو قولك او كمثل
ذوي صيب هل قدرته في مرئيه قلت لو لا طلب هذه الضمائر الى آخر كلامه
(قوله فان قيل الخ) مع اللان من المستلزمة من قوله لو لا طلب هذه الضمائر مرعا
لكنت متفيا ولت ان تحمله واراد ايضا على قوله بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر
الخ (قوله لا يقال الخ) لا وجه لهذا السؤال والجواب بعد ملاحظة قوله لاني في التمثيل
اراعي الكيفية المترعة سواء ولي حرف التشبيه الخ اللهم الا ان يحتمل على انه مذكّر
لما سبق وتقريره (قوله بل جواب الخ) فيه بحث اما اوله في معنى اليب في بان
مقدار الحدوف انه يعني تعبيه ما يمكن بقل بحالته الاصل واما ثانيا فلان السائل سأل
عن وجه الاحتياج الى تقدير مثل والجواب على تقدير تمامه بعيد اولوية تقديره
واما ثالثا فلانه اعتراف بفسور جواب الكشاف ولا اشارة فيه الى ما ذكره الشارح
رحمه الله تعالى اصلا وهذا ان السؤال الكشاف سؤال عن تقدير ذوي وانه ليس في
الكلام تقدير مثل به على قوله او كصيب عصب على الذي استوفد كما ص عليه
القاضي في تفسيره والكاف رتبة كافي قوله مش كصيف نص فيه لرص فيكون
التقدير بعد تقدير لعطف وزيادة الكاف او كمثل ذوي صيب ٩ فالسؤال ليس
الا عن تقدير ذوي ولذا قال من حذف المصاف نصبة الامر ان يطابق الجواب
بلا رية ولا يرد قوله فان قيل هو الخ وتوصله في حواشيه على تفسير القاضي (قوله
واشد ملازمة الخ) لان الكاف في كثر دخل على تشبيهه فالتسبب ان يكون فيه
كذلك كذا نقل عنه (قوله فقد سها) سهوا يبدى بوجهين القول بالتقدير وبجمله

٩ فالسؤال ليس الا اذا
اظهر تقدير ذوي الخ صحة

مما لا يلي الكاف المشبهه (قوله صوب) أي قال سلك لا يمكن حل كلام المصنف
 رحمه الله تعالى على حذف المضاف أو التماس مع حيث جعل الشيء من حاله متناحيه
 (قوله والعرض الخ) قدم العرض على بيان حوائج تشبيه يكونه وهم وب كان
 التشبيه بمنزلة القياس في ابتداء شيء على آخر كان الوجه أن يكون العرض منه
 عائدا إلى المشبه الذي هو كالمقيس ولدت كان عوده إليه أغلب كذا في شرح
 المفتاح الشريف والظاهر أن يقال أن المقصود من تشبيهه بآراء حال المشبه ويكون
 العرض منه عائدا إليه (قوله بيان مكانه) أي مكانه الوقوعي (قوله ويدعي امتناعه)
 أي امتناعه الوقوعي (قوله بل صر أصلا براسة) أي كانه أصل رأسه بل عليه
 قوله كأنه ليس بها فلذا قال كالمتمنع والادكوه أصلا برأسه متمنع (قوله فلا
 استبعاد) فيه إشارة إلى أن جواب الشرط في البيت محذوف أهم حلتته مقامه
 (قوله مروع) أي ليس بحرورا معطوفا على مكانه لا معنى بيان تقريره (قوله
 من لا يحصل الخ) أي لا يبقى لأجل سعيه على طائل أصله يحصل كذا
 يستبعد من الأساس حيث قال حصل عليه من حق كما أي بقي مودو حصلت منه
 على شيء ومصى الكرم حصلت دهرهم على ناس لا معنى وقيل جعلت متعفة
 بالأفعال الناقصة فقوله على طائل خبره أي لا يكون من سعيه على طائله أن لا يجعل
 هو حال (قوله لأن المذكر بالمتناح) أي بالمتناح من التشبيه للفرق
 أصله أن يكون تشبيهه بالخصوس وبالمعقول يكون تنزيل المعقول منزلة لخصوس
 (قوله لعدم المساواة) أي في الحصول ولد من فقد حسنه على (قوله
 ويوم كسب الرخ) أي في وقت الظلوع و هروب قصر طوله أي قصر طول
 ذلك اليوم دم الرق أي شرب الخمر صدرا عما فان المرور والشاط بوجب
 القصر (قوله أي وإن يكون المشبه مع) إشارة إلى أن قوله هو معطوف على
 وجه المشبه واشهر على تمهيد أصح المروع رجع أي مشبه ولد و مره وليس
 حجة من المبدأ وآخر واقعة موقع آخر أد بقتود هذه لأعر من تعصبي
 الأمر من لأنها تعصبي أتبعه في حال كونه أشهر و مر د لائمة والأشهره عنه
 المخاطب بالتشبيه وفي عطف اعرف على أشهر إشارة إلى أن التنهيف كناية عن
 الاعتراف ومعنى الاعرف أشد معرفة كفي شرحه لفتح أي أن كان المشبه معروفا
 بوجه الشبه لا بد وأن يكون المشبه أشد معرفة منه (قوله وليس الأمر كذلك)
 فالرد أن مجموع لأعر من يتصوى مجموع لأمر من أن أحسن البعض بعض
 لأعر من (قوله ليصح قياس اسمه عليه) هذا لأدخل في تعليل وإنما ذكره

تجهيد القول وحمله دليلا على امكانه فلرجعه دليلا عليه انما هو بطريق القياس عليه والمقصود انه اذا كان شبه به عرف بوجه الشبه من المشبه كان جملة مثله في وجه الشبه دليلا على امكان وجود امثله كونه مشاركا به لمساووه وهو موجود واما اذا كان في مرتبة المشبه في الحقائق يمكن التشبيه من الاستبعاد وجود المشبه (قوله لا يقتضي كونه الخ) لا يدخل الاتية في امكان الوجود (قوله مجرد الاشعار) اي من غير الثقات الى زيادة وفصان (قوله على حد مقدار امثله) اما حقيقة اوداه (قوله ادخل في السلامة) اي في نفسه ان لا يكون قابلا للتعاقب كان التشبيه اي الذي لبيان المقدار ادخل في القول فلا يرد ان التشبيه مخالف لما هو المدعى لان كونه ادخل في القول يدل على التشبيه الذي فيه تساوت الزيادة والفصان مقول ايضا (قوله بل كل كان الخ) اضراب عن قوله نسخة تشبيه وجد الهندى الى آخره لبيان ان شيئا من ثلاثة لا يقتضي الشهيرة فان قوله نسخة الخ انما يفيد اثبات عدم اقتضاء الاتية (قوله كان لشيء الخ) اما في الاستطراف فظاهر واما في الترين والتشويه فلا بد حسن ما مر من شهر وقع عدم شهر اكثر تأثرا لفرانها بخلاف المؤلف والخطرون جعلوه ظاهرا عن قوله وكذا في الاستطراف وتكلموا لجمعية الاغراض بامعة الاسماع (قوله وقد اضطرب الخ) اضطرابه بسبب الاجال فيه وعدم ظهور مطابقة المتصل الذي ذكره وعدم مطابقة الدليل للمدعى (قوله اعرف بجهة التشبيه الخ) اي اشد معرفة واحصا صا والاضا بها بالقياس الى المشبه عند احوال كذا في شرحه لاسماع (قوله لبيان مقدار المشبه) اي مقدار حاله وكذا لبيان حاله تركه لفرقه من بيان المقدار وقد ذكره في المفصل (قوله ولا زيادة بغيره) اي تقريره ان الذي هو راد في نفسه (قوله لا متاع تعريف المجهول بالمجهول) اي انه دائم يكن عرف وقوى فان كان مساويا كان ذلك تعريف للمجهول بالمجهول في قدر الذي يصدق تعريفه وقصدا الى التقرير الانواع للشيء مساوية في تقرير والتحقيق وهو يمنع قطعا وان كان اصعب واحق وامتنع تقرير وتعريف اوى (قوله الى لواقع) متعلق بقوله نقلا وليست طرف عليا من الامتناع واصيرورته متعلق بالمثل (قوله اول وجه الآخر) حطفت عن قوله لا متاع اي نقلا لوجه الآخر (قوله او عدم حضور المشبه) فيه انه لا نقل في هذه لصورة في الاستطراف حاصل من حضور المشبه والمشببه معا كما يدل عدمه فونه لكنه عدم حضور المشبه حيث طرف له اهدية عناق الخ (قوله وعلى هذا) اي على تفسيره ان ما ذكره في الاستطراف الخ (قوله

خاليا عن التعليل) على انه لا يخفى ان في التعبير عن النذرة بمثل ماد كـ
 عقيب كون قوله ليستطرف من غير تفسير مما جازى كذا في شرحه لايح ويكن ان
 يقال ان لفظ مثل مبهم كما في التوجيه الثاني (قوله من تعريف الخ) اي من امتناع
 تعريف الخ (قوله الا يجب ان يكون لزيادة التقرير) وادعى عام والقول بانه تعليل للمعصوم
 بالجموع كما قرر الماشرح رحمه الله في عارة المصنف رحمه الله لا يصح هذا لان مقتضى
 السكاكي رحمه الله بيانلية حمل الغرض العائد الى المشبه به ايهم كونه اتم في وجه
 الشبه ولا يلزم من وجوب كون المشبهه اقوى مع وجه التشبه في صورة زيادة التقرير
 فقط ان يكون الغرض العائد الى المشبهه في التشبيه المقنن مطلقا ايم كونه اتم ولانه
 يلزم ان يكون ذكر الاعرف في التعليل مستدركا لدخوله في اثبات ادعى الا ان يقال
 دعوى الاتمية في وجه التشبه تتضمن دعوى لا عريفة لان الاعراب ان يكون الاتم
 اعرف (قوله نعم لا بد فيجب ان يكون لتقرير الخ) وكذا يجب ان يكون لاجل والمقدار والامكان
 ليكون الدليل مطابقا لمدعى الامة تركه لظهوره (قوله وحشد) اي حين اذا كان
 الاتمية في الغرض لا رمة في كل تشبه قال قدس سره واما الغرض الصالح الخ
 اي في التشبيه المقلوب كما صرح به المصنف رحمه الله والمقال من جهة لانه الصالح
 ولذا قال في الصواب الثاني ورعا كان الغرض العائد الى المشبه به كونه اتم
 عند المشبه قال قدس سره وهذا كلام غير منضم الخ ~~هذا المعنى~~ لانه في قوله
 ايهم كونه اتم في وجه التشبه كونه اتم في نفسه وذلك مطلق لان التشبيه المقلوب الذي
 لا يكون الغرض منه التقرير بعيدا ايم كونه اتم في الغرض لا في نفس واحد الشبه مثلا
 اذا قيل مقلة الضئ كوجه الهندي يكون مقبدا لانهم كونه اتم في الاستحسان وابلغ
 من مقلة الظبي فراه كونه اتم في وجهه التشبه بالمر الى الغرض الذي يقصد
 من وجه التشبيه ويترتب عليه قال الكلام حينئذ منظم بديهة الانضمام قال قدس سره
 بربده الخ بيان لكون هذا الكلام دليلا على ارادة الغرض من جهة التشبيه
 بوجهين قال قدس سره وانما في هذا الكلام الخ اي في هذا الكلام دلالة
 على ان اتمية وجه الشبه وغيرها من كونه اعرف ومبهم الحكم وكونه نادرا يكون
 في صورة لاي جميع الصور ولا يمكن حل جهة التشبه على وجه الشبه لانه يستلزم
 عموم الاتمية والاعرفية لجميع الصور فيكون محالفا للمفصل والظاهر ان يقال ان
 في هذا الكلام دلالة على الاتمية تكون في صورة وهي زيده لتقرير الامة قصد
 ان في الكلام دلالة على التوزيع لاعني العموم قال قدس سره واما الاستطراف

الحج هذا صريح في منصف واما الحمل فالظاهر منه انه يعترف به الالهية والانية
فالمراد بقوله يظهر بمدرك في الفتح الحج يظهر من مجموع ما ذكره من الحمل والمفصل
لا من كل واحد منهما قال قدس سره وذلك اي ظهور كون المشبه به اعرف بوجه
الشبهه وحينئذ صرح كونه اعرف بالح من الحمل والمفصل قال قدس سره والاول علة
للاعرافية اي الاعرفية بوجه المشبهه يعني قوله لا متنازع تعريف المجهول بالمجهول لان
التشبهه التعريف المشبهه بمجهول بوجه المشبهه وامتناع تعريف المجهول بوجه المشبهه بالمجهول
بوجه التشبهه فلا بد ان يكون اعرف بوجه المشبهه وحينئذ لا بد في تمام الدليل من صم
مقدمه اخرى بان يقال وذا كان المشبهه بمجهول الواحد لا يصح بيان الاغراض
المدكورة به لان وجه المشبهه كالعلة في القياس والقرض كالحكم واما يمكن القيس
عليه معلوم العلة لا يصح ذات الحكم به فكذا المشبهه اذا كان بمجهول الواحد لا يصح
بيان الغرض به واما على ما اختاره اشرار حرحه الله فلا حاجة الى هذه المقدمة فان معنى
قوله لا متنازع تعريف المجهول بالمجهول على مختاره لا متنازع تعريف المجهول بالمرضى بالتشبهه
المجهول بالمرضى قال قدس سره والثاني علة لكونه اقوى اي لكونه بوجه التشبهه
اقوى فالمراد بمساويه في قوله لا متنازع تعريف المشبهه بمساويه في وجه
الشبهه فلا بد في المساويه بان يقال لان المساويه في وجه المشبهه الذي هو كالعلة توحد
ثبوت اصل الحكم لا تقر به بوجه اشرار حرحه الله تعالى لا متنازع
تقرير المشبهه في التقرير قال قدس سره وظاهر ان التعليل الحج هذا الظاهر
على تقدير ان يراد بتقرير شئ تقرير حال الشئ وتقوية شأنه كما في قوله ولا لزيادة
تقريره اما اذا اراد بالتقرير لبيان الاثبات والاشياء المتعرضه مطلقه بحيث يعلم كل بيان
الاعراض كما اختاره اشرار حرحه الله وأشار اليه بقوله لا بد في التشبهه ان يكون
الحج فهو عام كالتمثيل الاول قال قدس سره لئلا يختل نظام الكلام قاله
لو كان مختصا ببعض كس الخلق والمقدار كما في امم متصل يبقى البعض الآخر
بلا دليل فيحمل اصنام قال قدس سره ثم ذكر الاستطراف عطف على قوله
ادعى قال قدس سره على وجه يشعر بالحج لان الظاهر ان قوله اوفى معرض
الاستطراف معطوف على قوله في معرض التزيين الحج قال قدس سره بما يصلح
الحج وهو قوله من ما ذكره انما قل يصح لانه يحتمل معنيين احدهما ان يكون
معناه استطراف الحج وانه ان يكون معناه لا متنازع تعريف المجهول بالمجهول
كما مر في الشرح قال قدس سره وكذا في بيان الامكان الحج هذا معنى

على ان يكون معنى قوله وان يكون مسلم لحكم معرفة الاعرفية وان يكون قوله
من وجه التشبيه في قوله فيما يقصد من وجه التشبيه في الاوصولة والظاهر
خلافه لان الظاهر حيث ان يقول مسلم الحكم معروفة في وجه الشبه والظاهر
ان قوله من وجه التشبيه صلة يقصد المراد بها الغرض كما حذر المفسر من وجه الله
وانما قلنا انه ليس كذلك لانه لو كان كذلك لجمع هذه الاغراض ببيان حال
المشبه والمقاربان يقول فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حسن او اعمد او الامكان
او التزيين او التشويه ولانه خلاف الواقع فان السواد في مقلة العبي ليس اعرف
واشهر من سواد وجه الهدي وكذا الهيئة التي في السحرة المعروفة ليست اعرف
واشهر من الهيئة التي في اوجه المجدور بل الامر بالعكس كثر قرينة وجه الهدي
والوجه المجدور بخلاف مقلة العبي والسحرة المعروفة فالمراد بقوله مسلم لحكم ومعرفة
ان لا يكون في نبوته استبعاد وانكار وهو غير الاعرفية قال قدس سره فاذا اريد
تطبيق الخ الى اي التطبيق على وجه بصر فاص التطبيق موقوف على التأويل
المذكور ومعناه موقوفة على دعوى الاعرفية وانما قدس سره لان التطبيق بين العمل
والعقل حاصل بما ذكره سابقا حيث اضطر لاعرفية في جميع الصور سوى
الاستطراف في الحمل والعقل قال قدس سره وتكون كلامه الخ لا بد
من بيان ذلك الوجه لئتم توجيهه وبمبنيه عليه تركه هو الحق في قوله
او في معرض الاستطراف معطوفا على قوله اعرف فلا يكون داخل تحت الاعرفية
والاقوية قال قدس سره وحمل قوله لئتم الخ في دو حيل على الامتناع
تعريف المجهول بالمجهول لزم لاعرفية في الاستطراف قال قدس سره لا يبق
اشكال في كلامه ببق الاشكال في استلزام الدليل اعني قوله لان حق التشبه الخ
للدعي اعني قوله وانما حملنا الغرض العائد الى التشبه به بهام كونه اتم بالتوجه
الذي ذكره قدس سره انما يدل على اشتراط الاتمية في زيادة التقرير لا في كل تشبه
وهو لا يقتضي ايهام الاتمية في كل تشبه مقلوب وفي ذكر لاعرفية في الدليل اذ لا دخل
له في المدعي وما قاله السيد لدفعه في شرحه لفتح من انه يجوز تفسير الاتمية بما يتناول
الاعرفية وان يمكن في ذلك الايهام بكون التشبه اقوى مما لا استعمال فمع كونه
تكلفا يحتاج الى اثبات ان التشبه الذي يكون وجه التشبه به اقوى اعني ما يكون
زيادة التقرير غالب في الاستعمال دونه خروفا لفتد ولا يبغي انما اخاره المفسر
رحمه الله حال عن جميع ما ذكر من التكلفات سوى ان يحسن قوة ايهام كونه اتم
في وجه التشبه على كونه اتم فيه بالنظر الى العرص وان يرده التشبه الغرض

قال قدس سره و لا فلا تزيين فيه بحث لان التزيين حاصل بحمل المقلة مشبهاته
وان كان وجه الشبه هو السواد قال قدس سره ولاشك ان مقلة الظن المح في
انه يدل على تحقق الاعرفية في هذين المناسبات ولا يدل على انه لا يدعها في التشبيه
الذي التزيين والتشويه قال قدس سره فلا يساق المح لان الاول نصريح
بما علم تصافي الحمل ولثاني زيادة على ما يستعاد من الحمل قال قدس سره
هذا ما عسى اخ وصدى توجه لعمارة المفتاح وهو قولهم انهم كونه اتم
في وجه التشبيه معناه كون المشبه به اتم في وجه التشبيه بوجه من الوجوه سواء
كان باعتبار الاحرفية او الاختصبة او الاقوية لان الاعرف اتم من غير الاعرف
والاخص اتم من غير الاخص والاقوى اتم من غير الاقوى ومعنى قوله لان حق
المشبه به ان يكون انه على منق ان يصل ان حق المشبه به ان يكون احرف بوجه المشبه
في صورة بيان الخلو وبقدر وان يكون اخص بهاي اتم لان ما هو اكثر اتصافا واز ساطا
اتم في صورة تقريره و يكون قوى حلاهما الى اقوى ثوتا بان يكون سيم الشوب
ومعروفه في صورة الامكان والتزيين والتشويه ومعنى قوله لا متناع تعريف المجهول
بالمجهول امتناع تعريف المجهول بغيره كافي صورة بيان الحال والمقدار فان المطلوب
فيهم تصورات الخلو وبقدر لان ما لم يتولد مطلق الحال والمقدار طالت تعيينه
ولما يطلب بهما قولون ما لون عامك وما مقدار لونها وقد عرفت في بحث الاستفهام
ان الطالبت لتعيين المسئول بهما طلب لا صور اول تصديق كافي صورة بيان الامكان والتزيين
والتشويه لانه محال ان يكون مشبه به مسلم الحكم اي ثبوت وجه المشبه به وهو قوله
لا امتناع تعريف المجهول بح تعيين لجميع ما بعدا المقرر وقوله تقرير في المح
تعليل لقوله ولا لزادة تقريره فمجموع لتعليلين هلة لعدم صحة بان جميع الاضراس
المذكورة على سبيل التوراع ويصير حاصل الاستدلال بقوله لان حق المشبه به المح
انما حصل العرض العامة في المشبه به اتم كونه اتم في وجه المشبه بوجه من الوجوه
لان حق المشبه به ان يكون اعرف في بعض الصور واتم في بعض الصور وسلم
الثبوت في بعض الصور في جميعها وجه المشبه به اتم بوجه ما يكون العرض العامة
الى المشبه به في انتبيه ثقلوب اهتم كونه اتم بوجه ما اما قوله او في عرض
الاستطراف فهو حذف على قوله اعرف بصرية المفصل وتعبير الاستلوت السابق
بايراد كلمة او هي سائلات توجهت فاخترنا شئت (قوله ولا روردية) بالرى
الخاصة وهو عرب لازوردية الذي المظلة وهو جرم مروي في شرح المفتاح
الشرافي هي كسمره مجمدة هو الثبات في نسخ الرواية وانما معنى ربو على

خبر اليواقيت صلة تزهو والمراد بحمر اليوقيت الورد والشفائق ونحوهما
استعارة اى البطمح في زرقتهما احسن منها في حمرتهما او ايقوت نفسها والضمير في
كانها وبها ليسفجع الموصوف بالاروردية على رادة لامراد بجمع كفا في قوله
تعالى (ثم نخرجكم طفلا) او بلا زهار كذا في شرح فوائد الصحاح (قوله وفيه
لغة اخرى) ومن هذه اللمعة البيت (قوله او ثل السراج) اى النار المتصلة
بالكبريت التى تضرب الى الزرق لا الشعلة المرتعة كذا يدل على وجه الله تعالى
(قوله لمشاهدة صاق الخ) لا يقال الاستطراف لاجل المسافة المذكورة بين الطرفين
مع لانا نقول لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمثله كالاعتدال ههنا الشطرافه
كذا في شرح المفتاح الشرسى (قوله كالغرفة) اى بصره وجه الخليفة من قبل
رجل مدلى في احتماله التوجهات الثلاثة (قوله بلا صمد) متعلق بالتصاف (قوله
وعلى كونه) معطوف على التصاف (قوله وهذا الكلام ح) راد ان الشارح رحمه الله
تعالى سطر في وجهه في موضعين يعترض عليه والمصنف رحمه الله تعالى لم يذكر
في الاعراض الخاق النقص بالكمال مراده الخاق النقص في عرض من الاعراض
المذكورة بالرأى فيه ملاءمة (قوله من ترجع احدا المتساويين) اى في اعتقاد
المثله كبديل عليه السباق (قوله من مثل ما في الكائنات ح) التفاضلية ومن
ابدانة متعلقه بمسكباتى اتسكبد معا كانا من مثل ما في الكائنات ولم يقل مثل ما في
الكائنات شارة الى ان مثل ما في الكائنات كائن صمد والدفع لاجل مسكوب منه وفيه
من المبالغة لا يمتحنى (قوله دلوقصدي من ذلك) اى من ذلك الوصف من اريد
ادالفة فيه (قوله لوحب جعل العرة الخ) اى اريد تشبيهه على سبيل الحقيقة
اذ لو اريد التشبيه على سبيل الادعاء تعين العكس فادفع سؤال السيد بلا احتياج الى
ماد كره من ان المراد لوحب التشبيه سلقا لا تشابه لانه اقتصر على خصوص
هذا التشبيه لكونه اصلا (قوله اوجع وصعب في بيان مقدار) اى جمع وصعبين
على وجه من الريادة والقصار والشدة والضعف يوحى ذلك الوجه في الفرع على
مقدار ذلك الوجه او قريب من ذلك المقدار حال كونه ذلك الوجه في الاصل
(قوله فان العكس الخ) جواب متى لم يصمد (قوله يستعبر) من غير ان يعد تشبها
مفلوبا (قوله لفرس من الاعراض) بان يكون لكلام به ولعرض بيان معانيه كما اذا
لقبت فرسا فقتلته كثره كالصبح واد اطلع الصبح فقتل الصبح كثره ففرس مع ان المنع
قطعا هو ترجيح احدا المتساويين لا ترجيح كذا في شرحه المفتاح (قوله واما النظر
في اقسامه الخ) قيل لا فرق بين ان يقال التشبيه اما طرفاه مفردان او لا و، يقال

التشبيه طرفاه اما حدين اولاه وكذا لاهرق بين ان يقال التشبيه اما وجهه مركب
اولا وبين ان يقال التشبيه وجهه اما منزع من متعدد او لا تأمل لعل وجه التأمل ان
العبارة الاولى تدل على اعتبار الأفراد والتركيب بعد التشبيه والثانية تدل على تقديم
اعتبار كونهما حسيين اولاه على التشبيه فيكون الاول من احوال التشبيه ومن اقسامه
وثاني من احوال الطرفين (قوله الذي يربك الخ) لان الاستطراف انما نشأ من
ثبته على بساط لا يناسبه وهو السبب الازرق كالايتحي (قوله والمشتري) متدا
والنظر قدماه وقوله في شاع الرعدة خبر بعد خبر والمجلة في محل النص على الحال
والتقدير في مكان شاع رعدة محذوف الموصوف وقولهم شاع الرعدة من قبل جد
جده شبه المربخ والحال ان المشتري امه في مكان حال في المرق بانسان مصروف
في البيل عن محس دعوة اوقدت امامه شحنة (قوله لا بعد تكلف) وهو بداع
وحده الشبه لكل تشبيه بخلاف ما اذا كان تشبيه ان الهيئة بالهيئة فانه يكفي فيه
وجه شبه واحد (قوله من الصحيح ان هذين التشبهين الخ) فان وجه تشبيه الماهقين
المستوفدين ليس شبهوا بهم في الآية هو رمح الطمع الى تيسر مطلوب بسبب
مباشرة اسبابه القربة مع تعقب الحرمان والهيئة لانقلاب الاسباب وانه امر
وهي مترع من عدة امور وتحقق هذا الوجه ظاهر في التشبيه وكذا اسبابه
القربة وابدالها وما في التشبه فاعطوب الخلاس من العرض لهم والعدح فيهم
ودخولهم في عداد مؤمنين ليشركوهم في حظوظهم واسبابه القربة الايمان بالاسان
واتبع المؤمنين في نفوسهم احوالهم وانقلاب تلك الاسباب اطلاق الله المؤمنين على
اسرارهم وانصاحتهم من مؤمنين واتساعهم عددهم بسمة الصديق وكذا وجه التشبيه
بهم وبين ذوي النصيب هو انهم في المقام المطمع في حصول المطالب وتخرج المأرب
لا يحطون الا بعد المطموع فيه من مقدسة الاهوال والافراع وتحققه في المشبه به
ظاهر وما في شبه فالعام المطمع لهم هو ايمانهم ظاهرا واتساعهم المؤمنين صورة
ومقاساة الاهول اتساعهم برول الوحي الكاشف عن اسرارهم ووقوفهم بذلك
في مخاوف هائلة (قوله شبه دين الاسلام) اي بعد ما شبه الماهقين بدوي الصيغ
ولم يذكره لظهوره وقد قدر في مصي ذوي (قوله احوج شيء الى التأمل) لتعسر
التبديل بين الصيغ والمركب اذا القبول معتبرة في الهيئة التي جعلت وجه الشبه ولا حاكم
في تبديل احدهما عن الآخر سوى سلامة الطمع وصفاء القريحة في شرح المفتاح
الشري اذا انفس التفسير بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما
قصد من التشبيه والتشبيه به وكان ماعداه تعا وتما له في الاعتبار كان مفردا مقيدا

والا كان مركبا انتهى ولا يخفى ان ما ذكره بعيدا متباين بينهما في المفهوم لا يتميز
في صورة الاشتباه فان القيود معتبرة في الطرفين يحتمل الدخول وعدم الدخول
قال قدس سره فيجمل الخ هذا الاحتمال احتساره الشارح رحمه الله تعالى
في شرح المفتاح فجعل ما ذكر من الايات اشارة الى التثنية وحتار ههنا كونه اشارة
الى الايات الاربعة المذكورة لان التشبيه والمثبه به كلاهما في قوله الشمس من
مشرقها قد بدت الخ فقد كرت مع امور متعددة يمكن ان تكون داخلية فيهما
وتعبر الاسلوب يجوز ان يكون لعدم العهد بخلاف قوله الشمس كالمرآة في كف
اشل فان التشبيه فيه مفرد غير مفيد فلا بد ان يكون تشبيه به مفردا مفيدا عند
السكاكي رحمه الله تعالى لعدم قوله بتشبيه المفرد بالمركب فقوله والظاهر ان تشبيهها
بالموتفة من تشبيه المفرد الغير المفيد بالمفرد المفيد كتشبيهها بالمرآة الخ محل نظر
قال قدس سره فيستبعد قطعا لكون التشبه مفردا وفيه ان يقطع مجموع لما
عرفت من كونه مذكورا مع امور كثيرة يحتمل كونه دحبه فيه (قوله فان الفرق
الخ) فان صاحب المفتاح فرق بينهما بان جعل تشبيه الشاهد الخليلي بالجمار
المذكور من تشبيه المفرد كما مر وتشبيه الشفق بالاعلام المذكورة من تشبيه
المشبه به مركبا حيث قال في بيان اسباب حراثة التشبيه او ان يكون
المشبه به مركبا كما في قوله وكان حجر الشقيق خ قدس قوله وكان حجر الشقيق
الخ من تشبيه المركب بالمركب (قوله رطبا بعضها الخ) يريد ان حجير في رطبا
او يابس اراجع الى القلوب باعتبار مصهف فان بعض القلوب قلوب ولدا
قال رطبا وياث بالثني كبير وعموم المرحع لا يقتضي عموم الراجع كافي قوله
تعالى (و يقولن احق ردهن) (قوله اي لطيف وراحم) في انعاموس
انشر الريح الطيبة او اعم اوريد في المرأة واعطاها بعد السوم انتهى
ولكل ما سبب المقام واما تفسير الشارح رحمه الله تعالى والطيب فان اراد ان
الطيب الذي تستعمله تلك النساء مسك فلا تشبه به وان راد ان صب تلك النساء
غير المسك كالمسك فعليه بعيدا ليس فيه كثير مدح صواب تراعى العيب والاكتفاء
بالراحم (قوله تعالى) في انعاموس عنه نضرم وغيره تشبه به (قوله من تشبه
الثرى الخ) وجه التشبه في كلا مترج من امور متعددة حتى في بعضها وعقلي
في بعضها والطرفان في بعضها مفردان وفي بعضها مركبان وفي بعضها احدهما
مفرد والآخر مركب وقد مر تفصيله قال قدس سره لا يخفى ان انطب رد
الخ اي لا يخفى ان المتبادر من الاسرع من متعدد ان يكون اذترع منه متعددا

ومن كونه وجه التشبيه ان يكون ذلك المتعدد حاصل في كل واحد من الطرفين
 فيموزان يكون المتعدد حراً لكل منهما وان يكون وصفاً خارجياً عليهما وان يكون
 جراً لأحدهما خارجاً عن الآخر فلا يستلزم انتزاعه من متعدد تركيب الطرفين
 كما رعب السيد بل نقول انتزاع من متعدد قد يكون بانتزاعه من مجموع المتعدد
 كالوحدة الاضيقارية وقد يكون من احدهما بالقياس الى الآخر كالاصناف
 وقد يكون بانتزاع بعضه من احدهما الامر بى وبعضه من الآخر وجئت فلا يستلزم
 الانتزاع التركيب في وجهه مثله ايضاً قال قدس سره كما توهمه الشارح رحمه الله
 تعالى ليس في كلام الشارح روح ما يدل على هذا ويراد مثلاً تشبيه المفرد بالمفرد
 لا يقتضي الا ان يكون للمفرد لدى انتزاع منه موجودا في الطرفين لا كونه جزءاً
 كما في تشبيه المقطعين الحديث قال قدس سره بان التمثيل يستلزم التركيب
 مراده من التمثيل تمثيل على سبيل الاستعارة والامر انه تركيب الطرفين به على
 انه بجار مركب لا يقتضي استلزام التشبيه التمثيل تركيب الطرفين كيف وقد صرح
 بان وجه التشبيه المركب يكون حرفاً مفردين ومركبين واحدهما مركباً والآخر
 مفرداً قال قدس سره انظر كيف اعترف الخ به ان السلام بماد كره
 الشارح رحمه الله ان لا يكون وجه التشبيه في الاستعارة في المفرد من متعدد
 ليصرح بقوله تشبيه التمثيل والامثال تشبيه التمثيل التركيب ٧ فلا قال قدس
 سره حتى قال وخاصة الخ السلام منه ان التمثيل على سبيل الاستعارة يستلزم
 التركيب والكلام في منزهة التشبيه التمثيل ذلك وهو غير لازم منه (قوله اي من
 العمل ما هو ظاهر وجه الخ) يعني ان ضمير منه ان كان راجعاً الى العمل في
 اسناد ظاهر اليه تسامح واما ظهور وجهه ويؤيده ان سوق الكلام في تقسيم
 العمل وان كان راجعاً الى الواحد فلا تسامح لكنه خروج عن سوق الكلام
 فليكون كل من التوجيهين مشتقاً على خلاف الظاهر من وجهه سوى يثبت
 وليس مراده ان تقدير كلام نصف روح ذلك حتى يلزم حذف الموصول
 او الموصوف مع بعض لصفة او نصفه وحذف الفاعل (قوله ايها الكلمة) جمع كامل
 سمي الكل كلمة تعظيماً (قوله ربع الكامل الخ) اظاهر في الاولين عدم الاضافة
 واحراء الفاعل عليهما وفي الاخيرين الاضافة وفي شرح العلامة وقع التصحيح على
 الكل بالاضافة (قوله هكذا ينبغي ان يفهم) رد على من قال ان المراد مطلق
 الوصف (قوله اي من العمل مد كرهه الخ) ولا يترك الوصف المشعري التشبيه
 المفصل لان وجه التشبيه مد كور ولو ذكر الوصف المشعري كان تكراراً

(قوله فان وصف الحلقة تكونها مفرقة الخ) ضم كونها مفرقة الى قوله غير معلومة مع ان المشعر بوجه الشبه هو ثلثي والاول داخل في الشبه اذ ليس المشبه به مطلق الحلقة لان كونها غير معلومة التعريف ناش من كونها مفرقة (قوله انا طمعت الخ) وجه الشبه بين الممدوح والشمس كال الظهور وبين الملوذ والكواكب نقصان الظهور وقوله ادا طمعت لم يدهم كوكب وصف المشبه به مشعر بوجه الشبه (قوله فلان كثر يديه الخ) كثر يديه خرفلا وكالفيت خرفلان والقول بان كثر يديه صفة تامة على ان فلان مدحس وهبته تقديرية اوانه تقدير بالموصول الذي كثر يديه شكك (قوله اي يارب كراخ) فائدة التفسير الاول ان المراد بالاستبصار الاستلزام فان الاستبصار يتم من استبصار المروم الارم واطاعة المعلوم وغيرهما وفائدة التفسير الثاني التفسير المستتر في يستعده راجع الى ما الموصولة والثاني الى وجه الشبه دون العكس (قوله وعدا انما الخ) لعل المراد في ذلك بوجه الشبه لما لم يكن امر ظاهر بل هو امكانه بد كراخ يستعده (قوله كبر السمع الخ) فان ميل الطمع الى السيئ ويزنه الخاطب عنه امر اعتباري لذلك الشيء ان كان الميل في نفسه ورائة صفة جارية لوائه كذا في شرحه لمصاح (قوله وانشه ان يكون تركهم الخ) انما قال شبه لاحتمال انهم لم ينسوا التحقيق الذي ذكره فنوا الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور ولكن ان الحجة والسواد والياض مثلا امور محسوسة بالانفرقة بين ما هو حرق محسوس وبين ما هو كلى معقول كذا في شرح انما الخ (قوله ناش من هذا انما الخ) فكلمة من في قوله من تسامحهم ابتدائية كما هو الظاهر (قوله لان حسهم الخ) بيانه على قرره في شرحه انما الخ هو انهم صرحوا بان وجه الشبه في تشبيه الحد بالورد هو الحجة وفي تشبيه اثار العرب هو اسواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل التحقيق دون الاستماع فكيف كان احد من هؤلاء الذي اعتقدوا على سبيل انما الخ والجمهور دون ذلك الذي اعتدوا بتحقيقه انتهى وانه انما يرد ذلك لتوسيم العلامة انهم اعتقدوا ان وجه الشبه في الامثلة المذكورة الامور المحسوسة على سبيل التحقيق وهو لا يسمى ذلك فانه من قطع لعدم اشتراكها بين الطرفين بل يقول ان جميع الامثلة التي اعتقدوا ان وجه الشبه فيها من الامور المحسوسة من التسامح بذكر ما يستعده اعني الامور المحسوسة الجزئية مكان وجه الشبه اعني الامور الكلية العقلية ومبصرة مصرحة بذلك حيث قال وبشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه ماصلا وناشيا من تسامحهم هذا وهو

ذكرهم مستمع وجه الشبه مكانه وسميتهم اياه وجه الشبه مع كونه من الامور
المحسوسة حيث تسامحوا بها وسبحوا هذه الامور المحسوسة وجه الشبه تسامحوا
في ترك التحقيق وقاموا وجه شبه قد يكون حسيًا وقد يكون عقليًا ولولا ان تسامحهم
هذا لما تركوا التحقيق ادلا حصل لهم على تركه الا جعلهم هذه الامور المحسوسة
وجه الشبه وما ورد على شارح رحمه الله من ان العبارة المقبولة لا تدل على انحصار
المنشأ في هذا التسامح فالاولى نقله الانحصار انصرح في عبارة العلامة قد دفع
ادعنى كون شئ مشتق من شئ انه لولا الثاني ما حصل الاول (قوله انما هو من قبيل
التسامح) فكلية من تعصبه والكلام على حذف المضاف وهو خلاف الظاهر
(قوله فهذا الاعتبار ممنوع) لا يخفى ان تشبيه وجه الشبه حسيًا باعتبار
ان مبروه حسي وتشبيهه ما يستلزم وجه الشبه بوجه الشبه باعتبار ان لارمه وجه
الشبه فلا يكون التسامح الاول من قبل الثاني اللهم الا ان يراد ان كلا منهما
تسامح باعتبار علاقته المبروه مطبق فلذا غير ان شارح رحمه الله يحفظ قوله لان
وجه الشبه في تشبيه الحدس بوجه الشبه لان وجه الشبه في تشبيه الحدس بالورد
هو الحرة الكلية المشتركة بين الحسوس لكن يرميها في الوجود ان يكون
جرثية محسوسة خارجية لازمة انتهى ولا حاشا في كونه تكلفا ثم العجب ان الشارح
العلامة رحمه الله ذكر هذا التوجيه وراء حديث قال واما ان المعنى ان تركهم
التحقيق في وجه الشبه قد يكون مسامحة من مسامحتهم هذا عبارة الكتاب
لا تؤدى هذا المعنى وانما تؤدى ما حقه فلا يستلزم الى ما سواه فادعنى قوله وادعنى
يحفظه لانه لا يراد به ان يصرف التسامح (قوله وهو ما ياتي التشبيه الذي
البح) لما كان التشبيه مسودا في ان حال شبه وجعله كالتشبيه به كان فيه انتقال
الدهن من المشبه من حيث به شبه ان شبهه من حيث انه مشبهه فان كان ذلك
الانتقال حاصلًا لا تدقيق نظر ان يكون كون احدهما مشبهًا والاخر مشبهًا به
ظاهرا لظهور وجه الشبه فهما كان التشبيه قريبا وان كان ذلك الانتقال بعد
تأمل وتدقيق نظر لعدم ظهور وجه الشبه عينا كان التشبيه بعيدا وانما لم يقل
وهو ما يكون ظاهرا غير محتاج الى تدقيق نظر لظهور وجهه في بادىء الراى ليعلم
وجه تشبيهه بالقرب والبعيد فان المناسب لهذا التفسير تشبيه ظاهرا وخفيا
فانهم طافه قد خفي على المصيرين حتى اعرض بعضهم بانه لا يتقضى تعريف التشبيه
القريب بما يكون فيه المشبه لارم المشبه مع حفاء وجه الشبه اذ ليس المراد ان يكون
الانتقال من ذات شبه الى ذات المشبه غير محتاج الى تدقيق النظر بل من حيث

تشبيه أحدهما بالآخر ولا يحتاج إلى ما يطالبه من أن قوله لظهور وجهه قيد
 للتعريف فلا انتقاص وبعضهم فإن ظهور وجهه أشبه في حقه لا يقتضي أن يكون
 شئونه لظرفين ظاهرا فلا يكون تشبيهه قرب خوار حواء حصوله في الطرفين
 وإن أراد ظهور شئونه للطرفين فكأنه يجب لا يستلزم ذلك بل كون حصوله والعلم به
 في نفسه ظاهرا ادراكه بكونه جليبا كما يستلزم كونه في نفسه سبق من التفصيل
 كذلك يستلزم كونه سبق منه «عند حصوله للطرفين كما لا يخفى» (قوله لا تفصيل
 منه) إشارة إلى أن ليس المراد بالحل ما لا يتصح عنه وما يكون مركبا بل ما لا تفصيل
 فيه والظن إلى واحد هو واحد - واه كان امر أو حواء لا تركيب فيه أو مركبا
 لا ينظر فيه إلى أجزائه كادراكه به من حيث أنه إنسان (قوله فإن الجملة
 أسبق في حصولها في نفسها) وحصولها لشيء لا يفتقر إلى ملاحظة
 واحدة من النفس تلك الجملة في حصوله بنفسها وتصديق شئونها لشيء بخلاف
 التفصيل منه يحتاج إلى ملاحظة بعدد الأجزاء (قوله من تفصيل) سواء
 كان تفصيل تلك الجملة كما في صورة أدراك حواء أو تفصيل شيء آخر كما في صورة
 الثنوى (قوله لأن الفصل شغل على الفصل) لا يمكنه من الواحد
 (قوله ولذلك كان العام أمرا من الخاص) في صورة يكون الخاص مشغلا على
 العام (قوله النظر الأولى حواء) لا يفتقر إلى شيء وتصح الخمسة (قوله مع علمه
 حصول المشبه به) أي ذاته سواء كان عند حصوله المشبه أو مطلقا صليبا
 حصوله المشبه به موجه لظهور وجهه لشيء «دنى توجهه وظهوره موجه
 لسرعة الانتقال من المشبه به من حيث انهما كنهان فلا يتوهم اشتغاله على نوع
 مصادرة لأنه حمل عليه حصوله المشبه به مع حصوله المشبه به لظهور وجهه
 المشبه وحمل ظهور وجهه المشبه على سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به
 (قوله وهو بخلافه) ولا واحدة بين القسمين وما قيل أنه يجوز أن يكون
 وجه المشبه جليا مع ندرة حصول المشبه فلا يمكن ادخاله في القريب المبتدل
 ولا في البعيد العريب مدعوع بأن كون وجه المشبه جليا يستدعي سبقه إلى
 ادراكه سواء كان المشبه به نادرا لحصوله أو لا يكون داخلا في القريب وانخاله
 في البعيد كما قيل بما في ما يستفاد من أمس (قوله كل من ذلك) أي ادراكه
 من الأقسام الثلاثة في أمر واحد فإن يكون انظره أو واحدهما مفردا أو أمرين
 أو أموراً إذا كانا واحدهما مركبا (قوله أي غير واحد) يعني ليس المراد
 من قوله وتكسر بعضا عدم اعتبار البعض إذ لا يمتنع جميع الأوصاف في تشبيه

٧ كافي صورة الثنوى فصفه

من التشبيهات بل اعبار عدم البعض كما في اسبت (قوله او ان تعسر الجميع)
 اي وجود جميع الاوصاف في شيء واحد الشبه (قوله غارة جامعة) بين الشيتين
 المذنبين بينهما بقوله ان معش مع وانك المبح (قوله في الجملة) اي في جملة تلك
 الاوصاف قيدت لان في تشبيه المفقود ينظر الى وجهين اي وصفين او اوصاف
 واحد فواحد ولك حاجة و ان تنظر في كثر من شيء واحد لكن ليس لك حاجة
 الى ان تنظر في جملة تلك الاوصاف في شيء واحد او اكثر بل في كل واحد
 منها في شيء (قوله بل في ما ليس في كل جملة) اي الى صفة ليس في كل
 جملة بل خاصة بعين يدك ففيه تركيب من الجملة المخصوصة والشكل
 الكري والمقدار المخصوص ويهدى بمنار من الثاني والاول فان النظر فيهما
 الى وجود الوصف من غير ان يشارك في خصوصية فيه (قوله حيايا كان) ان يكون
 الامور التي يتركب منها من الحسرات او عقليها ان لا تكون منها قابل الحيايا بالعقلي
 مع ان المقابلة انما هي بين الحسي والعقلي لان التركيب لا يكون حصي (قوله كقوله
 تعالى انما مثل الابة قال الله تعالى) انما مثل الحياة الدنيا كما انزلنا من السماء
 فاحتلها به سات الارض بمدايا كل انفس والانس حتى اذا احداث الارض
 زخرها واريت وظن اهلها انهم قادرون عليها انها امر بالالا او بهارا
 فجهلناها حصيدا كان لم ينعن بالامس بل كانت له فيه مركب من عشر
 اجل تداحلت حتى صارت كانهما جملة واحدة ومعنى احتلها به شئت بسبب نبات
 الارض بمدايا كل من و نعام من الرزوع والبقول والحشائش زخرها
 اي منزيبه ولزخرف في لاصل هو الذهب واريت اي تزينت وظن اهلها
 اي اهل الباب وانست صميره لا نسا به اتايت من المصاف اليه قادرون
 عليها اي على حصدها ورفع عليها فعملها اي لباب حصيدا اي شيها بما حصده
 كان لم ينعن بالامس اي لم تست ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب عايت القرب
 فقال عني بالمكان اقامه فمستشبه في لآية من الحياة الدنيا اي حالها الهبة
 الشان التي هي تعصيه درعة وانصرص تعصيه بالكلية بعد ظهور قوتها
 واعتزاز الناس بها واعتمدهم عصبها روال حصرة الباب فجأة ودهنه خطاما
 لم يبق له اثر اصلا بعدد كان مصطريه قدالتف بعضه بعض وزين الارض
 باللوات وطرايا وتندوى به ضعفه بحيث طمع الناس فيه وحسوا انه قد سلم
 من الجوائح كذا في شرح معاج الشرنبي (قوله ولا مسووحه عليه العاكب)
 معلقة في طرحه وعدم الاثبات ايدها بيت العكوت اذ انقضى مدة مديدة تموت فيه

الماكب وتصير منسوجة عليه وفي بعض النسخ ولا تسمى عليه الماكب
وهو ظاهر (قوله ابلغ واحسن الخ) في عطف احسن على ابلغ اشارة
الى ان البليغ في المتى بجوار ص الحسن وليس بمصاه المتعارف لانه صفة
الكلام او المتكلم دون التشبيه ولو اريد التشبيه بكلام المشتق عليه فلا عنه
بمطابقته لمقتضى الحال وربما كان التشبيه اقرب مقتضى الحال كأن
يكون المتكلم بليداسي الفهم (قوله ولا بين شي بعد طلبه الد) لانه
امر للحصول بعد مشقة وكل ما هو امر الد من حيث امرته فلا بد في ما سبق في بحث
حذف المسند من ان حصول النعمة الغير المترتبة الد تكونه ورقا من حيث لا يحتسب
فلكل مهاجمة مربة يقصد تارة هنا وتارة ذلك بحسب اختلاف الحال والمقام
وقيل لا تأتي بينهما لان الطلب لا يأتي حصول غير المترتب فانه يمكن الحصول
قبل ترتب هذه او من غير موضع يطلب منه ويترتب منه فاد اجتمع الطلب وعدم
الترتب بعد بلع المرتبة الطيب من الله ولا يحق في بعض الدليل حيث انخص
من الدعوى (قوله ونفى عدم الظهور الخ) دفع به توهم من ان امراته موحدة
لحقا المراد وخفاؤه بوجوب التقيد وهو محسوس باللاغة فكيف يجوز ان امراته كون
التشبيه بليغا ولا كان متشا هذا التوهم قوله وهو محله لعدم الظهور ومورده
قوله والله يشاء الى الخ ما كان من هذا نصرت التفسير عدم الظهور الى هذا
المقام (قوله مكنتي غير مصرح) لا رؤية الشمس بوجه الحياء ملما بعد الحياء
كتابة عن تجاوره من حد الادب في دعوى مثلهن اياه (قوله يدي من التشبه)
فيكون التشبه كأنه مصرح به بلفظ العسر (قوله ومثله قول لا حرج) والفرق
ان المعتز في السابق عدم الحياء وفي هذا الحياء (قوله او لو كان الدر الخ) يعني
ان التوسيم فرضي لا يحقق (قوله ما حذف رته) اي سببا مقسما في قوله
تعالى (ترمز السمات) ان قدر الكافي كان مرسل و لم يدر كان مؤكدا
وتفسير الشارح رجه الله تعالى بين الاصل المعنى (قوله يعني صفرة اصيل)
فذهب الاصيل استعارة مصرحة تشبه صفرة الاصيل بالذهب في اللون واستعمل
لفظ المشبه به في المشبه (قوله او شمس اصيل) اي شعاع صيل كالذهب في اللون
والبريق عطف على قوله صفرة الشمس (قوله قريب من حبل الماء) لانه ابصارا
من اضافة المشبه به الى المشبه الا ان المشبه ههنا محذوف هو الشمس اشارة الى قوله
او الشمس اصيل كالذهب (قوله قل اشاعر الخ) دليل على ان الاصيل يوصف
باللون والصفرة في المعارف فيصح تشبيهه بالذهب (قوله وحسن وقت الاصيل)

٧ هذه الاقوال الثلاثة
لم يوجد في اكثر النسخ

اي خص وقت الاصيل بالبعث فان قوله وقد جرح حال من ضمير تعبت لانه من اطيب
الافاق تعبت الريح بالمقصود فيه بوجوب غاية لطافة الهواء ولذا احتار لفظ
تعبت اي تحيلها برفق كما يعين المتلاعبين (قوله قال الايبوردي اخ) تأيد لكونه
من اطيب الافاق بصف الريح والصغير في اليد وفيه له والهواجر جمع هجرة
وهي مدين الزوال والعصر وخصت كجمع من خصل الشيء اي ندى حتى ترشش
وآصال فاعل خصت وما كاد او مصدرية والجملة صفة هواجر ومعنى كاحضلت
آصال كآصال خصت واشمس نعم اي تعيب حال من قوله آصال يقول لبلى الريح
كالاصحار في طيب هوائها وهو احمر بمثابة لآصال حصلت اي صارت رطبة
بصب رش المطر على النبات والرياحين بها (قوله حاتمة في تقسيم اخ) الظاهر
في بيان مراتب التشبيه في القوة والصفة كاندل عليه صارة المثل صريحها ولو كان
المقصود تقسيم التشبيه لذكر في عدد التقسيمات ولم يجعلها حاتمة وقيل انما حمل
هذا التقسيم مفردا من سائر التقسيمات لانه لا يختص الطرف ولا الوجه ولا الاداة
بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع تقسم فاما التفسير فكنت لعدم
ادراجه في التقسيمات لا لافرادها (قوله لان التشبيه به مذكور قطعاً) فان قيل
حذف التشبيه جاز كما في قولك زيد في جواب قوال القائل من تشبه الاسد فانه
تشبيه قطعاً ادعوا تشبه الاسد زيد احب به ليس بتشبيه ادعوا تشبيهه بيان
اشترائهما في امر بل قصد بين لفعل حواما للسائل وان سلم قال الكلام في تشبيهات
البناء ولم يرد جملة هما كذا في شرحه لفتحاح (قوله زيد كالاسد) فانه ابلغ
من زيد كالسرجار (قوله كان رسدا لاسد) فانه ابلغ لانها ام الاتحاد بخلاف زيد
كالاسد (قوله زيد ان ذكر الجميع) اي يجمع ما سوى التشبيه به لفظاً او تقدير
فيدخل فيه ما حذف التشبيه فيه عهد (قوله وان حذف الوجه والاداة) بان لم يذكر
لفظ ولا تقدير وان كان موصوف (قوله وهذا) اي ما يكون باعتبار ذكر الاركان
كلها او بعضها (قوله متمسك بالاختلاف) ارادته متمسك بالاختلاف المفهوم
من قوله اعلى مراتب ولفظ يكفيه رابحة الفعل لانه مقدر في النظم فهو
طرف لعمركا ان قوله في قوة المساعدة متعلق على الدعوة وهذا اول من جملة
ظرفاً مستمرا على ان يكون محلاً من مراتب لانه ليس فاعلاً ولا مفعولاً لانه لا يقال
انه فاعل معنى اي مراتب شئت تحتشبهه (قوله كانه قيل الخ) بيان لحاصل المعنى
(قوله حذف وجهه وادته) اي لفظاً وتقديرًا يحصل المبالغة بدعوى الاتحاد
لانها ليكون تشبيهاً لا استعارة (قوله ومع حذف التشبيه) اما لفظاً فمما كافي مثال

المتن اولهظا وتقدير لانية كافي قوله تعالى (وما يستوي البحران هذا عذب فرات
سائع شرابه وهذا ملح اجاج) كما يسمى في بحث الاستعارة (قوله اي الاعلى بعد
هذه المرتبة) واعطوية هذه المراتب الاربعة على تقدير فرض العلو في الالقيين
(قوله من حيث الظاهر دون الحقيقة) ادانته به لا يكون الا في بعض الاوصاف
(قوله نظرا الى الظاهر) اي ظاهر ما يستعد من لفظ واما في الحقيقة فلا اجراء
بل التشبيه (قوله يحصل المشه من المشبه مطلقا) ما اذا لم يذكر وجه التشبه
فظهر واما اذا ذكر كما في ريد اسد في شجاعة فلان دعوى اتحاده بالاسد
في الشجاعة مؤداها اتحاد شجاعته لشجاعه لاسد وفيه من الالفة ما ليس في ريد
كاسد فانه بعيد مماثلته به وليس مثل لشيء فيه فاندفع مقبل من ان ذكر
وجه الشبه يدفع ما يحصل من حذف الالفة اعني دعوى الاتحاد (قوله بين نحو
قوله القبي اسد بري ولقيت في الحمام اسدا) لم يظهر وجه يرادنا بين من الاستعارة
(قوله حيث بعد الاول الخ) مع انه لا تقدير لاداء تشبيه به والتشبيه مراد
فيها (قوله ذات قريضة دالة الخ) احقر عن ريد اسد اذا اريد من اسد
شجاع بطريق دصكر المروم واردة اللازم فانه حيث لا يرسل للتشبيه
ولا استعارة (قوله ان لا يجوز تشبه مد كورا) اي على وجه يدي من التشبيه
فان قوله قد مر ارادته على التمر في استعارة كما يسمى مع ان التشبه مد كور (قوله
ولا مقدرا) ليس المراد بالمقدر خلاف المد كوراى لحدوث فان الحدوث عندهم
كالمذكور فهو داخل في قوله مد كوراى من ريد لا يكون مرادا صوبا ايضا
فان الاستعارة المتفق عليها ما يكون المشبه فيها معرضا عنه بالكلية بان لا يكون
مد كورا ولا محذوفا لان تمام الكلام ولا صوبا مراد بان يكون من المشبه مستعملا
في معنى اشبه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقدم لاستفاد الكلام لانه يعوت امالعة
المستفادة من الاستعارة وفي التشبه يكون مستعملا في معناه الحقيق ولا يستقيم فامة
اسم المشبه مقدم وبذلك يعرف كون اسم المشبه مراد في التشبه دون الاستعارة
(قوله على انه لا تناسب الخ) لان الدلالة في لفظة ريد قريضة دالة على تشبه
شيء بمصاه (قوله فيكون مصدا تشبه مكسوبا في صميم) اي مستتر فيه مروي عنه
لاشعار به في اللفظ واما يعرف ذلك بعد التامل بان اجراء حكمه على الاسد ليس
الا باعتبار جعله اسدا وتشبيهه به وادعاء دعواه فيه (قوله واداء الترفق اصورتان
الخ) حاصل القرقي بين قولنا زيد استولى ب اسد ومعنى الاول ادعاء المشبه
من جنس المشبه به ومن ارادته وفي الثاني دعوى كونه من جنس مسلة مفروعة

عنها عبر عن اسم المشبه واسم له اليه فالوجه ان الاختلاف مبني على انه
 هل يكفى في الاستعارة دعوى ان اسمه من جنس المشبه او هي عبارة عن كون
 دعوى انه من جنس مفروجا عنها مسنة والتعبير عنه باسم المشبه على الاول زيد
 استعارة وعلى الثاني تشبه (قوله والاختلاف لفظي راجع الخ) يعني ليس المراد
 بكونه لفظيا انه راجع الى اللفظ دون المعنى بل انه راجع الى تفسير اللفظ وان كان
 اختلافا في المعنى قال فسر تشبه بدلالة على مشاركة امر لاخر في معنى بالكاف
 ونحوه والاستعارة باحراء اسم المشبه على المشبه وان كان استعماله فيه جهة عليه فهو
 رداً على خارج من التشبه داخل في الاستعارة وان لم يعتبر في التشبيه قيد بالكاف
 ونحوه وخصص الاحراء في الاستعارة بالاستعمال فيه فكان داخلا في التشبيه خارجا
 عن الاستعارة (قوله هـ) اي الاختلاف في كونه استعارة او تشبيها (قوله
 وان لم يكن كذلك) اي وان لم يكن اسم المشبه حراً او في حكم الحرة ويكون
 المشبه والشيء المذكورين كادل عليه سابق كلامه لا يرد الاستعارة بالكناية
 لعدم ذكر المشبه والاستعارة تنصريحاً لعدم ذكر المشبه (قوله وانما التشبيه
 مذكور في الصميم) لان في هو لقيسم مذكور اسماء فخر يد اسم زيد يجعل زيد اسماً
 بانعازية الجنس بحيث شرع فيه استعارة وهو معنى التشبيه المذكور في الصميم
 المعروف به بالكلية يظهر بذلك التشبيه بعد التأمل في الصمد المتداول عليه من
 اولياء الصمدتين (قوله بـ) اي انه اعترى في التشبيه ان لا يكون على
 وجه الصمد فليس تشبيه وان اعترى به ادلالة على مشاركة امر لاخر في شيء
 مطلقاً فتشبيه (قوله جـ) اي عن كل شيء الامر اطلاقه اسم
 الاستعارة (قوله فلا يحسن اطلاقه عنه) لان معنى الاستعارة على تاسي
 التشبيه بالكناية وحين دخول ادوات التشبيه مشعر بالتشبيه (قوله واما لم يحسن
 الخ) وان حسن دخول بعضها دون بعض هناك الامر في اطلاقه وذلك
 لان يكون نكرة عبر موصوفة به ادلا بحسن دخول الكاف ويحسن دخول
 كان كذا في شرح الفتح اشرفي واما لا يحسن دخول الكاف
 في نحو زيد كاسد لان المراد اسد فدامه فيرم القياس بالجهول بخلاف دخول
 كان لانه حكم بمحاذاة بمفهوم الاسد على وجه الظن (قوله لخصوص تقدير الخ)
 لاحتياجه الى التعبير (قوله مكرة موصوفة بالخ) واما المعرفة الموصوفة بصفة
 لا تلائم المشبه عبر واقع لان التعريف يدل على ان المراد هو المعروف المشهور
 والصفة الغير الملازمة تأتي رتبة ذلك بخلاف مكرة فانه جامع تلك الصفة (قوله

كالقدر (إلا أنه يسكن الأرض الخ) فإنه لا بد من حمل الكرة معرفة لتلايلهم القياس
 على المجهول ومعلوم أن البدر المعروف غير موصوف بهذه الصفة فلا بد
 من الاستعارة فنزل هذه الأمثلة يحتاج إلى مزيد دقة وغرض في تقدير الآيات
 فإطلاق الاستعارة عليها أقرب مما يحسن تقدير الآيات فيه (قوله بقرب الخ)
 مما من القرب أي يقرب الكلام أو من التقريب أي يقرب ما يحيل الكلام من إطلاق
 اسم الاستعارة أكثر إطلاق من الإطلاق على ما يحسن فيه دخول الأدوات
 بالتعريف أكثر إطلاق مفعول مطلق لإطلاق اسم الاستعارة وقوله زيادة قرب مفعول
 مطلق أفعل محذوف أي ويقرب زيادة قرب مما يحسن فيه التعريف بالتعريف أو يسيد
 زيادة قرب والجملة عطية على يقرب من الإطلاق ولا يجوز عطيه على أكثر إطلاق
 لامتناع كونه مفعولا مطلقا للإطلاق ويجوز أن يكون عطفا على أكثر إطلاق على
 أن يكونا جالين من ضمير يقرب أي إذا أكثر إطلاق ورا زيادة قرب (قوله دليل
 على أنه موقف) بخلاف قول ريددر سكن الأرض من هذا الوصف يدل على
 تقصده من البدر المعروف فلانقص (قوله أو منه) فكان التشبه معنى التشبه
 (قوله ومثله) أي مثل قوله أسددم الأسد الخ إلى الخ على التشبه في الأول
 يسلم التناقص وفيه استمر كون الشيء موصوفا بما ليس به فلذا قال ومثله
 (قوله أي التشبه السادس) أي بالاستعارة فيه (قوله أن يثبت من المدح) عدا
 عن صميم معنى يحيل (قوله هذه الصفة المحبة الخ) وهي مرفوعة بين موضع وموضع
 في التوير (قوله وهو مبني الخ) فإن قلت بيانه هو يدل على كونه استعارة لأنه
 يبعد تسمية التشبيه فلا يثبت صكوه أقرب زيادة قرب فت ملاحظة كون
 التشبيه محمولا على المشبه يؤيد جانب التشبيه فلا حظته في هذا الوجها لقرب
 من الاستعارة القرب الزائد (قوله وأما العمل في آيات الخ) أنه على المقصود
 في الكلام المثبت والمبني هو القيد على ما مر بها خلا عن الشيخ (قوله في الجملة)
 أي تحقيقا أو تخيلا كما في قوله كان شجر الشقيق الخ قال الأعلام لأقضية المشورة
 على الرماح الزرحدية ثابته في الخيال بخلاف ما نحن فيه فإنه يتمتع بحيل البدر
 الحقيقي المعروف موصوفا بكونه فارقا بين موضع وموضع فالفرص فيما نحن فيه
 محال بخلاف قوله كان شجر الشقيق أه قال نفروص فيه محذوفون انفرص تدبر
 (قوله كان زيد الأسد) كذا في السبعة المقروءة لكن يد كور في بعض النسخ على
 ما في الإصح كأن زيدا مطلق وهو الأظهر قبل وجه السبعة نفروء أن المقصود
 في المعرفة التشبيه فيكون مشكوكا فيه وفي الكرة الآخر ويكون بخلاف الطاهر

(قوله وايضاً هذا النص الخ) اي الكثرة الموصوفة تخيل تقدير اداة التشبيه
 ماسق كان بياناً لا امتناع تقدير الانوات تفصيلاً بامتناع معنى كل واحد منها
 وهذا بيان لامتناعه بجلالة متبع ما يقصد منها اعني التشبيه (قوله والمقصود
 الاصل الخ) اذ به يتأني ابراد معنى الواحد في طرق مختلفة في الوصوح كأم
 (قوله والمجاز من استعماله) في غير ما وضع له ولا شك ان تعقل غير الموصوع له
 موقوف على تعقل الموصوع له كنوقف تعقل العدم على الملكة كذا في شرح
 المفتاح الشريفي ولت ان تقول الاستعمال في غير ما وضع له يستلزم عدم الاستعمال
 فيما وضع له لما من شأنه يستعمل فيه وبين الاستعمال فيما وضع له وعدم الاستعمال
 فيما وضع له تقابل العدم وملكة ويوقل ان بينهما تقابل التضاد والاشياء تبين
 باضدادها كان وجه البحث من الحقيقة لكن لا يكون وجهاً لتقديم تعريفه
 على الجواز لهذا تركه (قوله يمكن ان يدل على غير ما وضع له الخ) لانه يقتل
 اولاً من اللفظ الى معناه الحقيقي ثم يدقل بواسطة القرينة الى المعنى المجازي فكون
 الدال على المعنى الحقيقي من حيث انه دال عليه اصلاً فالدال على المعنى المجازي
 من حيث انه دال عليه (قوله في احواله) متعلق بمرع فانه مرع عليه من حيث الفهم
 والانتقال وليس مرعاً من حيث احواله (قوله والمطلق الى غيره الخ) ولا يبرهم
 الاطلاق دحول العقلي نفسه (قوله ثم يقال ان اسكند الخ) الطاهر ان هذا اجل
 من المعنى الوضعي الى هذا معنى بلا واسطة وفي بعض نسخ الاصول انه نقل اولاً
 الى الاعتقاد المعادق لشونه في الواقع ثم الى انقول الدال عليه ثم الى نقل الكلمة المستعملة
 والظاهر انه قول الى كل واحد من بلا واسطة لتحقيق العلاقة بينها وبين المعنى الوضعي
 (قوله والثاء فيها الخ) مصدر من عبارة السرح ان حقيقاً مقول الى الكلمة
 الثابتة او الثابتة دخل ثاء فيها لنقل من الوضعية الى الاسمية وفي شرح المفتاح
 الشريفي الجمهور على انها كانت بمعنى مفعول فالثاء فيها للثاء وعلى الوجه
 الاول الثابتة فرقاً بين المذكور والمؤثت وحديث يكون الثاء فيها بعد ادخال الثاء
 فيها واخراجها على الكلمة ولا يحى انه زيداً تصرف لا حاجة اليه (قوله فانه
 بقدر) اي يبرص (قوله من التكلم المستعني عنه) وانما اختاره حراً على
 قصبة الاصل في ثاء وهو ثابت كذا نقل عنه (قوله ولا معنى له عند التأمل)
 لان الاسمئال اذا ركر كلمة في كان مادح عليه مراداً باللفظ يقال استعمال
 الاسد في ردي اريد منه ولو تعبد في جهة استعماله لكان الاصطلاح مراداً
 بالكلمة وهو فاسد كذا نقل عنه (قوله لو سمى اطلاق الحقيقة الخ) يعني ان المركب

وان كان موضوعا باعتبار الهيئة التركيبية على التحقيق لعكس لا يطلق عليه الحقيقة وليس هذا منيا على الاختلاف في كون المركبات موضوعا كقابل فاته خلاف ظاهر العبارة ع قال قدس سره وايضا يرمي الخ ع في تقريراته لا يجوز تعلق حرفي حر بمعنى واحد بعامل واحد الأبعد التقيد بالاول واعتبار لثاني فعدم التقيد وحيث لا انتفاض بذلك الجواز لا فرق بين تقيد لوضع بقوله في اصطلاح به التماثل وتقييد الاستعمال بعد تقييده بقوله فيما وضعت له فهدبر ع قال قدس سره وفيه بحث الخ ع صرح الشيخ الرضوي بالمراد بثبوت معنى حرف في لفظ غيره كون الحرف موحدا لعدم في لفظ غيره وان يكون ذلك اللفظ متضمنا لمعنى المدلول الذي احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصل في فرض منصوص لمعنى التعريف الذي احدث به اللام المقترن به وكذا اضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام لان صرف زيد مستلهم عنه فلا وجه للتريد الذي ذكره السيد ولا شك في انه يجدي نقما في دفع السؤال انه كور لا الحرف دال بعينه على معنى الذي احدثه في لفظ غيره ولو لا مخالفة الاطباء لنقلت كلام الشيخ ثمند ولا اعتراضات التي اوردها عليه السيد في حواشيه على شرحه والحوادث ع بحث بكشف ع صرح الحق عن ظلم الشكوك ع قوله سلما ذلك ع اي كون معنى قولهم الحرف مدلل على معنى في غيره انه مشروط في دلالة على معناه ذكر متعلقه لكن لا ينافي ذلك دلالة بعينه لان المراد به ان يكون اللفظ بتعيين كافيا في اللفظ اي في فهم المعنى عند اطلاق اللفظ فيكون شاملا للحرف ايضا لا ما فهم معنى من معنى الحروف عند اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست بتمامة في نفسه ع ان تختص الى امير بخلاف معنى الاسم واللفظ كذا نقل عنه وفيه ان هذا المراد لا يتجمل تسليم انه كور لا به حيث لا يكون دسكرا متعلق مشروطا في الدلالة بل في المعنى المدلول عليه ولذا قال في المختصر ان النقص بالحرف وارد على من قال ان مراد بقولهم الحرف الخ انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه اللفظ الا ان يفهم معنى تسليم انه كور حل قولهم انه مشروط في دلالة ذكر متعلقه على اعم من يكون مشروط في نفس الدلالة او في المعنى المدلول عليه وقال بعض لناظرين معنى قوله سلما اي سبب كون معنى الحرف مشروطا بذكر متعلقه ولا ينبغي انه خروج عن سوق ع قال قدس سره هذا الكلام لا يجدي نفعنا الخ ع لا ينبغي ان يفهم المعنى من لفظ تابع لا وصيغ فان عين اللفظ بنفسه كان دالا بنفسه وان جبهه ملاحظه غيره كان دالا بوارطة غيره ولا شك ان الواضع لم يلاحظ المتعلق حين وضع الحرف لا بخصوصه ولا بعمومه

بدليل انه يسبق الى لهم عند اطلاق الحرف معناه بلا توقف لكن ذلك المعنى لما كان جزئياً يحتاج الى متعلق بعيد حرثته فتدبر (قوله لانه قد عين الخ) قد دخل تعيينه في تعريف الوصف (قوله وعدم الدلالة الخ) دفع لما يورد عليه من انه لو كان المشترك معينا بعينه لكل واحد من المعنيين مع قطع النظر عن الآخر لدل على كل واحد منهما على تعيين اى بدون الآخر كما في الالفاظ المتباينة وليس كذلك فانه يدل على كلاً المعنيين عند عدم القرينة المعينة لاحدهما وحاصل الدفع ان عدم الدلالة على واحد معين بواسطة الاشتراك وعدم ترجيح احد الوصفين على الآخر لا ينافي ان يكون تعيينه للدلالة على كل منهما بنفسه بمعنى انه مقتضى الدلالة على واحد معين متحقق وهو التعيين له الاله انتفت لاجل المانع وبما حرره دفع ما قيل ان طارح الاشتراك لا يدفع الدلالة والفهم اصلاً بما يدفع تعيين المراد (قوله وزعم صاحب المفتاح الخ) عارته الحقيقة هي الكلمة المستعملة بمقابل عليه نفسها دلالة ظاهرة كاستعمال الاسد في الهيكل المخصوص او القرية في ان لا يتجاوز الطهر والحض غير مجموع بينهما فهذا ما يدل عليه نفسه مادام تنسب الى الوصفين اما ما حصنته بواحد اما صريحاً من ان تقول القرية بمعنى الطهر واما استمراما مثل ان تقول القرية لا بمعنى الحوض فانه حجة على صاحب دليله لا تنفع على الطهر بالتعيين كما كان الواضع حينه بازائه نفسه (قوله تعنى رمد لوله واحد من المعنيين الخ) فالمصدر بالاحود من قوله ان لا يتجاوز بمعنى التفاعل اى غير المتجاوز او على حذف المضاعف اى ذى ان لا يتجاوز (قوله فهذا مدلوله الخ) تعنى انه اذا نسب الى الوصفين دل نفسه على احد المعنيين لاعلى تعيين وهو معنى الاحد الدار ومعنى كل واحد على سبيل الدل ومعنى ما لا يتجزأ ورهما غير مجموع بينهما كذا في شرحه للمفتاح ومنه يعلم انه لا يرد بقوله احد المعنيين مفهوم الاحد اشتراك بينهما كيف وانه لا يفهم صلاصداً اطلاقه صلاً عن كونه مشادراً (قوله لانه المتبادر الخ) لان دلالة على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة تابعة للوصف وانسبائه الى الوصفين على السوية ودلالته على مجموعهما بخلاف الوصف اذ لم يوصف له صريحاً وهو ظاهر ولا ضمناً لان الوصف لكل واحد منهما لا يستلزم الوصف للمجموع فلهذا لا الدلالة على احدهما على سبيل دليل لدل وفيه انه يجوز ان يكون مدلوله كل واحد منهما مع دفع الظاهر الاحتماع وعدم تكاثر من قوله يدل على كلاً واحد من المعنيين ولاجل هذا قال وزعم صاحب المفتاح لكن لما كان مذهبه عدم جواز استعمال

المشترك في المعين قال ان مداولة احد المعين على سبيل البدل (قوله واما
 اذا خصصته باحد الوصعين الخ) فيه اشارة الى ان القرينة في مشترك لتخصيصه باحد
 الوصعين وترجيح احدهما على الآخر لالدلالة فانه ذال بنفسه على كل واحد
 من المعين بالوصع فظهر الملاممة بين الشرط وجراء اعي قوله اذا خصصته الخ
 ولذا لم يتعرض الشارح رحمه الله تعالى لبيان (قوله ان الوضع عينه للدلالة بنفسه
 الخ) لان الواضع لم يشترط في شيء من وضعه القرينة كيف والواضع ربما لا يكون
 واحدا وعلى تقدير كونه واحدا ربما كان الوضع الاول قبل الثاني بمدة (قوله
 قرينة لدفع المزاحمة) اي تخصيصه باحد الوصعين (قوله لا لان يكون الدلالة
 بوسطة) لانها تابعة للوصع والواضع عينه بعد لامع بقرينة (قوله وحصل
 من هذين الوصعين الخ) اي لزم من اشتباهه اي مجموع الوصعين وصع آخر صمى
 وهو التعيين لاحد الدائر قال التعيين لكل واحد على خصوص من تعيين لاحد
 المعين المطلق لا للمجموع المعين فانه ليس بلام فالحاصل له وسعاهدا خاصة
 ولذلك خاصة بلام الوضع لاحدهما مطلقا وكل يكون انظر موصوفا له يكون
 بالاحدية ضرورة ان قصدا قصدا وان ضم قصدا كما في شرحه للفتاح (قوله
 فكان الخ) كلفه كان ما صدر قوله وقال اذا اطلق كمالا يخفى (قوله لا يتوجه اعتراض
 الخ) وجه اندفاع الاول ظهر من قوله لانه استعبر الى الفهم وايضا الى الهم
 من دليل الحقيقة ووجه اندفاع الثاني من قوله وانقرية بدفع مزاحمة قال
 قدس سره ان اراد باحد المعين الخ قد عرفت من كلامه المنقول من شرح
 لفتاح انه ليس مراد قال قدس سره ولو صح ذلك الخ زاد في شرحه لفتاح
 على هذه الاوارم لثلاثة امله يلزم ان يكون كل مشترك متوحد ولم يمل به احد وكلها
 متدعة بما صرح به في شرح اشرح من ان وضع اللفظ لنفسه صمى ومثل هذا
 الوضع لا يوجب الاشتراك والالكان جميع الالفاظ مشتركة ولا فائده وكان اعتبار
 في الاشتراك الوضع قصدا كمالا يخفى قال قدس سره وان اراد الخ اراد به
 احد المعين معناه في نفسه غير معنى دلالة اللفظ بوسطة انسبه الى الوصعين
 ولا شك انه معنى معيار لكل واحد بخصوصه وان اللفظ مشترك موصوع له صما
 كما مر ونردد السامع انما هو في تعيين الرد لافي دلالة والكلام في الدلالة
 قدس سره فانه دقيق ونعم ما قال السكاكي رحمه الله تعالى وبه لطف فصل
 تأمل فاحتط اي اعمل الاحتياط وما ذكره طهران ذكره السيد في شرحه
 لفتاح حيث قال بعد تزييف توحيد الشارح رحمه الله تعالى بما ذكره في الحاشية

فالتصواب يقال له لقرء دالم مخصوص بأحد وصيه تبادر منه إلى الذهن
 أن المراد أمهات أصيغه وأمداء بینه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له
 بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه خروج عن سوق الكلام لأن
 مساقه أن القرء دلالة على معناه نفسه لا بالقرينة سواء اعتبر انتسابه إلى الوصيتين
 أو إلى وضع واحد لا في دلالة على المراد * قال قدس سره فان قلت الخ * يعني
 أن المشترك قد أطلق ويقتضي تخصيصه بأحد المعنيين بهم منه جميع المعاني التي وضع
 لها بعد العلم بالوضع فكيف يصح مدرك من أن هناك ترادفين * يعني الوضعيين * قال
 قدس سره لأن كلامه في فهم المعنى المراد * وهذا الكلام في فهم المعنى مطلقا
 ولا شك في التردد في تعيين المراد عند الإطلاق وقد بحث لما مر أن كلامه في الدلالة
 على المعنى لا في الدلالة على المعنى المراد وقوله غير مجموع بينهما معناه أنه ليس
 مدلوله بمجموع المعنيين لعدم الوضوح له لأنه لا يجوز إرادته منه (قوله من القائلين
 الخ) إنما كان من القائلين لأن حصة الانضاح قبل دلالة على معناه لداته وهو
 ظاهر الفساد لا قصده أن يجمع مع تصديره بلفظ قبل وإبراز الصير في وهو
 ينادى على أنه كلام برأسه * يعني أنه اعتراض على السكاكي مع تحليل مصادره
 بمادته السكاكي أم القائلين (قوله قبل) أي قال ذلك البعض في دفع هذه
 الاعتراض (قوله بادع) أي التبيين لثلاث أمور الدور (قوله معظم شين) وهو
 أن مراد السكاكي رحمه الله بالدلالة نفسها أن يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم
 (قوله وعانت حث شين) وهي الأمور التي تدل على أنه ليس من جهة اعتراضه
 على السكاكي رحمه الله (قوله تعليل بالوحى) أي ما يوحى اللفظ بحيث يفهم
 منها دلالتها على معانيه وكذا أحل في الاستماع وفي حلق العلم الضروري (قوله
 بعضهم) وهو عناد بن حنين * الصميرى (قوله أن لا تختلف اللغات الخ) يعني
 أن كثيرا من اللفظ يكون لغات عديدة ويكون لغات أخرى كالمسوء
 فانه عند الأنوار معنى له وعدد من معاني الجواب وعند العرب بمعنى القبيح
 وإنما يلزم عدم الاختلاف لأن ما عدت لا يختلف ولا يتخلف (قوله ولا متع جعل
 اللفظ الخ) يعني أن لفظ لغير مع لقرينة يمنع منه فهم المعنى الحقيقي فان أسدا
 يرى لا يفهم منه المعنى حقيق أصلا ندفع ما قبل أن القرينة إنما تدل على عدم الإرادة
 ولا توجب اشتناع فهم معنى الحقيقي فان شاء الله تعالى إذا لوحظ لفظ الجساز ثم
 يلاحظ القرينة (قوله نستتره أن يكون المفهوم الخ) مع أنا نعلم قطعا أن
 المفهوم منه أصبه * أحدهما (قوله لأنه مجموع) لأنه يجوز المناسبة بتقيضين

سلمان الصميرى نسخة

من جهتين (قوله على الاشتقاق والتصريف) هذا يدل على انها عمان وهو الحق لا تميز موضوعهما بالحقيقة على التصريف يبحث عن احوال المعينات من حيث حروفها وهياتها وعم الاشتقاق يبحث عنها من حيث انساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية (قوله وان لهثت الخ) عطفت على الالحروف الخ (قوله بالتحريك) اي تحريك العين فانه يناسب ان يكون معهما ما فيه الحركة (قوله وكذا باب قول الخ) فان قوة لضم تناسب ان يوضع للاصل اللازم (قوله نقل الخ) لاحاده الى جعل المصدر بمعنى الفاعل هي تقدير الاول وسمى المفعول النعدي الى المفعول الثاني بواسطة حرف الجر حتى التقدير الثاني على ما قيل لتحقيق العلاقة الصحيحة لعل وهو انصاف لكلمة بالنعدي الذي هو المعنى الاصلى للتمييز وعلى التقديرين يكون هذا النقل كقول الحقيقة الى الكلمة الثالثة او الثالثة في مكانها الاصلى ومحصل التماس بينهما غاية التماس (قوله ان الظاهر الخ) ولقد اختلفا طرف لكن حيث دعوت الى سبب بين لفظي الحقيقة والمجاز (قوله واعتار الخ) دفع توهم ان هذا الوجه يستلزم ان يسمى الحقيقة انصافا ماعدا (قوله في تعريف واحد) بعد معرفة حقيقة كل منهما (قوله من الحقيقة) مرئعلا كان او مقولا او غيرهما من المشترك والحقيقة المطلقة في الموضع اللفظي اذ تعدد مفهومه فان لم يتصل بهما نقل فهو مشترك وان تفرقت بهما نقل فان لم يكن النقل مناسبة فهو مرئعلا وان كان مناسبة فان هجر الاول فهو المقبول وان لم يجر في الاول حقيقة وفي الثاني محو نهى وسمى تحليل النقل ان يكون استعماله في معنى اثنى بعد ملاحظة المعنى الاول فاشترك سواء كان واصعه واحدا او متعددا ليس فيه نقل لعدم ملاحظة موضع الاول فيه فهو حقيقة من كل وجه في كل واحد من معنيه واما المرتفع والمفول فكل واحد منهما ان اعتبر استعماله في كل واحد من معنيه باعتبار وضعه له في نفسه مع قطع النظر عن وضعه لآخر حقيقة لانه مستعمل فيما وضع له وان اعتبر استعماله فيه بالنسبة الى المعنى الآخر لتحليل النقل بهما فهو مستعمل فيما وضع له من وجه ومستعمل في غير ما وضع له من وجه فقوله في غير ما وضع له حرج لم يجز لقبحه الى كل واحد من معنيه لكونه مستعملا فيما وضع له وان اعتبر استعماله في احد المعنيين بالنظر الى وضعه لمعنى آخر فليس بتحقيقة لكونه غير موضوع له بهذا الاعتبار ولا اعتبار لعدم العلاقة فلا يكون هذا لاستعمال صحيح وحرج المشترك مطلقا لكونه مستعملا فيما وضع له من كل وجه اذ لا ملاحظة فيه للنقل وكذا

الحقيقة المطلقه وخرج مقول من حيث انه مستعمل فيما وضع له ودخل فيه
 بقيد في الاصطلاح به تحاطب من حيث انه مستعمل في غير ما وضع له
 فاندفع ما قيل انه قد خرج المقول بقيد في غير ما وضع له ودخل الصلوة المستعملة
 في الدماء يعرف الشرع مع انه مقول وكذا ما قيل انه صرح ههنا بان المرحل
 والمقول داخلان في الحقيقة وسيصرح بهما مستعملان في غير ما وضع له (قوله مع
 جواز ارادته) اي بالنظر الى كونه كناية على امتناع ارادته في خصوص المادة
 كما في قوله تعالى (الرجل على العرش استوى) فهو محار منفرع على الكناية وقيل جواز
 ارادته ولو في محل آخر وكلا المعين مستند من انكشاف كما سيجي (قوله قد يكون
 بجارا ملح) لفصل المستعمل في غير ما وضع له من حيث انه كذلك ان استعمل لعلاقة
 بينه وبين الموضوع له مع قرينة ماسة من ارادته فبجاء ان لم يجر الاول وان جبر
 فمقول وان استعمل لعلاقة قال استعمل لامن قصد فعله وان كان بقصد ترتيب
 (قوله في معنى مجاري) لا يكون فردا للموضوع له بقرينة المقابلة (قوله باعتبار مجرد
 الملح) اي من غير ملاحظة خصوصية المرس (قوله بخلاف الجاز) في كثير من
 النسخ بدون نواو فيكون لبيان الكبر في الحقيقة والمجاز قصدا وتعالى لفرق بين
 رعاية المناسبة في المقول وبين رعايتها في الحقيقة والمجاز وفي بعض النسخ نواو
 فيكون الامر نكس وهو الموافق كذا في الوصيح والتلويح (قوله لا يتعين ناقله
 الخ) اي لا يلزم ناقله بتعيين لان يكون ناقله جمع الساس فانه يمتنع قافهم
 (قوله وهل) في القاموس اعمل بالكسر حركة الانسان او هو كناية عن كل
 عمل متعدي في الصحاح تعني الامور اثنان نقله الصوريون الى اسكامة المحصورة
 وقد يستعملونه بمعنى احدث لاشتغاله عليه كافي تعريف المفعول به والمفعول فيه
 والمفعول له في كناية (قوله فانه في العرف اسم الملح) في تفسير الكبير ان الدابة
 في العرف للمرس خاصة وفي التلويح انها الداب القوائم الاربع وفي القاموس انها
 حلت على ما يركب وتنع على ما ذكر (قوله بلفظ الكثرة الخ) اي لفظ في صورة
 الكثرة والافهم معرفة لان لفظ اذا اريد به نكس كان عمالة والنسب فيه فليتمكن
 وهذا على رأي الشارح رحمه الله تعالى من كون الالف موصوغة لانفسها وضعا
 ضميا (قوله وأصل بي مقصود بها) اي تصل النعمة الى الذي قصد بها وهو
 الدم عليه (قوله اكثر مظهر الخ) مصدرية ويكون عطف على يظهر والجار
 والمجرور اعني به متعلق يكون اي يكون الاصل الدالة على القدرة بها فلا حاجة
 الى التكلف الذي ارتكبه بعض منطريين قال قدس سره بتمام جملته ثالث

بالقاء والهمزة من القام يقال أقام الرجل دسعه ورد فيه (قوله بعلاقة السببية
 الصورية) واما اذا اطلق بعلاقة العلة الفاعلية فهي باخلة في السببية (قوله
 لا يغنى شيئا) اي لا يرفع شيئا من السمع (قوله كانه حسن) اي كل واحد منهم
 الاصبع في الادن اي بحسب الظاهر وتعبير ولا فائدة جعل الامة ولك ان تحمل
 الاصابع على معناه فيكون التصور في نسبة الفعل اليها حيث نسب فعل الطير الى
 الكل للثبوت (قوله انه سهو) قد يقال الدم وان كان سببا لنبية الا ان كل الدم سبب
 لكل الدم المتبيل بهذا الاصابع ولا يحكى ان عدرة الابيض لا تساعد (قوله او ما كان
 عليه اخ) السبق وحق ان يدعى في المحررة اعتبار ما كان عليه وباعتبار ما يؤل
 اليه بالنظر الى ثبوت الحكم المنسوب لا بالنظر الى الاخبار بذلك لحكم كاحقه في
 التلويح * قال قدس سره الظاهر هنا * لانه الذي يقع عليه لعصر لا العصور
 * قال قدس سره وجعل من تسمية اشياء باسم عاينته وفي الكشف سره بالعب
 وقال انه من تسمية اشياء باسم ما يؤل اليه * قال قدس سره استخرج الخ * لثلا
 يلزم عصر العصور وهذا يتعدى الى ان ينسب الى الدهن من نسبة الفعل وما يشبهه
 الى ذات موصوفة بوصفها يكون تصادف ذلك الوصف بغيره في ثبوت الفعل
 له فيلزم وقوع العصور على العصور اي التصور وما د * يريد عصر قصير حاصل
 بهذا العصر ولا حاجة الى تأويله ما سخر الضرر (قوله في الاحريز نوع حقا)
 اي لا يظهر فيها المعنى المجازي فاهوره في الامة السبغة ولد حل الكشف
 الرجعة هي شواذ المحدث والظرفية على الانساع وقيل في الثاني ان المعنى اجعل لي
 لسار صدق يطاق بالصدق في الاحريز (قوله ان قلت الخ) يعني ان اعتبار
 العلاقة انما هو ليتقل الدهن من المعنى الحقيقي الى المعنى المجازي والانتقال فرع
 الروم واكثر هذه العلاقات لا يبعد الروم يعني لدى مرقى المقدمة وهو ان يكون
 المعنى المجازي بحيث يبرم من حصول الموصوع له في الدهن حصوله في الدهن
 اما على الفور او بعد التأمل في القرائن * قيل انه لا حاجة الى السؤال والحوار
 بعدما مر في المقدمة من ان المعنى الروم الدهني ولولا انتفاء المحاطب
 لعرف او غيره على الفور او بعد التأمل في القرائن ليس بشيء (قوله ان معنى المجاز الخ)
 ذكر المجاز بناء على ان الكلام فيه والاصد المصنف في كتابة ايضا الانتقال من
 الروم الى الارم كما مر (قوله يسرى جميعه الخ) هي جميع هذه العلاقات في
 لزوم في الجملة على منقصه (قوله احسن اوصاف الخ) اي اظهر اختصاصا
 واشهره ادلا يمكن الزيادة في الاختصاص وبدا لا تصور بغير رأيت سدائري

أي في البحر قوله فينقل الدهن من اسمه به اليه (أي الى وجه الشبه لكونه اشهر
اوصافه ثم ينقل منه الى معروضة الذي سوى المشبه به بمعونة القرينة فيحقق
الروم بالمعنى الذي مر في الاستعارة (قوله فالاسد الخ) بيان لما ذكره على الوجه
الكلي في مثال (قوله انما يستعار الشجاع) أي ما يصدق عليه الشجاع سوى الاسد
لا بخصوصه من زيدا وعمر وورحل او امرأة وانما يقع عليه في الخارج و فرق بين
ما يقصد من اللفظ عند الاطلاق وبين ما يقع عليه بحسب الخارج كما سيحى (قوله
ولاشك في انتقال الخ) ومن تشبهاة الى الشجاع أي الذات ماء وصوفة بالشجاعة
سوى الاسد بمعونة القرينة (قوله فبطهر بابراده الخ) حيث ظهر من كلامه
ان في جميع أنواع العلاقات لزوما في الجملة (قوله بما ينصف الخ) أي يعتبر
وبلاحظ فيه الانصاف سواء حصل في الواقع او لا فان التكلم بعشيرة الانصاف
في الزمان الماضي او المستقر سواء حصل في الواقع او لا فاندفع ما في التلويح من ان
في مجاز الاول لا يلزم الانصاف في الزمان المستعمل كما في عصر حرا فارتقت
في الحال (في زمان سابق أو لاحق) بدلوا انصف كما في زمان الحكم لم يكن مجازا
بحسب الكون ارا الاول بل حقيقة او مجازا ما عتار آخره اذا استعمل المعنى
لفظ الدانة في الفرس لكونه فردا للذئب كما حقيقة واذا استعمله مع مخصوصه
كان مجازا ما استعمل المطلق في المقيد فاندفع ما في التلويح من انه لا يلزم من حصول
المعنى الحقيقي المسمى المجرد في زمان الحكم ان يكون حقيقة كما في الدانة اذا
استعملها المعنى في زمانه مجازا فاستعمل المطلق في المقيد مع حصول المعنى
الحقيقي في زمان الحكم (قوة او القوة) أي الاستعداد (قوله واذا كان الخ)
فانه حينئذ يكون المعبر فردا من المعنى الحقيقي والدهن ينتقل من العام الى الخاص
في الجملة بمعونة القرينة (قوة وار لم ينصف الخ) معى اذا كان الانصاف
حاصلا في وقت هو كاف للانتقال في الجملة وان لم ينصف صلا فلا بد من اللزوم
بوجه آخر (قوله امدني محض) او لروم عقلي في الجملة بلا انضمام الخارج اليه
(قوله كاطلاق الصير الخ) أي كالروم الدهني في اطلاق البصير على الاعى
فانه لا يلزم من تصور الصير تصور لاعى لكن ينتقل الدهن منه الى الاعى
باعتبار القرينة كذا نضره فاعلاقة هي المقابلة وفي التلويح التحقيق ان اطلاق
احد المتقابلين على الآخر من قبل الاستعارة ينزىل الثقال منزلة التماسك
بواسطة تمليح او نهكم او منب كلة (قوله بحسب العادة) كاطلاق العائظ على
الفضلات باعتبار الجاورة بينهما في العادة (قوله كالقراء للمعنى) اد كان

موصوعا لمجموع ما بين دفتي المصاحف (قوله كاحل واشمل) اراد بهما ما بين
العرض والمحل والمظروف والظرف (قوله او محو ورتهم) بان يكونا في محل
واحد او محلين متقاربين (قوله احدهما شرط فلا حر) نحو (ما كان الله ليصنع
ايماكم) اي صلواتكم نحويت المقدس (قوله ان لانسان لا يوجد بدونهما)
هذا كلام صاحب الشرح وعليه سؤال ظاهر او رده مع حواه في حواشي شرح
التفصيح وهو ان عدم وجود الانسان بدون الرقبة والرأس يتميذ على استلزام
الانسان ايها دون العكس كذا نقله والجواب المذكور ههنا في ان المراد
بالاستلزام الاستتبع وادالم يوجد الانسان بدونهما كذا مستعين له (قوله
قانه يجوز وجود الانسان بدونهما) هذا بحسب عرف والاف وجود الكل بدون
اجزء محال عقلا (قوله وان اراداه اطلاقا) ان يراد ماشر مطلق الشفة ويقع
على شفة الانسان باعتباره فردا (قوله تمير عن الصيغة) لعدم تحقق
معناها حسا وعقلا في الشبه سواء كان عبارة عن مروي كإذهب اليه السكاكي
رحم الله تعالى او عن انات لارم اشبهه بالمشة وتخرج من المكى عنها بساء على
انهم لا يظفون التصفية الاعلى المصرح بها لا باعتبار انه لا تكون الصورة
وهية حتى يتوهم مع الاشتراط على ما وهم (قوله بالتقدم والحدوث) معلق شاك
وان كان يوهم ان يكون مطلقا شاكوشاك على التوريع ويكون الاصل شاكى لانه
خلاف ما صرح به في شرح المفتاح حيث قارن في السلاح من شدة الرجل
شاك اذا ظهر شو كنهه وهي شدة الرأس وحدة السلاح والاصل شاك
وقد يغلب فيقال شاكى السلاح كالفاضي وقد يحذف لباء فيقول هو شاك
السلاح بضم الكاف وفي شرح الكشاف الاصل شاك وقد يحذف العين فيقال
شاك السلاح بضم الكاف وقد يسفل الى موضع بلام ويعمل فيقال شاكى
السلاح فلي هذا يكون القلب متعلقا بشاكى السلاح والمحذوف متعلقا
بشاك (قوله الطاهر من الناس) اي الذي يظهر من الناس عند التأمل
فيه (قوله الحمل على التحيل الخ) بان تحيل شعوع وخوف امر وهمي
يشملهما كالدين للابس سواء شد الجوع والخوف سي ليس اولا اذا يوقف
المقصود عليه ثم اثبت ذلك الناس لقربة للدلالة على انها صارت من الجوع
والخوف من القدم الى الرأس فيقيد من به نعة التامة في رابة الأمن والرق الواسع
عنها بسبب كفرانهم لعم الله تعالى ما ليس في حجه على الاستعساة الضعيفة فابها
تفيد الاطاعة التامة لا تار الجوع والخوف وهو من سبب لابق الاية قال الله تعالى

(وصرح الله مثلاً في كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكرت
 بالتم الله فاذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون) هذا من أجل التخييل
 على مذهب السكاكي رحمه الله تعالى من أن استعارته في التخييل صورة وهمية وهو
 يزعم أنه مذهب الأصحاب وإن جاز على ما هو مذهب الأصحاب في التحقيق وهو
 أن التخييل جعل الشيء لشيء يكمن البديل لشيء بعده أنه جعل اللباس للجوع والخوف
 ثم أثبت القرينة يفيد صبر وورعها من الجوع والخوف وليس في هذا تشبيه الجوع
 والخوف بغير شيء صار محذراً في الضرر كالأخطى ولا يحتاج في هذا التخييل إلى تصرف زائد
 مع إفادته المقصود على وجه سمع ثم كان الظاهر فكساها الله تعالى لباس الجوع
 والخوف لكنه استعير الأداة للأداة منه من الأفعال بشدة الاتصال ما ليس
 في الكسوة لأن الأداة بالدوق يستلزم الإدراك باللمس في الآية استعارتان
 تحقيقية تعبئة وهي استعارة الأداة للأداة واستعارة تخمّل التخييلية والتحقيقية
 وهي استعارة اللباس فإن اعتبر تشبيه الجوع والخوف بلباس استعارة مكشوفة
 كانت ثلث استعارات (قوله ليس تشبيه) لأنه لا أحد صاحب الكشاف ولا في الواقع
 (قوله فهو كونه تشبيهاً) لأنه لا أحد صاحب الكشاف فلا من صريحه
 في كونه استعارة أو ما في الواقع ولا تشبيه الجوع والخوف باللباس من حيث الاشتغال
 غير جميع الاعتبار الآخر فبشبه آثارهما لا يشبههما قال قدس سره فإن الجوع
 الخ قد عرفت أنه على تقدير جاز على التخييل لا تشبيه للجوع بشخص صار وتوهم
 هذا التشبيه فاش من نسبة الأداة إليه باعتبار أنه كثيراً ما يستعمل في المضار لكن
 قد عرفت أنه استعارة عن الاتصال بشدة وهو مناسب للجوع والخوف وهو
 كما نصرت بالنسبة إلى اللباس كذا في الكشاف قال قدس سره والأقرب ما في
 إلى الفهم لكن قد عرفت ما فيه فلا قال قدس سره ثم الجمل الخ أي على الاستعارة
 التحقيقية العقلية أكثر من صفة (قوله وسدى لأمثلة المذخورة الخ) أي ما قيل إن حراج
 أمدي في الأمثلة المذكورة على ما تقرر عنده من مراده أمدي حيث بحث مفهوم الأسد
 ليتوصل به إلى المبالغة في تشبيهه ثم نمو الأفعال حيث لا يحيط بطرائق حرجه الله
 تعالى بقوله لا لاسم إن سدا في ريد أمدي مسمي فجاو صعل له ليس شيء لأن زراعهم
 في أن صور حل المشبه على المشبه وصور توريد هو تشبيه أو استعارة لا في أنه
 إذا قصد منها المبالغة في تشبيهه هو هي استعارة أولاً (قوله في معنى الشجاع)
 أي في ذات ما سوى الأسد يصدق عليه مفهوم الشجاع وهو استعمال في مفهوم
 الشجاع لم يكن استعارة دالة على تشبيهه فهو دالة على مجاز أصريلاً (قوله

بقربه حمله الخ) فيه ان لهيفة في البحر يجب ان تكون منعه عن ارادة المعنى
الحقيقي والجل ليس كذلك خوفا ان يكون عربا من الالاء او بتقدير ارادة التشبيه
والجواب ان المراد القرينة المجبورة بدليل قوله هو مستعمل في معنى الشجاع عند
المنع فكيفه جوار الاستعمال فيه بالقرينة المجبورة الا انه اورد به بصورة الدعوى
ترويحاً ليدع المذكور و اشار الى قوته ولم يحسن على هذا ان يكون قوله بل هو
مستعمل في معنى الشجاع عصا لمص لا استدلال (قوله وتحقق ذلك) اي تحقيق
ان اسدا استعارة كافي ريت اسدا وانما اتسوية بينهم (قوله انه استعارة عن
زيد) اي من داب مخصوصة من ريد او عمرو او رحي وامرأة ادلا ملازمة بين الاسد
والذات المخصوصة وان اعتبر وصف اشعة فيه اد علاقة انما هي بين الاسد
والذات الموصوفة بالصفة اي ذات كان لا الذات المخصوصة وانما يقع
عليه في الخارج دلالة له عليه اذ الانتقال انه هو من الاسد الى اشعة التي هي
احص او صاعده وما الى معروضة ولا انما من ان خصوصية الذات (قوله
عن شخص موصوف بالصفة) سوى لاسد بتحقيق التشبيه (قوله ريد رجل
شجاع الخ) ذكر الرجل على التمثيل والاشارة الى ان المراد به سوى الاسد (قوله
فيكون استعارة) لانه استعمل لفظ اسمه في التشبيه وهو الرجل الشجاع مثلا
فيكون تشبيه معروف عامه سدا او المقصود انكم بالانحد كما ان في رأيت اسدا برمي
تشبيه الرجل الشجاع بالاسد معروف عنه والمقصود ان يقع الرؤية عليه فيحصل
المبالغة في الرجل الشجاع استعمال لفظ تشبيه به وحده فردا ادماثله وفي زيد
بجمله على ريد فادفع ما قيل انه لا بد في الاستعارة من المبالغة والمبالغة في قول ريد رجل
شجاع كالاسد فالالحكم ما تجد ريد بالرجل سمع الشدة بالاسد بهيئته ريد
بالاسد والمبالغة فيه قد بر قال قدس سره د قبل رأيت اسدا الخ خلاصته
دفع الملع الذي ذكره الشارح رحمه الله فثبت ان فرق بين رأيت اسدا وبين زيد
اسد بان معنى الاول رأيت رجلا شجاعا شدا بالاسد فيكون تشبيه بالاسد
مفروعا عنه والمقصود بملق الرؤية به ومعنى الثاني ريد كالاسد والمقصود منه
تشبيه زيد بالاسد فالاول استعارة وان في تشبيهه بغير بالاسد تشبيهه به قال
قدس سره فلاشك ان اسدا الخ فيه انه يجوز ان يكون التقدير رأيت مثل اسد
برمي والجواب ان المراد شئت فيه عن تقدير كونه استعارة قال قدس سره
ولم يقصد به هذا المفهوم اذ لا معنى تشبيه مفهوم بالاسد بل الذات اي الداب
التي يصدق عليه مفهوم سمع سوى الاسد قال قدس سره واما ان يراد

الحج * هذا هو مراد الشرح رجه الله كما هو سمي بيان وجه تعلق الجارية * قال
 قدس سره ولا معنى لرجوعه اليه * اي لرجوع التشبيه الى المفهوم * قال قدس
 سره فيكون سياق الكلام الحج * هذا هو مراد الشرح رجه الله لان اسدا عنده
 في ريد اسد وزيد شراست مستعمل في المفرد الادعائي المفعول عن تشبيهه بالاسد
 الحقيقي بقرينة الحمل واما بدليل على كون العرض مع التشبيه فيكون مستعملا
 في المعنى الحقيقي * قال قدس سره فاذا قلت ريد الاسد الحج * ابداء ليعرق بين
 ما اذا كان الخبر المعروف وسكر مان اندهر في المعروف التشبيه بان يكون الكلام فيه
 تعريف الحس والتشبيه به * عشر تحقده لا الاتحاد بين ريد وماهية الاسد كما في ريد
 هو النطق المحامي ولا الحمل عليه كما في ريد المطلق فانه خلاف الظاهر لانه حكم باتحاد
 المتباين بخلاف المكر فان يظهر فيه حمل بطريق الادعاء لا التشبيه ادلا معنى
 التشبيه بالمفرد المجهول وجهه * انما يتم ظهور التشبيه في الاول والحمل في الثاني اذا كان
 الاسد مستعملا في معناه الحقيقي ووجهه حرط الصاد لم لا يجوز ان يكون مستعملا
 في المفرد الادعائي اي الرحمن شجاع فيكون استعارة * قال قدس سره ولا يتحقق
 ذلك بالاستعارة * بان يقال ان الذي من التشبيه بطريق الدلالة فيكون تشبيها بالغا
 * قال قدس سره ان وجه الاستعارة الحج * بان يقول هو استعمال اسم التشبيه
 في المشدود اخر اؤه مثله * مثل نفس سره * يقتضي ان يكون قوا ريد الاسد استعارة
 الحج * ماد كرمال طرح يقتضي حوار كونه استعارة بان يكون معناه ريد رجل شجاع
 كالاسد وذلك لا بد في ظهور تقدير اداة التشبيه * قال قدس سره هذا الاستدلال
 يشعر بان اسدا الحج * لا اشعار في كلامه بذلك انما يشعر بان مفهومه محتمل ووسائل
 ملحوظ قصدا بان استعار له ب ماموصوفة بالجماعة كما مر * قال قدس سره ثم
 ان استعمال الاسد الحج * اذا استعمل الاسد في معناه الحقيقي ولو حظ معنى الصولة
 تعاطيا اعتبار انه لا رمله اشهر به كالنص على مقصودا تعاطيا اذا استعمل في ذاتها
 موصوفة بالحرأة كان الوصف ملحوظ قصدا ويكون تعلق على ملحوظا قصدا
 ولا شك ان مقصود لشعر است حرأه على صفة قصدا وهذا لا ينافي كون
 وصف الشبه حاربا عن الطرفين فان ادنبه ذات موصوفة لا ادات مع الوصف
 قدبر وانصف * قال قدس سره ويؤيد ما ذكرنا الحج * فيه ان ذكر وجه
 الشبه في الثاني مانع عن الحمل على الاستعارة كما صرح به الشارح رجه الله تعالى
 بخلاف الاول فلا بد ان لفظة سد في كليهما مستعمل في معنى واحد (قوله وكذا
 الكلام في نحو لقيت اسدا) اي من الكلام في نحو ريد اسد من المع المذكور الكلام في نحو

لقبت اسد افلايد من تقديره اومه ليكون تجريدا عند القوم فيتمتع المدكور
واما نحو لقبت امدا فهو استعارة بالاتفاق فلامعى لقوه وكذا اسكلام اخ واطله سقط
من قم السخ (قوله واما ادراك) اي هذا اذا جرى المشبه على المشبه ولم يذكر
وجه المشبه واما ادراك المشبه بالكلية فان لم يكن مدكورا ولا مقدر في نظم الكلام
ففيه اشكال (قوله ما يقتضى تقديره) اي اعتباره وكونه مراد في معنى اسكلام وان لم ينح
نظم الكلام اليه ولم يقل او يمكن تقديره لانه يمكن تقديره لثقل في كل استعارة بان يقال
في رأيت اسدا يرى مثل اسد وهكذا لكن ليس به ما يقتضى تقديره كوجه
الشيء في رأيت اسدا في شجاعته فانه يقتضى تقدير مثل ادلامعى لقولنا رأيت
رجلا شجاعا في شجاعته (قوله لا بيان خطا الايض بالبحر الخ) سواء جعل
من بانية او تعصية او تحريدية فان البحر يطلق على كانه وعلى كل جزء منه
تشمع بجميع تلك الوجوه عبارة الكشف (قوله ميب سواد آخر الليل) فكناه
قيل من الفجر وسواد آخر الليل وادكانا ميبين ميمر وسواد آخر الليل لا يمكن
جعله على الاستعارة ادلاره بيان الشيء نفسه فلا بد من تقديره ان يكون الحيطان
على معانيه الحقيقي اي نفس مثل الخط الابيض من مثل الخط الاسود من الفجر
وسواد آخر الليل (قوله واعد من ذلك الخ) اي من نحو رأيت اسدا في الشجاعة
الانسان لعدم ذكر وجه المشبه المشر بالتشبيه فيهم (قوله ان تصح وقوع المعنى
الحقيقي) اي المعنى المقصود من اللفظ لا ما وضع له وفي بعض النسخ وقوع المشبه
وهو الاظهر (قوله وهذا ليس كذلك) اي قوله صرب الله مثلا لا يصح فيه
وقوع المشبه ادلامعى لقولنا صرب الله مثلا يؤمن والكافر طامع من كونه
استعارة معصوى بخلاف الآية الثانية فانها معصى ورد فصله بقوله وكذا
الخ (قوله بالخرين الموصوفين بقوله هذا عذب الخ) اي من حيث المعنى ولما
من حيث اللفظ فجعله مستأنفا معطلة بى استواء بخرى وفيه إشارة الى انه ليس
قريبة على قصد التشبيه لحوار كونه ترشعا (قوله واراد تفصيل البحر الاحاح
الخ) ومن هذا تنبى انه لا يجوز ان يكون قوله ومن كل تأكلو الخاطريا ترشعا
(قوله فهو في طريقة الخ) فان قوله تعالى (وان من بحره ما يتجر منه الانهار)
بيان تفصيل الخارة على قلوبهم (قوله وهذا لكلام صريح الخ) والا لا وجه
لتنى كونه موضوعا لاعم في اثبات كونه بحرا (قوله عذر عومه) اي باعتبار
كونه فردا من افراد العام (قوله بمعنى تصريف الخ) لا بمعنى انه بحار حكى
فانه لا يكون في البسة و لكلامهما في اللفظ مترد كالاسد مثلا وفيه رد على

من ذهب الى انه مجاز حكمي وادعى ان امرار بالاسد هو الاسد الحقيقي ومنسب
اليه ليس منسوب اليه حقيقة بل منسوب الى الرجل اشجاع بعلاقة المشابهة
والقربة قربة تنحور في نسبة ولا يعني كونه تكلفا نادرا (قوله لكان الاعلام
المنقولة الخ) لانها اطلقت على المعنى الثاني لمناسبة بالمعنى الاول كاستعارة
(قوله كان الاسد مستملا فيما وصع له) ويكون سرابه الحكم عليه الى الرجل
الشجاع كسرابة الحكم في افراد حقيقة والقربة قربة على نقل معنى الاسدية
اليه وادعاء له (قوله في توقع الظل) على ما قدره بذلك لان التظلل على
ما في التاج سايه وان كرد ودر به كردن و امرادهه الثاني (قوله وتحقيق ذلك
الخ) حاصل التحقيق ان ادعاء دخول اشبه في حسن التشبيه لا يقتضي كونها
مستتملة فيما وصعت له بل ليس معناه ما فهمه يستدل من ادعاء ثبوت التشبيه له
حقيقة حتى يكون استعمل لفظ اشبه به فيه استملا فيما وصع له وانحور في امر
عقلي وهو وجه غير المشبه مشبه به من معناه جعل المشبه به مؤلفا بوصف مشترك
بين المشبه والاشبه به وبما ان هذا التشبيه موضوع لذلك الوصف وان افراجه
فما من متعارف وغير متعارف ولا حقا في الدخول بهذا المعنى لا يقتضي كونها
مستتملة فيما وصعت له لان الموضوع له هو الفرد المتعارف والمستعمل فيه هو الفرد
الغير المتعارف ويؤيد ما ذكره صاحب الشارح رحمه الله تعالى في الموضع ان حملها
بمجازا عقليا منى على اعتبار مرحوح دعوى الهيكلي المخصوص للرجل
الشجاع والحق حلاله وهو دعوى فرد غير متعارف لمفهومة فقول المصنف
رحمه الله تعالى واما التعجب والهي منه اشارة الى جواب دخل مقدر وهو انه
اذا لم يكن منى لاستعارة على ادعاء ثبوت اشبه به حقيقة بل على جعله فردا
غير متعارف لم يكن للتعجب وادعى منه في اليقين معنى لان التعجب والنهي عنه
الماهوي في الفرد المتعارف لا في الفرد الغير المتعارف فاحاب عنه من التعجب والنهي
عنه لتامس التشبه وحين نورد الغير المتعارف مساويا للعارف في حقيقته حتى
ان كل ما يترتب على المتعارف يترتب عليه وبما حررتنا اندفع ما قيل ان التعجب
والنهي عنه ادعاء له استدلالا على الادعاء وعدم تسليم الادعاء لاحاجة
الى المراجعة في كونه تعجبا والهي عنه مدين عليه او على نسبي التشبه
وذلك لانه لم يسلم الادعاء فادعى الذي ذكره المستند وبني عليه صحة التعجب
والنهي عنه بل معنى حر فلا بد من بيان صحتها (قوله والاستعارة تعارف الخ)
اي بعد اعتبار نسبة شيء اليه او نسبة الى شيء فلا يرد ان الاستعارة في الفرد

والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى التفرقة (قوله ورسم
صاحبه الخ) الاظهر صدى ان الاستعارة من حيث المعنى شبه الدعوى باطالة
ومن حيث اللفظ شبه الكلام بالكذب وفي الفرق بين معنى معناه على التأويل
مخلاف الدعوى باطالة وان معنى فظها على نصب القرينة بخلاف الكذب
وفي شرح المصاح الشريف اراد به دعوى الاستعارة الجهر بركب وصاحبه مصر على
دعواه متبرئ من التأويل فصلا عن نصب القرينة و اراد بالكذب الكذب العمد
وصاحبه لا ينصب القرينة بل بروح ظاهره لكن لا يمنع من قصد التأويل في هذه
فلذا حرص التأويل بمعرفة الباطل ونصب القرينة بمعرفة الكذب هذا خلاصة
كلامه وفيه انه مع كونه خلاف ظاهر المسألة اذ لا قرينة على تخصيص الدعوى
باطالة بالجهل المركب والكذب بالكذب العمدانه لا وجه تخصيص بمعرفة
الاستعارة بهذا فانها تعارق الدعوى الباطلة مصفاة سواء كان مع انضمام
المطابقة او لا بالتأويل ومن الكذب مطلقا سواء كان عمدا او خطأ نصب القرينة
(قوله غلظ) لمراد غير علم المجلس فانه يجري فيه الاستعارة لا ان يتدرج من اطلاق
العرفان عليه علم المجلس تعديرية (قوله من يعتضي الحمار الخ) هكذا في المفتاح
حيث قال والذي قرع سمعت من ان معنى الاستعارة على ادخال المسماة في جنس
المستعار منه هو الذي في المنع دخول الاستعارة في الاطلاق اذا سمعت نوح
وصهية وقال اسيد في شرحه للمصاح نه بالذات لا تسم ان الاستعارة تعتمد على
الادخال فان المقصود في الاستعارة المبالغة في حال المشبه به يساوي المشبه به فيد
وذلك يحصل بمجعل المشبه من جنس المشبه به ان كان من جنس او جعله منه
ان كان شخصا فان المقصود من قولك ربيت اليوم حاتما به عين ذلك الشخص
لانه فرد من الجواداتهن وفيه بحث اما ولا فلا نقول بالادخال في اسم المجلس
بالاداعي اليه فان المبالغة تحصل فيه ايضا بادعاء الاتحاد وامنايا فلا جعله
عنه فيما كان شخصا ان كان لامن قصد فهو عبط وان كان قصدا فان كان
باطلاقه عليه ابتداء فهو وضع جديد وان كان بمجرد ادعاء من غير تأويل فهو
دعوى باطالة وكذب محض فلا بد من التأويل مادخله فيه والحاصل ان استعمال
المشبه به في المشبه ليس بحسب الوضع التحققي وهو ظاهر فلو لم يقتض الوضع التأويل
لم يصح استعماله فيه (قوله لانهما مجاز الخ) اشرار دليل العام الجاري في كل
مجاز مرسل لا كان او استعارة او ان تخصيص بين مراد الاستعارة بالاشياء لا بينها
والاقالقرينة لارادة في كل مجاز (قوله يكون كل واحد منهما قربة) وليس واحد

منها ترشحا ولا تحريدا لهم ملائمة المشبه ولا للمشبه فقبل لا يكشف الداعي
الى جعل قرينة الاستعارة المصروفة متعددة دون الاستعارة بالكساية بل جعلوا
واحد منها مما يصرف بها عن الحقيقة قرينة والرائد عليه ترشحا ليس بشئ
فان ملائم المشبه به ماعدا لقرينة سواء كان في المصروفة او المكسبة ترشحا الا ان
القرينة في المكسبة تكون ملائم المشبه به كالاظهار وفي المصروفة تكون ملائم المشبه
كبري (قوله: يسوف) لا ليراد بقوله في ايماننا (قوله: امانه) فمرها بالانامل دون
الاصابع اشارة الى ان اصافة الصاعقة بسهولة فقيه مبالغة في شجاعته (قوله
في الجود وعلوم العطاء) في ليت استعارة حيث صحت مدحه بالشجاعة مدحه
بالعناية (قوله: واعتذر حر) بالاصافة كما هو السابق او بالوصفيه فالمراد بالث
غير الاشارات الساعقة وعلى الاول الامور المذكورة من الطرفين والجامع وغيرهما
(قوله: استعارة الاحياء) والجامع كون كل واحد منهما موصلا الى الحياة (قوله
وهذا اولى من قول المصنف الخ) لان الاستعارة هو الاحياء لا الحياة، انما قال
اولى لانه يمكن ان يقال المراد بالحياة الاحياء اكون اثراته (قوله: ثم الصمد ان الخ)
توجيه هذه الصارة عهدي ان الصمد ان كانا قائلين بالشدة والضعف بان يكون
كل واحد منهما قائلين بالعلم والجهل والحر والقدره كان استعارة الصمد الاشد
كالجاهل للصمد الا صمد وهو الاقل علما وقدره اولى من استعارته العلم والقدره
وبالعكس فان استعارة الصمد للجاهل لاقل جهلا اولى من استعارته لقليل الجاهل والمصنف
رحمه الله تعالى ترك هذا مسم لظهوره وهو الذي تعرض له الشارح رحمه الله تعالى
او بان يكون احدهما شدة والآخر مجتمعا بالشدة والضعف كالبنت والحقى الجاهل
والعاهر كان استعارة سمات للمحى الاقل عمدا والاضعف قدرة اولى من استعارته
للمحى قليل العلم والقدره ولا من عدولى من الاقل قدرة وكذا في جانب الاشداى
الميت اذا استعير له اسم حي فكل ميت كانا اكثر علما او اشرف علما اولى باستعارة
اسم الحى من ميت قليل العلم والقدره والاكثر علما اولى من الاكثر قدرة وقيل
حايه توجيهه ان يقال وصف المعروض بضعف الصمد و اراد بالصمد
القائلين للشدة والضعف معروصيهما القائلين للشدة والضعف في الجامع ووجه
الشبه بقليل العلم والقدره وبت صمد باعتبار ما شملان عليه معنى الحياة والموت
قائلان للشدة والضعف بشار الجامع وهو عدم فائدة الحياة انتهى فعنى العبارة
على هذا التوجيه ان كان معروص الصمد نحو قليل العلم والميت قائلهما معروصان
للحياة والموت لئلا يصدق ان قائلين للشدة والضعف في الجامع اعني عدم فائدة

الحيوة كان استعارة اسم اضد الاشد في وجه الشبه وهو الميت للضد الاضعف
 في وجه الشبه كآقل العلم اولى من استعارة اسم الصد الاشد للضعيف في وجه الشبه
 اعنى لقليل العلم والقوة هذا لکن يرد عليه ان الاقل عديم ليس اصعب في وجه الشبه
 اعنى عدم فائدة الحيوة بل اشد واقوى من قليل العلم وبين في توجيه الصد ان
 فيما نحن فيه الموت والحيوة وهما قائلان للتشكيك باعتبار دلالة انى هي الثبوت
 في الآثار وذكر قوة العلم وضعف القوة لبيان ثبوت آثاره التي هي العلم والقدرة
 فكل من كان اقل هذا واصعب قوة كان الحيوة فيه اصعب فهو اسم الميت اولى
 لان الميت اسم للاشد في الموت لانه دال على اشوت دون حدوث واقل عما اولى
 من اقل قوة وكل من كان العلم فيه اكثر وآثار لقوة فيه ربه كان اسم الحي اولى
 وان مات واكثر عما اولى من ازيد قوة وفيه انه لم يبين التشكيك بالشدة والضعف
 في الموت مع انه المحتاج الى البيان ومقاله من ان اسم الميت يدل على الثبوت وليس
 شى لان التشكيك يكون في المعاني وكون الاعدد دالا على الثبوت دون حدوث
 لا يثبت الاشدية في الموت وانه لم يبين معنى قوله وكذا في جانب الاشد وترتب قوله
 فكل من كان اكثر هذا او اشرف الخ عليه (قوله هم العلم والجهل الخ) لا الاقل
 علما وقوة والميت فان الميت لا يصل الشدة والضعف وايضا الاشد والاصعب ايا
 متصادمين (قوله وهما عامعا) لانه ادخل المشبه في المشبه ادناه ويخصه مع افراد
 المشبه تحت مفهومه (قوله اما داخل الخ) لم يستغن عن هذا التخصيص بعامر
 من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون
 منى الاستعارة (قوله وقال الشيخ الخ) يعنى ان ما ذكره مصنف رحمه الله مخالف
 لما ذكره الشيخ فانه جعل استعارة الطيران للمدوكر ايت سدا في ان الاشتراك في كل
 منهما في صفة الا ان الطرفين فيما نحن فيه من حدس واحد وفي رأيت اسدا من
 جنسين وليس المراد بالجنس ههنا مصطلح ارباب المنطق من ماهو المتعارف وعليه
 ائمة الفقه من ان الشئيين اذا كان بينهما كثرة اختلاف في الاوصاف والمواقع فهما
 جنسان كالدكر والانثى من الانسان وان لم يكن كذلك فهما جنس واحد كالدكر
 والانثى من النعم (قوله فالتما جنس واحد) لاشتراكهما في لصفة المقصودة منهما
 وهو المرور وقطع المسافة واما كون احدهما ناجح والآخر بالقو ثم وكون احدهما
 سريع والآخر بطيئا فلا يوجب الاختلاف في الجنس لعدم الاختلاف بينهما في الصفة
 المقصودة منهما (قوله ثم قال الخ) هذا تأييد لمقاله اولا من ان الاشتراك في استعارة
 الطيران لا مدو اشتراك في الوصف حيث قال ان خصوص وصف الكائن في الطيران

مرعى الخ (قوله مع ان في كل من المرسى والطيران الخ) اما في المرسى فكونه مرسىنا
واما في الطيران فاسرعة (قوله ان خصوص الخ) خير لقوله وان فرق والمراد بخصوص
الوصف السرعة (قوله ان تشبيه الخ) اى تشبيه العدو بالطيران في السرعة
منطور في استعارة طير ان العدو بخلاف استعارة المرسى لانف فانه من استعمال
المقيد في المطلق (قوله ولهدا دلل على) اى لوحظ التشبيه باستعمال المرسى
في الالف كما لوحظ في طلاق مستمر على غلب الشفة عد استعارة حقيقة لكونها
مبنية على التشبيه (قوله وقال ايضا الخ) نقل هذا الكلام لبيان وجه اطلاق
الاستعارة على المرسى استعمال في الالف حتى احتاج الى ان فرق (قوله ونحو ذلك)
ما فيه استعمال المقيد في المطلق (قوله عدوها) اى وضع المرسى موضع الالف
ونحو ذلك وتصميم رجع الى الجماعة اوالى وضع المرسى موضع الالف بتأويل
الاستعارة (قوله فاعتدلت كلامهم) فاطلقت اسم الاستعارة عليه في قوله استعارة
المرسى للالف (قوله ونهت عن ذلك) اى على ان الواجب ان لا يطلق عليه اسم
الاستعارة من سببه استعارة غير مبنية لعدم ابتداءه على التشبيه وكونه من استعمال
المقيد في المطلق (قوله ووجه التشبيه منه) اى بين وضع المرسى موضع الالف
وبين الاستعارة الحقيقية انك تقول بيد اى في وضع المرسى موضع الالف
من في استعمال المقيد في المطلق مطابق الاسم من محاسن وهو المقيد ان
محاسن به وهو مرد الذى وقع عليه مطلق الالف في الخارج والمحاسبة
والمقارنة من واحد لكونهما شراكا في امر فى الاول اشتراكا في الجنس وفى الثاني
اشتراكا في الوصف فاطلق اسم الاستعارة التى مساها المشابهة على ما فيه
المحاسبة محر (قوله فلا طلق الاستعارة طله) لاحقيقة ولا محاربا (قوله فل
قلت الخ) يراد على قوله الجامع اما داخل في الطرفين الخ (قوله مفيدة) اى
للمبالغة المصدوقة من (قوله ان حرة اماهية الخ) لامتساع التشكيك في الذاتيات
(قوله للشجاعة) اى للشجاع قام المصدر مقام المشتق لئلا يتوهم ارادة ما صدق
عليه الشجاع (قوله لا لرجل وحده) لمعرفته انه لا ملازمة منه وبين الاسد
ولا دلالة عليه (قوله تجور ونصاع) وجهه الدلالة على كمال شجاعة الاسد كانهما
حقيقته وماهية الموصوفة له (قوله ان يكون الخ) اى ليس المراد منه ان يكون
وحد الشد ضربا منه لانه في الاستعارة ان يكون اخص اوصاف التشبيه
واشهرها ان يكون تشبيه عربيا لا يقع في كلامهم الا نادرا وبعد العلم بالتشبيه
يكون وجه شدة اخص الأوصاف واشهرها (قوله وفي الصحاح القربوس)

السرج في النسخ الصحيحة من الصحاح القربوس للسرج فلا مخالفة بينه وبين
 مفسره الشارح رحمه الله به الامالاجال والتفصيل (قوله وكرهت كل مخاطر)
 اي مثل ذلك الاهمل فعل من يلقى نفسه في الامور الصعبة او مثل زيارة الخبائث
 كل امر خطير يهتم به في التعويد او مثل ذلك لمرحل يريد نفسه كل محظر في تعويد
 فرسه (قوله شبه هيئة وقوع العان الخ) اي شبه الهيئة الحاصلة من وقوع
 العان المذكور بالهيئة الحاصلة من وقوع الثوب المذكور في الشكل والصورة
 فهو التشبه المذكور استعارة الاحتواء الذي هو احداث ثوب الهيئة وانجاسه
 لوقوع العان في قربوس السرج ما صور الوقوع بصورة لا يقع واسمه الى
 القربوس مبالغة في تأريه كما صور القدوم بصور الاقدام في اقدمي يده حتى على
 فلاں وقدمه فالايماح المشبه تخييلي ولا يماح المشبه تحقيقي لاستعارة المذكورة
 استعارة تصريحية مبنية على التشبيه المذكور ولولا ذلك لكان التشبيه لاجس
 استعارة الاحتواء لا الوقوع المذكور فتدبر فانه مما حكي على ساطرين (قوله لان
 الركبين الخ) ولان العان يقع على القربوس بعد ما وقع على جانبي الفم كالخيل
 تقع على الركبين بعد وقوعها على الظهر (قوله ومارى) نفخ الراد وكسرهما
 كاستحاري والحواري (قوله احدا في الاحاديث) لم يرس معنى الاطراف وهو
 الواجب وهي ام جمع طرف بكسر الظاء بمعنى الكريم اي كرائم الاحاديث يقين
 هو من اعراف العرب اي كرائمهم او طرف تهريث بمعنى الناحية اي قلوب
 الاحاديث (قوله حتى افاداه الخ) لان نسبة اعمل ندى هو صفة الحال الى
 المحل تشبه تشبوعه في المحل واحاطته بكله قائما في ماضق بلاسة وقيل للعدبة
 اي اذهبت الاباطح اعناق المطايا فيكون مطايا مشهاة له واعانتها لاشياء التي
 على الماء في الوادي ولا يخفى لطف الاول (قوله من الابل) شبه ما له (قوله كما في
 قوله تعالى واشتهن الخ) حيث استند الاستئصال الذي هو صفة استئيب ان الرأس
 الذي هو محله للاشعر باستئيبه له (قوله ففتنه الخ) مقول قول لبيت الذي
 بعده * الايتها الميل الطوبى الانحلى * بصح وما لا صاح منك * مش * والصمير
 له ليل في بيت قله * وليل كوخ ابهر ارجى سدوله * على بواع هموم ليلتي
 * فان امر روقي يحور ان يكون المتطلى مأخوذا من مساو وهو يظهر فيكون المتطلى
 مد الظهر ويحور ان يكون من المتطط بمعنى المد يقرب احد الطرفين به (قوله
 فاستعرا الخ) فهي ثلث استعارات تصريحية تخيلية لاخذ شكل امين وصورة
 الخبيثة بالتحصن المتطلى المردف الثقيل (قوله وانظروا الخ) هي انه استعارة واحد

شبه الليل ، اشخص المظلي المردف المنقل وانت له لوازم الشبه وقيل انه استعارة
 كاشلية شبه هيئة امير في انطول والثقل بهيئة المظلي الخصوص (قوله باعتبار
 الثلاثة اخ) اي بعد اعتبار حال الطرفين وحال الجامع يحصل ستة اقسام كما
 بينه الشارح رحمه الله تعالى و كان تقسيم كل واحد في نفسه يوجب ان يكون
 سبعة لان اقسام الطرفين اربعة واقسام الجامع ثلاثة (قوله عجيلا جسدا)
 بدنا ذا لحم ودم او جسدا من الذهب حابيا من الروح ونفسه على البديل له
 خوار اي صورت البقر قبل في صكون الآية استعارة بحث اذ جسده له خوار
 صريح في انه لم يكن محلا دلائقا لقراءته حسده صوت القرو قد ابدل بدل الكل
 فظهر به انه ليس عين يحصل فتراد من العجل مثل العجل فهو نظير قوله تعالى
 (حتى ينبت لكم الحيط لا يبيض من الحيط الاسود من الفجر) فان البيان اخرجه
 من الاستعارة الى التشبيه كما مر و بطوات ان البديل اخرجه من كون المراد العجل
 الحقيقي وان المراد منه عجل الادماق اصنى الحيوان المخلوق من الخلق فالسند
 قريبة على الاستعارة كبرى في رأيي اسدا برعى بخلاف قوله من الفجر فانه اخرج
 الحيط الابيض من ان يكون المراد هم الحيط الحقيقي وهو ظاهر واخرجه من ان يكون
 المراد به الحيط لادماق اصنى الفجر الا لا يبين الذي بنفسه فلا بد من تقدير المثل
 (قوله فانسدمر منه هو النار) هذا يصح من السكاكي رحمه الله تعالى فان
 المستعار منه في الاستعارة بالكسبة هو المشبه به المرموز اليه بذكر اللام كما هو
 مذهب الجمهور وسمى منه ما بعدد من ان استعار منه هو المشبه المذكور (قوله
 ورعى المصنف اخ) امر ، لزعم لانه خلاف مذهب المصنف رحمه الله تعالى فان
 قريبة الاستعارة بالكسبة حقيقه قابو افاق لمده ان يكون اشتعل بماء الحقيقي
 (قوله عقل) اي بعينه عقلي وهو تعدد التلاق (قوله كشف الضوء اخ) يعني
 ان النهار صبرة من الضوء اما على التحور او على حذف المضاف وقوله منه على
 حذف المضاف اي من مكان الليل اي مكان انقضاء ظلمته وذلك لان النهار والليل
 عارطان عن رمس كور شمس فوق الافق ونجته ولا معنى لكشف احدهما عن
 الاخر (قوله وموضع نداء طه) اي الليل وطلعه طل الارض ابدى في اليل وهو
 الظلمة ولم يقل نداء ظلمته متدعة للابصاح والكشاف اشارة الى ان الظلمة وجودية
 كما ذهب اليه بعض المتكلمين ويؤيده قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) فيصح
 القول بظهوره بعد زوال الضوء بقوله دائر او عالما فانه اذا لم يكن احدهما يكون
 ذلك الحصول اتفاقا لا ترتيبا كما ذكره تفسير الترتيب في نفسه لانه هناك كذلك

(٧) خلق الخلق في ظلمة
نصحة

(قوله وبيان ذلك) أي ظهور الظلمة (قوله ان الظلمة هي الأصل) في الحديث
ان الله تعالى (٧) خلق خلقه في ظلمة ثم رشح عليه من نوره (قوله فخلق ظهور الظلمة
الح) كان الظاهر حين اظهار الظلمة كاظهار المسلوح لان السبح متعد لا ان تشبيه
الاطهار بالاطهار تابع لتشبيه الظور بالظهور هذا اخذوه (قوله واعترض الح)
وما قيل في الجواب من ان النهار عبارة عن مجموع مدة طلوع الشمس الى غروبها
والواقع عقيب هذه المدة كلها الدخول في الظلام ليس بشئ لان الدخول في الظلام
يترتب على السبح لا على انقضاء مدة النهار (قوله فاقام) أي كل واحد من السبح
وصاحب الفتحا وفيه اشارة الى دفع ما قيل ان ما ظهر بمعنى زل يكون صلته من لامن
(قوله قد يكون بمعنى النزع الخ) في الأساس من محار سبح لله سهار من الليل وسبحت
منه درعه و لأول معنى الاحراج والثاني بمعنى النزع (قوله فانه لا يستقيم الخ)
اذ افادته انما تصور فما لا يكون متزقا بل يخص بعضه ويكن احوال ان نزع
الضوء من مكان الليل لكون ظهوره في غاية السكمال كان المتزقب فيه ان يكون
في مدة مديدة الحصول الظلام بعده في مدة قصيرة حصول من غير ترقب ولهذا
ظهر احوال من التقوية (قوله لندرة وقوعه) وقوله انصف ربه الله تعالى
عليها جعل افعال معسوما (قوله لانه قد ذكر الخ) بسبح تشبها لاعتراضه على
السكاكي ربه الله تعالى بانه عدو في منبه مما على حدة وجعل نفسه سنة
والاستدرة ماها التشبيه والواحد لا ساطة من الاقدم في الامتدرة والعدر
ندرة الوقوع وكونه في الحقيقة استعارتين مشتركين بينهما (قوله فاعتبر تشبيه
الح) على تقدير ان يكون معنى من انقطا من مكان ربه (قوله لا مجرد القدر)
الظاهر ترك لفظ المرد (قوله وكون الاستعارة الخ) او على هذا الاحتمال وعلى
من انقطا من رقادا (قوله ولا شك ان عدم الخ) وكون لرقا كثير الوقوع في
الحس لا يجعل عدم ظهور الفعل فيه قوي وان كان بعد لاشهية (قوله الممت)
أي سهوية تأتي بعد فانه في اليوم اقوى واعرف ولا يرد مدح من كون بعد
في اليوم اقوى محل بحث لان المدح في الموت قوي بعد على فيه اقوى ولا ما قيل
من وجه الشبه عند كورا فيكون تشبها كافي قوله ولا يحب من روح الدر
بعده (قوله كسر الرخصة) في القاموس لصدع كسر شيء منه وفي تاج
شكاه من كسر الزجاجة على سبيل المثال وكونه محسوسا عند الحصول
بالمصدر (قوله التبليغ) في القاموس اسبغ لا يصب وهو امر على يكون
بالقول والفعل والتقرير ان قال اتسمع تكلم بقول مخصوص فهو حسي ميات

بشيء (قوله وادعى الخ) شارة في انباء في بالتؤمر للتعدية وبماصدرية اي
 فامرئ من المصدر اسنى للعقول في انكشاف فاصدع بالتؤمر اظهر به واظهره
 يقال صدع بالحجة اذا تكلم بها جهرا وفي الاساس من المحاز صدع بالحق حهر به
 وصرح مفرقا بين الحق واساطيل فاصدع بالتؤمر وفي الصحاح وقوله تعالى
 (فاصدع بالتؤمر) قال غيره اراد فاصدع بالامر اي اظهر دينك وبخوزان
 يكون ماء وصوت اي بالتؤمر به من الشرائع فعدف الطار كقولك امرتك الخير
 (قوله الخيفة) في القاموس الخيفة كل بيت مستدر او ثلثة احواد او اربعة تبقى
 عليها التمام فيستظل بها في الخروكل بيت يسمى من عبادان اشجر (قوله على نفس الذات)
 اي الحقيقة والمفهوم في القاموس معنى ذات يسكن حقيقة وصلكم وسجى في
 كلام السيد ان مراده مستقل بالمفهومية وخرج بقوله الصالحة الخ الاعلام
 والمصبرات واسماء الاشياء واسم الحروف والافعال فانها كلها حركات لا تحرى
 الاستعارة فيها وقوله من صير اعتبار وصف الخ خرج المشتقات (قوله وكذا ما
 يكون الخ) فانه في حكم اسم جنس (قوله وان لم يكن اللفظ الخ) اي بعد ان يكون صالحا
 للاستعارة فلا يلحق بما يكون معناه حزنا قال قدس سره التشبيه الخ في تقييده
 ادعرج على قوا من الاستدلال ان معاني الحروف والافعال لا يحرى فيها الاستعارة
 اصالة لانها لا يحرى فيها التشبيه اصالة وكل ما لا يحرى فيه التشبيه اصالة لا يحرى فيه
 الاستعارة اصالة اما الكرى فلا الاستعارة في التشبيه وكل ما يعتمد التشبيه يحرى
 فيما يحرى فيه التشبيه فالاستعارة تحرى فيما يحرى فيه التشبيه وتنعكس انعكس التقييد
 الى قولنا كل ما لا يحرى فيه التشبيه لا يحرى فيه الاستعارة واما الصغرى فلا معاني
 الحروف والافعال غير مستقلة بالمفهومية وكل ما هو كذلك لا يحرى فيه التشبيه اما
 الصغرى فلا آلات تعرف حالها وكل ما هو كذلك غير مستقل بالمفهومية واما
 الكرى فلا كل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يصح ان يكون مشبهاه وكل ما لا يصلح
 ان يكون مشبهاه لا يحرى فيه التشبيه فكل ما هو غير مستقل بالمفهومية لا يحرى فيه
 التشبيه اما الكرى فمعرفة ما لصغرى فلا ما هو غير مستقل لا يصلح ان يكون ملحوظا
 كونه موصوفا بوجه الشبه وبما اشار كذا في تشبيهه فكل ما هو كذلك لا يصح ان يكون
 مشبهاه في هذه التقديمات تحتاج التقديمات الى بيان وتحقيق وهما ان معاني الحروف
 والافعال غير مستقلة بالمفهومية وان غير مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يكون ملحوظا
 بكونه موصوفا بوجه الشبه فان وتحقيق التقديمات في المقدمة الثانية او لا بقوله اعلم

الحج لاختصاره والاولى تأييد موله اذ انهم هذا قاعلم الحج * قال قدس سره ولا
يخرج الحج * لان مفهوم الابتداء ملحوظ قصدا و تقيد ممنوط تبعا لتخصيصه
فهو ابتداء جزئي ملحوظ قصدا * قال قدس سره وهو بهذا الاعتبار مدلول لمطة
من * لان الحروف روابط بين الاءى والاصال فكذلك معانيها روابط بين المعاني
* قال قدس سره وهذا معنى ما قبل الحج * لا يخفى ان للارم * ذكر ان معاني
الحروف غير مستقلة بالمفهومية واما كونها حريثات غير مستفاد * تقدم وانما قيل به
بناء على انها لا تستعمل الا في الجربيات والاستعمال بالقرينة دليل الوضع فتكون
موصوفة لها ولا شك ان الوضع لو كان لكل واحد من خصوصه يلزم الاشتراك
بين المعاني الغير المحصورة فقبل الوضع العام وهذا مذهب ليه قدوة المحققين عصار الملة
والدين وتبعه السيد وذهب الاوائل الى انها موصوفة للمعاني الكلية الغير الملحوظة
بذاتها فذلك شرط الواضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا ما اختاره الشارح
رحمه الله تعالى في تصايغه وفيما يلزم من هذا ان يكون استعمالها في خصوصيات
تلك المعاني محرم الاحقيقه لها لعدم استعمالها في المعاني الاسبق اصلا مع انهم ترددوا
في ان المحار يلزمه الحقيقة او لا فموضع ما * كما يكون يجوز ان يكون استعمالها فيها من
حيث خصوصياتها اما اذا كان من حيث انها امراد بمعنى كلية فلا وقد مر ذلك
مرارا * قال قدس سره فلم يذكر الحج * المناسب * واللاحق ان يقول
قال يحصل كافي تشرح لشرح حيث قال ومعلوم * لا يحصل خصوص السمة
وتعيينها لافي العمل ولا في الخارج لا يتعين منسوب به ان لا يدخل له كفي التخصيل
وجاية التوجيه نيهال المراد انه ما لم يذكر متعلق اخر لا يحصل فرد من ذلك النوع
الذي هو مدلول الحرف من حيث انه مدلوله وحيد محتج به في ذكر المتعلق * قال
قدس سره وهو ايضا يحصل الحج * هذا الكلام يصائب على ان معنى الحرف
غير متحصل في هذه واما تحصيله باعتبار غيره ومعه حرفي فكلا * قال قدس
سره وان دعم الحج * هذا هو مراد القوم ومعنى * تراط الواضع ذكر متعلقه
في دلالة ان معناه معنى الابتداء من حيث انه آله تعرف حال متعلقه فلذا وجب
ذكر متعلقه وحيث لا حاجة الى نقول بالوضع العام والموصوع له الخاص
فانه التزام امر لا شاهد عليه * قال قدس سره لا يتصور له فائدة الحج * قد
عرفت الفائدة وهو الاشارة الى * معناه مفهوم لا بد من حيث انه
آله تعرف حال المتعلق * قال قدس سره فلانه لا دليل الحج * الدليل

على هذا الاشتراط عدم استعماله بدون المتعلق على انه كالأدليل على هذا الاشتراط
لأدليل على وضعه للمعنى الأخرى مع احتياجه الى اعتبار الوضع العام الذي لأدليل
عليه وأما الاستعمال في الحريات فقد عرفت انه لا يصير دليلا على الوضع * قال
قدس سره هو التزام ذكر استعنى اح * التزام ذكر المتعلق لأجل كونه آلة لتعرف
حاله بورت الفرق بينه وبين الاسماء اللارمة الاصابة فانها ملحوظة في انفسها
والاصابة تبع لها بشهد بدقت وفوقها بحكمها عليه وبه دون الحرص وهذا مراد
من قال ان ذكر المتعلق في الحرف لتفيم الدلالة لكونه معناه متعلقا بالقياس الى المعبر
وفي الاسماء اللارمة لتعصين لغاية فان ذو متلا معناه متعلق في نفسه لا يحتاج في
الدلالة الى ذكر المتعلق الا ان، مقصود من وضعه هو التوصل الى جعل اسماء الاحناس
وسما لتى لا يحصل بدون ذكر ما يصف اليه * قال قدس سره موافقا لقواعد
الائمة * وهي ان الوضع يؤخذ من الاستعمال واستعمال الحرف واقع في الحريات
وانه كما يحتاج الى التفسير عن المعاني المستقلة يحتاج الى التفسير عن المعاني الغير المستقلة
واقوال الائمة وهو ما نقل نقول وهو كعنى منقول وامثاله وما رد في تفسير الحرف
وهو ما نقل من الايضاح وامثاله * قال قدس سره بهذا الاعمال الناقصة *
فانها موصوفة لتقرير المعنى على صفة لم يرها غير مستعمل بالمعنى * قال
قدس سره لا يخص * ي من حيث انه مدلول الفعل ليرتب عليه الحراء اعنى
وجب ذكره * قال قدس سره بخصوصها * متعلق بقوله لكل نسبه والصير
راجع الى النسبة * قال قدس سره لانه خلاف وضده * ولانه لا يمكن ملاحظة
شيء واحد مسدود مسدود في حاة واحدة * قال قدس سره فصلاخ * انما
قال فضلا لان في المحكوم عليه رتبة اعتبار وقصد بالنسبة الى المحكوم به لان المحكوم به
انما يطلب لاحله * قال قدس سره قلت لان المضراخ * خلاصته ان منشأ الفرق
كون النسبة في اسم الفاعل تفيدية غير مقصودة اذ دللتها اصالة فيصيح وقوده
مستندا اليه باعتبار الدلالة على الذات ومسندا باعتبار دلالة على الحدث بخلاف
نسبة الفعل فانها تامة مقصودة اصالة مفردة مع طرفها فلا يرتب الفعل بعينه
باعتبار معناه المطابق اصلا * قال قدس سره فان قلت الخ * اراد على قوله وبقتضى
عدم ارتباطها بعينه فانهم قد صرحوا بوقوع الجملة الصلية خيرا * قال قدس
سرهم بصور الخ * لانه يشتمل على جثتي صغير وكبرى والحكم الاول مدلول الجملة
الصغرى وادا كان هذا الحكم معصودا للذات كان ذكر زيد لمحمد بن مرجع الضمير

والحكم الثاني مدلول الجملة الكبرى قد كرر ابوه حينئذ لتقييد المسند قال قدس سره صريحا * اي مقصودا اصالة ادلا يمكن توجه النفس الى حكيم قصدا وبالذات * قال قدس سره لا اشتغالها عنها * بالاستعارة في معاني الحروف تبعية كتبعية حركة راء ك البقية * قال قدس سره فست لال مطلق النسبة الخ * اراد بمطلق النسبة نوع النسبة التي هي متعلق مدلول الفصل اعني نسبة القيام مطلقا وهي متعلق النسبة لخصوصية التي هي مدلول الفعل وحاصل الجواب ان النسبة المطلقة التي هي متعلق مدلول الفعل لم تستلزم توصف يصلح ان يحمل جامعا بينهما وبين نسبة اخرى مضافة كسنة الصربية والآلية والعلية والجامع لابد ان يكون اخص او صاف المشبه و شهرها وما قبل انه يمكن ان يعتبر النسبة الى الموضع كالدسة الى القاعل فيقال ضرب زيد اكونه محرم عليه وكذا نسبة الفعل الى الآلة والظرف فليس بشئ لانه ان اعتبر تشبيه الموضع بالعامل فهو استعارة بالكساية فلا محار في النسبة وان لم يضرب هو محار على نسب الفعل الى غير موله للملازمة بينهما من غير قصد المبالغة في النسبة فلا ضرورة * قال قدس سره واعلم الخ * يريد ان الاستعارة التبعية كما يقع في الفعل باعتبار معنى المصدر تقع في الفعل باعتبار الرمان الذي هو جزء مدلوله لكن بعد التصيد للمعنى المصدرى بالرمان * قال قدس سره او يكونه الخ * قد اشار اليه في اثناء تقريره الى ان اوفي كلامهم معنى الواو * قال قدس سره دسل صحيح * بناء على ان المراد بالحقايق المعاني المستقلة بذاتها وسمية وبقوله * يصلح توصوفا للملاحظة بالموصوفة بخلاف معاني الحروف والاصال فانها غير مستقلة بالمفهومية لا يمكن ملاحظتها بالموصوفا وهذا التعرر ان يتم على تقدير لاكتفاء في الدليل موله انما يصلح للموصوفا الحقايق دون معاني الحروف والاصال وما هي ما نقله الشارح رحمه الله من شرح العلامة من تصيير الحقايق بالامور الذاتية المتفرقة وزيادة لفظ الصفات بعد قوله الاصل والتعليل بها متعددة غير متفرقة لدخول الزمان في مفهومها وعروضه لها فكلا وري يحظر بالن في توجيه ذلك ان يقال المراد انما يصلح للموصوفا شئ من الحقايق اي الامور لثابتة في نفسها لان ثبوت شئ لشيء فرع ثبوته في نفسه كما تقرر في محله دون معاني الاصل والصفات فانها من حيث انها مدلول لانها مثبتة لشيء وذات لدخول زمان اندي هو زمان نسبة معانيها الى شئ هو فاعلها او عروض ذلك زمان لها عروضها صارية كالخرقة فلا يثبت من هذه الخشية لها شئ فلا تكون موصوفة بوحدها شئ واء تعرضو لدخول

الزمان دون النسبة يكون دخول الزمان أمرا مقرر الاشبهة فيه ولذا عرفوا الفعل
بمبادل على معنى مقترن باحد لازمة الثلاثة فهو كالدليل على دخول النسبة الى شيء
في مفهومها وعلى هذا التقرير لا عار على استدلالهم ولا يحتاج الى الاعتناء الذي
ذكره السيد * قال قدس سره هو المعنى المستقلة * اطلاق الحقيقة والذات
على المعنى المستقل لا يثبت من شاهد من كلام القوم ليصح تفسير كلامهم بذلك
وما وجدنا في كلامهم ذلك * قال قدس سره لا ما توهمه الخ * نسبة التوهم
الى الشارح رحمه الله توهم فان لتفسير المذكور مصرح به في شرح العلامة فاعتراض
الشارح رحمه الله تعالى مبنى على ذلك التفسير * قال قدس سره واما عدم ورود
الثاني الخ * هذا حق ولعل لشرح رحمه الله لاجل ذلك قال بعد تسليم صحته * قال
قدس سره ولم ينفض الخ * اوردا لشرح رحمه الله النقض به عن اطلاق الذات
في تعريف الصفة لا على من فیه بكافة ما او بمهمة ومقصوده تأييد اسم المكان
والزمان والاله غير داحلة في لصفة (قوله لانها تصلح الخ) فيه ان المأخوذ في الدليل
ان الاستعارة لا تجري الا في صلح الوصفية لان كل ما هو صالح للوصفية تجري
فيه الاستعارة خوفا ان يكون فيه ما يمنع (قوله فالاولى الخ) لا يحى ان دعواهم
عدم جريان الاستعارة في معنى الافعال والصفات ودليلهم مثبت لها وعدم جريانها
في تلك الاسماء ليس ما جودا في دعواهم لاهما ولا ما فاعراض الشرح رحمه الله
تعالى على دليلهم انه لا يجري الاسماء المذكورة فكون الاستعارة فيها اصلية
وايس كذلك خارج عن قايوم التوجيه غاية ما في الباب ان يكون الدليل قاصرا
عن افادة ما هو في الواقع موهب بحر فنه في تلك الاسماء فذلك قال فالاولى الى الاولى
ان يضم هذا الدليل مع ذلك الدليل ثمة وهو في الواقع غير موهب بخلافه (قوله بمعنى
المصدر) اي التشبه في الاوثر بمعنى المصدر كما يدعيه في التشبيه في نطق الحال
والحال ما عطف مكدا لادلايه * معنى وانه عرض التشبه لانه مقصود من التشبيه كما
معنى (قوله باعتبار معنى) نقره اي ان كان معنى الكلمة غير مستقل بالمفهومية
فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان فتر باحد لازمة الثلاثة ففعل والافاسم
وفيه نظر ادر بما يمنع مستند به يجوز ان يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية
بالنظر الى وضع لفظه فقط غير مستقل بالمراد الى وضع لفظ آخر بمعنى ان يكون مشروطا
بتحكم الوضع في دلالة احد المعبر عنه ذكر متعلقه دون اللفظ الاخر مثلا معنى
الكاف الاسمية والحرفية هو ش وهذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية
دون الحرفية وقد حققنا في فوائده شرح اصولنا ان صاحب التمس (قوله لازمة

لنطق) لزوم المسبب للمبني الواحد المحذور في الآخر وظهور نوع الزوم
لم تعرض له فلا يراد أن مطلق الزوم مشترك في جميع نوع المحذور فلا يصح كونه ملاقة
(قوله فاستحسن) أي فاستحسن ذلك البعض الجواب المذكور صلف على قوله فقلت
(قوله كالحمة والتدني الخ) فأنهما متقدمتان في الدهن مترتان على الالتقاط في الخارج
فأقبل أنه أراد بالحمة محبة موسى عليه السلام وأثاره من محبة للقط وهو الفرعون
علة متقدمة عليه شيء (قوله ثم استعمل في العداوة الخ) أي في ترتيب العداوة
والحزن الذي كان حقه أن يستعمل في ترتيب العلة لعلة هي اللام (قوله وهو)
أي كون الاستعارة في اللام نعا للاستعارة في الحرور (قوله بحسب أن يكون متروكا في
الاستعارة) أي المصروفة على مدحه دون مذهب من قال بالتشبيه البالغ أيضا
من الاستعارة نحو زيد لمد وفيه نحن فيه ليس المشبه متروكا لكون ترتيب العداوة
والحزن مذكورا في الكلام فلا استعارة في اللام نعا ولا في الحرور أصالة أقول
معاد كلام المصنف رحمه الله تعالى هو وفي الأبيح أن الاستعارة في اللام تابع
لتشبيه العداوة والحزن بالعلة العائنة وبس في كلامه أنه لا استعارة في اللام تابع
للاستعارة في الحرور وإنما هي زيادة من شارح رحمه الله تعالى وحاصل كلامه أنه
يقدر التشبيه في العداوة والحزن بالعلة العائنة ثم يسرى ذلك التشبيه إلى تشبيه
ترتيبها بترتيب العلة العائنة فتسارع اللام إلى موضوعه لترتيب العلة العائنة وترتيب
العداوة والحزن من غير استعارة في الحرور وهذا تشبيه كتشبيه الربيع بالفار
المختار ثم استناد الآيات إليه وهو المعاد من الكثف حيث قال بهذا الكلام الذي
يقوله الشارح رحمه الله وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد حيث استعيرت
لما يشبه التعليل كما يستعار الأسد لمن شبه الأسد وهو الحق عدى لأن اللام
لما كان معناها محتاجا إلى ذكر الحرور كان اللائق أن يكون الاستعارة والتشبيه فيها
تأبعا لتشبيه الحرور لا تابعا لتشبيه معنى كل شيء معنى الحرف من حريته كما
ذهب إليه السكاكي رحمه الله ونحوه التراجع رحمه الله (قوله هذا) أي ما ذكره المصنف
رحمه الله تعالى من تشبيه العداوة والحزن بالعلة العائنة للالتقاط (قوله فلا يكون
من الاستعارة الشبهة في شيء) أي في وجه من لوجه لأن الاستعارة التضييقية عبده
حقيقة والاستعارة بالكناية تشبيه مصر (قوله به شبه ترتيب الخ) أي شبه الترتيب
المخصوص بالترتيب المخصوص ثم تشبيه ترتيب غير العلة العائنة بترتيب العلة
العائنة بالتشبيه قصدا وقع في الترتيبين الكبيرين ثم يسرى في حريتهما يدل على
ما قلنا قوله فجرت الاستعارة أولا في العلية ومرصبة ونبهتها في اللام (قوله

فلاستعارة مكينة) سواء كانت التشبيه المضمر في النفس كما هو مذهب المصنف
 رحمه الله تعالى أو المشبه المذكور كما هو مذهب السكاكي رحمه الله (قوله أو قرنت)
 في إسناده إلى الاستعارة في التحريك والترشيح باعتبار أن عدد القرينة لأنها
 متحدة للاستعارة وبؤيده مقابلة المطقة فانها باعتبار القرينة (قوله ما لم تفرق)
 بصيغة العموم الفرق بين جري بحري من حد نصير وضرب لفة فيه كذا
 في التاج (قوله بصيغة ولا تفرع) إذا كان الملايم من تمة الكلام الذي به الاستعارة
 فهو صفة وإن كان كلاما مستقلاحي به بعد ذلك الكلام هو تفرع سواء كان
 بحرف التفرع أو لا قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المحتاج في قولنا لقيت بحرا
 ما أكثر علومه أن جعل ما أكثر علومه صفة فتقدير القول وإن جعل تفرع كلام
 فلا كلام (قوله ثم وصفه ما تفرع) إذا كان من غير الاستعارة وغيرة إذا كثروا ملأها كان
 من قولهم ثوب عامري واسع وهو ترشح (قوله والقرينة سياق الكلام) لا لفظ غير لانه
 لا يدل على تعيين المعنى البحري بخلاف سياق الكلام ويهمم به أنه إذا كان
 في الكلام ملايم كل واحد منهما يعني المعنى الممازى يجوز أن يكون كل واحد
 مستعارية وتجردها الآن انتشار الأول قرية أولى لتقديمه والقرينة من تمة
 الاستعارة (قوله أي شربا في الصحيح) ما كان التسم عارة عمادون الصحت على
 ما في الصحيح ولم يكن الصحيح بمعاملة معوضه شربا في الصحت وقد مدح له بأنه
 وقور لا بصحت وأنه حليق بـ بالسائل غاية التسم (قوله غلفت بصحتك) في غلفت
 إشارة إلى أنه يعلم أن السائل حد عليه بوسطه صارت الأموال مرهونة بدهم
 وأنه عاجز عن أداء دقت الحق فندبت لم يقدر على انعكاس الأموال عنهم (قوله
 وعليه) أي على التحريك (قوله والادافة حرت صدم بحري الحقيقة) اضبار
 الادافة حارية بحري الحقيقة في الأصح يشير إلى أن التحريك حقيقة وقد صرح
 في شرح المحتاج بكون الترشح حقيقة حيث قال وما يجب التشبيه له أن الترشح
 سواء كان صفة أو تفرع كلام فهو على حقيقته لا تشابه على المشابهة حتى كان
 المستعار له المبحر خرا من لاطم الأمواج والاستبدال اشتراء بفرع عليه الريح
 والعبارة وعدمها فلا يعتبر فيه تشبه ولا استعارة انتهى على قياس الترشح
 بكون المستعار له في التحريك شمع الشاكي إصلاح فلا يرد أن التحريك مشعر
 بالتشبيه مع أن معنى الاستعارة سمي التشبيه وأدعاء أن المشبه عين المشبه هذا
 لكن ذكر في شرح الكشاف الترشح قد يكون مجازا كالتمشيش والوكر في قوله
 هو لارأيت النسر عز أن داية وعشش في وكره حاش له صدرى ولعل ما ذكره

في شرح المفتاح بناء على الأكثر (قوله والاخرى مكسبة) يستفاد من هذا الكلام ان ذكر المشبه في المكسبة اهم من ان يكون بلفظه الوصوح له وبعبارة (قوله يكون الادافه بمجره الاطهار للمبة الخ) يعني يكون قريبة الاستعارة المكسبة والفرقة لا تكون تجريدا ولا ترشيعا كما مر ثم انه وقع في بعض النسخ فلا يكون تجريدا وهو المناسب لكلام الشارح رحمه الله تعالى فانه قد سبق في كلامه ان الادافه تجريد وفي بعضها فلا يكون ترشيعا وهو المناسب لكلام الكشاف اعم وهو انه شبه ما يدرك الخ فان المتوهم منه كونه ترشيعا (قوله من مرشحة) من الترشيح وهو لزينة وحسن القيام على المال (قوله حاورت) بالحاء المهملة من المجاورة بمعنى المكافحة كداد كره في شرح المفتاح ويجوز ان يكون من المجاورة بالجيم بمعنى ما كسى شبيهه كردن وعلى التقديرين هو قريبة نظمية وما سواه ترشيح (قوله هذا تجريد) لان اضافة يدى الى احد فرقة (قوله هذا ترشيح) اي له ليراطصاره لم نعم واسمى فليس بتجريد ولا ترشيح لان التعديف بكلا المعين يتصور انصرف الاستعارة واستعارته (قوله على تناسي التشبيه) فان قلت قد يحتمل الترشيح للتشبيه كما سبق فثبت المراد تناسي التشبيه في نفس الترشيح الواقع بعد الاستعارة والتشبيه (قوله حتى انه ياتي) صفة انصراف لكون الساء مستقلا بالصدر الى ما قبله اعني التناسي لا الحكاية الحال الماصفة كما وهم (قوله ادلا معنى الخ) ادلا تشبيه هذا الاستعارة فيكون الاعتراض به (قوله صريح في الابصار) حيث قال واذا حار الساء على المشبه به مع الاعتراض بالمشبه (قوله ويدل عليه الخ) اذا كان المراد بالاصل التشبيه رما لتكرار (قوله دامطابقة) فيكون التحوز بحيث في المجموع اي اللفظ المركب لا في شيء من مفرداته بل تكون باقية على حالها قبل هذا التحوز من كونه حقيقة او مجاز كذا في شرح المفتاح الشريفي ولا ينبغي انه مبني على ان الاول الجارى مدلول مطبق ساء على انه تمام ما وضع له بالوضع النوعي واما اذا كان مدلول لا تصيب او التزاما كيف يكون مدلول المركب معنى مطابقا مع كون مدلول بعض اخره مدلول لا تصيب او التزاما (قوله واحترز بهذا عن الاستعارة في المرد) وقيل قد سبق من المصنف والشارح رحمه الله تعالى ان طرق التشبيه التمثيلي قد يكون مفردا وهذا يقتضي بقاء الاستعارة في المفرد على التشبيه التمثيلي فاعرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتحويل وفيه ان مادة النقض يجب ان تكون محققة ومجرى الحوار لا يجمع وليس كل تشبيه مجرى فيه الاستعارة ولعل الفرق ان المشبه والمشبه به لما كان مدكوريين في التشبيه يجوز ان يكون وجه المشبه منزعا من متعدد هي الاوصاف مع كون طرفيه مفردا سيما اذا

كان وجه التشبه المذكور، وأما الاستعارة فلا بد فيها من جعل الكلام حلواً من
 المستعار له والجامع فهو كان، وحده فيه مترادفاً من متعدد مع كون لفظ استعار منه مفرداً
 صار الكلام لهما (قوله شدة الخ) بمعنى أنه ليس داخلًا في التعريف حتى يردان
 الأولى تقديمه على قوله تشبيه التمثيل لكونه عامداً دخلاً في عدد الخنس (قوله
 تقدم رجلاً وتؤخر أخرى) في شرحه للفتاح بمعنى أن يكون المراد بالرجل الخطوة
 لأن المتردد الذي يقدم رجلاً لا يؤخر الرجل الأخرى بل تلتك الرجل الأولى ثم
 يخطو خطوة إلى قدام وحصة إلى خلف انتهى أي إلى جهة هي خلف المتردد
 فاندفع ما أورده السيد في حواشي شرحه للفتاح من أنه على هذا التفسير يكون المراد
 بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلته خلفه أيضاً ومن البين أن هذا
 ليس هو المتردد وإنما هو من المثل المذكور أن يكون التقديم والتأخير واقعين
 على شيء واحد كما لا يخفى على ذي النصف واتحاد متعلقهما اعلم يظهر على ما صورناه
 من أن المراد تقدم رجلاً وخلفه وتؤخر أخرى ووجدنا اندفاع ظاهر للأمل
 في صارته أما اندفاع الثاني في قوله بل تلتك الرجل الأولى فإنه إشارة إلى أن تفسير
 الرجل بالخطوة ليس هو المعنى وإنما هو الرجل الذي قدمها بخلاف ما إذا حصل
 على معانيها الخفية وأما اندفاع الأول فإن في تأخير الخطوة بالرجل التي قدمها
 نصير الخطوة واضحة إلى الجهة التي هي خلفه وهذا التفسير الذي ذكره الشارح
 رح موافق لكلام السكاكي رح حيث قال فإن قوله وتؤخر أخرى معناه تؤخر رجلاً
 أخرى (قوله تشبه صورة تردد الخ) أي تشبه الهيئة المبرقة من أقدامه على اليم
 تارة واجتماعه على أخرى مبرومة لتردده وتشككه في المباشرة بصورة ملوثة لتردد
 من قام للذهاب وهي الصورة المترددة من تقديم الرجل تارة وتأخيره أخرى وانتمزع
 منه ههنا في التشبه والتشبيه هو إجراء المركب ومدة كاتري وهي عليه السيد
 في حواشي شرحه للفتاح والعلامة في شرحه فالصورة المشبهة بها معنى مطابق
 لقوله تقدم رجلاً وتؤخر أخرى والأصالة في قوله صورة تردده لا مة وليست
 بباية حتى يدعيه أن تردد ليس معنى مطابقاً للمثل المذكور بل لا رما لمعناه
 المطابق وقد صرح السيد في التشبه به أنه يكون معنى مطابقاً (قوله وهو
 الأقدام تارة ولأحجام أخرى) وهو داخل في الطرفين (قوله كذلك وصح
 المركبات الخ) ولذا يحتج في إقادة المعنى التركيبية إلى رعاية القوايين التي اعتبرها
 الواضع (قوله موضوعه بلا حيار لا ثاب) أي للإعلام ما يثبت شيء شيء مطلقاً
 أن كان الفاسط موضوعاً بصورة إلهية أو للإعلام بثبوت شيء شيء مطلقاً

ان كانت موضوعة للامور الخارجية والهيئة التركيبية المخصوصة في ربه قائم
موضوعة للاخبار بثبوت القيام لرده وقس على ذلك وامراده بقوله للاخبار
بالاثبات الاثبات الخبر به لقطع بان ما وضع له الهيئة لتركيبة نفس الاثبات
لا الاخبار به الا ان الفرق بين المعنى الحقيقي والمجازي . كان باعتبار قصد الاخبار
وعدمه تزلله منزلة الموضوع له مثلا (قوله هو اي مع المركب الجسماني مصعد)
معناه الحقيقي اثبات اصعد مع المركب الجسماني لهو اي عن قصر الاخبار ولاعلام
ومعناه المجازي ذلك على ان يقصد اظهار التصر والتصر . واما كونه ظهر اندفاع
ما يتوهم من ان كلامه هذا يدل على ان الخارج في المركب يكون باعتبار هيئته تركيبية
التي هي جرؤه وما ذكره سابقا يدل على انه يكون باعتبار مداركه المطابق (قوله
والعرض الح) اي الغرض منه اظهار التصر على معرفة المصوب للارم للاخبار
بها لان الاخبار بوقوع شيء مكروه يدوم اظهار التصر والتصر (قوله فحصر
المركب المركب الح) بناء على انه المعروف يجب ان يكون مساويا لمعرف (قوله عدول
من الصواب) فيه انه انما يكون عدولا عنه بوحده شاهد من كلام العلماء للعبارة
المركب سوى الاستعارة وما ذكر من المثال وغيره . ان خلاف مقتضى الظاهر وهو
قد يكون كساية وقد يكون محذورا وقد مر نمطه في المقدمة لا يجوز ان تكون
كبايات مستعملة في موضع ليدل على لوازمها (قوله اي استعمال المتعارف) الاول
نظرا الى المعنى فان الكلام في المتعارف المركب والذاتي نظرا الى العرب الانطى (قوله على
سبيل الاستعارة) لان يكون استعماله على وجه الاستعارة مساويا او قليلا بالنسبة الى
استعماله على الحقيقة والتشبه (قوله فلهذا لا نفتت اع) في شرحه للمفتاح الحاصل
انه يجب ان لا يغير المثل من حال المورد المشبه به الى حال لمصر بامثلة ليصح انه
استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره صاحب الكشاف من انهم حضروا مثلا ولا رأوه اهلا
للتفسير ولا جدير بالتداول والقول الاقوال فيه غريبة من بعض النحويين ومن ثم حوفظ
عليه وحسن من التغير (قوله وما عرفت الاراء) به على ان يربط ما عدا رأى الشيخ فانه سيجي
انه ليس في كلامه ما يشعر بالاستعارة بالكساية (قوله من محسن) اي لا يوجد في المشبه
لانه لا يوجد في غير المشبه ما سلا فان الاظهار توحد في غير السبع لكن لا توحد في المنة
(قوله خالية من المناسبة) قد يقال انما يسمى استعارة لشبهه بالاستعارة في ادعاء دخول
المشبه في جنس المشبه به وليس بشيء اذ لا داعي عند المصنف رحمه الله تعالى في الايضاح
انث لها اي التمثال بدا على سبيل التبيين مبالغة في تشبيهه به فالمراد بالتمثيل

ان الاثبات المذكور تحصيلي في قوله يحصل انه من جسد المشبه مناقشة (قوله ما لا يكمل وجه الخ) بل يكون ناقصا كالانظار فان الاعتدال متحقق في الاسد بدونها بالنسبة لكن كماله بها (قوله ما به يكون نوم الخ) ويكون حصول وجه المشبه في العادة كاللسان للانسان في الدلالة على المقصود وانما قلنا في العادة اذ يمكن حصول الدلالة بالاشارة لكنه غير معتاد (قوله وعبرة لا تنفع) بفتح العين اي دمع لا يمنع عني من اقلع عنه اذا امتنع (قوله شبه الحبل الخ) هذا على تقدير ان لا يكون لسان حالي من قبل بل من الماء (قوله في الانسان المتكلم) احتراز عن الانسان الاصم فان قوام الدلالة فيه بالاشارة (قوله فاذا يقول الخ) فانه يوجد فيه الاستعارة التحصيلية بدون الاستعارة المكتنية (قوله لا يستدل به) اي صريح بالاسم من كلام الشيخ فان المصنف رحمه الله تعالى استبعد منه كما شعر به عبارة الانصاح (قوله ويهدا بشر الخ) انما قال يشعر لانه ليس فيه كلامه اطلاق لاستعارة بالكناية هي الرموز صريحا (قوله وهو صريح الخ) حيث اطلق اسمها عليه وجعله مرمر اليه وهو مستعار لطريق الكناية اي لا يطرق الصريح به ان يذكر لاربعه قال قدس سره ان هذه هذا الفهم اليه الخ صاحب الكشاف المصريح في مواضع عديدة بان الاستعارة بالكناية الانظار ونحوها في تفسير قوله تعالى (حتم الله) الآية لا يقول في نحو: تفرى الرياح رياح الحزن من هرة اذا سرى اليوم في الاحقار ايضا: ان الرياح استعارة بالكناية من الضعف والابقاط عن الطعام اذا ما يكون كذلك اذا كان ما هو المقصود والمنصوح به واضحا كونه من روافد السموات وشائعا لا تخافه تشبهه بالاستعاره كما في قوله تعالى (يقصون) الخ وقولهم عالم يعترف الناس منه اذ لا فرق بين الدارين سوى ان الله من نعمه لكون المعوض حلا والاعتزاز لكون المشرق من بحر اورشليم من بياض خاص بالخير واليخر وان تشبه الله به بالحل والعالم بالبحر شائع مستفيض لاكتشبه الايقاض بالطعام فانه اعلم بقره من ايقاض تفرى عنه وقال في تفسير قوله تعالى (او تلك الدين اشتروا الصلوة بالهدى) وقد نظر ان الاستعارة بالكناية من الترشع لسبق استعارة الحمار للحديد في قولهم: كان اذن قلبي خطلا ون والحبل المهدى في قوله تعالى (يقصون عهد الله) وليس بدلت للمعاني المصطلح اشتهر ثم المقصود التمسك على مكان السموات لا تربيه وقال في تفسير قوله تعالى (صمكم عي) الآية ان قوله اي صامص الكشاف في الاستعارة بالكناية بخلافه رأى صاحب المفاتيح فقد فسرها المصنف رحمه الله

تعالى بانها ذكر شي من روادف المستعار فيها على مكانه على سبيل الترميز وقال
هنا وعلم من كلامه اي صاحب الكشف ان الاستعارة في الافتراض تصريحية لكن
لما كانت متعمدة عن استعارة الاسد للشجاع صار كناية عن ذلك + قال قدس
سره مع ان عبارته صريحة الخ + هذا مجرد دعوى قال مستفاد من عبارته انهم
يسكتون عن ذكر المستعار ويرمزون اليه بذكر شي من روادف وما ان الاستعارة
بالكنائية هو السكوت او هذا الرادف فكلا من الظاهر ان يكون هو الرادف
لان الكناية ذكر اللازم واردة المعلوم فالرادف اولى ما يسمى كناية لانه توطئة
وتمهيد لينهل منه الى السكوت وهو انقصود وقول صاحب الكشف وهذا
هو المستعار بالكنائية اشارة الى ذكر شي من روادف مثلا يكون نحو ما لم يذكره
في مواضع عديدة وهو الظاهر لقربه في الذكر + قال قدس سره بان المستعار
هو السكوت + هذا مسلم اكن كونه كناية غير مدكور في كلامه من كونه مكنا
صعد الكناية غير المكينة + قال قدس سره وان الرادف انه كور كناية عنه +
اذا كان الرادف كناية مع انه استعارة تصريحية كان استعارة متبينة بالكناية
عن السكوت + قال قدس سره اشارة الخ + هذه اشارة مسلمة لكن لا يظهر
منه ان الاستعارة هو السكوت او لرادف المذكور + قال قدس سره بل لم يرد به
الخ + هذا مجموع فان الظاهر منه انه الاطار عند صاحب الكشف + قال قدس
سره على قياس ما عرف الخ + اشارة الى ان قول صاحب الكشف الذي مر سابقا
اذا الكناية لاتا في ارادة الحقيقة ليس معناه ان الافتراض ههنا كناية مع انه حقيقة
اذلا مضافة بينهما بل ان الكناية كالا في ارادة الحقيقة لاتا في ارادة الاستعارة
فالافتراض مع كونه استعارة مصرحة لا يبا في كونه كناية عن استعارة السكوت
ولا يخفى انه حينئذ لا يكون اطلاق الكناية عليه باسمي المصطلح فانها حقيقة
كما سيجي + واعلم ان صاحب الكشف قال ولما لم يكن الافتراض او النقص كناية
عن السكوت بل دالا على مكانه كان كناية في النسبة اعني ثبات الابدية المردوف
والحلية له وهو الشجاع والعهد فلوقيل بمقصود عهد الحبل مثلا لم يكن
من استعمال اللفظ في القدر المشترك نظرا الى انه تعالى احب لاثبات الحلية وترشيحا
لكونه كناية وجاز ان يعدمه نظرا الى انه في هذه الاستعارة انتهى وهذا يدل
على ان القصد من حيث انه كناية عن اثبات الحلية مستعمل في معناه الحقيقي اعني
ابطال طاقات الحبل فيكون كناية عن اثبات الحلية للعهد وترشيحا للحبل
ومن حيث انه في نفسه استعارة كان مستعملا في مطابق الاطلاق المشترك بين ابطال

العهد وإبطال الصفات ولا يلزم إرادة معيين من اللفظ الواحد في إطلاق واحد
 لأن الاستعمال الثاني هو المراد والاستعمال في المعنى الحقيقي لحر الانتقال إلى ما رومه
 فلا يكون المعين مقصودين بالذات من لفظ واحد وهذا متحقق في كل مجاز وكناية
 فانه لابد من تصوير المعنى الحقيقي لينقل منه إلى لازمه أو ملزومه على هذا يكون
 قوله إذا الكناية لاني إرادة الحقيقة على ظاهره ويكون النقص كناية مصغرة
 قال قدس سره علم انه أراد مخ لا ينبغي انه مناف لما قلناه سابقا من الكشف
 ان الاستعارة بالكناية مما تكون اذا كان وانحصار كونه من دوافد المكوت شائعا
 لا ثمانية تشبيه بالاستعارة منه وانما المراد من كون نفي استعارة بالكناية فاجواب انه
 كناية باختيار المعنى الحقيقي وان كان استعارة نصريجة في حقه كما فهم من عبارته
 التي نقلناها آنفا قال قدس سره وهو نظير ما سلف في الترتيب حيث قال
 في تفسير قوله تعالى (او ثلث الذين اشتروا الصلاة الخ) ان التعقيب باللام قد يكون
 نعا لاستعارة الاصل لا وحده غير كما في قوله * لهلد اظهار لم تعلم * وقد يكون
 منعلا كما في عشت في وكره فاطرق في الرأس لشعر بمنزلة الوكرين الفرس والغراب
 * قال قدس سره من ان الكناية في الاثبات * فعلى قولهم ان الاستعارة كائنة
 في الاثبات كناية عنه لا في اليدانية غير مقصودة بالذات * قال قدس سره لا يخلو
 من نصف * لان نصفه فيه قال المعنى كما يكون حقيقة يكون محله ويكون الاستعارة
 حينئذ بالمعنى المصطلح بخلاف ما ادخلت مائة على ما بها فان اطلاقها عليها لا يصح
 بالمعنى المصطلح ولا بالمعنى المصغى كما اعترف به سابقا * قال قدس سره * ما وعدناه
 بقوله وان شئت حلبة الخصال فاستمع لهذا الفصل * قال قدس سره واستبان
 مدالح * قد عرفت ان مدحكره السارح رجه الله تعالى مراد صاحب
 الكشف وان مدحكره سددناش من التعصب وعدم تتبع الكشف (قوله وانما ادان
 الخ) فان الظاهر انبدر من قوله اراد ان يثبت للشيء ان يدا ان الاثبات
 المذكور استعارة ويحتمل ان يكون مراده ان اليد المثبتة استعارة كما يدل عليه
 قوله لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة هذا قال الشيخ ارح رجه الله فربس الخ وليس
 في كلامه ذكر الاستعارة بالكناية بل بهم من قوله لانك تجعل الشمال مثل دى
 اليد الخ اثنان اليد مى على تشبيه يدى اليد واما ان ههنا استعارة بالكناية
 او لا وعلى تفسير وجودها به التشبيه المذكور او المشبه المذكور اعنى الشمال
 او المشبه بالمتزلة اعنى دا اليد فلا دلالة لكلامه عليه (قوله يمكن ان يصح عليه)
 بل ذكر لفظ دال عليه صريحا ويشار اليه حسب او عقلا (قوله عن حقيقته) اى

هن موضعه المحقق الذي يستعمل فيه لامن معناه احدث في انفس البند عبده
 مستملا في غير معناه يدل عليه مع انه لم يقل من شيء الى شيء فقله و يوضع
 موضعا لا يتبين فيه شيء كالتفسير له (قوله في قوة تأثيره في الفداء) بتبر الى ان
 ضمير زمامها راجع الى الفداء والمراد تأثيرها في العدة والتريكو صاحب الكشف
 جعله راجعا الى الفرة وهو الاظهر والاول اقوى لان الكلام سبق للفداء (قوله
 فبعد الشئ المترج الخ) اي فبعد المشاهدة التي اثراها غير حاصل لك من اليد
 بل يكون المعنى اذا صحت الشمال ولها شيء من اليد ذلك بل حصل المشاهدة لك
 بما يضاف اليه اليد اعني الشمال حيث شبه في قوة التأثير بذلك في تصرف الشيء
 بيده فانت له يد محيلا والمقصود ان يثبت له حكم المصروف في الشيء بيده (قوله
 سلا) في التاج السلور رائل شدة الدوى وعشيق وبعدي بمن من حد نصير
 وفعل بمن بالفتح فيهما لغة شدة وفي الصحاح سلوت منه واسليت عنه (قوله مجازا)
 بالنصب حال والعامل فيه معنى الفعل المسفاد من كلمة لتسير اي امره بسلام
 حال كونه مجازا (قوله من الصحو) خلاف السكر متعلق بقوله صحا يعني انه مشتق
 من الصحو خلاف السكر لامي الصحو يعني دهاب (قوله وقيل هو على
 القلب) بيا على ما في التاج ان الاقصار ما استادن اركاري ما توانا في كذا في الصحاح
 والقاموس ولا يمكن اساده الى الباطل (قوله تحفة من جمال الخ) من اراء جملة
 هذا القول على تقدير كون الامتناع والتزك معناه احدث في لمنوع قال القدرة معثرة
 في معهودها ايضا في التاج الامتنع استادن ولزك دست برداش وان اراد صحته
 على تقدير ان يحمل الامتناع والتزك على مصق الاستدء والروال فسم لك كلام
 القائل على تقدير حمل الاقصار على معناه الحقيق مع ان القول بالقلب ينصين
 مكتنة لطيفة وهي انه ترك الباطل مع القدرة عليه (قوله بنق الاستعارة بالكناية)
 هذا المصنف لا يعد القوم (قوله اراد ان بين الخ) هذه لارادة بطريق الكناية
 او طريق الاستعارة التخييلية بعددج الافراس والرواحن والصبي على الاستعارة
 التخييلية والاستعارة بالكناية فلا بردائه لم يقصد من لافراس والرواحل على
 مذهب المصنف رحمه الله على تقدير كون الاستعارة تخيلية الاحقيقة الافراس
 والرواحل فكيف يدل على انه بطلت آياته وانما يلازم ديث لور يدافراس الصبي
 ما يلزمه ففعل الاستعارة الحقيقية قريبة للكناية كما في قوله تعالى (يقضون عهد
 الله) او توهم له الآلات كما هو مذهب السكاكي رحمه تعالى (قوله واعرض
 عن معبوده) اذا القاصد للعاودة لا يهمل الآلات بكناية (قوله وبطلت آياته)

من بطل الاجير بالفتح مائة اى تفضل لامن بطل الشيء بطلانا فلا يردان التعزية
لاتدل على البطال (قوله بجهة من جهات المسير) اى يفرض من افراضه
(قوله قالصى على هذا من الصوة) اى القصى فى البيت اسم يقال صبي بين
الصبي والصباء اذا كسرت قصرت واذا فتحت مددت مأخوذ من الصبوة مصدر
صا يصو صو وصوا بمعنى الميل الى الجهل والفتوة لامن الصباء مصدر صبي
من حد سمع وهذا على وفق ما فى الصحاح من ان مصدر المبنى من حد نصر صبوة
وصوا ومصدر المبنى من حد سمع صباء بالفتح والمدوى القاموس الصبوة حولة
الفتوة صا صوا وصو وصى وصبه وصى كرمى هل ملة فالمستفاد منه
ان كلا الساتين مشتركان فى المصدر وانما كان الصبي على هذا المعنى مأخوذا
من الصوة لامن الصباء لان المناسبة تشييه المقصد بالمقصد لانتشيد حال الصبي
بالمقصد ولا حاجة الى تأويل الميل بما يقال اليه على ما قيل لان المقصد الاصل
الشبان انقصاء الشهوة التى تدعو النفس اليها وما يقال اليه مقصود بالفتح
(قوله او ان الصبي) فيه اشارة الى انه يحور على هذا الوجه ان يكون الصبي
من الصباء بتقدير المصالح كما فى المتكلم كانه يحور كونه من الصوة (قوله وصعوان
الشباب) اشارة الى ان المراد بالصبي حيث هياته وهو انداء الشباب فانه و
اراع المعنى (قوله والميل) من الميل على الاصطلاح اى محل من الشهوات (قوله
وليس صحيح) اى كونه قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة
ليس صحيح لانه بهم من كونه الاستعارة مستعملة فيما وصفت له اما هو على
اصح القولين واما على قول الغير الاصح فانها غير مستعملة فيما وصفت له وليس
كذلك لاتفاق القولين على انه مستعملة فيما وصفت له نعم فرق بينهما وهو ان
الوضع على القول الاصح ادعاء وعلى غير الاصح تحقيق ويكر ان يقال ان
قوله على اصح القولين بى اشارة الى الاختلاف فى كونها مستعملة فيما وصفت له
بل هو مجرد بى لدخول الاستعارة فى قوله هي الكلمة المستعملة فيما وصفت له مع
كونه مجازا فحاصله ان الاستعارة كلمة مستعملة فيما وصفت له على اصح القولين مع
انه لا يسمى على ذلك القول حقيقة بل محاروا وانما قيد به لان دخولها انما يصح على
هذا القول لا على القول الغير الاصح لانها حقيقة عليه وعلى هذا التوجيه تعلقه
بقوله فى الاستعارة اظهر كما فى صدره المتقول لعل هذا وجه التأمل ويحوز ان يكون
وجهه انه لا يلزم من عدم حوار ارادة الوضع فى الجملة والوضع بالتحقيق ان يكون
تعلقه مستعملة غير صحيح جوار ان يراد الوضع بالتأويل فيكون المعنى فى الاستعارة

تعد الكلمة مستعملة فيما وصفت له بالتأويل على اصح قولين ولا يسمى حقيقة
وحديثه ينظم الكلام عاية النظام والجواب ان حل الوصف عن الوضع التأويل
بعيد لان التبادر منه امام مطلق الوصف والفرد الكامل وهو التحقيق (قوله ميرتك
كون الكلام قلنا) فاختل الظن وصار معقدا لفصل بين قوله على اصح القولين
ومثله بقوله عن الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وصفت له وبين قوله ولا نسجها
حقيقة وبين قوله تعد الكلمة الخ بقوله على اصح القولين (قوله فصب ان يكون
لارادة) او اراد انه احتراز وتقييد لا يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو الاسم
دون عن كذا في شرحه لفتح ولا ينبغي ما في التوجيه من انكف لان لا الرادة
تكون للتأكيذ وما نحن فيه ليس محالة واستعمال الاحتراز بدون كلمة عن المعلقة
او المصدر خلاف الظاهر امسادر (قوله مني على مجروح) فامراده بقوله ليحترز
ليتصح الاحتراز (قوله واحيب اح) اجاب في المختصر بان السكاكي رحمه الله
لم يقصد ان يطلق الوصف بالمعنى الذي ذكره يتناول الوصف التأويل بل مراده
انه عرض للمغالطة اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويل كما في الاستعارة
تقيده بالتحقيق لتكون قريبة على ان المراد بالوصف مما هو المذكور لا المعنى الذي
يستعمل فيه احدا وهو الوصف التأويل وفيه يحتمل ولا فلا لا سلم عروض
الاشتراك فان المتبادر من الوصف هو التحقيق وانما اطلق على الوضع التأويل
تجورا واما ثانيا فلانه فرع تعريف الحقيقة بما ذكره في تعريف الوصف بتعيين
الكلمة بآراء هي بنفسها قال وانما ذكرت هذه ليعتبر به عن الاستعارة
وفي الاستعارة الخ هذا صريح في ان الوصف في تعريف الحقيقة بالمعنى المذكور
وان قوله من غير تأويل في الوصف للاحتراز لا تعين مراد (قوله ولا ينبغي عليك
صعب هذا الكلام) اما ولا فلا عبارة الفتح صريحة في ان قيد نفسها
لاخراج مطلق الجار عن تعريف الوصف فانه قال قولي بنفسها احتراز عن المحاز
اذا ثبتت بآراء ما ردت به قريبة فان دلت التعيين وصفا واما ثانيا فلان من ان
القرينة في الجار مطلقا للدلالة بخلاف المثلثة فانها تعين المراد واما ثالثا فلان
تعين اللفظ في الاستعارة بآراء المعنى المجازي ادناه انه هو حسب القرينة فكيف
يصح انه تعين اللفظ بنفسه واما رابعا فلان المتبادر من الوصف الوصف التحقيق
لا الادعائي (قوله ورد الخ) حاصله ان تعريف الحقيقة غير مانع (قوله لا عبارة
الفتح الخ) اشار بذلك الى ان القصر في قولنا انه يمكن بهذه الصورة اضاف
فانه يمكن التقييد بعبارة تؤدي معناه غير عبارة الفتح بان يقال باعتبار وضع

استعمل به (قوله لم يور) بمعنى المصطلح اعني توقف الشيء على ما يتوقف عليه لان معرفة المرف توقف على معرفة المرف المتوقفة على معرفة المرف بلا واسطة في الاول وهو سطة في الثاني (قوله لا ينبغي ان يلتفت الخ) لان الشايع فيما بينهم ان يكتب في المتقدم والمتأخر لا لعكس لاسيما في التعريفات فانه لا يجوز فيها الاكتفاء اصلا سكتا معانية بها (قوله ولو سلم الخ) اي ولو سلم ان المراد بالوضع ما وقع به التخصيص بناء على شيوعه فيما بينهم فهو لا يقع في دفع الانتقاص لانه يصدق على الصلوة استعماله في الدعاء انها كلمة مستعملة فيما هي موصوفة له في الجملة وهو الوضع المعنى من صير تأويل في الوضع الذي يقع به الخطاب وهو الوضع الشرعي فانه وضع تحققي وان لم يستعمل في الدعاء به هذا الوضع فلا بد من تقييد الوضع الذي يستفاد من قوله فيما هي موصوفة له بالوضع الذي به الخطاب حتى يخرج (قوله اي مع قطع النظر الخ) اشارة الى ان قيد الحيثية للاطلاق فان الحيثية اذا كانت من حيث كانت للاطلاق بمعنى انه لا يعبر عنه شيئا آخر حتى لا يخلو ايضا فيكون المعنى الكلمة المستعملة فيما هي موصوفة له باعتبار كونها موصوفة له من غير اعتبار امر آخر وهذا ينصحه انه لا يمكن اعتبار الحيثية في تعريفه الجازم لان استعماله في غير الوصوف له ليس منبئا على كونه غير موصوف له من غير اعتبار امر آخر فانه مع ما توهم من ان الحيثية ليست كلمة مستقلة للاستعمال فيها والمدحبة متخفة فيهما صحح التقييد بها في الحقيقة دون المحار محل بحث لان ذلك مسمى على توهم كون الحيثية لا محل (قوله يدخل فيه الغلط) ليس المراد به ما يكون سهواً سبق القياس بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد فلا يرد ان قيد المستعملة يخرج الغلط (قوله وهذا غلط الخ) لان استعماله خطأ في اللغة يعلم سبب قربه حالية او مقالية كانت مع ذلك اللفظ وقيل ان حاصل كلامه ان صاحب ر مراد بقوله مع قربة مائة من ارادة مع هذا ان يصيب تلك القرينة والغلط لكون كلامه صادرا لاعتقاده لا يصيب القرينة على ان وجود القرينة في صورة لا يستلزم وجودها في جميع الصور فالغلط الذي لا يوجد فيه القرينة داحر في التعريف فمدفع لما عرفت ان المراد بالغلط الخطأ في اللغة فصدنا وانه لا بد ان يكون معه قربة ولما فهم كونه غلطاً وقدم ان يصيب القرينة امر تحققي فادبر الحكم على وجود قربة (قوله الجار المعنى الخ) احتراز عن الجار المعنوي والنجاز في حكم الكلمة اعني الاعراب والنجاز باستعمال المفيد في المطلق فانه لا فائدة منه سوى التوسعة في اللغة كاطلاق اشفر على شقة الانسان

قوله في معرض السبع معها في شمس العلوم معرض بكسر الهمزة كان الذي يعرض
فيه الشيء والعرض اشكار كردن وعرض كردن وقال علامة في رى السبع والرى
الهيئة من الناس (قوله في انه كذلك بمعنى اح) الجزر متعلق ببرزت بعد متعلق الجزر
الاول بهما اثلا يدرم متعلق حارب من حسن واحد بالفعل و صمير في انه راجع
الى النية باعتبار الموت وكذلك اشارة الى الاسد وقع حالا ومعنى يدعى بايد
وسزد قاله برزت النية مع لاخفاء في معرض السبع مع الاطوار في انها يدعى
بما تلتها للاسد من غير تفاوت بينهما لا شترأ كما في اقبال النعوس قهراً من عبر فاروق
بين الصار والفاع وهذا المعنى هو الموافق بقوله لا يتفاوت ويس فيه الالعباية
في تدكير الصمير وفي شرحه لمناج وتبعه السب قوله في انه اي السبع كذلك يدعى
وهو ان يكون له محلب وباس ولفظ كذلك في موقع احب انتهى فالكاف في كذلك
مثل الكاف في قولهم الاسم كريد اي ريد ومثله دهنى ان يسمع بمعنى مثل
كوه داب اي كوه داب ومثله ككوه داب محلب ودانظفر ولا يتحق ان السبع
متصف بهذه الصفات فاللائق ان يقال في انه كنهات لانه يدعى كذلك وانه
لا فائدة في اعتبار هذا العهد (قوله استعارة وصف الملح) اي لفظ احدى الصورتين
لفظ الصورة الاخرى ان يشتمل عليه او - ر الصورة الاخرى والاولى ترك لفظا
وصف الاخرى (قوله كما يدل اح) ولوهذا ان السبع هو الذي هو الصمير بل
فيه الصمير لا ر الصمير صمير هو الصمير لى الصمير فانفس هو الاخص الحيوان
قلنا فليكن في صارة السكاكي رجه لله في كذلك (قوله ويميل قضا على ذلك
الح) لا يتحق ان هذا جواب آخر حاسله منع كون المقسم المحاذ المفرد بل نعم منه
واجواب الاول - بيم له ومع ليكون قسم احص مصدق فواجب تقديم هذا
الجواب على الاول او ابراده بكلمة على كافي المختصر لا يعموه هذا الجواب وكونه
مؤيداً للجواب الاول في ان متعلق الاستعارة ليس قسماً للمعيار المفرد احره واورده
بصار فتدل على قوته (قوله صمير مدهانه ليس مورد القسمة) اي ليس المعيار المعروف
بالكلمة المستعملة المح مورد القسمة ولا يتحق ان هذا صدر لا يدفع الاعتراض لان
مدار الاعتراض انه جعل الاستعارة من قسم الجبر الراجع الى معنى الكلمة التي
لا تكون الاموردا ولا يصح عند التمثيل الذي هو مركب مضاف ضم اليه في المختصر
مقدمة اخرى وهي قوله يجب ان يرد براجع الى معنى كلمة اهم من المفرد
والمركب ليصح الحصر في صمير اي حصر بمعنى في راجع الى معنى الكلمة
والراجع الى حكمها وتوصل ذلك انه قل الجواز هذا الصافي فيمان فالرد من

المجاز اللفظ الذي يتجوز عن موضعه الأصلي سواء كان معنى أو أمراً أو نسبة
ليدخل المجاز العقلي الذي هو في الجملة والمجاز في الحكم فهو يكون المراد باللفظ
ما ليس بعقلي أي المجاز الذي له اختصاص بمكانه الأصلي بحكم الوضع سواء كان
في معنى اللفظ أو حكمه بخلاف العقلي من اختصاصه بموضعه الأصلي بحكم العقل
كألف الفتح والعوى هذه معنى فمن راجع إلى حكم الكلمة وراجع إلى معنى الكلمة
أي اللفظ مفرداً كان أو مركباً ليصح الخصر به وبين الراجع إلى حكم الكلمة
والراجع إلى معنى اللفظ قسمين متضمنين للعادة وغيره والمتضمن للفائدة قسمان استعارة
وغيره فالاستعارة قسم من صدر الراجع إلى معنى اللفظ انشعبت للعادة مفرداً كان
أو مركباً فلا يكون قسماً من أصل المفرد بقى ههنا شيء وهو أنه وقع في المفتاح بعد
قوله لغوى قوله وهو ما تقدم ويسمى المجاز في المفرد فكيف يمكن حمله على ما يعم المجاز
المركب والمجاز في الحكم والحوادث أن المراد بقوله وهو ما تقدم بقى توهم أن يكون
المراد به ما يقابل لشرعي وعرفي لا الاختصاص بالمفرد أو المراد به أن مثله ما تقدم
أو المراد أن المعنى صدي ما تقدم فانه لا يقول بالمجاز العقلي ويدخله في الاستعارة
بالكتابة وكذا المجاز في الحكم لا يدخله في المجاز بل يقول أن إطلاق لفظ المجاز عليه
بطريق التشبيه والتسمية بالمجاز المفرد باعتبار الألف كشمسية المجاز العقلي بالمجاز
في الجملة هذا غاية التوجيه لكلام الشارح رحمه الله تعالى وعلى هذا فالقول بقطعية
دلالة هذا الكلام مجرداً عنه لزوم حوالات والأقسام القطعية مع الاحتجاج إلى هذه
التصرفات ولذا قيل به يجوز أن يكون هذا التقسيم مذهباً أصحاً كادخله التمثيل لكن
الحق أحق أن يسمع قال الكاكي رحمه الله حين من أن توهم في حقه أنه قسم المجاز المفرد
إلى نفسه وإلى العقلي وكذا قسم المعنى إلى نفسه وغيره مع عدم شعوره بذلك (قوله
فلا يصح في التعريف) بخلاف قوله الراجع إلى معنى الكلمة فانه ليس بتعريف وقربة
صحة الخصر دالة على أن مرادها لفظه (قوله مع أنه صرح به) يعني أنه صرح
بأن الاستعارة عنده قسم من المجاز المفرد فكيف يراد في بيان تعريفه للمجاز من الكلمة
اللفظ مطلقاً فلا يرد أن كلام الشارح رحمه الله هذا ما لا نعلم من قوله فعل أنه ليس مورد
التسمية لأن ما تقدم كان في بيان مذهب إليه سلف وهم قسموا المجاز مطلقاً وهذا الكلام
في بيان تعريفه للمجاز ثم انصرح به كونه إشارة إلى ما في فصل المجاز العقلي حيث قال
وانشأ على قولي هذا ههنا وقولي ذلك في فصل الاستعارة التبعية وقولي في المجاز
الراجع عندنا لا يصح إلى حكمه كالكلمة على ما سبق أحمل المجاز كالمعنى وينقسم عندى

هكذا الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى استعارة وغير استعارة انتهى اى على قولى
 يرد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية وكذا الاستعارة التبعية وقولى بان اطلاق
 لفظ المجاز على المحار في الحكم بطريق التشبيه وليس بدخول في المجاز اجعل المجاز
 كله لغويا وهو الكلمة المستعملة فيما هي غير موضوعة له اى سماء المجاز في المفرد
 وقيل في بيان الحوالة انه صرح بان انقسم اليهما المحار اللفظي الذي عينه بقوله
 وهو ما تقدم وبسمى المجاز في المفرد ولا يخفى انه لو صرح الحوالة بما ذكره يلزم للناقاة
 المذكورة (قوله بعد ما زيد الخ) يعنى ان هذا التعميم لادخال المجاز المركب اى
 التمثيل في التعريف ونعم ما اراد بذلك يبرم اما عدم دخول المركب فيه او دخول
 المجاز في تعريف الحقيقة (قوله لم يدخل المركب) اى المحار المركب في التعريف لان
 الاستعمال في غير الموضوع له الشخصى فرع وجود الموضوع له شخصى ولا موضوع
 له شخصيا للمركب لعدم الوصف الشخصى له هذا وواريد الوضع الشخصى له او
 لآخراته لاندفع الاعتراض كما لا يخفى قال قدس سره ان لتبدر من هذه العبارة
 الخ هذا حق لكن اعتبار تلك الامور في طرفين اهم من ان يكون تلك
 الامور احراء لهما او حارحة صحت بارادة لهما كما في تشبيه السقطتين
 الديك في الهيئة الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والقدر المخصوص
 او معروضة لهما والتمثيل ان الاتزام من الامور المتعددة قد يكون من مجموع
 تلك الامور كالوحدة الاعتدالية للعسكر وقد يكون من امر واحد بالقياس
 الى امر كالاصافات وقد يصحكون بانزاع جرد من واحد وحره من آخر
 وحشد يكون المنزوع من كذا مستلزما بتركيب متزاع منه فى قوله وحشد يلزم
 ان يكون كل واحد من طرفي التشبيه متمثلي مركب ماضية فتدبر فانها المقدمة التي
 اوقعته في الخطا وعليه مدار كلامه كما ستقف عليه قال قدس سره لانه متزاع من
 عدة امور هي اجزاء لم يدع المزارح رحمه الله تعالى هذا المعنى فلا وحده لغيره انما يدعى
 ان الاتزام من امور يقتضى تعدد المأخذ كما سمى من كلامه قال قدس سره كان
 وحده الشبه فيه الخ لا بالمتزاع من المركب يكون مركبا البته قال قدس سره ولو
 كفى في التشبيه التمثيل الخ كلام مستدرج دلم يذهب اشارح رحمه الله تعالى اليه بل
 اكتفى بالاتزام من المتعدد سواء كان مركبا او لا قال قدس سره ذهب المحققون الخ
 في المقترح ان القسم الثاني وهو ان يكون وجه الشبه غير واحد كونه في حكم الواحد
 على نوعين اما ان يكون مستندا الى الحسن كسقط لدر اداشه بعين الديك في الهيئة
 الحاصلة من الحجرة والشكل الكرى والقدر المخصوص وكالتريا اذا شبهت بمنقود

الكرم النور في الهيئة الخاصة من نور الصور اليص المستديرة للصغار المقادير
في الرأي على كيفية مخصوصة الى مقدار مخصوص الى آخر الامثلة المذكورة فيه
وقد سبق ذلك في كلام المصنف رحمه الله تعالى ايضا وقال العلامة في شرح قوله
واعلم ان التشبيه متى كان وجهه وصفا فغير حقيقي وكان مترعا من عدة امور حص
بسم التثنية نحو ان الكفرة كالسراب في المظار لحس مع الصبر الموبس على ما ذكره
في آخر القسم الثاني من وجه التشبيه فكلام هذه لا كابر ينادى على ان كون وجه
الشه مترعا من متعدد لا يقتضي تركيب الطرفين والتشبيه التمثيلي لا يترتب فيه الا كون
وجهه مترعا من متعدد من غير تعرض حال الطرفين فلا بد لهواء اصى وحوب
تركيب الطرفين في التشبيه التمثيلي عند المحققين من شاهد ع قال قدس سره وبنى
عليه ع فيه ان مسمى اعترضه ان التمثيلي اي الاستعارة التمثيلية مستلزم للتركيب
لانها محاذ مركب لان التشبيه يقتضي تركيب الطرفين ع قال قدس سره
مخالف لما في المفتاح ع لا يستلزم من مترعا الا كون الشبه والشبه في التمثيل صورة
مترعة من متعدد ولا نزاع هنا لا يقتضي التركيب بل قد يكون مركبا وقد يكون
مفردا كما في وسيكشاف ع كل قدس سره واد انحصرت ع ع هذه
الشرطية صادقة لكن الكلام في تحقق المقدم ع قال قدس سره بناء على ما مر ع
يعني من ان كل تشبيه تمثيلي اما تركيبي او تشبيه في الاستعارة صادرة عن تعاريف
ع قال قدس سره واما تحوير الاول ع وهو حوار كون صري التشبيه التمثيلي
مفردين ع قال قدس سره وهو خلاف المسادر من العار ع الانصاف ان المتبادر
هنا ان يكون في الواحد تعدد واما تركيب الطرفين او وجه الشبه فكلاهما هو محاذ
الشارح رحمه الله كما سيجي ع قال قدس سره ولم يزل احد ع قد تقدمت من المفتاح
الامثلة التي طرفاها مفردان ووجه الشبه بينهما مترع من امور متعددة هي اوصاف
الطرفين ولا معنى للتشبيه التمثيلي الا بوجه مترع من امور متعددة على ان العلامة
صرح بان تشبيه امر الكفرة بالسراب تشبيه تمثيلي وجهه مترع من متعدد كما مر
ع قال قدس سره بخبره ان يعرف ع واد احرر ذلك بخلاف كل واحد من الطرفين
مع تعدد الامور المعترضة فيهما ع بعد دلالة حرف اللفظ على جزء منه وان كان له
اجزاء ع قال قدس سره وهو مردود بصراح ع لا يخفى ان ما ذكره انما يتم
لو وجد ملاحظة لامور فصي في ضمن ذلك اللفظ الذي عبر به عنها وليس كذلك
فان المتكلم يلاحظ لامور متعددة فصدا ويترع عنها وجه الشبه ثم يعبر عنها بلفظ
مفرد وكذا السامع اذا سمع ذلك المفرد يفعل منه الى الكل اجالا ثم يلاحظها

تفصيلا فيترع عنها وجه الشبه * قال قدس سره يستمدولة لذلك اللفظ الخ *
 فيه انها مدلوله لذلك اللفظ نصحا او الترم وذلك يكتفي في الانتقال الى ملاحظتها
 قصدا في انفسها وان لم يكف في ملاحظتها قصدا في معنى ذلك اللفظ وكون تلك
 الملاحظة باعتبار افعال مقدرة في لارادة محل بحث * قال قدس سره فيكون الدال
 على امثله الخ * فيه انك قد علمت ان الواجب في شبه المركب ملاحظة اجرائه
 اجمالا لينقل منه الى التفصيل ونظا المثل كاف في ذلك وفي مفرد لابد من ملاحظة
 الطرفين قصدا ولا يدل لفظ المثل عليه اصلا فانفرق بين التشبيه المركب والمفرد
 واضح فلا يقاس المركب عليه * قال قدس سره يستمدولة من لفظ المثل * ان
 اراد عدم كونها مفهومة من تفصيلا فسيم لكن كونه وحا في تشبيه المركب
 مجموع لم لا يكتفي بالملاحظة الاجالية التي ينتقل منها الى التفصيل اللازم في التزام وجه
 الشبه وان اراد عدم كونها مفهومة اجمالا فمجموع فلان لفظ المثل للعهد كما هو
 الاصل فيها فيكون المراد منه الفصة اليهودية المحصورة * قال قدس سره
 فالاشعار بالتركيب * اي متدا * قال قدس سره ودحوون الكاف الخ * فيكون
 لفظ لائن كالوصف المتواقي به تسهيل ملاحظة الفصة والحكم بالشبه عليها
 * قال قدس سره بما فررنا الخ * قد بينا ان عدم مجرد دعاء لم يشك بما ذكره
 * قال قدس سره فذلكون كل الخ * فان امثله تمتد امقب بالهدى وهو امر
 صافي مبرح من المني بالقياس الى الهدى ولشبه به الاستعلاء المترع من الراكب
 بالقياس الى المركوب وقد استعمل لفظ الدال على امثله به على كلمة على
 في امثله من غير شعار بالشبه وهذا معنى لاستعماره تمثيلية التعبدية قال الشيخ الطيبي
 في حواشي الكشف في شرح قوله مثل تمسكهم الخ يعني هو استعارة تمثيلية
 واقعة على سبيل تنبيه يدل عليه قوله شبهت بهم وعلى تمسكهم واستقرارهم
 عليه وتمسكهم به بحال من على الشيء وركبه ثم استعير بمحالة التي هي المشبه
 المتروك كلمة الاستعلاء استعمارة في امثله به وذلك على ان لاستعارة لتعبير تمثيلية
 الاستعارة وبه يشعر قول صاحب الفتح في استعارة بعل فشبه حال المكلف وكتب
 وكتب بحال المرتضى الخير الخ * قال قدس سره وما صرح بان كل واحد الخ *
 الملازمة بمجموعة من الارام ان يعتبر في كل واحد منهما مور متعددة هي مأخذ
 انترعها سواء كانت حراء او لا * قال قدس سره لا يستلزم الخ * لما عرفت من ان
 الالتزام على انحاء ثلاثة لا يستلزم التركيب لا واحدا منها * قال قدس سره بل في مأخذهما

بل التعدد في مأخذهم. ولعل نسبة تركب المأخذ على التزل. قال قدس سره الاول
 ان المشبه به مثلا الخ. قد صرفت اندفاعه بما هو من ان الاتزان قد يكون من المجموع
 وقد يكون من واحد. لقياس الى تخرو على التقديرين لا يلزم التركيب. قال قدس
 سره والثاني ان وجه الشبه في التمثيل. مع. هذا مجموع فان وجه الشبه في التمثيل
 يجب ان يكون منتزعا من متعدد وقد صرفت ان الاتزان لا يستلزم التركيب. قال
 قدس سره وهي مصرحة بان كل واحد الخ. معاد عارته اعني قوله لا معنى
 للتشبيه المركب الخ. ان التركيب يستلزم الاتزان واما ان الاتزان يستلزم التركيب
 فكلا فالفرق بينهما بالعموم والخصوص. قال قدس سره ولعلك تشتهي الآن
 الخ. حيث لم يتعين بما سبق. انه استعارة تعبدية او تمثيلية انما ثبت على زعمه عدم
 اجتماعهما. قال قدس سره الاول ان يشبه الهدى الخ. لا ينحى ان الاستعارة
 لا يثبت على المبالغة في المشبه بدعاء كونه. هذا من المشبه. لا يناسب حمل الآية
 على الاستعارة بالكيفية ادليس المقصود المبالغة في الهدى. كونه فردا ادعائيا من
 المركوب. قال قدس سره الثاني ان قصد تمسك الخ. هذا هو المراد من الآية
 ان المقصود مدح المتقين بأنهم يسفرون على الهدى والمبالغة فيه. قال قدس سره
 الثالث ان يشبه الخ. لا ينحى ان تركيب من دأب الخ. والهدى وتمسكه به احصارى
 محض ادلا تركيب بين الذات والصفة وكذا في جاب المشبه به فلا فائدة في تشبيهه
 احدهما بالاخرى وادعاء دحوله. بها فضلا عن المسالفة المطاوعة من الاستعارة
 قال قدس سره ينبغي ان يدكر جيع الاله الخ. بان يقد اولئك الذين على رواحل
 من دهم. قال قدس سره الاله قصير الخ. الاقتصار على بعض الفاظ الاستعارة
 التمثيلية مع كونها موزنة لا بدله من شاهد من كلامهم ولا يجوز اثباته بمجرد الراى
 قال قدس سره كانت كلمة على دية. دلالة الترابية. قال قدس سره فقد انصح جواز
 الخ. انصح بما تقدم انه يجوز في تشبيه كون الفاظ المشبه مطوية ذكرها مرادة وانه
 لا يجوز كونها مرادة في الاستعارة واما جوار كون الفاظ المشبه به المستعار مرادة غير
 مقدرة في الظن فكلا واقصود هه. والقياس غير مفيد. قال قدس سره في احوال الخ.
 فان اعتبر تلك المعاني قيودا للمعنى كان لاستعارة تعبدية وان اعتبرت اجراء كانت تمثيلية
 قال قدس سره فانه جعل الخ. حيث قال شئت حالهم بحال من اعلى الشئ. وركه
 قال قدس سره هو انشئت بالهدى. لانهية الحركة من التيق والراكب والهدى
 قال قدس سره قد يتخيل اجتماع التبعية الخ. حيث قال قدس سره حال المكلف الممكن

من فعل الطاعة والمعصية مع الارادة منه ان يصح ما حث به بحال من نهي المحرمين ان
 يفعل وان لا يفعل فان تشبيه الحال بالحال لا يستعمل في تمثيلية بدل عليه الاستقراء
 كما مر من قولنا عن الطبي * قال قدس سره وقد صرح المح * حيث قال فاذا
 اردت استعارة لعل لغير معانها قدرت لاستعارة في معنى اخرى ثم استعملت
 هناك لعل انتهى لكن هذا التصريح انما يدل على كونها تبعية ولا يدل على نفي
 كونها تمثيلية ولما ذهب الشيخ الطبي الى اجتماعهما كما قلناه سابقا فذهب التمثيلية
 به على ما مر من امتناع الاجتماع بينهما وقد عرف حاله قال لشارح رحمه الله
 تعالى في شرح المفاتيح في هذا المقام وبما يرشدك اليه ينظر في كلامه ان الاستعارة
 التبعية ولو في الحرف قد تكون تمثيلية واستعداد ذلك على ان الحرف مفرد والتشيل
 يستلزم تركيبا انما نشأ من سوء الفهم ونقص الذاقة في لصاحبه * قال قدس سره
 قدسه * بصيغة الخطا اب والذنب عطف على قوله تعالى في قوله مثل ان تنهى
 على اصول العدل * قال قدس سره ارادة الله تعالى * على رأى المتزلة
 من حوار تخلف ارادة عن الارادة * قال قدس سره الفاضل المح * قال
 الشارح في شرحه بلفح بلحانة المشبهة بملحق بالملقوم المخلوق جميعا لان
 خاصتها ارادة الخير والنعوى مهيأ مع تمويه الاختيار اليهم ولله في الشد ما يتعلق
 بالراعي والمرحوم لان معانها راجع الى الخير ونفوتها من الخصائص فترى ظاهر الاصافة
 بجانب ان حرمهم دون الرابح لكونه اقرب الى رعاية الادواب ووضح في تقرير المصود
 واسهل في تصوير روحه الشد من التردد ولكن لم يجمعه * لو ان الاصافة الى جانب
 الخالق حيث قال مع الارادة من ان يطع * اختياره من وفي له المكن والخير اشارة
 الى ذلك * قال قدس سره وعبارته هذه محذرة ايضا * في انه انما يتخلل عبارته
 لو كان قوله بل ووصف صورة عطف على اخذته في قوله تشبه اخذته واصرا باه اما
 لو كان محذوف المبدأ اي ان هو وصف صورة عطف على قوله فان معنى التمثيل واضرا باه
 عنه كان موافقا لصارة المفاتيح في معنى بلارية (قوله * انه توهم للام) بان توهم
 للام شيئا به قوام سرية في النفس وتأثرها به فاسد به اسماء واصدقه الى الملام
 قريبة للاستعارة وليس شدة الملام شيئا به حتى توهم بلام مثل انه شدة توهم الانياب
 للمية تشبهها بالسمع فيطلق عليه اسم الماء ووضف الى الملام على معنى الاستعارة
 التمثيلية ليكون قريبة للاستعارة بالكساية (قوله مستحسن) لان الاستعارة التمثيلية
 قديمة تحسن الحسن البليغ غير نادرة للاستعارة بالكساية كذا في المفاتيح (قوله قدسه الملام
 بظرف شراب مكروه) لاشتغاله على ما يكرهه الطوم وبما انكره لانصاف كل

مهما بالكرهه هكذا في نسخ النسخة وهو مخالف لما في الايضاح واما قول ابي تمام فليس فيه دليل لجوار . يكون اوتعام شبهه الملام بطرف الشراب لاشغاله على ما يكرهه للوم كل الطرف فيشتغل على ما يكرهه الشراب ليشاغته ومرارته فيكون التحسية في قوله تارة يكتفى عن بوءه لانه لا للوم فيمكن حرارة العرام كما ان الماء يسكن غلب لاوام فيكون تشبهه على حد من الماء فيجاء الاستعارة والاستعجال هي الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشبهه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه انتهى طارعه به شبهه الملام بمطلق الطرف او الماء المطلق ومعنى البيت لا تشقني ماء الملامه فان ماء كافي قد استعبدته وحصل به الرى وانقطع العطش به فلا حاجة الى ماء املامة ووجه الاستعارة ان اللائق تشبه الملام لكونه مكروها للوم بطرف الشراب المكروه او الشراب مكروه ولعل البيت لا يدل على شيء مهم انما يستفاد منه تشبهه بمسوى بطرف او بمطلق الماء والظاهر ان لفظ المكروه في الموضعين من الشرح وقع سهوا من قلم الخليفة يدل على ذلك قوله لانه كان ينبغي ان يشبهه بطرف شراب مكروه او شراب مكروه ~~فان كان لفظ مكروه مذكورا فمعه~~ لم يكن لقوله كان يسمى مع محله كالاينحى (قوله ان يكون الترشيح) اي رسيح الاستعارة المصرحة كيدا عليه ليس بشرح رحمه الله تعالى واما ما دلل ان في وجود الترشيح للاستعارة المكينة خلافا لما في السيد في شرحه لفتح هيدقل ان في قول السكاكي رحمه الله تعالى اعلم ان لاس تعارة في نحو صدى اسد الخ اشارات اي الترشيح والتعريف انما يحريان في الاستعارة المصرحة بهادون المكينة منها لكن الصواب ان عاراد في المكينة على قريته على ان لا يلزم واخر بعد ترشيحها انتهى قلنق عليه انما هو ترشيح المصرحة على به يجوز ان يلزم كونه عارة من صورته وهمية كما ان ما هو قريته المكينة كذلك (قوله ثم هذا الفرق الخ) منعنى بقوله ادلا فرق وتكذلك تحقيق كلام المصنف رحمه الله تعالى وقوله وهذا معنى قوله في الانصاح الى ههنا اعتراض بينهما (قوله وما يدعى الى آخره) اشار الى بطلان ادلى المشار اليه في المس فان حاصل اعتراضه انه لو كان تخيلية عارة عند كره السكاكي رحمه الله لزم ان يكون الترشيح تخيلية لكنه ليس كذلك ويمكن جمعه كلاما مستغلا شارة الى انه مسئلة برأسه يتفرع عليه بطلان الثاني ولذا تعرضت لى كونه محار مع انه لا دخل له في بقى الثاني ثم ان المشارح رحمه الله تعالى قال في شرحه تمت وتعه لسيدها الترشيح سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقة لا ثناء على المشبه به حتى كان المستعار للشجاع اسد هصوروا في البرائن

وللاستبدال شراء يتفرع عليه الربح والبخس وعدهم ولا يعتبر فيه تشبيه واستعارة
وقال في شرح الكشاف ان الترشيح قد يكون مجازا عن شيء كالوكر والتعشيش وقد
لا يكون كتلاطم الامواج وهكذا في الكشف والجمع من كلامه ان الترشيح من حيث
هو ترشيح لا يكون مجاز لان المقصود منه تربية الاستعارة وهي انما يخص اذا كان
بمعناه الحقيقي ليكون من خواص تشبيهه ولا يجوز ان يكون مجازا في نفسه امام
سلا نحوه البدل الطولي اي الدعمة العظمى او - هار هارو كروا - عشيش هار معناه
الحقيقي ترشيح لاستعارة السمروان دبة بسبب و بسبب و بغير معناه المجازي
امراد منهم ٧١ اي المراد من النزول - حارة تصريحية بحسب عارة هذا الكتاب
يجوز ان يحمل على سلب الكلبي وان يحمل على رفع لاجب الكلبي فانه كاف في بطلان
النالي (قوله ما ذكره صاحب الكشاف الخ) حيث جعل الترشيح مقابلا لابل طارة فان كان
المدعى رفع الاجب الكلبي فقد ثبت المطلوب وان كان السلب كلبي - هانه مهم من قوله
او هو ترشيح لاستعارة لاجل غاية - هانه ان الترشيح يكون - هانه بسبب سمروان و لاسه
اي تحقيق اذا كان معناه المجازي يكون الترشيح حقيقة لا مجازا كما قال قدس سره
و قد مر ١٠٠ اي ان الترشيح الخ به حيث يثبت به قوله ثم قال وعلى هذا يقول ان الرادف
الذي به الخ قال قدس سره ١٠١ من قول الخ قدس سره فخر رارة الاستدلال
بحسب - هانه هذا الاجراء على ان الدليل خلاف الظاهر والاستدلال
بالظاهر لان المطلوب من ١٠٢ فان قدس سره ترشيحا في حجة ١٠٣ اي بالنظر في المعنى
الحقيقي استعارة في نفسه ايضا وكونه ناعا لاستعارة حرة لابق كونها استعارة
في نفسه كما مر في يقصون عهد الله (قوله وجوابه - لا امر لذي اع) قال السيد
في شرح المباح في تقرير الجواب ان اللزم في تحيلية قد افترس بسبب لا يلزم بحسب
الظاهر فاحتج الى توهم امر يمكن اثباته بحسبه وفي الترشيح قد افترس بلغة
يلزمه فلا يخفى فيه الى ذلك وعدا القدر من الفرق - هانه من الامد كاف له فيما
ذهب اليه وفيه ان كفاية هذا القدر بموعده لعدم صحة اصناف الترشيح بالمعنى
الحقيقي لاسه مثلا فلما اراد الشارح رجحانه تعالى فونه لانه حسن تشبيهه
هو هذا المعنى مع لو اراد والجواب عدى عن اعترض من لغة من رجحه لله تعالى
ان المقصود من الترشيح تربية الاستعارة وهذا تمامها بغيرية وذلك انما يحصل بالحل
على المعنى الحقيقي بخلاف الاستعارة التحيلية فانها معصودة بنفسها وان كانت
ناصة للكمية فلا بد من ان يراد بها بصورة الوهمية ١٠٤ فان قدس سره ولا يكون

٧ اي لمضوي - هانه

ذكر الوصف ح * أن كان المراد أنه تعويذة وتربية للبالغة المستعدة من التشبيه
الذي مع الترشيع فلا عثر صانوا رادان لكونه مثملا وان كان المراد أنه تعويذة وتربية
للبالغة المستعدة من التشبيه المعبر بدون هذا الترشيع فلا ورود بينهما لكونه خارجا
عنه زنا عليه وما سبق من قوله والترشيع منع من التحريد والاطلاق ومن جمع
الترشيع مع التحريد يؤيد ردة المعنى الثاني حيث اعتبرنا عينه بالنسبة الى الاطلاق
والتحريد وكذا الكلام في معنى التشبيه * قال قدس سره ذكر هذا الكلام اخ *
دفع لاستدراك هذا الكلام لعدم توقف اعتراف المصنف بوجه الله عليه وعدم كونه
بنا على الواقع بأنه مدكور هو توطئة للاعتراض الذي اورد المصنف على السكاكي
رحمته الله تعالى في رد التسمية الى الاستعارة بالكناية والتحيلية على ما سيحكي في معنى قوله
فلاستعارة بالكناية لا توجد بدون الخيلية إنها مستلزمة لها اتفاقا بناء على اتفاق
الكل ما صافه خواص مشبهة الى امثله وذلك يقتضي الاستلزام المذكور وانما
قال تحيل صفة الخ لا صفة مسمى على الاستلزام المذكور وهو تحيل بمعنى توهيم
المصنف رحمه الله وليس بعدها لاحتمال المكينة توجد بدون الخيلية عند القوم
في نحو مقصود همد الله وعند السكاكي رحمه الله تعالى توجد في نحو انساب الربيع
(قوله لا يكون لاعلى سبيل الاستعارة) ان اراد انه لا يكون الاعلى سبيل استعارة فذلك
اللازم بعينه لذلك المشبه على التحيل وانما لشي اسماء فسلم لك لا يلزم منه استلزام
المكينة للاستعارة التحيلية بمعنى الصورة الوهمية وان اراد انه لا يكون الاعلى سبيل
استعارة ذلك اللازم للصورة الوهمية لم ينعور ان يكون اثبات ذلك اللازم
بعضه على سبيل تحيل من غير استعارة بالصورة الوهمية (قوله ما حصل به التفصي
اخ) بل عنه وجه التفصي به اذا سمع المية مرادقا للسمع كان اسم الله في الموت
بطريق المصار كاستعمال لفظ سمع ووجه الدفع ان ادعاء الترادف لا يوجب ذلك
كما ان ادعاء كون اجتماع من مراد الاسد لا يوجب كون لفظ الاسد حقيقة فيه (قوله
دلى سبيل التحيل) انما قال ذلك لان اصل التسمية في السمع وحمل افراده قسمين يوجب
المعوم والخصوص لا الترادف الا الاتحاد في المصدق لما كان موهما للاتحاد في المعوم
ولذا توهم الترادف بين اسبف والعدم حيل الترادف بينهما (قوله وعلى هذا
يدفع ما قيل) في جواب اعتراف المصنف رحمه الله تعالى لان ادعاء
الترادف لا يوجب الترادف ودعاء التسمية لا يوجب كون الموت غير موضوع
له بالتحقيق (قوله وذلك لا ينعور الخ) اي اندفاع ما قيل لاحل المانقول

المشبه به هو السبع الحقيقي وهو ليس مراد قطعا والسبع الادعائي نفس الموت وهو
موضوع له * قال قدس سره اشارة الى ان لفظ الميتة اخ * يريد ان قيد الحقيقة
في تعريف الحقيقة تعليلية يعني الكلمة المستعملة هي وضع له لاحد كونه موضوعا له
وشك تحققة في اللفظ الميتة في قولك انظفار الميت ولبست قيادية حتى يكون
المعنى الكلمة المستعملة فيما وضع له مقيدا بكونه موضوعا له من غير اعتبار امر
آخر معه فلا يكون لمطالنية حقيقة في الموت لاعتبار ادعاء سعية * قال قدس سره
سره يظن منه ان المستعار هو لفظ المشبه الخ * هذا مسلم اذ لم توجد قرينة
صارفة عنه لكن قوله في تعريف مطلق الاستعارة من قويه وانت تريد بالميتة السبع
فادعاء السعية لها قرينة على ان المراد منه المشبه به الادعائي ولا شك ان المشبه به
الادعائي هو الموت فلا يكون الميتة مستعارا اذ لا معنى لاستعارة اللفظ لعداء فيكون
المستعار لفظ السبع المزعوم ثناء على تصريحه به فلاحاجة الى ما ذكره بقوله اللهم
الا ان يقال الخ * قال قدس سره وتعرينه لها بما ذكر الخ * اما حال التعريف فقد
عرفت واما حال الامثلة فانه لم يورد في قسم الاستعارة بالكناية الاثنتي عشرة امثلة ليس
في شيء منها دليل على ان المستعار لفظ المشبه * قال قدس سره وعده بخار الخ *
يعني ان ادعاء السعية للموت اذ استلزم كون له ما يشبهه محرا فادعاء الاسدية
للتصاع يسد رم كون لفظ الاسد حقيقة والفرق تحكم * قال قدس سره كما مر *
من قوله لان الادعاء لا يحصل الموضوع له غير موضوع به مخ * قال قدس سره
فذا مل * وجه التأمل ان التصور المذكور ادعائي في كنه الاستعارتين فالموضوع له
في المكنية موضوع له تحققة فيكون حقيقة وفي التصريحه غير موضوع له تحققة
فيكون مجازا فالفرق المذكور محرد تقيير في العارة وما ذكرنا ظهر ضعف الجواب
الذي ذكره في شرح الفتح من ان ما ليس بخارج عن معنى الموضوع له اذا اعتبر
معناه امر خارج صار خارجا عنه دون العكس اي ما كان خارجا عنه اعتبر معه ليس
بخارج لم يصح خارجا والسبب فيه ان ما اعتبر فيه الخ كان خارجا فضا لان
ذلك انما يكون اذا كان اعتبار الخارج تحققة لا ادعاء (قوله وجبت يدفع الاشكال)
اي اشكال احتلال عبارة السكاكي رحمه الله تعالى وما اعترض المصنف رحمه الله
تعالى فلا يدفع بهذا الحق ولذا قال في شرح المعناج وكيف ما كان يتوجه
اعتراض الايصاح فانه جعل الاستعارة بالكناية من اقسام البحر لا يعوى وليس
هنا لفظ مستعمل في غير ما وضع له انتهى اللهم لان هناك ما ذكره كناية ذكر
ردعه (قوله وبالجملة ما عمله القوم الخ) هذا يجري في كل صورة يكون قرينة

الاستعارة التبعية لفصبة ولا يحرى فيما يكون القرينة حالية أدليس هما لفظ يجعل
استعارة بالكسبة كفا في قوله تعالى (لعلمكم تقون) قال لعل استعارة تبعية لأرادته
تعالى لا إشباع الترجي فيه لكونه علام الغيوب وكذا في قوله تعالى (وعا بود
الدين كفروا لو كانوا مسلمين) فإرب استعارة تبعية على سبيل التهنيم بقرينة مناسبة
كثرة الوداد بحالهم قال لشرح رحمه الله في شرح المفتاح تجعل إرادة التقوى
استعارة بالكسبة عن ترجي وسنة لعل إليه قرينة وقلة الوداد استعارة عن كثرة
تهنئتهما وذكر قرينة على هذا القياس وفيه أن إرادة التقوى ليست بذكورة فكيف
يجعل استعارة بالكسبة عن الترجي مذكور صريحاً لكونه معنى حقيقة الكلمة لعل
فكيف يكون مكسباً عنه وإن سنة لعل إليه تعالى قرينة على أنها ليست بمعنى الترجي
لأعلى إرادة التقوى بحرص الترجي وكذا ذكر رب مع ووداد الكثرة قرينة على عدم
كونها لقلة لأعلى كون هذه استعارة عن الكثرة وقال السيد في شرحه يحمل الانتفاء
استعارة بالكسبة عن برحمة ويحمل لعل قرينة لها وفيه أن المذكور في الآية تقون
مصيغة الفعل والاستعارة في نفس الفعل لأنكون الاتبعة قد ثبت التبعية ولو بطريق آخر
فلا يكون التوجيه له كونه في البيت من أنس وقيل يحمل المصطوب استعارة بالكسبة
عن برحمة انتفاء وأمره - بالتقوى المرحومهم يذكر لعل وتقون ووجهه
ليس ههنا تبعية التي في أهل إلى المكسبة من هو تصوير لاستعارة فاعل تقون عن
برحمة منهم الانتفاء ويرد على جميع التوجيهات به تصوير الاستعارة بالكسبة في الآيتين
على غير طريقة السكاكي رحمه الله والكلام عما هو على حريان طريقته (قوله لا يحار
مرسلاً) ما يكون ذهب بحر من دلت علاقة الملائمة بينهم على ما مر (قوله أن
العلاقة بين المصعب هي مثله) أي على تقدير كون نطق حال استعارة تبعية
لأن الكلام في رد التبعية إلى الكسبة وما إذا جلت على الجواز المرس لا يكون مما نحن
فيه وما يصح على تقدير كونه محراً مرسلاً يرم بحقق بكسبة بدون التحليلية فيلزم
الفساد المذكور في شيء لا يوجب كلام السكاكي رحمه الله صريح في انهيار الاستعارة
التبعية إلى المكسبة على قاعدة هو قيد لا حاجة له إلى استعارة قرينة الاستعارة المكسبة
لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك محالاً فلا يتم ما رده المصنف وإنما قلنا كلامه
صريح في ذلك لأنه قال ولو أنهم جعلوا اسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة
بالكسبة ما نضربوا في قلوبهم نطق حال كذا الحال التي ذكرها ههنا
قرينة الاستعارة ما نضرب استعارة بالكسبة عن التكم وجعلوا نسبة المطلق إليه

قريئة الاستعارة كآثرهم في قوله * واداءية شبيب مصرف * فكان اقرب
الى الضبط اقول كلامه في آخر فصل المحاز العقب صريح في انه محذور حيث قال
وانني بناء على قولي هذا من ان نحو انت الربيع القل استعارة بالكسبية وقولي ذلك
في فصل الاستعارة التسمية من قوله ولو نهم قدوا جعلوا ح وقولي في النحر الراحع
عدا الاصحاب الى حكم للكلمة على مسبق من انه يسمى لا يبعد في المجاز اجمال
المجاز كله لقولنا ويقسم عدى الى مقيد وغير مقيد واميدى استعارة وغير استعارة
والاستعارة اي مصرح بها ومكنى عنها والمصرح به في تحقيقه وتخييله ولمكنى
عنها الى ما قريتها امر مصر وهي كالانيب في قلوب اباب شيب وكسفت
في قولك نطقت احوال بكدا او امر محقق كالانت في انت الربيع لقل انتهى فانه
اسقط الاستعارة التسمية والمحاز المعلى من افهام الاستعارة وجمعها د خيل
في المكنى عنها * قال قدس سره فاذا قلت اخ * لم يعبر وحده لتصور بعد
تصور الشارح رحمه الله بقوله في قولنا نطقت احوال اخ فانه تكرار لمذكره
الشارح رحمه الله (قوله لا يسمى ان يلفت اليه) ردي على المحذو وبن وجهه
في اشارة بقوله لان هذا مع لما هو بين عدم من ان ليس الاستعارة الإيجاز اعلاقته
بمشابهة واد لا يعرف ههنا علاقة غير مشابهة فلو لم يكن استعارة لم يصح الكلام
اصلا مع ان السكاكي رحمه الله مصرح بان طقت ههنا مصدور وهي كاطعار
المسة فاذلاق لمعاق عليه ليس يدري الحقيقة وهو مدور ولا طريق الجواز
المربل اذ لا يعرف المقصد ههنا الى علاقته بغيره غير مشابهة كما في افعار النية
انتهى يعني ان مذكره الخطأ من اشتراط الامر في الاستعارة بحيث لا يقرر
صدهم ولو اعتبر الشرطان فيها لم يطلان حصرا اخر في المرسل والاستعارة
فالاول شرط الحسن لاستعارة لتصريحية والثنى امر لازم من استعمال لفظ
التشبيه في المشبه واداء كونه فردا منه ثم بشرط فيها قصد التشبيه ادلوا بقصد
التشبيه لم يكن استعارة وبعض الناظرين لم يعرفوا بين قصد تشبيه وقصد
المثالة في التشبيه فاعتراض بان هذا مخالف لما صرح به سابقا في مواضع متعددة
من انه لا بد من قصد التشبيه واعتقال ادلا يعرف ههنا دلالة ي ليس المعروف
المشهور بينهما علاقة غير المشابهة فلا يتناقى سابق في بحث الاستعارة التسمية
فلا عن بعض العصلاء من تجوير كون العلاقة بينهما ملازمة به ههنا دلالة
لازمة للطلق وحاصل قوله مع ان السكاكي رحمه الله تعالى اخ ان مذكره
في جواب اعتراض المصنف رحمه الله تعالى من جانب السكاكي رحمه الله تعالى

لا يتم لانه معترف بكونه استعارة للصورة الوهمية * وقال قدس سره إشارة
الى ان الاستعارة الخ * يعنى ان ملا كرم الشارح رحمه الله انما يرد لوقال ذلك
ال بعض بالاستعارة التخييلية في الحال باعتبار نفسها لكن مراده الاستعارة في الحال
يجعل اللسان لها وفيه ان حسن اللسان لها انما يبعد بتحقيق الاستعارة التخييلية
في اللسان لكونه مستملا في صورة وعمية لاني الحال لا اصاله ولا تبع فكيف يصح
قوله بل في الحب وهذا هو الذي نعت الشارح رحمه الله على جعل لفظة لها بمعنى لا
ثابت ليحتمل كما في قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) واما نصريحه
بما ذكره فانه يد على تحقيق الاستعارتين المكنية في الحال والتخييلية
في اللسان ولا يدل على تحقق التخييلية في الحال اصلا * قال قدس سره
بل الظاهر من كلام يجب الخ * هذا نحل بعيد غاية البعد فان كلام المصنف
رحمه الله ينادى على صوت على ان الكلام في نطق الحال والاقرب ان يقال
انه جعل الاستعارة التخييلية في نطق الحال بحسن اللسان لها باعتبار تقدير لفظ
اللسان والمقدر كاسعود فكيف في قولك نطق لسان الحال لفظ اللسان الملفوظ
استعارة تخيلية كذا في نطق الحال اللسان المقدر * قال قدس سره وبالمجمل
الخ * فانه ذكر ثلث مقدمات كل واحدة منها محال لكلام السكاكي رحمه الله
(قوله في شرائط حسن الاستعارة) انما يرد بشرائط حسن ما يكون بسببها
مقبولة وانعت بانعتها او بقيت غير حسنة وكذا جهات حسن التشبيه
فلاحقا في كلامه لا رشمول وجه الشبه للطرفين محسن للاستعارة والتشبيه
وانتدنه بوجوب انتفاجهم كما ص عليه السكاكي رحمه الله وكون التشبيه واقعا
بالعرض بوجوب حسنة (وكونه بافصافه بوجوب عدم حسنة ولا بوجوب انتفاء
وكذا كونه سميما عن الابد بوجوب حسنة وكونه متدلا بوجوب كون التشبيه
غير مقبول لا انتفاء وعدم الاشم بالتشبيه بوجوب كونها مقبولة وبالاشم ينتفى
الاستعارة كما بينه الشرح رحمه الله تعالى بقوله ولذا قلنا الخ وان اردبيلها ما بوجوب
حسنها ولا يمتنع بانتفاء كذا هو الصاهر المتبادر المستعاد من صارة المفتاح حيث قال
واعلم ان الاستعارة لها شروط في الحسن ان صادقا حسنت والاعريت من الحسن
وربما اكتسبت قبحا وفقر الفحص الكاشي وانما قال ربما اكتسبت قبحا لان عدم
شروط الحسن لا يقتضي القبح بل يقتضي عدم الحسن وعدم الحسن يتحقق اما
بوجود القبح واما بعدم الحسن واتمم معا وهي الحالة المتوسطة بين الحسن
والقبح فلا بد من صرف لعبارة من الظاهر بان يقال المراد بالشمول الشمول بلا

شبهة وكذا بالوفاء الوفاء لا شبهة فانه اذا تحقق التشبيه في الشمول والوفاء يكون التشبيه باقيا وكذا الاستعارة الاله لا يبقى حسمها ومعنى قوله ولدا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه الخ الى اجل ان عدم اشتمال الرائحة شرط لحسن الاستعارة قلنا بمعنى المحققين من علماء البيان انه لا تحقق لاشتمال من ذكر المشبه ولم يذكر المشبه وذكر وجه الشبه كافي للمدل المدكور به تشبيهه والتقدير رأيت مثل اسد في الشجاعة وانه ليس باستعارة بل على من ذكر المشبه وذكر لفظ المشبه لان القول بالتشبيه البليغ اولى من القول بالاستعارة الغير الحقة كما ذهب اليه البعض فكذا اراي المشبه بالمشبه صريحا اوضح كما في قوله تعالى (الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر) ووجه في كلام ميسر بالتشبيه بان جعل المشبه على المشبه اود كرمع لفظ المشبه صفة تلائم المشبه نحو قوله يمكن الارض ونحو ذلك كما مر سابقا من اسرار الالفة قال بعض الناظرين مناعة لافاله اليد في شرحه للفتاح ان اشتمال رائحة تشبيه في ذكر المشبه فيه من غير اشعار بالتشبيه كافي قوله قد زرار راره على الفجر او فيما اذا كان التركيب محتملا للتشبيه والاستعارة نحو اسدي رمى فانه في قدر المثل تشبيها كما مر وان قدر الجهر اي هندي استعارة كما قاله الاخرى في هاتين الصورتين كانت الاستعارة غير حقة وادار ادلى ذلك بان بين المشبه بالمشبه اود كرمع المشبه كان تشبيها لاستعارة ففسر قوله ولدا قلنا اي لاجل ان شرط الاستعارة عدم الاشتمال قلنا انه ادار ادلى وجه الاشتمال بان ذكر وجه الشبه مثلا كان تشبيها لاستعارة ولما كان قوله لان اشتمالها يطل اعرص من الاستعارة بل يهد للنوحه قدر لصاف اي يطل كال اعرص وجعل قوله اعنى ادعاء الخ تفسير لعرص ولا يخفى ما فيه من التكلف على ان ادعاء ان الاستعارة في قوله قد زرار راره على الفجر غير مستحسنة مما لا بد له من شاهد فان لاستعارة اي تقتضي على كرمع المشبه وعدم لاشعار بالتشبيه بحيث لو اقيم لفظ المشبه مقام لفظ المشبه استقام لكلام ولم يمت الالمالفة وهو متحقق في المثال المذكور (قوله فم المردة نافضة حسن) ومنوهم من ان فيه اشتمال رائحة التشبيه فلا تكون حسنة مدفوع بان المشبه في المردة هو الذات مع الوصف كما ان المشبه في المرشحة الذات مع وصف وقد مر ذلك وقيل ان التجريد بحث بعد تمام الاستعارة فلا يكون لاشتمال فيها والاشتمال مع حسن ميكون قبل التمام وفيه انه قد سبق ان قوله تعالى (ومن كل ثاكوا نحا طريا) الخ مانع من جعل قوله تعالى (وما يستوى البحران هذا عذب فرث الخ) على الاستعارة

مع انه جاء بعد تمام الاستعارة (قوله جليا) جلاء لا يفضى الى الابتداء فانه
معقود للحسن والتوصية ، خلا ، انما هو في الاستعارة التصريحية لعدم ذكر
المشبه فيه بنفسه فلو كان وجه التشبه جليا بصير تعمية بخلاف الاستعارة
بالكناية لان المشبه مذكور بلفظ مستعمل في معناه استعير له لفظ المشبه به كناية ظاهره
كافية في ذلك كما في شرح المناسخ الشريف في تدبر فانه قد حفي على المعنى (قوله
اعم محلا) اي بحسب تحقق لا بحسب الصدق (قوله وينبغي التشبه) اي
عند البلوغ لانهم يحتررون من صير حسن لانه لا يصح الاستعارة فيكون مابيا له
تقدم من ان كل ميان في الاستعارة يتاى فيه التشبه (قوله غير تابعة لها)
بان تكون تابعة للتشبه كما في اصناف النية الشبهة بالسبع الشبث بفلان
(قوله استعارة مصرية اخ) يعنى ان الاستعارة التعليلية مقصودة
في نفسه مبنية على تشبيه الصورة بوحية بالحققة وينبغي ان يكون حسبا
رعاية جهات حسن التشبيه وكونها في بعض الصور تابعة لكونية وقربة عليها
لا يقتضى ان يكون حسبا تاما عليها ولا يكون له حسن في نفسها نعم يقتضى
ان يكون حسن مكى منها موحيا سر حسبا (قوله وظاهر عبارة المصاح اخ)
وهو قوله واما لرفع المحارز والنصب بحدود افعال وظاهر لانه يمكن ان يقال المراد
المرفوع محار اولو مع حكم محار وكنيا بالنصب كما في الترحين وهو له سب
لسابق كلامه ولاحقه (قوله كلمة مبراح) ظاهر هذا التعريف ان يكون معلق
تغير الاعراب بخلاف او زيادة موحيا لكونه محازا ومضى من التعريف الذى
ذكره الشارح رحمه الله في معنى ان يكون التعريف في الاعراب والمعنى الى ما تخالفه
موجباه (قوله الظاهر اخ) انما هو انك ادبجور ان براد بحكم الاعراب الا ان المترتب
عليه اعنى الفاعلية والمفعولية (قوله وبعشعر لفظ المناسخ) حيث قال فالحكم
الاصلى هو المحر (قوله ان مقصود) اي مقصود من هذا الكلام في المقام الذى وقع
السؤال عن الالهة فاقربة ههنا على الخذف هو المقام بخلاف الاول فان القرية فيها
الامتناع العقل (قوله ان لا يحسن بكاف رائدة) قيل اصدالة الكاف تقتضى نفي ذاته
تعالى لان كل شىء يكون مثل مثله والله تعالى هو مثل مثله فادنى مثل مثله فقد نفي هو
تعالى عن ذلك علوا كبيرا وليس شىء لان المشابهة من الاصفات والمنضاهات يتكافئان
وجودا فلو كان ذاته تعالى مثل مثله في نفس الامر يلزم ثبوت مثله في نفس الامر
نعم ان فرض مثل مثله يبره ثبوت مثله بحسب القرص ومفهوم الآية نفي مثله
في نفس الامر لا ان فرضه فان العقل فرض كل شىء والى ما ذكرنا اشار الشارح

رحمه الله تعالى بقوله ادلو كان له مثل لكان هو مثل مثله قدبر (قوله ادلو كان له
 مثل لكان هو مثل مثله الخ) قبل ان مفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة
 الكاف في ان يكون مثل مثله سواء بقريية الاضافة كان ان مفهوم من قول المتكلم
 ان دخل داري احد فكذا احد غير المتكلم والاصل انتم به لو وحدله مثل لكان هو
 مثله لان وجوده مثله محال وصال جزا ان يستلزم محلا آخر والجواب عن الاول
 ان اسم ليس شيء وهو مكررة في سياق التي فيم فيبدا لاية في شيء يكون مثله
 ولا شك انه على تقدير وجود المثل يصدق عليه انه شيء هو مثل مثله والاصافة
 لا تقتضي خروج عن عموم شيء بخلاف المثال كوركان لقريية العقلية دلت
 على تخصيص احد لغير المتكلم لان مقصوده المنع عن دخول الغير عن الثاني
 ان وجود المثل شيء مطلقا يستلزم وجود من ليس مع قطع النظر عن خصوصية
 ذلك الشيء وذلك بين طمع تصوير ان يكون مداته تعدي من ولا يكون هو مثلا
 لانه مكررة قال س. ر. الصواب اح. مذكر ليس بصواب اما اوله لان
 المذهب الكلامي هو ايراد الله وليس في لاية شعار بالحق فصلا عن الايراد واما
 ثانيه فانه حيث يكون لحد قياسات استثنى فيه بعض لاني هكذا لو كان له
 من لكان هو من مثله لكنه ليس مثله فلهذا من بيان بطلان الثاني حتى تم
 الحجة اذ ليس بيا فيه بل وجود مثل في مرتبة واحدة في العلم
 والحول لا يجوز من احدهما دلا على الآخر قال قدس سره يدل على ذلك
 تصريحه الخ في رد ان الروم في تحقيق العلاقة الموجبة لا تنفك من المعنى
 الحقة في المعنى الثاني ولذا لم يصرح بطلان الثاني صلا قال قدس سره
 لم يكن وحدها آخر الخ ان اراد انه لا يكون وجه آخر من الكساية غير الكساية
 التي ائتت الوحد الثاني فذلك غير لازم لان وجه الوجهين في ذاتهما وان كانا
 مشتملين لنوع واحد من الكساية وان اراد انه لا تعبر بينهما كما يدل عليه قوله بل
 لا يكون اختلاف لافي اشارة فذلك مجموع قال لوحده الاول من ان ائتت الروم
 بين وجود المثل ووجود مثل مثل ليكون في الارم كساية عن نفي الروم من غير
 ملازمة ان حكم الامثال واحد وانه يجري في نفي دون الاثبات فان نفي اللازم
 يستلزم نفي الروم دون العكس بخلاف الوجه الثاني فان منشاء ان حكم
 المثالين واحد والالم يكونا متماثلين ولا يحتاج الى ائتت الروم بين وجود المثل
 ووجود مثل المثل وانه يجري في نفي في اثبات كافي لبعث لدايه وطلعت اترابه
 قال قدس سره ان لاول كساية في المسئلة الى قوله و الثاني الخ فيه ان الكساية

في النسبة لانه فيه من ترادف نصريح ، نسبة كما سيأتي ، وفيما نحن فيه نصريح بالنسبة
 بطريق الاضافة فهو على الوجهين كتابة من القسم الاول اعني ما يكون المطلوب
 بها غير صفة ولا نسبة ثم ان ياء قدس سره انما يريد اتحاد الوجهين في اثبات
 كونه كتابة في النسبة لانه لا نصير بينهما الا في افعاله * قال قدس سره لان العبارة
 في الكتابة الخ * معنى اخلاصهم في ان اللفظ في الكتابة مستعمل في المعنى
 المقصود او المعنى الاصلى فغرق المذكور غير ظاهر عند الكل (قوله من فائدتها)
 وهي الفائدة لانه كدهوى الشئ باقية (قوله في له مثل اخ) اي فيمن يمكن له مثل وفيمن
 لا يمكن له مثل * قال قدس سره اعير استعمال بسط اليد الخ * حاصل كلامه
 ان الشارح رحمه الله جعل يس كنهه فيمن لا يمكن له وفيمن له مثل كتابة وجوار ارادة
 المعنى الحقيقي في الجملة كاف في كتابة و استفاد من تحقيق الكشاف انه كتابة في محل
 يمكن معنى الحقيقي فيه بخارج متفرع على الكتابة في لا يمكن وكلا الوجهين المذكوران
 في الكشف فقال ان قوله تعالى (يس كنهه شئ) وقوله تعالى (ان يباه
 ببسوطان) كتابان وقال ان قوله تعالى (ولا يظفر اليهم يوم القيمة) وقوله تعالى
 (الرحمن على العرش المجلى) محذوف بضمح على الكتابة ولا يخالف بين القولين
 لانه كتابة في هذه بخارج في محل الذي استعمل فيه * قال قدس سره ما وقع عليه
 عبارة افعاله * من زيادة الحروف وهي التي يكون عرضها التاكيد بخلاف ان
 واللام فان مدلولهما التاكيد ويختلف في فان المقصود منه التصريح بالطريقة
 * قال قدس سره يس من نص الخ * هذا هو الحقيقي عند الاصوليين ولذا
 لم يذكرهما الشيخ صاحب في مختصره وفي شرح جهم الجوامع انه يجوز اي
 توسع زيادة كلمة او نقصها وان لم يقصد على ذلك احد المحاذ وفي التحرير و بجز
 الحدف حقيقة لانه في معناه و مما يسمي محذورا محذورا بغير امره * قال قدس سره
 بل ارادوا ان اصل الكلام الخ * فيه بحث اما اوله فانههم عدوا النقصان
 والزيادة من علاقات المحاذ مدلا له لافقة المحلية كما في المباح و جمع الجوامع ولذا
 احترض شارح مباح بان زيادة و نقصان ليس بعلاقة وفي التحرير ان كون
 الزيادة والنقصان من العلاقات ضعيف وامانيا فلانه يلزم على هذا ان يكون
 جرى النهر من باب المحذر بالنقص لانه حصل المحاذ بسبب حذف الما وكان
 الاصل جرى من النهر وامانات فلانه ذكر في التحرير في قوله تعالى (واسماء القرية)
 القول بكونه محذر بالنقص مدلا لكونه محذورا كالحل واراده الحل وقال
 انه على التقدير الاول محذر بمعنى محذور من امر اصلي الى غيره وعلى التقدير

اشأني بحار بالمعنى المشهور (قوله واما قسمهم بجمار الخ) لا يتحقق السكافي
رحمة الله قال ان السلف قسموا الجوز الى معوى وقفل والجوار المعوى الى ما في حكم
الكلمة والى ما في معاها وما في معنى الكلمة الى مفيد وغير مفيد والمفيد الى اشعارة
وغيرها والظاهر من هذا ان التقسيم ليس باعتد راسطاً عليه لفظ الجواز بل باعتد
القدر المشترك بينهما وهو الكلمة المتخاورة من امر اصلي ان صيره سواء كان ذلك
الامر امرأاً او معنى فحينئذ يتحقق السكافي رحمة الله رأى يتفرده وهو ان الجوار
هو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له وتسمية الجوار في حكم الاعراب بالمجار بال تشبيه
(قوله اعني ذكر الآراء واردة التزوم الخ) كالاسم لما ذكره المصنف رحمة الله
من تعريف نفس اللفظ ان يقول ذكر المروم واردة الملام الا انه لما ينقل
من امس رحمة الله تعريف المعنى المصدرى اورد تعريف اسكافي رحمة الله وزاد
عليه قوله مع حوار ارادة اللازم لانه معترف بذلك وفرق به بين الكفاية والمجاز
(قوله وهو الذي اشار اليه نص) لم نقل وهو لذي ذكره النص رحمة الله لان
نفس اللفظ على العبر انما كور للمعنى المصدر نفسه اللازم لالفاظ المروم كما ذكره
المصنف رحمة الله (قوله مع حوار الخ) اعلم ان هذه المعنى الحقيقي ونصوبه في الدهن
لارم في كل من الجوار والكفاية لمحصل الاعمال ~~مستل على المعنى المراد~~ والفرق بينهما
باعتد اراده ببحور ارادة المعنى الحقيقي في الحقيقة على جميعه كذا ينبغي لانه لم يصب
قريبة مائة عن ارادته ولا ببحور في المجاز ادلا به من قريبة مائة عن ارادته
وانما قيدنا بالحقيقة لانه قد يسم ارادته لاحل خصوصية المحل كما في قوله تعالى (بل
يداه مبسوطتان) (قوله لا اداة) فيه ان هذا لو اراد بالحوار الامكان الخاص
والظاهر ان المراد به الامكان العام بمعنى عدم الامتناع لان هذا القيد لا حراج المجاز
ويمتنع فيه ارادة المعنى الحقيقي وكذا عدم المناقاة بجامع الوحوب بل قوله فلا يمتنع
في قولك الخ صريح في انه مقابل الامتناع (قوله وهذا هو الحق لا الكفاية
كبر اما الخ) فيه انه انما يدل على عدم ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال بان
يكون مقصودا بالادراك هو مطلق الصدق والكذب ولا يدل على عدم ارادته ليقول
منه الى المقصود بالصدق كما هو مفاد عبارة المفتاح حيث قال لا في ارادة الحقيقة
لفظها اي لفظ الكفاية لا في ارادة المعنى الحقيقي بل في عدم نصب القرينة
المادة عنه (قوله او معاها او غير معاها) ايراد معنى مع قرينة قوله وسعد مفيد
ان غير معاها اصل في الارادة ومقصود بالافادة واردة معاها لا تبع له فيكون
اللفظ مستعملاً في معنى بان يكون اعداهما وسيلة الى اعداءه فلا يلزم الجمع

بين المعنى الحقيقي وغيره بالمعنى الذي معناه ويكون كل منهما مراداً من اللفظ اما المعنى
الحقيقي فلهذا نصب القرينة انما هو عند واما المعنى الذي عند فلهذا نصب القرينة
والقرينة دالة على ارادته ويكون اللفظ حقيقة لاستعمال اللفظ في موضع له ولم يشترط
فيها ان لا يراد غير الموضوع به وهذا معنى قوله والخضرة اي انصرجة والكساية
تشركان في كونهما مع وبما حررت من اجل الخوار وعدم الدلالة على مقابل الامتناع
ظهوره لا يخالف بين عارقي لفتح وانه لا حاجة في المتن الى حل قوله من جهة
ارادة المعنى الحقيقي على جوار ارادته وانما قوله الشارح رحمه الله في شرح المعتز
انهم في تمرر الكساية طريقاً احدهم به استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع جواز
ارادة الموضوع له وايضا به استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا
بل لينقل منه الى غير الموضوع له متى حل الجوار على الامكان الخاص وانه
لا يخالف بين الطريقين اذا حل الجوار على عدم الامتناع فانه كان امةً مراداً
في الكساية صح ان يقال انها مستعملة في موضع له فان الاصل في اللفظ ان يراد به
المعنى الموضوع له عند عدم القرينة انما هو عند وايضا مستعملة في غير الموضوع له
بالنظر الى القرينة الدالة على ارادته وكذا ان الكساية لا يمكن فيها القرينة
المانعة عن ارادة الموضوع له فالنظر الى لفظها يكون مراداً منها ولو جود القرينة
الدالة على ارادة غير الموضوع له لا بد من ارادته بخلاف ما يراه مع القرينة المانعة
عن ارادة الموضوع له فيمنع رادته بخلاف الحقيقة المصروفة لاسماء القرينة
الدالة على ارادة غير الموضوع له عند ما عدى في حل هذا المقام وهو ان كان
مضافاً لما ذهب اليه شارح كن حقيق اربيع (قوله وان كان مشيراً
الى) قد عرفت ان عبارة الاصاح ايضا تشير الى ذلك الا ان الاشارة في عبارة المصنف
رحمه الله اظهر لانه صرح بفتح (قوله ان معنى قوله الخ اما ان يصير اجهة
بالجوار او بقدر المصنف (قوله ولازم بمعنى الخ) لكونه تابعاً وورد به (قوله
وفهمه) لان اطلاق اللفظ على الموضوع له واطلاق المعنى على لازم مستند
جداً غير وارد في اطلاقهم وان اطلاق اللفظ على الموضوع له لا يصح عند المصنف
رحمه الله ادلاً لانتقال هذه من لازم (قوله لا يصح ان يكون من انظار في الخ)
وذلك اذا كان لكل منهما جهة لاصفة واحدة كما هو المنظر على معنى كتب الاصول
مع ان التامع والمردف في الخارج ليس الا (قوله ثلاثة اقسام) بحكم الاستقراء وتنع
موارد الكسايات كد في شرحه تفتح اختصاص القسم الثاني بالتمسك الى القرينة
والعبدة والواضحة والخفية دون القسم الاول والثالث فالنظر الى الاستقراء

والاقل العقل يحوز قسمة كل منه الاقسام المذكورة (قوله المطلوب بها غير صفة
 الخ) لم يقل المطلوب بها الموصوف كافي المفتاح ليشتمل ما اذا كان المكى عنه ملروما
 غير الموصوف كافي قوله تعالى (ليس كمثله شيء) على تقدير عدم زيادة الكاف فان المكى
 عنه تقي المثل وهو ليس بموصوف نقي مثل المثل فلا بد ان يرد بالموصوف اهم
 من المقصوف حقيقة او ما هو بمنزلة كاشرا اليه الشرح رحمه الله تعالى في شرحه
 في بيان وجه الضبط بقوله ان اللام الذي ينقسم الى معناه النافع للشيء بمنزلة
 الوصف انحصار ولا محالة قد يكون انتهى صفت اخر فان كان المقصد الانتقال
 الى صف ذلك ذلك الموصوف فانقسم الاولى او د صفة اخرى فانقسم الثاني
 او الى احتصاص الصفة ثالث (قوله عارض) ارفع صفة احتصاص وانما كان
 هذا الاحتصاص عارضا لان في وضع الصفة سواء كانت متعنة او غير هالمة تؤخذ
 الذات المعينة (قوله كناية) معنى مكى بها حال عن مفعول قولنا مقدم عليه ومحور
 ان يكون حاله الفوق بمعنى المفعول والعامل فيه معنى الكاف وحينئذ يكون قوله
 حتى مستوى القامه عريض الاظهار بدلا عن القول وبيانها (قوله وحمل الكافي
 الخ) عبارة الكناية في هذا القسم تفرد تارة وتعدا اخرى فالقربة هي ان ينطق
 في صفة من الصفات احتصاص بموصوف معين عارض والعبدة هي ان يتكلف
 احتصاصها بان ينضم الى لام آخر وحرارة عراض معنى على ان التعريتين
 المذكورتين تعريف باللام والقربة والعبدة ما معنى الذي ذكره في القسم
 الثاني ومعنى الحوز جعلهم تفسير القربة واميدة فادفع ما قبل ان حل
 اعتراض المصنف رحمه الله تعالى على ما ذكره انشراح بعيد جدا
 لان عبارة المفتاح صريحة في ان قربة وعبدة هما ليسا بالعبدة
 المذكورة في انقسم التي (قوله ضرورة احد وجه الخ) تشابهها بالفعل (قوله
 على نوع تصريح) اما قال ذلك لان الدلالة هي لتصریح من حيث انه اسد
 اليه في الظاهر واما في الحقيقة فهو صفة اتحاد (قوله الى ضمير المسبب الخ) اراد
 بالسبب والمسبب المتعلق والمتعلق (قوله بل هو كناية بعبدة عن لايه لانه الخ)
 يريد ان المعنى المكى على الكافة يكون مقصود بالاطارة ومباط الصدق والكذب
 وليس قولهم عريض الوحدة مقصودا به بالذات انما عريض القامه بل ينقل
 منه الى لايه فيكون عريض القماء اسطة لامكاه فلا يكون قربة بل عبدة
 فينبذ لا يتم جواب الشرح رحمه الله تعالى لان جواز كون الكناية بعبدة بالنسبة
 الى معنى وقربة بالنسبة الى آخر التماثل صحيح اذا كان كل واحد من المعنيين صالحا لان

يراد بالذات فيكون مطلقا لصريحا والكذب قال الشارح رحمه الله في شرحه للمفتاح
 ان الكناية عن الكناية التي تصح اذا صدرت تلك الكناية شذوذا ملحقة بالصرح
 الا ان يدعى ان عريض القفاة ركيزة استعماله في الآية سار ملحقا بالصرح لكنا في
 اعتراف السكاكي رحمه الله عريض القفاة كناية خفية عن الآية (قوله المطلوب
 بهائنة) سواء كان طرفها مذكورين صريحا او احدهما مذكورا صريحا
 والاخر كناية فيجتمع الكناية في الذمة مع الكناية في الموصوف او الصفة او كلاهما
 مذكورين كناية فيجتمع الاقسام الثلاثة للكناية فالاحتمالات العقيدة سبعة واحد
 منها اجتماع الثلاثة وثلاثة منها اجتماع اثنين وثلاثة منها مفردة ولا يبطال شيء
 منها للمعصر في الاقسام الثلاثة لان المقسم مفيد بالوحدة (قوله وهذا معنى قول
 صاحب المفتاح الخ) يعني انه راد التخصيص في الاثنان لا التخصيص في الثبوت
 (قوله ان السكاكي الخ) السكاكي هو امردي كردن والرواة مردمي كردن والندى
 العطاء (قوله اي ثبوته) اذا كان الاحتصاص بمعنى الثبوت فلا بد من القول
 بالصرح في ثبوت اي بعد اوريد كرم مثلا (قوله كان اختصاص الخ) متعلق بقوله
 فترك الصريح (قوله باعتبار ما تقدم) اوله اذ هو الى الموصوف كما في قول هل طويل
 نحادر يد او هل طويل النجاد يدو مما مثال لاضافته الاسناد الى ضمير الموصوف فادكره
 بقوله الا ترى الخ (قوله اذا ثبت الامر) اي الامر الذي لا يحوم به (قوله لهم الحمد
 بين ثبوته الخ) الحمد بين الشرف والكرم لا يكون الا بالآراء او كرم الآراء خاصة
 والكرم والحب اعم من ان يكون من جهة الآراء او نفس الرجل كذا قيل (قوله
 بل كني عن ذلك الخ) وذلك لانه اذا كان الحمد والكرم بين ثبوته لابد ان يكونا
 قائمين بما يحيط به الثوبان لانه فيهما بداهتهما ومعلوم ان المحاط بثبوته لا يكون
 الا كذا فكونا قائمين به (قوله لان اسناد طويل الى الخ) خلاصته
 انه لم يثبت الحمد اي الثوب كما سدا بطويل الى الخ وحل الخادع لاله في المعنى
 واو قدر الاسناد بان يقرب بعد ثبوته كناية لانه لابد من تصوير المعنى
 الحقيقي ليتصل به وهذا لا معنى بمحمد الثوبين فهو اسناد مجازي كذا في شرح
 المفتاح الشريفي (قوله عن ثبوت) اي المعين واماني الامم من المؤدى النطاق
 فهو مخرج لان تعريفه انما هو المعنى المستفيض القصر في ثبوته لانه
 ونفيه عن سواء (قوله في كناية الخ) فان في اعتقاد الحل لهذه الصادرة عن
 نفسه يدل على ثبوته لغيره على ما عرفت في ما ناقشت فكيف كان ثبوت حل
 الحجر لغيره واعتقاد حل الحجر كناية عن الكفر فيجمع فيه الكنايتان (قوله ولا يخفى

(الح) هدايته على ان المصنف رحمه الله تعالى قد صق انما موصوف في القسمين
قد يكون مذكورا وقد لا يكون مذكورا وليس على ملاقه بل عدمه ان كذا في القسم
الثاني انما يكون ان لم يصرح بالنسبة كما في صورة الاحتمال بين القسم الثاني والثالث
واما اذا صرح قد كذا الموصوف واحتمل كذا من عه (قوله مع عدم كذا
الموصوف) اي لا لفظ ولا تقدير فلا يرد ان قوله ثم كثير الزماد في جواب من قال
هل زيد مضيا كذا من الصفة مع عدم كذا الموصوف لانه وان لم يكن مذكورا
لفظا لكنه مذكور تقديرا (قوله بل هو ثم اخ) يظهر ان الصمير راجع الى
ماد كذا لا راجع الى التعريض يوجب ان نفي كذا قوله وامثاله مما ذكر ويرد
عليه ان عموم ماسوى التعريض غير مفهوم من كلام السكاكي رحمه الله تعالى
ولعل هذا وجه انظر وفي وجه النظر في قسم شئ محمود ان يكون اعم كالمركب
في بحث الجار المركب وليس شئ لانه خلاف تحقيق ولو سلم فيكون للعدول
عن لفظ ينقسم كون الظاهر انبساطه من اختصاصه القسم وفي ان التعارض
لا يتعدى الى غلب من نصيب معنى لا انقسام لانه الاثر لهذا المقام غير
كونها اقسام للكيفية وفيه بعد سايتم لزوم تعيين انقسامه في قول من التصريح
بالانقسام وملاحظته في ضمن العاوت (قوله مسوقة لاجل الخ) تفسير للمصنف
كأن يدل عليه عبارة الصاح (قوله ومنه تعارض) في مجمع البصائر في الحديث
ان في تعارض لعدة عن الكذب تعارض جمع مراض وهو خلاف التصريح
من القول في تفسيرها بالنورية تجوز والمراد ما يورى في فتح السبقي انورية
يوشدون چیز را بود کردن چيز دیگر مأخوذ من راء الذي كالت تركب الشئ
الذي يلبك ويجاور لى ما وراءه (قوله ويسمى سدويج) من تعريض والتدريج
عد صاحب الكتاب بمعنى واحد بخلاف السكاكي رحمه الله (قوله يجوز حده
الح) اي يجوز حل ذلك المعنى على جاني الحقيقة واندرى اي على كونه موصوعا له
وكونه غير موصوع له ويجوز ان يكون حالا من صمير دل ي يجوز حل ذلك
اللفظ وراد عطا الجذب ولم يمل على الحقيقة والمحرم لان الكتابة ليست بحقيقة
ولا يحار واراد بالوصف الجاهل اي من حيث يكون اللفظ معينا لهما
لا حدهما لا قرينة ولا اخر فترده (قوله لاس جهة الخ) من تعرض الوصع
الكتابي لانه بالنسبة الى معنى الموصوع له حقيقة وهما نسبة اي غير الموصوع له محار
فهو داخل في الوصع الحقيقي والمحار (قوله باللفظ المركب) لانه ادا يمكن دلالة
اللفظ بالوصع الحقيقي والمحار يكون دلالة عليه سوق اللفظ المركب (قوله

ان قلت الوسائط بمعنى عدم كثرة وشاغل مالا واسطة فيه (قوله او ما رأيت
 الحمد الخ) القاء الحمد الرجل على ل طلمة كناية عن وجود الحمد في مكانهم
 ووجوده فيه كناية عن نسبة سجد اليهم وكايد والوسطية فيه استعارة بالكناية
 تشبها للحمد بالانسان لو حل ﴿ قال قدس سره الموصوع له من نفس اللفظ
 حقيقة ﴾ كما في قوله لست زبج هذا اذ قصد التعريض بشخص معين بالجهل او بجهرا
 كما في قوله تعالى (ولا تكونوا اول كافرين) فانه قصد به التعريض بتكونوا اول
 مؤمن به مع امتناع المعنى الحقيقي لسبق المشركين منهم بالكفر فلا فائدة في نهيم
 عن السبق في الكفر او كناية كما مر في قوله عليه السلام (المسلم من سلم المستون منه)
 اذ قصد به التعريض بنى الاسلام عن المؤدى المعين ﴿ قال قدس سره والمعرض به
 من السياق ﴾ وهذا يمتدح التعريض عن المحرر المركب فان كلا منهما يكون في
 المركب الا ان المعنى معرض به مفهوم سياقه والمعنى المجازى باستعماله فيه
 ﴿ قال قدس سره مذكور بقصه الموصوع له ﴾ اي بالوضع الذي كابد عبده
 قوله لانه الاصل الخ والاصوات ان يقول او موصوع له بالوضع الحقيقي او المجازى
 كما في عبارة المثل سائر اللين في قوله الموصوع له من نفس اللفظ حقيقة او بجهرا
 او كناية فان الموصوع له به اعم وسواء في قوله لم يذكره فانه للسلب الكلبي
 اي لم يذكره اصلا لا حقيقة ولا مجازا ﴿ قال قدس سره او يجوز ﴾ انما نكاه
 اوال التعريض المذكورين به في الكناية وبين الشارح رحمه الله ان الثاني هو
 الحق وقد عرفت ان الحق هو الاول كابدل عليه عبارة ابن الاثير ايضا ﴿ قال قدس
 سره وحمل صاحب الكشف التعريض الخ ﴾ لا يخفى ان التعميم موقوف على
 ان يراد بالموصوع له اعم من الوضع الحقيقي والمجازي فالاولى ان يحمل قوله
 بمجاوع له على المعنى العام متوافق للكلامين ﴿ قال قدس سره لاستعمالا ﴾
 فيه ان السكاكي رحمه الله تعالى قال لا حول في عرفه تنعمت الكلمة في كذا
 حتى يكون المرض الاصبي طلب دلالة عليه انتهى فان كان المعنى التعريض
 مقصودا من الكلام فان دلالة عليه غير ما احسبنا ولو بالواسطة كما في الكناية
 لا تبعث لشيء اخر فيحقق معنى الاستعمال ثم يكون هذا استعمالا للركب لا بفرادته
 كالتمثيل والفرق بين المقصود من الكلام استعارة وبين المقصود منه استعمالا
 مشكل ﴿ قال قدس سره ويرى مع ﴾ روم اخره لكل لا يخصص بتضمن الحكم
 السليبي ﴿ قال قدس سره يهوى لاسلام عن المؤدى المعين ﴾ فيه ان كونه
 مقصودا من سياق الكلام لا مره به محل تردد وما الدليل على ذلك ولا بد

من الفارق بين كون المعنى المجازي في الاستعارة انتزاعية مقصود من نفس الكلام
 وكون المعنى التعريضي مقصودا من مباحث الكلام * قال قدس سره وقد ظهر
 بطلانه * هذه دعوى بلا دليل نعم ظهر مما سبق انه ليس بمستعمل فيه عند صاحب
 الكشف وان الاثر * قال قدس سره وهكذا المحذور حقيقة * اي لا يكونان
 مستعملين في المعنى التعريضي بل في المعنى المجازي والحقيق * قال قدس سره دون
 المعنى الحقيق * فاعرفت انه لا غاية في الهوى عند لسق لشركن مانكر عليهم *
 قال قدس سره وقد عمل من مستبعدات التراكيب * فيه ان المستبعدات هي
 المعاني التصفية والالتزامية التي تعبر في صلب المملوكات المطابقة من غير تعلق
 قصد التكميل بها ومعنى قول السارح رحمه الله لا يؤول الى ان يكون كلامه
 ان ما قاله العلامة من ان آيتين فتعرف حين استعماله في غير محط هذه ليس بمجاز
 وحين استعماله في المحاطب مع غيره ليس بكناية يؤول الى ان يكون كلامه يدل على معنى
 باستعماله فيه ولا يلزم حقيقة ولا تعذر اولاه * فانقولنا انه عن من مستبعدات
 التراكيب خفلة عن مراده نظرا الى ان ظاهر * قال قدس سره بل اراد الخ *
 لا يعني انه انما يتم ادراكه بكون التعريض مستعملا في الموضع * و يظهر من كلام
 السكاكي رحمه الله خلافا فانه حين التعريض لا يقسم الكناية ثم قال وانما كناية
 اذا كانت لموصوف غير مدكور كالسبب * يؤول الى ان التعريض ثم لا يفي احراز
 بحث الكناية في قوله اما بعد فان خلاصة الاصلين * وعرف ان الكناية تنسج
 الى تعريض وتلويح وروايات * وانشارة ولم يذكر في كنهه معنى آخر للتعريض واما
 كان التعريض قسما من الكناية كان المأخذ مستعملا في المعنى المعروض به فلا يصح
 توجيه قدس سره (قوله ان صارة التعريض) اي بعض عبادته بعض عليه
 العلامة لان قولنا (المسلم من علم المستور من يده ولسانه) لتحقق لروم فيه كناية
 ان يريده نفي الايمان عن مطلق لودى مع عدم عن لودى المعين ومحرر ان اراد به
 نفي الايمان عن المودى المعين فقط (قوله لا يصورح) فيه به محذور يقال
 انه انتقل من المحاطب المودى الى المودى بمدق نعمه الى المودى المعين كذا رأيت
 اسد برقي انتقل من لاسد الى اشجع ثم * الى استمع العين (قوله وهو الذي
 قصده الخ) ويكون مقصوده * بيان النسبة بين التعريض والكناية على
 ما صرح به في شرحه فاصح حيث قال يريد به ان هذه هي لكناية عموما من وجه
 لتصادقها في مثل المسلم من علم المستور من يده ولسانه وصدق كناية موهبه وهو
 كثير وصدق به من الكناية في مثل آيتين فتعرف عند القرينة المأخذ عن ارادة

المخاطب وتعيين رادة الغيرة به حيث يكون محساراً لا كناية وفيه بحث لأن كون
 التعريض احص من الكناية وتحققها بدونه علم من قوله ان الكناية تنصارت
 الى تعريض وتلوح وررر وايحاء واشارة لحمل كلامه على بيان النسبة بينهما
 يستلزم استدراك قوله وقد يكون على سبيل الكناية وعندي ان معنى عبارة
 السكاكي رحمه الله ان التعريض اي الكناية الرسمية قد يكون على طريق المجاز
 بان اريد به المعنى المعرض به فقط وليس بمحذور لعدم نصب القرينة المانعة كما هو شأن
 الكناية وقد يكون على طريق الكناية فقط ما ان اريد به كلا المعنيين اذهب
 قصداً والآخر تعاملاً (قوله كان كناية) فيه ان مسمى الكناية على الانتقال من
 اللازم الى المعلوم وفيمكن فيه الانتقال من المعلوم الى اللازم على ما يدل عليه
 قوله ويرم منه تهديد الى كل من صدر منه الابداء (قوله اصدق اسلمه) اي
 المعاملون بالاصطلاحات وغيرهم من اسلماء بالسليقة فانهم وان لم يكونوا طائفة
 بلفظ المحارو الكناية واحققه واستعاره وانشده لكانهم طائفة بمصيبتها (قوله
 ان الجمار) اي الجمار المفيد من غير المفيد مجرد توسعة في الامة (قوله اطلع) اي يكون
 كل منهما مفعولاً الى احد النكتين في ابدنكم المقصود هو مشق من التلويح مصدر يطلع
 من حد يصير لاس الملاحة من يطلع من حد كرم لان الحقيقة والصريح اذا كان
 مقتضى الحال لا يكون الجمل والحد يبدل كثيراً لا عفة مهم من لا يكون بل هو ما قد انبه
 من المبالغة هو مستلزم شتم استحقاق اهل من المريد واستعماله بمعنى المفعول
 لان معنى المبالغة على ما في ساج عنو كردد در كاري بمعنى الابع بولع فيه اذ ان يقال
 بالاسناد الجباري (قوله لا لاسق فيهما من المعلوم الى اللازم) ام في الجباري هو
 واما في الكناية فلا لازم اذا لم يصدر مستوي بالضرورة بسبب القرينة ويمكن
 الانتقال منه كما مر فلو ان بالزوم المعلوم في لدهن وان كان لازماً في الخارج
 (قوله وانما الاشكال الخ) يعني اربو حود المعلوم انما يستلزم وجود اللازم اذ كان
 الزوم بينهما في الخارج وبيانه في جميع انواع الجمار مشكل سيما فيما يكون بعلاقة
 المضاد فاندفع ما قبل ان لا ربح رحمه الله قدس فيما سبق من مميزات العلاقات
 ان الزوم متحقق في جميع اقسام المعارف الاشكال لان مسبق بين الزوم اندهي
 الذي هو مساط الانتقال والمراد منها الزوم الخ (قوله لا يبايع الخ) فقوله
 الاستعارة اطلع من تشبيه تخصيص بعد التعميم اشتمالاً لثبات العمدة من انواع
 الجبارو عليها مدار سلاعة وقبل هذه عبارة اطلع من التشبيه لاشتماله على ادعاء
 كون التشبيه من جنس التشبيه وهذا الوجه يختص بالاستعارة سوى كونه نوعاً

من الجواز (قوله بل لانه الخ) عطف على ما قبله حسب اتوهم كانه قيل
ليس كون الجواز والاستعارة والكسابة الممع لان واحدا من هذه الامور الخ
بل لانه الخ (قوله ان يكون في المتن نه الخ) فاستعارته التشبيه تقيد زيادة
ليست في التشبيه فادفع ما قيل ان قوله ان الاستعارة صحتها اشبه لادخل له
في الاعتراض (قوله عطف بصح الخ) ان كيف يصح سلب زكاي (قوله ان
مراد الشيخ الخ) اي مراده رفع الاحد الكلي لا سلب الكلي وان كان ظاهر
العبارة بيده قوله وهذا وهم من المصنف بل الخ) خلاصة لتوجيهين ان
المصنف رحمه الله تعالى قد قول الشيخ بهيد زيادة في نفس المعنى على اعادة
الزيادة في الفهم والشرح رحمه الله تعالى حله على زيادة في الواقع (قوله ان
المساواة في الاول تعلم من طريق المعنى وفي الثاني من طريق اللفظ) هكذا في المسحقة
المصححة وهو الطابق ما في دلائل العماز وهو الظاهر يندفع في الجواز او لا الى
المعنى الحق في ثم الى المعنى المجازي وفي الحقيقة يفعل من لفظ الى المعنى وانما كان
للمعلم من طريق المعنى مربة على المعنى لم من طريق اللفظ لان في الاول يعهم المقصود
بالدلالة المعطاة لانه يتبع فيه من المعلوم الى المعلوم وهي اقوى من الدلالة المعطاة
وفي كثير من النسخ لانه يتم في الاول من طريق اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى
وتوجيه ان في الاول استعمال لفظ التشبيه في المتن فاعلم المساواة من اللفظ
وفي الثاني فاعلم المساواة من طريق المعنى فان معنى الثاني مساواة ولا دليل في اللفظ
عليها ولا شك ان في الاول مربة على الثاني (قوله بل الذات الخ) قد سبق
تحقيقه بما لا يريد عليه في قوله الف الاول عي المعاني (قوله اي تصور معانيها
الخ) يعي ليس قوله بل معنى الملكة او التصديق بل ان اوليها والمعرفة
بمعنى الادراك الجبرتي الذي يحصل من استخراج الفروع من امواعد الكتابة كافي
تعريف العبرين لسابقين ادريس في علم سدح الانصورات محضات وبيان عددها
وتعصيلها فهو علم تيرفيه مفهومات المحضات المرسفة واقسامها واحداها
فليس فيه مسألة فضلا عن ان يستخرج منه فروع ويدفع السكاكي رحمه الله
تعالى بان المحضات من توابع علم البيان ولم يجعله علما راسخا فاعرفه بمعنى
الادراك التصوري كما ان العلم قد يطلق على الادراك تصديق ماسا لتسميته
من ائمة اللغة ان المعرفة تعني الى مفعول واحد و علم الى مفعولين وما قالوا
من ان لكل علم مثل فاعلموا في العلوم الحكمية واد علوم شرعية فلا ياتي
في جميعها ذلك فان العلم ليس الا ذكر الالفاظ ومفهومها وكذا لتفسير والحديث

(قوله إشارة الخ) يحصر الأضافة بانه كانه الأصل (قوله أي الخلو عن التعقيد
المعنوي) يخص وضوح الدلالة به مع انه يشمل الخلو عن التعقيد اللفظي لكونه
محلا بوصوح الدلالة ليختص بغير اليبس (قوله للتبسيط الخ) أي لتبسيط
ما علم من قوله وتبعه وحوه احرار (قوله احرار اعدا يكون دحلا في اربعة)
وهو مطابقة ووضوح بدلالة على الخلو عن التعقيد المعنوي والخلو عن القراءة
وهي مخالفة القياس وهي ضعف التأليف وعن التامر اما عن المطابقة ووضوح
الدلالة فلان الشيء لا يكون تعدده واما عن التوافق فلانها ليست بعد المطابقة
ووضوح الدلالة اذ كل واحد منها لكونه داخلا في اللاعة ليس تانعا لها في ابرار
الحسن لذاتي (قوله لانه بدخن خ) دليل لقوله ولا يجوز الخ أي يدخل حين
أريد بوجوه التحسين معبوهما الاعم الشامل بعض ما ليس من المحسبات التابعة
لللغة الكلام وهو ما سوى المطابقة ووضوح الدلالة وذلك لان بعد ليس
ظرفا مستقرا اذ المحسبات التابعة ليس حصولها من المطابقة والوضوح
فلا يشملها التعريف فهو حرف لغوي مطلق بالتحسين ولا شك ان تحسين ماصدا
المطابقة والوضوح مما يوجب له صاحبة بعد المطابقة والوضوح لما في المقدمة
من ان الكلام الذي ليس بمطابقة صبي الحال وان كان قصيرا يلتحق باصوات
الحيوانات ليس له حسن هذا لانه ما لم تحسب الدخلة في اللغة سوى المطابقة
والوضوح وان كانت غير تابعة للمطابقة والوضوح في اوجود تالعه لهما
في تحسين الكلام فدخل كلها في تعريف فاهم فاه حتى على الباطن ووجه
الاحتراز ووجه الدخول (قوله كانه الخلو عن التفر مثلا) اراد به الخلو عن القراءة
ومخالفة القياس وصحة التفسير فان كلها يدخل في وجوه التحسين على
تقدير جعلها على معبوهما الشامل كما عرفت في الاصرار الذي ذكره السيد
بقوله بل نقول الخ لا وجه به فان كافي التنس واعط مثلا بادي على ان الشارح
وجه الله تعالى اذ دخول جميع الحيوانات في وحقه التحسين (قوله المطابقة)
وهي في اللغة الموافقة وطقت بين الشئين جعلت احدهما على حد والاخر
ومطابقة الفرس في جريده وصم رحله مكان يديه هي ذكر المسمى المتصدي
ايقاع توافق بين ما هو في يده التحسين كذا في شرحه للمفتاح (قوله في الجملة)
ولو قالوا مطابقة (قوله أو غير) كالأحياء والامانة فام غير قال عن الخلق سمي
ما عار تعلقه بخوة احدى ما اختر تعينه بالمسببات امانة قال قدس سره فيه
بحث والجواب انه لا ريب في كونها لا يمتنعان في محض واحد يكون الخلق بينهما

مطابقة باعتبار تدرجها في الوجود حرجا وهذا يكون بطلب مراعاة النظر
 (قوله بالمعطين من نوع واحد) يكون الطلب لاحتمالهم في النوع ايضا (قوله
 ايضا) جمع يفظ على وزن عطف او كتف بمعنى يفظن و لرقود جمع راقد (قوله
 لا يذفع بطاعتها الخ) الحصر مستفاد من تقديم احوال المحرور والانتفاع الذي يحصل
 من الصدقات والصدقة لا غير انتفاع ثمرة الطاعة لا ينفعها وكذا التضرر بالمصيبة (قوله
 فيه اعتراف) اي كثرة عمل لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وهذا وحده لا يخصص
 والوجه الاق للاشارة الى سبق رحمة تعالى به يثبت بالخبر مجرد العمل وتعاقب
 على الشر بعد كثرة العمل والفصد التام (قوله في اخيه) اي باعتبار استلزام الاحياء
 للحياة (قوله لا يعلمون ما عملهم في الآخرة) ومر في من الحياة الدنيا املاية اي
 لظاهر الدنيا هو الحياة الدنيا او ابتدائية يظاهر بها وهو التلدد بالذات
 المخرجة لامطها وهو كونه مزرعة الآخرة (قوله من يحيط بطول الارض) من الدج
 بمعنى النقص قد كرر الالوان كالقش على البساط (قوله بقصد اكسبه) والتورية
 لا بقصد الحقيقة فان ذكر الالوان لا فائدة اصل المعنى ليس من المصنعات ولا بقصد
 الجواز فانه نصب القرينة المانعة من ارادة الالوان لا بحقيق الجمع لاقى اللفظ دون
 المعنى فلا يكون من المصنعات المصوبة (قوله ولا سوية الخ) فانه كناية في التسمية
 دون الصفة حتى يتوهم انه ليس كسبه في ثياب الخمر والحضر (قوله يعلق
 حدهم الخ) وليس منهما تاف بل يهتم من كالرجة والشدة قال الرجة تكون
 شديدة وهذا يتنازع الطاق فيقول انه كان حدهما لازما لمقابل الآخر
 تحقق منهما تاف في الجملة لان معنى اللزم صاف : وم يكن طنقا لا لمخفاه
 مدفوع لان اللزم قد يكون اعم (قوله نكها مده عن انبي ومافي السب
 لا يجب ان يحسبوا مافيا ممدد (قوله بهام التصدد) فهو محسب ممدد
 باعتبار اتمام الجمع بين الصديق والافه وجمع في كنهه فقط ويكون محسبا
 اعطيا (قوله فيدخل في اطاق الخ) لا ينبغي في الطبق حصول التوافق بعد
 التماهي والاسمى بالطبق وفي امساكية حصول التماهي بعد التوافق وهذا سمي
 امساكية وفي كليهما ارادة المعين بصورة غريبة فكل منهما محسب ممدد واستلزام
 احديهما الاخرى لا يستلزم دخوله فيها فالحق مع الكافي رحمه الله تعالى (قوله
 انه رهد عيا عبد الله) رهد عن الشيء وفي الشيء رعب منه وذيرده ومن فرق بين
 زهد في الشيء وعن الشيء فقد اخطأ كذا في المغرب (قوله واما شرط الخ) اي اعتراف
 فيعقد كافي شرح المفتاح الشرعي (قوله واما شرط الخ) من اعتراف الاجتماع (قوله

في صدق الادل اي امروه (قوله انت اسمعني الوعد الخ) لقوله تعالى (انه كان
صادق الوعد) ولقوله تعالى (وما توفيق الا بالله) ولقوله تعالى (لا تزيث عليكم
اليوم) ولقوله تعالى (يا علي خذ عظيم) (قوله على ما يقال) اي في العرف وان
لم يكن كذلك في الحقيقة (قوله فان الطيف ساس الخ) الطيف اسم من اسمائه
تعالى معناه امر بعباده يحسن ايهم ان كان من لطف لطف بالضم اي رفق كصبر
او العالم بحجيات الامور ودقائقها ان كان من لطف ككرم لطفوا لطافة بمعنى دق
وشي منها لا ياسب كونه غير مدرك للابصار الا ان يقال انه مناسب له نظرا الى
المعنى الثاني ما عدا اشتباهه على الدقة التي تناسب عدم كونه مدركا للابصار (قوله
يناسب كونه مدركا بلا شبه) اي لا يابصر والا فطلق المدرك عنه لا ما ياسبه
والناسبة على مدركه مضموم وخصوص (قوله بالنعم الخ) في النعم بالنسبة
الى الثمر حقيقة مراعاة الضم والنسبة الى الشمس والقمر انما هما وتسميان
بحار من انقيادهما (قوله نحن من لطف) من حل حلاله كصبر عظم وتعديته
بعض شصين معنى التزهد والرهط يسكون ويحرك حلد يشق حوائبه من اساقفه
ليكن المشي فيه ينسبه الصغار والحيث او حلد يشق سيورا والاماني المنسوب
الى الائمة جمع امة والامة من تعدد كمرح عدا حال امرأة عبدا وعادة ايضا
اي نعمة اية بنة القيد وهو العومة وحلالها من الرهد كناية من كون ملاسها
رفيقة وكونها ملائكة كائن السيد لايعهم من الدب وصعل بالصغير اسم قبيلة
والمايك جمع مملوك وهو العبد يعني ان لها في عبيدها رهط من عقيل وفيه
كثرة عبيدها وانهم اية من هة في ومقالة السيد من انه وصدها بكثرة فائقها
نفسا لايعهم من الدت ان يصال كان في كته في ممالكها بدون الياء جمع
مملكة وفي ممالكها حال من رهط مقدمة عليه معنى ان له من عقيل رهط حال كونها
كاشفة في ممالكها فيفيد بعدد الرهد لان الرهد الواحد لا يكون لها ممالك من
مملكة قال قدس سره لها كرمذ المناسب * على صيغة المفعول من قولهم
فلان ياسب فلا هو نسيب اي قريب يعني كرم كل من ياسب اليه ليس في حسب
تلك المرأة امة (قوله وليس المراد الخ) قدس سره في شرح المفتاح بهذا المعنى حيث
قال ومن ان ترك من فوق ماضي في اصمرو لالحاء كالحوت وهو اولى ليكون فيه
ايضا اهتمام بالنسب (قوله صفة راء) لاصفة دال وان كان قريبا منه يدل عليه
ملاحظة المعنى (قوله مدرك) بكسر الميم وضمهم وفتح الراء قال القراء واصله الضم
لانه في المعنى ماحود طرف في جعل في طريقه العمل لكنهم استعملوا الضم

فكسر (قوله وهو نصب الرقيب) لم يقل العجبر كماه رقيب نصب لهم العجبر
 (قوله فيه خطوط مستوية) فاقبل العجبر والعجبر كأنهم حيطان مستوويان في البيت
 (قوله بمنزلة البيت) في أن رعاية القافية واجبة فيهما بخلاف المصراع إلا أنه فرق
 بينهما فإن البيت يكون بيتا واحدا والعقدة لا تكون عقدة دون الأخرى (قوله حلى)
 بفتح الحاء وسكون اللام زيور وجهه حلى بضم الحاء وكسرها وتشديد الياء مع
 كسر اللام (قوله إذا عرف الروي) أي من حيث أنه روي ما يعرف القافية أيضا
 لأن الروي آخر القافية فلا يرد أن معرفة الروي وهو اسون في الآية والميم
 في البيت لا يدل على أن العجبر يختلفون وحرام لحوار . يكون مختلفون ومحرم إلى
 ما ذكرنا من أن الشارح رحمه الله بقوله ادلول لم يعرف أن بقية من سلام الخ (قوله
 لو قومه في صحته) أي لو قوع الشيء في صحة العبر في قصد منكم ما يكون
 ذكر العبر سابقا أما محققا أو مقدر أو قصد منكم وقوع شيء في صحته . مدفع ما ينوهم
 من أن الوقوع في صحته بعد أن ذكر فكيف يكون عطفه قال الشارح رحمه الله تعالى
 في شرحه للفتاح سواء كان بينهما شيء من العلاقات البهترة في الجار كإطلاق السبغة
 على حرمة السبغة المسبب عنها المذهب عليها . ولا إطلاق الطمع على خياطة الجنة
 والقبض ومنهما قوى أشكال المشاكلة ما بها ليست بحقيقة وهو ظاهر ولا يجوز
 لعدم العلاقة ولا يحصى سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال الصحيح أو القول بأن
 الوقوع المذكور نوع من العلاقة فيكون مجازا انتهى أقول لقول بكونه مجازا بما في
 كونه من المحسنات الدبعية وأنه لا بد في العبر من الروم بين نصيب في الجملة فمعين الوجه
 الأول . أمل السرف في ذلك أن في أثبات كلمة نقل المعنى من لباس إلى لباس قال اللطيف بمنزلة
 اللباس فبعد اراءة المعنى بصورة محيية فيكفيها وقوع في صحة فيكون محسبا معويا
 وفي المحار نقل اللفظ من معنى إلى معنى فلا بد من علاقته . محسبة فلا تنقل والتخيل أيضا
 من هذه القسم ادفيه أيضا نقل المعنى من لباس إلى لباس آخر نكتة ولذا كان وظيفة
 المطابق وإن صرح الشارح رحمه الله بما سبق بكونه من باب المحرقة والمجاز والكسابة
 أقسام للكلمة إذا كان المقصود استعمال الكلمة في معنى واحد إذا كان المقصود نقل
 المعنى من لفظ إلى آخر فهو ليس شيئا منها (قوله حيث حقق الخ) فيه إشارة إلى ما في
 شرح المفتاح من النفس وإن أريد به الدات وحقيقته لا تطلق على الله
 تعالى إلا بطريق المشاكلة فاندفع ما قيل أن لعن قدير ديه الدات وقد يراد به
 القلب وإطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الثاني يكون فاشكالة وإنما بالمعنى
 الأول فلا لأن الدات تطلق عليه تعالى على أنه قال في شرح الكشاف وانت خبير

بان لا اعلم ما في ذلك و حقيقته ليس بكلام مرصى لان المراد لا اعلم معلومك لو وقع
 التعبير عن تعذر معلومي بغير ما في معنى فيكون المراد من النفس محل العلم دون الذات
 والحقيقة (قوله وهي حذو ح) لان المصدر الذي يكون على وزن فعلة بكسر
 الفاء يكون له وجه والوجه واللام به وبين التأكيد لاشتقاقه على التأكيد (قوله
 في تطهير الله) اي المراد من صفة الله تطهير الله فهو تفسير لقوله مصدر فكان
 حقا لتقديم الاله لم يرخص ببعضه بالتفسير بين الموصوف والصفة (قوله مؤكدا
 لمصمون الخ) فيكون عامه واحب حذف كما في قوله على الف درهم اعتزا والاصل
 صرعا الله صفة ولوحوب حذو وحذو آخر وهو انه اضيف المصدر الى فاعل
 فعمل قال المصدر الذي يصف اي معمول الفعل او يد كرمعه يكون حذف عامه
 احبا على ما في الرصى (قوله يسمونه اعمودية) اسم الله الذي عمل به عيسى
 عليه السلام لم يحوه بما آخر فكما احبوا منه ما صرنا بقدره ما آخر (قوله
 وصيها لله) في عيسى الله في لا يبين الذي هو كالمظهر من صرع به في الماء عيسى
 فيه او انما الله من صفة كاهه وبصره وصره او به لا مثل صفت باحد المعصين وكذا
 حال في الواحد الثاني (قوله بده نرس) في انفس وعرس او وقوعه في صفة بعرس
 لا شمر المدكور تقدر (قوله بده نرس لعل الخ) ولا يجوز ان يرأ على صفة الخلف
 وانه الى اهل بين كما في قوله تعالى (لقد صدق بكم) اذ لم يقع المراجعة على
 الذين الا ان يحسن بده نرس مقصود (قوله ان يحسن اه) فقوله في الشرط واحراء
 حال من المعبر وصفة ومع ومع انه المراجعة محدود (قوله اذ ما بهي الخ)
 المفصولة ما بهي في وددى على خلاف ما زعمه في وادها (قوله اذا احترت
 يوم الخ) انصت راجعه وعرس في ثبت السابق والمعنى انما احترت هؤلاء
 القربى وتقاتلوا هارب دماؤه التي يصفونها في النقال تذكرت ما بينهم من
 القرابة اجتمعهم هضت دموعها اشعاعا على قطيعة نرحم يريد انهم مع كونهم
 اقارب تقاتلوا وتقاتلوا (قوله من ان معها الخ) لان الظاهر ان يكون في الشرط
 والجراء طرفا اثر وح (اوبه ومد انعكس الخ) فيه تبديل المعنى ونعكسه او لا ثم
 يتعد وقوع التبدل في معطية بخلاف رد المعبر على المصدر فانه اراد اللفظين
 احدهما في اول الكلام وتساوى في آخره كما في قوله تعالى (وتخشى الناس
 والله احق ان تخشاه) هذا كالعكس من المحسنة المعوية ورد المعبر
 على المصدر من محسنة المعوية (قوله ومعنى وقوعه الخ) اي ليس
 معناه انه يقع في شيء كالمبين طرفين (قوله وهما لفظان واقصا في طرفي

جائتين) يريد بذلك ان وقوعهما جرتين من طرفي لجهتين او حسب كون العكس واقعا في جنتين لاختلافهما باختيار المسند اعني عن ويحلون ولولا وقوعهما في الطرفين بل كان نفس الطرفين فيهما كان العكس بين طرفي جهة اذلا اختلاف الا بالتقديم والتأخير فاقبل كما انهما واقعا في طرفي جهتين واقعا نفس الطرفين ايضا فلاقوه لقول بان العكس واقع في لفظين واقعين في طرفي جنتين وهم (قوله ونقصه انه قد خيرا ملح) اي نقصه بقوله بي قائلا انه قد خيرا ملح بل على ذلك قوله بل عفاها التقديم وغيرها الارواح ولديم وهي جمع ربح لانه في الاصل واوقفت بالسب لكسر ما فيها فادار الـ لكسر ما الى الاصل (قوله مضافان حقيقيان او مجازيان او احدهما حقيقي والاخر مجازي) لا يغير بينهما لزوم وانتقال من احدهما الى الاخر وهما يتسار التورية عن المجاز وكفاية وبهذا ظهر ان التورية ليست من ارادة المعنى بطرق محسنة في وصوح الدلالة حتى تكون من علم البيان ام انه اذا كان المعنى مجازيا او احدهما مجازيا كانت من علم البيان بالنسبة الى المعنى الحقيقي لهما او لاحدهما وامد السببية الى المعنى الذي هو تورية باقيا من اليه فلا ادلا علاقة بينهما ولا اسفل من احدهما الى الاخر قد عرفناه مما حتى على بعض الادكاه (قوله قريب وتبعد) اي قريب الى المعنى لكثرة استعماله فيه وتبعد عنه فكأن المعنى القريب مازل بعيد والتبعد حلقه وتبعد التورية من الحركات المعنوية فانها اربعة المعنى المقصور تحت الست كالصورة الحسية وحصول المعنى بعد الطلب وهو انه هو كان العيب متساوين في الفهم لم يكن تورية بل اجبالا (قوله على قرينة حمية) حيث يذهب الوهم قبل التأمل الى ارادة المعنى القريب ولو كانت القرينة وحمية لم يكن تورية لعدم ستر القريب للحيد (قوله ولم يقرب به مع) فيه ان المرش بميل الى المعنى القريب (قوله اعني القدرة) ولا فائدة كالمجموع ايسر (قوله مديلايم المعنى بمرتب) لان النساء وان كان يطلب القدرة لكن طلبه ليد اكثر (قوله فماترق) من التعريق اي ما يميز بينهما (قوله وقد يكون مح) شعره ان ليس في البيت ان ينفك كل من التوريتين ترشحا للآخرى وليس كذلك لان ذكر الجد والجد كانه ترشيح للعرافة كذلك انعرافة ترشيح للحمل والجدى الا ان يقال استعمال احدي وحمي في اسرحين وولد ابقر والعم شاع لانه وت بينهما في القرب والبعد (قوله د صدق) من التصديق وكذلك كذب اي اذا حصل المعنى ما يتناه من الجد شبه حله بحب من ينجبر الخاطب بمراده فيعطيه اياه ويصدق في ذلك انظر كافي قوله صلى الله عليه وسلم فيصدق

الفرح أو يكذبه والمجيلة فتح الميم وكسر الخاء الظن كذا في شمس العلوم
والقاموس أي وإن كذب الضم ميقونه الميم ويحتمل أن يكون على صيغة اسم الفاعل
من التخييل أي القوة المجيلة وقيل التماس الصدق والكذب بمعنى الثبوت والانتفاء أي
أثبت الجندوان أي المجيلة أي المظنة أي علامة تلك المكارم (قوله أنه تمثيل) أي
تصوير لما صرح به في قوله تمثيل وتصوير تعظيمه وإيسر المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه
تمثيلي لعدم صلافة التشبيه (قوله بميردني الملك) بضم الميم أي السلطنة (قوله
والتمثيل) أي الاحتيال لصيغة شبيهة في بدء ما يراد النعمة الدنيوية والآخرية (قوله
أن يتمثل) من محله إذا سعى بالباطل ويعدي بإبائه (قوله حبيبته أو بحراً) إما حال
من مفرداته أو خبر كان المحذوف (قوله أي بالتصغير الرابع) فالصغير مستعمل
في معنى آخر لكونه عبارة عن الظهور والتصغير العائث التمايز يقتضي تقدم ذكر المرحوم
لا استعماله في معنى يراد بالمرجع فلا يبرم استعمال اللفظ في المعين ولا الجمع بين
الحقيقة والمجاز إذا أريد بتصغير المعنى المجرد على ما فهم (قوله أدارل السماء
المح) وصف الشاعر قومه بالعلية على من عداهم من الأقوام بأنهم يرعون كلامهم
من غير صلتهم (قوله بين حوائجهم وفلوعى) الخواص الاصلاص التي تحت
الترائب وهي ما بين الصبرة والصنيع بما إلى الظهور أو أحد ما تحت كذا في التمام
(قوله ما أحد الصميرين آه) وكلا المعينين محذوفين للمعاداة اسم للشعر في البداية
في الابيضاح الشعر بدل الدارو حيث يكون المعنى الذي حققوا الأبعاد بسبب إلى الدار
والى ما يوقد به (قوله وهو ذكر أرح) بصمير تلك والسر لانها ومع واحد
من المحسات (قوله نحو ومن رجته) فالقول قد تعين الصمير في السكون أو به العود
إلى القليل فلا يكون لآية من تلك وأسر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه
فتستلزم التقي فيسبق من الاشتراط أعما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الآية
الكريمة أعما هو بحسب المعنى لا اللفظ فإن ذلك الصمير صريح لا يور إلى انه من حيث
اللفظ فلا تعين لفظ أصلاً كذا في شرح افتتاح الشريفي (قوله إن حبوش)
ما لها المهلة واليا الله تحت نه لشدة واشين العجوة على ورن تور والحظف
بالكسر والسكون اسفوه ورن من لحن مع والمعنى كيف أخرج من حبش ودواعي
الحب من حسن العينين واعتزال القامة وعظم الردف موجودة فيك (قوله
أولا) أي قبل النشر فليس مراد من آقونين بقولين لعدم ذكرهما قبل النشر
بل القولين المذكورين في صمير قأوا (قوله على ما صرح به المح) حيث أورد كلمة
ثم بعد قوله أن تلقى كذا على نفعه يكون صافى على الشعر (قوله فدم

بين الفريقين المح) هذا واضح ان الكلام في انه لما جمع بين الفريقين او القولين في اللف
يجب ان يذكر ما لكل في الشر ليرد السمع الى كل فريق او قول مقوله فالظاهر
الواحدون كلمة او قال الشارح رحمه الله تعالى في شرح المفاتيح وقد جرى الاستعمال
في اللف الاجالي على ان يذكر النشر بكلمة او لا ما وقع الاتفاق عليه هو احد
القولين واتفاق الموكول الى فهم السامع هو النعمين وبه بحث لان اللزم في اللف
والنشر الاجالي ان يذكر ما لكل من احاد المتعدد بشيء ذكره اجالا واما كونه
متفصلا بين احاد المتعدد فلا وان الموكول الى فهم السامع حيث يكون تعيين
الاحاد انهم لا رد ما لكل من احاد المتعدد اليه واما كان ما ذكره كافيا في اللف
والنشر الاجالي لزم ان يكون قالوا ان يدخل الجنة الاحاد منهم وان شئت تفصيله
فارجع الى تعليقاتنا على تفسير الفاضل (قوله وهذا معنى لطف مسلكه) الذي
اشار اليه صاحب الكشف بقوله وهذا نوع من لطف المسلك المح وقيل
في واحد لصدقه لفظ مرتب على النشر معصوم منه والاعم لاعتبار العكس وقيل
لانه لم يصرح باللعوف او لابل بما يدل عليه وحين قصد ذكره حذف اللفظ الدال
عليه ورد عليه انها لا يجوز حساب لطفها لانه لا يندرج اليه الا باللف المحذو ولا نسلم
انه لم يرتب على النشر مرتب هي اللف المفصل ثم رتب اللف المحل
عليه ولا نعلم انه لم يصرح باللعوف فانه صرح باللعوف المفصل ثم ذكر المحل
اما لفظا او تقديرا او معنى وجهه ان مقتضى الظاهر ترتيب الواو لكونها مللا لما بقى
ولذا قال من لم يندرب علم البيان ان الواو رائدة او معطوفة على علة مقدرة فيصح
عطفا على ما سبق مع بقاء التعليل وبيان اختياره على ترك العطف دقيق لا يندرج
اليه الا لبقاء المحذو من علماء اليس فيقدر الفهم على استقلاله على ما سبق اجالا
فيكون ما سبق قرينة على حذفه ولكونه مشتقا على ما سبق يبقى التعليل محالة
ولكونه مبيرا له بالاجال ونفصيل نصحه ولا فائدة هذا المصنف كمال
العناية بشان الاحكام السابقة حيث ذكرت اوله صيلا ثم ذكرت اجالا ثم عالت
من غير تعيين ثقة على فهم السامع به بل لاحظها مرة بعد اخرى ويرد كل واحد
من العلل الى ما يليق به يكون ايراد اللف طبعي ولى من تركها (قوله شرع
ذلك) اي بين قدر العمل مؤخر اكا اختياره الفراء لان حذف العلل يدل على كمال
العناية بشان العلل وقدره الفاضل مقدما كما ذهب اليه لرحاح رعاية للاصول
مع عدم مقتضى التأخير (قوله وامر المرحص له) بمراعاة عدة ما عطر
من غير نقصان فيه المستفاد من قوله تعالى (عدة من ايام حر) كانه قبل فوجب

عليه قضاء ما فات مراعى فيه عدم ما افطر (قوله ومن الترخيص الخ)
المستفاد من قوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) او من قوله تعالى
(عدة من ايام اخر) (قوله من كيفية القضاء الخ) المستفاد من اطلاق ايام اخر
اى فطيه عدة من ايام اخر كلف ما يسر متواصلا او متفصلا (قوله اى ارادة
الخ) يعنى ان الترخي مجبر من الارادة اى اطى على ما هو مذهب الاعتزال
من ان ارادة تعالى لغس غير امر به وحوار تخلف المراد من الارادة وتعمير الاسلوب
عن الشكر والاشارة الى ان هذا انطوب بمنزلة المرحو لقوة الاسباب المتأخذة
فى حصوله وهى ظهور كون ترخيص مهمة ولحاظ موقفا تكمال رافقه تعالى
وكرمه مع عدم فوات ركات الشهر (قوله بل هو توطئة الخ) فيه انه لا دليل
فى الآية على كونه توطئة فان كلا الحكمين مذكوران باسبوب واحد لم يصرح
احدهما على الاخر (قوله لى فرع الترخيص الخ) اعادة من فى قوله ومن الترخيص
عطفا على قوله من امر الشاهد يدل على عدم تفرعه على امر الشاهد بصوم
الشهر فالاولى ترك تفرع الترخيص والاكتفاء بما مر (قوله انه لم يقل الخ) الظاهر
ان ثبوت من القرب انعطوف عليه بخلاف قوله ومن الترخيص (قوله وفى هذا
دلالة واضحة الخ) حسب قولنا جعل قوله ولتكر واعله آية (قوله شاملا
لامر الشاهد الخ) فالمعنى وتكملوا عدة لشهر بالاراء عند عدم العذر والقضاء
فى حال الافطار بالعذر بتحصيل حيراته ولا يهوت حكم بركات صومه بقصت ابامه
او كملت وهدد بالدفع اسطر ادى ذكره الشارح رحمه الله بقوله وفيه نظر الخ
(قوله على انه الخ) يمكن ان يقال ان ترك اضافة عدة الى ما افطر فريده على انه
اراد مطلق العدة لا عدة ما افطر فان قدس سره واما الآية الكريمة الخ * فيه
ان ما ذكره ائمتنا عاقله ائمة والسر ادى فى لاية تخصوصها ولا يبعد لطافة
الوع والقول بان النوع عبارة عن اى يحتاج تحصيل بعض ما فات فيه الى دقة
الظر لا يبعد من عبارة الكتاب ولو سلم دقة وجه التعليل تعيد احتاجة اى
العكر القامص لا اختصاصه بالنقبات المحدث * قال قدس سره ان تعليل الامر
الخ * بان للطاعة جهة الماسية * قال قدس سره وان جعل الخ * عطف على
قوله ان تعليل الامر الخ بى لدقة وجه التعليل * قال قدس سره مستنبط
من غير * اى غير المعلل يعنى ان معلله ليس مذكورا صريحا انما هو مستنبط
من قوله تعالى (عدة من ايام اخر) * قال قدس سره وان كل واحدة من العتين *
اى لتكبروا الله على ما هدركم ولعلكم تشكرون * قال قدس سره ان الشكر اولى

اخ * لان الترجيح نعمة ظاهرة واصلة الى العباد وتعميم كيفية انفضاء انفس
 بالهداية لكون المقصود منه اخروج من عبادة ملزم على العباد (قوله ان يجمع
 بين متعدد اخ) كان الظاهر ان يجمع متعدد ادخل لفظ ليس للاشارة الى ان
 التعدد يجب ان يكون في الذكر فليس قوسا لنوع رتبة الحيوة الدنيا من الجمع
 (قوله ابي الغضائرية) على وزن كراهية (قوله ان شباب) صحيح السكاكي رحمه الله
 كسر ان على سدين الحكاية ٧ تضمنت ما تقرر عندهم ولد صار المصاريع ثلاثة
 (قوله هي ما يدعوا الخ) صرحه بالمعنى مدعى (قوله ادع ناس الخ) ليس
 المراد الناس المصطلح بل المعنى الاموى اى افترق بين امرين مشتركين في نوع
 (قوله فانه دقيق) وجه الدقة ان الاصداء في ذلك مسكن متعقبة اجالا والتعيين
 معوض الى اسمع الا ان المتأخر من صفة مسكن اليه ان يكون على التعيين
 (قوله لا يقيم على صميم) اى طلب اى لا يوطئ في مواضع انظم احدا لا الادلان
 (قوله فلا ترى له) اى لا يوجد اول لكل واحد من العبر واليونان (قوله ولا يجمع التعيين)
 لان المراد التعيين في اللفظ من التعيين بالمقابلة متحقق في الامم والنشر ايضا
 كما مر (قوله ولو لم يسموا الخ) معنى ان اسم الاشارة فيما نحن فيه انسان فلا بد
 لكل منهم من مثير اليه معنى فالتعيين متحقق الا ان تعين كمال وجهه بين
 بخلاف الفاء والنشر فان نفس التعيين مع ما قد عذر به فانه دقيق قد حسي على
 بعض الساطرين (قوله الجمع مع التفرق) اورد كله مع اشارة الى ان الحسن
 احتجائهم وكذا فيما سياتى وانما يريد كراحتهم مع الحسن الاخر بعضها
 مع بعض كالصاق مع انفاذه ليدى مع وسعوى من مقالة فاحتج عليهم
 موجب الحسن رائد على كل واحد منهم (قوله من جهة اخرى والاحتراق) اى
 حره واحتراقه وفيه اشارة الى ان المراد بحر النار حرها في نفسها لا غيرها فانه
 المناسب تشييد القلب بها (قوله وحتى متعلق مع) اى عطف عليه لان
 الخارة لا تدخل على الفعل (قوله وقد ثبت به) من حد عذبه في الترحم الشفاء
 والشفاء مدحت شدة وهي كسبية عن الحرب والهلاك (قوله فاعلم الخ)
 اعتراض بالقول والبراع كعب جمع بدعة حكمة مؤشدة كذا (قوله ياتى الله)
 كقوله تعالى (هل ينظرون الا ان ياتهم الله) ويرد امره لا متاع لا تان على الله
 تعالى (قوله اوياتى اليوم) والمراد انى هو له فلا يلزم جعل اليوم وقتا لا بين
 اليوم وحدث الشئ بعده (قوله والاندون الخ) وقع في شرحه للفتح
 او العاصلة وهو الموافق لتفسير القاصي وفي شرح المفتاح لعلامة الواو الواصلة

٧ تضمينا لضمته

ولكل وجه ان قصد دفع التدافع بين الآيتين فالو ان قصد بيان معنى الآيتين
فالو ان يكون دفع التدافع حاصلًا من (قوله وحتي له النار) هكذا امر القاضي
ومعنى وحتي ثبتت ولزم من ذلك وجوب على الله تعالى عذابا لا معنى له وجوب العبد
فيكون دحوله اسروا الجنة مستفادا من التعريف ويكون محط الفائدة في التقسيم
القيدي معنى قوله تعالى (لهم فيها ريف وشفيق جالدين فيها) فالظاهر على مذهب
اهل السنة ان يحسم الشقي بماله الشقوة في الجنة كقرا كانت او عصيانا والسعد
بماله السعادة في الجنة فان كان مؤمنا كما هو المتبادر وحيث يكون محط الفائدة
قوله في النار مع فيوده (قوله لزم ارجاع النص والشفيق رده) والمراد بهما
الدلالة على شدة كربهم ونعيمهم ونشيد حالهم بحال من استولت الحرارة على
قلبه (قوله اي سموات الارض وارضها) في تفسير القاضي وفيه نظر لانه تشبيه
بما يعرف اكثر الخلق وحوده ودوامه ومن عرفه فاعلم به بما يدل على دوام
الثواب والمعاب فلا يجدى له تشبيهه به وفي قوله لا يعرف اكثر الخلق وحوده
اشاره الى رد الاستدلال العقلي لدى ذكره صاحب الكشف بقوله لانه لا بد لاهل
الآخرة مما فعلهم ويعلمهم اسماء بحلقه الله او يعلمهم العرش وكل ما يظلال فهو
سما فان كون المظل ضروريا لهم لا يستلزم معرفتهم به على انه ان لم يكن انقل
ضروريا محل اتعالمهم لا سلم كون المظل ضروريا وان حل اسماء والارض على
المظل وانقل خلاف المعنى الصاهر لا بد له من قربة وفي قوله ودوامه ومن عرفه
الح اشارة الى رد الاستدلال المعنى لدى ذكره بقوله والدليل على ان لها سموات وارضها
قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض واسموات) وقوله تعالى (واورثنا الارض بنو
من الجنة حيث نشاء) مما يدل على وجود السماء والارض لها ما دواها فلا يعرف
به واعا يعرف دليل دوامه والثواب في دوامه بدوامها بالنسبة اليه لا يجدى
فعلا (قوله ولكنه عمد الى غير الهدية) نصريح بمحل مما لا يشاء مشائه فكلمة
لكن لجرده التأكيد كما في قولنا لو حتى لا كرمك لكك لم تنجى على ما في المعنى
والافتقار (قوله في عذاب اسر) اشارة الى ان المراد بقوله في النار عذاب النار لا دار
العقاب لقوله تعالى (لهم فيها ريف وشفيق) فالارجاع النص ورده انما يكون من حر
النار وحرارة ويقول تعالى (في الجنة) بهم الجنة لقوله تعالى (عطاء غير محدود) فال
المناسبات لهم الجنة مظنة لا مصدق لا يحول بهم (قوله بمعنى ناهي السراخ) يعني ان
مقتضى الاستثناء من خلود في عذاب النار ان لا يبدوا بها في جميع الاوقات بل
ان يبدوا في بعضها عذاب آخر كعذاب المزهرير وعذاب سحق طائفة وخشيته واخطائه

وهذا لا يقتضي الخروج من جهنم و كذا مقتضى الاستثناء من الخلود في نعيم الجنة
 أي الذات الجسمانية ان نعيموا بغير آخر من المرات لروحانية كرضوان الله و يخلدوا
 بها بحيث يقطع عنهم المرات الجسمانية و هو لا يقتضي خروجهم من الجنة (قوله
 ما هو اكبر منها) كما قال الله تعالى (وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها
 الانهار خالدين فيها ومساكن طيبة في جنات عدن ورضوان من الله اكبر) (قوله
 لا يعرف كنهه الا الله تعالى) كما قال الله تعالى (فلا تعلم نفس ما احق لهم من قره
 عين) (قوله بناء على مذهبه) من ان من دخل النار لا يخرج منها ابدا وهو الكافر
 و صاحب الكبيرة الغير الثابت و مساواهما لا يدخل النار كما عرف في الكلام (قوله
 يكفي فيه صرفه من العض) ولا يقتضي صرفه عن كل في وقت ما حتى يبرم خروج
 الكفار عن النار (قوله والتأييد الخ) يريد ان قوله تعالى (خالدين فيها) حال
 مقدرة لعدم مفارقتها بالعام فالقدر اما الذين سعدوا في الجنة مقدرين الخلود
 فيها مادامت السموات والارض و الخلود المقدر لا يقتضي سبابة الدخول بل
 تقديره و لاجل الاشارة الى هذا امر من الخلود بالتأيد فان الخلود المقدر من حده
 ابد ابد اي ثبوت الحكم السابق وهو الكون في الجنة ابد اي في جميع الاوقات
 المستقلة من وقت دخول اهل الجنة فيها ولما لا يتبدل من وقت ما كان مقتضى باعتبار
 الاسماء كما في الاستثناء الاول يقتضي باعتبار الابتداء لعدم بقاء التأيد من الوقت
 المعين فحينئذ اندفع ما اوردته السيد متاعا لصاحب الكشف من ان الاستثناء
 يقتضي اخراجه من الخلود وهو لا يحل به بعد الدخول لان ذلك اعما هو
 في الخلود المحقق دون المقدر و هكذا ما اوردته من انه لا دلالة في اللفظ
 على المبدأ المعين فان المنبأ من الآية خلود عريقين من وقت الدخول
 هذا وقديس في تفسير الاستثناء و حقه احرص به من قيل (ولا تنكحوا ما نكح
 ابائكم من النساء الا ما قد سلف) و (لا يدعون فيه موت الاموات الاول) وفيه انه
 انما تنكح اذا كان في الآية قريب على انه يعنى ما صح كما في الآتين ومنها انه استثناء
 من اصل الحكم والمستثنى من توقفهم في موقف محض و ذلك لان ظاهره يقتضي
 ان يكونوا في الدارين ما في اليوم او مدة لهم في الدنيا وفي البرزخ ان لم يقيد باليوم
 وفيه ضعف لفظ التأخره عن الدخول ولا مدح له في الاستثناء ومعنى لان استثناء زمان
 الوقف او مدة البقاء المذكور لا لا فائدة فيه فانه معصوم من سوق الكلام وان
 الابهام بقوله الا ما قد سلف انك و اسخيم الذي يعطيه لاسبق له رويق ومنها انه استثناء
 من قوله تعالى (لهم فيها زفير وشهيق) وفيه مع كونه خلاف الظاهر انه لا يجري

في المقابل ومنها انه بمعنى سوى كقولك على الفان الا الالف التي كانت بمعنى
سوى والمعنى سوى ماشاء ربك من زيادة التي لا آخر لها على مدة بقاء السموات
والارض وفيه انه صرف لفظا لا من معناه الحقيقي بلا صارف بخلاف القول
المذكور وانه منى على جن السموات والارض على هذين الجسمين المعروفين
وان الظاهر على هذا المعنى يقال حديد فيها ابدأ كافي النصوص الاخر ومنها
انما بمعنى من والمخرج هو العصاة في الاستثنائي ولا بد من القول بالاستثناء من اصل
الحكم وحينئذ لا حاجة الى حمل ما بمعنى من ومنها ان الامعنى بعد هذا هو الاقوال
المنقولة في هذه الآية فقلت بالاعتبار (قوله واطلاق اسماء الخ) في تفسير
القاضي لا يقال فعلى هذا لم يكن قوله فهم شقي وسعد تقسيم صحيحا لان من شرطه
ان يكون صفة كل قسم مستقيمة عن قسمه لان ذلك الشرط حيث التقسيم لا يحصل
حقيق او مانع من الجمع وهذا المراد ان اهل الموقف لا يفرحون من القسمة
وان حالهم لا يتحول من الشفوة والسعادة وذلك لا يمنع اجتماع الامر في شخص
بالاعتبار انتهى وخلاصة ان التفرقة باعتبار الوصفين لا باعتبار الذات * قال
عند سره ان قلب ما وجد العطف بالجمع في الكشف التزويج حمل التثنية
زوجا وقوله ذكر يا واما من الضمير والواو لانه ولتركه من القسمين السابقين
لم يكرر فيه المشقة وفي الكواشي ايضا الحال والضمير راجع الى المذكور والمعنى
او يجعل المذكور زوجا من كونهم ذكورا مع الاناث والحال افاد ان زوجتهم
باعتبار صم الاناث اليهم قد ذكر هذا القسم بكلمة او بدون ذكر المشية لانه كان
ليس قسما على حدة من تركبه من القسمين السابقين كانه قد بهت لم يشاء الاناث
والذكور مفردين او مجتمعين ثم قبل وبجعل من يشاء عقيما بعد المشية لانه قسم
آخر وهذا اولى بما في تفسير بعض من قوله ونعيم اعطى في الثالث لانه قسم
المشترك بين القسمين ولم يخرج به الرابع لانه صاحبه ما قسم المشترك بين الاقسام
الثلاثة واما الوجه الذي ذكره السيد فيه حب لانه على تقدير رجوع الضمير
الى من يشاء يكون معاد قوله وروحه لهم اخ انه يحسن من يشاء زوجا والمقصود انه
يهم زوجا ولا يظهر وجه تحق قوله ذكرنا وانا ما عاقله ومن هذا ظهر
ضعف ما قبل ان ذكرناه وانه منصوب برفع الحاض اي يقرنهم بالذكور والامات
ولو سلم ان يكون الضمير يزوج لهم في شمس لعلوم من به يقال روجت الامل
صغيرها وكبرها اي قرب صغيرها مع كبرها قال الله تعالى (يزوجهم
ذكرانا وانا) اي يقرن لهم ذكرا واما كمال (والهم قدرناه مازل) اي

قد رنا هاله فارجاع الصمير الى من يشاء لا يقتضى ان يكون المفعول المقدر في المرجوع
اعنى هذه الذكورا والانات معتبرا في الراجع حتى يفسد المعنى ولو سلم فيرد عليه
ان ليس المعنى على الدلية كما قررنا بل على انه بهب بعضهم صنف واحدا وبعضهم
صنفين وبعضهم لا بهب شيئا مسمما وان ليس التقدير بالمشية مستعدا من قوله
او يروجهم ذكرانا وانانا ولو سلم فمن شاء في حقه يد كورقته او الانات فقط
لا يمكن في حقه بدلها مشية الانات والذكورة من شاء لله كان على ما في
الحديث المرفوع نعم انه يمكن في نفسه بالنظر الى دته تعالى ما بعد تعلق المشية فلا
هذا قد برعناك تطلمع على ما هو احسن بمد كرب الله فان قدس سره هي عدم
لزوم المشية الخ فيه انه حينئذ يكون مفاد الآية امكان الترويج في حقه
بسبب عدم لزوم المشية والمقصود وفروع الترويج (قوله لاجل المسالمة
لتكمال الخ) اشارة الى ان اللام صلة لا لغة لالاحسن والمذلة في التكامل
قد يكون مطلوبا في نفسها وقد تكون مطلوبا لتكميل كايضا لحدس لغيت
من فلان اسدا وامل ان اللفاظ في التحريد مستعملة في المعنى الخفيفة فليس
هو من دواحل السلافة لعدم ثاقى الوصو الخ والخفا بدلالة الوصية
كما مر بحال الاستعارة لتكونها مجردا يسأتى به للوضوح واحصا فلما
كانت من دواحل البلاغة والتجريد لاجل المسالمة في الوصف فليس داخل
في البلاغة على ما فهم (قوله عن التجريدية) جعل بعضهم التجريد معنى رأسه
لكلمة من والاصح انها ابتدائية كما ان الباء التجريدية . . . (قوله فلتأمل)
لعل وحده التأمل انه اذا كان لقاء ريد لقاء لاسد حصل اليه من جهة عن الاسد
كافي الاستعارة وان فانت المسالمة الحاصلة من التجريد ومراده بقوله والعرض
التشبيه ان المقصود الاصلى التشبيه (قوله ومذلة في اتصافها بالشدة) اي شدة
الاعداء فان ابالفة في الظلود يوجب شدة العدا فان احتمل الانقطاع يهونه
(قوله محسوب) اي رواية والافصوح رصه بالمعطف على محوى محذوف العائد
اي فيها (قوله ادلا معى لا تراعى) فان يقال انزع لله تعالى من دانه دنا مسالمة
في ربوبية النبي عليه السلام لانه يلزم الامر بصلاة الرب لنزع (قوله في البيت)
اي في كونه من التجريد (قوله بل هو) اي اجتمعا معا واقع فان رجح مد كور معنى
(قوله لتكنة الخ) لا ينبغي ان الكنة المذكورة تحصل بمجرد حمل نفسه بحاط
ولا تنوقف على التجريد فالصواب ان يقال ان اجتمعا معا وقع في صورة يكون
الاسلوب المنقول اليه دالا على صفة كما فيمن نحن فيه وهو يعنى قوله كريم الثقات

من حيث انه انفق من التكلم الى تعينه وتجرده من حيث التعبير بصيغة الصفة
 مألوفة في كرمه وبما ذكره المدفع من كرم السيد من ان الالتفات يقتضي الاتحاد
 والتجريد يقتضي التعبر ولو اذناه بينهما تضاف لانه انما يلزم لو كان اعتبار المتسافين
 من جهة واحدة * قال قدس سره بحسب اقتضاء المقام * انما قال ذلك لانه انفق
 البصل لاستلزام اثبات اخود لوجود الواسطة * قال قدس سره ولا دليل الخ *
 فيه ان بيت المذكور مثل بكفيه لاحتمال والسبيل انما يلزم اذا كان شاهدا (قوله
 اراد بالحال المعنى) في انتاج الاسعد باري كرس ظاهري فليس النطق في المدح
 ان لم يكن المعنى في الاهداء فليس اي حاله وهو انفق اذ العقر لا يسعد الاهداء وانما
 يسعد المعنى وهو عار منه فتفسير الحاصل بالمعنى ليس كما يدعى ليس شئ (قوله وانما
 يدعى ذلك الخ) اشار بذلك الى ان قوله لثلاثين الخ خارج عن التعريف بان
 لغايته لعمرك به وفيه شك (قوله انه غير متناه) او غير بالغ في النهاية (قوله
 ادعى ان حاره الخ) الحصر مستبعد من عموم حيث مالا ولهذا الحصر صار ممكنا
 حاديا (قوله مقولان الخ) واعلم ان ما ذكره من المقول والمردود بالنظر الى الدبيع
 واعتبارات الشعر وما بالنظر الى ثبوت فاسل مقول لانها ليست بحرارة على
 معانيها الخفيفة من كدابة او مجازات مرسله كانت او استعارة بالنظر الى الوارد
 والامثلة بقوله تعالى (يكاد ربه يوصي) بحرف مركب من كثرة صفة وصوره
 وقول ابي الطيب بحر عن كثرة العار فوق رؤس الخبيد وقول القاضي بحر عن طول
 شهره وكثرة نظره الى الكوكب وقوله اسكر بالامس لا امتناع من ان يقال انه
 مجاز عن سرعة سكره ووبوعه وحرصه على الشرب كذا افاده بعض الناظرين
 والاظهر ان يقال ان المقوله والمردودة ادعى بالنسبة الى المعنى المطابق لما اظهر
 الى ما هو المقصود اعنى ادعى كمال الوصف (قوله ان الصحة) اي الامكان فلا مرد
 ان صحة كلام الله تعالى لا امر به عيب فكيف يقال فيه ما به في اي الصحة (قوله
 اراد صحة التصوب على طريقته هل ذلك) يراد الصحة بتعقيد اداء اصل المعنى
 وكونه على طريقة من الكلام من محضات المعونة فان المتداورة لا تتوقف على
 كونه على طريقته وان كان مراده اي ذلك (قوله وكأله اراد الخ) فان اللائق
 بالدعوة العامة المقدمات المشهورة يكون المس مطوعة نها بخلاف البرهان
 فانه محض ما ولي الاسباب الخاصة (قوله ليس قصدي الاستلزام للفساد) بمعنى الخرج
 عن هذا النظام المشاهد ولو اريد به عدم النكون يكون قطعي الاستلزام وتقصيه
 في شرح العقائد للشرح رحمه الله تعالى (قوله موطنه لا قسم) قيل على ان المذكور

في معرض الجواب جواب القسم لأحرار الشرط (قوله أهون وأسهل عليه)
 لا بالنظر إلى ذاته تعالى إذ لا تصور في حقه تعالى السهولة والسهولة بل على
 ما حرت عليه العادة فيما بينكم من أن كل فعل وقع من شخص مرة كان عادته
 أسهل عليه لحصول الممارسة (قوله في الامكان) أي مكان الصدور إذ لا مكان
 الذاتي لا يمكن فيه الشدة والضعف (قوله عني مقس أخفني) يعني أموجود
 الخارجي فتوهم أنه بمعنى الوجود في نفس الأمر (قوله ويؤكد الأمر كما توهم)
 من أن الاعتناء لا يكون إلا عبر حقيقي (قوله أي لم يشأه) في الذبح حتى وحكاه في فعله
 ما تدعو وتدرك (قوله وثقوقه عليها) أي ثبوت عطش على لثبات لا صفة
 عطائه اختياري كثيرا الآثار الواقعة في موقعه بخلاف حدوث فاه ليس له اختيار
 في نزول المطر وأثارها قليلة بالنسبة إلى آثار عطائه واقعه في غير موقعها وليس المعنى
 أن يائل السحاب لم يشأه فإنه قد جعلت السحاب عدم المشاهدة بين الدتين حدث قصدتها
 الرخصاء حتى ينصى وجود يائل السحاب أو لا يظهره عدم مشابهة بين أساتين
 الموحب لصحي الموحدة لرصاء فلا يتم أن نزول المطر مطلقا في حداثها الخادثة
 بسبب عطائه المدحوح (قوله لكأنه حلة حقيقة) أي في لمادة لأن الكلام
 في العلة العادية فلا يرد اعتراض السيد (قوله أي حذارى يابسة) أشير إلى أن لا ممانعة
 في حذارك أصادة المصدر إلى المفعول لا إلى الفاعل بمعنى مفسده يقال حذاره
 ومن يقال حذرت منه كافي إلى (قوله أي نسر عبي من العرق) ففرق أسان
 العين كناية عن العبي أي نجى حذارك من العبي فلا يرد ما قبل أن الماص ان يقول
 نجى نفسي من العرق لأن أسان العين يعرق مدمع قليل ولا يحتاج إلى أن يحجب بالأسان
 العين هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فإذ كان يفرق يكون كثير الماء في الغاية
 (قوله أي شد النطاق أخ) النطاق في الأصل شفة تلتسه برأفوقه تطلق على ما تشد
 المرأة تلك الشفة في وسطها ولهذا المعنى سميت اسماء بنت أبي بكر ذات النطاقين
 وهو المراد بهما ولا يناسب تفسيره أنطلق بشدة منطقة لأن الجواراء مؤنث ولا يقلد
 الكواكب التي في حول الجواراء منطقة الجواراء بل لعلها (قوله قصد تعليلها)
 بنية خدمة المدحوح لا بجنى أنه لا يصلح تعليل رؤية نطق بنية خدمة المدحوح
 إنما يصلح تعليل الانطاق بها اللهم إلا أن يحتمل رؤية نطق كدبة عن وجوده
 (قوله مدامع) جمع مدمع لما في وهي أطراف العين ونسب لسيلان اليها كسفة
 الجريان إلى النهر (قوله يعني سافت الريح المرن إليها) سافت من المعنى فاشعفت
 على صيغة المجهول، سافت سافت وحملت مقبولة الشعاعه وقرأته على صيغة المعلوم

من الشفاعة بحس الورى (قوله قصده الملازمة الخ) يعني ان السحاب المذكور يحرق
ويضرم من كثرة حره وخبو صدره من الغير و يطلع في تلك اى اولى تلك الديار ويبنى
عليه فان الديار اللاقع هو لوى واحد هو واصبع قيام الخيه فقوله فكان نفس
ابى تمام الخ متفرع على محوئين (قوله احتراز الخ) لا يخفى ان تفسير التفرع
المذكور يستدعى اتحاد حكم لتعقبن وفي ابدال المذكور الحكمين مختلفا فالناسب
ان يقولوا هو راكب (قوله من عص الكلب) الكلب على ورن الكلب (قوله وايسم آه
اى ليسم القدر المشترك بين جميع ما ذكر من تأ كيد المدح بما يشبه ادم وتأ كيد الدم
بما يشبه المدح وغير ذلك تأ كيد الشئ بما يشبه تقيصه ويحمل هذا واحدا من
الحساسات المعنوية مدرجه تحت جمع ماد كره وليس المراد ان يسمى تأ كيد المدح
بما يشبه الدم بهذا الاسم ويحمل مقابلا تأ كيد الدم بما يشبه المدح قال قدس سره
فانه ركبت حدا لفظ ومعنى اما اللفظ فانه لا يقال ان حدثنى اكرمك على تقدير
محضك وامامى لان احراء المذكور وجود الغيب فيهم لا ثبات وجود الغيب فيهم
(قوله ونعت دادة الاستثناء) لم يقل ويستثنى بها صفة مدح لعدم الاستثناء فيه
حقيقة بل الاستثناء اتصالا كان أو تفصيلا لا بد فيه من اختلاف الحكمين احدا هو عليا
ولا اختلافهم واما قوله تأ كيد كونه في صورته لاستثناء واليه يشير قول الشرح
رحمه الله يد كرا الخ (قوله انا انصح العرب الخ) حظه ابن مالك من الصرب الاول
بتأويله فالى اى لا تقصر في فصاحتى الا اى مرقش (قوله ويد) معنى غير اليه
ذهب المهور وفي المعنى انه لتعليل فالتعنى انا انصح العرب لاجل اى مرقش
ومعنى التعليل ان له مدحلا في ذلك لانه علة تامة وفي القاموس ان يد بمعنى غير
ومن اجل وعلى (قوله واصل الاستثناء مدح الخ) اى الراجح الكثير الاستتم ان
في هذا الصرب ان يكون المدح كور بعد اداة الاستثناء غير داخل فيما قلناه وفيه
اشارة الى انه قد يكون حلا لانه خلاف الاصل نحو فلان له جمع المحاسن
الا انه مؤمن واسى الصرب الاول فلكون ما قبل الاداة صفة مضافة والمستثنى
صفة مدح يكون غير داخل في قلها استه لكه قدر دخوله ليصير متصلا
فيبعد التأ كيد من وجهين (قوله فبأمل) حتى يظهر للاعدم التناقض بينهما
اذ كون الكثير لراجح في مطلق الاستثناء الاتصال لكونه حقيقة على ما بين
في الاصول لا ينافى ان يكون الكثير لراجح في نوع منه الانقطاع (قوله
صرب آخر) كونه صرب آخر من جهة انه ليس المستثنى منه فيه دفعة
ثم مضافة بل محذوف هو اعم الاشياء بقدر دخول المستثنى فيه الا ان العامل

فيه معنى الذم وهو راجع الى انصرف الاول كانه قيل لاجب قينا الان
 أما * قال قدس سره الظاهر انه من الصرب الاول * لان المذكور سابقا
 صفة دم مفية استثنى منها صفة مدح * قال قدس سره اعثر فيها جهتها
 تأكيد * جهة كونه كدهوى اثنى به وجهة كون الاصل في الاستثناء الاتصال
 * قال قدس سره لا يمكن الاعتبار جهة واحدة * وهي الجهة الثانية واما الجهة
 الاولى فساها تقدير الدحول ولا يمكن ذلك في الصرب شقي لكون المذكور قبل
 الاصفة مدح مثبتة ولا عموم لها ويمكن ان يدل ان صر (لا يسمعون فيها لغوا) ينفي
 سماع اللغو كان من الصرب الاول لكون سماع اللغو صفة دم مفية وان صر
 مثبت عدم سماع اللغو كان من الصرب الثاني لكون عدم سماع اللغو صفة
 مدح مثبتة * قال قدس سره ولعله اراد ان * فيه انه يلزم احتلال تعريف
 الصرب الاول وتخصيصه على الاطلاق والخصر بين الصربين (قوله فالاولان
 استثناء ان) بحذف العاطف او الثالث استثناء من الثاني وكذا قوله لكنه الاول
 (قوله هذا الصرب من الاستثناء) قال ابو رزني ويسمى هذا النوع الاستثناء
 الجداي (قوله لان الشكاية مصرح بها) بخوله * ان دهرنا الجداي في نفوسنا
 (قوله انك اقرب) لان قوله قللت له لعمري انهم فيها * ح دماء المدوح
 متضمن للنهضة (قوله اعم من الاستدراج) هذا بالظر الى ظاهر تعريف الاستدراج
 ما هو قبل ان ذكر المدح في التعريف بطريق التمثيل لا تخصيص يكون مساويا
 للادماج (قوله اعدت) اي بالاجماع اي باعتبار تحريكها وتقليبها وهو جمع
 من كقفر وهو عطاء الدين من اعلى واسفل (قوله ولا بد من جهة) الصير
 للمتكلم فيه التفت من التكلم الى اعيية قابل اهل ما يحتمل استلزامه الطيش وترك
 التوقار (قوله ادع في العزل) بالعزل في الصحاح معارضة اسماء محادتين
 ومرادتين يقال عارلتها وعارلتني والاسم عزل (قوله العزل الذي يراد به
 الجدل) اي يذكر الكلام على سبيل انطابة ويقصد به * معنى صحيح في الحقيقة
 (قوله ما عد) اما امر من عد بعد بمعنى احصى او من عدى بعدى اي تحاور (قوله
 وهو كاسماء السكاكي الملح) كان الظاهر ان يقول وهو اسماء السكاكي رحمه الله
 سوق الملح الا انه اعتبر ابعارة من حيث انه مسمى بالتحش ومن حيث انه مسمى
 بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقولهم وهو كاعو المشهور كذا وهو كما
 يسمى كذا وقوله لكثرة متعلق بالجهل وكان حقه تقديم على قوله وهو كما
 سماه السكاكي رحمه الله الا انه احره ليكون بين الكات متعللا به (قوله المعبرق

سرى الخ) سرى صفة رقى أى ظهر بالبل والصاحى بالضاد امجمة والظاء المهملة
من انصحو (قوله فيه دلالة الخ) دلالة من حيث الظاهر والافصوح ان يكون
التخصيص بالرجال مستفرا من مقابلة النساء (قوله انزلتى سلى الخ) حاطب
ميرلى الشئ والصيف للخدمة وناداهما قائلته لنداء والرواحم جمع راحمة
والسليم مفعول يرجع المتعدي بمعنى برد وفى بعض النسخ بدل اويدفع البكاء
اويكشف العنى أى عنه عشق ونجيرة والاستفهام انكارى أى لا يرجع ولا يدفع
وثلاث الاثاني فاعل معين على تنازع والاثاني بالشديد والتخفيف جمع التمية
وهى ما يوضع عليه تقدر أى ثلاث اجزاء واللاقع جمع بلقعة وهى الارض
انقر التى لائى فيها (قوله لقول بالوحي) أى اعتراف المتكلم بما يوحى به كلام
المخاطب مع بى مقصوده ودقائق ماثبات مناط مقصوده فى شئ آخر وامى يحمل
لفظه فى كلامه على غير مقصوده منه (قوله أى فى التامظ) فسر اللفظ بالتلفظ
ادلا معنى تشابه للتعظيم فى نفس اللفظ فانه يستلزم اتحادهما فخرج منه الحاس
الغير التام (قوله فى انواع الحروف) اورد لفظ الانوع تشبها على ان الحروف
انواع والافيكى فى الحروف (قوله فى اعدادها الخ) الاولى عددها وهى ثمان
ادليس ثمانى بكلمات فى اعداد الحروف والهيئات الاله اورد صريه الجمع
فطرا الى المواد (قوله ~~مكتوب~~) الظاهر ان يقول فان هيئة الحرف
كمية تحصله بغير حركة وسكون اذ الكلام فى هيئات الحروف دون
الكلمات ولا هيئة ركبة بغيره فقديم بعض الحروف على بعض كما هو
الشهور (قوله وهو قصير من بقر او حش الخ) والمعنى عيون النساء
الشبيهة بقطع القر الوحى جالب الموت والعشق قال للانسان (قوله
ودى زمام الخ) أى ذى حرمه وقت بالعهد دمنه أى دانه فان الدمة فى الاصل
المعهد ثم نطق على دت موصد وفديه وهو الشائع فى اطلاقات الفقهاء
ولامام الخ أى ليس له دار قبلية الماء فى مسلك العرب وهو صيانة
عن كثرة حيراته (قوله ماتت الخ) والمعنى كل كرم انرس فانه يحبى
وتحدد هذا المصوح ووقع فى ديوار ~~مصحح~~ له من مات من حدث الزمان
والهى كل من مات من حوادث الزمان واسى بشدائمه بالمضنية الى الموت
فانه يحبى لدى يحبى من عدد الله ويخاص بها ولك ان تجعل مافى مامات
نافية ومن ردة قال قدس سره ان هذه الطايا الخ فالد بمعنى الامداد
والوحد معنى القوة وصبرها بضمها على الالتفات وزل عنها معنى اذهب صفة

ما اى احرف قدر الخطايا من الاعياء والكلال والمعنى مدكم يامطر يامبارل الاحباب
 قوتكن لاقامتها بها بعد الوصول اليها وقد ذهب عنك ليس مداهب حتى لان
 رؤية المبارل لم تردنى الاثمد كرا الاحباب واخرن على فدانها * قال قدس سره
 وهوانها بقيت الخ * النقاء والهمة مستند من ذهب القدر عنها ومن صارة
 من الموت ورل عنها بمعنى لم تصبها وفى اللفظ على معناه السابق ولما لم يجعل
 هذا الوجه عدلا للاول بقيل والمعنى الموت المقدر اى ظهر فيكى محالته وشداثته
 ورل صكن اى لم يصيبكن ليس بمقلع حتى * قال قدس سره انها وان طالت الخ *
 فانه بمعنى الاطالة والوحد بمعنى الخزن والحشاشة بصم اخذ الممثلة بقية الروح
 والارماق جمع رماق بالتحريك بقية الروح فاصافة اخذتة بدسمة (قوله وهذا
 نوع آخر) فان الاول اختلاف بالحركتين والذى اختلاف بالحركة والسكون
 والثالث اجتماع فيه الاختلاف (قوله حدى حدى) بالفتح المشقة اى حظى
 من الدنيا اتعب النفس فى لوصول الى المطلوب (قوله اى يدون سواعد من ابد)
 فى ابتداء اى كائنه من ابد او تعصبه بقاء على ان السواعد بمعنى الايدى وانما
 قاله بالمعنى بقاء على انه حبتد حرف وعلى تقدير كونها كائنه بضم اسم معنى
 المصنوع يدون (قوله مطرطا) فلام من الحرف الا بضم رأس و سوسا نرهما
 بحالهما فان احرفه بحالهما فى كون سبط اعاده كذا قيل ويحور ان يكون
 وحده انه حمل الحرف الرائد فى الاخر (قوله ووحده حسه الخ) واما وحده الحس
 الذى يتم الاقسام الثلاثة فهو جمع الالفاظ المتشابهة ومن كره الشارح رحمه الله
 تعالى انما يتم اداد كرا اللفظ الذى فيه زيادة الحرف متحررا متصلا باللفظ ناقص
 اما لو قدم اللفظ الذى فيه زيادة الحرف او حص من انصبت نحو عواصم وعواص
 وايد عواص واعين عواصم فلا كما لا يخفى (قوله وهو لانة اضرب الخ) حمل
 ضمير هور ايعا الى انصارم واحتاج الى التدبر وان كان قوله فى الاول يقتضى رجاءه
 الى الحرف المتداول عليه بقوله ثم الحرفان فانه رعاية الى و الا لا حق فالحق تفسير
 للحراس (قوله ليس من هذا القبيل) لان التمرة فى رصبتهم للاستعظام وهى كلمة
 رأسها (قوله وبهارون اداقلا) آخره * س هارون اداقلا * يحمل النجبة
 شيئا عجيبا * قلب هارون نورا وهو بالمرىانية موسى كذا قيل والا ووحده ان قلب
 هارون نوره لان الالف هرون مطروح فى الكتابة (قوله من شيمه عرار نجد) النجد
 ما حاله الفور من بلاد العرب ويسمى العورتهم (قوله ويحور) اى على الوجه
 لاول اصافة معرج الى الساعة اصافة على لاسم محسن معصوم فيه معولاه كما

في مآلث يوم الدين فبعد استيعاب التعرّيج للساعة فيكون قليلا صفة مؤكدة
على الوجه الثاني الاضافة بتقدير في فلا يفيد الاستيعاب فيكون قليلا صفة
مفيدة لان التعرّيج في الساعة يحتمل ان يكون قليلا من الساعة وان يكون
مستوعبا لها وللإشارة الى هذا المعنى قدم قليلا على ساعة لانه اعتبر الصفة
مقدمة على الاضافة على ما فهم من ظاهر عبارته (قوله اي قليل التعرّيج
في الساعة) على حذف المضاف او الاستفهام والوجه ان يجعل الضمير لمخرج
والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله تركاني) إشارة الى ان دعائي تنبيه دع
من ودع يدع (قوله افصح بلغاتها) يقال افصح الاعمى اذا انطلق لسانه
وخلصت لفته عن الكنة وجادت ولم يطن وافصح به اي صرح والمراد بالغات
التغيمات يجعل كل نغمة لغة (قوله ومفتون) من الفتى بمعنى الاحراق قال الله تعالى
(يومهم على النار يفتنون) او بمعنى الاعجاب او بمعنى الجنون والرنات جمع رنة
وهي الاصوات والثاني جمع منى وهو من الاعواد ما كان ذاوترين

والفاء لتفصيل اهل البصرة اي فثم الصالحون ومنهم دون

ذلك والمقصود اهل البصرة مصر جامع

تمت

الحمد لمن منح طينا حتم طبع هذه الطائفة الجليلة * المنسوبة الى الفاضل التحرير
الكامل في البيان والتحرير (عبد الحكيم) السبالكوى على المطول من طرف
(الشركة الصحافية العثمانية) في استانبول الفاخرة بمقر السلطنة العثمانية
* في زمن سلطاننا الاعظم * والحاقان المعظم * الا وهو السلطان ابن السلطان
السلطان الغازى * عبد الحميد * خان ادام الله دولته على بحر الازمان *
وكل على المؤمنين ظل حاجته مادار الدوران وقد طبع في المطبعة

الشركة الصحافية العثمانية وصادف ختام طبعه في اليوم

الخميس من شهر ربيع الاول لسنة احدى عشر

وتلاثمائة واثني عشر هجرة من له

الحز والشرف

٣	كلمة سواء والفعل الذى بعده	٤١	معنى الثبوت فالاول واللام للتعريف دون الموصول
٤	الفرق بين الفواضل والفضائل	٤٢	المعاني الثواني تطلق على الاعراض
٨	القيد الواقع بعد الجملة قد يكون للسند وقد يكون الثبوت وقد يكون للاثبات وقد يكون علة للانشاء	٤٣	المسوق اليها الكلام القيد في جزئ النفي بقيد العموم
٨	حذف الجار والمجرور معا ممنوع عند الامام المرزوقى وجائز عند غيره	٤٣	الفرق بين العرض والهيئة
٨	جواز حذف المبدل منه وامتناعه	٤٤	الاعراض النسبية معروضة للنسبة في المشهور والنسبة جزء منها عند البعض
١٠	المفعول به قد يكون غايه وقد يكون علة باعثة	٤٥	الافعال الواقعة في التعاريف مجردة عن الزمان
١٣	المعلوم كما يطلق على السائل يطلق على الموضوع ايضا	٤٦	الفرق بين السبب والشرط
١٣	موضوع هذا العلم ومحموله	٤٨	كون الاسناد جزءاً من الجملة
١٦	الفرق بين الحشو والطويل	٤٩	الفرق بين الزكاء والفطنة والقبادة
١٧	الفرق بين المثال والشاهد	٥٠	ارتفاع شأن الكلام
١٨	التعريض والتلويح	٥٣	الفاء الداخلة على التفسير للتراخي في الذكر
١٩	عطف الفعلية على الاسمية	٥٣	اسم الجنس اذا لم تقم له قرينة تخصصه ظاهر في الاستغراق
٢٠	والانشاء على الاخبار والجملة على المفرد	٥٧	تعريف المعاني الاول والمعاني الثواني
٢٣	بحث المقدمة	٦٧	متعلق من الاتصالية في قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب
٢٤	طريقة الإلفاظ والمعاني بالاعتبارين	٧٠	اعراب فرد فرد
٢٦	معاني المفرد وكونه حقيقة في كل منه	٧٥	اللزوم معتبر في انواع الجاز فلا بد من علاقة مخصوصة
٢٦	المركبات الناقصة توصف بالقصات عند السيد السعدو عند السبائكوتى لا توصف	٧٨	احوال الاسناد الخبرى
٢٨	أسمى الفاعل والمفعول اذا كانا	٨٢	ما وقع في بعض عباراتهم

١٩١	الفرق بين حتى ونعم	من ان المدلول الخبر الوقوع
١٩٨	بيان استعمال ضمير الفصل	واللا وقوع مأول بالانقطاع
٢١٨	تفصيل معنى قولهم من غير ارادة	٨٤ التأكيد
٢٢٠	مطلب وقيل قد يقدم	٨٥ اني ابن سلول
٢٣٢	بيان الكاف التي تطلق اسماء الاشارة	١٠٣ تحقيق السؤال عن السبب الخاص
٢٣٣	بيان المستعجابات	والسؤال عن السبب المطلق
٢٣٩	بحث المبتدأ مذكرة والخبر معرفة	١٢٤ الاليم والبعيد بمعنى المولم والمجد
٢٤٦	الصبر على نوصين	مردود عند الكشاف
٢٥٣	المسند السببي اربعة اقسام	١٣١ تفصيل كلمة من التي تزداد في التمييز
٢٥٧	مقارنة الحادث مع الحادث	١٣٢ اضافة المصدر الى المفعول
زمان ومقارنته مع القديم دهر		اذا قامت القرينة
ومقارنة القديم مع القديم سرمد		١٤٣ الحالية المقتضية طي ذكر المسند اليه
٢٥٨	العدم الثابت في نفسه لا يمكن	١٤٤ بيان مراد من قال بالوضع المفهوم
ان يقصد من اللفظ		الكلي بشرط الاستعمال في
٢٦١	مطلب الفرق بين مذهبي العربية	الجزئيات
والمنطقية في الشرط والجزاء		١٤٤ التعيين المشار اليه في المعرفة اما
٢٦٣	تعريف العهد عند الجمهور وعند	مستفاد من جوهر اللفظ واما
الساكن		من قرينة خارجية
٢٧١	ان الكلم المجازاة تدل على مسببية	١٤٥ بيان وضع اسم الجنس
الجزاء		١٤٦ بيان النكتة العامة في تعريف
٢٧٢	الشرط النحوي	المسند اليه
٢٧٩	القياس المركب من الاتفاقيتين	١٤٩ بيان وضع الاعلام الجنسية
ومن المزمومة والاتفاقية متجان		والعرف بلام الجنس والتعريف
الاتفاقية		فيها
٢٩٠	من الجوامد الواقعة حقيقة لفظا	١٥٠ واطلاق الاعلام الجنسية على الفرد
كل معنى كل الرجل في قولهم انت		انطاريجي يكون حقيقة باعتبار
الرجل كل الرجل		مطابقته للماهية ومجازا اذا اريد
٣٢٤	تعريف الذات وتعريف المعنى	١٥١ تحقيق قوله وبعد التنبأ والتي
٣٣٣	الكلام الذي يشتمل على القصص	١٦٣ الحصة والفرد بمعنى واحد عند
		العائنين لا عند المنطقين

٣٠٦ الفصل بين الموصوف والصفة بالا والواو جازر عند الكشف وعند الجمهور لا	فيه حكم واحد متضمن للآليات القصدى والنفي التبعي ٣٣٣ ومنها النفي
٤٠٧ مطلب وحكم من الضمير الواو والعلم حقيقة هو الإدراك وقد يطلق على متلفه وهو	٣٣٣ الاستثناء من الآليات لم يعد من طرق القصر
اما مجازا مشهورا او حقيقة اصطلاحية وعلى الملكة كذلك	٣٣٦ في قصر الافراد حكم واحد صواب في بعض خطأ في بعض وفي قصر التعيين العكس
٤٣٤ كون وجه الشبه اقوى شرط في الاستعارة المصروفة فقط	٣٣٨ بحث التزويل
٤٧٩ معاني المشترك والمرتبج والمقول والحقيقة والمجاز	٣٤٦ بحث الانشاء
٣٨٠ معاني المجاز والمقول والخلط والمرتجل	٣٤٨ وجود الشيء في الذهن على نحوين ٣٤٢ معنى الصفة
٢٩٧ وضع الحروف	٣٥٣ معنى الذات
٥٠١ مطلق الزوم مشترك في جميع انواع المجاز فلا يصح كونه علاقة	٣٥٣ مفهوم واحد يكون ذاتا بالنسبة الى صفة وصفة بالنسبة الى ذات
٥١٢ الحقيقة اذا كانت عين الحديث كانت للاطلاق	٣٨٠ الجملة قد تقع محكوما عليها ظاهرا ٣٨٥ الفعل يكون بدلا عن الفعل يدل الكل
٥١٨ الاستعارة النعية من التشبي	٣٨٧ قاعدة الفاتين في مثل قولك فان قلت فاذا تقول
٥٢٤ استعارة لعل ورب	٣٧٩ الفرق بين الجملة المستأنفة البانية والجملة المستأنفة الصوية
٥٣١ مجاز متفرع على الكناية	٤٠٠ بيان الجامع العقلي والوهمي والخيالي
٥٣٧ معنى مستبعات الترايب	
٥٤٣ الشاكفة ليست بحقيقة ولا مجاز	